

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم التاريخ

العلاقات العثمانية النمساوية

١٢١٩ – ١٢٨٤هـ/ ١٨٠٤ – ١٨٦٨م

دراسة تاريخية حضارية

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في التاريخ الحديث

إعداد

الطالبة/ إيمان بنت علاءالدين إبراهيم صائغ

٧٠٠٨١ – ٤٢٧

إشراف

أ.د/ عبداللطيف بن عبدالله بن دهيش

١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م



ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياءوالمرسلين ، أما بعد ،،

فهذا موجز للتعريف برسالة الدكتوراة في التاريخ الحديث، المقدمة لقسم التاريخ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وعنوانها (العلاقات العثمانية النمساوية ١٢١٩-١٢٨٤هـ/١٨٠٤-١٨٦٨م) دراسة تاريخية حضارية.

والرسالة تشمل على:-

مقدمة، تمهيد، وأربعة فصول، خاتمة، وملاحق، وقائمة بالمصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وبينت **المقدمة:** أهمية الموضوع وأسباب اختياره مع دراسة تحليلية لأبرز المصادر والمراجع.

أما **التمهيد:** فقد ألقى أضواء على تطور العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، وخاصة بعد أن وصلت جيوش الدولة العثمانية إلى (ڤيينا) عاصمة النمسا، مما دعا إلى تكتل الدول الأوروبية على رأسها النمسا لدرء الخطر العثماني،حتى كانت معاهدة(كارلوڤيتز: ١١١٠هـ/١٦٩٩م)، وهي أول معاهدة تفرض على الدولة العثمانية باعتبارها دولة منهزمة، ثم تتابعت المعاهدات الجائرة بحقها.

وتحدث **الفصل الأول** ، وعنوانه (مواقف الإمبراطورية النمساوية في دعم التحركات العثمانية)، عن علاقة دول البلقان: (الصرب، واليونان، وبلغاريا، والجبل الأسود) بالدولة العثمانية،وموقف الدول الأوروبية فيها، والتركيز وتسليط الأضواء على موقف الإمبراطورية النمساوية من تلك العلاقة من حيث إسنادها، أو التعاون مع الدولة العثمانية لكبح جماحها.

أما **الفصل الثاني**، وعنوانه (العلاقات الدبلوماسية العثمانية النمساوية خلال الفترة ١٢١٩- ١٢٨٤هـ/ ١٨٠٤-١٨٦٧م)، فقد ناقش نشأة الدبلوماسية في الدولة العثمانية، وبداية تبادل سفرائها مع الدول الأوروبية، وبالتحديد الإمبراطورية النمساوية، كذلك نشأة الدبلوماسية في الإمبراطورية النمساوية، وبداية تبادل سفرائها مع الدولة العثمانية. والأهداف التي تَّم إرسالها لها ، وما هي المخاطر التي يتعرضون لها خلال مهمتهم الدبلوماسية،والمنهج الذي يتبعونه في مهمتهم، وإلى جانب ذلك،توضيح دورهم الذي كان له أكبر الأثر في كل من الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية بتوثيق العلاقات بينهما.

وقد ركزت الدراسة في **الفصل الثالث**، وعنوانه (العلاقات الاقتصادية العثمانية النمساوية خلال فترة الدراسة) على اهتمام كلا الدولتين العثمانية والنمساوية بالعلاقات الاقتصادية بينهمافي ظل المعاهدات التي نظمت تلك العلاقة،وأثر ذلك على حجم التجارة بين الدولتين، والوسائل التي تّم تطويرها من أجل ذلك.

أما **الفصل الرابع** وعنوانه (التبادل الحضاري بين الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية خلال فترة الدراسة، وأثرها في كلا البلدين من أوجه مختلفة)، فقدتناول بعض نماذج التبادل الحضاري بين البلدين من ناحية (المعماري – الإداري – الطبي- العسكري - والثقافي)، رغم البنية المختلفة لهذين البلدين، والتي أدت إلى توثيق العلاقات بينهما.

وأخيراً، تضمنت الرسالة **خاتمة؛** اشتملت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وحقائق تاريخية، اتضح من خلالها قيمة هذه الدراسة. إضافة، إلى عدد من **الملاحق**، ختمت **بفهرس للموضوعات** التي اشتملت عليها الرسالة، هـذا وبالـلـه الـتـوفـــيـق،،

“In The Name of Allah, The Most Beneficent, The Most Merciful”

Summary of the Dissertation:

All praise and thanks to Allah the exalted, the Lord of the universe, May the choicest blessings and peace of Allah be upon the last Messenger and Prophet, Muhammad, his family, Companions and all those who follow his footsteps till the end of this universe.

This is the summary of the dissertation entitled: The Ottoman-Austrian Relations during the period 1804 – 1868 (1219– 1284 A.H): a historical and cultural study, which has been submitted to Department of History at the Faculty of Sharia and Islamic Studies – (Umm Alqura University), in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Modern History.

The dissertation is organized as follows: Introduction, Preface, followed by the dissertation four main chapters, Conclusions, Appendices, List of Bibliography & References, and last comes the Index of Subjects.

The Introduction begins by explaining the purpose and significance of the current study, followed by an analysis of the main sources and references.

The Preface sheds lights on the development of the relations between the Ottoman and the Austrian Empires, specifically after the Ottoman armies reached and besieged “Vienna”, the capital of the Austrian Empire. This called for the coalition of the European countries (Holly League), led by The Austrian Empire to ward off the Ottoman dangers. The coalition resulted in signing the Treaty of Carlowitz in 1699 (1110 A.H). The treaty significantly diminished the Ottoman influence in east-central Europe and made Austria the dominant power in Central and southeast Europe. This treaty was the beginning of a series of other unequal treaties imposed on the Ottoman Empire.

Chapter One, “The Attitudes of the Austrian Empire in support of the Ottoman Moves” addresses the relations between the Balkan countries (Serbia, Greece, Bulgaria, and the Montenegro) and the Ottoman Empire. It also highlights the attitudes of the European countries specifically the Austrian Empire towards those relations either by supporting them or by trying to restrain them.

Chapter Two, “The Diplomatic Relations between the Ottoman and the Austrian Empires during the Period 1804 – 1867 (1219 – 1284 A.H)” discusses the establishment of diplomacy by the Ottoman Empire and the beginning to exchange ambassadors with the European countries, specifically with the Austrian Empire. It also highlights the establishment of diplomacy by the Austrian Empire and the beginning to exchange ambassadors with the Ottoman Empire. The Chapter addresses the goals of those diplomatic missions, the dangers they encountered, the tactics they followed and the roles they played in establishing close relations between the two empires.

Chapter Three, “The Economic Relations between the Ottoman and the Austrian Empires during the Period 1804 – 1867 (1219 – 1284 A.H)” focusses on the interests of the two empires in maintaining economic ties with each other and signing agreements that regulated those ties. In addition to the impact of those agreements on the volume of trade between the two empires as well as the instruments that had been developed to serve the economic interests of both Empires.

Chapter Four, “The Cultural Exchanges between the Ottoman and the Austrian Empires during the Period 1804 – 1867 (1219 – 1284 A.H) and their Impacts on both Empires” presents some aspects of the civilization exchanges (architectural, organizational, medical, military, or cultural) that took place between the two Empires despite the different schemes of the two Empires. Those exchanges eventually led to the establishment of closer relations between the two Empires.

The last Chapter concludes with the main findings of this study. It also presents historical facts concluded by this study. The findings support the significance of this study.

The Appendices and the Index of Subjects are placed at the end of the dissertation.

إهداء

إلى من كان سبباً في نجاحي وتوفيقي بعد الله عزّ وجل

(والدي رحمهما الله رحمة واسعة)،

وجعل هذه الرسالة في ميزان حسناتهما.

يَـــا وَالِـــدَيَّ عَلَيْكُمَـــا   رَحَمَـــــاتُ رِبِّيْ تَنْهَمِـــــرْ

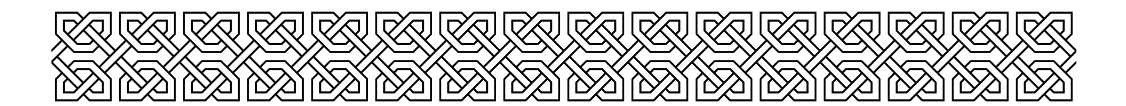
قَـــدْ كُنْتُمَـــا لِيْ مِـــنْهَلاً   عَـــذْباً نَمِـــيْراً يَنْحِـــدِرْ

وَعلَـــى فِراقُكُمَـــا غَـــدَا   قَلْـــبِيْ يَـــذُوبُ وَيَنْفَطِـــرْ

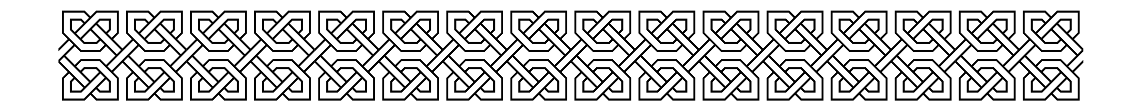
قَـــدْ كَـــانَ يَجْعَلُـــنِيْ حُضُـــو ... رُكُمَـــا بِسَـــعْدِيْ أَنْغَمِـــرْ

فَعَســـى إِلهـــيْ أَنْ يجُـــو ... دَ فَنَلْتَقِـــيْ فِيْ المُسْـــتَقَرْ

أ. محمد أيوب




المُقَدِّمَةُ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونؤمن به، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين، وعلى صحابته الأولين من المهاجرين والأنصار الذين إتبعوه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــــــــــــــــد،،

هناك العديد من العلاقات التي تحكم مصائر الشعوب، وتؤسس لتواصل حضاري، ويمكن أن نلمس هذا من خلال العلاقات العثمانية النمساوية، حيث تنبع أهمية الدراسة من الفترة الزمنية التي تناولتها، والتي كانت تمثل مرحلة متميزة في العلاقة بين الدولة العثمانية، والإمبراطورية النمساوية، فيلاحظ أن الفترة بين عام: ١٢١٩هـ / ١٢٨٤هـ الموافق: ١٨٠٤م / ١٨٦٧م من الفترات التي كان لها الدور الكبير في صنع العلاقات المتنوعة بينهما، بل بين الدولة العثمانية وأوروبا مجتمعة، ولهذا فإن دراسة هذه العلاقات تعتبر من الدراسات الجديرة بالبحث، خاصة على مستوى تاريخ العلاقات الإسلامية الأوروبية من جميع جوانبها.

ونادراً ما نجد تاريخاً مماثلاً يجري بالتوازي بين شعبين مختلفي البنية، مثلما نجده بين النمسا وتركيا، هذه الحقيقة تدعونا إلى إجراء دراسة أكثر تفصيلاً عن تاريخ هذين البلدين.

وظلت (ڤيينا) لقرون عدة عاصمة الإمبراطورية، وأضحت من خلال حدودها جارة للدولة العثمانية، ولم يعرف البلدان في بادئ الأمر إلا القليل عن بعضهما البعض، ولم يكن من الواضح طبيعة العلاقات التي سترتبطهما فيما بعد.

شكلت الدولة العثمانية في أول الأمر خطراً كبيراً على النمسا، وفي عام: ٩٣٥هـ / ١٥٢٩م تمَّ حصار: (ڤيينا) (وكان العثمانيون يطلقون عليها مسمى التفاحة الذهبية الأسطورية) لأول مرة تحت قيادة السلطان سليمان القانوني، ولم تكن (ڤيينا) في مأمن من الهجمات العثمانية على مدار نصف قرن من الزمان، حتى تمكن العثمانيون من الوصول إلى أسوار المدينة، وحاصروها للمرة الثانية: ١٠٩٤هـ / ١٦٨٣م تحت لواء مصطفى باشا، فكان هذا العام بمثابة نقطة تحول في مواجهة النمسا للعثمانيين.

وعندما اكتسبت العلاقات العثمانية الأوروبية منذ أواخر القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي طابع التأزم نتيجة ضعف العثمانيين اقتصادياً، وعجزهم عسكرياً عن مواجهة

الدول الأوروبية، في الوقت الذي حققت فيه أوروبا تراكماً وفيراً في رأس المال، وفي تسيير الاقتصاد، سمح لها بإدماج الدولة العثمانية في الدورة الاقتصادية الأوروبية، كان العثمانيون يعانون من نشاط الإنكشارية، ومن اضطراب أمور الإدارة، وتحول الجماعات المتنفذة من خدمة الدولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة، في هذا الوقت الذي كانت فيه أقاليم الدولة العثمانية تعرف تراجعاً ديموغرافياً، وجموداً اقتصادياً، زاد من خطورته تحكم الجماعات اليونانية والأرمينية والأقليات الأوروبية في مقاليد هذا الاقتصاد، ومساعدتهم على ربط الدولة العثمانية بنظام الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى القضاء على توازن الاقتصاد المحلي، وحوَّل الامتيازات الأوروبية إلى مكاسب ثابتة، وجعل مقدرات الدولة العثمانية في يد الدوائر المالية الأوروبية.

ترتب عن هذا الواقع، تغير في موقف الأوروبيين وتحول في سياساتهم إزاء الباب العالي وبين بعضهم البعض، فهذا ما اصطلح على تسميته "المسألة الشرقية"، وأصبح هذا الاصطلاح متداولاً في اجتماعات الساسة الأوروبيين منذ مؤتمر (فيرونا) ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م، ويعبر هذا عن الواقع السياسي الذي نتج عن ضعف الدولة العثمانية.

وتكالبت الدول الأوروبية على اقتطاع أجزاء منها، وفرض نفوذها عليها، وبسط حمايتها على طوائف من رعاياها. على أن رغبة الأوروبيين في إبعاد الأتراك من قارتهم، وتصفية الدولة العثمانية، لم تحل دون تباين مواقفهم من تحديد الوقت الملائم والكيفية التي يتمَّ فيها ذلك، وهذا ما جعل المسألة الشرقية قضية سياسية محورية تحدد سياسات الدول الأوروبية، وتقرر مصير الدولة العثمانية.

فكانت سياسة **الإمبراطورية النمساوية** في إطار المسألة الشرقية – وشاركتها في ذلك روسيا– بأن تدعو إلى التوسع العسكري على حساب ممتلكات الدولة العثمانية بالبلقان ومناطق البحر المتوسط والقوقاز، فتحول آل **هابسبورج** من القيام بدور الخط الدفاعي عن أوروبا ضد حركة الفتح العثماني الذي هدد عاصمتهم (ڤيينا) مرتين: ٩٣٥هـ / ١٥٢٩م و١٠٩٤هـ / ١٦٨٣م، إلى قوة ضاغطة لإبعاد التهديد العثماني عن المجر، وإضعافه في أقاليم البوسنة والهرسك والصرب، عن طريق شن الحروب، وعقد المعاهدات، وهذا ما مكن النمساويين من اقتطاع إقليم البوسنة والهرسك من الدولة العثمانية. بعدها غلب على موقف النمسا من الدولة العثمانية المصالح الاقتصادية، وأثرت فيه متطلبات المؤتمرات الدولية، فحاول حكام (ڤيينا) جاهدين إبعاد التحرشات الروسية بالبلقان عن منطقتين كانوا يعتبرونهما حيويتين بالنسبة لهم، وهما، مصبُّ نهر الدانوب على البحر الأسود، حيث تنتهي خطوط الملاحة النهرية لوسط أوروبا. وميناء (سالونيك) المنفذ البحري الرئيس لمنتجات النمسا نحو الشرق.

وإلى جانب هذا، فإن العلاقات بين البلدين وإن كانت لها الصفة الحربية، فيجب ألا يعتم على العلاقات المتعددة بين الجانبين، والصلات المثمرة في مجالات الثقافة والفن والتجارة ... الخ، التي تطورت عبر قرون من الزمن. فلم تعد حياة العثمانيين تشكل تهديداً للنمساويين، بل أصبحت شيئاً جمالياً، ومدعاة للاهتمام. وتحول صورة الترك من "العدو اللدود للمسيحية" في القرنين التاسع والعاشر الهجري / الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، إلى أن أصبح بداية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي التفضيل لكل ما هو شرقي منتشراً في كل مجالات الحياة.

"أعتقد بأننا جميعا نعايش واحدة من أساطير ألف ليلة وليلة" بهذه الكلمات الحماسية وصف القيصر النمساوي جوزيف فرانس Josepf Franz مشاعره التي تملكته عند رؤية القصر المخصص له من قبل السلطان العثماني بمناسبة زيارته لإسطنبول عام: ١٢٨٥هـ / ١٨٦٩م. وهو بالتأكيد لم يكن "النمساوي" الوحيد الذي سُحر فتنة لدى التقائه ببلاد المشرق.

إلى جانب القلق والرعب كانت بلاد المشرق تمارس أيضاً وعلى الدوام فتنة وسحراً هائلاً على بلاد الغرب، **فإن العنصر التركي – على النحو المبين – قد شكل وأثرى الحياة في (فيينا) خلال السنين في مختلف المجالات، لدرجة أنه لا يمكن إغفال هذا الجزء في التاريخ النمساوي. إن خلافات الماضي مع هذا الشعب قد تمَّ نسيانها، وتحول الانقسام السابق إلى اتحاد بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، فقد وجدنا من العداوة، الطريق إلى الصداقة.**

وأختتم بهذه الكلمات التي تحمل هذا المعنى، وهي للمستشار السابق للنمسا (جوليوس راب Julius Raab): " ربما لا تعد بلدنا واحدة من القوى العظمى في العالم، ولكن عظمة تقاليدها، من عظمة تلك النماذج التي أبرزتها للعالم على مر الأجيال، تعيش في وفاق واتحاد مع العديد من الشعوب، فتعلَّم المواطن النمساوي ألاَّ يرى الشقاق بين شركائه في الوطن، بل يرى الاتحاد، ويُقدِّر ويُعظِّم التسامح مع الآخرين" (١).

وبهذا، مثلت العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا، الكثير من الارتباطات بين البلدين، فكانت امتداداً لعلاقات أخرى دبلوماسية واقتصادية وثقافية وعمرانية وفنية ... الخ، وقد أبرزت هذه العلاقات دوراً مهماً في تحويل الصورة العدائية في أوروبا إلى صورة تصبغها الصداقة.

---

(1) Kerstin Tomenendal: Das Türkische Gesıcht wiens, Böhlau Verlag wien köln weimar, Holzhausen/ wien, 2000, P.16.

فالقدرة على الإحاطة الموضوعية بهذا التاريخ لا تتوفر إلا بالعودة إلى الأصول، وبخاصة إذا وقفنا على التنوع الكبير في الأفكار والمعلومات والمواقف والآراء لجميع الكتابات من العربية والتركية والأوروبية، ومن الأمور الملفتة للنظر، قصور الأبحاث والدراسات التاريخية العربية الخاصة بالموضوع، وبما أن المكتبة العربية بشكل خاص تفتقد إلى دراسة علمية شاملة لمعالجة الموضوع بشكل متكامل، فهذا الذي دعاني إلى الكتابة في هذا، لأعطي صورة أقرب ما تكون إلى الحقيقة والواقع. وأنا بذلك لا أنفي جهد من كتب في هذا الموضوع، ولو بجزء بسيط ممن سبق من الكُتاب والباحثين سواء كانوا عرباً وهو قليل أو نادر، أو أجانب، حيث إن هذه الكتابات وهذه الأبحاث وغيرها كانت هي الضوء الذي أنار لي الطريق للدخول في هذا الموضوع، بل إنها كانت من جملة مصادره ومراجعه.

وقد أدركتُ منذ البداية في هذا العمل، بأن صعوبات عدة ستواجهني عند الشروع فيه، فقد اتضح لي من خلال البحث والدراسة أن المصادر باللغة العربية وحدها لم تكن كافية لاستيعاب الفترة التي تناولها البحث، بل تطلب الأمر الرجوع إلى عدد من المصادر الأجنبية، وقد كاد عدم إلمامي بلغاتها (التركية – والألمانية – والفرنسية – والإنكليزية)، وصعوبة ترجمتها، من الأمور التي كانت في غاية الصعوبة التي واجهتني، فقد أخذت وقتاً طويلاً، واقتضت مجهوداً شاقاً، لحاجتها إلى تصحيح الكثير، وإعادة الترجمة لمراجع كاملة، ومقاطع طويلة، كما اقتضت إعادة صياغة بصورة كاملة في أغلب الوثائق. ولكن فقد سهل ليَّ المولى، عزَّ وجلَّ، طريق العمل والبحث والاستمرارية، وذلك بالاستعانة بعدد كبير من المترجمين المتخصصين في كل لغة، للقيام بنقل النصوص التي توفرت إلى العربية.

وقد استندت هذه الدراسة على المصادر الأصلية لدى طرفي العلاقات، وفي مقدمتها الوثائق المنشورة وغير المنشورة، وعلى مصادر ومراجع متنوعة وبلغات مختلفة، فقد سعيت وراء المادة الاصلية حيثما وجدت، وترددت على أرشيفها القومي وجامعة (ڤيينا) العريقة، وجامعة؛ (إسطنبول)، ومركز البحوث الإسلامية؛ (ISAM)، ومركز أبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (IRCICA)، وجامعة القاهرة، والكثير من المكتبات العامة: (بڤيينا وإسطنبول والقاهرة)، وعد من هناك بكم هائل من الوثائق والمصادر والمراجع والتي استند البعض منها أيضاً على وثائق من الأرشيف العثماني والنمساوي، وكل هذا لمعرفة الرؤية الشاملة لكلا العلاقتين العثمانية والنمساوية، وعدم اقتصار الرؤية على واحدة منها، وقد أمدت هذه الوثائق والمصادر والمراجع المتنوعة الرسالة بمادة تاريخية وحضارية جيدة، وإن كانت تحتاج أغلب الدراسات الأجنبية للتمحيص سواء التي تناولت الموضوع أو التي دارت حوله بالنقد والتحليل، وذلك لأن

معظمها كتب بطريقة إما بها بعض القصور، أو فيها تحامل على الدولة العثمانية، يَسْهُل من خلالها في بعض الأحيان مهاجمة الدين الإسلامي، وهذا ما جعلني أتصدى لذلك بقوة.

وقد أتاح لي عدم معاصرة بعض هذه المصادر حرية النقد لكثير من الحوادث التاريخية والحضارية. كما اعتمدت على كثير من المراجع الحديثة التي كشفت النقاب عن كثير من الجوانب المهمة، حيث استفدت من آراء كتابها في مناقشة الكثير من جوانب البحث، كما قمت بمناقشة بعض الآراء والرد عليها.

ومن الدراسات السابقة:

أولاً: حرب المور في الوثائق النمساوية، ترجمة: ا.د. عبدالله محمد أبوهشة، والمراجعة التاريخية: ا.د. علي بركات.

وهو يشمل مجموعة من الوثائق توجد أصولها في أرشيف الدولة النمساوي [1] (Haus Hof-Und Staat Archiv)، ضمن مجموعة الأرشيف السياسي والدبلوماسي، وقد قام بترجمة هذه الوثائق نخبة متميزة من المتخصصين في اللغة الألمانية، كما أُلحِقَ بهذه الوثائق عدد من الملاحق والخرائط تلقي بعض الضوء على أسماء الأعلام والسفن والأماكن التي وردت بتلك الوثائق.

وهذه الوثائق عبارة عن تقارير قناصل وبعثات دبلوماسية، ومن الملاحظات حول هذه التقارير، أن المعلومات الواردة بها قد تتكرر أو تتناقض، وفي بعض الأحيان يتمَّ تصحيح المعلومات الواردة بها في تقارير تالية، وأحياناً كان التناقض يظل دائماً. ويبلغ عدد الوثائق لحرب المورة ثلاثمائة وثيقة فقط، وقد تمَّ الاستفادة من بعضها بالملاحق.

ثانيا: محمد علي وأوروبا، تأليف: رينيه قطاوي بك/ وجورج قطاوي، نقله عن اللغة الفرنسية: د/الفريد ياوز.

وقد كانت عملية نشره في المرة الأولى قد تمَّت في إطار تمجيد محمد علي، الذي أصبحت

---

(١) يضم الأرشيف النمساوي خمس مجموعات وثائقية توجد في أماكن متباعدة، ويضم كلَّ مجموعةٍ مبنى مستقل. وهذه المجموعات هي:
- الأرشيف الإداري العام. - الأرشيف المالي والاقتصادي.
- أرشيف وزارة الحرب. - أرشيف النقل والمواصلات.
- أرشيف الدولة: ويعتبر أرشيف الدولة أهمها جميعا، حيث يضم الأرشيف السياسي والقنصلي، ويقع في ميدان مينورتين Muinorten، في مبنى يرجع تاريخه الى اوائل القرن العشرين.

أبوهشة/ حرب المورة، ص ١٧ – ١٨ .

مصر في عهده تحتل مكانة دولية خصوصاً في علاقتها مع أوروبا، إلا أن إعادة نشر الكتاب هذا في المرة الثانية ينبع من عدة اعتبارات:

الأول: أن الكتاب تتوفر فيه كل شروط العمل العلمي من حيث التوثيق والتقسيم المنهجي، وأصالة المصادر.

ثانيا: أن الكتاب قد اعتمد على وثائق الخارجية الفرنسية، وعلى الوثائق البريطانية، فضلاً عن الوثائق الروسية والتي اعتمد عليها الكتاب بشكل رئيس، والتي يكاد الكتاب أن ينفرد بها دون غيره من كل الدراسات التي عملت عن عصر محمد علي.

ومن هنا، يكتسب الكتاب الذي بين أيدينا أهمية خاصة، والذي يتكون من تقديم بقلم: شارل رو سفير فرنسا في القاهرة في ذلك الوقت، ثم مقدمة لمؤلفي الكتاب، وثمانية فصول يسبقها تمهيد.

ومن أهم الفصول التي استفدت منها، وهي فيما يخص موضوع الرسالة: الفصل الثالث، الذي يتحدث عن توطيد محمد علي سلطته في مصر، ثم حروبه في شبه جزيرة العرب والسودان ومطامع بريطانيا في البحر الأحمر، وأثر حملات محمد علي على علاقته مع أوروبا. **أما الفصل الرابع،** فهو يوضح استنجاد السلطان: محمود، بمحمد علي، وهو يتحدث عن حرب المورة، وفيه أيضاً إشارة إلى أن استنجاد السلطان العثماني بمحمد علي، كان بناء على نصيحة مستشار النمسا (مترنيخ) صاحب المواقف المعروفة من الثورات بشكل عام، والنابعة من قرارات مؤتمر (ڤيينا) عام: ١٢٣٠هـ /١٨١٥م، وكانت النمسا تحت قيادة: (مترنيخ) تتخذ موقفاً مختلفاً عن الموقف الذي اتخذته كل من: إنجلترا وفرنسا وروسيا من مسألة اليونان، وفي هذا الاتجاه أرسل: (مترنيخ) بعثة دبلوماسية لمحمد علي، برئاسة (بروكشن أوستن)، يطلب فيها من محمد علي، أن يضاعف جهده ضد ثورة اليونان. وهو موقف سوف يتغير من محمد علي، خلال أزمة حرب الشام الأولى التي يتناولها **الفصل الخامس،** الذي يتحدث عن الحملة على سوريا وموقف الدول منها، وسوف يتباين موقف الدول الأوروبية منها أيضاً، فبينما أيدت فرنسا محمد علي، تلاقت النمسا وإنجلترا، في موقفها من محمد علي، مع روسيا، التي وقعت مع السلطان العثماني معاهدة (هنكاراسكه سي). **اما الفصل السادس،** فيتنأول الأوضاع والعلاقات الدولية فيما يخص صلح (كوتاهية) شوال١٢٤٨هـ/مارس١٨٣٣م، وحرب الشام الثانية: ١٢٤٩-١٢٥٤هـ /١٨٣٤-١٨٣٩م، وموقف الدول من مشروع محمد علي في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وهو المطلب الذي برز عام: ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م، وتكرر عام: ١٢٥٣هـ / ١٨٣٨م، وكان محمد علي يطمع في أن يعامل معاملة اليونان عندما اعترفت الدول الأوروبية باسم اليونان. ويعالج **الفصل الأخير،** التسوية التي وضعتها الدول الأوروبية للمسالة المصرية. والحقيقة أن الكتاب لا غنى عنه لدراسة العامل الخارجي

وعلاقة مصر بأوروبا في النصف الأول من القرن الثالث عشر/ التاسع عشر الميلادي.

ثالثا: تحولات الفكر السياسي في التاريخ العثماني (رؤية أحمد جودت في تقريره إلى السلطان عبدالحميد الثاني)، تاليف ماجدة مخلوف.

يكتسب هذا الكتاب أهميته بان أحمد جودت باشا، فقيه ومؤرخ ورجل دولة مسلم، عاصر مرحلة مهمة من مراحل التاريخ وهي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي الذي يمثل نقطة التحول في التاريخ والفكر الإسلامي، كما يمثل بداية الهجمة الفكرية الوافدة من الغرب والتي تبلورت في دخول العلمانية إلى العالم الإسلامي الممثل في الدولة العثمانية آنئذ.

ولقد عاصر جودت باشا، خمسة من السلاطين العثمانيين، وعاصر أيضاً التحول القانوني للدولة العثمانية نحو العلمانية، ومولد أول دستور وضعي في الدولة، وتكوين أول برلمان منتخب، وتقلص دور العلماء، وتمكن رجال الإدارة، وسيطرة الثقافة الأوروبية خاصة الفرنسية بفلسفتها المادية الوضعية، كلها مقدمات أدت إلى انهيار الدولة العثمانية.

وهذا التقرير معروف (معروضات) وفيه يعرض جودت باشا موجزاً للأحداث السياسية والتاريخية التي وقعت في الدولة العثمانية منذ إعلان التنظيمات: ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، وحتى جلوس السلطان عبدالحميد الثاني على عرش السلطنة: ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م. وهذه الفترة مهمة، ليس للدولة العثمانية فحسب، بل بالنسبة للعالم الإسلامي بشكل عام. فالتقرير يصور حالة الدولة العثمانية، ومن ثمَّ مثقفي رسالة العالم الإسلامي عند بدء مرحلة تغير الهوية التي فرضتها مرحلة التنظيمات العثمانية التي توصف بأنها بداية علمنة العالم الإسلامي، وتصور موقف الساسة العثمانيين على اختلاف اتجاهاتهم منها، وذلك الازدواج الفكري والثقافي الذي غش العالم الإسلامي ومازال يعاني منه إلى الآن.

في إطار هذه الفكرة المدنية، نستطيع أن نتفهم محاولات الإصلاح التي اجتازتها الدولة العثمانية منذ مطلع القرن: ١٣هـ/١٩م، لإقرار الأوضاع في البلقان، والتي كانت لها صلة سياسية ومذهبية بروسيا والنمسا، ولهما أطماعهما في هذه الدولة. كما يوضح التقرير سياسة الدول الكبرى آنذاك وهي روسيا، وإنجلترا، وفرنسا، تجاه الدولة العثمانية، والمداخل القانونية التي استغلتها هذه الدول لتفكيك الدولة العثمانية من الداخل بدعوى الاستمرار في حماية رعايا الدولة من غير المسلمين، الذين يتعرضون – على حد قولهم – للظلم، وعدم المساواة. ونتبين من هذا التقرير أن الدول الأوروبية كانت بتدخلها في شؤون الدولة العثمانية، تتسبب في زيادة الخلافات بين رعاياها من المسلمين وغير المسلمين، وتضفي على هذه الخلافات طابع النزاع الديني بين المسلمين

والنصارى. في حين أن التقرير يؤكد اهتمام العثمانيين بشؤون الكنيسة وشؤون الأقليات الدينية، وأن تدخل الدول الأوروبية أفسد العلاقة بين الدولة العثمانية ورعاياها من غير المسلمين. كما يوضح التقرير بشكل مفصل جهود الدولة العثمانية التي بذلتها من أجل استقرار الأوضاع الإدارية في شرق الأناضول، والجبل الأسود لقطع الطريق أمام التدخلات الروسية في تلك المناطق لإزعاج الدولة العثمانية.

فإن تقرير: (أحمد جودت) هو عبارة عن حقائق تفيد المؤرخين والمهتمين بدراسة تطور الفكر العثماني وتياراته الجديدة المصاحبة للتنظيمات، مما يقدم لنا مادة مهمة تصل درجة أهميتها إلى فهم التيارات السياسية والفكرية ليس في الدولة العثمانية، ومن ثم تركيا فحسب، بل في المنطقة العربية بأكملها منذ التنظيمات وحتى اليوم.

ولما كانت الموضوعات التي يتضمنها هذا التقرير متداخلة فيما بينها، فقد تمَّ فصل الموضوعات إلى قسمين: **القسم الأول:** عن أحوال مركز الدولة العثمانية، **والقسم الثاني:** عن أحوال مناطق البلقان وشرق الأناضول، وذلك لفهم حقيقة التحولات التي شهدتها الدولة العثمانية في القرن: (١٣هـ/١٩م) سواء في مركز الدولة، أو في الولايات العثمانية.

إلى جانب هذا، فقد أفاد البحث من عدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية وجميعها مثبتة في حواشي الرسالة.

وقد اشتملت الدراسة على مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول :

أما التمهيد: فقد ألقى أضواءً على تطور العلاقات بين الدولتين ، العثمانية، والنمساوية. حيث اجتاحت جيوش الدولة العثمانية أقاليم شاسعة جنوب شرقي أوروبا الوسطى ووصلت إلى (ڤيينا) عاصمة النمسا ، مما دعا إلى تكتل الدول الأوروبية لدرء الخطر العثماني، وكان ذلك في موجات تفاوت إليها البابوية، وأسهمت فيها دول أوروبية على رأسها النمسا، ولم تترك هذه الدول فرصة للدولة العثمانية لتعيد توازنها وبدأ الضعف يدب في جسدها ، وبدأت تفقد أطرافها شيئاً فشيئاً حتى كانت معاهدة (كارلوفيتز : ١١١٠هـ / ١٦٩٩م) وهي أول معاهدة تفرض على الدولة العثمانية باعتبارها دولة منهزمة، ثم تتابعت المعاهدات الجائرة بحقها.

من أجل ذلك، تعرضت الدولة العثمانية إلى حملات عنيفة ظاهرها محاربة الظلم والفساد، وباطنها التشهير بها والنيل منها: (عهد التنظيمات)، وصولاً إلى سلخ الشعوب التابعة لها بهدف تفتيت وحدتها ومن ثمَّ القضاء عليها.

والفصل الأول : تناولت فيه موقف الإمبراطورية النمساوية في دعم التحركات العثمانية، وجاء في أربعة مباحث:

تناول **المبحث الأول:** دعم وتأييد الإمبراطورية النمساوية للدولة العثمانية ضد روسيا، وتمردات البلقان، ومنطقة البحر الأسود، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين، فقد وقفت النمسا مع الدولة العثمانية ضد ثورة الصرب لأن قيام دولة صربية بحماية روسية يشتعل خطراً عليها، وكذلك وقفت ضد ثورة اليونان لأن في ذلك خطراً على القوميات في دولة النمسا، كما وقفت ضد استقلال محمد علي باشا في مصر واعتبرت ثورته خارجة عن طاعة السلطان خاصة وأن الدولة العثمانية لم تعد تشكل خطراً على الإمبراطورية النمساوية.

أما **المبحث الثاني:** ففيه دراسة عن موقف الإمبراطورية النمساوية من مسألة اللاجئين المجريين وأثر ذلك على ترسيخ العلاقة بين الدولتين، وكذلك حديث عن الثورات التي قامت في أوروبا نتيجة تأثيرها بالثورة الفرنسية، وظهر مبدأ القوميات بشكل سريع متزامناً مع المعارضة الدستورية، وظهر ذلك جلياً في ثورة الهولنديين والمجريين، وانتشرت التمردات القومية في الأراضي التركية.

وفي **المبحث الثالث :** تناولت موقف الإمبراطورية النمساوية في النمساوية في التحركات الأوروبية الحربية خلال الفترة ١٢٧٠-١٢٧٣هـ/١٨٥٣-١٨٥٦م وأثر ذلك على ترسيخ العلاقة بين البلدين. حيث ظهرت الحركة الدستورية في أوروبا بدأت من باريس وانتشرت في باقي الدول الأوروبية فظهرت اتجاهات الوحدة في المانيا وكذلك إيطاليا والمجر ولكن الأنظمة المحافظة وقفت في وجه هذا المد وأجهضت الثورات في أوروبا وتفجرت حرب القرم، وانعقد مؤتمر باريس لبحث مستقبل الدولة العثمانية، حيث بدأت تظهر نتائج مؤتمر برلين على الدولة العثمانية التي لحقها الضعف والهزال فتمكن الروس في إلحاق الهزيمة بها.

أما **المبحث الرابع** والأخير: فيتناول أثر الصراع الأوروبي على العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، حيث بدأت الدول الأوروبية تتسابق من أجل التوسع وكسب مصالح لها في الدولة العثمانية باستخدام الدين كأداة لممارسة الضغوط السياسية على الدولة العثمانية لحماية الأقليات المسيحية، وقد استفادت النمسا من ذلك حيث كان لها العديد من المؤسسات داخل الدولة العثمانية فحصلت على امتيازات وكان لها حق الحماية لتلك المؤسسات، وكانت الدولة الأولى التي ضمنت اتفاقات السلام مع تركيا.

والفصل الثاني : هو مناقشة للعلاقات الدبلوماسية العثمانية النمساوية خلال الفترة : ١٢١٩ـ١٢٨٤هـ/ ١٨٠٤ـ١٨٦٧م وجاء هذا الفصل في مبحثين:

أما المبحث الأول : فيدرس بداية الدبلوماسية العثمانية في (ڤيينا) ودور السفراء العثمانيين في توثيق العلاقات بين البلدين، حيث وجدت الدولة العثمانية أن الدبلوماسية قد بدأت تلعب دوراً متزايداً في السياسة الأوروبية بعد معاهدة :/وستفاليا: ١٠٥٨هـ - ١٦٤٨م وكانت هذه الدبلوماسية تقوم على مبدأ التوزان والإقرار بسيادة الدول، وكان القرن : (١٣هـ - ١٩هـ) حافلاً بالأحداث والتوازن الدبلوماسي بين القوى الأوروبية والدولة العثمانية التي آثرت الجانب الدبلوماسي على الحرب في علاقاتها مع أوروبا، وقد ركزَّ السلطان سليم على إنشاء جهاز دبلوماسي لحماية الدولة ولتكون شريكاً مستقلاً في العلاقات الدولية، وكانت (ڤيينا) عاصمة النمسا أهم دولة في أوروبا الوسطى وجارة للدولة العثمانية وبوابة التواصل مع النمسا والدول الأوروبية لذلك كان التركيز على دور هذه السفارة العثمانية في (ڤيينا) دون غيرها لأهميتها ومركزها، ومكان السفير، وأماكن الدبلوماسيين، وقائمة بأسماء السفراء، والقائمين بالأعمال، والمبعوثين فوق العادة، مع قائمة بمواقع جميع السفارات العثمانية فيها.

وقد تناول **المبحث الثاني:** بداية الدبلوماسية النمساوية لدى العثمانيين، ودور سفرائهم في توثيق العلاقات بين البلدين، حيث بدأت الاتصالات بين النمسا والدولة العثمانية سنة: ٩٠٢هـ - ١٤٩٧م وتطورت بعد إبرام معاهدة السلام ٩٥٢هـ ١٥٤٧م حيث خوَّلت هذه المعاهدة الإمبراطور (فريناند الأول) إرسال مندوب مقيم لدى الباب العالي.. كما تناول هذا المبحث مهام الدبلوماسية،، وواجبات وأسلوب وعمل الدبلوماسيين، ومهامهم الاستخباراتية حيث قاموا ببناء شبكة تجسس في الدولة العثمانية، وكذلك تناول البحث معاناة الدبلوماسيين النمساويين في إسطنبول، ثم تعريف بأهم سفراء النمسا لدى الباب العالي في القرن : (١٣هـ - ١٩م).

أما الفصل الثالث: فهو دراسة للعلاقات الاقتصادية العثمانية النمساوية خلال الفترة : ١٢١٩ ــ ١٢٨٤هـ / ١٨٠٤ـ١٨٦٧م وفيه مبحثان:

أما **المبحث الأول :** ففيه حديث عن بداية العلاقات التجارية بين البلدين خلال تلك الفترة، وأهم المعاهدات التجارية ، وإحصاءات التجارة الخارجية التي تمَّت بين البلدين... وقد شهدت التجارة العثمانية تغيرات هيكلية ودخلت الدولة العثمانية بعد معاهدة (بلفراد: ١١٥٢هـ/١٧٣٩م) في فترة سلام مع دول الجوار وغيرها مما ترك آثاراً إيجابية على الحياة الاقتصادية والسياسية، كما تناولت الحديث عن قارة أوروبا التي أصبحت قارة السلام والازدهار، وعن معاهدة بين النمسا والدولة

العثمانية حيث أصبحت النمسا الدولة الأولى بالرعاية، ودعمت النمسا إجراءات لتطوير تلك التجارة، كما تم الحديث عن المصطلح الذي ظهر في تلك الفترة وهو مصطلح: (دول المركز ودول الأطراف) و في آخر المبحث جداول للتجارة والواردات والصادرات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية.

وقد تناول **المبحث الثاني:** الدور الإسلامي في تنمية التجارة الإسلامية بأوروبا والمشرق العربي، حيث أسهم العثمانيون في القرن : (١٣هـ - ١٩م) بنشأة المؤسسات الاقتصادية والمالية الحديثة العام منها والخاص، وظهرت أول ورقة نقدية، وظهرت مؤسسات مصرفية عامة وخاصة ،والبورصة، والديون الخارجية، وغرف التجارة الأجنبية... كما جرى حديث عن التجارة بين الدول الإسلامية والغرب في عهد الدولة العثمانية، وعن العوامل التي أسهمت في نمو التجارة، وعن تطور المواصلات وشبكة السكة الحديد، وربط الموانئ والمدن، وعن القوافل والنقل النهري.

أما في الفصل الرابع: فقد كان الحديث عن التبادل الحضاري بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، حيث عايشت الدولتان الفترة الزمنية نفسها الدولة العثمانية من ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م إلى ١٣٤١هـ - ١٩٢٣م ومملكة هابسبورج من ٦٧٧هـ - ١٢٧٨م إلى ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م وسيطرت العائلات الحاكمة فيها على خليط من الشعوب المتعددة، ونشأتا معاً، وانتهتا معاً، ولكن بعد المقارنة نجد أن كلتا المملكتين قد اتخذت تطوراً مختلفاً وربما متناقضاً عن الأخرى... وتناول البحث كذلك الأسر الحاكمة في الدولتين، والطبقة الوسطى، والدين الرسمي لكل دولة وأثر ذلك على كلتا الدولتين ... ثم تناول الحديث عن النمسا والتراث الثقافي حيث لعبت المكتبة الوطنية النمساوية وعدد من المتاحف دوراً مهماً في تجميع وحفظ التراث الإسلامي... وأثر النمسا في إصلاح إدارة الدولة العثمانية .... وقامت كذلك بالمساعدة في إصلاح الهياكل الطبية في الدولة العثمانية ببناء الهياكل الطبية وإنشاء الحجر الصحي ، وتعليم طبقة من الكوادر الطبية ، ومدرسة لتعليم وتدريب القابلات والأطباء ... وتناول الحديث كذلك عن التأثيرات التركية على صورة المظهر الخارجي في هيئة الجيش القيصري... وعن تأثير العثمانيين في الفنون وخاصة الموسيقى العسكرية والرسم والنحت وصناعة الحرف اليدوية فظهرت مجموعة من ذلك في متاحف (ڤيينا) وظهر التبادل الثقافي واضحاً جلياً بين كل من النمسا والدولة العثمانية في مجال الفنون المرئية.

وأخيراً، تضمنت الرسالة **خاتمة:** اشتملت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وحقائق تاريخية اتَّضح من خلالها قيمة هذه الدراسة، إضافة إلى عدد من **الملاحق** ، وفهرس **للموضوعات** التي اشتملت عليها الرسالة.

وقبل الختام، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ... رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾[سورة النمل،١٩].

فالحمدلله...عز وجلَّ –أولاً وآخراً- وظاهراً وباطناً... على ما جاد به وأنعم من إكمال هذا البحث، وإذا كان الفضل يجب أن ينسب إلى أهله، وإذا كان الاعتراف بالجميل واجباً في الأعناق يجب أن يذكر لذويه، فإني أتقدم بالشكر العميق بعد شكر الله ، عز وجلَّ، والامتنان الدائم إلى كل من مدَّ يد العون في البحث عن المراجع والمصادر التي تخص الموضوع سواء كان في النمسا، أو تركيا، أو القاهرة.

وأخص بالذكر أولاً وقبل أي أحد، أغلى اثنين في الوجود (والداي رحمهما الله رحمة واسعة) اللذين كانا سبباً في توفيقي بعد الله إلى ما وصلت إليه، فجزاهما الله عني كل خير، وجعل هذه الدراسة في ميزان حسناتهما.

والشكر موصول إلى كل من د/ محمد حامد مندورة، د/محمود عارف، وزوجته أمل ، د/إبراهيم أرطغرل، د/ محمد أبشرلي من جامعة الفاتح، د/ فاضل العراقي، د/أسامه ماهر، بمكتبة جامعة (ڤيينا)، والأخ الاستاذ: هيثم غريب، من مكتبة الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة (ڤيينا)، الذي لم يتوان بكل صدق وإخلاص بجمع المادة العلمية من بين ثنايا المصادر والمراجع الألمانية التي تخص الموضوع. أ/ سولفيق رومبف Solveigh Rumpf ، أ/ أحمد الزبيري في البحث عن المراجع العربية عن طريق النت، وإرسال الإيميلات، ومتابعة الترجمة والمترجمين، وطباعة هذه الدراسة، إلى أن تم إخراجها إلى النور وبهذه الصورة، والشكر موصول إلى كل من عاونه وساعده في هذا. وكل الشكر والتقدير للأخت الدكتورة / سلوى المجنوني، بقسم الإرشاد والتوجيه بجامعة أم القرى، بوقوفها معي، وبدعواتها لي دائماً بالتوفيق، وتسهيل أموري. وإلى كل من كان معي بقلبه وبدعواته بإكمال هذه الدراسة والدعاء لي بالتوفيق والسداد، فجزاهم الله عني كل خير، وجعل هذا في ميزان حسناتهم جميعاً.

كما أقدم شكري وعظيم تقديري وامتناني ... إلى عمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية متمثلة في عميدها الأستاذ الدكتور/ غازي العتيبي. والشكر موصول لمنسوبي قسم التاريخ لما قدموه من دعم ومساعدة خلال فترة الدراسة.

كما أقدم خالص الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الإستاذ الدكتور/ عباللطيف بن عبدالله بن دهيش، على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما قدمه لي من توجيهات علمية قيمة، وجهوده

المتواصلة، ورحابة صدره، وآرائه السديدة، فله مني كل الشكر والتقدير، وجزاه الله تعالى خير الجزاء.

وكما أتقدم بالشكر للأستاذين الجليلين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف بن الحميد، والأستاذ الدكتور/ يوسف الثقفي، اللَّذين تكرما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، وتسجيل ملاحظاتهما القيمة، والتي سوف تكون نبراساً يضاف إلى الجهود السابقة، والتي تؤدي بلا شك إلى إثراء هذه الرسالة، فجزاهما الله تعالى خير الجزاء.

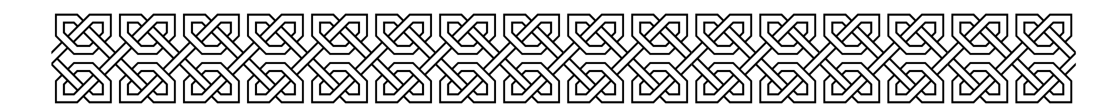
وفي النهاية، ابتهالاً إلى ﷲ، ودعاءً من الأعماق، أن تكون هذه الدراسة قد استوفت الحد الأدنى من شروط البحث العلمي، وأن أكون قد وفقت بعد هذا الجهد المضني في إضافة شيء جديد في مجال العلاقات بين هذين البلدين.

وعلى ﷲ قصد السبيل،،،

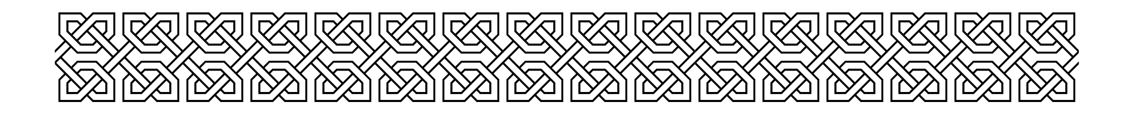
الباحثة

إيمان صائغ

١٤٣٦/٨/٧هـ




تمهيد



أوضاع الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية قُبيل فترة الدراسة:

لقد كانت الدولة العثمانية[1] مجرد إمارة حدودية صغيرة في غرب الأناضول[2] في عام ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م، ولم تلبث هذه الإمارة أن نمت واتسعت نتيجة فتوحات الأتراك العثمانيين في الفترة ما بين القرن ٨هـ/ ١٤م وبداية القرن١٢هـ/١٨م على أجزاء كبيرة من البلقان[3]، والشرق الأوسط[4]

---

(١) الدولة العثمانية: ينتسب العثمانيون إلى عشيرة قايي التركية، وهي من الأتراك الأوغور، هاجرت إلى آسيا الصغرى في أوائل القرن ٧هـ/ ١٣م، وسكنت مقاطعة تابعة للدولة السلجوقية. ويرجع تأسيس تاريخ العثمانيين ودولتهم إلى زعيمهم طغرل ٦٢٨هـ/١٢٣١م، الذي اكتسب لقب (غازي) نتيجة فتوحاته المستمرة ضد بيزنطي. وبعد وفاته ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م عن عمر ناهز ٩٠ عاماً، تولى ابنه عثمان بك الزعامة، وإليه تنسب الدولة العثمانية.

للمزيد: انظر عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، بيروت/ لبنان، ط الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٠–١٧ أ.د.عبد اللطيف بن دهيش: قيام الدولة العثمانية، مكتبة النهضة الحديثة/ مكة المكرمة، ط الثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ص ٢٥ وما بعدها. زين العابدين شمس الدين: تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة/ عمان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠م، ص ١٥ وما بعدها.

(٢) الأناضول Anatole: شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا على البحر المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف بآسيا الصغرى، ٧٤٣,٠٠٠كم٢. تحيط بها بحار إيجه ومرمرة والبحر الأسود، ومضايق الدردنيل والبسفور.

انظر المنجد: في اللغة والإعلام، دار المشرق/ بيروت – لبنان، ط الرابعة والثلاثون، ص ٧٢.

(٣) البلقان: يرجع إلى أصل لغوي تركي يعني كلمة (الجبل) وهي شبة جزيرة شرقي أوروبا الجنوبية بين بحر الأسود ومرمرة وإيجة في الشرق والأدرياتيك في الغرب. يحددها من الشمال الدانوب وساڤا، وتضم سلوفانيا وكراوتيا، والبوسنة، والهرسك، ومونته نيغرو، ومقدونيا، وألبانيا، وبلغاريا، واليونان والقسم الأوروبي من تركيا. يفصلها مضيق أوتونتو عن إيطاليا ومضايق الدردنيل والبوسفور عن آسيا الصغرى.

خضعت للعثمانيين في نهاية القرن ٨هـ/١٤م، وظلت تحت حكمهم حتى نهاية القرن ١٢هـ/١٨م، وقد قام العثمانيون في هذه البلاد بدور كبير في نشر الإسلام وانتشار الحضارة الإسلامية فوق الكثير من أراضي هذا الإقليم، وإن كانت هناك محاولات سابقة لنشر الإسلام في تلك المناطق بوقت قليل.

فاستطاعت دولاً أن تنال استقلالها خلال القرنين ١٣-١٤هـ/١٩-٢٠م بتحريض من الدول الأوروبية، فظهرت منذ ذلك الوقت، مشكلة سميت في التاريخ باسم (المسألة الشرقية).

للمزيد: انظر عبدالحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصر، دار النهضة العربية/ بيروت، ب.ط، ص ٤٧. وعبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ١٧٦. ومحمد حمزة الحداد: المجمل في الآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق/ القاهرة، ب. ط، ص٨١. والمنجد: في اللغة والإعلام، ص ١٣٥. شامي الصفار: المسلمون في يوغسلافيا، دار المشواف/ الرياض، ١٩٩٢م، ص ١٥ –١٨. والسيد محمد يونس: الإسلام والمسلمون في ألبانيا، سلسلة دعوة الحق، مكة المكرمة/ رابطة العالم الإسلامي، سنة ١٢، العدد ١٤٣، ذي القعدة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص ٢٦، ٢٧. وعلي حسون: محنة المسلمين في البلقان، المكتب الإسلامي/ بيروت – دمشق، ١٩٩٧م، ص ٢٩. فائقة محمد حمزة بحري: أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د. يوسف الثقفي، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، جامعة أم القرى، ص٤٣ وما بعدها. محمود جلال الدين الجمل: أوروبا في مجرى التاريخ، دراسة جغرافية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٩م، ص٤٠٩ وما بعدها.

(٤) الشرق الأوسط: إسمٌ يطلق على مصر، وبعض دول غرب آسيا: تركيا، إيران، وشبه الجزيرة العربية، والعراق، ودول الشرق الأدنى وهي دول المتوسط الشرقي: كسورية، ولبنان، وفلسطين، ويضم أحياناً ليبيا، والسودان والهند، وباكستان، وأفغانستان.

المنجد: المرجع السابق، ص٣٣٢.

والشمال الأفريقي(١)، بذلك ضمنت الدولة العثمانية في بنيتها العديد من بلاد وشعوب متباينة في مراحل نموها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فضلاً عن تباين هذه البلاد من الناحية العرقية والمدنية. هكذا قدر لهذه الدولة المترامية الأطراف أن توجه وجهة التاريخ العالمي لمدة تربو عن خمسة قرون(٢).

وفي هذا الصدد، يذكر المؤرخ النمساوي البارون فون هامرBaron Von Hammer_مؤلف أشهر كتب التاريخ العثماني_ مقدمة الأجزاء التسعة عشر لترجمة كتابه إلى اللغة الفرنسية بالكلمات التالية: [... الدولة العثمانية أشبة ما تكون بمارد يقبض بأذرعه الجبارة على ثلاث قارات في وقت واحد، ولو أنها سقطت في وقت من الأوقات، فإن أنقاضها سوف تغطي قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. حتى في الوقت الحاضر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، فإن الدولة العثمانية تحكم أقطاراً تفوق سعتها ما كانت تحكمه الإمبراطورية البيزنطية (٣) في أوج عظمتها](٤).ومثل هذه الأفكار يسجلها المفكرون والمؤرخون المعاصرون الذين كتبوا بعد سقوط الدولة العثمانية، فمثلاً يقول:Marghtan آخر سفير للولايات المتحدة الأمريكية لدى الدولة العثمانية في كتاب SOLIMAN لدوني ص٢٤٠ ما يلي:[أسس العثمانيون في آسيا وأفريقيا وأوربا واحدة من أوسع الدول التي عرفها العالم](٥).

وهناك الكثير من النماذج ولكن نكتفي بذلك، ولكن مما يجدر ذكره في هذا المقام، أن هذا الفتح

---

(١) الشمال الإفريقي: يعنى به، طرابلس الغرب، وتونس، والجزائر.

سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، دار الصحوة/ القاهرة، ط الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص ١١٩.

(٢) نينل ألكسندروفينا دوليا: الدولة العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م، ص٣. محمد حمزة إسماعيل حداد: المجمل في الآثار والحضارة الإسلامية، ص٨٠.

(٣) الإمبراطورية البيزنطية: دولة تأسست في القسم الشرقي من الإمبراطورية الرومانية من البسفور حتى الفرات في عهد أركاديوس٣٩٥م، عاصمتها القسطنطينية. أنشئت أولاً لمجابهة الفرس، وتوطدت بعد تجزئة الإمبراطورية الرومانية إلى دولتين شرقية وغربية، وأصبحت وريثة الإمبراطورية الرومانية بأسرها٤٧٦م. لعبت دوراً هاماً في الخلافات الدينية المسيحية، وعجزت عن صد الفاتحين المسلمين بعد ١١هـ/ ٦٣٢م فانتزعوا منها سورية ومصر وشمالي أفريقيا، وبلغوا حدود القسطنطينية مراراً. وبلغت أوجها في عهد السلالة المقدونية ٨٦م – ١٠٥٧م التي اشتهر من ملوكها فوكاس ويوحنا. ودخلت في صراع مستمر مع الدولة الحمدانية في حلب. عملت الحروب الصليبية على تجزئتها وإضعافها ٤١٥هـ/١٠٢٤م. قضى عليها محمد الفاتح وفتح القسطنطينية ٨٥٧هـ/١٤٥٣م.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص ١٦٠.

(٤) نقلاً أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، منشورات فيصل للتمويل/ تركيا، ١٩٩٨م، ج١،ص٧.

(٥) نقلاً أوزتونا: المرجع السابق، ج١، ص٧.

لم يكن صدفة عمياء، بل أدرك العثمانيون الأوائل بأنهم خلفاء الله في الأرض، فاقتفوا أثر الخلفاء الراشدين ودعوا إلى العدل ونبذ الظلم، واتصفوا بالزهد، وأقبلوا على الالتزام بالعقيدة ومبادئها، والتمسك بتعاليميها وافتدوها بأغلى ما يملكون، وأعدوا لفريضة الجهاد ما استطاع المسلم من قوة ورباط الخيل، فكان هذا الدور الأساسي في تقدمهم(1).

وعندما عجزت الدولة العثمانية عن مواصلة الإبداع، بسبب بعدها عن منهج الله القويم وتخلفها المادي والمعنوي آل أمرها إلى السقوط، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾(2)

أما **الامبراطورية النمساوية** (3)، فقد بدأ تاريخها مع سيطرة رودولف هاسبورج عليها،

---

(1) مما يدل على مدى التزام السلاطين العشرة الأوائل بمنهج الله تعالى، يذكر أن السلطان بايزيد، وهو الذي يلقب بالصاعقة لسرعة حركته في مواجهة الأعداء، مثل أمام القاضي شمس الدين محمد حمزة الفناري ليشهد في إحدى القضايا، فما كان من القاضي إلا أن رد شهادته ولم يقبلها، ولما سئل السلطان عن وجه ردها، جاء الجواب الحاسم من القاضي: [إنك تارك للصلاة مع الجماعة]. فما كان جواب السلطان إلا أن بنى جامعاً أمام قصره، وعين لنفسه موضعاً فيه، فلم يترك صلاة الجماعة بعدها أبداً.

كما يوضح ما مدى اهتمام السلاطين الأوائل بالإعداد لفريضة الجهاد ما استطاع المسلم من قوة ومن رباط الخيل، أن السلطان محمد الفاتح عندما عرض عليه المخترع المجري أوربان الاختراعات والتي سبق أن عرضها على كافة ملوك أوروبا فلم يلتفت إليه أحد، بالغ في حفاوته وكان سخياً معه، فقام بتصميم المدافع الضخمة ومن ابرزها المدفع الهاون، الذي يعتبر اختراعاً عثمانياً عرفه العالم لأول مرة أثناء حصار القسطنطينية، وكان هذا المدفع من أكبر عوامل فتح مدينة القسطنطينية.

شقائق النعمان في علماء الدولة العثمانية، ص ١٩. عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، ص ١٢٣. وعلي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي/ بيروت، ط الرابعة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ٣٤ – ١٠٠، ١٠١. ومحمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص ٥٥.

(2) سورة الأعراف: الآية، [٩٦].

(3) كانت في بداية القرن الثاني عشر الهجري/ القرن الثامن عشر الميلادي، تشمل دولاً وراثية مثل أرشيدوقية النمسا، ودقيات إستيريا وكارينثيا والتيرول. علاوة على اشتمالها على مملكتي بوهيميا والمجر. وكانت هذه المملكة تضم كذلك إقليم ميلانو، ومملكة نابولي وسردينا، وتضم الأراضي المنخفضة في شمال فرنسا، وهي التي ضمتها لها معاهدات أوترخت وراستاد، والتي كانت تمثل نصيبها من الوراثة الإسبانية.

ولقد تمت تغيرات إقليمية في أقاليم هذه الدولة أثناءالقرن الثاني عشر الهجري/ القرن الثامن عشر الميلادي، فبادلت صقلية بسردينيا في معاهدة مدريد سنة ١١٣٢هـ/ ١٧٢٠م، وجاءت معاهدة فيينا سنة ١١٤٧هـ/ ١٧٣٥ لكي تجعلها تفقد صقلية ومملكة نابولي وحصلت من جهة أخرى على دوقية بارما في إيطاليا.

وكانت هذه المملكة التي بلغ تعدد سكانها ٢٤ مليون نسمة في ذلك الوقت، تفتقر تماماً لعناصر الوحدة، وكانت أقاليمها موزعة من الأراضي المنخفضة حتى روسيا، ومن سهول شمال ألمانيا حتى إيطاليا، وكان بعض هذه الأقاليم يقع داخل ممتلكات دول أخرى تحيط به من كل جانب، مثل الأراضي المنخفضة وميلانو، أما نابولي فلم تتصل ببقية الإمبراطورية إلا عن طريق البحر. وكان السكان من شعوب مختلفة؛ ويتحدثون، الفرنسية والفلمنكية، والإيطالية، والتشيكية، والمجرية، والصربية، والرومانية.

وكان لكل إقليم من هذه الأقاليم عاصمته، وحكومته، ومجالسه وكان الملك يحتاج لكل من هذه المجالس في شؤون التجنيد وجمع الضرائب ومحاولة سن القوانين وإصدارها. وكانت هناك دساتير واضحة في كل من بوهيميا والمجر، وكان شخص الملك، الذي يحمل تيجانا مختلفة، هو عامل الوحدة الأساسي بين هذه الدول وبعضها. وكان يحمل علاوة على ذلك تاج الإمبراطورية الألمانية، والذي احتفظ به =

وتحولت أسرة هابسبورج منذ عام ٦٧١هـ/ ١٢٧٣م الأقوى من أمراء ألمانيا، وحصلوا على مواقع أهم وأقوى منذ عهد شارل الرابع ٧٤٨هـ – ٧٨٠هـ/ ١٣٤٧م – ١٣٧٨م الذي حكم ألمانيا ثلاثين عاماً مع بوهيميا، وتخلصوا من آل لوكسمبورج الذين كانوا يمثلون أقوى المنافسين لهم.

أما آل هابسبورج[1] كانت تكمن قوتهم في ممتلكاتهم الواسعة، فقد سيطرة فكرة التوسع على أفراد هذه العائلة، خاصة شارل الخامس [2] الذي كان يحلم بإضافة إمبراطورية كاثوليكية عالمية تحت زعامته، مما أدى إلى إثارة الدول الأخرى ضد الإمبراطورية وإندلاع حرب الثلاثين عاماً [3]، والتي كرست حالة التجزئة السياسية في الامبراطورية، إذا خرجت من الحرب ضعيفة

=

المنتخبون الألمان، منذ ما يقرب من ثلاثة قرون، لأفراد أسرة الهابسبروج.

انظر عبدالعزيز سليمان نوار: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية ١٧٨٩ – ١٨٧١م، دار الفكر العربي/ القاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص٨، ٩. وعبدالحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥م – ١٩٦٠م، ص١٣١،١٣٠. جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب. ط.، ج٢، ص ١٢٦ وما بعدها. مفيد الزبيدي موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار أسامه/ الأردن – عمّان، ط الأولى ٢٠٠٤م، ج٢، ص٥٢١ – ٥٢٢.

ولمعرفة بدايات تاريخ النمسا، انظر:

Steven Beller: Geschichte Österreichs, Fachbibliothek. Für, Geschichtew issenschaften, Universitat wien, Böhlau verlag wien köln weimar, pp.17 – 78.

(١) آل هابسورج Habsbourg: سلالة ملكت النمسا من ٦٧٦هـ – ١٣٣٦هـ/ ١٢٧٨م – ١٩١٨م. أسسها الامبراطور الجرماني رودلف الأول. من أشهر ملوكها مكسميليان الأول وشارل الخامس وفرديناند.

وأصبح ملوك هذه الأسرة أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ سنة ٨٤١هـ/ ١٤٣٨م. وقد بلغت هذه الإمبراطورية غايتها من الإتساع والعظمة وضمت معظم أجزاء أوروبا الغربية في عهد الإمبراطور شارل الخامس معاصر السلطان سليمان القانوني، وكان يحكمها من مقره الجديد في أسبانيا.

جون باتريك: القرون العثمانية، ص١٨٩. المنجد: في اللغة والإعلام، ص٥٨٨. برنارد لويس: إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ص٥٥.

(٢) شارل الخامس: كان حاكم للمالك الاسبانية ٩٢٢ هـ/ ١٥١٦م والامبراطورية الرومانية المقدسة من ٩٢٥ هـ/ ١٥١٩م حتى تنازله في ٩٦٣ هـ/ ١٥٥٦م. قام بتوحيد عدة ممالك من ضمنها الإمبراطورية الرومانية المقدسة إسبانيا نابولي وصقلية وهولندا البورغونية إضافة لمستعمرات إسبانيا في أمريكا.

http://en.wikipedia.org/wiki/Charles_V,_Holy_Roman_Emperor

(٣) عاشت أوروبا أزمة خطيرة، ابتداء من سنة ١٠٢٧هـ/ ١٦١٨م، امتدت لمدة ثلاثين عاما، وحرباً طاحنة شاركت فيها كل دول أوروبا الوسطى والغربية، وحتى دول شمال أوروبا، وبدأت هذه الحرب في المانيا، ولأسباب دينية وفي شكل ثورة قام بها البروتستانت في بوهيميا ضد الإمبراطور الكاثوليكي، وكانت في الواقع ضد أطماع الأسرة الحاكمة النمساوية، لتحويل الإمبراطورية الانتخابية والاتحادية، الألمانية إلى دولة مركزية وراثية على شكل مملكة فرنسا.

فهي تعتبر مرحلة جديدة من مراحل التنافس بين فرنسا وأسرة الهابسبورج، وصراعها مع فرعيها في كل من النمسا وإسبانيا، وقد استمرت هذه الحرب لمدى إحدى عشرة سنة جديدة، بين فرنسا وهابسبورج وأسبانيا، وانتهت في سنة ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م بانتصار =

وفاقدة لممتلكاتها، وضعفت سلطاتها مع الامراء الألمان.

إلا أن آل هابسبورج إستطاعوا أن يحافظوا على الأراضي التي تعرف بالممتلكات الوراثية لآل هابسبورج، وأصبحت تعرف (النمسا) أكبر دولة إقطاعية ضمن الإمبراطورية الرومانية المقدسة[1]، وأخذت ممتلكات آل هابسبورج، منذ القرن ١١هـ/١٧م تتحول إلى دولة مركزية بعد أن ساعد الخطر العثماني على توحيد الأمراء لقوادهم، وتقديم العون للأمبراطور ضد ذلك الخطر. ثم أن السياسة التوسعية لملوك فرنسا ساعدت آل هابسبورج على تقوية سلطتهم الإمبراطورية، وظهرت دولة كبرى هي **الإمبراطورية النمساوية** استمر التوسع النمساوي في القرنين ١١-١٢هـ ١٧-١٨م على حساب بولندا والمجر، واستمر الصراع النمساوي العثماني للهيمنة على المجر، وكانت فرنسا تدعم العثمانيين للوقوف بوجه هيمنة آل هابسبورج السياسية في أوروبا.

وكان **للإمبراطورية النمساوية** حدود مع الدولة العثمانية، وبولندا ودولة بروسيا، وساكس، وبافاريا، وسويسرا، وفرنسا وهولندا، ودوقية سافوا وجمهورية البندقية. وكان هذا يسهل الصدامات المتعددة مع الجيران، ويزيد من إطماع هؤلاء الجيران في أقاليم **الإمبراطورية**.

ولذلك فإن الهدف الأساسي لحكم النمسا كان يتلخص في ضرورة إنشاء جيش قوي **من ناحية،** وفي محاولة تجميع العناصر المتفرقة التي تتكون منها الإمبراطورية، **من ناحية أخرى**. ولقد بدأ جوزيف الأول بإنشاء جيش في سنة ١١٢٧هـ/ ١٧١٥م، كما وضع أسس حكومة مركزية في فيينا، مع إنشائه المجلس الأعلى للحرب، ومجلس الشؤون المالية ومستشاري الدولة للشؤون الدبلوماسية، ولكنها لم تكن سوى مجرد أسس، تحتاج لنمو ورعاية.

وكان شارل السادس، وهو أشهر ملوك النمسا في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري/ القرن الثامن عشر الميلادي، وحكم حتى سنة ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م ولقد انشغل بحرب الوراثة الإسبانية، ودخل في حروب مع فرنسا وإسبانيا ١١٤٥هـ – ١١٥١هـ/ ١٧٣٣م – ١٧٣٨م

=

جديد لفرنسا مع صلح البرانس.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص٢١٥. جون باتريك كيتروس: القرون العثمانية، ص٣٤٧، هامش ٢. جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث، ج٢، ص١٧. عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٧م، ج١، ص٢٨٢.

(١) الإمبراطورية الرومانية المقدَّسة: قامت عام ٣٥١ هـ/ ٩٦٢م، غربي ووسط أوروبا واتخذت من ألمانيا قاعدة لها، واستمرت حتى عام ١٢٢١ هـ/ ١٨٠٦م. وكانت متصلة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية، إلا أنها عانت كثيرًا بسبب النزاعات بين أباطرتها والباباوات. وقد حكمت أسرة هابسبيرج هذه الإمبراطورية حوالي أربعمائة عام.

http://en.wikipedia.org/wiki/Holy_Roman_Empire

بشأن الوراثة البولندية، ثم دخل في حرب مع الدولة العثمانية ١١٥٠هـ – ١١٥٢هـ / ١٧٣٧م – ١٧٣٩م. وفقد في الحرب الأولى نابولي وصقلية، كما فقد في الحرب الثانية الأفلاق والصرب، أدى ذلك إلى اضطراب ماليته وجيشه. وكانت أهم أعماله تتمثل في نقل الوراثة إلى إبنته، ماريا تريزا، وحصل على موافقة بنات أخيه، ثم بقية دول أوربا، على هذا التغيير.

وبدأ عهد ماريا تريزا بأزمة خطيرة، هي حرب الوراثة النمسوية، وتكتلت كل من بروسيا وساكس، وفرنسا وإسبانيا ضدها، ومع ذلك فإنها لم تخسر سوى سيليزيا، خلال هذه السنوات الثمانية من الحرب ١١٥٣هـ – ١١٦١هـ/ ١٧٤٠م – ١٧٤٨م والتي أخذها منها فردريك الثاني. وأنقذ نشاطاً ماريا تريزا إمبراطورية النمسا من الخراب. وبعد أن انتهت حرب الوراثة النمساوية، وفقدت سيليزيا، عملت ماريا تريزا لمدة عشر سنوات من أجل تصحيح الحالة المالية، وإعادة تنظيم الجيش، أظهروا كفاءة واضحة في حرب السنوات السبع (١١٦٩هـ – ١١٧٦هـ/ ١٧٥٦ – ١٧٦٣)، ومع ذلك فإنها لم تتمكن من استعادة سيليزيا.

ولقد عملت ماريا تريزا على إدخال كثير من الإصلاحات، طبقاً للاحتياطات الجديدة، على نظم الحكم القديمة، وبشكل يزيد من السلطة الملكية في كل دولة من الدول، وعلى إيجاد مؤسسات جديدة لحكومية مركزية مشتركة، كخطوة في سبيل الوحدة فجعلت المجالس في الأقاليم الوراثية يصوتون على الضرائب اللازمة للجيش لمدة عشر سنوات، بدلاً من التصويت عليها كل عام. وأعادت النظر في الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وبشكل أدى إلى إصلاح الأوضاع المالية للدولة.

وأنشأت ثلاثة أجهزة جديدة للحكومة المشتركة في فيينا: هي مجلس المحاسبات والمجلس القضائي، ومجلس الشؤون الداخلية. وأعطتها سلطة للإشراف على قطاعاتها في الدول المختلفة الخاضعة لها. وكانت كل هذه الخطوات تهدف زيادة الروابط بين الدول والإمارات الخاضعة لها وعلى مراحل، وبطريقة إصلاحية.(١)

وتولى العرش بعدها، إبنها جوزيف، في سنة ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م، وكان قد تمرن مع والدته على قيادة الجيش، وعلى القيام بمسؤوليات دبلوماسية، وكان هو الذي نصح والدته في سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م بالاشتراك مع فردريك الثاني ملك بروسيا، وكاترين الثانية إمبراطورة روسيا، في تقسيم بولندا، وأخذ جزء من أراضيها.

وكان نشطاً، وبسيطاً، وشديد الإعجاب بفردريك الثاني، ملك بروسيا، وسرعان ما تخلى عن

---

(١) جلال يحي: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، ج٢، ص١٢٧-١٢٩.

مظاهر الترف في القصر والبلاط، وحول القصر الإمبراطوري إلى ما يشبه الثكنة العسكرية. وأمضى فترة حكمه في محاولة إصلاح الأوضاع في بلاده، وكانت هذه **الإصلاحات اجتماعية، وسياسية، ودينية**.

أما فيما يتعلق **بالميدان الاجتماعي**، فإن النظام السائد كان هو النظام الإقطاعي، الذي يجبر عبيد الأرض على العمل لفترة لا تقل عن ثلاثة أيام أسبوعياً على أرض السيد، الذي كان يحاكمهم، ويتحكم فيهم، فألغى جوزيف الثاني في سنة ١١٩٥هـ/ ١٧٨١م نظام عبيد الأرض (الذي يتنافى مع كرامة الإنسان وحريته)، وملك الفلاحين الأرض التي كانوا يعملون عليها منذ قرون، وذلك نظير دفعهم إيجاراً للملاك، ثم أعلن المساواة بين الجميع في دفع الضرائب وأمام القانون.

وأما في **الميدان السياسي** فإنه أدخل بعض الإصلاحات التي هدفت زيادة توحيد المملكة، وضمان السلطة المطلقة للملك. وكان يرغب في أن تكون له عاصمة واحدة هي فيينا، فحول قصره في براغ عاصمة بوهيميا، إلى قيادة للفرسان، واحضر التاج المجرى من بودابست، لكي يحتفظ به مع بقية مجموعته من التيجان في فيينا، ولما كان هو إمبراطور الإمبراطورية الألمانية المقدسة، فإنه فرض اللغة الألمانية كلغة رسمية، على جميع العناصر التي تسكن الإمبراطورية، سواء أكانت مجرية أو إيطالية أو كرواتية وصربية.

كما قام **بإصلاحات دينية**، وأعلن أن الكاثوليكية هي المذهب الرسمي للدولة ولكنه أعلن حرية العقيدة بالنسبة لرعاياه، وضمن حرية العبادة لغير الكاثوليك وكذلك تعيينهم في وظائف الدولة. وكان تطبيق هذا الإتجاه صعباً، خاصة وأن جوزيف الثاني كان يرغب قبل كل شيء في فرض سيطرته على الكنيسة النمساوية، وعلى رجالها وأملاكها، في الوقت الذي كانوا يدينون فيه روحياً للبابا في روما. وأغلق ألفي دير، واستولى على أملاكها، ومنع نشر المرسومات البابوية في مملكته. وإذا كانت مجهودات جوزيف الثاني قد فشلت في المجر، وفي الأراضي المنخفضة، إلا إنها نجحت في الأقاليم الوراثية، وفي بوهيميا.

ونجح، بعد والدته ماريا تريزا، في أن يحول البلاد إلى دولة ألمانية، وفشل التشيك، رغم مجهوداتهم المتواصلة، في إثبات ذاتيتهم المتميزة، ولقد كان من نتائج الإصلاحات المالية أن زادت الإيرادات أربع مرات، وأدى الاهتمام بالجيش إلى زيادة قوته وكفاءته بشكل واضح، الأمر الذي سيظهر حين يدخل في الحروب التي أعلنتها أوروبا، بعد سنوات قليلة ضد فرنسا، وثورتها(١).

---

(١) **انظر** عبدالعزيز سليمان نوار: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية ١٧٨٩ – ١٨٧١م، ص٨، ٩.
=

في حين أن **الدولة العثمانية**، نتيجة إخفاقها في إصلاح مؤسساتها، ووقف حالة التردي فيها، فضلاً عن تطوير نظامها القديم والذي كان سبباً في قوتها وازدهارها أن بدأت عوامل الخلل الداخلية في الدولة تتكشف آثارها في ساحات القتال وعلى موائد المفاوضات، ما كان له أعظم الأثر على فقدان فلسفة الفتح والجهاد لدى العثمانيين، واهتزاز فلسفة الدولة العالمية في الداخل والخارج، **هذا من ناحية** [(١)].

ومن ناحية أخرى، ففي حين أن دعوات صليبية لمواجهة الزحف العثماني في أوروبا بدأت تستيقظ مرة أخرى إثر هزيمة الأسطول العثماني في ليبانتو (اينة ياختي) عام ٩٧٩هـ/ ١٥٧١م، إلا أن هذه الدعوات لإبعاد العثمانيين من أوروبا المسيحية راحت تزداد كثافتها، وكانت الإمبراطورية النمساوية أكثر الدول اهتماماً بذلك، خاصة بعد أن وصل العثمانيون إلى أبواب فيينا عام ٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م[(٢)]، حيث بدأت حصون شرق ووسط

=

وعبدالحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥م – ١٩٦٠م، ص ١٣١،١٣٠. جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، ج٢، ص ١٢٩-١٣٠ وما بعدها. مفيد الزبيدي موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ج٢، ص٥٢١ – ٥٢٢.

ولمعرفة بدايات تاريخ النمسا، انظر:

Steven Beller: Geschichte Österreichs, Fachbibliothek. Für, Geschichtew issenschaften, Universitat wien, Böhlau verlag wien köln weimar, pp.17 – 78.

(١) فإن المؤرخين قد أكدوا أن الملامح الأولى لهذه التغيرات قد بدأت خلال عصر السلطان سليمان القانون إلا أنهم يعتقدون أن المفاسد التي هوت بالدولة إلى حافة الانهيار، ظهرت بوادرها في عهد السلطان سليم الثاني نظراً لأنه أول من دعى إلى عدم خروج السلاطين على رأس الجيوش في الحملات، وأول من انزوى في القصور غارقاً في نزواته مفتتناً بالنساء خاضعاً لرغباتهن، ولم ينقذ الدولة إلا ظهور الوزير الأعظم صقوللي محمد باشا فساس أمورها بحكمة، وحافظ على مكانتها الخارجية باقتدار طوال فترة حكمه. ولكن الأمر ازداد سوءاً في عهد السلطان مراد الثالث، الذي أضاف إلى ما استحدثه والده من عادات سيئة ضعف إرادته الشديدة، وعدم إحاطته بما يدور حوله، وخضوعه لمن كان حوله من النساء ورجال القصر، فجمع في يده جميع السلطات التي راحت تعبث بها أمه وزوجته. وبالرغم من ذلك، فقد تمكن بعض السلاطين كالسلطان مراد الرابع ١٠٣٢هـ– ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣م – ١٦٤٠م من إجراء العديد من الإصلاحات في نظم الدولة ومنها الجيش، ثم تمكنت أسرة الصدور العظام (كوبريللي) من إعطاء دفعة جديدة للدولة من خلال بسط نفوذها على مقاليد الأمور مرة أخرى، إلا أن هذه الإصلاحات لم تتطرق إلى أسباب الخلل الحقيقية، وراحت تعالج مظاهر الداء فقط، وارتبطت بأشخاص منفذيها، فلم تتعد عصورهم، حيث كانت الأوضاع بعدهم تعود إلى أسوء مما كانت عليه من قبل.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٨٠، وما بعدها. وعبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ٣١٦، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، وما بعدها. وسيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص ٢٠، ٣٥، ٣٧، ٤٥. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن ١٢هـ/ ١٨م، ص ٣٠.

(٢) فيينا: يطلق عليها الأتراك (ويانة) لأن الأتراك يلفظون حرف الواو أقرب إلى الفاء من إلى الواو. وهي عاصمة إمبراطورية النمسا والمجر. قائمة على نهر الدانوب، وكانت عاصمة الإمبراطورية الرومانية المقدسة إلى أن سقطت سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م.

حاول العثمانيون فتح المدينة أربع مرات، في كل مرة كانوا يردون على أعقابهم، ولكن استطاع السلطان سليمان القانوني محاصرتها ٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م وقد منعت الأمطار والفيضانات العثمانيين من تحقيق إنجازاتهم، بعد أن دامت الحملة سبعة أشهر. كما تمكن العثمانيون من محاصرتها مرة أخرى ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م.

=

أوروبا[1] تتساقط، وسيطرت الأساطيل العثمانية على حوض البحر المتوسط، فأخذت على عاتقها مواجهة الفتح العثماني في عمق القارة وفي البحر المتوسط، وتعمل كرأس حربة للعالم المسيحي حتى مطلع القرن ١٢هـ/ ١٨م[2].

حيث يظهر جلياً – عندما استطاعت الإمبراطورية النمساوية من توجيه ضربة شديدة للعثمانيين في ليبانتو (اينة ياختي) في عام ٩٧٩هـ/ ١٥٧١م، تحطم لأول مرة حاجز الرهبة من الجيش العثماني[3]. ثم من خلال الحرب العثمانية النمساوية والتي استمرت لمدة أربعة عشرة عاماً

=

دخلها نابليون الأول فاتحاً مرتين سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م وسنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، وفي المرة الأخيرة تزوج نابليون بابنة الإمبراطور فرانسوا المسماة (ماري لويز)، وفي سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م حصلت فيها ثورة عظيمة أفضت إلى أطلاق المدافع عليها، مما أدى إلى تدمير جزء كبير منها، ثم أعيد بناؤها أحسن مما كانت عليه. ويعدها البعض أجمل مدينة في العالم بعد باريس الملقبة بجنة الفردوس الأرضية.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٢١٦. المنجد: في اللغة والأعلام، ص٤٢٩.

(١) شرق ووسط أوروبا: منطقة شرق أوروبا.. وتتألف من الدول الإشتراكية السابقة التي كانت تتبع حلف وارسو وتدور في فلك الاتحاد السوفيتي السابق، وعددها سبع دول هي: روسيا البيضاء – بلغاريا – مولوفيا – بولندا – رومانيا – روسيا – أوكرانيا.
ووسط أوروبا، وهو الجزء الممتد بين فرنسا في الغرب وروسيا في الشرق، وتضم الدول الداخلية، وعددها ست دول هي: ليشتنشتين – النمسا – سويسرا – التشيك – المجر – السلوفاك.

السيد خالد المطري: جغرافية أوروبا المعاصرة، الدار السعودية للنشر/ جدة، ط الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ط١٦، محمود جلال الدين الجمل: أوروبا في مجرى التاريخ دراسة جغرافية، ص٣٠٩.

(٢) سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص ١١ – ٣١ – ٤٥.

للمزيد، انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٢٠٨ وما بعدها. د. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص٨٠، ١١٢، ١٢٤ – ١٢٥. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ص ٩٨ – ص١٠٥.

(٣) ليبانتو: تقع في الطرف الشمالي للفم الغربي لخليج كورنث في اليونان، وكانت هذه الموقعة نتيجة سيطرة الأتراك في عهد السلطان سليم الثاني على جزيرة قبرص والتي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للملاحة والطرق التجارية في شرقي البحر المتوسط، مما يمكنهم من منافسة البرتغال ومواجهة تفوقها في الهند وشرقي آسيا.
وبالرغم من ترحيب القبارصة الأرثوذكس بالحكم العثماني الذي أنقذهم من الاضطهاد الكاثوليكي والذي مارسته البندقية لعدة قرون، إلا أنّ سيطرة الأتراك على الجزيرة أثار دول الكاثوليك ودفعهم إلى إعداد حملة صليبية والتي لا تهدف من ورائها إلى استرجاع قبرص فقط، بل واستعادة كل الأراضي المسيحية التي سبق للعثمانيين أن سيطروا عليها. فقد أوجدت معركة ليبناتو في أوروبا المسيحية مناخاً جديداً باتجاه العثمانيين.
ففي الوقت الذي كانت أوروبا تهلل بهزيمة العثمانيين في موقعة ليبانتو (اينه ياختي)، عبرت الدولة العثمانية عن رأيها من خلال تصريح الوزير الأعظم محمد صقولي الذي أدلى به عندما التقى بسفير البندقية باربارووة Barbaro الذي أراد أن يعرف مدى ميل الحكومة العثمانية للصلح بعد نجاح التحالف الصليبي من تحطيم الأسطول العثماني قائلاً: [.. إنك ترى أن خسائرنا لم تخمد بعد معركة اينه ياختي، فهناك فرق بين خسائرنا وخسائركم، فنحن استطعنا قطع ذراعاً لكم بفتحنا لجزيرة قبرص، وأخذها منكم. أما أنتم بهزيمتكم أسطولنا تكونون كما لو كنتم حلقتم شعرة من لحيتنا، فالذراع المقطوعة لا يمكن إعادتها ثانية، أما اللحية التي حلقت فلسوف تنمو أقوى مما كانت].
فهذا يدل أن العثمانيين حصروا أنفسهم عن تحديد أسباب الخلل التي طرأت على الدولة في عوامل التغير التي ظهرت في بناء الدولة الداخلي، ولم يتجاوز ذلك إلى تلك التي نمت خارج نطاق الدولة وكان لها انعكاسات بعيدة المدى عليها. حيث انشغلوا بأوضاعهم الداخلية،
=

١١٠١هـ - ١٠١٥هـ/ ١٥٩٣م – ١٦٠٦م.

كانت سبب هذه الحرب بين النمسا والدولة العثمانية فساد الإنكشارية وضعف الدولة العثمانية نفسها، فبعد توقيع الصلح سنة ٩٩٨هـ/ ١٥٩٠م مع الشاه عباس، تمرد الإنكشاريون يريدون متابعة الحرب – وكانت الدولة منتصرة – لمزيد من السلب والنهب، ولذا فقد افتعلوا الأسباب وتمردوا سنة ١١٠١هـ/ ١٥٩٣م فقتلوا الدفتردار ومحمد باشا والي الرومللي في منزلهما، ولم يقدر السلطان مراد الثالث على حمايتهما، فأشار الصدر الأعظم سنان باشا بإشغالهم بالحرب، فوجههم إلى الدانوب والنمسا. وصدر الأمر لحسن باشا والي الهرسك بالتوجه للحرب، لكنه قتل وانهزم والي بودابست، وتحالف ملك النمسا رودلف مع المجر وأمراء الأفلاق والبغدان (مولدافيا) وترسلفانيا واحتلوا قلاعاً عثمانية كثيرة، وعندما استرد سنان باشا بخارست سنة ١١٠٣هـ/ ١٥٩٥م، هاجمه ميخائيل أمير الأفلاق وهزمه وطارده حتى ما وراء الدانوب واحتل نيكوبوليس وقتل الحامية العثمانية مع قائدها حافظ باشا. وفي هذه الأثناء توفي السلطان مراد الثالث.

وأمام هذه الهزائم المتوالية، قاد السلطان الجديد محمد الثالث ١١٠٣هـ – ١١١١هـ/ ١٥٩٥م – ١٦٠٣م الحرب بنفسه وانطلق من بلغراد، ففتح قلعة أرلو الحصينة إثر معركة (كرزت) سنة ١١٠٤هـ/ ١٥٩٦ التي انهزم فيها النمساويون وحلفاؤهم، وقد شبهت هذه الواقعة بواقعة (موهاكس) التي انتصر فيها السلطان سليمان سنة٩٣٢هـ/ ١٥٢٦م، وحافظ العثمانيون على أراضيهم جنوب الدانوب. وحاصر النمساويون بودابست ولكن دون فائدة، وسارت الحرب جداً بطيئة ذلك بسبب ضعف الطرفين. خاصة فقد كانت الثورات الداخلية مشتعلة على نطاق واسع في قلب الدولة العثمانية. ورغم ذلك فقد استردت الدولة العثمانية القلاع المهمة مثل قلعة (كانيشا) سنة ١١٠٧هـ/

=

غابت عنهم تلك التطورات الإيجابية التي كانت تمر بها أوروبا الغربية، أو أنهم لم يستطيعوا إدراك حجمها الطبيعي ومدى ما يمكن أن تمثله من تحديات خارجية للدولة في مرحلة التالية. على أن روح تفوق الدولة العثمانية التي رسخت على مدى القرون الماضية كانت لا تزال تفعل فعلتها، حيث راح العلماء ورجال الدولة على حد سواء يتهاونون بما كان يحققه الغرب من انجازات وبجدوى رصد التطورات التي أخذت تسير بخطى سريعة في أوروبا خلال القرنين ١٠ –١١هـ/ ١٦ – ١٧م.

للمزيد عن العوامل الداخلية والخارجية التي أدت لإنهيار الدولة العثمانية: محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص٧٧-٩٦-١٦٧. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م، ص٨٧-٨٨. زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٧٢-٢٨٣-٢٩٠. سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص ٢٠-٤٠-٤١- ١٠٥. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص٦٩-٩٠-٩٢. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليَّة، ص١٦٠-١٦٥-٢٥٢-٢٥٦-٢٥٨. أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص١٢٨-١٢٩-١٤٧. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص١٧٥-١٧٩-٣٢٠-٣٢١. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية، ص٤٠-٥٩. أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية، ج١، ص ٢٣ – ٢٥، ٤٤ – ٤٥. إبراهيم بك حليم: التحفة الحليمية، ص ١٤٤. جون باتريك: القرون العثمانية، ص٣٠. المنجد: في اللغة والأعلام، ص٥٠٢.

١٥٩٨م على يد الصدر الأعظم ابراهيم باشا، وكذلك قلعة استروغون التي استعادها الصدر الأعظم لالا محمد باشا سنة ١١١١هـ/ ١٦٠٢م، وقلعة إيوار[1].

وإزاء الحرب الطويلة والخسائر المدمرة في ولايات الدانوب، والأفلاق والبغدان والمجر وإقليم ترانسلفانيا، وبعد تولي بوسكاي سنة ١١١٤هـ/ ١٦٠٥م ملك المجر ترانسلفانيا الكاره للنمساويين والذي دعمه العثمانيون ضد النمسا، تمت الاتصالات بالدولة العثمانية من أجل وقف الحرب وإجراء الصلح. وكانت النمسا قد أساءت كثيراً معاملة أشراف المجر لقبولهم بحكم العثمانيين. وخوفاً من النتائج، اعترفت النمسا بملكية بوسكاي على المجر وترانسلفانيا، وقدمت له تنازلات كثيرة طيلة حياته، وحتى لا تقف وحدها تحارب الدولة العثمانية، وقد انتهت هذه الحرب بمعاهدة زستيواتوروك (Zitvatorok) سنة ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م[2]، فقد أقرت المادة الأولى من هذه المعاهدة التي تضمنت سبع عشر مادة، إلغاء الجزية التي كان قد فرضها السلطان سليمان القانوني على النمسا في معاهدة ٩٤٠هـ/ ١٥٣٣م اعترافاً من العثمانيين بتنازلهم عن المطالبة بأراضي المجر الموجودة تحت الإدارة النمساوية، وأنهت المادة الخامسة فعالية حقيقة التفوق العثماني، وذلك برعاية ندية التعامل الدبلوماسي والبروتوكولي للسلطان والإمبراطور، ووضعت المادة السابعة الأساس لتدخل عناصر خارجية في أي خلاف يقع بين الدولة العثمانية وأي من الدول الأوروبية.وبهذا تعتبر المعاهدة النهاية لفكرة السيادة العالمية التي انطلق على أساسها العثمانيون في فتوحاتهم وفي تعاملاتهم مع الأمم الأخرى، واهتزت من الداخل والخارج فكرة الدولة الأبدية[3].

فقد كانت مثل هذه المعاهدات في السابق تصدر من القوة العظمى ذات السلطة الأقوى في العالم، وكانت منحة السلطان. ولفترات محدودة، وذلك عن طريق مبعوث الأعداء الذي يصل إلى إسطنبول للتفاوض بشأنها. وكانت هذه المعاهدات تبدأ عادة بالعبارة التالية: [المنح الكريمة من السلطان المنتصر دائماً، إلى ملك فيينا الملحد المهزوم دائماً]. والآن لأول مرة تم توقيع المعاهدة من الطرفين وهي على قدم المساواة، وتحدد أن كلاً من الإمبراطور والسلطان يجب أن يتعاملا

---

(١) علي السلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٠٨، ٢٠٩، ويذكر أن هذه الحرب دامت ١٥ سنة من أجل إرضاء للإنكشارية. ويذكر الشناوي في كتابه الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج١، ص٣٢١: أن الحرب دامت ١٣ سنة. روبير ماتيران: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٢٣٤. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥٠ – ١٥٦.

(٢) معاهدة زستيواتوروك أو ستفاتوروك: ستفاتوروك، هي مدينة على نهر الدانوب، وقد عرفت هذه المعاهدة بإسمها، وتمثل نهايةً رسميةً لحرب بين الدولة العثمانية والنمسا، فيرى بعض المؤرخين أنها تعتبر بداية توقف التوسع العثماني في أوروبا. ويرى البعض الآخر: أن العثمانيين بعد هذه المعاهدة لم يستطيعوا استئناف سياسة التوسع الإقليمي في اتجاه الشمال.
جون باتريك: القرون العثمانية، ص٣٤٧، هامش (٣). محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٢٧٦.

(٣) الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج١، ص٣٢١. سيد محمد محمود السيد: انهيار الدولة العثمانية، ص٣٥ – ٥٣.

بالتساوي، فالسلطان قد تواضع الآن واتبع الأسلوب الأوروبي الدبلوماسي المتعارف عليه، واستخدم لقب "قيصر"، أي أنه لم تعد هناك تبعية[1].

وقد ظلت هذه المعاهدة سارية في الحقيقة لخمسين عاماً بخلاف غيرها من الهدن قصيرة الأجل[2]، فهذا الصلح لا يرمز إلى التراجع الإقليمي للعثمانيين، فإنه يرمز على الأقل إلى تراجع معين لموقفهم تجاه آل هابسبورج. فهي تشير إلى بداية علاقات دبلوماسية جديدة بين الشرق والغرب، وتمثل خضوعاً من الجانب التركي للمبادئ العامة للقانون الدولي مؤسساً على وضع حدود للفتح العثماني. والمعرفة الحقيقية لقوة الإمبراطورية النمساوية[3].

وقد استمرت الإمبراطورية النمساوية عقبة أمام الفتح العثماني في أوروبا بالرغم من المعاهدات التي كانت بين الطرفين، ففي عهد السلطـــان محمد الرابع [4] تفجرت الأوضاع العسكرية بين الطرفين، وذلك عندما فتح علي باشا مدينة جروس وأردين[5] التابعة للإمبراطورية النمساوية، وكان ذلك عام ١٠٧٠هـ/ ١٦٦٠م، فاعتبرت الإمبراطورية النمساوية ذلك إعلاناً للحرب، وقامت بإنشاء قلعة سرنيتڤار[6] على الحدود مقابل قلعة عثمانية، ورفضت هدمها رغم

---

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج١، ص٣٢١. جون باتريك: القرون العثمانية، ص٣٤٧ – ٣٤٨.

(٢) يذكريلماز أوزتونا في كتابه: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص ٥٠٦، أنها استمرت ٥٦ سنة.

(٣) جون باتريك: القرون العثمانية، ص٣٤٨. روبيرمانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٣٤٦.

(٤) محمد الرابع بن إبراهيم الأول: ولد عام ١٠٥١هـ/ ١٦٤١م. وتولى الحكم ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م، أي أنه تولى الحكم وعمره ٧ سنين، وقد تولت والدته (ماهبيكر) وصايته حينما كان صغيراً إلى أن كبر. وأصبح قادراً على إدارة السلطنة.

ويذكر المؤرخون: أن حالة الدولة في عهده قد عادت إلى ما كانت عليه من الفوضى بل أشد وأقسى قبل تولية السلطان مراد الرابع، وعاث الجند فساداً في كل مكان يقتلون وينهبون، ولكن جاء الفرج مثلما يجيء الفجر بعد ليل هالك عاصف، عندما قررت أم السلطان أن رجلاً بعينه قادر على وقف الانهيار وهو محمد كوبريللي وقد بدأ هذا بالضرب بقسوة بالغة على أصحاب الفتن والفساد، وقتل أعداداً كبيرة من الإنكشاريين وفرض عليهم الطاعة العمياء والنظام الصارم، فاستطاع إعادة النظام للدولة.

وقد خُلع السلطان في سنة ١٠٩٥هـ/ ١٦٤٩م بدعوى أن السلطان لم ينظر لصالح الدولة ولا لصالح الأهالي، وأنه مغرم بالصيد، فجعلوا أخاه سليمان سلطاناً عليهم، حيث قضى في السلطنة ٤١ سنة، وقد انجب ولدين هما السلطان مصطفى الثاني والسلطان أحمد الثالث.

عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٥٥ – ٣٦١ –٣٦٢. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١٨ – ٢١٩ –٢٢٠.

(٥) جروس وأردين: هي كروس وأردين، تسمى باللغة الألمانية Peterwardein، وتقع هذه المدينة في الشمال الغربي من يوغوسلافيا على خط مستقيم شمال بلغراد.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٢٩٢.

(٦) قلعة سرنيتشار: لم أجد لها تعريف في المصادر التي بين يدي.

أخطار الدولة العثمانية[١].

وقد بدأت المناوشات من جانب الامبراطورية النمساوية، فتصدى لها أحمد كوبريللي حيث توغل في الأراضي النمساوية، وفتح قلعة نوهزل[٢]. ولذلك اضطربت أوروبا بأجمعها لهول هذا الخبر الذي دوّى في آذان ملوك أوروبا ووزرائها كالرعد حتى وضعوا أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت، وكان هذا الفتح أشد تأثيراً على هوليوبولد[٣] إمبراطور النمسا أكثر من غيره لدخول الجيوش العثمانية في بلاده وانتشارها في اقليمي مورڤيا[٤]وسيليزيا[٥] فاتحين، كما فتح عدة مدن في هاتين المنطقتين[٦].

وقد استمر الصراع بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية لا يهدأ، وكانت الإمبراطورية هي الراجحة في الغالب، وخاصة بعد أن انضم الجيش الفرنسي الذي أرسله ملك فرنسا لويس الرابع عشر[٧] إلى صفوف الحلفاء ضد الدولة العثمانية، ولم

---

(١) يلماز أوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٥٠٦. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٥٦.

(٢) قلعة نوهزل: يذكرها أوزتونا في كتابه تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٥٠٦، بقلعة أويفار، وتنطق بالألمانية Nevhäusel، بالسلوفاكية Novezamky، بالمجرية: Ujvar. انتقلت أويفار إلى العثمانيين مرات عدة وحصنتها الإمبراطورية وجعلتها فائقة الاستحكام لكي تصبح أقوى قلاع أوروبا. تقع شمال غرب بودابست، وشرق فيينا بـ ١١٠ كم، ومن براتسلافيا بـ ٨٠ كم.

(٣) هوليوبولد الأول: امبراطور ألمانيا ولد سنة ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م، تولى بعد موت ابيه فرديناند الثالث سنة ١٠٦٨هـ/ ١٦٥٨م، وحارب الترك وقاومهم مقاومة شديدة في واقعة سان جوتار حيث كانت جيوشه تحت قيادة الجنرال منت كوكللي في سنة ١٠٧٤هـ/ ١٦٦٤م. وفي عهده ضمت بلاد الألزاس إلى فرنسا. وفي سنة ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م قصد العثمانيون مدينة فيينا عاصمة بلاده وحاصروها بالاتحاد مع المجر، ولولا مساعدة جميع الممالك المسيحية تقريباً لسقطت في قبضتهم. وفي أواخر حكمه ابتدأت بينه وبين فرنسا الحرب بسبب ملك أسبانيا الذي كان يريد لويس الرابع عشر إقامة حفيده فيليب الخامس ملكاً عليها، وتوفي عام ١١١٦هـ/ ١٧٠٥م قبل انتهاء هذه الحروب.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص٢٩٢، هامش (٢).

(٤) مورڤيا Moravie: منطقة من تشيكوسلوفاكيا تقع إلى الشرق من بوهيميا، وقد سميت بهذا الاسم تبعاً لمجموعة الأنهار المعروفة باسم موراڤا. وعاصمتها برنو Brno. وكانت مورڤيا مركزاً لإمبراطورية عظيمة قضي عليها سنة ٢٩٥هـ/ ٩٠٨م. وفي سنة ٦٠٥هـ/ ١٢٠٩ انضمت نهائياً إلى مملكة بوهيميا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢٩٥، هامش (٣). المنجد في اللغة والأعلام، ص٥٥٣.

(٥) سيليزيا silesie: منطقة في أوروبا الوسطى يخترقها نهر أودير oder. في سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م استولت بولونيا على الجزء الجنوبي منها حيث مناجم الفحم. ثم استولى عليها الألمان. وفي سنة ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م أعيدت إلى بولونيا ماعدا الجزء التشيكي فطردت بولونيا الألمان الذين استوطنوها،،أصبحت جزءاً من بولونيا.

محمد فريد بك تاريخ الدولة العليّة، ص٢٩٥ – ٢٩٦، هامش (٤).

(٦) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٩٦. يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٥٠٦. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٥٦. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٧٠.

(٧) لويس الرابع عشر: ولد هذا الملك سنة ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨، وتولى الملك بعد موت والده لويس الثالث عشر وسنه يومئذٍ خمس سنوات. =

تحول الامتيازات[1] الممنوحة له من الانخراط للقوى التي تتآمر عليها وتقاتلها، فقد أدى ذلك أن منيت الدولة العثمانية بأكبر الهزائم في موقعة سان جوتار عام ١٠٧٤هـ/ ١٦٦٤م[2]، ولم يخفف من وقوعها سوى الانقسامات الشديدة في موقعة الإمبراطورية النمساوية وسوى وجود أحمد كوبريللي في الصدارة العظمى – وهذا دأب أعداء الإسلام لا أحلاف ولا مواثيق لهم في تعاملهم مع المسلمين، كما بين الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم، فعندما تتبين لهم بادرة ضعف عند المسلمين فإنهم سرعان ما يقوى ساعدهم كي يجهزوا عليهم، ومهما اختلفت المصالح فهم جميعاً يتفقون في محاربة هذا الدين وتقتيل أهله في كل زمان ومكان، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ ۝٨﴾[3]

وقد اتجه الطرفان إلى توقيع معاهدة صلح بينهما جاء فيها:

١. إخلاء الجيوش العثمانية من إقليم ترانسيلفانيا[4] وتعين

=

وكانت أيامه أيام حروب مع أسبانيا والنمسا وغيرها. تألبت عليه أغلب الدول أكثر من مرة. وتاريخه مشحون بالوقائع الشهيرة التي امتاز فيها كثير من القواد البرية والبحرية مما يطول شرحه. وفي عصره تقدمت جميع العلوم ونمت التجارة والزراعة، لكن تضعضعت الأحوال في آخر حكمه بسبب استمرار الحروب، ومما يجعل في تاريخه نقطة سوداء اضطهاد البروتستانت وإلغاؤه ما منحه لهم هنري الرابع من الحرية الدينية، بمقتضى الأمر السامي الصادر في مدينة (نانت)، حيث هاجر كثير من الأشراف والمزارعين والصنّاع إلى البلاد الخارجية للتمتع بالحرية الدينية. وتوفي في أوائل رمضان ١١٢٧هـ/ سبتمبر ١٧١٥م عن ٧٧ سنة، وكانت مدة حكمه ٧٢سنة، وخلفه في الملك لويس الخامس عشر ابن أحد أحفاده.

محمد فريك بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢٩٦، هامش (١).

(١) الامتيازات: هي من التساهلات التي يمكن أن تعد أخطاء نظراً لنتائجها التي ظهرت بعد حين، وهي إعطاء الأوربيين إمتيازات إقتصادية وثقافية ودينية في الولايات العربية مما أدى إلى فتحها للنفوذ الاستعماري الأوروبي الذي مارس نشاطه التجاري والتعليمي في ظل الامتيازات بإنشاء البنوك والوكالات التجارية والمدارس والكنائس والادعاء برعاية المسحيين مما كان له أثره الخطير على هذه البلاد التي خضعت للاستعمار الأوروبي عندما دب الضعف في الدولة العثمانية.

للمزيد، انظر: علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٠٥– ١٠٦. المنجد: في اللغة والأعلام، ص٦٨. زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٦٣ – ٢٦٦. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، ص٣٩ ومابعدها. أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص ٩٤. د/ عبدالعزيز: تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص٨٤–ص ٨٥.

(٢) سان جوتار: مدينة نمساوية تقع على الجانب الغربي من نهر الزاب.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٢٩٧.

(٣) سورة التوبة: آية (٨).

(٤) ترانسيلڤانيا Transilvania: منطقة في رومانيا الوسطى. ومعناها البلاد الواقعة في ما وراء الغابات، أطلق عليها أهالي النمسا هذا الاسم

=

أبافي[1] حاكماً عليها تحت سيادة الدولة العثمانية.

٢. تقسم بلاد المجر[2] بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية.

٣. تدفع الإمبراطورية النمساوية غرامة حربية.

٤. مراعاة العهود السابقة[3].

ولم تفلح هذه المعاهدة في تحقيق هدوء طويل على الجبهة النمساوية، بل تجددت الحرب بين العثمانيين والإمبراطورية النمساوية عندما استغل السلطان محمد الرابع الخلاف بين فيينا وباريس، وكذلك حالة الاضطراب في المجر، وتصاعد الثورة الوطنية ضد آل هابسبورج والكاثوليك، مما حضّ السلطان محمد الرابع على التدخل وتنصيب (توكلي) – أحد أعيان المجر – ملكاً عليها، ووافق على طلبه في مساعدة الدولة العثمانية لإخراج النمساويين من المجر مقابل دفع الجزية.[4].

من أجل ذلك جهز السلطان محمد الرابع جيشاً بقيادة الصدر الأعظم قرة مصطفى باشا[5]، وانضم إليه جيش بقيادة توكلي، وتحركت هذه الجيوش باتجاه ڤيينا في ٢٠ رمضان ١٠٩٤هـ/

=

لوجود غابات كثيفة تفصلها عنها، وهي من أهم أقاليم مملكة النمسا لوفرة المعادن فيها، ولمجاورتها لبلاد المجر صارت عرضة لكل من أراد الإغارة على بلاد المجر. كانت تابعة للعثمانيين ٩٣٢هـ – ١١٠٢هـ/ ١٥٢٦م – ١٦٩١م، ثم للنمسا قبل الحرب العالمية الأولى.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ١٥٦، هامش (١). المنجد: في اللغة والأعلام، ص١٧٠.

(١) أبافي: لم أجد له تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(٢) المجر أو هنغاريا Magyarorszag :جمهورية في أوروبا الوسطى بين سلوفاكيا وأكرانيا ورومانيا سلوڤانيا وكرواتيا وصربيا والنمسا، عاصمتها بودابست وكانت المجر تعتبر أكثر الشعوب البلقانية عداء للأتراك منذ عهد السلطان بايزيد الأول.

وقد استمر الصراع على بلاد المجر حتى تمكن السلطان العثماني سليمان القانوني من ضمها بعد موقعة موهاكس في ٣ ذي الحجة ٩٣٢هـ/ ١١ سبتمبر ١٥٢٦م، حيث كان من نتائج هذه الموقعة أنها أخرجت المجر من المواجهة وأصبحت الإمبراطورية النمساوية هي الحاجز الضروري والقوي في وجه امتداد دولة إسلامية عظيمة، حيث تبدل الميزان تماماً في أوروبا لصالح العثمانيين، فقد وصلت الحدود التركية إلى النمسا وتشوسلوفاكيا، ودخلت القوات العثمانية بين دول أوروبا الوسطى.

للمزيد، أنظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ١٤١–٢٤٤. المنجد: في اللغة والأعلام، ص٥٢٠. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٢٨٦ – ٢٨٧. أزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص١٠٧–١٠٨–٢٧٠. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص١٤ – ١٥. يوسف الثقفي: مواقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٢٥–٢٦. محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص٣٩ – ٤٠.

(٣) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢٩٧. عبدالمنعم الهاشمي: لخلافة العثمانية، ص٣٥٧. جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، ص٣٦٨ – ٣٦٩. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٧١.

(٤) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣٠٠. عبدالمنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص ٣٥٨. جون باتريك: القرون العثمانية، ص٣٨٠.

(٥) قرة مصطفى باشا: زوج أخت أحمد محمد كوبريللي، تولى الصدارة العظمى بعد وفاة أحمد كوبريللي، ولم يكن كفؤاً للسير في الطريق الذي رسمه كوبريللي الكبير وولده، بل اتبع مصلحته الذاتية وباع المناصب العالية والمعاهدات والامتيازات المجحفة بالدولة بدراهم معدودة. ولم يكن يعتبر نفسه تابعاً للسلطان بل حاكماً مطلقاً على دولة أوروبية عظمى، وهو بشكل عام ترك بصمة سيئة من خلال أخطائه قضت على المكاسب
=

١٢ سبتمبر ١٦٨٣م على ثلاثة محاور على أن تلتقي عند أسوار المدينة، وعلم العثمانيون أثناء قدمهم بأن تحالفات أوروبية جديدة قد ظهرت على الساحة لمواجهة تهديداتهم، فلقد تحالف سوبيسكي – ملك بولندا[١] – مع ليوبلد – إمبراطور النمسا – بالرغم من سعي فرنسا من لضمان حياد بولندا، وسعى البابا من جهته إلى دعوة ملوك أوروبا وأمرائها لتشكيل حملة صليبية ضد العثمانيين[٢].

فقد دارت بينهم معارك، انتهت بهزيمة الجيش التركي، وعندما علم السلطان محمد الرابع بأنباء الهزيمة المروعة، أمر بقتل قرة مصطفى باشا الذي اعتبره مسؤولاً عن القتل والهزيمة، والخسائر التي أُلحقت بالجيش العثماني أثناء الحصار فكان انهيار الجيش العثماني بعد فشله في السيطرة على المدينة عام ٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م، والذي كان نتيجة لحلول فصل الشتاء مما جعل القانوني يفك الحصار على أمل أن يعاوده في الربيع القادم – آخر حلقات الهجوم العثماني في عهد القارة الأوروبية، ومؤذناً بفترة جديدة في علاقات الدولة مع أوروبا التي اتجهت إلى اتخاذ سياسة هجومية بعد أن أدركت مدى ضعف الدولة العثمانية[٣].

=

التي حققتها أسرة كوبريللي للدولة في المجال العسكري وفي مجال تنمية الموارد وتقويتها.

محمد فريد بكَ: المرجع السابق، ص٣٠٠. جون باتريك: القرون العثمانية، ص٣٧٧.

(١) بولندا (بولونيا): ينتمي البولنديون إلى الصقالبة السلاف، وهم يشبهون بذلك الروس واللتوانيين والتشيكيين واليوغسلافيين، وظهروا كقبيلة نقطة الأقاليم الواقعة بين نهرين الأودر والفستولا، وظل تاريخهم غامضاً حتى أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، عندما انتحل ملكهم المسيحية، وأصبحت بلاده دولة أوروبية وصلت إلى قوتها وعظمتها في ظل حكم أسرة جافيلو بين ٧٨٨هـ – ٩٨٠هـ / ١٣٨٦م – ١٥٧٢م.

بعد وفاة آخر ملك من أسرة جافيلو، أدى ضعف بولندا إلى اتفاقية بروسيا والنمسا روسيا عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م، على ضم بعض أجزائها إلى ممتلكاتهم، ثار البولنديون لهذا الاعتداء ونظموا ثورة بقيادة كزسيوسكو الذي نجح في محاولته، واستولى على كراكاو ووارسو، ولكن الجيوش الروسية والبروسية والنمساوية غزت بولندا من جميع الجهات، واحتلتها واقتسمتها بحيث زالت بولندا الموحدة في عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٥م.

وعندما انتصر نابليون على بروسيا والنمسا وروسيا في مواقع استرلتز وبيينا وفريدلاند، وتوصل إلى اتفاقية تلست مع قيصر روسيا، ظهرت دوقية وارسو ١٢٢٢هـ – ١٢٢٩/ ١٨٠٧م – ١٨١٤م ليتم بعد ذلك تلاشي بولندا باستيلاء روسيا على وارسو في ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، وهو التقسيم الرابع لبولندا.

مفيد الزبيدي: موسعة تاريخ أوروبا، ج٢ ص ٥١٩ – ٥٢٠.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٣٠١. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٥٨. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص٩١.

(٣) أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص١٥٥. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٩١. عبدالمنعم الهاشمي الخلافة العثمانية، وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٧٤. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر، ص٣٠.

يذكر أحد المؤرخين التركيين، بأنه استشهد في أرض المعركة، **هذه الرواية أقرب إلى الصحة**، فإن إعدامه من تأليف الغرب لإعطاء الهالة على انتصاراتهم، **والسؤال، فمن هو قره مصطفى باشا؟**. إنه الذي أجبر إمبراطور النمسا «ليوبولد الأول» على الفرار من العاصمة

=

ويمكن تلخيص أسباب فشل الحملة عند أبواب فيينا في نقاط، ومن أهمها:

أولاً: التخطيط غير المدروس للوزير مصطفى باشا بدخوله اشتباكاً مسلحاً دون حساب للموقف السياسي الذي كان يجري في أوروبا، ولذلك فإنه يتحمل مسؤولية الهزيمة.

ثانياً: رفض الوزير مصطفى باشا لإستسلام المدينة مما فوت على العثمانيين فرصة ذهبية لإنهاء الموقف لصالحهم.

ثالثاً: تشتيت قوة الجيش العثماني حينما حارب على الجبهتين في وقت واحد، جبهة الحصار وجبهة قوة التحالف مما شتت قوته وأضعفها.

رابعاً: تصلب الوزير بآرائه وعدم أخذه بنصائح أركان حربه.

خامساً:المباغتة الأوروبية، وسرعة التفاف القوات الأوروبية حول القوات العثمانية المحاصرة لفيينا، أدى إلى تقهقرها بعد اصطدام دموي عنيف.

سادساً:الإرهاق الذي أصاب الجنود العثمانيين بسبب طول المسافة، والمرض المتفشي[(١)].

وهكذا، بدأ انهيار الحكم العثماني في أوروبا، فتخلت الدولة عن بودابست في ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٦م[(٢)]، والمورة ١٠٩٨هـ/ ١٦٨٧م[(٣)]، ثم تخلصت المجر من الحكم العثماني بعد كفاح دام

=

وانحسر ملكه إلى الجبال وهو الذي جعل سكان ڤيينا ينزفون الدماء على مدى ٦٠ يوماً وجعل البابا يمضي الليالي بلا نوم ويقضي الليالي بلا راحة أو نعاس. وهو الذي جعل أوروبا بأكملها تعيش في خوف لأشهر عديدة وولى ابن أحد الحكام ملكاً على دولة المجر وهو الذي قام بسحق الروس في قلعة جهرين وهكذا فإنه فارق الحياة بعد ٢ -٣ دقائق وبهذه الصورة المؤلمة التي لا تليق بقائد عظيم قدم روحه فداءً للوطن التركي ومكانته بين سائر دول أوروبا العظمى.

Altan Arasli: Avrupa'da Türk İzleri – I, P. 140 – 150.

(١) عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٥٩. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيون، دار النفائس/ بيروت – لبنان، ط الثانية ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص ٢٨١.

(٢) بودابست أو بودين Buapest: مدينة قديمة على نهر الدانوب، تبعد عن مدينة فيينا نحو ٢٠٠كم.

قبل أن تكون بودابست بلدة واحدة، كانت بلدتين، بود التي معناها البلد العالي، وتقع على الشاطئ الأيمن من نهر الدانوب، وبلدة بست الكائنة على الشاطئ الأيسر من النهر، ثم انضمت المدينتان فكانتا مدينة واحدة هي عاصمة المجر اليوم، وهي مدينة جميلة جداً، وأهلها أهل رقة وجمال ولطف وعراقة، لأن البلاد كانت جزءاً من الإمبراطورية النمساوية، لذلك يلقب إمبراطور النمسا ملك المجر.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢١١–٢١٤. المنجد: في اللغة والأعلام، ص ١٤٣. جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، ص٢٠٦.

(٣) المورة: هي شبة الجزيرة الكبيرة التي تشكل الجزء الجنوبي من بلاد اليونان. يفصلها عن اليونان خليج يسمى خليج فورتنه.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص١٥٨.

قرناً ونصف القرن تقريباً. وحاولت جيوش الإمبراطورية النمساوية أن تتابع تقدمها إلا أن مصطفى فاضل كوبريللي صدها إلى ما وراء الساف[1] والدانوب[2]. وخلال هذه الحروب راحت روسيا[3] تمثل معول هدم ثنائي مع النمسا للكيان العثماني في أوروبا وذلك باحتلالها ميناء آزوف[4] على البحر الأسود وأخيراً أعلنت هزيمة الجيش العثماني عند زانتا عام ١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م[5] النهاية للطموحات العثمانية في حكم أوروبا، حين كشف التراجع الكبير للجيش العثماني

---

(١) الساف: من أنهار يوغوسلافيا وينبع من جبال الألب الشرقية، وهو أحد روافد الدانوب.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٣٠٩.

(٢) الدانوب أو دوناوب Danube: نهر في أوروبا الوسطى والشرقية، وهو الطونة قديماً، وهو ثاني أنهار أوروبا بعد نهر الڤولفا، إذا يبلغ طوله ٢،٨٥٠ كم.

ينبع من الغابة السوداء، ويعبر ألمانيا والنمسا، والمجر، وصربيا، ورومانيا، وبلغاريا، وأوكرانيا، ويصب في البحر الأسود مكوناً دلتا واسعة مساحتها ٤٠،٣٤٠كم٢، وتتقدم باستمرار داخل البحر. يروي مدناً عديدة منها: أولم، فيينا، بودابست، بلغراد، روز، وغيرها. روافده كثيرة منها: مورافا، راب، درافا، سافا، تيسا،... ويلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الأوروبي بعد الراين.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ١١٦، المنجد: في اللغة والأعلام، ص ٢٤٠.

(٣) روسيا: دولة كبرى تقع في أوروبا وآسيا، أكبر دول العالم مساحة، عاصمتها موسكو، حدودها النرويج، فنلندا، استونيا، لتونيا، ليتوانيا، بيلوروسيا، أوكرانيا، كازاخستان، منغوليا، الصين. وتطل على بحار: البلطيق،، والأسود، وقزوين، والمحيط الهادئ، والمتجمد الشمالي. يفصل قسميها الأوروبي والآسيوي القوقاز، والأورال.

نمت روسيا من دوقية موسكو في أواخر القرن ٩هـ/ ١٥م حتى أصبحت دولة فتية، وبدأ الاحتكاك بين الدولة العثمانية والدولة الروسية الحديثة، ولكنه انحصر في إمارات الحدود على يد التتر والقوقاز.

ومنذ عصر بطرس الأكبر، وحتى نهاية القرن الـ١٢هـ/ ١٨م يمكن تقسيم السياسة الروسية تجاه العثمانيين إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي عهد بطرس الأكبر، فكانت سياسة القيصر الجديد تنحصر في فتح آفاق جديدة في البلطيق وفي البحر الأسود، وفي عام ١١٠٧هـ/ ١٦٩٦م استولى بطرس على قلعة آزوف التي أصبحت رسمياً في معاهدة ١١١٣هـ/ ١٧٠٢م. وفي أقل من ثلاثين عاماً اشتبكت روسيا مع تركيا في حرب نتيجة للحرب السويدية – الروسية، وغزا بطرس الأكبر الدولة العثمانية عن طريق سارابيا.

المرحلة الثانية: في عهد كاترين الثانية ١١٧٥هـ– ١٢١٠هـ/ ١٧٦٢م – ١٧٩٦م ثارت الحرب حول المسألة البولندية عام ١١٨١هـ/ ١٧٦٨م، وأحرزت روسيا انتصارات برية وبحرية في رومانيا والبحر الأبيض وأحدث ظهور الأسطول في البحر المتوسط دوياً كبيراً، فاتصل بالعناصر السلافية والأرثوذكسية الثائرة على الدولة العثمانية، بل العربية الثائرة في الولايات العربية مثل علي بك الكبير في مصر، الشيخ ظاهر العمر في فلسطين، وانتهت الحرب بمعاهدة كتشك قينارجة عام ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م.

وتعتبر هذه المعاهدة، علامة مميزة في تاريخ العلاقات العثمانية الروسية، فقد حققت أحلام كاترين الثانية ومن قبلها بطرس الأكبر لما اشتملت عليها من بنود أساءت للدولة العثمانية وأثرت على نفوذها في أقاليم المشرق الأوروبي.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٣٤٢ – ٣٥٦. محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص١٦٨ – ١٦٩. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٥٢ – ٥٣. المنجد: في اللغة والأعلام، ص ٢٦٩. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٧٣.

(٤) آزوف أو آزاق Azov: يقع في الشمال الشرقي من بحر آزوف. ويطلق بحر آزوف على الخليج الكبير الواقع شمال البحر الأسود. استولت عليه روسيا عام ١١٠٧هـ/ ١٦٩٦م، ولكن الدولة العثمانية استرجعته في صلح بروث عام١١٢٣هـ/ ١٧١١م، بعد أن كانت قد تنازلت عنه في معاهدة كارلوڤيتز عام ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٦٨٦. المنجد: المرجع السابق، ص٤٢. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر، ص٣٢. هامش (٣).

(٥) زانتا أو أوزينتا senta: بلدة في الشمال الشرقي من يوغوسلافيا بالقرب من الحدود الرومانية.

=

على طول الجبهات الأوروبية شمالاً وغرباً وجنوباً عن إخفاق محاولات آل كوبريللي لبث الحيوية في مؤسسات الدولة، وروح الجهاد في جيشها مرة أخرى، ومن ثم إيذاناً ببدء انهيار الجبهة الغربية، وسقوط خط دفاعها الأول، فضلاً عن توقف الفتوحات العثمانية في أوروبا نهائياً، فكان لهذا العامل السلبي آثار عميقة على الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، كان أهمها:

أولاً: الانهيار المعنوي للمؤسسة العسكرية العثمانية نتيجة هذا الإخفاق، الأمر الذي أدى من ناحية إلى الشعور بالعجز التام أمام الجيوش الأوروبية فيما بعد، ومن ناحية أخرى إلى التذمر وإحداث الإضطرابات في مركز الدولة لأتفه الأسباب.

ثانياً: بدء موجات الهجرة العكسية للمسلمين من الأراضي المفقودة إلى مختلف ولايات الدول الأوروبية، مما أدى إلى أزمات اجتماعية واقتصادية حادة.

ثالثاً: ازدياد الأعباء على خزينة الدولة لمواجهة النقص في مواردها من الأراضي المفقودة.

رابعاً: تشجيع الشعوب الأوروبية التابعة للدولة، وبالخاصة غير المسلمين منهم على الخروج على الإدارة العثمانية، ورفع راية العصيان.

خامساً: تشجيع الجبهة الشرقية على الاستفادة من ضعف الحالة العسكرية للجيش العثماني، ومن ثم من حالة عدم التوازن التي كانت تمر بها الدولة خلال هذه الفترة[1].

وأخيراً لم تنته سلسلة هذه الحروب إلا بمعاهدة كارلوفيتز[2] في ٢٤ رجب سنة ١١١٠هـ/ ٢٦يناير ١٦٩٩م، فهي تعتبر نقطة تحول في السياسة العثمانية، حيث تحولت الدولة العثمانية أمام التكتلات الأوروبية إلى دولة منهزمة، وشعرت بالحاجة الماسة لتعويض ما فقدته في جبهات القتال على مائدة المفاوضات، ولكن هل نجحت في ذلك؟؟؟. فقد عقدت هذه المعاهدة بين الطرف العثماني من ناحية

=

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٣٠٩.

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص١٥٧. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص٩١ سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص ٥١ – ٥٢. جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، ص٣٩١.

(٢) كارلوفيتز: هي بلدة يوغوسلافية واقعة على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من زغريب.

يذكرها محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٣٠١. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٧٠، وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٢. باسم (كارلوفتس). ويذكرها، أوغلي: الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ج١، ص٥٩ – ٦١. وكذلك أحمد عبدالرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١٥٥. ومحمد حمزة الحداد: المجمل في الآثار والحضارة، ص٩٧ باسم (فارلوفجه)، ويذكرها سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص٥٣، باسم (كارلوفيجه).

والحلف الأوروبي [النمسا، بولندا، والبندقية[1]، وروسيا] من ناحية أخرى،حيث أخذت الدول الأوروبية تتعامل مع الدولة العثمانية كدولة منهزمة. ولذلك، أخذت مواد هذه المعاهدة توطد أقدام الحلفاء فيما استولوا عليه من أراضي في أوروبا، فاعترفت الدولة العثمانية بموجبها بسيادة النمسا على المجر عدا ولاية طمشوار[2]. وأصبحت بلغراد[3] منطقة فاصلة بين الدولتين، وتنازلت عن المورة ودالماجيا[4] للبنادقة،

---

(١) البندقية أو فينيسيا Venezia: مدينة إيطالية على البحر الأدرياتيك، مبنية فوق مئة جزيرة صغيرة تفصل بنها القنوات وتربطها بعضها ببعض مئات الجسور وهي أهم الثغور التجارية ولم تقو على مجاراة جنوة إلا لما استولى عليها الاحتلال وصارت هي سيدة البحار، إلى أن تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح بطرف أفريقيا الجنوبي الموصل إلى الهند، واكتشفت قارة أمريكا فتحولت التجارة إلى هذا الطريق وضعفت البندقية.

اشتهرت هذه الجمهورية بمحاربة العثمانيين الذين جردوها من جميع أملاكها شيئاً فشيئاً، فأخذ منها السلطان محمد الفاتح جزائر اليونان وما كان لها في بلاد المورة، وفي سنة٩٧٨هـ/ ١٥٧١م سيطر السلطان سليم الثاني على جزيرة قبرص، وفي سنة١٠٧٩هـ/ ١٦٦٩م فتح السلطان محمد الرابع جزيرة كريت، وكانتا تابعتين لها، وفي سنة١٢١١هـ/ ١٧٩٧م أحتلها الفرنسيون، ثم ضمت إلى النمسا. وفي سنة١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥ ضمت إلى إيطاليا. وفي سنة١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م عادت إلى النمسا. وفي سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م ثارت عليها وتشكلت بهيئة جمهورية. وفي السنة التالية، أخضعتها النمسا ثانية لسلطانها. وفي سنة١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م تنازلت عنها النمسا لنابليون الثالث امبراطور فرنسا، والذي بدوره تنازل عنها لفكتور امانويل ملك بيمونتي الذي صار فيما بعد ملك إيطاليا، ولم تزل تابعة لإيطاليا حتى الآن.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص١٧١. المنجد: في اللغة والأعلام، ص١٣٨.

(٢) طمشوار: يذكرها محمد فريد بك بـ (تمسوار)، وهي مدينة ببلاد المجر شهيرة بحصانتها وقوتها، امتلكها العثمانيون من سنة ٩٥٩هـ/ ١٥٥٢م إلى سنة ١١٢٨هـ/ ١٧١٦م.

وهي بلدة رومانية تقع بالقرب من الحدود اليوغوسلافية شمال بلغراد. تاريخ الدولة العليّة، ص١٧٥.

(٣) بلغراد: معناها المدينة البيضاء، مدينة حصينة على نهر الدانوب بالقرب من مصب نهر ساف. وهي عاصمة الصرب الآن بينها وبين الاستانة طريق حديدي طوله ٨٠٠كم.

أهميتها في التاريخ العثماني عظيمة، لتنازعها بين العثمانيين والنمساويين، حيث تعتبر بلغراد مفتاح أوروبا الوسطى، وأقدم قلعة للمجر في الحدود التركية، حيث حاصرها العثمانيون ثلاث مرات من قبل السلطان سليمان القانوني أن يفتحها، وبسقوطها في يده عام ٩٢٧هـ/ ١٥٢١م أصبح الطريق مفتوحاً أمام العثمانيين إلى بودابست وفيينا، وأزيل الحاجز الذي حال دون تقدمهم إلى ما وراء الدانوب. ولم تكن ظروف الدولة العثمانية تمكنها من الاحتفاظ بها لفترات طويلة متصلة، ولعل استعراض تاريخ بلغراد يكفي لتأكيد ذلك:

ففيما بين عامي ١٠٩٩هـ – ١١٠١هـ/ ١٦٨٨م – ١٦٩٠م خضعت للحكم النمساوي، ثم عادت للعثمانيين فيما بين ١١٠١هـ – ١١٢٩هـ/ ١٦٩٠ – ١٧١٧م، ثم خضعت للحكم النمساوي مرة ثانية ١١٣٠هـ – ١١٥٢هـ/ ١٧١٨م – ١٧٣٩م، ثم العثماني ١١٥٢هـ– ١٢٠٢هـ/ ١٧٣٩م – ١٧٨٨م، ثم النمساوي ١٢٠٣هـ– ١٢٠٥هـ/ ١٧٨٩م – ١٧٩١م، فالعثماني ١٢٠٥هـ– ١٢٢١هـ/ ١٧٩١م – ١٨٠٦م، ثم الحكم الصربي ١٢٢١هـ– ١٢٢٨هـ/ ١٨٠٦ – ١٨١٣م، فالعثماني ١٢٢٨هـ– ١٢٧٨هـ/١٨١٣م – ١٨٦٢، وهكذا حتى أصبحت عاصمة صربيا فيما بين عامي ١٢٩٣هـ– ١٣٣٦هـ/ ١٨٧٦م – ١٩١٨م.

وأصبحت عاصمة بلاد الاتحاد اليوغوسلافي، تسمى بلغة القوم بيوغراد، وهناك مدينة جديدة نشأت على ضفة نهر سيف باسم نوفربيوغراد أي بيوغراد الجديدة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص١٥٥ – ١٥٦. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ٢٧٥ – ٢٧٨. محمد حمزة الحداد: المجمل في الآثار والحضارة، ص ٩٧. المنجد: في اللغة والأعلام، ص١٣٤.

(٤) دالماجيا: يذكرها فريد بك في كتابه بـ (دالماسيا). تعتبر الجزء الغربي من يوغوسلافيا أو كرواسيا، الواقع على الشاطئ الأدرياتيكي، وأمامه جزر كثيرة، وهو مركز سياحي جميل جداً. وقد خضعت دلماسيا لأهل جنوة من سنة ٨٢٣هـ/ ١٤٢٠م إلى سنة ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م.
=

وعن قمينجة[1] وبودوليا[2] وأوكرانيا[3] للبولندا، وعن آزوف لروسيا التي وطدت أقدامها بذلك في البحر الأسود لأول مرة[4].

وهكذا كان صلح كارلوفيتز الذي أنهى حرب الحلف المقدس ١٠٩٤هـ - ١١١٠هـ/ ١٦٨٣م – ١٦٩٩م[5]، أول سلسلة من الاتفاقيات بين العثمانيين والتحالفات الأوروبية المشكلة ضدهم،

=

ثم أصبحت جزء من ايليريا Illyrie، وهي المنطقة الجبلية القريبة من الأدرياتيكي وعاصمتها ليوبيانا Liubliana وهي اليوم مقسمة بين يوغوسلافيا والنمسا وإيطاليا. تاريخ الدولة العليّة، ص١٧٤.

(١) قمابنجة: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(٢) بودوليا Podolie: هو إقليم يقع غرب أوكرانيا ويحده من الجنوب نهر دينيستر.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٢٩٩.

(٣) أوكرانيا Ukrainia: جمهورية في شرق أوروبا، عاصمتها كييف Kiev وتقع إلى الشمال بن البحر الأسود وبحر آزوف Azov. يحدها من الغرب مولدافيا ورومانيا والمجر وسلوفاكيا وبولونيا، ومن الشمال روسيا البيضاء، ومن الشرق روسيا.

استولى عليها الألمان سنة ١٣٦١هـ/ ١٩٤١م، فلما عاد الروس استولوا عليها عام ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٢م، هجرها أهلها المسلمون بالملايين إلى سيبيريا ومات أكثر من مليون في الطريق، أصبحت عضواً في الاتحاد السوفيتي حتى ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م وبانهيار الاتحاد، أعلن مجلس السوفيت الأعلى استقلال البلاد عام ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢٩٩. المنجد: في اللغة والأعلام، ص٨٨ – ٨٩.

(٤) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص٣١٠. أوغلي: تاريخ الدولة العثمانية،ج١، ص١٤٢. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص٩٢. سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص ٥٣. روبرمانتران، تاريخ الدولة العثمانية. ج١، ص٣٧٥. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٢. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٨٢.

(٥) حرب الحلف المقدس: هو حلف قام به آل هابسبورج في النمسا بعقده عام١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م مع لستهان والبندقية، أجبروا العثمانيين على الحرب في أوروبا فوق جبهات متعددة إذ هجم البنادقة على حدود دالماجيا والبوسنة، وهجم آل هابسبورج على بودابست، بينما هجم البولنديين على قمابنجة. ونجح العثمانيون في التصدي للبنادقة والبولنديين، بينما تعرضوا للهزيمة أمام آل هابسبورج، وتركوا ورائهم أويوار UyvaK ثم لم يلبثوا عام ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٦م أن تركوا لهم بودابست. وفي العام التالي احتلت البندقية شبة جزيرة المورة، بينما قام آل هابسبورج بالاستيلاء على كافة الأراضي المجرية حتى بلغراد. واستمر ذلك الانهيار فيما بعد أيضاً، حتى سقطت بلغراد التي كانت باباً إلى وسط أوروبا، ومع ذلك فقد استردها العثمانيون عام ١١٠١هـ/ ١٦٩٠م، فلما وقعت هزيمتهم في سلانكامن Salankamen ضاع الأمل تماماً في استرجاع المجر. وكانت روسيا قد دخلت الحلف المقدس عام ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٦م فتحركت من الشمال وهجمت على آزوف. ومن ناحية أخرى فإن دخول آل هابسبورج الحرب من جديد ضد فرنسا أعطى العثمانيين شيئاً من الراحة، وكما عجز آل هابسبورج عن استرداد بلغراد عام ١١٠٤هـ/ ١٦٩٣م فإن تصدي العثمانيين لهم وقيامهم بمحاصرة وارادين لم يسفر عن نتيجة. وزحف آل هابسبورج حتى بلغوا أبواب البلقان.واستمرت في طمشوار عام ١١٠٦هـ/ ١٦٩٥م واستطاع العثمانيون أن يحققوا بعض النجاح وانتعشت عندهم سياسة الفتح إلا أن هزيمتهم في زنتا عام ١١٠٨هـ/ ١٦٩٧م كانت النهاية لكل شيء. وبدأ يتضح لهم أن لا حيلة إلا في طلب الصلح، وكان الوزير الأعظم عمجة زادة حسين باشا أحد أفراد آل كوبريللي فقد وضع الصلح في مقدمة الأمور حتى يستعيد الجيش المنهك قواه ويعمل على استقرار الوضع في الداخل. فكانت معاهدة كارلوفيتز ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م، حيث تخلى العثمانيون عن الأراضي التي دار حولها الصراع منذ عام ٩٦٩هـ/ ١٥٢٦م، وانمحى شريط الأمن الذي أُقيم حول الأفلاق والبغدان، ومن ثم لم يجد العثمانيون أمامهم إلا زيادة اهتمامهم بهاتين الأمارتين عن ذي قبل.

أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ج١، ص٥٩ – ٦٠، الحداد: المجمل، ص٩٧.

والوقوف أمام تقدم الدولة العثمانية أولاً ثم تقسيم بلادها بينهم شيئاً فشيئاً، وهو ما يسمونه في عرف السياسة بالمسألة الشرقية[1] المبنية على الخوف من انتشار الدين الإسلامي وحلوله محل الدين المسيحي ليس إلا، وهذا مما سجل انتقال العثمانيين من الهجوم إلى الدفاع، وقد وصف هذا الصلح بحق أنه: [أول تفكيك لأوصال الدولة العثمانية]، بحكم أنه كان بمثابة الخطوة الأولى في تلك العملية التاريخية التي استمرت ببطء من ذلك الوقت. وكان اعتراف العثمانيين قانوناً بالتنازل عن أراضي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أملاكهم بداية الانسحاب العثماني من أوروبا، كما أنه يسجل الانتقال إلى عصر التفكك والاضمحلال السريع. ويسجل المؤرخ الألماني فون هامر: أن صلح كارلوفيتز يعتبر من المعاهدات التي تستحق الاهتمام، فهو صلح له أهمية بالنسبة للمؤرخ ليس فقط بسبب التغيرات الإقليمية التي ترتبت عليه، ولا لتسجيله للفترة التي لم يعد الناس فيها يخشون الدولة العثمانية باعتبارها قوة مرهوبة الجانب، بل لأن الباب العالي وروسيا قد اشتركا للمرة الأولى في مؤتمر أوروبي عام، ولأن إنجلترا[2]

---

(١) المسألة الشرقية: تعبير يقصد به تعريف الدولة العثمانية في ضوء علاقتها مع الشعوب التي خضعت لها وتألفت منها الدولة. ثم في ضوء علاقتها مع الدول الأوروبية خصوصاً وموقف هذه الدول منها ولذلك فإن تاريخ المسألة الشرقية مرَّ بدورين هامين:

الدور الأول: وهو الفترة الزمنية الشاملة للقرنين التاسع والعاشر الهجري/ الخامس عشر والسادس عشر الميلادي. أي الفترة التي بلغت فيها الدولة العثمانية أوج عظمتها وأكثر مساحاتها اتساعاً، حيث كانت معظم بلاد المشرق والمغرب العربي تحت سيطرتها. كذلك سيطرة أجزاء من أوروبا أولها دولة اليونان. وفيها هذه الفترة بالذات انشغلت الدول الأوربية في تجنب هذا الخطر العثماني الزاحف ودفعه عن بلادهم قدر المستطاع.

الدور الثاني: في الفترة الزمنية الشاملة للقرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشرالميلادي تلك الفترة التي بدأت فيها الدولة العثمانية تفقد أجزاء من مناطقها وبدأ من ثم يدب الضعف في أوصالها خاصة بعد هزيمة قواتها على أبواب مدينة ڤيينا في سنة ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م . ثم في موقعة موهاكس سنة ١٠٩٨هـ/ ١٦٨٧م وأثناء ذلك انشغلت الدول الأوربية بمحاولة شغل الفراغ الذي تركته الدول العثمانية على الساحة الأوروبية وغير الأوروبية بصورة تدريجية ومن ثم طغت المسألة الشرقية وتوزيع التركة العثمانية على الأحداث في القارة الأوربية والآسيوية على حد سواء.

للمزيد، انظر: الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية، ج٢، ص ١٢٣– ١٢٥. د/آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ب. ط.، ص ١٩١–١٩٢. جميل المصري: حاضر العالم الإسلامي، ص ١٠٩ – ١١٠.

(٢) انجلترا England: إحدى مقاطعات بريطانيا وأكبرها، ويطلق الاسم عادة على البلاد عامة. تشمل القسم الجنوبي والأوسط من المملكة بين مقاطعتي ويلز واستكلند. يفصلها عن أوروبا بحر الشمال، ومضيق دوڤر أو پادوكاليه والقنال الإنجليزي أو المانش.

وكانت هناك نقطتا ضعف لدى الإنجليز حينذاك، وهما: الحاجة إلى المواد الخام للصناعة وإلى المواد الغذائية من خارج الجزر البريطانية، وصغر حجم الجيش البريطاني البري؛ ولهذا كانت إنجلترا خلال حروب القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تعتمد على أسطولها في تصفية المستعمرات الأوروبية فيما وراء البحار لصالحها، وكانت تعتمد على التحالف مع إحدى الدول الأوروبية ذات القوات البرية المتميزة لمواجهة أي اختلال في التوازن قد يهدد مصالحها، وكانت روسيا أكثر الدول صداقة وتحالفاً مع إنجلترا ضد فرنسا وغيرها.

وكان الصراع بين الدول الأوروبية كبيرها وصغيرها من العوامل الرئيسة التي مكنت حكومة إنجلترا باستمرار من أن تجد حليفاً لها في القارة الأوروبية.

=

وهولندا[1] ـ اللتان لم تشتركا في الحرب- قد مثلتا في المؤتمر، وهو إشارة إلى بدء التنسيق الدبلوماسي بين الدول الأوروبية لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة على مائدة المفاوضات، كما اعترف كل من السلطان والقيصر بمبدأ تدخل الدول الأوروبية بداية لقبولها للتدخلات الأوروبية في علاقاتها الدبلوماسية، الأمر الذي كانت له آثار بعيدة المدى خلال القرنين ١٢ ـ ١٣هـ/ ١٨ ـ ١٩م على توجيه الدولة السياسي في الداخل والخارج[2].

وفي أوائل القرن ١٢هـ/ ١٨م تجدد التحالف بين النمسا والبندقية عام١١٢٨هـ/ ١٧١٦م[3]، وبدأت الحرب التي آذنت بنكبات عثمانية جديدة، وفي النهاية توسطت إنجلترا وهولندا وأمكن

=

للمزيد انظر: محمد محمود السروجي: تاريخ أوروبا السياسي والاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري/ الإسكندرية، ب. ط.، ص ٤ – ٧. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص ٧– ٨. المنجد في اللغة والإعلام، ص٧٨.

(١) هولندا: دولة في أوروبا الشمالية على بحر الشمال بين بلجيكا وألمانيا، عاصمتها التجارية أمستردام وتعرف قديماً ببلاد (الفلمنك) أو البلاد الواطئة، مكونة من عدة ولايات كانت في الأصل تابعة لمملكة النمسا، ثم استقلت سبع من الولايات الشمالية في أواخر القرن ١٠هـ/ ١٦م وشكلت بهيئة جمهورية سميت بالولايات المتحدة، واستمرت الباقية تابعة لملك أسبانيا لانتقالها إليه بالإرث. وفي سنة ١١٢٦هـ/ ١٧١٤م أعطيت إلى النمسا وبقيت في حيازتها إلى سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م تقريباً حيث سيطرت عليها فرنسا. وفي سنة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م شكلت جميع البلاد الواطئة بما فيها الولايات التي كانت متحدة والأراضي المكونة لمملكة بلجيكا الآن بهيئة حكومية ملكية مستقلة. وفي سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م انقسمت هذه المملكة إلى قسمين سُمّي الجزء الشمالي منها بمملكة هولندا والجنوبي باسم مملكة بلجيكا وهي مكونة من الولايات التي كانت تابعة لاسبانيا والنمسا، أما هولندا فمكونة من الولايات التي كانت مشكلة بهيئة جمهورية مستقلة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص ٢٧٤ – ٢٧٥. المنجد: في اللغة والأعلام، ص ٦٠٣.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٣١٠، علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٤٢. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص ٥٣ – ٥٤.يوسف الثقفي:موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٥٠.

(٣) سبب التحالف: أن العثمانيين اتجهت أنظارهم إلى البندقية حينما تولى علي باشا وكان غيوراً على صالح الدولة ميالاً لاسترجاع ما ضاع من أملاكها، ولذلك أعلن الحرب على جمهورية البندقية عام ١١٢٦هـ/ ١٧١٤م، وانتصر عليها، واسترد منها المروة/ وجزر الأرخبيل اليونانية/ وما تبقى من ثغور في كريت. ولم يبق للبندقية من أملاك إلا جزيرة كورفو في اليونان.

ولم يكن اليونانيون في المورة راضين عن حكم البنادقة الكاثوليك، بل إن قسماً منهم هاجر مع الأهالي المسلمين عقب غزوها إلى جزر في بحر إيجة وسواحل الأناضول الغربية – وهذا يدل على مدى تطبيق الدولة للشريعة الإسلامية وذلك بإعطاء أهل الذمة حقوقهم، وتمتع هؤلاء بحرية تامة إزاء مزاولتهم ممارسة شعائرهم والاحتفاظ بقوانينهم الخاصة، هذا مما جعلهم يفضلون حكم المسلمين على حكم غيرهم وأخذت هذه الهجرات تستمر نتيجة لبعض العوامل الاقتصادية في القرنين ١٢ – ١٣هـ/ ١٨ –١٩م لتكون سبباً في زيادة عدد السكان اليونانيين في غرب الأناضول.

ونتيجة انهزام البنادقة، استولى القلق على شارل الثالث إمبراطور النمسا فدخل الحرب إلى جانب حليفتهم البنادقة ١١٢٨هـ/ ١٧١٦م، فأرسل إلى السلطان أحمد الثالث يطالبه بإرجاع كل أملاك البندقية حسب معاهدة كارلوفيتز ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م، وإلا سوف يعلن الحرب عليه. وكانت الحرب النمساوية – الفرنسية قد انتهت، وتفرغت للدولة العثمانية.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٣١٥. أوغلي: تاريخ الدولة العثمانية،ج١، ص ٦٢ – ٦٣. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٣١. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٤٣.

التوصل إلى صلح بساروفتز ٢٢ شعبان ١١٣٠هـ/ ٢١ يوليو ١٧١٨[1] حيث استردت الدولة العثمانية بمقتضاها بلاد المورة، ولكنها في المقابل بقيت جمهورية البندقية محتلة لثغور شاطئ دالماجيا، وكما تنازلت للنمسا من طمشوار وبلغراد مع جزء عظيم من صربيا وآخر من الأفلاق[2].

وإن كان العثمانيون عقب صلح كارلوفيتز ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م قد عوضوا عن ضياع قسم من الأراضي التي تركوها للروس والبنادقة، إلا أنهم فقدوا المجر تماماً وهي التي تطلعوا إليها من الأساس منذ القرن ١٠هـ/ ١٦م. فإنه بسقوط بلغراد عقب معاهدة بساروفتز ١١٣٠هـ/ ١٧١٨م عرض وجودهم في بلقان للخطر، التي تعتبر صمام أمان لهم في المنطقة، وخاصة لو علمنا أن الإمبراطورية النمساوية عدوة الإسلام قامت بتغيير للمعالم الإسلامية فيها، فحولت أحد المساجد إلى مستشفى وآخر إلى مخزن للملح والثالث إلى موقف لسيارات الملح والرابع إلى مخزن للأعلاف والخامس إلى مخزن للمعدات العسكرية، وبعض المساجد حولتها الإدارة النمساوية إلى كنائس، وغير ذلك من الأعمال التي أرادت بها طمس المعالم الإسلامية ومحاربة الوجود الإسلامي في أوروبا[3].

كما نص صلح بساروفتز على أن يستعيد رجال الدين الكاثوليك مزاياهم القديمة في الأراضي العثمانية، مما أتاح للإمبراطورية التدخل في شؤون الدولة العثمانية باسم حمايتهم. وقد نص اتفاق منفصل على حرية التجارة لصالح تجار الدول الموقعة على المعاهدة. وهكذا حصلت الإمبراطورية على حق حماية التجار الأجانب داخل أراضي السلطان ووضع تفاصيلها أينما تريد، وبذلك حصلت

---

(١) بساروفتز: يذكرها محمد فريد بك في كتابه، بيساروفتس: وهي تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة بلغراد، محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣١٦. يذكرها أوغلي في كتابه الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، (بساروفيجة)، ج١، ص٦٣. ويذكرها كل من علي سلطان في كتابه تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٣١. وعلي حسون، في كتابه تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٣، باسم (ساروفيتش). ويذكرها عبدالعزيز نوار: في كتابه، تاريخ الشعوب الإسلامية، باسم (باساروتيز)، ص٩٢.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٣١٥. أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،ج١، ص ٦٣. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٣١.و علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٤٣. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية،ص ٩٢.أحمد عبدالرحيم مصطفى:أصول التاريخ العثماني، ص ١٥٦ – ١٥٧. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر، ص ٣٢.

الأفلاق Valachie: اسم أطلقه الأتراك على إمارة ڤلاڤيا في حوض الدانوب، ظهرت للوجود في القرن ٧هـ/ ١٣م، واصبحت منذ سنة ٧٩٨هـ/ ١٣٩٦م تابعة للدولة العثمانية، واستقلت سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، واتحدت مع مولداڤيا سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م وكونتا معاً الدولة الرومانية الحاضرة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ١٣١. المنجد: في اللغة والأعلام، ص ٥٨.

(٣) أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،ج١، ص٦٣. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص ٥٠. جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، ص ٤١٧، ٤١٨.

على وسيلة جديدة لإثارة السلطان[1].

على أن الإمبراطورية والت ضغطها على الدولة العثمانية في البلقان طوال القرن ١٢هـ/ ١٨م، ولكن دون الحصول على مكاسب، والسبب في ذلك هو مشاكلها الداخلية المرتبطة بشتى القوميات التي كانت تضمها إمبراطوريتها، بالإضافة إلى اشتراكها في حروب أوروبية أخرى، مما أدى إلى عرقلة توسعها على حساب الأراضي العثمانية [2].

فقد قامت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا بسبب مملكة بولندا، وذلك أن كلاً من روسيا وبروسيا والنمسا اتفقت في سنة ١١٣٤هـ/ ١٧٢٢م بمقتضى اتفاق سري على أنه لا يجوز تعيين ملك وطني على بولندا خوفاً من اتحاده مع الأهالي، الأمر الذي يكون من وراءه استقامة أحوال هذه المملكة الداخلية، حيث كانت روسيا تهدف من وراء ذلك إلى إيجاد اضطرابات فيها دائماً حتى تضعف كلية فتستولي عليها بأجمعها أو تقتسمها مع مجاوريها، تبعاً لسياسة بطرس الأكبر القاضية بالسعي في تلاشي دولتي السويد وبولندا فالدولة العثمانية. فلما توفي أوغست الثاني ملك بولندا انتخب الأهالي في سنة ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م ستانسلاس لكزنيسكي ملكاً عليهم بسعي فرنسا حيث كان حمو لويس الخامس عشر (أبو زوجته ماريا).

فأعلنت روسيا والنمسا الحرب على بولندا ونادوا بأوغست الثالث ابن أوغست الثاني ملكاً عليها، فهددت فرنسا بالحرب ضد النمسا. كما اتصلت بالدولة العثمانية للدخول في الحرب، لأن حفظ بولندا قوية يحقق للدولة العثمانية حاجزاً أمام روسيا. لكن الدولة العثمانية لم تشأ الحرب في تلك القضية بسبب حروبها مع فارس، والخوف من التورط في الحروب الأوروبية، ولعدم استغلال الوزراء الفرص الثمينة.

وأحست النمسا بالخطر الفرنسي – العثماني، فتصالحت مع فرنسا، فأبرمت معاهدة فيينا ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م، حتى تتفرغ لمساعدة روسيا ضد الدولة العثمانية، حسب الاتفاقات المعقودة بينهما. وأخذت بالتأهب والاستعداد للاشتراك مع روسيا في محاربة الدولة وأوعزت إلى روسيا بافتتاح القتال، فاتخذت هذه الأخيرة مرور بعض القوقاز القرم من أراضيها في ذو القعدة ١١٤٨هـ/ مارس ١٧٣٦م متجهين إلى بلاد الكرج لمساعدة الدولة في حربها ضد فارس حجة لإعلان

---

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص ١٥٧. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٧٥. علي السلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٣٢.

(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص١٥٧. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٩٢.

الحرب، فأغارت بكل قواها على بلاد القرم واحتلت أزاق (آزوف). وغيرها من الثغور البحرية، وهو ما حمل الدولة العثمانية على أن تعجل في قبول الصلح مع نادرشاه لتتفرغ لصد هجمات الروس.

ولحسن حظ الدولة العثمانية كان قد تقلد منصب الصدارة رجل محنك اشتهر بحسن السياسة وسمو الإدراك وهو الصدر محمد باشا، حيث تمكن في وقت قصير من إيقاف تقدم الروس الذين كانوا قد احتلوا إقليم البغدان ودخلوا مدينة ياسي عاصمة هذا الإقليم. ومن جهة أخرى انتصرت الجيوش العثمانية على جيوش النمسا التي أغارت على بلاد البوسنة والصرب، فانتصر المسلمون في الصرب وألجأوا النمساويين على الجلاء عنها والتقهقر إلى ما وراء الدانوب، وفي سنة ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م استمر هذا الوضع حتى طلبت النمسا الصلح بواسطة سفراء فرنسا وهولندا والسويد فتم الصلح في بلغراد في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١١٥٢هـ/ ١٨ سبتمبر سنة ١٧٣٩م.

وبموجب هذه المعاهدة، تتنازلت النمسا للدولة العثمانية عن مدينة بلغراد وما أعطي لها من بلاد الصرب بمقتضى معاهدة بسارفتز ١١٣٠هـ/ ١٧١٨م، أما روسيا فتعهدت قيصرتها (حنة) – بنت أيوان أخو بطرس الأكبر، تولت ملك روسيا ١١٤٢هـ – ١١٥٢هـ/ ١٧٣٠م – ١٧٣٩م – بهدم قلاع ميناء أزاق (أزوف) وعدم تجديدها في المستقبل، وبعدم إنشاء سفن حربية أو تجارية بالبحر الأسود أو بحر أزوف، بل تكون تجارتها على مراكب أجنبية، وبأن ترد للدولة كل ما سيطرت عليه من الأقاليم والبلدان، وبذلك انتهت الحرب باسترداد جزء عظيم مما فقدته الدولة من ممالكها بمقتضى معهادة كارلوڤيتز ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م.

واعترافاً بموقف فرنسا المؤيد للدولة العثمانية في هذه الحرب، جددت لها معاهدات الامتيازات الأجنبية سنة ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م، منحتها تسهيلات تجارية جديدة.

وفي تلك الأثناء توفي شارل السادس إمبراطور النمسا ٢٩ رجب ١١٥٣هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٧٤٠م، وتولت بعده ابنته (ماريا تيريزه) فاتحدت فرنسا مع بعض الدول على محاربة المملكة واقتسام أملاكها، فقامت الحرب بينهما والمعروفة في التاريخ بمحاربة إرث ملك النمسا عام ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م.

ولم تشأ الدولة العثمانية الدخول في هذه الحرب بالرغم من إلحاح السفير الفرنسي ڤيلنوف في إسطنبول، فقد كانت هذه فرصة على رجال الدولة النظر إليها بعين الاعتبار، لكن قضى الله ألا تصغي إلى هذه النصائح حباً في السلم والاشتغال بالإصلاحات الداخلية، مما اعتبر من الغلطات المهمة التي عادت على الدولة بوخيم العواقب لأنها أضاعت فرصة لو انتهزتها لاسترجعت ما

فصل عنها من الأقاليم بدون كثير من العناء.

وقد تمتعت الدولة بفترة سلم بعد معاهدة بلغراد ١١٦٠هـ- ١١٨٢هـ/ ١٧٤٧م – ١٧٦٨م، عرفت باسم الاسترخاء السلطاني، وذلك لأن أوروبا كانت مشتغلة بحرب الوراثة النمساوية ١١٥٤هـ- ١١٦١هـ/ ١٧٤١م – ١٧٤٨م، وحرب السنوات السبع ١١٦٩هـ – ١١٧٦هـ/ ١٧٥٦م – ١٧٦٣م، وتقسيم بولندا ما بين روسيا وبروسيا والنمسا. لكن هذا السلام لم يدم طويلاً، وانتهى بتنظيم أوروبا بين المتحاربين، وبرزت في ذلك الوقت أهمية الدبلوماسية في مسألة توازن القوى في أوروبا، وظهر بوضوح أن الحروب ليست وحدها هي الحاسمة في كل وقت.[١]

وفي عام ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥ قامت الإمبراطورية النمساوية باقتطاع قطعة أرض من إمارة البغدان[٢]، ولم تفعل الدولة العثمانية شيئاً وإنما وقفت كالمتفرجة – وهو ما يدل على مدى الضعف الذي سيطر عليها آنذاك –[٣].

ولم تمض سنوات قلائل حتى اندلعت الحرب العثمانية ضد النمسا ١٢٠٢هـ - ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٧م – ١٧٨٨م، وهي تمثل آخر حرب بينهما في القرن ١٢هـ/ ١٨م. وكانت الإمبراطورية

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص ٣٢١ وما بعدها. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٣١ وما بعدها. محمد حمزة الحداد: المجمل في الآثار والحضارة، ص ٩٨. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٤٤.

(٢) البغدان: هي المنطقة الشرقية من رومانيا المتاخمة لحدود الاتحاد السوفيتي والكائنة بين نهري بروت Prot وسيرت siret وكانت هذه المنطقة تصغر أو تكبر حسب إرادة الفاتح.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص ١٧٣. هامش (٢). محمد حمزة الحداد: المجمل في الآثار والحضارة، ص ٩٨. أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج١، ص٧٢.

(٣) محمد حمزة الحداد: المرجع السابق، ص ٩٨. أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص٧٢.

فقد قامت قرب نهاية مرحلة السلام أو الاسترخاء السلطاني الحرب العثمانية – الروسية ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م، حيث توغلت الجيوش الروسية في الأراضي العثمانية في نهر الدانوب، واستولت على مناطق الحدود، ثم دخلت الأفلاق والبغدان (رومانيا)، كما امتدت الحرب إلى البحر المتوسط، واستطاعت بمساعدة الإنجليز أن تحرق الأسطول العثماني عند جشمة عام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م فضلاً عن احتلال القرم عام ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م، وعقب فشل الهدنة الموقعة بين الطرفين عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م عبر الروس مرة ثانية الدانوب ودخلوا قصبة حاجي أوغلي يازاري، وألحقوا الهزيمة بالعثمانيين في موقعة قوزلوجة بالغرب من وارنا Varna آخر المواقع العثمانية، ومن ثم لم تجد الدولة مفراً من قبول شروط الصلح الجائرة التي عرضتها روسيا، وانعقدت معاهدة الصلح في قينارجة الصغرى عام ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م، والتي تعد من أقسى المعاهدات التي أجبرت الدولة العثمانية – بسبب حالة التردي التي وصلت إليها – على توقيعها بعد معاهدة كاروفيتز ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م، فكان نهر أقصو (بوغ) هو الحد الفاصل الجديد بين أراضي الدولتين. وقد اشتملت على بنود أساءت للدولة العثمانية وأثرت على نفوذها في أقاليم المشرق الأوروبي.

أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص ٦٨ – ٧١. محمد حمزة الحداد: المرجع السابق، ص ٩٨. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص ٥٢. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج١ ص٦٢٣ وما بعدها. محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣٣٦ وما بعدها.

النمساوية قد دخلت الحرب هذه كحليف لروسيا في حرب ضد العدو اللدود لهما الدولة العثمانية[1]، فاتفقت كاترينا مع إمبراطور النمسا جوزيف وملك بولونيا سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م على محاربة الدولة العثمانية، وأرادت الدولة أن تسبق الأحداث، وتعلن الحرب على روسيا، فتذرعت بقضايا كثيرة، كتفتيش السفن التجارية الروسية في المضائق وتسليم أمير الأفلاق الهارب إلى روسيا، والتنازل عن حماية الكرج، وعزل قناصل روسيا الذين أثاروا الفتن الداخلية، إلا أن كاترينا رفضت هذه الطلبات، فأعلنت الدولة العثمانية الحرب عليها[2]، فاحتلت روسيا الأفلاق والبغدان (رومانيا)، واستطاعت القوات النمساوية بحركاتها المتقدمة الجديدة أن تحقق نجاحاً عظيماً في صربيا والبوسنة[3]، ثم تستولي على بلغراد عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م، غير أن بعض الأحداث السياسة المهمة والتي برزت على الساحة آنذاك مهدت السبيل لإنقاذ الدولة العثمانية من خطر عظيم في حالة استمرار اتحاد النمسا وروسيا، فمن حسن حظها توفي الإمبراطور جوزيف الثاني في ٥ جمادى الثاني ١٢٠٤هـ/ ٢٠ فبراير سنة ١٧٩٠م[4]، وخلفه ليوبولد الثاني[5] فشغلته أحداث

---

(١) عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص٩٢.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٣٦١. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٤٣ – ٢٤٤. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ٤٠٢.

(٣) البوسنة: عاصمة ساريبفوا وأكثرية أهلها من المسلمين. سيطر عليها العثمانيون ٨٦٧هـ– ١٢٩٥هـ/ ١٤٦٣م – ١٨٧٨م، ثم النمسا حتى ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، ألفت مع الصرب مملكة الصرب وكرواتيا بعد الحرب العالمية الأولى، ثم جمهورية يوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية حتى انحلال يوغوسلافيا الاتحادية، اعنت استقلالها وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ١٣٠. المنجد: في اللغة والأعلام، ص ١٤٨.

(٤) يذكره محمد فريد في كتابه، تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص٣٦٢، باسم: يوسف الثاني، وهو ابن الامبراطور ماريا تريزه من زوجها الدوك دي لورين الذي تسمى فيما بعد بفرانسوا الأول، وهو أخو الملكة ماري أنطوانيت زوجة لويس السادس عشر ملك فرنسا التي قتلها الفرنسيين في ربيع الأول ١٢٠٨هـ/ أكتوبر ١٧٩٣م، كما قتلوا زوجها وأخته إيليزابيث وغيرهما أثناء الثورة الفرنسية. ولد سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م، وتولى الحكم سنة ١١٧٨هـ/ ١٧٦٥م، لكنه لم يتوج ملكاً حقيقياً إلا بعد موت أبيه سنة ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م، ومن ثم أخذ في تنفيذ أفكاره، فألغى استعباد الفلاحين، وأبطل التعذيب، وأجاز الطلاق والزواج المدنيين، ومنح الحرية الدينية لجميع رعاياه رغماً عن معارضة الأشراف والقساوس، مما استدعى سفر البابا بيوس السادس إلى فيينا للحصول على إبطال التساهل في أمر الدين. توفي سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م.

محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣٦٢، هامش (١).

(٥) ولد هذا الامبراطور سنة ١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م وكان أميراً لتسكانا بإيطاليا ثم تولى الامبراطورية بعد موت أخيه جوزيف الثاني سنةهـ١٢٠٤/ ١٧٩٠م. من أهم أعماله إخضاع ولايتي المجر والبلاد الواطئة إلى سلطنته وكانتا قد اشتهرتا بالعصيان طلباً للاستقلال، ثم اتحد مع روسيا على محاربة فرنسا، توفي سنة ١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م قبل إشهار الحرب وخلفه ابنه فرانسوا الثاني.

محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣٦٣.

الثورة الفرنسية[1] التي قامت على لويس السادس عشر[2]، خوفاً من امتداد لهيبها، عقدت معاهدة

---

(١) الثورة الفرنسية: ١٢٠٣هـ – ١٢١٤هـ/ ١٧٨٩م – ١٧٩٩م، كان العهد المتأخر من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي عصراً مليئاً بأزمات تتعلق بأنظمة أوروبا السياسية القديمة، ووسائلها الاقتصادية؛ ولذلك كانت السنوات الأخيرة منه مليئة بالاضطرابات السياسية التي وصلت في بعض الأحيان إلى الثورة، كما كانت حافلة بالحركات التحررية للتخلص من أغلال الاستعمار، وقد كللت في بعض الأحيان بالنجاح. ومن هذه الأمثلة: ثورة المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية بين عامي ١٢٠١هـ – ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٧م – ١٧٩٠م والثورة في هولندا بين عامي ١١٩٧هـ – ١٢٠١هـ/ ١٧٨٣م – ١٧٨٧م، وفي جنيف، بل في انجلترا كذلك عام١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م هذه الحركات الثورية المختلفة جعلت المؤرخين يطلقون على هذا العهد "عهد الثورات الديموقراطية" Age of Democratic Revolutions.

ولكن ثورة فرنسا – التي بدأت في عام ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م واعتبرت ضمن هذه الثورات –كانت أثقلها وزناً وأقواها عملاً وأبعدها أثراً. وهكذا فالثورة الفرنسية لم تكن حدثاً معزولاً أو وحيداً، وإنما كانت – عند مقارنتها بالثورات الأخرى – ثورة سياسية تفوق ما عداها من الثورات المعاصرة لها في نتائجها.

ومن أهم ميزاتها:

١- أنها وقعت في أقوى دول أوروبا وأكثرها سكاناً إذا استبعدنا روسيا.

٢- كانت هذه الثورة على خلاف الثورات الأخرى التي سبقتها وتلتها ثورة اجتماعية قبل كل شيء.

٣- تميزت هذه الثورة بأنها كانت مشحونة بالأفكار والآراء والأعمال المتطرفة جداً لدرجة أن ثوار أمريكا ويعاقبة إنجلترا الذين هاجروا إلى فرنسا بسبب ميولهم السياسية المتطرفة، قد عُدّوا في فرنسا من المعتدلين.

٤- ثم لا ينبغي إغفال أهم ميزات الثورة الفرنسية؛ وهي أنها قد بدلت أحوال فرنسا السياسية ونظمها الاجتماعية والاقتصادية، على حين نجد أن ثورة غيرها مثل ثورة المستعمرات في العالم الجديد لم يترتب عليها إلا التحرر من السيطرة السياسية لكل من بريطانيا وإسبانيا والبرتغال.

٥- كانت الثورة الفرنسية وحدها بين الثورات المعاصرة ثورة عامة، بمعنى أن جيوشها قد اجتاحت أوروبا لتنشر آراءها ومبادئها، مما كان له أوقع الأثر في سائر الدول. فكان لصداها – وليس لصدى الثورة الأمريكية – الأثر العظيم في أحداث الثورات التي أدت في النهاية إلى تحرير أمريكا اللاتينية بعد عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م، لقد امتد أمرها ومفعولها بعيداً إلى أن وصل إلى بلاد البنغال في الهند، فألهمت "رام موهان روي" Ram Mohan Roy فكرة تأسيس أول حركة إصلاحية هندوكية. وقد أصر عند زيارته لإنجلترا عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م ان يبحر على سفينة فرنسية معبراً بذلك عن تحمسه لمبادئ الثورة الفرنسية.

فلم تكن الثورة الفرنسية حدثاً هاماً في تاريخ فرنسا فقط، وإنما هي أحد أبرز أحداث القارة الأوروبية والعالم المتمدن في القرنين الآخرين وذلك أنها كانت بالفعل نقطة تحول أساسية في تطور النظم السياسية والاجتماعية في أوروبا فقد وضعت حداً للنظام الملكي القديم القائم على الاستبداد والمستند للحق الإلهي في الحكم وفتحت الباب أمام نظم جديدة – ملكية كانت أو جمهورية تقوم على حرية الشعوب والمساواة بين أفرادها وتستمد سلطانها من إرادة المواطنين وتعمل تحت رقابتهم بشكل أو بآخر.

للمزيد، انظر: عبدالحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، ص٧ وما بعدها. المنجد: في اللغة والأعلام، ص ١٩٢ – ٥٦٧ – ٥٦٨. عبدالمجيد النعنعي: تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية/ بيروت، ب.ط.، ص٦،٥، ٥٠.عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص١٥٤ – ١٥٥.

(٢) هو حفيد لويس الخامس عشر، تولى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م بعد موت جده وكان ميالاً للحرية، إلا أن ضعفه أضرّ به كثيراً. حارب انجلترا وساعد الأمريكيين على الاستقلال إضعافاً لشوكتهم، ثم ابتدأت الثورة الفرنسية سنة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م. ولعدم ثباته صار يتبع رأي الأعيان تارة ويميل إلى رجال الثورة تارة أخرى حتى اغضب الجميع بتردده وعدم ثباته. وبعد أن اعترف بالقانون الأساسي الذي سنته جمعية النواب للمملكة، أراد الهرب من فرنسا والالتجاء إلى الأجانب، فضبط في مدينة رافين في ١٨ شوال ١٢٠٥هـ/ ٢٠ يونيو سنة ١٧٩١م. ومن ذلك الوقت توالت عليه المصائب وأهين مرات عده ثم حصلت حادثة ١٠ ذي الحجة ١٢٠٥هـ/ ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ التي أفضت إلى إسقاط الملكية. ولما اجتمع مجلس الأمة المعروف بالكونفانسوين في ٤ صفر/ ٢١ سبتمبر التالي قرر ابطال الملكية وإقامة الجمهورية ومحاكمة الملك على التجائه إلى الأجانب وحبسه مدة المحاكمة هو وزوجته وولده وابنته وأخته وكثير من الأعيان، وفي ٢٦ =

نمساوية في زستوي Zistovi عام ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م[١]، وبمقتضاها عادت الدولة العثمانية إلى حدودها التي كانت عليها قبل الحرب، واستعادت جميع المناطق التي فقدتها بما في ذلك بلغراد مع استثناء بعض التعديلات البسيطة على الحدود وبعض الأراضي، وبهذا أدى الصلح إلى الحفاظ على الوضع القائم بين الدولة العثمانية، والإمبراطورية النمساوية اللتين لم تتحارب مرة أخرى حتى ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، ثم لم تلبث أن عقدت معاهدة عثمانية روسية في ياسي سنة ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م[٢] بمقتضاها أعادت روسيا من جديد مناطق الأفلاق والبغدان وغيرها من لأماكن التي استولت عليها في أثناء الحرب مع الدولة العثمانية وان تمتلك روسيا بلاد القرم[٣] نهائياً وجزءً من

=

جمادى الثاني ١٢٠٦هـ/ ٢١ يناير ١٧٩٢، فقتل الملك مأسوفاً عليه لأنه لم يكن جانياً فعلاً بل أطاع زوجته من غير تروي.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٣٦٤.

(١) تعرف بمدينة ستووا في كتب الترك زشتوي، وهي تقع إلى الشرق من نيكبولي على نهر الدانوب، شمال بلغاريا على حدود رومانيا.

محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣٦٤. ويذكر عبدالعزيز نوار، في كتابه تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٩٢ باسم ستوڤا. ويذكر روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير الياغي، ج٢، ص١١، باسم سيستوڤا. وللتعرف على بنود المعاهدة، انظر: وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٠٨ –٢١١.

(٢) ياسي: تسمى ياشي عند الترك، وهي مدينة رومانية قديمة وعاصمة ولاية البغدان. تقع في الشمال الشرقي من رومانيا بالغرب من الحدود الرومانية الروسية.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٢٩٢. المنجد: في اللغة والأعلام، ص ٦١٧.

(٣) بلاد القرم: تقع شبة جزيرة القرم في البحر الأسود، شمال تركيا على بعد ٣٠٠ ميل تقريباً من الشاطئ التركي الشمالي، وتسمى بالجزيرة الخضرا، ويحدها من الغرب والجنوب البحر الأسود، ومن الشرق يحدها مضيق كرتش وبحر آزاق الذي يُعد فاصلاً بينها وبين القوقاز، أما من ناحية الشمال فهي تتصل بالمناطق الأوكرانية، وتبلغ مساحتها سبعة وعشرين ألف كيلومتر مربع، وتمتاز بموقع استراتيجي مهم وبثروات ضخمة وخيرات عظيمة، تأسست حوالي ٨٣٣هـ/١٤٣٠م على يد الحاج كراي، وكانت حدودها تصل إلى أسفل نهر الدون شرقاً وإلى أسفل نهر الدنيبر غرباً، وإلى الشمال امتدت إلى يلتس Yelets وتمبوف Tambov.

دخلها الإسلام عن طريق التتار في عهد القبيلة الذهبية الذين استقروا في المنطقة عام ٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م، وكانوا قسماً من دولة المغول، وبعد انحلال دولة المغول، كونت القرم دولة تحت حكم أسرة كراي منذ سنة ٨٣٦هـ/١٤٢٧م، وفي عام ٨٥٨هـ/ ١٤٥٤ أسس الحاج كراي عاصمتها بهجة سراي الواقعة جنوبي شبه جزيرة القرم. وظلت أسرة كراي تحكم القرم إلى أن سقطت. حكمها العثمانيون من بين ٨٨٠هـ– ١١٨٨هـ/ ١٤٧٥م – ١٧٧٤م.

كان تتار شعب شبة جزيرة القرم يمثلون الخط الدفاعي الأول للدولة العثمانية على حدودها الشمالية أمام الروس والبولنديين. فكانوا على رأس القوى التي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الدولة في تلك المناطق نظراً لتزايد الخطر الروسي هناك. ولم تكن الدولة العثمانية تستعين بمسلمي القرم في المواجهة مع روسيا ولهستان فقط، وإنما كان لهم دوراً بارزاً أيضاً في صراع الدولة الطويل مع النمسا وإيران. إلا أنه كان لمعاملة رجال الدولة العثمانية لخانات القرم كاتباع، ومطالبتهم ضم القرم ضماً مباشراً للإدارة العثمانية، ومعاملتهم للقرم على أنها إحدى ولايات الدولة، كان لكل هذا أثراً سيئاً بين أهالي القرم، الأمر الذي فتح الطريق لظهور عناصر مناوئة للدولة العثمانية ولسياستها في هذه المناطق.

للمزيد: أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص ١١. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ٢١٧ – ٢١٨. المنجد: المرجع السابق، ص ٤٣٦. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص١١٢. جميل عبدالله المصري: حاضر العالم الإسلامي وقضاياه
=

بلاد القوبان[1] وبسارابيا[2] والأقاليم الواقعة بين نهري بوج[3] ودنيستر[4]، بحيث يشكل هذا النهر الأخير فاصلاً بين المملكتين، وتتنازل لها الدولة عن مدينة أزوي (أوتشالكوف)[5].

وبهذا نرى أن عوامل الخلل في الدولة العثمانية قد ظهرت لأول مرة في مؤسساتها الداخلية، حيث انعكست آثارها على إنجازاتها الداخلية، فإنه على إثر استسلام الجبهة الداخلية للدولة، تفسح الطريق للتحدي الأوروبي، وانتقلت إليه توجيه مقدرات الدولة العثمانية خلال القرن ١٢هـ/ ١٨م، وأصبح مستقبل الدولة رهينة لاطماع الدول الأوروبية المتصارعة، وروسيا والنمسا في القسم الأوروبي، وفرنسا[6] وإنجلترا في الشرق الإسلامي. وقد عبّر المستشرق الفرنسي بيستيل G. Pistel عن هذا التحول الإستراتيجي الذي أنهى مراحل الصراع الطويلة مع الدولة العثمانية في

=

المعاصرة، ص٥٠٤ – ص٥٠٦. د/ نادية وليد الدوسري: حرب القرم (أسبابها ونتائجها)، مجلة الدرعية، السنة السادسة، العددان الحادي والعشرون/ والثاني والعشرون، عام٢٠٠٣م، ص٢٤٢.

(١) القوبان: أقليم في القفقاس يحده من الغرب بحر أزوف، ومن الجنوب البحر الأسود.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٣٤٢.

(٢) بساربيا: تقع إلى الغرب من مدينة كوتستنز الرومانية على البحر الأسود.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٣٤٢

(٣) بوج: يذكره محمد فريد بك أن معناه: أي الماء الأبيض يسمى بوك Bog، وهو في أوكرانيا ويصب في البحر الأسود.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٣٤٤.

(٤) دنيستر (طورله): ينبع من السفوح الشمالية لجبال الكربات، ويتجه شرقاً ويصب في البحر الأسود قرب أوديسا.

علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٤٦. محمد فريد بك: : تاريخ الدولة العليّة، ص ٣٤٤.

(٥) محمد فريد بك: : تاريخ الدولة العليّة، ص ٣٦١ – ٣٧٠. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٠١ – ٤٠٤. علي حسون، المرجع السابق، ص ١٤٨ – ١٤٩. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٩٢. أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج١، ص٧٥ – ٧٨. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٦٣٩ – ٦٤٢. محمد حمزة الحداد: المجمل في الآثار والحضارة، ص٩٩. روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير الباغي، ج٢، ص١١. عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر، ص٢٨.

(٦) فرنسا: دولة في أوروبا الغربية على المتوسط والأطلسي والمانش وبادوكاليه وبحر الشمال، بين بلجيكا والنمسا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا وأسبانيا، عاصمتها باريس.

وتعتبر الدولة الأوروبية الثانية بعد انجلترا، فكانت سياستها قائمة على أسس ثلاثة:

الأساس الأول: هو العمل على تقوية مركز فرنسا في القارة الأوربية. إذ كانت تعمل على تفوق الملكية الفرنسية في القارة الأوربية. وكانت الملكية ترمي من وراء ذلك إلى هدفين أثنين أولاً: تفوق الملكية الفرنسية، ثم تفوق فرنسا.

والأساس الثاني: هو محاولة الوصول بفرنسا إلى حدودها الطبيعية (الراين وبحر الشمال شمالاً وجبال البرنيز جنوباً).

والأساس الثالث: عدم ظهور دولة قوية تهدد فرنسا في القارة الأوربية، هذه هي البواعث الأساسية التي دعت فرنسا إلى خوض حروب كثيرة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري/ الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص ٤١١. محمد السروجي: تاريخ أوروبا السياسي والاقتصادي، ص ٧ وما بعدها.

صالح الطرف الأوروبي – كما نرى ذلك من خلال الرسالة – بقوله:[إن محاولة فهم الأوروبيين للنظم العثمانية، برهن على المدى الطويل أنه خير ضمان لكفاءة أوروبا، وخير دافع لها للثورة على العثمانيين والتغلب عليهم، وأن مثل هذه الدراسات المتأنية برهنت على أنها أفضل لأوروبا من التعصب الأعمى، حتى إن العثمانيين لم يحاولوا فهم أوروبا الغربية بنفس القدر الذي حاول فيه الأوروبيون فهم النظم العثمانية].[1]

لا شك أن الحالة التي وصلت إليها الدولة العثمانية في ذلك الوقت، والهزائم التي منيت بها وإجبارها على قبول الصلح بشروط جائرة وقاسية، قد كشف بجلاء أن الدولة العثمانية لن تتمكن من حماية وجودها ذاته في مواجهة الدول الأوروبية، وهو الأمر الذي ولد الشعور بضرورة التجديد والإصلاح حتى تستطيع الدولة أن تقف على قدميها من جديد، ومن هنا ظهرت حركة الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث ١٢٠٤هـ – ١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩ – ١٨٠٧م والتي عرفت بحركة (النظام الجديد)، والتي كان هدفها الشامل هو إعادة النظر في جميع المؤسسات داخل كيان الدولة وتنظيمها وتجديدها تبعاً لحاجة العصر وظروفه، بما يتفق مع الأساليب الأوروبية الأكثر تقدماً وصلاحية لكي تتسنى لها مقاومته، وكان يبدو أكثر عزماً من سابقيه على تحديث الدولة العثمانية في جعله السلطان الحقيقي لمصلحي القرن ١٣هـ/ ١٩م[2].

---

(١) نقلاً سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص ٥٦.

(٢) أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج١، ص ٧٩. محمد حمزة الحداد: المجمل في الآثار والحضارة، ص٩٩.

قد سبق أن رأينا أن العثمانيين قد تنبهوا إلى حاجتهم إلى الإصلاح قبل تراجعهم عن فيينا ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م وتوقيع معاهدة كاروفيتز ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م، وقد عزا المصلحون العثمانيون ضعف الدولة إلى اضمحلال نظم العصر الذهبي، وبالتالي كان علاجهم – في رأيهم يستلزم إعادة هذه النظم إلى ما كانت عليه باستئصال الفساد واللجوء إلى سيف الجلاد، ومصادرة الأملاك التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة.

لكن بعد هذا التاريخ، وبعد الهزائم التي منيت بها الدولة العثمانية وأنها لم تعد مرهوبة الجانب، فقد قل خوف أوروبا منها بالتدريج، ليعلن صراحة أنهم فقدوا وصفهم باعتبارهم دولة عظمى. أدرك هنا العثمانيون أن ضعف الدولة مرجعة عدم مسيرتهم لنواحي التقدم التي شهدتها أوروبا، فإنهم رأوا ألا مناص لهم من الاقتباس عن الحضارة الغربية ونجاحه في المجالات العسكرية والأسلحة الحديثة، الذي بدأ من أوائل القرن ١٢هـ/ ١٨م أكثر مساساً مما كان عليه في أي وقت مضى.

وهكذا فإن التجديدات التي سيتم قبولها على نمط الأساليب الأوروبية نتيجة للحاجة الملحة والضرورة القصوى أكثر من كونها إعجاباً عشوائياً شعر به المسؤولون تجاه أوروبا، دون أن يدروا أن فتح الباب لتسلل الحضارة الغربية إلى أجهزة الدولة سيفسح المجال بمرور الزمن لإصلاحات أخرى لا تقتصر على النواحي العسكرية وحدها، وبهذا يريدون تحسين نظام الحكم العثماني، وليس تغييره، والتحسين يعني استعادة سلطة الحكومة، وتطبيق احترام الحكام.

فكانت المحاولات التي قام بها السلاطين العثمانيون ومن حولهم من دعاة التجديد، إقناع الدول الأوروبية بأن ثمة إصلاح يجري في الدولة العثمانية لعل هذا يؤدي إلى إقناع هذه الدول بصلاحية الدولة العثمانية للبقاء فترفع يدها عن التدخل في شؤون الدولة ولعله يؤدي إلى ارتفاع سمعتها المنهارة لدى الرأي العام الأوروبي، وإلى حرمان الدول الأوروبية من بدعة التدخل تحت شعار حماية العناصر المسيحية
=

فنجد إن السلطان سليم الثالث ١٢٠٣هـ- ١٢٢٤هـ/ ١٧٨٩م - ١٨٠٧م، كان يرغب في تكوين دراية بنظم الحكم الأخرى في العالم وخاصة فرنسا - ذلك بسبب المكانة التي يحتلها الفنيون الفرنسيون في إسطنبول - فهو يعتبر من أكثر السلاطين حباً في الإصلاح الجذري على الطريقة الأوروبية.

ولهذا نجد السلطان سليم الثالث يطلع منذ شبابه على أحوال أوروبا وتقدمها مستفيداً من الحرية التي منحه إياها عمه السلطان عبدالحميد الأول، ومستفيداً من المترددين الأوروبيين على القصر وخاصة الطبيب الإيطالي لورنزو، كما أنه كان يجري مراسلات مع لويس السادس عشر فيرسل السفراء إلى العواصم الأوروبية، رغبة منه في معرفة كل شيء عن نظام الحكم والإدارة وبخاصة في فرنسا، التي كان يراها أفضل الدول الأوروبية تقدماً في مجال الإصلاح الإداري، - **فالإسلام لا يمنع من الأخذ من الغرب ما يوافق الشريعة ومما يؤدي إلى قوة المسلمين** -فقد كان السلطان يتطلع إلى تنفيذ برنامج واسع يشمل كل النواحي الهامة في الدولة وألتف حوله مجموعة من الرجال المؤمنين بالإصلاح، وكتبوا له التقارير الخاصة والتي كانوا متفقين فيها على الإصلاحات العسكرية، لأن الجيش كان الركيزة الأساسية للدولة العثمانية، ومنه كان يأتي الخطر.

=

المضطهدة داخل الدولة الإسلامية الكبرى. ولاشك أن هذا الاعتبار كان يخالج دعاة الإصلاح العثماني، ولكنه لا يمثل بكل تأكيد العامل الرئيس في حركة الإصلاح.

ولقد كان من الطبيعي أن يتجه الإصلاح أول الأمر إلى الجيش، فالحكم العثماني في طبيعته حكم عسكري، والجيش هو الذي يحكم إلى جانب وظيفته الأصلية في الحرب، ثم يضاف إلى هذا أن الهزائم المتكررة التي نزلت بالدولة العثمانية طوال القرن ١٢هـ/ ١٨م كانت تتطلب الإسراع بإصلاح الجيش أولاً.

وما لبثت هذه الإصلاحات أن اندثرت خلال فترة السلام الطويلة التي حظيت بها الدولة فيما بين عامي ١١٦٠هـ - ١١٨٢هـ/ ١٧٤٧م - ١٧٦٨م، نتيجة انشغال أوروبا بحرب الوراثة النمساوية، وحرب السنين السبع وتقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا. ولكن استئنفت أنماط الإصلاح التي كانت قد بدأت في أوائل القرن ١٢هـ/ ١٨م، عندما أثبتت الهزيمة المخزية أمام روسيا بصفة نهائية تفوق أسلحة الغرب.

للمزيد، انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٣٧٠،٣٣٠،٣١٩. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص١٥٩ - ١٨١. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص٢١٣ وما بعدها. روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير الباغي، ج٢، ص ٦ - ١٠. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٥٤ - ٢٦٠. أماني الغازي: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ص ٣٢ وما بعدها. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٢٥٤ - ص ٢٦٤. للمزيد، انظر:

Ahmet Akşit: Die Widerspiegelung Der Österreichischen Einflüsse Auf Die Osmanische Modernisierung Im 19. Jahrhundert In Werken Des Osmanischen Botschafters Sadik Rifat Paşa, Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereicht An Der Universität Wien, Eingereicht Am: Institut Für Geschichte, Begutachter: Univ. Prof. Dr. Wolfdieter Bihl, Pp 8 – 13. Türk Kültürünü Araştirma Fnstitüsü: Türk Dünyasi Elkitabi, Coğrafya – Tarih, Üçüncü Baski, Ankara – 2001, P. 652 – 655.

فبدأ السلطان سليم الثالث يرى مفاسد الأنظمة القديمة ويحاول إصلاحها، أو استبدالها كلياً بنظام جديد، وخاصة في الجيش والسلاح. واعتمد على بعض أصدقائه وولاهم المناصب العليا، ومن أشهر هؤلاء الشباب الأذكياء من المطلعين على أحوال أوروبا، ولثقة السلطان الكبيرة فيه زوجه إحدى أخواته. وعمل بجد ونشاط، وقضى على القرصان وأصلح الثغور وبنى القلاع وأنشأ الحربية على الأسلوب الإنجليزي والفرنسي، وجلب المهندسين من السويد وفرنسا لصنع المدافع، وأصلح المدرسة المدفعية البحرية اللتين بناها دي توت، وترجم لتلاميذها مؤلفات فوبان البحرية، وأسس مكتبة عسكرية كبيرة. ووضع نظاماً جديداً للمشاة، وأسس فرقة جديدة على الطراز الأوروبي مؤلفه من ١٦٠٠ رجل تحت قيادة ضابط إنجليزي دخل الإسلام وسمي انكليز مصطفى. وكانت غايته استبدال الإنكشارية بهذه القوى الجديدة، وأدخل اللغة الفرنسية إلى المدارس العسكرية وحوّل مقذوفات السفن إلى الأسلوب الروسي الجديد، وعين قبطاناً لكل سفينة ومنع تسريح الضباط وزاد مرتباتهم وحدد ترقياتهم بالأقدمية.

وأعاد السلطان تنظيم السباهة الإقطاع، بحيث يشرف على زراعة التيمارات عشرهم، ويقوم الباقون بالخدمة العسكرية. وانقص عدد الجيش الإنكشاري إلى ثلاثين ألفاً، حتى يمكن تدريبهم جيداً على الأسلوب الأوروبي، إذ يستخدمون البنادق والذخائر، وأسس مصنعاً لإنتاج هذه الأسلحة، وراعى دفع رواتبهم دون تأخير عن وقتها.

ودعمت فرنسا جهود السلطان الجادة في تحديث جيشه، فجلب السفير الفرنسي أوبيرت دوبابيه Dubayet إلى إسطنبول معه عدداً من المهندسين والضباط المدربين في المدفعية والأسلحة الأخرى، كما جلب عدداً من المدافع الجاهزة مركبة على عجلاتها. وتمّ تأسيس فرقة جديدة من ٨٠٠ مدفعي كما نظمت فرقة من الفرسان مسلحة بالأسلحة الحديثة، وشكلت فرقة من المشاة. وتمّ ذلك كله سنة ١٢١٠هـ/ ١٧٩٦م، ولكن سريعاً ما مات دوبابيه، ورجع كثير من الضباط إلى فرنسا.

أما الإنكشارية الذين بقوا على النظام القديم، لم تعجبهم هذه الإصلاحات والتغييرات ووقفوا ضدها. ولهذا أراد السلطان سليم إدخال (النظام الجديد) إلى جميع المشاة، وأخذ يعد لإنشاء قوة جديدة من المشاة أسوة بالمدفعية حتى يكبح جماح الإنكشارية الذين كانوا الركيزة الرئيسة لمقاومة الإصلاح، وأطلق عليهم النظام الجديد، وجرى تدريبها على النمط الأوروبي، وفرض عليها ارتداء الملابس الأوروبية، فلم يكن لمجرد التقليد، بل للإصلاح بتغيير القديم كما يفعل حكامنا اليوم، ويبحثون عن كل جديد في التكنولوجيا وغيرها مما يفيد البلاد والعباد، وكان يشرف على تدريبها خبراء جرى استقدامهم ليس فقط من فرنسا بل أيضاً من إنجلترا وبروسيا، وقد خصص لهم السلطان خزانة خاصة للإنفاق عليهم، وتم تجنيدها من الأناضول أساساً، والواقع أن هذه الفرقة قد

قامت بأعمال مهمة، وقد زادت من شعبيتها وأكسبتها تأييد الرأي العام لتصديها حملة نابليون بونابرت على مصر وعكا وتمكنها من صد زحف بونابرت على بلاد الشام، والقضاء على فساد العصابات في بلاد الروملي، حيث قامت بمهمتها الأخيرة على أكمل وجه، في الوقت الذي فشلت فيه الإنكشارية في هذا العمل، مما زاد من ثقة السلطان في النظام الجديد. وقد أدى انتشار الفرقة إلى ظهور فئة اجتماعية جديدة قوامها صغار ضباط الجيش والأسطول الذين تعرفوا على بعض الملامح الحضارية الغربية عن طريق القراءة والاحتكاك الشخصي، وطالبوا بالاقتباس من الغرب ولم يكترثوا بمعارضة المحافظين. (١)

أما الإصلاحات المدنية، فهي أقل عمقاً بكثير، فهي تتعلق بإعادة تنظيم خدمات الشؤون المالية وتزويد المدن بالمنتجات الأساسية، وإلزام الفلاحين الفارين بالعودة إلى قراهم ومراعاة التقاليد فيما يتعلق بارتداء الملبس الشرعي بالنسبة لمختلف فئات السكان.

أما بالنسبة لمجال التعليم، فقد شجع على نشر العلم والمعرفة، ففتح المدارس واهتم بالطباعة. وخرجت إصلاحاته إلى مختلف الولايات، واهتم بتكوين الساسة الدبلوماسيين، وأرسل بعثات كثيرة إلى أوروبا – فهو أول سلطان عثماني يرسل سفراء دائمين إلى هناك – ففتح السفارات في لندن وباريس وفيينا وبرلين، وعين فيها رجالاً متنورين، كانت مهمتهم إضافة إلى عملهم الدبلوماسي دراسة الأنظمة الإدارية والسياسية والتعليمية وغيرها في الدول والأوروبية، وتقديم التقارير للاستفادة منها في الإصلاح. وباحتكاك هؤلاء الموظفين بالمجتمعات الأوروبية، شكلوا مجموعة مفيدة للإصلاح الإداري تشبه الفئة التي عملت في مجال الإصلاح العسكري.

ولكن نجد أن إصلاحات السلطان سليم، على أنها إصلاحات نخبة بقيادته، وإن المفاسد التي ألغاها كانت دائماً محط أنظار الباحثين والراغبين لإصلاحها أو تغييرها في عهود أسلافه السلاطين، ولكن هذه الإصلاحات لم تتعمق لمعرفة الأسباب الحقيقية، فكانت أهم القضايا الحقيقية الواجب تغييرها، إلى جانب العودة الصادقة إلى المنهج الرباني، هي:

١. اقتصاد الدولة الذي كانت الفوضى والاضطرابات تملؤه، ويقوم على الجهود الفردية في الإقطاع والتجارة.

٢. وكذلك الإنفاق، فلم يكن للدولة ميزانية عامة ولا إشراف مالي، ومن هنا كان يحدث العجز

---

(١) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٥٤ – ٢٦٠. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٢٥٤ – ص ٢٦٤.

وتنضب الخزينة، ويتأخر دفع المرتبات، مما كان يسبب ثورات الجنود.

٣. كما كان المجتمع العثماني تقليدياً جاهلاً وخاضعاً لزعامات وقيادات إقطاعية مستغلة جاهلة. ولذا كان صعباً على سليم أن يكوّن طبقة شعبية واسعة تساند إصلاحاته، وكان ذلك يحتاج إلى وقت كبير لإدخال التعليم وتطوير المجتمع، أو كان يحتاج إلى ثورة حقيقية جذرية تعتمد نظام الإصلاح التدريجي. (١)

ولهذا فقد كانت كلمة زعيم إقطاعي أو شيخ دين أو قائد إنكشاري كفيلة أن تضع حداً لكثير من أحلام الإصلاح، وخاصة أن الأحقاد القديمة لا تزال قوية بحيث كان المسيحيون موضعاً للتجنب، بل الاحتقار. ويرفض العثمانيون كل تجديد يأتيهم من الغرب الذي كان مثاراً للشك، فذكريات انتصاراتهم الأولى كانت لا تزال ماثلة، بحيث كانوا لا يزالون يعتقدون أن باستطاعتهم معاقبة الكافر الذي قد تسول له نفسه الاعتداء على أراضي السلطان.

وبهذا يتضح لنا، أن لجهود الإصلاح في القرن ١٢هـ/ ١٨م، ثلاثة مقومات نجملها فيما يلي:

١. أن معظم إلهام حركة الاقتباس عن الغرب كان يستوحى من مصادر وانماط فرنسية، وذلك على اعتبار أن فرنسا كانت تجسد الحضارة الغربية، ولأنها كانت الحليف التقليدي للدولة العثمانية.

٢. أن معظم جهود الإصلاح قد انصبت على تحسين التدريب العسكري والأساليب والتنظيمات والأسلحة الحربية.

٣. يمكن للإصلاح أن يستثير ردود فعل عنيفة في بعض الأحيان من جانب أصحاب المصالح المكتسبة، وكان من الممكن تبرير ردود الفعل هذه لدى الرأي العام العثماني بأن هذه الإصلاحات مستوحاة من الكفار(٢).

---

(١) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٥٤ – ٢٦٠. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٢٥٤ – ص ٢٦٤.

(٢) للمزيد، انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص٣٧٠، ٣٣٠، ٣١٩. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص١٥٩ – ١٨١. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص٢١٣ وما بعدها. روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير الياغي، ج٢، ص ٦ – ١٠. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٥٤ – ٢٦٠. أماني الغازي: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ص ٣٢ وما بعدها. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٢٥٤ – ص ٢٦٤. للمزيد، انظر:

Ahmet Akşit: Die Widerspiegelung Der Österreichischen Einflüsse Auf Die Osmanische Modernisierung Im 19. Jahrhundert In Werken Des Osmanischen Botschafters Sadik Rifat Paşa, Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung
=

لكن هذه الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث كانت كفيلة بإثارة خصومه، مما أدى إلى قتله ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، وهي النهاية المأساوية التي رسخت في الأذهان الفكرة القائلة بأنه قد خلع وأعدم بسبب المفاهيم السياسية التي تمسك بها وطورها بعد ذلك خلفاؤه، وخاصة السلطان محمود الثاني[1]، وهذا مما زاد من سمو مكانة شخصيته، كما إن من سوء حظه أن عهده قد تزامن مع عدد من الأحداث الكبرى في أواخر القرن ١٢هـ - ١٣هـ/ ١٨م – ١٩م، فتعرضت الدولة العثمانية لسلسلة من الأحداث، كانت تؤكد الواحد فيها بعد الأخرى أن الدولة لم تعد دولة قوية، وإنما يمكن أن تصبح هدفاً للتوسع والاستعمار، ومما جعل نتائجها أشد خطورة وتأثيراً على الدولة إنها كانت تجري متشابكة في وقت واحد. ولتسهيل البحث نفصل بينها – متجاوزين عامل الزمن في حدوثها أحياناً – :

١. الحملة الفرنسية على مصر ١٢١٣هـ ١٢١٦هـ/ ١٧٩٨م – ١٨٠١م:

حيث فتحت حقبة من الصراع الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا على البلاد المصرية فعلى الرغم من أن الحملة كانت تجربة استعمارية كاملة في الشرق إلا أنها من ناحية أخرى كانت مرتبطة بالموقف الأوروبي وبالذات الصراع بين فرنسا وإنجلترا. حيث استغلت فرنسا انشغال الدولة العثمانية في حروبها مع النمسا وروسيا، وحالة الوهن التي أصابتها نتيجة الحروب

=

Geschichte Eingereicht An Der Universität Wien, Eingereicht Am: Institut Für Geschichte, Begutachter: Univ. Prof. Dr. Wolfdieter Bihl, Pp 8 – 13. Türk Kültürünü Araştirma Fnstitüsü: Türk Dünyasi Elkitabi, Coğrafya – Tarih, Üçüncü Baski, Ankara – 2001, P. 652 – 655.

(١) محمود الثاني هو ابن السلطان عبدالحميد الأول، ولد سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٥م، وجلس على العرش سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م، وتوفي ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، وهي مدة ولايته.

امتاز السلطان بالشخصية القوية وتمتع بالشجاعة والصبر، تولى الحكم وعمره أربع وعشرون سنة، وقد استفاد من إقامته الجبرية مع السلطان سليم الثالث حيث أطلعه الأخير على خطط الإصلاح، حيث كان محباً للسلطان سليم الثالث وأفكارهما متطابقة.

أسس النظام الجديد المدعو (سكبان الحديد)، وهو يشمل تطوير وتحديث الجيش، وعدم الاعتماد على الإنكشارية والنظم العسكرية القديمة.

وقد واجهة السلطان محمود الثاني مستهل حياته السياسية، عدة أزمات خطيرة من أهمها:

١. قوة الإنكشارية والعلماء بالداخل.
٢. اشتداد العصبيات في الولايات.
٣. عدوانية روسيا ونشاطها في إثارة بلاد البلقان وقومياتهم.

ولكي يواجه ذلك كله اتجه إلى تقوية أجهزة الدولة العسكرية والمدنية، بأحدث الإصلاحات التي تعطي الدولة قدرة على الصمود والاندفاع لمواجهة مشاكلها.

علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٧٨. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٢٤. حمزة الدين: الدولة العثمانية في الميزان، ص ١١١. إبراهيم بك الحليم: التحفة الحليمية، ص ٤٢٤.

والمشكلات الداخلية بدافع من الحقد الصليبي الدفين، بالرغم من الصداقة العثمانية – الفرنسية التي بدأت منذ عهد السلطان سليمان القانوني وفرانسوا الأول، وعقد معاهدة الامتيازات الأجنبية بينهما سنة ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م، فقد تخلت فرنسا الاستعمارية عن تلك الصداقة مقابل الفوائد الكبيرة من احتلالها لمصر.

فقد أغراها الموقع ذو الأهمية الخاصة لبلاد مصر ووجود طريق الهند فعلى الرغم من أن قناة السويس كانت غير موجودة في ذلك الحين إلا أن البضائع والمسافرين كانت تنقل على ظهور الجمال من الإسكندرية إلى السويس عبر الصحراء، وفي تلك الطريق القصيرة التي كانت تتبعها بريطانيا للوصول إلى مستعمراتها ولذلك فقد أراد النفوذ الفرنسي اكتساب جبهة صلبة ضد بريطانيا في تلك المنطقة، خاصة وقد أزعجهم موقفها ضد الثورة الفرنسية آنذاك – كما أن الحروب التي نشبت بين الدولتين خرجت فرنسا وقد خسرت معظم مستعمراتها خاصة في الهند وكندا، فأرادت أن تعوض عن ذلك على حساب إنجلترا التي أجبرتها على ترك مواقعها، فظنت فرنسا أن احتلالها لمصر سيجعل إنجلترا تركع أمامها على ركبتيها – غير أن الضربة القاصمة التي أصيبت بها الحملة منذ البداية في موقعة أبي قير البحرية أفقدت الجيش الفرنسي في مصر كل أحلامه.

فكان للحملة الفرنسية رد فعل سريع من جانب نشاط إنجلترا في الشرق، فقد عقدت لأول مرة معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية وروسيا في شعبان١٢١٤هـ/ يناير ١٧٩٩م، كان المقصود منها طرد الفرنسيين وتغيير موقف السياسة البريطانية من الدولة العثمانية تماماً.

أولاً: الحملة الفرنسية هي التي تسببت في سياسة إنجلترا التي ارتبطت بها حتى مؤتمر برلين ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م وهي سياسة المحافظة على التكامل السياسي للدولة العثمانية.

ثانياً: غيرت الحملة من طبيعة العلاقات بين إنجلترا والدولة العثمانية فقد كانت هذه العلاقات تجارية بحتة، وكانت سياسة إنجلترا نحو الدولة العثمانية تتحدد بالمصالح التجارية في أنحاء الدولة العثمانية، أما بعد الحملة فأصبحت العلاقات السياسية هي الأساسية. وكان السفير البريطاني في إسطنبول تمَّ تعيينه من قبل وزارة الخارجية البريطانية.

ثالثاً: اتخذت بريطانيا من الحملة الفرنسية ذريعة لبسط نفوذها في أجزاء متفرقة من الشرق الأدنى. ورغم انسحاب الفرنسيين ١٢١٥هـ/ ١٨٠١م ظلت بريطانيا سنة أخرى في الإسكندرية، آملة البقاء فيها دائماً، إلا أن مفاوضات عثمانية فرنسية – بريطانية أجبرتها على الجلاء سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠٢م.

وفي العام نفسه أرسل نابليون مصالحاً الدولة العثمانية، وطالباً عودة العلاقة الودية بين

الطرفين، وتم ذلك في ١٢١٦هـ/ حزيران ١٨٠٢م، واستعادت فرنسا امتيازاتها الأجنبية، وحقها في الملاحة في البحر الأسود، وعودة مصر بكل حقوقها للدولة العثمانية، وردت الدولة إلى فرنسا ما كانت صادرته لها من أموال وأملاك. وقد عكر هذا الاتفاق علاقة إنجلترا بالدولة العثمانية – وهذا يبين مدى ضعف الدولة، وذلك في سعي كدولة من الدول الأوروبية في اكتساب رضى الدولة بما يحقق مصالحها، وإذا وجدت الفرصة في تحقيق ذلك بطرق أخرى فهي تتجه إليه دون تردد ضاربة عرض الحائط بما بين الدولة وبينها من عهود ومواثيق. (١)

٢. **حملة بريطانيا على الدردنيل والإسكندرية:**

قام بونابرت بعد رجوعه إلى بلاده بإرسال الجنرال (سبستياني) إلى إسطنبول لتجديد علاقات الود بين الدولة العثمانية وفرنسا. وقد سعى أثناء إقامته هناك في عزل أميري الأفلاق والبغدان المؤيدين لروسيا، وعين بدلهما من أصدقاء الدولة المخلصين. فغضبت روسيا واحتلت الإمارتين دون إعلان الحرب، حتى لا تصحبا مكاناً لتدخل فرنسا ضدها، وعندها أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا. وكانت بريطانيا تحاول منع هذه الحروب، حتى تستطيع إبقاء الدولة العثمانية في صفها ضد فرنسا. وأبلغتها برغبتها بوجوب تحالفها معها ومع روسيا. ولما رفضت الدولة العثمانية، تقدم الأسطول البريطاني ودخل مضيق الدردنيل، ووصل إلى غاليبولي ودحر كافة السفن العثمانية الموجودة هناك، وانتظر في بحر مرمرة الأوامر الجديدة لدخول البوسفور فوقع الرعب في سكان العاصمة وهاج الناس فأذعنت الدولة لطلب بريطانيا، وطلبت من السفير (سبستياني) الخروج من إسطنبول، ولكنه تمكن من إقناعها بنية فرنسا دعمها عسكرياً للوقوف في وجه بريطانيا، وعندها بدأ تحصين القلاع، وتطوع الرجال للدفاع عن إسطنبول بأعداد كبيرة، وتم تجهيز سفن جديدة للحرب، وأطلقت مدافع القلاع الضخمة قذائفها على الأسطول البريطاني، ولما رأى القائد البريطاني (فريزر) جدية الاستعدادات والعزم على الصمود خاف من انحصار قواته بين المضيقين ورجع إلى البحر المتوسط في محرم ١٢٢٢هـ/ مارس ١٨٠٧م بعد أن تكبد خسائر كبيرة. فأراد محو عار تلك الهزيمة وقصد الإسكندرية فاحتلها في ١٠ من محرم ١٢٢٢هـ/ ٢٠ مارس ١٨٠٧م، وسيّر فرقة أخرى إلى الرشيد لاحتلالها ولكنه هزم فأعاد الكرة عليها في الشهر التالي فلم يتمكن من احتلالها، فرجع يجر أذيال الخيبة والهزيمة.

وهكذا اكتشفت الأطماع البريطانية في محاولاتهم البقاء في مصر بعد رحيل الفرنسيين،

---

(١) علي الصلابي: الدولة العثمانية، ص ٣٦٨، وما بعدها.

باستغلالهم ظروف الدولة العثمانية، ولم تكن علامات الود التي أظهروها إلا لإبقاء النفور بين العثمانيين والفرنسيين، تحقيقاً لمصالحهم الخاصة من جهة ولضرب العثمانيين من جهة أخرى. (١)

٣. العلاقات الفرنسية الروسية:

كانت علاقة الصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا قد أصابها الفتور عقب احتلال فرنسا لمصر مرة أخرى عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م. إلا أن ظهور حادثة أدرنة وآثارها السيئة على الأوضاع الداخلية للدولة، وازدياد الشعور بعدم الرضا والقلق تجاه حركة النظام الجديد، كانا من أهم العوامل التي أحيت تلك العلاقة مرة أخرى بين الطرفين.

وكانت فرنسا قد لعبت دوراً بارزاً في وضع النواة لتأسيس النظام الجديد. فلما سمع سليم الثالث نبأ إلحاق فرنسا هزيمة قاسية بروسيا في [أوسترليتز] عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م عظم في عينه هذا النصر، وقام بالاعتراف بالجمهورية الفرنسية التي أعلنها [نابليون] حديثاً، كيداً في روسيا وإنجلترا، وأرسل أحمد محب أفندي كسفير للدولة لدى فرنسا. أما روسيا، فقد رأت أن حادثة أدرنة هذه إنما هي مظهر من مظاهر الانهيار في الدولة العثمانية من الداخل، وبدأت تسعى لاستثمار هذا التطور لصالحها. ومن ناحية أخرى، قامت فرنسا بإرسال شخص يدعى [سبستياني] إلى إسطنبول كسفير لها في الدولة العثمانية. وعن طريق هذا السفير، بدأت فرنسا تبحث عن الطرق المناسبة لتحريض إسطنبول ودفعها لاتخاذ قرارات معادية لروسيا، وكانت فرنسا ترغب في وضع نهر الدانوب [طونة] التي تزايدت أهميته التجارية تحت الحراسة حتى تتمكن من كسر النفوذ الروسي بين أهالي الصرب، وفي مناطق الأفلاق والبغدان.

وكعادة السلطان سليم الثالث، استجاب بسرعة لهذا التحريض، وقام بعزل مؤيدي الروس من أمراء الأفلاق والبغدان وعين آخرين بدلاً منهم ناقضاً بذلك المعاهدات التي وقعها مع روسيا في عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م. ونتيجة لهذا الإجراء من جانب السلطان، بدأت كل من روسيا وإنجلترا تهديد الحكومة العثمانية بإعلان الحرب عليها مستهدفة الضغط على الدولة لسحب قرارات التعيين الجديدة هذه، إلا أن الحكومة العثمانية لم تستجب لهذه التهديدات، ولم تعدل عن قرارها، فانتهزت روسيا هذه الفرصة وقامت باحتلال القلاع الموجودة على طول (دنيستر) فيما بين رمضان – شوال /نوفمبر – ديسمبر ١٨٠٦م. وبتحريض من فرنسا، أعلنت إسطنبول الحرب على روسيا.

وقبل إعلان الحرب، كان أعيان الروملي قد عقدوا اجتماعاً للاتفاق على إعداد الخطة المناسبة

(١) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٦١ وما بعدها..

لمواجهة الروس. وقد قاد الجيش على الجبهة الروسية، علمدار مصطفى – الذي كان من أعيان رازجراد – ولما كان لا يثق في الفرنسيين، وبالتالي لا يعتمد عليهم في مواجهته مع الروس، فقد خرج على رأس جيشه للحيلولة دون توطيد الوحدات الفرنسية العسكرية، أقدامها على طول نهر الدانوب [طونة]، وإذا كان هدف الجيش الذي شكله الأعيان في الروميللي هو منع تقدم القوات الروسية في الأراضي العثمانية، إلا أنه تمكن من استعادة مركز (قالارشي) على نهر الدانوب، وبدأ يتأهب للتوجه صوب [يوكرش]، أما الأسطول الإنجليزي الذي رسى أمام إسطنبول، فلم يستطع القيام بأي عمل حربي، وتعرض لأضرار عظيمة في مضيق [جناق قلعة]، مما اضطره إلى بحر إيجه. [1]

وكانت نتيجة تطور الأحداث تسير في غير صالح الدولة العثمانية، فقد هزم الجيش العثماني الذي كان مسيطراً على الأفلاق أمام روسيا، وكان نابليون يعتبر حركة علمدار مصطفى حركة ضد التأثير الفرنسي على الدولة العثمانية، ولذلك فبعد أن تمكن نابليون من إلحاق هزيمة ثقيلة بالروس في [فريدلاند]، في ٢٧ ربيع أول ١٢٢١هـ/ ١٤ يونيو ١٨٠٧م، أعرض تماماً عن الدولة العثمانية، وبدأ يسلك سياسية أخرى تجاهها. وكان هدف نابليون من تقاربه للدولة العثمانية في الفترة الماضية هو محاولة استعمال الجيش العثماني لتعطيل الروس من ناحية المشرق، وذلك حتى يتمكن من استخدام قوته البحرية ضد إنجلترا والنمسا، ولما تمكن من تحقيق هذا النصر على الروس بدأ يغير سياسته تجاه الدولة العثمانية، وكما أن كسب روسيا إلى جانبه ضد إنجلترا يكفل له النجاح في أن يجعل فرنسا سيدة أوروبا على الأقل.

وهكذا، بدأ يظهر تقارب روسي – فرنسي جديد، حيث وقعا معاهدة سلام بينهما في ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م في تليست. وقد ركزت هذه المعاهدة على قيام فرنسا بالتوسط بين الدولة العثمانية وروسيا، وإذا لم تستطع فرنسا القيام بهذا الدور، فيقوم الروس بالتوسط بين فرنسا وإنجلترا. وقد حملت هذه المعاهدة في طياتها الإشارة الخفية لإمكانية تقسيم الأراضي العثمانية في أوروبا. ومن ناحية أخرى احتوت معاهدة تليست على بند يقضي بتوقيع هدنة بين الدولة العثمانية – وروسيا مدتها ستة شهور من ١١ جمادى الثاني ١٢٢١هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٠٦، الأمر الذي أوقف تقدم الجيش الروسي صوب بلاد البلقان. وقد ازداد هذا التقارب الروسي الفرنسي، عقب قبول جار الروس الاشتراك في حملة فرنسية – روسية تستهدف الهند، واستعداد نابليون في الوقت نفسة العمل على تقسيم أراضي الدولة العثمانية وفقاً لرغبات روسيا بشرط تمكين فرنسا من المضايق. وبموجب معاهدة [أرفورت]

---

(١) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٤٩ وما بعدها.

في ٢١ شعبان ١٢٢٣هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٠٨م، التي أكدت على قرارات معاهدة تليست أرتضت فرنسا ترك الأفلاق والبغدان لروسيا معتقدة إمكانية قيامها بحملة ضد أسبانيا دون إثارة روسيا لأي مضايقات لها.

وهنا بدأت الدولة العثمانية في البحث عن طريق للتفاهم مع الإنجليز ضد الحلف الروسي – الفرنسي، وذلك بعد أن ضمنت انسحاب القوات الإنجليزية التي هاجمت مصر في ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م. وبالفعل، تمكنت إسطنبول من توقيع معاهدة مع الإنجليز في ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م. وفي هذه الأثناء أصدر السلطان محمود الثاني أوامر باستمرار الحرب مع روسيا التي استمرت حتى ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م.

وكان كل من الإمبراطور والقيصرية يهيء نفسه لمواجهة مقبلة، فأصبح كل من هذين الطرفين يسعى إلى كسب الدولة العثمانية أو أن تقف ازاءه على الحياد على الأقل. وهذا يفسر لنا نجاح المباحثات العثمانية الروسية التي انتهت بعقد معاهدة بوخارست في ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م – وهي السنة نفسها التي قرر فيها نابليون اجتياح روسيا. وبهذا يظهر لنا مظاهر العجز العسكري، بنجاح التنسيق الأوروبي العسكري والسياسي لمواجهة الدولة العثمانية. أما مظاهر العجز السياسي فيأتي على رأسها، إعطاء الفرصة لدخول وسطاء أوروبيون في الوقت المناسب لتحويل أي نصر تحققه الجيوش العثمانية إلى هزيمة بعقد اتفاقيات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب. وكان لهؤلاء الوسطاء دور عظيم في بسط نفوذ دولهم الأوروبية بالتدرج على السياسة العثمانية، التي يريدونها. (١)

هذا بالنسبة لعلاقة الدولة العثمانية بالدول الأوروبية، أما علاقة الدول الأوروبية بعضها ببعض فقد كانت تطورات خطيرة تتوالى على مختلف الجبهات القاري الفرنسي – والحصار البحري البريطاني – والثورة الإسبانية على نابليون، وصول نابليون إلى موسكو لتحترق – تراجعه المرير إلى قلب أوروبا في اتجاه فرنسا التي أطبقت عليها الجيوش الأوروبية من شمال وغرب وجنوب، استسلم نابليون ليعود ليحكم لمدة مائة يوم فقط، تنتهي بهزيمته الحاسمة النهائية في واترلو ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م ونفيه، واستمرار مؤتمر فيينا في رسم خريطة جديدة لأوروبا على يد الدول الأوروبية المنتصرة. (٢)

---

(١) عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الحديثة، ص ٩٣ – ص ٩٥.

(٢) عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الحديثة، ص ٩٣ – ص ٩٥.

٤. الفتـــــن الداخليـــــــــة:

أ. أعيانلك:

كان إلى جانب اشتداد سطوة أعيان الأناضول والعالم العربي، ظهور نظراء لهم أشد باساً في الولايات الأوروبية (أعيانلك)، كانوا من أمعن المشاكل الداخلية التي واجهت السلطان سليم الثالث وتسببت في عرقلة إصلاحاته، حيث كبدت الحكومة العثمانية كثيراً من النفقات وأرغم السلطان على إرسال قواته لمحاربتهم.

وبروز الأعيان في هذه الفترة مرتبط بالتطورات الاجتماعية التي شهدتها الدولة عبر تاريخها. فالأعيان والأشراف الذين وجدوا في المدن منذ القرن ٨هـ/ ١٤م كانوا أكثر سكانها نفوذاً، وكانت الحكومة العثمانية تتصل بهم باستمرار بشأن المسائل التي تمس سكان المدن بصورة مباشرة.

أما الأعيان الذين برزوا في القرن ١٢هـ/ ١٨م، قد ازدادت أهمية هؤلاء بعد ازدياد قدراتهم وإمكانيتهم وسيطرتهم على أراضي واسعة، في الوقت الذي ضعفت فيه الدولة العثمانية عامة في المدن والولايات. وكان هؤلاء الأعيان يمارسون فعلاً سلطاتهم، ومع أن القانون العثماني لا يعترف بمثل هذه السلطة في الولايات، لكن الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع، اعترفت بشكل غير مباشر بسلطة هؤلاء لمؤازرتها في الحرب بتقديم الجنود، وخاصة في حرب ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م، و١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م. لكن هؤلاء الأعيان زادوا من سلطانهم ومدوه على مساحات أكبر شملت الجبال والوديان والأنهار، وعرفوا باسم الدرة بكوات أو (سادة الوديان)، وقد نجحوا في تحدي الحكومة المركزية مما اضطر السلطان سليم الثالث أن يلغي رسمياً صلاحياتهم في عام ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٦م، إلا أنها عجزت عن جباية الضرائب وجمع الجنود بحيث اضطرت إلى إعادته في عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م. حيث أرغمت حرب ١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م و١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م الحكومة على مزيد من الاعتماد على هؤلاء الأعيان طلباً للقوات المسلحة، مقابل منحهم وظائف رسمية مكنتهم من تشديد قبضتهم على مناطقهم، وما ان انتهت الحرب حتى استحال على السلطان أن يفرض عليهم سيطرته، وهكذا سيطر علي باشا والي ألبانيا على معظم ألبانيا الوسطى والجنوبية شمالي بلاد اليونان مستغلاً انشغال الدولة بحروب الثورة الفرنسية، ولم يستطع السلطان سليم الثالث القضاء على هؤلاء بسبب العراقيل التي أثارها خصوم الإصلاح في إسطنبول، وبدء حرباً جديدةً مع فرنسا ١٢١٢هـ/ ١٧٩٨م بسبب حملة بونابرت على مصر، مما أرغم السلطان على عقد الصلح مع الأعيان ومنحهم صلاحيات غير محدودة، بهدف ضمان مساعدتهم له ضد أعداء الدولة والذي ساعد هؤلاء الأعيان على فرض سلطاتهم مؤازرة السكان لهم بصفتهم المدافعين عنهم أمام الدولة، ولأنهم ينتمون قومياً إلى جنس آخر غير الترك، وسوف يكون لهذا العامل أهمية عندما تنشأ

ب. الفتن والاضطرابات في بلاد الصرب:

جرت في عهد السلطان سليم الثالث بعض الاضطرابات والفتن في بلاد الصرب، فقد لاقى الرجال الذين انخرطوا في سلك الجندية وهم الذين تدربوا في بلاد النمسا أثناء رجوعهم إضطهاد الإنكشارية المحليين في الصرب، وعاملوا الأهالي بمنتهى القسوة، دون إذن الدولة، ولما ازدادت تعديات الإنكشارية أمرت الدولة والي بلغراد بطردهم – وكان السلطان يعد جيشه الجديد للقضاء على الإنكشارية – ففعل وقتل رئيسهم ولي أحمد. فالتجأوا إلى بازون أوغلي وتوسط هذا لهم عند السلطان، فعادوا إلى بلغراد على ألا يتعدوا على أحد. لكنهم تمردوا وحاصروا بلغراد وتمكنوا بمساعدة بازون أوغلي من احتلالها. لكن الصرب قاموا هذه المرة يدافعون عن أنفسهم ضد الإنكشاريين بقيادة قرة جورج بتروفتس سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، لكن الحرب تطورت إلى قومية، وأصبحت ضد الدولة العثمانية نفسها لا ضد الإنكشارية فقط، مما جعل السلطان يقف ضدهم، في حين كان الإنكشاريون أيضاً ضده. ومدت روسيا لهم المساعدة سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م، ثم اتفق قيصر روسيا اسكندر الأول مع الصرب سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م على مد الثوار بالأسلحة وتدعيم القلاع لمحاربة العثمانيين، فقتل الثوار مئات من الأتراك في مذابح عامة سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، لكن في هذه المرحلة تمكن بكير باشا والي البوسنة من طرد الإنكشاريين من الصرب، لتهدأ الأمور مؤقتاً، ثم تعود لتتفجر من جديد بحركة قومية – كما سنرى في الفصول التالية –. (١)

ج. الفتن والاضطرابات في ألبانيا:

في ألبانيا، ثار والي يانية – في جنوبها – علي باشا، وهو ابن أحد البكوات الذين اعتنقت عائلاتهم الإسلام في أوائل الفتح الإسلامي، ثم قاد العصابات بإيعاز من روسيا وبدسائسها بدعوى الوطنية، والحقيقة أنها كانت لممارسة السلب والنهب، ثم اقتضت مصلحته موالاة الدولة، فطلب تعيينه حاكماً على بعض جهات أبيروس العليا من بلاد اليونان، وقبل السلطان بذلك لإطفاء الفتن ثم عين والياً على يانية عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٨م. فحارب الفرنسيين وانتصر عليهم ودخل مدينة بروازه عنوة وأعاد النظام لألبانيا فكوفئ بولاية الروملي، ثم حارب أهالي مقدونيا الذين حرضهم الروس ضد الدولة وانتصر عليهم، ولكن الغرور دخله وأظهر الميل إلى الانفصال وتحصن في بلاد أبيروس، ولم تتمكن الإنكشارية من كبح جماح الثورات في بلاد الروملي فأراد السلطان تجربة

---

(١). محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٠٦ – ٣١١.

الجيوش النظامية فأرسل عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م بعض الفرق إلى تلك الجهات فأبلت بلاء حسناً، وطهرت الروملّي وأعادت السكينة فرغب السلطان على إثرها في إدخال الإنكشارية ضمن الفرق النظامية الجديدة ولكنهم رفضوا وتمردوا ولم يتمكن من إخضاعهم.

أما علي باشا عندما علم عن طريق طبيب يوناني الأصل، أن اليونانيين يعدون لتمرّد سريّ في المورة وما حولها، وهي مناطق تدخل حيز نفوذه اتخذ الإجراءات اللازمة فوراً، وأبلغ الحكومة بذلك، ولكن حالة أفندي الذي عمل كاتباً لأمير أمراء الروميلي، ويوناني فنارلي من قبل، والذي كان حامل ختم السلطان محمود الثاني، بدأ يدافع عن يونانيِّ المورة، ولكن علي باشا كان ضد ذلك، ومن ثمَّ فإن «حالة أفندي» بدأ بكيد المؤامرات والرسائل ضد علي باشا، ومن ناحية أخرى فإن السلطان محمود الثاني الذي أغضبه كثيراً حبس علي باشا لإبراهيم باشا حاكم ولاية افلونيا، والقائم بحكمها، وبناء عليه فقد طلب علي باشا العفو من السلطان وتوسط «حالة أفندي» في هذا الأمر، ولكنه في عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م عزل من الولاية. وهذه الحادثة تسببت في تمرد علي باشا ضد الدولة، حيث أرسل إليه خورشيد باشا للقضاء عليه. (١)

٥. محمد علي باشا وحكمه في مصر:

كان محمد علي ضمن الوحدة الألبانية التي أتت لمحاربة الفرنسيين في مصر، وقد شهد موقعة أبي قير، ثم عين ضابطاً برتبة قائد بعد أن قتل قائد الفرقة الألبانية طاهر باشا، وكان من قبل معاوناً له، وبعد خروج الفرنسيين وقع النفور بينه وبين الوالي خسرو باشا الذي قتلته الإنكشارية، وعينوا بدلاً عنه أحمد باشا الذي كان قاصداً مصر في طريقه إلى الحجاز، ولكن محمد علي أراد تنفيذ مخططاته الاستئثارية فاستجلب بعض أمراء المماليك مثل البرديسي وغيره إلى القاهرة وبعدها حاصر أحمد باشا وطرده من مصر، ثم سلط الألبان على الإنكشارية فقتلوا معظمهم ففرغت له الساحة بعد أن سافر إلى دمياط مصطحباً معه البرديسي لمحاربة خصومه، فانتصر عليهم وعاد الألفي في حينها إلى اتصالاته مع الإنجليز لمساعدته على تولي السلطنة في مصر مقابل إعطائهم بعض المواقع – فخشي محمد علي من اتفاق الألفي والبرديسي ضده فعمد إلى التفريق بينهما وأهاج الناس ضد البرديسي ثم أطلق مدفعيته على قواته وأخرجه وكافة المماليك، ونصب الجند خورشيد باشا ومحمد علي باشا نائباً عنه، ثم انتخب محمد علي بعدها والياً في ١٠ من ربيع الآخر عام ١٢٢٠هـ/ الثامن من يوليو ١٨٠٥م، وقد دعم مركزه أكثر من السابق وتولى

---

(١).عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٥٦-٤٠٤، وما بعدها

الدفاع عن القاهرة حينما حاصرها المماليك، وحينما أحست الدولة العثمانية بمطامعه استدعته وأمرته بالعودة إلى وطنه ولكنه رفض. وفي عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م لاحق المماليك وازدادت شعبيته أمام الظلم الذي قام به جنود الإنكشارية، فاعترف به السلطان سليم الثالث والياً على مصر لكونه منهمكاً آنذاك في شؤون أخرى وحركات انفصالية في صربيا.

وقد ازدادت شعبيته بعد جلاء الإنجليز عن الإسكندرية مما صنع منه بطلاً حرر مصر من الأجانب، فأصبح منذ سنة١٢٢٠هـ/١٨٠٦م رئيساً مستقلاً استقلالاً داخلياً في حدود الدولة العثمانية، وكانت همزة الوصل بينه وبين الباب العالي الجزية المؤداة إلى إسطنبول. ثم قام بتطبيق بعض المخططات الخاصة به، ووضع يده على أراضي المماليك وقسم الكثير من الأراضي ووزعها على أقاربه وكبار رجاله وموظفيه وضباطه، ثم أستملك أراضي الأوقاف الإسلامية فأثار عمله هذا التذمر والسخط بين العلماء، فنكل بهم وشردهم، ثم قام بحملاته الشهيرة على سوريا والسودان واليونان. [١]

٦. تكتل القوى القومية على الإنكشارية التي أطاحت بالسلطان:

إن إصلاحات السلطان سليم الثالث شقت طريقها ولكن ببطء بالرغم من كل هذه العراقيل، حيث استطاعت قوات الجيش الجديدة أن تحتل مكانة أبرز من تلك التي كان يحتلها الإنكشارية، وقد برزت كفاءتهم حين كانوا السبب الرئيس في فشل نابليون في الاستيلاء على عكا، كما أبلوا بلاء حسناً في المعارك التي أدت إلى خروج الفرنسيين من مصر، هذا إلى أن القوات قد أثبتت كفاءتها حين قضت على بعض عصابات اللصوص التي خرجت من بلغاريا ورومانيا حيث هزمت الإنكشارية الذين حشدهم حكام هاتين الولايتين لمقاتلتهم، هنا اتخذ السلطان سليم الثالث عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م الخطوة الجريئة الخاصة بإصدار مرسوم يقضي باختيار أقوى وألمع شباب الإنكشارية وسائر فرق الدولة في النظام الجديد، كما أصدر أمراً يقضي بإنشاء فرقة (نظام جديد) أخرى في أدرنة على أن يجري جمع رجالها بالتجنيد العام في البلقان.

أدى هذا إلى سخط الأعيان الذين خشوا أن يُجَردوا من أكفأ رجالهم، وأن يشتد ساعد الجيش العثماني بحيث يستطيع القضاء على الاستقلال الذي تمتعوا به، لهذا فقد تحالف الأعيان مع القوى المحافظة في الأستانة التي كان يتزعمها حافظ إسماعيل أغا الذي دبر مؤامرة تقضي بزحف زعيم الأعيان – ترستكلي إسماعيل باشا – على إسطنبول بهدف القضاء على السلطان والنظام الجديد.

---

(١).محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ٢١٢ وما بعدها.

وفي حين توجهت إحدى فصائل النظام الجديد إلى أدرنة في يوم ٢٦ فبراير ١٢١٩هـ/ ٦ يونيو ١٨٠٦م لجمع المجندين وتدريبهم، قاطعها الأعيان ورفضوا تزويدها بالمؤن وهددوا بالزحف على العاصمة في حالة عدم سحبها، وحينئذ تراجع السلطان سليم الثالث وأمر قوة النظام الجديد بالعودة إلى العاصمة وفصل قادتها، مما شجع الأعيان بل أنه وضع قيادة النظام الجديد في أيدي معارضيه أملاً في إرضائهم، وإن يكن بذلك قد حرم نفسه من وسيلة الدفاع عن نفسه وأغرى خصومه بالعمل على خلعه، وخاصة أن الإنكشارية قد درجوا على مقاومة كل تغيير وإصلاح من شأنه أن يسمي امتيازاتهم ووجودهم، وهذا مما جعل الإنكشارية يستعينون برجال الدين الذين ذهبوا إلى أن التعليم العسكري من الأمور التي لم يعرفها الإسلام، وأن الفتوحات الإسلامية الكبرى قد تمت دون حاجة إلى مثله وأن النظام الجديد بدعة وأن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، وخاصة وأنه من بدع الكفار، وأن الأخذ به لا يعدو أن يكون تشبهاً بالكفار، وأن من مبادئ الإسلام أن من تشبه بقوم فهو منهم.

ونشب التمرد الروميللي – وحين أرسلت إحدى الفرق النظام الجديد لقمعها لقيت الهزيمة، وحينئذ أمكن للرجعيين أن يوقفوا الإصلاح، بحيث اضطر السلطان أن يستغني عن مستشاريه المصلحين وأن يعهد بالصدارة العظمى إلى آغا الإنكشارية، وفي عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م تمردت القوات المساعدة ضد ارتداء الملابس الأوروبية، فنشبت ثورة شعبية قضت على دعاة الإصلاح مما أرغم السلطان على إلغاء النظام الجديد، ثم انضم شيخ الإسلام إلى الإنكشارية في التحريض على خلع السلطان، وتنازل السلطان عن الحكم وانسحب إلى داخل القصر، حيث كرس ما تبقى من حياته لتلقين ابن عمه السلطان محمود الثاني طريقة حكم الدولة وضرورة علاج ضعف السلاطين إنقاذاً لنفسه وللدولة، وتولى الحكم السلطان مصطفى الرابع ابن السلطان عبدالحميد الأول، وحكم لمدة سنة واحدة حتى ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م.

وكان السلطان الجديد ألعوبة بأيدي المتمردين، فأصدر مراسيم سلطانية بإلغاء النظام الجديد والمدارس والمؤسسات الإصلاحية، وأعاد التيمارات المصادرة إلى أصحابها، وأعاد النظام العسكري القديم، وقتل كثيراً من ضباط النظام الجديد، وسادت البلاد الفتن والاضطرابات والقتل.

ولكن ما إن استقرت الأوضاع حتى طلب السلطان مصطفى الرابع من بيرقدار مصطفي باشا العودة إلى الدانوب للدفاع عن الدولة، وحين تباطأ بيرقدار في تلبية الأوامر جرى تدبير مقتل السلطان سليم الثالث في جمادى الآخرة١٢٢٣هـ/ يوليو ١٨٠٨م وما أن قتل السلطان سليم الثالث حتى جرى خلع السلطان مصطفى وقتله، وولى بيرقدار محمود الثاني في الوقت الذي سيطر فيه الرجعيون على الحكم، وبذلك أجلس على العرش رجلاً قوياً استطاع بمضي الوقت أن يقضي على

المتمردين وأن يوطد الإصلاحات باذلاً كل جهده لإنقاذ الدولة. [1]

٧. الحركة الإصلاحية في نجد:

في عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م بدأ ظهور حركة جديدة في نجد تعرف بالحركة الإصلاحية، وقد قامت على أساس الفكر السلفي، وهي حركة دينية خالصة لأن العقيدة حينئذ كانت من العوامل الرئيسة في توجيه الناس إلى الأهداف السياسية. وكانت هذه الحركة أول صوت عربي يحاول إعادة السلطان إلى العرب عن طريق تكوين وحدة دينية سياسية في شبة الجزيرة العربية يكون دستورها الإسلام الصحيح، مما أزعج السلطات العثمانية، لأنها كانت تؤذن بقيام دولة عربية إسلامية تناوئ الدولة العثمانية سيادتها الإسلامية على العالم العربي، أي أنها كانت دعوة لإضعاف الارتباط بين البلاد العربية والدولة العثمانية، مما أزعج السلطان العثماني. ونظراً لأن السلطان في ذلك الوقت كان يركز قواته لمراقبة التطورات الخطيرة المتتالية في أوروبا، فإذا لم يكن قادراً على إرسال قواته ضد آل سعود، حتى حانت الفرصة لذلك في عهد السلطان محمود الثاني. [2]

فهذه الأحداث قد استهلكت جزءاً كبيراً من قوته وطاقته، وكان يمكن له أن يمضي أبعد في إصلاحاته ويقضي بها على معارضي برنامجه، والتي كانت عاملاً مهماً في فشل هذه الإصلاحات المطلوبة. مع عدم كفاية الكوادر القادرة على تنفيذ تلك الإصلاحات، وهو الأمر الذي ترتب عليه

---

(١).سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص ٢٤١ وما بعدها.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخيار، تحقيق حسن محمد جوهر/ عمر الدسوقي، لجنة البيان/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م، ج٣، ص٣٦ وما بعدها، وج٤، ص٣٢ وما بعدها. زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٣٥٤ – ٣٥٥. محمد فريد بك: الدولة العلية ص ٣٧١ وما بعدها.علي الصلابي: الدولة العثمانية، ص٣٦٨ وما بعدها. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٦١ وما بعدها. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص ١٨١ وما بعدها. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٤٩ وما بعدها. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الحديثة، ص٩٣ – ٩٥. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص ٥٤ – ٥٧. محمد طقوش تاريخ العثمانيين، ص٣٠٦ - ٣١١. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٥٦-٤٠٤ وما بعدها. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ٢١٢ وما بعدها. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص ٢٤١ وما بعدها. اسماعيل ياغي/ محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط٣ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ج٢، ص١٨ وما بعدها.

Türk Dünyasi Elkitabi, Cilt 1, P. 2805.Bertrand Michael Buchmann: Östewr Und Das Osmanische Reich, Fachbibliothek Für Geschichts Wisschschaften, Universität, Wien, P. 184 – 185. T.G. Djuvara, Emir Şekip: Türkiye'yi Parcalama Plânlari 100 Plân, Haçlı Taassubu – Türkiye Düşmanlığı, Tercüme Yakup Üstün, Türkiye Diyanet Vakfi Yayinlari/ 107, Ankara/ 1993. P. 140 – 144.Ömer Faruk Yilmaz: Osmanli Târihi, Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut,Baski, Iii, Cilt Iv, Istanbul 1999, Pp. 274 – 275. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanli Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992,Cilt Iv, P. 189.

اندلاع الثورات في البلغار من عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م – **وهو ما سوف نتطرق إليه في الفصول السابقة** – ولهذا كله يمكننا القول أن مرحلة جديدة من تاريخ الدولة العثمانية تبدأ معه[1].

حيث بدأ التفاوض منذ ذلك الحين على تقسيم أملاكها بين الدول الأوروبية، إلا أن إدراك التحالف الأوروبي المسيحي لما يمكن أن يحدثه تقسيم الدولة العثمانية من أزمات قد تهدد الكيان الأوروبي نفسه لتضارب مصالحهم، جعله يتبنى سياسة هدم البناء العثماني من الداخل، مع بناء هيكله الخارجي، وقد اعتمدت أوروبا في تنفيذ هذه السياسة على عدة عناصر مرحلية بدأت:

١. بالضغوط العسكرية لتمزيق أوصال الدولة العثمانية، لتوسيع نفوذها وتقويتها مادياً ومعنوياً.
٢. الضغوط الدبلوماسية لترسيخ المكاسب العسكرية، وفتح باب للتمثيل الدبلوماسي الدائم.
٣. توسيع محيط الامتيازات الأجنبية في أنحاء الدولة، للسيطرة على الاقتصاد العثماني، وفرض تبعيته لأوروبا، وحماية رعايا الدولة من غير المسلمين.
٤. تشجيع السلاطين ورجال الدولة على إحداث التغييرات على النمط الأوروبي، وبخاصة في النظم العسكرية وهي ما عرفت حينئذ باسم الإصلاحات[2]. فقد اتسعت حتى شملت كافة نظم الدولة الإدارية والمالية والاقتصادية والقضائية وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية، حيث لم يأت القرن ١٣هـ/ ١٩م حتى كانت الدولة العثمانية قد سلمت قيادتها تماماً للدول

---

(١) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٦٠. محمد حمزة الحداد: المجمل في الآثار والحضارة، ص ٩٩. روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير الباغي، ج٢، ص١٢.

Nicolae Jorga: Osmanli İmparatorluğu Tarihi, Nilüfer Epçeli, Kemal Beydilli, Cilt5, P.147

(٢) الإصلاحات: هي أن تجري الدولة إصلاحات بشرط ألا تسمي هذه الإصلاحات بالنظم الإسلامية، ولا تخرج الدولة عن طبيعتها الأولى، وهذا ما كان حتى نهاية عصر السلطان محمود الثاني.

فلما كان عصر ابنه السلطان عبدالمجيد، بدأ عصراً جديداً نسميه عصر التنظيمات في الدولة العثمانية، وتحول مصطلح الإصلاحات في العصور الإسلامية الذي يعني العودة إلى الينابيع الإسلامية من القرآن والسنة والاجتهاد، إلى مصطلح وبرنامج سياسي تبنته فئة جديدة من الجيل الذي تلقى الثقافة من العواصم الأوروبية، تحت ضغط الدول الأوروبية، التي كان همها أن تتخلى الدولة عن أسسها الأولى. فكانت القرارات التي يصدرها السلطان لا تستند إلى فتوى ولاتقرها الشريعة، لأنها ساوت بين المسلم وغير المسلم في الدولة، وأجازت للذميين أن يشاركوا في إدارة الدولة، وفي الدواوين...إلخ.

وهذا ما أشار إليه المؤرخ العثماني جودت باشا: [وقد ظهر في ذلك العصر ميل الدولة إلى السير في طريق المدنية ورغبتها في ترتيب عسكر منظم، غير أنها تركت الرؤوس وتمسكت بالأذناب، بل شرعت في زحزحة البنيان من غير أن تنظر إلى أساسه، وذلك أنها بدلاً من أن تبذل الهمة في رواج أسواق الصناعة والفنون المنتشرة في أوروبا، انخدعت بالسفهاء واسترسلت في طريق الإسراف تاركة أنوار المدنية بحقه].

أميرة المداح: نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية، ص٦٦.

الأوروبية التي راحت تعرف منذ ذلك الوقت باسم (الدول الكبرى)، وذلك بإعلان فرمان (التنظيمات) عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ثم (الإصلاحات) عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦، وأخيراً (المشروطية) أي الدستور والبرهان عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، ثم عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨، عن نهاية الدولة العلية العثمانية[١]. – وهذا ما سوف نتطرق له في الفصول القادمة بالتفصيل – قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ ﴾[٢]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾[٣].

---

(١) سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص٥٧.

(٢) القرآن الكريم: سورة آل عمران، آية (١٤٠).

(٣) القرآن الكريم: سورة البقرة، آية (٢١٧).

الفَصْلُ الأَوَّلُ

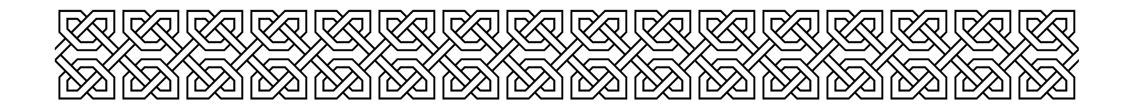
دعم الإمبراطورية النمساوية لمواقف الدولة العثمانية من التمردات

المبحث الأول: دعم وتأييد الإمبراطورية النمساوية للدولة العثمانية ضد روسيا، وتمردات البلقان، ومنطقة البحر الأسود، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين.

المبحث الثاني: موقف الإمبراطورية النمساوية من مسألة اللاجئين المجريين، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين.

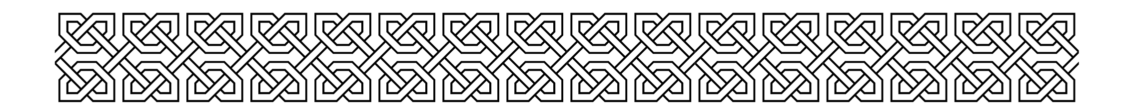
المبحث الثالث: موقف الإمبراطورية النمساوية من التحركات الأوروبية الحربية خلال الفترة ١٢٧٠هـ – ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٣م – ١٨٥٦م، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين.

المبحث الرابع: أثر الصراع الإسلامي الأوروبي على العلاقات بين البلدين.



المبحث الأوّل

دعم وتأييد الإمبراطورية النمساوية للدولة العثمانية ضد روسيا، وتمردات البلقان، ومنطقة البحر الأسود، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين.



إن معظم الأوضاع التي كانت مثار اعتراض مسيحيي البلقان كانت قائمة منذ سيطر العثمانيون على المنطقة، وخاصة بعد أن أخذت الدولة في التدهور. ورغم اندلاع عدة تمردات في الماضي بشكل غير منتظم ومتفرق هنا وهناك، إلا أن القرن ١٣هـ/ ١٩م كان قرن الثورات الوطنية، ففي خلال المدة من ١٢١٩هـ - ١٢٩٥هـ/ ١٨٠٤م – ١٨٧٨م نتج عنها قيام أربع دول مستقلة هي: الصرب(١)، واليونان(٢)، والجبل الأسود(٣)، وحصلت بلغاريا(٤) على

---

(١) الصرب: بلاد الصرب في الأصل هي الإقليم الشمالي الشرقي من يوغوسلافيا سابقاً، ويدخل فيه بلغراد ثم إنه امتد حتى شمل على أكثر البلاد المعروفة باسم يوغوسلافيا، ثم أصبح إحدى الجمهوريات اليوغوسلافيه وعاصمتها بلغراد.

تنازعته الإمبراطورية البيزنطية ثم اليونان ثم البلغار، استقل سنة ٥٧٦هـ/ ١١٨٠م وبعد حرب قوصوه سنة ٧٩١هـ/ ١٣٨٩م، دخلت بلاد الصرب في الحكم العثماني وظلت حتى سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، وفي سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م أصبحت إمارة مستقلة تابعة للدولة العثمانية، وفي سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م ضمنت أوروبا بموجب معاهدة باريس الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للصرب. وفي سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م ثار الصرب على الدولة وانتهى الأمر بأن أصبحت الصرب دولة مستقلة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م بموجب معاهدة برلين، وتوسعت حدودها سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م وأصبحت مملكة بالإرث.

وبعد حربها ضد تركيا سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م وحربها ضد بلغاريا سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م اتسعت رقعتها على حساب هاتين الدولتين اتساعاً كبيراً، وفي الحرب العالمية الأولى اكتسحها كل من الألمان والبلغار، وعندما انتهت الحرب باندحار ألمانيا وحلفائها استرجعت الصرب استقلالها، وأصبحت مركزاً لمملكة تضم الصرب والكروات والسلاف وصارت سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م يوغوسلافيا.

للمزيد انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٣٥.

(٢) اليونان:دولة تقع في جنوب شرقي أوروبا، جنوبي شبه جزيرة البلقان على بحار المتوسط وإيجه والإيوني، بين مقدونيا وبلغاريا وألبانيا وتركيا، عاصمتها أثينا. من مدنها تسالونيكي، بيره، پانراي، هيراكيلون، تؤلف الجزر ١٨% من مساحتها وأهمها كريت، رودس، جزر بحر إيجه، والبحر الأيوني. من مناطقها: تراقيا: مقدونيا، ابيروس، تساليا، شبة جزيرة پلوپونز.

كانت مهداً لإحدى أغنى حضارات العالم. فتحها العثمانيون منذ القرن ٨هـ/ ١٤م.،استقلت عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م، أعلنت جمهورية عام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص٦٢٧.

(٣) الجبل الأسود أو مونته نيغرو Monte Negro: جمهورية على الإدرياتيك شمالي كرواتيا، عاصمتها تيتوغراد، وقد دخلت في حوزة الدولة العثمانية سنة ٩٣٤هـ/ ١٥٢٨م، وكانت موضع نزاع دائم بين الدولة العثمانية والنمسا، وخط الامتياز هو الذي يفصل الأجزاء التي تتبع حماية النمسا من منطقة الجبل الأسود عن الأجزاء التي تتبع الدولة العثمانية.

استقل منذ سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م بموجب معاهدة برلين، وأصبح مملكة منذ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، وانضم إلى يوغوسلافيا سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، وانضم مع صربيا منذ سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، وأصبح عضواً في جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية مع صربيا منذ سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٥٣٢. ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، دار الآفاق العربية/ القاهرة، ط الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص٧٩. المنجد: في اللغة والأعلام، ص٥٥٩.

(٤) البلغار: نسبة لبلغار المحدودة بنهر الدانوب (طونة) شمالاً، والبحر الأسود شرقاً، وجبال البلقان جنوباً، وبلاد الصرب من الشمال الغربي. مساحتها ٣٩,٠٠٠ ميل مربع، وسكانها يتكونون من جنسيات مختلفة.

يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص١٦.

الحكم الذاتي[1].

وكانت الأحوال السائدة في البلقان في صالح تمرد المسيحيين، حيث تمكنت قيادات عسكرية قوية من السيطرة على مراكز السلطة المحلية مما ساعد على بلورة تقاليد التمرد. وإن كان أهل البلقان هم الذين بدؤوا الثورة، إلا أن القوى العظمى، هي التي صنعت في النهاية خريطة الدول القومية الجديدة بحدودها وشكل حكومتها، وفي هذا الخصوص كان الزعماء الأوروبيون في الإجراءات التي اتخذوها أبعد ما يكونون عن الإيثار ونكران الذات إذا وضعوا في اعتبارهم مصالحهم الخاصة والمحافظة على توازن القوى، وهي اعتبارات استخدموها في مختلف مغامراتهم الاستعمارية، ولم يكن أمام الدولة العثمانية بل ودول البلقان الجديدة إلا الخضوع لها. – وهذا ما سوف نلمسه من خلال الأحداث –.

كانت أولى هذه الثورات، ثورة الصرب:

فأثناء اجتهاد نابليون بونابرت والإمبراطور الروسي للاتفاق بشأن تقسيم الدولة العثمانية فيما بينهما، كان أهم وأعظم وأول إجراء لتمزيق الدولة بدأ في عهد السلطان سليم الثالث وتطور في عهد السلطان محمود الثاني، هي تمردات الصرب التي انتهت بتأسيس إمارة لهم[2].

فقد كانت بلاد الصرب خلال القرن ١٢هـ/ ١٨م مسرحاً لمعارك متكررة بين النمسا والدولة العثمانية بين أعوام ١١٢٨هـ – ١١٣٠هـ/ ١٧١٦م– ١٧١٨م،١١٥٠هـ – ١١٥٢هـ/ ١٧٣٧م – ١٧٣٩م،١٢٠٢هـ – ١٢٠٥هـ/ ١٧٨٨م – ١٧٩١م، فارتبط خلالها مصير الصربيين بمصير أسرة الهابسبورج التي تحكم النمسا، ذلك أن تلك المعارك وما ارتبط بها من فوضى واضطراب دفعت مجموعات كبيرة من الصربيين إلى الهجرة إلى المناطق النمساوية في البلقان وخاصة جنوب المجر. وعلى هذا بقي الصربيون في مملكة النمسا في ظروف مواتية ساعدتهم أكثر على الاتصال الوثيق بالإحداث التي تقع في بلادهم (الصرب) عن بعد، وكان لابد أن يكون لهم تأثير مهمٌ على

(١) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ترجمة د. عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث/ القاهرة، ط الأولى ٢٠٠٧م، ص١٥-٢٤. عبدالله محمد أبو هشه: حرب المورة في الوثائق النمساوية، مراجعة أ.د. عبدالله بركات، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ط الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص٥. فائقة بحري: أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، ص٦٣ وما بعدها.

Peter F. Sugar: Southeastern Europe Under Ottoman Rule،1354 – 1804، University Of Washington Press، Third Printing، 1996، Volume V، P.P. 271 – 282. Dr. Nuray Bozbora: Osmanli Yönetiminde Arnavutluk Ve Arnavut Ulusçuluğu'nun Gelişimi، P.169 Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.162.

(2) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.162.

الحركة القومية وعلى التنمية الثقافية وعلى إدارة دولة الصرب القومية في القرن ١٣هـ/ ١٩م[١].

فكانت النتيجة الرئيسة لحالة الحرب على الحدود طوال تلك السنوات أن الصربيين اكتسبوا خبرة القتال، فقد اشتركوا في كثير من المعارك كعساكر نظامية في جيش النمسا أو في جماعات فدائية غير نظامية، أو في وحدات خاصة بهم وتحت قيادة ضباط منهم. وأكثر من هذا أنهم كانوا يتولون وظائف إدارية عليا في بلادهم أثناء الاحتلال النمساوي لها أكثر مما كانوا يحصلون عليه وهم تحت الحكم العثماني. وكانت الخبرة التي حصلوا عليها من حرب ١٢٠٢هـ – ١٢٠٥هـ /١٧٨٨م – ١٧٩١م ذات قيمة إذ التحق كثير منهم في الفرق العسكرية النمساوية غير النظامية حيث تحملوا في الواقع العبء الرئيس في المعارك، ورغم أن الصربيين لم يجنوا فوائد فورية من اشتراكهم في الأعمال العسكرية وغيرها إلا أنها دربت قيادتهم جيداً أو جعلتهم يتفوقون في قدراتهم أكثر وأكثر[٢].

غير أن سنوات تعاون الصربيين مع النمسا كانت مخيبة لآمالهم، فقد شعروا أن النمسا لم تفِ بوعودها تجاههم، وأن شروط الصلح لم تجلب لبلادهم أية ميزات أو مكاسب، ورغم أن حدود النمسا ظلت أمراً يهم الصربيين بحكم القرب من بلادهم، إلا أن قادة الصرب اتجهوا إلى طلب المساعدة من روسيا التي سارعت بتقديمها عبر الدانوب عندما لم تساندهم النمسا، وفي الوقت نفسه ظلت هجرة الفارين من العثمانيين تتدفق على النمسا والبلاد التابعة لها – كما سوف يتبين لنا من الحديث عن ثورة الصرب –.

وفي أوائل القرن ١٣هـ/ ١٩م، وبالتحديد عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م ظهرت أولى الانتفاضات الوطنية في صربيا، وكانت موجهة في الأساس ضد الإنكشارية المحلية والأعيان، والتي عادت ترهب أهالي الريف وتثير الرعب في نفوسهم، وتكررت من ثم أحداث الماضي،[٣] وفر عدد كبير من الصربيين إلى التلال وانضموا إلى العصابات غير

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٣٨٣. تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٣٩، ٤٠.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٣٨٣. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٤٠.

(٣) إنه بعد فترة الخراب والتدمير التي أحدثتها الحروب، كان الصربيون لا يمانعون في قبول استمرار الحكم العثماني في مقابل حصولهم على حقوق الحكم الذاتي، وضمان تهدئة الأحوال في الريف، كما أبدى السلطان سليم الثالث بعد صلح سيستوفا عام ١٢٠٥هـ/١٧٩١م رغبته في تحقيق أوضاع سليمة وقانونية توافق مع رغبة رعاياه من الصربيين. إلا أنه بتوقف الحروب وجدت الإنكشارية والفرق العسكرية غير النظامية نفسها دون عمل ومن ثم انقلبوا على أهل الريف، وأعملوا السلب والنهب في المسالمين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وتحت تلك الظروف اتفقت مصالح الحكومة المركزية ومصالح الرعايا المسيحيين، حيث لم يكن أحدهما يقبل تحمل استمرار تلك الأوضاع.

=

النظامية أو كونوا لأنفسهم عصابات جديدة. وظهرت من جديد وحدات عسكرية صربية في أنحاء البلاد، واستطاع أحد النبلاء المحليين وهو كاراديورديه بتروفيتش Karadjordje Petrovic، والذي كان معروفاً باسمه العسكري أكثر من اسمه الحقيقي. ـــ وهو كادجورج Kadjordje أي جورج الأسود ـــ في أن يجمع حوله عدداً من المسلحين بحلول رمضان ١٢١٨هـ/ يناير ١٨٠٤م، وتمكن قادة محليون آخرون من

=

ولقد حاول السلطان سليم الثالث الذي كان محتماً بتلك المشكلات تحسين أوضاع الصربيين، وتخفيف سوء الأحوال القائمة، فبادر **أولاً**: بتعين رجال للإدارة المحلية لهم صلاحيات التعامل مع الرعايا وقمع العناصر الخارجة على القانون، و**ثانياً**: أصدر ثلاثة فرمانات في سنوات ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٣م، ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤، ١٢١٠هـ/ ١٧٩٦م أعطت الصربيين ما كانوا يتطلعون إليه. ولقد حددت هذه الإجراءات علاقات الصربيين بالحكومة العثمانية، فقد حصلوا على حقوق واسعة وكثيرة فيما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي، وأصبح باستطاعتهم جمع ضرائبهم بمعرفتهم وحمل السلاح، وتكوين مليشيات، كما تقرر تصحيح عيوب نظام الجفلك.

فلقد أصبحت هذه الفرمانات تشكل البرنامج السياسي لزعماء الصرب في السنوات التالية، ولو كان قدر لهذه الفرمانات أن تطبق لكان من المحتمل تأجيل ثورة الصرب القومية.

غير أن السلطان سليم الثالث لم يتمكن هو وأعوانه من تنفيذ ما أصدروه من قرارات وكان هذا من سوء الحظ. وفي السنوات التالية تعاظمت مشكلات الدولة بشكل كبير، وظلت إسطنبول مركزاً للدسائس التقليدية والمؤامرات.

ومن **ناحية أخرى** ظلت المشكلة الرئيسة في صربيا متمثلة في وجود فرق الإنكشارية التي قاومت فرمان ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م الذي أصدره سليم الثالث بمنع عودتهم إلى هناك. ومما سهل تحديهم للحكومة المركزية نشاط مجموعات صغيرة أخرى متمردة، وكذا نشاط بشفان أوغلي الذي أعدمت الحكومة العثمانية والده وفر هارباً وانضم إلى المجموعات الخارجة على القانون، ثم حارب إلى جانب الجيش العثماني فيما بعد في حرب ١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م. وقد أقام لنشاطه مركزاً في مدينة فيدين على الدانوب، جمع فيه قوة كبيرة من قطاع الطرق والمارقين المتمردين، وفي عام ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٥م أعلن استقلاله عن الحكومة العثمانية فظل في ثورة مستمرة ضدها. ولمواجهة القوة العسكرية لتلك المعارضة اضطرت السلطات العثمانية لطلب المساعدة من الصرب. ولقد ارتبطت سياسة العثمانيين في الاعتماد على الصرب مقابل تقديم تنازلات لحاكم الصرب حاجي مصطفى باشا الذي عرف بـ(أب الصربيين).

وفي تلك الأثناء كانت أكبر مشكلة تواجه العثمانيين في البلقان هي كيفية السيطرة على شفان أوغلي، فهو لم يقنع بحكم مقاطعة بلغارية واسعة النطاق، بل كان يرغب في أن يكون لأصدقائه الإنكشارية موضعاً راسخاً في بلغراد، ولأن التحالف بين القوات العثمانية الرسمية والمسيحيين كان قوياً وناجحاً تلقى بشفان أوغلي هزائم متكررة حتى اضطر للتقهقر داخل قلعته في فيدين التي ضرب عليها الحصار. لكن الظروف الدولية العامة عرقلت الجهود العثمانية، ففي ١٢١٢هـ/ ١٧٩٨م دخل بونابرت مصر واضطر الباب العالي لتجريد البلقان من القوات العسكرية النظامية لمواجهة الغزو الفرنسي لمصر، وازدادت في الوقت نفسه الضغوط على الباب العالي إذ كان من شأن سياسة تسليح المسيحيين ضد المسلمين استمرار جرح كبرياء العناصر المحافظة في الحكم.

كانت مجموعة الظروف الجديدة المتكافئة تمثل خطراً حقيقياً على مصالح الصرب، ولما لم يكن باستطاعة السلطان سليم حشد قواته أو القيام بعمل عسكري فقد عمد لمساومة بشفان أوغلي والعفو عن الإنكشارية والسماح لهم بالعودة إلى بلغراد شريطة أن يطيعوا حاجي مصطفى باشا (١٢٠٨هـ – ١٢١٥هـ/ ١٧٩٤م – ١٨٠١م). ولكن بمجرد عودتهم، عادوا مرة أخرى إلى أساليبهم القديمة، إذ سرعان ما تمردوا على حاجي مصطفى وقتلوه فانتقل ميزان القوة إلى الإنكشارية وبشفان أوغلي على حساب السلطة المركزية والصرب.

للمزيد: انظر محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٣٨٣. وتشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثماني، ص٤٣. ازوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٦٥٥. ويذكر محمد فريد بك بشفان أوغلي باسم، (بازوند أوغلي)، وأوزتونا باسم (بازقان أوغلي).

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.104. Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt Vi، P. 2858.

تجميع عددٍ من الرجال في عدة مراكز في أنحاء صربيا[(1)].

ثم ما لبث أن فرض هذه العصابات المسلحة على مسرح الأحداث، ففي مطلع عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٤م واجهت الصربيين حقيقة أن عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم أو يشهدوا قادتهم وهم يتحطمون تماماً والحاصل أن الإنكشارية كانت قد بدأت خلال رمضان وشوال ١٢١٨هـ/ يناير وفبراير ١٨٠٤م. في تنفيذ مذبحة لنبلاء الصرب المسيحيين تم التخطيط لها سلفاً. **وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الثورة في تلك المرحلة لم تكن تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية، إنما كانت لاستعادة حقوق الحكم الذاتي التي كانت الحكومة العثمانية قد وافقت عليها من قبل،** وبعث الشعب الصربي بمندوبيه إلى العاصمة إسطنبول ليعرض شكواه على السلطان سليم الثالث[(2)].

لقد أكد الصرب خلال مباحثاتهم مع السلطان أن غرضهم هو التوصل إلى شروط تضمن وضع حكومتهم الذاتية داخل نطاق الدولة العثمانية. وكانت مطالبهم تتلخص في الآتي:

١. إبعاد رؤساء فرق الإنكشارية، والعفو التام عن المتمردين الصرب.
٢. أن يعترف الباب العالي برئيس من بين الصربيين يكون كبيرهم، له سلطته على الصرب، ويكون مسؤولاً عن تسديد الضرائب وتمثيل قومه أمام الحكومة العثمانية.
٣. أن تفرض الضرائب والجزية دون تعسف في جمعها، فضلاً عن منع الإنكشارية من حيازة أرض ريفية.
٤. وضع ضوابط لحق المسلمين في الإقامة في المدن الصربية، وكذا ضمان حرية العقيدة، والتجارة، والانتقال[(3)].

وبهذه المطالب الصربية كان على الحكومة العثمانية أن تواجه تمرد فرق الإنكشارية مرة أخرى، ومما ساعدها في ذلك أن علاقتها بالمسيحيين كانت قوية، وأن السلطان سليم الثالث نفسه لم يكن يرغب في الوقوف ضد أماني الصرب، وعلى هذا أوفد أبو بكير باشا – وزير البوسنة – إلى

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٣٨٣ – ٣٨٤. تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٤٢. عبدالله محمد أبوهشه: حرب المورة، ص٥. Manfrod Scheuch: Historischer Atlas estereicho، p.185 .

(٢) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٤٥.
Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt Vi، P. 2858.
Dr. Yaser Yücel/ Dr. Ali Sevim: Türkiye Tarihi، Cilt، Iv، P.182.

(٣) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٤٥.
Omer Yilmaz: Osmanli Tarihi، cilt 3، p.270.

بلغراد للقضاء على الإنكشارية وقد نجح في إيقاع الهزيمة بهم في جمادى الأولى ١٢١٩هـ/ أغسطس ١٨٠٤م. ومع ذلك لم تستقر الأمور، ذلك أن فرق المسلمين المتمردة كانت ما تزال قوية وفي الوقت نفسه لم تكن الحكومة العثمانية راغبة رغبة حقيقية في تقرير الحكم الذاتي للصرب، الأمر الذي دفع زعماء الصرب للبحث عن مساندة خارجية لضمان تنفيذ شروط الحكم الذاتي(١).

وفي أثناء ذلك كان زعماء الصرب يرنون ببصرهم لحكومتي النمسا وروسيا لتقديم العون والمساعدة اللازمة، فبعد ظهور جدوى الانتفاضة كتب جورج الأسود رسالة إلى القيصر النمساوي فرانس جاء فيها: [إن جميع الأمة الصربية يتمنون أن يكونوا تحت حكم المملكة النمساوية، وأن يتخلصوا من الحكم الجائر وغير العادل للعثمانيين، وإذا لم يكن بإمكان القيصر ضم صربيا لمملكته وهو الجار لها، سنستعين بقوة أخرى لكي يتخلص الشعب المسيحي من العبودية التركية].(٢)

ولكن كان للنمسا موقفها وسياستها، وهي الحفاظ على الحكم العثماني الذي لم يعد خطراً على النمسا، ورأت أن الوقوف بجانب الصرب سيكون نقضاً للعهد معها، وكما كانت النمسا في تلك الأثناء مشغولة مع نابليون، مما أصاب الصرب بخيبة أمل شديدة من موقف فيينا، حيث كانوا متعطشين للحرية فتوجهوا إلى القيصر الروسي، فتقرَّبوا منه مما أدى إلى التدخل الروسي في البلقان، وهذا الذي كانت النمسا تخشاه، والتي كانت تنوي بسياستها إبقاء العثمانيين للإقصاء الروسي في البلقان(٣).

ونتيجة أن الصربيين قد حصلوا على مساندة روسيا لقضيتهم محرم ١٢٢٢هـ/ مارس ١٨٠٧م، مما أدى إلى تأزم العلاقة بين الدولة العثمانية من جهة وروسيا من جهة ثانية، وبدأت مرحلة جديدة من التمردات بمساعدة روسيا للمتمردين الصرب، بل إن مجلس الصرب القومي بدأ يحظى بكل أنواع المساعدات والدعم من الروس، وقام أحد ممثلي الروس وبرفقته مجموعة من المسؤولين

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص٣٨٤. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٤٤.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.105.

(٢) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٤٥.

Manfred Scheuch: Historisherl p.158

(٣) عبدالمنعم الهامشي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٣.

Manfred Scheuch: Historisherl p.158. Herausgegeben von، Erich Zöller ،Karl Gutkas: Österreich und die Osmanen – Prinz Eugen und seine Zeit ،Redigiert von ،Hermann Möcker Register ersellrvon ،Bernhard Zimmerman ،Österreichischer Bundsverlag – Wien.

والضباط بالاستقرار في بلغراد وأخذوا يوجهون ويقودون جيش الصرب، ومن ثم فإن مساعدة وحماية الإمبراطور الروسي قد أثارت آمالاً جديدة في توحيد جميع الصرب تحت إدارة روسيا، حتى إن الجبل الأسود قد شاركت وانضمت إلى الصرب أيضاً.(١)

أما وقد اعتقد كاراديورديه أنه حصل على تأكيدات واثقة بدعم روسي، فقد تبنى سياسة تستهدف استقلال الصرب، ليس بمجرد الحصول على حكم ذاتي تحت الحكم العثماني، ولكن سرعان ما اتضح له أنه متسرع، حيث رأى أن مصير الصرب النهائي يتوقف على ما يبدو على تطور الأحوال الدولية، ذلك عندما تبين له أن روسيا، وفرنسا عقدتا معاهدة تيلست Tilsit (٢). وكانت إحدى بنودها تنص على أن تحاول فرنسا من

---

(١) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٣٥. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٦٧.

Ömer Yilmaz: Osmanli Tarihi، Cilt 3، P.270. Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.105.

(٢) صلح تيلست Tilist، ٢ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ/ ٨ يوليو ١٨٠٧م.

عندما شرع نابليون بتنظيم ألمانيا بالطريقة التي تروق له، فعمل على إبراز تشكيل سياسي ثلاثي: قسم تتفوق فيه بروسيا في الشمال، وقسم تتفوق فيه النسما في الشرق والجنوب، وقسم وضعه نابليون تحت الحماية وهو اتحاد الراين، واضطر مجلس الدايت الألماني إلى أن يوافق على ذلك، فلم يكن هناك من يستطيع الاعتراض على نابليون حينذاك. فكان هذا من الأمور التي أثارت أشجان القيادات السياسية البروسية الوطنية، التي كانت ترى في هذه الإجراءات امتحاناً لوجودها ورأيها فيما يجب أن تكون عليه ألمانيا.

لقد وجدت بروسيا في روسيا – وكانت لا تزال في الحرب – حليفاً مستعداً لتقديم الجيوش، كما وجدت في ساكونيا حليفاً، وفي معركة جينا ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م أهينت القيادة العسكرية البروسية تحت سنابك خيل نابليون لتدخل برلين ظافرة، ولينزل بالجيوش الروسية في فريدلاند هزيمة أخرى مروعة كانت خاتمة هذا الدور من الحرب.

وأصبح القيصر اسكندر الأول وحده في الميدان بعد أن هزم هو وكافة القوى البرية في القارة، ولم يبق سوى انجلترا في الميدان معه. ولكن انجلترا لا تزال تقف في البحر بعيداً عن الصراع الدموي، ولم تتكبد بعد – مثل القوى البرية – مشاق قاسية. وحاول القيصر اسكندر الأول أن يقنع انجلترا بمضاعفة مساهمتها المالية في الحرب دون جدوى، بل لقد رفضت أن تضمن قرضاً أراد القيصر عقده لتحويل مجهوداته الحربية. وإلى جانب هذا ألح القيصر على أن تقوم انجلترا بفتح جبهة ثانية تشغل الجيوش الفرنسية التي تركز قواتها في الجبهة الروسية، ولكن رفضت الحكومة الانجليزية هذه المطالب، مما جعل القيصر اسكندر يفضل – على مضض – الوصول إلى تفاهم مع نابليون فأدى إلى عقد صلح تليست ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م.

الذي أدى إلى ترك نابليون للقيصر أمر الاستيلاء على فنلنده، وخفف من حدة معارضته للتوسع الروسي في اتجاه طهران وعلى حساب الدولة العثمانية في أوروبا على ألا يؤدي ذلك إلى سيطرة روسيا على المضايق (البوسفور الدردنيل).

وإن على الدولة العثمانية قبول الوساطة الفرنسية في هذه الخلافات الدائرة بين العثمانيين وروسيا، وأن فرنسا في حالة عدم قبول الدولة العثمانية بهذه الوساطة ستتحد مع روسيا ويقوم على كلاهما بسلخ جميع الولايات العثمانية من أوروبا وتقسيمها، لتصبح البوسنة وألبانيا وأبيروس واليونان ومقدونيا تابعة لفرنسا وبلاد الصرب، للنمسا. **والأفلاق والبغدان، لروسيا.**

يذكر محمد فريد بك عن هذا التحكيم: [يظهر للمطالع، أن كل وعود الأجانب للشرقيين وعود عرقوبية وسراب كاذب يحسبه الظمآن ماء، وإن إظهارهم لنا الولاء لم يكن إلا لنوال أمانيهم، والفوز بغاياتهم، فالعاقل من لم يتمسك بذيل وعودهم، ولا يخالج فكره أن دولة أوروبية تودّ خيراً، أو تبغي إصلاحاً لدولة أو أمة شرقية مطلقاً، والحوادث التاريخية أكبر شاهد فلعلّها عبرة لمن تذكر].

أما بروسيا، فكان اتفاق القيصر ونابليون ضده واضحاً، فقد تضررت بروسيا في تيلست بأشد الضرر، فقد تحولت أملاك بروسيا على نهر الراين إلى مملكة وستفاليا التي أسندت إلى جيروم شقيق نابليون، وتشكلت من الأراضي البولندية التي كانت تحت يد بروسيا إلى دوقية وارسو.

=

جانبها أن تعمل من أجل التوصل إلى عقد صلح بين روسيا والدولة العثمانية، فكان للتفاهم بين روسيا وفرنسا على ذلك النحو تداعيات سيئة فورية على الصرب إذ سرعان ما عقدت روسيا في جمادى الآخرة ١٢٢٢هـ/ أغسطس ١٨٠٧م هدنة سلوبوزيا Slobozia مع الدولة العثمانية، رغم أن المفاوضين الروس لتوقيع الهدنة كانت لديهم تعليمات بعدم التخلي عن الصرب. وعلى هذا كان من الطبيعي أن يزداد مواجهة العثمانيين للمتمردين الصرب(١).

كما أن النمسا عارضت بشكل قاطع مسألة تكوين دولة صربية بحماية روسيا، ومن ثم فإن مسألة صربيا أصبحت محل خلاف بين روسيا والنمسا، وفي عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م. عندما استطاع كاراديورديه بإعلان نفسه رئيساً على جميع الصرب، وأسس نظام حاكم صربي جديد يعتمد على الإرث، كان رئيس وزراء النمسا مترنيخ(٢) قد ظهر وتحدث بشأن مسألة صربيا التي ألقت بنفسها على الساحة قائلاً: "إن صربيا الوليدة لا تعبر عن شيء سوى أنها لعبة بين النمسا وروسيا، وبالنسبة لما يحدث فخير للصرب البقاء بين كنف الأتراك".

=

واتفق الطرفان – القيصر والإمبراطور – على دعوة لبريطانيا إلى التخلي عن سيادتها البحرية، وأنها إذا رفضت ذلك نفذت قرارات الحصار القاري الذي اعتزم نابليون تنفيذه على طول السواحل الأوروبية لعله يستطيع أن يرغم انجلترا على عقد صلح معه.

وعندما عرفت الحكومة الإنجليزية بمقررات تيلسيت، فأسرعت إلى ضرب الأسطول الدنمركي – للمرة الثانية ودون إعلان الحرب – تقويضاً لأية محاولة فرنسية لتجميع الأساطيل الأوربية في عمل مشترك ضد انجلترا.

ومهما يكن، فإنه بعقد نابليون لصلح تيلست مع القيصر يكون قد وصل إلى ذروة مجده، وما بعد ذلك هو محاولة منه للحفاظ على إمبراطوريته ومنصبه.

للمزيد انظر: عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص ١٣٠ – ١٣٢. عبدالمجيد النعنعي: أوروبا في بعض الأزمنة الحدثية ص ٣٠٠. د/ يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٨٨. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص ٣٩٥. محمد السروجي: تاريخ أوروبا السياسي والإقتصادي في القرن التاسع عشر، ص ٧٥. عبدالمجيد النعنعي/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، ص٢٠٧.

(١) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك الدولة العثمانية، ص ٤٦ – ٤٧.

(٢) مترنيخ: رجل دولة النمسا الشهير، يعتبر من أبرز الشخصيات المناهضة للحركات القومية وحركات التحرر الوطنية والسياسية. ولد في ١٠ صفر ١١٨٧هـ/ ٣ مايو ١٧٧٣م وسط إقطاعية آل مترنيخ بالقرب من مدينة كوبلنتر في الإمبراطورية النمساوية، من عائلة مترنيخ الكاثوليكية.خدم والده في مراكز إدارية عدة، كان آخرها وزير النمسا والمفوض في بروكسل. وقد تربى منذ صغره على الولاء للتاج النمساوي.

وقد تأثر إلى حد كبير بإعدام ماري أنطوانيت سليلة البيت المالك النمساوي، الذي كان يكن لها محبة واحتراماً لا حدود لها. وزاد حقده على الفرنسيين حين صادرو أملاك عائلته في سنة ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م، ولجأ إلى فيينا فقيراً معدماً مما اضطره للزواج من فتاة ثرية، ساعدته في الدخول إلى السلك الدبلوماسي النمساوي، حيث أخذ يتقدم بسرعة كبيرة فنراه وزيراً في سكونيا سنة ١٢١٥هـ/ ١٨٠١م، ثم سفيراً في برلين سنة ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣ ثم سفيراً في باريس سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م، حيث تعرف إلى نابليون عن كثب وكون له كرهاً شديداً لأنه

=

أما الممثل الروسي في بلغراد فإنه قال: "إن صربيا مثلها مثل الدول الكبرى الأخرى"[١]

ورغم صعوبة الموقف، إلا أن قوات الصرب كانت قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة على الموقف، كما كانت الظروف في صالح الصرب على وجه الإجمال، والتي تتمثل في الآتي:

١. منذ أن انشغلت الإدارة العثمانية بالصراع على العرش، والذي انتهى بخلع السلطان سليم الثالث، وصعود السلطان محمود الثاني للحكم، ولم يكن بإمكان السلطان الجديد تجريد حملات عسكرية ضد متمردي الصرب بل كان أكثر ميلاً للتفاوض للتوصل إلى تسوية.

٢. كما واصل الروس تعاونهم مع الصرب، وكان من أهم نتائجها، استيلاء الروس على مدن إسماعيل[٢]، دسلستريه[٣]، ورستجق[٤]،

=

رأى فيه تجسيداً حقيقياً للثورة الفرنسية التي طالما أبغضها، وفي سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م استلم وزارة الخارجية، وظل قابضاً على زمامها حتى منتصف القرن.

اقترن دائماً اسم مترنيخ بسياسة التدخل في أوروبا، تلك السياسة التي اتبعها من أجل القضاء على الحركات الاستقلالية والقومية والدستورية. فقد تدخل لقمع الثورات في إيطاليا وألمانيا، بل إنه عقد اتفاقية مع كل من روسيا وبروسيا لقمع الحركات القومية والدستورية.

أما في داخل النمسا، فكان مترنيخ رمزاً للنظام البوليسي النمساوي، الذي كان يهدف إلى قتل الحرية الفردية، فأسرع يقيد حرية الصحافة، وحرية الرأي ويلغي حرية الاجتماعات، كما أنه أخضع نظام التعليم إلى المراقبة الصارمة، ثم ضيق الخناق على الجامعات، ولقد لقي الأحرار والقوميون على يديه السجن والنفي والتشرد.

إن مترنيخ ظل يدافع عن وجود وحياة وبقاء الدولة العثمانية على مدى سنوات عمره، فيقول : [إن وجود الدولة العثمانية وكيانها يتنافى مع مصالح المسيحية ولكن استمرار هذا الوجود العثماني يعد خيراً كبيراً لأقصى درجة بالنسبة لأوروبا].

للمزيد أنظر: د. آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص ١٨٤ – ١٨٥. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص٤٩٨. عبالمجيد النفيعي/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص١٥٤.

T.G. Djuvara، Emir Şekip: Türkiye'yi Parcalama Plânlari 100 Plân، Haçlı Taassubu – Türkiye Düşmanlığı، Tercüme Yakup Üstün، Türkiye Diyanet Vakfi Yayinlari/ 107، Ankara/ 1993. P. 140 – 144.

(1) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.105. Mufassal Osmanli Tarihi، Cilt 6، P. 2864

(٢) اسماعيل: تعتبر من أهم المواقع الإستراتيجية لتوسطها، وكونها مقر المؤن العسكرية للجيش العثماني. وهي تقع إلى غرب ابرئيل في رومانيا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٣٥٤.

(٣) دسلستريه Silistra: مدينة تقع في شمال شرق بلغاريا وتقع على الضفة الجنوبية لنهر الدانوب ومجاورة للحدود مع رومانيا. تعتبر مركزاً ثقافياً، صناعياً، وتعليمياً كبيراً في شمال شرق بلغاريا. ويوجد فيها العديد من المعالم التاريخية بما في ذلك القبر الروماني، بقايا حصن من العصور الوسطى، وهي الحصن العثماني، ومعرض فني.

انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Silistra

(٤) رستجق: ولاية تقع على حافة نهر الدانوب في بلغاريا، وكانت في ذلك الوقت تتمتع بأهمية كبيرة لموقعها.

ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، ص١٠٧.

نيقوبولي[1]، وبازارجق[2] خلال عامي ١٢٢٤هـ – ١٢٢٥هـ/ ١٨٠٩م – ١٨١٠م، مما جعل الصرب يشعرون بأن انتصارهم في قضيتهم بات قريباً أو قاب قوسين أو أدنى[3].

غير أن مجريات الأمور على المسرح السياسي في أوروبا عصفت بآمال الصربيين. فقد حدث أن قيصر روسيا إسكندر الأول[4] كان يواجه غزواً فرنسياً وشيك الوقوع، فأصبح راغباً في عقد معاهدة صلح نهائي مع الباب العالي حتى يكون بإمكانه سحب قواته المشاركة مع العثمانيين لمواجهة ذلك الغزو المتوقع. ولكن كما حدث منذ توقيع هدنة سلوبوزيا، تصرفت روسيا ضد مصالح حلفائها إذ لم يعلم الصربيون مسبقاً بمفاوضات الصلح. وعلموا بالشروط النهائية للمعاهدة من الحكومة العثمانية. وهكذا جاء الانسحاب الروسي في هذه المرة الثانية في وقت كانت توقعات الصرب فيه عالية في تحقيق الاستقلال[5].

ونظراً لعدم إلمام وزراء الدولة العثمانية بالأحداث السياسية التي كانت تجري في أوروبا، وافقوا على التفاوض مع روسيا، ووقعوا معها **معاهدة بخارست**

---

(١) نيقوبولي Nikopol: تقع على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من بودابست.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢٦٦.

(٢) بازارجق: كانت تسمى حاجي أوغلي بازاري، وتسمى اليوم توبولخين Tobulkhin، وهي إلى الجنوب من سيلستريا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٣٣٩.

(٣) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٤٠١. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ص ٣٣٥. علي السلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٣١. تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٤٧.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.106.

(٤) اسكندر الأول: هو ابن الإمبراطور بولس الأول، ولد سنة ١١٨٠هـ/ ١٧٦٧م، وتولى بعد قتل أبيه في ١١ ذو القعدة ١٢١٥هـ/ ٢٥ مارس ١٨٠١م. وأدخل في بلاده عدة إصلاحات داخلية منها إبطال المصادرة والتعذيب، وتخفيف الضرائب، وأسس عدة مدارس جامعية، ولطف قانون العقوبات، حارب نابليون الأول باتحاده مع جميع أوروبا عدة مرات، وانهزم أمام فرنسا في وقائع متعددة. وأخيراً لما قصد نابليون بلاده وتقهقر أمام مدينة موسكو والتي أحرقها الروس، اتحدت أوروبا ضده واستظهروا على فرنسا، ودخل اسكندر الأول باريس في ٩ ربيع الثاني ١٢٢٩هـ/ ٣١ مارس ١٨١٤م، ثم عاد نابليون من منفاه الأول حاربه اسكندر المذكور مع جميع أوروبا وانتصر عليه في واقعة واترلو ١١ شعبان ١٢٣٠هـ/ ١٨ يوليو ١٨١٥م.

واشتهر الإمبراطور المذكور بمضادته لاستغلال الأمم ولذلك ألف مع روسيا والنمسا الاتحاد المقدس لمعارضة كل أمة تود الاستقلال، وتوفي في جمادى الأولى ١٢٤١هـ/ ديسمبر ١٨٢٥م .

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٤١٢.

(٥) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٤٨.

في ١٢٢٧هـ/ مايو ١٨١٢[1]. حاول المفاوضون الروس عمل كل شيء للصربيين – حلفائهم السابقين –، فكانت المادة الثامنة من المعاهدة تنص بحالة بلاد الصرب، وقد نصت على تدمير القلاع والحصون التي أقامها الصربيون أثناء الثورة ما لم تكن لها قيمة معينة لدى الحكومة العثمانية، وتعاد الأجهزة العثمانية والمنشآت التي كانت قائمة في بلاد الصرب قبل عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م وتكون تحت حماية القوات العثمانية. وفي المقابل وعد الباب العالي بإصدار عفو عام عن المعارضة الصربية، ومنح حقوق الحكم الذاتي مؤكدة، وأن يقوم الصربيون بإدارة شؤونهم الخاصة، وتثبيت الضرائب وجمعها بمعرفتهم وتوريدها إلى الخزانة العامة في إسطنبول[2].

وأزعج التقارب العثماني الروسي الساسة الفرنسيين الذين عدوا تصرف الباب العالي خيانة للروابط التقليدية التي تربط الجانبين، العثماني والفرنسي، مما أتاح لروسيا تركيز قواتها لمقاومة الزحف الفرنسي باتجاه موسكو[3] والذي فشل في تحقيق أهدافه.

أما ردة فعل تلك المعاهدة لدى الصربيين فقد كان شديداً، ذلك أن عودة العثمانيين للسيطرة على قلاع ومدن الصرب مرة أخرى كان أمراً مرفوضاً، ومن ثم توقع الجميع اندلاع ثورة من جديد ضد الدولة العثمانية خاصة وأن الحكومة العثمانية سوف تنفذ المادة الثامنة من المعاهدة، بل إن قيام روسيا بتشجيع الصربيين على التفاوض المباشر مع العثمانيين أشعرهم بعدم الارتياح، خاصة عندما أصبح واضحاً أن روسيا سوف تسحب قواتها ليس فقط من الصرب بل من الأفلاق والبغدان،

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٤٠١. نصوص المعاهدة موجودة في كل من: عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٢. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ص ٣٣٥.

بخارست: تسمى في الكتب التركية (بكرش)، بلدة جميلة جداً حديثة العهد. وبها مقر بطريرك الكنيسة الأورذوكسية. ولم تشتهر إلا بعد المعاهدة التي ابرمت فيها بين الدولة العلية والروسية سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م. احتلها الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى، واستسلمت للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وهي الآن عاصمة رومانيا وأكبر مدنها ومركزها الرئيس التجاري والصناعي. يوجد فيها مسجد جميل يدعى (مسجد كارول)، يقع على حافة بحيرة وتحف به حديقة كبيرة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص١٧٠. هامش (١). يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٨٩.

(٢) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٤٨
الملاحظ، إن الامتيازات التي حصلت عليها الدولة العثمانية لم تكن بسبب قوتها، بل هي مناورة سياسية لتحييد الجبهة العثمانية، والتفرغ الكامل للقوات الفرنسية.

وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٢٦.

(٣) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ص٣٣٥. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٢. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٤٨.

وأن كل ما قدمته روسيا للصرب في المرحلة التالية مجرد دعم دبلوماسي. ولقد تأكدت مخاوف الصربيين فور رجوع القوات الروسية إلى بلادها. إذا أصبح بإمكان الدولة العثمانية تركيز قواتها في الصرب بعد صلحها مع روسيا (صلح بخارست). وسرعان ما تقدمت ثلاثة جيوش عثمانية من البوسنة وفيدن[1] ونيـــــش[2] وسحقت قوات كاراديوردیه. ووفقوا في الاستيلاء على بلغراد خلال فترة قصيرة ١٣ ذوالقعدة ١٢٢٨هـ/ ٧ نوفمبر ١٨١٣، ولجأ كاراديوريه إلى النمسا ومن ثم فإن التمرد ظل فترة بدون رئيس، وأعلن جزء كبير من صربيا الطاعة والولاء، وبهذا انتهت ثورة الصرب الأولى بعد حالة من الحروب دامت تسع سنوات استنزفت خلالها مصادر الصربيين بشرياً ومادياً.[3] ويرجع نجاح العثمانيين بفعل انهماك روسيا لمقاومة الزحف الفرنسي، وعدم قدرة النمسا على التحرك إلى جانب الصربيين الذين أرسلوا وفداً إلى مؤتمر فيينا وطلبوا تدخل أوروبا لصالحهم، لكن المؤتمر كان تحت تأثير مترنيخ، وكانت النمسا ورئيس وزرائها معارضين لصربيا المستقلة أو ذات السيادة.

ورغم فشل الصربيين في ثورتهم إلا أن بلادهم حققت الكثير تحت قيادة كاراديوردیه إذ تم تنظيم التمرد، وتم تأسيس أول حكومة صربية منفصلة عن الدولة العثمانية، ووقع في يدهم كثير من ممتلكات العثمانيين بما فيها أراض ومنازل ومحلات ومخازن. ومن ناحية أخرى لفتت الثورة انتباه دول العالم وخاصة روسيا إلى المسألة الصربية التي انبثقت الحوادث فيها بدرجة عالية أن مستقبل الحكم الذاتي للصربيين مرهون بموقف روسيا وعلى مدى رغبتها في استعادة الحكم الذاتي للصربيين. **والأكثر أهمية أن محاولات جرت للإجابة على سؤال جوهري يتعلق بمسألة سياسية كبرى ألا وهو:** هل وجود نظام حكم مركزي لأقاليم تابعة متنوعة الأعراق والأديان أكثر فائدة أم

---

(١) فيدن: مدينة محصنة في بلغاريا، تقع على نهر الدانوب، كانت مراكز ولاية ودين.

أماني جعفر: دور الإنكشارية، ص٣٤٣.

(٢) نيش Nis: تقع إلى الشمال الغربي من مدينة صوفيا، وهي بلدة يوغوسلافيه ويقال لها نيسا، هي مدينة تقع في جنوب الصرب، لا يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة واقعة على الطريق الموصل إلى الإستانة وسلانيك، حصلت بها عدة وقائع حربيه أهمها انتصار الصربيين على جيوش الدولة سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م أثناء الحرب الروسية الأخيرة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص١٥٧. هامش (١).

(٣) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٤٨.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.106.

قيام حكومة تمسك بزمام السلطة فيها مختلف الأقليات والجاليات المحلية القائمة؟؟

ونتيجة لذلك، أدرك زعماء الثورة أن لا مقام لهم في بلادهم، فهاجروا إلى النمسا والمجر، وخلال فترة الاضطرابات في أوروبا نتيجة الغزو الفرنسي لروسيا، كانت الحكومة العثمانية تريد السلام على أراضيها، ومن ثم اتبعت سياسية لتوفيق الأوضاع مع الصربيين، ومع ذلك أنها أعلنت في شوال ١٢٢٨هـ/ اكتوبر ١٨١٣م العفو العام الذي أفاد منه الكثير من قيادات الصرب بما فيهم زعيم المرحلة التالية من حركة الصرب القومية ميلوش أوبرنيوفيتش Miolosobrenovic[١] حيث عادوا إلى مواقعهم في السلطة المحلية ومع عودة الصربيين إلى وطنهم غادرت العساكر العثمانية المناطق الريفية، وكذا كثير من المسلمين. وهكذا كان الصربيون ما يزالون أقوياء، ولكن زيادة عدد حصونهم كانت أمراً محتملاً أيضاً[٢]

ورغم الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية للوفاق مع رعاياها إلا أن مشاعر عدم التوافق بين المسيحيين والمسلمين ظلت قائمة، ولم يتم اتخاذ مواقف محددة بشأنها. وهكذا في ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م انفجرت ثورة في مدينة رندنيك Rundnik [٣] في بلغراد وعرضت السلطات العثمانية على رئيس المدينة (Kens)[٤] ميلوش إنهاء الثورة في مقابل العفو العام عن المتمردين. وهنا عادت مخاوف الصربيين مرة أخرى، فهرب بعضهم واستعد بعضهم للثورة في شوال ١٢٣٠/ سبتمبر ١٨١٥ تخلى ميلوش عن سياسة التعاون مع العثمانيين، وتولى زعامة الثورة. وفي هذه

---

(١) ميلوش أوبرينوفيتش: تولى السلطة عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م، أحد زعماء الثورة الصربية ولقبه الحقيقي ثيودورفيتش وسمي أوبروفيتش نسبة،. وكان والده من رعاة الخنازير. أما هو فثار أولاً باتفاق قره جورج الذي سبق ذكره، ثم لما هاجر جورج إلى روسيا صار هو رئيساً للحركة الثورية. لم تكن الصرب قد أقامت حكومة مركزية أو نظاماً إدارياً أو قوانين وتشريعات، وعلى هذا كان عليه أن يعمل من أجل إقامة دولة وفي الوقت نفسه يتعامل مع الحكومة العثمانية أملاً في الحصول على حقوق أكثر، وضمان عدم التعدي على الحقوق التي تمَّ اكتسابها فعلاً. فكان يفضل تحقيق مكاسب لبلاده عن طريق التفاوض مع الباب العالي أكثر من اللجوء إلى التمرد والعصيان المسلح، فكان أحد مظاهر هذه السياسة قيامه بتسليم رأس كاراديورديه، والإمتناع عن تقديم مساعدات لليونانيين في ثورتهم ضد السلطان – كما سيمر معنا –.

للمزيد أنظر، تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٦٦ وما بعدها. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص٢٠٤.

(٢) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٤٩.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Ankara، 1992، Cilt Iv، P. 184.

(٣) رندنيك: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يديّ.

(٤) كِنس Kens: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يديّ.

المرة كانت الظروف المحلية والدولية في صالح الصربيين والتي تتمثل في:

أولاً: كان الصربيون أكثر عدداً مقارنة بالقوات العثمانية.

ثانياً: أن حالة الحرب العامة التي كانت سائدة في أوروبا انتهت بمعركة واترلو في جمادى ثانية ١٢٢٩هـ/ يونيو ١٨١٤م بهزيمة نابليون، مما أتاح لروسيا الاهتمام بشكل جريء بالمسألة الصربية.

ثالثاً: لم تكن الحكومة العثمانية ومستعدة لمواجهة ثورة كبرى[١].

وعلى هذا، انفتح الطريق للاتفاق بين الصربيين والحكومة العثمانية. وهكذا في إطار هذا المناخ الجديد، ثم التوصل في ١٢٣٠هـ/ نوفمبر ١٨١٥ إلى الاتفاق بينهما:

١. الاعتراف بميلوش كبيراً للصربيين Kens، وعدم تدخل العثمانيين في شؤون البلاد الداخلية، حيث يقتصر دور الدولة العثمانية على المراقبة، وتتمركز حاميتها في الحصون والقلاع.
٢. إنشاء مجلس قضائي في بلغراد يكون بمثابة محكمة عليا في البلاد، وأن يزود بموظفين صربيين وعثمانيين رسميين لتولي القضاء في الحالات التي يكون فيها الصربيون طرفاً في الخصومة.
٣. أن يتولى مسؤولون صربيون مهمة جمع الضرائب المقررة.
٤. يتم منح الصربيين ميزات التعرفة الجمركية والتجارية.
٥. يتم إبعاد عائلات الإنكشارية عن الأراضي المملوكة للصربيين.
٦. أن يعمل مسؤولون صربيون وعثمانيون معاً في إدارة شؤون المدن والمواقع العسكرية.
٧. يتم إصدار العفو العام[٢].

وبهذه الصورة، تحولت صربيا إلى إمارة ذات امتيازات، ولهذا السبب فإن الدولة العثمانية

---

(١) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثانية، ص ٤٩. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص٣٣٦.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص٤٠٣. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٣٦. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٣. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢٧١. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٥٠.
Mufassal Osmanli Tarihi، Cilt 6، P. 2806.

لأول مرة تتجاوب إزاء هذا التمرد الذي قام به الرعايا المسيحيون، حيث منحت صربيا امتيازات نتيجة هذه التمردات [1].

ويبدو أن طموحات ميلوش، كانت أبعد من تحقيق الانفصال الإداري، فراح يغتنم فرصة ضعف الدولة، وتراجعها العسكري أمام الدول الأوروبية، وهزيمتها أمام الثورة اليونانية – كما سيمر معنا – فتمكن أخيراً من الحصول على دستور لبلاده، والاعتراف به أميراً على بلاد الصرب عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، حيث حصل على حكم وراثي، ومجلسين، أعطاهما شكل الحكم الذاتي بوضوح[2].

فقد كانت الصرب خلال فترة الحكم العثماني من ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م حتى سبعينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، منشغلة بإقرار أوضاعها السياسية في المقام الأول، وكما أنه خلال تلك الفترة أيضاً، ضمت الصرب بعض الأراضي إلى حدودها، ووسعت من حقوق الحكم الذاتي حتى تمكن ميلوش في عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٥م من استخدام أسلوب المراوغة والحيلة مع السلطان محمود الثاني، حيث أصدر السلطان مرسوماً اعترف فيه بشرعية حكم ميلوش وورثته، وأقر له بتشكيل قوة داخلية مع السماح ببيع أراضي المسلمين للصربيين إذا أردوا.

وبالطبع، استاء المسلمون من هذا القرار، وازدادت بذلك مطامع الدول الكبرى في تحقيق مآربها وآمالها لطرد المسلمين وإنهاء وجودهم في جنوب شرق أوروبا، واتضح التعاطف الأوروبي مع الصربيين في مؤتمر باريس عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م عندما قرر المؤتمرون في المادة الثامنة والعشرين استقلال الصرب إدارياً تحت سيادة الدولة العثمانية مراعاة لمطالب الثوار، فيحق بذلك للدولة العثمانية وضع حاميات عسكرية في ست قلاع، بما فيها بلغراد، على أن يسكن المسلمون داخلها، إلا أن هذا الشرط الأخير لم يُنفذ لأن المسلمين لم يكترثوا لهذا الانحياز، ولجؤوا إلى الإقامة خارج القلاع، ودعمتهم السلطة فأنشأت عدداً من المخافر في المدينة لحمايتهم.[3].

وعندما ثار أهالي الهرسك سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م واشتبك الثوار مع الجيش العثماني عقدت

---

(1) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt5، P.106.

(٢) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٣٦.

Dr. Naray Bozbora: Osmanli Yönet iminde، p. 173.

(٣) يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٠. تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٧٩. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٤١٣.

الدول الكبرى اجتماعاً في سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م دون مشاركة الدولة العثمانية، وقررت فيه: ضرورة إخلاء العثمانيين قلعتين والاحتفاظ بأربع هي: بلغراد، سمندرية، فتح الإسلام، وشباتس. ومنع تدخل القوات العثمانية في إدارة البلاد الداخلية، وإلزام المسلمين القاطنين خارج القلاع ببيع ممتلكاتهم والهجرة عن البلاد، وعلى حكومة الصرب أن تدفع لهم تعويضات عن ذلك، حتى أصبح المسلم ملزماً بالهجرة من وطنه، وعليه الاختيار إما بالتعويض في ممتلكاته أو الهجرة بقوة السلاح، وفي هذه الحالة يقول المؤرخ محمد فريد بك:[**وغني عن البيان أن تحظير الإقامة في الصرب على المسلمين من أقبح ضروب التعصب التي يرمينا بها الأوربيون، ولكن سيحفظ التاريخ هذه الحوادث الدالة على براءتنا منه واتصافهم به دون غيرهم**](١).

ثانيا : ثورة اليونان :

لقد لقيت ثورة شعب آخر من شعوب البلقان اهتمام الدول الأوروبية على عكس ثورة الصرب – كما مر بنا سابقاً – والتي تركت انطباعاً عارضاً في الدبلوماسية الأوروبية، رغم أن طموحاتهم تشبه طموحات الصرب من حيث الرغبة في التحرر من العثمانيين، ألا وهي ثورة اليونان التي أصبحت المشكلة الدولية الأساسية في عشرينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

فكانت عدة عوامل أثرت تأثيراً ملحوظاً على مجري الثورة هناك، نذكر منها، أهمها:

أولاً : تعقد الأحوال الاجتماعية لليونانيين تعقداً ملحوظاً فالفلاحون الصربيون مثلاً هم الذين قاموا بالثورة في بلادهم، وحاربوا بأسلوب المجموعات الفدائية وتحت قيادة عسكرية محلية، في ظل مناخ اجتماعي لا تشوبه اختلافات اجتماعية صارخة رغم وجود طبقة التجار وطبقة كبار ملاك زراعيين، لأنهم كانوا مرتبطين بالمكان ارتباطاً وثيقاً، عكس اليونانيين الذين دخلت حياتهم الاجتماعية عناصر أخرى(٢).

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثانية، ص٥٣٧. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثانية، ص٧٩.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.14 – 17.

(٢) فقد قام بالخطوات الأولى في الثورة اليونانيون الذين كانوا يعيشون خارج بلاد اليونان جغرافياً وهم أولئك الذين يعملون بتجارة البحر الأسود والمتوسط، الفناريون في إسطنبول، وأولئك الذين يعيشون في إمارتي الدانوب (الأفلاق، والبغدان).وقد انضم إلى هؤلاء وأولئك بعض النبلاء داخل بلاد اليونان والأرستقراطية الدينية من كبار رجال الدين، كما انخرط عسكريون وفلاحون من المورة والروميلي في صفوف الثورة فور اندلاعها.. وقد كان لهذه التركيبة الاجتماعية المتناقضة أثرها في انقسام الثوار على أنفسهم نظراً لاختلاف المصالح الطبقية،والتنافس =

ثانياً :كان التدخل الأجنبي ذا أثر كبير في تقرير النتيجة النهائية أكثر من جهود اليونان، وظلت الحياة السياسية لليونان تعتمد بدرجة كبيرة على موقف الدول الكبرى والتي كانت حريصة علي تمزيق الدولة العثمانية، واتخذت لذلك الهدف وسائل متعددة منها إثارة الفتن الطائفية والمدنية وتفجير الثورات الداخلية بدعمها المادي والمعنوي - وخاصة لو علمنا - أن بلاد اليونان كانت في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر ميلادي، جزءاً من السلطنة العثمانية

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ (١)

لهذا نرى أنهم شرعوا في تأسيس جمعيات سرية في داخل بلاد اليونان في روسيا وغيرها،

=

فيما بينهم على قيادة الحركة حتى لقد قامت بينهم حرب أهلية تزامنت مع الحرب ضد الحكم العثماني. فمثلا كان النبلاء الفناريون وملاك السفن التجارية يمثلون مصلحة مشتركة تناقضت بطبيعة الحال مع الفئات الاجتماعية الأخرى، حدثت منافسة بين القيادات العسكرية وبين الطبقات العليا للسيطرة علي حركة الثورة، فضلاً عن وجود تنافس علي مستوي آخر بين يوناني شبه جزيرة المورة ويوناني الروميلي ويوناني الجزر الأخرى.

تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٢٢ – ٢٣، ٥١ – ٥٢.

(١) سورة البقرة : آية / ٢١٧.

أشار بعض المؤرخين، إلى وثيقة تاريخية مهمة تدل على صلات وثيقة بين القساوسة ورجال الدين في بلاد اليونان بزعماء الدول الأوروبية وخصوصاً روسيا، ذلك من اجل التنسيق والتعاون علي تدمير الدولة العثمانية وشعبها ومقوماتها، وهذا نص رسالة البطريك جريجوريوس إلى قيصر روسيا يبين له فيها كيفية هدم الدولة العثمانية من الداخل:

(ومن المستحيل سحق وتدمير العثمانيين بالمواجهة العسكرية، لأن العثمانيين ثوريون جداً، وواثقون من أنفسهم، وهم أصحاب عزة نفس واضحة،وهذه الخصال التي يتمتعون بها إنما تنبع من ارتباطهم بدينهم، ورضائهم بقضاء الله وقدره، وتشبعهم بهذه العقيدة، وأيضاً من قوة تراثهم وتاريخهم، وطاعتهم ومؤازرتهم لسلطانهم وقادتهم، واحترامهم لكبارهم. والأتراك العثمانيون أذكياء، وهم مجددون مجتهدون ومتجاوبون مع رؤسائهم الذين يوجهونهم ويقودونهم إلى الطريق الإيجابي الصحيح، مما يجعلهم قوة هائلة يُخشى منها، فهي تتميز بالقناعة والتصميم وشدة المراس والثبات عند المواجهة. وإن كل مزايا العثمانيين العثمانيين هذه، بل وبطولاتهم وشجاعتهم إنما تأتي من قوة تمسكهم بدينهم وارتباطهم بأعرافهم وتقاليدهم وصلابة أخلاقهم، ولذا:

أولاً: لابد من كسر شعور الطاعة عندهم تجاه سلطانهم وقادتهم، وتحطيم روحهم المعنوية وروابطهم الدينية، وأقصر طريق لتنفيذ هذا، وتعويدهم التعايش مع أفكار وسلوكيات غربية لا تتواءم مع تراثهم الوطني والمعنوي.

ثانياً: لابد من إغراء العثمانيين لقبول المساعدات الخارجية التي يرفضونها من إحساسهم بعزتهم وتعويدهم عليها،حتي لو أدى ذلك إلى إعطائهم قوة وقدرة ظاهرتين فقط لمدة محدودة.

وفي اليوم الذي تهتز فيه معنوياتهم، ستهتز قدراتهم الذاتية، فهذه المعنويات والروابط هي التي تدفعهم نحو النصر، إضافة إلى قدراتهم الأخرى،وكثرتهم العددية التي تبدو في الشكل أفضل وأكبر مما عليه في الواقع في السيطرة والحكم، ووجودهم في المجتمع الدولي.

وكذلك يمكن هدمهم وتدميرهم بإعلاء أهمية وقيمة الأمور المادية في تصوراتهم وأذهانهم، إلى إفسادهم بالإغراءات المادية، فأنه ليس بكاف إحراز انتصارات عليهم في ميدان الحرب العسكرية فقط،ولكن العكس هو الصحيح،لأنه إذا اتبع طريق الحرب وهذه لتصفية الدولة العثمانية،فسيكون ذلك سبباً في تنبيههم وسرعة إيقاظهم ووصولهم لمعرفة حقيقة ما يخطط ويبيت في الخفاء لهم ولوطنهم من التخريب والتدمير.

إن ما يجب علينا عمله هو إكمال هذه التخريبات في بنيتهم الذاتية والاجتماعية ومكانتهم الدولية دون أن يشعروا بشيء.

علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص٣٨٦. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٥–٤٣٦.

هدفها إحياء الإمبراطورية البيزنطية القديمة، وعلى أن تكون تحت إدارة البطريركية الأرثوذكسية الروسية في إسطنبول[١].ولعل أشهر هذه (فيلكي إتيريا)[٢] أي الجمعية الأخوية أو رابطة الأصدقاء The Philike Hetair التي قادت الثورة بنجاح ملحوظ ليس في بلاد اليونان فقط وإنما في كل بلاد البلقان. وهي رابطة أسست عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤م في أوديسيا Odessa[٣] علي البحر الأسود، بتشجيع من قيصر روسيا الكسندر الأول وقد تمَّ تنظيم هذه الرابطة على الطريقة الماسونية[٤]

---

(١) علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٣٨٦.

منذ فتح إسطنبول في عصر السلطان محمد الثاني،درجت الإدارة العثمانية علي معاملة رعاياها، من أبناء مذهب الروم الأرثوذكس، معاملة أقرب إلى التسامح، عاملاً للصحوة القومية الذي تطور وأصبح أكثر قوة بمرور الوقت بتأثر الدول الغربية .

نعم إن أيا صوفيا أصبحت مسجداً، ولكن نظير هذا ما فتح أمير المؤمنين يرعى برعايته، ويحيط بعنايته، سلالة أسرات الفنار الشهيرة، بل كثيراً مما اختار من بين أفرادها وزراءه ومستشاريه ذلك أنه كان يوجد دائماً في الأستانة بطريرك أرثوذكس. وإن السلاطين قد اعتادوا اختيار أمراء يونانيين لوظيفة (هو سبودار) في الأفلاق والبغدان.

كما أن اليونانيين كانوا مساويين لسادتهم، بل كثيراً ما كانوا سادة ساداتهم، بفضل ثرواتهم الطائلة وتجارتهم البحرية الرائجة، ومركزهم الأدبي الممتاز لدى الديوان في إسطنبول وهذا إلى أنهم كانوا يمثلون الصفوة المتعلمة والطبقة المثقفة في الدولة العثمانية.

ومن جانب أخر تكونت من التجار ومن صناع السفن البحرية اليونانيين جالىات مزدهرة، قوية النفوذ، في جميع مرافئ البحر الأبيض المتوسط. وقد لاقت تلك الجالىات تأييد اً أو سنداً من قياصرة روسيا، الذين أخذوا يعتبرون أنفسهم ورثة أباطرة بيزنطة، منذ اقتران إيڤان الثالث بصوفيا پالولوج. فضلاً عن أن أولئك التجار والصناع قد جمعوا ثروات طائلة، في غضون حرب نابليون، والحصار القاري الذي ضُرب على انجلترا، فانفرد اليونان بتجارة أوروبا حتى أصبحوا سادتها وبلغت ضخامة أسطولهم حداً عالىاً.

إلى جانب هذا نجد حتى الفلاحين اليونانيين قد منحتهم الدولة العثمانية بصفة خاصة حريات دينية ولغوية وسياسية عادلة بشكل منفصل تماماً عن سائر المسيحيين الأخرين حتى أنهم كانوا يعيشون في بداية القرن ١٣هـ/ ١٩م في أمان وترف أكثر من غيرهم بالنسبة للفلاحين بأوروبا.

وبهذه الصورة فإن اليونانيين كانوا يمتلكون إمكانية الحفاظ علي وجودهم، وهذا مما جعلهم يحلمون ببعث الدولة الإغريقية من مرقدها وإحياء مجدها الغابر، وفي قلب إسطنبول بالذات.

للمزيد انظر: رينية قطاوي بك/ وجورج قطاوي: محمد علي وأوروبا، نقله عن الفرنسية د/الفريد يلوز، دار الوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص ٧٨-٧٩. على سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٧٨-٢٧٩.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 185 – 186. Dr. Naray Bozbora: Osmanli Yönet Iminde، P. 169.

(٢) يذكرها محمد فريد بك باسم هيتري، هي كلمة يونانية معناها جمعية أخوية أطلقت على جمعيتين أسست أحداهما، في مدينة ويانه عاصمة النمسا بدعوى تأسيس المدارس ونشر العلوم بين اليونان. والثانية لمقصد سياسي محض وهو السعي في استخلاص بلاد اليونان من الحكومة العثمانية وبقيت سرية إلى سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م حيث أبتدات الثورة جهاراً. وكان مركزها أولاً بمدينة اوديسيا، ثم انتقلت إلى مدينة كييف وكلتاهما ببلاد روسيا، تاريخ الدولة العلية، ص ٤١١.

(٣) أوديسيا Odessa: مرفأ في أوكرانيا. أهم مرافئ البحر الأسود، مستعمرة يونانية قديمة. مركز ثقافي وسياحي وصناعي، قاعدة صيد.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص٨٢.

(٤) الماسونية: جمعية يهودية، تهدف إلى تدمير القيم، والأديان، وهي تتشكل في إدارات اجتماعية، هدفها الأساسي تنفيذ ما جاء في التوراة المحرفة، من إحياء الأوهام التي تسيطر على الزعامات اليهودية، من إقامة مملكة إسرائيل الكبرى، وفي الوقت نفسه، تحقيق ما جاء في بروتوكولات حكماء صهيون، التي حملت المخططات الصهيونية اليهودية العالمية.

=

والمنظمات الثورية الأخرى. في عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م نقلت الرابطة مركزها إلى إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية حيث يعيش عدد كبير من اليونانيين، هناك بدأت تتخذ الإجراءات والاستعدادات اللازمة للقيام بثورة بلقانية عامة تدعمها روسيا، والتي كانت لها مصلحة في إقصاء العثمانيين من البلقان من قديم، وتأسيس دولة مستقلة باليونان.(١)

=

والترجمة الحرفية للإسم تعني: (جمعية البناؤون الأحرار) أي الذين لا تربطهم رابطة أو تلزمهم نقابة. وهي تزعم أنها مؤسسة اجتماعية، فلسفية، تحب الخير للإنسانية، وترجو لها الترقي، والتقدم، وتهدف إلى البحث عن الحقيقة، وترمي إلى تحقيق الأخلاق الدنيوية، وتطبيق أسس التعاون، والتآزر، وتتخذ من وسائل الترقي المادية، والمعنوية أساساً للتعامل الاجتماعي والفكري للإنسانية. ورفعت شعاراً براقاً هو: الإخاء، الحرية، والمساواة التي خدعت كثيراً من المفكرين واستهوتهم.

وقد كشفت بعض محافلها عن الأهداف الحقيقية لها، وهي:

١. المحافظة التامة على اليهودية.
٢. محاربة الأديان بصورة عامة.
٣. بث روح الإلحاد والإباحية بين الشعوب.

وقد احتضنت بريطانيا هذا الاخطبوط الماسوني فكانت أسبق الدول بإنشاء محفل ماسوني أعظم، ثم توالت بعد ذلك إنشاء المحافل الماسونية، ودخلت بذلك البلاد الإسلامية لتزيد من تمزقها ومشاكلها. وأنتجت الماسونية معاول هدامة في جسد المجتمع المسلم منها: البهائية، والقاديانية، ويهود الدونمة، والروتاري، والليونيز، والروحية الحديثة.

للمزيد: انظر، جميل عبدالله المصري: حاضر العالم الإسلامي، ص٩٧.د/ آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص٨١، هامش (١).

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، ص ٨٣٧. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٦٧. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٣٨.عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ٤٣٤. تشارلز بيلافتيش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٥٢-٥٣.

كان الروس يحرضون السكان اليونانيين ضد الدولة العثمانية بعد الاستيلاء على الجزر الموجودة في المورة وما حولها أثناء الحرب ١١٨٢-١١٨٧ هـ/ ١٧٦٨-١٧٧٤م مع العثمانيين. وروسيا لم تكتِف بهذا فقد أعلنت بصراحة سياسية دعم التحركات الاستقلالة اليونانية بصورة تامة، والاعتراف بأنها ستحمي الأرثوذكس بموجب معاهدة قينارجة الصغرى المبرمة بعد هذه الحرب. وكذلك فإن روسيا التي لم تكتِف بهذا الأمر أيضا قد أعلنت أمام أنظار العالم بوضوح أنها تعد لتأسيس الإمبراطورية البيزنطية وأحيائها من جديد مع دولة النمسا وانه من الضروري استقلال السكان اليونانيين.

فكانت هذه الحركات القومية ازدادت بسبب أفكار الثورة الفرنسية العظمى، وانتشرت بصورة كبيرة نتيجة الآثار أو التأثيرات الروسية المكثفة بهذه المنطقة التي انسحب منها الفرنسيون بعد احتلالهم يني آدا، كما أن لليونانيين الذين يملكون الثورة في ظل الامتيازات والحقوق الممنوحة إياهم قد أصبحوا أصحاب معرفة بشأن أفكار الحرية والاستقلال في أوروبا نتيجة للعلاقات التي أسسوها مع مثقفي أوروبا، إلى جانب أن ظلوا محافظين على لغتهم أربعة قرون وهم مثابرون طوال تلك المدة على فتح المدارس لأولادهم لتربيتهم على مبدأ التخلص من الحكم العثماني يوما ما بإلقاء البغضاء وكراهية العثمانيين في قلوب النشأة الجديدة، وهذه الصحف التي كانت تقوم بنشر مسألة الاستقلال بالتوازي مع كل هذه الجهود فقد تأسست جمعيات صداقة يونانية مسيحية في كافة الأماكن المركزية بالعواصم الأوروبية التي بدأت تلقي بظلالها. فكان نتيجة كل هذه التأثيرات أن قويت التيارات الإستقلالة والقومية بين السكان اليونانيين، ووصلت إلى حد الانتشار إلى أعلى مستوى، وظهرت لهم تأثيراتهم الضخمة حول إدخال مسألة استقلالهم ضمن جدول أعمال الأوضاع الأوروبية.

للمزيد انظر: حقي العظيم:.تاريخ الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقي/ بمصر، ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م، ص ٦-٧.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 187.

كانت الرابطة بحاجة لقيادة تنفيذية للثورة فوقع اختيارها على جون كابود يسترياس Capodistrias وهو يوناني من جزر أيونيا وكان آنذاك وزير خارجية روسيا، فلما اعتذر وقع الاختيار على الكسندر يبسيلانتيس Ypsilantes وهو يوناني آخر ويعمل ياوراً لقيصر روسيا، وكان والده أميراً سابقاً للأفلاق. وقد قبل تنظيم الثورة حيث عمل على تجنيد عناصر يونانية تعيش في بلاد اليونان نفسها، ولما كانت الرابطة تستهدف القيام بثورة عامة في البلقان فقد عملت على تجنيد عناصر من قوميات أخرى من غير اليونانيين، وقد حققت نجاحاً ملحوظاً في هذا المقام إذا انضم إليها بلغاريون ورومانيون وصربيون وأصبح لها مئات الفروع التي ضمت أعداداً هائلة من الأعضاء. كما ساعد هؤلاء أصحاب الرأي والكلمة في أوروبا، فكان مثقفو الأرستقراطية والبرجوازية في أوروبا، الذين تعلموا الإغريقية القديمة والأدب الإغريقي والفلسفة اليونانية، قد تحولوا إلى مدافعين متطوعين عن الدعوى اليونانية[1].

وظلت هذه الجمعية تعمل سراً حتى عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م إلى أن تمَّ الانتشار الواسع بين جميع اليونانيين، وبخاصة في شبة جزيرة المورة، حتى أصبح أعضاؤها من الشباب القادرين على حمل السلاح، والمهيئين للثورة، وقد وضعوا نصب أعينهم ثلاثة أهداف هي:

١- إحياء الإمبراطورية البيزنطية التي قضى عليها العثمانيون.

٢- الاستيلاء على العاصمة إسطنبول.

٣- إخراج العثمانيين من أوروبا ودفعهم إلى أسيا. [2]

وقد قسم المؤرخون الثورة اليونانية إلى ثلاث مراحل زمنية، وهي:[3]

أولاً: مرحلة النجاح المحلي، وتشمل المدة من عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م إلى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م.

ثانياً: مرحلة الأزمات الناجمة عن التدخل المصري، وتشمل المدة من عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م إلى عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م.

ثالثاً: مرحلة التدخل الأوروبي واعتراف الدولة العثمانية بانفصال اليونان، وتشمل من عام

---

(١) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٥٣. على حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٦٧. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٣٨. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٤.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٤١٢. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج، ص ٦٧٢. طقوش: المرجع السابق، ص٣٣٨. الهاشمي: المرجع السابق، ص٤٣٤.

(٣) الهاشمي: المرجع السابق، ص٤٣٦. طقوش: المرجع السابق، ص٣٣٨. علي حسون: البلقان والعثمانيين، ص ٢٠٠.

١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م إلى عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

المرحلة الأولى:

وضعت الرابطة خطتها على أساس أن تقوم الثورة في كل من المورة[١] والصرب في وقت واحد، ولكن لسوء الحظ لم تكن ظروف الصرب مواتية للاشتراك في عمل من هذا النوع، ذلك أن ميلوش زعيم الصرب الذي خلف كاراديوردية كان يفضل تحقيق الاستقلال بالتدرج ومن خلال التعاون مع السلطان العثماني، وخاصة وأنه كان يتفاوض مع الباب العالي لكي تكون الصرب إمارة وراثية، ولهذا لم يكن يريد تشويشاً على مفاوضته، غير أن الرابطة نجحت في أن تضم إلى صفوفها كاراديوردية فور عودته من منفاه عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م ليتولى تنفيذ خطة اليونانيين في الثورة العامة، ولكن جاء شقيق كاراديوردية ليقضي على احتمال اشتراك الصرب في خطة الثورة العامة البلقانية ضد العثمانيين. [٢]

وأمام خروج الصرب من ترتيبات الثورة على ذلك النحو وقع اختيار الرابطة على إمارتي الدانوب (الأفلاق والبغدان) بديلاً رغم أن معظم الأهالي هناك من الرومانيين، وكان اختياراً منطقياً إلى حد كبير، وذلك يرجع:

أولاً : أن الإمارتين أصبحتا مركزاً للاجئين من الصرب والبلغار.

ثانياً: وأن زعيم حركة القوميين الرومان تيودور فلاديمريشكو Vlodimirescu الذي يعتمد على الفلاحين وصغار ملاك الأراضي الزراعية، كان عضواً في الرابطة.

ثالثاً : فضلاً عن أن النفوذ السياسي الرئيس في الإمارتين كان في يد اليونانيين الفناريين[٣]،

---

(١) كانت المورة مكاناً مناسباً لكي تكون مركزاً لتنظيم المقاومة اليونانية شأن إمارتي الدانوب بالنسبة للرومانيين فقد كانت تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي قريب لما كانت تتطلع إليه الصرب، وقد تحقق لهم هذا الوضع بعد سنوات من المعارك والمفاوضات، فاليونانيون في إقليم المورة كانوا يشغلون وظائف البلاد، ولهم جمعيات تشريعية وأخرى تنفيذية تتكون من ممثلين منتخبين عن كل جالة. وتقوم كل جمعية تشريعية باختيار أعضاء مجلس الشيوخ على مستوى الإقليم الذي له كامل السيطرة على الإدارة وعلى الضرائب، فضلاً عن انتخاب عضوين مسيحيين وعضوين مسلمين للمجلس الدائم لوزير المورة. وأكثر من هذا أن إقليم المورة كان له حق إيفاد مندوبية مباشرة للباب العالي في إسطنبول لمناقشة الشكاوي والمطالب.

تشارلز بيلافيتش وآخر : تفكيك أوروبا العثمانية، ص٥٦.

(٢) تشارلز بيلافيتش، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٣) اليونانيون الفناريون: تعتبر الدولة العثمانية دولة دينية، تخضع رعاياها غير المسلمين لنظام الملل، وهو نظام لايقوم بالتصنيف على أساس الجنس أو القومية أو اللغة، بل على أساس المذهب الديني الذي يدين به هؤلاء الرعايا. وكان يطلق على كل مذهب ديني (ملة). فقد منح هذا النظام الرعايا غير المسلمين كياناً ذاتياً خاصاً.

=

إلى جانب كبار رجال الدين وكبار ملاك الأراضي الزراعية ومعظمهم من اليونـانيين أصلاً.

رابعاً: كان الوجود العثماني في الإمارتين ضعيفاً، فالقرى تخلو من الموظفين العثمانيين، والحامية العسكرية لا توجد إلا في حصون الدانوب(١).

ومع أن ظروف الثورة العامة كانت مواتية في إمارتي الدانوب على ذلك النحو، إلا أن الثوار كانوا يعولون كثيراً على مساندة روسيا ويعتبرونها أمراً جوهرياً، بل إن الرابطة كانت تعتقد أن روسيا فور اندلاع الثورة سوف ترغم على التدخل نظراً لسابق نفوذها الهائل في الإمارتين، وأن السلطان العثماني قد لا يدفع بقواته إلى هناك بدون موافقة روسيا طبق الاتفاقية الروسية – العثمانية عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠٢م، أي أن روسيا سوف تدفع بقواتها إلى المنطقة أو تمنع دخول القوات العثمانية. وفي نفس الوقت رغم وجود شبكة لرابطة الأصدقاء في المورة، إلا أنه لم يحدث تنسيق بين ثورة اليونانيين والثورة في إمارتيي الأفلاق والبغدان. (٢) فلقد اندلعت الثورة في إمارتي الدانوب (الأفلاق والبغدان) في ربيع ١٢٣٦هـ/ مارس ١٨٢١م تحت قيادة يبسيلانيتس، وقد آثار بعض النجاح الذي حققه يبسيلاتنيس في ياس ببلاد البغدان، واهتمام الدول الأوروبية (٣) .

ولكنه بعد ذلك نجد يبسيلانيتس قد أخفق في تنفيذ مهمته، حتى إن بعض المؤرخين اعتبر الثورة في إمارتي الدانوب كارثة بكل المقاييس منذ البداية، حيث لم تقم ثورة عامة في بلاد البلقان كما كانت الرابطة تتوقع، وذلك يرجع لأسباب عدة:

=

وكان الروم الأرثوذكس – أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية – أهم ملة غير إسلامية في الدولة العثمانية. ويندرج تحت هذا الاسم اليونانيون البلغار، وسكان البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وبعض الألبانيين وغيرهم، كان مقر رئيس هذه الهيئة في إسطنبول، ويسمى البطريك، ويطلق عليه أيضاً بطريك الفنار نسبة لحي الفنار، وهو أيضاً أحد أحياء العاصمة وكان يقوم فيه مبنى البطريكية.

فكانت تسكن هذا الحي عائلات يونانية عريقة تمثل فيها ارستقراطية المال والثقافة والمجد الأصيل، ويسمون بـ[الفناريون]، وكانوا يختلفون عن اليونانيين الموجودين في شبة جزيرة البلقان. ولما كان البطريك يونانياً، فقد احتكر اليونانيون عامة السيادة الروحية على الشعوب التي تدين بمذهبهم مثل الصرب، والبلغار وغيرهم. وكانت الملة الثانية هي ملة الروم الكاثوليك، وكانوا أقل شأناً من الروم الأرثوذكس، ثم الملة الثالثة وهي ملة الأرمن، وأخيراً ملة اليهود.

للمزيد، انظر: عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، ص٦٨.

(١) تشارلز بيلافيتش : تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٥٤.

(٢) تشارلز بيلافيتش، المرجع السابق، ص٥٤-٥٦ .

(٣) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، ص٨٨٨. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٣٩. عبدالله أبو هشه: حرب المورة، ص ٧.

أولاً : لم تتقدم روسيا لمساعدة الثوار من أي نوع، بل لقد استنكر قيصرها الكسندر الأول الأمر برمته علناً ولم يتحرك ليحول دون دخول القوات العثمانية في البلاد، وذلك يرجعً لظروف السياسية الدولية في أوروبا، الاتجاه السائد بين زعمائها بإخماد الحركات القومية الثورية، حيث إن روسيا قد حضرت مؤتمر ترباو والذي حضرته مع بروسيا(١) والنمسا وإنجلترا وفرنسا في صفر ١٢٣٦هـ/ نوفمبر ١٨٢٠م، وانحاز القيصر السكندر الأول إلى ميترنيخ، فلم يكن في وسع القيصر الروسي إلا تعضيد الثورة ضد السلطان العثماني صاحب السلطة الشرعية.(٢)

ثانياً : عندما لم يحدث التدخل الروسي المنتظر بدأت العلاقات بين اليونانيين والرومانيين في إمارتي الدانوب تتدهور، وكان غالبية الرومانيين يكرهون سيطرة الفناربين اليونانيين بصرف النظر عن أي موقف طبقي اجتماعي أكثر من العثمانيين أنفسهم. ومن ناحية أخرى كانت الرابطة منظمة يونانية قومية في الأساس وليس للرومانيين مصلحة أساسية في تحقيق نصر يوناني عظيم، فلم يكن هناك ما يدعو لتفضيل الحكم اليوناني على السيادة العثمانية.

ثالثاً: وجود فوارق عرقية بين اليونانيين الذين يدعون للثورة وبين الرومانيين والبلغار أهل

---

(١) بروسيا: برزت على المسرح السياسي إثر حرب الثلاثين عاماً الدينية في ألمانيا بين البروتستانت والكاثوليك، والتي انتهت بمعاهدة «وستفاليا»، عام ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م، والمعروف أن هذه الحرب قسّمت ألمانيا إلى ثلاثمائة مقاطعة متنافرة ومن ضمنها دوقية بروسيا، وبعد عودة السلام إلى ربوع هذه المقاطعات حاول بعض الأمراء النهوض بمقاطعتهم، كان أشهرهم فريدريك دي براند بورغ من أسرة هوهنزوولرن أمير دوقية بروسيا، واتخذ خلفه، فريدريك الأول، لقب ملك بروسيا عام ١١١٣هـ/ ١٧٠١م، وأخذ يضم المقاطعات الأخرى. وتحققت الوحدة الألمانية في عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧١م على يد المستشار «بسمارك» بعد سلسلة من الحروب الداخلية والخارجية. ونودي «وليم» إمبراطوراً لألمانيا في٢٥ شوال ١٢٨٧هـ/ ١٨ يناير ١٨٧١م في قاعة المرايا بقصر «فرساي» لتنطلق الإمبراطورية الألمانية وتتبوأ مركزاً متقدماً على المسرح السياسي الدولي، واشتهرت أسرة هوهنزولترن بتعلقها بالسلوكية المنضبطة وبالفضائل الوطنية العسكرية، وقد انعكست هذه الصفات على البروسيين ثم على الألمان.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٢٨٦.

(٢) كان قيصر قد تخلى عن بيسيلانتيس ولم يسعفه بالعون المنتظر والمدد المرتقب، وقد كانت الدول العظمى تميل أحياناً من قبل الزهو والمفاخرة إلى تلقيب نفسها بحامية مسيحي الدولة العثانية والمدافعة عنهم ومنقذتهم، ولكن كثيراً ما كان يتغلب الخوف من الفتنة، أو الآنانية المقدسة، أو الرغبة في أبعاد الشبهة، على العطف الخالص المنزه عن الغرض والهوى، **والمعروف أن أغلب الدسائس في السياسة الأوروبية، كانت تحركها وقتئذ بيد مترنيخ – العدو اللدود لكل تغيير، والمعارض بكل قواه لكل تبديل أو تعديل.**

كان الالكسندر يريد من صميم قلبه التظاهر بأنه منقذ اليونانيين، وكان يود على الأخص دخول الاستانة، واستغلال أحلام اليونانيين لصالح روسيا المقدسة، **إلا أن هذا العاهل الماكر بطبيعته، والماهر في إخفاء مطامعة تحت ستار المثل الأعلى المصطنع، قد عجز رغم كل هذا عن مقاومة النصائح الحكيمة المسداة إليه، والآراء السديدة الموجهة إليه من النمسا**، ومن إنجلترا خاصة، ولا غرو فبريطانيا كانت آنئذ بعيدة كل البعد عن إبداء عطف نحو الحريات اليونانية، ذلك العطف الذي جذبت إليه جذباً فيما بعد، دون أن تشعر.

رينيه قطاوي بك : محمد علي وأوربا، ص٨٠.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 190.

مقاطعتي الأفلاق والبغدان، وهذا التناقض الطبقي قد لعب دوراً في إفشال الثورة، فقد انتهز الفلاحون تحت قيادة فلاديمريشكو الفرصة لكي يثوروا ضد سادتهم من ملاك الأراضي الزراعية وفي دخول البلاد، حتى أصبح الرجل نفسه في وضع صعب للغاية وعندما أدرك أن الثورة قد لا تنجح حاول إنقاذ نفسه بالشروع في التفاوض مع السلطات العثمانية، فما كان من الرابطة إلا أن اختطفته وأعدمه بيسيلانتيس في ٢٦ شعبان ١٢٣٦هـ/٢٧ مايو ١٨٢١م. وبموته قضي تماماً على أي أمل في وجود مساعدة رومانية للرابطة في تفجير الثورة العامة في البلقان.(١)

رابعاً، وأخيراً: يقال أن بيسيلانتيس أضاع وقتاً في ياس بدلاً من أن يزحف على بخارست وأخذ يتصرف تصرف الملوك، الأمر الذي أدى إلى انصراف الكثير من أتباعه.(٢)

وعلى هذا استطاعت القوات العثمانية إلحاق الهزيمة بالثوار في معركة دراجشان ١٩ رمضان ١٢٣٦هـ/١٩يونيو ١٨٢١م، وفر يبسيلانتيس عبر الحدود ترانسلفانيا إلى النمسا بإيعاز من مترنيخ الذي اعتقله وقد قضى في الجيش سبع سنوات ثم مات عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م، وبهذا انتهت الثورة في الأفلاق، ثم أمكن إخمادها في البغدان، وقد عزل العثمانيون الحاكم المحلي الذي كان يؤيد يبسيلانتيس الذي اضطر إلى الفرار أيضاً إلى خارج البلاد(٣).

ورغم فشل رابطة الأصدقاء في القيام بالثورة في بلاد الرومانيين (الأفلاق والبغدان) – كما رأينا - إلا أنها رتبت لقيام الثورة في بلاد اليونان ذاتها (المورة). وبدأت الثورة في باتراس(٤) في رجب ١٢٣٦هـ/ أبريل ١٨٢١م، وكانت البداية ذات طابع ديني حيث كان يقودها القس جرمانوس أسقف باتراس، واتخذت شعاراً لها الإيمان والحرية، والوطن. ثم امتدت الثورة إلى مقدونيا(٥)،

---

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، ص٨٣٨. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٣٩. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص٧. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكك أوروبا العثمانية، ص٥٤-٥٨.

(٢) الشناوي: المرجع السابق، ج٢، ص٨٣٨. طقوش: المرجع السابق، ص٣٣٩. عبدالله أبو هشة: المرجع السابق، ص٨.

(٣) الشناوي: المرجع السابق، ج١، ص٨٣٨. عبدالله أبو هشه: المرجع السابق، ص٨٠٧. طقوش: المرجع السابق، ص٣٣٩. تشارلز بيلافيتش وآخر: المرجع السابق، ص٥٥.

(٤) باتراس : شمال المورة
عبدالله أبو هشه : المرجع السابق، ص٨.

(٥) مقدونيا: منطقة قديمة في شبة جزيرة البلقان، سيطرت عليها اليونان في عهد فيليبس الثاني والد الإسكندر الكبير (٢٥٦ – ٣٣٦ ق.م.). حكمها الأنتيفونيون ٢٧٦ – ١٦٨ ق.م.، وأخضعها الرومان بعد معركة پيدنا، تتقاسمها اليوم بلغاريا، واليونان، قاعدتها تسالونيكي، جمهورية مقدونيا – عاصمتها سكوبيا، أصبحت عضواً في الأمم المتحدة عام١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م باسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

=

وتراقيا[1] عبر مضيق كورنته، ثم استولى على مدينة تربيولتسا Twipolitza [2] مقر السلطة العثمانية، وقد مثل الثوار بالعثمانيين والمسلمين بوحشية بالغة. [3]

واستطاع الثوار بحلول صيف ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م إقامة قواعد قوية للعمليات البحرية وقواعد برية في المورة، بعد أن تمكنوا من السيطرة على عدد من الجزر أهمها: هيدرا Hydra[4]، وسبتساي Spetsaia[5]. وبسارا Psara[6]، وميسولونجي Missolongnli[7] التي أصبحت المركز الرئيس للثورة شمال خليج كورنته[8]، وأثينا[9]،

=

المنجد: في اللغة والإعلام، ص٥٤١.

(١) تراقيا Thrake: منطقة قديمة في جنوب شرقي أوروبا، هي اليوم قسمان: غربي يتبع اليونان، وشرقي يكوِّن القطاع الأوروبي من تركيا بين المضايق وبحر مرمرة، تعتبر أهم مدينة على البسفور والقرن الذهبي.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص١٧٠.

(٢) تريبوليستا Tripolitza: هي عاصمة المور الواقعة في قلب شبة الجزيرة والتي تعد معقلاً منيعاً للثوار.
عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص٥٠٠. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، دار المعارف/ القاهرة، ط ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م. ص٢٠١. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٨.

(٣) أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٦٧١. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٣٨. الهاشمي: المرجع السابق، ص٤٣٦. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص٨. تشارلز بيلانيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٥٦-٥٧. الصلابي: عوامل النهوض وأسباب سقوط، ص٣٨٨. عبدالرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص١٩١.

(٤) هيدرا Hydra: تعد أهم معقل للمتمردين اليونان. هي جزيرة في أتيكي في مقاطعة أتيكي في اليونان. وهي تتبع أرخبيل الجزر السارونية.
عبدالله محمد أبو هشه: حرب المورة في الوثائق النمساوية، ص٥٠٠. ويكيبيديا الموسوعة الحرة: هيدرا (جزيرة).

(٥) سبتساي: هي جزيرة يونانية تقع في أتيكي في مقاطعة أتيكي في اليونان، يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٢٧١ نسمة (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).
انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Spetses

(٦) بسارا: هي جزيرة يونانية في بحر إيجة. تقع جنباً إلى جنب مع جزيرة صغيرة غير مأهولة تسمى «أنتي بسارا» Antipsara وهي جزء من وحدة إقليم «خيوس»، والتي هي جزء من منطقة بحر ايجه الشمالية وبها مدينة «بسارا» وهي البلدة الوحيدة في الجزيرة ومقر البلدية أيضا. لدى الجزيرة منفذ صغير يربطها بجزيرة خيوس وأجزاء أخرى من اليونان.

انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Psara

(٧) ميسولونجي: هي مدينة ساحلية يونانية تقع إلى الشمال الغربي من خليج باتريكو وخليج كورنته.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٤١٥. عبدالمنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص٤٣٨.

(٨) خليج كورنته:هو الخليج الذي يحجز بين بري اليونان، وعلى شاطئه الجنوبي تقع مدينة كورنته
محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ١٥٨.

(٩) أثينا Athinai: عاصمة اليونان، بدأت بالظهور مع سولور الحكيم أول من وضع لها نظاماً ممهد للديموقراطية. تغلبت على الفرس وأصبحت دولة بحرية، وأقوى دول الجزر اليونانية في القرن ٥ ق.م.، بلغت عهدها الذهبي مع البارثينون، فازدهرت العلوم والآداب والفنون.
أضعفتها الحروب، وقضى على سيطرتها ڤيليب المقدوني والد اسكندر الكبير عام ٣٣٨ق.م.، تبعت الإمبراطورية الرومانية، ١٤٦ ق.م. واحتفظت بنفوذها الأدبي والثقافي اللذين تأثرت بها روما. فتحها العثمانيون٨٦٠هـ/ ١٤٥٦م، إلى أن استعادت استقلالها عام
=

وطيبة Thebes [١] والمنطقة المحيطة بها.[٢]

والحقيقة أن رد فعل العثمانيين تجاه ثورة اليونان في المورة في البداية كان ضعيفاً، حيث كان النجاح حليف الثوار عموماً، وهناك عدد من العوامل ساعدت على ذلك:

أولاً : كانت أهداف الثورة اليونانية أكثر تحديداً، فالثورة هذه المرة يقوم بها شعب متجانس هم اليونانيون للتحرر من سيطرة شعب أجنبي يختلف عنهم في الجنس واللغة والدين.

ثانياً: أن اليونانيين كانوا يحاربون على أرضهم وفي مناطق ذات طبيعة جبلية تصلح لحرب العصابات، ولم يكن بإمكان السلطات العثمانية توفير جماعات مناسبة للحرب في الجبال.

ثالثاً: انشغال العثمانيين بالحرب مع بلاد فارس في شرق وشمال العراق.

رابعاً: مواجهة ثورة علي باشا اليانيني إلى أن مات جمادى الأولى ١٢٣٧هـ/ فبراير ١٨٢٢م، على يد خورشيد باشا.[٣]

خامساً: انشغال العثمانيين بثورة إمارتي الدانوب (الأفلاق والبغدان)[٤]- كما أشرنا سابقاً-

وخلال **المرحلة الأولى** من الثورة ١٢٣٦-١٢٤٠هـ/ ١٨٢١-١٨٢٥م تمكن الثوار من الاحتفاظ بمواقعهم الرئيسة وساعدتهم خبرتهم في القرصنة البحرية على إيقاع خسائر بالبحرية العثمانية، لكنهم أثبتوا فشلهم في مواجهة مشكلاتهم الداخلية بالتفاهم بدلاً من الحرب [٥].

وقد أخذ شعراء أوروبا وكُتابها ومفكروها ينشدون شعراً مؤثراً، يثيرون به الرأي العام في

=

١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م.

المنجد: في اللغة الأعلام، ص٣٧.

(١) طيبة أو ثيفا Thebes: مدينة يونانية تقع في وسط البلاد ضمن مقاطعة «فيوتيا» التي تتبع إدارياً لإقليم «ستيريا» الإداري. خلال الفترة العثمانية انهار اقتصاد ثيفا المعتمد على الحرير نهائياً بسبب كثرة الضرائب التي فرضها العثمانيين وهجرها أهلها وأصبحت طيبة عبارة عن قرية بائسة، بينما كانت ليفاذيا مركزاً لباشا تركي.

انظر: Greece،http://en.wikipedia.org/wiki/Thebes_

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٤١٢-٤١٣. أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص٦٧٧. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٣٨. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٦. عبدالله أبو هشه:حرب المورة، ص٩. تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٥٧.

(٣) هو الذي كان والياً على مصر سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م وثار عليه الشعب وخلعه، وأجلس محمد علي باشا مكانه سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص١٩١

(٤) عبدالله أبو هشة : حرب المورة، ص٩. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٥٧.

(٥) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٥٧ – ٥٨. عبدالله أبو هشة : حرب المورة، ص ١٤ – ١٥.

أوروبا.[1]

ظلت الدول الأوروبية الكبرى على الحياد القاطع إزاء تمرد اليونانيين، حيث كان رئيس الوزراء النمساوي مترنيخ من بين رؤساء الدول التي كانت تريد ضرورة وجود تحالف مقدس يتشكل من هذه الدول ولكن اختلفت آراؤهم إزاء تمردات اليونان على الرغم من وحدة التحالف المقدس هذا.[2]

فتداعت الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمرڤيرونا لحل هذه المشكلة، ووضع سياسة موحدة تجاهها، دافعت الدولة العثمانية في المؤتمر عن موقفها تجاه الثورة اليونانية، وبدا واضحاً من المناقشات التي جرت تعارض الآراء الأوروبية في حلِّها.

فإنجلترا: كانت تؤيد الثورة حتى تقطع الطريق على أي تدخل روسي، على الرغم من تظاهرها بالمحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية.

وأيدت **روسيا** الثورة اليونانية تأييداً قوياً، لكنها خشيت الانفراد وحدها حتى لا تثير مخاوف جارتها القلقة النمسا، ومخاوف إنكلترا الشديدة الحذر من أي تحرك روسي.[3] فقد كان **الروس** ينظرون إلى مستقبل الثورة نظرة تفاؤل، وكانوا يعتقدون أن الأتراك لن يلبثوا أن يقبلوا مشروعهم الهادف إلى تكوين ثلاث إمارات يونانية:

---

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، ص٨٤٠. على حسون: العثمانيون والبلقان، ص٢٠٣. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٠.

(2) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.104.

(٣) قد رأت روسيا أنه من المناسب الآن تحقيق آمال وطموحات الروس خلال هذا القرن، واستندت إلى معاهدة قينارجة الخاصة بتحرير المسيحيين، وطلبت روسيا ضمانات من الباب العالي، واستدعت سفيره بإسطنبول عندما لم تحصل على هذه الضمانات يوم ٢ شعبان ١٢٣٦هـ/ ٥ مايو ١٨٢١م، وتساءلت عن موقف الدول العظمى إزاء حدوث حرب بين روسيا وتركيا ٥ شوال ٤/١٢٣٦ يوليو ١٨٢١م. وقامت انجلترا والنمسا بإخطار روسيا أن مساعدة المتمردين اليونانيين تعني القبول بمبدأ الثورة والتمرد الذي يقومون به، حيث أنه في تلك الأثناء بدأ اليونانيين يعلنون أنهم يريدون الاستقلال التام، وكانت روسيا تؤيد دولة اليونان تحت حماية روسيا، ولهذا السبب فإن الإمبراطور الروسي ولى وجهه عن المتمردين وتمسك بالاتفاق مع الباب العالي، ولم يتخذ أي قرار لصالح اليونانيين في مؤتمر فيرونا في محرم ١٢٣٨هـ/ أكتوبر ١٨٢٢م، لكن الإمبراطور الروسي اسكندر الأول الذي أقلع عن الدفاع عن التمرد اليوناني علانية بسبب مترنيخ، لم يتوان عن مساعدة اليونانيين الذين فروا إلى أوروبا سراً.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.114. A B Şiokorad: Osmanli-Rus Savaşlari، Selenge Yayınları، Istanbul – 2009، P.317. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 190.

١- اليونان الشرقية: وتتكون من تسالي – بيويتا – أتيكا.

٢- اليونان الغربية: من أبيروسى وأكرناتي.

٣- اليونان الجنوبية: تتكون من المورة وكريت.

هذا مشروع يعطي اليونانيين أرضاً لم يتوصلوا إليها إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

ورأى مترنيخ الوزير النمساوي: في الثورة اليونانية خطراً على القوميات التي تتكون منها النمسا، كما خشي من نشوب حرب عثمانية – روسية تؤدي إلى تفوق روسي في البلقان، الأمر الذي يتعارض مع مصالح بلاده.[١]

انفض المؤتمر من دون التوصل إلى قرار موحد، وبقيت الدول الأوروبية في حال انتظار لتطورات أخرى قد تساعد على إيجاد حل لهذه المشكلة، لكن هذه الآمال الأوروبية، في انتصار يوناني أو في نجاح الدولة العثمانية بإخماد الثورة، تبددت بسرعة عندما طلب السلطان محمود الثاني من محمد علي باشا والي مصر، أن يرسل قواته إلى بلاد اليونان لإخضاع الثوار بعد أن تفاقم خطرهم، وعينه والياً على جزيرة كريت وإقليم المورة.[٢] **ولم يكن ذلك إلا بإيعاز من مترنيخ، إذ كان شبح الثورات تردد بلا انقطاع في مخيلته فأقضَّ مضجعة.**[٣]

المرحـــلة الثانيـــة :

قبل محمد علي باشا القيام بهذا الدور لأنَّ الخطر موجه ضد دولة المسلمين العامة المتمثلة بالدولة العثمانية، وضد الإسلام ممثلاً في السلطان العثماني وفي خليفة المسلمين وهذا على رأي بعض المؤرخين.[٤]

وبعض المؤرخين[٥]: يقول إنه تردد طويلاً في قبول الأمر، ولم يكن متحمساً للتدخل ضد

---

(١) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٤. عبدالعزيز نوار: الشعوب الإسلامية، ص ١٦٦-١٦٨.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٤١٤. الرافعي: عصر محمد علي. ص٢١٥. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣١٤. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٨.

Mufassal Osmanli Tarihi، Cilt 6، P. 2884. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992،Cilt Iv، P. 191.

(٣) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص٨٢. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص ٦. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٨٠.

(٤) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤١. الرافعي: عصر محمد علي، ص٢١٤. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٧. على حسون: العثمانيون والبلقان، ص٢٠٢.

(٥) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص ٨١. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٠.

الثورة في اليونان، وقد قيل إنه لم يكن خصماً لدوداً لليونان وإن كان قد حارب في المورة، إنما فعل ذلك صدوعاً بأمر ولي نعمته، فنرى أنه إذا أراد رفض ما عرضه السلطان من التكريم والتكليف، فإن رفضه يكون حجة في يد الساعين إلى خلعه عن عرشه وإظهاره بمظهر الخارج على إرادة السلطان، وهو لم يكن قد توصل بعد إلى تقرير المصير السياسي حيال تركيا، فقد كان لم يزل [والياً] والسلطان لم يعزله [رسمياً]. حيث إنه لم يلبث أن ناصبه القطيعة والعداء – كما سنرى من خلال الأحداث.

والمرجح لدي، هو الرأي الثاني: وذلك يرجع لما عرف عن محمد علي ميله إلى النزعة الاستقلالية، فعندما عرض عليه السلطان محمود لقب حاكم كريت والمورة مقابل تقديم المساعدة له، وجد في هذا ما يشبع رغباته التوسعية، وخاصة لو علمنا أن قبوله جاء بعد أن وعدته بريطانيا بأنه سيكون زعيماً في المنطقة، ويمكن أن يؤدي به الأمر ليكون خليفة المسلمين بعد أن يضعف سلطان الخلافة.(١) مما يؤيد هذه النزعة الاستقلالية، فقد كان تكليفه من قبل السلطان الذي استهدف من وراء قراره هذا تحقيق أمرين هامين في وقت واحد وهما:

١- صرف محمد علي عن طلب الاستقلال بمصر وإيجاد أمر يشغله عن هدفه.
٢- قمع الثورة اليونانية وتعطيل حركة محمد علي الانفصالية. (٢)

كان إقليم المورة في ذلك الوقت قد التهب بنيران الثورة، وعلى الفور استعدت ألوية الجيش المصري من المشاة والمدعومة بالمدفعية والفرسان، وقاد ابن محمد علي (حسن باشا) الجيش برفقة (سليمان باشا الفرنساوي) كمستشار وخبير عسكري، وأنزل الأسطول بقيادة إبراهيم باشا في جزيرة كريت وأخمدت الثورة فيها.(٣)

تحركت في شهر ذو القعدة ١٢٣٩هـ/ يوليو ١٨٢٤م في اتجاه مياه الأناضول، حيث وقع أول صدام بحري لها مع الثوار عند شواطئ الأناضول (بودروم)(٤)، بعد أن التقى الأسطول المصري بالأسطول العثماني الذي كان يقوده خسرو باشا وذلك في محرم ١٢٤٠هـ/ سبتمبر ١٨٢٤م.

---

(١) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية، ص٣٩١. رينية قطاوي: المرجع السابق، ص٨٠.

(٢) الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٧. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي،ص١٩٤.

(٣) الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٧-٤٣٨. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤١. على حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٠٢. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص١٩٧. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤١٤.

(٤) بودروم : لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يديَّ.

وتولى إبراهيم القيادة العامة للقوات البرية والبحرية، وأخذ يتأهب لتوجيه حملة بحرية على جزيرة هيدرا – أهم معاقل الثوّار – وحملة بحرية إلى شمال المورة للاستيلاء على نوبلي – عاصمة الثوّار–، وهكذا عجزت العساكر اليونانية عن مواجهة القوات المصرية التي كانت مدربة تدريباً عسكرياً حديثاً، ولهذا دفع اليونانيون ثمن السنوات التي أضاعوها في الصراع الداخلي فيما بينهم، وبدا أن الثورة تحتضر ولم يكن يفلح في إنقاذها من الموت إلا تدخل خارجي كبير، عندها تحركت العصبية الصليبية في جميع أنحاء أوروبا، واستطاع اليونانيون من خلال أدبهم المنتشر في أنحاء أوربا أن يحركوا الرأي العام الأوروبي للتدخل، للحيلولة دون القضاء النهائي على ثورة اليونان.(١)

على أن التدخل الخارجي في الثورات المحلية قد لا يكون إيجابياً بشكل عام، فمثلا كان تدخل روسيا إيجابياً في حالة ثورة الصرب، وكارثة في حال ثورة الرومانيين في الأفلاق والبغدان حين أنكرها قيصر روسيا. **أما بالنسبة لموقفها تجاه الثورة اليونانية فكان غاية في التعقيد، فمن ناحية كان القيصر ملتزماً بسياسة مترنيخ مستشار النمسا بشأن سياسة قمع الحركات القومية في أوروبا التي تمَّ إقرارها في مؤتمر فيينا ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م حفاظاً على التوازن الدولي، والحفاظ على كيان الدولة العثمانية، هي السياسية التي كانت تتبعها النمسا منذ القرن ١٣هـ/١٨م. ومن ناحية أخرى كانت عليه التزامات تجاه الأرثوذكس باعتباره حامي حماهم في أنحاء الدولة العثمانية.** وفي هذا الخصوص كان شنق بطريك إسطنبول والمذابح التي جرت لليونانيين من الأحداث التي لا يمكن التسامح معها بسهولة، لكن الدخول في حرب دينية أمر له حسابات أخرى. أما التدخل لقمع ثورة قومية فهو أمر ممكن وله حسابات وتوازنات، فمن ناحية تضررت الملاحة التجارية لروسيا في البحرين الأسود والمتوسط بسبب معارك الثورة اليونانية وأصبحت البحار غير آمنة، ومن ناحية أخرى كانت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والدولة العثمانية مقطوعة منذ صيف ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م بسبب الأوضاع في إمارتي الدانوب التي كانت روسيا تضعها في أولياتها أكثر من اهتمامها بثورة اليونانيين القومية، وقد ظل هذا هو موقف روسيا والقوى الأوروبية الأخرى عند بداية ثورة اليونانيين حيث لم تكن هذه الدول تريد حرباً في البلقان.(٢).

وقد مثل الرأي العام المطالب بالتدخل لصالح الثورة اليونانية ضغطاً على الحكومات

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٤١٦. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٢. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٨. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤١. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص ٥٩. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص٢٠٤.

(٢) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٥٩. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٢.

الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا، وفي البداية كانت سياسة بريطانياً والنمسا متفقتان بصدد المسألة اليونانية، فقد كانت كل من بريطانيا والنمسا تريان أن مسألة اليونان مسألة خاصة بالدولة العثمانية ورعاياها، بل إن الدولتين كانتا ضد التدخل في مسألة اليونان، وكان اللورد كانينج[١] رئيس وزراء بريطانيا يعتقد أن روسيا إذا تدخلت بمفردها في المسألة اليونانية فإنها سوف تلتهم اليونان في البداية وتركيا في النهاية[٢] وعندما رأت أن الثورة اليونانية قد ضايقت التجارة البريطانية في المنطقة وأدت إلى قلقلة الأوضاع في جزر أيونيا[٣] التي كانت تحت الحماية البريطانية، فأصبح كل ما تود أن تتجنب وقوعه مهما كان الثمن، هو قيام حكومة يونانية مستقلة أو حكومة تتمتع بالحكم الذاتي تحت سيطرة روسيا، لذا نرى كانينج ينتهج سياسة تدعو إلى التعاون مع روسيا ثم فرنسا بشأن حل المشكلة اليونانية، بهدف أن يمنع أحدهما من التصرف بما قد يؤدي إلى الإضرار بالمصالح البريطانية.[٤].

فكان النجاح الذي حققه إبراهيم باشا ضد الثوار قد جعل روسيا تقرر التدخل لتحفظ الشعب اليوناني من الإبادة، وهو الأمر الذي جعل كانينج الذي كان يعطف على اليونانيين، أن يعيد النظر في سياسة قائمة على الحفاظ على الدولة العثمانية، وبات على السياسة البريطانية أن تحاول التوفيق بين هذين الاتجاهين، وذلك باستمالة روسيا إلى جانب بريطانيا في العمل لتحرير شعب اليونان دون اللجوء إلى حرب، بمعنى الحيلولة دون إنفراد روسيا بالتدخل في مسألة اليونان.[٥]

---

(١) كانينج (١٧٧٠-١٨٢٧م) وزير خارجية بريطانيا من سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٧م إلى سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٩م، ومن سنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م إلى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م، ثم لورد أول للخزينة.
رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص٨٣.

(٢) عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٣.

(٣) جزر أيونيا: مجموعة جزر تقع على الغرب من اليونان على البحر الأيوني، تُدعى بالجزر السبعة، وهي في الحقيقة أكثر من ذلك.
الموقع الرسمي لمنظمة السياحة الوطنية اليونانية، visitgreece.gr/en/greek_islands/ionian_islands

(٤) تشارلز بيلافيتش تاريخ العثمانيين، ص٦٠.

(٥) عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٣.
كان على كانينج أن يوفق بين عطف انجلترا الحرة إزاء الأماني القومية اليونانية من جهة، وسياسة بريطانيا التقليدية نحو الدولة العثمانية من جهة أخرى، ومع هذا، فقد اعتقد رئيس الحكومة كانينج أنه إذا أرسل قريبة ستراتغورد كانينج إلى نوبلي وتركيا فسيبزغ في الشرق (عهد جديد). فقد كان يريد من جهة أن يقنع اليونانيين بقبول الاستقلال الذاتي في المورة وفي الجزر تحت إمارة الباب العإلى الاسمية، ومن جهة أخرى، كان يريد أقناع السلطان بالعفو عن الثوار لكن الوزير الحر رغم الساذجة الظاهرية التي كان يحاول التستر بها، عرف بكياسته كيف يجمع بين التهديد والمجاملة في محادثاته مع الديوان، حرصاً منه على المحافظة على السلام، ولم يتردد في أن يلمح لتركيا بخطر اشتباك عالمي ولا بأس من إرسال أسطول إنجليزي وفرنسي وروسي إلى البحر المتوسط، إذا تتطلب الحالة تأييد البراهين بقوة السلاح.

رينية قطاوي بك: محمد علي، ص٨٣-٨٤

وعلى أساس هذا الاهتمام بدأ كانينج رئيس الحكومة البريطانية يتخذ سلسلة من الإجراءات، ففي ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م اعترف بإن اليونانيين قوم يحاربون من أجل قضية بلادهم وهذا يعطيهم ميزة معينة في حالة الاشتباك البحري مع الأسطول العثماني، وفي عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م منح الحكومة اليونانية ثلاثة ملايين جنيهٍ قرضاً اسمياً، ولو أن الصفقة صاحبها بعض التدليس بحيث تسمح بوجود حقوق مالية لرجال المال الإنجليز في مستقبل اليونان، كما تتالت القروض من عدة جهات. ولكن الخطوة الأكثر أهمية كانت تحرك كانينج للتعاون مع روسيا رغم مابين البلدين من اختلافات في عدة مسائل لكن كانت لهما مصالح مشتركة في المسألة اليونانية حيث تضررت مصالحهم التجارية، ولم يكن أي منهما يرحب بتدخل محمد علي باشا والي مصر.[١]

غير أن الكسندر الأول قيصر روسيا توفي في ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م، فخلفه نيقولا الأول[٢] وهو أكثر محافظة وأكبر خصم للثورات القومية وأكثر حسماً فيما يقرره. وقد انتهز كانينج فرصة تتويج نيقولا حتى يضمن نجاح سياسته، فأرسل إليه الدوق ولنجتن الذي كان يعد حتى ذلك الوقت رمزاً حياً لبقاء مبادئ التحالف المقدس، **وانتهى الأمر بأن وقع عقد بروتوكولاً سان بطرسبرج بين البلدين في ٢٧ شعبان ١٢٤١هـ/ ٤ أبريل ١٨٢٦م.**

فقد اعترف في هذا البروتوكول للمرة الأولى بمولد الأمة اليونانية الجديدة، وقد ضمن لها الحرية التجارية، على أن تظل جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية، وعلى أن تؤدي إلى الباب العالي جزية سنوية بضمان الدول العظمى[٣]. والشيء الذي لم يرد في البروتوكول

---

(١) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٦٠.

(٢) نيقولا الأول: تولى بعد موت أخيه اسكندر الأول في سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م بسبب تنازل أخيه الأكبر قسطنطين عن حقه في الملك، وكان أشد ملوك روسيا عداوة للدولة العلية، فحاربها وأمضى معها معاهدة [آق كرمان]، ثم معاهدة أدرنة في ١٤ من سبتمبر ١٨٢٩م فحارب العجم وأخذ منها عدة ولايات. ثم لما حصلت حرب الشام بين مصر والدولة العلية أبرم مع الدولة العلية معاهدة خونكار اسكله سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م القاضية، بمساعدته للدولة. وكان من أكبر مساعدي اليونان على الاستقلال، كما أنه محا ماكان لبولندا من الاستقلال الإداري. وساعد النمسا على قهر بلاد المجر وألزمها البقاء تحت سلطنة النمسا سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م. وأخيراً تسبب بزيادة عدم احترامه لحقوق الدولة العلية في حرب القرم التي اتحدت فرنسا وانجلترا مع الدولة ضده وانتهت بسقوط قلعة سيبستابول في أيدي المتحالفين وإمضاء معاهدة باريس في ٢٣ رجب ١٢٧٢هـ/ ٣٠ من مارس ١٨٥٦م. وتوفي هو أثناء الحرب في ١٢ جمادى الآخرة ١٢٧١هـ/ ٢ مارس ١٨٥٥م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٤١٦ – ٤١٧.

(٣) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٤١. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ٤٣٩. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٣. رينية قطاوي بك: محمد علي، ص٨٤. تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٦٠.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.117. A. B. Şiokorad: Osmanli-Rus Savaşlari، Selenge Yayınları، Istanbul – 2009، P.317 – 318. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 193.

هــو أن كـــاينج قــد خضــع لمطـــامع روســيا، فتركــت لهــم حمايـــة الأفـــلاق والبغـــدان. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾ ﴾ [1].

وأصبحت بذلك روسيا في طليعة الدول التي تدخلت في تمردات اليونان، وتحول هذا التمرد إلى قضية صراع دولي، حيث بدأت دول أوروبا تنتهج سياسة الحل طبقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية. فنرى الإمبراطور الروسي الجديد بعد أن أقنع النمسا بأنه سيخوض الحرب مع الأتراك عند اللزوم من أجل مصالح روسيا التي أضرت بتدخل محمد علي باشا في تمرد اليونانيين، ومجيئه إلى المورة وكريت وسيطرته على شرق البحر المتوسط.[2] حيث قام بعمل حشود عسكرية بطول نهر بروث[3]، وبعد ذلك أرسل إنذارين إلى الدولة العثمانية، يتعلق الأول بالقضية اليونانية، والثاني، تهديد للدولة بوجوب تنفيذ مقررات معاهدة بخارست خلال ستة أسابيع،وهي إعادة الحقوق الروسية في ولايتي الدانوب واستقلال الصرب.[4]

والواقــع أن الدولــة العثمانيــة لــم تكــن ترغــب فــي مواجهــة دولــة أخــرى أثنــاء انشــغالها بإنهــاء تمــرد اليونــان، فلــم يكــن أمــام السـلطان محمـود الثــاني سـوى الرضـوخ للإنـذار الروسـي فيمــا يتعلــق بولايــات البلقــان، وكــان ذلــك عمــلاً بمشــورة كــاينيج، وخاصــة أنــه يمــر بأوضــاع داخليـة قلقـة إذ إنـه كـان يسـتعد لتوجيـه ضـربة قاضـية إلـى جـيش الإنكشـارية.[5] كمـا رأى أن

---

(١) سورة إبراهيم : آية ٤٦.

(2) Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 193. Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.116.

(٣) نهر بروث Brut: هو النهر الذي يحد رومانيا من شرقها، ويصب في البحر الأسود.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٣٥٩.

(٤) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٢. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٩. تشارلز بيلافليتش: تفكيك الدولة العثمانية، ص٦١.
Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.116.

(٥)كان السلطان محمود الثاني يتريث حتى تحين الفرصة والظروف الملائمة لإجراء الإصلاحات، وقد اتضح له أن العقبة أمام إدخال النظم الحديثة في الإنكشارية، فكان لزاماً أن يعمل على إزالتها، ورأى أن غلطة السلطان سليم الثالث أنه سار في طريق الإصلاح، دون أن يعمل على إزالة هذه العقبة، كما وأن اشتداد نفوذ الإنكشارية قد حطم كل مجهودات الاصلاح من قبل السلاطين السابقين، وخطوة مهمة كإدخال النظم الحديثة كانت تحتاج للتأني والحذر الشديد، خاصة وأن عدد الإنكشارية كان قد زاد عن الحد المطلوب.
وقد شجعه على المضي في سياسة الاصلاح ظهور فريق من رجال الاصلاح العثمانيين الذين كانوا على اطلاع واسع بالعالم الحديث وعلى اقتناع بالقول :[إما أن تنتهي إلى ذلك العالم أو تفنى]، وقد حاول محمود الثاني في البداية التعامل معهم بالحسنى، وإقناعهم بالنظم الحديثة والتعليم العسكري على النظام الأوروبي.

=

الاستجابة لمطالب روسيا سوف يفقدها حجمها في محاربتها ويكسب الدولة العثمانية تأييداً

=

وعندما لم يجد محمود الثاني نتيجة من الحسنى مع الإنكشارية قام في مستهل حكمه عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م، بتقديم حسن النية، فاستدعى جميع كبار رجال الدولة والوزراء والأمراء وأهل الحل والعقد وشيخ الإسلام وبكلربك الروملي، وبكلربك الأناضول، وحكام الولايات القريبة من العاصمة، وعندما لبى الجميع دعوة السلطان قام بعقد اجتماع معهم، وشرح في ما آل إلىه حال الإنكشارية من تدهور وانحطاط بعد أن كانوا أداة بطش للدفاع عن الإسلام والدولة العثمانية، وأوضح ما يجب أن تكون عليه من الالتزام الصارم بالانضباط العسكري وعرض حلولاً من شأنها رفع مستوى الإنكشارية، أهمها:

١- إلزام الإنكشارية بملازمة ثكناتهم حتى في أوقات السلم، وخاصة المتزوجين منهم. ٢- وقف صرف مرتبات وبدلات الساكنين خارجها.

٣- ضرورة مواظبتهم على حضور التدريبات العسكرية.٤- تسليحهم بالأسلحة النارية الحديثة، وتدريبهم على الأسس العسكرية المطبقة في جيوش أوروبا. ٥- وقف عادة بيع الوظائف.

هكذا تمكن السلطان محمود من إقناع جميع الحضور حتى المفتي نفسه بضرورة الإصلاح، فأقر الجميع ما جاء من إصلاحات، وحرروا محضراً بذلك.

وحتى تلك اللحظة، لم يقم بإلغاء فرقة الإنكشارية، حيث أصدر السلطان محمود الثاني في ضوء القرارات التي صدرت مسبقاً، (خط شريف) يقضي بإنشاء جيش جديد وفقاً للنظم الأوروبية الحديثة، وعلى هذا الخط الشريف ثلاث ملاحظات مهمة:

أولاً: لم يعمد السلطان محمود الثاني إلى إلغاء الإنكشارية، بل أبقى عليها، وقرر أن تمد الفرق الجديدة بمئة وخمسين جندياً، وفي ذلك استمالة للإنكشارية حين يدركون أن السلطان قد أبقى عليهم كعسكريين، وأنهم ليسوا مبعدين عن القوات الجديدة.

ثانياً: قرر السلطان عدم استخدام الضباط المسيحيين في تدريب الفرق الجديدة، وقصد من ذلك أنهم لا يعمدون إلى الإثارة الدينية سواء هم أو العلماء.

ثالثاً: تجنب السلطان ذكر النظام الجديد في الخط الشريف، لأن هذا النظام يقترن في الأذهان بأعمال السلطان سليم الثالث الإصلاحية، وعلى النقيض صور الفرق الجديدة على أنها بعث للنظام العسكري الصارم الذي أرسى قواعده السلطان سليمان القانوني، ولقد لقي هذا الخط تأيداً واسعاً.

وهكذا نجح السلطان محمود إلى حدٍ ما في تهيئة الجو المناسب للإصلاح، وتكوين رأي عام، وإكتساب العلماء إلى جانبه، وبذلك حقق التفرقة بين العلماء والإنكشارية، بعد ما كانوا دائماً مساندين لحركاتهم وتمرداتهم، كما أوجد انقساماً داخل الإنكشارية نفسها مما يمهد السبيل للقضاء عليهم فيما بعد، وهذا ما فشل فيه السلطان سليم الثالث فلم يستطع كسب رأي العلماء مما أفقده السيطره على الموقف.

لكن موافقة ضباط الإنكشارية لم تكن إلا ظاهرياً، من أجل كسب الوقت، والإعداد الجيد للثورة، وإحباط الفرق الجديدة، وكان ذلك في عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، فقد تجمعوا في آت ميداني، بعد أن فرغ صبراً السلطان محمود قرر القضاء عليهم والتخلص منهم نهائياً. وكانت هذه آخر حركة عصيان للإنكشارية في تاريخ الدولة العثمانية، وقد كان السلطان أكثر استعداداً لمواجهتهم والجماهير أكثر ميلاً للإسهام في مقاومة الإنكشارية بعد أن لاقوا من جبروتهم وطغيانهم مالم يكونوا يطيقون. وفي صباح ٩ ذي القعدة/ ١٤ يونيو تقدم السلطان، وراءه جنود المدفعية وتبعهم العلماء والطلبة إلى ساحة (آت ميداني)، ووجهت قذائفها على الإنكشارية، وقضي عليهم بصورة نهائية،. ويسمي العثمانيين هذه الحادثة بـ (الوقعة الخيرية)، وبدأ بعدها نظام الجيش الجديد أطلق عليها (العساكر المحمدية المنصورية). وبهذا الحدث تخلصت الدولة العثمانية من جهاز قوي فاسد أثر كثيراً على تقدم الدولة وتوسعها في الفتوحات، كما كان سبب في ضعفها، مما نتج عنه ضعف كل الفئات الأخرى التي كانت تعتمد على مناصرة الإنكشارية وفسادها، مما يجعل إدخال الإصلاحات أمراً يسيراً، هذا مما مدّ من عمر الدولة العثمانية.

وقد هنأت النمسا السلطان لإصلاحه السلطة، وتمنت أن تقوي هذه الخطوة الدولة العثمانية، واعتبرت أن هذه المجموعات العسكرية الجديدة تتوافق مع المعايير الأوروبية من ناحية الانضباط والتكتيك.

علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٦٩. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص ٤٣٠ – ٤٣١. زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٣٠٧. أماني جعفر الغازي: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ص ٣٥٦ وما بعدها. حمزة أمين: الدولة العثمانية في الميزان، ص ١٠٧ – ١١٢. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص١٠٢ – ١٠٥. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين ص٣٢٧ – ٣٣٢. عبدالمنعم الهاشمي الخلافة العثمانية، ص٤٢٥ – ٤٢٩.

إنجليزاً فرنسيا.[1]

فعقدت معاهدة أق كرمان [2] في ربيع الأول ١٢٤٢هـ/ أكتوبر ١٨٢٦م وأهم ما جاء فيها:

١- منح صربيا دستوراً يعتمد استقلالها، على أن تحتفظ بإعادة ما احتلته في آسيا من الحصون والقلاع العثمانية في الحرب الأخيرة، وأن يجري تخطيط الحدود كما كانت من قبل.

٢- تعيين أمراء من الرومان المحليين بدلاً من الأمراء اليونانيين على الأفلاق والبغدان، وذلك باعتماد من قبل الإمبراطور الروسي لمدة سبع سنوات، ولا يجوز عزلهم إلا بعد موافقتها.

٣- سوف يتم منح السفن الروسية بعض الامتيازات التجارية في موانيء ومراسي العثمانيين (البحر الأسود مروراً بالمضايق) وسوف يتم منع قراصنة الغرب من التعرض للسفن الروسية التجارية بأي صورة، ولن تكون هناك أي أضرار بها بل العكس من ذلك فإن الدولة العثمانية سوف تضمن هذه الخسائر.

٤- تطبيق المواد التي اتفقت عليها في معاهدة بخارست ١٢٢٧هـ/١٨١٢م دون نقصان.[3]

وكما يتضح من بنود الاتفاقية فإنه لم يتم التعرض للتمرد اليوناني، ولكن استطاعت روسيا أن تثبت ملكية ما حصلت عليه، وعندئذ أنقذ الأتراك من كل تهديد موجه إليهم من الشمال فتسنى لهم تركيز قوتهم ضد اليونان. وبهذا لم ينجح مكر كانينج ودهاؤه

---

(١) طقوش: المرجع السابق، ص٣٤٢. الهاشمي: المرجع السابق، ص٤٣٩. رينية قطاوي: محمد علي، ص٨٤. تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا، ص٦١.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.116. Bertrand Michad Buchmann، Österreich Und Das Osmanische Reich، P.188. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 193.

(٢) آق كرمان: ميناء في رأس خليج صغير مقابل شبه جزيرة القرم، يصب فيه نهر دنيستر Dniestr، واسم هذا الميناء اليوم ديستروفسكي Dhestrovsky.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٧٥.

(٣) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٢. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٩. نجد النص في محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤١٧-٤٢١.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.116. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 193.

المكيـافلي(١)، إلا لخدمـة روسـيا دون الحصـول لـبلاده علـى أيـة فائـدة، فكـان مثـل الرجـل الـذي عرض أصابعه بالنار ليلتقط ثمار الشاهلبوط (أبو فروة) فيأكلها غيره.(٢)

المرحلة الثالثة:

في تطور لافت للقضية اليونانية، فإننا نرى أن بروتوكول سان بطرسبرج الذي تمَّ توثيقه في ٨ رمضان ١٢٤٢هـ/ ٤ ابريل ١٨٢٧م، يعتبر الخطوة الأولى على طريق تأسيس دولة اليونان المستقلة، **وقد تمَّ إبلاغ النمسا وبروسيا وفرنسا بهذا البروتوكول في مقابل رفض بروسيا والنمسا ذلك، حيث رأت النمسا أن هذا البروتوكول يعنى انتصاراً للتيارات القومية ونجاحاً لروسيا في الوقت نفسه.** فإن فرنسا التي كانت تهدف لتحطيم الحلف المقدس الذي تأسس ضدها ١٢٣٠هـ/١٨١٥م قد قبلت بهذا البروتوكول بدون تردد.(٣) فلم يكن بإمكان فرنسا أن تقف بعيداً عن أزمة في عالم البحر المتوسط، وتسمح للقوى الأخرى بالتوسط فيها دون مشاركة منها. فكان

---

(١) ماكيافيلي Machiavelli: نشأ نيقولا ماكيافيلي في فلورنسا، في عهد أميرها لوران، وكان حريصاً منذ صباه على تثقيف نفسه ثقافة تاريخية وسياسية، قرأ خطب شيشيرون وكتبه في السياسية، والإلياذة ڤرجيل، وكتابات أرسطو. وقد تدرج في المناصب الحكومية في فلورنسا منذ أن التحق بخدمة حكومتها عام ٩٠٣هـ/ ١٤٩٨م.

وكان ماكيافيلي يؤيد نظام الحكم الجمهوري ويندد بالحكم الاستبدادي بعد أن تعمق في الموازنة بين الحكم الجمهوري في روما القديمة وعصر الأمبراطورية الرومانية الألمانية التي عاصرها ماكيافيلي، وكان يكره رجال الكنيسة ويحتقر الرهبان لأنهم في نظرة مراءون مخادعون، ولكنه لم يكره السياسي المخادع إذا خدع الشعب لمصلحة الشعب.

وقد اشترك في المهات السياسة خارج فلورنسا، وعلى الأخص لدى بلاط فرنسا في عهد لويس الثاني عشر في عامي ٩٠٥هـ و٩٠٩هـ/ ١٥٠٠م و١٥٠٤م، وإلى روما سنة ٩٠٨هـ/ ١٥٠٣م، وقد أفادته كثيراً تلك البعثات السياسية ،اطلعته على أسرار السياسة الأوروبية والعلاقات الدولية.

وضعف شأنه عندما عاد آل مدريشتي إلى الحكم في صيف ٩١٨هـ/ ١٥١٢م وسقطت الجمهورية الفلورنسة، ولم تعد له خطوة في البلاط الجديد، عندئذٍ تفرغ للتإلىف، ووضع كتابه (الأمير)، ضمّنه أفكاره عن أصول الحكم وفن السياسة مستوحياً آراءة من دراساته التاريخية عن الحكم اليوناني والإمارات الإيطإلىة منذ العصور الوسطى حتى العصر الذي عاش فيه. وقد انتهى في كتابه إلى أن خير حكم يرجوه لبلاده هو الحكم الاستبدادي المستنير الذي يتجاهل المثل الخلقية والدينية وإن كان فيها ما يعرقل نجاحه أو يوقف تقدمه، واضعاً نصب عينيه مبدأ الغاية تبرر الوسيلة حتى لو اختلت الوسيلة مع المبادئ الخلقية المتوارثة.وقد انتشرت آراءه في عدد من الدول الأوروبية التي حاول ملوكها تطبيق نظرياته.

عبدالحميد البطريق/ عبدالعزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، ص ٤١ – ٤٢. عبدالعزيز محمد الشناوي: أوروبا في مطلع القرون الحديثة، ج١، ص ٧١ وما بعدها.

(٢) رينية قطاوي بك: محمد علي، ص٨٤.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 193.

(3) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.117. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 194.

انضمامها إلى هذا البروتوكول على الرغم من أنها ترى أن اليونانيين هم أقوى خصم لها في تجارة البحر المتوسط – وذلك كي لا تترك الفرصة لإنجلترا وروسيا لتقوم بعمل حلف ضدها في المنطقة.(١)

فقد استقبل الملك شارل العاشر (٢) كانينج في باريس صفر ١٢٤٢هـ/ سبتمبر ١٨٢٦م، وضع أسس الاتفاق حول شؤون اليونان(٣). فانضمت فرنسا لكل من بريطانيا وروسيا في جبهة دبلوماسية مشتركة **ووقعوا فيما بينهم على اتفاقية لندن ١ ذي الحجة١٢٤١هـ – ١٨٢٧/٧/٦م.**

---

(١) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا، ص٦١. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٤٠. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٠.
Dr. Nuray Bozbora: Osmanli yönet iminde، p. 172.

(٢) شارل العاشر: تولى عرش فرنسا عام ١٢٣٩ هـ/ ١٨٢٤م، وكان شارل العاشر من آل البوربون الذين عانوا منذ البداية من الثورة الفرنسية، وكان من أوائل المهاجرين من فرنسا والعاملين على التحالف مع الملكيات الأوروبية ضد الثورة الفرنسية، حتى إذا ما قضى على حكم نابليون عاد في ركاب الحلفاء وتزعم حركة الانتقام من أعوان نابليون، ووطد عزمه على أن يعيد لآل البوربون ما كان لهم من يد مطلقة في الحكم، وللكنيسة ما كان لها من يد عليا، وأن يعوض أولئك المهاجرين – الذين عانوا خمسة عشر عاماً في المنفى – عما صادرته حكومات الثورة من أملاكهم.

وكان شارل من الطراز التقليدي من الرجال الذين لا يستطيعون تطوير مفاهيمهم – التي رسخت على مر عقود المحنة – مع متطلبات العهد والتطورات التي يعيشونها، كان يرى أن تلك المبادئ التي نشرتها الثورة الفرنسية إلحاد يجب أن يقضى عليه، وكان الرجل مؤمناً بدور الكنيسة ويفرض يدها على معاهد العلم، ولكن المشكلة التي لم يدرك حقيقتها هي أن شباب فرنسا في العشرينيات من ذلك القرن غير شبابها قبل الثورة، كان قد أصبح أكثر تحرراً، وبدا هؤلاء الشباب في عيني شارل العاشر وكأنه قد ألحد وخرج عن تعالم الكنيسة، ولذلك عمل على دعم دور الكنيسة الديني والتعليمي، ولكن دون أن يتطور هذا بما يلائم العصر والتطورات.

كان شارل العاشر متزمتاً من الناحية الدينية، وكذلك من الناحية السياسية. فقد ظل يكره الدستور ودعاة الحكم الدستوري، ومع أن العصر كان عصر التحول من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري، ولذلك كان المقربون إليه من أهم أولئك الذين يؤيدون نظرية الحكم الملكي المطلق، ولإطلاق يد الكنيسة في التعليم، ومطاردة الإلحاد والملحدين.

للمزيد: انظر، عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص ١٩١ – ١٩٢. د. آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص١٩٠.

(٣) رينية قطاوي وآخر: محمد علي، ص٨٥.

كانت كل من فرنسا وانجلترا تريد فصل مصر عن تركيا، فأخذ بعض الفرنسيين من أمثال الكونت جوردان ينصحون إبراهيم باشاً بأن يعترف باستقلال اليونان، وبأن يعلن في الوقت نفسه استقلال مصر، وكما أرسل سترانفورد كانينج إلى ابن عمه جورج كانينج، كتاباً مؤرخاً في ٢٩ ذو القعدة ١٢٤١هـ/ ٤ يوليه ١٨٢٦م جاء فيه : [هو يمكن حمل والي مصر ..... على العمل لصالح الوساطة اليونانية، وذلك بإحياء أمله في الحصول على (باشا ليك) سوريا، بدلاً من المورة. وإذا سلك مسلكاً حسنا، فقد يمنح بعض المساعدة لتحقيق مشروعات بناء السفن]. وشاطره هذا الرأي هنري سولت، قنصل انجلترا في مصر، لكنه استطرد قائلاً : [أنه رجل ناضج الرأي، ولا يمكن أن يتخذ قراراً خطيراً كهذا، دون أن يبحثه بدقة، ودون أن يزن مقدماً جميع نتائجه المحتملة.. والاحترام الذي يكنه للحكومة الانجليزية سيحمله على وضع رأيها موضع الاعتبار، قبل اتخاذ أي قرار] ويلوح أن محمداً علي قد حاول التقرب من بريطانياً، ألم يقل، العبارات الآتية في حديث له مع سولت؟ [..... في حالة حدوث قطع علاقات بين الدول الأوروبية ستصبح مصر، بحكم مركزها، خير خليفة لانجلترا، باعتبارهما صديقتين، ستفيد كل منهما الأخرى، وتلك هي أعز أماني وأحرها. ولكن إذا انجلترا فكرت في أي مشروع للاستيلاء على البلاد، فسيكون لنا شأن آخر معها]. لم تكن أماني محمد علي سراً من الأسرار، فكل ما كان يرجوه من انجلترا، هو أن تمده بما هو في حاجة إليه من السفن وأن تترك له الميدان حراً طليقاً في الجزيرة العربية.

=

وطبقاً لمواد هذا الاتفاق فإن اليونان ستصبح دولة مستقلة كما وضح في بروتوكول سان بطرسبرج، وسوف يكون اليونانيون أصحاب جميع الأراضي والأملاك التي يمتلكها الأتراك في جميع جزر اليونان، وسوف يتم منح الدولة العثمانية شهراً لقبول ذلك الاتفاق وفي حالة رفض هذا الاتفاق فإن الدول الثلاث سوف تقوم بمساعدة ودعم المتمردين اليونانيين، والضغط على الحكومة العثمانية لتحقيق الأهداف المنشودة.(١)

ولكن الحكومة العثمانية لم تقبل بذلك بحجة أنه لا يمكن قبول التدخل في شؤونها الداخلية والتي تم إقرارها من جانب واحد. وكما أنها كانت تخشى من أن تصبح اليونان نموذجاً تقتدي به الدول البلقانية الأخرى، وهذا يعنى تدهور وسقوط الدولة العثمانية.(٢)

ولما كانت قوات إبراهيم باشا تستعد لمهاجمة آخر معاقل الثوار (أثينا) فقد بات من المؤكد أن يحدث صدام بين الأسطولين العثماني والمصري وبين أساطيل الدول الثلاث، الروسي بقيادة هيدن Heyden، والفرنسي بقيادة رينية Riginy، والبريطاني بقيادة كودرنجتون Codrington، والذي أسندت إليه القيادة العامة للأساطيل التي تحاصر خليج ناڤارين(٣)، وقد جاءت هذه الأساطيل لفرض

=

وعندئذ أوفد مترنيخ دي بروكيش أوستن في مأمورية إلى محمد علي، يحمله على مضاعفة جهوده في حرب المورة، ولم يفت بروكيش، في غضون مقابلاته العديدة للوالى، أن يحذر مصر من دسائس انجلترا قائلاً أنها تحاول وقف حركته بوعود كاذبة لا تنوي الوفاء بكسر حقيقة الأمر، هي أن المستشار النمساوي الميكافلي كان كل همه منع مصر من إعلان استقلالها.

رينية قطاوي بك: المرجع السابق، ص ٨٥-٨٦ . عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص ١٦.

(١) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا، ص٦١. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٤٠ . أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٠.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.117. A. B. Şiokorad: Osmanli-Rus Savaşlari، Selenge Yayınları، Istanbul – 2009، P.318. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 63.

(٢) رينية قطاوي وآخر: محمد علي، ص٨٦. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٣. الرافعي: عصر محمد علي، ص٢٣٣-٢٣٨. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٠.

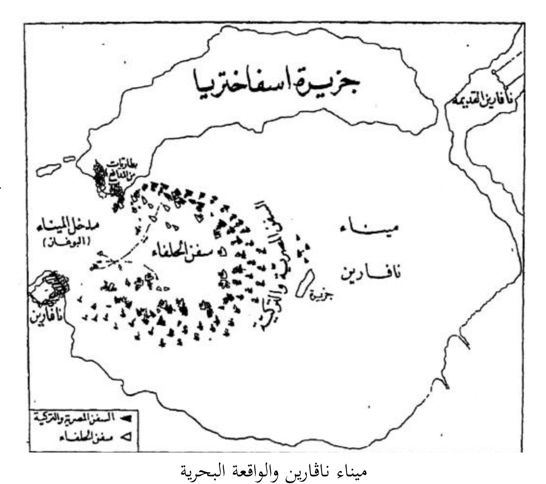
Dr. Nuray Bozbora: Osmanli Yönet Iminde، P. 172. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 194. Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.117.

(٣) ناڤارين (Navarin): قواعد حربية هامة يسيطر عليها الجيش المصري في المورة، تكتب بالتركية ناورين، تقع شمال مودون.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص١٨٥.

مطالبها بالقوة، وإكراه الأسطولين التركي والمصري على رفع الشراع ميمنين شطر الآستانة والإسكندرية. (١)

وقد وقع الصدام المتوقع في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م، عندما أمر كودرنجتون أساطيل الحلفاء بدخول الخليج، لوقف تخريب قرى الثوار، الأمر الذي أدى إلى وقوع معركة ناڤارين الذي تمَّ فيها تدمير الأسطول المصري والعثماني. (٢)



ميناء ناڤارين والواقعة البحرية

(٢٩ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م)

كان الاسطول المصري التركي عند ابتداء القتال يتألف من ٦٢ سفينة حربية وأساطيل الحلفاء ٢٧ سفينة، فهي أقل منها عدداً، ولكن كفة الحلفاء كانت أرجح، لأن لديهم من البوارج الكبرى عشر بوارج، في حين أن المصريين لم يكن لديهم منها سوى ثلاث فقط، ومعلوم أن البوارج هي قوام الأساطيل البحرية، لأنها عبارة عن قلاع كبيرة متحركة تحطم السفن الحربية الأخر، دون أن تتمكن هذه من أن تنالها بسوء، وخاصة قبل اختراع المدمرات الحديثة والغواصات، أضف إلى ذلك، أن الحلفاء جاءوا مستعدين للضرب، على حين أن الترك والمصريين لم يكونوا متوقعين حرباً ولا قتالاً، فلم تطلق مدافع القلاع قنابلها على سفن الحلفاء أثناء اجتياز البوغاز، ودخلت آمنة سالمة، هذا فضلاً عن أن سفن الحلفاء كانت أشد بأساً وأقوى سلاحاً، وأكثر استعداداً وأرقى قيادة من سفن الترك والمصريين(٣)

وهناك عدد من الحقائق يمكن الإشارة إليها تؤكدها مجموعة الوثائق النمساوية والتي استند إليها صاحب كتاب المورة. ومجموعة من الوثائق الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، التي استند إليها صاحب كتاب محمد علي وأوروبا. ومجموعة من المصادر العربية والدراسات الحديثة، وهي:

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٤٢٧. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٣. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٤٠. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٣. الرافعي: عصر محمد علي، ص٢٢٨. علي حسون: العثمانيون والبلقان، ص٢٠٤. رينية قطاوي بك: محمد علي وأوروبا، ص٨٨. أوزتونا: المرجع السابق، ج٢، ص١٠.

يذكر أن في١٢ ذو الحجة هـ/ ٢٠ سبتمبر، طلب رينية مقابلة إبراهيم في ناڤاريين، وقد قرر إبراهيم أنه يستطيع سحق الثورة، فأجاب رينية بالاتفاق مع كودرينجتون، أنه سيمنع الأسطولين التركي والمصري من الاتجاه إلى أي مكان عدا الدردنيل والإسكندرية. وعلى ذلك تقرر ألا يقوم إبراهيم بأية عملية حربية أخرى، وقد صدق على الاتقاق في ١٧ ذو الحجة هـ/ ٢٥ سبتمبر، وهذا ما كتبه يومئذ رينية: [إن الأسطول التركي، المكون من ١٢٦ قطعة، أصبح عديم الحركة في نفارين. فإذا خرج منها، تنفيذاً لأوامر جديدة صادرة من الباب العإلى، فإننا سنلاقيه في الأرخبيل، وعندئذ ستصبح عودته إلى المورة ضرباً من ضروب المحال، وأني أوكد مقدماً - على ما أظن – أن مجرد مظاهرة بسيطة ستكفي لطرد هذه الحملة الضخمة، إلى مصر والدردنيل].

رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص ٨٦-٨٧.

(٢) الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٤١. علي حسون: العثمانيون والبلقان، ص ٢٠٥. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٤. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٣. عبدالرحمن الرافعي :عصر محمد علي، ص٢٠٨. علي الصلابي: الدولة العثمانية، ص٣٩٢.

(٣) عبدالرحمن الرافعي : عصر محمد علي، ص٢١١.

أن المعركة لم يحدث فيها أي استفزاز من سفن الأسطول المصري والعثماني ولا من المدفعية العثمانية - وخاصة لو علمنا - أن أسطول الحلفاء لم يكن رافعاً لعلم الحرب خلافاً لقواعد القانون الدولي، أي أن الحلفاء تظاهروا بالسلام لخداع الأسطولين العثماني والمصري لأخذهما على حين غرة، وقد صدَّق العثمانيون هذا الخداع لأن تركيا أساساً كانت في حالة صلح مع تلك الدول، ولهذا فقد ظن طاهر باشا قائد الأسطولين أن هؤلاء جاؤوا للضغط المعنوي، وكما أنه لم يكن من الميسور على كل الأحوال إمكانية الوقوف تجاه العدو الذي يفوق أسطول طاهر باشا بمراحل.[١]

وقد نشب القتال بين الطرفين لأتفه الأسباب، عندما وقع سوء تفاهم، أُطلقت على أثره الطلقة الأولى من إحدى البنادق، وقد حدث هرج ومرج واختلط الحابل بالنابل، ثم انتهت المعركة التي تكبدت فيها القوات العثمانية المصرية خسائر كبيرة. [٢]

كانت آثار معركة ناڤارين البحرية، لا تخلو من الغرابة والشذوذ والتناقض العجيب. ففي **فرنسا** مثلاً، فرح الرأي العام لذلك الانتصار الذي أحيا في قلوب اليونان بريقاً من الأمل، وقبساً من الرجاء، فقد أرسلت قوة عسكرية في محاولة لإيجاد واقع لفرنسا على الأرض، وأن القوة أرسلت إلى اليونان دون تشاور مع أطراف التحالف. وبهذا استطاعت أن تعيد اعتبارها أمام الدول الأوروبية، بعد ما أجبرت على العودة إلى حدودها الأصلية في عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م.[٣]

أما **إنجلترا** فكانت على العكس، حيث تملكها الحنق الشديد، ولم تتردد في إعلان الغضب وإظهار اللائمة، فيبدو أن هدف بريطانيا الأساس كان فرض قيود شديدة على الأسطولين العثماني والمصري، لذلك فُصِل أمير البحار كودرينجتون، واستقال أمير الأسطول الدوق دي كلارنس، وفي خطاب العرش الذي ألقي في ١٣ ربيع الآخر/ ٢٩ من يناير اعترف الملك بحزنه العميق وأسفه الشديد لهذه الكارثة الأليمة.

وفي **اليونان** تجددت الآمال في حسن المآل، بينما أخذت روسيا تصفق طرباً، وتهتز فرحاً وسروراً لأن أسطولها تفوق على الأسطول العثماني في البحر الأسود. [٤]

---

(١) عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٤ . الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٤٠. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص١٠.

(٢) الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٤١. على حسون: العثمانيون والبلقان، ص٢٠٥. رينية قطاوي بك: محمد علي وأوروبا، ص ٨٧.

(٣) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص٨٨. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص١٤. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٣. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٢٧.

(٤) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص ٨٨. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٣.

أما رئيس وزراء النمسا مترنيخ فإنه تناول هذه الحادثة التي قضت على أسس الحلف المقدس في سلبية شديدة، وقال عنها: لقد بدأت مرحلة جديدة في التاريخ.(١)

وعند هذه النقطة من المشكلة اليونانية، كانت وجهات النظر العثمانية المصرية متفقة على السياسة العامة، إلا أنه بعد تدخل الدول الأوروبية وانحسارها البحري في ناڤارين اختلفت وجهات نظر الجانبين. (٢)

فقد **رأى محمد علي باشا** أن لا فائدة ترجى من مواصلة القتال، بعد أن فقد أسطوله وانقطعت طريق مواصلاته البحرية مع جيوشه في بلاد اليونان، وأن الحكمة تقتضي بفصل السياسة المصرية عن السياسة العثمانية، وقد عجل في سرعة اتخاذه هذا القرار إرسال الدول الثلاث فرقة من الجنود في المورة في ٧ محرم ١٢٤٤هـ/ ١٩ من يوليو ١٨٢٨م، لإقامة حصار حول جيش إبراهيم، وقد كلفت فرنسا بتنفيذ هذا القرار، وكما تلقى مذكرة من الدول الثلاث تُصر فيها على فصل بلاد اليونان واستهداف مصر، إن هو استمر في اتباع السياسة العثمانية.(٣)

أما بالنسبة **للدولة العثمانية** فإن هذه الحادثة قد وصفت بالحرب الصليبية لدى الدولة، ولقد أصبحت معركة ناڤارين ضربة ثقيلة للبحرية العثمانية، وهكذا فإن الدولة التي تمتلك سواحل في قارات ثلاث قد أصبحت في وضع الدولة غير المجهزة بأسطول أو التي ليس لديها أسطول، كما تمَّ فقد أشهر القادة البحريين الذين نشؤوا منذ عهد السلطان سليم الثالث، فنتيجة كل هذا أعلنت الدولة العثمانية أنها ليست في حرب مع أي دولة فطلبت كافة الضمانات من فرنسا وروسيا وإنجلترا عن أسطولها الذي تم القضاء عليه، وقامت بإغلاق المضايق على جميع سفن الدول الأجنبية، وقامت بقطع جميع علاقاتها بسفراء هذه الدول الثلاث في حالة عدم قبول هذه المطالب والاقتراحات. وبعد فترة قصيرة تمَّ قطع جميع العلاقات السياسة بين الدولة العثمانية والدول الثلاث، عندئذ أعلن السلطان محمود الثاني سوء نوايا الحلفاء تجاه الدولة العثمانية، وحث المسلمين على الجهاد(٤).

---

(1) Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 195.

(٢) طقوش تاريخ العثمانيين، ص٣٤٣. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٤٢.

(٣) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٣. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص٨٨. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٢٤٢.

(٤) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٤٢٧-٤٢٨. الهاشمي: المرجع السابق، ص٤٤٣. طقوش: المرجع السابق، ص٣٤٢. رينية قطاوي: المرجع السابق، ص٨٩. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٦١.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 196.

وكانت **روسيا** أشد أعداء الدولة العثمانية مهتمة لأقصى درجة بشأن الأحداث العديدة المتطورة عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م، والتي حلمت بأنها ستجعلها تقوم بتحقيق أهدافها ومخططاتها. فأعلنت الحرب على الدولة في ١٢ شوال ١٢٤٣هـ/ ٢٦ أبريل ١٨٢٨م، وخاصة بعد وقوف دول أوروبا في صف الروس لأن الإمبراطور الروسي نيقولا الأول لم يكن هدفه التوسع بل كان هدفه إجبار الدولة العثمانية على قبول البروتوكول الذي تم الاتفاق عليه في لندن من أجل مصلحة القضية اليونانية، وقد نجحت في أخذ ضمانات بحياد كل من النمسا وفرنسا وإنجلترا أثناء حربها مع الدولة العثمانية(١).

فبدأ الروس يهاجمون حدود الدولة العثمانية، وتقدمت الجيوش الروسية في البلقان، فدخلت مدينة ياس عاصمة البغدان، وبخارست عاصمة الأفلاق، وزحفت باتجاه إسطنبول، فسيطرت على مدينة قارنا(٢)، واحتلت اسكي إسطنبول(٣)، وحاصرت الحامية العثمانية في مدينة شملا (٤)، واحتلت أدرنة (٥)، في صفر ١٢٤٥هـ/ شهر أغسطس عام ١٨٢٩م، حتى أصبحت إسطنبول على مقربة من الجيوش الروسية، وفي آسيا تقدمت الجيوش الروسية في القوقاز(٦) واحتلت

---

(١) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٤.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 196.

(٢) فارنا: هي ثالث أكبر مدينة بلغارية. عدد سكانها ٣٥١٥٥٢ نسمة (حسب تعداد سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م). وهي عاصمة محافظة فارنا، وبها ميناء هام بالنسبة بالبلاد يقع في الجهة الشرقية في البحر الأسود، تسمى بالعاصمة البحرية وكذلك العاصمة الصيفية لبلغاريا. سميت باسم ستالين تيمناً بالزعيم السوفياتي في الفترة بين ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م و١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦.تعد اليوم مدينة تجذب السياح إليها من جميع أنحاء العالم وذلك بفضل منطقة الرمال الذهبية السياحية التي تقع شمال المدينة.

انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Varna

(٣) اسكي إسطنبول: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(٤) شملا: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(٥) أدرنة: أسمها بالرومية (أدريانابوليس) أو (أدريانابوليس) نسبة إلى الأمبراطور أدريان، وهي آخر مدينة هامة تابعة للبيزنطيين في المنطقة، وأقوى حصن يقع بين القسطنطينية والدانوب، ويتحكم في الطريق المؤدية من العاصمة البيزنطية إلى جبال البلقان، ويعتبر مركز النشاط الحربي، وإدارة الحكم البيزنطي في البلقان.**قال عنها الدمشقي**: أنها من أعظم مدن الدنيا، كثيرة البساتين، تجري فيها ثلاثة أنهار.

زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٥٣. الدمشقي: أخبار الدول وآثار الأول، عالم الكتب/ بيروت، ب. ط.ص ٢٩٩. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص١٩، هامش (٢).

(٦) القوقاز: تعتبر منطقة القوقاز أحد اشد الصراعات العالمية وتاريخ وحاضر هذه المنطقة شاهد على ذلك، إذ لم تشهد هذه المنطقة استقرار ممالك ودول سوى فترات محدودة ما قبل الميلاد وفي فترات متفاوته بعد ذلك، وقد تعاقب على هذه المنطقة كافة قوى الاستعمار الشرقي القديم من فرس وأتراك ورومان وبيزنطيين وروس، جعلت موجات الاستعمار هذه المنطقة تعاني من تمزق وانقسام واغتراب دائم، كنتيجة
=

أردهان[١] وبايزيد[٢] وأرضروم[٣] وقارص.[٤]

سببت هذه الانتصارات قلقاً دولياً حول مصير الدولة العثمانية فتدخلت الدول الأوروبية، التي رأت أن الأمور تتحول بسرعة لصالح روسيا، وأنه لا بد من عمل شيء يحد من التوسع الروسي، لهذا عرضت النمسا على كل من فرنسا وإنجلترا التدخل لحسم الحرب.[٥]

وعلى الرغم من هذه النجاحات التي تحققت فإن الإمبراطور الروسي نيقولا الأول كان في موقف صعب للغاية ومتدهور بسبب الاضطرابات والأزمات التي حدثت بشكل غير متوقع في بلاده، كما أن القوات الروسية التي أخذت أدرنه قد ابتعدت كثيراً عن القوات الرئيسة، فكان

=

لاختلاف وتباين التأثير الحضاري الفكري والمادي الذي أحدثته هذه القوى على شعوب وأعراق القوقاز، وكان نتاج هذا القلق والاضطراب التاريخي تشكيلة عرقية ومذهبية هائلة ذات خبرات تاريخية ومختلفة. وتعتبر هذه المنطقة (القوقاز) – الواقعة ما بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق – أكثر الشبه بمنطقة البلقان سواء من ناحية القلق التاريخي، أو من ناحية التعدد الاتنولوجي.

ومما يضفي على الموقع الاستراتيجي لغرب القوقاز (جورجيا خاصة) إطلاله على البحر الأسود – المفتوح – بخلاف بحر قزوين في شرق القوقاز.

ونعني بالصراع شرقي البحر الأسود ذلك الصراع الذي تشهده جورجيا تحديداً، وأبعاده الإقليمية والداخلية وحسب. على اعتبار أن البعد الدولي في الصراع الجورجي حتى الآن غير مؤثر، فلا زالت القوى الدولية "أمريكا وأوروبا والأمم المتحدة" تسلم بالنفوذ الروسي والمصلحة الروسية ليس في القوقاز وحسب وإنما في كل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وهذا ما يجعل لهذه المنطقة معايير ومنطقاً خاصاً في التعامل الدولي، وأيضاً ستظل لها معان خاصة للاستقلال والسيادة والتبعية... وغيرها من المصطلحات التي درج على استخدامها القاموس السياسي وتمسكت بها بلدان العالم الثالث.

معتز محمد سلامة: الصراع على الساحل الشرقي للبحر الأسود، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٩٤م، ص٩٨.

(١) أردهان: مدينة أرداهان هي عاصمة محافظة أرداهان تقع في شمال شرق تركيا، الغالبية العرقية من الأرمن.

انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Ardahan

(٢) بايزيد: تسمى اليوم بـ «دوغو بايزيد» Doğubayzit، وتقع في شرق الأناضول بالقرب من الحدود الإيرانية، إلى الجنوب الشرقي من قارص.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢٨١.

(٣) أرضروم: ويلفظها العثمانيين أرزروم Erzurum، وتقع في شرق الأناضول، وإلى الجنوب الشرقي من طرابزون

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢٨١.

(٤) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٣٢. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٤. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ج٣٤٣.
قارص Kars: إلى الشمال الشرقي من الأناضول.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٢٦٢

(٥) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٢٤.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.120. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv، 1992، P. 197.

الإمبراطور الروسي تحت تأثير كل هذه الأسباب فقبل بمطالب الدولة العثمانية الخاصة بالسلام والتي لم تكن في موقف أو وضع يمكنها فيه الاستفادة من تلك الأزمات، فقد تمَّ القضاء على جميع القوات البحرية في ناڤارين – كما مر سابقاً- وتم إلغاء تشكيلات الإنكشارية ولم يتم تطوير الجيش النظامي الجديد باسم العساكر المنصورة المحمدية الذي تأسس مكانه.١٢٤٤هـ/ ١٨٢٦م، بخلاف ذلك فقد انقطعت جميع العلاقات السياسية بفرنسا وإنجلترا، ولن تكون هناك إمكانية للحصول على أي دعم أو مساعدات منهم، **فلم يسعه إلا أن يوقع مع الإمبراطور في ١٦ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٢٩، معاهدة صلح أدرنة**[(١)] **اتفقا فيها على:**

١- أن يقوم الروس بسحب جيوشهم من الأراضي العثمانية التي قاموا باحتلالها، عدا الجزر الموجودة على مضيق نهر الدانوب. وهكذا يكون نهر بروث سيشكل الحدود بين روسيا والدولة العثمانية كما كان قبل الحرب.

٢- سوف يتم منح الأفلاق والبغدان حقوقاً جديدة، وسوف يتم تعيين أمراء الأفلاق والبغدان بشرط أن يكون ذلك وهم على قيد الحياة دون توريث، وتظل هذه الأماكن تابعة للعثمانيين ولكن سيتم إبعاد السكان والأهالي الأتراك فقط عنها.

٣- إن الدولة العثمانية سوف تقبل بالمعاهدات والاتفاقات المعنية بتأسيس دولة اليونان المستقلة يوم ١٢ ذو الحجة ١٢٤٢هـ و١٧ رمضان ١٢٤٤هـ/ ٦ يوليو ١٨٢٧م و٢٢ مارس ١٨٢٩م، والموقعة في لندن بين إنجلترا وفرنسا وروسيا.

٤- سوف يسيطر الروس للأبد على المنطقة الأسيوية من البحر الأسود، أما الولايات الشرقية ومدينة قارص فمن المحتمل أن تعيدها روسيا إلى الدولة العثمانية وتعدل الحدود بينهما.

٥- سوف تتمتع السفن التجارية الروسية بحرية العبور من المضايق، وسوف يكون لها إسهامات وتأثيرات تجارية في الدولة العثمانية.

٦- أن الامتيازات الممنوحة لصربيا في معاهدة أق كرمان سيتم التأكيد عليها من خلال هذه المعاهدة.

٧- سيدفع الباب العالي لروسيا تعويضاً قدره، مليون وخمسمائة ألف دوقاً هولندية في مدة

---

(١) محمد فريد بك:تاريخ الدولة العلية، ص ٤٣١-٤٣٢. رينية قطاوي: محمد علي. ص٨٩. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٢. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ٤٤٣. تشالز بيلافتش: تفكيك أوروبا، ص٦١.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.120. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992،Cilt Iv، P. 196 – 197.

قدرها ثمانية عشر شهراً، ذلك بفعل الخسائر التي نشأت في مراحل مختلفة من حرب ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م.

٨- إيقاف الحرب بين الدولتين وإخلاء سبيل الأسرى.[(١)]

وتعد معاهدة أدرنه هذه التي أنهت الحرب الروسية العثمانية ١٢٤٣-١٢٤٤ /١٨٢٨-١٨٢٩م، أثقل معاهدة مادياً ومعنوياً وقعتها الدولة العثمانية، وطبقاً لهذه المعاهدة كما ورد فإن الروس سوف يقومون برد جزء من الأراضي العثمانية التي قاموا باحتلالها وفي المقابل فهم سوف يسيطرون على شرق الأناضول، وكذلك سوف يحتفظون بالجزر الموجودة على مضيق نهر الدانوب، وبذلك فإن الروس تمكنوا من النزول نحو الجنوب أكثر من النواحي الشرقية والغربية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المعاهدة وضعت مجموعة من حقوق البغدان والأفلاق بخلاف تحقيق استقلال اليونانيين ووسعت من حجم ونفوذ وسيطرة الروس في البلقان. [(٢)]

أما بالنسبة **للدولة العثمانية** فإن هذه المعاهدة التي اضطرت للتوقيع عليها نتيجة هزيمة ثقيلة مدوية جعلت الدولة العثمانية تتعرض مكانتها الاقتصادية لأضرار بالغة نتيجة الضمانات الحربية التي ستقوم بسدادها للروس، وفي النهاية فإنها جعلت الدولة العثمانية تحت ضغط وتهديد دول أوروبا العظمى، ومن ناحية أخرى فإن حقيقة تأسيس دولة يونانية مستقلة بهذه الصورة ينبغي أن يُعدَّ بداية لتدهور وسقوط الدولة العثمانية، لأنه بعد هذه الحادثة فإن بقية الأقليات والشعوب، أصحاب القوميات المختلفة داخل إطار حدود الدولة العثمانية سوف تتخذ من دولة اليونان نموذجاً لها، ومن ثم فإنها ستدخل في صراع داخلي من أجل الاستقلال، وأخيراً، فإنه يمكن القول أن إمكانية مواصلة الدولة العثمانية لوجودها يتضح من خلال ارتباطها بالتوازن بين الدول أكثر من قوة الدولة العثمانية ذاتها.[(٣)] وقد قام سفير النمسا بالتعليق على معاهدة أدرنة بما يلي: [إن الدول المنتصرة قد

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٤٠.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.121. A. B. Şiokorad: Osmanli-Rus Savaşlari، Selenge Yayınları، Istanbul – 2009، P.346 – 347. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، Cilt Iv، P. 198.

(2) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Aynı Yerde، P121. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730–1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi– Ankara،Cilt Iv، 1992، P198–199.

(3) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.121 – 122. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، Cilt Iv، P. 199.

أجبرت العدو الضعيف على قبول كافة المعاهدات والتي كانت الأثقل والأشد خطورة، ولا يمكن أن نقول بأن هذه المعاهدات لم تكن بين دول مستقلة...][(١)].

أما بالنسبة **للثورة اليونانية** إن نجحت في تكوين مملكة يونانية يحكمها ملك أجنبي بحلول عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٣م. فقد خسرت أكثر مما كسبت، فإن اليونانيين فقدوا الوضع الممتاز الذي كانوا يتمتعون به في الدولة العثمانية قبل الثورة ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، صحيح أنهم ظلوا يتولون وظائف عليا في الإدارة العثمانية إلا أنهم فقدوا المناصب ذات القيمة الأكبر مثل منصب (الخوسبدارية) في إمارتي الأفلاق والبغدان، وكذا الامتيازات التي كان يتمتع بها اليونانيون في الإمارتين، بل لقد أصبحوا محل نظرة وشك وعداوة من قبل السلطات العثمانية. لقد امتد تأثير الوضع الجديد إلى دوائر المال والتجارة حيث حل الأرمن[(٢)] محل اليونانيين في بنوك إسطنبول، وتولى البلغار بدلاً من اليونانيين مهمة مدَّ الدولة العثمانية بما تحتاجه من مواد تموينية واحتياجات عسكرية وفقدوا وضعاً خاصاً ومميزاً، ويضاف إلى هذا أن السفن اليونانية قد تحطمت وتحتاج أموالاً كثيرة لإصلاحها. أما الأوضاع في الريف فكانت غاية في السوء بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية والثورة، وتمّ تدمير مساحات كثيرة من الأراضي الزراعية وخاصة في المورة، وهلك ما يقرب من ١٠% من سكانها. أما آخر النتائج السلبية لإقامة المملكة اليونانية، فإنه يتمثل في الدور الذي لعبته الدول الثلاث الحامية (إنجلترا ـ وروسيا ـ وفرنسا) في الشؤون الخارجية والداخلية للمملكة، في حين أن روسيا جعلت من نفسها قوة حامية معترفاً بها في كل من الصرب وإمارتي الدانوب إلا أن هذين الكيانين كانا يتمتعان بميزة التعامل مع دولة واحدة، ألا وهي روسيا. أمَّا اليونان فعلى العكس كان عليها أن تتعامل مع ثلاث دول كل منها له سياسته الخاصة التي تتعارض مع الأخرى، فكان لبريطانيا الوضع الأقوى بين الدول الثلاث نظراً لتفوقها البحري، أما فرنسا وروسيا فكان لكليهما نفوذٌ كبيرٌ لتشكيل مستقبل اليونان. **ويذكر رئيس وزراء النمسا مترنيخ في مسألة اليونان: [أن**

---

(1) Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt Vi، P. 2916.

(٢) الأرمن: شعب ينتمي إلى العرق الآري (الهندو أوروبي)، أما وجودهم في أرض أرمينيا التاريخية، فيعود إلى الألف الثالث من قبل الميلاد، وذلك حسب الدراسات اللغوية والأثرية الحديثة، والتقاليد الموروثة منذ القدم.

اشتهر ملوكها منذ القرن ٧ ق.م.، فتأسست مملكة أرمينيا الصغرى في عهد الصليبيين في الأناضول وقليقلة ٥٨٥هـ/ ١١٩٨م، وأخضعها المماليك عام ٧٧٧هـ/ ١٣٧٥. قاست ويلات الحروب بين الفرس والترك، ثم بين الروس والعثمانيين. استولت روسيا على القسم الشرقي ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م، وبقي القسم الآخر خاضعاً للعثمانيين. قام الأرمن بمحاولات تحررية فتعرضوا لإضطهاد العثمانيين، فتشتتوا في البلاد العربية وأوروبا وأمريكا، يتقاسم أرمينيا اليوم تركيا وإيران. وهناك قسم آخر والذي أصبح جمهورية مستقلة.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص٣٩.

حصول اليونان على الاستقلال يعد من أهم الضربات الكبرى الموجهة لسياسة مترنيخ التي كان يدافع عنها منذ عام١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، والموجهة إلى نظام مؤتمر فيينا أيضاً، ومن ثم فإن الدول العظمى التي كانت تدافع عن نظام فيينا وتخمد أي تمرد في أي دولة بأوروبا، وتتدخل في شؤون هذه الدول قد وجهت أول ضربة لهذا النظام الذي تأسس لمنع التمرد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التمرد أصبح أكثر تخطيطاً واستمرارية ضمن التمردات التي تحدث داخل الحدود العثمانية ولا يمكن استيعاب التجهيزات التي تتم لخوض أي تمرد][١].

لهذا نرى أن نتيجة التمردات اليونانية والصربية التي أطلت برأسها في إطار حدود الدولة العثمانية، فقد تسببت في تدخل دول أوروبا العظمى في الشؤون الداخلية للدولة والتي نجحت في تكوين مثل هذا الوضع، كما أخذت في تحريض السكان المسيحيين داخل الدولة بهدف تحقيق مصالح جديدة لهم وجعلوهم بمثابة المتمردين ضد الدولة، ومن ثم فإن بعض الولاة العثمانيين قد بدؤوا مجموعة من التحركات في سبيل الاستقلال **كمحمد علي باشا،** الذي أراد الاستفادة من ضعف الدولة العثمانية الذي آلت إليه.

فلما خرج **محمد علي باشا** من الحرب اليونانية من دون أن يظفر بفتوح جديدة، ولم يحقق أية استفادة من الاشتراك فيها، في حين انتهت الحرب مع الدولة السعودية الأولى ببسط نفوذه على جزيرة العرب، وأُتيح له دخول السودان[٢] وضم الجزء المتمم للأراضي المصرية، هذا النجاح الذي أعقب الفشل في حرب اليونان كان له دافعاً لأن ينظر إلى بلاد الشام، وهذا مما يتوافق مع رأي الساسة البريطانيين والفرنسيين الذين سمحوا له بتوجيه جيوشه إلى الشام ثم الأناضول، مما يخدم مصالحهم للتصدي للنفوذ الروسي المتزايد في أملاك دولة الخلافة العثمانية، وقد لقي هذا

---

(١) تشارلز بيلافتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص٦٣، ٦٤.

Oral Sander: Anka'nin Yükselisi Ve Düsüsü، P.186.

(٢) حملة محمد علي على السودان:تعتبر ثاني حملة من حملات محمد علي الضخمة، اذ استهوته نفائس البلاد السودانية النفيسة، ولم تتسم بالصعوبة كما في حملة الجزيرة العربية نظراً لوجود المواصلات الملائمة، ولقربها من مصر، ولعدم وجود تماسك بين أبنائها.

اندلعت الثورات والانتفاضات من الآلاف من الناس فقام إسماعيل بقمعها، وكان من ردة فعل ذلك عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م أن دعا أحد الزعماء المحليين إسماعيل باشا- أحد قواد محمد باشا- إلى وليمة في أحد الأكواخ المبنية بالقش وبينما كان وحاشيته يتناولون الطعام أضرمت النار في الكوخ فاحترق إسماعيل باشا وحاشيته بسرعة خاطفة.

ولما علم الدفتزار- صهر محمد علي، قائد قواد محمد علي في الجيش- توجه إلى هناك وانتقم شر انتقام، وآباد الآلاف من أهالي منطقة مسنار، وقمعت الانتفاضة واستولوا على مصوع، وسواكن على البحر الأحمر، وفرضوا ضرائب فادحة على السكان، وساق ثمانية آلاف رأس من الماشية سنوياً، ولكن لم يجد الذهب الذي كان ينشده.

عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٣٩-٤٥٠. علي حسون: الدولة العثمانية، ص١٦٦-١٦٧.

التوجيه ترحيباً من محمد علي لخدمة أهداف أسياده البريطانيين خصوصاً- وما يدعم وجهة النظر هذه- أن إنجلترا عارضت بشدة مشروع محمد علي في تنفيذ العرض الفرنسي بغزوه للجزائر لحسابهم قبل هجومه على الشام بعام واحد، وهددوه بالهجوم على أسطوله وجيشه إذا هو أقدم على مثل هذه العملية، الأمر الذي دعاه إلى التراجع عن التنفيذ، على الرغم من أنه كان قد عقد اتفاقية بهذا الخصوص مع الفرنسيين، وهو أمر يؤكد على أن محمد علي ترك احتلال الجزائر بسبب ضغط بريطانيا ومخططاتها[1]، وكان ذلك يساعد بريطانيا في عرقلة

---

(١) إن الجزائر التي فتحها خير الدين بربروسا باشا القائد البحري العظيم عام ٩٣٩هـ/١٥٣٣م، أدخلها ضمن حدود الدولة العثمانية، وتشكلت تحت حكم الدولة العثمانية بأسماء عديدة هي بلاد طرابلس غرب أو تونس.

وهذه البلاد التي تعد قوة بحرية شبه مستقلة في الدولة العثمانية لعبت دوراً رئيساً في سيطرة الدولة العثمانية على غرب البحر المتوسط وكانت لها مكانة هامة للغاية، كما أنها تشرف على مضيق جبل طارق الذي هو بوابة دخول البحر المتوسط والخروج منه في تلك الإثناء بصفة خاصة.

لقد فقدت الإدارة المركزية في الدولة العثمانية نفوذها الفعلي على الجزائر بشكل تدريجي خلال القرن ١١هـ/ ١٧م فخلال الفترة التي تمتد من ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م، كان يعين على الجزائر باشا من قبل الدولة مباشرة بالتناوب مرة كل ثلاث سنوات. إلا أنه اعتباراً من١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م وحتى عام١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م، سيطر الأغوات في الجزائر على الإدارة في الإيالة. ثم انتقلت الإدارة في مرحلتها الثالثة اعتباراً من عام ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م إلى يد الدايات الذين بدأوا منذ ذلك الحين يحكمون لجزائر أيضاً، وقد كان لكل من الأمراء والولاة والأغوات والدايات نفوذ مستقل في الإيالة بحسب الأعراف السائدة هناك، فكان بيدهم تقرير الحرب والسلم مع الأطراف الأخرى مباشرة، ودون الرجوع للسطان.

وخلال القرن ١٢هـ/١٨م، بدأت الدولة العثمانية تفقد السيطرة على الناحية الغربية للبحر المتوسط، وأصبح الانجليز بصفة خاصة في وضع المسيطرين على البحر الأبيض بعد هزيمة الأسطول الفرنسي في أبو قير، ولقد تقرر منح انجلترا مهمة القضاء على كل تحركات القرصنة في مؤتمر فيينا ١٢٣٠هـ/١٨١٥م وبناء عليه فقد تحركت انجلترا على الفور وكانت قد قامت بجهود بحرية في البحر المتوسط غرب الجزائر لإنهاء القرصنة بصفة عامة، وتم عمل اتفاق مع النمسا وروسيا حول هذا الهدف بشأن التخلص من قراصنة الجزائر١٢٣٠هـ/١٨١٥م، وقد قاما بضرب عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م بإغراق جميع السفن خاصة بالجزائر ودك المدينة بالمدافع، وقام حاكم الجزائر بالقبول بتسليم الأسرى والمسيحيين مقابل سداد الفدية ونفقات الأسطول.

وبهذا أصبحت الجزائر في ضعف كبير، وبالإضافة إلى ذلك لقد أصبح الوضع أكثر صعوبة نتيجة لهزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا ١٨٢٨م/١٨٢٩م، تعرضت الدولة العثمانية لازمات داخلية وخارجية بصورة أكبر، وكل هذا ساء من أوضاع الجزائر، وكانت فرنسا تريد اغتنام الفرصة والاستفادة من هذه التطورات فقامت بتحريات عسكرية بهدف الاستيلاء على الجزائر أثناء هذا التعاون الانجليزي والروسي.

وقد حانت الفرصة لفرنسا غزو الجزائر، فأعلنت الحرب عليها، وأبلغت الحكومة العثمانية بهذه التحركات العسكرية، والتي قررت عدم التدخل في قضية الجزائر - **والسبب في ذلك** - هو اعتقاد الحكومة العثمانية أن الجزائر ستتمكن من كسب الحرب ضد فرنسا بمفردها، كما أن الدولة العثمانية في الأساس كانت في موقف وظروف لا تسمح لها بإرسال قوات تحارب من أجلها، مما ساعد فرنسا على احتلالها في ١٥ محرم ١٢٤٦هـ/٥ يوليو ١٨٣٠م، **وهذا يدل أن الدول العثمانية أصبحت في وضع عجل نهايتها نتيجة فقد مدينتي الجزائر والمورة التي تحمل مكانة استراتيجية كبرى عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.**

زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٣٤٣. رينية قطاوي وآخر : محمد علي وأوروبا، ص٩٣-٩٤. سيد محمد السيد: التاريخ العثماني السياسي والإقتصادي، ص ١٢٠ – ١٢١. اسماعيل ياغي/ محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج٢، ص١٢٥٥ وما بعدها.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.123. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 202 – 205.

النفوذ الروسي المتزايد في المنطقة. [١]

وعلى الرغم من تعويض الدولة العثمانية محمد علي عن بعض ما فقده في الحرب اليونانية، **أسندت إليه جزيرة كريت**، لكن هذا التعويض لم يكن ذا قيمة، ورأى أن يضم بلاد الشام إلى مصر، **يدفعه في ذلك عاملان: سياسي واقتصادي**.

أما العامل السياسي: فهو اتخاذ بلاد الشام حاجزاً يقي مصر الضربات العثمانية في المستقبل من جهة، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيمكنه من تجنيد جيش من سكانها فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه.

أما العامل الاقتصادي: فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام، من الخشب والفحم والنحاس التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمر قوافل التجارة. [٢]

والراجح، أن محمد علي باشا كان يطمع إلى ضم بلاد الشام منذ عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م، ويأمل أن يصل إلى حكمها بموافقة السلطان، فطلب من السلطان محمود الثاني في عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م أثناء الحرب ضد الدولة السعودية الأولى أن يعهد إليه بحكم هذه البلاد بحجة أنه بحاجة إلى مدد منها يعاونه على القتال، لكن السلطان العثماني رفض طلبه.

ولم تخمد اهتمامات محمد علي ببلاد الشام، ففي عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م قام بدور الوساطة بين الحكومة العثمانية من جهة، وبين كل من عبدالله باشا والي صيدا المعزول والأمير بشير الشهابي الثاني أمير لبنان الذي لجأ إليه في مصر من جهة أخرى، ووجد في الرجلين صديقين مخلصين ونشأت بينه وبينهما علاقات وثيقة وبخاصة مع الأمير الشهابي، إلا أنه لم يتخذ في هذا الوقت أي إجراء فيما يتعلق ببلاد الشام. [٣]

وأخذت أهدافه تتبلور بدءاً من عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م، من خلال حديثة مع الجنرال بوابيه عندما صارحه بأنه سوف يعمد بعد أن ينتهي من حرب المورة إلى وضع يده على بلاد الشام وعكا، ولن

---

(١). محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٩، ٣٥٠. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٢-٤٥٣.

(٢) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٠. الرافعي: عصر محمد علي، ص٢١٨. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٣. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٨١.

(٣) طقوش تاريخ العثمانيين، ص٣٥٠. عبدالمنعم الهاشمي الخلافة العثمانية، ص٤٥٣.

يقف بجيشه إلا على ضفاف دجلة والفرات وفي بلاد اليمن والجزء الأوسط من جزيرة العرب. وتتوافق هذه الأفكار مع ما أشيع نقلاً عن ولده إبراهيم باشا بأنه سوف يكون المدافع عن حقوق الشعوب العربية التي تعيش تحت الحكم العثماني حياة التابع البائس المستضعف، وأضحت السيطرة على بلاد الشام بدءاً من عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، من الأمور الضرورية في سياسته الاستراتيجية.[١]

وتعد الحروب في بلاد الشام حروباً دفاعية وهجومية في آن معاً، أما كونها حروباً دفاعية فلأن محمد علي كان يعلم أن الدولة العثمانية لا تألو جهداً في السعي لاسترداد مركزها في مصر، وأن السلطان محمود الثاني لم يكن صافي النية، أما كونها حروباً هجومية فلأن هدفه كان أيضاً التوسع[٢].

ويبدو أن محمد علي باشا قد أخذ قرار التصدي للباب العالي ضمن خلفيات عدة، فقد أنس في جيشه القوة فوجد أن الدولة العثمانية في حال من التدهور والتفكك، وأنها محط أنظار ومؤامرات الدولة الأوربية. وهكذا وقع محمد علي حاكم مصر أسير عاملين. **أسير نفسه،** إذ رأى أن الباب العالي ظلمه عندما منعه من ولاية الشام، على الرغم من أدائه خدمات جليلة للسلطنة، **وأسير اعتقاده،** أنه أصلح ولاة الشام.[٣]

حيث استغل محمد علي الظرف المناسب سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م لاحتلال الشام، محتجاً بأن عبدالله باشا والي عكا يؤوي الهاربين المصريين، ولم يوف ديناً له عليه، وكان عبدالله باشا يخشى من زوال منصبه بعد احتلال محمد علي للشام، ولذا كان يدس على محمد علي إلى السلطان العثماني بوجود علاقة بينه وبين الثوار في اليونان، كانت إنجلترا منشغلة بالإصلاح الداخلي بعد الثورة الفرنسية وبالمسألة البلجيكية،[٤] وفرنسا منشغلة باحتلال الجزائر، والنمسا مهددة بالثورة البولندية.[٥]

---

(١) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥١. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٥.

(٢) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٢. الرافعي: عصر محمد علي، ص٢٤٥.

(٣) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٥.

(٤) المسألة البلجيكية: هي في جوهرها حركة استقلال قومي عن هولندا، قد تدخلت فيها فرنسا بهدف ضم بلجيكا أو جزء منها الأمر الذي عارضته انجلترا، لأن من شأن ذلك أن يخل بالتسوية الإقليمية التي أقرتها معاهدة أثينا ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م. وقد رأى بالمرستون وزير خارجيتها أن بلجيكا يمكن إذا ما تحولت إلى دولة أن تستخدم درعاً ضد انجلترا من قبل فرنسا. ولم تحل هذه القضية إلا في ٦ صفر ١٢٥٥هـ/١٩ أبريل ١٨٣٩م، وفقاً لمعاهدة وقعتها الدول الخمس الكبرى أقرت باستقلال بلجيكا.
طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٥.

(٥) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٨٩.
Oral Sander: Enver Ziya Karal: Anka'nin Yükselisi Ve Düsüsü، P.191

قـاد إبـراهيم باشــا جيشــه المـدرب، وسـقطت فلسـطين، وحوصـرت عكـا ثـم سـقطت عـام ١٢٤٧هـ/١٨٣٢م. واحتل صيدا والقدس، وأيده بشير الشهابي زعيم لبنـان، وأيـده المسيحيون لرفـع الضـرائب الباهظـة عنهم، وسقطت دمشق دون قتـال. كمـا اسـتطاع هزيمـة الجيش العثمـاني قـرب حمص بقيادة حسين باشا، ثم احتل حلب، وتتابع إلى ممر بيلان - وهو أحد ممرات الفاصلة بين بلاد الشام والأناضول – كمـا أحتل مينـاء إيـاس، شمـالي الإسكندرون، ودخـل ولايـة أدرنـه وطرطـوس، وانتصر علـى الجيش العثمـاني وأسر قائده رشيد باشـا واحتل قوينـه، وصـل إلـى كوتاهيـة [١] سـنة ١٢٤٧هـ/١٨٣٢م، وأصبح الطريق مفتوحاً إلى إسطنبول. [٢]

استرعت انتصارات الجيش المصري أنظار الدول الأوروبية، فخشيت من تقدم إبراهيم باشا نحو إسطنبول. وإسقاط عائلة بني عثمان والاستئثار بالخلافة، ما يخل بالتوازن الأوروبي.[٣]

هنا أدركت دول أوروبا العظمى أن الدولة العثمانية قد فقدت وحدة أراضيها وتدهورت نتيجة الضعف الشديد الذي آلت إليه، وإزاء هذا الوضع الخطير جداً للغاية، كان لزاماً عليها أن تتدخل فوراً دون تردد، حيث ساد القلق عاصمة الخلافة، وقلق السلطان الذي خشي من تقدم إبراهيم باشا نحو العاصمة فلجأ إلى هذه الدول من أجل الدعم والمساعدة، **وهنا تتمثل سياسيات دول أوروبا كالاتي:**

كانت **روسيا** أشد الدول الأوروبية قلقاً، فقد نظرت بعين الخوف والقلق إلى تقدم الجيش المصري واقترابه من إسطنبول، وخشيت من اتساع نفوذ محمد علي باشا حتى المضايق والبحر الأسود، والتي كانت تخطط للسيطرة على مضايق إسطنبول والبحر الأسود اعتباراً من القرن ١٢هـ/١٨م، والوصول إلى البحر المتوسط. كما رأت أنه سيصبح بوسع محمد علي باشا من تأسيس دولة قوية تقوم على أنقاض السلطة العثمانية المتداعية، مما يتعارض مع سياستها تجاه هذه السلطة التي كانت قررتها في عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، والقاضية بعدم تقسيم أراضيها.[٤]

---

(١) كوتاهيه Kutahaya: تقع في غرب الأناضول إلى الجنوب من يإلنقيصر واسكى شهر.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٢٦٩.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٤٤٩. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٩٠. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٢-٣٥٣. الرافعي: عصر محمد علي ص٢٢٣ وما بعدها. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٣-٤٥٤.

(٣) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٥٠-٤٥١. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٤. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٥.

(٤) لقد حددت روسيا موقفها من وجود الدولة العثمانية في هذه المرحلة، في الاجتماع الموسع الذي عقده قيصر نيقولا الأول عقب توقيع معاهدة أدرنة عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م، والذي حضره سبعة من كبار دبلوماسية أشهرهم داشكوف وسلروود، وقد تقرر في هذا الاجتماع المحافظة =

أما موقف **النمسا**، فكانت ضد حركة تمرد محمد علي باشا هذه، وكانت مدركة بأن سيطرة الروس على البلقان ستهدد أمن حدودها، وتجعل الوضع أكثر خطورة. كما أن **بروسيا**، التي كانت منشغلة بالوحدة الألمانية فإنها لم تجد وقتاً للاهتمام بتمرد محمد علي باشا بشكل مباشر، فكانت تؤيد سياسة النمسا في هذا الموضوع.

وواصلت **فرنسا** علاقاتها بمصر بوسائل عديدة بسبب مكانة هذه المنطقة بعد احتلالها من قبل بونابرت وانسحابه منها، ولقد حقق والي مصر نهضة في كافة الميادين بمصر من خلال الخبراء الذين أتى بهم من فرنسا، ومن ثم فإن مصر كانت تشكل الحضن الدافئ لفرنسا، فكانت فرنسا تفكر في الأساس بكسب ودعم وتأييد محمد علي باشا ضد الإنجليز في شرق البحر المتوسط، وفي الوقت الذي تريد الحفاظ على الدولة العثمانية، وعلى وحدة أراضيها، في ظل هذه الامتيازات التي حصلت عليها.

وكذلك فإن **إنجلترا**، التي حققت مصالح تجارية ضخمة في ظل الامتيازات التي حصلت عليها من القرن ١٠هـ/١٦م، لم تقلع عن سياسة الحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية وحمايتها بأي صورة من الصور، لأن الدولة كانت تمنع الروس الذين دخلوا إلى الجنوب من التقدم أكثر، كما أن الدولة العثمانية لازالت على صلة بمستعمراتها بالبحر المتوسط، ولهذه الأسباب فإن إنجلترا لم تتأخر عن نهج سياسية مضادة إزاء محمد علي باشا بسبب مواقف فرنسا من القضية المصرية، حيث أن سيطرة محمد علي باشا على جنوب شرق الأناضول وسوريا بعد مصر سوف يؤدي إلى سيطرته على طريق التجارة البحري الذي يصل إلى الهند من ناحية البصرة ودجلة والفرات، وهذا ما تخشاه إنجلترا. وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة إنجلترا لم تتدخل فوراً في المسألة المصرية حيث نراهم رفضوا طلب السلطان محمود الذي مدَّ يد المساعدة عن طريق سفيره في فيينا الذي أرسله إلى لندن للتفاوض في شأن إرسال مدد بحري يقوم هو بسد نفقاته، وفي حين لم تتأخر بمتابعة السياسة والتطورات الخاصة بهذه المسألة بهدف تطور هذه الأحداث لصالح إنجلترا ومصالحها.[1]

=

على كيان الدولة العثمانية، ومنع أي تدخل خارجي في شئونها.
طقوش، تاريخ العثمانيين، ص٣٥٤.

(١) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٤. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٥. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص ٢٠٩ – ٢٠١. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص ٢٥٢ – ٢٥٣.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 213 – 214.

ويمكن أن نستخلص من التطورات السياسية التي جرت في المسألة المصرية وما حولها، أنَّ دول أوروبا العظمى عدا فرنسا كانت تبدو بأنها مؤيدة للدولة العثمانية من خلال وضع مصالحها في المقام الأول.

ولكن، قد سبب التدخل الروسي ١ شوال ١٢٤٨هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٣٣م، قلقاً لكل من إنجلترا وفرنسا والنمسا التي خشيت على مصالحها من أن تستغل روسيا تداعي الدولة العثمانية لتقوِّي مركزها في الممرات، ورأت أن خير وسيلة تقوم بها هي التوسط لعقد سلام بين السلطان محمود الثاني، ومحمد علي باشا. (١)

فاستخدمت **فرنسا** علاقتها الودية مع مصر لإقناع محمد علي باشا بتسوية خلافة مع السلطان. ومن جهته أرسل هذا الأخير بإيعاز من السفارة الفرنسية في إسطنبول مندوباً عنه هو خليل باشا إلى مصر، لإجراء مباحثات مع محمد علي باشا. كما أرسلت الحكومة الفرنسية مندوباً من قبلها إلى مصر لإقناعه بألا يتشدد في طلباته، وأن يكتفي من فتوحه بولايات صيدا وطرابلس والقدس ونابلس. ولكن محمد علي باشا رفض وجهة النظر الفرنسية، وأصر على ضم بلاد الشام وولاية أدرنة، وجعل جبال طوروس الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وممتلكاته، وأمر ابنه بالتقدم في فتوحه بهدف الضغط على السلطان. (٢)

وبذلت فرنسا جهوداً مضنية للتوفيق بين وجهتي النظر، العثمانية والمصرية، وهددت في إحدى مراحل المفاوضات محمد علي بأن لا يجعل فرنسا تلجأ إلى أن تتخذ نحوه تدابير حاسمة، وإجراءات جارفة، وهو أمر يؤسفها جد الأسف.(٣)

---

(١) قدم الكونت مورافييف من بطرسبرج في مهمة دبلوماسية في شعبان ١٢٤٨هـ/ يناير ١٨٣٣م، واقترح على السلطان معونة القوات الروسية، أمام رفض كل من انجلترا وفرنسا والنمسا بتقديم أي دعم له قبل العرض الروسي، وعندما استأنف محمد علي زحفه إلى كوتاهية، بعث مذكرة إلى القائم بالأعمال الروسي بوتنييف يطلب فيها إرساله أسطول روسي إلى منطقة الممرات، وقوات برية إلى العاصمة للمحافظة عليها، فلبت روسيا طلب السلطان فأرسلت أسطولا بحرياً رسا أمام سراي السلطان، كما أنزلت أربعة عشر ألف جندي في منطقة البوسفور.

طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٥. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٦. رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص ٩٨.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 215

(٢) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٦. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٦. رينية قطاوي : محمد علي وأوروبا، ص٩٨. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص ٢٠٤

(٣) رينية قطاوي وآخر: المرجع السابق، ص١٠٠. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٥١. طقوش: المرجع السابق، ص٣٥٦. عبدالمنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص٤٥٦.

كما أن بريطانيا قررت الاشتراك مع مترنيخ، لإرغام محمد علي على قبول مقترحات الباب العالي، فأوفدت فينيا إلى محمد علي الكونت بروكيش أوستن، كما بعثت لندن بالمستر كامبل لكي يخبر محمد علي باشا بأن الأسطول البريطاني سيحاصر ميناء الإسكندرية، إذ لم يقبل السلام مع السلطان العثماني. (١)

فقد رأى محمد علي باشا أن الدول إنما تسعى إلى هضم حقوق مصر إرضاء لتركيا، فوقف تجاهها موقفاً مشرفاً استمسك فيه بحقوق مصر، وبعث بهذا الصدد برسائل عدة تدل على قوة يقينه ومضاء عزيمته، وأهمها الخطاب الذي أرسله إلى الأميرال روسان سفير فرنسا في الإستانة بتاريخ ١٦ شوال ١٢٤٨هـ/ ٨ مارس سنة ١٨٣٣م رداً على رسالته إليه، قال فيه:

[تلقيت رسالتكم المؤرخة في١٨ ذو الحجة /٢٢ فبراير التي تسلمتها من ياوركم والتي تعترضون فيها عليّ وتعلنون فيها بأنه لا حق لي في المطالبة بما عدا بلاد عكا والقدس ونابلس وطرابلس الشام، وأن الواجب عليّ أن أسحب جيشي فوراً، وتنذرونني بأني في حالة الرفض أستهدف لأخطر العواقب، وقد أضاف ياوركم شفوياً بناء على تعليماتكم بأني إذا بقيت متمسكاً بمطالبي فسيجيء الأسطول الإنجليزي والروس إلى سواحل مصر.

على أنني يا جناب السفير أتساءل بأي حق تطلبون مني هذه التضحية؟ أن أمتي بأجمعها تؤيدني في موقفي، وإن في استطاعتي بكلمة مني أن أحرض شعوب الرومللي(٢) والأناضول على الثورة فيلبوا ندائي، ويمكنني بتأييد أمتي أن أفعل أكثر من ذلك، لقد امتدت سيطرتي على أقطار عدة، والنصر حليفي في كل الميادين، ومع أن الرأي العام يؤيدني في امتلاك سورية بأكملها فإني قد أوقفت زحف جنودي رغبة مني في حقن الدماء ولكي يتسع الوقت أمامي لأتعرف على ميول الدول الأوروبية، ومقابل هذا الاعتدال وحسن النية وتلك التضحيات العديدة التي بذلتها أمتي، والتي نلت تلك الانتصارات الباهرة بفضلها وبفضل تأييدها لي، تطلبون مني أن أتخلى عن البلاد التي فتحتها وأن أنسحب بجنودي إلى منطقة صغيرة تسمونها ولاية! أليس في هذا حكم عليّ بالإعدام السياسي؟

---

(١) رينية قطاوي : المرجع السابق، ص٩٠٧.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi(1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 215

(٢) الرومللي: تشمل بلغاريا ورومانيا، وجزء كبير من يوغوسلافيا، وجزء من شمال اليونان.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٣٣٣.

على أن لي ملء الثقة ألا تأبى فرنسا وإنجلترا الاعتراف بحقوقي ومعاملتي بالإنصاف فإن ذلك مرتبط بشرفها، وإذا خاب أملي فليس أمامي إلا أن أذعن لقضاء الله، وهناك أوثر الموت الشريف على احتمال الذل والعار، وسأبذل نفسي بكل ابتهاج فداءاً لقضية أمتي، مغتبطاً بخدمة بلادي حتى آخر نسمة من حياتي، ذلك ما صممت عزمي عليه، وقد روى التاريخ أمثلة عديدة لمثل هذا الإخلاص، ومهما يكن فإن لي وطيد الأمل في أنكم ستقدرون عدالة مطالبي وتؤيدون اقتراحاتي الأخيرة التي قدمتها إلى خليل باشا، وفي انتظار تحقيق هذا الأمل قد كتبت لكم هذا الخطاب الودي الذي تسلمه مني ياوركم يداً بيد].

الإسكندرية في ١٦ شوال ١٢٤٨هـ الموافق ٨ مارس ١٨٣٣م.

محمد علي والي مصر(١)

ولكن تمكن الطرفان من التوصل إلى توقيع معاهدة كوتاهية ١٥ ذو الحجة ١٢٤٨هـ/ ٥ مايو ١٨٣٣م. وطبقاً لهذه المعاهدة فقد تنازل السلطان العثماني بموجبها عن كامل بلاد الشام، وأهم ما جاء فيها:

١- يتخلى المصريون عن إقليم الأناضول، وتنسحب جيوشهم إلى ما وراء جبال طوروس.

٢- تعطى لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته، ويتم تعينه والياً على ولايات الشام الأربع: عكا وطرابلس وحلب ودمشق، بالإضافة إلى جزيرة كريت.

٣- تعيين إبراهيم باشا والياً على إقليم أدنة.(٢)

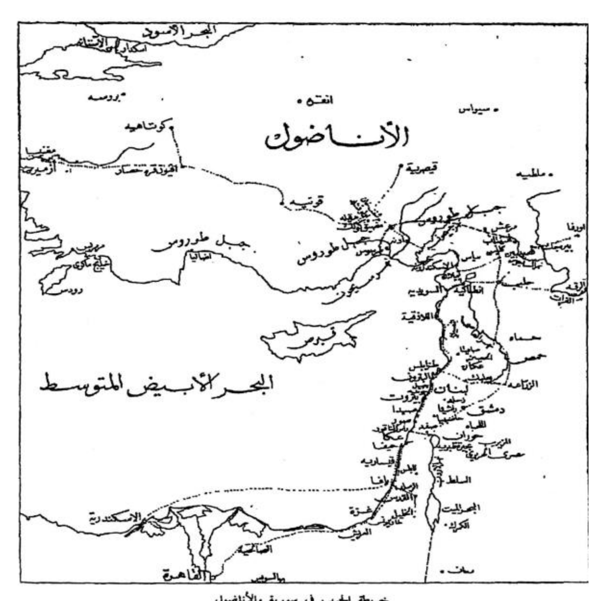
وفي الأساس إن **اتفاقية كوتاهية** التي لا توصف بأنها معاهدة موقعة بصفة دولية، سوى أنها بين دولتين منفصلتين تمّ اعتمادها والتصديق عليها من خلال فرمان يوضح مجموعة من الحقوق والمسؤوليات التي تمَّ منحها من قبل الحكام العثمانيين إلى ولاتهم، وبناء عليه فإن الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا قد انسحب من الأناضول، وهكذا فقد طويت أول صفحة من صفحات المسألة المصرية.(٣)

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص ٢٠٣ – ٢٥٤.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٤٥١. رينية قطاوي : محمد علي وأوروبا، ص١٠١.

(٣) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص ٢٥٦.
Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 216



خريطة الحرب في سورية والأناضول

وقد بينا على الخريطة خط سير الحملة المصرية براً وبحراً، ورسمنا بها حدود مصر الشمالية (التقريبية) طبقاً لاتفاق (كوتاهيه) سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، وكانت هذه الحدود تبدأ من مجرى نهر الساجور أحد روافد الفرات، وتمتد شمالاً بغرب إلى مضيق كولك بجبال طوروس ثم تنحدر جنوباً إلى البحر الأبيض.

ورسمنا أيضاً حدودها الشمالية التي قررتها الدول في معاهدة أدرنة سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م ولم يقبلها محمد علي كما سيأتي بيانها، وكانت تشمل فلسطين وتبدأ من رأس النافورة شمالي عكّا إلى مصب نهر السبسبان في شمالي بحيرة طبرية، ثم تتبع الشاطئ الغربي لتلك البحيرة فالضفة اليمنى لنهر الأردن، والشاطئ الغربي للبحر الميت، ومن نهايتها تمتد الحدود جنوباً على خط مستقيم إلى رأس خليج العقبة على البحر الأحمر، ثم تتبع الشاطئ الغربي لخليج العقبة ثم الشاطئ الشرقي لخليج السويس حتى مدينة السويس ذاتها[١].

وعلى الرغم من ذلك فإن معاهدة كوتاهية قد حلت المسألة المصرية ردحاً من الزمن، وحددت العلاقات بين السلطان ونائبه، فهي لم تسوِ المشاكل الناشئة عن الخلاف. فلم تكن هذه المعاهدة تصلح لأمن دائم وسلام مقيم، ذلك لأن السلطان محمود كان شديد التحرز، مما جعله يتوجس شراً من بقاء محمد علي نهائياً سيداً على الشام ومصر والجزيرة العربية، وكثيراً ما قال: [الموت خير من العجز عن هدم تابع متمرد]، حيث نرى أن السلطان كان يحلم في استرداد الشام من جهة. ومن جهة أخرى، لاحظ أن محمد علي رغم اتساع نطاق بلاده اتساعاً عظيماً، فهو لم يضع يده على ممتلكاته الجديدة إلا بمقتضى امتياز يحدد سنوياً، لذلك كان محمد علي يستعد أيضا، ومازال متمتعاً بعطف فرنسا، وهو ما يرد هذه العبارة: [إنني تقدمت في السن، فيجب الإسراع]، فكلما تقدم الباشا في السن، كان يتحقق من أن أعماله وإصلاحاته معرضة للزوال بعده، مما أظهر المخاوف من توسع سلطة محمد علي.[٢] كما أننا نرى أن هذه المعاهدة لا تحمل صفة للديمومة أي أن أجلها سيكون قصيراً، فهي قابلة للإلغاء في أي وقت من الأوقات، فمن الممكن أن يبطلها السلطان من خلال فرمان يصدره، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن محمد علي باشا يمكن أن يقوم بإرسال قواته داخل الأناضول مرة أخرى. [٣]

---

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص٢٢٦.

(٢) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 216

(٣) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٠٤.

=

أما بالنسبة لفرنسا وإنجلترا، فإن الحكومة العثمانية شعرت بأنهما أصدقاء محمد علي أكثر من صداقتهما لها، حيث أنها أقلعت عن الضغوط التي كانوا يضغطون بها ضد والي مصر نتيجة قبوله منح الحكومة العثمانية محمد علي باشا أدنه(١)، وهكذا فإن الحكومة العثمانية بينما كانت تسعى لحل هذه المسألة الحدودية مع والي مصر فقد توسطت كل من فرنسا وإنجلترا بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، وبدا الأمر وكأنه مرحلة دفاع عن مصالح هذه البلاد ومصالح والي مصر المتمرد، وليس حماية لحقوق الحكومة العثمانية. (٢)

وفي ضوء هذه الأسباب السالفة الذكر، فإن السلطان محمود الثاني الذي كان يخطط لأخذ الضمانات في المستقبل على الرغم من توقيع معاهدة كوتاهية الذي لم يوقعها إلا مرغماً، وكان يسعى لنقضها إذا سنحت له الفرصة، كما أنه لم يشعر بالثقة إزاء إنجلترا وفرنسا حول مسألة مصر، لذلك لم يجد سوى القيصر الروسي الذي أبدى استعداده للتحالف معه، والذي لم يقبل هذا التحالف مع عدوه اللدود لولا الظروف القاسية التي مَّرت وتمرُّ به، فتمَّ عقد المعاهدة في ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بعد شهر من عقد معاهدة كوتاهية، عرفت بمعاهدة **خونكار أسكله سي**.(٣)

وبمقتضى هذه المعاهدة التي أبرمها الروس مع الحكومة العثمانية، قد منحت القيصر نفوذاً عظيماً في الشؤون العثمانية، واعترفت له بحق التدخل. وقد تعهدت روسيا بإمداد السلطان بالجيوش، لصد الهجمات الموجهة إليه، كما أن تركيا أخذت على نفسها تعهداً مماثلاً تجاه روسيا. وكانت نفقات تموين القوات واقعة على عاتق البلاد المنتفعة بالمساعدة. وأيدت تركيا المعاهدات السابقة [معاهدة جاسي(٤)، وبخارست، وآق كرمان، وأدرنة، والأستانة] المبرمة مع روسيا. وكانت

=

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 216

(١) أدنه Adana: تكتب أطنه، تقع في جنوب الأناضول إلى الشمال الغربي من خليج اسكندرونه.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ١٨٢.

(2) Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 216.

(٣) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٦. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٩٠.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 216.

خونكار اسكله سي: قرية قريبة من إسطنبول. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٢٦، هامش، (٣).

(٤) جاسي: لم أجد لها تعريف في المصادر التي بين يدي.

مدة هذه المعاهدة ثمان سنوات. ووقعت هذه في نفس اليوم وثيقة سرية تمَّ فيها التراضي على ما يأتي: لكي تتجنب تركيا إرسال جيوش إلى روسيا، ستكتفي هذه الأخيرة بإغلاق المضايق ضماناً لها، وظلت هذه الشروط المخجلة قائمة حتى حرب القرم.(١)

وهكذا فإن معاهدة خونكار أسكله سي، فتحت صفحة دخول الدولة العثمانية تحت الحماية الروسية، ولم تقتصر على ذلك بل ضمنت لنفسها منافذ البحر الأسود، وأصبحت في مأمن من هجمات الأسطولين الإنجليزي والفرنسي. (٢)

والحقيقة لو نفذت هذه الاتفاقية فعلياً لغدت الدولة العثمانية دولة تابعة لروسيا، وقد بدا يومذاك أن القيصر نيقولا بات يتحكم من الوجهة العملية في الممرات وإسطنبول والبلقان جميعاً، وله كلمة مسموعة لدى الباب العالي،وكان عام ١٢٤٩م/ ١٨٣٣م مهماً في الدبلوماسية الروسية، لأن روسيا سيطرت فيها للمرة الأولى والأخيرة على إسطنبول وعلى المضايق العثمانية.(٣).

ولقد قوبلت هذه المعاهدة بفتور شديد، ولا غرو في ذلك حيث أدت إلى اضطراب التوازن الأوروبي لصالح روسيا. ولم تعدَّ **إنجلترا وفرنسا** هذه المعاهدة فشلاً ذريعاً لسياستهما فحسب، بل اعتبرتها بمثابة فرض للوصاية الروسية على إسطنبول، مما أدى إلى ازدياد قواتهم البحرية في البحر المتوسط ومضيق الدردنيل.(٤) وقد وجهت فرنسا إلى وزارة بطرسبرج احتجاجاً قررت فيه: [إن نصوص المعاهدة ستؤدي في المستقبل إلى تدخل عسكري من جانب روسيا في شؤون تركيا الداخلية، وأن الحكومة الفرنسية تحفظ لنفسها الحرية التامة في اتخاذ الخطة التي ستوحيها إليها

---

(١) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٦. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٩٠. رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٠٥.

(٢) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٠٥. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص ٢٥٧.
Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Cilt 7، P.217

(٣) الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج١، ص٢٢٠. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٧.

(٤) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٠٥.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 218.

الظروف، وأنها في تصرفاتها ستعتبر المعاهدة المشار إليها كأنها لم تكن]. فأجاب نسلرود،[1] قائلا: إنه لا يرى موجباً لظنون فرنسا السيئة، إذ إن الفرض الوحيد المقصود من معاهدة خونكار أسكله سي، هو المحافظة على كيان الدولة العثمانية، ومهما كان من أمر، فهذه المعاهدة قد أبرمت بين دولتين عظيمتين مستقلتين متمتعتين بحقوقهما كاملة غير منقوصة، فلن تستطيع فرنسا معارضتها إلا إذا كانت تطمع في تقويض أركان الدولة العثمانية. وبدهي أن فرنسا ما رغبت يوماً في المساس بكيان الدولة العثمانية، ولكن لم يسعها التسليم بمبدأ التدخل الروسي، فقد خافت من أن روسيا لن تتحرك ولن تخرج إذا ثبتت أقدامها، وشيدت دعائمها في إسطنبول، وهذا على وجه التحقيق هو ما أخذت تخشاه الوزارة البريطانية.[2]

أما النمسا، فإن شعور القلق الذي اعتراها إزاء نتائج هذه المعاهدة، لم يكن أقل شأناً من شعور الدولتين الأخرتين، وقد لفتت انتباه وأنظار دولة روسيا إلى أن معاهدة خونكار أسكله سي، ستأتي باضطرابات بالنسبة لسياسة أوروبا، ولن تجعلها في توازن، وهذا ما قاله مستشار النمسا مترنيخ بهذا الشأن: [لا يمكن أن تسوى مشاكل الشرق إلا بإشتراك بين الجميع وإذا كانت الدول العظمي الأربع تغار بعضها من بعض، ويضطرب الشك بينها، فحري بها أن تراقب بعضها بعضاً.. لكي تراقب بعضها بعضاً، يجب أن تسير سوياً. ولما كانت كل منها منهمكة في مصلحة خاصة بها، إن لم تكن متعارضة مع مصالح الدول الأخرى، فلن تتقابل ولن تتفق إلا على أساس خطة مشتركة، توضع وتناقش وتسوَّى قدماً. إنني لا أريد مؤتمرات ولا بروتوكولات، بل أقترح أن يوجد في مكان ما رجال ملمون بالموضوع، محاطون علماً بنوايا حكوماتهم، مفوضون إن لم يكن لإبرام اتفاق، فعلى الأقل لتبادل الرأي في الوسائل المؤدية إلى إعداده].[3] وقد بذل مترنيخ جهده واستنفد وسعه، في سبيل الحد من تحيز الدول البحرية ضد القيصر، إذ كان يتوجس خوفاً من أن تسفر معاهدة خونكار أسكله سي، عن تحالف بين فرنسا وإنجلترا، لذلك أخذ على نفسه مهمة

---

(١) شارل روبير كونت دي نسلرود: دبلوماسي روسي، صديق القصير اسكندر الأول، وكبير المفوضين في مؤتمر فيينا ١٢٢٩-١٢٣٠هـ/ ١٨١٤-١٨١٥م، دعي إلى الاشتراك مع كابوديستريا في إدارة وزارة الخارجية ١٢٣١هـ / ١٨١٦م فقد ظل وزيراً من سنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م إلى سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م.

رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٠٦.

(٢) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٠٦. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢١١.

(٣) رينية قطاوي وآخر:محمد علي وأوروبا، ص ١٠٦. هامش (١).

Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt Vi، P. 2970.
Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 138

التوفيق.[1]

وفي غضون المؤتمرات المنعقدة سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م بين الملوك المطلقي التصرف في تبليز [2] وسيتم [3]وميونيخ جراتز [4]، حصل مترنيخ من القيصر على تعهد باحترام كيان الدولة العلية، وإبقاء آل عثمان على عرش إسطنبول. وقد وعدت روسيا بالالتجاء إلى وساطة النمسا، إن دعت الحالة كما تعهدت بعدم استخدامها حقها في الحماية الفعلية على إسطنبول، إلا إذا فشلت النمسا في وساطتها، أو إذا تعذر استبعاد الخطر، وهكذا استطاع مترنيخ أن يطمئن وزارات الدول الغربية، ويثلج صدورها، إلا أن معاهدة خونكار أسكله سي ظلت المبدأ المسيطر على المسألة الشرقية، حتى سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م. [5]

ظلت المسألة الروسية مطروحة، ويبدو أن العقبات الماثلة في طريق تنفيذها كانت كبيرة جداً، وذلك أن دخول السفن الروسية المضايق كان معناه الاشتباك في حرب مع إنجلترا، ثم إن فرنسا كانت لديها أسباب قوية لمناصرة مصر ضد السلطان، وقد نظرت كل منهما إلى المعاهدة بريبة، كما رأت إنكلترا فيها خطراً يتهدد مصالحها. [6] فسارعت إلى اتخاذ إجراءات لتعطيل الاتفاقية من الناحية العملية، ومن ذلك:

أولاً : عملت على تدويل القضية المصرية حتى لا تنفرد روسيا بالعمل – خاصة حكومتي

---

(١) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٠٧.

Ziya Nur Aksun: Osmanli Tarihi، Ötüken Neşriyat A. Ş.، Üçüncü Cilt، P.241

(٢) تبليز: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(٣) سيتم: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(٤) ميونخ جراتز أو «مودخن جراتز»: وسعت روسيا نطاق التحالف ضد محمد علي، ففي٣ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٣٣م، عقدت اتفاقية «مودخن جراتز» - كملحق لمعاهدة «خونكار اسكله سي» - مع النمسا وسرعان ما انضمت بروسيا إليها. وقضت الاتفاقية بما يلي: «١- إسناد كيان الدولة العثمانية تحت حكم الأسرة الحالية، وتكريس كل الوسائل العلمية لبلوغ هذا الهدف. ٢- المناهضة الجماعية المشتركة لأية خطة من شأنها إلحاق ضرر بحقوق السلطة العليا في تركيا سواء عن طريق تنظيم وصاية العرش المؤقت أم بواسطة التغيير التام للسلالة الحاكمة».

وجاء في المادة السرية الأولى «... تطبق بصورة خاصة على باشا مصر قرارات أحكام المادة الثانية.. للحيلولة دون بسط نفوذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأقاليم الأوروبية من الدولة العثمانية».

المجلة التاريخية المصرية: تصاعد الصراع الروسي العثماني في القرن التاسع عشر، العددان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون، ١٩٨١م/ ١٩٨٢م، ص ١٦٢ – ١٦٣.

(٥) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص ١٠٧.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 138.

(٦) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٧.

لندن وفيينا – قد صحت عزيمتهما وصدقت نيتهما في تسوية المسألة المصرية، عن طريق عقد مؤتمر. ولكن روسيا كانت هي الوحيدة التي نظرت إلى هذا المشروع بشيء من التحرر، إذ إنه يعرضها لفقد المزايا التي جنتها من معاهدة خونكار أسكله سي، فبعثت في نفس الباب العالي الخوف والوجل من أن مثل هذا المؤتمر قد يسفر عن نتائج كتلك التي ترتبت على المعاهدة التي قررت من قبل، مصير اليونان. [1]

ثانياً: ذهبت إلى أبعد من هذا، حين قررت الوقوف إلى جانب السلطان وبذل كل غال ورخيص لينال عطف الديوان، فتقدمت بعرض لدعم الباب العالي، معتقدة أن تقربها منه، والوقوف إلى جانبه سوف يبعده عن روسيا، وتمثل هذه العرض في الآتي:

أ- تعاون عسكري في إعادة بناء البحرية العثمانية [2].

ب- عمل اتفاق تجاري، في ٢٦ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٣٨م، بين إنجلترا وإسطنبول، عرف بلطمة ليمان[3]، كان غرضه مكافحة روسيا مكافحة فعالة، لإيقاع الضرر بباشا مصر.

فمنذ سنة ١٢٥٢هـ /١٨٣٦م، حاول الأميرال روسين مراراً وتكراراً تجديد الامتيازات لكن المفاوضات أخذت تسير في مهل وبطء. وها هو بونسونبى يضمن التجديد بإضافة مادة تجارية، ذلك لأن السفير البريطاني قد بين للباب العالي أن إلغاء الاحتكار التجاري في الدولة العثمانية، سيترتب عليه تقويض الدعائم المالية لباشا مصر، ونضوب أهم منهل لموارده، فيضعف نفوذه من

---

(١) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٧. رينية قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١١٤.

(٢) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٧.

(٣) معاهدة بلطة ليمان: مع انجلترا في عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، تعتبر هذه المعاهدة نقطة تحول في تاريخ المنطقة الاقتصادي، حيث ألغت الدولة العثمانية، بموجب هذه المعاهدة، القيود التي كانت مفروضة داخل أراضيها، وفتحت أبواب الماك العثمانية أمام الحركة الاقتصادية والتجارة الخارجية. والذي ينظر إلى هذا التطور والتغيير في استراتيجية الدولة، وبدء فتحها لأسواقها أمام المنتجات الأجنبية، يظن أن هذا التدبير إنما هو في صالح الاقتصاد العثماني، ولكن في الحقيقة، إن انخفاض الضرائب التي كانت تفرض على هذه الواردات، وتيسير دخول السلع المصنعة، كان لصالح انجلترا، أما الحركة الصناعية والتجارية في الدولة العثمانية، فقد ضربت، بهذا الانفتاح ضربة قاتلة. وكما شوهد التأخر في صناعة النسيج والصناعات الدوية الأخرى، في مراكز الدولة الصناعية، بدأت مرحلة جديدة من الانهيار الشديد في الانتاج الزراعي أيضاً.

لقد كان لدى الدولة العثمانية تجارة خارجية يزيد حجمها زيادة ملحوظة عن الواردات التي كانت تأتيها من الخارج، إلا أنه على إثر بدء الانفتاح في التجارة الخارجية للدولة بعد عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م، اضطرت الدولة للاستدانة من أجل مواجهة المصروفات الزائدة، وقد كان لفقدان قيمة العملة العثمانية مظهر يدل على سوء الحالة الاقتصادية في الدولة. ففي حين أنه كان الجنية الاسترليني عام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م يساوي ٢٣ قرشاً ارتفع في عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م إلى ١٠٤ قروش، وخرج في هذه الفترة القصيرة، تغير اسم وشكل العملة العثمانية للدولة العثمانية لأكثر من ٣٥ مرة، كما تغيرت العملة الفضية لـ ٣٧مرة.

د. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص٢٥٥.

جراء ذلك فقد أسس محمد علي نظام الاحتكار التجاري في بلاده، فأصبح هو الشاري الوحيد، والبائع الوحيد، كان يصدر دون سواه جميع السلع إلى أوروبا وكانت الديون المستحقة له في البلاد الشارية، تيسر له الحصول على المهمات الضرورية لتقوية أسطوله[١].

لم يتردد السلطان في إبرام كل ما طلب إليه إبرامه، بتشجيع من مترنيخ، فقد ذكر سفيره بإسطنبول إدوارد فون كلزل، بأن اتفاقية بلطة ليمان التجارية هي خطوة صائبة في طريق حل المشكلة المصرية[٢].

وطبقاً لهذه المعاهدة، فإن الدولة العثمانية سوف تأخذ رسوماً جمركية قدرها ٣% من السلع والأموال الإنجليزية العديدة التي يتم جلبها وإحضارها إلى البلاد، وبخلاف ذلك فإنها تقوم بمنح الإنجليز امتيازات تجارية واسعة بشكل أكبر، وفي المقابل فإن الإنجليز سيقومون بالدعم والمساعدة في العلاقات الدبلوماسية. [٣]

وبذلك كان بونسويني قد استطاع استخلاص ثلاث فوائد، من الخلاف الواقع بين السلطان والباشا، **الأولى:** هي أن يهدم النفوذ الروسي، **والثانية:** أن يفرض على مصر فرمانات ملائمة للمصالح البريطانية، **والثالثة:** أن يسيء إلى مركز فرنسا في الشرق الأدنى، عن طريق إضعاف باشا مصر. [٤]

وبهذا نجد أن هذا التقارب أحدث شعوراً من القلق في **روسيا**، إلى حد جعلتها توجه لتركيا تحذيراً بمذكرة سرية، صادرة في شهر ذو القعدة ١٢٥١هـ/ مارس ١٨٣٦م، ومستندة إلى معاهدة خونكار أسكله سي. ولم تتمالك روسيا غضبها عندما رأت إنجلترا تحصل على حق الملاحة في الفرات، وحق إنشاء خط حديدي يجتاز برزخ السويس، فهددت السلطان بالانضمام إلى صف محمد

---

(١) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٢٧. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢١٠.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 219.

(2) Prof.Dr. Ilber Ortayli: Osmanli Imparatorluügu'nde Iktisadi Ve Sosyal Degisim، Siyasal Bilgiler Fakültesi، Ankara Üniversitesit، Makaleler1، Ankara 2000، P.444.

(3) Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 219.

(٤) رينية قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٢٧.

علي، ومؤازرته ومناصرته، إذا ما أدى هذا الاحتكاك إلى نزاع بين مصر والإنجليز. (١)

أما **فرنسا** التي واجهت هذه المعاهدة التجارية بالرفض، فقد أعلنت أن هذا الاتفاق يعنى أن الدولة العثمانية جعلت الإنجليز أصحاب امتيازات أكبر بخلاف المبالغة في الحقوق والامتيازات التجارية، وبدأت تقوم بتغيير سياستها في إطار استقلال محمد علي باشا بالأراضي التي تحت سلطته وتقوية موقعه من النواحي الاقتصادية العسكرية بصفة خاصة، من أجل إفشال هذه المشاريع العثمانية الإنجليزية، فقبلت واعترفت كأول دولة بهذا الاتفاق التجاري. وبعد ذلك تمَّ عمل اتفاقية تجارية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ٨ رمضان ١٢٥٤هـ/٢٥ نوفمبر ١٨٣٨م، ومن خلال هذه الاتفاقية حصلت فرنسا على حقوق تجارية مشابهة للامتيازات التجارية التي حصلت عليها إنجلترا. ومن ثم فإن الدولة العثمانية بهذه النتيجة حصلت على تأييد ودعم سياسي من فرنسا التي كانت تدعم وتؤيد محمد علي باشا (٢).

ثالثاً: عمدت إلى إثارة بلاد الشام ضد الحكم المصري، كما حرضت السلطان على التحرش بالجيش المصري لإرغامه على خوض الحرب مجدداً الذي كان عازماً على استئناف القتال في ظروف أفضل لاستعادة نفوذه في بلاد الشام ومصر. وقد ساعد على تحقيق هذه السياسة، بما كان لدى بلاد الشام من الدوافع ما يحملهم فعلاً على إعلان الثورة بفعل قساوة هذا الحكم، فما أن حل عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ونتيجة اجتياح محمد علي باشا بعد صلح كوتاهية إلى مواد وجنود، فقد كان كفاحه ضد السلطان غالي النفقات باهظ الالتزامات، والجزيرة العربية تستوعب عدداً كبيراً من الرجال، فقام بمطالبة رعاياه الجدد بالمال والرجال، وقرر جزية شخصية عامة على جميع السكان دون تمييز بين دين ودين، فعرض الخدمة العسكرية على ولايات الشام الجنوبية، فقد أثارت هذه التدابير هياجاً شديداً، مما اضطر إبراهيم باشا إلى مقاومته. وأخذت الثورة بتقديم المساعدات والأسلحة، وفي خلال المدة من ١٢٤٨هـ/١٨٣٣م إلى سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م تطور شعور الأهالي تطوراً مفاجئاً، فبعد أن استقبلوا محمد علي مهللين مرحبين، أخذوا يفكرون في طرده (٣).

---

(١) رينية قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٢٦.

(٢) رينية قطاوي بك، يذكر: أن دخلت خير التنفيذ في، ٢٦ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٣٨م، محمد علي وأوروبا، ص١٢٧.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 209.

(٣) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٨. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٧. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٠٧-١٠٨.

=

أما بالنسبة **لمحمد علي باشا،** فكان يعي كل هذه التأثيرات العسكرية والسياسة حيث أدرك أن مواقف الدول الأوروبية وكل التطورات السياسية في غير صالحه، فهو يعلم علم اليقين أن نزاعاً جديداً سيظهر في الأفق وينفجر في الجو عاجلاً أو آجلاً، فأراد أن يكون على استعداد كامل لمواجهته. ولكنه رغم ذلك لم يفقد الأمل باعتراف الحكومة العثمانية بالحقوق الوراثية في حكم المناطق التي كانت تحت إداراته، لكن بعد أن تملك اليأس والقنوط محمد علي على أثر تلقيه من الدول الأوروبيه مذكرة سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م،[١] فكر في التفاوض مع الباب العالي، موضحاً أنه لا يرغب في أي توسع إقليمي جديد وكل ما ينشده هو تثبيت ممتلكاته على دعائم قوية، وضمان انتقالها بالوراثة [٢]. فحاول انتهاز الفرصة لإجراء محادثات جديدة، في ١١ شوال ١٢٥٣هـ/ ٧ يناير ١٨٣٨م، أجرى مباحثات مع مبعوث السلطان (صارم أفندي) في مصر، وحاول الجانبان الاتفاق على شيء، لكن المباحثات فشلت لإصرار كل طرف على مطالبه ومواقفه. **فذكر المؤرخون،** أن صارم أفندي عرض على محمد علي أن يضم كل بلاد الشام الجنوبية دون أن يطبق على هذا الجزء مبدأ الوراثة بشأن مصر والجزيرة العربية، في حين أصر محمد على الانفصال بمصر وبلاد الشام والاستقلال بهما، فكانت المباحثات متشنجة حامية باءت بالفشل.[٣]

=

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 218.

(١) في ٢٩ سبتمبر ١٨٣٤هـ/ ٣ سبتمبر عام ١٨٣٤م قدم محمد علي إلى حكومات لندن وباريس وڤيينا، مذكرة شرح فيها بإفاضة وإسهاب، في شواهد صادقة ودلائل ناطقة، خطر النفوذ الروسي في إسطنبول ثم عرض عليها أن يقوم على رأس جيش فيفتح السبيل ويمهد الطريق لعمل تقوم به الدول العظمى ضد روسيا، وذلك شريطة أن يعترف له بحقه في الاستقلال، مع وعده بأن يظل الحليف المخلص، والصديق الأمين للسلطان، وبمجرد إنقاذ الدولة العثمانية من النفوذ الروسي.

ولم يكن يجهل محمد علي احتراس انجلترا منه، لذلك أسرع في إبلاغ المذكرة إلى انجلترا. وقد ساد الذهول الدوائر الدبلوماسية الأوروبية، أما مترنيخ فاقتصر على تهدئة لروع الباشا، وتبديد مخاوفه من نوايا القيصر، ثم قام بنفس المهمة في لندن وباريس، حيث بلغ القلق ذروته والاندهاش قمته.

أما فرنسا فقد جاء ردها أشد جفاء، لأن محمد علي لم يخبرها بنواياه قبل إبلاغ المذكرة إلى انجلترا، في الوقت الذي كانت فرنسا ترغب في استعطاف ڤيينا واستمالتها فلم يرفض مقترحات محمد علي نظراً إلى ما توحيه من روح التحرز إزاء روسيا. وهكذا تذرعت كل من الدول العظمى وبأسباب مختلفة متباينة، لكي تفهم الوالي ان بقاء الحالة الراهنة ضروري وأنه إذا حاول تحقيق استقلاله، فلن تتردد تلك الدول في إسداء معونتها ومساعدتها إلى السلطان محمود، وعندئذ شعر محمد علي أن الدول ستنظر إلى الباب العالي بعين لا تخلو من الارتياح إذا قرر محاربته أخذاً بالثأر، وأن مصر لن تستطيع عندئذ الاعتماد على معونة أية دولة منها.

رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٠٨.

(٢) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٥٨. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٧. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٠٩.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 219.

(٣) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٥١. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص ١١١-١١٢.

وبعد أن أخفق محمد علي باشا مع الديوان، هاهو ذا يحاول كسب تأييد الدبلوماسية الأوروبية. فقد بذل محمد علي أقصى ما في وسعة لإقناع ممثل القيصر الكونت ميدم، الذي خلف آنئذ الكولونيل دوهاميل في منصبه. وكان نص الحديث الذي دار مع الباشا في ٢٤ ذو الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٠ مارس عام ١٨٣٨م، وما قاله محمد علي: [أوكد لك ..... أنني يوم أتسلم تأكيداً بعدم مهاجمتي من الباب العالي، سأستدعي من الشام رجالي الثمانين ألفاً، ولن أترك إلا بعض الحاميات. وعندئذ ستُسلَّح جيوشي بالمعازف بدلاً من البنادق، وستُستخدَم في أعمال الحفر والترع ....، فإذا وافقت الدولتان البحريتان علي منحي الاستقلال – أو على الأقل حق الوراثة لذريتي – وإذا اعتبرنا ذلك أقوى وسيلة لضمان السلام في المستقبل، أفلا تظنون أن الإمبراطور سيوافق على مثل هذه التدابير؟].

أجاب ميدم أنها مسألة خارجة عن الموضوع، فاستطرد محمد علي قائلاً [ياللعجب ! ألست تابعاً موالياً مطيعاً؟ .... لماذا نجد هذه الحكومات الأوروبية التي وافقت على انفصال أمريكا، واليونان، وأخيراً على انفصال بلجيكا، لا تعترف بانفصال مصر؟ أرني في التاريخ تابعاً بلغ من القوة ما بلغت، واكتفى بمركز الرعية، ولم يشق عصا الطاعة؟ إنه من الظلم أن يرغب في إبقائي هكذا زمناً أطول].[1]

في ٢ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨م، استدعى محمد على كلاً من كامبل وكوشليه على حده – وكان أولهما قائماً بأعمال إنجلترا، والثاني قائماً بأعمال فرنسا – وأنهى إليهما برغبته في أن يصبح مستقلاً . وفي اليوم التالي تحدث مع ميدم - القائم بأعمال روسيا – ولورين - القائم بأعمال النمسا - حديثاً لا يخلو في معناه عما تقدم. وقد أكد الباشا للدول الأوروبية أنه لن يتخذ أي تدابير، قبل وصول إجاباتها. فأسرع كامبل في إرسال كتاب إلى بالمرستون، ينبئه فيه بأن قرار محمد علي يبدو حاسماً لا رجوع فيه، ولا عدول عنه. وقبل أن يتسلم بالمرستون هذه الرسالة، التي لم تصل إلى لندن إلا في ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ١٧ يونيو ١٨٣٨م، كان قد كتب في ١٧ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/٩ يونيو ١٨٣٨م إلى كامبل، وكلفه بإفهام الوالي بأن بريطانيا العظمي لن تتسامح ولن تتهاون في أي مساس بسيادة الباب العالي. [2]

والحقيقة أن موقف الوالي قد شغل بال مترنيخ، لكن الوزير النمساوي ظل رغم ذلك متفائلاً.

---

(١) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١١٦.

(٢) رينية قطاوي : محمد علي وأوروبا، ص١١٦.

ومما قاله: [إن الباشا يلعب مع الدول دوراً سياسياً على الطريقة الشرقية، وغرضه هو إحداث هزة في حكوماتها، ثم جسِّ نبضها، فإذا انفصمت عراها، وتشعب صدعها، تسنى له الولوج في الفجوة لعدم تماسك تلك الدول، أما إذا واجهته بإتحادها الأدبي فإنه سيظل هادئاً، لا يحرك ساكناً] (1).

هذا وقد بادرت روسيا إلى تهدئة روح القلق السائد في فرنسا وإنجلترا، إذ صرح ميدم بأنه، لو عمدت هاتان الدولتان إلى إكراه محمد علي على العدول عن الاستقلال، فإن روسيا لن تتدخل أما إذا تركته يعمل في هذا السبيل، فإن روسيا ستنفذ نصوص معاهدة خونكار أسكله سي. والواقع أن صالح روسيا كان متعادلاً بين إعلان الحرب، واستقرار السلم. فالمعاهدة جعلت لها مركزاً ممتازاً. ولكن إذا احتدم القتال، ستتدخل لتجني من الفوائد أعظمها، ومن الثمار أينعها، ولما كانت تزهو وتفخر بأنها حامية الباب العالي والمدافعة عنه، فلا يسعها إلا مقاومة طمع محمد علي، وطموحه.

ما اكتفى بالمرستون بالضغط على حكومة القاهرة فحسب، بل رغب في تهدئة التهديد المصري والتهديد الروسي معاً. فلقد كان يتنبأ بانهزام الجيش التركي أمام جنود باشا مصر، مما سيؤدي إلى تدخل القيصر، وإذا ما استولى الروس على إسطنبول وعلى دمشق، فإنهم لن يغادروهما قط.

وكانت نية بالمرستون منصرفة إلى وضع اتفاق بين إنجلترا وفرنسا من جهة، وتركيا من جهة أخرى، وبمقتضى هذا الاتفاق، تتعهد الدولتان الأوليان إلى أجل غير مسمى بإمداد الدولة الأخيرة بمعونة بحرية، بغية حماية أراضيها من اعتداء ما.

ورغبة في تلافي التهديد المصري، اقترح بالمرستون أيضاً حلاً آخر، وهو الوصول إلى اتفاق بين الدول الخمس الأوروبية أي روسيا، والنمسا، وبروسيا، وفرنسا، وإنجلترا – للحيلولة بين محمد علي وإعلان استقلاله، ومما لاشك فيه أن هذا الاتفاق كاف بجعل حقوق السلطان جديرة بالاحترام، وإلا فتتعهد الدول البحرية بالدفاع عن تركيا بحراً، بينما تتدخل النمسا براً في الشام. فعقد المؤتمر من شأنه أن يستبعد الخطر الروسي، وأن يتيح في الوقت نفسه للندن، الاستغناء عن خدمات باريس.. في تلك الظروف، لم تكن فرنسا قادرة على إغاثة محمد علي إغاثة جدية، بل إن صداقتها للوالي كان من شأنها إيقاظ الشك والتحرز من دوائر لندن وإسطنبول على السواء، وهكذا أصبحت معزولة محرومة من الأصدقاء. أما الكونت موليه، الذي حل محل تيير في رياسة الوزارة الفرنسية اعتباراً من سنة١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م، فقد عمد إلى طريقة تحايل للتقرب من فيينا، مما جعل الصداقة

---

(١) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١١٦–١١٧

الإنجليزية محفوفة بالأخطار وشيكة الانهيار، دون أن يكسب ثقة الدول الشمالية، ونذكر أخيراً أن حكومة لويس فيليب المعروفة باسم حكومة يوليه الملكية، فقدت نفوذها فقداناً تاماً في إسطنبول، حيث كان بونسونبي يشن عليها حرباً هواناً سافرة. فقد أخذ يدفع الباب العالي إلى الاحتجاج على غزو إسطنبول، ويطالب فرنسا بالاعتراف بولاية السلطان على الجزائر، وفي مثل هذه الظروف، أصبحت باريس عديمة الفائدة للباشا، رغم استمرارها في تأييد مطالبه[1].

وفي إبان الأزمة القريبة الحدوث، ستكون فرنسا الوحيدة التي ستكافح عداء بطرسبرج العلني وضغينة لندن المكبوتة، وتحرز فيينا المتحفظ واحتراس برلين المتيقظ وسيعمد محمد علي إلى تغيير خططه، بعد تحققه من أن مساعيه في سنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٨م لن تصادف قبولاً، وسرعان ما قرر أنه سيعتبر نفسه راضياً، إذا قبل عرضه الخاص بأيلولة أملاكه عن طريق الميراث وسرعان ما تعهد بألا يكون البادىء في إعلان الحرب أو المبادر إلى شن الهجوم. وفي ٢٧ صفر / ٥ يوليو جاء كامبل حاملاً كتاباً من بالمرستون مفوضاً في١٥ ذو القعدة /٩من يونيو، وقد دعاه في هذا الكتاب إلى احترام الحالة الراهنة، وأوضح له ما كان عليه موقف إنجلترا قبل الإطلاع عن تفاصيل مقابلة القناصل التي حدثت في ١٦ محرم / ٢٥ مايو لكن محمد علي لم يتقهقر، بل وعد كامبل بانتظار الجواب على كتاب ١٦ محرم /٢٥مايو، قبل اتخاذ أي تدابير إزاء السلطان. وبرغم هذا، فقد أكد عزمه على بذل جهده حتى لا يترك ذريته بلا وراثة مقررة.

وفي ٥ ربيع الأول /١٢من يوليو، أنهى إلى القناصل نبأ سحب سفنه الحربية من قنديا[2]، وباتخاذه هذه التدابير، كان يرمي إلى عدم تحمل مسؤولية أي نزاع محتمل مع قوات السلطان لكنه ترك سفينتين خفيفتين في كريت وفي رودس لمراقبة العثمانيين، عاقداً العزم مجمعاً الرأي على ملاحقتهم، إذا اجترؤوا على مشاكسته بمهاجمة شواطيء مصر والشام، هذا ولم يعلل الباشا نفسه بآمال عريضة، وكان كل ما يتوقعه من إجابة الدول هو مجرد حل وسط لا أكثر ولا أقل. وفي حالة الترقب والإنتظار هذه، اضطر الوالي إلى إبقاء قوات مسلحة لا يستهان بها مما أثقل كاهل ميزانيته، فضاعف الضرائب إلى حد لا يحتمل. وكان الوالي صريحاً في اعتبار الدول مسؤولة عن سوء الحالة، ورغم هذا كان على تمام الأهبة للتفاوض مباشرة مع الباب العالي[3].

---

(١) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١١٧–١١٨

(٢) قنديا: جزيرة كريت
عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص٣٦٠

(٣) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١١٩.

وها هو ذا يحاول أيضاً كسب القناصل إلى صفة، فمنذ أوائل شهر رجب / أغسطس، بدأت ترد إجابات الحكومات الأوروبية على تصريحه الصادر في١٦ محرم /٢٥ مايو. عند ذلك، أخذ بالمرستون يناشده – باسم مجده التالد، الذي قد يشوبه اعتداء مفاجيء وباسم أفراد أسرته الذين قد تؤدي بهم سياسة المغامرة إلى الحرمان من تراثهم – بأن يوافق على بقاء الحالة الراهنة. وقد قال له إنه إذا عمد إلى مهاجمة السلطان، فستتحد الدول ضده وتتألب عليه، للدفاع عن الباب العالي، وأن عمله هذا سيصاب بالخيبة، ويمنى بالفشل، مما سيقذف بحظه في ظلمات النسيان، ويجعل مصير أسرته في خبر كان، ولقد جاءت إجابة الدول مؤيدة لنص كتاب الوزير الإنجليزي المحرر في ٢صفر عام ١٢٥٠هـ / ٩يونيو سنة ١٨٣٤م. وقد سلم كامبل صورة منه إلى الباشا، ثم عاد في ٢٦ربيع الأول /٧ أغسطس لتلقي الرد، ولكن الباشا وعده بأنه سينتظر حتى تجيب الدول مطالبه، مؤملاً من وراء ذلك في كسب عطفها. ثم أكد أنه لا ينوي ارتكاب أي عمل من شأنه أن يعتبر عدائياً، وأنه سيظل ملازماً حدود بلاده، وسيظل أسطوله ظاهراً للعيان على مرآى من الجميع في الإسكندرية. فلا يمكن إذاً أن يشتبك مع أسطول السلطان. وأخيراً أكد تأكيداً ملحاً أن الباب العالي ينشط لمشاكسته، ويعمد إلى تدبير الاضطرابات في ولاياته وهو يعلم علم اليقين أن الدولة العثمانية لها كل الأثر في إثارة بلاد الشام،...، وقد أبلغ نص هذا الكلام إلى القناصل(١).

لم يشأ محمد علي أن يستسلم للحالة الراهنة، فأخذ يبحث في حل مسألتي الاستقلال والوراثة، بالرغم من إخفائه في محاولاته الأولى، فقد التمس من فرنسا تعاوناً وتأييداً ولكن حكومة لويس فيليب أوجست شراً من الارتباكات التي قد يؤدي إليها العدول عن الحالة الراهنة، ففضلت الاستمساك بسياسة التحفظ إزاء مطالب الوالي.

وبهذا نجد أن محمد علي عرف أنه كان يتوهم أن في إمكانياته استغلال المنافسات الواقعة في أوروبا، عسى أن يجد بين ثناياها مخرجاً، بيد أن الحكومات الأوروبية على الرغم من الانقسامات الشديدة والخلافات العديدة القائمة بينها، واجهته متحدة الكلمة مجتمعة الرأي بينما كان العداء المستحكم الحلقات الذي يضمره السلطان لمحمد علي، قد عمل عمله في حمل مصر على التماس العدالة من الدول العظمى. وقد أخذ السلطان محمود ينشد الأسباب والمعاذير لتبرير اعتدائه، فقطع عليه الوالي السبيل، بأن أبلغه إستعداده لأداء الجزية السنوية.ومن جهة أخرى، أراد الباشا بعث الاطمئنان في نفوس الإنجليز، فأنبأ منذ شهر ربيع الأول / أغسطس بأنه يرفع زيادة مناجم الذهب

---

(١) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١١٩–١٢٠

في سنار، وفي غضون شهر جماد الأول / أكتوبر، ثم قرر أنه سيكون راضياً قنوعاً، إذا وافق السلطان على الإعتراف بأيلولة مصر عن طريق الميراث إلى ذريته الذكور من بعده، ونظير هذا الثمن دون سواه سيعدل عن المطالبة بالاستقلال[١].

كانت إجابة الدول مطابقة لما ورد من حكومة سانت جيمس، لم يتمالك محمد علي شعوره فتميز غيظاً، واضطرم حقداً، على أثر فشل مساعيه ١٧ محرم/ ٢٥ مايو. عندئذ أخذ يتحدث بلهجة شديدة لاذعة عن موقف الحكومات الأوروبية. وفي مذكرته المؤرخة في ١٦ جماد الآخرة ١٢٥٤هـ/ ٥ سبتمبر١٨٣٨م، أكد الوالي "أن النظام الوراثي هو الذي سوف يحقق آماله وأمانيه جمعاء فهو سيثبت مركزه وسيجعل لسيادته أساساً قانونياً، فإنه يضمن انتقال مصر لورثته انتقالاً منتظماً. واستطرد الوالي في مذكرته [يأمل الباشا أن تحل مسألة الوراثة حلاً موفقاً. وسيرضى بذلك إذا سويت المسألة ودياً عن طريق المفاوضة، ولكن إذا لم ينجح واضطر إلى استلال السيف،...، والنزول إلى ساحة القتال، فعندئذ لن يقتصر على إعلان نظام الوراثة فحسب، بل واستقلال مصر التام].

كان هذا النداء هو المحاولة الأخيرة التي بذلها الوالي لكي يكسب أوروبا إلى صفه، ويحولها نحو تأييد دعواه. وهو يقدر بلا مراء عجزه عن مقاومة الدول، إذا ما اتفقت، وربما اختار لنفسه آنئذ الاستشهاد في ميدان الحرب وبذلك تخلد ذكراه، ويكتب اسمه بحروف من ذهب في سجل الأبطال. لكن مهما تباينت الظروف ومهما اختلفت المناسبات، فإن عزمه قد صح على وضع حد لحالة عدم الاستقرار هذه[٢].

وفي استهلال سنة ١٢٥٤هـ /١٨٣٨م بينما كان محمد علي يتفاوض مع أوروبا، أخذ السلطان محمود يحشد تجمعات من جنوده في سيواس – عند حدود الشام – رداً للمهانة والإذلال والتحقير الذي ناله من جراء معركة كوتاهية. وفي إسطنبول أدرك السفراء أن الأزمة أصبحت قاب قوسين أو أدنى، فلقد شحذ الروس همتهم وبذلوا أقصى طاقتهم للدفاع عن السلام، وكانت النمسا تتوجس شراً من احتمال حدوث حرب جديدة. كانت إنجلترا، على عكس ذلك مستمرة في التحريض لنقض الحالة الراهنة، حيث فاقت روسيا في التحمس، وأخذت تتمنى من صميم فؤادها وقوع نزاع بين الباشا والسلطان، فقد تضمنت معاهدة خونكار أسكله سي، على أن الحالة الراهنة من شأنها أن تتيح لروسيا المحافظة على وظيفة الدولة الحامية. أما إذا وقع اشتباك، فلن تصبح وحدها صاحبة السيادة، بل سيتسنى للسلطان بعد أن يتخلص من تهديد تابعه ووعيده بأن يتفرغ للدفاع عن حدوده

---

(١) رنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٢٢

(٢) رنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٢٢–١٢٣

الأوروبية، وتمكين مركزه في ولايات الدانوب[1].

وبدأت إنجلترا تحاول تبرير تدخلها، وأخذت تتملق السطان بأمل إبرام معاهدة تحالف هجومية دفاعية بين إنجلترا والباب العالي، والتي نتج عنها معاهدة بلطمة ليمان في٢٦ جماد الآخرة ١٢٥٥هـ / ١٦ أغسطس ١٨٣٨م – كما أشرنا إليها سابقاً –. وفي حقيقة الأمر إن تأييد إنجلترا لمرامي الباب العالي الحربية لم يطبع بطابع رسمي، فقد كان يعمل بطريق غير مباشر، مقتصراً على إشعار الدولة العثمانية بأن إنجلترا لن تعارض في اتخاذ أي تدبير ضد محمد علي عندما ستستعر نار الحرب، يقول مترنيخ عن بونسونبي : [لا نستطيع الشك في أن قسطه كان الأوفر ونصيبه الأجزل في إثارة السلطان على بقاء الحالة الراهنة، وعلى استمرار معاهدة صلح كوتاهية. وتحقيقاً لهذا الغرض، لمَّح للسراي بأمل الوصول إلى عقد معاهدة هجومية دفاعية بين الباب العالي وبريطانيا العظمى، وهي المعاهدة التي كانت ستؤدي إلى موازنة التحالف الدفاعي المبرم في خونكار أسكله سي، بين الباب العالي وروسيا، بل ستنتهي إلى إلغائه].[2]

وهكذا تطورت الأمور السياسية نحو التأزم، وأضحت الحرب بين الجانبين أمراً لا مفر منه، ففي ١٢٥٥هـ/ مايو ١٨٣٩م عهدت إنجلترا إلى مضاعفة قواتها في بحار الشرق بينما أخذت تجمعات الجنود في روسيا تحشد. واستغل السلطان ثورة سكان بلاد الشام على الحكم المصري ودفع بجيش بقيادة حافظ باشا، وكان ظهوره عند الحدود كافياً لإيصال الأزمة إلى ذروتها، أما

---

(١) رنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٢٦

بعد أن أخذت انجلترا في تأجيج نار الغضب في نفس الباب العالي ضد محمد علي، فهي بذلك تخدم مصالحها الخاصة، فأدركت هدفين: بدهي أن عطف الوالي على فرنسا كان يوغر صدر إنجلترا، وقد أخذ التشكك والارتياب يتملكان الإنجليز عندما رأوا إحدى الدول البحرية تقترب إلى طريق الهند.

كان في إمكانية فرنسا، بوصفها حامية باشا مصر وحليفته، أن تعتمد – في حالة وقوع نزاع– لا إلى قطع المواصلات بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها فحسب، بل وإلى إقامة قاعدة بحرية شرق البحر الأبيض المتوسط، مما يضمن لها السيادة على هذا البحر. ولكن، منذ غزو الجزائر، كسب الفرنسيون امتيازاً عظيماً ظاهراً غربي البحر المتوسط، فلم يسع انجلترا إلا التماس المعاذير لإضعاف باشا مصر، فأخذت تتوسل بشتى الوسائل لإدراك غرضها.

فقد حدثت احتكاكات عديدة بين حكومة سانت جيمس والوالي، أثناء تقدم القوات المصرية نحو الخليج العربي، مثال ذلك، أن هذه القوات كانت قد دخلت في سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م في وسط بلاد نجد، فطلب بدو الخليج العربي معونة مصر للتخلص من القراصنة المنتشرين على الشاطيء، انتشار الوباء في جسم المريض. وقد استولت جيوش محمد علي على جزيرة البحرين الكائنة في ذلك الخليج، فقدمت بغداد عندئذ فروض الإخلاص والولاء إلى القائد المصري خورشيد.

لم تستطع إنجلترا أن تظل مكتوفة إليدين، إزاء تقدم مصر في منطقة شط العرب، خصوصاً وأنها من أهم المراكز، في الطريق المؤدية إلى الهند، وما كان في مقدورها السكوت على غزو محمد علي لمنطقة الفرات، وهكذا اضطر الوالى إلى النزول عن البحرين وعن العراق معاً.

للمزيد أنظر: رينيه قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٢٤– ١٢٥

(٢) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٢٨

إبراهيم باشا فقد التزم أوامر والده بعدم الظهور بمظهر المعتدي والبدء بالقتال، فأصدر السلطان محمود أمراً إلى حافظ باشا بمهاجمة إبراهيم المتحصن في حلب، وفي ١٠ صفر ١٢٥٥هـ/ ٢٤ من إبريل ١٨٣٩م **وقعت معركة نصيبين**[1] وتعرض الجيش العثماني لخسائر فادحة، ولم يستطع إبراهيم باشا تعقب فلول الجيش المصري إلى مرعش وملطية، وبذلك قضت المعركة على قوة العثمانيين العسكرية[2].

إلا أنه، قد فارق السلطان محمود الحياة قبل مجيء أخبار هزيمة الجيش العثماني إلى إسطنبول في ١٧ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ١ يوليو ١٨٣٦م وقد خلفه ابنه عبد المجيد، أرشد أبنائه، لم يتجاوز السادسة عشرة[3].

---

(١) جرى نقاش حول اسم هذه الواقعة، هو (نصيبين) كما هو معروف ومشهور، أم هو (نزيب) كما نقش سنة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م على قاعدة تمثال لإبراهيم باشا، لأجل أن نتبين وجه الحقيقة في هذه المسألة، يجب أن نتعرف على موقع المعركة.

فهي وقعت في قرية شمالي حلب، على الطريق الواصل بين (بيرة جك) على نهر الفرات، والأسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط، وهذه القرية بهذا التحديد هي (نصيبين) ووجه اللبس في هذا الصدد أنه اسم نصيبين يطلق على بلدة مشهورة في الجزيرة، فظن بعضهم أنها ليست البلدة التي وقعت فيها المعركة لأنها لم تقع في الجزيرة، ولكن هذا اللبس يزول إذا تحققنا أن هذا الإسم (نصيبين) يطلق على ثلاثة بلدان:

الأول: أنها مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام.

الثاني: قرية من قرى حلب.

الثالث: مدينة على شاطئ الفرات، تعرف بنصيبين الروم، فالإسم الصحيح لهذه البلدان الثلاثة هو نصيبين ولا محل لأن تستبدل به اسم نزيب الذي هو اسم افرنجي أو تركي محرف عن نصيبين، ولم يرد في معجم من المعاجم العربية، ولا مبرر لأن نترك الإسم الأصلي العربي إلى الإسم المحرف.

عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص ٢٧٤.

(٢) طقوش : تاريخ العثمانيين، ص٣٥٨–٣٥٩. الرافعي: المرجع السابق، ص٢٧٤. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٥٧–٤٥٨. وتذكر بعض الكتب اسم المعركة، باسم معركة نزيب، رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٣٢.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 220.

يقال إن إبراهيم كان في إمكانه، غداة موقعة نصيبين الاستمرار في الزحف حتى يصل إلى أبواب إسطنبول، ولكن ما كان يخشاه إبراهيم هو ما ينتظره في أثناء تقدمه نحو عاصمة الدولة العلية، حيث كانت وفاة السلطان محمود قد غيرت وجه التاريخ، فمنذ أيام معدودة كان سكان الأناضول على أهبة لإعلان الثورة عند اقتراب إبراهيم ظافراً ومنتصراً، ولكن هذا الحادث أخمد همتهم، ولا غرو، فقد كان لهم على السلطان المتوفي، مآخذ أصبح لا وجود لها، فضلاً عن أن تولية السلطان عبد المجيد ظهرت لهم كبارقة أمل. وهذا ولو أن إبراهيم اندفع في طريقه، لترك وراءه ثورة مشتعلة، قد تؤدي إلى تمرد سكان الشام جميعاً، عقب مغادرته الحدود السورية.

إلى جانب ذلك، يقال: قد كان ابراهيم مفتقراً إلى وسائل الانتقال افتقاراً تاماً، الأمر الذي جعل تقدمه عسيراً ومتعذراً، جم المآزق والمهالك وسط بلاد مرت فيها الجيوش العثمانية فجعلتها خراباً، ولهذا اكتفى ابراهيم باحتلال المراكز الضرورية لتموينه إحتلالاً مؤقتاً، وكان هذا قبل طلب الحكومة الفرنسية منه وقف تقدم الجيوش المصرية، وإن كان أدرك خطاه بعد ذلك.

للمزيد انظر رينيه قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٣٤، ١٣٥.

(٣) رينية قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٣٣. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٥٥، ويذكر أن عمر عبد المجيد (١٨) عاماً. =

أصبح مركز الحكومة التركية محرجاً، فبلغ بها الضيق أشده وكان في مقدور محمد علي أن ينال اعترافاً بانتصاراته وإقراراً بفتوحاته، ولكن الدول العظمى عادت فتدخلت لتنازعه ما كسبه جنوده المنتصرون، وقد شجع هذه الدول على ذلك، الخيانة التي ارتكبها أمير البحار العثماني أحمد باشا بنقل الأسطول العثماني الراسي في الدردنيل إلى محمد علي باشا في ١٩ جمادي الأول ١٢٥٥هـ /٣٠ يوليو ١٨٣٩م، وذلك بسبب تعين خسرو باشا في منصب الصدر الأعظم وهو عدو له (١).

وهنا بادر السلطان العثماني دون تردد إلى إيفاد مندوبٍ خاصٍ هو عاكف أفندي، يحمل كتاباً يعرب فيه عن عواطفه الودية نحوه، ونسيان ما حدث في الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقة بينهما، ويخوله حكم مصر الوراثي. ولكن محمد علي باشا الذي أصبح في موقفه إزاء الدولة العثمانية قوياً طالب قبل الشروع في المفاوضات بإلحاح وإصرار بإقالة خسرو باشا، وتعين آخر في منصبه، مع طلب من السلطان أن يتولى مرعش وأدنه والشام بخلاف مصر. وبناء عليه فإن الديوان الذي انعقد برئاسة الصدر الأعظم لم يضع في اعتباره خوض حرب جديدة مع محمد علي باشا، فأبلغ بقبول منحه الشام (٢).

=

علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٩٠–٢٩١، ويذكر أن عمر عبد المجيد (١٧) عاماً.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 220.

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٤٥٥. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٣٥. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص ٢٨٢ (أن أمير البحار، هو فوزي باشا).

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 228.

(٢) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٩١، رينيه قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص٢١٦.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 229.

إن النتيجة المنطقية لمعركة نصيبين كان يجب أن تكون إقراراً لمصر في حدودها التي نالتها بمقتضى اتفاق (كوتاهيه)، أي أن تشمل سورية وجزيرة العرب وإقليم أدرنة وجزيرة كريت. وهذا ما يقضي به الإنصاف، لإن اتفاق كوتاهيه الذي تقدم ذكره قد أبرمته تركيا سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، ،وأقرته الدول الأوروبية، وكان أساساً للحالة الحاضرة Statuquo التي ما فتئت الدول تنادي بوجوب المحافظة عليه، وقد أرادت تركيا أن تنقض هذا الاتفاق بحد السيف، فتحرشت بالجيش المصري وتحدته إلى القتال، وهاجمت حدود مصر الشمالية التي رسمها اتفاق كوتاهيه، وأجبرت مصر على خوض غمار القتال، فوقعت معركة (نصيبين) التي انتهت بهزيمة الجيش التركي، فالنتيجة العادلة لهذه الهزيمة أن يبقى اتفاق كوتاهيه مرعياً من تركيا ومن الدول وخاصة، لأن سورية أقرب إلى الدولة المصرية منها إلى تركيا، إذ هي جزء من البلاد العربية التي جعل محمد علي غرضه أن يؤسس منها الدولة المصرية، فالعدالة والمصلحة السياسية والاجتماعية، والنتيجة المنطقية للمعركة، كل أولئك يقضي بالاعتراف باستقلال مصر التام وانفصالها عن تركيا وانضمام سورية إليها.

=

وبناء على قرار الحكومة العثمانية فإن الدول الأوروبية قد ساورها الشك والريبة والخوف حيث لم تتراجع عن التدخل في المسألة المصرية، فكان موقف الدول الكبرى منها، يتمثل في الآتي :

فروسيا، قد عثرت على الفرصة لترسل قوة إلى مضيق إسطنبول بموجب معاهدة ميناء خونكار التي وقعتها مع الدولة العثمانية وذلك في عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م.

وأما إنجلترا فإنها جاهرت بعدائها لمصر، وأعلنت وجهة نظرها في وجوب المحافظة على كيان السلطة العثمانية، وإن هذا الكيان لا يقوم إلا برد سورية إلى تركيا، وإخضاع محمد علي بالقوة، وأخذت تؤلب الدول الأخرى على مصر لتشترك معها في إخضاعها، ولم تكن المحافظة على كيان السلطنة العثمانيةهي وجهة نظرها الحقيقية، بل غايتها الظاهرة إضعاف الدولة المصرية لأنها ترى فيها إذا قويت مزاحماً لها في سيادتها بالبحر الأبيض المتوسط ورقيباً عليها في طريقها إلى الهند، ومن هنا كانت إنجلترا تتمسك بكل عزم وقوة بوجوب رد سورية إلى تركيا، لأن امتداد نفوذ مصر إلى البلاد السورية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر المتوسط، ويجعل لها الإشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق، فضلاً عن طريق البحر الأحمر وبرزخ السويس. وكانت تتمسك أيضاً برد الأسطول التركي إلى الدولة العثمانية، لأن اندماجها في الأسطول المصري، يجعل لمصر قوة بحرية كبيرة تخيف إنجلترا.

إن عداء إنجلترا لمصر من القواعد الأساسية لسياستها الإستعمارية، فمنذ أن أخفقت في احتلالها البلاد سنة١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، رأت محمد علي يعترضها في طريق مطامعها الإستعمارية، فينشئ على ضفاف النيل دولة مصرية قوية، ويمد نفوذها إلى شبة جزيرة العرب، ويصل إلى نهر الفرات، وشاطئ الخليج العربي، وسواحل اليمن، وهذه البلاد كلها واقعة في طريق الهند، فلا جرم أن تحنق إنجلترا على مصر الفتية القوية، وتبغيها الغوائل وتدس لها الدسائس، فالسياسة الإنجليزيةهي التي سعت جهدها لتقليم أظفار مصر وقص أجنحتها، وإبقائها

=

ويذكر الرافعي: ولو أن الدول الأوروبية عاملت مصر بمثل العطف الذي عاملت به اليونان في ثورتها على تركيا، لما كان هناك شك في إقرار تلك النتيجة، لا بل إن مصر أولى بإقرارها على مطالبها العادلة، لأنها انتصرت على تركيا بقوة جيشها وحده، أما اليونان فقد انهزمت أمام تركيا ولم ينجيها من آثار الهزيمة سوى مظاهرة الدول الأوروبية وتحالفها على تركيا، ومع ذلك فإن السياسة الدولية الأوروبية قضت لليونان باستقلالها التام، أما مصر فقد حكمت عليها أن تبقى تحت السيادة التركية، وأن تتخلى عن سورية، وجزيرة العرب وأدرنة وكريت، وأتمرت بها الدول وحاربتها وقصت أجنحتها، وقضت عليها بإضعاف قوتها البرية والبحرية كما سيجيئ بيانه، – **وهذه المقارنة تصور لك الفرق بين معاملة أوروبا لأمة غربية ومعاملتها للأمم الشرقية، ويترك المكيال الواحد يكبر ويصغر، كأنه فيه روح شيطان –** .

انظر، عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص٢٨٦.

تحت السيادة التركية، وإنقاص قوتها البرية والبحرية، فسارعت إلى احتلال عدن سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م وأنذرت محمد علي بوجوب الانسحاب من الخليج، وكثفت من التسلط على مشيخات الخليج العربي، ومنعت البحرين من التعاون مع مصر، وأرسلت قطعاً بحرية إلى نهر الفرات لتحول دون أي اتصال بين القوى الوطنية في العراق المتطلعة إلى التعاون مع مصر ضد الحكومة العثمانية. كلٌّ هذا ترمي منه إنجلترا إلى إضعاف الدولة المصرية الناشئة طبقاً لمبدئها القديم وهو ألا تقوم في مصر دولة قوية تعترض طريقها إلى الهند، كأن استعمارها للهند يقتضي استعباد جميع البلاد التي في طريقها إليها، وهذا من أغرب ما يقضي به الجشع الاستعماري.

أما فرنسا، فكانت تعارض بريطانيا في عداوتها مع محمد علي، وحيث كانت تميل إلى إقراره على بلاد الشام وجزيرة العرب تنفيذاً لإتفاقية كوتاهية ونتيجة معركة نصيبين، وهي تتطلع إلى فرض نوع من الحماية على مصر بهدف التمكين لنفسها في الجزائر الخاضعة لإستعمارها، مما يفتح لها مجالات أوسع نحو جعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية، ويقوض التصاعد الواضح في النفوذ الإنجليزي السياسي والاقتصادي في الدولة العثمانية.

النمسا، كانت تميل إلى تعزيز مركز السلطان العثماني لعدم إعطاء روسيا فرصة التدخل، وهذا يشكل خطراً عليها وكانت ضد استقلال محمد علي واعتبرته خارجاً عن طاعة السلطان.

بروسيا، كانت مسالمة ليس لها أطماع وتريد السلم، وكانت تعارض فرنسا وتناهض سياستها لأسباب خاصة بها(١).

عملت هذه الدول تحت ستار سعيها إلى إيجاد حل عادل للمسألة الشرقية، فقدمت الدول الخمس: النمسا، وروسيا، وبروسيا، وإنجلترا، وفرنسا(٢)،حيث كانت روسيا في وضع لا يسمح لها بالنضال مع فرنسا وإنجلترا خلال هذه الفترة المتأزمة، ونتيجة الرؤية الموحدة لهذه الدول الأوروبية الخمس حول هذه المسألة، في ١٦ جماد الأول ١٢٥٥هـ / ٢٧ يوليو ١٨٣٩م الى

---

(١) الرافعي: عصر محمد علي، ص٢٨٦. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٤. عبد المنعم الهاشمي؛ الخلافة العثمانية، ص٤٦٠. علي سلطان : تاريخ الخلافة العثمانية، ص٢٩١. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢١٠.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 229.

(٢) قد يبدو غريباً أن تشترك فرنسا في تقديم هذه المذكرة، وهي التي تنادي بتأييد مصر في هذه القضية. فيبدو أن السياسة الفرنسية كانت في تصرفاتها غير مستقرة ولا حازمة، ذلك بفعل تطور هذه القضية ومواقف الدولة الأوروبية منها. **أرى، وربما يعود ذلك** – كما ذكرنا سابقاً– إلى أنها تتماشى مع يخدم مصالحها الخاصة في حماية مستعمراتها والحفاظ على ما لها من امتيازات.

انظر الرافعي: عصر محمد علي. ص٣٣٢–٣٣٤. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٤

الحكومة العثمانية بمذكرة مطالب تناولها مترنيخ رئيس وزراء النمسا حول الموضوع[1]، هذا ونصها: [لقد وردت إلى موقعي هذه المذكرة، تعليمات من حكوماتهم مرخصة لهم بأن يقرروا أن الاتفاق على المسألة الشرقية تام بين الدول العظمى الخمس، لذلك ينصحون الباب العالي بانتظار نتيجة الاهتمام الموجه إليه من حلفائه][2].

ونتيجة لما آلت إليه الدولة العثمانية من ضعف - وكان يساور السلطان العثماني القلق من طموح نائبه المصري - وافقت ورحبت بإمتنان باقتراح دول أوربا العظمى هذا، بل وقامت الدولة العثمانية بإعطاء الضمانات القاطعة بشأن عدم قيامها بعمل اتفاق مع محمد علي والي مصر. وبهذا القرار فإن الحكومة العثمانية تركت حل المسألة المصرية للدول الأوروبية، وبهذه النتيجة فإنها تكون قد تخلصت من الحماية الروسية طبقاً لمعاهدة خونكار أسكله سي[3].

لكن الدول الأوروبية الخمس (روسيا – فرنسا – إنكلترا – النمسا – بروسيا) ظلت في حالة مد وجزر حسب مصالحها، إلى أن توصلت إلى معاهدة لندن ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، والتي جاءت بناء على اقتراح نمساوي بعقد مؤتمر في لندن لم تحضره فرنسا، وصدقت عليه الدولة العثمانية بهدف الضغط على محمد علي باشا[4]، وكان الخلاف متمركزاً على ولايات الشام، وهل ستكون من حصة محمد علي؟ وحول حماية المضايق؟؟

لقد تعهدت الدول بأن تتوسط لدى محمد علي، لعله يقبل شروط المعاهدة. فإذا أقام المصاعب

---

(١) في ١٢ جماد الأول ١٢٥٥هـ/ ٢٣ يوليو ١٨٣٩م، أي قبل ذلك التاريخ، كان سانت أولير السفير الفرنسي في النمسا وبوفيل السفير الانجليزي في فيينا، ومترنيخ رئيس وزراء النمسا، قد تبادلوا المذكرة الآتية: [تتعهد الدول الثلاث تعهداً صريحاً بالمحافظة على الدولة العثمانية، وبعدم التوسع على حساب أراضيها، أياً كان ما قد تؤدي إليه حوادث الحرب القائمة مع باشا مصر، أو وفاة السلطان محمود، من ثورات في الشرق].

رينيه. قطاوي: محمد علي، ص١٣٦.

(٢) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٤. رينيه قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص١٣٦. معلم علي رشاد بك: دولت عثمانية عصر حاضر تاريخي، درسعادت – مطبعة «قدر»، ط الأولى ١٣٣٨هـ، ص٢٤٣ – ص٢٤٤.

Ziya Nur Aksun:Osmanli Tarihi، Ötüken Neşriyat A. Ş.، Üçüncü Cilt، P.243. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 229.

(٣) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٥.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 229.

(٤) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٩١. عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية، ص٤٦٠، طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٦. للمزيد من التفاصيل انظر رينيه قطاوي وآخر: محمد علي، ص١٣٧ إلى ١٦٢.

والعراقيل، فعلى الدول المتعاقدة أن تتخذ التدابير الكفيلة بإكراهه. وفي هذه الأثناء، تسرع أساطيل إنجلترا والنمسا في قطع المواصلات البحرية بين مصر وبلاد الشام. أما إذا أدار محمد علي دفة جيوشه صوب إسطنبول، فعلى موقعي المعاهدة أن يتعاونوا، لوضع مضايق إسطنبول في مأمن من كل اعتداء. ويعتبر هذا التعاون إجراءً استثنائياً، ولا يعد إخلالاً بالقاعدة القائلة بأن دخول السفن الحربية الأجنبية في الدردنيل والبوسفور محظور في كل آن وحين.. وبديهي أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون إلغاء لمعاهدة خونكارأسكله سي، وقد منح محمد علي بمقتضاه ما يأتي: حكم مصر له ولذريته من الذكور، وقيادة عكا، ومدى حياته، وحكم جنوب الشام. ويجب على الوالي، نظير ذلك، أن يسحب في الحال جيوشه من الجزيرة العربية، ومن الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) ومن أدنة. وقد حددت له مهلة عشرة أيام لقبول هذه المقترحات فإذا انقضى هذا الموعد دون أن يجيب، نزعت منه عكا، وبعد عشرة أيام أخرى تمر من غير إجابة، تعرض لفقد القطر المصري بأسره[1].

وهكذا فإن الدول الأربعة قامت بضمان حماية وحدة أرض الدولة العثمانية وتحديد نفوذ سلطة محمد علي باشا، وذلك من خلال معاهدة لندن. ومن ناحية أخرى، فإن فرنسا بدأت عمل استعدادات عسكرية بهدف منع تنفيذ هذه القرارات، والإعراب عن رفض قرارات معاهدة لندن التي أقرتها الدول الأوروبية الأربع وقبلت بها الدولة العثمانية، حيث اعتبرتها إهانة غير كريمة وصفعة أليمة، حيث يذكر أن هذه المعاهدة أحدثت هياجاً من الدبلوماسية الأوروبية وعرضت السلام العام لخطر لم يعرفه منذ سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٥م.

أما محمد علي باشا الذي كان يستند إلى الدعم والمساعدة من فرنسا، فقد أرسل إليه رفعت باشا بإبلاغه إرادة الباب العالي، وصدرت تعليمات بهذا المعنى إلى قناصل الدول الأربع في مصر، عندئذ أجاب محمد علي مهدداً بإعلان الحرب على أوروبا قاطبة، وبهدم الدولة العلية رأساً على عقب، وبدفن نفسه تحت أنقاضها، وأن ذلك عنده أهون من التسليم، وعلى أثر ذلك أصدر الديوان قراراً بعزله[2].

---

(١) رينيه قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٦٦. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٦–٣٦٧، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليه، ص٤٦٢، عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٣٦٢. عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص٢٩١.

(٢) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، ص٤٦٠، الرافعي: عصر محمد علي، ص٣٤٢. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٧. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٢. رينيه قطاوي وآخر: ومحمد علي، ص١٦٥–١٦٧. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢١٢ – ٢١٣.
Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 230.

نتيجة القرار الحاسم لمحمد علي باشا، فإن الدولة العثمانية ودول أوروبا الأربع إنجلترا – وروسيا – النمسا – بروسيا أعلنوا الحرب على محمد علي باشا، وقرروا تنفيذ أحكام هذه المعاهدة بالقوة. وبموجب هذا القرار فإن روسيا ستبدأ التحرك لحماية إسطنبول في حالة تحرك الجيش المصري بالأناضول، أما بروسيا التي لا توجد قوات بحرية لها بالمنطقة فإنها لن تدخل الحرب ولكن ستقوم بعمل تعاون سياسي مع الدول الحليفة الأخرى، وسوف تدخل إنجلترا الحرب بقواتها البرية والبحرية، أما النمسا فإنها ستقوم بمساعدة الأسطول العثماني وإنجلترا بمجموعة من سفنها الحربية. وطبقاً لهذا الوضع فإن إنجلترا هي التي ستتحمل العبء الأكبر في هذه الحرب مع الدولة العثمانية ضد محمد علي باشا، أما روسيا ودول أوروبا الأخرى فإنها نجحت في تطبيق السياسة السلبية حيال ذلك، ولهذا السبب فقد نجحت إنجلترا في منع سياسة روسيا من أجل السيطرة على المضائق والدولة العثمانية منذ البداية(1).

وبعد قرار دول أوروبا الأربع العظمى بعمل تحركات عسكرية ضد والي مصر، فإن الحكومة العثمانية أعلنت أن محمد علي باشا متمرد وقامت بسحب جميع سلطاته، كما تمَّ إرسال قوة عسكرية بقيادة عزت محمد باشا بطريق البحر وتمّ إخراجها إلى البر بطريق بيروت في ١٣ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ/ ١١ أغسطس ١٨٤٠م، وبعد ذلك فإن الأسطول الذي يتشكل من قوات بحرية إنجليزية وعثمانية ونمساوية بدأ التحرك فوراً وقاموا بالقضاء على السفن الحربية المصرية الموجودة أمام بيروت، وضربوا المدينة بالمدافع، وحاصروا سواحل الشام بأكملها، وقاموا بالسيطرة عليها. ومن ثمَّ فإن سكان لبنان الذين سئموا سياسة الضغط والحكم الحربي لإبراهيم باشا من الأساس فإنهم أعلنوا التمرد على نطاق واسع، ونتيجة كل هذه التأثيرات استسلمت مدينة بيروت خلال فترة قصيرة تقدر بشهر في ١٤ شعبان ١٢٥٦هـ/١٠ أكتوبر ١٨٤٠م، ومن بعدها طرابلس الشام وصور وصيدا واللاذقية، وفي نهاية الأمر فقد تمَّ تحرير المدينة الساحلية بعكا الحصن الحصين الذي يوفر المؤن لجيش إبراهيم باشا المصري في رمضان ١٢٥٦هـ/ نوفمبر ١٨٤٠م، وفي ظل هذه الظروف السيئة للغاية فإن إبراهيم باشا الذي كان في موقف لا يحسد عليه قام بنقل قواته من سوريا إلى مصر بصعوبة، وانتهت سيطرة محمد علي باشا على سوريا بالمعنى التام، أما فرنسا التي تخيلت أنها ستنجح ضد قوات الحلفاء مع محمد علي باشا فإنها لم تجرؤ على محاربة إنجلترا بصفة خاصة بسبب تطور الأحداث بسرعة ضد والي مصر ولصالح الدولة العثمانية،

(1) Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 231.

واضطرت لقبول حل مسألة مصر طبقاً لمعاهدة لندن(١).

أما محمد علي باشا الذي أصبح في موقف خطير للغاية نتيجة التحركات العسكرية الناجحة للدول المتحالفة في الشام، وفقدانه لدعم فرنسا التي غيرت سياستها في قضية مصر. وهكذا فإن محمد علي باشا ظل وحيداً في مواجهة الدولة العثمانية ودول أوروبا العظمى، وفي تلك الأثناء فإن الأسطول الإنجليزي بقيادة شارلز نابير الأميرال البحري جاء إلى مشارف الإسكندرية، وأصبح في وضع الاستعداد للتحرك ضد مصر في أي لحظة وكان ذلك ١ شوال ١٢٥٦هـ/٢٥ نوفمبر ١٨٤٠م، وقبل أن يمضي وقت طويل فإن الأميرال الإنجليزي بسبب التعليمات التي حصل عليها من حكومته قد اقترح على محمد علي رد الأسطول العثماني فوراً وعمل اتفاق في إطار الأسس الممنوحة له بانتقال الحكم إلى ابنه، وأبلغه أنه في حالة عدم قبوله ذلك فإنه سيضرب الإسكندرية بالمدافع(٢).

فحيال ما حدث في بلاد الشام، منذ شعر محمد علي في قرارة نفسه أن رسائله هنا ضيقة محدودة، وخصوصاً وأن الشعب ساخط على الحكومة، وموغر الصدر عليها، من ذا الذي يستطيع القول إن مصر معصومة من الغزو؟ فليست الإسكندرية أصعب منالاً من عكا. وبعد أن كانت آمال الباشا معقودة على تأسيس أسرة مالكة، سينتهي به الأمر إلى أن يصبح مجرد باشا بسيط. فهنا اضطر لقبول اقتراح تشارلز نابير وتوقيع اتفاقية الإسكندرية في ٣ شوال ١٢٥٦هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠م. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة العثمانية التي كانت تهدف إلى مواصلة الحرب حتى النهاية وعزل محمد علي المتمرد وتعيين والي آخر بدلاً منه، فإنها رفضت في باديء الأمر هذا الشرط، بإيعاز من إنكلترا. ولكنها عادت وقبلت ذلك، عندما ساندت فرنسا محمد علي باشا في موقفه وتشددت في ذلك حتى خاف من وقوع حرب أوروبية، عندئذ تدخلت كل من النمسا وبروسيا وروسيا في هذه القضية وأجبرت إنكترا على تبني وجهة نظر محمد علي باشا وفرنسا(٣). وبسبب انتهاء الأزمة العثمانية – المصرية فإن الدولة العثمانية قامت بنشر فرمان يطلق عليه فرمان امتياز

---

(1) Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 231 – 232.

(٢) رينيه قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص١٨٨–١٨٩.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 232.

(٣) رينيه قطاوي، محمد علي، ص١٨٨–١٨٩. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٨. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٢

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 232.

ولاية مصر، وأوضحت فيه الحدود القانونية لمصر في إطار حدود الدولة العثمانية بموجب معاهدة لندن ٣ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ/٢٤ مايو ١٨٤١م، وفيما يلي مضمون هذا الفرمان:

١. الحدود الأساسية لولاية مصر سيتَّم ترسيمها بموجب خريطة مختومة ختم الصدر الأعظم نفسه.

٢. سيقوم السلاطين العثمانيون بتعيين ولاة مصر من عائلة وأسرة محمد علي باشا الذكور منهم، تبعاً للسن.

٣. إن ولاة مصر الذين يحملون درجة وزير والممنوحة لهم امتيازات إرث الحكم، سوف يتمتعون بنفس الحقوق التي للوزراء الآخرين بالدولة العثمانية، وسوف تجري مكاتباتهم ورسائلهم في إطار هذه الأسس.

٤. جميع الضرائب التي سوف تحصل من مصر سوف يتمَّ جمعها من قبل السلطة المحلية باسم السلطان العثماني، وسوف يتمَّ إرسالها إلى إسطنبول في ذلك الجزء الخاص بخزانة الدولة.

٥. جميع أنواع العملة والأموال التي تصك وتطبع في مصر، سوف يتمَّ صكها باسم السلاطين العثمانيين.

٦. سوف يتمَّ تنفيذ وتطبيق جميع القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية داخل حدود مصر.

٧. سوف يتمَّ سريان جميع مباديء خط الخلجانة الهماموني[1]، وجميع المعاهدات التي أبرمتها

---

(١) إن التنظيمات التي وردت من كلمة تنظيم باللغة العربية بمعنى الترتيب، هي مصطلح يعد عمل الإصلاحات التي تحققت بالدولة العثمانية خلال ١٩/١٣م. قد أصدر خط شريف الخلجانه السلطان عبد المجيد في ٢٦ شعبان ١٢٥٥ه/٣ نوفمبر ١٨٣٩م. في العام التي تكبدت فيها الدولة العثمانية من الخسائر نتيجة حربها مع محمد علي باشا وهزيمتهم أمامه في موقعة نصيبين، وفقدان أسطولها. وكانت هذه التنظيمات مرحلة متقدمة لتلك التي بدأها سليم الثالث وتابعها ولده السلطان محمود الثاني، وظهرت على يد مجموعة من الشباب المتنورين أرادت أن توقف تدهور الدولة، بتبني الإصلاحات الحديثة على الأسلوب الأوروبي، أمثال: مصطفى رشيد، وعالي، وفؤاد.

وكان مصطفى رشيد سفيراً للدولة العثمانية في باريس ولندن، وشغل وظائف كثيرة وأعجب بالنظام الديمقراطي الغربي، وتولى منصب وزير للخارجية، عندها رأى أن يرتقى ببلاده إلى مصاف الدول الأوروبية المتقدمة عن طريق إصدار دستور يحدد حقوق المواطنين الأساسية، ويلغي المساويء الأكبر بروزاً في إدارة الدولة، ويكسب في الوقت نفسه عطف كل من انجلترا وفرنسا، ويأمن عدوان روسيا، ويحول دون قيام شعوب الدولة بالثورة عليها. تحمس السلطان لوجهة نظره، ومن ثمَّ أعدت وثيقة الدستور وأعلنت أمام ممثلي سكان العاصمة، وممثلي رعايا الدولة في أوروبا وأعضاء السلك الدبلوماسي، في قصر السلطان (طوبى قاي) على بحر مرمرة والمعروف باسم الخلجانه (قصر الزهور)، ولهذا عُرفت بهذا الاسم، وبدأ نتيجة ذلك عهد جديد يسمى عهد التنظيمات الخيرية العثمانية، وقد استمرت التنظيمات وتواصلت حتى سقوط الدولة من خلال إجراءات الإصلاحات التي تمَّ العمل من أجلها.

=

الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية بالنسبة لمصر أيضاً.

٨. سوف يتمَّ تحديد عدد الجيش المصري بعدد معين في حالة السلم، وسوف يقوم السلطان العثماني بتعيين من هم برتبة جنرالات، أما ولاة مصر فإنهم سيقومون بتعيين ضباطهم

=

وأن حركة الإصلاحات هذه، قد تحققت في الدولة العثمانية على مرحلتين، حيث أن الأفكار والرؤى التي شيدت الإصلاحات في **المرحلة الأولى**، كانت نابعة في الأساس من ثقافة وتاريخ الدولة العثمانية، ولكن بدا من الواضح في **المرحلة الثانية** بإن الإصلاحات أثر حضارة وثقافة أوروبا بصورة أكبر، وبهذه الصورة، فإن التنظيمات ظهرت نتيجة حركات إصلاحية تحققت خلال هذه المرحلة الثانية، ولكن الدولة العثمانية التي أوجدت حضارة ثقافية خاصة بها وتحمل صفة الدولة الإسلامية التركية، قد تعرضت لأزمات وتدهورات إلى حد تام، ومن ثم فإن الدولة العثمانية شعرت بضرورة الاستفادة من الحضارة الأوروبية بهدف تأمين وحدة أراضيها، ووجودها السياسي كدولة مستقلة إزاء حضارة أوروبا التي أتت بتطورات في كل الميادين.

فنجد أن الوثيقة أكدت لأول مرة المساواة بين كل الرعايا المسلمين والمسيحيين، فلم يكن ممكناً أبداً تجاوز هذا التناقض، فكانت نقطة ضعف لم ترضِ تماماً كل الأطراف. وهذا ما ظهر من ردود قوية مضادة لهذا الخط، فالمسلمون وزعماؤهم وأعيانهم لم يرتاحوا لمساواتهم مع الملل الأخرى، وعدوه تنازلاً عن حقوقهم. هذا فالمعروف أن لأهل الذمة (اليهود والنصارى) حقوقاً في الإسلام لها ضوابط في الحقوق والواجبات، ولم تطلق على عوانها تحت مسمى المساواة –ربما كان بحاجة إلى ضوابط –فالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أعطى هذا الحقل أهل الذمة عند دخوله المدينة وكتب وثيقة تضمن الحقوق وتبين الواجبات لكل فئات مجتمع المدينة يهوداً ونصارى وقبائل وعشائر، فكيف يمكن المساواة بين جميع فئات المجتمع على حد قولهم؟؟؟. وقد واجه صدور الخط في الداخل ،و في الخارج، عاصفة من النقد وسيلاً من التأييد، وفقاً لمصلحة كل دولة.

والحقيقة أن هذا الخط ألغى بشكل تام ثلاثة من مساويء العهود السابقة طالما عُدت ظالمة، هي الاحتكارات والمصادرات وتضمين جباية الضرائب في الولايات لمن يدفع ثمناً أعلى، أما عقوبة الموت فقد ربطت بالحكم الصادر بعد تحقيق قانوني، وركز على تحديد مرتبات موظفي الدولة، وعلى منع شراء المناصب ومحاربة الرشوة، وقرر حقوق الإنسان، وهي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والمال، **وقد يبدو غريباً في تقرير هذه الأمور في مرسوم جديد**، ولكنه كان هاماً فيما كان سائداً من أوضاع في الدولة حتى ذلك التاريخ، فإن إعدام الأشخاص من غير محاكمة كان من الأمور المألوفة، وكثيراً ما يعقب الإعدام مصادرة الأموال، وأما أعراض الناس فلم تسلم من تصرفات رجال الأمن وبعض جماعات من الإنكشارية.

والحقيقة أن نجاح تطبيق معظم هذه الاصلاحات، كما جاءت في الخط، كان محكوماً عليه بالفشل، لأن الامتيازات الأجنبية المستقلة لتنفيذ النزعات الانفصالية استمرت موجودة في مقابل استمرار تركيز سلطات الحكومة التي كان هدف الخط الحدَّ منها.

بهذا باتت التنظيمات باتت خطراً على الدولة، ولكن الطريق الذي فتحه مصطفى رشيد باشا وسار فيه لا يمكن الرجوع عنه، وعلى حال توقفت حركة الإصلاحات مؤقتاً بعزله، ثم استعادت قدرتها على المسيرة مرة أخرى، واصل تلاميذ رشيد الإصلاحات بعد وفاته ومن أشهرهم في القرن ١٣هـ/١٩م محمد أمين عالي باشا، ومحمد فؤاد باشا، اللذان وجد بجانبهما عدد كبير من البيروقراطيين الذين لم يلحظهم العالم الخارجي، في الوقت الذي ظلوا فيه يعملون في الإدارات، البيروقراطية الآخذة في الاتساع، والتي كانت أداة للتحديث العثماني، ومن هؤلاء أحمد جودت باشا، وأحمد شفيق مدحت باشا.

للمزيد: عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٧٣–٤٧٤.عبد العزيز شناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٤، ص١٨١٣ وما بعدها.علي سلطان : تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٩٢ – ٢٩٥. علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية، ص٤٠٥ وما بعدها.د/ أميره مداح: نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية، ص٧١–٧٢.أحمد عبد الرحيم: أصول في التاريخ العثماني، ص٢٠٠–٢٠١.محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٨١/٤٨٤. محمد طقوش: تاريخ العثمانين، ص٤٠٠–٤١٠. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٥ – ص١٨٦.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.187 – 190.Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 237 – 255 .

البحريين والبريين الذين هم برتبة السباي.

٩. لا يمكن تصنيع سفن حربية في مصر دون إذن الحكومة العثمانية.

١٠. الامتيازات الممنوحة لولاة مصر ستعد لاغية، في حالة عدم تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

وهكذا فقد تمَّ منح سلالة محمد علي باشا ولاية مصر من خلال الفرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد، الذي كان يعد أسسه دول أوروبا العظمى الأربع روسيا – إنجلترا – النمسا – بروسيا والدولة العثمانية من خلال سفرائها بلندن. ودخلت بذلك مصر في صورة إيالة تابعة للدولة العثمانية بقانون خاص بها كما كانت في الماضي(١).

وبهذا فإن القضية المصرية التي استمرت لفترة طويلة من الزمن١٢٤٦هـ - ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١م - ١٨٤١م عشر سنوات، قد حملت صفة التمرد الداخلي بالدولة العثمانية في البداية،ثم أصبحت مسألة أوروبية مهمة نتيجة تدخل دول أوروبا في هذه المسألة، ومن ثم فإن روسيا قامت بتوقيع معاهدة ميناء خونكار مع الدولة العثمانية خلال أول فترات هذا التمرد، ونجحت في أن يكون لها نفوذ على هذه الدولة.

ولكن هذا النفوذ الروسي تمَّ إزالته وإلغاؤه نتيجة تدخل وجهود إنجلترا الكثيفة والدول الأوروبية الأخرى، وفي تلك الأثناء أيضاً، فإن **إنجلترا** نجحت في تأمين طريق الهند وشرق البحر المتوسط بصفة خاصة من خلال إعاقة محمد علي في تنفيذ مخططاته وتأسيس دولة عظمى، ومن ناحية أخرى فإن **فرنسا** التي أخذت تدعم محمد علي باشا لمواصلة نفوذ نابليون بونابرت على مصر كانت تهدف إلى مواصلة علاقاتها الجيدة مع **الدولة العثمانية** أثناء تبنيها هذه السياسة، وكذلك إغلاق أبواب الأراضي العثمانية أمام دولة روسيا، فنراها قد غيرت سياستها واضطرت لنهج سياسة الدول الأوروبية الأخرى في توحدها ضده. أما الدولة العثمانية، فإنها لم تتمكن من تحقيق أي نجاح إزاء الوالي المصري، وظلت عاجزة تماماً أمامه نتيجة الاضطرابات والهزائم على مدى عشر سنوات استمر فيها التمرد، ولكنها تمكنت من إدخال مصر ضمن حدودها مجدداً. والتي تعتبر ذات مكانة هامة للغاية في شرق البحر المتوسط، نتيجة التدخلات العسكرية والسياسية للدول الأجنبية.

(1) Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 233.

وفي أثناء تمرد محمد علي باشا على الدولة العثمانية، ظهرت مشكلة المضايق بالتوازي مع التمرد المصري، والتي بدأت تأخذ بُعد دولياً منذ بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فتمخضت عن ذلك تمردات ذات جوانب كثيرة وتطورات خطيرة وجادة بعد حل المسألة المصرية عام ١٢٥٥هـ/١٨٤٠م ولكن دول أوروبا العظمى بدأت تتخذ الكثير من الإجراءات وتقوم بعمل التدابير اللازمة بشأن حل مسألة المضايق، وخاصة تلك التي تهدد مصالحها بناء على سيطرة الروس عليها[١] والتي بلغت ذروتها بعد معاهدة خونكارأسكله سي

---

(١) تشمل كلمة المضايق (مضيق البسفور، والدردنيل) والتي أصبحت تحت سيطرة الحكم التركي بالمعنى التام بعد فتح السلطان محمد الفاتح إسطنبول عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م، ومضيق إسطنبول تمَّ إغلاقه تماماً بالنسبة لدخول وخروج جميع السفن التجارية والحربية الأجنبية، واستمرت هذه سياسة حتى منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

ولكن سياسة إغلاق المضايق هذه قد أصبحت بها متراخية نوعاً ما بسبب الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا أولاً، ٩٤٢هـ /١٥٣٦م، ثم انجلترا ٩٨٦هـ /١٥٧٩م، ثم هولندا ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٨م، وأصبحت سفن هذه الدول التجارية لديها الحرية في الدخول والخروج من المضايق ولكن بأذن من الدولة العلية العثمانية. والذي لم يكن يمنح للسفن الحربية الأجنبية أياً كانت، وهكذا فقد تمَّت حماية البحر الأسود الذي هو بحيرة عثمانية، وتمَّ الاجتهاد والعمل على مواصلة هذه الأوضاع بعد القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

ولكن نتيجة معاهدة قارلوفچة التي عقدت عام ١١١٠هـ/١٦٩٩م فقد امتلك الروس قلعة آزوف وقاموا بإنشاء سفن في هذا البحر، ونتيجة لذلك فقدت الدولة العثمانية ميزة أن البحر الأسود بحيرة عثمانية، وأصبح الروس يمارسون الأنشطة والجهود التجارية في مياه البحر الأسود مع السفن التجارية العثمانية.

ولكن بعد حرب بروت التي ربحها العثمانيين ضد الروس عام ١١٢٢هـ/ ١٧١١م فإنهم استعادوا قلعة آزوف ثانية وعادت للدولة مكانتها التي تمثلت في أن البحر الأسود بحيرة عثمانية، واستمر ذلك الوضع حتى معاهدة قينارجة الصغرى التي تمَّ توقيعها مع الروس١١٨٨هـ/١٧٧٤م، فقد جاءت تلك المعاهدة في ٢٨ مادة ومادتين منفصلتين، وقد أورد نصها محمد فريد بك في كتابه [تاريخ الدولة العليّة]. على الرغم من أن معاهدة قينارجه لم تفقد الدولة العثمانية سوى أراضي قليلة، فإنها تعد من أسوء المعاهدات التي وقعتها الدولة على امتداد تاريخها، حيث دفعت روسيا دفعة واحدة إلى مصاف الدول القومية بعد انجلترا وفرنسا. وأنزلت الدولة العثمانية من القمة إلى السطح، وانهت سيطرة الدولة العثانية على البحر الأسود باعتباره بحيرة عثمانية، وكانت بداية طريق الضعف والإضمحلال، وبناء على ذلك بدأت الدولة تفتح صفحة جديدة في تاريخها بالبحث عن وسائل الإصلاح.

ثم اضطرت الدولة العثمانية للإعتراف بحق الروس في التواجد بالبحر الأسود من خلال معاهدة إسطنبول التي اضطرت لتوقيعها في ١٦ رجب ١٢١٣هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٧٩٨م، نتيجة مهاجمة نابليون بونابرت مصر، وهنا قبلت بدخول وخروج الأسطول الروسي من المضايق والذي جاء من أجل مساعدة الدولة العثمانية، وبهذا تمكن الروس من أبحار سفنهم التجارية والحربية عبر المضايق، والتي كانوا يخططون لها منذ البداية، فكانت المحور الأكبر بظهور مسألة أو مشكلة المضايق بين روسيا والدولة العثمانية.

استمرت مشكلة المضايق بين روسيا والدولة العثمانية بصورة مستمرة إلى أن وجدت لأول مرة من يتدخل في شأنها وهي دولة انجلترا على الرغم من البعد الجغرافي، وليس لها أي صلة بهذه المضايق سواء من قريب أو من بعيد، ونتيجة اهتمامات الدول الأوروبية الأخرى بهذا الموضوع فإن مسألة المضايق بدأت تأخذ بعدها الدولي، وهو أمر وارد اعتباراً من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، حيث أصبحت السياسية الدولية أهم محور في الصراعات والخلافات.

أما **انجلترا**، فكانت تتابع باهتمام اجراءات روسيا من أجل السيطرة على المضايق والتي كانت قلقة بدرجة كبيرة من أجل مصالحها، بسبب النتائج التي توصلت إليها في هذا الصدد. فإنها تحركت على الفور وقامت بالتوقيع على معاهدة الدردنيل أو القلعة السلطانية مع الدولة العثمانية في١٨ ذو القعدة ١٢٢٣هـ/٥يناير ١٨٠٩م، وبهذه الصورة فقد تحقق إغلاق المضايق أمام جميع السفن الأجنبية الحربية، وأنها منحت انجلترا ضمانات أكيدة حول عدم السماح لأي سفينة حربية للدول الأجنبية بالدخول أو الخروج. ومن خلال هذه النتيجة فإن انجلترا قد لعبت دوراً بجانب الدولة العثمانية بشأن إغلاق المضايق لعرقلة هدف روسيا من الاستفادة من هذه المضايق.

=

في٨ صفر ١٢٤٩هـ/٢٦ من يونيو عام ١٨٣٣م والتي تمَّ إبرامها من أجل التخلص من خطر محمد علي باشا، والذي تبين أنه يهدد الوضع الراهن[1].

ونتيجة لذلك أبدت القوى الأخرى استياءها من الوضع المتميز الذي منحه العثمانيون للروس وذلك حين علموا بالاتفاقية، فترتب على ذلك اجتماع الحكومتين البريطانية والفرنسية، وأحلت أول اتفاقية جماعية أو متعددة الأطراف – خاصة بالمضايق التركية وبالتبعية البحر الأسود – محل الوضع المتميز الذي تمَّ منحه لروسيا بموجب المعاهدة عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٣م. وقد أرسل الثائر محمد علي مرة أخرى في طلب مساعدة القوى الأوروبية، ونتج عن ذلك معاهدة من شأنها أن تؤثر على النظام القانوني المتعلق بالبحر الأسود

=

أما **فرنسا**، فكانت مهتمة أيضاً بقضية المضايق هذه حيث أنها كانت تحمل صفة دولة البحر المتوسط، وقد حصلت على مصالح اقتصادية عظمى من الدولة العثمانية نتيجة الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة خلال القرن الثاني عشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وبخلاف إعلان مستعمراتها في الراين أمام انجلترا فقد سرى هذا الأمر الذي يقضي بإغلاق بحر أطلس على انجلترا. ولكن فرنسا التي تهدف إلى تعويض هذه الخسائر المهمة لها كانت تخطط لأن يكون البحر المتوسط بحراً داخلياً بها، ولكن مخطط فرنسا هذا كان يتعارض تماماً مع السياسية الروسية التي كانت تريد السيطرة على شرق البحر المتوسط والمضايق وأن يكون البحر الأسود بحر اً لها، ولهذه الأسباب فإن محاولات الروس السيطرة على المضايق وإسطنبول جعل فرنسا أمامها لتعيق مثل هذه الأهداف الروسية.

أما **النمسا وبروسيا**، فقد اهتمتا بمسألة المضايق هذه مع أنها ليستا دولتين بحريتين، حيث أن النمسا كانت لا تريد انتشار روسيا بالبلقان، وكانت مؤيدة لوحدة أراضي الدولة العثمانية، ولهذا السبب فإنها كانت تدعم وتؤيد آراء فرنسا وانجلترا بشأن المضايق. وبنفس الشكل أيضاً بروسيا، فإنها قد انضمت إلى نفس الرؤية الغربية باعتبارها دولة أوروبية عظمى.

وبهذا فإن دول الأوروبية الأربع كانت تشكل جبهة متحدة في حل مسألة المضايق، والتي انضمت إليها روسيا الدولة الأوروبية الخامسة اضطرارياً، وبذلوا مساعي ضخمة من أجل إعادة نظام المضايق السابق مجدداً.

للمزيد: انظر، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة العثمانية، ص ٣٤١ – ٣٤٤.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 233 – 235.

(١) كانت المعاهدة مشابهة لمعاهدة التحالف الدفاعي تمَ عقدها عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م في بعض الأوجه، ومنها على سبيل المثال: أنها تضمنت ملحقاً منفصلاً وسرياً. وقد اتفق الأطراف بموجب المادة الأولى على تشكيل اتحاد بري وبحري ولكنه مقصور على هدف واحد، وهو الدفاع عن أنفسهم ضد أي هجوم، واضطلعت روسيا وفقاً للمادة الثالثة بالدفاع عن استقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها وذلك بتقديم المساعدة البحرية والعسكرية نزولاً على طلب الدولة بذلك، وتنص تلك المادتين على التواجد المتبادل للسفن الحربية في البحر الأسود، وكان الملحق السري الأكثر أهمية أن سيطرت روسيا على البحر الأسود الذي كان مطمعاً في السابق.

لقد أصبح القرار الخاص بإغلاق المضايق أمام السفن الحربية الأجنبية مشتركاً مع روسيا بعد أن كان السلطان منفرداً، وعلى الرغم من ذلك، فإن المادة السرية لم تغلق البحر الأسود أمام كافة سفن الحرب الأجنبية. كما كان في - المادة السابعة من اتفاقية عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م –وبدلأمنذلك،فقد كان لروسيا القدرة على غلق البحر الأسود أمام سفن الحرب الأجنبية من خلال طلبها من الباب العالي إغلاق مضايق الدردنيل. وأصبحت الدولة العثمانية حارس البحر الأسود ليس فقط للحفاظ على أمنها ولكن لأمن روسيا أيضاً.

زغوريانوق: السياسية الروسية العثمانية، ترجمة: مجار اسكندري، ناشر: مكتبة القناعة/ إسطنبول، ص١٩٨٢م، ص١٣٢-١٣٣.
شناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج١، ص ٢٠٠.

والمضايق التركية[1].

وتعدُّ معاهدة لندن – المؤرخة ١٦ جماد الأول ١٢٥٦هـ /١٥ يوليو ١٨٤٠م –بمثابة نجاح للقوى الأوروبية المتعاقدة. فكانت تهدف ظاهرياً إلى تقديم دفاع جماعي ضد أي هجوم يشنه محمد علي باشا على الباب العالي. ولكنها أيضاً منحت القوى الأوروبية ولاسيما لندن الفرصة للرد على الامتيازات الممنوحة لروسيا في إطار معاهدة Hunkar Iskelesi (هنكار أسكله سي).

فوضعت معاهدة لندن لعام ١٢٥٦هـ /١٨٤٠م المضايق التركية وإسطنبول مؤقتاً تحت حماية القوى الموقعة على الاتفاقية، يمثل الإقرار بما يعرف تاريخياً بالقاعدة القديمة للدولة العثمانية أهمية قانونية وتاريخية بالغة حيث يحظر بموجبها مرور كافة السفن الحربية الأجنبية إلا بموافقة السلطان، وقد عملت المادة الرابعة من الاتفاقية على تغيير الامتياز الاختياري الذي كان يتمتع به الباب العالي لعقود وتحويله إلى قاعدة موضوعية في القانون الدولي. ومن ذلك الوقت فصاعداً، فكان التقييد المفروض على مرور السفن الأجنبية الحربية أثناء أوقات السلم من خلال المضايق التركية يمثل قاعدة ملزمة في

---

(١) كانت الصراعات المستمرة بين روسيا والدولة العثمانية منذ مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أحد أهم العوامل التي لعبت دوراً محورياً في إيجاد عدم التوازن في الجزء الشرقي من أوروبا، إذ كانت الدولة العثمانية وحدودها في الشرق نقطة التماس مع روسيا المتوسعة مما جعل أية محاولة للتوسع تصطدم بالدولة العثمانية. غير أن هذا الصدام لم يشغل السياسيين الأوروبيين كثيراً في ذلك الوقت باعتبار أن الدولة العثمانية كانت قادرة على صد أي هجوم، ولكن مع بداية التدهور السياسي والعسكري الذي أصاب الدولة العثمانية والذي تزامن مع تعاظم النفوذ الروسي في شرق أوروبا، بدأت الدولة الأوربية تستشعر بالخطر فهزيمة الدولة العثمانية في أوروبا الشرقية سيؤدي إلى إضعاف قدرتها على الصمود أمام الموجات التوسعية الروسية، وهو ما قد يدفع روسيا للسيطرة على المضايق العثمانية ذاتها والنفاذ منها إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، وهو الأمر الذي كان سيؤدي حتماً إلى خلخلة توازن وتوزيعات القوة على النحو التالي:

١. ستقوم روسيا بمد خطوطها الدفاعية لتبدأ من البحر المتوسط، خاصة وأن هذه المضايق تمثل نقطة الضعف الوحيدة لروسيا التي يمكن للحلفاء الدخول منها لضربها، إذ أن مهاجمتها براً من الشرق تعد من ضروب المستحيل لكونها أكبر قوة برية فضلاً عن العوائق الجغرافية والمناخية المرتبطة بمثل هذه المغامرة العسكرية، من ثم عدم قدرة أي دولة أو تحالف على هزيمة دولة واحدة متوسعة سيكون من شأنه السماح لهذه الدولة بالهيمنة في النظام الأوروبي بلا رقيب أو قوة موازنة تقف أمام توسعاتها.
٢. كان استيلاء روسيا على المضايق التركية كفيلاً بجعلها قوة ضاربة في البحر الأبيض المتوسط وهو ما يتناقض تماماً مع أهداف كل من بريطانيا وفرنسا بالتحديد.
٣. أن هذه الخطوة بفرض حدوثها كانت ستمثل خللاً في التوازن الأوروبي لاعتبارات أمنية أخرى تتعلق بالجزء الشرقي من أوروبا، حيث يمكن ترجمة الوجود العسكري الروسي في الأناضول على أنه منفذ استراتيجي يمكن لها استخدامه مستقبلاً للهيمنة على شرق أوروبا والبلقان دون مواجهة تذكر وهذا في حد ذاته خطر داهم لا يمكن للدول الأخرى السماح به، وخصوصاً النمسا التي رأت في شرق أوروبا والبلقان فناء خلفياً لها وكانت ترغب في بقائها كمنطقتين عازلتين بين حدودها وروسيا.

راجع: محمد عبد الستار البدري: المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي، دار الشروق، ط الأولى القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٧٥ – ٢٠٠.

R.L.Baker، V.Palmerston.l "Palmerston on the Treaty of Unkiar Skelessi، "The English Historical Review، vol.43 (1928)،pp 83-89.

القانون الدولي[1]، وتسري على كل الأمم. وهذا يعني بقاء البحر الأسود بصفته بحراً مغلقاً إذ إنه سيتم إبعاد السفن الحربية غير الساحلية بينما سيبقى الأسطول الروسي.

وأعقب معاهدة لندن لعام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م[2] معاهدة أخرى بتاريخ ٢٤ جماد الأول ١٢٥٧هـ/١٣ يوليو ١٨٤١م، وانضمت فرنسا للقوى العظمى المتعاقدة وأبدت موافقتها على احترام القاعدة القديمة للدولة العثمانية، وألزم الباب العالي نفسه قانونياً في إطار المادة الأولى باحترام القاعدة القديمة مساهمة في ذلك بتحويل ما كان يوماً قاعدة داخلية في الدولة لتصبح التزاماً دولياً. وكان البحر الأسود مغلقاً أمام جميع السفن الأجنبية الحربية في أوقات السلام[3].

وقد نتج عن ذلك، نتيجة في غير صالح الدولة العثمانية التي لم تتمكن من استخدام هذه المضايق بصورة مستقلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة العثمانية التي أصبحت تحت حماية وصاية روسيا عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، فإنها هذه المرة قد أصبحت تحت حماية هذه الدول الأوروبية الخمس وهي (إنجلترا – فرنسا – روسيا – بروسيا – النمسا). ومن ثم فإنه بموجب هذه المعاهدة يتم البدء بدخول وخروج السفن من هذه المضايق في إطار هذه المعاهدة الدولية لأول مرة في التاريخ[4].

وكان إغلاق المضايق التركية متعمداً بغرض مجابهة السياسات التوسعية التي تنتهجها روسيا ولحماية مصالح القوى الأوروبية وخاصة مصالح إنجلترا في مقابل المصالح الروسية. وعلى الرغم من ذلك، فقد هدأت المنافسة الإنجليزية – الروسية في الأعوام التالية بالتوصل لاتفاق سري بين الملكة فيكتوريا والقيصر نيقولا أثناء جولته في

---

(1) See، H.M.Wood the treaty of paris and Turkey';s status in international law 37 American journal of international law، vol.37، No.2 (Apr.، 1943)، pp 262 – 274

(2)Clive Party، ed.Consolidated Teraty Series CDobbs Ferry، Newyork: Oceana Publications، (1969)، Vol.92.

(٣) ظل اتفاق لندن نافذاً حتى عام ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م. أنظر طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٥.
Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt6، P.209.Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi(1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt IV، 1992، P. 236.

(٤) زغوريانوق: السياسة الروسية العثمانية، المترجم مجاراسكندر/ علي رشاد، ص١٣٣.
Zahari Danisman: Osmanli Imparatoriugh Tarih، Zuhuri Danisman Yayinvi-Istanbul Yeni Matbaa – Istanbul – 1966، Xii، P.23. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 237.

لندن في عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٤م[١].

وقد قرر كلا الطرفين أنهما سيتقاسمان الدولة العثمانية فيما بينهما حال سقوطها، ولكن تمَّ إنهاء هذا التحالف السري بنشوب حرب القرم حين زحفت روسيا على إمارات الدانوب ومنها مولدافيا ولاشيا (الأفلاق) الواقعتان تحت سيطرة الحكم العثماني، وطالبت روسيا بالاعتراف بكونها المسؤول الرسمي عن مسيحي الشرق الأرثوذكسيين. ويُنظر إلى هذا التحرك الروسي على أنه تهديد للمصالح الجماعية في أوروبا وانضمت القوى الأوروبية إلى العثمانيين ضد الروس في البحر الأسود قبالة ساحل القرم،ودخلت السفن الحربية البريطانية والفرنسية البحر الأسود مما سمح لروسيا بالإدعاء بأنه قد تمَّ خرق بنود اتفاقية لندن المتعلقة بالمضايق. وأثبتت هذه الحرب كونها كارثية إذ أن روسيا قد فقدت الكثير من أسطولها البحري في البحر الأسود وأيضاً الموانيء الهامة في سيفاستوبول وكيرش.

ونتجت اتفاقية باريس لعام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م عن انتهاء حرب القرم[٢]. ويتمثل أحد أهم أوجه الاتفاقية المتعلق بالنظام القانوني في البحر الأسود في المادة ١١ والتي تنص على تحييد البحر الأسود[٣]، وكانت تلك المرة الأولى التي يطبق فيها المبدأ القانوني الخاص بالتحييد على بحر بأكمله. ولم يقتصر الحظر على وصول السفن الأجنبية الحربية إلى البحر الأسود بل امتد إلى منع العثمانيين والروس من بقاء أي أسطول في البحر الأسود[٤]. وكان الهدف من ذلك إضعاف القوة الروسية البحرية في البحر الأسود فتتمكن بريطانيا بذلك من فرض هيمنتها على المضايق إذ لم

---

(1)V.J. Puryear، England، Russia، and the Straits Question، 1844-1856. A study of the Diplomatic History of the Crimean War (University of California، Berkeley، 1929. pp 76 – 130 "according to whom the secret agreement did not come to light until 1908 when Russian documents were discovered in the archives and subsequently published by S.M. Goriainov.

(2)G.B.Henderson،1937 "The two interpretations of the four points، 1854، the English historical review،vol.52، No.205 (Jan.، 1937)، pp 48 – 66. H. Temperley، "The Treaty of paris of 1856 and its Execution" the Journal of Modern History vol.4، No.3 (sep.، 1932)، pp.387 – 414.

(3)The neutralization of the Black Sea had been decided a year earlier at the 1855 Vienna Conference.See V.J. Puryear، New light on the Origins of the cerimean war، The journal of the modern history، Vol.3، No.2 (Jun.، 1931)، pp.219 – 234.

(4) A separate treaty for the Turkish straits was also concluded according to which the straits were to be closed to all foreign warships. For a detailed examination of the Vienna conference of 1855 see puryear ibid، chapter VI

تدخل المضايق التركية في نطاق التحييد(١).

وقد تمَّ فرض تحييد البحر الأسود بوصفه عقوبة ضد روسيا ويشكل ذلك هزيمة لها فيما كانت تعتبره يوماً بحراً خاصاً بها. ولم تطلب روسيا إعادة النظر في المادة ١١ حتى عام ١٢٨٦هـ/١٨٧٠م حين أتاحت الحرب الفرنسية – البروسية الفرصة لها للتنديد بذلك(٢). وبعثت روسيا برسالة للقوى الأوروبية وذكرت فيها أنها لم تعد ملزمة بأحكام معاهدة باريس التي حيدت البحر الأسود. واتخذت روسيا الإدعاء بأنه قد تمَّ خرق الاتفاقية كذريعة للتنديد بالاتفاقية والزعم بأنها قائمة على وهم حفظها للسلام وهذا ما لم يتحقق إذ تعرضت روسيا للهجوم(٣).

وانعقد مؤتمر جديد في لندن واختتم بتوقيع معاهدة لندن الخاصة بإعادة النظر في فقرات محددة في معاهدة باريس للسلام لعام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م. وكان الموقعون على المعاهدة بريطانيا العظمى، النمسا، فرنسا، وألمانيا (بروسيا)، إيطاليا (سردينيا)، روسيا والدولة العثمانية، وأقرت معاهدة لندن لعام ١٢٨٧هـ/١٨٧١م اتفاقية باريس الموقعة عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م ولكن عملت على تعديل بعض المواد المتعلقة بالبحر الأسود والتي تسمح للسلطان بفتح المضايق في وقت السلم أمام القوى الصديقة والحليفة(٤). على الرغم من أنه قد تمت الاستجابة لبعض المطالب الروسية ولكن لم تكن تلك الإجراءات كافية لوقف العدوان الروسي حيث اتجهت القوات الروسية عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٨م نحو البلقان ضد الدولة العثمانية وطرحت مسألة القاعدة العثمانية القديمة للمناقشة أثناء مؤتمر برلين الذي انعقد في ١٢٩٤هـ/١٨٧٨م، وبرغم ذلك، فقد أكدت القوى معاهدة باريس

---

(1)Puryear Ibid، p. 356; Shotwell J.T.، and F. Deak، Turkey at the straits: A Short History. Newyork، 1940، p.43.

(2)W.E. Moses، "The End of the Crimean System: England، Russia and the Netitrality of the Black Sea، 1870-1" The Historical Journal، Vol.4 No.2 (1961)، pp.164 – 190. C.W. Clark، "Prinee Gorehakov and the Black Sea Question، 1866 A Russian Bomb that did not Explode" The American Historical Review، Vol.48، No.1 (Oct. 1942)، pp. 52 – 60.

(3)See D.J. Bederman The 1871 London Declaration، Rebus Slc Stantibus and a Primitivist View of the Law of Nations. The American Journal of International Law، Vol.82، No.1 (Jan.، 1988)، pp.1 – 40. Deak & Shotwell، Ibid. pp. 44-54; For a detailed discussion of the 1871 London Treaty see B. Jelavieh The Ottoman Empire، the Great Powers، and the Straits Question 1870-1887، (Indiana University Press 1973)، pp.25 – 28.

(4)Bederman، Ibid،p.11.

لعام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م والتي تمَّ تعديلها، ويظهر ذلك في معاهدة لندن لعام ١٢٨٧هـ/١٨٧١م مشددة على القاعدة القديمة الخاصة بالدولة العثمانية.

استمر العمل باعتبار أن القاعدة العثمانية القديمة هي قاعدة في القانون الدولي حتى هزيمة الدولة العثمانية وألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى، وانتقلت قضية البحر الأسود والمضايق التركية إلى القرن العشرين بسبب ثلاثة أحداث رئيسة وهي: الحرب العالمية الأولى، الثورة الروسية لعام ١٣٣٧هـ/١٩١٩م، وأخيراً، حرب الاستقلال التركية.

ثالثاً: ثورة بلغاريا والجبل الأسود:

أخذت روسيا على عاتقها إشعال الثورات في البلقان، وأوعزت إلى الثوار في البوسنة والهرسك وبلغاريا بإشعال الفتنة ضد المسلمين، وكانت روسيا تهدف إلى دعم حركة الجامعة السلافية Panslavism، لتتمكن بعد مرور الزمن من اتخاذ موقف من المسلمين وطردهم من البلقان. **وكما كان لهذه الحركة مركز مهم في مدينة [ويانة] عاصمة النمسا، كانت ترسل منها الأسلحة وغيرها عن طريق رومانيا، مما يثبت أن للنمسا ضلعاً في هذه الحركات العصيانية[١].**

وفي عهد السلطانين العثمانيين عبدالعزيز [٢] وخلفه السلطان مراد

---

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٦٠٥. عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، ص٨٤٣. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩١.

(٢) عبدالعزيز: بويع بالخلافة في يوم وفاة أخيه عبدالمجيد الأول ٢٧ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/ ٦ يونيو ١٨٦١م.استهل حكمه بداية موفقة، وبدا أنه يعتزم السير على خطى أسلافه في الإصلاح الإداري، حتى لا يعطي الدول الأوروبية أية حجة للتدخل في شؤون الدولة. فألغى تعدد الزوجات بسبب ارتفاع نفقاتهن وأعلن عن رغبته الاكتفاء بواحدة، وعصر جميع النفقات في بلاطه، ويبدو أن العاصمة كلها كانت تستفيد من النفقات الخاصة بالحريم، ولم يستطع السلطان مقاومة هذا التيار، وماهي إلا مدة قصيرة حتى انقلب إلى مبذر، يبدد أموال الدولة.

فكانت الخزينة تعاني آنذاك من ضيق مالي كبير، فقد خلّف أسلافه وراءهم ديناً باهضاً، فبلغ العجز في عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م مائتي مليون ليرة انجليزية، وعانت الدولة من مصاعب مالية متصلة الحلقات، مما دفع السلطان إلى تعيين فؤاد باشا صدراً أعظم في جمادى الأولى ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، وكلفه بإصلاح الأوضاع المالية، ونتيجة لما وصلت إليه الأوضاع المالية، أتهم فؤاد باشا بسوء التدبير وعُزل من منصبه في صفر ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، وعُيّن مكانه رشدي باشا، الذي أقدم على دفع فوائد الديون كل ثلاثة أشهر مقابل تنازل الدولة عن بعض إيراداتها.وبهذه الطريقة تمكنت الدولة من دفع الفوائد تباعاً، وخفّ الضغط المالي نسبياً عن كاهلها. ولما تجددت الثورات في صربيا وبلغاريا أحجمت عن التدخل لتنفيذ عمليات عسكرية نظراً للضائقة المالية، وعمدت إلى سحب حامياتها المتبقية.

لم ينج السلطان عبدالعزيز من مؤامرات رجال القصر ومعظمهم من جماعة تركيا الفتاة، التي أخذت بالظهور بدءاً من عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م، ولا من دسائس عملاء الدول الأوروبية حتى تم عزله.لم يكن عزل السلطان عبدالعزيزمسألة عادية،وإنماجاء نتيجة أسباب كثيرة فاصلة في هذه المرحلة الخطيرة التي كانت تواجه فيها الدولة العثمانية أطماع أوروبا مجتمعة، وثورات أقاليمها الأوروبية.

=

الخامس [1] من ١٢٧٧هـ إلى ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٦١م إلى ١٨٧٦ استغل أعداء الإسلام ضعفها، فحرضوا الثوار في كل مكان، وكانت بلغاريا من أكثر المناطق التي قام الثوار فيها بأعمال شنيعة ضد المسلمين [2]، ولما تولّى

=

للمزيد، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٥٤٠. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٤٠٧ – ٤٠٨. محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية، ص٤١٨. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٧٩ – ٤٨٠. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، من ص ٣١٠ – ص٣١٣.
Oral Sandar: Enver Ziya Karal: Anka'nin Yükselisi Ve Düsüsü، p.220 – 217.

(١) مراد الخامس ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م: تولى العرش على إثر عزل السلطان عبدالعزيز. كان شاباً مرحاً طلق المحيا، مثقفاً مغرماً بالدراسة شغوفاً بالتعليم، مهذباً ميّالاً للإصلاح، محباً للمساواة، مقتصداً في نفقاته غير ميّال للإسراف والترف.

لكن صحته قد تحطمت قبل ذلك بزمن، بسبب إدمانه شرب الخمر ودخوله القفص مبكراً، كما أن المشاهد المريعة التي رافقت ارتقاءه العرش قد حطّمت أعصابه، فلم يكن بالرجل الذي يستطيع مواجهة مثل هذه الأحداث، فازدادت حالته العقلية اضطراباً حتى أضحى على وشك الجنون ولم يعد باستطاعته تمييز الوزراء، فاقتضى الأمر عزله، فأصدر شيخ الإسلام فتوى بعزله، فعُزل في ١٠ شعبان ١٢٩٣هـ/ ٣١ أغسطس١٨٧٦م بعد ثلاثة أشهر من توليته.

وعرض الوزراء من جماعة تركيا الفتاة، المهيمنون على السلطة، العرش على أخيه عبدالحميد الذي قبل تولي الحكم بعدما تيقّن من عدم شفاء أخيه، ورفع إلى العرش في اليوم نفسه الذي تمّ في خلع السلطان مراد.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٤٢٠. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٨١ – ص٤٨٢. محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية ،ص ٤٢٢.

(٢) وكان عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م أكثر أهمية وأشد حزماً من جانب روسيا، ففي هذا العام كان للبطريك اليوناني في إسطنبول الزعامة الروحية على مختلف السلاف النصارى في البلقان مثل البلغار والصرب، واعتقد رجال الدولة في روسيا أنهم يعظّمون من شأن العنصر السلافي في الدولة العثمانية إذا هم أقاموا بطريكاً سلافياً يُحرر السلاف من هيمنة البطريك اليوناني، وتمنوا بأن يكون بلغارياً، ومن ثمَّ طالبت روسيا بإقامة كنيسة سلافية وزعيم ديني.

وفعلاً أصدر السلطان عبدالعزيز فرماناً، في ٧ من ذي الحجة ١٢٨٦هـ/ ١٠ مايو ١٨٧٠م، اعترف بموجبه باستقلال السلاف الديني كأمة قائمة بذاتها ذات رئيس ديني خاص مستقل عن البطريك اليوناني في إسطنبول وبأن يكون بلغارياً، وأطلق عليه لقب إكسارك.

والحقيقة أنه تضافرت ثلاثة عوامل دفعت السلطان إلى إصدار الفرمان، هي:

١- أن الدولة العثمانية كانت ناقمة على العنصر اليوناني لاشتراكه في الثورات التي قام بها سكان جزيرة كريت.

٢- الضغط الروسي.

٣- أن سياسة الدولة كانت تتوافق آنذاك مع تعميق الانقسام بين العناصر النصرانية في البلقان، نظراً للصعوبات التي كانت تواجهها في دعم نفوذها بين عناصره المختلفة.

أيقظ إنشاء الإكساركية السلافية الشعور السلافي في البلقان، فتشجّع البلغار بهذا الامتياز الديني الجديد وحاولوا التمرد على الدولة بتشجيع من **روسيا والنمسا**، حيث انتهزت روسيا الفرصة عند هجرة عدد كبير من عائلات الشراكسة في بلغاريا، وأدخلوا في روع البلغاريين أن الدولة العثمانية تهدف إلى اقطاعهم أراضيهم لهؤلاء الشراكسة، واستبعاد النصارى من سكان البلاد. فاندفع الثوار في قتل المسلمين وإيقاد النار في مدن أدرنة وفيليبة وبازارجق، كما حصلت مذابح في كثير من القرى.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٤١٦. أ.ج. جرانيت/ هارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون، ١٧٧٩م/ ١٩٥٠م، ترجمة: حمد أبو دره/ ولويس اسكندر، مراجعة: أحمد عبدالكريم، مؤسسة سجل العرب/ القاهرة ١٩٦٧م، ج٢، ص١٢، وما بعدها.

السلطان عبدالحميد الحكم في عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م[(١)] بدأوا أول ما بدأ بإرسال جيش عظيم لإخماد تلك الحركات الثائرة في البلقان بالقوة وحقق بذلك نجاحاً ملموساً، وهذا بالطبع لا يرضي روسيا التي تعمل جاهدة للقضاء على الوجود الإسلامي في أوروبا، إضافة إلى اشتراكها مع صرب البلقان في الجنس والعقيدة والمذهب، وبذلك أشاعت روسيا وأعوانها للرأي العام أن المسلمين ارتكبوا المذابح للرجال والنساء، وفتكوا بالمسيحيين وعذبوهم أي عذاب[(٢)].

ومما زاد الأمر سواءاً قصة خطف الفتاة المسيحية التي اعتنقت الإسلام، وقصتها أن فتاة بلغارية أسلمت، وذهبت إلى مدينة سلانيك لإشهار إسلامها، ثم تعرّض لها بعض الرعاع واختطفوها وأخفوها في دار القنصل الأمريكي، فهاج المسلمون غيرة، وطالبوا الوالي العثماني بتخليص هذه الفتاة المسلمة، وعندما فَشِل في ذلك تجمع المسلمون في أحد المساجد، وأنكروا بشدة ما حدث، وأثناء ذلك الهياج قَدِم قنصلا ألمانيا وفرنسا، ويُقال إنهما دخلا المسجد، فبلغ الهياج أقصاه مما أدى إلى قتل القنصلين [(٣)].

وكانت نتيجة هذه الحادثة أن اجتمع ممثلو روسيا والنمسا والمجر وألمانيا في شهر مايو عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م وحرّروا لائحة، سميت بلائحة برلين، وهي عبارة عن

---

(١) عبدالحميدالثاني: بويع عبدالحميد الثاني بالخلافة بعد أخيه مراد يوم الخميس ١١ شعبان ١٢٩٣هـ/ الموافق ٣١ أغسطس ١٨٧٦م. وكان عمره آنذا ك أربعاً وثلاثين سنة.

وقد واجه السلطان عبدالحميد الثاني منذ اليوم الأول الذي ارتقى فيها لعرش موقفاً دقيقاً وعصيباً، فقد كان تحدود الدولة العثمانية في عهده ممتدة من أشقودره إلى خليج البصرة، ومن البحر الأسود إلى صحاري إفريقيا ،وعندما تولى الحكم كانت الديون العمومية تقرب من ثلاثمائة مليون ليرة، وقد وُفِقَ إلى تخفيضها إلى ثلاثين مليون ليرة، أي إلى العشر، وذلك بعدما دفع ماتطلبته حربان كبيرتان وسحق بعض تمردات داخلية.

أما الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية عند اعتلاءه للعرش فقد كانت ملبدة بالغيوم، فهناك تمرد في البوسنة، والهرسك وهزيمة الجيش العثماني، وفرض الحصار عليه في منطقة الجبل الأسود، وهناك الصرب تعلنالحرب على الدولة العثمانية بقوات منظمة وخطرة، ومن هذه المبادرة انفجرت الحرب الروسية الفظيعة، كل هذه الوقائع والأحداث الداخلية والخارجية لم تكن من نتاج عهد سلطنته، إذ أنه تولى السلطنة عقب خلع سلطانين متعاقبين هما عبدالعزيز ومراد، وعقب أزمة وزارية دامت ٩٣ يوماً، وفراغ السلطنة.

عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٨٨ – ٤٩٠.

(٢) عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، ص٨٤٣. محمد محمود السروجي: المسألة الشرقية، الحرب التركية الروسية ١٨٧٧م/ ١٨٧٨، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد الخامس، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، الرياض، ص١٩٣. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩١.

(٣) يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩١. رودريكهـ دافون: أثر الصراع الإسلامي الأوروبي على العلاقات بين البلدين وإجراءات العثمانيين إزاء المساواة بين المسلم، مترجم: دوري بالتان، دورية، عدد ٢٣٦، أبريل/ ١٩٩٩م، ج١٣، ص٢٤٦.

مـذكرة تـدين الدولـة العثمانيـة بماحـدث وتطالـب البـاب العـالي باتخـاذ الإجـراءات الكفيلـة بحمايـة المسـيحيين فـي البلقـان، فاتخـذ أعـداء الإسـلام هـذه القضـية ذريعـة لتهيـيج الثـوار فـي الأقـاليم البلقانيـة، وممـا يكشـف هـذه المـؤامرة الدوليـة ضـد المسـلمين، أنّـه عنـدما وافـق السـلطان العثمـاني علـى لائحـة بـرلين، وبعـد أن تمكـن مـن إخمـاد حركـة الثـوار فـي الصـرب والبلغـار عـام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، لـم تكتـف الـدول الكبـرى بـذلك بـل كتـب سـفير بريطانيـا فـي إسـطنبول تقريـراً إلـى الخارجيـة البريطانيـة مفـاده أن المسـلمين ارتكبـوا كثيـراً مـن الجـرائم بحـق المسـيحيين فـي يوغوسـلافيا، ودمّـروا الكنـائس والمنـازل، وفقـد كثيـر مـن السـكان أمـوالهم ومتـاعهم. وفقـد حـوالي ثمـانون امـرأة لا يُعلـم عـن مصـيرهن، فمـا كـان مـن اللـورد درزي وزيـر الخارجيـة البريطـاني إلا أن أرسـل خطابـاً إلـى هنـري ليـوث سـفير بريطانيـا فـي إسـطنبول، وطلـب منـه عـرض محتـوى الخطـاب علـى السـلطان العثمـاني، وأشـار فـي خطابـه إلـى تـذمر وغضـب دول أوروبـا جميعـاً لمـا حـدث فـي يوغوسـلافيا، وأن علـى الدولـة العثمانيـة تعيـين والٍ مسـيحي، وإن لـم يكـن مستشـاروه مـن المسـيحيين بحيـث يـركن إليـه السـكان النصارى ويثقون به، وعلى السلطان أيضاً تحمل التعويضات اللازمة للمتضررين [1].

ويبـدو أن الـدول الغربيـة كانـت علـى علـم بإرسـال هـذه المـذكرة التـي حملـت فـي أسـلوبها التهديـد والإيعـاز ضـمنياً بضـرورة تلبيـة المطالـب التـي أشـير إليهـا، وإلا سـتكون النتـائج علـى المـدى القريـب أو البعيـد فـي غيـر صـالح الدولـة العثمانيـة. فأدركـت الدولـة العثمانيـة أن هنـاك مـؤامرة دوليـة ضـدّها، ورفضـت الطلبـات البريطانيـة، ثـم قامـت روسـيا بالمهمـة، حيـث أوعـزت إلـى الصـرب والجبـل الأسـود بـإعلان الثـورة ضـد الدولـة العثمانيـة،وكان قصـد روسـيا حينئـذٍ إعـلان الحـرب علـى الدولـة باتفـاق الـدول إن لـم تكـن جميعهـا **فألمانيـا والنمسـا** كانتـا تتنافسـان علـى التوسـع فـي أراضـي البوسـنة والهرسـك[2]، واسـتعدت الدولـة العثمانيـة للمواجهـة واسـتطاعت فـي النهايـة ردّ كيـدهم فـي نحـورهم فأفشـلت مـؤامراتهم، واقتربـت مـن

(١) عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، ص٨٤٣. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٣.

(٢) كان يساعد الرئيس دي بسمارك وزير ألمانيا الأول ليوجد للنمسا مصالح في الشرق، ويجعلها رمزاً للحماية عن إسطنبول من أن تحتلها روسيا. إن عمل بسمارك هذا ليس مبنياً على إخلاصه للدولة العلية، بل إنه كان يزيد معاكسة روسيا في الشرق، وعدم تمكينها من احتلال إسطنبول، انتقاماً منها لمنعه عن محاربة فرنسا سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م للإجهاز عليها، حين رأى نشأتها بعد حرب ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠موسنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. وقيامها بدفع الغرامة الحربية البالغ قدرها مائتي مليون جنيه قبل الموعد المحدد في معاهدة فرانكفورت.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٦١٠.

بلغراد، إلا أن هزيمة الصرب في المعارك الأولى دفعت روسيا وبعض الدول الأوروبية إلى إلزام الدولة العثمانية بوقف الحرب [(١)].

امتثل السلطان العثماني لطلب الدول الكبرى وأرسل مذكرة سرية لقائده في الجبهة يأمره بالتوقف، وحدد عدة نقاط للموافقة على الصلح مع الثوار، من أهمها: أن يأتي أمير الصرب ويعلن خضوعه وأسفه على تصرفاته، وأن لايزيد عدد الجيش الصربي عن عشرة آلاف جندي [(٢)]، ولكن كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾[(٣)]، صدق الله العظيم. لم توافق الدول الكبرى على هذه الشروط، وطالبت باستقلال الصرب، وزادت على ذلك بطلبات مماثلة فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، وكأنهم ينفذون حلقات مسلسل رهيب متفق على أدواره مسبقاً[(٤)].

عند هذه المرحلة الحاسمة أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، وكان من الطبيعي أن تنفذ الدول الأخرى دورها في التمثيل، فتدخلت بريطانيا وطالبت بعقد مؤتمر عام في إسطنبول لمناقشة مشاكل المسيحيين في البلقان، واجتمع مندوبو الدول الكبرى في سفارة روسيا وقرّروا المواد الأساسية لهذا المؤتمر، ولم يسمحوا لمندوبي الدولة العثمانية بالمشاركة، وتمّ عقد المؤتمر عام١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م واتفق المجتمعون على عدة نقاط من أهمها: إضافة بعض المناطق إلى الصرب وردّ حدودها القديمة إليها، ومنح البوسنة والهرسك استقلالاً إدارياً وأن يعين الباب العالي لها حاكماً مسيحياً لمدة خمس سنوات، ومنح البلغار استقلالاً داخلياً، واعتبار اللغة السلافية هي اللغة الرسمية [(٥)].

وبالطبع، كان الرأي العام في الدولة العثمانية ضدّ هذه القرارات، وكذلك على المستوى الرسمي، رفضت الدولة الانصياع لهذه الشروط المملاة، وأدرك العثمانيون أن هذه اللعبة قد رُتب

---

(١) يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٣.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٦١٤ وما بعدها.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٢٠.

(٤) يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٣.

(٥) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٦١٦. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٣.

لها وأن توصيات المؤتمر متفق عليها سابقاً، وكأن الدول الكبرى تنفذ فقط أدوار المسرحية المعدّة. فلم يكن بوسع العثمانيين إلا إحباط خططهم، فحاولوا بطرق خاصة التفاهم مع الصرب، ووصلوا معهم إلى عقد صلح، أهم ما جاء فيه: خروج الجيش العثماني من الصرب، وأن لا تبني الصرب فيما بعد قلاعاً جديدة، ورفع العلم العثماني بجانب العلم الصربي (١).

انزعجت الدول الكبرى من هذا الصلح، وكأنه مفاجأة بالنسبة لها، وبالأخص روسيا التي كانت تتحين الفرص لإعلان الحرب على الدولة العثمانية من أجل تحقيق مصالحها، فأخذتها العزة بالإثم ودونت لائحة لا تختلف في التوصيات عن تلك التي تمّ الاتفاق عليها في إسطنبول في المؤتمر العام، وأخذت موافقة الدول عليها، وطلبت من السلطان العثماني الموافقة عليها، وإلا سيكون لها معه شأن آخر. شعرت الدولة العثمانية بأن العملية مقصودة، وأنها إهانة لها على أية حال من الأحوال، فرفضت المصادقة على تلك اللائحة، لاسيما وأنها لم تشارك في إعدادها، ولم تعرض عليها المناقشة. فاتضحت المؤامرة الدولية التي تهدف إلى القضاء على الوجود الإسلامي في أوروبا، وأخذت روسيا من رفض الدولة العثمانية ذريعة لإعلان الحرب عليها في عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، وكانت الدول الكبرى تعلم ذلك علم اليقين، فهي التي حذّرت في كل قراراتها الدولة العثمانية بالعواقب السيئة إذا لم توافق على توصياتها وقرارات مؤتمراتها (٢).

وبدأت روسيا الحرب في جمادى الثانية من عام ربيع ثاني ١٢٩٤هـ/ مايو ١٨٧٧م. وكان النصر في بداية المعارك حليف العثمانيين، إلا أن تآلب الدول عليها وانضمام رومانيا والصرب إلى الجيش الروسي، ومواقف الثوار المخدوعين أدى في النهاية إلى طلب السلطان عبدالحميد الصلح خوفاً على المسلمين، وحفاظاً لهم مما أصابهم من تعذيب، ونهب وتدمير من قبل الجنود الروس وأعوانهم (٣).

وكان طلب السلطان للصلح فرصة ثمينة لروسيا لتملي شروطها كما أرادت، وتمَّ عقد معاهدة سان ستيفانو عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م بين الطرفين تحقق بموجبها: استقلال الصرب ورومانيا والجبل الأسود، ومنحت بلغاريا مساحة أكبر مما كانت عليه، وتنازلت تركيا عن بعض مناطق

---

(١) يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٤.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٦٢٥. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٤.

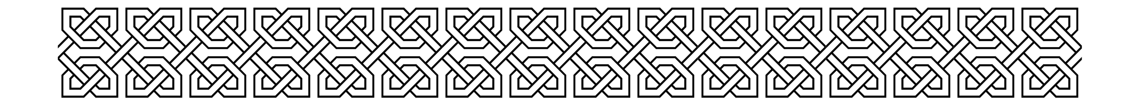
(٣) محمد فريد بك : تاريخ الدولة العليّة، ص٦٢٥. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٥.

القوقاز، وحصلت روسيا على أجزاء من أرمينيا وأجزاء أخرى من بساربيا [1].

عند هذه المرحلة أصبحت الدولة العثمانية في موقف الدفاع بعد أن كانت في موقف الهجوم، فعوامل الضعف فرضت عليها وأصبحت بسببها لا تستطيع أن تجابه أي دولة مجابهة فعالة وناجحة، لاسيما وأن الدول الكبرى لم تعد تخفي مطامعها. بيد أن اختلاف الدول الكبرى ومنافستها لبعضها البعض، وزيادة الجشع والأطماع عند كل طرف ساهم في استمرارية الدولة، وساهم كذلك في نقض الاتفاقيات التي ظهر فيها إجحاف واضح ومطامع أكثر من اللازم لدولة ما.

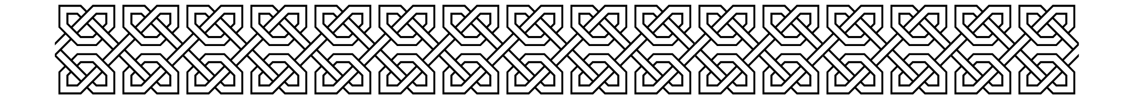
---

(١) لمزيد عن معاهدة سان ستيفانو، انظر: محمد فريد بك:المرجع السابق، ص٣٧٠. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٥.



المبحث الثَّاني

موقف الإمبراطورية النمساوية من مسألة اللاجئين المجريين، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين .



لابد من الإشارة هنا، وقبل الحديث عن موقف النمسا من قضية اللاجئين عن ثورة كان لها صدى واسع في أرجاء أوروبا وأدت إلى نشوب ثورات في أجزاء متعددة منها، وهي الثورة التي جرت في فرنسا عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م، فهي لم تكن التالية لثورة عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م بل سبقتها ثورة أخرى في محرم سنة١٢٤٦هـ/ يوليو ١٨٣٠م، وقعت في عهد شارل العاشر، ولكنها لم تتمخض عن حكم جمهوري كما كان ينتظر منها [(١)].

---

(١) لم يكن مؤتمر فيينا لإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، بل عمل على إرجاع الحقوق إلى أصحابها، ولم يهتم برغبات الشعوب وكان المندوبون لا يمثلون الشعوب بل يمثلون الحكومات. واستمر هذا النظام الاستبدادي سائداً في أوروبا ما يقرب من الأربعين عاماً، فيما عدا انجلترا وسويسرا، ولكن الثورة وحروب نابليون لم تذهب سدى، فكانت هناك رغبة من قبل الشعوب في إقامة نظم ديموقراطية حرة، فتكونت أحزاب الأحرار في دول أوروبا، وأخذت تعارض النظم الاستبدادية فيها، وكان على شعوب تلك الدول أن تقوم بثورات ضد الدول الحاكمة، وكان على هذه الأخيرة مقاومة تلك الحركات بكل قوة، **وتمثلت قوة الاستبداد في أوروبا في ذلك الوقت في شخصية مترنيخ الذي سيطر على السياسة الأوروبية، ولكن بالرغم من ذلك نجد أن الأحرار يقاومون، ونجد أن مبدأ الحرية – ولو انهزم في كثير من الظروف– إلا أن الدول أخذت به.**

فكان نتيجة مؤتمر فيينا أن قضت بعودة ملكية آل بوربون إلى فرنسا، وارتقى لويس الثامن عشر عرش آبائه وأجداده في باريس بمساعدة وتأييد أعداء فرنسا في الخارج وبضمانة التحالف الرباعي والتحالف المقدس. وإذا كان بعد عودته إلى العرش في المرة الأولى أظهر فوراً أن الملكية الفرنسية لم تتعلم شيئاً ولم تنس شيئاً من عبر الماضي ودروسه، فإنه بعد عودته الثانية عقب معركة واترلو وذهاب بونابرت نهائياً إلى المنفى، حاول أن يكون أكثر مرونة وأقل تمسكاً بمبادئ الملكية التقليدية القديمة. لقد أدرك أو ربما أن تجربة المائة يوم جعلته يدرك ان التحول الذي أوجدته الثورة الفرنسية في المجتمع الفرنسي هو أساسي وعميق لدرجة أنه من الحمق محاولة إعادة الأمور في فرنسا إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م، فعجلة التاريخ قد سارت شوطاً بعيداً في طريق الديموقراطية ولم يعد بحال من الأحوال إعادتها إلى الوراء. لقد عاد إلى فرنسا وعادت معه الملكية وكذلك عاد المهاجرون الذين طالما تآمروا من منفاهم ضد فرنسا وشعبها واستعادوا رتبهم ومراكزهم في الجيش والإدارة وأزيل العلم المثلث الألوان ورفع مكانه شعار آل بوربون الأبيض ذي الزنبقة الصفراء، لقد رضي الشعب الفرنسي بذلك طائعاً أو مرغماً إلا أن لويس الثامن عشر أظهر بالمقابل مرونة وحكمة لا حد لها بإدراكه أنه لم يعد من الممكن أن يطلب من الفرنسيين مزيداً من التنازلات فأظهر من قلبه الرضى ببقاء الحريات الشخصية والحرس الأهلي والمساواة بين الجميع أمام القانون واعتمد النظام القضائي الموروث من أيام بونابرت، ولم يحاول أن يستعيد من الفلاحين الفرنسيين ما أعطتهم إياه الثورة من مكتسبات وأراضٍ على حساب الاقطاعيين. وفوق هذا وذاك رضي بأن يبقى للشعب الفرنسي دستوراً ديموقراطياً يضمن للفرنسيين الحريات العامة والمكتسبات الإجتماعية التي حصلوا عليها زمن الثورة ونابليون ولكنه من جهة أخرى يعطي الملك السلطات التنفيذية ويجعل السلطة الإشتراكية موزعة بين مجلسين: مجلس للأعيان يعين الملك أعضاءه ومجلس للنواب منتخب من الشعب بطريقة الإنتخاب غير المباشر مع حصر حق الإنتخاب بمن يدفع ثلاث مائة فرنك سنوياً كضريبة مباشرة مما يجعل عدد الناخبين حوالي ثمانين ألفاً، ويعرف هذا الدستور في التاريخ الفرنسي باسم دستور أو ميثاق (Charte) سنة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م، وقد صدر في ١٥ جمادى الآخرة ١٢٢٩هـ/ ٤ يونيو سنة ١٨١٤م.

ويظهر بوضوح مما ذكرنا أن لويس الثامن عشر حاول منذ البداية أن يقيم توازناً بين النظام القديم وبين واقع الشعب الفرنسي بعد الثورة، أو بعبارة أخرى، حاول أن يقف في الوسط بين دعاة النظام التقليدي القديم وبين دعاة الديموقراطية الكاملة. أي أنه حاول أن يكون بروبونياً بأقل قدر ممكن وأن يكون ثورياً جمهورياً بالقدر الذي تسمح به عقليته وطبقته ومصلحة عائلته وعرشه. إلا أن اغتيال الدوق دي بري ابن شقيق الملك لويس الثامن عشر وصاحب الحق في العرش الفرنسي بعد أبيه كونت دارتوا، على يد شاب فرنسي فوضوي متهور أثار حنق الملك وغضبه وجعله يفقد الصبر ومعه الثقة بصحة واصالة السياسة التي كان ينتهجها، ونتيجة لما أحدثه هذا الحادث في ذاته من تحول لم يصمد كثيراً بعد ذلك أمام دعوات الملكيين المتطرفين بزعامة شقيقه والد الأمير المقتول، لإتخاذ سياسة حازمة قوية تعيد للعرش هيبته وسلطانه وتحميه من أخطار دعاة الجمهورية والمتطرفين.

وبوفاة لويس الثامن عشر سنة ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م دون أن يخلف ابناً يرث عرشه، أصبح التاج الفرنسي من حق كونت داراتوا وهو آخر من تبقى على قيد الحياة من هذا الفرع لعائلة بوربون الكبيرة، فارتقى العرش الفرنسي تحت اسم شارل العاشر وبذا باتت سيطرة الملكيين المتطرفين كاملة على أجهزة الحكم والدولة باعتبار أن الملك الجديد كان منذ أمد طويل زعيمهم وموجههم وصاحب الرأي الأول فيهم.

=

فثورة عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م، كان مبعثها مسلك لويس فيليب في سياسته الخارجية، فهو قد اتبع سياسة لا تلائم ميول الشعب الفرنسي فتسوية فيينا في عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م قد خلفت لفرنسا أثاراً فخرية كان من واجب أسرة أورليان العمل على محوها، ذلك لان مركز هذه الأسرة كان يرتبط بمقدار ما يمكنها ان تقدم من جهود في سبيل استرداد الكرامة الوطنية التي ترد على الشعب كبرياءه. **وقد سنحت الفرصة مرتين؛ أولاهما،** في عام١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م عند اندلاع نار الثورات في أوروبا. **والثانية،** عام ١٢٥٥هـ/١٨٤٠م بمناسبة موقف أوروبا من محمد علي. ولكن لويس فيليب أهمل رغبة الشعب في كلتا الفرصتين.

كانت باريس في عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م، كما كانت في عام ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م، وكما ستصبح في عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م مهب العاصفة الثورية التي عمت أوروبا وهزت فيها عرش الحكام. وكان من نتائج ذلك أن أعلنت بلجيكا استقلالها عن هولندا وثارت بولندا على روسيا، كما شهدت

=

فبدأت الحكومة الفرنسية بما كانت عليه قبل سنة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م، وأعادت للأشراف ما لم يكونوا قد استعادوه بعد من امتيازاتهم القديمة واستصدرت قانوناً يعرف باسم "قانون المليار" يعطيهم تعويضاً عما صادرته منهم الثورة الفرنسية، كذلك سمحت للأباء اليسوعيين (الجزويت) بالعودة للبلاد ووضعت الجامعة ومؤسسات التعليم العام تحت رئاسة أكليريكي. هذه السياسة المتطرفة أثارت موجة عارمة من المعارضة في جميع أنحاء البلاد، وتخوف الناس من أن يقدم الملك على مزيد من الخطوات الرجعية كأن يلغي الدستور ويعيد الملكية المطلقة بأشمل مظاهرها. وبعد نجاح العملية الإستعمارية – احتلال بلاد الجزائر – زادت ثقة الملك بنفسه وبقوته وجعلته يقدم على خطوة متهورة يتحدى بها قوى المعارضة المتزايدة، فأصدر أربعة مراسيم قضت بحل المجلس الجديد وتقييد حرية الصحافة وتعديل قانون الإنتخاب بيحث يصبح أكثر الناخبين من فئة ملاكي الأرض، وكان ذلك في ٤ صفر ١٢٤٦هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٠م.

وفي٦ صفر/ ٢٧ يوليو، تمَّ التفاهم بين الجمهوريين والجمعيات العمالية على ضرورة اللجوء إلى العصيان المسلح، وقد حاول الملك استرضاء الجماهير بالعودة عن مراسيمه الأربعة، إلا أن رجال الثورة أصروا على خلعه فهرب شارل العاشر إلى الخارج. وقد اتجهت الأنظار فوراً نحو دوق دورليان زعيم عائلة أورليان العريقة، إحدى فروع آل بوربون وابن فيليب المساواة قريب لويس السادس عشر والمناصر والمؤيد للثورة منذ يومها الأول، دعى البرلمان الفرنسي دوق دورليان ليكون "ملكاً على الفرنسيين" وليس ملكاً لفرنسا كما كان جميع أسلافه. وهذا يعني بالطبع أن الأمة قد اختارته بمحض ارادتها وبموجب مالها من حق السيادة ليكون ملكاً عليها، كما فرضت عليه أن يحكم في ظل علم الثورة المثلث الألوان والحبيب إلى قلوب الفرنسيين بعد أن أبعد نهائياً علم آل بوربون القديم. بذلك يكون الجمهوريون وبقايا الثوريين الفرنسيين هم الذين غرسوا نبتة ثورة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، وهم الذين تعهدوها إلى أن أينعت وحان قطافها فجناها الملكيون الدستوريون دون عناء، لأن الظروف الدولية في أوروبا ما كانت تستمر بعد ذلك، وعلى ذلك يمكن اعتبار ثورة ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م تتمة لثورة عام ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م فمبادئ الثورة وهي الحرية والإخاء والمساواة قد تحققت بالفعل وأصبح الحفاظ عليها في أيد أمينة وفية، فحق الشعب الذي منحه لويس الثامن عشر في عهده لم يصبح تنازلاً من الملك لا يحصل عليه الشعب إلا إذا ضعف الملك أو أراد، بل حقاً ثابتاً من حقوق الشعب لا يتغير ولا يتبدل ولا يسترد.

د. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج٣، ص٢٠٨، ص٧٠٣ -٧٢٢. للمزيد، انظر: عبدالعزيز نوار: التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية، ص٢٤٤ – ٢٤٦. زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢١٩ - ٢٥٣. عبدالمجيد النعنعي: تاريخ أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة، ص٣٢٨ – ٣٤٥. عبدالمجيد النعنعي/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص١٧٥ - ٢٢٨. عبدالحميد البطريق: التيارات السياسية في العهد العثماني، ج٤، ص ١٢٥ – ١٣١.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Ankara، 1992، Cilt Iv، P.267 – 268.

ألمانيا وإيطاليا بعض الاضطرابات، فأصبح على لويس فيليب أن يختار الموقف الذي يلائمه من هذه الثورات وكان حديث عهد بالحكم، وكان مصير أسرته يتوقف على سلوكه السياسي يومئذ، فوفق في إرضاء الدول، وحفظ عليه موقفه هذا عرشه ثمانية عشر عاماً. ولكنه لم يرضَ شعبه، فأتَّسعت هوة الخلاف بينه وبين الشعب، وعجلت الظروف على توسيعها فالشعب يرى أن الحق على ملكه أن يساند الشعوب الثائرة، ويدفعه إلى ذلك ما خلفته تسوية عام ١٢٣٠هـ /١٨١٥م من جراح عميقة في الكرامة الفرنسية، وتهزهم إلى ذلك ذكريات المجد في عهد نابليون، وإن كان من الصعب تصوير الموقف لو أن الملك استجاب لرغبات شعبه، وان لم يكن من المستبعدِ لوفعلَ أن تتحالف دول أوروبا الرجعية (روسيا– والنمسا – وبروسيا) ضد فرنسا فيتفاجأ الشعب الفرنسي بذلك الخطر الذي لم يكن مستعداً لرده. والشيء الذي لا شك فيه هو أن لويس فيليب قد امتنع عن التدخل في الشؤون الأوربية يومئذ ليحصن عرشه ويحافظ على سلامته، فقد بالغ في إبعاد نفسه عن التدخل، فرفض تاج بلجيكا الذي عرض على ابنه، وكان في ذلك بعيد النظر فلو أنه قبل لابنه هذا العرش لعرض بلاده لأخطار حرب قد تنتهي بالقضاء عليه[1].

---

(١) إن الثورات الفرنسية عام١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م التي انتشرت إلى سائر دول أوروبا، تعود جذورها لثورة عام ١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م فقد قامت سلسلة من الثورات والحروب الداخلية كرد فعل للسياسة الرجعية المحافظة **وما يرافقها من ضغط وتدخل في شئون الدول الصغرى من قبل مترنيخ وزير خارجية النمسا وقيصر روسيا بصورة خاصة**. وفي كل البلدان التي قامت فيها الثورة كان هدف الأحرار إقامة حكم دستوري يضمن للمواطنين حقوقهم في الحرية والمساواة وتقرير مصيرهم، وكانت الطبقات البورجوازية في كل واحدة من هذه البلدان هي التي تتولى الدفاع عن مبادئ الثورة الفرنسية، وتقوم بالدعوة لها، ثم إن مبدأ القوميات قد لعب أيضاً دوراً كبيراً في ثورات ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م **وسنستعرض هنا أهم الثورات سنة ١٢٤٥هـ /١٨٣٠م:**

١. الثورة في بلجيكا : بعد انتصار الدول الكبرى على نابليون الأول في معركة ليبزج عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م، عملت هذه الدول على تقوية البلاد المحيطة بفرنسا فوسعت – في نطاق ذلك الهدف – من ملكية هولندا ووضعت بلجيكا التي كانت تحت حكم النمسا تحت حكم وليم الأول (أرانج). فكان لاتحاد هولندا مع بلجيكا أثره وقيمته في الوضع الأوروبي، **والذي ينظر في الاتحاد بين بلجيكا وهولندا، يستطيع أن يتبين في سهولة ويسر أنه لم يكن ملائماً، فهناك عوامل وعناصر اختلاف أقوى بكثير جداً من عناصر الاتفاق، التي تحول دون استمرار الاتحاد بين القطرين.** فما تكاد تأتي سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م حتى كانت كافة الفوارق بين هولندا وبلجيكا قد اتضحت وتعمقت وبات من المتعذر إصلاح الفجوة بالطرق التقليدية التي اتبعها الملك وليم الأول إذا اعتمد على الاستجابة إلى بعض المطالب البلجيكية ولكن دون أن يمس بيد الإصلاح المشكلات الجوهرية، **وانتشرت الثورة في مختلف البلاد البلجيكية. ولم يعد في مقدور القوات الهولندية أن تخمد الثورة إلا بمذابح مروعة، فطلب وليم الأول معونة الدول الكبرى الأربع إنجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا التي كانت مسؤولة عن تسوية فيينا ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م وعن إيجاد مملكة الأراضي المنخفضة ومسؤولة كذلك – من وجهة نظر الملكية الهولندية – عن الحفاظ على الوضع الشرعي. ولكن هذا النداء جاء في ظروف خدمت قضية البلجيكيين، فقد كانت الإمبراطورية النمساوية مشغولة بالثورة التى نشبت في إيطاليا وبمراقبة تطور الموقف الفرنسي وموقفها من الثورات العديدة في أوروبا، بينما كانت روسيا منهمكة في إخماد ثورة البولنديين، وبروسيا كذلك تراقب التحركات الثورية في ألمانيا وما تسفر عنه أحداث الثورة في باريس، وكانت إنجلترا هي الدولة التى ركزت نشاطها لإيجاد حل للقضية البلجيكية. ووجدت في ملكية لويس فيليب – من وقت لآخر – قوة يمكن أن تعتمد عليها في هذا الصدد.**

ونجحت انجلترا في عقد مؤتمر دولي ربيع ثاني ١٢٤٦هـ/ في أكتوبر ١٨٣٠م وهو نفس الشهر الذى أعلن فيه البلجيكيون استقلالهم، وتوصلت الدول الكبرى إلى بروتوكول ٤ جمادى الآخر١٢٤٦هـ/ ٢٠نوفمبر ١٨٣٠م الذى وافق على مبدأ الاستقلال، وعقدت معاهدة لندن في شوال ١٢٨٧هـ/ يناير ١٨٧١م وفيها ضمنت الدول حياد البلجيك، واختير ليوبولد اوف ساكس كوبرج ملكاً على البلجيك وهو

=

=

خال فيكتوريا ملكة بريطانيا. **إن كان النصر حليف الثورة القومية التحررية البلجيكية، كان الفشل الذريع نصيب الثورة البولندية، ولا شك أن الموقع لعب دوراً جوهرياً في نجاح هذه وإخفاق تلك.**

٢. الثورة في بولندا : الثورات في أوروبا الغربية كان هدفها الإصلاح الدستوري والعمل على ضمان الحريات العامة، أما في بولندا فالغاية كانت قومية تحريرية، إنه مما لاشك فيه أن ثورة باريس في محرم ١٢٤٦هـ/ يوليو ١٨٣٠م حركت القوى الثورية في معظم أوروبا، ومن بين هذه القوى الثورية التى رفعت لواء الثورة زعماء الحركة الاستقلالية البولندية ضد التسلط الروسي. ومن المعروف أن الأراضي البولندية كانت هدفاً لأطماع الدول الكبرى الثلاث (روسيا والنمسا وبروسيا) وتولت هذه الدول الكبرى اقتسام بولنده ثلاث مرات في١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م، وفي ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م، وفي ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٥م، وعندما انتصر نابليون على بروسيا والنمسا وروسيا في مواقع استرلتز ويينا وفريدلاند وتوصل إلى اتفاقية تلست مع قيصر روسيا ظهرت دوقية وارسو (١٢٢٢هـ – ١٢٢٩هـ/ ١٨٠٧م – ١٨١٤م) ليتم بعد ذلك تلاشي بولنده باستيلاء روسيا على وارسو في١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، وهو التقسيم الرابع لبولنده.

بدأت الأحداث في بولنده تتوالى بسرعة في أعقاب انتشار أنباء ثورةمحرم ١٢٤٦هـ/ يوليو ١٨٣٠م في باريس ونجاحها وفرار شارل العاشر، وتصاعد الثورة البلجيكية واتجاه القيصر الروسي إلى اتخاذ إجراء ضد ثورة باريس وضد الثورة البلجيكية. وكان القيصر قد أقدم على خطأ كبير حين وقع اختياره على الفرق البولندية لكي ترسل لتنفيذ مخططه ضد الثورة البلجيكية، فقد تمردت هذه الفرق في وارسو في١٣ جمادى الآخرة ١٢٤٦هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٣٠م، لقد أصبح على البولنديين أن يثبتوا فقط أنهم جديرون بالدفاع عن وطنهم والاستشهاد في سبيله، وفعلاً عندما أخذت القوات الروسية تتقدم في بولنده قاومت القوات البولندية ببساطة ولمدة طويلة حتى ربيع الثاني ١٢٤٦هـ/ سبتمبر ١٨٣١م، وسيطرت القوات الروسية تماماً على بولنده التي أصبحت جزءاً من الإمبراطورية الروسية، ولاشك أن المشاعر القومية البولندية أثبتت خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري/ التاسع عشر والعشرين الميلادي، أن من المستحيل تلاشي الدعوة إلى إحياء بولنده، فرغم أن الصورة كانت قاتمة كل القتامة في أعقاب التقسيمات العديدة التي أنزلت ببولنده بين ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م و١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م ظهرت دوقية وارسو في ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م وتلاشت مرة أخرى في ١٢٣٠هـ/١٨١٥م لتقع ثورة ١٢٤٦هـ – ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٠م – ١٨٣١م. ورغم أن النمسا ضمت (كراكاو) إليها في ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م، فقد وقعت ثورة بولندية كبرى في ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م وأصبحت "كراكاو" معقلاً للبعث وللنهضة الوطنية والفكرية البولندية.

٣. ثورات في إيطاليا: بعد التدخل النمساوي عقب مؤتمر ليباخ هدأت بعض الشيء الحركات الثورية في إيطاليا واستكان الإيطاليون في الظاهر على الأقل إلى واقع سياسي ادركوا استحالة تغييره في المستقبل القريب، إلا أن بعض الجمعيات السرية وخاصة جمعيات الفحامين الكاربوناري التي تضم بعض العناصر من الثوريين المتطرفين ومن بقايا ضباط نابليون ظلت تعمل بهمة ونشاط أنما بمنتهى الحذر على مقاومة الوجود النمساوي في البلاد، **ولم يتردد النمساويون منذ البداية في مواجهة هذه الأحداث بشدة وحزم مخافة أن تتطور وتنتشر في كل البلدان الإيطالية، فأمر مترنيخ باحتلال المقاطعات المتمردة وقضى على الثائرين فيها وخنق حركات تمرد سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م في مهدها. وإذا كان النمساويين قد وفقوا على قمع طلائع حركات التمرد في إيطاليا بسرعة كبيرة وفرضوا بعد ذلك على البلاد نظاماً صارماً من الرقابة والقمع، فإن ذلك لم يمنع نبتة الحرية والاستقلال التي غرست زمن الفرنسيين من أن تستمر حية نضرة ترعاها آمال وتطلعات العناصر الوطنية الإيطالية في الداخل والخارج، ذلك أن الجمعيات الوطنية الإيطالية ظلت دائمة العمل والنشاط والنضال. ولم تكن قضية إيطاليا موضع اهتمام الإيطاليين فقط بل إنها كانت أيضاً محل عناية ورعاية كثيرين من أحرار العالم في كل مكان نظراً لما كان لهذه الأمة من مجد غابر وتاريخ حافل ولما صارت عليه من ذل واضطهاد في ظل حكم مترنيخ.**

٤. حوادث سويسرا وانجلترا: لم تمر إحداث سنة ١٢٤٦هـ /١٨٣٠م في أوروبا دون أن تخلف أثاراً في سويسرا وانكلترا إنما أحداث البلدين تمت ضمن إطار الشرعية وبعيداً عن العنف والثورة.ففي **سويسرا،** تأثر الشعب إلى حد كبير بأحداث فرنسا المجاورة واخذ الناس يطالبون بجعل الأنظمة الدستورية أكثر تحرراً ومرونة، فقدمت العرائض واللوائح إلى الحكومة السويسرية التي بادرت إلى إجراء إصلاحات هامة تلافياً لوقوع أحداث دامية. أما **انجلترا**، فهدف طلاب الإصلاح كان تعديل الأنظمة الإنتخابية فقد قامت الجماهير بظاهرات وحركات شعبية بتأثير نجاح الثورة في باريس، وكان الإنكليز يريدون تعديل قوانينهم الإنتخابية القديمة التي باتت لا تتناسب مع تتطور حركة السكان في القرن ١٣هـ / ١٩م، ويعتبر هذا التعديل إنتصاراً كبيراً للبورجوازية، وذلك أن هذه الطبقة كانت هي صاحبة السيادة في المدن الكبرى، وهكذا تمت التغيرات التي أرادها المواطنون في إنكلترا ضد إطار الشرعية الدستورية.

٥. الحروب الأهلية في أسبانيا والبرتغال: إن الأحداث التي جرت في هذين البلدين في فترة الثورات التي عمت أوروبا منذ أوائل سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، تعود إلى أسباب داخلية نتجت بالدرجة الأولى عن نزاعات شخصية حول العرش. وقد قامت حرب أهلية في البلدين، قد انتهت بانتصار الشرعية الدستورية ولكن دون إحداث تغييرات أساسية في أوضاع كل من أسبانيا والبرتغال السياسية

=

ولما سنحت **الفرصة الثانية** عام١٢٥٥هـ/ ١٨٤٠م عندما قامت أوروبا في وجه محمد علي، مدعية أن نشاطه قد أصبح يبعث خطراً على الباب العالي وتحمس الشعب الفرنسي لمناصرة محمد علي، رأى لويس فيليب أن يرضي الشعب فعين (ثيير) Thiers – وكان من أنصار محمد علي – رئيساً للوزارة، ولكنه لم يلبث أن تبين في سلوك (ثيير) واستعداده ما يمكن أن يثير عليه حرباً لا طاقة له باحتمالها، واتضح له كذلك أن الدول الأوربية مصرة على موقفها، وأنها طلبت إليه أن يتنازل عن أطماعه في أملاك الدولة العثمانية، فاشتد عطف الشعب على محمد علي عطفاً يكاد أن يتطور إلى ثورة، فبادر لويس فيليب بعزل (ثيير) وتعيين (جيزو) الذي ظل في منصبه حتى وقوع الثورة في صفر عام ١٢٦٤هـ/ فبراير ١٨٤٨م، وتلك كانت أثار السياسة الخارجية.

وساند سلوك الملك في سياسته الخارجية سلوكه في السياسة الداخلية، فهو سلوك لم يقل أثره في إغضاب الشعب عن أثر السلوك في السياسة الخارجية، فقد واجه لويس فيليب منذ بدء حكمه معارضه قوية من حزبين منظمين :

١. أنصار الملكية الشرعية: وهؤلاء لم يقبلوا به أصلاً كملك لأنه من عائلة أورليان، وكانوا يريدون إبقاء العرش في فرع عائلة بوربون الأصلية.
٢. الجمهوريون: وكانوا يعتبرون ملكية محرم عام ١٢٤٦هـ/ يوليو ١٨٣٠م غير شرعية، لأنها لم تقم على أساس استفتاء شعبي.

لهذه الأسباب، رأى من المناسب له أن يعتمد على حزب الملكيين الدستوريين الذي رشحه وساعده في الوصول إلى العرش وكان هذا الحزب يمثل أبناء الطبقة المتوسطة من الفرنسيين، كانت هذه السياسة وما فيها من التحيز ومحاباة لحزب واحد جعلت الأحزاب الأخرى تتطرف في

=

والاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا ورغم أن الأحوال قد هدأت في أوروبا من سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م وعاد إليها الإستقرار والهدوء، إلا أنه بات من الواضح أن الدول الكبرى قد انقسمت إلى معسكرين تتعارض مصالحها تعارضاً أساسياً وهما: معسكر الدول الثلاث روسيا والنمسا وبروسيا، ومعسكر الدول الغربية ويضم فرنسا وانكلترا، تؤيدها البرتغال وأسبانيا.

د. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج٣، ص٢٠٨، ص٧٠٣ -٧٢٢. للمزيد، انظر: عبدالعزيز نوار: التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية، ص٢٤٤ – ٢٤٦. زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢١٩ - ٢٥٣. عبدالمجيد النعنعي: تاريخ أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة، ص٣٢٨ – ٣٤٥. عبدالمجيد النعنعي/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص١٧٥ - ٢٢٨. عبدالحميد البطريق: التيارات السياسية في العهد العثماني، ج٤، ص ١٢٥ – ١٣١.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Ankara، 1992، Cilt Iv، P. 267 – 268.

معارضة حكمه.

وقد أخذت تظهر في فرنسا زمن لويس فيليب حركة اشتراكية قوية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عمت فرنسا عقب سقوط نابليون والانقلاب الصناعي الذي تسبب بانتشار البطالة وتدني الأجور، وكان هؤلاء ينادون بحق كل فرد في العمل وأن واجب الدولة يدعوها أن تنشئ هي المصانع الأهلية ويتولى العمال إدارتها ويقتسمون أرباحها، على أن يدفعوا للدولة نصيبها مقابل ما دفعته من رأس المال، لاقت هذه النظريات قبولاً واسعاً من جماهير الفرنسيين مما جعل الجميع يشعرون وكأنهم على أبواب ثورة اجتماعية واقتصادية.

وأمام عجز حكومات لويس فيليب المتعاقبة عن إيجاد حل لمشاكل البلاد المتزايدة، وتدخل الملك المتزايد في شؤون الحكم وتقييده للحريات العامة ومحاربته لأخصامه، أخذت ترتفع الأصوات من كل جانب مطالبه بالإصلاح ولم يلبث أن ظهر مخالف للقوى المعارضة للملك ولنظامه بضم الاشتراكيين والأحرار والملكيين الشرعيين، وركز هؤلاء مطالبهم حول ضرورة تعديل قانون الانتخاب بحيث يأتي التمثيل البرلماني شاملاً جميع طبقات المجتمع الفرنسي بشكل عادل، وقد سلك هؤلاء أول الأمر الأساليب الشرعية فعقدوا الاجتماعات الشعبية في كل أنحاء البلاد وقدموا العرائض للملك مطالبين بالإصلاح، إلا أن الدولة بادرت لقمعه بالقوة فمنعت الاجتماعات السياسية في مطلع سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م. فأدى هذا إلى وقوع الاضطرابات، وأمام تدهور الوضع في البلاد وافق الملك على إعطاء الشعب مطالبه، إلا أن تصرفه هذا جاء متأخراً فتنازل عن العرش لحفيده، ولكن رجال الإصلاح لم يقبلوا بذلك وعمدوا إلى تأليف حكومة مؤقتة. وفي ٢٠ربيع أول عام ١٢٦٤هـ /٢٥فبراير عام ١٨٤٨م، أعلنت الحكومة المؤقتة الجمهورية الفرنسية (الجمهورية الثانية في تاريخ فرنسا)، ودعت الحكومة المؤقتة لانتخاب مجلس نيابي عن طريق الاقتراع لوضع دستور للجمهورية الجديدة. [(١)]

وبهذه الثورة عام١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م كانت من صنع باريس وحدها، بل ومن صنع فئة معينة فيها، وقد أعلنت الجمهورية نتيجة لها، وانتخب لويس بونابرت رئيساً للجمهورية في استفتاء شعبي في١٤ محرم ١٢٦٥هـ/١٠ديسمبر ١٨٤٨م، ولم يلبث أن دبر انقلاباً حكومياً في ٧ صفر ١٢٦٨هـ/ ٢ديسمبر عام ١٨٥١م فغدا نتيجة له إمبراطوراً على فرنسا. وسلك نابليون سياسة

---

(١) زينب عصمت راشد : تاريخ أوروبا الحديث ، ص ٢١٩ - ٢٢٥.

خارجية يتصف أسلوبها بالنشاط والجراءة على خلاف سالفه، أثارت عليه أوروبا، كما أنها لم ترضَ جميع الأحزاب في فرنسا، وكانت النهاية سبب سقوطه عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٧٠م، وقيام الجمهورية الثالثة في فرنسا.

ويمكن أن نقيم عهد ملكية صفر/ يوليو:

١. أن هذه الملكية – رغم مفاسدها – منحت فرنسا السلام الطويل ولكن السلام لا يقنع شعباً كالشعب الفرنسي بالمجد.
٢. أن ملكية صفر/ يوليو لم تعمل بجد على كسب القوى المناهضة لها أو بعضها، وإنما استعدت عليها الملكيين البوربونيين الإمبراطوريين النابليونيين والجمهوريين والاشتراكيين والمثقفين وكبار الشعراء والخطباء والعمال حتى لم يعد أمامها سوى الفرار.
٣. أن جمهور باريس كان قد كون لنفسه شخصية ثورية سرعان ما تلجأ إلى استعادة لنماذج ثورية سابقة.
٤. أن جيل ثورة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م يختلف إلى حد كبير جداً عن جيل ثورة ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م وجيل ثورة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ولم تكن ملكية محرّم/يوليو سوى مجموعة من أبناء جيل مضى لا يدرك حقيقة قيم شباب ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، فكان جيزو مثلاً يقاوم بكل ما أوتي من قوة ضد توسيع القاعدة الانتخابية وهو أسلوب بغيض تماماً إلى شباب الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وكانت صحافة تلك الأربعينيات بمثابة فولتير الذي يهدم النظام القديم.

فكانت نتائج ثورة ربيع أول ١٢٦٤هـ/ فبراير ١٨٤٨م من أهمها وأخطرها ذلك الصدى الواسع النطاق الذي تردد في بقية أوروبا، حتى لقد اهتزت هزة كبرى فأدت إلى نشوب ثورات في أجزاء متعددة في أوروبا أكثر وأخطر من تلك التي تبعت ثورة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، فقد اندلعت الثورات في النمسا والمجر وإيطاليا وألمانيا ومن هنا جاءت الأهمية الكبرى لثورة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م.

ولقد عبر عن هذه التطورات الثورية السياسي النمساوي الأمير مترنيخ حين قال: "انتهى كل شيء، لقد عادت أوروبا إلى ١٢٠٥هـ – ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م – ١٧٩٢م، فهل سنفلت من سنة ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٣م؟ إن الدار القديمة، وليست من القوة بدرجة تسمح بفتح أبواب ونوافذ في الحوائط، ومن اللازم أن تبنى دار أخرى، ولهذا فليست الأفكار هي التي تعوزني ولكن الذي

يعوزني هو القوة والوقت". (١)

والحق، أن الدار كانت قد أصبحت في حاجة ماسة إلى إعادة البناء أوالإصلاح على الأقل، ولكن الشيء الذي اخطأ فيه مترنيخ هو اعتقاده أن ثورة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م ستؤدي إلى نتائج مشابهة لثورة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م، وأحداث ١٢٠٥هـ – ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م – ١٧٩٢م، وما تبع ذلك من حروب طاحنة، فقد وقعت الثورة في فرنسا في ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م وتلتها ثورات في كثير من العواصم الأوروبية ولكن لم تشتبك أوروبا في حروب كتلك التي وقعت زمن الثورة الفرنسية ونابليون، فالتاريخ لا يعيد نفسه على ذلك النمط الذي كان **يتصوره مترنيخ. ولكن الأكيد هو أن عصراً جديداً قد بدأ** (٢).

فقد انتشرت آثار الثورة إلى سائر دول أوروبا الأخرى، وليس عجيباً أن تتابع الثورات في أوروبا تقليداً لما وقع في فرنسا، وتعلن تمردها ضد حكامها بأوروبا لكسب حقوقها الاجتماعية والسياسية التي تعمل من أجلها منذ سنوات، ذلك لأن المبادئ الرجعية التي روج لها مترنيخ في أوروبا عام ١٢٣٠هـ /١٨١٥م كانت تتعارض مع ما بدأت تحسه الشعوب إلى الخلاص منه، فالشعوب قد أحست الرجعية والظلم وأخذت تنزع إلى الحرية في كل ناحية من نواحي الحياة، لأن أثر الثورة الفرنسية ما زال يحرك مشاعرها فكان من الطبيعي أن تتخلص الشعوب من تلك المبادئ المنفرة التي نادى بها مترنيخ، واخذ يدعوإليها ويروج لها، والتي دعت الحلفاء المتناقضين للتجمع للحيلولة دون نمو هذه الحركات التحريرية في أوروبا، عبر مؤتمرات تروباو في ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م (٣)،

---

(١)عبدالحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، ص ١٢٥ – ١٢٦.

(٢) للمزيد، انظر: عبدالمجيد النعنعي : أوروبا في بعض الأزمة الحديثة ١٤٥٣م – ١٨٤٨م، ص ٣٢٨ - ٣٤١. زينب عصمت راشد : تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي/ القاهرة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ب. ط، ص ٢١٩ - ٢٣٣. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص ٢٢٤ – ٢٥٥. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعنعي: تاريخ أوروبا المعاصر، ص١٧٥ – ١٨٣. عبدالحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، ص ١٢٥ – ١٣١. د. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج٣، ص٧٠٣ – ٧٠٦.
Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Ankara، 1992، Cilt Iv، P. 267 – 268.

(٣) **مؤتمرترباو في سليزيا، صفر ١٢٣٦هـ / نوفمبر ١٨٢٠م:** لقد أثبتت أحداث ما بعد سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م أن التحولات التي خلفتها السنوات العشرون من النفوذ الفرنسي في إيطإليا كانت أساسية وعميقة بحيث عجز القهر والعنف الذين فرضا على الشعب الإيطالى من قبل حكامه ومن قبل مترنيخ عن محو آثارها وعن إعادة الأوضاع إلى ماكانت عليه قبل الثورة الفرنسية. أبدى الإيطإليون مقاومة شديدة لحكم الإرهاب والإستبداد، وقابلوا العنف بالعنف والإرهاب بالإرهاب مصريين على استعادة حقهم في الحرية وفي حكم ديموقراطي دستوري وطني. ولماكان العلم السياسي العلني ممنوعاً ومحرماً فقد انتشرت في جميع إيطإليا الجمعيات الوطنية والأحزاب السرية تدعو للإستقلال والحرية والوحدة الإيطإلية متخذة العنف والإرهاب والإغتيال وسيلة للعمل والنضال، وكانت أبرز هذه الجمعيات وأنشطها، التي كان مقرها الأساسي في مملكة نابولي والتي انتشر رسلها ومبشروها في كل أرجاء الوطن الإيطإلي يدعون سراً لتحرير البلاد من النفوذ النمساوي وإقامة إتحاد بين الدول الإيطإلية، ثم إن الثورة امتدت من نابولوي لمناطق اخرى في إيطاليا، وبصورة خاصة في البندقية
=

وليباخ سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م [1]، وفيرونا[2]. وأياً كانت هذه الثورات لم تحقق كل ما كانت تهدف

=

ولمبارديا، اتخذت المعارضة طابع الرغبة في التحرر من النفوذ النمساوي.

أمام أحداث نابولي رأى مترنيخ نفسه مجبراً على التدخل المباشر فراح يعد العدة لإرسال حملة عسكرية إلى إيطاليا متوسلاً لتبرير ذلك مبادئ التحالف المقدس، غير أن الفرنسيين الذين كانوا يرغبون في الحد من النفوذ النمساوي في إيطاليا عامة أبدوا معارضة شديدة لهذا التدخل، وقد تذرعوا لذلك بالتصريح الصادر عن الدول الكبرى عقب مؤتمر أكس لاشابيل والذي يشترط للقيام بالتدخل في شؤون دولة أوروبية أن تطلب هذه الدولة نفسها مثل هذا التدخل. ولما لم تكن نابولي قد طلبت مثل هذا الأمر من النمسا أو من الدول الكبرى فلا مبرر إذاً لتدخل عسكري من قبل مترنيخ،وقد أسفرت معارضة الفرنسيين عن اتفاق الدول الكبرى على عقد مؤتمر خماسي في مدينة تروبو في سيليزيا في محرم ١٢٣٦هـ/ أكتوبر ١٨٢٠م.

وقد حفل المؤتمر بمؤامرات ومناورات ودسائس لا حد لها بين الروس والنمساويين. إذ كان القيصر الروسي يريد توسيع مبدأ التدخل وإطلاقه بصورة خاصة من أجل معالجة مشاكل أسبانيا وأمريكا اللاتينية، وبينما كان مترنيخ ومعه جميع المؤتمرين يريدون حصر المؤتمر بمعالجة المشكلة الإيطالية وبصورة خاصة مشكلة نابولي والثورة فيها، إلا أن وجهة النظر النمساوية انتصرت في النهاية وتقرر السماح للنمسا بأن تتولى حل المشكلة الإيطالية وذلك لكي لا يتجرأ في المستقبل أي شعب على التعدي على حقوق وسلطات عرش بلاده. وقد اوضح مترنيخ – وزير الخارجية النمساوية – وجهة نظره فيما يجب أن تكون مسؤولية الدول الكبرى نحو الثورات التي يقوم بها شعب ضد نظام الحكم فيه. فقد قال أن الدولة التي تتعرض للثورة فإنها تفقد عضويتها في الحلف المقدس، وعلى الدول الكبرى الأخرى إعادة الأمور إلى نصابها، الأمر الذي جعل انجلترا تنتقد بشدة الأسس التي تسير عليها الدول في مثل هذه المؤتمرات. وكان هذا الاتجاه هو السبب الرئيس في أن تظهر جبهتان واحدة تضم الدول الاوترقراطية الثلاث: النمسا وروسيا وبروسيا، أما الجبهة الثانية فكانت انجلترا، بينما كانت فرنسا تحاول أن تقف إلى جانب انجلترا، ولكن دون أن تغضب الأوتقراطيات الثلاث.

للمزيد: انظر، آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص ١٧١ – ١٧٢. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص ١٧٤ – ١٧٥. عبدالمجيد النعنعي/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، ص ١٦٤ – ١٦٥.

(١) مؤتمر ليباخ بالنمسا،ربيع الآخر ١٢٣٦هـ/ يناير ١٨٢١م: هو امتداد لمؤتمر ترباو عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، حضر المؤتمر أعضاء الحلف المقدس، روسيا والنمسا وبروسيا، كذلك حضره ملك نابولي «فرديناند» بعدما تعهد بالسعي لتحقيق أهدافه الرامية إلى المحافظة على الدستور المنبثق من دستور الثورة الإسبانية، ولكنه في الحقيقة حضر ليطلب مؤازرة أعضاء المؤتمر ضد شعب نابولي، ولتثبيت أقدامه الاستبدادية في حكم بلاده. وافقت الدول على ذلك، كذلك تعهدت النمسا بمهمة إلغاء الدستور على أسنة الرماح، ولذلك سافر جيش نمساوي إلى نابولي لتحقيق هذا الغرض، واستطاع اخماد الثورة الشعبية هناك وثَبّت «فرديناند» على الحكم.

وبعد أن نجحت عمليات نابولي، طالب ملك سردينيا وقوف النمسا معه ضد شعبه، فأُرسِل الجيش النمساوي ليقوم بنفس الدور الذي قام به في نابولي، وقضى على الثوّار في ١٢٣٦هـ/ أبريل ١٨٢١م. وبذلك وكنتيجة حتمية لتدخل النمسا عسكرياً عاد الحكم المستبد المطلق إلى كل من نابولي وسردينيا بإيطاليا، كما ابقت النسما جيشاً متأهباً في «لمبارديا»، لإخماد أية ثورة من المحتمل قيامها في «بيرمنت». واستصدر الحلفاء بروتوكولاً أعلنوا فيه أن الغرض من التحالف الأوروبي، إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة الأمم، وإن التغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين الإدارية والتشريعية والتي تحدث داخل الدول، يجب أن تأتي من جانب أولئك الذين أعطاهم الله مسؤولية الحكم في هذه الدول.

وعلى هذا يكون مؤتمرا ترباو وليباخ لم يقتنعا فقط بمبدأ التدخل السافر في شؤون الدول الداخلية فقط بل ساهما بطريقة عملية في إعادة نظام العهد القديم القائم على حق الملوك المقدّس في الحكم. لكن هذه القرارت كان من شأنها زيادة الهوّة بين أعضاء الحلف المقدّس الثلاثي وبين إنجلترا، التي رأت أن هذين المؤتمرين كفيلان بحل التحالف الرباعي والخماسي السابقين، وأنه لا داعي إطلاقاً لوجودهما.

للمزيد: انظر، آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص ١٧١ – ١٧٢. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص ١٧٤ – ١٧٥. عبدالمجيد النعنعي/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص ١٦٤ – ١٦٥.

(٢) زينب عصمت : تاريخ أوروبا الحديث في القرن١٩، ج٢، ص.١٩٦.

مؤتمر فيرونا بإيطاليا،١٢٣٧ هـ/ أكتوبر ١٨٢٢م: أدت الثورات التحررية التي قامت في كل دولة من دول أمريكا الجنوبية ضد

=

إليه فإنها على الأقل قد أحدثت تصدعاً هائلاً في ذلك النظام الرجعي الذي كان يسود أوروبا، وأثبتت أنه لا يقوى على البقاء أمداً طويلاً[1]. **وبالرغم من ذلك نجد أن خريطة أوروبا السياسية في سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م لا تزال كما رسمت في مؤتمر فيينا عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، ما عدا التعديلات التي طرأت نتيجة لاستقلال اليونان وبلجيكا، وهذا يعتبر نصراً كبيراً لدعاة الرجعية والمحافظة على الأوضاع القديمة في أوروبا، وفي مقدمتهم مترنيخ – وزير خارجية النمسا – وقيصر روسيا[2].**

=

الاستعمار الأسباني والبرتغالي في البرازيل، والبيرو، وكولومبيا، والأرجنتين، وفنزيولا، في الوقت الذي تفاقمت فيه الثورة اليونانية ضد الدولة العثمانية. مما جعل أعضاء مؤتمر ليباخ يقررون عودة مؤتمرهم للانعقاد ثانية، في العام التالي سنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م في فيرونا بإيطاليا.

حضر هذا المؤتمر كل من امبراطور روسيا، والنمسا، وبروسيا، وملك نابولي، ودوق تسكانيا، ودوق بارما، ودوق مروتنيا، وبعض السياسيين البارزين وعلى رأسهم مترنيخ، وحضر كذلك سفير فرنسا في انجلترا، ودوق ولنجتون الإنجليزي وزير خارجيتها.

كانت استعدادات فرنسا لإرسال قواتها إلى أسبانيا هي أهم مشكلة أمام المؤتمر، وكانت روسيا تحاول استغلال هذه الفرصة لإرسال قواتها عبر أوروبا إلى أسبانيا، الأمر الذي عارضته كل الدول لأنها كانت تقدر تماماً ما يهدف إليه القيصر من وراء هذه الخطة العسكرية ذات الأهداف السياسية البعيدة، أما انجلترا فظلت على معارضة التدخل في شؤون الدول الداخلية، فكان هذا من أسباب انسحابها من الحلف الأوروبي.

ولقد تمكنت القوات الفرنسية من إعادة ملك أسبانيا إلى عرشه وقضت على الحركة الدستورية هناك مؤقتاً، بينما أعلنت الحكومة الإنجليزية أنها متعاطفة مع الثوار الأسبان دون أن تقدم لهم معونة تذكر.

ولقد رحب مترنيخ بهذه الغزوة الأسبانية لإبعاد فرنسا عن تأييد ثوار الموت باليونان، ولتصوره أنها وسيلة لانشغال فرنسا وإضعافها. لكن نجاح فرنسا في غزو أسبانيا كان مقدمة لحرب أوروبية شاملة لم يدرك أبعادها مترنيخ آنذاك.

فأدى هذا الموقف إلى انحلال الحلف الأوروبي، وكذلك إلى انهيار نظرية حل المشكلات الكبرى عن طريق مؤتمرات دولية توجهها الدول الكبرى، فلقد عقدت الدول الأوتوقراطية الثلاث مؤتمراً في سان بطرسبورج في١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م كانت فيه الخلافات الروسية النمساوية تتعمق، وقضي تماماً على نظرية عقد المؤتمرات وتزايد الاهتمام بوجود نظام عالمي لحفظ السلام ليس في أوروبا فقط، بل وفيما وراء أوروبا، كما أن نظام مترنيخ الرجعي كان قد وصل ذروته وأصبح على الأحرار في أوروبا أن يسعوا لتحقيق أهدافهم وإسقاط هذا النظام الرجعي، ولكن كانت الطريق لا تزال طويلة لكي تتحقق مثل هذه الثورة، حيث يعتبرونه عدوهم الأول، ورمز الرجعية والطغيان والاستبداد.

للمزيد انظر: آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص١٧٣ – ١٧٤. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص ١٧٥ – ١٧٦. عبدالمجيد النعنعي/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص١٦٦ – ١٧٣.

(١) زينب عصمت : تاريخ أوروبا الحديث، ج٢، ص١٩٦.

(٢) لقد أوجد نابليون زمن حكمه الامبراطوري حالة شاذة في أوروبا لم يكن من المعقول أن تقبل بها أو تسكت عنها الدول الكبرى، فقد عمل على تغيير خريطة أوروبا السياسية بشكل جذري، ففرنسا اتسعت حدودها بشكل لم تعهده في أي عصر من عصورها. فأصبحت تضم زيادة على أراضيها الأصلية بلاد بلجيكا وكل الأراضي الواقعة بين الحدود الفرنسية ونهر الراين، ثم عمل على ضم الساحل الألماني حتى بحر البلطيق الغربي، وفي إيطاليا استولى على كل الساحل الإيطالي من الحدود الفرنسية حتى روما كما أنه جعل من ابنه ملكاً على المدينة المقدسة، وبذلك فقد ارتفع عدد المديريات الفرنسية من ثلاث وثمانين إلى مائة وثلاثين مديرية. ولم يكتف بأن وسع الحدود الفرنسية على هذه الصورة، بل أخذ يغيّر معالم الدول الأوروبية الأخرى بما يتناسب مع مصالحه، من خلال هذه الصورة نرى لأوروبا السياسية زمن نابليون خريطة تختلف اختلافاً كبيراً عنها قبل الثورة الفرنسية بل إنعدم التوازن السياسي في القارة، وهيمنة فرنسا على أمورها يظهران بوضوح. وهذا يتعارض بشكل أساسي مع مصلحة الدول الكبرى وخاصة انجلترا وروسيا، ولعل هذا يوضح لنا الضراوة التي قاتلت بها دول أوروبا الثورة الفرنسية ونابليون طيلة ثلاث وعشرين سنة، وقد خلف بونابرت في أوروبا للدول الكبرى آثاراً أشد خطراً وأكثر بقاءً في

=

إلا أنه من العام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م، وبفضل بروز فكرة القومية بشكل قوي والتغيرات التي

=

المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

عقب انهيار الإمبراطورية البونابرتية كان لابد أن يرفض السادة المنتصرون ابقاء خريطة أوروبا السياسية كما صورها نابليون وأن يصروا على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية أو على الأقل إلى أوضاع تكون أكثر ملائمة لمصالحهم، ليس هذا فقط به أنه بدا لهم من الضروري القضاء على كل أثر للتيارات القومية والجمهورية والتقدمية التي اثارها نابليون في البلدان التي خضعت لحكمه، فكانت معاهدة باريس الأولى قد نصت على عقد مؤتمر عام للصلح في مدينة فيينا لحل جميع مشاكل القارة المعلقة، وفي محاولة لجعل المؤتمر يعيد لأولئك الذين زالت أماراتهم ودولهم أو على الأقل للحصول على تعويض عما فقدوه أمام تعارض مصالح الدول الكبرى طالت المفاوضات كثيراً وامتدت من أواخر رمضان ١٢٢٩هـ/ منتصف سبتمبر سنة ١٨١٤م حتى ربيع ثاني ١٢٣٠هـ/ مارس سنة ١٨١٥م، والواقع أن مؤتمر فيينا كان في الأغلب سلسلة من المفاوضات السرية بين الدول الكبرى لعب فيها مندوبو الدول الصغرى دور المتفرج. وكانت أكثر القضايا إثارة للخلاف هي مسألة مصير بولنده وساكسونيا، مما أدى الى تأزم الموقف وانقسام الدول الكبرى إلى معسكرين: روسيا وبروسيا اتفقتا على أن تأخذ الأولى بولنده والثانية ساكسونيا، ومن جهة أخرى انجلترا والنمسا اللتان كانتا تعارضان ذلك. إلا أن عودة نابليون من منفاه جعلت الدول الكبرى أكثر ميلاً للتفاهم، وأخيراً وفي ٢٠ جمادى الآخر ١٢٢٩هـ/ ٩ يونيو سنة ١٨١٤م كانت الدول قد توصلت إلى تسوية فيما بينها وأعلنت المقررات النهائية للمؤتمر، ودعيت الدول الصغرى للموافقة عليها.

ويكن تلخيص هذه القرارات بما يلي:

١. أعيدت فرنسا إلى ما كانت عليه قبل الثورة ولكن سمح لها بالإحتفاظ بمدينة أفينيون، إلا أنها أحيطت بسلسلة من الدول المستقلة لتحول دون توسعها في المستقبل، فقد ضمت هولندا وبلجيكا في دولة واحدة وأعطي عرشها لآل أورونج وأعطيت نيس وسافواي إلى سردينينا، كما ضمن المؤتمر سلامة وحدود سويسرا. ٢. حصلت انجلترا على مكاسب فقط في المستعمرات فأخذت: مالطة ورأس الرجاء الصالح وغيانا وترينيداد وجزيرة سيلان. ٣. أخذت بروسيا قسماً من أراضي سكسونيا وقسماً من بولونيا ووستفاليا. ٤. حصلت النمسا على بعض المكاسب في إيطاليا فاحتلت لمبادريا والبندقية. ٥. أخذت روسيا أراضي فنلندا وبسارابيا العثمانية، وما تبقى من بولونيا جعل دولة مستقلة عين ملكا لها قيصر روسيا. ٦. الممالك الألمانية التي أقامها نابليون لم ترد إلى أصلها إنما أصبح عددها ٣٨ ضمت في اتحاد ألماني لضمان سلامتها الداخلية وحدودها. ٧. فيما يختص بإيطاليا أعيدت للبابا أملاكه وكذلك الامراء الإيطاليون الذين طردهم نابليون أعيدوا إلى إماراتهم ما عدا تلك التي أعطيت للنمسا أو سردينيا. ٨. أخذت أراضي النرويج من الدانمرك وأعطيت للسويد.

وهكذا نرى أن زعماء أوروبا قد أعادوا رسم خريطة أوروبا آخذين بعين الاعتبار مبدأين أساسيين: العودة إلى الشرعية القديمة متى أمكن ذلك، والمحافظة على التوازن بين دول القارة بحيث لا تجدد تجربة الإمبراطورية الفرنسية. والواقع أن الخوف من التجربة الفرنسية والرغبة في تجنب الثورات حتى ولو أدى ذلك إلى معارضة مبدأ القوميات ورغبات الشعوب، هما اللذان حددا الخطوط الرئيسة لخريطة أوروبا السياسية لما بعد سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م. وتعهدت الدول المؤلفة للحلف،(التحالف المقدس) وهي (النمسا، وروسيا، وبروسيا، وبريطانيا) باستمرار العمل على إقصاء أسرة نابليون عن فرنسا، وعلى وجوب اجتماع ممثلي الدول المتعاقدة في فترات يتفق عليها للبحث في مصالحها المشتركة وفي شؤون سلام أوروبا وأمنها. وبهذا يمكن اعتبار مقررات مؤتمر فيينا والمعاهدات الملحقة به أعظم اتفاق دبلوماسي أمكن الوصول إليه في أوروبا منذ صلح وستفاليا سنة ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٨م، ولهذا يمكن اعتبار مؤتمر وستفاليا ومؤتمر فيينا خطوات في تطور القانون الدولي مبدأ التحكيم الدولي. وبصورة عامة، ومهما كانت الانتقادات التي وجهت الى أعمال المؤتمر فإنه وفق في تحقيق غايته الأساسية وهي إقامة سلم دائم يرتكز إلى توازن في القوى بين دول أوروبا، وقد حصلت أوروبا بالفعل على ذلك السلم الذي استمر حوالي نصف قرن لم تعكر صفوه إلا حركات ثورية جزئية قامت سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م، وسنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م.

للمزيد، أنظر: عبدالعظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج٢، ص٢٣ - ٤٠ وما بعدها. عبدالمجيد النعنعي: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة ١٤٥٣م – ١٩٤٨م ص ٣٢١ –٣٢٧. زينب راشد : تاريخ أوروبا الحديث في القرن ١٩، ص ١٩٧ – ١٩٩. عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية، ص١٦٦. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا ج٣، ص٧٠٠ – ٧٠٢.

Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt VI، P.2934.

طرأت على أوضاع الدول خلال هذه الفترة الطويلة، بات لا بد من حدوث التغير حتى ولوكان ذلك عن طريق الثورة[1]. وكان من الطبيعي أن تطفوعلى السطح مشكلة مصير النمسا وهي

(١) عبدالمجيد النعنعي: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة، ص ٣٣٦.

تمثل أوضاع أوروبا في عام ١٢٦٤هـ /١٨٤٨م على الآتي:

إنجلترا، كانت هذه الإمبراطورية المتسعة جعلت لإنجلترا مصالح سياسية وإقتصادية خارج القارة الأوروبية، كما أن الاستعمار من جهة ثانية قد جعل منها أغنى دولة في العالم ومن صناعتها أكثر الصناعات تطوراً وازدهاراً، وهذا مما أخذ يفرض عليها أحداث تغيرات جذرية في سياستها العامة، ذلك أنه صار للإعتبارات الاقتصادية والتجارية دور هام في حياتها السياسية. ثم أن وضعها المالي قد تحسن كثيراً وباتت لندن أول مركز مالي في العالم كما أن المصارف الإنجليزية اخذت تمول المشاريع الكبرى في جميع أنحاء العالم مما كان يعطي السياسة البريطانية قدرة أكبر على التدخل السياسي.

فرنسا، تطورت في هذه الفترة الصناعة الفرنسية انما بقيت متخلفة بالنسبة لصناعة انكلترا، اما مستعمراتها فكانت قليلة وعديمة الأهمية إذا إستثنينا، بلاد الجزائر، أما على الصعيد السياسي فإن أوضاع فرنسا كانت في تدهور متزايد، ذلك ان لويس فيليب الذي ارتقى العرش كمرشح للإحرار اخذ يميل في السنوات الأخيرة من حكمه نحو الملكية المستبدة مبعداً عناصر الاحرار الدستوريين.

بروسيا، كانت بروسيا أقوى دولة بين دول الاتحاد الألماني الثمانية والثلاثين، فكان عدد سكانها أحد عشر مليوناً، أما صناعاتها فكانت أقل تطوراً من الصناعات الفرنسية ولم يكن الإتحاد الألماني موحد الكلمة، فكانت تفرق حكامه الخلافات الداخلية والقضايا الدينية.

روسيا، أكبر دول أوروبا مساحة وسكاناً فإن أفكار الثورة الفرنسية لم تكن قد وصلت الى جماهير روسيا، وبالتالي فإن العرش الروسي لم يكن يعاني أية مشكلة من هذا النوع والمشكلة الكبرى لهذه الدولة هي أنها كانت بحاجة إلى مرفأ على أحد البحار لتتصل بواسطته بحرياً مع بلدان العالم، ولما كانت الدول العثمانية تحول دون وصول روسيا إلى المتوسط بفضل سيطرتها على المضايق فقد ظل العداء الروسي – العثماني محور السياسة الروسية في أوروبا الشرقية طيلة القرن ١٣هـ / ١٩م.

أخيراً، النمسا: هي تتألف من ستة وثلاثين مليوناً من السكان موزعين إلى قوميات عديدة، كانت الرابطة الوحيدة بين هذه الشعوب هي رابطة الولاء لإمبراطور فيينا، وهي على كل حال رابطة واهية خاصة بعد بروز فكرة القوميات وانتشارها في أوروبا. لعل هذا هو الواقع الذي جعل ميترنيخ – وزير خارجية النمسا – بين سنتي ١٢٣٠هـ – ١٢٦٤هـ / ١٨١٥م – ١٨٤٨م في رجعيته ويحارب كل فكر ثوري أو حركة قومية في أوروبا مخافة أن تؤثر على أوضاع الإمبراطورية النمساوية الداخلية.

فآلى مترنيخ على نفسه منذ القضاء على نابليون الأول أن يفرض صرامته على النمسا والمجر وما حولها وخاصة إيطاليا وألمانيا، وكان الرجل صلب التفكير لم يعد يخشى فرنسا في أعقاب نكبتها في ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥ م وبعد أن أصبح أي تحرك فرنسي فيما وراء حدودها كفيلاً بتحرك دول أوروبا مرة أخرى ضدها. ولكن ظلت الأيديولوجيات الثورية الفرنسية مصدر مخاوف شديدة لمترنيخ، وخاصة أن أدوات نشر الدعوات إلى الحكم الدستوري كانت متوفرة في الإمبراطورية النمساوية إلى حد ما، ونعني بذلك المؤسسات التعليمية العالية كالجامعات التي كانت تتعرف على التيارات التحررية وتستقبلها فتنتشر، وإن كان ببطء وتعد الشباب ليتحرك عندما تلوح الفرصة. إن تلك النظرة التقليدية البوليسية وهذه الإدارة المتدهورة كانت تحول دون توضيح الأمور إليه، وهي نظرة خاطئة عمقتها تقارير البوليس واستمراؤه توجيه الضربات إلى ذوي النشاط السياسي المعادي لنظام مترنيخ دون أن تبحث له السلطات عن بديل وما كانت لتجد بديلاً، فمثل هذا النظام لا يسقط غالباً إلا نتيجة ضغط شديد ذي طابع ثوري. وقد طال حكم مترنيخ، واستغرق في ضربات ناجحة لقوى التغيير في النمسا وخارجها حتى كاد يشعر الناس أن سياسته لن تقهر أبداً، مع أن تلك الانتصارات تحققت ليس لأن أساليب مترنيخ كانت مجدية وإنما لأن عناصر نجاح الثورة لم تكن قد اكتملت بعد، فمن الناحية الأيديولوجية كان الساخطون ينادون بمبادئ الحرية والمساواة وحق تقرير المصير، وكانت تحركات هؤلاء لا تزال مفككة، ولم تكن قوة التكتل قد تجمعت، ولم يتحولوا بعد إلى قوة ضاربة ولكنها قوى كانت تتصاعد، وفي تصاعدها كانت تتقارب، وفي ذلك مقدمة لتحولها إلى قوة ضاربة. **وحين أطلت سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م كانت النقمة على مترنيخ وسياسته، شاملة عامة، حيث كان هذا الرجل قد أصبح العدو الأول لكل راغب في الحرية ولكل داعية إلى حقوق الشعوب في الحياة وتقرير المصير، فهبت رياح الثورة في هذه السنة وكانت من اتجاهات ثلاثة شديدة الإختلاف في مصادرها وأهدافها.**

وفي فيينا بدأت الحركة الثورية على يد رجال الجامعة والطلبة عندما قاموا بمسيرة إلى القصر الإمبراطوري. ونظراً لأن الجمهور كان ينتظر إشارة التحرك فقد وقعت صدامات بين البوليس والشعب، وكانت صدامات محدودة ١٨ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١٣ مارس ١٨٤٨م، ولكن كانت نتائجها حاسمة في بعض النواحي، فقد فرّ مترنيخ من البلاد إلى منفاه المؤقت في إنجلترا وانتهى ذلك النظام الذي ينتسب إليه
=

إمبراطورية متعددة القوميات. ففي مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كانت تلك الإمبراطورية تحت حكم أسرة الهاسبورج عبارة عن تجمع من عدة أقاليم يختلف كل منها عن الآخر في المساحة وعدد السكان والتقاليد والثقافة والاقتصاد واللغة، وكانت هذه الأسرة قد ضمت تلك البلاد على مدى سنوات طوال، بطريقة أو بأخرى من الإرث أوالمصاهرة أوالدبلوماسية أوبالحرب[١]، وتقلبت حدودها وتذبذبت من قرن لآخر حتى لقد شملت في فترة ما لإمبراطورية أسبانيا العظمى في العالم الجديد (أمريكا الجنوبية). ولقد كانت الأسرة نفسها رمز وحدة الإمبراطورية، وكان مركزها قد أصبح قوياً بلا منازع من خلال الحروب الكبيرة التي دخلتها ضد العثمانيين خلال القرون ١٠ – ١٢ الهجري/ ١٦ – ١٨ الميلادي، حيث كانت الأسرة تمثل المركز الأمامي في خط الدفاع عن المسيحيين ضد الأتراك. وقبل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي كان وزن الحكومة المركزية والبلاط الملكي يقع في الأطراف البعيدة مع فترات استثنائية قليلة، وكانت الأسرة تهتم بالجيش وبالسياسة الخارجية تاركة مجتمع الريف لسيطرة النبلاء. وفي القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وأثناء حكم ماريا تريزا وجوزيف الثاني حدثت محاولة لوضع نظام إداري واحد في البلاد، بحيث تكون الألمانية لغة الحكومة، ولكنها واجهت مقاومة شديدة كتلك التي واجهت الدولة العثمانية حين فكرت في فرض بعض الإصلاحات في الدولة [٢].

=

"نظام مترنيخ". لقد كان مترنيخ يقول مفلسفاً حقيقة المشكلة التي كان يواجهها: "لقد حكمت أوروبا فترة من الزمان، أما النسا فلا". وإذا صح هذا التعبير فإنه يوضح بجلاء كم كانت قبضته البوليسية قوية في الظاهر وأن قوى التحرك الثوري ضد نظامه كانت أقوى من أساليبه التقليدية. كانت أولى نتائج ثورة فيينا أن سارع البلاط الإمبراطوري إلى إصدار مرسوم في ٢٠ رمضان/ ١٥ مارس "مرسوم فيينا"، وقد تضمن:

١. وضع دستور للبلاد يكفل الحرية للمواطنين وللصحافة.
٢. أن يكون للبلاد برلمان.
٣. تشكيل حرس وطني.

ولقد ظن كثيرون من المعاصرين أن فيينا تعيش أياماً مجيدة كتلك التي عاشتها باريس في أعقاب ظهور الجمعية الوطنية وسقوط الباستيل، ولكن ذلك قياس مع الفارق. فكان النزاع بين مختلف عناصر السكان لم يلبث أن ظهر بشكل عنيف، فهدم الآماني التي عُلِّقت حول إمكانية قيام حكم ديموقراطي سليم مع المحافظة على سلامة الإمبراطورية.

عبدالمجيد النعنعي: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة، ص٢٣٦ – ٢٣٨. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص٢١١ – ٢١٤.

(١) أ.ن. جرانيت/ هارولد تيرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج١، ص٢١.
لمزيد من التفاصيل راجع :
http://en.wikipedia.org/wiki/House_of_Habsburg

(2) Lendvai، Paul (2002)، *The Hungarians: A Thousand Years of Victory in Defeat*، C Hurst & Co، p.94. Marx، Karl; Engels، Friedrich (1977)، "The Magyar Struggle"، *Collected Works*، New York:

=

وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي كان يعيش بين ظهراني الإمبراطورية النمساوية أحد عشر قومية كل منها تختلف عن الأخرى اختلافاً كبيراً في النفوذ والتقاليد[1]، ويأتي الجرمان في المقام الأول والذين كانت لغتهم هي لغة السياسة والأدب في الحكومة والمجتمع وطالما أمدوا الجهاز الحكومي والجيش بالعناصر اللازمة على مدى التاريخ، ويليهم المجريون الذين كانوا يتمتعون بالكبرياء القومي والوعي بذاتيتهم وكانوا قادرين دوماً على المحافظة على سيطرتهم على أقاليمهم الخاصة تاريخياً والتي كانت تعرف بأراضي تاج القديس ستيفن[2] وتضم عدداً كبيراً من الرومانيين والسلوفاك وسلاف الجنوب، ويلي الجرمان والمجريون في المكانة والنفوذ كل من التشيك، البولنديين، والكروات، والإيطاليين ولكل منهم أهمية معينة داخل

=

International Publishers،8، pp.229– 236

(١) النمسا – المجر –تشيكيا – سلوفاكيا– سلوفينيا – كرواتيا – البوسنة والهرسك – صربيا (فويفودينا) – إيطاليا (ترينتينو ألتو أديجي وفينيتسيا جوليا الإيطالية وفريولي الشرقية) – الجبل الأسود (خليج كوتور) – رومانيا (ترانسيلفانيا، بناتو الشرقية وبوكوفينا الجنوبية) – بولندا (غاليسيا الغربية)، – أوكرانيا (روتينيا وغاليسيا الشرقية وبوكوفينا الشمالية. **وفيما يلي بيان بتقسيماتها أو مجموعاتها الرئيسة:**

١. نواة سلطة آل هابسبورج ويوجد في الأراضي المتاخمة لڤيينا والواقعة جنوب غربي هذه المدينة، ولم يكن ثمة فارق هام من حيث اللغة أو الجنس بين هذه الأراضي وتلك التي يطلق عليها في العادة إسم ألمانيا.
٢. بوهيميا ومورافيا الكائنتان شمال العاصمة ويسكنها أساساً شعب تشيكي كان قد لعب دوراً كبيراً في تاريخ أوروبا ولكنه منذ نهاية حرب الثلاثين عاماً في القرن الثاني عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، يبدو قانعاً بالخضوع للهابسبروج الألمان.
٣. مملكة هنغاريا المجرية العظيمة الممتدة إلى الشرق حيث يتحكم المجريون في أجناس عديدة من رومانيين وكرواتيين وصربيين، وكانت هذه الأجناس المنقسمة على نفسها دينياً تعيش في مجتمع ذي طابع إقطاعي وتدين بالطاعة على مضض لملوك الهابسبورج.
٤. دوقية ميلان الغنية الآهلة بالسكان إلى جنوب الألب حيث كان ملوك الهابسبورج يحكمون جمهرة من الإيطاليين الغرباء عنهم جنساً وطباعاً.
٥. تلك الأراضي الوطيئة المتطرفة في غرب أوروبا التي نطلق عليها الآن اسم بلجيكا والتي خضعت للنمسا بحكم مصادفة المولد أولاً ثم نتيجة للحرب، وسكانها يختلفون اختلافاً بيّناً عن سكان بقية للمتلكات النمساوية.

١. ج جرانت-هارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج١، ص٢١ – ٢٢.

Http:// en. Wikipedia.org/wiki/Austrian_Empire

(٢) أراضي أو أقاليم تاج القديس ستيفن هى أراضي مملكة المجر القديمة و**القديس ستيفين الأول** (Saint Stephen I) ؛ ولد بمدينة استيرجوم (Esztergom)بإمارة المجر عام ٩٦٧ أو ٩٦٩ أو ٩٧٥ وتوفي في ١٥ أغسطس ١٠٣٨ بمدينة استيرجوم أو سيكشفهيرفار (Székesfehérvár) بمملكة المجر، واسمه الحقيقي **فاجك**(Vajk) ، هو أمير المجر العظيم (٩٩٧م – ١٠٠٠م) وأول ملك للمجر (١٠٠٠م – ١٠٣٨م). وقام بفرض السيطرة المجرية بشدة على حوض الكارباثيان (Carpathian Basin) خلال ولايته، وعمل على نشر وترسيخ المسيحية بشكل كبير في المنطقة، كما يُعد بوجه عام مؤسس الإمبراطورية المجرية. وقام غريغوري السابع (Pope Gregory VII) بإعلان قداسة ستيفن وولده، القديس إميريك أمير المجر (Saint Emeric of Hungary) وغريرادو ساغريدو (Gerardo Sagredo) في ٢٠ أغسطس ١٠٨٣، وأصبح ستيفن أحد أشهر القديسين في المجر، كما أن يوم ٢٠أغسطس، الذي يمثل يوم العيد حتى عام ١٦٨٧م، يتم الاحتفال به باعتباره عُطلة رسمية عامة في المجر احتفالاً بذكرى تأسيس الدولة.

http://en.wikipedia.org/wiki/Stephen_I_of_Hungary،*ar.wikipedia.org/wiki/ الإمبراطورية_النمساوية_المجرية*

الإمبراطورية، وفي قاع السلم الاجتماعي يأتي السلوفاك والصربيون والسلوفينيون والرومانيون والروثينيون Ruthenians [(١)].

ولقد ظلت سلوفينيا Slovenia ودلماشيا وبوكوفينا على علاقات وثيقة مع أسرة الهاسبورج والحكومة النمساوية. وبصرف النظر عن الجدل السياسي القومي[(٢)] الذي كان قائماً في القرن الثالث

---

(١) اسم الروثينية هو مصطلح يحمل معنى ثقافيا ومعاني مختلفة وفقاً للسياق الذي يتم استخدامه. في البداية، كانت تستخدم لـ ethnonym الشعوب السلافية الشرقية الذين يعيشون في روسيا، في وقت لاحق كان يستخدم في الغالب للاوكرانيين. مع ظهور القومية الأوكرانية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي توقف استخدام هذا المصطلح فيما يعرف الآن بشرق ووسط أوكرانيا، ولاحقاً غرب أوكرانيا.

راجع : *en.wikipedia.org/wiki/**Ruthenians***

هناك فرق بين السلوفاك والسلوفينيين على النحو التالي:

سلوفاكيا (Slovensko) أو الجمهورية السلوفاكية (Slovenská Republika) هي جمهورية في وسط أوروبا يحدها من الشمال الغربي جمهورية التشيك(215)كم، من الشمال بولندة (444) كم، من الشرق أوكرانيا (97) كم، من الجنوب المجر (677) كم، ومن الجنوب الغربي النمسا (91) كم.

للمزيد، راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/سلوفاكيا

سلوفينيا أو رسميا جمهورية **سلوفينيا** هي دولة تقع في أوروبا الوسطى بمحاذاة جبال الألب والمطلة على البحر الأبيض المتوسط . سلوفينيا حدود إيطاليا على الغرب، وكرواتيا على المجر الجنوبية والشرقية، في شمال شرق البلاد، والنمسا من الشمال، وأيضا لديها جزء صغير من الخط الساحلي على طول البحر الأدرياتيكي .ويغطي مساحة ٢٠٢٧٣ كيلومترا مربعا (٧٨٢٧ ميل مربع)، ويبلغ عدد سكانها ٢٠٥٠٠٠٠.نسمة، والعاصمة وأكبر مدينة هي لوبلانا. كانت الأراضي الحالية لسلوفينيا جزءاً من العديد من تشكيلات الدولة المختلفة، بما في ذلك الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة، تليها ملكية هابسبورج، في عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨ مارسوا السلوفينيين تقرير المصير لأول مرة عن طريق المشاركة في تأسيس دولة غير معترف بها دوليا من السلوفينيين والكروات والصرب.

للمزيد، راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Slovenia

(٢) في وسط سلاف الجنوب ظل السلوفينيون أكثر ولاء لمملكة المجر، وكان الحزب الإكليريكي Clerical Party أقوى أحزابهم يساند فكرة الثلاثية (ترياليزم) وليس فكرة اليوجوسلافية، كما أن جناحي الحزب الليبرلي السلوفيني كانا مهتمين بالحصول على حقوق أكثر في الحكم الذاتي لسلوفينيا في إطار الإمبراطورية النمسوية–المجرية وليس على حسابها، وكذا الإشتراكيون الديموقراطيون الذين كانوا يركزون أكثر على الحكومة الذاتية القومية في الشؤون الثقافية وليس بالإنفصال عن مملكة المجر. وفي هذا السياق لم يكن هناك بين السلوفينيين من يعتقد أن قضية القومية السلوفينية لا يمكن أن تحل إلا في إطار دولة كبرى لسلاف الجنوب إلا بعض الطلاب أعضاء مجموعة النهضة وهو ما عليه بريورد «Preporod» التي كونت أثناء حروب البلقان. وهذا يعني أن "اليوجوسلافية" لم تكن تمثل قوة حيوية بين السلوفنيين قبل عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

وتعني الفكرة الثلاثية Trialism، دخول سلاف الجنوب في وحدة سياسية بوضع متكافئ مع كرواتيا والصرب كان يحظى بإعجاب واسع، وهو البرنامج الذي إرتبط بإسم وريث العرش فرانز فرديناند رغم أنه لم يكن يؤيده في الحقيقة. ويلاحظ أن برنامج معظم الأحزاب الكرواتية كانت تعبر بطريقة أو بأخرى عن خشيتها من الإختلافات الدينية مع الصرب.

أما فكرة اليوجوسلافية، فتعني أن يؤكد الصرب والكروات على روابطهم السلافية الجنوبية أو "اليوجوسلافية" ويعملون على بناء دولة مشتركة، وفي تلك الإستعادة واجهت الصرب ورطة كبيرة فقد كان عليها تكوين الصرب الكبرى على أساس قومية صارمة، أو تتزعم حركة توحيد كل أراضي سلاف الجنوب. وبالنسبة لكرواتيا فكانت العقبة الرئيسة أمام إيجاد حكومة كرواتية مستقلة أو تمتع بالحكم الذاتي مع وجود أقلية صربية معتبرة وسطها . . وأما العقبة الكبرى أمام تحقيق الصرب الكبرى أو يوغوسلافيا فكانت عدم رغبة زعماء الصرب في بلجراد في ذوبان شخصيتهم القومية في الإطار الأكبر. وهكذا وحتى عام ١٩١٤ كان الصراع القومي المزدوج قائماً في أراضي سلاف الجنوب =

عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي في الدولة، إلا أن مراكز الحركات القومية المحلية كانت توجد في ترانسلفانيا وكرواتيا – سلافونيا[1]، وهي مناطق كانت ترتبط ارتباطا وثيقاً بالمجر خلال العصور الحديثة، وكانت ضمن أراضي تاج القديس ستيفن[2]، ولم يكن يدور بين صفوة أهلها منازعات سياسية حادة حول العلاقة مع أسرة الهاسبورج وحكومة النمسا كتلك التي كانت تحدث بين صفوة المجر. ومثلما كان يحدث في إمارات البلقان عندما كان السلاف والرومانيون يعملون على التخلص أولاً من الثقافة اليونانية وهيمنة اليونانيين السياسية في إمبراطورية النمسا كان الصراع خلال الفترة محل دراسة ضد المجر التي كانت تعمل على فرض القومية المجرية على ترانسلفانيا وكرواتيا–سلافونيا. فإذا علمنا أن زعماء المجر في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كانوا يهتمون بشكل رئيس بالحصول على حقوق كاملة في الحكم الذاتي من أسرة الهاسبورج أدركنا كيف أن صراعاً ثلاثيَ الأبعاد كان يحدث وقوامه حكومة النمسا والمجريين، والقوميات الأخرى التي كانت جزءاً من مجال المجر تاريخياً[3].

ومن الضرورة بمكان إلقاء نظرة على تاريخ هنغاريا والأقاليم غير الألمانية في الإمبراطورية النمساوية بشكل عام من أجل تقديم تفسير لمدى اتساق سياسة الصلابة التي تبناها ميترنيخ في الداخل والخارج. فلم يعتقد ميترنيخ للحظة واحدة بأن الليبرالية سوف تنتصر على الأراضي النمساوية، إلا أنه كان يشعر بالقلق على الأجزاء البعيدة من الإمبراطورية، كهنغاريا وبوهيميا وترانسيلفانيا، ولقد سعى من أجلها باستمرار لإخماد كافة النماذج السيئة للروح

=

التابعين لمملكة المجر ضد السكان السلافيين، والصراع بين السلافيين أنفسهم من أجل مستقبلهم السياسي. كما كانت العلاقة مع حكومة النمسا حاضرة في هذا الصراع.

http://www.marefa.org/index.

(١) **سلافونيا** بالكرواتية والصربية والبوسنية (Slavonija): منطقة جغرافية وتاريخية تقع في شرق كرواتيا. يحدها نهر الدرافا في الشمال والسافا في الجنوب والدانوب في الشرق. وهي معروفة بغاباتها واراضيها الزراعية الهامة.

تقع سلافونيا في عدة دول مثل كرواتيا، صربيا، هنغاريا، والبوسنة ويوغوسلافيا مشكلة مجموع سكاني يقارب الـ ٨٩١،٢٥٩ نسمة حسب إحصائيات عام ٢٠٠١م. معظم سكانها من الكروات ويشكل الصرب اقلية فيها بالإضافة إلى بعض الاقليات الأخرى أشهر مدنها اوسييك سلافونسكي برود فينكوفتسي فوكوفار داكوفو فيروفيتيتسا ناشيتسه.

http://en.wikipedia.org/wiki/Slavonia

(٢) المكتبة الرقمية، جامعة بنسلفانيا

http://digital.library.upenn.edu/women/yonge/deeds/crown.html

(3) Marx، Karl; Engels، Friedrich (1977)، "The Magyar Struggle"، *Collected Works*، **8**، New York: International Publishers، pp.229– 236.

الثورية في الخارج. ليس لأن معاملة ميترنيخ للأجزاء غير الألمانية من الإمبراطورية كانت قاسية، فعلى العكس، لقد كانت سياسته تجاه هنغاريا على وجه الخصوص نموذجاً ممتازاً على حقيقة أنه لم يكن ليواجه المعارضة إلا إذا شعر بأنه كان قوياً بشكل لا يمكن التصدي له. وفي إيطاليا كان أكثر امتيازاً، إلا أنه لم تكن هناك تدابير مؤقتة. لكن هنغاريا، إلى حد ما، قد أصبحت دائماً (إيرلندا = ملاذ) رجال السياسة النمساويين. لقد أبدى الهنغاريون ولاءً عظيماً في الماضي. لقد تحملوا وطأة الفتح العثماني خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر / السابع عشر والثامن عشر ؛ ولقد دعموا الإمبراطورة (ماريا تيريزا Maria Theresa) بسخاءٍ في كفاحها ضد فريدريك الكبير (Frederick the Great).

إلا أنه كانت هناك على الدوام العداوة القديمة بين من تم غزو بلاده وبين الغازي الألماني، ولقد اشتاقت (سلافيا والمجر Slav and Magyer) على حدٍ سواء للاستقلال والهوية القومية. وبعد الثورة، تمت إضافة كافة المشاعر الليبرالية الوليدة إلى المعارضة القديمة، وكما كتب ميترنيخ في عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م قائلاً: "لقد تصارعت الحكومة في هنغاريا مع نوعين من المعارضة ؛ أحدهما تمثل النتاج الطبيعي للظروف الدائرة، وهي المعارضة الهنغارية القديمة ؛ والمعارضة الأخرى التي تمثل روح العصر". لقد كانت المعارضة القديمة من وجهة نظره، موالية فعلاً للنظام الملكي، وستقوم في النهاية بدعم الحكومة ؛ بينما كانت المعارضة الحديثة متمردة بشكل ميؤوس منه، كما أنها كانت ضد النظام الملكي.وبسبب الخوف من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب الولاء الهنغاري التقليدي، فإن أسرة الهابسبورجيين قد عاملوا الرعايا الشرقيين باحترام كبير.

كان حكم أسرة الهابسبورجيين في الأماكن الأخرى معتدلاً، وخيّراً، ومحبوباً. لم يكن الاستياء من الطريقة التي تمَّ حكمهم بها هي التي حثّت سكان الإمبراطورية النمساوية على القيام بالثورة في عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م، إلا أن الحقيقة هي أنه لم يكن لهم أصواتٌ في الحكومة. لقد كان تاريخ تعامل ميترنيخ مع النمسا، بالفعل، تاريخاً من التنازلات المتواصلة لمطالب المعارضة، كما يتضح ذلك بشكل أكثر جلاءً في أنه لم يكن شديد اللهجة وعنيداً كما كان يتم تصويره أحياناً.

وكان دستور هنغاريا من الطراز القديم كما كان مليئاً بالمفارقات. فأنسب الصفات التي يمكن نعتها به هي "الإقطاعية" و"من العصور الوسطى". ذلك أن الحكام المتعاقبين للنمسا قد تركوه كما هو عليه. كما قامت مجالس المقاطعات القديمة (Assemblies old County) وكذلك الحكومة المحلية قامت بفرض حكومة مركزية صارمة تُدار بالكامل من فيينا. وكانت القوانين تطبق من قبل مجالس المقاطعات، والذين كانت لديهم السلطة بفرض الضرائب وتجنيد الجيش ؛ إلا أنهم لم يكن

لديهم سلطة لإجراء تعديلات على أي شي بدون موافقة المجلس التشريعي (البرلمان)، والذي يتم تشكيله من كافة المقاطعات. لقد كانت المحافظة على الدستور جزءاً من الاتفاقية التي قام الهابسبورجيون بمقتضاها بحكم هنغاريا، إلا أن ذلك فيما يخص هنغاريا كان يعني أن النبلاء والطبقات العليا، على الرغم من كونهم ضعفاء أمام الحكومة، إلا أنهم كانوا أكثر أهمية على الصعيد المحلي، بينما لم يكن لعامة الشعب أي صوت في الحكم على الإطلاق. وبلا شك فلقد كان الإمبراطور فرنيس وكذلك ميترنيخ ينويان أن يظل الدستور الهنغاري وكذلك الأوضاع الخاصة بالشعب الهنغاري كما هي عليه من ذلك الوضع المزدهر إلا أنه كان غير نشطٍ والذي استمر على تلك الحالة لفترة قرن من الزمان حتى ذلك التاريخ. إلا أن الظروف لم تكن في صالحهما، حيث كانت الأحداث بين عامي ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م وعام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م تميل بشكل تدريجي إلى الكارثة الأخيرة.

وعلى الرغم من أن (سلافيا والمجر Slav and Magyar) كانتا هادئتين وظلتا بدون اضطرابات خلال فترة الفوضى والإضطرابات التي شهدتها الثورة الفرنسية، إلا أنهما أظهرتا أنه من الممكن أن تكونا خطيرتين، وذلك عندما قاومتا بشدة الإصلاحات التي قام بها (جوزيف الثاني Jeseph II)، لقد رغب فرنسيس وميترنيخ، حيث كانا غير مدركين لذلك، في مواصلة السياسة ذاتها في هنغاريا والتي تهدف إلى خنق كافة التطلعات القومية والتي نجحت بشكل بارز جداً في إيطاليا. ووفقاً لهذا المبدأ، فلقد أصبح من المعتاد عدم الإجتماع بالمجلس التشريعي. فقام فرنسيس فعلياً بالإجتماع به مرة واحدة فقط قبل الصراع الأخير مع نابليون في عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م من أجل اقناع الرأي العام بالإجماع على معارضة فرنسا، إلا أنه وبعد فترة اثنتي عشرة سنة، وعملاً بمشورة ميترنيخ بشكل رئيسي، فلقد فشل الإمبراطور في الإجتماع بالمقاطعات الهنغارية التابعة له، ولقد كان يحكم باستخدام الأوامر الإمبراطورية العليا (Imperial Rescripts) بشكل كامل. [1]

وظهرت أولى المشاكل في عام١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م. لقد سعى ميترنيخ، منتشياً بفرحة إنتصاراته في إيطاليا، ورغبة منه في تطبيق نفس الأساليب في هنغاريا، إلى زيادة عدد المجندين والقيام بفرض الضرائب لتفي بالأغراض العسكرية وذلك باستخدام أمرٍ إمبراطوري عالٍ، على الرغم من أنه ووفقاً للدستور، فمن اللازم أخذ موافقة المجلس التشريعي (البرلمان). كانت

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street, w.c\ London,First Published in 1911, p278-295.

المعارضة تشكل تهديداً خطيراً جداً حيث إنه وبعد القيام بجهود تخويف وترهيب بدون جدوى، تم إرغام المستشار على استرضاء المطالب الصاخبة الشعبية عن طريق تقديم بعض التنازلات التي جاءت في وقتها المناسب والتي تضمنت وعداً بالاجتماع بالمجلس التشريعي (البرلمان).

وفي عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م، اجتمعت المقاطعات الهنغارية في (برسبورغ Pressburg)، حيث كان أول أعمالهم المساعدة في التتويج الرسمي لزوجة الإمبراطور (فرنسيس) الثالثة كملكة على هنغاريا، ولقد كان استقبالها حماسياً جداً لدرجة تشجع فيها ميترنيخ على الاعتقاد بأنه لن يكون هناك معارضة لمطالبة. إلا أنه أصيب بخيبة أمل مريرة. فبمجرد تصريحه بمطالبه، أصبح واضحاً بأنه ذاته وكذلك أساليب حكومته هي الأمور التي تثير العداوة الكبيرة.

لقد تم تشكيل معارضة دستورية من قبل الكونت (ستيفن سيخيني Stephen Szechenyi)، وهو أحد أقرباء زوجة المستشار. حيث سعى ميترنيخ طويلاً لاجتذاب النبلاء الشباب من هنغاريا إلى فيينا بهدف صرفهم عن السياسات المحلية. إلا أن (ستيفن) كان أحد القلائل الذين ظلوا هناك حيث كان مصمماً على جعل نفسه شوكة في خاصرة الحكومة النمساوية. **فكتب ميترنيخ في ديسمبر ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م قائلاً: "لقد عرفت ذلك الشاب منذ بداية حياته، وقمت بتقديم الكثير له. إنه يمتلك لساناً سريعة، ولكنه مثل معظم شبابنا، لا يمتلك معرفة عميقة، حيث يريد أن يعوض بدلاً عن ذلك عن طريق الموهبة المصقولة. إن طموحاته لا حدود لها : كما أنه لم يكن طائشاً، ولكنه شخص سياسي سريع الغضب، على الرغم من أنه من الممكن أن يكون ماكراً جداً في بعض الأحيان".** (١)

وكان (ستيفن سيخيني Stephen Szechenyi) أحد كبار ملاك الأراضي، ولديه موارد مالية وفيرة ؛ فقام بدارسة الأنظمة القانونية الإنجليزية شجَّع تبني الأنظمة القانونية الإنجليزية في هنغاريا. وهكذا، كانت تطلعات خصوم سياسة ميترنيخ في المجلس التشريعي الهنغاري تميل نحو هدفين: تأكيد الهوية الوطنية للمجر، وإعادة صياغة الدستور على أسس غربـيــة.لقد أجرى ميترنيخ محادثة مع (سيخيني) حيث كان يعتقد بأنه أقنع خصمه الشاب بخطأ أساليبه. ولكن وفي حالة اقتناع (سيخيني)، فلن يستمر ذلك طويلاً، وفي أحد الخطابات الموجهة إلى ميترنيخ بعد فترة قصيرة أبدى (سيخيني) استياءه الواضح من الحكومة النمساوية. لقد علم ميترنيخ من مقابلته بأن المعارضة كانت منقسمة في حد ذاتها.

---

(1)G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911, P.278-295,

وفي الواقع، كانت الأهداف الحقيقية التي يسعون لتحقيقها تفتقر إلى الإجماع العام. حيث إن حقيقة تأكيد مطالب المجر بالهوية القومية تتضمن العداء الشديد للقوميات الأخرى، وليس أقلها استحقاقاً، القوميات الأخرى التي تتكون منها الأراضي الخاضعة للسيطرة النمساوية. باختصار، كانت الليبرالية، مرتبطة بتطبيع هنغاريا بطابع مجرّيّ (Magyarization). وعلاوة على ذلك، فإن محاولة إعادة صياغة الدستور وفقاً للأسس الغـربـيــة ينطوي على إبعاد الغالبية من النبلاء الأقوياء وذوي الامتيازات، والذين لا يرغبون في رؤية سلطاتهم تتقلص. كل ما توجب على ميترنيخ فعله في ذلك الحين، هو اتباع سياسة التفرقة، إذا أمكن ذلك، بين ما كان يطلق عليه المعارضة القديمة عن المعارضة الجديدة ؛ وبعبارات أخرى، ومن أجل زرع الخلاف بين عداء الهنغاريين التقليدي للنفوذ الأجنبي وبين الكراهية الليبرالية الوليدة للنظام البيروقراطي المركزي الخاصة بنظام حكومة النمسا.

ومن بين المواضيع الأخرى التي ناقشها المجلس التشريعي (البرلمان) في عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م، كانت هناك إشارات بالبدء في سياسات عملية تتعلق بالشوكة الدائمة في خاصرة رجال الدولة النمساويين – لقد تمثل ذلك في مسألة اللغة، حيث كان هناك مطالب صاخبة من جانب المعارضة بأنه ينبغي استبدال اللغة المجرية بدلاً من اللغة اللاتينية كلغة رسمية. وتهرَّب ميترنيخ من ذلك الطلب، وفي البداية، حيث أثير سخطه من قبل المعارضة التي واجهها، وبالاعتماد على الانشقاق القائم بين خصومه، حيث قام بحلّ المجلس التشريعي (البرلمان) بشكل نهائي. **وفي يناير من عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م، كتب قائلاً: "سيتم قريباً الانتهاء من شؤون المجلس التشريعي الهنغاري. لقد كسبنا كل نقطة، وبالنسبة لأولئك الذين حاربوا سابقاً ضد البلاط، فإنهم الآن يتحاربون فيما بينهم. يعتبر ذلك مثالاً واحداً عن حقيقة أنه عندما يعرف الملوك متى يقولون "لا"، فإنهم يكسبون القضية".**

ولحسن الحظ، كان من المسلم به، حتى في فيينا، بأن المجلس التشريعي الهنغاري، وفي ظل وضعه الحالي، يمكن أن يكون أقل قابلية للانقياد للأساليب الصارمة مما هو عليه البرلمان الإنجليزي تحت (ستيوارت Stuarts)، تم توافق قدوم المستشار الجديد لهنغاريا (ريوتزكي Rewitzki) خلفاً للكونت (كوهاري Kohary) المُتوفَّى، مع التغيير في السياسة. لقد أبلغ (ريوتزكي Rewitzki) الإمبراطور فرنسيس بشجاعة بأنه يسلك الطريق الخاطئ، وأن استمرار العمل بشكل غير دستوري، فإنما يقوم بمجرد إعطاء المعارضة تبريراً لشكواهم. دع الإمبراطور فرنسيس يكسب ثقة شعب هنغاريا عن طريق إثبات أنه "الرجل الهنغاري الأول". [1]

---

(1)G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911, P.278-295,

كانت مشاعر ميترنيخ سرِّية، إلا أنه اتبع تلك النصيحة. فتفرق المجلس التشريعي طواعية في عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م، بعد حصوله على تأكيد للدستور التلقيدي لهنغاريا، وحصوله ايضاً على وعدٍ بأنه وفي المستقبل فإنه سيتم دعوته للإجتماع كل ثلاث سنوات وفقاً لذلك الدستور(1).

لذلك فإن ميترنيخ كان قلقاً للغاية عندما اجتمع المجلس التشريعي في عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠، بالإضافة إلى النظر إلى نموذج الثورة البولندية المُعدية والتي وجدت بالقرب من داره، ناهيك عن الثورة التي حدثت مؤخراً في فرنسا. بالنسبة للإمبراطور،فرنسيس،والذي شعر بأنه لن يعيش طويلاً، فعبّر عن أمنيته بأن يتّوج وريثه وولي عهده،الأرشيدوق (فريدناند)،ملكاً على هنغاريا قبل موته، فاستغلَّ ميترنيخ حفل التتويج ذلك بشكل ذكي، كما فعل في حالات مماثلة في عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م،وذلك بقيامه بتشجيع المظاهر الموالية للنظام الملكي لأسرة هابسبورج.

لم ينجح ميترنيخ في تهدئة المعارضة في المجلس التشريعي. حيث تمَّ الإعراب عن تعاطف كبير مع الثوار البولنديين، ورداً على طلب الحكومة لمجندين، فلقد تم تقديم طلب ضمن طلبات أخرى تنص على أن الضباط الهنغاريين هم من يجب أن يكونوا قادةً وبشكل دائم للقوات الهنغارية. باختصار، فهذا أصبح من الواضح أن قوى المعارضة قد تطورت بشكل كبير منذ حلّ المجلس التشريعي السابق. وفي عام١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م، **كتب ميترنيخ إلى جينتز (Gentz) قائلاً: " لقد أصبحت هنغاريا تشبه مدينة (بوتيا Boeotia) اليونانية وبشكل حقيقي والتي يقوم فيها الطلاب والمغرر بهم بتنصيب أنفسهم على شؤون المملكة، كما يقوم المستشارون التعليميون بتمثيل الحكومة. ولا يوجد خطر هناك، حيث إنَّ تلك الأفكار لا ترتقي إلى ذلك الحد".** ولكنه الآن أصبح منزعجاً جداً من خطر قيامه بحلّ البرلمان بدون سابق إنذار وبدون منحه لمطالبه.

إلا أن تلك المحاولة كانت آخر محاولة لميترنيخ لفرض نظام القوة القاهرة على هنغاريا والتي أثبتت نجاحها في إيطاليا. وتمَّ استدعاء المجلس التشريعي في عام١٢٤٧هـ/ ١٨٣٢م، ومنذ ذلك التاريخ تمَّ مقابلة القوة والمطالب المتزايدة للمعارضة بسلسلة من التنازلات التي لم يُسمع بها من قبل من جهة الحكومة، والتي تم منحها على مضض، حتى ولو أنها جاءت متأخرة، حيث أثبتت مدى ضعف الحكومة، كما أنها لم توقف النتائج السئية لإنعدام الثقة والتفاهم المتبادلان. في الحقيقة، لقد وُجد في النمسا، طرف كبير كان يتهم ميترنيخ، بالقيام بخيانة مصالح المحافظين (conservative) والقيام أيضاً بإبطال عمل قرن من الزمان من حكم أسرة الهابسبورجيين.

(1)G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911, P.278-295,

وتوقعوا انفصال هنغاريا من الإمبراطورية النمساوية، فأكدوا بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع هنغاريا تتمثل في الطريقة ذاتها التي تعاملت بها روسيا مع البولنديين.

وإلى حدٍ بعيد، كان الصراع في هنغاريا بين الحكومة النمساوية، والتي تلقّت دعماً من الفلاحين وسعت للاحتفاظ به عن طريق تقديم تنازلات عديدة، وبين النبلاء والطبقات صاحبة الامتيازات، والذين كانوا يسعون، تحت عباءة الليبرالية، إلى تعزيز طموحاتهم الأنانية الذاتية. واتسمت عملية ارتقاء (فريدناند) على العرش الإمبراطوري في عام١٢٤٧هـ/ ١٨٣٢م ببعض الإصلاحات كتحسين وضع الفلاحين، والتي لم تقنع الشهية المتنامية للمعارضة الليبرالية. فرأى المجلس التشريعي في عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م، كما كان في عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٢م، بأن منح تنازلات عديدة، وأن مجئ (كوسوث Kossuth) أعطى زخماً أكبر لموجة التطلعات الدستورية. فبدأ (كوسوث Kossuth) بنشر مداولات المجلس التشريعي – وتعتبر هذه فكرة لم يسمع بها من قبل. وقام ميترنيخ بشكل أحمق باعتقاله واعتقال المحررين الآخرين. وهكذا، فعندما اجتمع المجلس التشريعي مرة أخرى في عام١٢٥٤هـ/ ١٨٣٩م، طلب المستشار ثمانية وثلاثين ألف مجند وأربعة ملايين (فلورين = عُملة)، فرفض المجلس التشريعي القيام حتى بمناقشة المقترح حتى يتم اطلاق سراح أسرى الحكم الديكتاتوري المطلق. لذا توجب على ميترنيخ الرضوخ، وعلى الرغم من أن الرجال والمال التي طلبها قد تم التصويت عليها مباشرة، إلا أنها كانت تكاليف للتنازلات التي قدمها مؤخراً . وتم الإتفاق على أنه وفي المستقبل سيتم نشر كافة مداولات المجلس التشريعي في المطابع الهنغارية وأن اللغة المجرية هي اللغة الوحيدة التي سيتم استخدامها في الوثائق الرسمية. وتوجب على ميترنيخ أيضاً القيام بإلغاء الرسوم المفروضة على الفلاحين من قبل الإمبراطور في عام١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م. لم ينتهِ الوضع عند ذلك الحد فحسب. فبين عامي١٢٥٨هـ / ١٨٤٣، و١٢٥٩هـ/ ١٨٤٤م، تم توسيع حيازة الأراضي وكذلك الاستحقاق الوظيفي ليضم أولئك الذين ليسوا من سلالة النبلاء. وتحدثت الحكومة أيضاً عن إجراء إصلاحات على المبادرة التي تقدمت بها، استهّل الإمبراطور اجتماع للمجلس التشريعي باللغة المجرية. (١)

وأكَّدَ (كوسوث Kossuth) أنه كان يكتب ضد الحكومة لا لشيء إلا من أجل الحصول على دائرة أوسع فقط من القراء، أما ميترنيخ، ومن أجل التصالح معه، فقام في عام١٢٥٦هـ / ١٨٤١م بتعيينه محرراً للصحيفة الأوسع انتشاراً في ذلك الحين، واسمها " Pesti Hislap". ولم تكن النتيجة مشجعة، فـ (كوسوث) قد عاد مرة أخرى بمهاجمة الحكومة بشكل أكثر حدةَ من ذي قبل

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911,P.290-295,

وخصوصاً نظام التعرفة الجمركية، كما تزايدت مطالبه مع كل تنازل يُقدم له. وحيث سعى الآن لشيء واحد فقط وهو تحرير الصحافة من وجود وزارة مسؤولة، وكذلك اتحاد هنغاريا مع ترانسلفانيا (Transsylvania)، والمساواة في الضرائب، والمساواة أمام القانون ؛ ناهيك عن الحديث عن إجراء انتخابات كل ثلاث سنوات وتعديل القانون الذي يَفرضُ على الفلاحين القيام بأعمال إلزامية.

وعند اختتام المجلس التشريعي الصاخب في عام ١٢٥٩هـ / ١٨٤٤م، اعتبرت مجموعة كبيرة في النمسا بأن الوقت قد حان للقيام بانقلاب (coup d'etat) من قبل الحكومة، وتأسيس حكومة غير مقيدة بالدستور (absolute government) في هنغاريا. إلا أن ميترنيخ رفض الإذعان وقرر استنفاد كافة وسائل المصالحة. في الواقع، تتناقض سياسة التنازلات الخاصة به في هنغاريا خلال تلك الفترة مع السمعة الرجعية التي كانت تلصق به. وبالإضافة إلى تقديم التنازلات بعد التنازلات، وفتح المستشار باب التواصل لمصلحة التجارة الهنغارية، وعمل كل ما في وسع سلطته على تعزيز الرخاء المادي لهنغاريا. في الحقيقة، وقبل اجتماع المجلس التشريعي بفترة قصيرة في عام١٢٦٢هـ /١٨٤٧م، فتحت الحكومة باب المفاوضات مع (حزب المحافظين الشباب المجريين Magyar Young Conservative Party) وقامت بالإعداد لبعض الإصلاحات واسعة النطاق لتسليمها للمجلس التشريعي. فاقترح ميترنيخ حتى فكرة إلغاء الرسوم الجمركية بين هنغاريا والنمسا – وهو إجراء من شأنه أن يسهل من مهام مشروعه المفضل لديه والمتمثل في انضمام النمسا إلى الإتحاد الجمركي (Zollverein). لكن المستشار سقط قبل أن تؤتي تلك المخططات ثمارها. (١)

لم تقتصر المعارضة للحكومة على هنغاريا فحسب، حيث تزايد ارتباك ميترنيخ بسبب دخول الشعوب غير المجرّية في الصراع. فكان ذلك هو النتيجة الحتمية لمحاولة المجرّ فرض لغتهم وسيطرتهم على كافة الأراضي الشرقية الخاضعة للإمبراطورية النمساوية. وأثناء قيام المجريين بالكفاح ضد الهيمنة الألمانية، كان الصرب، والكروات، والسلافيون، والدالماطيون (Dalniatians) يكافحون ضد المجريين. فانتشر هوس الهوية التشيكية (Czech mania) في بوهيميا (Bohemia) مثلما انتشر هوس الهوية المجرية في هنغاريا. حيث بدأ الحديث بشكل رئيسي في المنشورات والصحف عن إحياء اللغة والأدب التشيكي، فنجم عن ذلك في نهاية المطاف تأكيد حقوقهم من قبل الإقطاعية وتم منحهم تنازلات كبيرة من قبل الحكومة. وقام السلافيون

---

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911,P.290-295,

الجنوبيون بحركة عُرفت بحركة الإحياء القومي (Illyrism). وفي (تيرول Tyrol) والنمسا السفلى (Lower Austria) كان ميترنيخ متأكداً من الوضع هناك، حيث كان يميل إلى قمع التطلعات الدستورية بيدٍ من حديد. وبدأ مجلس مقاطعة النمسا السفلى، والذي كان يلتقي في فيينا، بالثوار مع بداية عام ١٢٥٧هـ / ١٨٤٢م. حتى عند ذلك، ومنحهم ميترنيخ طلباً بجلسات أكثر، وبشكل تدريجي، ذلك لأنه أدرك أن التهديد والتخويف على أنه لم يكن مجدياً، فعاد إلى سياسة التنازلات، والتي كانت توضح مدى الضعف الكائن لدى الحكومة، على أنه لم تكن تلك التنازلات إلا مجرد شحذ لشهية المعارضة لا غير[1].

كان الشئ الوحيد المطلوب لضمان نجاح المخططات الثورية هو انضمام الفلاحين، والذين إلى حد الآن كانوا يدعمون الحكومة النمساوية. وكان دعم الفلاحين في الواقع هو ما مكّن الحكومة من قمع الانتفاضة في (جاليسيا Galicia) في عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٨م بعد إدراك وجود مؤامرة بولندية. فتمَّ القبض على النمساويين وهم نائمون؛ وتكبدوا خسائر شديدة، إلا أن كراهية الفلاحين المضطهدين لساداتهم قد أدى بهم إلى ترجيح الكفّة لصالح النمسا. وابتهاجاً بالنصر، فقاموا بارتكاب مجزرة دون تمييز بين النبلاء وبين الثائرين على حدٍ سواء. بالنسبة للحكومة النمساوية، والتي كانت عاجزة في تلك اللحظة، فإما أنها لم تتدخل أو أنها عملت على التشجيع الخفي لثورة فلاحي القرن الثاني عشر الهجري/ التاسع عشر، وبذلك وضعت نفسها أمام المتاعب. وطلب الفلاحون القيام بإلغاء الرسوم الإقطاعية كثمنٍ لولائهم. فوافق الإمبراطور جزئياً على ذلك الطلب. وعلى الفور دوّت صرخة من الرعب في كافة أرجاء مملكته بسبب التغاضي الرسمي عن الأعمال الوحشية. واستسلمت الحكومة لتلك المطالب الصاخبة. وتمَّ إعادة الساعة إلى الوراء مرة أخرى. ورأى الفلاحون، وبنفس الطريقة السيئة السابقة، أن فرصتهم الوحيدة للتعويض عن أضرارهم تكمن لدى المعارضة الدستورية للنمسا، ومنذ ذلك الحين تحولوا إلى صفوف الثوريين. حيث تقرر وبشكل نهائي موت سياسة "الصلابة" الخاصة بميترنيخ.

ومن المستحيل عدم القيام بمقارنة سياسة ميترنيخ في الإمبراطورية النمساوية مع سياسته تجاه الليبرالية في الأجزاء الأخرى من أوروبا. فعرف بأنه يطأ على أرضٍ خطرة وأن صداقة هنغاريا كانت حجر الزاوية بالنسبة لآل هابسبورج(House of Hapsburg). فوُجهت كل جهودة نحو المماطلة مهما كانت التكاليف، وكان مستعداً لتقديم بعض التنازلات. لكن التنازلات البسيطة كانت تعمل على إثارة الرغبة إلى المزيد من التنازلات. فثارت كل أركان المعارضة ضده.

---

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911,P.290-295,

وعملت بعض التصرفات غير اللبيبة على ملء الكأس حتى فاض. فقام ميترنيخ "باستبدال الكونت الشهير "ميلاث Mailath" مستشار هنغاريا بالكونت (أبوني Apponyi) وأمره بأن يلغي "ديوان المجالس Court of Assemblies ". فأدَّى ذلك التصرف، والذي وقع على أرض صالحة للزرع، إلى إشعال الانفجار النهائي، حيث كانت النمسا الشمالية والجنوبية، بل حتى الأجزاء الوسطى من الإمبراطورية، والتي كان يشعر ميترنيخ بأنها أكثر أماناً، مهيأة للثورة. وبغض النظر عن المشاكل الزراعية، والتي شكّلت قضيةً مادية ونظرية للسخط والإستياء، الإ أن الثورة الفرنسية هي التي أيقظت حتى الأجزاء الألمانية من الإمبراطورية النمساوية إلى ثورة مفتوحة ضد النظام السابق/القديم. وهذا أدى إلى تغير وجهات نظر سكان الإمبراطورية النمساوية بشكل فعلي وإلى حدٍ كبير خلال السنوات القليلة الماضية. فبدأ الناس يرون ضعف نظام الحكومة النمساوية. لعل ذلك يرجع بشكل جزئي إلى شخصية الإمبراطور فريدناند الباهتة. لقد كان الشعب يحبُّ الإمبراطور السابق فرنسيس بشكل فعلي. على الرغم من أنه لم يكن حاكماً عظيماً مثل (جورج الثالث George III)، في إنجلترا، والذي كان يشارك شعبه الكفاح ضد نابليون، فاكتسب شعبية مماثلة، والتي عملت على إخفاء عيوب الحكومة التي كان يترأسها.

وظهرت مساوئ الحكومة في ظل حكم فريدناند الضعيف والعطوف وغير الكفء. مما أدَّى إلى الاحتراس في كل ناحية من نواحي الحياة إلى العزلة في التجارة، والأدب والثقافة، والتقدم بكافة أنواعه. وتسببت المشاكل المالية في الأعراض الأولى للقلاقل (الاضطرابات) في النمسا الألمانية. وأدت حقيقة عدم نشر الحكومة للحسابات إلى زيادة حدة الخوف الذي حدث في بداية عام١٢٦٣هـ / ١٨٤٨م، حيث أدى ذلك إلى الاندفاع المعتاد على المصارف البنكية. على أية حال، يتبع ذلك ثورة سياسية، ولأن سكان فيينا، قد ظلوا لفترة طويلة متجاهلين للوسائل الدستورية من أجل الحصول على الإصلاحات، وكانوا على الأرجح أكثر من مجتمع ثوري يتوجه نحو التطرف العنيف. على الرغم من أنه، وكما سبق وذكرنا ذلك، فكان ميترنيخ يعي ولفترة طويلة المساوئ التي عملت على وصف نظامه بشكل غير عادل، لعل السبب أنه كان جباناً، إلا أنه سعى باستمرار لعلاج تلك الاختلالات، وكان من الطبيعي بأن يُعرف منذ فترة طويلة، وأنَّه أول من سيعاني من السخط المركز وغير المبرر للجماهير المستيقظة.

ووصلت أول أخبار ثورة فبراير في فرنسا إلى ميترنيخ ليلة ٢٨ فبراير. فتلقاها بهدوء، معتقداً بأنها مجرد تعبير عن تنازل (لويس فليب Louis Philippe) لصالح الدوق (أورلينس Orleans). وعندما أعلن حامل البريد في اليوم التالي بأن فرنسا أصبحت جمهورية، كان أثر ذلك مختلفاً تماماً على ميترنيخ. فتحول ميترنيخ إلى اللون الباهت لعدة دقائق وجلس صامتاً على كرسيه

بلا حراك.

فكان صحيحاً بأن ميترنيخ، يكره (لويس فليب Louis Philippe) على الدوام، الإ أنه تسامح معه لمجرد الضرورة السياسية. إلا أن كلمة "جمهورية"، وعندما ترتبط بكلمة "فرنسا"، فإنها تعتبر ذات دلالةٍ فظيعة بالنسبة له ؛ وشكّل ذلك مصدر القلق المستمر لسياسته الخارجية. والآن لقد حدث الأسوأ. وظل لبضعة أيام ينتظر بترقب قيام ثورة مضادة. التي هز رأسه عندما قرأ أسماء أعضاء الحكومة الفرنسية المؤقتة وضحك على البيان الرسمي الذي وجهه (لامارتين Lamartine) لأوروبا. إلا أنه كان مصمماً على عدم التدخل إلا في حالة الضرورة القصوى، أو إلا إذا عبرت الجيوش الفرنسية حدود فرنسا. لهذا كبح حمى الحرب والتي كان البلاط النمساوي متحمساً لها، والتي كانت أيضاً تحاكي رغبة كلٍّ من بروسيا وروسيا بتشكيل تحالف ضد فرنسا، حيث كان يعرف جيداً بأن ما ينبغي الخوف منه هو أثر الثورة الفرنسية على السياسة الداخلية النمساوية.

كما لم تخيب هواجسه المنذرة بالشؤم. فعندما وصلت أخبار الثورة الفرنسية، كان المجلس التشريعي الهنغاري في (برسبورغ Pressburg) يناقش برامج الإصلاح. وكان أثرها فورياً. ففي ٤ مارس عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٨م، قام (كوسوث)، والذي كان ينظر إلى ميترنيخ بنفس الطريقة الذي كان ينظر بها ميترنيخ سابقاً إلى نابليون، قام بإلقاء كلمته الشهيرة التي تصب في صالح الليبرالية، مؤكداً على أن حرية أي جزء لن يتم إلا بتحرير كافة الأجزاء، ودعا إلى توجيه خطاب إلى الإمبراطور يحثه فيه على الإصلاحات. فكان لتلك الكلمة أثرٌ بعيد المدى. ففي (بوهيميا)، قام التشيكيون الشباب بالاجتماع وقرروا إرسال عريضة التماس إلى الإمبراطور يطالبون فيها بالقيام بالإصلاحات العاجلة، وفي فيينا ذاتها، حيث بدأت اللافتات التي تدعو إلى سقوط المستشار، وتمَّ فتح باب المفاوضات من قبل الزعماء الليبراليين مع المقاطعات النمساوية السفلى والذين كانوا على وشك اللقاء في العاصمة(١).

وبهذا، يتضح لنا أنه في مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، دخلت المجر في فترة حادة من المنافسة القومية لتحقيق هدفين اثنين، كان أولهما إقامة دولة موحدة ومركزية خارج أراضي التاج المجري، والثاني تحقيق الاستقلال التام عن النمسا. وكان الهدف الأول يعني بذل الجهود الممكنة لاستيعاب كل من السلاف والرومانيين والساكسون تحت ولاية

---

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911, P.295-301.

إدارة مجرية. وكانت الخطوة الأولى في هذا الإتجاه جعل اللغة المجرية لغة رسمية وحيدة في البلاد محل اللاتينية.

على أن هذه السياسة المجرية التي أصبحت أساس الصراع القومي فيما بعد كان لها ما يبررها منطقياً في نظر المجريين، إذ كانت تعكس بشكل جوهري سياسة لويس كوسيوث Kossuth القائد المجري القومي العظيم في منتصف القرن، وبالتالي إذا اقتصر القوميون المجريون في برنامجهم على إقامة دولة مجرية على أساس العرق مثل الترانسلفانيون، والكروات، والسلافونيون، وأهالي فويفودينا، وسلوفاكيا. وبدون تلك الأراضي تكون المجر دولة فقيرة وضعيفة. أما إذا تم التمسك بكل أقاليم تاج القديس ستيفن فإنه يتعين إجراء بعض ترتيبات لاستيعاب القوميات الأخرى التي تمثل ٥٠% من السكان بعيداً عن فكرة الحكم الذاتي لكل منها لتناقضها مع مشروع الدولة المجرية القومية بشكل أساسي(١).

وبالتالي فإن البديل الوحيد لتحقيق تلك الدولة هو"ميجرة" القوميات الأخرى عن طريق فرض اللغة المجرية على جميع القوميات في الإدارة والقضاء والتعليم، وكذا التجارة ومجال الأعمال. وقد ظلت تلك هي جوهر سياسة المجر حتى عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م باستثناء فترات معينة حدثت فيها بعض المساومات والحلول الوسطى مثلما حدث خلال الفترة ١٢٧٦هـ – ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٠م – ١٨٦٦م وكان هذا يعني في النهاية أن على الرومانيين والسلافيين التغلب على تلك السياسة المجرية إذا ما أرادوا إحياء قوميتهم .

كان عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م هوالعام الحاسم بالنسبة للحركة المجرية، إذ انهارت حكومة النمسا أمام الحركات الثورية التي انتشرت في أنحاء الإمبراطورية، ومن ثم أسس المجريون بدورهم حكومة منفصلة عن الحكومة المركزية ذات نظام دستوري تمشياً مع الأفكار الليبرالية(٢)

---

(1) Marx، Karl; Engels، Friedrich (1977)،Ibid، pp.229– 236.

(٢) **الليبرالية** أو **اللبرالية** (من ليبر *liber* وهي كلمة لاتينية تعني الحر) مذهب سياسي أو حركة وعي اجتماعي، تهدف لتحرير الإنسان كفرد وكجماعة من القيود السلطوية الثلاثة (السياسية والاقتصادية والثقافية)، وقد تتحرك وفق أخلاق وقيم المجتمع الذي يتبناها. تتكيف الليبرالية حسب ظروف كل مجتمع، إذ تختلف من مجتمع إلى مجتمع. الليبرالية أيضا مذهب سياسي واقتصادي معاً ففي السياسة تعني تلك الفلسفة التي تقوم على استقلال الفرد والتزام الحريات الشخصية وحماية الحريات السياسية والمدنية. وبخصوص العلاقة بين الليبرالية والأخلاق، أو الليبرالية والدين، فإن الليبرالية لا تأبه لسلوك الفرد طالما أنه لم يخرج عن دائرته الخاصة من الحقوق والحريات، ولكنها صارمة خارج ذلك الإطار. أن تكون متفسخاً أخلاقياً، فهذا شأنك. ولكن، أن تؤذي بتفسخك الأخلاقي الآخرين، بأن تثمل وتقود السيارة، أو تعتدي على فتاة في الشارع مثلاً، فذاك لا يعود شأنك. وأن تكون متدينا أو ملحداً فهذا شأنك أيضا. ترى الليبرالية أن الفرد هو المعبر الحقيقي عن الإنسان، بعيداً عن التجريدات والتنظيرات، ومن هذا الفرد وحوله تدور فلسفة الحياة برمتها، وتنبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك معاً. فالإنسان يخرج إلى هذه الحياة فرداً حراً له الحق في الحياة والحرية وحق الفكر والمعتقد والضمير، بمعنى حق الحياة كما يشاء الفرد ووفق قناعاته، لا كما =

لكن لم يرحبوا بهذا الاندماج. وعلى هذا تجمهر أربعون ألف روماني في مدينة بلاي Blaj[(١)] في جمادى الثاني ١٢٦٤هـ/ مايو١٨٤٨م في مكان يعرف "بأرض الحرية" وأعلنوا قرارات تدعوللاعتراف بالرومانيين كقومية منفردة، وبأن تكون الكنيسة الأرثوذكسية مؤسسة دينية على قدم المساواة مع الكنائس الأخرى، وأن يكون للرومانيين حق التمثيل النسبي في البرلمان والإدارة، بل لقد رفض المجتمعون فكرة اندماج ترانسلفانيا مع المجر دون موافقة السكان[(٢)].

وفي ربيع ثاني ١٢٦٤هـ/ مارس ١٨٤٨م، اندلعت الثورة في فيينا، مما اضطر المستشار النمساوي فون مترنيخ Klemens إلى الفرار من العاصمة. وقد اندلعت الاضطرابات في المجر في٩ ربيع ثاني ١٢٦٤هـ/ ١٥ مارس ١٨٤٨م، عندما اقتحم الطلبة الراديكاليون[(٣)] قلعة بودا لإطلاق السجناء السياسيين، وبعد يوم من ذلك طالب الليبراليون في البرلمان مجلس النواب بتشكيل حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام برلمان منتخب، ويوم ١٦ ربيع ثاني ١٢٦٤هـ/ ٢٢ مارس ١٨٤٨م تم تشكيل حكومة وطنية جديدة تتولى السلطة مع الكونت لويس باتثياني Louis Batthyany[(٤)] رئيساً، وعين لويس كوسوث وزيراً للمالية، وسزثشيني Szechenyi وزيرا

=

يُشاء له. فالليبرالية لا تعني أكثر من حق الفرد – الإنسان أن يحيا حراً كامل الاختيار وما يستوجبه من تسامح مع غيره لقبول الاختلاف. الحرية والاختيار هما حجر الزاوية في الفلسفة الليبرالية، ولا نجد تناقضاً هنا بين مختلفي منظريها مهما اختلفت نتائجهم من بعد ذلك.

انظر: /ar.wikipedia.org/wiki **ليبرالية**

(١) بلاي: هي مدينة في مقاطعة ألبا، ترانسيلفانيا، رومانيا. ويبلغ عدد سكانها ٢٠٧٥٨ نسمة .

http://en.wikipedia.org/wiki/Blaj

(2) Marx، Karl; Engels، Friedrich (1977)، "The Magyar Struggle"، *Collected Works*، **8**، pp.229– 236.

(٣) **الراديكالية** مصطلح قديم ظهر منذ العصور الوسطى، وهي تعريب للكلمة الإنجليزية "**Radicalism**" وأصلها كلمة "**Radical**" وتقابلها باللغة العربية حسب المعنى الحرفي للكلمة "أصل" أو "جذر"، ويقصد بها عموما (مثل كلمة "أصولية") العودة إلى الأصول والجذور والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها، ويصفها قاموس لاروس الكبير بأنها "*كل مذهب محافظ متصلب في موضوع المعتقد السياسي*". ويمكن القول أيضا بأن الراديكالية هي نهج أو سياسة تسعى لإدخال إصلاحات جذرية على النظام الاجتماعي القائم، والأحزاب الراديكالية في بعض الدول اليوم يمثلها عادة الأجنحة السياسية اليمينية المتطرفة أو الأحزاب ذات النظرة الدينية المتطرفة سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو يهودية أو هندوسية. من معاني الراديكالية كذلك التطرف، أي النزعة إلى إحداث تغيرات متطرفة في الفكر والعادات السائدة والأحوال والمؤسسات القائمة. وقد ظهرت في بداية الأمر للإشارة إلى تصلب رجال الكنيسة الغربية في مواجهة التحرر السياسي والفكري والعلمي في أوروبا، وللدلالة على تصلب رجال الكنيسة و"راديكاليتهم" (أي تعصبهم وتصلبهم وإصرارهم على الأصول القديمة دون تجديد). ولكنها أصبحت تشير فيما بعد إلى العكس وإلى التغيير، ليس بمعنى "العودة للجذور" فقط، ولكن "التغيير عموما بشكل جذري"؛ حيث أصبحت تنسب إلى جذور الشيء، ويقال إن "الجذريون" أو "الراديكاليون" هم الذين يريدون تغيير النظام الاجتماعي والسياسي من جذوره، ولهذا فسرها البعض على أنها تعبر عن الإصلاح الأساسي " حسب نظرة هؤلاء " من الأعماق أو الجذور.

/ar.wikipedia.org/wiki **راديكالية**

(٤) الكونت لويس باتثياني (١٢٢٢هـ – ١٢٦٥هـ/ ١٨٠٧م – ١٨٤٩م) كان رئيس وزراء المجر ولد عام١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م وأعدم عام =

الأشغال العامة. وتحت الضغوط المتواصلة، وافق مجلس الشيوخ في البرلمان على إقرار حزمة من الإصلاحات الشاملة، وتغيرت تقريبا كل جوانب الحياة في المجر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأوجدت هذه القوانين ما يسمى وزارات أبريل المجرية المستقلة للدفاع والمالية، وطلبت الحكومة الجديدة استخدام حقها في إصدار العملة من خلال مصرفها المركزي الخاص. وفقدت النقابات امتيازاتها، وأيضا النبلاء وأصبحت تخضع للضرائب؛ وتم إرساء حرية الصحافة، وأنشئ الحرس الوطني المجري، وأصبحت ترانسيلفانيا تحت الحكم المجري. وخشيت الجماعات العرقية غير المجرية في المجر من القومية الحكومة المجرية الجديدة، وترانسلفانيا والألمان والرومانيون كانوا يعارضون دمج ترانسيلفانيا في المجر[1].

وفي أول محاولة للإطاحة بالحكومة المجرية جندت حكومة فيينا الأقليات. وعينت جوزيب جيلاسيس Josip Jelacic[2] – المعارض المتعصب ضد المجريين حاكماً لكرواتيا يوم ١٦ربيع ثاني/ ٢٢ مارس وقام بقطع العلاقات مع الحكومة المجرية بعد شهر وبحلول الصيف بدأ زخم الثورة في طريقه إلى الزوال، أمر النمساويون بحل البرلمان المجري ولكن الأمر ذهب أدراج الرياح. وفي سبتمبر قاد جيلاسيس Jelacic الجيش الى المجر، واستقال باتثياني Batthyany وقامت لجنة الدفاع الوطني في ظل سيطرة كوسوث بالإذن بإنشاء الجيش المجري، وأصدرت عملة ورقية لتمويل ذلك.

في ٢ ذي الحجة ١٢٤٦هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٤٨م، دخلت القوات الإمبراطورية فيينا وتم قمع انتفاضة العمال، وإنهاء الثورة بشكل فعال في كل مكان في الإمبراطورية باستثناء المجر، حيث نجح جيش كوسوث في التغلب على قوات جيلاسيس Jelacic. وفي شهر محرم ١٢٦٥هـ/ ديسمبر من نفس العام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م تنازل فرديناند إمبراطور النمسا لصالح فرانس جوزيف، الذي طالب بمزيد من الحرية في اتخاذ قرارات وتفعيلها لأنه لم يقدم أية وعود أوتعهدات – على عكس

=

١٨٠٧هـ/ ١٨٤٩م.

http://en.wikipedia.org/wiki/Lajos_Batthy%C3%A1ny

(1) Shaw، Stanford J. and Ezel Kural Shaw، History of the Ottoman Empire and Modern Turkey، Volume II: Reform، Revolution، and Republic: The Rise of Modern Turkey، 1808–1975. Cambridge، 1977.pp 161–163.

(٢) جوزيب جيلاسيس (١٢١٥هـ – ١٢٧٥هـ/ ١٨٠١– ١٨٥٩) عين حاكما لكرواتيا بين ربيع ثاني ١٢٦٤هـ/ مارس ١٨٤٨– شوال ١٢٥٩هـ/ مايو ١٨٥٩، أحد أضاء بيت جيلاسيس، وأحد القادة المرموقين فى الجيش.

انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Josip_Jela%C4%8Di%C4%87

فرديناند – باحترام قوانين أبريل. ومع ذلك رفض المجريون، الاعتراف به ملكاً عليهم.

غير أن الحكومة الثورية المجرية بقيادة كوسوث لم ترفض فقط مطالب الرومانيين بل ورفضت أيضاً مطالب مشابهة تقدم بها الساكسون والصرب والكروات. وأمام رفض المجر وموقفهم المتصلب العنيد لجأ الزعماء الرومانيون إلى حكومة النمسا، ورغم أن النمسا كانت تواجه صعوبات كثيرة إلا أنها اهتمت بالوفد الذي جاء يعرض مطالب للرومانيين، ولأن النمسا لم ترفض مطالبهم فقد وقف الرومانيون وسلاف الجنوب إلى جانبها ضد ثورة المجر. وعلى هذا وعندما اقتحم الجيش النمساوي المجر في ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م وجد تعاوناً من القوميات غير المجرية، وكذا وجد الجيش الروسي التعاون نفسه عندما دخل المجر في رجب ١٢٦٥هـ/ يونيو ١٨٤٩م من العام نفسه لمساندة النمسا (1).

---

(1) Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt Vi، P. 3008.
Szabó، János B. (5 September 2006). "Hungary's War Of Independence" . Historynet.Com.
Http://Www.Historynet.Com/Magazines/Military_History/3822491.Html.

إن الظروف التي أدت إلى هذا الاشتراك الروسي على هذا النحو تحتاج إلى وقفة. والواقع أنها ليست أول مرة تسرع فيها روسيا إلى نجدة منافستها وجارتها الكبيرة الإمبراطورية النمساوية، فلقد سبق أن تحالفت مع الإمبراطورية في حروبها ضد فرنسا الثورة وضد نابليون، وكان قياصرة روسيا يرون أن من مسؤولياتهم الأوروبية الحفاظ على الدول الأوتوقراطية من الانهيار على يد الثوار، ولكن كان هناك عامل جوهري جعل روسيا في هذه المرة أيضا تقدم جيوشها لضرب ثورة المجر بكل سخاء ذلك العامل هو مخاوف روسيا من أمرين:

١. انهيار الإمبراطورية النمساوية ٢. عودة البولنديين إلى الثورة.

وقد يبدو من الوهلة الأولى أن تلك الورطات الكبرى – التي وجدت الإمبراطورية نفسها تواجهها وحدها – تخدم الأطماع الروسية في شرق أوروبا، فانقشاع التسلط النمساوي عن التشيك والمجر يفتح مجالات أوسع أمام روسيا، وخاصة أن الإمبراطورية النمساوية بعد مؤتمر فيينا عام ١٢٣٠هـ/١٨١٥م ركزت مجالاتها الحيوية في شرق أوروبا فضلاً عن إيطاليا.

ولكن الأمر الذي جعل قيصر روسيا مستعداً لتقديم المعونة العسكرية الكبيرة للإمبراطورية النمساوية ضد المجر هو مخاوف روسيا من نجاح هذه الثورة التي جذبت إليها أعداداً كبيرة من البولنديين حتى لقد كونوا فرقاً في الجيش المجري وتولى بولنديون القيادة ورابطت قوة بولندية التشكيل على مقربة من الحدود الروسية. لقد وجد البولنديون في الثورة المجرية متنفساً لطاقاتهم الثورية ومجالاً لإحياء ذكريات الدولة البولندية وثورة بولندا ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م، وخاصة أن "مترنيخ" مسؤول عن توجيه ضربة قاصمة لآخر مظهر من مظاهر الوجود السياسي البولندي عندما ضم "كراكاو" إلى الإمبراطورية في١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م. إن القضاء على ثورة المجر كان في نفس الوقت استكمالاً للجهود الروسية في القضاء على أي مركز يمكن أن تنطلق منه حركة بولندية قومية.

ثم إنه من زاوية العلاقات الدولية فإن تفكك الإمبراطورية النمساوية سيترك أمارة الهابسبورج مهيضة الجناح أمام الدول الكبرى الغربية، وقد تبتلع بروسيا الألمان وتصبح روسيا في مواجهة دولة ألمانية أشد خطورة على المصالح الروسية من الإمبراطورية النمساوية. وكان هذا هو أحد أركان السياسة الإنجليزية إزاء الإمبراطورية النمساوية. حيث كان بالمرستون – رئيس الوزارة البريطانية – مقتنعا تماماً بأنه إذا لم تكن هناك إمبراطورية نمساوية فإنه من الواجب إنشاء مثل هذه الإمبراطورية، ليس فقط لاستقرار نوع من التوازن الدولي لمواجهة نمو دولة ألمانية كبيرة على حساب ألمان النمسا وإنما كذلك لاستمرار قيام الإمبراطورية النمساوية كحاجز – من وجهة النظر الإنجليزية – أمام انطلاقة خطرة روسية فى شرق أوربا والبلقان. وهكذا كان استمرار بقاء الإمبراطورية النمساوية يخدم وجهات النظر الدولية الروسية والإنجليزية كل من زاويته الخاصة.

إن ذلك الموقف الروسي والإنجليزى من تفكك الإمبراطورية النمساوية يكشف كذلك كم كانت الحركة القومية المجرية عاجزة عن الحصول على تأيد أي من القوتين الكبيرتين. حقيقة كان المجريون يدركون أن روسيا لن تقدم شيئاً لهم، وكل ما كانوا يمنونه هو ألا تتحرك =

وفي شهر رجب ١٢٦٥هـ/ يونيو١٨٤٩م، بناء على طلب فرانس جوزيف، هاجمت القوات الروسية من الشرق وطغى على المجريين، واستسلم الجيش المجري في ٢٤ رمضان ١٢٦٥هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٤٩م، وأعقب ذلك فترة من القمع والعنف، وهرب كوسوث وبعض من الأفراد إلى الدولة العثمانية. ولكن كان لابد من إعادة النظر في العلاقة بين المجر والنمسا، وهي إعادة نظر فرضتها التطورات الدولية التي جاءت في أعقاب هزائم الإمبراطورية النمساوية في حروب الوحدةالإيطالية، ثم في سدوا عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م أمام الجيش الروسي، وفرضتها التطورات الداخلية في المجر نفسها حتى عقد تسوية١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م التي عرفت باسم أوزجليخ Ausgleich بعد هزيمة النمسا على يد بروسيا (١).

وكانت لهذه الهزيمة عواقب وخيمة على كل من الرومانيين وسلاف الجنوب، فقد زاد من خيبة أمل زعمائهم أن وضعهم السياسي لم يتحسن مع إخماد ثورة المجر واستعادة النمسا لنفوذها هناك، بل لقد عملت النمسا على فرض إدراة مركزية على أنحاء البلاد عرفت بنظام باخ Bach Systeففقدت ترانسلفانيا حقوق الحكم الذاتي وعادت لتكون تحت سيطرة النمسا مباشرة، في الوقت

=

روسياً إيجابياً ضدهم، أما بالنسبة لإنجلترا فقد كان زعماء الثورة المجرية يأملون كثيراً في معونتها، بل قدموا تنازلات اقتصادية ودولية كبيرة للحكومة الإنجليزية ولكن دون جدوى بسبب تمسك بالمرستون بسياسته سالفة الذكر إزاء الحفاظ على كيان الإمبراطورية النمساوية.

ومثلما خاب ظن زعماء المجر في الحكومة الإنجليزية كانت خيبتهم في حكومة فرنسا بعد ثورة ربيع ثاني ١٢٦٤هـ/ فبراير ١٨٤٨م أشد، فقد كان من المعروف عن الجمهوريين الفرنسيين أنهم أصحاب أيديولوجية ديموقراطية تدعو إلى تحرير الشعوب من الاستبداد، وأن الفرنسيين – خاصة بعد وصول لويس نابليون إلى منصب رئاسة الجمهورية – لن يقفوا مكتوفي الأيدي، أمام ثورة في المجر هي من نتائج ثورة الفرنسيين وضد أوتوقراطية يمقتها الفرنسيون، ولكن نظراً لأن الجمهوريين في فرنسا بعد ثورة ١٢٤٥هـ/ فبراير ١٨٤٨م بقليل فقدوا – أمام نمو خصومهم من المحافظين وأنصار بيت أورليان وأنصار بيت البوربون – عصا القيادة وكان لويس نابليون لا يزال مزعزعاً. بل يضع مخططاته للانفراد بالحكم قبل الإقدام على حرب تحرير واسعة النطاق، نظراً لكل هذا اتخذ لويس نابليون سياسة سلبية إزاء نداءات زعماء المجر. وكان لويس نابليون معنياً أكثر بتطور التسلط النمساوي على إيطاليا منه على المجر نظراً لجوار إيطاليا لفرنسا واستمرار السياسة التقليدية الفرنسية إزاء إيطاليا في أن يكون لها رأي في أوضاعها بطريقة أو بأخرى، أما بالنسبة للمجر، فقد كان لويس نابليون محقاً حين تقاعس عن تقديم مساعدة لثورة المجر بسبب بعد المسافة وعدم وجود أسطول فرنسي كبير مناسب يستطيع أن يفرض التدخل الفرنسي، وهو تدخل كفيل بأن يحرك بالمرستون الشديد الوطأة على فرنسا والذي يضخم أي مشروع فرنسي في حوض البحر المتوسط منعاً من أن يتحول هذا البحر إلى بحيرة فرنسية.

وظل التدخل العسكري الروسي في شرق أوروبا صورة قائمة في الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية حتى ليذهب المؤرخ الإنجليزي فيشر إلى أنه من بين أسباب حرب القرم "إحساس للحنق على روسيا للدور الأثيم الذي لعبته في خنق هنغاريا (المجر) واستقلالها".

عبدالعزيز نوار: التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص٢٦٥ – ٢٦٧.

(١) عبدالعزيز النوار: التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص ٢٦٧.

Ömer Yilmaz: Osmanli Tarihi، cilt3، p.317. http:\\ marefa.org/index.php/.

الذي لم تعبأ كثيراً بالوفود التي كانت تترى إلى فيينا للاحتجاج بل وأهملت أيضاً الالتماسات التي كانت تقدم لها في هذا الشأن،وظلت الأهداف الرومانية كما هي: الإعتراف بالقومية الرومانية ضمن القوميات المعترف بها، وإقامة حكومة ذاتية لترانسلفانيا يتمتع الرومانيون فيها بوضع يتناسب مع قوتهم غير المحدودة.

في تلك الأثناء كان الزعيم الروماني دون منازع هو الأسقف الأرثوذكسي آندريو شاجونا Andreiu Sagunaالذي كرس جهوده لتحسين وضع الكنيسة الأرثوذكسية، ولتعليم الشعب الروماني. لكن ظلت العقبة الرئيسة أمام هذه الكنيسة كما هي وتكمن في تخوف الكاثوليك من أن توجد مؤسسة أرثوذكسية قوية فيؤدي ذلك إلى تدمير جهودهم في نشر الكاثوليكية بين الأرثوذكس من خلال الكنيسة الموحدة، فضلاً عن اعتراف بطريركية الصرب في كارلوفيتز التي يقع الرومانيون الأرثوذكس تحت ولايتها. ومن ثم انصرف شاجونا للعمل على تحسين مستوى تدريب رجال الدين ليكونوا أكثر قدرة على التأثير كمعلمين في المدارس التي انتشرت وتوسعت بشكل ملحوظ آنذاك، فبعد عشر سنوات تقريباً تأسست حوالي خمسمائة مدرسة ابتدائية جديدة أضيفت للمائة القائمة، كما كان شاجونا مسؤولاً أيضاً عن إنشاء مطبعة وإصدار صحيفة، وكان يؤيد حكم النمسا لترانسلفانيا بإعتباره أفضل من أن تكون تحت حكم المجر. وبحلول عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م تمكن الرومانيون من تحقيق نجاح كبير في قضيتهم، ذلك أنه بعد هزيمة النمسا في ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م في حرب الوحدة الإيطالية تخلت عن "نظام باخ" في نظام الحكم، وعملت على إعادة الحكم في الدولة إلى نوع من الشكل الدستوري. وكان هذا يعني بالنسبة لترانسلفانيا إعادة الدايت لنشاطه السياسي، وبالتالي إمكانية الرجوع إلى كل قومية من القوميات القائمة بما فيها الرومانيون لأخذ رأيها فيما يتعلق بالإصلاحات في المستقبل قبل إقرارها. لكن المجر عارضت بقوة تلك الإجراءات الجديدة التي اتخذتها النمسا على أساس أن الوحدة التي أعلنت في ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م بينها وبين ترانسلفانيا لا تزال قائمة، وبالتالي ينبغي أن يكون لترانسلفانيا مجلس دايت خاص بها. وأجاب الرومانيون يساندهم كثير من زعماء الساكسون بأن تلك الوحدة لم تعد قائمة بهزيمة المجر في عام١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م، وبصدور "نظام باخ"، ونجحوا في استصدار قانون انتخابي جديد محل قانون عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨ خصص للرومانيين ثلاثة نواب فقط في الدايت من إجمالي ثلاثمائة نائبٍ، فما كان من المجر إلا أن رفض الاشتراك في عضوية الدايت الجديد.

وبغياب المجريين عن الدايت الجديد أصبح بإمكان النواب الرومانيون والساكسون إصدار تشريعات لتغيير طبيعة الإدارة في ترانسلفانيا، وأعلن الرومانيون أن قوميتهم تتكافأ مع قوميات المجر والتشيك والساكسون. كما أخذت الكنائس الموحدة والأرثوذكسية نفس مكانة كنائس المذاهب

الأربعة الأخرى، وأكثر من هذا فإن إمبراطور النمسا، وبفعل جهود الأسقف شاجونا وافق على فصل الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية عن البطريركية الصربية، ومن ثم تأسست أسقفية أرثوذكسية رئاسية في مدينة شبييو Sibiu وأسقفيات في كل من آرادArad ، وكارنسبيشCaransebes ، وتم الاعتراف باللغة الرومانية جنباً إلى جنب الجرمانية والمجرية. وبهذا أصبح الرومانيون ولأول مرة في التاريخ الحديث متساوين مساواة قانونية مع باقي أهالي ترانسلفانيا.

غير أن تلك الإصلاحات لم تستمر طويلاً، ذلك أن المجريين يتمتعون بوضع قوي في أنحاء إمبراطورية النمسا، على حين أن وضع الحكومة المركزية في فيينا كان ضعيفاً. ولهذا وبسبب امتناع المجريين عن التعاون مع أجهزة الدولة اضطر الإمبراطور فرانس جوزيف لتقديم تنازلات لهم، ففي ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م تمَّ إلغاء قانون انتخاب دايت ترانسلفانيا، وعرض مشروع قانون جديد يخصص للمجريين الذين يمثلون ٢٩% فقط من إجمالي السكان ٨٩ مقعداً على حين أن الرومانيين الذين يمثلون أغلبية خصص لهم ثلاثة عشر مقعداً، وهذا الدايت هو الذي قام بالتصويت على وحدة ترانسلفانيا مع المجر ذلك القرار الذي قبله الإمبراطور.

وهكذا تحولت ترانسلفانيا التي كانت جزءاً من المجر لها جهازها الإداري وبرلمانها (الدايت) إلى محافظة في مملكة المجر. وبينما كان الرومانيون في ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م يشكلون أغلبية في ترانسلفانيا تتمتع بالمساواة مع سائر القوميات الأخرى، أصبحوا أقلية تمثل ١٥% من رعايا المجر. وأكثر من هذا إن مستقبلهم أصبح مظلماً في كثير من المجالات خاصة وأن جيلاً جديداً من الساسة المجريين تولوا شؤون الحكم وأخذوا يعملون على تنفيذ مبادئ كوسيوث من حيث "الميجرة."

وبعد أن انقسمت إمبراطورية النمسا-المجر أو ما كان يعرف بالمملكة الثنائية إلى وحدتين بعد هزيمتها على يد بروسيا – كما أشرنا سابقا – أصبحت كل وحدة تتميز عن الأخرى ولكن تحت حكم واحد أصبح يعرف بإمبراطور النمسا وملك المجر، ولها سياسة خارجية واحدة وجيش واحد على أن يلتقي وفدان من كل وحدة دورياً لحل المشكلات المشتركة، ولكل وحدة حكومة خاصة لها الحرية في مباشرة شؤون الإدارة الداخلية. والحال كذلك أسرع الرومانيون وسلاف الجنوب الذين أصبحوا تحت حكم وحدة المجر التابعة بتقديم التماسات إلى حكومة النمسا لرفع المظالم التي أصابتهم من جراء سياسة حكومة المجر[1].

أما بالنسبة للاجئين النمساويين، فبناءاً على المادة الثامنة عشرة من معاهدة بلغراد، بدأت

---

(1) http://www.marefa.org

النمسا وروسيا في طلب إلقاء القبض على القادة فوراً وتسليمهم للسلطات النمساوية والروسية عندما عبر المجريون والبولنديون نهر الدانوب إلى الدولة العثمانية، وانتهزت روسيا الفرصة لطلب تسليم البولنديين الذين كانوا لاجئين في الدولة العثمانية. وعلى الرغم من ذلك، فقد منح السلطان عبدالمجيد Abdulmecid حق اللجوء السياسي للاجئين منذ وطأت أقدامهم الأراضي العثمانية وفقاً للتقليد العثماني الراسخ الخاص بالضيافة. ونتيجة لذلك، فقد رفض السلطان تسليمهم حتى بعد أن قطعت كل من النمسا وروسيا علاقاتهما بالسلطة العثمانية وهددا بإشعال حرب، ودافع السلطان بثبات عن قراره وأعد للحرب بينما استخدم كل القنوات المتاحة في سبيل التوصل للحل السلمي[1].

وجاء رد الفعل العثماني في وثيقة صدرت في رمضان ١٢٦٥هـ/ أغسطس عام ١٨٤٩م، ونصت على ما يلي[2]:"طالما أن هؤلاء الجنود قد طلبوا حق اللجوء السياسي تحت رعاية السلطان، فإن طردهم وتسليمهم لا يتفق مع التقليد المتبع، ولكن سيتم نقلهم من الحدود إلى مكان آمن". وهذا على الرغم من أنه قد ورد نص آخر في اتفاقية سابقة والذي يحظر منح حق اللجوء السياسي للاجئين من الجانبين والذين يسعون للهرب من سلطة حكوماتهم (طلبت النمسا أخيراً اعتقال اللاجئين).

وقد اتخذ الباب العالي العديد من الإجراءات الجانبية والتي تم تجاهلها أونادراً ما ذكرت في الأدبيات ذات الصلة، وذهب المبعوث التركي من الأفلاق إلى سان بطرسبرج [3] حيث قضى وقتاً للتفاوض مع الحكومة الروسية والمبعوث النمساوي للتوصل لحل للأزمة التي تسبب فيها المجريون. وتعطي الخطابات التي أرسلها فؤاد باشا Fuat Pasa صورة مفصلة عن الكيفية التي

---

(1) Kemal H. Karpat، *Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays*، BRILL، 2002، pp. 171–174. Yilmaz ÖZTUNA: Osmanli Devleti Tarihi، T.C kültür Bakanligi yayinlari/، yayimlar Dairesi، Baskanligi، Osmanli Dizisi/ 1، Ankara; 1998، Birinici cilt، p.513.

(2) Ibid.

(٣) سانت بطرس برج (بالروسية: Санкт–Петербу́рг)، والتي عرفت سابقاً باسم لينينغراد Ленингра́д في١٣٤٢هـ – ١٤١١هـ/ ١٩٢٤م – ١٩٩١م) وباسم بيتروغراد (Петрогра́д في ١٣٣٢هـ – ١٣٤٢هـ/ ١٩١٤م – ١٩٢٤م)، هي مدينة روسية تقع في شمال غرب روسيا في دلتا نهر نيفا، شرق خليج فنلندا، في بحر البلطيق، وتعتبر أحد أكبر مراكز أوروبا الثقافية. أسس المدينة القيصر بطرس الأول في ١١ محرم ١١١٥هـ/ ٢٧ مايو ١٧٠٣م "كنافذة مطلة على أوروبا" ببناء قلعة ضخمة على نهر نيفا الكبير في الخليج الفلندي (بحر البلطيق) ثم اتسعت رغم وعورة المنطقة وكثرة المستنقعات، وسرعان ما تحولت إلى ميناء عسكري تجاري كبير وساهمت بصنع الانتصار في حرب الشمال التي استمرت أكثر من عشرين عاماً آنذاك وفتحت آفاق اتصال واسع مع الحضارة الأوربية، وقد حملت هذا الاسم تخليدا لمؤسسها القيصر بطرس أو بيتر الأول. كانت عاصمة البلاد لأكثر من قرنين (١١٢٤هـ – ١١٤٤هـ/ ١٧١٢م–١٧٣٢م و١١٤٤هـ – ١٣٣٦هـ/ ١٧٣٢م – ١٩١٨م)، في أثناء قيام الإمبراطورية الروسية حتى ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

ar.wikipedia.org/wiki/سانت_بطرسبرغ

تمكن بها الموفد العثماني من إقناع الروس والنمساويين لعدم الدخول في حرب أوالاضطلاع بإجراءات أخرى عنيفة بغرض استعادة اللاجئين المجريين والبولنديين. وتصف تلك الخطابات جيداً الدوافع والمواقف الروسية والنمساوية تجاه الحركات القومية في شرق أوروبا، وكانت قائمة على تفهم فؤاد باشا Fuat Pasa للمخاوف الروسية والنمساوية من هذه الحركات القومية حيث أنه كان قادراً على التفاوض للتوصل لاتفاق خاص بحالة اللاجئين ومدة بقائهم في تركيا. وأبرم الباب العالي الاتفاق النهائي مع روسيا والنمسا والذي كان يهدف إلى إبقاء المجريين والبولنيين بعيدا عن الحدود العثمانية [١].

<u>ونص الاتفاق على البنود التالية:</u> [٢]

- سيقيم المجريون في قونية أوكوتاهيا. وفيما يتعلق بالذين يرغبون منهم في العودة لبلادهم، فلهم مطلق الحرية في ذلك ولكن لن يسمح لهم بالدخول.
- سيتركز اللاجئون الذين سيعتنقون الإسلام في حلب وسيكونون تحت إمرة الدولة العثمانية بشكل كامل وهم في ذلك مثل المواطنين المسلمين، (وفي هذه المرحلة لم تكن الدولة العثمانية قد قبلت بشكل رسمي مبدأ الرعوية السياسية).
- وفيما يخص البولنديين، سيتعين عليهم مغادرة الإقليم العثماني لبلد آخر وذلك بغض النظر عن ماهية جواز السفر الخاص بهم، ووقع الاختيار على مالطة كنقطة تركز اللاجئين. وعلى الرغم مما سبق، فإن أغلب البولنديين يتمتعون بالجنسية النمساوية وعليه فإن القائمة التي أصدرتها السلطات الروسية كانت تضم فقط أحد عشر اسماً.

وأعقب التوصل إلى هذا الاتفاق، تفويض الحكومة العثمانية لمبعوث آخر هو أحمد نجدت باشا – Vefik Efendi[٣] – بغرض تنفيذه. ونتيجة لذلك، فتم إرسال لويس كوسوث Kossuth وحاشيته إلى كوتاهيا وتم إيفاد المجموعة التي يترأسها الجنرال جوسيف برن Joseph Bern إلى

---

(1) Bogert، Elva. "Austro–Hungarian Maritime Trade with the Ottoman Empire، 1873–1895." PhD Thesis، Tufts University، 1976. 762 pp. 65–102

(2) Kemal H. Karpat، Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays، pp. 171–174.

(٣) أحمد نجدت أفندي باشا (١٨٢٣–١٩٨١) أحد الدبلوماسيين فى الدولة العثمانية ومترجم خلال فترة التنظيمات، وتولى أعلى مراتب الوظائف الحكومية بما فى ذلك رئاسة البرلمان العثماني الأول، كما أصبح الوزير الأكبر لفترتين قصيرتين، وبدأ أول مسرح على النمط الغربي فى بورصة وترجم معظم أعمال موليير.

http://en.wikipedia.org/wiki/Ahmed_Vefik_Pasha

حلب، وقد تحولت تلك المجموعة إلى الإسلام، بينما ظلت مجموعة كبيرة في شومنو. Shumnu[1]. ويعد تقسيم اللاجئين إلى ثلاث مجموعات ذات أهمية حيث ظل أفراد من المجموعتين الأخيرتين في الدولة العثمانية وكانت لهم أدوار في التحول الأيديولوجي والاجتماعي للدولة [2].

وبحلول ٧ صفر ١٢٦٦هـ/ ٢٣ من ديسمبر ١٨٤٩م، كانت المرحلة العصيبة للصراع العثماني – النمساوي – الروسي انتهت حيث استأنفت القوى الثلاث السالف ذكرها علاقاتها الدبلوماسية، واضطلعت الحكومة العثمانية بتسريح وحدات الاحتياط وإعادة القوات التي تم إحضارها من مصر. وتم توجيه وفيق أفندي Vefik Efendi للذهاب إلى شومنو Shumnu –حيث تم فيها نقل المجريين والبولنديين من فيدن– لتنفيذ انتقالهم إلى المناطق المتفق عليها، وكان يحمل القوائم التي تضم أسماء اللاجئين التي قدمتها له كل من النمسا وروسيا.

وتأتي توجيهات الباب العالي إلى Vefik Efendi – والتي يعود تاريخها إلى ٢٢ صفر ١٢٦٦هـ/ ٨ يناير عام ١٨٥٠م – على النحوالتالي[3]: "سيتم إرسال البولنديين المذكورة أسماؤهم في القائمة التي قدمتها السفارة الروسية إلى مالطة بينما سيتم إيفاد الواردة أسماؤهم في القائمة التي جمعتها سفارة النمسا إلى كوتاهيا" وتشمل قائمة الحكومة النمساوية ٥٧ اسماً وتتضمن قادة الثورة مثل لويس كوسوث Kossuth، كونت باتثياني Batthany ومجريون آخرون بارزون، سيتم نقل المُدرجة أسماؤهم في القائمتين وهؤلاء الذين تحولوا إلى الإسلام إلى حلب حيث سيقيمون هناك. وستكون هناك سفينة لنقل الذين سيذهبون إلى مالطة بينما ستنقل سفينة تاريبحري Tairibahari المجموعتين الأخريين إلى بورصة وإسكندرونة في رحلتين منفصلتين، وكان يسمح للزوجات بمرافقة أزواجهن. واضطلع مظهر بيه بمسؤولية الذين سيذهبون إلى حلب والكولونيل سليمان رفيق بهؤلاء المتوجهين إلى كوتاهيا، تمَّ بيع ٣٠٠ من الخيل يخص هؤلاء المتوجهين إلى كوتاهيا وذلك في حضور المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين وتقدم العائدات لأصحابها [4].

---

(١) إحدى مدن بلغاريا.

http://www.tiptopglobe.com/

(2) Ismail Hami Danismend: izahli osmanli Tarihi ktonolojisi، Türkiye Yayinevi Istanbul، m.1924 – 1703، H1342 – 1115، cilt; 4، p.139.

(3) Bogert، Elva. "Austro–Hungarian Maritime Trade with the Ottoman Empire، 1873–1895." PhD Thesis، Tufts University، 1976. 762 pp. 65–102

(4) Kemal H. Karpat، Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays، BRILL، 2002، pp. 171–174. Ömer Yilmaz: Osmanli Tarihi، cilt3، p.357.

عارض لويس كوسوث Kossuth تفريق اللاجئين على هذا النحومعارضة شديدة، وبعث بخطاب إلى ستراتفورد كانينج Strafford Canning [(١)] – السفير الإنجليزي في إسطنبول– يطلب منه التدخل نيابة عنهم وبذلك يتمكن كافة المجريين والبولنديين من البقاء في مجموعة واحدة ويفضل أن يتم نقلهم إلى مدينة في البلقان حيث يستطيعون الذهاب لأوروبا بغرض إنشاء مركز للمنفيين المجريين، وأخيرا رضخ Kossuth للقرار ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى أن السلطان قد أوعز إلى Vefik Efendi بأن يطمئن المتجهين إلى كوتاهيا بأن هناك ثمة جهوداً بذلت في سبيل تقصير أمد إقامتهم هناك. وفي نفس الوقت، أصدر الباب العالي تحذيرات صارمة إلى المسؤولين في Shumnu ليحتاطوا من الكرواتيين المسلحين تسليحاً جيداً الذين أحضرتهم السلطات النمساوية إلى Shumnu بغرض اغتيال لويس كوسوث Kossuth وأصدقائه المقربين.

وأخيراً، تمَّ نقل المجريين دون أي حادثة تذكر من شومنوShumnu إلى فارنا Varna حيث أبحروا إلى بورصة وإسكندرونة، وكان يقدر العدد الأصلي الكلي للاجئين بنحو ١٦٠٠٠ ويتضمن العديد من الذين اتبعوهم. كان لدى الجنرال Joseph Bern فقط قوات تقرب من ١١١٢٠ منهم ٣٦ مسؤولا. وقد عبر الدانوب منهم ما يقرب من ٨٠٠٠ في شعبان/ أواخر يوليو وأوائل أغسطس قرب فيدن. وقد قدمت الوثائق العثمانية بشكل أكثر دقة أعداد اللاجئين في حلب وشومنوShumnu وأقام أغلبهم في الدولة العثمانية. وفي الواقع، فقد تمَّ منحهم أراضي بهدف تمكينهم من الإقامة بشكل دائم[(٢)].

فنجد أن تصرف الباب العالي بهذا العزم والإصرار آثار الإعجاب والتقدير، فأعلنت إنجلترا وفرنسا أن السلطان العثماني لديه كل الحق بالنسبة لإجراءاته إزاء مشكلة اللاجئين بهذه الصورة، وبذلك فقد اكتسبت هوية المشكلة الدولية، بعد أن كانت مجرد أيدولوجية من أول نظرة، فكانت روسيا والنمسا تظن وتعتقد أن هؤلاء المجريين مجرد أشقياء اعتمدوا على مبادئ القومية، أما إنجلترا وفرنسا فإنهما اعترفتا بأن هؤلاء اللاجئين لم يكونوا كما تظن النمسا وروسيا، بل هم

---

(١) ستراتفورد كانينج Strafford Canning (١٢٠٠هـ – ١٢٩٧هـ/ ١٧٨٦م – ١٨٨٠م) سياسي ودبلوماسي انجليزي، شغل منصب السفير الإنجليزي في إسطنبول لفترة طويلة.

en.wikipedia.org/wiki/Stratford_Canning،_1st_Viscount_Stratford_de_Redcliffe

(2) Lendvai، Paul (2002)، The Hungarians: A Thousand Years of Vectory in Defeat، C Hurst & Co، P.94. Marx، Karl، Engels، Friedrich (1977)، “The Magyar Struggle”، Collected Works، 8، pp.229 – 236. Szabó، János B. (5 Septemper 2006). “Hungary’s War of independence”. history.com. http:// www.history.com/magazines/military_history/3822491.html.

زعماء قضية مقدسة [١].

وكانت الدولة العثمانية تشبه روسيا والنمسا أكثر من إنجلترا وفرنسا من ناحية بنية الإمبراطورية، حيث كان فيها مجتمعات تنتسب إلى أمم مختلفة، ومن ثم فإن التمردات القومية قد انتشرت في الأراضي التركية منذ بداية القرن ١٣هـ/ ١٩م، وبدأت تؤتي ثمارها. وعلى الرغم من ذلك فإن الضروريات السياسية العامة قد اضطرت الدولة العثمانية بأن تكون مرتبطة أكثر بإنجلترا وفرنسا، أما مسألة رد اللاجئين في الأساس فهو مجرد إجراء لا يعمل على التوائم أو رفعة الدولة أو بالعكس، فإنه ينال من سيادتها ومكانتها العريقة وشرفها، ولهذا السبب فإن الحكومة العثمانية قررت عدم رد اللاجئين ومواجهة روسيا والنمسا إذا لزم الأمر. وأوضح الباب العالي بموجب التقرير الذي قام بنشره في أوروبا أنه قام بهذا الإجراء بموجب مشاعر الرحمة والإنسانية، وأنه يضحي من أجل الدفاع عن اللاجئين [٢].

ولكن نشر هذا التقرير أوجد ردود أفعال عظمى لدى الرأي العام الأوروبي، حيث إنه أحدث مظاهرات لصالح تركيا في فرنسا وإنجلترا لدرجة أن الشباب الإنجليز الذين صادفوا السفير التركي في لندن، موزوريس باشا، وهو يسير في الشارع بالسيارة حملوه إلى سفارته نقلاً على الأعناق.

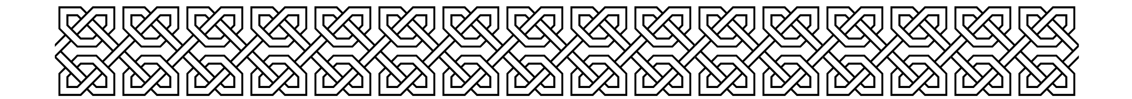
أما فكرة قطع النمسا وروسيا علاقاتهما السياسية بالدولة العثمانية، فإنها محاولة لإخافة الطرف الآخر. ومهما يكن فإن إنجلترا وفرنسا كان لديهما عزم كبير على مساعدة السلطان بقوة وصدق، أنه ينبغي عليهم أيضاً أن يكونوا أصدقاء يدافعون عن الأمة ضد روسيا والنمسا إذا لزم الأمر. وهذا أدى إلى تحويل الرأي العام الأوروبي ضد روسيا والنمسا وساعد أيضاً على تأسيس هاتين الدولتين علاقات سياسية جديدة مع الدولة العثمانية، بعودة من يريد من اللاجئين إلى بلاده بعد أخذ الضمانات من الدول المعنية بعدم المساس بحياتهم. كما أدى إلى تأسيس علاقات متينة بين تركيا وبقية الدول الأوروبية الغربية باستثناء النمسا وروسيا، وهذه العلاقات ظهرت جلياً في حرب القرم ضد تركيا[٣].

---

(1) Bertrand Michael Bachmann: Österweich und das osmanische reich، FachbibioThek Für wissenschscha Ften، Creschichts universität، wein، P.208.

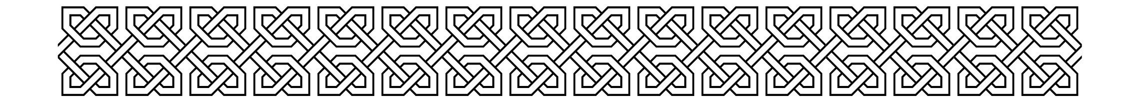
(2) Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt VI، P. 3009.. Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Anka'nin Yükselisi Ve Düsüsü، P.217.

(3) Ismail Hami Danis Mend: Izanli Osmanli Tarihi Ktonolojisi، Citt4، P.139. Ord. Prof. Enver Osmanli Tarihi، Cilt 6، P.217. Ömer Yilmaz: Osmanli Tarihi، Cilt3، P.359. Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt VI، P.3010.



المبحث الثَّالِث

موقف الإمبراطورية النمساوية من مواقف الأوروبية الحربية خلال الفترة ١٢٧٠هـ – ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٣م – ١٨٥٦م، وآثار ذلك في ترسيخ العلاقات .



كان حدوث الحركة الدستورية في أوروبا عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م، وإن بدأت في باريس – كما رأينا سابقاً – بظهور الجمهورية الثانية بعد إسقاط حكومة لويس فيليب[1]. ثم تسربت هذه الأفكار إلى باقي الدول الأوروبية، فأخذت ألمانيا نحو الوحدة[2]، وإيطاليا تشاركها نفس الهموم[3]،

---

(١) لويس فيليب:ولد سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م، ولما قامت الثورة مال إليها طمعاً في الحصول على الملك، ثمّ هاجر حينما ألغيت الملكية بشكل كليّ، وبقي بعيداً عن بلاده إلى سنة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م، فعاد مع لويس الثامن عشر. وفي ١٠ صفر ١٢٤٦هـ/ ٣١ يوليو ١٨٣٠م انتخب ملكاً على فرنسا بعد عزل شارل العاشر الذي خلف أخاه لويس الثامن عشر بعد موته في سنة ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م، بقي ملكاً حتى ألجأه الثورويون إلى الإستغناء في ١٨ ربيع الأول ١٢٦٤هـ/ ٢٣ فبراير ١٨٤٨م، وهاجر إلى إنجلترا حتى توفي سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٤٨٩.

(٢) الوحدة الألمانية: لم تكن وقتها ألمانيا أقل تفككا من إيطاليا، فقد ظهر فيها الإتحاد الألماني سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، والدعوة إلى ألمانيا المتحدة لا زالت وليدة، وكان الصراع على النفوذ في الدويلات الألمانية الصغيرة بين النمسا بقيادة ميترنخ القابضة على القرار في الدايت الألماني من ناحية، تساندها دول الحلف المقدس (روسيا وبروسيا) التي كونت جبهة ثلاثية ضد الحركات التحررية في العام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، ولم يكن الصراع على ألمانيا إيديولجيا بقدر ما كانت تدفعه المصالح الإقتصاديةوالسياسية. لكن التطورات على الأرض لم تكن لتخدم مصالح الحلف المقدس ولا مصالح بريطانيا وفرنسا، فقد شكل إنشاء الزولفرين (الإتحاد الجمركي) نقطة تحول خطيرة في تاريخ الوحدة الألمانية، بزعامة بروسيا، وبعد أن أدخلت عليه تعديلات أدت إلى إتساعه بانضمام بافاريا وسكسونيا في العام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. وفي ١٥ ربيع الآخر ١٢٦٤هـ/ ٢١ مارس ١٨٤٨م أعلن فريدريك وليم الرابع إندماج بروسيا في ألمانيا، ونشطت الخطوات التنفيذية لوحدة ألمانيا وذلك بانعقاد برلمان تمهيدي في باريس ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م ليحل محل الدايت الألماني الموالي للنمسا، وأخيراً وافق برلمان فرنكفورت على إقصاء النمسا من الاتحاد الالماني المقبل، وأقدم على عرض تاج هذا الإتحاد على فريدريك وليم الرابع ملك بروسيا تأكيدا للوحدة الألمانية وكسب بروسيا كقوة قادرة على الدفاع عن الإتحاد. غير أن فريدريك وليم رفض العرش لسببين: **الأول:** أنه كان مسيحياً مخلصاً ويؤمن بالحق الإلهي، وأنه بذلك يتجاوز الأمراء الذين لهم الحق في الإنتخاب. **والثاني:** لم يرد فريدريك الدخول في مواجهة مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة (النمسا) أو حتى روسيا، لما بينهم من أحلاف كانت تأخذ الطابع الديني حتى في مسمياتها، وبذلك سحق برلمان فرانكفورت والدستور الذي أصدره.

فكان الحل البديل من قبل فريدريك وليم الرابع قيام مؤتمر من الأمراء يتولى وضع دستور للإمبراطورية الألمانية في رجب ١٢٦٥هـ/ يونيو ١٨٤٩، غير أن اليد الخفية تدخلت لزعزعة الوفاق بين الأمراء وتقسمت ألمانيا إلى قسمين، خصوصا ما حدث من ثورة بأمارة هسي Hess-Cassel معقل الروتشيلديين، والغريب في الأمر أن النمسا المسيحية التي قررت أن تنفرد باليد العليا في الإتحاد الألماني القديم وقفت إلى جانب الأمير العميل الروتشيلدي المستبد، بينما وقفت بروسيا إلى جانب رعايا الأمارة، ولكن كانت الغلبة للنمسا وإنتصارا لكبرياء حكومة العالم الخفية الجريح ببرلمان فرانكفورت ولكل محافلها المنتشرة في أوروبا. وإنتهت المواجهة بقبول شروط ما عرف بإذلال المتز في محرم ١٢٦٧هـ/ نوفمبر ١٨٥٠م. وعملوا على إخلاء الساحة لتقديم سفاح آخر قبح وجه بروسيا المشرق وهو المستشار أوتو بسمارك(Otto Bismark) ، كان ذلك في سنة١٢٧٩هـ/١٨٦٢م.

كانت كل الظروف تخدم رغبة الحكومة الخفية في تدمير الإمبراطورية الرومانية المقدسة، خصوصاً بعد الحروب المرهقة التي خاضتها النمسا وتضعضع إقتصادها، والقوة البروسية الصاعدة نتيجة الإتحاد والمكاسب الإقتصادية الكبيرة التي تحققت، والتقدم العسكري الكبير الذي أحرزته، وحياد جميع دول أوروبا في حرب لم ترتسم لها مزايا أو مصالح في خوضها، بينما كان هنالك الإتفاق الفرنسي البروسي في جمادى الآخرة ١٢٨٢هـ/ أكتوبر ١٨٦٥م، ومعاهدة الحلف البروسي الإيطالي في ذو الحجة ١٢٨٢هـ/ أبريل ١٨٦٦م، فكانت الهزيمة الماحقة المزلزلة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، والانتصار البروسي السريع الكبير في سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م.

خالد أبو الفتوح: من يحكم العالم، الفصل الرابع، ٨ مارس ٢٠١١م

http://qeraaat.blogspot.com/2012/03/blog-post_7021.html

(٣) الوحدة الإيطالية: هي حركة اجتماعية سياسية ثورية، انتشرت في إيطاليا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، منادية بتوحيد الممالك الإيطالية وإنهاء الحكم النمساوي والنابليوني في إيطاليا، ويعتبر المؤرخين فترة توحيد إيطاليا من مؤتمر فيينا١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م =

ونهضت المجر – كما رأينا سابقاً – لتواجه الإمبراطورية النمساوية. حيث اضطرت حكوماتها إلى استعمال القوة، والتي استطاعت إجهاض الثورات في أوروبا من قبل الأنظمة المحافظة خلال عام ١٢٦٤هـ – ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م – ١٨٤٩م، قد غيرت تلك الحروب في العلاقات الدولية، وضربت ما كان يسمى بـ (التجانس الأوروبي)، والذي كان قد كرس منذ عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م [(١)].

إلا أن الذي أوصل هذه العلاقات الدولية إلى مأزقها الخطير، وعكّر صفو السلام النسبي الذي ساد المنطقة منذ انتهاء الأزمة المصرية عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، هو ما عرف في التاريخ الحديث بحرب القرم التي اندلعت عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م[(٢)]، والتي تعتبر من أهم مراحل المسألة الشرقية. وإن كانت برزت هذه المسألة مع بداية انحسار الفتح العثماني عن أوروبا، ومع اتجاه العثمانيين المتزايد نحو فقدانهم تفوقهم العسكري أمام الدول الأوروبية، وبخاصة النمسا وروسيا، فقد اتخذت شكلها الحديث في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي،

=

إلى الحرب الفرنسية البروسية ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. تكونت لجنة جمهورية في المملكة الإيطالية التابعة للحكم النابليوني، وبدأت الجماعات المطالبة بالوحدة بتأجيج المشاعر القومية في مناطق إيطاليا ضد الهاسبرغيين في النمسا والفرنسيين، خاصة بعد مؤتمر فيينا عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م. استطاع الإيطاليون التخلص من الحكم الفرنسي، لتصبح الإمبراطورية النمساوية عدوهم الوحيد. دعم العديد من العلماء والمفكرين الإيطاليين في كافة أنحاء أوروبا الوحدة الإيطالية، ولكن النمسا استعملت كافة أنواع القمع لمنع تلك الوحدة. اتضح ذلك في كلمة المستشار النمساوي في مؤتمر فيينا الذي أنكر وجود إيطاليا بقوله "إن كلمة إيطاليا ما هي إلا مصطلح يعبر عن مكان جغرافي فقط"، ولكن أخيراً وفي عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، توحّدت إيطاليا وأعلنت روما عاصمةً لها.

http://en.wikipedia.org/wiki/Italian_unification

(١) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٧. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، مجلة تاريخ العرب والعالم/ بيروت، العددان ٧٨/٧٧ آذار/ نيسان، عام ١٩٨٥م، ص٢٦.

(٢) كانت بلاد القرم العثمانية، محط أنظار العدو الروسي منذ أمد بعيد، يمتد إلى ما قبل «بطرس الأكبر»، فقد شهد القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، صعود عدو لدود للإسلام عامة، وللدولة العثمانية خاصة، هو العدو الروسي، فبينما كانت أوروبا في أوج حملتها ضد المسلمين، وبالأخص امبراطورية النمسا والمجر، وجمهورية البنادقة في القرن الماضي، بدأت الاستعدادات الروسية بقيادة «بطرس الأكبر» حملتها ضد العثمانيين في هذا القرن، واستمرت في تواصل طيلة القرن وفي القرنين التاليين وحتى وقتنا الحاضر.

ورغم أن «إيفان الثالث» يُعدّ أول قيصر روسي أظهر أطماعه العدائية إزاء العاصمة العثمانية، إلا أن التوغل الروسي الفعلي لم يبدأ إلا في عهد باني روسيا الحديثة «بطرس الأكبر». ونقرأ في البند الخامس من وصيته الشهيرة، دعوته إلى تحقيق اتفاق مع النمسا لطرد العثمانيين العثمانيين من أوروبا، وإلى أن يكرس لهذا الغرض أقصى ما يلزم من إمكانيات لتجهيز جيش بري دائم، وإقامة دار لصناعات السفن على شواطئ البحر الأسود من أجل تحقيق تلك الغاية المنشودة.

وخطط بطرس الأكبر بعد أن تولى السلطة لإزالة الحواجز بينه وبين الغرب، وبرأيه أنها ثلاثة حواجز: السويد وبولندا والدولة العثمانية. وقد تمكن من إزالة الحاجز الأول، وحقق نجاحاً كبيراً في إزالة الحاجز الثاني، ولم يبق أمامه سوى الحاجز الثالث، حاجز الدولة العثمانية سواء ولاياتها الأسيوية، أو الأهم في تحقيقه لهذا الهدف، أي هدف الاتصال بالغرب، ولايات البلقان العثمانية.

للمزيد، انظر: التمهيد. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ٢١١- ٢١٦. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٢٩٠ – ٣٠٢. وديع أبو زيدون: تأسيس الدولة العثمانية، ص١٨٤، هامش (١).

وقد تحكمت بها ثلاثة عوامل، هي:

١. ضعف الدولة العثمانية المتزايد.
٢. ظهور عدد من القوميات النصرانية الصغيرة الفتية في شبة جزيرة البلقان.
٣. أثر العاملين معاً على سياسة الدول الكبرى[١].

شغلت هذه الحرب مكاناً فريداً في تاريخ الدولة العثمانية، وتاريخ أوروبا، في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فمنذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين، ظلت العوامل الدينية والاقتصادية تدفع روسيا للسيطرة على الممرات العثمانية وبالتالي على العاصمة العثمانية في سبيل تأمين تجارتها وتنفيذ ادعاءها في وراثة الإمبراطورية البيزنطية، فتارة بالتوسع العسكري وتارة أخرى بأسلوب التفاهم الدولي. أعلنت روسيا مراراً عن سياستها التقسيمية للدولة العثمانية، إلا أن خططها اصطدمت في كل مرة بمصالح دول أوروبية أخرى، **فالنمسا**، كانت تنازعها الزعامة على البلقان، في حين عارضتها **بريطانيا وفرنسا** في القضاء على الدولة العثمانية لأسباب إستراتيجية واقتصادية، ونتج عن تضارب مصالح الدول الأوروبية في السلطة العثمانية خلال هذا القرن تأزم متواصل في العلاقات الروسية – العثمانية[٢].

---

(١) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٨. عبدالرزاق سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص ٢٦. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعنعي: تاريخ أوروبا المعاصر، ص٢٣١. أ.ن. جرانيت وآخر: تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين،، ج١، ص٤٠١.

(٢) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٨. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٢٦.

ويتضح ذلك في نواحي عدة، أولاً: فكانت الدولة العثمانية أكبر قوة إسلامية هجومية دفاعية ضد عدوان أوروبا على الشرق الأدنى، واستطاعت أن تمد سلطانها على البلقان وعلى البلاد العربية، ولكن الدولة العثمانية – وقد سيطرت على العراق والبحر الأحمر – كانت عاجزة عن خفض شوكة الأسطول البرتغالي في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ولم تعمل على منافسة الأسطول الإنجليزي في المياه الجنوبية الإسلامية، ونظراً لأن طريق رأس الرجاء الصالح كان يلبي أغراض إنجلترا التجارية والعسكرية فإن إنجلترا لم تعن بسيطرة الدولة العثمانية على الطريقين القصيرين بين أوروبا والشرق الأقصى عبر العراق أو عبر مصر، حتى جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ١٢١٢هـ/ ١٧٩٨م. هبطت الحملة الفرنسية على مصر وظهر مشروع شق قناة بين البحرين المتوسط والأحمر، ونجح نابليون بونابرت في التحالف مع السلطان العثماني في ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م فعملت إنجلترا على مضاعفة نشاطها في الليفانت وأرسلت حملتها المحدودة الأهداف إلى مصر في ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، وضماناً لحرية الملاحة البريطانية في الخليج العربي فرضت معاهدة ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م على مشيخات الساحل العربي للخليج ثم انتهزت فرصة الصراع العثماني المصري واستولت على عدن ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، وبذلك تكون قد ضمنت السيطرة على مفاتيح البحار الشرقية. كما وضعت قطعاً بحرية صغيرة بريطانية في نهر دجلة لضمان سيطرتها على هذا المجرى المائي وعلى زميله الفرات، اللذين قد يصبحان في المستقبل القريب من خطوط المواصلات العالمية بين الشرق والغرب باستخدام البواخر الحديثة.

ومع أن إنجلترا كانت هكذا تفرض سيطرتها على أطراف الدولة العثمانية فإنها كانت تنتهج سياسة «المحافظة على كيان الدولة العثمانية»، ضد مخططات روسيا وفرنسا بالذات، ومع أن فرنسا استولت على الجزائر في ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م فكان لبريطانيا مفهوم متطور عن «الحفاظ على كيان الدولة العثمانية» بحيث يَسمح هذا المفهوم بمثل هذا النوع من الاستعمار الفرنسي، ولكن كان للانطلاقة الفرنسية أو الروسية على حساب الدولة العثمانية حدود لدى الدوائر الإنجليزية يجب ألا يتعداها أي من الروس أو الفرنسيين. **وكان هذا الموقف البريطاني واضحاً ضد التوسع الروسي في اتجاه مضايق الدردنيل والبسفور والإستانة «إسطنبول» أو للتوسع الفرنسي في اتجاه تونس ومصر.**

ثانياً: وكان من المشكلات الجوهرية التي واجهتها إنجلترا والدول الأوروبية الكبرى أن ضعف الدولة العثمانية كان من الأمور المحببة لدى
=

فكان لحرب القرم أسباب كثيرة، أهمها:

أولاً: الخلافات الدينية بين فرنسا وروسيا، فمنهم من يضع هذه الخلافات حول الأماكن المقدسة في فلسطين في مقدمة أسبابها.

في خمسينات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي كانت مسألة المدن المقدسة

=

الدوائر الحاكمة والشعوب الأوروبية، وكان هذا الضعف في نفس الوقت يثير مخاوف كثيرة من أن تؤدي ضربة قوية– من جانب روسيا بالذات للدولة العثمانية- إلى انهيار بشكل يصعب إيجاد نوع من النظام في بقايا الدولة أو تصعب السيطرة على تسابق الدول الكبرى في تقاسمها وهو تسابق يرجع فيه الصدام بين الدول المتنافسة، أكثر من القدرة على اقتسام الدولة على مائدة المفاوضات بين الدول الطامعة فيها.

وكانت عناصر التفكك والتدهور الداخلي تنخر بوضوح في جسم الدولة العثمانية خاصة في تلك البلاد البلقانية ذات الأغلبية المسيحية، **وترددت الدعوات إلى طرد العثمانيين من أوروبا ولكن من يحكم في إسطنبول إذا ما طُرِد منها العثمانيون؟ وهل يسمح الروس بالاستيلاء على المضايق المؤدية إلى البحر المتوسط؟** ومع أن القيصر «نيقولا الأول» كان يدرك أن تدهور القبضة العثمانية على الشعوب البلقانية سيؤدي إلى استقلال تلك الشعوب بما يمنع روسيا من ممارسة حقوقها وتدخلاتها في تلك المنطقة على نحو ما حدث بالنسبة لليونان، فإن الحكومة البريطانية كانت تروج باستمرار أن القيصر قد وضع خطته على أساس الاستيلاء على إسطنبول، وقد كان لديها الكثير من الشواهد والأدلة مما يثبت هذا الاتجاه. فإن وقوع إسطنبول في قبضة دولة أوروبية قوية أو ضعيفة كان أمراً تجنبته الدول الكبرى ضماناً لاستمرار الوضع الراهن الذي يحول دون انهيار الدولة العثمانية بما يخلفه من تعقيدات خطيرة دولية، ولهذا نلاحظ أن إنجلترا لم تتحرك ضد روسيا خلال الحرب الروسية العثمانية التي وقعت في أعقاب معركة «نوارين» ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م، لأن روسيا اكتفت بأن يكون نهر «بروث» حداً بين البلدين ولم يتقدم الروس نحو العاصمة العثمانية. **وهكذا كانت روسيا تنتهج سياسة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، وكذلك كانت تفعل إنجلترا وكذلك النمسا تحت «مترنيخ»، ولكن سوء الظن المزمن لدى الحكومة الإنجليزية إزاء روسيا جعل كلاً من الدولتين في حالة تربص كل إزاء الآخر.**

ثالثـاً: ومن المشاكل المعقدة في هذا الصدد أن كل منطقة في البلقان تكاد أن تشكل مشكلة بلقانية أو أوروبية أو دولية في حد ذاتها، فالبلقان ككل كانت تحف به دولتان بريتان كبيرتان متطلعتان إليه وهما روسيا والنمسا، ولكن بدرجات متفاوتة. وفي البحر كان الأسطول الإنجليزي والفرنسي مستعدين للتحرك عندما تستشعر إنجلترا وفرنسا أ ي خطر على مصالحها، والدولة العثمانية عاجزة حتى عن صد واحدة من هذه القوى بنجاح. كان البلقان يتطلع إلى روسيا لإنقاذه من الحكم التركي، كما كان البلقان يتطلع إلى كل من النمسا وفرنسا وإنجلترا للقيام بواجبهم كدول أوروبية متحضرة مسؤولة –من وجهة نظر شعوب البقان- عن مساعدتهم في التحرر والاستقلال. **وقع هذا في وقت، كانت فيه كل من إنجلترا وفرنسا تضغطان على السلطان العثماني للوصول إلى تسوية للقتال الطائفي الدائر بين الموارنة والدروز في جبل لبنان – كما سنرى خلال المبحث الرابع –.** وكانت روسيا وهي تسعى نحو أهدافها تلك تواجه إصراراً متزايداً من جانب كل من إنجلترا وفرنسا على منعها من ذلك، وليس هذا نتيجة للمصالح التقليدية الإنجليزية الفرنسية المتعلقة بالتوازن الدولي فقط، وإنما أيضاً بسبب تصاعد أهمية المشرق العربي ومصر في مجال خطوط المواصلات العالمية الجديدة السريعة التي تستخدم البواخر وخطوط السكك الحديدية للنقل التجاري والعسكري بين الشرق والغرب.

رابعـاً: وانزعجت السياسة الروسية من توالي الانتصارات الإنجليزية في البلاد المحيطة بروسيا أو القريبة منها، فقد شنت إنجلترا حرباً على بلاد الأفغان وفرضت على هذه البلاد أن تلعب دور الدولة الحاجزة بين روسيا والهند البريطانية، وأنزلت القوات الإنجليزية ضربة عسكرية وسياسية واقتصادية بالصين خلال حرب الأفيون وفرضت عليها معاهدة نانكين في ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م وفيها تنازلت الصين عن هونج كونج لإنجلترا وفتحت موانئ «كانتون» و«نانجبو» و«شنغهاي» للتجارة الأجنبية، وما كان هذا كله إلا لصالح الاقتصاد البريطاني الذي لم يلبث أن أصبح له التفوق شبه المطلق في الصين، الأمر الذي كانت تنظر إليه روسيا بعين القلق الشديد والحسد الدفين بسبب مصالحها السياسية والاقتصادية في تلك الجهات. **فكانت هذه الأوضاع مجتمعة هي التي أدت إلى أن تتحول الحرب الروسية – العثمانية ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م، إلى حرب أوروبية على مستوى متسع، مع أن حروباً روسية عثمانية عديدة سبق أن وقعت دون أن تتطور إلى مثل ما تطورت إليه حرب القرم.**

عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص ٢٧٣ -٢٧٨.

دائماً مبعث الشرر في الصراع في داخل الدبلوماسية الأوروبية ـ لإشعال حدث سياسي عالمي ـ.

وخلال الفترات المنصرمة فإن اللاتينين والأرثوذكس كانوا قد حصلوا على عدد كبير من الفرمانات والحقوق والتي تخص المدن المقدسة والتي غالباً ما تكون متعارضة، وتلك الفرمانات كانت بالأساس تُعطى لكي تحل مسألة الصراع بين مختلف الفئات والطوائف، فإنها من جانب آخر كانت تسمح للطرفين بتقديم الإدعاءات التي يرغبون بها مدعمة قانونياً، إن هذه الحقوق التي أُعطيت للمسيحيين في الأماكن المقدسة كانت "تملك أو انتفاع أكثر منها حق الملكية" وبالذات فإن كنسية المهد في القدس كانت تمثل مسألة معقدة لأن الكاثوليك والأرثوذكس والأرمن لديهم حق التملك، فإن ذلك مما أجج الصراع.

إن الفئات المسيحية المختلفة فيما بينها دفعت بالقوى الاستعمارية إلى التدخل والانقسام والتنازع، فهي في خلافاتها في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي قدمت لها مدخلاً لبداية الأزمات بين تلك القوى العالمية، التي أوهمت الجميع بأن اهتماماتها الاستعمارية والوطنية كانت ذات دوافع دينية هدفها نصرة الدين والدفاع عنه وحمايته من الكفّار، كما حدث في حرب القرم، حيث إن الصراعات حول ملكية كنيسة المهد في بيت لحم استخدمت كعذر للقيصرية الروسية في واجب التدخل لمصلحة الكنيسة الأرثوذكسية. (١)

فإن بداية حرب القرم الوشيكة، والتي دائماً ما كانت توضع في الخلف عند مناقشة أهداف تلك الحرب، ارتكزت على مسألة المسيحيين في الدولة العثمانية. إن الصراع غالباً لم يكن في الواجهة حول المدن المقدسة – والتي كثيراً ما يطلق عليها (راهب المشاحنات) – كانت تمثل دائماً في اتجاهاتها السياسية بهذه النقطة الجوهرية في إطار ما يدعى بالمسألة الشرقية، ولا يمكن إهمال أطرافها بأي حال من الأحوال.

وقد بدأت في فلسطين عام ١٨٤٧/١٢٦٣م بوادر أزمة سياسية بين روسيا وفرنسا ذات طابع ديني وتتعلق بحقوق كل من الطائفتين الكاثوليكية والأرثوذكسية في الأماكن المقدسة، أدت إلى صدام بين الرهبان الأرثوذكس واللاتين استخدمت فيه شمعدانات الكنيسة ببيت لحم وصلبانها. وكانت هذه المسألة قديمة العهد، وتعود إلى عام ١٥هـ/٦٣٦م، عندما اعترف الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ للطائفة الأرثوذكسية بحق الإشراف على الأماكن المقدسة، وخلال الحروب الصليبية،

---

(١) عبدالرزاق سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٢٧-٢٨.

أصبحت هذه الأماكن ملكاً مشتركاً للكنائس الشرقية التي في فلسطين، إلا أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت أرفعها شأناً بفضل عدد اتباعها البالغ ١٣ مليوناً، وحماية روسيا لها، وفي المقابل، تمتع رجال الدين الكاثوليك بالحماية الفرنسية. فبفضل الامتيازات التي حصل عليها ملوك فرنسا في عامي ٩٤١هـ/ ١٥٣٥م وعام ١١٥٢هـ/١٧٤٠م بوجه خاص، تمتعت فرنسا بنفوذ سياسي واسع في المشرق، ولحقت روسيا فرنسا بعد المعاهدة قينارجه عام ١١٨٧هـ/ ١٧٧٤م وحصلت بدورها على الإمتيازات التي تتعلق بحماية رعايا السلطان الأرثوذكس واستخدمتها لتقوية نفوذها السياسي. ومنذ بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، استطاعت روسيا الأرثوذكسية أن تضع الأماكن المقدسة تدريجياً تحت إشرافها، مستغلة ضعف فرنسا في المشرق واشتداد تيار العلمنة داخلها، وتمّ ذلك لها نهائياً عند منتصف ذلك القرن. ولكن الأزمة المصرية عادت ووجهت أنظار فرنسا مجدداً نحو الشرق، وفي محاولة استرجاع ما فقدته من نفوذ، ففي ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م وصل القدس أول قنصل فرنسي، وقبل عامين على ذلك التاريخ، وصلت تلك المدينة أول بعثة روسية قليلة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م عين جوزيف فاليرغا Joseph Valerga كأول بطريرك لاتيني على القدس بعد انقطاع طويل. وكانت التعليمات التي زود بها، هي مقاومة النفوذ الأرثوذكسي، وقد فسرت كل هذه التحركات على أنها سياسية كاثوليكية جديدة في المشرق وتحدّ لنفوذ روسيا الأرثوذكسية، خاصة أن البابا كان قد أعلن أنه لن يعترف بالكنيسة الشرقية.

وفي فترة ضعف النفوذ الكاثوليكي في الشرق، انتخب لويس نابوليون ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م رئيساً للجمهورية الفرنسية، الذي كان يخطط لضرب الجمهورية وإعادة إحياء الإمبراطورية، فأخذ يتقرب من الجماعات الكاثوليكية داخل البلاد، ليحظى بتأييد الكاثوليك، وأعاد لويس نابليون للبابوية نفوذها السياسي في روما سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م وكلف، بعدما حصل على دعم الدول الكاثوليكية في مقدمتها النمسا مندوبة لدى الباب العالي رجب ١٢٦٦هـ/ مايو ١٨٥٠م، ليطالب بحقوق الكاثوليك المغتصبة في الأماكن المقدسة من قبل الأرثوذكس استناداً إلى معاهدة ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م.

وكان من الطبيعي أن يؤدي التحرك الفرنسي باتجاه الباب العالي إلى إحراج الحكومة العثمانية، التي كانت تدرك حساسية المسألة وأنها قضية سياسية تتعدى مجرد حقوق أيّاً من الطائفتين في الأماكن المقدسة، ولهذا حاولت أن تماطل وألا تحسم الأمر لمصلحة فريق ضد الآخر، في ٢٩ محرم ١٩٦٨/ ٢٤ من نوفمبر ١٨٥١م. لكن مقدرة كل من روسيا وفرنسا على ممارسة ضغط عسكري وسياسي عليها، جعل الحكومة العثمانية تصدر قرارات تارة لمصلحة الأولى ١٦ ربيع الثاني ١٢٦٨/ ٨ فبراير ١٨٥٢، وتارة أخرى لمصلحة الثانية ١٠ ربيع أول ١٢٦٩هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٥٢م. وهكذا، انتهى عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢ من دون أن تستطيع الدولة العثمانية أن ترضي أياً

من الفريقين في مسألة الأماكن المقدسة. [١]

وبسبب هذا التنافس الديني، تأججت العواطف، ووقع الصدام في القدس بين رجال الدين الكاثوليك والأرثوذكس، ليتحول فيما بعد إلى حرب كبرى باسم الدين النصراني، بينما كانت الأهداف الاقتصادية أكثر قوة [٢].

ثانياً: في حين أن بعضهم الآخر، لا يرى في النزاع الديني المذكور سوى سببٍ مباشرٍ للحرب، وأن المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المتضاربة بين الدول الأوروبية، وخصوصاً بين روسيا من جهة، وبريطانيا وفرنسا والنمسا من جهة أخرى، هي أسباب غير مباشرة للحرب، لا تقل أهميتها عن الاعتبارات الدينية .

كانت مسألة السماح للتجارة الروسية بعد معاهدة قينارجة عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م بحرية استخدام الممرات العثمانية، إحدى المكاسب الهامة التي حققتها روسيا بعد قرن من الصراع مع الدولة العثمانية. فنتيجة لذلك، تحول الثقل الاقتصادي الروسي إلى المنطقة المشرفة على البحر الأسود في جنوب البلاد، فقامت مرافئ روسية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وفي مقدمتها ميناء أوديسيا، بتطوير صادرتها من الحبوب عبر الممرات فالمتوسط ومنه إلى بلدان غرب أوروبا، وخاصة إلى بريطانيا.

ورغم هذا النمو، كانت هناك عوامل تسير في غير مصلحة التجارة الروسية، فكانت الأهداف الاقتصادية أكثر قوة، وهي دخول الدولة العثمانية بولايتيهما الدانوبيتين السوق الدولية لتجارة الحبوب كمنافس لروسيا، والتحول التدريجي لبريطانيا من الأسواق الروسية إلى الأسواق

---

(١) عبدالرزاق سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٢٨-٢٩.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٩٢. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٥. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٩-٣٨٤. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٨. عبدالرزاق سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٢٧-٢٩.عبدالمجيد النعنعي/ وعبدالعزيز النوار: التاريخ المعاصر لأوروبا، ص٣٣٣. محمد محمود السروجي: المسألة الشرقية في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي (الحرب التركية الروسية)، ص١٥٤.

للمزيد عن بداية الزعامة الروسية لقضية الكنسية الأرثوذكسية، انظر: خيرية القاسمية: روسية القيصرية والمشرق العربي، مجلة الدراسات التاريخية، العددان التاسع والعاشر، ١٩٨٢م، ص٤٢ وما بعدها

Herausgegeben Von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka Und Thomas Winkelbauer: Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie، Akten Des Internationalen Kongresses، Zum 150-Jährigen Bestehen Des Instituts Für Österreische Geschichtsforschung، Wien ،22-25 .September 2004، R. Oldenbourg Verlag Wien Münschen 2005، P.P.133 – 134. Bir Heyet Tarafinda: Mufassal Osmanli Tarihi، Cilt 6، P.3016 – 3020.

العثمانية، بعدما أصبح المتوسط بالنسبة إلى بريطانيا طريقاً تجارياً واستراتيجياً مع الهند والشرق الأقصى، وبعدما فتحت معاهدة بلطا ليمان واتفاقية التعرفة البريطانية العثمانية ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م السوق العثمانية أمام المنتجات الإنجليزية وأصبحت الدولة العثمانية في المرتبة الثالثة بين الدول المستوردة من بريطانيا، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية قد تحولت إلى مصدر هام لبريطانيا فيما يتعلق باستيراد المواد الخام لصناعتها، وبعد ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، عندما رفعت بريطانياضرائب الحماية الجمركية عن استيراد الحبوب، حلت الدولة العثمانية في المرتبة الرابعة أو الثالثة بين الدول المصدرة إليها، وكانت الحنطة المصدِّرة من ولايتي الدانوب أهم الصادرات العثمانية.

وهكذا، أخذت بريطانيا تستبدل بالحنطة الروسية الحنطة العثمانية، وتؤمن لصناعاتها في وقت كثرت فيه شكاوى التجار البريطانيين من المضايقات التي تتعرض لها منتجاتهم الصناعية في الأسواق الروسية، أسواقاً أكثر انفتاحاً وأوسع استيعاباً في الدولة العثمانية، إلى جانب استيراد ما تحتاجه هذه الصناعة من المواد الخام. وبذلك، أخذ التبادل التجاري بين بريطانيا وروسيا يتراجع بشكل ملحوظ، مقترناً في الوقت ذاته بتضارب مصالح الدولتين التجارية والسياسية والاستراتيجية في وسط آسيا والهند.

إن هذه العوامل الاقتصادية والسياسية مجتمعة توضح لماذا أخذت بريطانيا تتحول من جانب روسيا إلى جانب الدولة العثمانية، ولماذا أصبحت الممرات العثمانية ومنطقة وسط أسيا منطقتين استراتيجيتين لبريطانيا، ولماذا أصبحت بريطانيا تخشى سيطرة روسيا عليها، والتي يمكن أن تُعرّض تجارتها الشرقية ومركزها في المتوسط للخطر؟. ولهذا، اتسمت سياسة كل من روسيا وبريطانيا بالتضارب. روسيا الداعية لأسباب اقتصادية واستراتيجية لتدمير الدولة العثمانية، وبريطانيا التي سعت للأسباب ذاتها طوال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي للحفاظ على السيادة العثمانية واقتصاد روسيا عن أسواق المنطقة.

وقبل حرب القرم بقليل ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م، عبّر بالمرستون في مجلس العموم عن الدوافع الاقتصادية التي كانت تدفع بلاده لمناهضة النفوذ الروسي والوقوف إلى جانب الدولة العثمانية بقوله: [فإذا كان استقلال تركيا من الناحية السياسية ذا أهمية كبيرة لنا، فإنه –أي استقلال تركيا– لا يقل أهمية لبريطانيا من الناحية التجارية. وفي الحقيقة، فإنه لا يوجد بلد آخر مثل تركيا يسمح لبضائعنا بالدخول بحرية، ولتجارتنا بالنمو]. كذلك وصف أحد السفراء الإنجليز في العاصمة العثمانية أهمية الدولة العثمانية بالنسبة إلى منتجات بلاده بقوله: [إن انهيار تركيا قد يكون مؤشراً للقضاء على التجارة الإنجليزية].

أما بالنسبة إلى النمسا، فكانت إحدى الدول الكبرى ذات الاهتمام المباشر بالتجارة مع الدولة العثمانية فيما يتعلق باستيراد الحنطة من ولايتي الدانوب، أو التبادل التجاري مع مناطق عثمانية أخرى عبر مصب الدانوب فالبحر الأسود والمضائق. لذلك، قامت النمسا في الثلاثينيات من القرن الماضي بتطوير خطوطها الملاحية مع مرافئ الدولة العثمانية، ولكن التجارة النمساوية كانت تعتمد بالدرجة الأولى على حرية الملاحة في الدانوب ومصبه. ويبدو أن تزايد طلب النمسا على الحنطة العثماينة شكل تحدياً لصادرات ميناء أوديسيا من تلك المادة، فأخذت روسيا،التي لم تكن عملياً دولة دانوبية تعرقل التجارة النمساوية، والبريطانية أيضاً، في نهر الدانوب مستندة إلى معاهدة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، والتي أعطتها الحق بالإشراف على مصب ذلك النهر وتجارته. وقبل حرب القرم، كانت النمسا تسعى لإزاحة روسيا عن مصب الدانوب، ولما قامت الأخيرة باحتلال ولايتي الدانوب ١٢٧٠هـ/ أغسطس ١٨٥٣م، أدركت النمسا أن عليها أن تدافع عن مصالحها التجارية والاستراتيجية تجاه روسيا.

هكذا، كان وجود الدولة العثمانية مستقلة غير مهددة هو ضمان لتجارة بريطانيا والنمسا مع تلك الدولة، ولهذا كان القضاء على الدولة العثمانية بالمفهوم الروسي يعني القضاء على شريك تجاري مربح لهما.

إن العوامل التجارية والاقتصادية التي أوجزناها، قد لاتفسر وحدها أسباب نشوب حرب القرم، فالتحليل الاقتصادي لفهم دبلوماسية فترة ما قبل الحرب، التي أعقبت الاتفاق السري الروسي البريطاني في ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، واستمرت حتى ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م، هذه الفترة التي يطلق عليها بحق [جرثومة حرب القرم] (١).

الواقع، أن تحديد سبب رئيس لهذه الحرب هو من الأمور غير السهلة، ولكن يمكن القول، بأن النزاعات الدينية قد امتزجت بالمصالح السياسية والاقتصادية فكانت حرب القرم (٢). فاعتقاد روسيا بأن الوقت قد حان، بعدما أخمدت الثورات في أوروبا، للعودة إلى سياسة تقسيم السلطنة العثمانية وتأمين مصالحها في تلك الدولة كان يتناقض مع مصالح الدول الأوروبية الأخرى في الدولة العثمانية وفي منطقة الشرق الأدنى.

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص ٢٧ -٢٨. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٩-٣٨٦، د/ محمد كمال الدسوقي: حرب القرم وآثارها على المشرق الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، العدد الثالث، ١٣٩٧هـ/ ١٣٩٨هـ، ص٩٥. عبدالمنعم الهاشمي: تاريخ الخلافة العثمانية، ص٤٦٥. نادية الدوسري: حرب القرم أسبابها ونتائجها، ص٢٤٨.

(٢) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٩.

فرغم مناهضة فرنسا نفوذ روسيا الديني والسياسي في الأماكن المقدسة، ظل مركز روسيا في المشرق حتى نهاية ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م قوياً. فالخلافات البريطانية الفرنسية حول بلجيكا، والقلق الذي أصاب الدوائر السياسية البريطانية نتيجة انقلاب ٧ صفر ١٢٦٨هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٥١م. وإعلان الإمبراطورية في فرنسا، وأخيراً، سقوط حكومة دربي Derby في بريطانيا وعودة ابردين Aberdeen للحكم في محرم ١٢٦٩/ نوفمبر ١٨٥٢م، بالإضافة إلى تقارب بين بطرسبرج وفيينا بعد وفاة شغارتسنبرج Shwarzenberg، رئيس وزراء النمسا في جمادى الآخر ١٢٦٨/ أبريل ١٨٥٢م، الذي تودد إلى فرنسا وتحفظ تجاه روسيا، كل هذه الأمور مجتمعة أقنعت القيصر نيقولا بأن الظروف الدولية أصبحت مواتية للعودة إلى مشروع تقسيم الدولة العثمانية، وأن يعرض على أبردين شريكه في اتفاقية ١٢٦٠/١٨٤٤م اتمام ما بدأه.

ففي ٨ و١٣ ربيع الأول/ ٩ و١٤ ديسمبر، و٢٢ ربيع ثاني و٣ جمادى أولى من عام ١٢٦٩هـ/ ٢و ١٢ فبراير ١٨٥٣م، اجتمع القيصر نيقولا بهاملتون سيمور Hamilton Seymour السفير البريطاني في بطرسبرج، وطرح معه المسألة الشرقية من جوانبها كافة، وضرورة اتخاذ الترتيبات للحيلولة دون تورط الدول الأوروبية في نزاع فيما بينها. لكن سيمور، الذي لم يظهر تحمساً لمشروع القيصر، أجاب بأن [بلاده لا ترحب بفكرة تقسيم ممتلكات صديق وحليف قديم قبل أن يكون قد مضى نحبه]. بيد أن القيصر كرر وجهة نظره، معتبراً الدولة العثمانية بمثابة " دب يحتضر" وأن [إعطاءه المسك لن يبقيه على قيد الحياة]. ومن المؤكد أن "المسك" الذي عناه القيصر، لم يكن سوى محاولات الإصلاح الداخلي في الدولة العثمانية المدعومة من قبل بريطانيا، والتي رآها عديمة الجدوى، لأن الدولة العثمانية في طريقها إلى الزوال.

وفي معرض حديثه حول تقسيم الدولة العثمانية، وتبديد شكوك بريطانيا بنواياه تجاه الممرات، أوضح القيصر نيقولا للسفير السيمور أنه لايريد إعادة إحياء مخططات الإمبراطورة كاترين الثانية بتأسيس مملكة يونانية، أو جمهوريات صغيرة على أنقاض الدولة العثمانية، ثم أعرب عن رأيه في إمكان تسوية الأمر بين روسيا وإنجلترا وحدهما من دون حاجة إلى قيام حرب، وعرض مشروعاً للتقسيم على الشكل التالي:

أولاً: أن تكون ولايتي الدانوب، وصربيا، وبلغاريا، في حال انهيار السلطنة العثمانية، مستقلتين تحت الحماية الروسية.

ثانياً: أما إسطنبول، فرأى القيصر ضرورة تحييدها، لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى.

ثالثاً: ترابط القوات الروسية في البسفور، بينما ترابط القوات النمساوية في الدردنيل.

رابعاً: تحتل إنجلترا مصر وقبرص ورودس، ولها إن شاءت أن تستولي على كريت.

ورغم ما انطوى عليه حديث القيصر من مكاسب لبريطانيا، إلا أن سيمور أبلغه أن اقتصار تقسيم الدولةالعثمانية على الدولتين وحدهما، سوف لن يمنع حرباً في المنطقة، بل سيشعلها حرباً عامة. أما راسل Russel وزير الخارجية البريطانية، فكتب إلى السفير البريطاني في بطرسبرج لينقل إلى قيصر بأن الدولة العثمانية ليست في الطريق إلى الزوال، بل لاتزال لديها مقومات البقاء، وإن مجرد الدخول في مفاوضات مع روسيا حول تقسيم الدولة العثمانية، قد يعجل بأحداث خطيرة لاتريدها بريطانيا. بذلك لم تبدِ إنجلترا ميلاً للتجاوب مع هذا المشروع لسببين:

أولهما: أنها كانت لاتزال متمسكة بسياستها التقليدية، وهي المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها، ولم تكن لديها الرغبة في تبديلها. كما أن هذا المشروع لا يتفق أيضاً مع سياستها التقليدية تجاه روسيا، وهي الحيلولة بينها وبين الوصول إلى البحر المتوسط، حيث لإنجلترا مصالح. يضاف إلى ذلك أن إنجلترا لم تفكر في ذلك الوقت في إحداث تغييرات جوهرية في أوروبا من شأنها أن تخل بالتوازن الأوروبي وتعكر صفو السلام.

ثانيهما: أن إنجلترا كانت تشك في إخلاص القيصر في تقديم مشروعه، لأنها علمت أنه عرض سراً على فرنسا الاستيلاء على تونس لتقوية نفوذها في المغرب، وعلى جزيرة كريت لمراقبة التحركات البريطانية في جزيرة مالطة.

لذلك، أدت هذه المحادثات، بين القيصر والسفير، إلى زيادة شكوك إنجلترا حول نوايا روسيا. ورغم ما انطوت عليه هذه المحادثات، فقد ظلت الدوائر السياسية البريطانية تعتقد أن القيصر نيقولا، لن ينجرّ وراء سياسة تقسيمية للدولة العثمانية من دون موافقتها [(١)].

إلا أن التعاون المشترك الذي كان قد تحقق بين **روسيا وبقية الدول الأوروبية** لإنهاء الأزمة المصرية، فالفترة الفاصلة بين معاهدة الممرات وحرب القرم، تسجل تنافساً سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً بين روسيا الداعية إلى تقسيم السلطنة العثمانية وبقية الدول الأوروبية المدافعة عن مصالحها المرتبطة بسلامة تلك الدولة. هذا التنافس، امتزج بالنزاعات الدينية بين روسيا وفرنسا حول الأماكن المقدسة، كما تميزت تلك المرحلة باستمرار الدولة العثمانية بسياسة الإصلاحات

---

(١) **للمزيد،** من خطط سياسة التقسيم للدولة العثمانية والتي تمتد ما قبل هذا التاريخ، انظر: د/ طالب رجب خطاب: روسيا في أعقاب حرب القرم، مجلة آداب المستنصرية، العدد العاشر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص٤٥٢ - ٤٥٣. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٩٣. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨١ – ٣٨٢. عبدالرؤوف سنو: العلاقات االروسية العثمانية، ص ٢٩ – ٣٠. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعنعي: التاريخ المعاصر لأوروبا، ص٢٣١ – ص ٢٣٢.
Emir Sekip/ T.G. Djavara: Turkiye' Yiparcalama Plänlari، P.138 – 160.

الداخلية المدعومة من **بريطانيا**، التي كانت قد بدأت في عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، واتخذت منحىً خاصاً في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، وكذلك سياسة بريطانيا للاختراق التجاري – معاهدة بلطة ليمان ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م – الاختراق المالي – أول قرض بريطاني للدولة العثمانية عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م. **وبالنسبة للنمسا، فكان عليها أن تدافع عن مصالحها في البلقان والبحر الأسود والممرات ضد الهيمنة الروسية.** وفيما يتعلق **بفرنسا**، التي كانت قد خسرت الكثير من سمعتها في الشرق بعد الأزمةالمصرية، فقد حاولت استرجاع نفوذها مستخدمة المسائل الدينية وسيلة لذلك. أما **بروسيا** – أكبر الدويلات الألمانية – فكانت لاتزال تعير المسألة الشرقية أهمية ضئيلة، إذ انصب همها على تنبؤ مركز مرموق في المجموعة الأوروبية، وخاصة بعد إذلال أولمتز على يد النمسا عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م [(١)].

أما الذي فجر هذه الحرب فكان البلقان المضطرب:

كان الحكم العثماني يمتد على شبه جزيرة البلقان كلها باستثناء اليونان التي انفصلت عن الجسم مؤخراً، وقد احتوت هذه البلاد البلقانية على عناصر وشعوب وديانات مختلفة، ولم يكن الحكم العثماني فيها متسماً بالقسوة إلا في حالات قليلة حين يتعرض لتحدٍّ خطير، كما لم يكن يتمثل في أكثر من حامية تحفظ نوعاً من النظام وتجبي الضرائب، تاركاً السكان يسيرون، فيما عدا ذلك، في طريقهم الخاص ويتبعون أفكارهم الخاصة في شؤون الحياة الاقتصادية والدينية.

على أنه لا جدال في أن الحكم العثماني كان آخذاً في الضعف، وأن كفاءته العسكرية كانت آخذة في التناقض، مع ازدياد ملموس في الفساد الذي استشرى في دوائره السياسية وغيرها، يضاف إلى ذلك أن هذا الحكم لم يتأثر بالتقدم العلمي والصناعي الذي بدّل طابع أوروبا الغربية. ونتيجة لهذا الضعف أخذ أبناء القوميات والديانات الخاضعون لهذا الحكم يزدادون وعياً بذاتيتهم وبكيانهم، وقد أثارهم نجاح اليونانيين في الانفصال عن جسم الدولة.

والواضح أن المعاهدات السابقة التي أقرتها الدولة لسكان ولايتي الأفلاق والبغدان تتضمن قدراً كبيراً من الحكم الذاتي، فراحوا يتطلعون للحصول على المزيد، وكان الصربيون غير قانعين بالقدر المحسوس الذي فازوا به من الحكم الذاتي من قبل، أما أهالي الجبل الأسود فكانوا لا يزالون يحتفظون بانفصالهم وراء جبالهم المنيعة، ومع أن البلغار والألبان [(٢)]

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص ٢٧.

(٢) الألبان: هم مجموعة عرقية وفي نفس الوقت أمة يتحدثون اللغة الألبانية كلغة أم. يبلغ عدد الألبان فهم يشكلون نصف العدد الإجمالي في =

والمقدونيين [1] . فإن مناطقهم كانت تشهد اضطرابات ناجمة عن إحساسهم بالفروق التي تفصلهم عن العثمانيين [2]. ولما كان عدم الاستقرار سمة ظاهرة في هذه البلاد، فقد بات محتملاً أن تنشب في إحدى جهاته ثورة تزعزع التوازن الدولي، لذلك أخذت الدول الأوروبية تراقب الوضع بقلق وطمع.

واستغل القيصر نيقولا الأول ضعف الدولة وتوثُّب القوميات البلقانية نحو الانفصال لتحقيق آماله في تقسيم الدولة العثمانية، فأوعز إلى سكان الجبل الأسود بالقيام بالثورة. إلا أن الباب العالي أحبط مخططاته حين قمع الثورة في مهدها. فكان لهذه الحادثة تأثير قوي في أوروبا، وبخاصة في النمسا التي تطلعت إلى تحقيق نوع من الاستقرار في البلقان في هذه المرحلة التاريخية، فتدخلت لدى الباب العالي لتسوية المسألة بشكل لا يتيح لروسيا التدخل [3].

فكانت النمسا مدنية بنشأتها تؤمن بضرورة سدّ الطريق في وجه أي معتدٍ يأتي من مجرى الدانوب الأسفل، بالإضافة إلى أن ضمان وجودها مرتبط بمقاومة الدولة العثمانية، وعلى الرغم من أن دواعي الخوف من السلطان العثماني قد زالت، فإن خوفاً جديداً أعقبه، ألا وهو الخوف من الدولة التي يمكن أن تحل محل السلطنة العثمانية في البلقان، والمعروف أن النمسا كانت تتطلع إلى كسب نفوذ لها في البلقان، وتخشى نوايا روسيا ومطامعها فيه، وبخاصة أن معاهدة كوتشك

=

ألبانيا، وتوجد أقليات لهم في كل من كوسوفو، صربيا، جمهورية مقدونيا والجبل الأسود، كما يوجد عدد منهم في الهجر خاصة في تركيا، اليونان وإيطاليا. يعتنق الألبان في أغلبهم الدين الإسلامي (سنة وبكداشيون)، وأقلية منهم مسيحيون أرثوذكس وكاثوليك مع وجود اللادينيين.

للمزيد انظر: http://www.marefa.org/index.php/ألبان

(١) المقدونيون: استوطنت قبائل السلافيين مقدونية منذ بداية القرن الخامس الميلادى بحثا عن اراض تصلح للزراعة، ويمكن ان يطلق على المقدونيين لقب الصقالبة وهو لقب اطلق قديماً على السلافيين عامة - الصقالبة وصل بعضهم لمناصب هامة في الاندلس فعملو حراساً وجنوداً لأمراء المسلمين في إسبانيا المسلمة سابقاً - وفي النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي أسس القيصر صوميلو الدولة المقدونية الأولى التي استمرت إلى عام ٤٠٩هـ/ ١٠١٨م. وتناوب بعدها حكام العثمانيين والصرب حكم مقدونيا إلى ان سيطر العثمانيين على تلك المنطقة ٥٠٠ عاماً، أي إلى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وبذلك حلت الدولة العثمانية محل البيزنطية .وفي النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي تطورت حركة ثورية كانت بذرتها من سالونيك إلى أن انهارت الدولة العثمانية مخلفة اطماعاً بلغارية في حكم المنطقة، وفى عام ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م هبت انتفاضة ايليندين ضد البلغار وأعلنوا قيام الجمهورية إلا أنها دامت لعشرة ايام فقط وعادت الأمور لبلغاريا من جديد إلى عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، حيث تقاسم البلغار واليونانيين والصرب مقدونيا.

http://ar.wikipedia.org/wiki/مقدونيون/

(٢). محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨٠. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٤ – ٤٦٥.

(٣) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨٠.

قينارجي، المعقودة بين الدولتين العثمانية والروسية في عام ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م، تضمنت مادتين آثار تفسيرهما جدلاً، فقد نصت إحدى المادتين، هي المادة الرابعة عشر، على السماح لروسيا ببناء كنيسة نصرانية في غلطة (١) وإبقائها تحت حمايتها، ووعدت الدولة العثمانية في مادة أخرى وهي المادة السابعة، بحماية الكنيسة والديانة النصرانية في أراضيها والسماح لسفراء روسيا بمخاطبة السلطات العثمانية نيابة عن كنيسة غلطة، فادّعى الروس – بناءً لهاتين المادتين – أن لهم الحق في تمثيل الطوائف النصرانية في البلقان وحمايتها مع ما يتبع ذلك من حق التدخل بصفة دائمة، لكن الباب العالي أصرّ على رفض الاعتراف بهذا الحق المزعوم لروسيا (٢).

لكن روسيا بزعامة نيقولا الأول، قد اتخذت من مطامعها الدينية غطاء لمطامعها السياسية، فكانت تعمل على صنع البلبلة والفوضى في ممتلكات الدولة العثمانية، كما فعلت في الجبل الأسود، للتدخل متى أمكنها ذلك كخطوة في سبيل تحقيق مطامعها في السيطرة على المضائق وعلى العاصمة والوصول إلى البحر المتوسط. وكان للقيصر أيضاً بعض التحفظات على سياسة فرنسا، واعتقد أن تزايد نفوذها في الشرق وفي أوروبا هو بمثابة دعم للنزاعات التحررية في الولايات التابعة للدولة العثمانية وفي بعض بلدان أوروبا (٣).

لم يشأ القيصر نيقولا أن يبدأ الحرب ضد الدولة العثمانية، أو أن يتورط بمجابهة مع أي دولة أوروبية أخرى. **وأن يكون تحركه في اتجاهين:** دبلوماسي باتجاه إسطنبول [بعثة منتشيكوف]، وعسكري باتجاه ولايتي الدانوب واحتلالهما في شوال ١٢٦٩هـ/ يوليو ١٨٥٣م، وكان يهدف إلى تحقيق مصالح بلاده في الدولة العثمانية وإلحاق الهزيمة السياسية بفرنسا. بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تتعلق بالتوازن الدولي، فقد كانت روسيا غير مهيأة للحرب، فعشية حرب القرم كان الجيش الروسي غير مستعد نتيجة تخلف روسيا الاقتصادي الذي انعكس على تسليحه بشكل واضح، وكان يمنعه من تحمل أعباء حرب طويلة، وبالإضافة إلى مصاعب روسيا المالية، كانت البلاد تفتقر إلى شبكة مواصلات حديدية لنقل قواتها واحتياطها من الجنود (٤).

---

(١) غلطة Calata: حي في إسطنبول يقع على البسفور، وهو مرسى للسفن، ويتميز بحركة تجارية نشيطة. ماجد مخلوف: تحولات الفكر والسياسة، ص١٠٥.

(٢) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨١.

(٣) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨١.

(٤) عبدالرؤوف سنو: العلاقات االروسية العثمانية، ص٣١. للمزيد، عمر طوسون: الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بـ [حرب =

وفي ربيع ثاني ١٢٦٩هـ/ فبراير ١٨٥٣م، عين القيصر نيقولا الأول الأمير منتشيكوف قائد الأسطول في بحر البلطيق رئيساً للبعثة الروسية إلى إسطنبول ومفاوضاً مطلق الصلاحيات مع الباب العالي، بمهمة خاصة تهدف في ظاهرها إلى تسوية مسألتي الجبل الأسود والأراضي المقدسة، ولكن الهدف الحقيقي لمهمته هو التوصل إلى توقيع معاهدة بين الدولتين تكفل لروسيا وضعاً متميزاً يبرر تدخلها في شؤون العثمانيين الداخلية، وهذا يعني إيجاد مبرر لإعلان الحرب على الدولة، وحددت مهمته بأربعة أهداف هي:

١. اعتراف الباب العالي بحماية القيصر الروسي لرعايا السلطان من الأرثوذكس.
٢. الحصول على مرسوم عثماني بإعادة الأوضاع في الأماكن المقدسة إلى ما كانت عليه قبل عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م.
٣. عقد اتفاقية مع الحكومة العثمانية تضمن بموجبها حقوق الطائفة الأرثوذكيسة.
٤. عقد تحالف سري بين الدولتين، تقوم بموجبه روسيا بدعم الباب العالي عسكرياً ضد أي اعتداء فرنسي نتيجة للاتفاقيات الثلاث الأول [١].

بالإضافة إلى ذلك، حصل منتشيكوف على معلومات مفصلة عن مواقف الدول الأوروبية من الأزمة، إلى جانب معلومات وافرة عن مجلس الوزراء العثماني ومقرراته. ويبدو أن تزويد منتشيكوف بتلك المعلومات يعود إلى أنه كان قد وضع نصب عينيه ضرب الحكومة العثمانية من الداخل عن طريق عزل بعض الوزراء، وفي مقدمتهم فؤاد باشا[٢]، وزير الخارجية العثمانية

=

القرم] ١٨٥٣م/ ١٨٥٦م، دراسة: د/ حمدنا الله مصطفى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ط الثالثة.

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٩٣. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨٧. عبدالرؤوف سنو: العلاقات االروسية العثمانية، ص٣٠.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 276.

(٢) فؤاد باشا:١٢٣٠ – ١٢٨٦هـ/ ١٨١٤م – ١٨٦٩م، هو كجه جي زاده محمد فؤاد باشا، يعتبر التلميذ الثاني لرشيد باشا. أحد أقطاب التنظيمات العثمانية، وأحد ثلاثة وضعوا البرنامج التنفيذي لتغريب الدولة العثمانية، وفي عهده اكتسبت فرنسا نفوذاً كبيراً في الدولة العثمانية. وقد عارض فؤاد باشا رغبة السلطان عبدالعزيز في تطوير الأسطول العثماني بحجة الأزمة المالية، وقد حدث أنه قال، - أي فؤاد باشا – في اجتماع له مع بعض الساسة الأوروبيين، وأثناء بحث مدى قوة كل دولة من الدول العظمى، [إن الدولة العثمانية هي أقوى دولة، فأنتم تعملون من الخارج على تحطيمها، ونحن نعمل من الداخل على هدمها، ومع هذا لا نستطيع أن نحطمها]. توفي فؤاد باشا، في فرنسا، حيث كان يعالج هناك من مرض القلب.

ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة، ص٣٨.

المعادي لروسيا [١].

وفي١٩ جمادى الأولى ١٢٦٩هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٥٣م، وصل منتشيكوف إلى العاصمة العثمانية، واجتمع بعد أيام بالصدر الأعظم محمد علي باشا، بعدما تمكن من تحريض السلطان على عزل فؤاد باشا – الذي كان رجلاً كيّساً، قادراً على دحض حججه – وتعيين رفعت باشا مكانه[٢].

وخلال النصف الأول من شهر شعبان/ مايو، قدم المفاوض الروسي مذكرتين إلى الحكومة العثمانية في ٢٩ رجب و٢ شعبان/ ٨ و١٠ مايو تتعلقان بالمطالب الروسية في شأن حماية الكنيسة الأرثوذكسية وأتباعها في الدولة العثمانية، واستعداد روسيا لعقد معاهدة دفاعية مع الباب العالي موجهة ضد فرنسا. وفي مذكرتين أخريين٧ و١٣ شعبان/ ١٦ و٢٢ مايو، قدم منتشيكوف قسماً من المعاهدة التي يتبع بموجبها بطريرك وأساقفة الأرثوذكس القيصر الروسي مباشرة، الذي يملك صلاحيات تعيين هؤلاء، وتجديد مددهم وعزلهم كذلك، بأن ترفع شكاوى هؤلاء إليه مباشرة بصفته المرجع الأول للكنيسة الأرثوذكسية [٣].

وفيما يقوم منتشيكوف بمناوراته الدبلوماسية في إسطنبول، كانت الحكومة الروسية تتحرك بدورها دبلوماسياً باتجاه لندن لتؤكد للحكومة البريطانية بواسطة سفيرها هناك الطابع السلمي لمهمة منتشيكوف، ولتمنع في الوقت ذاته أي تقارب بريطاني فرنسي. وخلال الربع الأول من عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م، كانت الحكومة البريطانية لاتزال تثق بالقيصر نيقولا وبنواياه السلمية تجاه الدولة العثمانية، ولا ترى في مطالبه في إسطنبول أي أهداف عدائية، ويضاف إلى ذلك، شعور أبردين بأن القيصر نيقولا لن يتصرف بالمسألة الشرقية بمنأى عنه. ولهذا رأى أبردين، الذي كان يقر لروسيا بحقوق فيما يتعلق برعايا السلطان الأرثوذكس، وأن تستجيب الحكومة العثمانية للمطالب الروسية، سواء أكانت محقة أم لا. ولذلك، رُفِض في ١٢ شعبان/ ٢١ مايو اقتراح روزن Rozen القائم بالأعمال البريطاني في إسطنبول، بأن يشارك الأسطول البريطاني الأسطول

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات االروسية العثمانية، ص٣٢.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٩٤. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨٨. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٢.
Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt Vi، P. 3020.
رفعت باشا: لم أجد له تعريفاً في المصادر التي بين يديّ.

(٣) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٢. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٧٨.

الفرنسي في مظاهرة بحرية في الممرات، خشية أن يستفز ذلك الساسة الروس [١].

ولكن التقارير كان يبعث بها سيمور من بطرسبرج، وتحذيراته المتلاحقة لنوايا روسيا العدائية في الدولة العثمانية ومحاولاتها عزل بريطانيا عن فرنسا، بالإضافة إلى المذكرات العنيفة التي قدمها منتشيكوف إلى الباب العالي – كل هذه الأمور أبانت للحكومة البريطانية أن أهداف روسيا تتعدى مسألة الاماكن المقدسة – فعند نهاية شعبان/ مايو كان راسل قد أصبح أكثر اقتناعاً مما مضى [بأن قيصر روسيا يعمل بجلاء لإنجاز تدمير الدولة العثمانية، وأنه يجب أن يقاوم]. ورغم ذلك، لم تسر الحكومة البريطانية في نهج معاد للروس، بل اكتفت بأن تبقى على مقربة من الأحداث بسفير ضالع في المسألة الشرقية، وهو اللورد ستراتفورد ردكليف[٢]. فكانت إعادة تعيين ردكليف في إسطنبول دليلاً على المرحلة الدقيقة التي تمر فيها الدولة العثمانية، وعلى رغبة الحكومة البريطانية في الدفاع عن سلامة تلك الدولة واستقلالها الحيويان لمصالحها في المنطقة[٣].

وقبل وصول ردكليف إلى إسطنبول كان منتشيكوف قد طالب الباب العالي بمعاهدة تحفظ الامتيازات القديمة [للديانة الأرثوذكسية الشرقية، وللأكليروس وللمتلكات التابعة لها]. فكان

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات االروسية العثمانية، ص٣٣.

للمزيد انظر: عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢٨١ – ٢٨٣.

A.B. Sirokorad: Osmanli – Rus Savaslari، P. 353 – 355.

(٢) يبرر المؤرخون الدور الذي أدَّاه اللورد ستراتفورد دي ردكليف سفير انجلترا في إسطنبول، – ويقرر بعضهم – أنه هو السبب في وقوع الحرب بفعل كراهيته للقيصر.

كان ستراتفورد هذا يكره فعلاً القيصر الروسي بفعل سياسته المتزمته والقاسية، ويخشى روسيا بفعل تدخلها في إخماد الروح القومية في أوروبا، ويدرك في الوقت نفسه مدى الكراهية التي يكنها الشعب الإنجليزي للروس بفعل تصادم المصالح ونمو القوة الروسية التي أضحت تهدد الإمبراطورية البريطانية، وعلى الرغم من أنه كان يرى مواطن ضعف الدولة العثمانية بوضوح، إلا أنه كان مصماً على دعم سيادتها واستغلالها، كما كانت له مكانة كبيرة لدى الباب العالي حتى وُصف بأنه [السلطان العثماني غير المتوّج].

ورأى ردكليف أن القضاء على القوة الروسية المتنامية – في وقت مبكر – خير من تأجيل الحرب التي لابد من أن تقع يوماً ما، ولم يتوان عن تحمّل جانب كبير من المسؤولية بنفسه دون الرجوع إلى حكومته لنيل موافقتها، لا سيما إذا كانت هناك أسباب تجعله يعتقد أن آراه الخاصة تتفق مع الرأي العام في بلاده، وبذلك يلزم بلاده بالوقوف موقفاً حصيناً.

واستغل هذا السفير الظروف المواتية، حيث إن نابليون الثالث كان قد التزم بتجنّب الاصطدام بالإنجليز، وأن يتعاون معها ضد روسيا أو النمسا، فشجع العثمانيين على عدم الخضوع لعدوهم الروسي، ووقف إلى جانب السلطان ينصحه بما يتوافق مع المصلحة البريطانية.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨٦. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٢. عبدالمنعم الهاشمي: تاريخ الخلافة العثمانية، ص ٤٦٦. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص ٢٨٦. نادية الدوسري: حرب القرم، أسبابها ونتائجها، ص٢٥٧ – ٢٥٨.

(٣) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٢.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 278.

ردكليف يرى أن معاهدة من هذا القبيل تتعارض [مع الرغبة للحفاظ على سيادة واستقلال الدولة العثمانية]، وتعطي النفوذ الروسي في الدولة العثمانية الغطاء الشرعي. وبناءاً على ذلك اتسمت دبلوماسيته وقضية الحماية الروسية للأرثوذكس، وبأن يجعل الباب العالي يوافق على ما يتعلق بالأولى، ويتصلب في المسألة الثانية. وكان ردكليف يدرك ويشاركه لوكور locour السفيرالفرنسي في إسطنبول، أن أهداف روسيا تتعدى مسألة الأماكن المقدسة. وقد صحت توقعاتهما، فبعدما قبل الباب العالي في ٥ شعبان/ ١٤ مايو معظم المطالب الروسية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، عندها عاد منتشيكوف وتقدم في ٧ شعبان/ ١٦ مايو بمطالب جديدة تتعلق هذه المرة باستقلال الجبل الأسود والهرسك وعزل وزراء الصرب المعادين لبلاده. وبإيعاز من ردكليف، رفض الباب العالي المطالب الروسية الجديدة رابطاً المسألة بالتوازن الأوروبي وبموافقة الدول الكبرى. وهذا ما دفع منتشيكوف في ٢٦ رجب و٤ شعبان/ ٥ و١٣ مايو إلى توجيه إنذارين إلى الحكومة العثمانية لتنفيذ مطالبه، كما طالب بعزل كل من محمد علي باشا الصدر الأعظم، ورفعت باشا وزير الخارجية [(١)].

وفي محاولة أخيرة لمنع انهيار المفاوضات، وافق الباب العالي على اقتراح ردكليف بالاستجابة للمطالب الروسية فيما يتعلق بحقوق رعايا السلطان الأرثوذكس وحصانة الكنيسة الأرثوذكسية، لكنه رفض أن يوقع على تلك المعاهدة، كما طلب منتشيكوف. كما رفض أيضاً بأن توضع الكنيسة الأرثوذكسية ورجال الدين الأرثوذكس تحت إشراف المبعوث الروسي في إسطنبول، وهذا ما جعل منتشيكوف يعتقد أن السلطان سوف يتنصل في أول فرصة من تعهده الشفوي، ما جعله يربط بقاءه في العاصمة العثمانية بتنفيذ مطالبه خلال ثلاثة أيام تنتهي في ٦ جمادى الآخر/ ١٧ مارس، وأخبر منتشيكوف الباب العالي أن القيصر يعتبر رفض مطالبه عملاً عدائياً لروسيا ودينها [(٢)].

أدى الإنذار الروسي إلى موجة استياء في الأوساط العثمانية والأوروبية، مما دفع السلطان إلى إقالة الوزارة العثمانية وإسناد الصدارة العظمى إلى رشيد باشا. في ٨ شعبان/ ١٧ مايو [(٣)]، وبعد

---

(١)عبدالرؤوف سنو: العلاقات االروسية العثمانية، ص ٣٣. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٨٧.

(٢) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٣.

(٣) رشيد باشا: صادف تولي رشيد باشا منصب الصدر الأعظم عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، حصول انقلابات في أوروبا الكبرى، حيث بدات أولاً في فرنسا عندما تمت الإطاحة بالملكية الدستورية وما أعقبها من إعلان الجمهورية الثانية هناك، وأصبح ابن شقيق الملك نابليون رئيساً للجمهورية – وستبدأ معها مرحلة الإمبراطورية الثانية تحت اسم نابليون الثالث في العام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م. كما أسقطت في هذه الانقلابات أيضاً مستشار النمسا الأمير مترنيخ، والذي تحكّم بالدبلوماسية الأوروبية لمدة نصف قرن، ليسقط بذلك نظام مترنيخ أيضاً. وخسر الإمبراطور فرديناند عرشه ليرثّه الأرشيدوق الفرنسي الشاب ابن الثمانية عشر ربيعاً «جوزيف»، والذي سيبقى في الحكم =

ست ساعات من الاجتماع، أبلغ الديوان العثماني منتشيكوف رفضه المطالب، لكن الديوان أصدر مرسوماً لصالح الكنيسة الأرثوذكسية في إسطنبول والسماح لروسيا ببناء كنيسة ومستشفى في القدس. وبهذا الرفض، انتهت مهمة منتشيكوف وغادر العاصمة العثمانية في ١٢ شعبان/ ٢١ مايو، وبعد أسبوع من ذلك التاريخ، قطعت روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع الباب العالي. ويعود فشل مهمة منتشيكوف إلى طبيعة المطالب الروسية وشخصيته المتعجرفة، وإلى المؤامرات التي حاكها كل من ردكليف ولوكور [1]. **يتضح لنا، مدى تدخل الدول الخارجية في قرارات السلطان العثماني، بفرض رغباتهم عليه وإصرارهم على تنفيذها، دون أن يكون له القدرة على اتخاذ القرار الحاسم للتصدى لأطماع هذه الدول، أو عدم السماح لهم بالتدخل في شؤونها.**

ولم تمر تلك التطورات من دون ردة فعل بريطانية. ففي اليوم التالي من مغادرة منتشيكوف لإسطنبول، بعث ردكليف بتقرير إلى حكومته – وصل التقرير إلى لندن في ٢٢ شعبان/ ٣١ مايو– حول مخاطر السياسة الروسية في الدولة العثمانية، مما دفع أبردين إلى الكتابة إلى نسلرود Neslrode المستشار الروسي، حول تناقض التصريحات الروسية مع مطالب منتشيكوف، وأكد أبردين تمسك بلاده بمعاهدتي ١٢٥٦هـ – ١٢٥٧هـ/ ١٨٤٠م و١٨٤١م. وقبل يوم من ذلك، كانت الحكومة البريطانية قد أعطت ردكليف صلاحيات استثنائية باستدعاء الأسطول البريطاني إلى إسطنبول إذا ما وجد أن سلامة الدولة العثمانية في خطر، وكان هذا تحذيراً غير مباشر لروسيا حول عزم الحكومة البريطانية على الدفاع عن مصالحها المرتبطة بسلامة الدولة العثمانية [2].

وفي بطرسبرج، قرر القيصر بعد مشاورات مستفيضة القيام بإجراءات على مراحل، اعتبرها وسطاً ما بين الحرب والسلم، وهي احتلال ولايتي الدانوب، على أن تتبعها إجراءات أخرى إذا ما استمرت الحكومة العثمانية في تجاهلها للمطالب الروسية. وفي هذا المعنى، وجه نسلرود في ٢٩ ربيع الأول/ ٣١ مايو إنذاراً إلى الباب العالي بضرورة تلبية مطالب منتشيكوف خلال ثمانية أيام،

=

لغاية١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م.

Yilmaz Öztuna: Osmanli Devleti Tarihi، T.C Kültür Bakanliği Yayinlari، Ankara// 1998، Osmanli Dizisi/1، Birinci Cilt، P.512.

(١) فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٩٤ – ٤٩٥. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٨٨. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص ٣٣.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 278.

(٢) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص ٣٣.

وبعدها، إذا لم تستجب إلى المطالب، ستعبر القوات الروسية الأراضي العثمانية " ليس بقصد الحرب، بل للحصول على ضمانات مادية من السلطان". ولم تكن تلك "الضمانات المادية" سوى احتلال القوات الروسية لولايتي الدانوب (١).

وفي محاولة عثمانية للمناورة الدبلوماسية، أصدر السلطان في ٥ ربيع الآخر/ ٦ من يونيو مرسوماً يعلن فيه الحرية الدينية لمختلف الطوائف. وبعد عشرة أيام على ذلك، بعث إلى عواصم الدول الكبرى يخبرها أنه لايستطيع أن يلزم نفسه باتفاقية تمس سيادته واستقلاله (٢).

وبين ٣ و٦ جمادى الأولى / ٣ و٦ من يوليو، عبرت القوات الروسية نهر بروث Pruth، واحتلت بخارست. وبهذه العملية السريعة، أرادت روسيا أن تضغط على الباب العالي من جهة، وأن تضع الدول الكبرى أمام الأمر الواقع من جهة أخرى. **ولكن السؤال الذي يطرح نفسه**: ماهي الأسباب التي جعلت روسيا تقدم على هذه الخطورة، وهي تدرك أنها ستورطها في مجابهة مع الدول الكبرى؟ **إن الإجابة عن هذا السؤال، تكمن في إلقاء الضوء على الاعتبارات التي بنت روسيا عليها استراتيجيتها الحربية وهي:**

- ضعف الجيش العثماني، وعدم مقدرته على التصدي للجيوش الروسية.
- استحالة قيام تحالف بريطاني فرنسي ضدها.
- القطيعة بين بروسيا والنمسا، والتي لا يمكنها أن تجمع بينها في عمل موحد. إضافة إلى إمكانية تحييدها، وإن لم يكن دفع النمسا لتحريك جيشها إلى الحدود الفرنسية للضغط على باريس (٣).

وإذا كان للاعتبار الأول ما يسوغه، فإن الاعتبارين الآخرين أثبتا خطأً استراتيجياً روسياً، وكانا سبباً في اندلاع حرب القرم، وهزيمة روسيا (٤).

ففيما يتعلق بالتحالف البريطاني – الفرنسي، رأى الساسة الروس ضرورة استخدام أسلوب المناورة وعدم إظهار أية نيات عدائية علنية تجاه الدولة العثمانية، كي لا يؤدي ذلك إلى الإنجرار

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٤. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٨٨. عمر طوسون: الجيش المصري في الحرب الروسية، ص٤٦.

(٢) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٤.

(٣) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٤. فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٣٩٦. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٨٩.

(٤) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٤.

وراء مجابهة مع بريطانيا، وإن مثل هذه السياسة، إلى جانب التناقضات البريطانية – الفرنسية، كفيلة بأن تمنع أي تقارب بريطاني – فرنسي، فقد افترض القيصر أن بريطانيا سوف لن تعارض بلاده، ولن تقوم بعمل منفرد للدفاع عن الدولة العثمانية. ولكن بعد شعبان ١٢٦٩هـ/ مايو ١٨٥٣م، وعندما وضحت شكوك بريطانيا بالنوايا الروسية الحقيقية في الدولة العثمانية ومخاطرها على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وحدث تقارب فرنسي باتجاه لندن بهدف التحالف، أخذت العلاقات البريطانية – الفرنسية تسير مساراً جديداً غير الذي افترضه الساسة الروس. وحتى بعد تحريك بريطانيا وفرنسا أسطولهما الحربي إلى الخليج بسيكا[1] خارج الدردنيل رمضان ١٢٦٩هـ/ يونيو ١٨٥٣م، ظلّ قيصر روسيا يعتقد أن هذا الوفاق لن يُعمّر، رافضاً الأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الدولتين في المسألة الشرقية، وهي المحافظة المشتركة على سلامة الدولة العثمانية. وعلى حدِّ قول فيليبسون وبوكستون، فقد كانت الدولتان طرفاً في اتفاقية دولية، يعود مبرر وجودها إلى تصميمهما واتفاقهما المشترك في المحافظة على السيادة الإقليمية للدولة التركية، [إن الغزو الروسي لولايتي الدانوب، مهما كان هدفه الظاهري، كان تهديداً خطراً لهذه السيادة، إن لم يكن المرحلة الأخيرة لتدميرها] [2].

وإذا كان قيصر روسيا قد استبعد قيام تحالف بريطاني – فرنسي، إلا أنه كان متأكداً من حياد دول وسط أوروبا – النمسا وبروسيا – وعدم إمكان بريطانيا وفرنسا جر أحدهما إلى تحالف ضد بلاده. كما أخطأ في التقدير عندما اعتقد أن اتفاقي ميونخ غراتز [3] وبرلين [4]، ودعم بلاده للنمسا في عامي ١٢٦٥هـ – ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م – ١٨٥٠م،

---

(١) خليج بسيكا: يذكره محمد فريد بك بـ «تريكا»، ولم أجد له تعريفاً في المصادر التي بين يديّ.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٦٤١.

(٢) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٥.

(٣) ميونخ غراتز: أو كما يذكر في المصادر التركية [مونتس جارتز]، الذي تمّ توقيعه بين الجانبين، روسيا/ والنمسا. منح النمسا بعض المزايا التي حصلت عليها روسيا بموجب معاهدة ميناء خونكار، وسوف تتحرك الدولتان سوياً من أجل أن تعيش الدولة العثمانية أطول فترة ممكنة ولكن سوف تواصلان تعاونها أيضاً إذا تمزقت الدولة العثمانية على الرغم من كل شيء، وفي تلك الأثناء فإن الدولتين الأوروبيتين الشرقيتين قد اهتمتا بالحماية والحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية في إطار مواصلة التوازن (توازن القوى).

المجلة التاريخية المصرية: تصاعد الصراع الروسي العثماني في القرن التاسع عشر، العددان الثامن والعشرون/ والتاسع والعشرون، ص١٩٨١م/ ١٩٨٢م، ص١٦٢ – ١٦٣.

Oral Sander: Anka'nm Yukselisi Ve Dususu، imge/Angran، Baski/ 2010، G، p.223.

(٤) برلين: هي عاصمة جمهورية ألمانيا الاتحادية، وإحدى ولايات ألمانيا الست عشرة، كما أنها أكبر مدن ألمانيا من حيث عدد السكان. وتعتبر برلين إحدى "الولايات المدن" الثلاث بجمهورية ألمانيا الاتحادية (إلى جانب بريمن وهامبورج)، وتأتي هذه التسمية من كون حدود المدينة هي
=

كفيلاً في جعل الأخيرة تحرك جيشها إلى الحدود الفرنسية لممارسة ضغط على باريس. فبدلاً من ذلك، تحرك الجيش النمساوي إلى جبهة الدانوب، بعدما كانت النمسا قد تلقت تقارير سرية عن خطط لجنرالات روس للوصول إلى إسطنبول مع فيينا أو عبرها، ومالم يدركه القيصر نيقولا، هو قلق النمسا من دبلوماسية منتشيكوف واحتلال روسيا لولايتي الدانوب وتهديد التجارة النمساوية. وحتى الافتراض القائل بأن القطيعة بين النمسا وبروسيا أثبتت عجز القيادة الروسية عن إدراك لعبة التوازن الدولي. فرغم إذلال أولمتز ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م، فضّل بسمارك [1] الذي لم تكن لديه اهتمامات مباشرة بالمسألة الشرقية، الوقوف على الحياد وعدم الإنجرار وراء روسيا خشية الاصطدام بالنمسا. ولكنه رأى في الوقت ذاته أن ينتهج لبروسيا سياسة خاصة بها، من دون أن يمنعه ذلك من الاتفاق مع النمسا حول استراتيجية موحدة في البلقان، إذا ما تجاوزت روسيا حدود المعقول. **وهكذا، كانت كل الدلائل تشير عشية حرب القرم، بأن النمسا ستكون الدولة الأوروبية الثالثة التي ستنضم إلى التحالف البريطاني الفرنسي** [2].

والواقع، أن موقف النمسا بين معسكري الحلفاء من جهة، وروسيا من جهة أخرى، اتسم بالدقة. فكان الانحياز إلى جانب فريق سيؤثر حتماً على تماسك النمسا، ويهددها بكارثة، وذلك بسبب أوضاع البلاد الداخلية الصعبة في إيطاليا والمجر (هنغاريا)، فضلاً عن تدهور مالية البلاد. لهذا، اتبعت النمسا سياسة خاصة بها، وهي

=

نفسها حدود الولاية. وبرلين هي أيضاً ثاني أكبر مدن الاتحاد الأوروبي بعد العاصمة البريطانية لندن.

تشكلت برلين من اندماج مستوطنتين هما (Cölln) التي تقع حالياً في جزيرة المتاحف (Museum Island)، وبرلين التي تقع على الضفة الشمالية لنهر سبري (Spree)، واللتان يعود تشكلهما إلى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وفي عام ٧٠٦هـ/ ١٣٠٧م تم توحيد المستوطنتين أي (Cölln) وبرلين، لينتج عنها مدينة واحدة.

وعقب الاضطرابات التي حدثت في عام ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م، أعلن عضو المجلس الانتخابي الأمير فريدريك الثاني أن برلين ستكون مقراً لإقامته الرسمية. عانت برلين ولأكثر من مرة من اندلاع النيران والطاعون والحروب، ولم يكن مقدراً لها أن تنعم بالرخاء والاستقرار إلا تحت حكم فريدريك (Friedrich Wilhelm) إذ تم في عهده تحصين برلين وبناء أولى المباني الفخمة فيها، ويمكن للمرء تكوين فكرة جيدة عن ذلك من خلال السير على طول جادة أونتر دن ليندن (Unter den Linden)، وهي إحدى الجادات الرئيسة في وسط برلين.

ar.wikipedia.org/wiki/برلين

(١) أوتوفون بسمارك (Bismarck): سياسي ألماني، عمل على تحقيق الوحدة الألمانية، أصبح مستشاراً للإمبراطورية بعد الانتصار على فرنسا ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، جعل من بلاده قوة أوروبية، ودولة استعمارية.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص١٢٨.

(٢) عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٥.

أن تحـرم روسـيا مـن أيـة مكاسـب سياسـية أو إقليميـة فـي الدولـة العثمانيـة، وبـالتلويح بـالقوة مـن دون التـورط فـي مجابهـة عسـكرية معهـا – هـذه السياسـة التـي أطلـق عليهـا باومغارت [الحيادية المسلحة][1] -.

وفـي إطـار هـذه السياسـة، دعـا بـول Buol وزيـر خارجيـة النمسـا، فـي شـوال ١٢٦٩هـ/ أغسـطس ١٨٥٣م سـفراء الـدول الكبـرى فـي العاصـمة النمسـاوية إلـى اجتمـاع لأجـل تسـوية النـزاع، وبسـبب امتنـاع سـفيري روسـيا والدولـة العثمانيـة عـن المشـاركة، صـدر عـن سـفراء بريطانيـا وفرنسـا وبروسـيا، بالإضـافة إلـى بـول، مـا عـرف بــ [مـذكرة فيينـا] فـي ١٠ شـوال/ ١٩ أغسـطس، التـي كـان أهـم بنودهـا تأكيـد احتـرام روسـيا الـدائم سياسـة المحافظـة علـى حريـة الكنيسـة الأرثوذكسـية وامتيازاتهـا القديمـة والمسـتمرة فـي الدولـة العثمانيـة، وكـذلك حقـوق رعايـا السـلطان الأرثـوذكس، مـن دون الإقـرار بحـق روسيا في التـدخل. وفـي مقابـل ذلـك، حصـول روسـيا علـى وعـد مـن السـلطان العثمـاني بأنـه سـيظل أمينـاً لـنص وروح معاهـدتي قينارجـه وأدرنـه فيمـا يتعلـق بحمايـة الديانـة المسيحية[2].

وبينمـا وافقـت روسـيا علـى المـذكرة، معتبـرة أن معاهـدة قينارجـة وأدرنـة قـد أعطتهـا حـق حمايـة الأرثـوذكس فـي الدولـة العثمانيـة، ربـط البـاب العـالي موافقتـه علـى المـذكرة بـإجراء تعـديل علـى الـنص، بـأن السـلطان سـيظل أمينـاً لـنص وروح معاهـدتي قينارجـة وأدرنـة فيمـا يتعلـق بحمايـة البـاب العـالي للديانـة المسـيحية، وكـان تأكيـد البـاب العـالي ذلـك يظهـر جـوهر المشـكلة حـول تفسـير نصـوص المعاهـدتين المـذكورتين: **هـل روسـيا هـي التـي تحمـي رعايـا السـلطان مـن الأرثـوذكس، أم أن ذلـك مـن مسـؤولية السـلطان؟** وكانـت اختلافـات وجهـات النظـر هـذه كفيلـة بـأن تـدفع المفاوضـات إلـى طريـق مسـدود وتجهـض علـى مـذكرة فيينـا. فـاتهم الـروس ردكليـف بـأن أصـابعه كانـت وراء رفـض العثمـانيين للمـذكرة وللتفسـير الروسـي لهـا، ورغـم أن مسـؤولية ردكليـف مـن هـذه النقطـة لاتـزال غيـر ثابتـة، إلا أنـه مـن المؤكـد أن البـاب العـالي كـان متصـلباً بموقفـه، نتيجـة إدراكـه بـأن بريطانيـا وفرنسـا لـن تتركـاه فريسـة لروسـيا،

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٥. فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٤٩٦. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٠.
Dr. Vahid Cabuk: Kurlusundan Cumhuriyete Büyük Osmanli Tarihi، Emre Yayinlari، Istanbul، Sekizinci، Cilt، P.303.

(٢) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٥. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٠.

بـل سـتدافعان عـن سـيادته المرتبطـة بـالتوازن الأوروبـي ومصـالحهما. وكـذلك، كـان البـاب العـالي مـدعوماً فـي موقفـه بتعهـدات تونسـية ومصـرية بتقـديم مسـاعدة لـه ضـد روسـيا، ففـي ٣ شوال/ ١٢ أغسطس، وصلت وحدات مجرية مصرية إلى ميناء إسطنبول (١).

وفـي الشـهر التـالي مـن فشـل مـذكرة فيينـا ١٧ ذو القعـدة/ ٢٤ سـبتمبر، حـدث فـي أولمتـز اجتمـاع مفـاجئ بـين القيصـر نيقـولا والإمبراطـور النمسـاوي فـرانس جوزيـف، تـمَّ الاتفـاق فيـه علـى توسـط النمسـا بـين روسـيا والـدول الأوروبيـة، وأن يقـوم سـفراء الـدول الكبـرى الـثلاث فـي إسـطنبول، بنـاء عليـه، بإصـدار مـذكرة يعترفـون فيهـا بنوايـا روسـيا السـلمية فـي الدولـة العثمانيـة وعـدم رغبتهـا فـي التـدخل فـي شـؤون السـلطنة الداخليـة، ،إن حمايـة الأرثـوذكس فـي الدولـة العثمانيـة مـن مسـؤولية البـاب العـالي وحـده، ويُقتصـر دور روسيا فقـط علـى مراقبـة تنفيـذ تلـك الحمايـة وفقـاً لمعاهـدة قينارجـة. ولمـا كـان هـذا العـرض يتعـارض مـع السياسـة الروسـية علـى أرض الواقـع، فقـد رُفـض مـن جانـب بريطانيـا، بـل إن مجلـس الـوزراء البريطـاني أمـر ردكليـف بعـد أسـبوعين ١ ذو الحجـة/٨ أكتـوبر باسـتدعاء الأسـطول البريطـاني الراسـي فـي خلـيج بسـيكا إلـى إسـطنبول، وكانـت هـذه الخطـوة دافعـة نحـو الحـرب، وفـي الوقـت ذاتـه، كـان الجنـاح المؤيـد للحـرب قـد تسـلم مقاليـد الأمـور فـي العاصمة العثمانية (٢).

كانـت أول ردة فعـل عثمانيـة علـى فشـل مبـادرات السـلام، هـو الانـذار الـذي وجهـه البـاب العـالي لروسـيا بـإخلاء ولايتـي الـدانوب خـلال خمسـة عشـر يومـاً، وموافقـة الـديوان العثمـاني علـى إعـلان الحـرب ٢٠ ذو القعـدة/ ٢٧ سـبتمبر، ودعـوة القيصـر نيقـولا شـعبه فـي ٢٦ ذو الحجـة/ ٣٠ سـبتمبر إلـى حـرب صـليبية ضـد الدولـة العثمانيـة. وفـي اليـوم التـالي لإعـلان الحـرب، دعـا البـاب العـالي أسـاطيل بريطانيـا وفرنسـا لعبـور البسـفور، وهـو مـا حصـل وسـط احتجـاج روسـيا. وفـي ٢٨ ذو الحجـة/ ٤ نـوفمبر، كـان تـدمير الأسـطول الروسـي لوحـدة بحريـة عثمانيـة صـغيرة قـرب سـينوب(٣) فـي ٢٨ صـفر ١٢٧٠هـ/ ٣٠ نـوفمبر ١٨٥٣م،

---

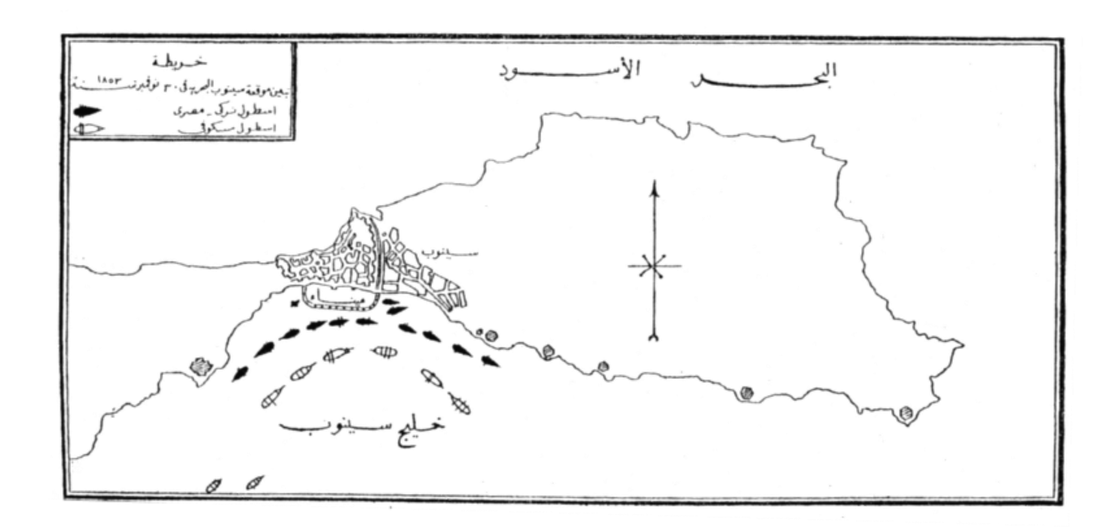
(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٦. فريد بك: : تاريخ الدولة العلية، ص٤٩٦. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٠.

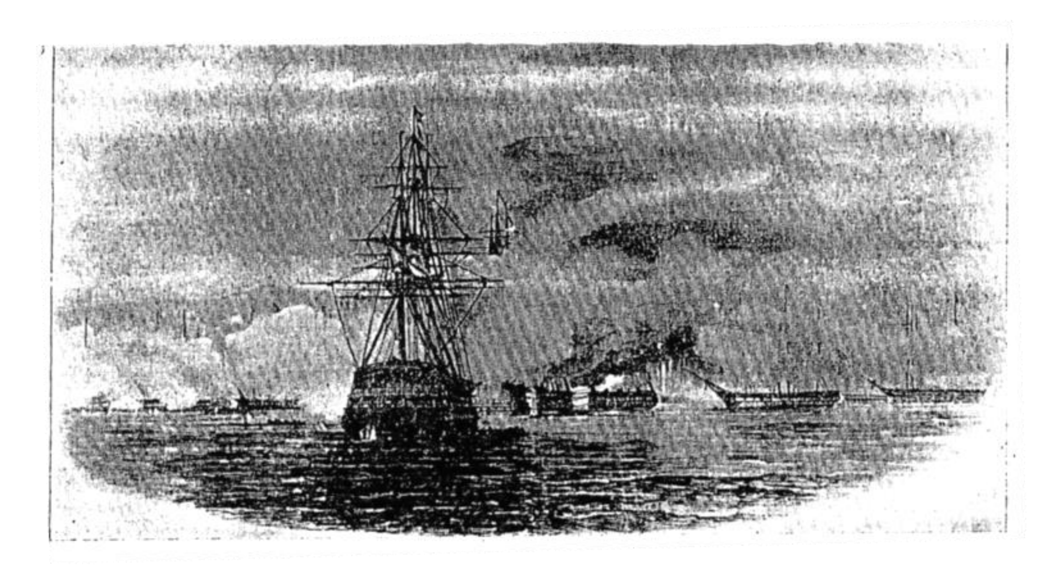
(٢) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٦. نادية الدوسري: حرب القرم، أسبابها ونتائجها، ص٢٧٦ – ٢٧٨.

(٣) سينوب: مدينة حصينة في شمال الأناضول على البحر الأسود فيها ميناء متسع، اتخذته الدولة العثمانية ملجأ لسفنها الحربية والشهيرة. قد قامت روسيا بتدمير الأسطول العثماني سنة ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م، قبل إعلان الحرب المعروفة بحرب القرم.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص١٦٠.

كـان كافيـاً لأن يعجـل بعبـور الأسـطولين البريطـاني والفرنسـي الممـرات إلـى البحـر الأسـود ٤ربيع الآخر ١٢٧٠هـ/ ٤ يناير ١٨٥٤م(١).





واقعة (سينوب) البحرية في ٢٨ صفر ١٢٧٠هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٥٣م، نقلاً عن الجريدة الإنجليزية المصورة (ذي اللسترتيد لندن نيوز The Illustrated London News) العدد ٢٤ بتاريخ ٧ ربيع ثاني ١٢٧٠هـ/ ٧ يناير ١٨٥٤م، ص ٤ ويُرى في الأمام بعض قطع الأسطول الروسي وعن اليمين واليسار قطع الأسطولين التركي المصري (٢)

ولم يكن لأوروبا موقف موحد تجاه هذا النزاع، بل أن موقف كل من دولها من هذا الموضوع قد كشف عمق الخلافات فيما بينها وكذلك اختلاف المصالح. وسنعرض هنا بإيجاز موقف كل من

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٦. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩١.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 282.

(٢)عمر طوسون: الجيش المصري في الحرب الروسية، ص ١٩٩ – ١٢١.

هذه الدول والأسباب التي دعتها لإتخاذه:

١- **فرنسا:** كان نابليون يشعر أنه طرف رئيس في هذا النزاع طالما أن سببه ولو ظاهرياً السيطرة على الأماكن المقدسة باعتبار أنه يعتمد في حكمه على تأييد الحزب الكاثوليكي الفرنسي، ثم إنه لا يستطيع أن ينسى أنه سليل عائلة بونابرت وهو ملزم بالتالي بإرواء ظمأ الفرنسيين للأمجاد والانتصارات بعد أن حرموا منها أمداً طويلاً، وفوق ذلك فهو يرى في هذا النزاع وسيلة لإخراج فرنسا من العزلة التي فرضتها عليها اتفاقيات مؤتمر ڤيينا كخطوة في طريق القضاء على كل هذه الاتفاقيات التي أبعدت فرنسا عما تعتبره حدودها الطبيعية، ولذا فقد كانت هذه الحرب بالنسبة للفرنسيين وسيلة لاستعادة نفوذهم القديم. ولكن البعض يضعف فكرة أن يكون المجد الحربي هو الباعث لاشتراك "نابليون الثالث" في الحرب، بل إن ذلك إجحاف بحقه لأن الشعب الفرنسي كانت لديه رغبة قوية في السلام مصممة على العمل لتحقيقه لإصلاح الأوضاع داخل فرنسا، يقول نابليون واعداً شعبه بذلك: [إن الإمبراطورية لا تتوق إلى شيء أكثر مما تتوق إلى السلم فنحن نملك أراضي شاسعة غير معمورة، نريد إصلاحها وزرعها وطرقاً نرغب في شقها، وموانيء نرغب في تعميقها، وقنوات في إكمال حفرها، وانهاراً نريد أن نجعلها صالحة للملاحة، وسككاً حديدية نريد ربط بعضها ببعض. وعلى الساحل المقابل لمرسيليا نملك أراضٍ مترامية، نرغب في إدماجها بفرنسا]، كما أراد نابليون مساعدة الإيطاليين على تحقيق أمانيهم القومية، إلى جانب رغبته الأكيدة في تجنب الأخطاء التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية الفرنسية الأولى، ولما كانت بريطانيا سيدة البحار هي السبب في إسقاط الإمبراطورية الفرنسية، وجد نابليون الثالث أن من الحكمة التحالف معها عاقداً العزم على ذلك حتى لو أدى إلى اشتباكه في حرب مع روسيا معتمداً على كراهية فرنسا للروس، فلم يكونوا أقل بطشاً من الغير، فنظم الحكم في بلادهم استبدادية وهم أمة منشقة عن الإيمان الصحيح(١).

٢- **إنجلترا:** لها موقف معروف تتمسك به منذ أن برزت روسيا كقوة كبرى مناوئة لجارتها تركيا ومزاحمة لإنجلترا في مناطق نفوذها: البحر المتوسط، الهند، وفارس؛ هو المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ومنع روسيا من الوصول إلى المتوسط.

٣- **بروسيا:** لم يكن لبروسيا مصالح مباشرة في الدولة العثمانية أو البلقان وبالتالي فلم تكن

---

(١) محمد الدسوقي: حرب القرم، آثارها على المشرق الإسلامي، ص٩٦. نادية وليد الدوسري: حرب القرم، ص٢٧٨ – ٢٧٩.

مضطرة لان تتخذ موقفاً صريحاً من هذا النزاع. وكان البروسيون على كل حال منقسمين على أنفسهم حيال هذه القضية، فالأوساط المحافظة وعلى رأسها الملك كانت ترى ضرورة اتخاذ موقف ملائم لمصالح النمسا باعتبارها كبيرة الدول الألمانية، وكان هناك موقف آخر يقضي بأن تقف بروسيا موقفاً مناوئاً للنمسا يسمح لبروسيا في المستقبل أن تتبوأ مركز الصدارة بين الدول الألمانية، وكان ينادي بهذا الرأي «بسمارك» وفئة المثقفين العاملين من أجل القضية القومية ومن أجل إنشاء ألمانيا موحدة بزعامة بروسيا، وكان هؤلاء يرون في النمسا العائق الأساسي دون تحقيق أهدافهم. إلا أن بروسيا رغم كل ذلك التزمت الحياد نزولاً عند رغبة ملكها فريدريك الرابع.

٤- **النمسا:** كانت النمسا تشعر بأنها مدينة للحكومة الروسية وبصورة خاصة لشخص القيصر بالمحافظة على سلامتها، باعتباره أنه أمدها سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م بجيش يقدر بمائة وخمسين ألف جندي ساعدها في القضاء على الثورة المجرية وبالتالي في الإبقاء على سلامة أراضيها. إلا أنها من جهة أخرى لم تكن ميالة للقبول بازدياد النفوذ الروسي في البلقان حيث لها مصالح كثيرة، كما أنها لم تكن راضية إطلاقاً عن احتلال الروس للمقاطعتين الدانوبيتين الملاصقتين لأراضيها. ولعل أكثر ما كانت تخشاه النمسا هو انهيار الدولة العثمانية وتفككها مع ما في ذلك من انتصار لمبدأ القوميات وهذا أكثر ما كانت تخشاه، فإذا زالت الدولة العثمانية عن مسرح السياسة الأوروبية أصبحت هي رجل أوروبا المريض، وقد أدركت كل من فرنسا وإنجلترا مكامن الضعف في السياسة النمساوية وأخذتا تستغلانه وتستدرجان النمسا تدريجياً نحو الانحياز إلى صفهما، رغم أنها كانت قد أعلنت منذ بدأ النزاع حيادها التام وذلك بعد أن فشلت محاولتها لعقد مؤتمر في ڤيينا يجد حلاً سلمياً للمشكلة ويحول دون اتساع النزاع[١].

وفي تطور دراماتيكي، شهد شهرا جمادى الآخر ورجب/ فبراير ومارس ١٨٥٤م الأحداث التالية:

– ٨ ربيع الآخرة/ ٦ فبراير، قطعت روسيا العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا

---

(١) عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعنعي: تاريخ أوروبا المعاصر، ص٢٣٥ – ٢٣٧. نادية الدوسري: حرب القرم، أسبابها ونتائجها، ص٢٧٨ – ٢٧٩.

Bertand Michael Bachmann: Österreich Und Das Osmanische Reich، Fachbibiots Wissenschschaften، Universität، Wien، P. 186 – 187.

وفرنسا.

- ٢٩ ربيع الآخر/ ٢٧ فبراير، إنذار بريطاني – فرنسي لروسيا بإخلاء ولايتي الدانوب.
- ١٢ جمادى الأولى /١٢ مارس، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية مع الدولة العثمانية تتعهدان فيها بدعمها[١].
- ٢٣ جمادى الأولى/ ٢٣ مارس، عبور جيش روسي نهر الدانوب وتحقيق انتصار ساحق على الجيش العثماني عند سيلستريا [٢].
- ١٧ جمادى الآخرة/ ٢٨ مارس، إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا [٣].

وبعد أقل من أسبوعين لإعلانهما الحرب، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية للتعاون العسكري بينهما في ١ رجب/ ١٠ أبريل، وكانت كل من الدولتين قد وقعتا اتفاقية مع النمسا وبروسيا للحفاظ على سيادة الدولة العثمانية جمادى الآخر/ مارس ١٨٥٤م. أما بروسيا والنمسا، فتوصلتا في ٤ رجب/ ٢ أبريل إلى معاهدة دفاعية مشتركة ضد روسيا، هكذا، تقوى مركز النمسا السياسي والعسكري نتيجة تلك الاتفاقيات والتي توجب بإنذارها لروسيا رسمياً بإخلاء ولايتي الدانوب في

---

(١) **وقد تضمنت هذه المعاهدة المبادئ الرئيسة التالية:**

١- أنه بناء على طلب الحكومة العثمانية، فإن القوات الإنجليزية والفرنسية ستقوم بحماية الأراضي العثمانية وأعلامها وفقاً لمتطلبات الظروف، سواء في أوروبا أو في آسيا ضد روسيا.

٢- أن تحظر الدول المتعاقدة بعضها البعض بأية اتصالات مباشرة أو غير مباشرة تحدث من أي منها مع الجانب الروسي.

٣- ألا يدخل العثمانيون في مفاوضات لعقد هدنة أو صلح أو عقد أية اتفاقية من هذا النوع مع روسيا، إلا بعد إخطار وموافقة كل من إنجلترا وفرنسا.

٤- بعد إتمام الهدف الذي من أجله عقدت هذه المعاهدة، وبعد عقد الصلح تنسحب القوات الإنجليزية والفرنسية من كافة معاقلها ومواقعها وتسلمها للسلطات العثمانية المسؤولة وذلك بعد عقد السلام النهائي بأربعين يوماً على الأكثر.

٥- خلال قيام القوات الإنجليزية والفرنسية بعملياتها العسكرية تعطى الحرية الكاملة دون أية تدخلات أو إشراف من الجانب العثماني عليها، بل على السلطات العثمانية أن تقدم التسهيلات اللازمة لها خاصة في عمليات التموين والنقل على طول خطوط المواصلات.

٦- التنسيق بين العمليات العسكرية للقوات المتحالفة، وألا يقدم الطرف العثماني على عمليات عسكرية ضد الروس إلا بعد إخطار القيادة المسؤولة الإنجليزية والفرنسية.

عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢٨٥ – ٢٨٦.

(٢) سيلستريا Silistra: تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة بخارست على نهر الدانوب.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٣٣٨.

(٣) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٥٠١. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٦. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٢. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩١ – ١٩٢.

Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt Vi، P. 3020.

٧ رمضان/ ٣ يونيو، وبالمعاهدة التي وقعتها مع الدولة العثمانية لإجلاء روسيا عن الولايتين وإحلال قواتها مؤقتاً محلها في ١٨ سبتمبر/ ١٤ يونيو [١].

ما هي الأسباب التي دفعت فرنسا وإنجلترا ودول أخرى لمساعدة الدولة العثمانية؟؟؟ [٢]

فاضطرت روسيا، لإعتبارات عسكرية، وبناءاً على نصيحة ملك بروسيا، للرضوخ للتهديد النمساوي، فأنهت انسحابها من ولايتي الدانوب في نهاية ذي القعدة/ أغسطس. فدخلتها القوات

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٦ – ٣٧. محمد طقوش تاريخ العثمانيين، ص٣٩٢. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٢. د/ طالب رجب خطّاب: محاولات تجديد روسيا في أعقاب حرب القرم، ص٤٥٤.

Ömer Yilmaz: Osmanli Tarihi، cilt3، p.369.

(٢) لقد سارت حرب القرم وتم تنفيذها بأفكار خاصة بأوروبا أكثر من الرغبة في حماية أراضي الدولة العثمانية وحفظها، أي أنها نظام سياسي أوروبي ومن بين الاسباب الاساسية للحرب هنا حماية التوازن (توازن القوى) في أوروبا والذي يحمل أهمية بالنسبة لانجلترا ولقد كانت الحرب من أجل ذلك، وكما وضح آنفاً فإن إنجلترا مع أنها أدركت مؤخراً ومتأخراً أهمية قضية الشرق الأدنى فإنها ايضاً أدركت أن الحماية الروسية على الدولة العثمانية وكذلك الحماية المصرية على مصر من الممكن أن يكونا خطراً أو يشكلاخطراً، ولهذا السبب فإن كلاً من روسيا وفرنسا كانتا تتصارعان على حماية المسيحيين ويعارضان أحدهما الآخر لهدف خاص وهذا التعارض كان يشكل المبدأ الأساسي للسياسة الخارجية لانجلترا في آخر القرن ١٣هـ/ ١٩م، وبالنسبة لانجلترا فإن التغيير في النظام الأساسي لأوروبا من الممكن أن يتم ويحدث بطريق دبلوماسي داخل توائم وانسجام أوروبي وليس بإرادة دول عظمى من جانب واحد. وبالإضافة إلى ذلك فإن قيام روسيا بإنهاء تمرد المجر بأسلوب دام عام ١٨٥٣هـ/ ١٨٤٩م، والتصرف بسوء إزاء البولنديين تسبب في ظهور مشاعر معادية لدى الرأي العام الإنجليزي ومن ثم فإن حريات أوروبا ينبغي أن تتخلص وتحرر من هذه الضغوط بالشرق ولهذا السبب فإنه ينبغي حماية النظام الأوروبي وتقوية ودعم توازن القوى الذي تعمل روسيا على تغييره الآن، وبالإضافة إلى ذلك فإن لويس كوسوز البطل القومي المجري كان محل اهتمام عثماني زاد من مكانة السلطان العثماني في لندن من خلال فتح الدولة العثمانية أبوابها للاجئين المجريين وكذلك لهذا البطل المجري القومي، ومنحت الدولة العثمانية هؤلاء اللاجئين حق اللجوء إليها.

أما **فرنسا** فأنها انضمت إلى الحرب إلى جانب إنجلترا ولكن بأفكار مختلفة حيث أن نابليون الثالث كان يريد تحطيم توازن القوى لصالحها على العكس تماماً من إنجلترا، وكان يريد لفرنسا تحقيق التفوق في أوروبا، وطبقاً لوجهة نظره، فإنه رأى لتحقيق هدفه من الخطأ لنابولي العظمى الدخول في صراع لا لزوم له مع انجلترا ولا طائل منه أمام مفتاح نجاح فرنسا، فإنه كان ينطلق من الاتفاق مع انجلترا وكانت حرب القرم فرصة جيدة جداً لذلك الأمر.

وبالنسبة للأفكار المشتركة لفرنسا وانجلترا فإنها كانت تقضي بإخراج روسيا خارج اوروبا ومن هذا المنطلق فإن حرب القرم كانت نموذجاً مهماً ذا مغزى منتصف القرن ١٣هـ/ ١٩م، واتسمت بمناخ الحرب الباردة خلال النصف الثاني للقرن ١٤هـ/ ٢٠م.

لكن تآلف الدول العظمى لأوروبا لم يتوقف فقط عند حماية توازن القوى في الوقت نفسه فإنه تمسك بصدق إلقاء روسيا خارج القارة الأوروبية، وهكذا فإنه من الممكن إنزال روسيا إلى درجة أقل من النظام الأوروبي ومن الممكن أن تتأسس بولندا مجدداً ومن الممكن تحرير الدولة العثمانية من تمزق ظالم وكذلك فإنه من الممكن للدولة العثمانية أن تتفوق في أوروبا مجدداً بما يتماشى مع رغبة فرنسا ايضاً.

فكان نابليون الثالث قد أدرك حقيقة الموقف في الوقت الذي لم يتمكن منه الكسندر الأول ونيقولا الأول من فهم وإدراك حقيقة أنه لا يمكن إرغام دول وحكام أوروبا على حب روسيا، وهكذا فإن روسيا ستظل دائماً الخصم اللدود في نظر دول العالم القوية ولم يكن من الصعب العثور على عذر وسبب من أجل الصدام والحرب، فقد أدركت روسيا أنه لا مفر من تدخل الدول العظمى في أي صراع حدودي يقع مع الجيران وأدركوا أنهم سوف يتم حرمانهم من جني ثمار هذا النصر ولقد حدث ذلك في الحرب الروسية – العثمانية ١٨٢٨ – ١٨٢٩ – ١٨٥٣ – ١٨٥٥ – ١٨٧٧ – ١٨٧٨ وفي أفغانستان ١٩٧٩ – ١٩٨٩.

للمزيد، انظر:

Oral Sander: Anka'nm Yukselisi Ve Dususu، imge/Angran، Baski/ 2010، G، P.306.

النمساوية، فيُعد هذا نصراً دبلوماسياً باهراً لها [1]. ولكن بثمن باهظ، هو العداء مع روسيا واحتمال تورطها في حرب ضدها تخوضها منفردة، من دون مساعدة الحلفاء. ولهذه الأسباب، رأت النمسا أن تؤمن لنفسها تغطية سياسية وعسكرية، مما يحرم روسيا من أية فرصة للانفراد بها، وكانت النمسا تدرك أن مقدار تقربها إلى الحلفاء كفيل أن يجعل روسيا تسارع للقبول بتسوية سلمية للأزمة معها وفق الشروط التي تلائم سياستها ومصالحها. وبناءً على اقتراح من نابليون الثالث[2]، تقدمت النمسا وبريطانيا وفرنسا بمذكرة عرفت بـ [مذكرة الضمانات الأربعة]، الهدف منها انهاء الحرب وفقاً لمصالح تلك الدول.

ونصَّ **البند الأول :** بأن تُستبدل الحماية الروسية على ولايتي الدانوب والصرب بضمان أوروبي بموافقة الباب العالي.

البند الثانـــي : ويتعلق بحرية الملاحة في نهر الدانوب من دون أية عوائق.

البند الثالـــــث : قررت الدول إعادة النظر باتفاقية الممرات لصالح التوازن الأوروبي، وتحديد قوة الأسطول الروسي في البحر الأسود.

البند الرابـــــع : تخلي روسيا عن ادعاءاتها بحماية رعايا السلطان الأرثوذكس، على أن يقوم الباب العالي بتحسين أحوال هؤلاء من دون المساس بسيادته. وجرى تسليم المذكرة إلى الحكومتين العثمانية، والروسية [3].

---

(١) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٣. عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٧. يذكرها في ١٨ رمضان ١٣٥٤هـ.
Ismail Hami: Izahli Osmanli، p.156

(٢) نابليون الثالث: هو ابن لويس بونابرت، أخو نابليون الأول الذي كان عينه أخوه ملكاً لهولاندا، ولد في باريس في ٢٣ صفر ١٢٢٣هـ/ ٢٠ أبريل ١٨٠٨م، وهاجر مع والديه بعد سقوط الإمبراطورية الأولى، وأقام في بلاده سويسرا ودخل في جيشها بوظيفة ضابط واشترك في ثورات إيطاليا. وفي سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م، حضر إلى مدينة ستراسبورج، وأراد إحداث ثورة لقلع لويس ڤيليب وتعيينه مكانه فلم يفلح، وقبض عليه، وبعد أن سجن مدة أبعد خارج فرنسا، وأنزل في الولايات المتحدة. وفي سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، أتى فرنسا ثانياً، ونزل بثغر بولندا فضبط، وحكم عليه مجلس السناتو بالسجن المؤبد، وسجن في قلعة هام إلى سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، فهرب والتجأ إلى بلاد البلجيك، ولما حصلت ثورة ربيع الأول ١٢٦٤هـ/ فبراير سنة ١٨٤٨م أتى مسرعاً إلى فرنسا وبذل جهده حتى عُين رئيساً. في ٧ صفر ١٢٦٨هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٥١م، منع مجلس النواب من الاجتماع وسحب أعضاءه، وعمل كل الوسائط حتى عين رئيساً للجمهورية لمدة عشر سنين وزيدت اختصاصاته في١٢ محرم ١٢٦٨هـ/ ٧ نوفمبر ١٨٥١م. أُبطلت الجمهورية، وصار هو الإمبراطور باسم نابليون الثالث.

للمزيد عن حياته وسيرته، أنظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٣٥٩.

(٣) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٢. عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٨.

Omer Yilmaz: Osmanli Tarihi، cilt 3، p.373 – 374.

في إسطنبول، أحدثت المذكرة انقساماً في الديوان، لكن ردكليف نصح السلطان بقبولها، وعندما تسلم السفير الروسي في فيينا المذكرة، رفضها لانتقاصها من كرامة بلده وشرفها. كما عارضها تسلرود، وخصوصاً بندها الثالث الذي نص على إعادة النظر باتفاقية الممرات لصالح التوازن الدولي، واعتبر نسلرود أن هذا النص **ينسف كل المعاهدات السابقة، ويدمر منشآت الأسطول الروسي في البحر الأسود ويحدد قوته هناك، ولهذا رفضت روسيا المذكرة لأنها لا تشجع على السلام في أوروبا، بل تبقيه بعيداً عنها** (١)**.**

وبعد انسحاب الجيش الروسي من ولايتي الدانوب، ودخول القوات النمساوية محلها، تغير مجرى الحرب، فتهديد روسيا لسيادة الدولة العثمانية انتهى بوقف الحرب على جبهة الدانوب. ومع ذلك، لم تتوقف الحرب حيث إن الحلفاء حتى هذه المرحلة من الحرب، لم يُحقّق هدفهم الاستراتيجي الثاني، وهو ضرب القوة الروسية البحرية، وإضعافها وإنهاء سيطرتها على البحر الأسود، ومن وجهة النظر العسكرية والسياسة، كانت إنجلترا وفرنسا تسعيان إلى ضرب روسيا ولكن دون أن تؤدي العمليات العسكرية إلى مخاوف لدى الإمبراطورية النمساوية، أو بمعنى آخر كان على القوات الإنجليزية الفرنسية أن تعمل في مناطق لا تعتبرها النمسا مجالاً سياسياً أو استراتيجياً، وهذا يعني أن نزول القوات الإنجليزية – الفرنسية على السواحل البلقانية الشمالية كان سيؤدي إلى احتمال انضمام الإمبراطورية النمساوية إلى روسيا ويصبح من المتعذر كسب الحرب ضد روسيا.

ولكن الأمر الذي كانت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية تصران على تنفيذه هو توجيه ضغط مباشر على اليونان حتى لا تتضامن اليونان مع روسيا، فقد كانت اليونان تتطلع إلى استكمال وحدتها وإلى نقل عاصمتها إلى إسطنبول لتعود القسطنطينية إلى الوجود من جديد وأخذها من الأتراك بعد أربعة قرون مضت، وخاصة أن القيصر الروسي قد أصدر نداءه بأن حربه صليبية، ومثل هذه النداءات الصليبية رغم أنها فقدت بريقها الذي كان لها من قبل في العصور الوسطى كفيلة بإثارة بعض المشاعر المعادية للعثمانيين.

ونظراً لأن اليونانيين كانوا مستعدين للتعاون مع الروس، فإن ذلك كان سيؤدي إلى انهيار السلطة العثمانية في البلقان للأسباب التالية:

١- إن المشاعر القومية بين الشعوب البلقانية السلافية كانت متأججة، والتحرك اليوناني كفيل بأن يؤدي إلى موجة من الثورات وخاصة أن الجيوش الروسية على الأبواب.

---

(١) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٨.محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٤.

٢- إن التحرك اليوناني له شكله الصليبي، وبالتالي ستكون الحرب ضارية وتخريبية مما سيترتب عنه مذابح مروعة للمسلمين في البلقان وتتصاعد مكانة اليونان ومكانة روسيا كزعيمتين تلبيان الدعوة الصليبية مما يزيد حدة الصراع الدولي بشكل يحرج موقف الأوروبيين عامة من الشرق الإسلامي، فمع أن فرنسا وإنجلترا كانتا تعملان على اقتناص البلاد الإسلامية إلا أن ذلك كان يتم بروح صليبية إمبريالية غير معلنة من الجانب الفرنسي وبروح إمبريالية من جانب إنجلترا وهو الأسلوب المفضل لدى هاتين الدولتين الغربيتين.

٣- إن فتح اليونان لجبهة قتال جديدة تجعل الجيوش العثمانية شبه عاجزة عن المقاومة الناجحة، لأنها تصبح مضطرة إلى قتال في ثلاث جبهات:

أ. جبهة شرق الأناضول.

ب. جبهة البلقان الشمالي.

ج. جبهة اليونان.

فإذا أضفنا إلى ذلك، أن روسيا كانت تحث على شن الحرب ضد الدولة العثمانية في اتجاه العراق واضطرار العثمانيين إلى تجميد قواتهم على الجبهة الفارسية، فإنه تعين على الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أن تجنب الدولة العثمانية فتح جبهات جديدة.

هذه هي العوامل التي جعلت الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تنزلان قواتهما في «بيريه» الميناء الرئيس لليونان، وكانت نتيجة هذه العملية إيجابية في تجميد تام للتحرك اليوناني.

وجاءت الضربة الأخرى لروسيا حين نزلت الجيوش الإنجليزية والفرنسية في شبه جزيرة القرم لتدور فيها رحى المعركة الحاسمة، وبالتالي لم تعد جبهة البلقان هي الرئيسة على عكس ما كان يتصوره الروس، ومن ناحية أخرى اختار الإنجليز والفرنسيون هذا الميناء لتوجيه ضربتهم لأنه قاعدة الانطلاق البحري الروسي ولأن العمليات العسكرية تصبح في مجال محدود لا يغرق الجيوش الفرنسية في المساحات الشاسعة الروسية، تلك المساحات التي سبق لها أن ابتلعت جيش «شارل الثاني عشر» ملك السويد وجيش «نابليون الأول» العظيم، هذا فضلاً عن أن العمليات البحرية كانت ركناً أساسياً من أركان الخطة الإنجليزية الفرنسية واختيار مثل هذا الميناء كهدف يعطي لتلك الخطة احتمالات أكبر للنجاح [١].

---

(١) عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢٨٧ – ٢٨٩.

=

ففي ٢٠ ذي الحجة/ ١٣ سبتمبر نزل الجنود البريطانيون والفرنسيون والعثمانيون إلى خليج أوباتوريا Eupatoria شمالي سباستبول Sebatopol [(١)]، وبذلك بدأت حرب القرم الحقيقية. ولهذا استدعي الدول المتحالفة بأن تخوض حرباً ضد روسيا لا لأجل مصالحها الخاصة، بل من أجل سلامة أوروبا جمعاء. ولهذا أيضاً، سعى الحلفاء للحصول على مؤيدين لهم **وإيجاد تجانس أوروبي ضد روسيا،** **(Anti – Europe of conert Russian)** مشابهة للتجانس الأوروبي الذي حدث عن نهاية الحروب النابليونية [(٢)].

وشدد الحلفاء من عملياتهم العسكرية في القرم، وازدادت بعد رفض روسيا المذكرة، ودحروا القوات الروسية عند نهر ألما [(٣)]، وضربوا الحصار على سباستبول واستولوا على انكرمان[(٤)]. ولكن لم تنته الحرب، مما دفع النمسا إلى توقيع اتفاقية تحالف مع بريطانيا وفرنسا على أساس الضمانات الأربعة في ٢٢ ربيع أول ١٢٧٢هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٥٥م، مقابل اعتراف الحلفاء بمركزها في إيطاليا [(٥)]. أما بروسيا، ففضلت البقاء بعيداً عن التحالف الجديد [(٦)].

والواقع، أن مشاركة النمسا في الحلف ظلت اسمية، إذ لم تكن على استعداد لدخول حرب ضد

=

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi، Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt7، P.237.

(١) سباستبول Sebatopol : ثغر يقع جنوب شبه جزيرة القرم، انتزعه الإنجليز والفرنسيون من العثمانيين سنة١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م، واستولى عليه هتلر سنة ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م، ورجع بعد ذلك إلى روسيا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٣٦٠.

(٢) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٧. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٤.

(٣) نهر ألما: نهر في بلاد القرم يبلغ طوله ٨٣ كم ويقع بين مدينتي سيفاستوبول وإيبتوريا، تعني ألما في لغة تتار القرم التفاحة وينبع النهر من جبال القرم ويصب في البحر الأسود، وقعت بالقرب من النهر معركة ألما التي خسرها الروس تحت قيادة ألكساندر منشكوف.

http://ar.wikipedia.org/wiki/نهر_ألما/

(٤) انكرمان: تقع على البحر الأسود، انحصرت فيها قبائل القوط الشرقيين الجرمان، وفي مدينة (مانكوب تالي) بجنوب «بغجة سراي»، بعد فتح الحاج كراي بعض المدن والحصون القرمية على البحر الأسود.

للمزيد، انظر: د. أمين قاسم: الحاج كراي الأول، حفيد جنكيز خان الذي أسس مملكة القرم الإسلامية، أوكرانيا برس http://ukrpress.net/node/1798

(٥)كانت سياسة النمسا في الحرب مرتبطة بسياستها في إيطاليا، حيث كانت تخشى مطامع فرنسا فيها.
محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٤، هامش (٣).

(٦) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٤. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية. ص٣٨. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٢.

روسيا، ووعدت القيصر بعدم التوقيع على معاهدة تكون مذلة لبلاده، كما أن تشدّدها تجاه روسيا قد خفّ بعد زوال الخطر الروسي على ولايتي الدانوب [1].

ونتيجة لتردّد النمسا في خوض الحرب إلى جانب الحلفاء، بحث هؤلاء عن حليف بديل لهم في أوروبا يساعدهم عسكرياً، فوجدوا ضالتهم في سردينيا [2] التي دفعتها ظروفها إلى الاشتراك في الحرب في ٧ جمادى الأولى ١٢٧١هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٥٥م[3].

وهذا لم ينه المعارك القاسية بانضمام سردينيا إلى الحلفاء، ولا اعتلاء القيصر إسكندر الثاني[4] عرش روسيا خلفاً للقيصر نيقولا الأول الذي توفي في جماد الآخرة/ مارس، ولا

---

(١) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٤. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٨.

(٢) سردينيا Sardegna: جزيرة إيطالية في البحر التيراني، يفصلها مضيق بونيفاسيو عن كورسيكا، عاصمتها كالياري، من مدنها ساساري، ونورو.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص٢٩٩.

(٣) وجاء نوع من الفرج عندما عرضت حكومة بيدمنت – سردينيا استعدادها للمشاركة في الحرب إلى جانب الدولتين الغربيتين. وكان على رأس هذه الحكومة البيدمنتيه الكونت «كافور Cavour» الذي جاء بعد نكبة بيدمنت في ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م أمام النمسا خلال محاولات «شارك ألبرت» - ملك بيدمنت – لتحقيق الوحدة الإيطالية بقوة السيف، أما كافور فكان يخطط بدقة لتحقيق هذه الوحدة بواسطة بيدمنت كأساس وبالتعاون الإيجابي من جانب دولة كبرى أوروبية، ورأى أن عطاء بيدمنت مبكراً لصالح الدولتين الغربيتين الكبيرتين (فرنسا وإنجلترا) يفتح الطريق أمامه لأن تلعب دولته دوراً نشطاً في السياسة الدولية، وتجعل إنجلترا وفرنسا مستعدتين للتفاعل مع الأماني القومية الإيطالية بشكل إيجابي وليس بشكل عاطفي وهو شكل أثبت أنه أتى بالنكبات إلى الإيطاليين.

حيث إن العواطف هي المظهر الذي قد يضلل عن الجوهر وهو أن المصالح الخاصة للدول هي التي تحول الموقف من السلبية إلى الإيجابية، ولهذا كله قرر «كافور» أن يشارك في حرب القرم إلى جانب فرنسا وانجلترا رغم أنه لم تكن لبيدمنت مصلحة مباشرة من وراء ذلك سوى العثور على باب تنطلق منه جهوده لتحقيق الوحدة الإيطالية.

وكانت فرنسا ترحب بهذه المبادرة التي جعلتها على وفاق شديد مع جارتها (بيدمنت) ورحبت حكومة إنجلترا لأن ذلك يقدم معونة عسكرية برية ويعطي للتحالف الفرنسي البريطاني معنى حقيقياً له من حيث إنه مفتوح لدخول دول أخرى فيه توطيداً للتضامن الأوروبي، وفعلاً عقدت بيدمنت مع إنجلترا وفرنسا في ٧ جمادى أولى ١٢٧١هـ/ ٢٦ يناير ١٨٥٥هـ ومع الدولة العثمانية في٢٥ جمادى الآخرة ١٢٧١هـ/ ١٥ مارس ١٨٥٥هـ معاهدات تحالف، وضخّم البيدمنتيون – من بعد – الدور الذي قامت به قواتهم في الحرب.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٤. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٨. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعنعي: تاريخ أوروبا المعاصر، ص ٢٣٨ – ٢٣٩. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢٩٠، ٢٩١.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 284.

(٤) اسكندر الثاني: ولد هذا الإمبراطور سنة ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م، وتولى الملك في ١٢ جمادى الآخرة ١٢٧١هـ/ ٢ مارس ١٨٥٥م، بعد موت أبيه الإمبراطور «نقولا»، فتمم حرب القرم، وأمضى معاهدة باريس في٢٣ رجب١٢٧٢هـ/ ٣٠ مارس ١٨٥٦م. ثم أخذ في إصلاح الشؤون الداخلية والاستعداد للأخذ بالثأر، فجعل الخدمة العسكرية إجبارية. وفي سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م أصدر أمراً بعدم استرقاق المزارعين وتمليكهم منفعة الأراضي التي يزرعونها، مقابل دفع جعل معين لملاكها الأصليين وأجاز لهم شراء العين، وباع أقليم ألاسكا بأمريكا =

استيلاء الروس على قلعة قارص في آسيا الصغرى، إلا أن سقوط سباستبول بعد حصار دام ٣٤٩ يوماً، كان النقطة التي غيرت مجرى الحرب، وبالتالي مواقف الدول المتحالفة [1].

فرغم تذمر الرأي العام عندها من مواصلة الحرب، ظلت الحكومة البريطانية على تشددها، خاصة أن بالمرستون هو الذي كان يرأس الحكومة البريطانية بعد ابردين في بداية عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م، وكان بالمرستون يرى ضرورة الاستمرار في إذلال روسيا حتى انهاكها. في حين اتخذت فرنسا موقفاً مغايراً للموقف البريطاني، فبعدما حقق نابليون ماكان يريده من الحرب، من مجد وتمزيق للتكتل الروسي والنمساوي والبروسي، لم يعد على استعداد لمواصلة الحرب لأجل مصالح بريطانيا، واعتبر سقوط سباسبتول النقطة التي يجب أن تتبعها المفاوضات، ولهذا أخذ يسعى لأجل السلام مع روسيا مهدداً بريطانيا بإثارة المسألة البولندية، إذا لم توقف الحرب.

وعندما علمت النمسا أن وفاقاً فرنسياً روسياً يحاك في الخفاء، وخوفاً من ميل الفرنسيين نحو مساعدة سردينيا في تحقيق الوحدة الوطنية، قررت دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، على أن تفرض النقاط الأربع، كما فسّرها هؤلاء على روسيا، كما دخلت السويد [2] إلى جانبهم أيضاً. وكانت النمسا تدرك أن روسيا قد استنزفت تماماً وستقبل انذارها لامحالة، وصحت تلك التوقعات، عندما أذعن القيصر إسكندر للإنذار بناءً على نصيحة ملك بروسيا، وأصبحت بذلك الطريق إلى مؤتمر الصلح في باريس سالكه، وانتهت بذلك حرب القرم رسمياً في ٢٤ جمادى الآخرة/ أول فبراير ١٨٥٦م، بعدما

=

لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ليتفرغ لبلاده. سيطر على مدينة سمرقند وأخضع إمارات خيوه، وبخارى، وغيرها من بلاد آسيا. في سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م، سلب امتيازات بولندا. وفي سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م ساعد الصرب على محاربة الدولة العليّة، ثمَّ أعلن الحرب عليها، وبعد عدة انتصارات أمضى معاهدة برلين في١٢٩٥هـ/ ١٣ يوليو ١٨٧٨م، ولكن رغم إصلاحاته العديدة امتدت فروع النهلست في أيامه وسعوا في قتله مراراً وقتلوه أخيراً في ١١ ربيع الآخر ١٢٩٨هـ/ ١٣ مارس ١٨٨١م، وخلفه اسكندر الثالث الذي توفي في ٢ جمادى الأولى ١٣١٢هـ/ ١ نوفمبر ١٨٩٤م، وتولى بعده ابنه نيقولا الثاني.

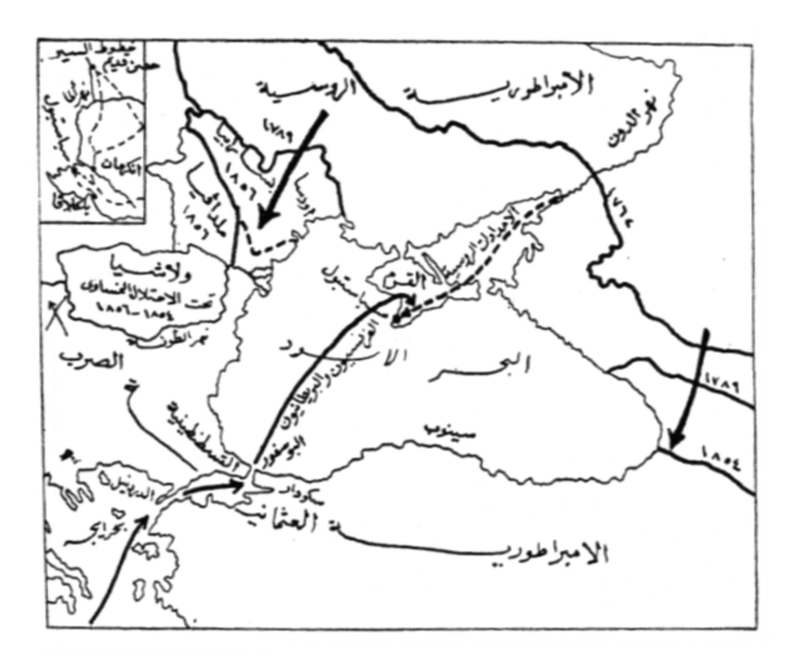
محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص٥٠٧.

(١) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٥. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٨. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٢.

(٢) السويد: مملكة في أوروبا الشمالية بسكاندينافيا بين النروج وفنلندا، على خليج بوتنيا، وبحر البلطيق ومضايق بحر الشمال، عاصمتها ستوكهلم.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص٣١٧.

كلفت أوروبا الخسائر البشرية والمادية الفادحة [1].



خريطة حرب القرم [2]

فانعقد مؤتمر السلام في باريس[3] برئاسة كونت (لوسكي)[4] استمر من ١٨ جمادى الآخرة إلى

---

(١) فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٥١٢. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٥. عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٨. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج٣، ص٨٩٨. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص٢٩٣ إلى ص٢٩٥.

(٢) عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث،ص ٢٩٥.

(٣) اشتركت فيه خمس دول أوروبية هي: فرنسا، بريطانيا، وروسيا، وسردينيا، وبروسيا، والنمسا، بالإضافة إلى الدولة العثمانية.كان أول أعضاء هذا المؤتمر:

١- ممثلو تركيا: عالي باشا، الصدر الأعظم العثماني. وسفير تركيا في باريس، جميل باشا.
٢- ممثلو إنجلترا: اللورد كلارندون، واللورد كويلي.
٣- ممثلو فرنسا: الكونت الوديسكي، والبارون دابوروني.
٤- ممثلو النمسا: الكونت بويل، والبارون هنبر.
٥- ممثل سردينيا: الكونت قاوورن
٦- ممثل روسيا: الكونت أورلولف.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٣. عبدالرحمن شرف: أحاديث تاريخية، المطبعة العامرة، ١٣٣٩هـ، ص١٦٥.

Zuhuri Danisman:Osmanli Imperator Lugu Tarihi، Yeni Matbao – Istanbul – 1966، Xii، P. 93. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 285.

(٤) سياسي فرنسي ولد عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م، ودخل الجيش وعمل بالسياسة عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، وعين وزيراً للخارجية عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م ولمدة خمس سنوات، ثم عين رئيساً لمجلس الشورى القوانيين، توفي عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م.

=

٢١ رجب ١٢٧٢هـ/ ٢٥ فبراير إلى ٣٠ مارس ١٨٥٦م. فكانت مهمة المؤتمر الحقيقية، هي البت في مستقبل الدولة العثمانية، فحقق الكثير في هذا المضمار، ولكن لم يبلغ مبلغ التسوية النهائية، **وأهم ما تضمنته معاهدة باريس:**

١. اعتراف الدول الأوروبية بالسيادة العثمانية على المضائق.

٢. تجريد البحر الأسود من السلاح، بحيث لايُسمح فيه بظهور سفن حربية، أو إقامة منشآت عسكرية أو بحرية، وهذا يعني تحييد هذا البحر وجعله مفتوحاً للملاحة التجارية لجميع الدول، وإقفاله بوجه السفن الحربية. وبهذا يحظر على روسيا بناء أسطول حربي، وإنشاء مصانع حربية وإقامة حصون على شواطئه.

٣. إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية، وهذا يعني أن تظل مياهها منطقة محرمة على السفن الحربية.

٤. أكد المؤتمرون على استقلال الدولة العثمانية، وعدم تدخل أية دولة أجنبية بين السلطان ورعاياه، على أن يصدر وعداً بالعمل على تحقيق المساواة التامة بين جميع رعاياه مسلمين ونصارى.

٥. تعديل الحدود العثمانية الروسية في بسارابيا.

٦. إلحاق الأراضي التي يتخلى عنها الروس في الأفلاق بالسيادة العثمانية.

٧. استعادة الدولة العثمانية سيطرتها على قارص.

٨. حرية الملاحة في نهر الدانوب، وتأليف لجنة دولية للإشراف على تنظيم الملاحة فيه.

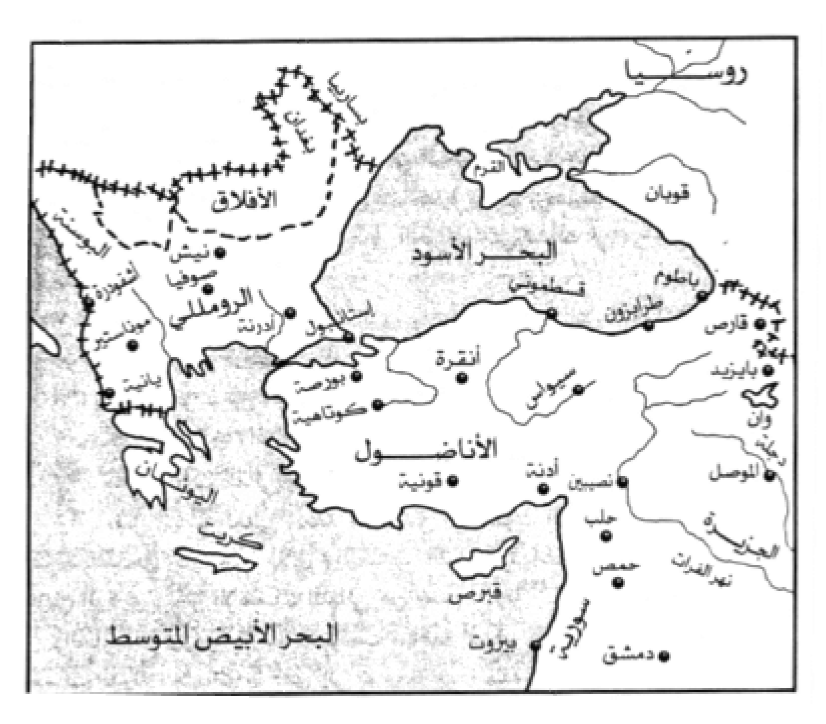
٩. يضمن المؤتمر إقامة حكم ذاتي في الأفلاق والبغدان والصرب تحت سيادة الدولة العثمانية، بعد أن ضمت إلى الأفلاق (ملفيا) جزءاً من سارابيا [(١)].

=

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٣.

(١) أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص٢١٢. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٧١. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٦. عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٩.مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج٣، ص٧٩٨ – ٧٩٩. محمد محمود السروجي: المسألة الشرقية في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي (الحرب التركية الروسية)، ص١٥٥ – ١٥٦. عبدالرحمن شرف: أحاديث تاريخية، المطبعة العامرة، ١٣٣٩هـ، ص١٦٥.

=



حدود الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني وعبدالمجيد وعبدالعزيز بموجب معاهدة بخارست ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، ومعاهدة أدرنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ومعاهدة باريس ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م (١).

فتُعد معاهدة باريس انتصاراً للسياسة البريطانية والفرنسية في المحافظة على سيادة الدولة العثمانية، فقد وضعت المعاهدة الدولة العثمانية واستقلالها تحت الضمانة الجماعية للدول الموقعة عليها، بعدما تعهدت تلك الدول بعدم التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية. كذلك سمحت المعاهدة للدولة العثمانية بالإنضمام إلى [التجانس الأوروبي] مقابل المرسوم العثماني الذي كان صدر سابقاً خط همايون جمادى الآخر ١٢٧٢هـ/ ١٨ فبراير ١٨٥٦م، ووعد فيه السلطان بتحسين أحوال الرعايا المسيحيين والقيام بإصلاحات اقتصادية وضريبية والقضاء على الفساد.

كان هذا الخط أكثر اتساعاً ودقة من خط كلخانه، وذلك حتى تُقبل ضمن المجموعة الأوروبية على هذا الأساس صدر الخط الهمايوني، وهو منشور التنظيمات الخيرية. يوصف هذا، بأنه فرمان سياسي، لأنه يشمل ويتضمن معاهدة باريس التي تحمل صفة دولية.

وقد تأثر الخط الهمايوني بدافعين:

أولهما: ضغط الدول الأوروبية، وبخاصة إنجلترا وفرنسا بعد حرب القرم، التي طالبت

=

Zuhuri Danisman:Osmanli Imperator Lugu Tarihi، Yeni Matbaa – Istanbul – 1966، XII، P. 93 – 100.

(١) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٤٥.

بالإصلاح وتحسين أوضاع النصارى في الدولة حتى تقطع على روسيا سبل تدخلها مرة أخرى في شؤونها الداخلية، وتضمن في الوقت نفسه استمرار السلام في المستقبل.

ثانيهما: اقتناع رجال الإصلاح في الدولة بضرورة إصلاح إدارتها وتجديدها، على أساس اقتباس النظم الأوروبية بدون مساس بالأحكام الشرعية.

وكما كان من أهداف خط شريف كلخانه استثارة عطف الدول الكبرى على الدولة العثمانية بعد هزيمة نصيبين، فكذلك استهدف الخط الهمايوني مساندة هذه الدول الأوروبية للدولة العثمانية ضد روسيا، والتي مالبثت أن وافقت على شروط النمسا التي بُني عليها صلح باريس، في ٢٣ رجب ١٢٧٢هـ/ ٣٠ مارس ١٨٥٦م.

وأكد خط التنظيمات الخيرية على التعهدات التي منحها السلطان في خط كلخانه، لكنه أضاف إليها مبدأ هاماً يتعلق بامتيازات وحصانات لرعايا الدولة غير المسلمين، وهو معاملة جميع الرعايا في الدولة معاملة متساوية، مع ابقاء الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء الملل غير المسلحة، كانتخاب البطريرك لكل ملة، تجديد رواتب رجال الدين غير المسلمين، وإنشاء محاكم مختلطة للفصل في النزاعات التي تحصل بين المسلمين وغير المسلمين، كما لم تعُد المسائل المدنية الخاصة لرعايا النصارى منوطة برجال الدين وحدهم بل شاركتهم مجالس مختلطة من المدنيين يقوم الشعب بانتخاب أعضائها.

وأكد الخط على انتخاب بطريرك لكل ملة مدى الحياة، وكفل للنصارى حرية العبادة والحق في ترميم وإصلاح الكنائس، وإنشاء كنائس جديدة شرط الحصول على موافقة السلطان المسبقة، وكفل لهم الحق في الانتساب إلى معاهد التعليم الرسمية ووظائف الدولة المدنية، وخوّل لهم الحق في إنشاء مدراس للعلوم والفنون والصناعات، بشرط إخضاع برامج التدريس واختيار الأساتذة لوقاية مجلس مختلط للتعليم العام.

لقد فُسِّر مضمون هذا الخط من زوايا متعددة وفقاً لمصلحة الجماعات المستفيدة من أحكامه، فالغالبية العظمى من النصارى رأت فيه مظهراً من مظاهر ضعف الدولة، وتطلع بعض زعمائهم إلى الدول الأوروبية بدلاً من تطلعهم إلى السلطات العثمانية لتنفيذ الإصلاحات، وتمسّكوا بامتيازات قديمة تتعارض مع مضمونه، لذلك ظلت الدول الأوروبية تستفيد من الأوضاع القلقة لبسط حمايتها عليهم وتحريكهم من حين لآخر، مما أدى إلى وقوع الفتن في بلاد الشام وجبل لبنان، ليسير هذا الأخير في اتجاه ا لحكم الذاتي وبنظام خاص عرف بالمتصرفية، وهو يتعارض مع خطة العثمانيين لتوحيد البلاد العثمانية. **وهكذا، فإن أوروبا كانت تعمل في النور بالإشعال تحت الرماد، مما سهلت**

هذه الأمور للحروب والتمردات الداخلية [1].

وبهذا انتهت الحرب، وبات من المنتظر أن تغدو الدولة العثمانية بلداً متحداً يأخذ بركب الحياة الدستورية، وتنضم إلى سائر أعضاء الجماعة الدولية على قدم المساواة. إلا أنها خرجت من حرب القرم وهي في حال ارتباك على الرغم من أن الحرب كانت لصالحها – كما يبدو للوهلة الأولى – بفعل عدم انتقاص ممتلكاتها ومنحها أجلاً جديداً للبقاء على قيد الحياة، وبعد أن تلاشى الخطر الروسي عنها للخمس عشرة سنة القادمة، بعدما دمرت قوة روسيا الحربية في البحر الأسود. إلا أنها أوقعت الدولة في ضائقة مالية جعلتها تستدين للمرة الأولى في تاريخها ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م، وكانت هذه نقطة انطلاق في سياسة الاستدانة أفسحت المجال للإمبريالية المالية الأوروبية بإحكام سيطرتها على البلاد، وحتى تبقى الدولة طوع بنانها، راحوا يُدبِّرون المؤمرات لإضعافها [2].

وفي الوقت الذي كانت الدولة منهمكة في إصلاح شؤونها الداخلية، أخذت القوميات التابعة لحكمها تنتفض وتثير المتاعب في وجهها، بتحريض من الدول الأوروبية، بهدف تحقيق انفصالها. وتضامناً منها مع موقف الباب العالي، عقدت إنجلترا وفرنسا والنمسا معاهدة جماعية في ٩ من شعبان ١٢٧٢هـ/ ١٥ أبريل ١٨٥٦م، تعهدت فيها مجتمعة ومنفردة، باحترام استقلال الدولة العثمانية وضمان سلامة وتماسك ممتلكاتها كما قررتها معاهدة باريس، وقررت أن أي إخلال بأحكام المعاهدة الأخيرة يُعد سبباً لقيام الحرب، وعلى الدول الثلاث أن تتفق مع الباب العالي على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإجبار الدول الأخرى على الالتزام بأحكامها [3].

---

(١) أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٠٦ – ٢١١. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٧-٤٠٦. عبدالعزيز نوار: الشعوب الإسلامية، ص١١٣ – ١١٤-٣٩٧-٣٩٨. عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٩.

Herausgegeben Von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka Und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie، P.134. Omer Yilmaz: Osmanli Tarihi، Cilt 3، P.366. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 304.

(٢) فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٥٢٣. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص٣٩. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٧.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 288.

(٣) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٦.

لم تُدعَ بروسيا إلى الانضمام إلى المعاهدة نظراً، لأنها اتبعت سياسة الحيدة في حرب القرم، وكانت بريطانيا قد أصرت على منعها من =

ولكـن ثبـت بعـد ذلـك، أن عقـد المعاهـدات شـيء، وتطبيقهـا عمليـاً شـيء آخـر، وأن الدولـة العثمانيـة لـم تجـن مـن معاهـدة بـاريس سـوى المشـكلات مـن قبـل الـدول الأوروبيـة، التـي عملـت بعـد عـام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م علـى تقطيـع أوصـالها، وضـم أجـزاء مـن ممتلكاتهـا إليهـا، بحيث أصبحت عبـارة [المحافظـة علـى اسـتقلال الدولـة العثمانيـة وتماسـك ممتلكاتها] لا قيمة لها [١].

ففـي **الأفـلاق والبغـدان،** كـان الحكـم العثمـاني مزعزعـاً وقـد أصـيب فيهمـا بخيبـة أمـل، بعـد أن نقلـت الحمايـة عليهمـا مـن الدولـة العثمانيـة إلـى الـدول الأوروبيـة مجتمعـة [٢]، وقـد أدت معاهـدة بـاريس إلـى النتيجـة العكسية بفعـل الشـعور القـومي، حتـى اسـتطاعت الولايتـان أخيـراً تحقيـق الاتحـاد بينهمـا، وتشـكيل لجنـة مشـتركة لتنظـيم شـؤونهما والتـي كانـت بمثابـة حكومـة شبة مسـتقلة، واختـارت الأميـر كـوزا[٣] أميـراً علـى الـبلاد الـذي أعلـن قيـام الأمـة الرومانيـة[٤]، ومـن ثـم اعتـرف السـلطان بـه والاعتـراف بوحـدة الـولايتين فـي سـنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م، ثـم ثبتـت الـدول الأوروبيـة التعيـين بعـد ذلـك والاعتـراف بالتوحيـد، تـمَّ تعيـين بخارسـت عاصـمة، وظـلَّ كـوزا حتـى ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م ثـم عُـزل وعـين أميـر ألمـاني مـن أسـرة هوهنزلـورن بفضل بسمارك، وهذا الأمير تشارلز. **وبذلك فقدت الدولة العثمانية أهم مقاطعاتها.**

=

الاشتراك في مؤتمر باريس، ولم توجه الدعوة إلى بروسيا لحضور مؤتمر باريس إلا بعد افتتاحه بصفتها إحدى الدول الموقعة على اتفاقية المضائق المبرمة في ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٥٧هـ/ ١٣ يوليو ١٨٤١م، وكان هذا التأخير في توجيه الدعوة إلى بروسيا لحضور المؤتمر إذلالاً لها. أما بيدمنت (مملكة سردينيا) فكانت تتزعم حركة الوحدة الإيطالية، وكانت قوات النمسا تحتل أجزاءً من شبة الجزيرة الإيطالية، ولم تكن العلاقات النمساوية مع بيدمنت تسمح باشتراكهما معاً في المعاهدة الرباعية، ورؤى أن تكون مقصورة على الدول الثلاث الكبرى فقط إلى جانب الدولة العثمانية.

الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص١٤٩٧.

(١) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٦.

Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmiştir: Mufassal Osmanli Tarihi، Istanbul، 1972، Cilt Vi، P. 287.

(٢) نقلت معاهدة باريس، الموقعة في ٩ محرم ١٢٧٥هـ/ ١٩ أغسطس عام ١٨٥٨م الحماية على الأفلاق والبغدان إلى الدول الأوروبية بهدف الفصل بين الولايتين في خطوة نحو الانفصال عن جسم الدولة.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٦. هامش (٥).

(٣) كوزا: سياسي روماني ولد عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، وصل إلى رتبة عقيد في جيش البغدان، ثمَّ انتخب أميراً عليها، ثم أُكرِه على الاستقالة عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٥.

(٤) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٥٢٣. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٨.

واجتهدت الدول الأوروبية في مساعدة الصرب والجبل الأسود[1] للحصول على الانفصال، كما بذرت الشقاق في بلاد البوسنة والهرسك [2]، حتى قامت فيهما حركات

---

(١) ثورة الجبل الأسود: تحركت المشاعر القومية في الجبل الأسود، ونشطت روسيا في مساعدة سكانه الذين اتصفوا بميلهم للحرب، وطلب الأمير دانيال حاكم الجبل من مندوبي الدول في مؤتمر باريس الاعتراف بانفصال بلاده عن الدولة العثمانية، إلا أنه فشل في ذلك، ونصحه المندوبون بالانقياد للباب العالي ووعدوه بضمِّ بعض أجزاء من الهرسك لتوسيع رقعة بلاده، ولما فشلت مساعيه، تقرّب من النمسا كي يحافظ على حكمه الانفصالي.

لكن الاضطرابات استمرت في هذه الإمارة، وحصلت في عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م اصطدامات عدة بين الحاميات العثمانية وسكانها، وكان تخطيط الحدود المشكلة التي فجَّرت الأوضاع، وتمكَّنَ الثوار من التغلب على جيش العثماني عند جراهوڤو فتدخلت الدول الأوروبية عندئذٍ لحلِّ هذه المشكلة، وحالت دون توسُّع القتال وانتشاره فعيَّنت لجنة مختلطة من مندوبين عنها وعن الدولة العثمانية وعن سكان الجبل لتدارس القضية ووضع حل لها.

وفي ٢٥ محرم ١٢٧٧هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٦٠م قُتِل الأمير «دانيال» فخلفه ابن أخيه الأمير «نيقولا» الذي استغل نشوب الثورة في الهرسك لإعلان العصيان على الدولة، وكان والده «ميركو» قد شجَّع سكان الهرسك على الثورة، لكن الجيش العثماني بقيادة «عمر باشا» أخمد ثورة الهرسك، وارتدَّ إلى الجبل الأسود وحاصره من ثلاثة محاور، وأطبق على قوات «نيقولا» فهزمها، ودخل الإقليم وأجبر هذا الأخير على توقيع الصلح في ٥ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٦٣م، **وأهم البنود التي تضمَّنها:**

١. نفي الأمير «ميركو» من بلاد الجبل بفعل تحريضه الهرسك على الثورة.

٢. تبني الدولة حصوناً على الطريق الموصلة بين مدينة «أشقودرة» وبلاد الهرسك عبر إقليم الجبل.

ويبدو أن تدخُّل الدول الأوروبية عطَّل تنفيذ هذين البندين بحجة أنهما مجحفان بحق أمة نصرانية، ونتيجة لهذا التدخل اضطر الباب العالي تحت إلحاح فرنسا وروسيا إلى التخلي عن تنفيذ **البند الأول**. واستمرت التدخُّلات الأوروبية لتعطيل **البند الثاني** ونجحت في حمل الدولة على التنازل عن بناء الأبراج والقلاع، وهدم ما بُني منها مقابل تعهُّد الأمير «نيقولا» بأن يحفظ طريق الهرسك ويدفع تعويضات مالية للتجار العثمانيين الذين سلبت أموالهم أثناء الاضطرابات. **وهكذا هدأت فتنة الجبل الأسود، وحصل سكانه على حكم إداري ذاتي.**

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٤١١ – ٤١٢. أ.ن. جرانييت وآخر: تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج١، ص٤٣٨.

(٢) ثورة البوسنة والهرسك: تُعدُّ ثورة البوسنة والهرسك ذات أهمية خاصة في المشكلة البلقانية، إذ إنها استمرار لثورات الشعوب البلقانية للتخلص من الحكم العثماني، فقد وقع كل من روسيا والنمسا/ المجر وألمانيا معاً على اتفاقية «عصبة الأباطرة الثلاث» عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، وكشفت عن تعارض سياسة كل من روسيا والنمسا في المنطقة، تلك التناقضات التي حاول بسمارك بفراسته السياسية أن لا يزيلها بل أن يبقي عليها ويشغل الدولتين بها، شرط ألا يؤدي ذلك إلى صدام المتنافسين كي لا يخل ذلك بوضع ألمانيا الدقيق في التوازن الأوروبي. ونبَّهت بريطانيا من تدخُّل روسيا المباشر مع ما يشكل ذلك من تهديد لمصالحها، واندلعت الثورة في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية على شفير الإفلاس، وتعاني من مشكلات داخلية.

أما الذي أشعل نار الثورة فهو عاملان: **الأول:** زراعي، بفعل رداءة المحصول في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، في الوقت الذي طلبت فيه الدولة المزيد من الضرائب. **والثاني:** حركة الجامعة السلافية. واشتد أوار الثورة في جمادى الآخرة ١٢٩٢هـ/ يوليو ١٨٧٥م، نتيجة المجاعة التي حصلت قبل عام، والتذمُّر من فداحة الضرائب وضغط الملاكين.

وتلقّى الثائرون مساعدات عاجلة من الصرب، في حين راقبت كل من روسيا والنمسا الأحداث، على الرغم من تدخُّل قناصلها للحثِّ على الثورة، وطلب الثائرون الانفصال الإداري عن الدولة، وقدَّموا عريضة إلى الباب العالي تتضمَّن العمل على تخفيض الضرائب وبدل الخدمة العسكرية، وبعدم فرض ضرائب جديدة في المستقبل، وتشكيل قوة منهم لحفظ الأمن، والمساواة في إقامة الشعائر الدينية، وألحُّوا بضرورة توزيع ثلث ممتلكات الملّاكين على السكان. لم تكن حالة الدولة آنذاك تسمح لها بإيجاد حل لمثل هذه القضايا، لذلك لم تستجب لمطالب الثائرين مما دفع بهم إلى إشهار السلاح في وجهها، فاضطرت عندئذ إلى قمع الثورة. ثم ارتأى السلطان، بناء على نصيحة أجناتيف، الجنرال والدبلوماسي الروسي، الذي فضَّل انفراد روسيا بحل الأزمة، أن يمنح سكان الولايتين بعض التسهيلات الإدارية والحياتية، فأصدر =

خطت خطوات واسعة نحو الانفصال، فأظهر ميلوش أوبرينوفيتش – أمير الصرب – الأنفصال حين أعلن وراثية حكمه في عام ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م على غير مشيئة السلطان، وأضفى خلفه ميخائيل على الصرب مظهر الدولة الأوروبية المتمدنة، ونجح في إجبار الحاميات العثمانية على الجلاء عن بلاده، بحيث لم يبقَ من سلطة للدولة العثمانية في الصرب من أثر، سوى رفع العلم العثماني بجوار العلم الصربي فوق أسوار بلغراد [1].

=

فرماناً في رمضان ١٢٩٢هـ/ أكتوبر ١٨٧٥م خفَّض بموجبه الضرائب عن السكان، ومنحهم الحرية الدينية، وشكَّل لجنة للمراقبة ومجلساً استشارياً منتخباً، أعقب ذلك صدور فرمان آخر/ في ١٤ ذي القعدة/ ١٢ ديسمبر يقضي بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وتعيين قضاة من بين السكان بطريق الانتخاب، وتوحيد نظام الضرائب، والمساواة بين المسلمين والنصارى، على أن يطبق مضمونه في ولايات البلقان كافة، إلا أن السكان رفضوا هذه التسهيلات، واستمروا في القتال بتشجيع من النمسا.

والحقيقة أن النمسا أرادت أن تحل الأزمة وفقاً لسياستها البلقانية، ولهذا حاول «أندراسي»، وزير خارجيتها، أن يُبقي خيوط اللعبة بيده، ووضع مذكرة بموافقة روسيا تتضمَّن الطلب من الباب العالي إجراء إصلاحات تشمل الحريات الدينية، وإلغاء الالتزام، وتحسين الزراعة، على أن تنفق الحكومة العائدات التي تحصِّلها من البوسنة والهرسك على المنطقتين، وتشكيل لجنة من سكان الولايتين، يكون أعضاؤها مناصفة بين المسلمين والنصارى، تُشرف على تنفيذ الإصلاحات. بالإضافة إلى ما جاء في مذكرة أندراسي، عمدت الدولة إلى إصدار عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في الأحداث لإثبات حسن نيتها في حل الأزمة، إلّا أنها أبدت معارضة للبند المتعلق بالإنفاق وللجنة الإشراف، كما أنها ألغت ضريبة العشر لمدة عام، وجميع الضرائب الأخرى لمدة عامين، وتعهدت بإعادة بناء ما تهدم من المنازل والكنائس.

والواقع أن السكان رفضوا هذه الإجراءات كلَّها، وأصرُّوا على جلاء الجيوش العثمانية عن أراضيهم مع بقاء حاميات في بعض المدن، وأن يمتلك النصارى ثلث الأراضي، ويُعفوا من الضرائب مدة ثلاث سنوات، وأن تدفع لهم الحكومة العثمانية تعويضات عن الخسائر التي تكبّدوها. ثم حدثت تطورات داخلية في العاصمة العثمانية ابتدأت بتوقف الدولة عن تسديد ديونها، وانتهت بعزل السلطان عبدالعزيز وتنصيب السلطان «مراد الخامس» مكانه، ثم عزل هذا الأخير واعتلاء السلطان «عبدالحميد الثاني» عرش السلطنة. كانت الثورة مستمرة في الهرسك، وانتقلت إلى الصرب والجبل الأسود وبلغاريا، وحدثت مذابح كثيرة بين الطرفين لأن هذه المناطق تضم مسلمين ومسيحيين. واضطر «ميلان» أمير الصرب إلى إدخال «ريزتش» الثائر في الوزارة، وأعلن «نيقولا» أمير الجبل الأسود انضمامه للحرب، وبقيت رومانيا واليونان على الحياد لأنهما لن تستفيدا من تلك الحرب، وغيرت بريطانيا موقفها، بعد أن نشر زعيم المعارضة غلادستون كتاباً عن المذابح التي نفذها الشركس ضد البلغار، شاع في كل مكان، ولم يهتم بالمذابح التي تعرض لها المسلمون العثمانيين والشركس، حسب التقاليد الاستعمارية البريطانية. استطاع الجيش العثماني، بما جاءه من مدد من الأهالي المتطوعين، من سحق الصرب والوصول إلى بلغراد. فأنذرت روسيا الدولة العثمانية بوجوب التوقف وعدم دخول بلغراد، وعقد هدنة ٤٨ ساعة. وتوقف القتال بعد أن رفضت الدولة العثمانية الهدنة الطويلة، وكانت روسيا والنمسا قد أجلتا خلافهما، وقررتا ألا تتدخلا في الحرب إذا انتصر الثوار.

وبدأت مشاورات الدول الأوروبية، واقترح «بسمارك» كحل بين حليفتيه النمسا وروسيا المتخاصمتين على المنطقة، تقسيم الدولة العثمانية لصالحها، ومراضاة بريطانيا وفرنسا بمناطق عربية (مصر وسورية). فلم تقبل بريطانيا، فاقترحت بريطانيا عقد مؤتمر للسفراء الأوروبيين في إسطنبول لحل الأزمة، ونصحت السلطان بقبول الهدنة حتى لاتقف وحدها أمام روسيا في حرب. وافق السلطان مجبراً، وعقد المؤتمر في إسطنبول في ذو القعدة ١٢٩٣هـ/ ديسمبر ١٨٧٦م، وتقرر فيه توحيد البوسنة والهرسك في ولاية واحدة، وإعطاء بعض المكاسب للصرب والجبل الأسود، دون تمكين الجبل الأسود من الامتداد إلى البحر كما طالبت روسيا، كما تم تحديد حدود بلغاريا ولم تصل أيضاً إلى بحر إيجه حسب رغبة «ستانيف» سفير روسيا في إسطنبول، وقسمت بلغاريا إلى شرقية وغربية.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٤١٤ – ٤١٥. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٣٠٨ – ٣٠٩. د/ عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية (١٨٥٦م – ١٨٧٨م)، مجلة تاريخ العرب، العددان ٧٩/ ٨٠، آيار حزيران ١٩٨٥م، ص ٨ - ١٦.

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٥٣٦. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين ،ص٣٩٨. أ.ن. جرانيت وآخر: تاريخ أوروبا في القرنين التاسع =

وحافظت إمارة الجبل الأسود على انفصالها عن الدولة بفعل مناعة موقعها، وفشلت محاولات الباب العالي في إعادة بسط سيطرته على الإمارة بفعل تدخل الدول الأوروبية.

كانت الدول الأوروبية تتربص بالدولة العثمانية، ولاتتورع عن خلق المشكلات وافتعالها في وجهها، وحادثتا جزيرة كريت [1] وجُدَّة [2]، – خير شاهد على ذلك – فلقد كشفت هذه الحوادث وتصرفات الاوروبية إزاءها، بأن الدولة العثمانية على جدول استحقاقاتها لتصفية الحسابات معها لإنهاء دورها في الوقت الذي تريده هذه الدول، لإعادة ميزان القوى بعد كل حقبة [3]، وبهذه الصورة

=

عشر والعشرين، ج١، ص٤٣٧.

(١) علي حسون:تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٦ .

ثورة كريت: هي إحدى الثورات التي نفذها سكان الجزيرة خلال تاريخهم ضد الحكم العثماني، اندلعت في عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م بتحريض من روسيا واليونان. فالأولى لا تفتأ تسعى إلى خلق المشكلات في وجه الدولة بهدف عرقلة المساعي الإصلاحية، في حين طمعت الثانية بضم الجزيرة.

ويبدو أن فكرة ضم الجزيرة إلى اليونان كانت ستؤثر في حال تنفيذها على أعمال التجارة في البحر الأبيض المتوسط بشكل يجعل اليونان تتحكم فيها، ويتعارض ذلك مع مصالح الدول الكبرى، لذلك عارضت تلك الدول سلخ الجزيرة عن أملاك الدولة العثمانية ومنعت اليونان من مساعدة سكانها.

نتيجة لهذا التدخل من جانب الدول الأوروبية، أضحت الدولة حرة التصرف، فقمعت الثورة بعنف بالغ مما أثار انتباه الدول الكبرى، فطلبت إرسال لجنة دولية إلى الجزيرة لتسوية أوضاع سكانها، إلا أن الباب العالي رفض هذا الطلب واقترح إرسال مندوب سام عثماني للنظر في شؤونهم، وفعلاً أرسل الباب العالي محمد باشا كريدلي، ثم عوني باشا لترتيب أوضاع سكان الجزيرة، وقد نجح الثاني في تنفيذ مهمته وعاد إلى إسطنبول في أواخر ١٢٨٤هـ/أوائل ١٨٦٨م.

ويبدو أن اليونان استمرت في إصرارها على ضم الجزيرة، ممادفع الدول الموقعة على اتفاقية باريس إلى عقد مؤتمر في العاصمة الفرنسية لحل قضية الجزيرة، وبعد مشاورات وتبادل الآراء تم الاتفاق على الطلب من السلطان العثماني:

١- منح سكان الجزيرة بعض الامتيازات.
٢- إعفاؤهم من دفع الضرائب المتأخرة عن مدة سنتين.
٣- إعفاؤهم من الخدمة العسكرية.

وفعلاً أصدر السلطان إرادة سنية في ١٢ جمادى الآخرة ٢٩/١٢٨٦ أيلول ١٨٦٩م، بتحقيق رغبة المؤتمرين، فانتهت بذلك ثورة سكان الجزيرة، مؤقتاً، لأن اليونان لن تنفك عن إثارة القلاقل في وجه الدولة لضم الجزيرة.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين ص٤١٧ – ٤١٨.

(٢) قام المسلمون في جُدَّة عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م على النصارى وقتلوا بعضهم، وأصيب قنصل فرنسا في هذه الأحداث وقُتلت زوجته، ما فتح باباً للدول الأوروبية لزيادة تدخلها في شؤون الدولة، واتهمتها بالتعصب الديني والتقصير، فأرسلت كل من انجلترا وفرنسا مراكبها إلى المنطقة، وقصف الأسطول الإنجليزي مدينة جُدَّة.

للمزيد انظر محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٨. فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٥٢٥ – ٥٢٦.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P.300 – 304.

(٣) وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٦٢.

فإن المسألة الشرقية في ضوء حرب القرم، قد وصلت إلى هدفها بالمعنى التام.

أما النتائج المتعلقة بالعلاقات الدولية، فلعلَّ أبرزها:

أولاً: لم تجن القرم أي فائدة من انتهاء حرب القرم، ففي أثنائها كان لديها أمل عظيم في التحرر، ولكن الظلام ظل مخيماً عليها حتى الحرب الروسية اليابانية عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، والتي عادت على القرم بالفائدة سياسياً حين تمَّ عرض مظالمهم على الدوما (البرلمان الروسي).

ثانياً: من ناحية النمسا، أنهت حرب القرم سياسة الوفاق التي سارت عليها تلك الدول تجاه روسيا منذ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، وحكمت على نفسها بعزلة أضعفتها، مما أتاح للقوميات التوّاقة إلى التمرد والاستقلال، أن تحقق أهدافها، وهذا ما حدث في الأمتين الإيطالية والألمانية، قابلت في أوروبا أوضاعاً أكثر ملائمة لتحقيق وحدتها من سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م.

ثالثاً: وفيما يتعلق ببروسيا، سببت حرب القرم ومعاهدة باريس شعوراً بالانتقام من بريطانيا، والنمسا، وكشفت عن خلل البنية التحتية عندها.

رابعاً: أما روسيا، فقد أدى إلى إضعاف قوتها، ولهذا استجابت إلى التقارب الفرنسي إليها، الذي كان قد بدأ خلال مؤتمر الصلح. وفي السنوات التي أعقبت حرب القرم، قامت روسيا بسلسلة من الاصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وتنظيم النقل. ولما كانت معاهدة باريس قد حطمت ثلاثة من المعالم الرئيسة للسياسة الروسية الخارجية مع الدولة العثمانية. السيطرة العسكرية والتجارية على البحر الأسود، وتأمين مخرج من الممرات إلى المتوسط، وقيام الدولة العثمانية بإصلاح أحوال رعاياها المسيحيين من دون تدخل القوى الخارجية، وتحديداً روسيا، فقد اعتبرتها روسيا مسألة تمس بـ [الكرامة الوطنية] ونظرت إليها على أنها مجرد هدنة مؤقتة. ولهذا، سعت روسيا في السنوات التالية لإقتناص أية مناسبة دولية لتحطيم تلك المعاهدة، وقد تمَّ لها ذلك في ١٢٨٧هـ/ ١٨٧١م، فابتدعت بعد مؤتمر باريس لسنة ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م وعلى مدى عشرين سنة أكثر من وسيلة كانت تعني ببساطة التخلص من الدولة العثمانية بالموت البطيء، وطبقاً لتعبير المؤرخ «بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفاً بعد طرف Suicide limb by limb»، وذلك بالتحريك الثوري لرعاياها المسيحيين في الولايات الاوروبية التابعة للدولة مما أدى إلى اندلاع سلسلة من الثورات والانتفاضات وصلت إلى ذروتها في حرب ١٢٩٤هـ – ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٧م – ١٨٧٨م – وهو ليس مجال دراستنا – .

فأخذت روسيا **أولاً**، تبتعد نسبياً عن القضايا الأوروبية ملتفتة إلى الشرق الأقصى ووسط آسيا كحقلين لتوسعها الإمبريالي، لكن هذا لم يمنعها من التفكير في استعادة سيطرتها على البحر الأسود

الذي انتزع منها وحُيِّد بموجب معاهدة باريس أو في زيادة نفوذها في البلقان، فاستغلت روسيا احتياج «بسمارك» إليها في حربه المقبلة ضد فرنسا اتفاقية ٢١ ذي القعدة ١٢٨٣هـ/ ٢٧ مارس ١٨٦٧م السرية وفي لعبة التوازن الأوروبي لتتنصل من بنود معاهدة باريس المتعلقة بالبحر الأسود.

وقبل أن تشارف الحرب البروسية الفرنسية على نهايتها، وبعدما حصل على تأييد «بسمارك»، بعث «جورشاكوف» –الذي حلَّ محل نسلرود كوزير للخارجية ومستشاراً للبلاد– في ٣ شعبان ١٢٧٠هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٧٠م إلى عواصم الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة باريس يبلغها أن بلاده لم تعد تعتبر نفسها ملزمة ببندي معاهدة باريس ١١ و١٣ المتعلقتين بحيادية البحر الأسود، لأن قيصر روسيا «**لا يستطيع أن يبقى ملزماً ببنود معاهدة تقيد حقوق سيادته في البحر الأسود**». وقد برر «جورشاكوف» مسلك بلاده هذا بأنه لا يمكن أن يفرض على روسيا احترام بنود معاهدة باريس بينما تسمح الدول الأخرى لنفسها بانتهاك تلك المعاهدة فيما يتعلق بتوحيد ولايتي الأفلاق والبغدان (رومانيا)، وإن انتهاكاً من هذا النوع لا بد أن يقابله انتهاك بقدر المستوى، إضافة إلى ذلك أعلنت روسيا أن الدولة العثمانية لم تنفذ التزاماتها كاملة في إجراء الإصلاحات التي كانت قد وعدت بها وفقاً للمعاهدة المذكورة وأن ذلك يعتبر إخلالاً آخراً لتلك المعاهدة، بيد أنها أكدت أنه ليس في نيتها إعادة فتح ملف المسألة الشرقية.

وكان من الطبيعي أن يؤدي القرار الروسي إلى إرباك الحكومة العثمانية. فروسيا كانت تستطيع بسهولة أن تحتل جنوب بسارابيا رداً على أية معارضة عثمانية، خصوصاً أن بريطانيا، التي خسرت كثيراً بخروج حليفتها السابقة فرنسا كقوة رئيسة على الساحة الأوروبية، لم تحرك ساكناً وفقاً لالتزاماتها في معاهدتي باريس في ٩ شعبان ١٢٧٢هـ/ ١٥ أبريل ١٨٥٦م، بل إن بريطانيا اكتفت بالاحتجاج وشاركتها النمسا بذلك وأعلنت أنها لا تعترض على مطالبة روسيا باستعادة سيادتها على البحر الأسود، بل على الأسلوب الذي استخدمته روسيا للتنصل من بنود معاهدة باريس المتعلقة بحيادية ذلك البحر. (١)

إلا أن توقيت إعلان روسيا لتنصلها من بنود معاهدة باريس كان يحرج بسمارك، الذي لم يكن قد انتهى بعد من فرنسا ويخشى من تأزم دولي يؤدي إلى قيام تحالف ضد بلاده يفقدها ما حققته من انتصارات. ولهذا سارع لإيجاد حل للمسألة، فدعا إلى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الكبرى.

---

(١)عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص٤-٥.

في ٢٤ شوال ١٢٨٧هـ/ ١٧ يناير ١٨٧١م، افتتح في لندن مؤتمر أوروبي لبحث مسألة البحر الأسود، وقد تميز بتقارب عثماني روسي تقابله معارضة بريطانية نمساوية. فالدولة العثمانية، التي كانت تدرك تضارب مصالح الدول الكبرى في الممرات، حاولت استغلال الأمر لاستعادة سيطرتها على المرفق الاستراتيجي وجعل مرور السفن عبره وفقاً لمشيئتها، لكن بريطانيا والنمسا/المجر اعترضتا على ذلك بحجة خشيتهما من أن تستغل روسيا ضعف الدولة العثمانية وتضع يدها على الممرات. والواقع أن هذه المعارضة كانت تعود إلى خشية الدولتين من عبور الأسطول الحربي الروسي الممرات على شرقي البحر المتوسط أو إلى البحر الإدرياتيكي مما قد يهدد مصالحها في هذين البحرين، كذلك كانت بريطانيا قد تلقت تقارير بأن الدولة العثمانية وروسيا قد اتفقتا سراً على تنسيق مواقفها في المؤتمر وأن محاولة الدولة العثمانية لاستعادة نفوذها على الممرات تصب في خانة المصالح الروسية، إزاء ذلك تقدمت بريطانيا والنمسا/المجر باقتراح أن يحتفظ السلطان بحقه بفتح الممرات أمام السفن الأجنبية، على أن تستثنى من ذلك السفن الروسية، لكن الدولة العثمانية وروسيا رفضتا ذلك. وفي آخر الأمر توصلت الدول المجتمعة إلى صيغة حل اقترحته إيطاليا ونص على حق السلطان **"بفتح الممرات في أوقات السلم للسفن الحربية الصديقة أو الحليفة"**. كذلك اتفق على إلغاء حياد البحر الأسود مما أعاد للأسطول الروسي سيطرته السابقة عليه، وبالإضافة إلى ذلك جعل البحر مفتوحاً أمام السفن التجارية لكل الدول، وفي الوقت ذاته جدد عمل اللجنة الدولية لنهر الدانوب.(١)

ولكن التقارب العثماني الروسي خلال المؤتمر لم يكن ينم عن تحسن في علاقات الدولتين. فبعيداً عن مسألة البحر الأسود، كانت مصالح الدولتين متضاربة في أكثر من محطة من محطات المسألة الشرقية، وكان البلقان من أكثر تلك المناطق العثمانية سبباً للتوتر وتضارب المصالح، ليس فقط بين روسيا والدولة العثمانية، بل بين الدول الكبرى، التي كانت بعد عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م تمسك بمصير الدولة العثمانية، وهي بريطانيا، النمسا/المجر، روسيا، وألمانيا إلى حد ما.

وبعد حرب القرم **ثانياً**، ازدادت انتفاضات شعوب البلقان للتخلص من الحكم العثماني. فمراسيم الإصلاح التي أصدرتها الحكومة العثمانية لم تستطع أن تحد من تلك الثورات، رغم أن الفترة ما بين ١٨٥٦-١٨٧١ شهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات على يد اثنين من كبار المصلحين العثمانيين، فؤاد باشا وعلي باشا – هذه الإصلاحات التي شملت نظام الملة وأنظمة الولايات وأسلوب المراقبة عليها. كذلك قام مدحت باشا خلال ولايته على الدانوب بكثير من المشاريع

---

(١) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص٥-٦.

الإنمائية في بلغاريا – ومع ذلك فقد استمرت الثورات.

فقد نشأت في البلقان تيارات كالجامعة الصربية والجامعة السلافية والتي كانت تكتلات عرقية وتيارات انفصالية عن الدولة العثمانية، وفيما اقتصرت الجامعة الصربية (Pan Serbism) على توحيد السلاف الجنوبيين بقيادة الصرب، كانت الجامعة السلافية (Pan Salvism) تدعو إلى توحيد جميع السلاف. وباختصار، فقد كانت الجامعة السلافية هذه التركيبة التي تجمع مصالح السلاف الأوروبيين وتاريخهم ولغتهم وعاداتهم ومستقبلهم السياسي، ولهذا كان تأثيرها على شعوب البلقان أقوى وأعمق من الجامعة الصربية، وكانت الجامعة السلافية المدفوعة من روسيا تؤكد على القيمة الجوهرية للثقافة الروسية أمام الثقافة الغربية.

ولم يكن مصير البلقان معلقاً بثورات شعوبه المسيحية على الحكم العثماني، بل أيضاً بموقف الدول الكبرى، **وبشكل خاص النمسا وروسيا** وكانت المسألة الشرقية بالنسبة **للنمسا** هي قبل أي شيء " مسألة سلافية". فالقضاء على الحكم العثماني في البلقان وخلق كيانات قومية وتعاطف سلاف الإمبراطورية مع أبناء جنسهم، كان يهدد تماسك الإمبراطورية النمساوية السياسي. ولهذا شاركت النمسا بريطانيا وفرنسا في ضمان سلامة الدولة العثمانية وفقاً لمعاهدة ٩ شعبان ١٢٧٢هـ/ ١٥ أبريل ١٨٥٦م. ولما كانت النمسا غير متأكدة من فعالية هذه الضمانة، فقد حاولت بعد هزيمتها على يد بروسيا ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م أن ترضي روسيا بتأييد مطالب شعوب البلقان بالإصلاحات العثمانية التي تحسن من وضعهم، ولكن قيام المملكة الثنائية ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م (النمسا/المجر) وتجميع أقوى جنسين في الإمبراطورية (الألمان والمجريون) على قدم المساواة واستبعاد السلاف داخل الإمبراطورية، قوبل برفض من قبل التشيكيين والسلوفاكيين والكرواتيين والصربيين في المجر، إذ أن المملكة الثنائية وضعتهم تحت سيطرة الارستقراطية المجرية والبرجوازية النمساوية مما قوى – رغم اختلاف اللهجات والعادات والمذهب والتجزئة الجغرافية - من تيار الجامعة السلافية بين تلك الشعوب وزاد في الوقت ذاته من مخاوف النمسا/المجر، مما جعلها ترفض الدعوات التي نادت بتطوير المملكة الثنائية لتصبح ثلاثية تضم الألمان والمجريين والسلاف.[١]

أما **روسيا**، التي فضلت تقسيم الدولة العثمانية بوفاق أوروبي أو مواجهة تحالف دولي يسعى للحفاظ على الدولة العثمانية، فقد أدركت بعد حرب القرم أن أفضل وسيلة لتجزئة الدولة العثمانية هي التعاون مع الشعوب البلقانية وإثارتها ضد الدولة العثمانية، وإن ذلك لن يورطها في مجابهة

---

(١) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص٦-٧.

الدول الأوروبية، خاصة أن الرأي العام الأوروبي كان يتعاطف مع الحركات القومية لشعوب البلقان. ولهذا أهملت روسيا العامل الديني في سياسيتها البلقانية واستخدمت بدلاً منه العامل القومي والجامعة السلافية لتحقيق ما عجزت عنه بقوة السلاح أو بالوفاق الأوروبي، فزادت من اهتمامها بالشعوب السلافية وقوت من علاقاتها التجارية معها وأدخلت الدراسات السلافية في المناهج الجامعية عندها وفتحت أبواب معاهدها العليا أمام الشبان البلغار، كذلك أسست "الجمعية الخيرية السلافية في موسكو"١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م وفروعاً لها في المدن البلقانية لنشر الدعاية السلافية، وساهمت في عقد "المؤتمر الاتنوغرافي السلافي في موسكو" ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م وعملت على إصدار العديد من الكتب والمؤلفات التي تدعو إلى توحيد السلاف والتعاون معها لتحريرهم من الحكم العثماني والهيمنة النمساوية.

ولم تقتصر سياسية الجامعة السلافية على التحريض على الثورة، بل إن روسيا قامت بمناصرة الحركات الثورية على الأرض، فدعمت ثورة الجبل الأسود وبلغاريا والبوسنة والهرسك. كما وقفت وراء استقلال الصرب الذاتي واستقلال اليونان والوحدة الرومانية، رغم أن الدولتين الأخيرتين لم تكونا سلافيتين، على أن أبرز معالم الجامعة السلافية في الدبلوماسية الروسية كانت تأييد روسيا لقيام كنيسة بلغارية مستقلة عن الكنيسة اليونانية ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م.

ويتجلى دعم روسيا للجامعة السلافية في التأييد الذي حصلت عليه تلك الدعوة من دوائر روسية رسمية وعسكرية، فقد شارك فيها جنرالات وقناصل وشخصيات مقربة للحكم، ولعل أعظم شخصية روسية دفعت الجامعة السلافية إلى الأمام نيقولا اغناتيف (Nicolas Ignatiev) –السفير في إسطنبول ١٢٨٠هـ :١٢٩٤هـ/ ١٨٦٤م : ١٨٧٧م– الذي عمل على توحيد السلاف من خلال تقويض الحكم العثماني في البلقان. وتدل الوثائق والتقارير الدبلوماسية السرية الروسية التي كان يبعث بها اغناتيف والقناصل الروس في البلقان وكذلك مراسلات القسم الآسيوي في وزارة الخارجية الروسية، بالإضافة إلى نشاط الجمعيات السلافية الروسية، على مدى التورط الروسي في الجامعة السلافية، وأن أصابع روسيا الرسمية كانت وراء الدعاية السلافية وانتفاضات الشعوب البلقانية وتأييدها بالمال والسلاح والخبرات العسكرية لأجل تقويض الحكم العثماني هناك، فتوحيد السلاف جميعاً وقيام دولة سلافية عاصمتها إسطنبول ظل الشغل الشاغل لأنصار الجامعة السلافية والصحافة الروسية.[١]

---

(١) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص٧-٨.

ومن بين الشعوب السلافية وجدت روسيا في الصرب القيادة المؤهلة لتزعم السلاف فشجعتها على الثورة وقدمت لهم المال والدعم، وخلال حكم الأميرة ميشال أبرنوفيش (Michael Obrenovic) ١٢٧٦هـ – ١٢٨٤هـ/١٨٦٠م-١٨٦٨م شهدت البلاد نهضة كانت أبرز معالمها إنشاء جيش حديث قائم على التجنيد، وقد تمكن ميشال بدعم روسي من أن يجلي العثمانيين عن قلاع الصرب وأن يجعل من بلاده محور التحالفات المناهضة للحكم العثماني. فبين عامي ١٢٨١هـ – ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٥م -١٨٦٨م، عقدت الصرب سلسلة من التحالفات مع رومانيا والجبل الأسود و"الجمعية الثورية البلغارية" بهدف إنهاء الحكم العثماني في البلقان، وكانت آخر تلك التحالفات مع اليونان ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٨م، حيث قامت الدولتان بتسليح المسيحيين وخططتا للقضاء على الحكم العثماني، لكن جميع هذه التحالفات لم تؤد إلى نتيجة بسبب التمجيد العرقي (Ethnocentric) الذي طبع القومية في البلقان وبسبب الأوضاع الأوروبية وتحول اليونان ضد السلافية لتأييد روسيا لقيام كنيسة بلغاريا مستقلة عن الكنيسة اليونانية، وأخيراً بسبب وفاة الأمير ميشال عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٨م. ولكن بعد خسارة الصرب الحرب أمام الدولة العثمانية رمضان ١٢٩٣هـ/أكتوبر ١٨٧٦م، تحول أنصار الجامعة السلافية في روسيا إلى بلغاريا كمجال لتوسع النفوذ الروسي بدلاً من الصرب.

ورغم تلقيها للدعم الروسي فإن شعوب البلقان الكارهة للحكم العثماني لم ترد استبدال ذلك الحكم بالهيمنة الروسية، وأفضل مثال على ذلك بلغاريا التي انقلبت ضد النفوذ الروسي بعد عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م (١).

وقد انتهت هذه الثورات والانتفاضات بكوارث عسكرية بالنسبة للدولة وتفتيت ممتلكاتها في معاهدة سان ستفانو ١٢٩٥هـ/ مارس ١٨٧٨م، ثم معاهدة برلين جمادى الآخرة ١٢٩٥هـ/ يونيو – يوليو سنة ١٨٧٨م، وظفرت بريطانيا وروسيا والنمسا وكيانات بلقانية بشرائح هامة من الممتلكات العثمانية في أوروبا.

كانت هذه القلاقل العديدة في البلقان هي التي جعلت الباب العالي يسند ولاية الدانوب إلى المصلح الكبير مدحت باشا الذي بذل جهوداً كبيرة للتغلب على تمردات البلغار، وأرغم العديد منهم على الفرار إلى الولايتين الرومانيتين. وإرضاء للبلغار أصدر الباب العالي فرماناً بإنشاء كنيسة بلغارية مستقلة بنفسها، وكان هذا في حد ذاته من العوامل التي كانت تعمل على تجميع شمل البلغار

---

(١) د. عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية: ١٢٧٣هـ - ١٢٩٥هـ/ ١٨٥٦م – ١٨٧٨م، ص٤ – ٨.

نحو الهدف الكبير: إقامة دولة بلغارية قومية، وكانت أنظار البلغار معلقة بالروس على اعتبار أن الانتصارات الروسية في أقصر طريق إلى استقلال البلغار، ولكن كان أساس التحرك هو ثورة بلغارية كبيرة تفرض نفسها على السلطان وتكسب عطف الدول الكبرى وخاصة روسيا.

وفعلاً قامت حركة تمرد في ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م قضى عليها خلال السنتين التاليتين، ولكن استمرت حركات العصابات تشد أزرها روسيا التي تخلصت من قيود حيدة البحر الأسود في ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م منتهزة فرصة الحرب البروسية – الفرنسية، وفي ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م اشتعلت ثورة الهرسك، لتضع السلطات العثمانية أمام أزمة جديدة.

كانت إجراءات الحكومة العثمانية قد أثبتت عجزها عن مواجهة هذه الأزمات وفقدت مكانتها بسبب عجزها عن دفع ديونها، وأسرع عدد من المصلحين – وعلى رأسهم مدحت باشا – إلى التحرك ضد السلطان عبدالعزيز الذي أغرق البلاد في فوضى عارمة من الإسراف والسياسات الخرقاء، وعزلوه ورفعوا السلطان مراد الخامس إلى العرش ليعزل بعد قليل؛ لأنه كان معتوهاً وخَلَفَه السلطان عبدالحميد الثاني في رجب ١٢٩٣هـ/ أغسطس ١٨٧٦م. على أساس إصدار دستور للبلاد، وفعلاً صدر أول دستور عثماني في ذلك العام، وبهذا تبدأ أهم فترة من التاريخ العثماني. فقد وجد نفسه يأتي إلى العرش كأول سلطان دستوري في تاريخ الدولة العثمانية، ولهذا كان ينتظر الظروف التي تمكنه من التخلص من هذا الدستور، ومن صاحبه مدحت باشا.

وكانت الظروف قد أعطت الفرصة الكبيرة للسلطان عبدالحميد الثاني ليتخلص من الدستور، فقد أسرعت روسيا إلى إعلان الحرب في ربيع الآخر ١٢٩٤هـ/ أبريل ١٨٧٧م على الدولة العثمانية لتقضي على الحركة الدستورية فيها وتعيد القوة إلى الثورة في البلقان ضد السلطان، وأحرزت الجيوش الروسية انتصارات سريعة حتى وصلت إلى (بلفنا) فضربت عليها القوات الروسية الحصار ودافعت عنها القوات العثمانية ببسالة عظيمة، حتى سقطت في ذي الحجة ١٢٩٥هـ/ ديسمبر ١٨٧٨م، وأصبحت العاصمة إسطنبول نفسها مهددة مما اضطر حكومة السلطان إلى عقد هدنة ثم فرض الروس معاهدة «سان استيفانو» على السلطان العثماني في العام نفسه. [١]

وتنص معاهدة سان استيفانو على:

١- أن تستولي روسيا على قارص وبايزيد وباطوم في الشرق، وعلى (دبروجة) في الغرب.

---

(١) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص١٦-١٧.

٢- حصلت الصرب على مخرج على البحر الأدرياتيكي.

٣- تحصل البوسنة والهرسك على حكم ذاتي.

٤- امتداد بلغاريا من الدانوب إلى بحر إيجة، وضمت أجزاء كبيرة من الروم‌للي ومعظم مقدونيا.

إن النتيجة الخطيرة التي ترتبت على **معاهدة سان استيفانو** هي أن بلغاريا – مخلب القط الروسي – اصبحت ضخمة للغاية من وجهة نظر بريطانيا بالذات، وأن النفوذ الروسي في البلقان أصبح يهدد مكانة النمسا في المنطقة. وكادت الأمور تتطور إلى حرب كبرى تتزعمها بريطانيا ضد روسيا لولا أن دعا بسمارك الدول الكبرى الأوروبية إلى عقد مؤتمر لتسوية المشكلات الأوروبية على حساب الدولة العثمانية، حيث إن الدولة العثمانية – من وجه نظر بسمارك – غير جديرة بحرب تقع بين الدول الكبرى الأوروبية ولكن جديرة فقط بأن تتولى هذه الدول الكبرى اقتسامها وتسوية مشكلاتها على مائدة المفاوضات وليس في ساحة القتال.

وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر برلين ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، الذي أهملت فيه آراء العثمانيين، بل وكانوا محتقرين خلال انعقاده، وانتهت المفاوضات إلى قرارات أعادت رسم خريطة البلقان من جديد، وكانت كلها موجهة ضد مصالح الدولة العثمانية، وسعت كل دولة إلى نهب قطعة منها أو بوسيلة تآمرية أياً كانت.

ففي مقابل حماية – غير أكيدة – للأملاك العثمانية الآسيوية، اقتنصت بريطانيا قبرص، وحتى ترضى فرنسا عن هذه (الخيانة) لفتت بريطانيا – الطامعة في مصر – أنظار فرنسا إلى تونس، وتقلصت بلغاريا وسلخ منها الروم‌للي الشرقي الذي وضع تحت الحكم التركي، ووضعت البوسنة والهرسك تحت إدارة النمسا، ولكن ظلتا تحت السيادة العثمانية، تمنح رومانيا والجبل الأسود والصرب استقلالاً تاماً، تعود مقدونيا وألبانيا إلى الدولة العثمانية بعد أن كانت تابعة لبلغاريا حسب معاهدة سان ستفانو. **وبصفة عامة خسرت الدولة العثمانية في مؤتمر برلين ما لم تفقده في أي حرب سبقت.** [١]

ومن نتائج مؤتمر برلين غير المباشرة، أن الأرمن شعروا أن الوقت قد أزف ليحققوا آمالهم، وكانت مادة من قرارات مؤتمر برلين قد نصت على أن يقوم السلطان بإصلاح حال أرمينيا والأرمن، ولكن مرت السنين دون تطوير يذكر بينما كانت اتصالات الأرمن بالعالم الخارجي تزيد

(١) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص٦-٧.

مداركهم اتساعاً وظهر منهم علماء وباحثون ودعاة إلى أن الأرمني أرقى من سيده التركي، ويجب أن ينقلب الوضع ويصبح الرعية أسيادا، بل كانت هناك دعوات بين الأرمن لطرد المسلمين من أرمينيا، كما كانت هناك دعوات لطرد المسلمين من البلقان بالنقل أو بالإبادة.

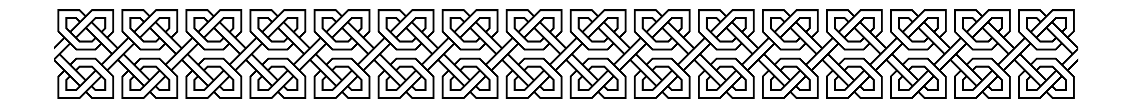
ووقفت كل الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا منددة بالسلطان عبدالحميد الثاني وأطلقت عليه (السلطان الأحمر)، أما ألمانيا وقيصرها فقد وقفت إلى جانب السلطان لهدف كان يسعى إليه وهو كسب ثقة السطان. والجدير بالملاحظة هنا أن بريطانيا التي تحركت بقوة دفاعاً عن مسيحي البلقان والأرمن لم تفعل شيئاً للبولنديين والأيرلنديين إلا الإيذاء طالما كان هذا متمشياً مع مصالحها **– وهذا دأب الدول الأوروبية في الماضي القريب والبعيد، وما أشبه اليوم بالأمس –.**

واستمرت الدول الأوروبية تتربص بالدولة العثمانية، ولم يهدأ لها بال إلا بعد أن تمكنت من تقسيم البقية الباقية من الولايات العربية الخاصة للحكم العثماني بعد هزيمة الدولة في الحرب العالمية الأولى، وبذلك تنتهي المسألة الشرقية التي شغلت أذهان سياسة أوروبا مايزيد على القرن من الزمان[1].

وبهذا تمكن الروس من إلحاق الهزيمة بالدولة العثمانية، لضعفها، وجهل بعض قادتها، وتكاتف الغرب ضدها، وإن كان يتظاهر بعضهم أحياناً أنه يناصرها، لكن العثمانيين لم يجدوا نصيراً لهم في هذا المحنة التي استمرت حتى وقتنا الحاضر.

---

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٤، ص١٨٢١. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعني: تاريخ أوروبا المعاصر، ص٢٤. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٢٥. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٩٨. سنو، ص٣٩. د/ طالب رجب خطّاب: محاولات تجديد روسيا في أعقاب حرب القرم، ص٤٥٧ وما بعدها. نادية الدوسري: حرب القرم، ص٣١٠. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ١١٦ – ١١٨. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص ٤٩٠ – ٥٠٠. د. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص٩٥ – ٩٨ عبدالرؤوف سنو: حالة البحر الأسود والأزمة البلقانية، ص١٦ – ٢٣.



المبحث الرَّابِعْ

أثر الصراع الإسلامي الأوروبي

في العلاقة بين الدولتين .

إن العلاقات بين الهابسبورج والعثمانيين وخصوصاً منها الجانب الحربي فضلا عن الجوانب التقليدية، غالباً ما تكون منسية وذلك بفضل العلاقات الدبلوماسية والثقافية، فامتلكت النمسا العديد من المؤسسات في الدولة العثمانية التي كانت تتمتع بحق الحماية لها وحرية العبادة فيها من خلال تسابق القوى الأوروبية الكبرى من اجل التوسع، عند ظهور القوميات وسيطرتها على أوروبا، فقد أصبح هذا التوسع أكثر نشاطا من أي وقت مضى في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي والعقود الأولى من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، وبلغت الأنشطة الاستعمارية ومناطق النفوذ في هذه الفترة ذروتها من القوى الأوروبية الكبرى، واستخدم هذا التوسع لأغراض أوروبية كأداة جيدة لممارسة الضغوط السياسية على الدولة العثمانية من أجل الحصول على الامتيازات داخل الدولة بما عرف بمجموعات الحقوق المنصوص عليها. من أجل منح تلك القوى الكبرى ومواطنيها صلاحيات ومكانة متميزة في الدولة العثمانية.

فكانت القضية المركزية هي **حماية المسيحيين**، ولأجل ذلك تمَّ إنشاء القنصليات واتضح أن هذا هو الأسلوب الأكثر فعالية. وكانت الدول الأوروبية تمارس ازدواجية في المعايير بين سياساتها الداخلية والخارجية **ففي الداخل** وفي كثير من الأحيان كانت تسيطر أيديولوجية صارمة – لتطبيق علمنة الدولة – **وفي الخارج** تكون الغيرة على الحقوق الكنيسة التي دكتها على أراضيها، كما حصل في الجمهورية الفرنسية العلمانية الثالثة وغيرها، وكان للسياسات الامبريالية في إيطاليا وألمانيا أن أبدت نفعاً وظهرت نتائجها بوضوح. أما في الدول التي تشكل المحميات الدينية جزءاً من سيادتها الداخلية والخارجية مثل الدولة العثمانية...، فقد تمَّ عرض حق الحماية من قبل الكنيسة بشكل خفي وهذا يعني أن الكنيسة الأوروبية التي فقدت كل سلطاتها على أرضها، كانت تُستخدم في المستعمرات، وتمارس دوراً كبيراً على العكس منه في المجتمع الأوروبي الذي حرمها من كل شيء بعد أن تحكمت به القوة الإمبريالية. وهكذا أصبح نظام الامتيازات نظاماً دولياً استعمارياً وأصبحت **"التبعية التي تحتلها في العالم غير المسيحي في القانون الدولي"** وقد انعكس هذا الموقف من الامتيازات الدبلوماسية في الدولة العثمانية،.ورغم محدوديته، فقد انتشر في كثير من أرجائها الأوروبية. (١)

فعملت **مملكة هابسبورج**، والعديد من الدول الأخرى، وتأتي فرنسا في الصدارة على تبني حماية الحقوق المقرة من قبل الكنيسة الكاثوليكية في أنحاء الدولة العثمانية وأرسلت الدول الحامية

---

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie، p.p. 128 – 138.

ممثلين حقوقيين وفرضت على الدولة العثمانية تقديم تنازلات لمواطني هذه الدول، وللشركات التابعة لها والمقيمين وضمان الممتلكات. وفي العقود المبرمة بين تلك الإمبراطوريات والسلطان سمح لأتباع الديانة الكاثوليكية بممارسة الديانة وبحرية العبادة، والثقافة، وسمح ببناء الكنائس والبيوت الدينية، والزيارة للأماكن المقدسة. وكان للممثلين الدبلوماسيين للإمبراطوريات وخصوصاً الأقسام القنصلية، وبحكم القانون سلطة التدخل لفرض الكثير من قوانين الحماية الدينية للمواطنين العثمانيين التابعين للكنيسة الكاثوليكية. هذه التنازلات تمَّ انتزاعها من الدولة العثمانية تحت قانون حماية المؤسسات وبذلك سمح ببناء العديد من المدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية الأخرى، وتم إنشاء مناطق نفوذ لكل محمية، وارتبطت بالتالي الكنيسة بالمصالح السياسية، وأصبحت بالتالي لها قوة وتدخل في ميادين السياسة.

فتأسست **الحماية الدينية** من **الناحية القانونية** على مجموعة من المصادر القانونية التي شهدت تقييماً مختلفاً في أوروبا عنه في الدولة العثمانية. في حين أن "التنازلات" كانت فقط من الجانب العثماني كما كانت تنص عليه الاتفاقيات، وقد أدرك الأوروبيون، الفرصة الجيدة وهي استخدام ستار **حماية الدين المسيحي** للتدخل في اختصاص سلطات الدولة الإسلامية لحماية مصالحهم الشخصية.

أما في الدولة العثمانية فكان التنازل الذي تمَّ "ما هو إلا رسالة شجاعة وكرم من الحاكم التركي". فلقد صدرت التنازلات الأولى في شكل من أشكال الرأفة المؤقتة القابلة للإلغاء من الملوك المسلمين . وكان هناك مرسوم إمبراطوري وردت فيه وعود معينة [!] للأفعال الانفرادية للسلطان تعتبر رسائل مفتوحة، والتي تمَّ منحها عفواً خاصاً وله الحرية في التراجع عنها. فإن تنازلات المرحلة الأخيرة لم تكن إلا نتيجة المؤتمرات والمفاوضات التي جرت بين ممثلي الدول المعنية وكانت لغرض واحد وهو تنفيذ الحقوق الدولية.

كانت المدن الايطالية، «جنوة» ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م، «البندقية» ٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م، «فلورنسا» و«بيزا» ٨٦٤هـ/ ١٤٦٠م، يتوجب أن تسمى أول المدن التي حظيت بالتنازلات. إن جنوة والبندقية هما أولى المدن التي حصلت على امتيازات لمواطنيها في الشرق ولكنه يُنبه إلى أنه في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي فتحت العلاقات بين الشرق والقوى الغربية. [1]

---

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie، p.p. 128 – 138.

فقد تمَّ عقد معاهدات بين فرنسا والباب العالي في السنوات ٩٤١هـ/ ١٥٣٥م - وهي تعتبر أول وأقدم معاهدة متبقية حيث أن معاهدة ٩٣٤هـ/ ١٥٢٨م اعتبرت لاغية -، ٩٧٦هـ/ ١٥٦٩م، ٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م، ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، ١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م، ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م، ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م، ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م، ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، ١٣٣٤هـ/ ١٩٦١م.

حصلت إنجلترا على أول امتيازاتها عام٩٩١هـ/ ١٥٨٣م، تبعتها هولندا عام١٢٢١هـ/ ١٦١٢م، والباب العالي عقد هذا الاتفاق مع أسبانيا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا والدنمارك. وأول اتفاق مع روسيا يعود إلى عام ٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م (جُدِّد في ٩٢١هـ/ ١٥١٥م و٩٧٧هـ/ ١٥٧٠م). وأول تفضُّل منح **للنمسا** كان عام ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م، أما مع السويد فكان عام ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م، وفي عام ١١٧٤هـ/ ١٧٦١م، تمَّ عقد معاهدة صداقة وتعاون تجاري مع بروسيا والتي تمت المصادقة عليها عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م والذي انضمت إليه دول أخرى استنادا إلى مفهوم اتفاقية التجارة بين تركيا وبروسيا. وقد تبع ذلك عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م اتفاقية تجارية بين تركيا وبروسيا وشمل كل البلدان المنضمة الى اتحاد التجارة والإتحاد الالماني، ومع تعديلات قليلة، فإن تلك القرارات انتقلت إلى الرايخ الألماني والتي برزت وانعكست في اتفاقية الصداقة والتجارة والنقل البحري المعقودة في١٠ محرم ١٣٠٨هـ/ ٢٦ أغسطس١٨٩٠م.

وبهذا فإن النمسا، والتي كانت في حروب مستمرة دائمة مع العثمانيين، فإنها وجدت فيما ذكرناه من ارتباطات واستنتاجات، إلا أنه لا يمكن أن نعتبرها من أوائل الدول التي حصلت على مثل تلك الامتيازات، غير أن النمسا هي الأولى التي ضمنت اتفاقات السلام مع تركيا، إلى ما يشير إلى أفضليات الامتيازات.

هنا نستطيع ان نلمس، أن النمسا وحلفاءها بولندا والبندقية حصلوا على تأكيد الحماية الدينية والتي كانت تمارس من قبل فرنسا بصورة رئيسة. في عام ١١١٢هـ/ ١٧٠٠م صدر فرمانان يتحدثان عن منح حماية للفكر الكاثوليكي بصورة عامة وبخاصة للمقدسيين، ومن خلال ذلك حقق القيصر الروماني ما سعى إلى تحقيقه ملوك فرنسا وبدون نتيجة تُذكر طوال قرن من الزمن، والتي تعترف له بصورة رسمية بالحماية من العنف على الكاثوليك في الشرق.

الباب العالي نظم واعترف بحق الحماية (الوصاية) على الكاثوليك في كل تركيا للنمسا، بموجب المادة ١٣ من معاهدة سلام «كارلوفيتز» ١١١١هـ/ ١٦٩٩م، والتي أعيد التاكيد عليها في قرارات معاهدة سلام «بساروفتز» ١١٣٠هـ/ ١٧١٨م (المادة ١١)، ومعاهدة «بلغراد» ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م (المادة ٩)، ومعاهدة « زستوي »١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م (المادة ١٢).

بموجب المادة ١٨ لتنازلات (امتيازات) عام ١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م حصلت إنجلترا على حق الحماية (الوصاية) على المسيحين في تركيا، وكذلك حصلت روسيا بموجب المادة ٧ لمعاهدة السلام لعام ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م على حق حماية الدين المسيحي والكنائس المسيحية في تركيا. (١)

إن الحقوق التي تمَّ الحصول عليها من خلال التنازلات أيقظت في وزير خارجية ڤيينا معنى، إن السباق بين القوى قاد إلى – منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي – النظر إلى الحقوق الحماية كنقطة ارتكاز معنوي في السياسة الخارجية، فوجدت عملياً مستعمرات نمساوية على الأرض العثمانية والتي شملتها الحماية الخاصة للقناصل أو نواب القناصل. فإن هذا الوجود كنظام وصاية، سمح لمملكة هابسبورج بتحقيق مصالحها السياسية في منطقة الشرق وفي الشرق الأدنى، حيث كانت تستند هناك على شبكة كبيرة من القنصليات. وقد كانت النمسا، تمارس حق الحماية دائماً في إطار توفير الرضا والولاء للمواطنين نحو حكوماتهم، ولم يحاولوا أبداً أن يستخدموا هذا من أجل التسبب بأي إحراج لتركيا، بل على العكس، فقد منعوا إحراج تركيا. حيث اعتبرت النمسا حق الحماية ضرورة، والتغاضي عنه هو أمر مخالف للأخلاق وليس من الممكن التخلي عنه (٢).

وخلال القرن الثالث عشرالهجري/ التاسع عشر الميلادي، حدث أن مفهوم الحماية قد تمَّ اختراقه كثيراً، ويرجع ذلك إلى أنه خلال هذا القرن، حدثت تغيرات واضحة، وخاصة بعد أن أصبح لدى كل من إنجلترا وروسيا وإيطاليا **والنمسا** وجود في البحر الأبيض واستطاعوا بهذا أن يدعموا مطالبهم.

هذه المطالب تستند نظرياً على قاعدة الحق العام والتي مارستها فرنسا على الكاثوليك في الشرق بدون النظر الى تبعيتهم الوطنية، وهو يشابه ماهو معمول به في وقتنا الحاضر نحو مسمى الحقوق العامة والتي لا تستطيع أي دولة التغافل عنه. ونتيجة لذلك حدث في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أن أصبحت الحماية من العنف لم تعد احتكاراً، فلقد تمَّ تصنيفها وجعلها مسألة وطنية وعملت كل القوى على تعميمها على رعاياها.

قد ساعدت حرب القرم بقوة في التأثيرات اللاحقة للقوى الأوروبية على الدولة العثمانية من

---

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie، p.p. 128 – 138.

(2) Herausgegeben von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie، p.p. 128 – 138.

طرق متعددة، ومن خلال قرار بمرسوم قيصري، وتعميمه على مؤتمر باريس في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م فإن عصر التدخل الروسي والذي دام أكثر من ثلاثة أرباع قرن في الشؤون الداخلية العثمانية، تحت حجة حماية المسيحيين الأرثوذكس اليونانيين قد تمَّ التغلب عليه. "كانت النمسا خلال حرب ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٩م، و١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م مشغولة في مسألة تسوية العلاقات مع إيطاليا وألمانيا وفي التحولات الداخلية اللبرالية، وهكذا فقد دخل إلى المشهد السياسي العثماني عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م ومن خلال تغيرات جذرية مهمة. منها مرسوم إصلاح الحرية الدينية، وضمان الوضع المتساوي للطوائف، حيث لم يكن تأثيره فقط نتائج إيجابية بل زاد على ذلك حتى حصلت مملكة هابسبورج على نصيبها من ذلك، إضافة إلى أن مسألة الطوائف أعطت بالضرورة حججاً وفرصاً للدول الأوروبية للتأثير والامتزاج مع الوضع الداخلي العثماني في هذه التدخلات بالسياسة الداخلية التركية.

في آخر اجتماع ٤ يوليو/ ٢ شعبان، واعترض المخول الرسمي الفرنسي وليم هنري «فادنجتون» على **المادة ٢٢ من اتفاق سان ستيفان**، وفيها أن المبعوث الروسي والقنصلية الروسية في الدولة العثمانية منحوا حق الحماية الرسمية للقساوسة والرهبان الروس المقيمين هناك، المذكور تعلل بهذا التحفظ على أنه تمَّ الاتفاق على فرز مسألة الأماكن المقدسة في جدول أعمال المؤتمر وحقق نجاحاً مزدوجاً، هذا الشيء لم يكن بعمل من روسيا فقط، بل – بعمل من بسمارك – تمَّ اعتماد جملة في معاهدة برلين، والتي تعطي بالتحديد لفرنسا حق بسط حمايتها على الأماكن المقدسة، هذا يعني أنه ولأول مرة تمَّ الاعتراف من قِبل كل القوى بهذا الحق في المعاهدة الموقعة بينهم.

ثم إنه كان **لمؤتمر برلين** تأثير على المستوى المعياري بالنسبة للسياسة الفلسطينية ومسائل الوصاية الدينية. تحت مصطلح "الوضع الراهن في المادة ٦٢، وتمَّ الاتفاق عليه وذلك بسبب أنه لا توجد إمكانية لإيجاد حل واضح لهذه المسألة المعلقة في الهواء والتي تسبب قلقاً ومضاعفات دولية. وقد أُعتُمِد هذا في النهاية في المادة ٦٢ كحل وسط، لكي يتم تليين الموقف الفرنسي وجعله واقعياً في مسألة حسابات الحماية وبالتالي عدم إثارة تخوفات فرنسا، أما النقاط المبدئية الإستراتيجية فقد تمَّ تركها مفتوحة في إطار حراس الفرنسيسكانية، ولذلك فإن رعاة الأماكن المقدسة الفرنسيسكانين قد صاغوه في منشور القرار بمرارة. (١)

---

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie، p.p. 138 – 142.

لقد ذكر في المادة ٦٢ ما نصَّ على حرية العبادة بصورة عامة، وإنشاء منظمات هرمية لمختلف الطوائف الدينية، مع تواصل بدون معوقات مع سلطاتهم الروحية والقساوسة والحجاج، أما المبشرون فكانت لهم الحرية والامتيازات والفوائد في سفرهم، ولهم حق الحماية الرسمية وقد تمَّ الاعتراف بها للدبلوماسيين والوكلاء والقناصل التابعين للقوى الأوروبية في تركيا، إضافة إلى الأشخاص المذكورين ومنشئاتهم الدينية علاوة على تقديم الرعاية الخيرية في الأماكن المقدسة وأي مكان . لكن الحقوق المناطة بفرنسا تبقى كما هي ولا يتوجب إدخال أي تغير على مسألة الوضع الراهن، إن حصر مسألة الحماية بفرنسا الذي اتفق عليه في سلام برلين يبدو حالياً " لأسباب عدة في وضع خطر " إن فصل الدين عن الدولة في فرنسا عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م **أبرز التساؤل، حول إذا كان من المفترض نقل الموقع المقدس لحماية الكنيسية الكاثولوكية في الشرق الى قوة كاثولوكية أخرى مثل النمسا** " إن الاتحاد الوثيق لفرنسا مع الدولة المنشقة روسيا، أدى إلى استنتاج أن الدبلوماسية الفرنسية كانت تتردد باتجاه من يمثلون المدافعين عن حماية المصالح الكاثولوكية في الشرق "

وتبع ذلك أن السلطان كان يحاول من جانبه التخلص من مسألة الحماية هذه من خلال إقامة بعثة دبلوماسية لدى البابا، أما هيرمان تسشولكي الشخص المهم جداً في قطاع شركات "النمسا الكاثوليكية"فقد صاغ في منشور له "ما يخص مراكز البعثات الكاثوليكية في فلسطين وسوريا وقال إن فرنسا وحتى الآن تمارس عليها حق الحماية لكل شخص، والذي يعرف التناسب في الشرق عن قرب، يعرف أن اتحاد فرنسا مع روسيا المنشقة يجعل ممارسة هذا الحق في كثير من الحالات مكبلاً، وبالمناسبة فإن الشذوذ الكبير في هذا أن رجال الحكومة الماسونية الفرنسية هم الذين شردوا رجال الدين والراهبات بصورة بربرية من أديرتهم وأغلقوا المدارس الدينية والكنائس الكاثوليكية وصادروا أملاك الكنيسة، فكيف لنا أن نعتقد بجواز السماح لهم في ممارسة حق الحماية على البعثات الكاثوليكية في الشرق، فمن يضمن أنهم سوف لن يفعلوا نفس الشيء، فلأي شيء ستتحول المدارس الكاثولوكية في فلسطين... إلى مدارس هواة، أم كيف سيتحقق لها النجاح في ذلك، هذا ما سيعلِّمه لنا الزمن.

وبالرغم من أن هذه التنازلات قد ولّدت عند الدولة العثمانية شعوراً بالنقص وإحساساً بالضعف في أعماق نفسها أمام المجتمع الدولي، إلا أن هذه التنازلات قد أصبحت ظاهرة استثنائية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. لأنها تؤسس حقاً للتدخل الدائم في الشؤون الداخلية للدولة، بل لقد تسببت بإعاقة الإدارة الداخلية للبلد". «وليم بين Wliam Bean» أورد أسباباً لحقوق دينية تَرى بعدم السماح برفع تلك التنازلات، وهو يرى أن هذه التنازلات كانت أولاً في وجهتها الاقتصادية "منبع

الازدهار للدولة العثمانية، حيث إنه من خلالها يسرت التعامل التجاري مع الأجانب". [١]

إنَّ حق الحماية الدينية يضيق عليه بصورة متزايدة إنه يحارب من العثمانيين وليس فيه اختلاف على تفسيره كما يدعون، لأن التضييق يتوجه إلى من هم بالدرجة الأولى من الفريق الأول الذي فرض فيه الالتزام بحقهم في المرحلة الأولى على العثمانيين.ومع أن الجانب التركي كان يتعلل دائماً بأنها دولة ذات سيادة غير تابعة لأحد في تشريعها وإدارتها الداخلية، وأن ذلك ما يتعارض مع مبدأ الحماية هذا الذي يعني استمرار التدخل من جانب الأجانب. وهناك نقطتان: **إحداهما،** هي أن العثمانيين لم يكونوا حساسين كثيراً ما دامت المسألة تتعلق بمواطنين أجانب ومعاهدهم، حيث إن العثمانيين قد تعودوا على إعطاء هذه الحقوق الخاصة للأجانب في بلدهم. **والنقطة الثانية هي**: أن الشيء الصعب كان هو الحماية (أي الوصاية الدينية) لأنها تتعلق بمن يجب أن يكونوا من المواطنين العثمانيين وأن تكون مؤسساتهم التركية هي المسؤولة عنهم بشكل مستقل عن التبعية للخارج، نعم – في الحقيقة – أن تركيا كانت لا تريد أي تدخل أجنبي في التشريع العام لدولتها وهي القاعدة التي تحكم العلاقات بين الدول ولكنَّ هذه القاعدة العامة ليست من النوع الذي لا يمنع من الاستثناءات، وهذه الاستثناءات من المفروض أن يكون لها أساس في إطار القانون الدولي. فما دامت هذه الدول قد حصلت منها على حق التدخل لحماية الكنيسة الكاثوليكية ورجال الدين الكاثوليك وهم لا يريدون التنازل عنه، فمن المفروض أن تركيا لا تستطيع أن تضيق عليهم ولا أن تنكر هذا الحق بحسب المعاهدات والتنازلات والامتيازات التي سبق أن وقعت.

وفي الحرب العالمية الأولى وقفت تركيا كحليف مع ألمانيا والنمسا – هنغاريا وقد أدى ذلك أن وجدت نفسها معزولة سياسياً وعسكرياً في أزمة البلقان، ولعل من نتيجة هذا الاتحاد هي نهاية العزلة بل كذلك هو شبه اعتراف من شركاء الاتحاد لتمييع مسألة التنازلات القديمة والتي تمَّ وضعها من الجانب العثماني خارج نطاق الاستخدام ١٨ شوال ١٣٣٢هـ/ ٩ سبتمبر ١٩١٤م، أي رفع أو إلغاء الامتيازات وهو ما اتخذ من الجانب العثماني وصدر قرار بإلغائها في شوال/ سبتمبر ١٩١٤م ودخلت حيز التنفيذ في ١١ ذي القعدة/ ١ أكتوبر من قبل مجلس الوزراء. [٢]

ولكن بعد أن اختفى تأثير المعنيين - أي من أصحاب الحماية والامتيازات - على الدولة

---

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ‹Martin Scheutz ‹Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie‹ p.p. 138 – 142.

(2) Herausgegeben von Marlene Kurz ‹Martin Scheutz ‹Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie‹ p.p. 138 – 142.

العثمانية بسبب الحرب فإن النمسا وهنغاريا مع ألمانيا حاولوا الحصول على أدوار جديدة من التدخلات، ولكن اهتمامات القوى كانت تتشابك، وقد برزت مسألة الحماية الدينية مرة ثانية في مركز تفكير وزارة الخارجية وفي دوائر الكنيسة النمساوية. لأنه ونتيجة لرفع قوانيين الحماية عن كافة المدارس والبعثات الخيرية التي كانت تحت الحماية الفرنسية في كافة أرجاء الدولة العثمانية وتم إغلاقها، كما تمَّ إجلاء كافة القساوسة والراهبات فقد رأى البعض أن اللحظة أصبحت مناسبة لوجود البديل. وهكذا فإن الدوائر الكاثوليكية في النمسا – هنغاريا اعتبرت أن الفرصة سانحة للاستيلاء على كل الأماكن التي كانت تحت الحماية الفرنسية والتي تمَّ إجبار فرنسا على التخلي عنها. إلا أن النمسا – هنغاريا يتوجب عليها الآن أكثر من كل مرة أن تقوم بدور البديل عن جميع الدول الغربية وأن تطالب بتمثيل جميع الكنائس وحماية كل مصالح الكاثوليك الدينية والثقافية في أرجاء تركيا وعلى تلك المسألة، بدأ العمل في نهاية ذي الحجة ١٣٣٣هـ/ بداية نوفمبر ١٩١٥م مؤتمر الأساقفة وكذلك في ١٧ محرم/ ٢٥ نوفمبر مؤتمر المبشرين برعاية ورئاسة الكردينال بيفل. وقد حصل المجتمعون على الدعم من البيت القيصري حيث إن المسألة المستهدفة هي تعزيز مكانة مملكة القيصر ومكانة كاثوليكيته. وقد تأخرت بداية الخطوة وذلك لأن النمسا – هنغاريا لم يكن لديها مبشرون بما يكفي وكذلك لأن الكاثوليك الألمان سعوا إلى أن يكون لهم مشاركة فيها، فقط في بداية ثورة صعود القيصر كارل وبعد ذلك تمَّ تحفيز تلك المحاولة مرة أخرى والتي تطالب باتخاذ فعل سياسي ديني في الدولة العثمانية والسعي لإجبارها [1].

وكما هو حال النمسا كذلك كانت فرنسا من خلال تسجيل حقوق لمعاهدات مشابه، ونقول إن تلك الإيضاحات للمعاهدات كانت قد اتفق عليها مع فرنسا منذ زمن وهو ما أظهر فرنسا وكأنها الحامية الأولى في الدولة العثمانية للكاثوليك ،وهذا ما يجيب على سؤال لماذا كانت أغلب الأماكن الكاثولوكية في تركيا تحت الحماية الفرنسية، إذا استثنينا ألبانيا والبوسنة وبقية الدول والتي هي تحت حماية الكنيسة الكاثولوكية النمساوية، ومن أجل وضع مناسب لحق الحماية فإن النمسا سعت لفتح نائب قنصلية في القدس من أجل فتح الطريق لها أمام تلك الدول الأوروبية (الهدف من هذا كان يشمل الرعايا النمساويين فقط)، لأنه "كما أن البلاط القيصري لا يقبل أن تمتد حماية الأجانب على حقوق حمايته فإن القوى الأخرى كذلك لا تريد أن يحدث العكس وكان على السياسة

---

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ‹Martin Scheutz ‹Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie‹ p.p. 138 – 142.

النمساوية أن تتفهم هذا ".

هرمان تستشوكي، وهو من الشخصيات ذو المكانة والصوت المسموع في دائرة الكنيسة الكاثولوكية النمساوية كان قد طرح تلك التوجيهات، وهو يرى أن سلسلة غير منقطعة من الاهتمام للقيصر الهبسبورجي رودولف الثاني بالبلد المقدس، وتشهد بذلك سجلات الفرنسيسكانين. فالنمسا كانت تستحق أن تأخذ مكانة الحق المقدس في الحماية لأنها مارست الدفاع عنه قروناً واستمرت مظلة لجميع البعثات الكاثولوكية وفي الدفاع عن مصالحها في الأماكن المقدسة، وكانت النمسا وحدها تطالب بحق الحماية لها ولجميع القوى الكاثولوكية الاخرى.

وهذا ما فعلته عندما قدمت مصلحة الديانة الكاثولوكية على ما سواها في مسالة الحماية حتى لو كانت ضد مصلحتها الخاصة، فقد كانت مستعدة في كثير من الأحيان للتغاضي عن مصلحتها، ومن ناحية أخرى لم يكن الفرنسيسكانيون والنمساويون والهنغاريون الذين يعملون في المناطق المقدسة سعداء بالوصاية الفرنسية ومنذ عقود كنا، "نحن النمساويين نحصل على الحماية من قبل النمسا والنمسا لها نفس الحق مثل فرنسا التي تحتكر هذا الحق لنفسها وتنكره عن النمسا".

كذلك برنارد جراف كايوجا تمَّ توجيهه للعمل في مجال الحماية وعندما باشر عمله في عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م في القدس، تبين له أن معاهدات النمسا – هنغاريا مع الباب العالي لها مثل ما لفرنسا" وأن لديها نفس القوة والصلاحيات في حق الحماية (الوصاية) الدينية على الكاثوليك في الدولة العثمانية، وهذه الحقوق غير مستوعبة من قبل الفرنسيين، صحيح أن المعاهدات الفرنسية أقدم بحيث أن ممارستها لها أخذت موضع الاستقرار في سوريا وفلسطين، أما النمسا فإنها تمارسها تقريبا في الدول القريبة من حدود المملكة أو المحيطة بها. ولقد وجهت الدولة إلى برنارد أن يحترم مسألة الحماية الفرنسية التي سوف يراها في فلسطين كما أنه يجب أن يكون قوياً في المحافظة عليها من أجل أن يتعامل مع الآخرين في مسألة الحماية النمساوية في جميع أرجاء الدولة العثمانية بدون حساسية وانطلاقاً من القاعدة التي تقول إنه من المنطقي أن تحتفظ بعلاقات جيدة مع زميلك الفرنسي من أجل أن يبادلك إياها، ولذا نرجو أن تكون مثل هذه العلاقات ثابتة بين ممثلي البلدين في الشرق لما فيه مصلحة للكنيسة الكاثولوكية من أجل إحباط أي توجه لإثارة تعارض بينهم، للمحافظة على الهدف وهو (الحماية). وهكذا كانت العلاقات بين دبلوماسي البلدين عادية في القدس ولكن طبعاً كانت هناك دائما احتكاكات! وهكذا وفي خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وفي كتابه "مرجع علم الدبلوماسية " كتب ليوبولد ملاحظات عن ذلك الموقف النمساوي. في هذه اللحظة المهمة من الزمن، والتي نكتب به هذه السطور إلى حيث ينطلق الدين السياسي،

يجب أن نتشابك، بصورة وثيقة لإيجاد حل لمسألة الشرق، فإنه ليس من العبث التذكير أن القيصر هو خليفة قيصر ألمانيا ومنذ قرون هو حامي الكاثولوكية في الشرق من خلال موقع النمسا كمظلة ومدافع عن الكنيسة الكاثولوكية، وهو يقوم بهذا الواجب الشريف كوريث وملك لكل المسيحيين ويقف بكل إيمان بهذا الحق وبشعور عالٍ بالواجب ولن يتنازل عنه ففي جميع المعاهدات المعقودة مع الباب العالي، التزم جميع الأمراء النمساويين وبدون أي تردد بالدفاع والحفاظ على حق الكنائس الكاثوليكية وعن المؤمنين في الشرق. (١)

ومن أهم حجج الدبلوماسية النمساوية عدم اختلاف النصوص في الامتيازات النمساوية عن الفرنسية، التي تمَّ جمعها وتلخيصها للقيصر والتي قد اوردها ميسلين (وهذا الشخص هو مقيم سابق في البلاد المقدسة ولكنه اليوم شخص منسي من قبل الكنيسة) في كتابه المهم "الأماكن المقدسة". وقد نشرالدبلوماسي المؤثر والباحث الألباني القنصل (لفترة قصيرة) في القدس ثيودور ابيين عندما كان قنصلاً عاماً في سوكاتري، مقالة في جريدة لو- النمساوية وذلك في بداية القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، عندما كانت دول أخرى مثل ألمانيا، إيطاليا تبنى وتدعم مواقعها (في مسألة الحماية الدينية) بكل حماس وقوة ووعي، وحول مباحثاته السابقة التي تخص الحماية الدينية النمساوية – الهنغارية في تركيا أوضح فيه النقاط التي تخص العقيدة الكاثولوكية في المعاهدات الفرنسية والنمساوية مع تركيا.

إن حق الحماية هذا، وبتعبير أدق فإن ممارسة حق حماية الكنيسة الكاثوليكة هو مثل حق مرور أعطته تركيا للدولتين، وقد استنتج ابيين من خلال تحليله أن هناك أفضلية للنمسا–هنغاريا على فرنسا لأن مواد المعاهدة مع فرنسا تتحدث دائما عن رجال الدين والمؤمنيين، الذين هم رعايا فرنسيين لهم علاقة بقيصر فرنسا (امتيازات١٦٧٣ و١٧٤٠) وحق الحماية كان مقتصراً على هذا التوصيف. بينما كانت المواد مع النمسا لا تتحدث عن مثل ذلك، بل فيها أدق حيث يتم الحديث دائما عن الدين المسيحي، رجاله وتابعيه.

وفي فرنسا فإن مفهوم حق الحماية الدينية مهم جداً وشعبي جداً بحيث إنه عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م تمَّ تأسيس" اتحاد للحماية وللدفاع عن حق الحماية الفرنسي في الشرق". وهذا الأمر نفسه هو كذلك معروف ومطلوب بين أوساط الشعب النمساوي، أليس من المفترض كذلك إذا كان

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 142 – 147.

هذا الحال أن يكون للنمساويين كما للفرنسيين تأسيس اتحاد كمطلب شعبي مثلهم في بلادهم،لقد حددت النمسا – هنغاريا هي لنفسها الأماكن التي تمارس فيها حق الحماية، بينما بموجب المعاهدات المعقودة، لديهم تخويل بحق الحماية بدون تحديد في كل تركيا على جميع رعايا الكنيسة الكاثولوكية، ورجال الدين لكن المملكة الهبسبورجية كانت "تمارس حق الحماية وبصورة مستمرة ومركزة على المناطق التركية المحاذية لها حدودياً، بينما أهملت استخدام حق الحماية في تلك المناطق التركية التي لا تصل إليها إلا عن طريق البحر وخاصة أن النمسا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع والثامن عشر الميلادي لم يكن لديها بحرية أو تجارة بحرية. في مثل تلك المناطق أخذت فرنسا حق الحماية هذا على الكنيسة الكاثوليكية، وهكذا انتشرت هذه المؤسسات التجارية والأديرة ورجال الدين الفرنسيون الموجودون هناك، لكن الذي حدث أن النمسا – هنغاريا كانت ترسل رسامين بصورة متعددة لخدمة الأماكن المقدسة في القدس. (١)

وقد ذكر الكسندر فرايهير فون موسلين، وبالذات في سنوات النقاشات المركزة والمستمرة حول إمكانية تقوية تأثير النمسا – هنغاريا في مجال حقوق الحماية (الوصاية) التي كانت تجري في أماكن متعددة في وزارة الخارجية، وأوضح في مذكراته حول حقل نشاطه في سنوات ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م – ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م.

إنَّ الوصاية كانت تشمل جميع مجالات عمل المتكلمين من السياسيين والكنسيين وأنه يتبع كذلك كل مسائل الحماية، والتي كان قيصر النمسا يمارسها بموجب اتفاقات الامتيازات مع الباب العالي، حيث إن حق الوصاية النمساوي – الهنغاري، والذي كان في الأصل غير محدد بحسب نصوص المعاهدات، وهذا مثلما كان عليه الحال بالنسبة للفرنسيين، إلا أن النمسا عملياً كانت تطبق هذا المبدأ في الأماكن والبلدان التابعة للحكم التركي والمحاذية للنمسا ماعدا بعض الاستثناءات، لأن النمسا لم تكن تملك أبدا قوة بحرية، لكن من الأهمية بمكان أن مملكة النمسا كانت تمارس هذا الحق وبالذات في تلك البلدان المحاذية لها، مثل ألبانيا، حيث أصبح لها قواعد للتأثير السياسي الكبير فيها، بل إن القيصر الهبسبورجي كان يمارس منذ زمن طويل حق الوصاية هذا ليس فقط كحق التزم به مع الباب العالي، ولكنه كان يشعر أن هذا الحق واجب تجاه أبناء بلده. " موسيلين نبه بطريقة مميزة إلى تلك النشاطات النمساوية في ألبانيا يقول"إن المملكة وبكل تواضع ونكران ذات وفي كل

---

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 142 – 147.

مجالات الكنيسة الكاثوليكية في ألبانيا قد تحملت تكاليف الكنائس والمدارس ودربت مدرسيين وبنت بيوت مدارس، وأصلحت كنائس وبنت جديدة، ووفقاً لحجم مملكة النمسا – هنغاريا فإن نشاطاتها الثقافية في ألبانيا كانت حقاً خدمات لفائدة المواطنيين ورفعاً من شانهم. نحن لا نجعلهم ألمان ولا سلاف ولامدريديين، هدفنا الوحيد كان رفع من مستوى الألبان من الناحية الروحية والمادية وتربيتهم باتجاه إدارة أنفسهم والاعتماد على أنفسهم، لو كان لدينا أغراض سياسية مرتبطة بكل تلك الجهود والتكاليف المالية فإنه من المفروض أن لا نسمح لأي قوة أجنبية أن تكون في ألبانيا" موسلين يبدو وأنه كان يعتقد أن سياسة النمسا في ألبانيا ربما كانت خيالية والمحاولة كانت بوسائل غير مؤهلة في مكان غير مؤهل.

النتيجة من ذلك: يتبين ما يلي في إطار تبرير المواقف حول محدودية واضحة من ناحية الشكل والطريقة، كيف أن فرنسا وحسب رأي النمسا قد تمسكت بمسألة الحماية الدينية، إلا أن ممارسة هذه الحقوق كانت محدودة على الأرض. أما الموقف الرسمي للمملكة النمساوية فقد استطاعت وأرادت أن تكون فقط في الأماكن التي لها فيها اهتمامات داخلية (١).

إلى جانب هذه الصراعات حول الحماية (الوصاية) الدينية في الدولة العثمانية، وفي حين اخفقت المحاولات لضرب الدولة العثمانية الإسلامية من الخلف، بإشعال الفتن والحروب المعتمدة على التعصب النصراني، والاستفادة من النصارى الذين يقيمون في أرض الدولة العثمانية، على الرغم مما أحرزته من نجاح في بلاد الصرب والمجر والبلغار واليونان وغيرها – كما مر علينا – لذا فقد بدأ التركيز القائم على التعصب القومي الذي يحاربه الإسلام، وهذا التركيز القائم على تجزئة الدولة كان وقوده النصارى بالدرجة الأولى، حيث يتنسبون إلى بعض الأقوام التي تؤلف جزءاً من الدولة العثمانية، ومع ذلك فإن الأمر لم يجدِ معهم في البداية حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وقد تطور الأمر شيئاً فشيئاً، فبعد إعلان فرمان التنظيمات بدأت تظهر ادعاءات من يقول من النصارى بأن لا أمل في إصلاح الدولة العثمانية إصلاحاً يضمن الحرية والمساواة لهم في ظلها، وأنه لا خير في دولة تقوم على شاكلتها أو تحل محلها تكون الأكثرية للمسلمين فيها، ولا سبيل للسعادة النصارى إلا تحت حماية دولة أوروبية مثل **النمسا** (٢).

---

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ،Martin Scheutz ،Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 142 – 147.

(٢) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٧٦.

بذلك بدأت التمردات نتيجة فرضيات دول أوروبا المستمرة، وانتشار التيارات بشكل قوي، وإن تمَّ قمع تمردات ألبانيا[1]، وبلغاريا، وكريت، دون أي تدخل خارجي، فالتمرد في لبنان، والذي يعرف باسم حادثة [جبل لبنان]، فقد أخذ صفة دولية بسبب تدخلات إنجلترا وفرنسا في هذه المسألة[2].

فالواقع، أن الأزمة اللبنانية هي إحدى آثار النزاع بين العثمانيين ومصر. فقد اندرجت هذه القضية تحت شعار التعصب الديني [3]، فخلال الحكم

---

(١) ألبانيا:أو بلاد الأرناؤوط Shgipëria: جمهورية في البلقان على الإدرياتيك بين «مونته نيغرو» و«مقدونيا» واليونان، عاصمتها تيرانا، من مدنها «سكوتاري»، «ڤلوره»، «الباسان».

المنجد: في اللغة والإعلام، ص٦٢.

(2) Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 264.

(٣) لقد بدأت إثارة النعرات العصبية بالتركيز على التعصب القومي، فبدأ بتأليف الجمعيات خدمة لذلك الغرض، فكان من أهم مراكزها: **مركز بيروت**، الذي اختير للعمل على المدى الطويل، فأعطى ثماره في ضرب الدولة من الخلف إبان الحرب العالمية الأولى. **ومركز إسطنبول**، الذي تمخض عن جمعية الاتحاد والترقي أو (تركيا الفتاة) التي لعبت الدور الأول في إسقاط حكم السلطان عبدالحميد الثاني، وعرضت البلاد للمحن والكوارث، بعد أن أطلت نار الفرقة بين الشعبين العربي والتركي الشقيقين.

فبعد انسحاب إبراهيم باشا في عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م بدأ العمل لإنشاء مركز بيروت، فتشكلت جمعية الفنون والعلوم تحت رعاية الإرساليات الأمريكية بواسطة عميلين هما بطرس البستاني، وناصيف اليازجي، وكانت أهدافها هي نشر العلوم الغربية والتوجه الغربي، ولم ينتسب لهذه الجمعية خلال عامين من تاريخ تأسيسها سوى خمسين عضواً عاملاً من بلاد الشام كافة، وكانوا كلهم من النصارى، في عامَ ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م أسس اليسوعيون الجمعية الشرقية، وكان أعضاؤها جميعهم من النصارى أيضاً. ولما تبين لهؤلاء وساداتهم أن الأمور لا تستقيم معهم بهذا الشكل، ولا يتحقق الغرض الذي ينشدونه في ضرب الإسلام بأيدي أبنائه، وجرى تعديل الخطط، وتشكلت جمعية في عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م تحت اسم الجمعية العلمية العربية قصداً أن يكون مؤسسوها جميعاً من العرب، فانتسب إليها ١٥٠ عضواً منهم المسلمون ومنهم النصارى، ومنهم الدروز باعتبارهم عرباً. ثم أسس خمسة شبان تلقوا العلم في الكلية البروتستانتية في بيروت – وهم جميعاً من النصارى – الجمعية السرية التي قامت على أساس قومي، وهي تُعدُّ أول حزب سياسي، فعادت العثمانيين وسمت دولتهم باسم تركيا، ومن أهم مبادئها، فصل الدين عن الدولة، واعتبار الجنس العربي هو الأساس. والغريب من تلك الجمعية النصرانية اتهامها الدولة العثمانية باغتصاب الخلافة الإسلامية، والتفريط في الدين، مع العلم أن أعضاءها ليسوا بمسلمين.

أما جمعية تركيا الفتاة – وإن كانت ليست مجال دراستنا – فقد تأسست في باريس على أيدي أتراك متشبعين بالأفكار الفرنسية بزعامة أحمد رضا بك، وكانت سرية ثورية ولها فروع في برلين وسلانيك وإسطنبول، وأسست جريدة الأنباء التي كانت تهرب سراً إلى العاصمة، وكان فرع برلين معتدلاً بينما ضمَّ فرع سلانيك غالبية من الضباط انضم إليهم فيما بعد موظف البريد طلعت الذي أصبح رئيساً للوزارة فيما بعد، وأصبحت دفة التوجيه في الدولة العثمانية فيما بعد بيد مركز باريس. وقد رحب الماسوني الأكبر في سلانيك بتلك الجمعية، حتى أن جلسات تلك الجمعية كانت تعقد في غرف المحافل الماسونية هناك، واستعمل الأعضاء الأساليب الماسونية لتأمين اتصالاتهم بالعاصمة، واستمروا بذلك حتى تمكنوا من قلب الحكم في عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.

للمزيد انظر: علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٧٨.

المصـــري شـــهد الجبـــل تـــوترات بـــين مختلـــف عناصـــر ســـكانه[1]، وبخاصـــة بـــين الموارنـــة [2] والـــدروز [3]، ولـــم يتـــردد المصـــريون فـــي تغـــذيتها بهـــدف تعزيـــز

---

(١) إنَّ سوريا التي يُطلق عليها بلاد الشام في المصادر التاريخية للعرب كانت تتشكل من ولايتي حلب وصيدا، وبالنسبة لموقعها الجغرافي اليوم فإنها كانت تمثل أراضي العراق وفلسطين ولبنان وسوريا. وكما أن السكان الذين يعيشون في سوريا كانوا ينحدرون من مذاهب وأديان عديدة، فإنهم أيضاً كانوا ينحدرون من جذور متباينة.

وهذا يعني أن أغلبها كانوا يتشكلون من المسلمين والعرب ولم يكن هناك وحدة من ناحية المذهب بينهم، وبخلاف أن الإسلام هو الديانة الأساسية فقد كانت هناك طوائف درزية، وبجانب ذلك فإن السكان المسيحيين الذين يعيشون في تلك المنطقة كانوا يتشكلون من الأرثوذكس والسريانيين واللاتينيين الكاثوليك والبروتستانت ولم تكن هناك أي وحدة من ناحية الفكر أو الإحساس لدى هؤلاء السكان الذين يعيشون في سوريا طبقاً لهذا الوضع، وهكذا فقد كانت هناك حالة من الخلافات والصراعات بصفة مستمرة بين أصحاب المذاهب المتباينة هؤلاء وهذه الصراعات قد تواصلت دون انقطاع بين المارونيين المسيحيين والدروز المسلمين، لكن الدروز الذين ينتسبون إلى مذاهب مختلفة عن مذاهب الإسلام الأساسي كانوا يعشون في جبل الدروز وفي أراضي تمتد إلى وادي البقاع وجبال لبنان ومرج العيون وحتى بنياس. أما المارونيون فإنهم كانوا يقطنون المنطقة الشمالية في لبنان وتشمل بيروت وطرابلس الشام وصيدا وما حولها، كانوا يعيشون كأمراء حدودهم منذ قرون، وبعد سيطرة الدولة العثمانية على هذه المناطق فإنها كانت تقوم بإدارتها من خلال الإقطاعيين، وكانت مرتبطة بولاية صيدا، وظلت هذه المناطق في هدوء حتى عصر التنظيمات.

لكن فرنسا التي استفادت من الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية قامت بتأسيس علاقات تجارية مستمرة واسعة بالمنطقة، وفي الوقت نفسه فإنها قامت بتأثيرات ضخمة لنشر ثقافاتها من خلال فتح مدارس بلبنان وسوريا بناء على هذه الامتيازات التي حصلت عليها. لكن فرنسا بعد حرب نابليون بونابرت لمصر وسوريا بصفة خاصة قد بدأت في الإحكام بهذه المنطقة بصورة أكبر، لكن في عهد نابليون الثالث فإنها اختارت طريق الاهتمام بشكل إيجابي وفعَّال في إطار سياسة حماية الكاثوليك.

وفي تلك الأثناء فإن فرنسا بدأ يكون لها تأثيرات ضخمة بشأن تأسيس سلطة ونفوذ في سوريا بسبب مسألة شق قناة السويس، أما إنجلترا التي كانت قلقة بشأن جهود فرنسا المكثفة هذه فإنها أدركت أن فرنسا تريد الهيمنة على المارونيين في لبنان والسيطرة عليهم بشكل تام، ولهذا السبب فإنه أصبح الطريق المؤدي إلى الهند في خطر دائم، لكن إنجلترا التي وضعت في اعتبارها هذا السبب المهم بدأت تحرض الدروز المسلمين ضد المارونيين في مقابل دعم فرنسا للمارونيين المسيحيين.

كان لبنان يتقاسمه المسلمون ويتركزون في بيروت، والدروز معظمهم من الشيعة في جبل لبنان وكانوا عملاء لبريطانيا، وتوزع الموارنة في بيروت وبعض المدن الساحلية، وقرى الجبل، وهم من النصارى على المذهب الكاثوليكي.

الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج٣، ص١٤٨٩. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص ٣٦٩.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi Ankara، 1992، P. 305. Ömer Faruk Yilmaz: Osmanli Târihi، Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut،Baski، III، Cilt IV، Istanbul 1999، PP. 349

(٢) الموارنة:طائفة كاثوليكية شرقية نشأت في وادي العاصي حول القديس مارون وتلاميذه أوائل القرن الخامس، كانوا متحدين دائماً بكرسي روما. نزح الموارنة إلى لبنان واستوطنوه منذ مطلع القرن الثامن، فأصبح لبنان وطنهم المفضّل، ومركز قيادتهم الروحية والزمنية، وكان لهم دور كبير في توجيه تاريخه الحديث، انتشروا بحكم الاغتراب في القارات الخمس، وظلّ لبنان مركزهم الرئيس.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص٥٥٢.

(٣) الدروز: طائفة يدين أفرادها بعقيدة دينية. ولهم شريعة خاصة بهم، فهم ينكرون الألوهية في ذاتها، ويعتقدون في ألوهية الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي، وفي رجعته آخر الزمان، وينكرون الأنبياء والرسل جميعاً، وينكرون أصول الإسلام والنصرانية واليهودية. وهم ينتسبون ظاهراً إلى الإسلام، ويتظاهرون أمام المسلمين بأنهم مسلمون، وينكرون أصول الإسلام جميعاً والشريعة الإسلامية كلها، ويعتقدون في تناسخ الأرواح وانتقالها إلى الأحياء في صورة الإنسان أو الحيوان، ويقولون في القرآن الكريم إنه من صنع سلمان الفارسي الصحابي المشهور. ولا يتبع الدروز المواريث الإسلامية لأنهم ينكرون أحكام الشريعة ويجيزون الرهبنة، ويؤمنون بالقدر إيماناً شديداً، ولهم كتب مقدسة عديدة، ذكرها الدكتور/ =

سلطتهم، وسرعان ما كان لهم انصارهم المؤلفون أساساً من الموارنة، أما الدروز فقد انحازوا بشكل واسع إلى معسكر أولئك المؤيدين للسلطنة العثمانية، وانخرط الفرنسيون والإنجليز الذين يراقبون الأوضاع السياسية في لبنان، وفي اللعبة، وكانت شرارة بسيطة كافية لتفجير الوضع هناك (١).

وقد حدث أن وقع التنافر والبغضاء بين الدروز والموارنة بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، مما أدى إلى ضعف الدروز على الصعيد السياسي والاقتصادي وبروز الموارنة. وازداد هذا التنافر حدة حين قام الإقطاعيون الدروز بمحاولات لاستعادة نفوذهم القديم الذي فقدوه على حساب القوى المارونية من جهة، واتجاه الموارنة إلى التوسع نحو الجنوب على حساب القرى التي تسكنها غالبية درزية من جهة أخرى، وزاد في تفاقم الموقف أن بعض أمراء الأسرة الشهابية قد تحولوا عن الإسلام إلى النصرانية، مما أدى إلى ازدياد مخاوف المسلمين من بسط سيطرة الموارنة(٢).

وتجددت العدواة الدينية القديمة بين الدروز والموارنة، وعلى إثر مغادرة القوات المصرية بلاد الشام وجبل لبنان، وزاد في تأججها تدخل الدول الأوروبية إلى جانب هؤلاء وأولئك، فكانت فرنسا المعين الرئيس للموارنة، وقد لقيت تأييداً من روسيا التي أرادت أن تسير على خطاها لتتدخل في بلغاريا، وساندت إنجلترا الدروز (٣).

=

محمد كامل حسين. وينتسب الدروز إلى العرب ويشكك بعض الباحثين في هذه النسبة، ولكنهم يتصفون بالكثير من الخلال العربية مثل الجود والتعلق بالأصول، والأنساب والأحساب والشجاعة والاستبسال في الحرب.

الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، ص٩٢.

(١) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٩. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٣.
Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 265.

(٢) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٠. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص١٤٨٧ – ١٤٨٩.

(٣) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٠. بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة، د/ يسر جابر، ص ٣٦٢ – ٣٦٧.

لقد كان الأمير بشير التابع للدولة العثمانية يشكل عنصر توازن في منطقة جبل لبنان، حيث أنه كان يسيطر على كافة الطوائف من خلال عائلة الشهاب التابعة له، لكن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا والي مصر قام بتحركات ضد المسلمين السنة الذين كانوا موالين للدولة العثمانية، وضد الموارنة أثناء حرب سوريا ولبنان، ومن ثمَّ فإن مناخ الاستقرار والهدوء الذي كان محل توازن، والذي أسسته عائلة الشهابي قد أصبح لا وجود له.

=

والحقيقـة، أن موضـوع المـذابح الدينيـة التـي حـدثت فـي لبنـان مـن الموضـوعات المعقـدة والحساسة. فقد انقسم المؤرخون حيالها فريقين، تناول كلٌ منهما هذه القضية من زاوية تأثره بعقيدته ملقياً المسؤولية الكاملـة علـى اتبـاع العقيـدة المخالفـة لـه، ومبالغـاً فـي وصـف تلـك الأحـداث وعـدد الضحايا[1].

=

وبالإضافة أن المدارس المسيحية التي كانت موجودة في المنطقة بصفة خاصة، فإنها كانت تعمل على تنشئة المارونيين لإيصالهم إلى ثقافة أعلى وأكبر من المسلمين، والتي تسببت في إيجاد توتر شديد بينهم وبين المارونيين، ومن ثمَّ فإن إعلان فرمان التنظيمات في تلك الأثناء بصفة خاصة كان المحور الأهم في زيادة وتطور هذا التوتر على نطاق كبير، ومن ثم فإن الصراع المسيحي الإسلامي في لبنان قد ظهر وأطل برأسه على ساحة الأحداث، وكذلك فإن تصرفات الأمير بشير الثاني السلبية إزاء هذه الأحداث المتطورة، وكذلك اعتناق البعض المسيحية، كل هذه الأمور أدت إلى المزيد من التدهور والتوتر.

وفي تلك الأثناء فإن بشير الثاني بدأ تحركات بهدف احتواء الدروز الذين كانوا يحصلون على دعم الإنجليز، وبناءً عليه، فإن الحكومة العثمانية قد بدأت جهوداً كبيرة من أجل تأسيس الاستقرار في هذه المنطقة من جديد وسيطرتها المركزية على البلاد.

للمزيد: انظر، يوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان إلى المتصرفية، تحرى نصّها وعلق على حواشيها وملاحقها ووضع مقدمتها: عارف أبو شقرا، معرض الشوف الدائم للكتاب، ب. ط، ص ٢٥ – ٣٤. والرجوع إلى، بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص٣٦٤ – ٣٦٧.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، P. 264 - 265.

(١) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٠. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ،ج٣، ص١٤٨٧.

لقد شاع استخدام لفظة مذابح Massacres عند ذكر أحداث الصدام المسلح الذي كان يقع بين بعض رعايا الدولة العثمانية المسيحيين والسلطات العثمانية من وقت إلى آخر في غضون القرن الثالث عشر وأوئل القرن الرابع عشر الهجريين/ التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين، والواقع أن استخدام هذه الكلمة ينطوي على قدر كبير من المبالغة. فالمعنى الذي يتبادر إلى الذهن عادة عند سماعها هو أن العثمانيين كانوا يأخذون المسيحيين، رجالاً ونساءً، ويثقون أيديهم وأرجلهم بالحبال ثم يطحونهم أرضاً ويفصلون رؤوسهم عن أجسامهم. ولم يكن العثمانيون جزارين، كما أن الجزارة لم تكن مهنتهم المفضلة، ولكنهم كانوا جنوداً بواسل يسترخصون الموت في سبيل الانتصار على خصومهم، ولكن استطاب هذا الفريق استخدام لفظ المذابح إمعاناً في تشويه صورة الدولة العثمانية أمام الرأي العام الأوروبي. وإذا أريد التعبير عن جسامة الخسائر في الأرواح فتستخدم كلمة Les Atrocité وتقابلها في الإنجليزية لفظة Atrocities بمعنى الأهوال، أو تستخدم عبارة Collision Armée أوArmed Collision أي الصدام المسلح، أو Tuerie.

لقد أساءت المذابح الدينية إلى سمعة الدولة العثمانية وأظهرتها بمظهر الدولة التي ترتكب جهاراً أعمالاً وحشية ضد رعاياها المسيحيين، وفي كل مذبحة كانت شخصية أوروبية عامة تتصدى للدفاع عنهم وتسعى لإثارة الشعوب الأوروبية على الدولة العثمانية ولمطالبة حكوماتها بالتدخل لإنقاذ هؤلاء الأبرياء أو ما تبقى منهم على قيد الحياة من حكم إسلامي متخلف ووحشي في نظرهم، هو حكم الدولة العثمانية.

ولم تكن لدى الدولة العثمانية وسائل إعلام في أوروبا تتولى الرد على هذه الحملات التشهيرية وتفنيد ما فيها من مبالغات أو أكاذيب، والأخطر من هذا القصور في وسائل الإعلام العثماني أن المكتبات الدبلوماسية التي تبودلت بين ا لحكومات الأوروبية في صدد المذابح الدينية كانت تحوي تفصيلات كاذبة بل ومن نسج الخيال. وقد تولت وزارات الخارجية في الدول الأوروبية طبع ونشر هذه الرسائل في الكتب الرسمية الزرقاء والصفراء وما إليها، وأصبحت مرجعاً تاريخياً يستقي منه الباحثون الببغاوات مادة تاريخية صارخة أكاذيبها.

ويهمنا أن نذكر أنه نتيجة لحملات الدعاية المسمومة والنشيطة في أوروبا بشأن المذابح الدينية المسيحية تكونت في بريطانيا وفرنسا وسويسرا وغيرها جماعات وجهت نداءات لجمع التبرعات المالية والعينية لإغاثة المنكوبين المسيحيين، فتدفقت عليهم الأسلحة لمساعدتهم على حماية أرواحهم وأرواح زوجاتهم وأولادهم من سيوف العثمانيين الباترة. وكانت تتدخل الحكومات الأوروبية وتعقد المؤتمرات الدولية وتجيز لنفسها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية تحت ستار حماية الأقليات المسيحية وتحسين أحوالها، وتقرر في بعض الأحيان

=

وكان الذي فجر الأوضاع في عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م، أن كان جزءاً من مسؤولية تلك الأحداث يقع عل الإدارة التركية لتباطئها في مواجهة هذه الفتن الطائفية والقضاء عليها قبل استفحالها، ولكن تدخل الدول الأكبر، كان عاملاً هاماً من عوامل إثارة الفتنة. ويقول اللورد دوفرين Lord Dufferin في ذلك: «ولما ازداد تعجرف المسيحيين وتعصبهم بقوة المساعدات الأجنبية التي فازوا بها ثقل على الأتراك احتمال وطأة استقلالهم، فعقدوا العزم على اتخاذ الدروز آلة ليوقعوا بهم، ويضربوهم ضربة أشد إيلاماً مما تقدمها»[1].

فحاول الباب العالي، في هذه المرحلة من الصراع الطائفي إقامة حكم عثماني مباشرة في جبل لبنان بعد نفي الأمير بشير الثاني الشهابي، نتيجة خروج حلفائه المصريين من بلاد الشام، بالإضافة إلى عدم وجود شخص كفؤ يخلفه [2].

عارض الموارنة الاتجاه بدعم من فرنسا التي أزعجها تلاشي إمارة نصرانية، ولم تكن مستعدة لغض النظر عن سياسة الدولة العثمانية تجاه هؤلاء بخاصة في مجال الضرائب، والتعاطف مع الدروز، في حين تخوف هؤلاء الذين أصبحوا في مواجهة طائفية مع الموارنة، وساندتهم إنجلترا في موقفهم، وأمدتهم بالأسلحة لمواجهة النفوذ الفرنسي [3].

=

إرسال قوات عسكرية إلى مناطق الاضطرابات، وكانت بعض الدول الأوروبية تتخذ من هذه الأحداث سبباً لقيام حالة حرب Casus belli على الدولة العثمانية التي تتعرض لتكتل دولي صليبي يتوغل في أراضي الدولة وتصاب القوات العثمانية بهزائم أليمة:

كانت أهم المذابح/ الدينية التي مرت بتاريخ الدولة العثمانية منذ القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي أربعاً، هي:

١- المذابح الإسلامية سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م في بلاد المورة. وقد اشترك رجال الدين المسيحي في قتل المسلمين الذين تعرضوا لمذبحة رهيبة.

٢- الفتنة الدينية في لبنان سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م، وكان رجال الدين الموارنة يشجعون المسيحيين على قتل المسلمين.

٣- مذابح المسلمين في بلغاريا منذ ربيع ثاني ١٢٩٣هـ/ مايو ١٨٧٦م، وكانت أصابع روسيا ورومانيا واضحة في تحريك هذه المذابح واشتدادها.

٤- مذابح الأرمن ووقعت على فترات متقاربة بوجه خاص في القرنين الثالث عشر وأوائل الرابع عشر الهجري/ التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلادي، وكانت روسيا تعمل على إشعال هذه المذابح وتصعيدها كلما خبت جذوتها – وهي خارج نطاق دراساتنا –.

للمزيد، انظر: الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج٣، ص١٤٨٠ – ١٤٨٦.

(١) محمد الدسوقي: حرب القرم وآثارها عل المشرق الإسلامي، ص ١٥.

(٢) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧١. محمد أحمد الترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص١١١.

(٣) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧١.

=

ولما لم تتهيأ الظروف المناسبة لإقامة الحكم المباشر نتيجة ضغط الموارنة وتهديدهم بالثورة، وبدعم من قنصل إنجلترا في موقفهم، أصدر السلطان فرماناً بتعيين قاسم ملحم الشهابي والمعروف ببشير الثالث حاكماً على جبل لبنان، في ٦ رجب ١٢٥٦هـ/ ٣ سبتمبر ١٨٤٠ (١).

كان الأمير بشير الثالث شخصية ضعيفة، واتبع سياسة متقلبة بين الدروز والموارنة، مما حدا بالدروز إلى محاولة خلعه عندما أدار لهم ظهره ومال إلى الموارنة وراح يهددهم بحرمانهم من امتيازاتهم الإقطاعية. وسخرت الدول الأوروبية جهودها لتحقيق مصالحها وأهدافها بإثارة النعرات الطائفية وزرع الفتن تحت ستار مصلحة الجبل العليا وحمايته (٢).

=

ومما أزم المشكلة قدوم عدة شخصيات أوروبية ممثلة رسمية لهذه الدول والحكومات وسخروا ضمائرهم وعقولهم لتحقيق مصالح بلادهم وأهدافها. وقد تبارى هؤلاء لملء الفراغ السياسي الذي ظهر في الشرق العربي بشكل عام وجبل لبنان بشكل خاص، معتمدين أساليب غاية في الخبث، لإثارة النعرات الطائفية وزرع الفتن تحت ستار مصلحة الجبل العليا وحمايته، وفي مقدمة هؤلاء المثلين، الكولونيل روز البريطاني الذي اختار بيروت مكاناً لإقامته القريبة من الجبل، وقد وضع روز نصب عينيه أهدافاً ثلاثة: القضاء على النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية كلها، ووضع الباشوات العثمانيين في سوريا ولبنان بصورة مباشرة، تحت الوصاية البريطانية، واختيار طائفة من طوائف الجبل تكون قاعدة ودعامة للسياسية البريطانية ووسيلة فعالة لتدخل هذه السياسة في شؤون البلاد عقب خلق الجو الصالح لهذا التدخل.

أما بازيلي قنصل روسيا، فانصرف إلى توطيد علاقته في صفوف الأرثوذكس باسم القيصر والكنيسة الروسية، وهكذا، أصبح للنفوذ الروسي في تركيا قاعدتان: ارثوذكس البلقان وأرثوذكس سوريا ولبنان. ولم يفت هذا السباق المستشار النمساوي مترنيخ، إذا أوفد «فون دي فكبكير» قنصلاً عاماً إلى بيروت، وأوصاه ببسط حماية فيينا على الموارنة أثر خيبة الأمل التي أصابتهم بسبب تلكؤ السياسة الفرنسية.

إن مرامي الدول الثلاث هذه لم تغب عن الفرنسيين الأمر الذي دفع رئيس ا لوزارة الفرنسية آنذاك «غيزو» إلى قبول التحدي والنزول إلى ميدان الصراع معتمداً على «بوريه»، قنصل فرنسا السابق في بيروت، وصاحب مشروع «الإمارة المسيحية في لبنان» المرفوض من قبل الموارنة. فانعكس ذلك على المواطن اللبناني الذي انعدمت عنده فكرة الولاء للوطن، حيث انغمس الزعماء والعامة على حدٍ سواء في خضم سياسة الطوائف التي تسيّرها القنصليات.

محمد أحمد الترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص١١ – ١٣.

(١) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧١. محمد أحمد الترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص١٤.

(٢) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧١. بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص٣٧١.

ويمكننا تعليل ذلك بما يلي:

١- إن القوة ليست في يد الوالي العثماني بل قاسمته النفوذ الدول الأوروبية حليفة الموارنة، وبالتحديد إنجلترا، لذلك ماشى الموارنة لكسب رضى حلفائهم من جهة، والاستفادة من قوتهم الاقتصادية المتعاظمة التي يمكن أن يعتمد عليها لتوطيد أركان حكمه من جهة أخرى.

٢- حالة الضعف التي انتابت الدروز على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فلا يمكنه الحصول على مساعدة الدولة العثمانية أو الدول الأوروبية إذا وقف إلى جانب الدروز.

٣- السير قدماً على خطى سلفه بشير الكبير الهادفة إلى القضاء على الزعامات الاقطاعية وفي طليعتها الاقطاع الدروزي.

إزاء كل ما تقدم أرسل الدروز عريضة إلى الباب العالي بتاريخ أول جمادى الآخرة ١٢٥٧هـ/آخر يونيو ١٨٤١م وفيها أوضحوا تعلقهم بالدولة العلية، ومن ثم أظهروا اضطهاد الأمير الجديد لهم. ومن الملاحظ أن الدولة العثمانية الراغبة في توطيد علاقتها المباشرة في الجبل، تلقت هذه العريضة بفارغ الصبر وأوعزت إلى قائد جيوشها محمد سليم باشا أن ينصف الدروز بتلبية بعض مطالبهم، وقد تجسد ذلك بإعفائهم من الضرائب مدة ثلاث سنوات بينما رفض طلباً مماثلاً للموارنة. وأصدر الباشا نفسه بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٧هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٤١م

=

فقامت إنجلترا في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، بتسليح الدروز ودفعهم ليثورا ضد بشير الثالث الذي عينته الدولة العثمانية في منصبه، فاقتحموا القرى المارونية فتصدى لهم الموارنة ودمرت بعض القرى واستولى الدروز في النهاية على جنوبي لبنان. فسارعت الدولة العثمانية فاعتقلت بشير الثالث في ٣٠ ذو القعدة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م وعينت مكانه والياً عثمانياً هو عمر باشا النمساوي[١].

عمد هذا الوالي إلى إلغاء جميع امتيازات السكان الممنوحة لهم بموجب معاهدات سابقة، واتبع سياسة متقلبة بهدف السيطرة على الموقف، وسعى إلى استخدام الموارنة ضد الدروز، وتحريض هؤلاء على أولئك. رفضت الدول الأوروبية هذا الإجراء، وكذلك رفضه الموارنة بتحريض من كهنتهم، وطلبت من السلطان تطبيق نظام الحكم الذاتي كعلاج لإنهاء الحرب الأهلية[٢].

وباءت سياسة عمر باشا في جعل الجبل ولاية عثمانية بالفشل، الأمر الذي دفع الباب العالي إلى إصدار أمر، في ٢٧ شوال ١٢٥٨هـ/١ ديسمبر ١٨٤٢م. بجعل لبنان تحت حكم اثنين من امرائه: أحدهم من الموارنة، والآخر من الدروز، فكان هذا النظام حلاً وسطاً بين وجهتي النظر الفرنسية التي طالبت بإعادة العمل بنظام الإمارة مع التفضيل بإسنادها إلى أمير شهابي، **وأيدتها النمسا في موقفها**، ووجهة النظر العثمانية التي أصرت على إدخال لبنان في السلطنة العثمانية تحت مسؤولية والي صيدا، وقد استغلت معارضة إنجلترا للسياسة الفرنسية للتمسك بوجهة نظرها، وأيدتها روسيا

=

أمراً يؤكد اهتمام السلطان عبدالمجيد بالجبل، حيث أمر بإنشاء مجلس فيه على أن يترأسه الأمير بشير الثالث، ولكنه يحق له أن يعين وكيلاً عنه براتب قدره ثمانمائة قرش في الشهر. وتنفيذاً لذلك أقدم الأمير بشير هذا على تعيين الشيخ بشارة الخوري صالح الذي كان مشهوراً بكراهيته للدروز في ذلك المنصب تأكيداً لسياسته التي سار عليها، ولكن لم يكتف بشير بذلك بل رفض أيضاً تنفيذ الفرمانات السلطانية التي تدعو إلى إعادة ممتلكات الدروز إليهم، الأمر الذي أدى إلى تضافر جهودهم مع بعض الموارنة بغرض عزله، وقد شددّ عزمهم أيضاً إخفاق القرار الذي اتخذه الأمير بشير الثالث في محرم ١٢٥٦هـ/ مارس ١٨٤٠م بالاتفاق مع الإنجليز والقاضي بالفتك بهم، لولا تدخل قنصل فرنسا الذي كان يرغب في التقرب منهم وكسبهم إلى دولته وإبلاغهم ما يبيت لهم من مؤامرة قبل فوات الأوان.

تفاقمت الأمور، وكان إخفاق المؤامرة ضد الدروز بداية نهاية الأمير الحاكم، التي كان ينتظرها الوالي العثماني بفارغ الصبر، لأنها تتوافق مع ما تكنه الدولة العثمانية من مخططات مشبوهة والتي تقضي بربط جبل لبنان مباشرة بإسطنبول.

ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، من ص١٧ – ١٩.

(١) بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص٣٦٠-٣٧٥. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٢. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٣. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص١٥٠٤. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٢. يوسف خطّار أبو شقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، ص٣٥ – ٤٣.

(٢) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٢. راجع: فيما يتعلق بسياسة عمر باشا النمساوي، بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٠ وما بعدها. ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص٣٠ – ص٤٢.

في موقفها [1].

وللخروج من هذا المأزق اقترح مترنيخ، مستشار النمسا، تقسيم لبنان إلى منطقتين إداريتين: شمالية، يتولى إدارتها قائمقام ماروني، وجنوبية، يتولى إدارتها قائمقام دروزي، على أن تكون الكلمة الأخيرة في القضايا الهامة لوالي صيدا، وأيدت إنجلترا وفرنسا هذا الاقتراح، ولم يجد الباب العالي بداً في النهاية من قبول تنفيذه [2].

غير أن نظام القائمقاميتين قد تدهور عند تطبيقية، وذلك بفعل وجود مناطق مختلطة وتداخل سكاني في كل قائمقامية، بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية لم تتوقف عن التدخل في شؤون الطوائف وفي تعيين القائمقامين، واتهم عملاؤها الدولة العثمانية بأنها تحابي فريقاً على آخر. كما لم يعط كل من القائمقامين السلطة الكافية ولا أداة الحكم الجيدة لفرض إرادته وإخماد الفتن والحروب الأهلية، فتجددت الاشتباكات في عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م [3].

تجاه هذا الواقع المؤلم، أرسل الباب العالي في ١٢ رمضان ١٢٦١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٤٥م إلى لبنان وزير خارجيته شكيب أفندي لفرض نظام القائمقاميتين وتثبيته على أنه الحل الأفضل، من وجهة نظره تجاه القضية اللبنانية [4]، وقد حمل معه منشوراً لفرض الهدوء والنظام مع الإبقاء على الامتيازات الممنوحة للسكان، والتعويض عليهم مما لحقهم من خسائر – **وهذا يعدُّ دليلاً على عطف السلطان على رعاياه ورغبته في إنهاء المشاحنات وحل المشكلة حلاً سريعاً ونهائياً** – وأبدى

---

(١) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٢. بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص٣٨٧.

(٢) امتدت القائمقامية المارونية من حدود طرابلس إلى طريق الشام ويدخل فيها المتن، ثم ألحقت بها بلاد جبيل في ١٢ صفر ١٢٥٩هـ/ ١٤ مارس ١٨٤٣م، وعين عليها حيدر أبي ألمع، يفصل بينهما طريق بيروت دمشق. في حين امتدت القائمقامية الدرزية من طريق الشام في أغوار ضهر البيدر حتى صيدا متخذة من بيت الدين مركزاً لها، وعين عليها الأمير أحمد أرسلان، ويفصل بينهما طريق بيروت دمشق.

للمزيد: انظر، محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٢.

Ömer Faruk Yilmaz: Osmanli Târihi، Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut،Baski، III، Cilt IV، Istanbul 1999، PP. 350

(٣) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص١٤٩٠ – ١٤٩١. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٣. بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٩٩. أبو شقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، ص٤٥ – ٩٠. ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص٤٢ – ٥٢.

(٤) راجع فيما يتعلق بترتيبات شكيب أفندي. بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٤٠٥ – ٤١٣. محمد أحمد الترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص٩٣ ومابعدها.

Ömer Faruk Yilmaz: Osmanli Târihi، Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut،Baski، Iii، Cilt Iv، Istanbul 1999، Pp. 351.

أمله بأن توقف الدول الأوروبية تدخلها في شؤون الجبل، ليتسنى للدولة العثمانية معالجة مشكلاته.

وهكذا أعلن شكيب أفندي في جمادى الأولى ١٢٦٢هـ/ مايو ١٨٤٦م، الدستور الجديد لجبل لبنان، والذي ينص على غرار قرار عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م على تقسيمه إلى قسمين يتبع كل منهما والي صيدا، وقد أبقى الأمير حيدر على رأس القائمقامية النصرانية، وعيَّن الأمير أمير أرسلان شقيق الأمير أحمد على إدارة القائمقامية الدرزية، وضيَّق صلاحيتهما، فعيَّن لكل قائمقامية مجلساً تمثيلياً مختلطاً يرأسه القائمقام مهمته مساعدته في إدارة القائمقامية.

أما فيما يتعلق بالقرى المختلطة، فإن سياسة شكيبب أفندي تقوم على الأسس التالية:

١. المسائل القانونية، وأطلق عليها [الحقوقية].
٢. المسائل الإدارية، وسمَّاها [السياسة].
٣. مسائل الشرطة، ووصفها بـ[الضبطية][1].

وفيما يختص **بالمسائل الأولى** فإن كل قضية أو نزاع ينتمي الأطراف فيه إلى طائفة واحدة يختص الوكيل بالفصل فيه، وإذا كان أحد الطرفين المتنازعين ينتمي إلى طائفة دينية بينما يكون الطرف الآخر من أتباع طائفة أخرى، يقوم بالفصل في النزاع الوكيل ممثلاً للموارنة «والمقاطعة سي» أي رئيس المقاطعة ممثلاً للدروز أو المسيحيين الأرثوذكس أو غيرهم. وإذا تعذر الاتفاق بين الوكيل والمقاطعة «سي» على الحكم يحال الموضوع إلى القائمقام. أما **المسائل الإدارية** مثل تنفيذ الأوامر التي تصدرها الحكومة أو الحاكم العام في لبنان وجمع الضرائب، فإن الوكلاء يقومون بمهمة الوسيط بين رئيس المقاطعة وأفراد الطوائف. أما **مسائل الشرطة** فينفرد بها رئيس المقاطعة، أما إذا ألقى الأخير القبض على شخص وأمر بسجنه، فإن هذا الإجراء المزدوج يجب أن يوافق عليه الوكيل الذي ينتمي المتهم إلى طائفته، ويشترك الوكيل مع رئيس المقاطعة في تنفيذ الإجراء، فإذا وقع الخلاف بينهما حول قانونية هذا الإجراء، رفع الأمر إلى القائمقام. وللوكلاء الحق في أن يزوروا السجون ليتحققوا من أن المسجونين يلقون معاملة إنسانية، ويكون التفتيش مقصوراً على المتهمين الذين لم تصدر بعد أحكام نهائية في قضاياهم.

واختتم وزير الخارجية منشوره بقوله إن هذه القواعد هي التي يرى السلطان أنها كفيلة بإرساء قواعد العدالة والمساواة لجميع السكان، وإن من أهداف زيارة الوزير التحقيق في جرائم القتل التي

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص ١٤٩٢ – ١٢٩٣. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٣. أبوشقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، ص ٦٢ – ٦٧.

ارتكبت في الجبل وليقتص من مرتكبي هذه الجرائم. ولما كانت الدول الكبرى أصدقاء مخلصين للسطان وتحدوهم أنبل المشاعر نحو الباب العالي، فإن وزير الخارجية يرجو أن يرسل كل سفير إليه في خطاب مفتوح تعليمات تتمشى مع فحوى هذا المنشور ليقوم وزير الخارجية بإرساله إلى القنصل العام في بيروت، ليكون على بينة من النظام الجديد [١].

هذا، وقد أعلن الباب العالي عزمه على إدخال جيش عثماني إلى لبنان للحفاظ على الهدوء وتطبيق النظام الإداري الجديد، وعمد في الوقت نفسه إلى جمع السلاح، ولعل أهم تغيير أحدثه شكيب أفندي هو سعيه للقضاء على النظام الإقطاعي، فأبطل – ضمناً – الامتيازات الممنوحة للمقاطعجية [٢]، وأعطى صلاحيتهم للقائمقاميتين [٣].

فسار نظام القائمقاميتين، بعد تنفيذ ترتيبات شكيب أفندي سيراً حسناً لبضع سنوات، فساعد على اضعاف سلطة الإقطاعيين ورؤساء العشائر، ودعم سلطة (الباب العالي). **لكن وقعت أحداث خارجية وداخلية هامة صرفت الدولة العثمانية عن الاهتمام بشؤون ولاياتها،** مثل حرب القرم وما يتبعها من صدور التنظيمات الإصلاحات الخيرية التي نادت بالمساواة بين الرعايا العثمانيين، فعادت المذابح إلى سيرتها الأولى [٤].

وتهمنا في موضوع المذابح الفقرة الثانية من ذات المادة التاسعة والتي نصت على «أن الأطراف المتعاقدين يعترفون بالقيمة السامية لهذا التبليغ، ومن المتفق عليه بوضوح أن هذا التبليغ لا يعطي بأي حال الدول المذكورة الحق في أن تتدخل مجتمعة أو منفردة في علاقات حضرة

---

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص٤٩٣.

(٢) المقاطعجية: الالتزام هي طريقة لجباية الضرائب اتبعتها الدولة العثمانية.يعطى حق جمع الضرائب إلى اشخاص يسمون مقاطعجيه أو ملتزمين، مقابل ان يدفعوا مسبقاً مبلغاً من المال عن المنطقه التي خضعت لهم، وبموجب هذا يتسلم من السلطه العثمانيه صكاً يخوله جباية الضرائب في هذه المنطقه، وكانت مدة الالتزام في الأساس لسنه واحده، واشترط على الملتزم عدم تحصيل أكثر من النسبة المعينه.
كان الملتزم يدفع من صافي ما يجمع من الأموال - بعد النفقات المختلفة - جزءاً لخزينة السلطان، ولكن بانحطاط الدولة، أصبح الملتزمون يستغلون مناصبهم ويجمعون أكثر من المبالغ القانونيه، ويسيئون بذلك إلى الفلاحين وإلى اقتصاد الريف بصوره عامه، وبلغ من ازدياد قوة وسلطة بعض الملتزمين ازاء ضعف الدوله؛ ان احتكروا الالتزام عدة سنوات، وأورثه بعضهم إلى أبنائهم من بعدهم. وأصبحت غالبية الملتزمين تتمتع بسلطة سياسة، ولا أدلّ على ذلك من ضاهر العمر في فلسطين في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.
انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/قانون_الالتزام.

(٣) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٤.
Ömer Faruk Yilmaz: Osmanli Târihi، Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut،Baski، Iii، Cilt Iv، Istanbul 1999، Pp. 353.

(٤) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص ١٤٩٥. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٤.

صاحب السلطان برعاياه أو في الإدارة الداخلية في دولته».

The Contracting Parties recognize the high value of this communication. It is clearly understood that it cannot، in any case، give to the said Powers the right to interface، either collectively or separately، in the relations of His Majesty the Sultan with his subjects، nor in the internal administration of his Empire (1) .

فتتجددت الاضطرابات في بلاد الشام، للمرة الآخرى، وساعد نظام القائمقاميتين على قيام حالة الاحتكاك المتواصل بين الدوائر والموارنة، ربما كانت الدولة العثمانية تحرص على عدم إثارة المتاعب مع الدول الأوروبية، فقد طلبت من ولاتها أن يعاملوا قناصلها معاملة ودية. ويبدو أنه على الرغم من سياسة التودد هذه، فقد كانت أحداث عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م في بلاد الشام، فرصة ثمينة للتدخل الأجنبي على الصعيدين السياسي والعسكري، والجدير ذكره أن الدول الأوروبية وقناصلها كانت لهم اليد الطولى في إذكاء نار الصراع بين الدروز والموارنة، وبخاصة إنجلترا وفرنسا (٢).

والواقع، أن الإصلاحات العثمانية كانت محاولة يائسة لحل مشكلة الأقليات ومنع التدخل الأجنبي، على الرغم من أنها حققت بعض المكاسب عبر تنظيمات تمثلت بـ:

١. خط شريف كلخانة، الصادر عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٢. نظام شكيب أفندي، الصادر عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

٣. الخط الهيمايوني، الصادر عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م.

وقد تضمنت هذه الاصلاحات بشكل عملي، إلغاء الدستور السياسي والإداري للمقاطعجي، ودفعت الفلاحين إلى احداث تغيرات جذرية في علاقات المشاركة وما يتبعها من علاقات اجتماعية وسياسية وأخلاقية. وقام هؤلاء بإثارة القلاقل بزعامة طانيوس شاهين، وبتحريض من رجال الدين

---

(١) الشناوي: الدولة الاسلامية دولة مفترى عليها، ج٣، ص ١٤٩٦ – ١٤٩٧.

(٢) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٤.

راجع، فيما يتعلق بالطائفة السياسية في نظام القائمقاميتين وتدخل الإنجليز والفرنسيين في الشؤون الداخلية لمنطقة جبل لبنان وما نتج عنه. مسعود ظاهر – الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، دار الفاريان، بيروت/ لبنان ط الرابعة/ ٢٠٠٩م، ص٤٢١ – ٤٣٦.

أما ما يتعلق بالتغيرات السياسية والاجتماعية في ظل نظام عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م والتي أدت إلى أحداث ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م. راجع، ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص١٠٩ – ١٢٤.

وعملاء فرنسا والبابوية[1]، وأعلنوا قيام جمهورية الفلاحين عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م، ورحبت فرنسا بإعلان قيام هذه الجمهورية، ووجدت فيها دعامة لتركيز نفوذها في لبنان، كما أثارت مشاعر الطوائف الإسلامية الأخرى وبخاصة الدروز [2].

وقابل هذا الصراع في القائمقامية المارونية صراع طائفي في القائمقامية الدرزية، الذي كان يزداد يوماً بعد يوم بفعل العلاقة القائمة بين الإقطاعية الدرزية والفلاحين والموارنة، كما برز في هذه القائمقامية صراع داخلي تمثل في انقسامات الدروز الحزبية [3].

وشهدت الطائفة الدرزية، منذ أوائل القرن ١٣هـ/ ١٩م، تقهقرا سياسياً واقتصادياً أخذ ينمو، ورافقته تغيرات اجتماعية، تمثلت في تقلص كبير في عدد أفرادها مقابل ازدياد كبير في عدد أفراد الطائفة المارونية، وتغلغل اقتصادي فرنسي نشط في الوسط الماروني ونشوء علاقات سياسية وثقافية [4].

وكانت الخصومات الطائفية، التي تمخضت عن حوادث عامي ١٢٧٥هـ – ١٢٦١هـ/ ١٨٤١م – ١٨٤٥م، في تلك المنطقة، لاتزال عالقة في الأذهان ولم يثق الدروز في جيرانهم الموارنة.

وفي هذا الجو المشحون بالتناقضات في القائمقاميتين شبت نار الفتنة، وانفجر الوضع الداخلي في ٧ ذي القعدة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، بين الدروز والموارنة وتحول إلى مذابح بين الطائفتين ثم إلى مذابح عامة بين المسلمين والنصارى امتدت إلى اللاذقية ودمشق، وقد ساعد على تفاقم هذا الوضع

---

(١) كان هدف هؤلاء هو إقامة حكومة إكليركية على رأسها البطريرك الماروني، ثم إثارة المتاعب في وجه الدولة، وإظهارها بمظهر العاجز عن السيطرة على الوضع وإيجاد توازن بين الطوائف.

محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٥.

(٢) قامت ثورة الفلاحين في الأساس ضد القائمقام بشير أحمد أبي ألمع، وتحولت إلى عصيان وثورة ضد آل الخازن.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٢.

(٣) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٥.

كانت قيادة الحزب الجنبلاطي منوطة بسعيد جنبلاط ويؤيده قنصل إنجلترا في بيروت، في حين كانت قيادة الحزب اليزبكي بيد آل نكد وناصرتهم القنصلية الفرنسية في بيروت والسلطات العثمانية.

ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص ٢٤٥ – ٢٤٦.

(٤) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٥.

تباطؤ السلطان العثماني في قمع الفتن في مهدها بالإضافة إلى تدفق السلاح على لبنان من بعض الحكومات الأوروبية [1]

وكان لهذه الأحداث صدى استنكار بالغ في أوروبا، وأرسل مراسلو الصحف أنباء المذابح مبالغاً فيها، وصوروا الموارنة على أنهم ضحايا تعصب ديني من جانب الرعايا المسلمين في الدولة العثمانية.

استغلت فرنسا هذه الأحداث لفرض حمايتها على لبنان بحجة اخماد الفتن الدينية وانقاذ الموارنة، لكن إرسال حملة عسكرية إلى هذا البلد يتعارض مع اتفاقية باريس الموقعة في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، والتي منعت الدول الأوروبية من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، واعتبار أن القضية اللبنانية قضية داخلية تخص الدولة العثمانية.

اعترضت إنجلترا على سياسة فرنسا ورأت وجوب إعطاء الدولة العثمانية فرصة لإخماد الفتن، وذلك حرصاً منها على عدم إعطاء فرنسا أو غيرها فرص استغلال الأزمة اللبنانية لتحقيق مكاسب إقليمية أو تجارية في الدولة العثمانية، ثم إن ساسة إنجلترا أدركوا أن نجاح فرنسا في فرض حمايتها على لبنان سوف يتبعه خطوة فرض حمايتها على بلاد الشام، مما يخل بالتوازن الدولي في حوض البحر المتوسط الشرقي [2].

أرسل السلطان عبدالمجيد [3] وزير خارجيته فؤاد باشا، الذي رأى ضرورة تعزيز الجيش العثماني في بلاد الشام حتى يتمكن من إخماد الفتن قبل أن تتفق الدول الأوروبية على التدخل العسكري، فسار إلى بيروت في ٢٥ ذي الحجة/١٤ يوليو على رأس قوة عسكرية ومنها رحل إلى

---

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص١٥٠٠. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٥.

(٢) راجع فيما يتعلق بردود الفعل في أوروبا. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص١٥٠٣ - ١٥٠٤. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٣. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٧. ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص١٥٠، ١٦١ – ١٦٣، ١٦٥. محمد الدسوقي: حرب القرم وآثارها على المشرق الإسلامي، ص١١٦ – ١١٧.

(٣) السلطان عبدالمجيد:ولد السلطان عبدالمجيد الأول في قصر الباب العالي يوم ١٤ شعبان ١٢٣٧هـ/ ٦مايو ١٨٢٢م كأكبر أولاد السلطان محمود الثاني، وتلقى التعليم الأوروبي وكان يجيد اللغة الفرنسية، وكان من دعاة الإصلاحات مثل والده السلطان محمود الثاني.

خليفة المسلمين الثالث بعد المئة وسلطان العثمانيين الحادي والثلاثين والثالث والعشرين من آل عثمان الذين جمعوا بين الخلافة والسلطنة. تولى السلطنة وله من العمر ١٧ عاماً؛ تمكنت الدولة في عهده من الانتصار في حرب القرم، واستعادة سوريا العثمانية من حكم محمد علي باشا، وأدخل إصلاحات عديدة في القوانين العثمانية سيراً على نهج سلفه محمود الثاني. بنى قصر «طولمه بهجة»، واتخذه مقراً لحكمه، كما رمم المسجد النبوي في المدينة المنورة.

توفي السلطان عبدالمجيد الأول في ١٦ ذو الحجة ١٢٧٧هـ/ ٢٥ يونيو ١٨٦١م، ودفن في جامع السلطان محمود في مدينة إسطنبول.

للمزيد، انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/عبد_المجيد_الأول

دمشق، فشكّل مجلساً حربياً حاكم زعماء الفتنة وشنق كثيراً ممن تسببوا في الأحداث، كما أعدم والي دمشق أحمد آغا، وعاقب الموظفين العثمانيين لسوء تصرفهم، ونفى بعض أعيان المسلمين [١].

أما في لبنان، فلم يلجأ فؤاد باشا إلى الأسلوب نفسه بفعل اختلاف الوضع الداخلي، حيث عدّ الدروز والموارنة مسؤولين بعد أن تعذر تحديد المسؤولية الفردية، لذلك ترك الموضوع إلى لجنة دولية [٢].

ويبدو أن الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية باريس قد قررت على الرغم من كل شيء التدخل عسكرياً، ووقعت لهذه الغاية برتوكولات في باريس ١٧ محرم ١٢٧٧هـ /٥ أغسطس ١٨٦٠م، حددت فيها حجم هذا التدخل، ونتنيجة لذلك أنزلت فرنسا ستة الآف جندي في بيروت في ٢٨ محرم/١٦ أغسطس بقيادة الجنرال بوفور دوتيول عسكروا في أماكن متعددة من جبل لبنان، وأخذوا يعملون على إعادة الموارنة إلى قراهم وحمايتهم من الدروز [٣].

ومنح السلطان وزيره فؤاد باشا سلطات مطلقة لتسوية الوضع، ومن ناحية أخرى، أرسلت الدول الأوروبية لجنة تحقيق إلى بيروت للبحث مع الوزير العثماني في أسباب الأحداث، وتحديد المسؤولية، وتقدير الخسائر، وإيجاد الوسائل لتخفيف شقاء المنكوبين وتعويضهم، واقتراح ما يجب إدخاله من تعديلات على نظام الحكم في الجبل لمنع تجدّد الاضطرابات [٤].

وبعد مفاوضات طويلة، وُضع نظام جديد لجبل لبنان تمَّ التوقيع عليه في إسطنبول – عرف (بالنظام الأساسي) – وقد صدر في ٣٠ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/ ٩ يونيو ١٨٦١م، وأصبح الجبل سنجقاً عثمانياً[٥] يتمتع باستقلال داخلي تضمنه الدول الأوروبية الخمس الموقعة على هذا النظام،

---

(١) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٧. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٣. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٣.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص٥٢٩. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٧. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٤.

(٣) الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج٣، ص١٥٠٨ – ١٥٠٩. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٧٧.

(٤) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٣٦٣.

(٥) سنجق عثماني:مركز إداري وكان يسمى متصرفية أيضاً، فقد كان العثمانيون يقسمون المراكز الإدارية المدنية إلى أربع مراتب الأولى هي رتبة الوالي ومركزه ولايته، والثانية هي رتبة المتصرف أو السنجق، والثالثة هي رتبة القائمّقام ومركزه القضاء، والرابعة هي رتبة مدير الناحية ومركزه الناحية. وهؤلاء الموظفون الإداريون يرتبط الأصغر منهم بالأكبر بحسب الترتيب المذكور، ويرتبط الوالي بوزير الخارجية.
وهناك مراكز، كانت تسمى سنجق مستقل أو متصرفية مستقلة وهي مثل الولاية يرتبط حاكمها بوزير الداخلية وكانت القدس =

بالإضافة إلى الدولة العثمانية، يقوم بإدارته متصرف مسيحي كاثوليكي غير لبناني من رعايا الدولة العثمانية يعينه الباب العالي وتوافق على تعيينه الدول الأوروبية الخمس، يعاونه في الحكم مجلس إداري من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف، أما أراضي المتصرفيه فاقتصرت على مناطق جبل لبنان دون بيروت والبقاع ومنطقة طرابلس وصيدا. وعيِّن بالإجماع داوود الأرمني أول متصرف لمدة ثلاثة أعوام لا يمكن عزله إلا باتفاق الدول (١).

وقد نجحت مساعي فؤاد باشا إلى حدٍ ما في التسامح رغم أن فيها اجحافاً للدولة، ولكن هدف فؤاد باشا من هذا التسامح قطع الطريق على تدخل الدول الأوربية وقيام فرنسا بسحب قواتها من بلاد الشام (٢).

وفي سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م تقرر إطالة مدة بقاء المتصرف في منصبه من ثلاث سنوات إلى خمس سنين، وصدرت في ذات العام ٤ ربيع ثاني ١٢٨١هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٦٤م تعديلات طفيفة على قانون سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، منها جعل المناطق التي ينقسم إليها الجبل سبعاً بدلاً من ست مناطق، أضيفت مادة جديدة تنص على أنه لا يجوز للأماكن الإكليريكية كالكنائس والأديرة وما إليها أن تأوي إليها من تتعقبهم النيابة العامة سواء كانوا من رجال الدين أو العلمانيين.

وفي سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م زيدت مدة شغل منصب المتصرف مرة أخرى من خمس سنوات إلى عشر سنين، وقد ظل معمولاً به حتى قيام الحرب العالمية الأولى، فأوقفت الدولة العثمانية العمل به وسيطرت القوات العثمانية على جبل لبنان إلى انتهاء الحرب، وفرضت فرنسا نفسها دولة منتدبة على سوريا ولبنان ووضعت الحكومة الفرنسية دستوراً جديداً للبنان، وأباحت لنفسها التدخل لحماية المارونية وظلت تزيد من جنودها وتماطل في الانسحاب، حتى انزعج السلطان، وطلب الانسحاب فلم يستمع له أحد، بل اجتمع الأوروبيون ليقرروا ما يشاؤون، فقرروا على مرأى ومسمع

=

كذلك. وكان هناك أقاليم شبه مستقلة يسمونها «إيالة» مثل مصر وتونس.

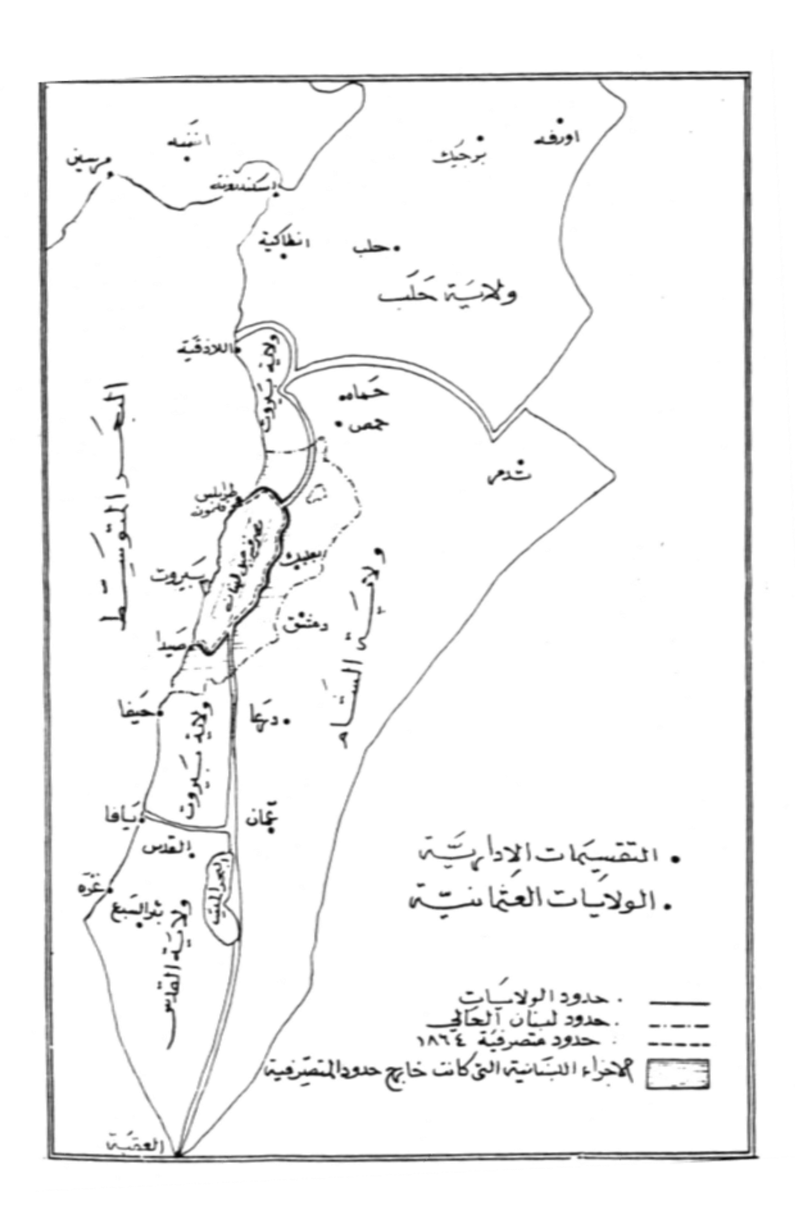
محمد فريد بك: تاريخ الدولة العليّة، ص ٢٢٦.

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج٣،ص١٥١٨. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٤. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين ص٤٦٣.

Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992،Cilt Iv، P. 306.

(٢) عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص٤٦٤.

من القادة المسلمين يجب أن يكون الحاكم في لبنان مسيحياً، وليس للعثمانيين إلا الاسم فقط [1].



- التقسيمات الادارية
- الولايات العثمانية [2]

---

(١) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص١٥٢٧ – ١٥٢٨. محمد طقوش تاريخ العثمانيين، ص٣٧٨. د/ حمزة: الدولة العثمانية في الميزان، ص١١٤.

(٢) ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص٤٧٣.

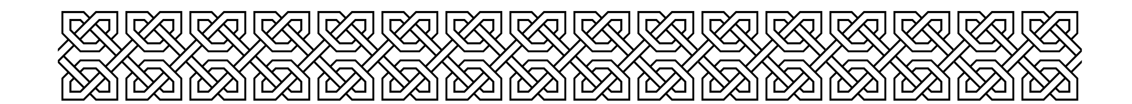
الفصل الثاني

العلاقات الدبلوماسية العثمانية النمساوية خلال الفترة

١٢١٩هـ – ١٢٨٤هـ/ ١٨٠٤م – ١٨٦٧م

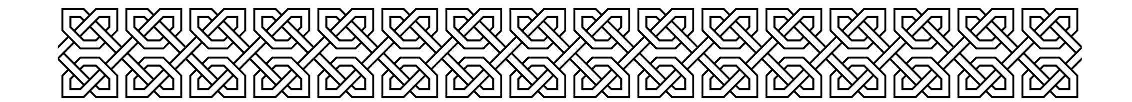
المبحث الأول: بداية الدبلوماسية العثمانية في ڤيينا، ودور السفراء العثمانيين في توثيق العلاقات بين البلدين.

المبحث الثاني: بداية الدبلوماسية النمساوية لدى العثمانيين، ودور سفرائهم في توثيق العلاقات بين البلدين.



المبحث الأوَّل

بداية الدبلوماسية العثمانية في فيينا، ودور السفراء العثمانيين في توثيق العلاقات بين البلدين.



لا بد قبل كل شيء من الإشارة إلى بداية تاريخ الدبلوماسية العثمانية إلى أن شاركت في هذه المنظومة بصورة فعالة ومستمرة، وكان هذا بشكل واضح من بدايات القرن ١٣هـ/ ١٩م، حيث إن دراسة الدبلوماسية العثمانية يمكن اعتبارها واحداً من المداخل التي تسعى إلى توضيح أسباب وطابع تلك التغييرات التي حدثت في البلاد في تلك الفترة الصعبة من تاريخها.

ففي عصر ما قبل الدبلوماسية والأعراف الدولية الحديثة، كانت هناك حالة حرب معلنة بين الأمم، إلا إذا كان ثمة اتفاقية سلام بين الطرفين في ظرف معين. ولذلك كان السلاطين العثمانيون يعتبرون أنفسهم أحراراً في شن الحرب على جيرانهم متى شاؤوا ودون سابق إنذار[١]، ولم يكن المسلمون يرون غضاضة في ذلك، فمن وجهة نظر الإسلام كان العالم ينقسم إلى قسمين – دار حرب ودار إسلام –؛ لذلك كان شن الحروب المتواصلة مسوغاً من الوجهة الشرعية، وكانت أوروبا تنحو المنحى نفسه، ولكن لامتيازات مختلفة، وكانت اتفاقية السلام المبرمة بين العثمانيين والدول الأوروبية تنص على ضمان حالة من السلم لمدة سنة أو سنتين، وقد تمتد لفترة عشرين عاماً – كما مر بنا سابقاً في التمهيد –.

أما الأجانب المقيمون في ربوع الدولة العثمانية فيتمتعون بامتيازات تجارية خاصة واقتصادية Copitulations ضمنتها لهم الدولة بموجب اتفاقيات مبرمة مع الملوك أو الحكومات للدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأجانب، ومن هذه الامتيازات استثناء المواطنين الأجانب من الخضوع للقوانين والأنظمة العثمانية. ولم تكن هذه الامتيازات تتطلب المعاملة بالمثل، وبدون هذه الامتيازات الخاصة كان الأجنبي لا يحظى بالحماية القانونية، أضف إلى ذلك أن الأشخاص الذين كانوا يتمتعون بهذه الامتيازات كانوا معفون من الضرائب والرسوم الجمركية؛ لذلك كان الحصول على امتيازات خاصة من الأمور المرغوبة، وأصبح بعض الملوك يطالبون بمثل هذه الامتيازات، في حين كان نظام الامتيازات يقوض من سلطة الدولة فيما بعد[٢].

فلم تكن الدولة العثمانية تتفاوض مع الدول الأخرى حتى القرن ١٢هـ/ ١٨م، من منطلق تعامل الند للند، وبكلمة أخرى كانت الدولة العثمانية تعتبر نفسها أرفع شأناً وأعلى مقاماً من أي دولة

---

(١) بدون سابق إنذار، لا يعني أنه لابد من حدوث سبب مباشر لإعلان الحرب عليهم، بل لهم الحق في إعلان ذلك بتحقيق هدفهم الأسمى (نشر الإسلام)، وتوضيح مبادئه لهم؛ وذلك يكون بعد اتخاذ الخطوات الحربية التي أشار إليها نظامنا الإسلامي الحنيف من تخييرهم بين ثلاثة أمور، وهي: الإسلام -أو الجزية – وإن رفضوا كلاً الأمرين فالسيف هو الحد الفاصل بيننا وبينهم. (الباحثة)

(2) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P.162.

أخرى، وبقيت على هذه الحالة لمائة سنة أخرى. حتى إنه قد استعار بعض المؤرخين تعبير (الستار الحديدي) لوصف العزلة التي كانت الدولة العثمانية تمارسها في علاقاتها الدولية من جهة، وعدم تواصلها مع الدول المجاورة من جهة أخرى وإن كان هذا يجافي الحقيقة(1).

فهناك شواهد تشير إلى أنه كان هناك تواصل مع أوروبا ما قبل هذه الفترة، فقد بدأت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية من بداية القرن ٩هـ/١٥م وبالتحديد عام ٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م، عندما راحت الدول الأوروبية تواصل التقاليد الدبلوماسية فأرسلت ممثليها الدبلوماسيين إلى إسطنبول، وكان هدف هؤلاء هو عقد الاتفاقيات التجارية والملاحة البحرية والمحافظة على سلامة التجار، إلى جانب إبلاغ حكوماتهم بالمعلومات اللازمة حول وضع الدولة العثمانية، فكانت أول سفارة بإسطنبول التي أقامتها جمهورية ڤينيسيا ٨٥٨هـ/١٤٥٤م، وعقب ذلك قيام معظم دول أوروبا بفتح سفارات في الدولة العثمانية ومنها بولندا عام ٨٨٠هـ/١٤٧٥م، وروسيا ٩٠٢هـ/١٤٩٧م، وفرنسا ٩٣١هـ/١٥٢٥م، وبعد ثلاث سنوات النمسا، ثم إنجلترا عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م، ثم هولندا عام١٠٢١هـ/١٦١٢م، وكانت مدة إقامة السفراء الدائمين ثلاث سنوات.

وإلى جانب هؤلاء، يتم إرسال سفير طارئ لبحث المسائل العاجلة من قبل الدول الأوروبية وفي المناسبات المختلفة، ويظل هؤلاء بإسطنبول خلال المدة التي يقومون بإنهاء أعمالهم فيها. ولا ينبغي مجيء هؤلاء السفراء المؤقتين إلى إسطنبول في أي وقت، ولكنهم يتباحثون مع بعض أمراء الإيالات الحدودية فيما بينهم بصفة خاصة.

ويتم إيضاح المنهج الذي يسير عليه السفراء الدائمون والمؤقتون ضمن إطار الأعراف القانونية والسياسية والتجارية للدولة، وهذا يعني أن السفراء يسيرون على الدرب الذي ترسمه الدولة الخاصة بهم في إطار المعاهدات المبرمة بين الدول الأجنبية والدولة العثمانية، فسفراء الدول مثل هولندا، والنمسا،وفرنسا،وإنجلترا، وفينيسيا الموجودون بالعاصمة العثمانية، منذ قرون، يقومون بالتأكيد على المبادئ الأساسية الخاصة بالسياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وكذلك التأكيد على كافة العلاقات المبرمة مع رجال القصر ورجال الدولة العثمانية، وفي النهاية فإنَّهم يقومون بتحقيق سياسة تتماشى مع الدولة الخاصة بكل سفير.

وكان هؤلاء السفراء يقومون بجمع المعلومات من أراضي الدولة العثمانية، فعلى سبيل المثال:

---

(١) دونالد كواترت: الدولة العثمانية (١٣٤٠هـ/١٩٢٢م)، تعريب أيمن إلارمنازي، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م، ص ١٤٩-١٥٢.

فإنَّ السفير النمساوي الطارئ فردريك جويكويدز الذي جاء عام ٩٩٩هـ/١٥٩١م كان يعرف أن العثمانيين يعدون لحرب ضخمة ضد المجر، ومن ثم فإنَّه أيضاً حصل على معلومات مؤكدة من خلال إحدى النساء اليهوديات التي أرسلها إلى السلطان مراد الثالث، وقام بإهداء هدايا قيمة جدّاً إلى رجال القصر والسلطان العثماني من أجل الحصول على معلومات أكثر في هذا الموضوع، بل إن السفراء كانوا يشكلون تحالفاً سرياً فيما بينهم ضد الدولة العثمانية والدول الأخرى، ومن المعروف أن السفراء الدائمين للدول الغربية في إسطنبول قد بذلوا جهوداً في محافل دولية عديدة من أجل إنهاء الحرب النمساوية العثمانية التي انتهت بمعاهدة كارلوفجة عام ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م، وذلك بما يتماشى مع مساعي دولهم، وهذا يكون في بعض الأحيان سبباً في تقارب بين دولهم والدولة العثمانية.

وكان هؤلاء السفراء الدائمون يقومون بإرسال تقارير تفصيلية أعدوها عن سائر جوانب الدولة العثمانية وأوضاعها اليومية إلى دولهم، وكانت هذه التقارير مكتوبة بخط عادي أو مشفر أو سري، ولقد كانت تقارير سفراء النمسا وفينيسيا أغنى وأزخر المصادر الأجنبية في التاريخ العثماني، وفي هذه التقارير فإنَّ السفراء قد وضعوا مصالح بلادهم في المقام الأول في جميع الأوقات.

فقد ذكر دونالد كوترات في كتابه: أنه بين سنتي ١١١٥هـ - ١١٨٨هـ/١٧٠٣م - ١٧٧٤م وقع العثمانيون ثمانياً وستين معاهدة أو اتفاقية مع عدد من الكيانات المستقلة تمخض عنها تبادل البعثات الدبلوماسية.، ففي عهد السلطان أحمد الثالث ١١١٥هـ -١١٤٢هـ/١٧٠٣-١٧٣٠م، على سبيل المثال: جرى توقيع تسع وعشرين معاهدة أو اتفاقية، بعضها مع تتار القرم وواحدة مع إيران، ووقع السلطان محمد الأول ١١٤٢هـ - ١١٦٧هـ/ ١٧٣٠-١٧٥٤م ثلاثين اتفاقية منها أربع اتفاقيات مع إيران، واثنتان مع حاكم الجزائر التي كانت تخضع شكلياً للسيادة العثمانية. **وبهذا يمكننا القول بأن الستار الحديدي المزعوم لم يكن له وجود، بمعنى أنه كان هناك تواصل واتصالات دبلوماسية كثيرة بين الدولة العثمانية والعالم الخارجي.** [(١)]

ولكن بعد إن شهد العمل الدبلوماسي تطوراً ملحوظاً في أواخر عصر النهضة كوسيلة لتنظيم العلاقات بين الدول والإمارات المنتشرة في شبه الجزيرة الإيطالية، وخاصة إن هذه الدول كانت في حروب مستمرة بعضها مع بعض؛ فإنَّه منذ ذلك الحين أخذت الدبلوماسية تلعب دوراً متزايداً في

---

(١) دونالد كوترات: الدولة العثمانية ١٣٤٠م/١٩٢٢م، ص١٥٠.

Turkiye Diyanet Vakfi: Islam Ansikl Opedisi, Istanbul, 1995, Cilt11, P.9

السياسة الأوروبية الدولية بدءاً بصلح وستفاليا سنة ١٠٥٨هـ /١٦٤٨م. فكانت الدبلوماسية بالمعنى الحديث تقوم على مبدأ التوازن والإقرار بسيادة الدولة المستقلة، لا فضل لدولة على أخرى، بصرف النظر عن قوة الدولة أو ضعفها. وقد اضطرت الدولة العثمانية للجّوء إلى الوسائل الدبلوماسية لتدعيم موقفها والمحافظة على كيانها بعد أن ضعفت ولانت شوكتها[١].

فكان من غير الممكن فصل تاريخ تطور الدبلوماسية العثمانية عن فترة تطور الدولة، ويستحيل ذلك بشكل تام؛ ولهذا السبب فإنَّه عند تناول ودراسة تاريخ الدبلوماسية العثمانية ينبغي دراسة وتقييم بعض النقاط الرئيسة حول كيفية تأثير التطورات السياسة الداخلية والخارجية التي اتبعتها الدولة منذ تأسيسها على العالم الخارجي وبأي شكل؟ ومن الواضح أنه أثناء امتلاك الدولة العثمانية مكانة مؤثرة على القرار وقوة أكبر إزاء القوى الأوروبية بصفة خاصة، والدول الأجنبية بصفة عامة، ونتيجة الفتوحات العثمانية وتوسعها خارج حدود الأناضول وفتح البلقان خلال فترة قصيرة، فإنَّ الدبلوماسية العثمانية بدأت في الاقتراب أكثر من دول أوروبا.

وهذه الاتصالات والعلاقات قد اكتسبت بنية تحتية أقوى وأكبر بعد فتح القسطنطينية بصفة عامة، وكانت الدولة العثمانية التي قويت بشكل أكبر في البلقان وشرق أوروبا، رسخت سياستها الخارجية ودبلوماسيتها على هذا الأساس الرئيسي: **عدم القبول بمخاطبة أي دولة أوروبية مسيحية تحوز نفس الحقوق المتساوية، وعدم القيام بعمل سلام دائم معها لفترة طويلة**، وبناء عليه فإنَّ هذا المبدأ الدبلوماسي الذي حددته الدولة العثمانية خلال مرحلة التأسيس قد استمر لفترات طويلة.

وعندما فقدت الدولة تطورها ورقيها العسكري والسياسي في مواجهة الغرب، غيَّر هذا الأمر مفهوم الدبلوماسية العثمانية اعتباراً من هذه الفترة [٢].

فالدور الذي لعبته الدولة العثمانية منذ القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، في إطار علاقات بسط وتقاسم النفوذ والسلطة مع أوروبا تحدد بشكل كبير، متأثراً بتطورات الجوانب السياسية الداخلية والخارجية التي حدثت لهذه الدولة خلال القرن السابق. قبل ذلك وخلال فترة العصر الذهبي للدولة العثمانية، وإلى هذه – الفترة ينتمي السلطان سليمان القانوني الكبير ٩٢٦ – ٩٧٣هـ / ١٥٢٠م – ١٥٦٦م الذي قاد الدولة إلى ذروة الارتقاء والنضوج ـــ كان الحصار

---

(١) دونالد كوترات، الدولة العثمانية ١٣٤٠م/١٩٢٢م، ص١٥٤.

(2) Ugur Kurtaran: Osmanli Diplomasi Tarihinden Bir Kesit Osmanli Avusturya Diplomatik Iliskileri (1526 – 1791), Kahraman, Maras, 2009, P.15.

العسكري العثماني لمدينة ڤيينا ٩٣٦هـ/ ١٥٢٩م الذي لم يتكلل بالنجاح فهو الأمر الذي مثل علامة فارقة باعتباره نقطة البداية لفترة انهيار الدولة، ففي هذا التوقيت بالذات لم يعد أبداً الهم الأول للسلطان العثماني الخوض في مشاريع توسع الدولة من إخضاع أوروبا بالقوة، بل ركز كل اهتمامه فقط في الإبقاء عليها وحمايتها. وبعد الإخفاق الذي منيت به في العام ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م بذلت السياسة العثمانية قدراً كبيراً من الجهد للبحث عن علاقة تواصل أقرب مع فرنسا، وهكذا كان الحال مع هولندا وإنجلترا، حيث اكتسبتا نفوذاً وتأثيراً كبيراً في هذه الفترة، فمعاهدة الصلح الأولى التي تمت – كما مر سابقاً – بوساطة أوروبية (إنجليزية)، هي معاهدة كارلوفيتز Karlowits مع النمسا في العام ١١٠٩هـ /١٦٩٨م (1).

وكان الازدياد التدريجي في استياء العلاقات مع روسيا قد اتخذ موضع التهديد المتربص بالتاريخ العثماني طوال فترة القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أكثر فأكثر – كما مر سابقاً – مما أدخل الدولة العثمانية في حالة توافق سياسي متشابكة مع أوروبا، وتفاعلاً مع ذلك، تأثر الدولة بالتوافق على تحديد المواعيد الزمنية للحرب والسلم. وبالمثل فإنَّ هذه التبعية للشؤون الأوروبية هي السمة الخاصة التي ميزت القسم الزمني للقرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وبالإشارة إلى القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تحديداً، حيث العديد من الأحداث المثيرة للاهتمام، وأكثرها جدارة بالذكر هنا، معاهدة كتشك قينارجه kainardsche Kutschuh ١١٨٨هـ /١٧٧٤م التي – في أهم جزءٍ منها – ضمنت لروسيا فتح حركة الملاحة البحرية دون إعاقة لسفنها في البحر الأسود، كما ضمنت لها أيضاً العبور لملاحتها من وإلى البحر الأبيض المتوسط، ومعاهدة ياسي Jessy ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م وعدت روسيا بتسليم نهائي لجزيرة القرم Kirm. (2)

فتلك الصراعات المستمرة مع روسيا وجدت بيئتها الملائمة لتزداد غزارة في الوقت الذي لم تكن ظروف الدولة العثمانية مواتية لعقد اتفاقيات صلح تفرض فيها ما تريده، وحيث إنَّ المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة – ومن بينهم هامر بورجشْتال Hammer – purgstall كتبوا عن

---

(1) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.1.

(٢) أنظر، التمهيد، ص32-34.

رؤيتهم في السقوط الوشيك للدولة العثمانية.(١)

الإنجليزي وليام إيتون William Eton، الذي عمل لفترة طويلة كقنصل في الدولة العثمانية، ذكر أيضا في كتابه (وصف الدولة العثمانية)، تعبيراً شبيهاً بموقف متشائم عن ذلك. حتى إن مترجم الكتاب إلى الألمانية الدكتور بيرك Bergk كتب في مقدمته عن اعتقاده القاطع: **[الدولة العثمانية أصبحت على مقربة من انهيارها الكلي، لأن حكومتها تتخبط بدون بصيرة، وبدون سلطة ونفوذ، وبلا رؤية واضحة] (٢).**

وفي موضع آخر كتب:

[بأي وقت تريده روسيا، سيتم إفناء وتدمير كل الجيش العثماني في أوروبا]. ومؤلف الكتاب (وصف الدولة العثمانية) – بعد انتقادات قاسية – قام أيضاً بإعداد خطط مماثلة من أجل المستقبل، وبالطبع كانت خططاً تصب بشكل خاص في مصلحة إنجلترا، حيث قال: [السياسة الخارجية للعثمانيين لم تستطع اكتساب التأييد من الرجال المتنورين، ولا تمكنت من استحقاق التأييد للسياسيين المخضرمين. ولذلك تمكنت إنجلترا من التوصل إلى كسب علاقة الصداقة مع اليونان، كون الرؤية كانت جلية آنذاك بأن الدولة العثمانية توشك على الانهيار والعثمانيون سيغادرون أوروبا قريباً. حتى إن سياسة العثمانيين أصبحت قصيرة المدى وأفق رؤيتهم السياسية أقصر بكثير من المفترض – إلى قول الكاتب – انطلاقاً من ذلك يتوجب علينا ــ نحن (إنجلترا) ــ أن نظفر بالسيطرة على أحقية طرق الملاحة البحرية الحرة على سواحل دول البحر الأبيض المتوسط، والحضور المستمر على سواحل البحر الأسود الذي سيمثل منجم ذهب وثروة حقيقياً لإنجلترا مستقبلاً. بالإمكان التصور – من هذا المنطلق – بأن انهيار الدولة العثمانية يعتبر إنجازاً لمعروف وإحسان للإنسانية كلها، وبالتالي سيكون مكسباً مفيداً لحركة التجارة العالمية، وأيضاً لأنشطة التنوير بالعلوم والمعارف على حد سواء] (٣).

---

(1) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Nstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Hilosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.2.

(2) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Nstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Hilosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.3.

(3) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat

=

لكن الدولة العثمانية اجتازت هذه الفترة العصيبة، وبقيت مستمرة، وحاولت – هذه المرة – أن تحافظ على اتخاذ موقف محايد خلال حروب نابليون وفترة الاضطرابات الناتجة عنها، وما كان صعباً جداً عليها – بطبيعة الحال – في الصراع الإنجليزي / الفرنسي هو كلتا هاتين الدولتين، كون الصراع بينهما تنافس لبسط النفوذ بين سلطتين لازالت علاقتهما مستمرة الارتباط بالدولة العثمانية كأصدقاء للباب العالي، هذا التعقيد الصعب أرهق الحكومة العثمانية بصورة ملحوظة. والنتائج عن ذلك كانت انحراف العلاقة مع إنجلترا – التي عادت بعد وقت قريب مجدداً بفضل الدبلوماسية البريطانية – وبفترة قصيرة من اندثار العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، بالإضافة إلى تقارب مؤقت مع روسيا. [(١)]

وفي المجمل فإنَّ الدولة العثمانية خرجت سالمة نسبياً من هذه الاضطرابات وأفادتها مناورتها في التعامل مع أطراف الصراع بأن تخرج بأقل الأضرار، وبهذه الطريقة حصلت على فرصة مواتية من أجل التفرغ لتوجيه كل الطاقات في الإصلاحات الداخلية (التنظيمات) اللازمة التي أصبحت متطلبة منذ وقت طويل. واستناداً إلى ذلك، فإنَّ القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي كان حافلاً – بالنسبة للدولة العثمانية – ومليئاً بمبادرات التوازن الدبلوماسي بين الدولة العثمانية والقوى السياسية الأوروبية على أعلى مستوياتها السياسية، بالإضافة إلى قدر أكبر أو أقل من النجاح في معارك فاصلة ضد الأعداء الداخليين والمتمردين.[(٢)]

وبذلك فإنَّه من الواضح أن الدولة العثمانية خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، قد آثرت الجانب الدبلوماسي على الحرب المسلحة في علاقاتها مع أوروبا، وأدرك العثمانيون أن لأوروبا أدواراً دفاعية، ولذلك فإنَّها في حاجة إلى عمل تحالفات معها. **ونتيجة لهذه التطورات فقد تأسس ونشأ نظام دبلوماسي دائم في إسطنبول يتماشى مع أعراف وتقاليد دول أوروبا.** فنجد بحلول القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، أن إسطنبول قد تحولت إلى

=

Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.3.

(١) التمهيد، ص 41 – 45. (حول الصراع على مصر).

Ibid.

(٢) من بين المتمردين الذين أرهقوا الحكومة العثمانية أكثر من غيرهم، سنذكر منهم - كما مر علينا سابقا - باشا أوغلو في فيدن، وعلي باشا في ألبانيا، وفي مقدمتهم جميعاً محمد علي باشا وابنه إبراهيم في مصر.

انظر: التمهيد، والمبحث الأول من الفصل الأول.

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.3-7..

المركز الرئيسي للسفارات، بل إن العاملين بهذه السفارات كاد أن يصل إلى أرقام محيرة تدعو للدهشة [١]، وكانت الكواليس الدبلوماسية نابضة بالحركة ومفعمة بالنشاط، فمن الطبيعي أن يحدث ذلك، فقد كانت الدولة تمتلك الثروة والأراضي الشاسعة، وكانت عيون أوروبا تتركز عليها، **فإنَّ الفكرة: هل يتحول شيء إلى نصيبنا؟؟** ويرجع ذلك إلى الحسابات الدقيقة لهؤلاء المبعوثين الأجانب في إسطنبول.[٢] **في حين أن الدولة العثمانية قد أحجمت عن إرسال ممثلين دائمين إلى تلك الدول ولعل ذلك مرده إلى:**

أولاً: رواسب الماضي، عندما كانت الدولة في أوج قوتها، وليست بحاجة لمن يمثلها لدى القوى الأدنى شأناً.

ثانياً: ما يعرف بالتقاليد والأعراف، حيث لم يكن هناك تطبيق للسفارة الدائمة في الدولة العثمانية والإسلامية قبل تلك الفترة – أي ما قبل القرن ١٢هـ/١٨م – فالدولة العثمانية هي دولة إسلامية، ولم يكن بسائر الدول الإسلامية أي مؤسسة للسفارة منذ ظهور الإسلام، كما إنه لا يتماشى مع قانون الدول الإسلامية تأسيس سفارة دائمة، لأن ذلك لا يجوز حيث أن دول أوروبا بمثابة دار حرب بالنسبة للمسلمين، ومن ثم فإنَّه لا يمكن ولا يجوز بقاء سفير في هذه البلاد لفترة طويلة. في حين كانت الدول الأوروبية تقوم بإرسال سفراء لها بصفة دائمة، ويفسر ذلك، بأنه يعد تقديراً واحتراماً إزاء عظمة الدولة العثمانية التي مازالت في قوتها آنذاك. مما جعل العثمانيين يطلقون على هذه الدبلوماسية اسم: [الدبلوماسية غير المتبادلة] [٣].

وإن كانت الدولة العثمانية تلجأ أحيانا إلى المعاملة بالمثل، عندما يتعرض رعاياها لمعاملة غير

---

(١) فعلى سبيل المثال: فإنَّ عدد من كان يعمل في السفارات عام ٥٦٨هـ/ ١٧٩٣م كان كما يلي : في السفارة الإنجليزية ٥٦ موظفاً، وفي السفارة الفرنسية ٢٩ موظفاً، وسفارة ڤيينا ١١٩ موظفاً، أما في السفارة الروسية فقد كان بها ٣٩ دبلوماسياً، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ هذه الأعداد لا تشمل الموظفين الذين يعملون في المدن الرئيسة والقنصليات بالدولة، وإن كانت هذه الأعداد مبالغاً فيها - فهي نموذج للإحساس بمدى حجم ومكانة هذه الدولة الفتية.

Altan Arasli: Avrupa'da Turk İzleri, Cilt2, P.90.

(٢) دونالد كوترات : الدولة العثمانية، ص١٥٥.

Altan Arasli: Avrupa'da Turk İzleri, Cilt2, P.95. Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P.154.

(٣) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص١٥٥. نينل دولينا: الامبرطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، ص ٤٧.

Altan Arasli: Avaupa'da Turk Izleri, Cilt2, P.90 – 92. Prof. Dr. Bekir Sitki Baykal: Osmanli Sefirleri Ve Sefaretnameleri, Ankara, 1968, P14. Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P.154. Tǚrkiya Diyanet Vakfi: Islam Ansikl Opedisi, Cilt II, P.8. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.10.

لائقة من قبل سلطات إحدى الدول التي تتمتع بامتيازات خاصة في الدولة العثمانية. وكمثال آخر على الصعيد الدبلوماسي، بعد توقيع معاهدة كتشك قينارجة عام (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م)، توجه ممثل عن الدولة العثمانية إلى عاصمة الخصم للتصديق على المعاهدة، في حين توجه ممثل عن الخصم (روسيا) إلى إسطنبول للغرض عينه.[١]

والحق يقال، وهذا ما أراه: إن الدين الإسلامي لا يمانع من الأخذ بشتى الوسائل التي تمكنه من تحقيق هدفه الأسمى، والذي تسعى الدولة العثمانية إليه منذ نشأتها، ألا وهو نشر الدين الإسلامي، خاصة إن كانت تلك الوسائل سلمية، فالدين الإسلامي دين سلام وليس دين حرب. وإن السبب الرئيس لتصرف الدولة العثمانية بهذه الصورة يكمن في عدم اعتراف الدولة العثمانية بأي دولة أجنبية تكون لديها نفس الحقوق والحماية، وعرف هذا المفهوم على أنه مبدأ وعُرف دبلوماسي. وهناك تفكير بأن هذا المبدأ سوف يشكل تناقضاً إزاء ما تحمله أو ما يتضمنه لأن معنى إرسال الدولة العثمانية سفيراً دائماً إلى دول أوروبا الاعتراف بمشروعية هذه الدولة. ولهذا السبب، فإنَّ الدولة العثمانية كانت تطبق هذا المبدأ بصفة مستمرة خلال الفترات التي كانت تفوق هذه الدول في علاقاتها معها، ومن ثمّ فقد انعكس التفوق العثماني السياسي على الساحة الدبلوماسية أيضاً، ولكن بمرور الوقت فقد حدثت تغيرات عديدة في مفهوم الدبلوماسية العثمانية ــ كما سنرى من خلال الأحداث ــ .

ولم يكن عمل السفراء الأجانب في إسطنبول عملاً سهلاً، حيث أن هؤلاء السفراء الأوروبيين والأجانب كانوا في موقف صعب للغاية بسبب عدم اتصالهم بالعثمانيين بالشكل الكافي وعدم اندماجهم في الحياة العثمانية، والأهم من ذلك كله أيضاً عدم معرفة المسؤولين العثمانيين اللغات الأوروبية، وعدم معرفة الأوروبيين اللغة العثمانية أيضاً.

فقد كانت علاقات هؤلاء السفراء للدول المسيحية بالبلاط العثماني في إسطنبول شحيحة للغاية، وفقاً للمراسم المتبعة، فقد كان باستطاعتهم إن يقابلوا السلطان والصدر الأعظم مرة واحدة عند قدومهم للبلاد، ومرة أخرى عند مغادرتهم لها، أما في غير تلك الأوقات فقد كان لهم الحق في تسليم أوراق اعتمادهم إلى الرئيس أفندي[٢] الذي كان يرسلها إلى الجهات المختصة، وكان على

---

(١) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص١٥٥.

(٢) الرئيس أفندي: رئيس الكتاب، وأحد المساعدين الرئيسيين للصدر الأعظم، يعمل سكرتيراً للباب العالي، ورئيساً بإداراته الثلاث، وفي الفترة من ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م، وحتى١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦ كان يعمل رئيساً لمصلحة العلاقات الخارجية، ومستشاراً للشؤون الدولية، وكثيراً ما

=

الدبلوماسيين الأجانب أن يستعينوا بتصريف أمورهم بالمترجمين المحليين، الذين اكتسبوا آنذاك أهمية كبيرة في عالم الدبلوماسية بفضل ما كانوا يقومون به من عمل في هذا المجال، وكان غالبية المترجمين من اليونانيين الفناريين[1].

هذا لا يعني أن علاقة هؤلاء السفراء بالبلاط العثماني قائمة على الشعور بالتعالي تجاههم والحط من قدرهم إبان مستقبلهم، حيث يذكر نينل في موضع آخر، ص٤٧ وآخرون: أن هؤلاء السفراء قد يتعرضون للضرب لارتكابهم أي خطأ بل والزج بهم أيضاً في السجون وخاصة عند نشوب حرب مع أي دولة - **فهذا من وجهة نظري غير صحيح** - ويمكن أن نرد عليه من خلال عدد من الأدلة التي يذكرها نفس المؤرخين في مواضع أخرى، حول كيفية استقبال هؤلاء السفراء والاهتمام بهم.

أولاً: فمن الطبيعي أن تكون مقابلة السلطان غير سهلة في أي وقت، ذلك يرجع لأسباب عديدة منها وجود السلطان في مدينة بعيدة بمناسبة الحرب أو وجوده في أدرنة فكان يتسبب في ذهاب وفد السفارة إلى هذا المكان، فعلى سبيل المثال: فقد قام السلطان سليم الثالث بقضاء الشتاء في أدرنة٩٧٤هـ - ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م-١٥٦٨م، واستقبل هناك سفراء ممالك كلٍّ من أردل وبغدان والأفلاق التابعة للدولة العثمانية وممالك بولندا وفرنسا والامبراطورية الألمانية.

ومن أسباب عدم مقابلة السلطان إذا لم يكن السفير يحمل خطاباً، فإنَّ يعد إتيان السفير بخطاب من حاكمه يُعدّ أمراً سياسياً، لكي يجرى مباحثاته مع الصدر الأعظم، ففي عام ١٠٨٥هـ/١٦٧٤م، فقد جاء سفير الأسبك وأبلغ أنه فقد الخطاب والهدايا التي كان يحملها، ومن ثم فإنَّه تمَّ استبعاده بسبب ذلك.

ثانياً: أخذت الدولة العثمانية على عاتقها تأمين السفراء عندما يعبرون من الدول الأخرى، وقبل دخولهم الحدود الخاصة بهم، ومنحهم الأمن وكافة سبل الراحة والاطمئنان، فعلى سبيل المثال: فقد جاءت رسالة إلى فردنناد – الذي يقوم بإدارة حكم النزاع الألماني للإمبراطورية الجرمانية بروما – بتاريخ ٩٤٨هـ/١٥٤١م، وطلب منه إخوة الإمبراطور شارل الخامس ترك السفير الفرنسي الذي تمَّ

=

ورد ذكره في المصادر الأوروبية باعتباره وزيراً للخارجية على الرغم من أن هذه الوزارة لم تنشأ إلا في عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

نينل دولينا: الدولة العثمانية وعلاقاتها الدولية، ص١٧٥.

(١) نينل دولينا: الدولة العثمانية وعلاقاتها الدولية، ص٤٧.

حجزه في إيطاليا عندما كان وافداً إلى إسطنبول، ولكن عندما جاء السفير فإنَّ الدولة العثمانية بدأت نزاعاً مع هذه الدولة، بل وأصبحت في حالة حرب معها بسبب حبس السفير، وتم إنهاء هذا الإجراء العثماني عام١٢٢١هـ/١٨٠٦م أثناء إعلان الحرب مع روسيا.

واعتباراً من اللحظة التي يدخل فيها هؤلاء السفراء الحدود العثمانية، فإنَّه يتم استقبالهم في صورة ضيوف طبقاً لمفهوم الأمان الإسلامي، فيتم كتابة الأحكام إلى سائر المسؤولين مثل النائب، أو القاضي، أو أمير الولاية، بالأماكن المتواجد بها السفير، كما أنه يتم أيضاً إصدار الأوامر بشأن الاستعداد لاستقبال هؤلاء السفراء وحساب كافة النفقات ومصاريف أي سفير يدخل أراضيها، وقد تمَّ تطبيق هذا الإجراء على سفير فلورانسا عام ٩٤٥هـ/١٥٣٨م.وهناك اختلاف بالنسبة لاستقبال كل سفير حسب إقامته ودرجته، حيث إنه من الممكن أن يقيم في استدار أو إسطنبول أو غالاط.

هذا لا يعني أن ما ذُكر دليل على أن الحكومة العثمانية كانت تعتبر السفير بمثابة ضيف زائر، وتتجاهل صفته الرسمية - كما يذكر المؤرخون - فإذا كانت هذه المقولة صحيحة، فيمكن أن نقول الشيء نفسه عن فرنسا، عندما أرسلت الدولة العثمانية سنة ١١٣٢هـ/١٧٢٠م مبعوثاً خاصاً إلى فرنسا، حيث أقام لمدة ستة أشهر في فرنسا على نفقة الدولة.

وبعد استقرار وفود السفارات في الأماكن المخصصة لهم في إسطنبول، فإنَّ الصدر الأعظم كان يقوم باستقبالهم خلال بضعة أيام في الديوان الهمايوني، وقبل الاستقبال أو المقابلة فإنَّه يتم إرسال أحد جادشلر الباب العالي لدعوة السفير، بالإضافة إلى ذلك فإنَّه يتم تزيين غرفة العرض بالأشياء التي تعرض الروعة العثمانية وفخامتها، وبعد استقبال الصدر الأعظم للسفير يقوم السفير بتقديم خطابه الذي يحمله معه، وبعد المباحثات فإنَّه يقوم بإكرام وفادته ويتم إلباسه الخلع، ويتم توديعه من خلال مراسم رسمية محددة.

ويصادف مراسم استقبال السلطان للسفير وقت توزيع العلوفات والمرتبات على أفراد الجيش، ويكون ذلك يوم الثلاثاء. حيث يتم تقديم الاحتفاء وعروض رائعة بهؤلاء السفراء من خلال الولائم والمراسم الأخرى، وهذه العادة كانت تعبر عن مدى قوة وعظمة الدولة العثمانية فنرى كيفية استقبال السلطان مراد الثالث لسفير النمسا فردريك كويكويدز عام ٩٩٩هـ/١٥٩١م، حيث قام بترتيب وانتظام المسؤولين في الأروقة، ووقوف الإنكشارية بثبات كتماثيل مرمرية، ودخول غرفة العرض المزينة بالمجوهرات والحلي والذهب، ثم يقوم المترجم بنقل كلام السفير هذا إلى السلطان مراد الثالث، ويقدم للسلطان اعتماد أو وثيقة السفير هذا، وبعد قيام السلطان بإعطاء الصدر الأعظم رسالة للرد على الإمبراطور فإنَّه يسأل عن صحة الإمبراطور.

وبعد المباحثات يقوم السلطان بإكرام وفادته ويقوم السفراءبتقديم الهدايا التي أحضروها، فلقد كان السفراء يأتون بهدايا قيمة من دولهم طبقاً لمكانتهم ووضعهم السياسي، حيث إن دولاً مثل، هولندا وفرنسا وإنجلترا كانت تقوم بإرسال هدايا قيمة جداً مع السفراء الذين يقومون بتقوية المصالح التجارية، وكذلك تجديد الامتيازات وتوسيع إطار العلاقات، **وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ النمسا كانت تقدم هدايا قيمة من أجل تنظيم العلاقات، ففي عام ٩٩٩هـ/١٥٩١م قام سفير النمسا بتقديم هدايا عديدة عند زيارة رجال الدولة الآخرون والصدر الأعظم والسلطان العثماني، فكانت الهدايا المقدمة إلى السلطان والصدر الأعظم حوالي ٣٠٠٠ فرس وكامحين من جرات المياه الفضية والمشربيات وجردلين فضيين وساعات متعددة على شكل فارس عثماني، وقدم للوزراء هدايا شبيهة.**

وأثناء سداد سفراء النمسا للضريبة السنوية فقد جرت العادة بتقديم هدايا إلى أمير أمراء الحدودي وسائر موظفيه المهمين الآخرين، وكانت هدايا سفير النمسا خلال القرن ١١هـ/ ١٧م متعددة حيث إنه أعطى أمير أسترجون ١٠٠٠ فرس وقدحاً فضياً وبنادق وساعات مختلفة، وأعطى لأمير أمراء بودن ٣٠٠٠ فرش والعديد من الأقداح الفضية والساعات، وكذلك فإنَّه أعطى لدفتردار بودن وأغا الإنكشارية هدايا مناسبة، وفي المقابل وفي نفس الإطار أيضاً فإنَّ رجال أمير أمراء بودن قد أخذوا الهدايا المناسبة أيضاً إلى النمسا وتمَّ الاستفادة من نهر الدانوب في نقل هذه الهدايا. وهناك معلومات حول تبادل الهدايا بين الدولة العثمانية والنمسا عام ١١١١هـ/١٧٠٠م، وكانت الهدايا الرئيسة التي دائماً يرسل بها حكام النمسا تتمثل في: ٢٠٠٠ دوقة ذهبية، وميداليات وسلاسل من الذهب، والعديد من الأقمشة والسلع القيمة، والمشربيات الفضية وسائر السلع الفضية الأخرى والأقمشة الصوفية، وبعض الهدايا الأخرى،أما هدايا العثمانيين فإنَّها تمثلت في الإبل والبغال والخيول العربية والعثمانية والخيام والبطاطين والسجاد والأقمشة الإيرانية والعثمانية والأقمشة المشغولة بالذهب والحرير والقطن وكرت السمور والقفاطين والقمصان المشتغلة والمناديل والمسك .

وبعد استقبال السفراء بالديوان الهمايوني والسلطان العثماني وتقديم كافة الخطابات الموجودة لديهم، فإنَّهم يظلون في إسطنبول على مدى أربعة أشهر تقريباً حتى يتم الرد على هذا الخطاب بشكل فوري.

وهناك العديد من دفاتر الحسابات الخاصة بالنفقات التي تنفق على السفراء الوافدين من الدول الشرقية والغربية، ومن الواضح أنه تمَّ دفع مبالغ كبيرة جداً وطائلة إزاء هذه السفارات، حيث كان

عدد وفود السفراء كبيراً ويتغير عدد هذا الوفد طبقاً لمكانة ومهمة الرسائل التى أرسلوا من أجلها، فعلى سبيل المثال: من هذه الدفاتر أنه تمَّ صرف مبلغ ٢٥٨,٣٢٣ من الخزانة مقابل النفقات التي قدمت لوفد السفارة النمساوية الذي كان في إسطنبول خلال فترة ربيع الآخر ٩٨١هـ/ أغسطس ١٥٧٣م وحتى٣٠ ذو القعدة ٩٨١هـ/٢٣مارس ١٥٧٤م، ويدخل في هذه النفقات أجرة الحمال والسقاء وبدل الطعام مثل الحبوب والبهارات العديدة والشراب ولحم الضأن والدجاج والغسل والسكر والخبز....الخ، وهنا يتضح مدى اهتمام الدولة بتأمين هؤلاء السفراء.

والسؤال: كيف يمكن أن يتعرض السفراء للإهانة والتحقير والزج في السجون، وهم يجدون الاهتمام منذ خروجهم من دولهم وحتى الاستقرار في أرض الدولة العثمانية ؟؟؟ لقد حدث مثل هذا الأمر أثناء بعض الحروب حيث تمَّ إيقاف السفراء وزجهم بالسجن، وكان يطلق على ذلك الطوارئ الحربية، حيث تمَّ الإقلاع عنه منذ عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م.

وقد كانت الدولة العثمانية تتحمل كافة المصاريف التي تتعلق بالسفير (سفير الدولة الأجنبية)، بداية من دخوله حدود الدولة العثمانية وحتى عودته، وهذا يعد دليلاً قوياً على تبني الدولة العثمانية هذا النظام.فكان التعرض لأي سفير بالتحقير والتأنيب، يعد إخلالاً بالقواعد العامة وحقوق الدول ولابد من حماية الامتيازات الموجودة بين الدول بشكل تام، من خلال مساعدة السفراء.

وبناء عليه، فإنَّه لا يجوز معاملة أي سفير بشكل سيء، وعلى العكس من ذلك، فإنَّه لابد من حماية السفراء من أي اعتداء، من ثم فإنَّ الدولة مجبرة، ومضطرة لحماية السفراء بالشكل المناسب. (١)

إذن، فمن خلال ذلك، يتضح أن الدبلوماسية العثمانية في الماضي – **إذا جازت هذه التسمية**– قد اقتصرت على المفاوضات في ظروف استثنائية لتحقيق غاية محدودة، فكان هؤلاء السفراء يملكون الصلاحيات التالية:

---

(١) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، تعريب : أيمن الإرمنازي، ص١٥٦. للمزيد، انظر:

Altan Arasli: Avrupa'da Turk İzleri, Cilt2, P 95 – 99. Turkiye Diyanet Vakfi: İslam Ansikl Opedisi, Cilt II, P.8 – 12. Dr. Bekir Sitki Baykal: Osmanli Sefirleri Ve Sefaretnameleri, Ankara, 1968, P.14 – 16. Huseyin Fahmi: Devletlerin Hukuklarinin Ozeti.Diplomat Bendin Gelistirmesi, Onun Hedefleri Ve Sartlari Osmanli Baski\Istanbul (1300), P.140. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.11.

١- إبلاغ الحاكم الأوروبي باعتلاء سلطان عثماني جديد للعرش، ومثال على ذلك: عندما قام أحمد رسمي أفندي ١١٧٠هـ/ ١٧٥٧ الذي أوفد إلى ڤيينا، في مهمة رسمية بمناسبة ارتقاء السلطان مصطفى الثالث العرش، وقد استغرقت مهمته أربعة أشهر، عاد بعدها ليشغل منصباً في الإدارة المالية[1]. وفي بعض الأحيان لم يكن يتم إرسال السفراء إلى مختلف وسائر الدول لأداء هذه الوظيفة، بل كان يتمّ إرسال سفير واحد فقط ليقوم بالمرور على سائر الدول لإبلاغها بذلك. كان آل هابسبورج يستقبلون السفير العثماني فقط وهم واقفون، ويولونه احتراماً بالغاً، وفي المقابل فإنَّ وزير الخارجية العثماني فقط هو الذي يقف عند استقبال سفرائهم، بينما يجلس الوزراء الأخرون عند مقابلة هؤلاء. فقد تمَّ عمل مراسم عظيمة على شرف هذا السفير (أحمد رسمي أفندي) في الأوبرا، وأطلق عليه حاكم النمسا اسم (السفير العثماني المحبوب)، وهذا يرفع من شأن السفراء العثمانيين، ولم يقلل من نفوذهم ومكانتهم بأي صورة من الصور. [2]

٢- الإبلاغ عن الانتصارات التي تحققت.

٣- التعبير عن تهنئة بتتويج ملوك وأباطرة أوروبا.

٤- البحث عن شروط السلام، وإرسال نص المعاهدة التي تمَّ إبرامها للتصديق عليها.

٥- التأكيد على العلاقات الودية وتأييد الصداقة بعد معاهدة.

٦- تقديم المقترحات الخاصة بإقرار العلاقات السلمية في حالة وجود الخلافات الحدودية، والعمل على إزالتها والتي تظهر من حين لآخر.

٧- تسليم نص التصديق على الاتفاقية التجارية.

٨- تقديم الهدايا وردود السلطان على رسائل الحكام الأوروبيين.

٩- ترضية السفراء الأجانب الذين وجهت إليهم إهانات إبان وجودهم في إسطنبول.

١٠- رد الزيارات التي يقوم بها سفير أوروبي فوق العادة، وغيره من الشخصيات.

ويعرف هؤلاء السفراء الذين يذهبون إلى الدول الأوروبية والإسلامية على حد سواء بالسفراء (خارقي العادة) أو (فوق العادة)، وبعد أن يقوموا بإيفاء مهامهم فأنهم يقومون بإبلاغ الدول التي يتواجدون بها بالرغبة في العودة إلى بلادهم، فكانت الحكومة العثمانية عن طريق

---

(١) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص١٥٧.

(2)Altan Arasli: Avrupa’da Turkizleri, Cilt2, P 107.

هؤلاء السفراء الطارئين تعرف أخبار الدول الصديقة والمعادية[1].

بالإضافة إلى ذلك، امتلاك إدارة الدولة العثمانية لإمكانيات عديدة للمخابرات، وذلك عن طريق:

١- ولاة الأيالات[2] الحدودية في الشرق، وخانات القرم في الشمال، وحكام الأفلاق والبغدان في الغرب، فكانوا مكلفين بهذه الوظيفة.

٢- مملكة أردل[3] وجمهورية دوبرنيك[4] التي اعترفت بالحكم العثماني.

٣- بالإضافة إلى الأحداث التي يشاهدها التجار العثمانيون الموجودون في أوروبا بهدف التجارة، فكانت الحوادث التي يشعرون بها يضعونها في تقرير يرفع إلى الحكومة العثمانية، ويتم تقييم هذه التقارير المخابراتية في الديوان الهمايوني[5].

---

(١) نينل دوليينا. الدولة العثمانية، ص٤٤.

Dr. Bekir Sitki Baykal: Osmanli Sefirleri Ve Sefaretnameleri, Ankara, 1968, P18.. Turkiye Diyanet Vakfi: İslam Ansikl Opedisi, Cilt II, P. 9. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.9.

(٢) الأيالات: أكبر وحدة إدارية عسكرية في الدولة العثمانية يحكمها البايلر باي – حكام روميلي والأناضول وسوريا وبعض المناطق الأخرى وتنظم بها بعض الولايات - وفي القرن ١٣هـ/١٩م تمَّ إعادة تشكيل الأيالات لتصبح ولاية يحكمها الوالي.

نينل دوليينا: الدولة العثمانية، ص١٧٤.

(٣) أردل: بعد عام ٩٤٧هـ/١٥٤٠م حسم الموقف في المجر لفترة المئة وخمسين عاماً التالية بتقسيم المملكة البائدة للملك مايثاس كورفينوس (Matthias Corvinus) إلى ثلاث وحدات مختلفة: الأولى، وهي الأراضي الواقعة مباشرة تحت حكم الدولة العثمانية وتعرف باسم إقليم بودا (Buda) العثماني. والثانية، وهي إمارة تراسلفانيا التابعة (وتسمى بالعثمانية أردل)، الوحدة الثالثة، هي الشريط الغربي الضيق الذي يقع تحت سيطرة مملكة الهابسبورج (المجر الملكية).

ثريا الفاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: د.حاتم الطحاوي، مراجعة: عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، ط الأولى ٢٠٠٨م، ص٦٦.

(٤) دوبرنيك: هو الاسم السلافي لراغوصة (Ragusa) التي لعبت دوراً اقتصادياً وثقافياً واسعاً إبان تبعيتها للإمبراطورية البيزنطية، ثم لجمهورية البندقية منذ ٧هـ/١٣م. وقام حاكم دوبرنيك بخطب ود العثمانيين منذ عام ٧٩٩هـ/١٣٩٧م لأنهم أدركوا دورهم الرئيس في منطقة البلقان، وتم عقد اتفاقية بينهما في العام ٨٨٦هـ/١٤٨١م عرفت في الوثائق العثمانية باسم (عهد نامة)، وبفضل العلاقات المتميزة بين العثمانيين ودوبرنيك حظي مواطنوها الذين يعيشون في محيط الدولة العثمانية بوضع خاص يفوق الضوابط القانونية التي صاغها العثمانيون لرعاياهم المسيحيين.

وقد صدرت مؤخراً وثائق العلاقات بين دوبرنيك والدولة العثمانية في طبعتها الثانية عن المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة، ٢٠٠٦ (المترجم).

ثريا الفاروقي: الدولة العثمانية، ص٦٤، هامش (١).

(٥) الديوان الهمايوني: المجلس الأعلى للحكومة السلطانية ويدخل ضمن أعضائه الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وغيرهم من كبار الموظفين، وقد أصبح الديوان يحمل اسم مجلس الوزراء في فترة حكم السلطان محمود الثاني ١٢٢٣هـ- ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨م- ١٨٣٩م.

نينل دوليينا: الدولة العثمانية، ص١٧٥.

٤- عن طريق مترجمي يوناني فناري الذين كانوا دائماً على علاقة بمترجمي سفراء الدول الأوروبية بإسطنبول، وهكذا فإنَّ هؤلاء المترجمين كانوا ينقلون الأحداث التي يعرفونها مقابل الهدايا والأموال في بعض الأحيان.

٥- كما أنه تمَّ الاستفادة بمهارة من الصراع على المنافع والتنافس بين الدول الأوروبية بعضها ببعض عبر السفراء الدائمين لهذه الدول، ويعتبر هذا الامر وسيلة مهمة للحصول على معلومات دبلوماسية دقيقة جداً.[١]

فهذا الوضع، كان لا يشكل ظاهرة خلال العصور القوية للدولة العثمانية، ومن ثم فإنَّ السلاطين العثمانيين الذين اعتمدوا على القوة العسكرية لن يغلبوا على إجبار أعدائهم على الاعتراف بقوتهم بمحض إرادتهم دون الحاجة إلى مساعدة دولة أخرى، ولكن بمرور الوقت فقد تغير الوضع بتراجع الدولة وتخلفها، ومن ثم فإنَّ عدم تمكن الدولة من التصدي للدولة المعادية بمفردها أجبرها على طلب المساعدة من الدول المسيحية، وهكذا فإنَّ الدولة العثمانية كانت مضطرة لطلب هذه المساعدات، فكان من الضروري أن توافق الدولة على الأعراف الدولية وتتماشى معها – **أي، الأعراف الدبلوماسية** – وكذلك فقد كان من الضروري المتابعة الجيدة للتوازنات بين دول أوروبا عن قرب، ومعرفة كيفية الاستفادة منها، **فإنَّها تعد بذلك قد حققت خطوة هامة على طريق قيام تعارف مشترك وأوثق بين أوروبا والدولة العثمانية.**

لقد تمخض ضعف الدولة العثمانية، والذي تمثل في تخلفها الاقتصادي عن الدول الأوروبية، وتأزم الأوضاع الداخلية فيها عن عدد من الأحداث، ففي عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م توَّج الشعب اليوناني نجاحه ضد النير العثماني بإعلان الاستقلال، وفي العام نفسه احتلت فرنسا الجزائر، وفي عام ١٢٤٦هـ/١٨٣١م خرج والي مصر محمد علي عن طوع السلطان، واستولى على سوريا، وأخذ يطالب بالاعتراف بالسلطة الموروثة في مصر وسوريا، ثم بعد ذلك بالاستقلال. وفي عام ١٢٤٦ هـ/١٨٣١م حصلت صربيا بمساعدة روسيا على استقلالها الذاتي، وبناء على صلح أدرنه ساهمت روسيا في إدخال تغيرات جذرية في بنية ممالك الدون تبعاً لما كان يعرف بالترتيبات العضوية، وهو مازاد من حقوق هذه الممالك عن الاستقلال الذاتي. وفي الثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي بدأت فرنسا صراعها ضد الدولة العثمانية من أجل السيطرة

---

(1) Ahmed Cevdet: Tarih-I Cevdet, Onikici Cilt, Üçdal Neşriyat, İstanbul 1996, P.258. Turkiye Diyanet Vakfi: İslam Ansikl Opedisi, Cilt II, P.9. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.19.

على تونس، لذلك نجد أن ظروف الدولة العثمانية قد أجبرتها على التورط في سلسلة من المشكلات الدولية المعقدة، فالأخطاء الدبلوماسية التي ارتكبتها الدولة العثمانية، والتي أدت إلى فقدانها كلاً من اليونان والجزائر، ترجع في الأساس لنقص المعلومات عن العلاقات الدولية، وهو مايمكن تفسيره استناداً إلى سياسة العزلة التي اتبعتها الدولة العثمانية منذ قيامها.

فإنَّ هذا الشكل من أشكال العلاقات الدبلوماسية ما كان ليظهر لولا جهل الحكومة العثمانية وساستها بالدول الأوروبية، كتب لودفيج الرابع عشر ملك فرنسا في تعليماته إلى سفيره بإسطنبول [ديزالبير]، يقول: [إن العالم كله يعرف أن العثمانيين جاهلون بكل ما يهتم به الحكام المسيحيون].

لقد بدأت كل هذه الأحداث بعد أن أصبحت الحكومة السلطانية تدرك ضرورة إجراء تغيرات في نظام إدارة الدولة، وفي ثلاثينيات القرن ١٣ هـ/١٩م كانت السياستان الداخلية والخارجية للدولة العثمانية موجهتين لتحقيق هدف واحد: هو تقوية الدولة، والحفاظ على وحدتها، فمن أجل تقوية الوضع الداخلي، والقضاء على تذمر الشعوب الخاضعة، اتخذت الإجراءات الإصلاحية، بينما تركز هدف السياسة الخارجية والدبلوماسية في الحفاظ على وحدة الدولة.

فأخذت الدبلوماسية العثمانية تنتهج هذا النهج الذي يعد نقطة تحول بالنسبة لها، باعتلاء السلطان سليم الثالث العرش عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م، وهو العام الذي اندلعت فيه الثورة الفرنسية وأصابت دول أوروبا بآثارها، وهنا فقد أدرك رجال الدولة العثمانيون أن باستطاعتهم استغلال التنافس القائم بين الدول العظمى لتحقيق أهداف سياسية بالطرق الدبلوماسية، وهي الأهداف التي أصبح تحقيقها بالجهود العسكرية أمراً صعباً بسبب ما آلت إليه الدولة العثمانية من ضعف ووهن، في حين أبدت الحكومات الأوروبية تخوفها من الصدمات العسكرية الجديدة بسبب الدولة العثمانية، وهذه الصدامات كان من الممكن أن تساعد بدورها على ظهور أوضاع ثورية في أوروبا، وقد أشار كارل ماركس إلى أنه بدءاً من عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م كان أكثر ما تخشاه الدول العظمى في هذا العام هو تغيير "الوضع الراهن/Statup – guo " ولهذا فقد ساعد الوضع الدولي آنذاك على زيادة دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية.(١)

---

(١) نقلاً عن، نينل دولينيا. الدولة العثمانية، ص٤٢.

Ahmed Cevdet: Tarih-I Cevdet, Onikici Cilt, Üçdal Neşriyat, İstanbul 1996, P.255.

فقد تعرضت الدول الأوروبية منذ نهاية القرن ١٢هـ/١٨م، حتى الثلاثينات من القرن ١٣هـ/١٩م، لعدد من الهزات الثورية، ومن بينها الثورة الفرنسية العظمى. ١٢٠٣هـ - ١٢٠٨هـ/١٧٨٩م – ١٧٩٤م، وثورات العشرينيات من القرن ١٣هـ/١٩م، في أسبانيا =

هنـاك أدرك السـلطان سـليم الثالـث، ضـرورة انفتـاح الدولـة العثمانيـة علـى أوروبـا نتيجـة هـذه التطورات، بحيث لا يمكن معها مقاطعة دبلوماسية العالم، فأخذ يخطط للعمل لنظام جديد داخل الدولة العثمانية. **ويبدو أن السلطان العثماني قد استفاد من التقرير الذي أعده السفير أبو بكر راتب أفندي، [1] الذي ذهب إلى ڤينا عقب توقيع السلام مع النمسا ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م، ومن الواضح أنه تمَّ اقتباس النظام الجديد من قبل دول أوروبا من خلال التقرير الذي يصور مؤسسات النمسا العسكرية والإدارية والاجتماعية.** فيعد أهم إنجاز تحقق للسلطان سليم ضمن حركات التجديد – **هذا بعيداً عن المجال العسكري** – فتح سفارات دائمة عثمانية في العواصم الرئيسية للدول أوروبا. [2]

=

والبرتغال وإيطاليا، ثورة التحرر القومي في عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م في اليونان، ثم بولندا في عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م، وثورات الثلاثينات في فرنسا وبلجيكا.

وللمزيد، انظر: الفصل الأول (المبحث الأول - والثاني).

(١) أبو بكر راتب أفندي: هو السفير فوق العادة. كان عدد التقارير التي قدمها أبو بكر راتب أفندي لسفارة ڤينا١٢٠٥هـ – ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م – ١٧٩٢م ستة تقارير، وتعدَّ سفارة نامة أبوبكر أفندي سفارة صغيرة فهي عبارة عن مجرد تقارير صغيرة، وهذه التقارير تحوي مشاهدات أبي بكر راتب أفندي، حول مؤسسات النمسا، وهذا التقرير يوصف بأنه سفارة نامة صغيرة. وهناك نسخة من هذا التقرير في أرشيف طوب قابي سراي وتمَّ الاستفادة منه واستخدامه في حركات التجديد التي بدأها السلطان سليم الثالث، والتقرير الأصلي لسفارة نامة أبوبكر راتب أفندي عبارة عن ٤٩٠ صفحة، وهو عبارة عن لائحة تشمل العديد من العناوين الكثيرة، وفي الوقت نفسه فإنَّ هذا الكتاب كان معروفاً باسم سفارة نامة النمسا أو سفارة نامة راتب أفندي.

نبنيل دولينيا، الدولة العثمانية، ص٤٨.

Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri: Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996, P.33.

(2) Turk Kulturunuarastirma Enstitusu: Turk Dunyasi El Kitabi (Cografya - Tarih), Ankara/ 2001, Birinic Cilt, P. 262. Turkiye Diyanet Vakfi: İslam Ansiklopedisi, Cilt II, P. 99. Altan Arasli: Avrupa'da Turk İzieri, Cilt2, P.99. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.11.

كانت فرنسا هي أول دولة يتم التفكير بشأنها خاصة بعد تقوية أواصر الصداقة خلال عصر السلطان سليمان القانوني، فأصبحت الأقرب إلى الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّه لم يتم إجراء أي حرب معها، وهذا سبب ترجيح كفة فرنسا، ومن الممكن كذلك، أنه قدعرف عن السطان سليم الثالث بتعاطفه وميله نحوها. لكن التصورات والأهداف الدبلوماسية كانت تعارض ذلك تماما، ولم يعد بالإمكان تطبيق الفكرة والرأي المتعلق بفرنسا، حيث إن الثورة الفرنسية ونتائجها جعلت فرنسا في خلاف مع أوروبا بأسرها وتوترت العلاقات بينهما، ومن ثم فإنَّ الباب العالي شعر بمخاوف ومحاذير إزاء مسألة إرسال سفير الى باريس في ظل هذا المناخ الدبلوماسي، وقام بإيقاف إجراءاته إزاء هذا الأمر. بينما تمَّ إرسال أول سفير يوسف أجاه أفندي إلى إنجلترا عام ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٣م، وكانت الخطوة الثانية ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٥م، تعيين سيد علي أفندي كبير الدفتردار سفيراً لدى سفارة برلين العظمى، وكان الكتخذا إبراهيم عفيف أفندي له سفارة ڤينا العظمى.

وهكذا فقد تمَّ تعيين سفراء دائمين بالنمسا وبروسيا وإنجلترا وفرنسا، وهي الدول الرئيسة في أوروبا، ولكن لم يكن هناك مهرب من

=

وقد تمثلت مهام السفراء في تنفيذ جميع شؤون السفارة الطارئة، وتنشئة كادر متعلم لديه دراية كاملة عن الأوضاع والأطر العامة للدول، وسوف يظل هؤلاء السفراء ثلاث سنوات بالدول التي يتم تعيينهم بها، وهناك كاتب سراي جانب المترجمين اليونانيين.[1]

ولكن تشير المصادر[2]، إلى أن جهود السلطان سليم لإنشاء جهاز دبلوماسي لم يحالفها النجاح، ونجم عن ذلك توقف الدولة عن اعتماد سفراء لها في الخارج لفترة مؤقتة.

ويرجع أسباب ذلك الإخفاق إلى ما يلي: –

أولاً : عدم معرفة كيفية إرسال ممثل دبلوماسي في أي ولاية، وبأي شكل، إلى الدول الأجنبية عند تطبيق أسلوب السفارة الدائمة.

ولهذا السبب، فقد جرت مباحثات لرئيس الكتاب (محمد رشيد أفندي) مع السيد (روبرت انسيل) سفير إنجلترا بإسطنبول حول السفارات الدائمة في ١ ذي الحجة ١٢٠٧هـ/ ١٠ يوليو سنة ١٧٩٣م، وخلال هذه المناقشة فقد تمَّ التطرق إلى العديد من الموضوعات، مثل مدى أهمية وضرورة السفارة الدائمة، وماهي النظم والأشكال التي ينبغي اتباعها عند تعيين السفير؟ وما مكانة السفير لدى حكومة إنجلترا؟ وما هي الدرجة والرتبة التي سيحملها؟ كل هذه الأمور تمَّ بحثها خلال هذه المباحثات.

=

تعيين سفير في روسيا، وذلك رغبة في تأسيس علاقات دبلوماسية مستمرة معها، وخاصة بعد أن أدركت النوايا السيئة لروسيا ضد الدولة العثمانية.

وهنا ترى، أن حكومة جمهورية فرنسا لم ترضَ ولم تقبل بأن ترسل الدولة العثمانية سفراء إلى عواصم الدول الأخرى قبل باريس، لدرجة أنه عند ذيوع أخبار ذهاب سفير دائم إلى إنجلترا عام ١٢٠٧هـ/١٧٩٣م، فإنَّ حكومة فرنسا قامت بإرسال تعليمات إلى سفيرها وممثليها في إسطنبول بالحيلولة دون حدوث ذلك ومنع هذا الأمر، والعمل على إيجاد سفير عثماني دائم في باريس، والسعي لإنجاح ذلك، وقد تمَّ فعلاً في نهاية الأمر تعيين السيد علي أفندي الذي كان سفيراً لبرلين، سفيراً في باريس وذلك عام ١٢١٠هـ/ ١٧٩٦م، على أن يذهب ناتلي أفندي كاتب العربجلي مكانه في برلين، لكنه كان عصبياً للغاية وسرعان ما كان يتأثر بالقضايا والمشاكل لذلك تمَّ إرسال علي عزيز أفندي إلى سفارة برلين. ثم تمَّ اختيار إسماعيل فروخ أفندي لمنصب السفير للدولة بإنجلترا خلفاً ليوسف أجاه أفندي الذي قضى مدة ثلاث سنوات سفيراً لبلاده هناك.

Altan Arasli: Avruoa'da Turk İzieri, Cilt2, P.99 – 100. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.23 – 24.

(1) Altan ARASLI: Ibid, P.99. Argmne Koran: Ibid, P.10 – 12.

(٢) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص١٥٦.

Turk Kulturiniarastirma Enstitüsü: Türk Dünyasi El Kitabi (Cografya - Tarih), Ankara/ 2001, Birinici Cilt, P. 663.

ولقد تناول السفير الإنجليزي، كافة الاحتمالات والترجيحات العديدة والمراسم التي من الممكن إجراءها، والمشاكل التي من الممكن ظهورها، وأسلوب ونظام السفير الكبير، والسفير الوسط، والوفد المرافق لهما، وقام بعمل مقارنات بينه وبين دول أوروبا الأخرى، وأخذ يقوم بعمل حسابات بشكل تفصيلي حول الميزانية التخمينية المفروضة على الدولة بالنسبة للسفراء في الدول العديدة[(1)]

ثانياً: عدم وجود أشخاص يعرفون اللغة الأجنبية ويتحدثون بها بشكل مباشر، وأن يقوموا بمتابعة التطورات في أوروبا، مما أدى لإزالة هذا النقص، بأخذ غير المسلمين لتعيينهم سفراء، وفي الوقت نفسه فإنَّ هؤلاء الأشخاص المشبوهين والمشكوك في انتمائهم وإخلاصهم للدولة قد أهانوا الدولة من حين لآخر، وتسببوا في فضائح كثيرة لها.

فعلى سبيل المثال : –

فإنَّه أثناء تولي [سيد علي أفندي] من المورة منصب السفير بباريس، فإنَّ المترجم اليوناني [جوزديفا] بسفارة [سيد علي أفندي] عام ١٢١١ – ١٢١٧هـ/١٧٩٧م – ١٨٠٢م، قام بعمل لحساب فرنسا، ومن ثم فإنَّه كان ينقل إلى رئيس الوزراء الفرنسي نسخاً من كل الخطابات التي ترد بين الباب العالي وبين [سيد علي أفندي]. [(٢)].

وكانت قضية السفراء الذين لا يجيدون اللغات الأجنبية تؤدي لنتائج بائسة، ففي أثناء استعار حرب القرم مثّل السفير في ڤيينا: عارف أفندي[(٣)] الدولة العثمانية بصفة مراقب، لم يكن عارف

---

(1) Türkiye Diyanet Vakfi: İslam Ansikl Opedisi, Cilt II, P.9.

(2) Ibid, P.9

(٣) عارف محمد أفندي: والده حاجي حسن أفندي الأقراوي المدفون في حيدر باشا، عمل مديراً لطوب خانة مخزن المدافع عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤١م، ثمّ مستشاراً عسكرياً برتبة العُلا (Ûlâ Rütbesi) سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، ثم عضواً في مجلس الولاء سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٧٦م، حتى تمَّ تعيينه سفيراً في ڤيينا بغرة ذي القعدة من العام ١٢٦٦هـ/ ٨ سبتمبر ١٨٥٠م، ثم عمل في شهر محرم ١٢٧٢/ سبتمبر ١٨٥٥م مستشاراً لإدارة الذخائر، فوكيلاً لوزارة التجارة عام ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م، وتنقّل في عدة وظائف منها تعيينه عضواً في مجلس الولاء، ورئيس هيئة الإجراء والتنفيذ، وعضواً في مجلس الشورى حتى سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م.

توفي في ٩ ربيع الأول ١٢٩٥هـ/ ١٢ مارس ١٨٧٨، ودفن في طوب كابي. كان يُتصف بالذكاء، والحيطة والحذر، ومشهوراً بالكرم، وله نجل في مجلس شورى الدولة.

Mehmed Süreyya – Sicill-İ Osmani – Yayina Hazirlayan: Nuri Akbayar – Eski Yazidan Aktaran: Seyit Ali Kahrman- Kultur Bakanligi Ile Turkiye Ekonomik Ve Toplumsal, Tarih Ve Vakfi'nin Ortak Yayinidir – İstanbul, Nisan 1996. C١, P, 314.

أفندي يتقن من اللغات سوى التركية، ورغم ذلك تمَّ تكليفه بحضور المؤتمر، هذا الأمر أصاب الدول الأوروبية بالدهشة مثلما أصاب السفير نفسه بالدهشة أيضاً، ففي رسالة موجهة لعالي باشا(١) وزير الخارجية، نجد استنكاراً شديد اللهجة من مغبة نتائج حضور مندوب عن الدولة العثمانية لن يفهم شيئاً من مداولات المؤتمر، وخطورة ذلك على السياسة العثمانية الخارجية، وما يمكن أن تسببه روسيا من ضرر بمصالح الدولة العثمانية جراء ذلك. في النهاية كلف الباب العالي الوزير عالي باشا بتمثيل الدولة في ذلك المؤتمر(٢).

ثالثاً : لم تكن الأعمال والجهود الدبلوماسية لهؤلاء السفراء العثمانيين الدائمين خصبة ومثمرة بالقدر المتوقع والمنشود.

ومن الأمثلة على ذلك:

لقد كان سفير الدولة العثمانية في باريس عام ١٢١٢هـ/١٧٩٨م، وهو [سيد علي أفندي]، وفي تلك الفترات، قد كان نابليون ينوي إخراج الجيش إلى مصر، وسرت الأخبار لدى الباب العالي بأنه يقوم باستعدادات في طولون.

وأمر السلطان سليم الثالث بكتابه رسالة همايونية إلى السفير، وجاء في مضمونها ضرورة معرفة ماهية هذه التحركات العسكرية للفرنسيين وهدفها، وهل هي باتجاه احتلال مصر أم لا؟.

وسأل [سيد علي أفندي] عن حقيقة هذا الوضع، وفي نهاية الأمر فإنَّه أرسل تقريراً يقول فيه: إن هذه الأخبار لا أساس لها من الصحة.

وبينما كانت تجري هذه المتابعات للتقارير بصورة متعاقبة، فقد قام الفرنسيون باحتلال مصر

(١) عالي محمد أمين باشا: ولد في ضاحية مرجانة آغا في ٢٣ ربيع الأول ١٢٣٠ه/ ٥ مارس ١٨١٥ م، عمل بالديوان الهمايوني سنة ١٢٤٥ه/١٨٣٠م، وعمل بقلم الترجمة سنة ١٢٥٢ه/١٨٣٧م، ثم حصل على الدرجة الرابعة، وأصبح كاتباً ثانياً بسفارة ڤيينا في نفس السنة. وفي شعبان ١٢٥٣ه/ نوفمبر ١٨٣٧م أصبح مترجماً بالديوان الهمايوني، وحصل على الدرجة الثانية بعد ذلك. تردد بين مناصب عديدة بالخارجية في فرنسا وإنجلترا، وفي ١٥ ذي الحجة ١٢٦١ه/ ١٥ ديسمبر ١٨٤٥م أصبح بيلكجي، ثم رئيساً للمجلس الأعلى، ثم وزير اً للخارجية في ١٣ رمضان ١٢٦٤ه/ ١٣ أغسطس ١٨٤٨م، ثم صدراً أعظم في ١٩ شوال ١٢٦٨ه/ ٦ أغسطس ١٨٥٢م.

Mehmed Süreyya – Sicill-İ Osmani – Yayina Hazirlayan: Ibid. C3, P, 290.

(2) Musa Kilc: Osmanli Hariciyesinde Gayrimler (1836 - 1876) Doktora, Ankara Universitesi. Sosyal Bilimler Enetitusu. Terih (Yakincag Tarihi) Anabilim Dali, Tez Danismani. Prof. Dr. Musa Cadirci. Ankara – 2009. P.122.

وبدأت الصدامات أيضاً، وبينما كان يحدث كل ذلك، فقد جاء تقرير من هذا السفير، يقول: إنه لم يحدث شيء، وانزعج السلطان سليم الثالث لهذا الأمر، ووصف هذا السفير بالمغفل، ولم يتمالك نفسه في تأنيبه. (١)

ومن ناحية أخرى، فإنَّ كلاً من سفير لندن [إسماعيل فروج] والسفير الكبير لبرلين [علي عزيز أفندي] لم يكن لهما أي ثمرة أو استفادة على الإطلاق، حيث أنه قد اهتم أحدهما بالآدب والعمل، والآخر اهتم بالفلسفة الإسلامية، بدلاً من وظيفتهما الدبلوماسية.(٢)

أما السفير [إبراهيم عفيف أفندي] الذي أرسل الى فيينا، فقد كان هو الرجل الوحيد الجيد المرسل من قبل الدولة، فقد غادر إسطنبول يوم ٨ شوال ١٢١١هـ/٦ أبريل ١٧٩٧م من أجل أن يتقلد منصبه ويقوم بمهام المنصب الجديد، وقد حضر مراسم تقلده هذا المنصب، وأمضى الإمبراطور فرانس الثاني(٣) الرسالة الهمايونية التي بها وثيقة اعتماده وذلك بعد ٦ أيام، وكان هذا السفير يحوز على درجة محاسب الأناضول مثل علي عزيز أفندي.

وكان أول جهد لهذا السفير في ڤيينا، هو إبلاغ الباب العالي بمعاهدة سلام كامبو فورميو(٤)، التي قام بإبرامها نابليون بونابرت مع النمسا يوم ٧ جمادى الأولى ١٧٩٨هـ/ ١٧ أكتوبر عام١٧٩٨م، مع ذلك فقد قام إبراهيم عفيف أفندي بأهم جهود سياسية له وهي المبادرات التي خاضها بهدف ضم النمسا إلى معاهدة التحالف العثمانية الروسية يوم ١٥ رجب ١٢١٣هـ/

---

(1) Altan ARASLI: AVRUPA'DA TURK İZLERİ, Cilt2, P.116.

(2) Ibid, P.103.

(٣) فرانس أو فرانسيس الثاني :كان آخر أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. حكم منذ العام ١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م حتى انحلال الإمبراطورية في عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م. في العام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م أقام الإمبراطورية النمساوية، وسمي بعد ذلك باسم فرانسيس الأول، فكان أول أباطرة النمسا. عارض الحركات الثورية المتأثرة بالثورة الفرنسية في القارة الأوروبية.

ولد فرانسيس في مدينة فلورينسا بإيطاليا. وكان ينتمي لعائلة هابسبيرج. حكم النمسا بعد أبيه ليوبولد الثاني، ثم رشح كإمبراطور لروما في نفس العام. حصل على لقب إمبراطور النمسا في عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، وبعد عامين أُجبر على التخلي عن العرش الروماني بواسطة الإمبراطور نابليون الأول الفرنسي. قام فرانسيس بتعيين مترنيخ (وزير خارجيته) لكي يتولى شؤون النمسا الخارجية. خلفه فرديناند الأول من النمسا.

انظر: فرانسيس_الثاني/Http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki

(٤) معاهدة كامبو فورميو: هي معاهدة وقعت ٢٦ ربيع الآخر ١٢١٢هـ/ في ١٨ أكتوبر ١٧٩٧م للصلح بين نابليون بونابرت والكونت فيليب فون كوبنزل بوصفهم ممثلين للجمهورية الفرنسية الأولى، والملكية النمساوية.وقد كانت هذه المعاهدة اختتام سلسة انتصارات حملات نابليون في إيطاليا ،وانهيار التحالف الأول، ونهاية المرحلة الأولى من الحروب الثورية الفرنسية.

انظر: معاهدة_كامبو_فورميو/Http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki

٢٣ديسمبر سنة ١٧٩٨م، وسوف يتم دعوة النمسا وبروسيا إلى هذا التحالف بخلاف إنجلترا في هذه المعاهدة التي تمَّ توثيقها بسبب مهاجمة الفرنسيين لمصر، وقبلت إنجلترا هذه المعاهدة ودخلت في التحالف، أما بروسيا فقد اجتنبت هذا الاتفاق بسبب سياسة الصداقة التي تبنتها مع فرنسا، وبموجب التعليمات التي حصل عليها [إبراهيم عفيف أفندي] من الباب العالي فإنَّه قام بتقديم نص المعاهدة التي تمَّ توقيعها بين الدولة العثمانية وروسيا إلى رئيس الوزراء النمساوي (سيجون)، ودعا النمسا للدخول في هذا التحالف ووعد (سيجون) في جوابه أنه سوف يدخل في هذا التحالف، وأبلغ أن النمسا سوف ترسل تعليماتها إلى سفيرها بإسطنبول حول هذا الشأن.

ومن الواضح أن **الحكومة النمساوية** كانت تريد مناقشة المعاهدة في إسطنبول والتي كانت تخطط لها مع الدولة العثمانية، وفي حقيقة الأمر، فقد تمَّ البدء في المباحثات بين هيربرت سفير النمسا وأركان الباب العالي، ولكن لم يتم التوصل إلى نتيجة ثابتة حول هذا الشأن، والسبب في هذا الفشل هو إعلان النمسا أن قبولها هذه الشروط أمرٌ مستحيلٌ أمام الباب العالي، في حين أن السفير النمساوي عرض على رئيس الكتاب [أحمد عاطف أفندي] مساعدة النمسا بالمال من أجل عقد المعاهدة.

وعلى الرغم، من القرار الموجود في الميثاق الروسي العثماني، **فإنَّه من المؤكد** أن روسيا لم تكن مؤيدة للاتفاق النمساوي العثماني، لأنها كانت تفكر أن تكون بلا منافس في البلقان.

ولكن الباب العالي، لم يفقد أمله إزاء عمل تحالف مع النمسا ضد فرنسا، ولهذا السبب فإنَّه قام بتكرار اقتراحه بشأن عمل المعاهدة مع حكومة النمسا،و صدرت الأوامر إلى سفير ڤيينا في جمادى الأولى ١٢١٥هـ/ سبتمبر عام ١٨٠٠م بذلك، وإذا كان السفير قد وافق على أمر الباب العالي فإنَّ رئيس الوزراء النمساوي (سيجون) لم يتمكن من الإجابة بشكل قاطع، وكان من اللازم أن تنتظر النمسا موقف روسيا الذي يميل للسلام مع فرنسا من أجل عقد تحالف مع الدولة العثمانية، ولكن لم يحدث تغير في موقف روسيا إزاء فرنسا وقبل أن يمض وقتُ طويلً وتحديداً في ٢٥ رمضان ١٢١٥هـ/٩ فبراير عام ١٨٠١م، قامت النمسا بتوقيع [سلام لنويه][١] مع فرنسا، وهكذا، فإنَّ الاهتمام بتحقيق اتفاق ومعاهدة عثمانية نمساوية قد أصبح في مهب الريح بشكل تام.[٢]

---

(١) سلام لنويه: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يديَّ.

(2) Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P. 43.

وأثناء تولية [إبراهيم عفيف أفندي] هذه السفارة، فإنَّه انشغل بمسائل سياسية كثيرة أخرى، وإحدى هذه المسائل، هي مسألة نتجت عن الحرب المصرية وإعلان سفير السويد في إسطنبول تأييده هذه المسألة.

ورأى الباب العالي ضرورة استبعاد هذا السفير، ومن ثم فإنَّ السفير العثماني قد حصل على تعليمات بشأن تغيير سفير السويد في ڤيينا عام ١٢١٣هـ/١٧٩٩م، وكتب هذا الشخص طلباً إلى حكومة الباب العالي وتمَّ عزل السفير السويدي (مورا ديجا) في النهاية، وتمَّ إرسال القنصل إلى إسطنبول بدلاً منه.

إن [إبراهيم عفيف أفندي] قام بالوساطة في مسألة إبعاد وعزل قنصل إسبانيا (بولجيني) عن منصبه والذي قام بجهود سرية لحساب فرنسا في إسطنبول، وهكذا فإنَّ السفير العثماني قد لبى مطالب الباب العالي بهذا الشأن، حيث إن الصدر الأعظم علم عام ١٢١٣هـ/١٧٩٩م بأمر هذا القنصل الأسباني، وكتب رسالة إلى رئيس وزراء أسبانيا بهذا الشأن، وعلى الرغم من قبول حكومة أسبانيا عزل(بولجيني)، فإنَّها قامت بتعيين سفير جديد لدى الدولة العثمانية ولكن سفراء روسيا وإنجلترا عارضوا إرسال أسبانيا ممثلاً لها بإسطنبول وهي حليفة لفرنسا، ولهذا السبب، فإنَّ السفير الاسباني (كورال) الذي جاء إلى ڤيينا بشأن مسألة الباب العالي كان يُطلب للرد، وأبلغ إبراهيم عفيف أفندي بذلك، فقام السفير العثماني بتنفيذ تعليمات الباب العالي وصوت لصالح عزل السفير حتى انتهاء فترته في ڤيينا.

ومما لا شك فيه، أن السفير [إبراهيم عفيف أفندي] كان في مهمة خاصة في بلاد النمسا، وقام الباب العالي بإرسال محررات له وأمره بارسالها إلى سفراء كلٍّ من باريس ولندن وبرلين، وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ السفير العثماني قد قام بإبلاغ الأخبار التي سمعها في ڤيينا وأحوال وحوادث الصحف الخاصة بها إلى الباب العالي.

إن [إبراهيم عفيف أفندي] كان منشغلا بتوفير كافة احتياجات السفن العثمانية التي تحارب مع الأسطول الروسي ضد القوات الفرنسية التي استنفرت في سواحل الأدرياتيكي، [١] بموجب

---

(١) البحر الأدرياتيكي: أو بحر البَنَادِقِيِّين أو بحر البَنَادِقَة هو أحد فروع البحر المتوسط الذي يفصل شبه الجزيرة الإيطالية عن شبه جزيرة البلقان وسلسة جبال الأبينيني عن سلسلة جبال الألب الدينارية. من الغرب والشمال تحده إيطاليا، ومن الجهة الشرقية تطل عليه من الشمال للجنوب سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا ومونتنيغرو وألبانيا. سمي بذلك نسبة إلى مدينة أدريا أو هدريا الواقعة شماله في الأراضي الإيطالية.

انظر: البحر_الأدرياتيكي/ Http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki

معاهدة كبوفورميو، حتى إنه ذهب بنفسه في إحدى المرات إلى ترستا لتجهيز فرقتين بما فيهما من لوازم ومهمات.(١)

إن [إبراهيم عفيف أفندي] الذي قضى فترة سفارته لمدة ثلاث سنوات بڤيينا في ربيع الآخر ١٢١٥هـ/ سبتمبر ١٨٠٠م، قد حصل على إذن بالعودة للوطن من الباب العالي، **وبهذا تنتهي سفارة إبراهيم أفندي، حيث يتضح أنه لم يكن دبلوماسياً جيداً كأول سفير دائم للدولة العثمانية في ڤيينا، إلا أنه كان رجلاً مولعاً بوظيفته.**(٢)

عندما اقتربت فترة نهاية السفارات الدائمة والتي تتمثل في ثلاث سنوات للسفراء العثمانيين، فإنَّ الباب العالي أخذ يعد لإرسال سفراء جدد مكانهم، ونظراً لأن حالة الحرب مع فرنسا كانت مستمرة فإنَّه لم يكن هناك تفكير بتعيين سفير بباريس، وكان هناك قنصل في برلين منذ وفاة علي عزيز أفندي، ولهذا السبب فإنَّه كان ينبغي تعيين سفراء في ڤيينا ولندن، وفي حقيقة الأمر فقد تقرر إرسال نشأت أفندي أحد مدرسي الديوان الهمايوني في رمضان ١٢١٤هـ/ فبراير ١٨٠٠م إلى لندن، أما راغب أفندي فقد تقرر إرساله إلى ڤيينا، ولكن تمَّ الإقلاع عن تطبيق هذا القرار بعد فترة قصيرة، ولم يتمكن السلطان سليم الثالث من الاستفادة المرجوة من تعيين السفراء الدائمين، وكان يأمل أن تكون هناك ثمرة فيما بعد من هذا الأمر، وأنه لم يكن هناك ضرورة لإنفاق أموال طائلة أكثر من ذلك على السفارات الدائمة، ولهذا الأمر، فإنَّ السلطان سليم الثالث لم يرَ أنه من المناسب الإقلاع عن السفارات الكبيرة بشكل مفاجئ، من ثم فإنَّه أصدر فرماناً بإرسال النبلاء اليونانيين الفناري إلى السفارات الدائمة، ولكن نائب الصدر الأعظم [عبدالله باشا] عرض على السلطان تعيينهم في صورة قناصلة لأنهم من المترجمين اليونانيين، وبهذا فقد تمَّ إبلاغ كل من [إسماعيل فروخ]، و[ابراهيم عفيف أفندي] بضرورة ترك أحد المترجمين بسفارتهم ليصبحوا قناصلة، ويعودوا إلى إسطنبول.

ولهذا، فإنَّ جميع السفارات في برلين وڤيينا ولندن، كانت تحت إدارة هؤلاء القناصلة، وقد تمَّ اختيار جميع هؤلاء من اليونانيين فحسب، بل كان يتم تعيين عدد من المسلمين في بعض الأحيان بهذه الوظيفة، ومع ذلك، فقد تمَّ مواصلة وضع سفير دائم عثماني في باريس، لأن فرنسا كانت

---

(1)Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P. 44–45.

(2) Argmne Koran: Ibid, P. 44 – 47.

أعظم دولة برية في ذلك العصر، وبعد عمل سلام مع فرنسا عام ١٢١٦هـ/١٨٠٢م، تمَّ إرسال [محمد سعيد حالة أفندي] ليصبح سفيراً دائماً لباريس وخلفه [عبدالرحمن محمد أفندي] عام ١٢٢٠هـ/١٨٠٦م.(١)

مهما كانت الصعاب التي واجهت السلطان سليم الثالث أثناء إنشاء الجهاز الدبلوماسي – **إلا أني أعتبرها من وجهة نظري** – قد استطاعت في المقام الأول، حماية الدولة العثمانية، حيث واصلت وجودها كشريك مستقلٍ في العلاقات الدولية، وكثيراً ما استغلت بنجاح التناقضات بين الدول الأوروبية، للمشاركة بما يدور من الأحداث السياسية مما يمكنها من إدراك مصالحها الخاصة، وملاحقة أهدافها.

وقد تعلمت هذه الكوادر من السفراء اللغات الأجنبية بسبب بقائهم فترة طويلة في بلاد الغرب،حيث تعرفوا على لغته وعاداته وكثير من أحواله؛ من خلال طرق وأساليب متنوعة، إن كل تلك الأمور أدت إلى تنشئة دبلوماسيين من ذوي الكفاءة العالية، فعندما قام السلطان محمود الثاني بتأسيس سفارات دائمة في السنوات الأخيرة من عهده، فقد استفاد من التجارب التي مر بها السلطان سليم الثالث قبل أربعين سنة، فكانت هذه التجربة التي تجددت عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. حيث أصبحت السفارات الدائمة والتي لم يتم اعتمادها بشكل أساسي خلال سنوات عهد السلطان محمود مؤسسات في غاية الأهمية، ولاسيما أن عاصمة الدولة العثمانية تعرضت لخطر الاحتلال من قبل الروس عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م، وكذلك من قبل قوات محمد علي باشا عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م – فكما رأينا – لم ينقذ الدولة من محنتها آنذاك سوى المساعي الدبلوماسية، ولعل هذه الأزمة كانت أحد العوامل التي دفعت الدولة إلى تشكيل طاقم من الموظفين الدائمين ينحصر عملهم في الميدإن الدبلوماسي(٢).

فمن الممكن اعتبار، معاهدة ميناء خونكار في ١٩ صفر ١٢٤٩هـ/ ٨ يوليو ١٨٣٣م، والتي أصبحت روسيا من خلالها متفوقة على الدولة العثمانية بداية للدبلوماسية. وبعد فترة قصيرة من المعاهدة فإنَّ الإمبراطور نيقولا كان يخشى رد الفعل الشديد الذي أبدته فرنسا وإنجلترا، وتوصل لاتفاق سري مع النمسا، وهكذا فإنَّ اتفاق **ميونخ جراتز**، الذي تمَّ توقيعه بين الجانبين **روسيا – والنمسا**، منح الأخيرة بعض المزايا التي حصلت عليها روسيا بموجب معاهدة ميناء

---

(1) Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P. 47 – 65.

(٢) دونالد كواترت: الدولة العثمانية (١٣٤٠٠هـ/١٩٢٢م)، تعريب أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م، ص١٥٧.

خونكار. وسوف تتحرك الدولتان سوياً من أجل أن تعيش الدولة العثمانية أطول فترة ممكنة، ولكن سوف تواصل تعاونها أيضاً إذا تمزقت الدولة العثمانية، على الرغم من كل شيء، وفي تلك الأثناء فإنَّ الدولتين الأوروبيتين الشرقيتين قد اهتمتا بحماية وحفاظ ووحدة أراضي الدولة العثمانية في إطار مواصلة التوازن (توازن القوى).

وإذا وضع في الاعتبار هذا الأمر، فإنَّ التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية خلال أزمة محمد علي باشا، قد فتح بدء فترة دبلوماسية المؤتمرات الناجحة والتي سوف تستمر **أربعين** سنة في العلاقات الخارجية للدولة العثمانية، وفي **١٦ محرم ١٢٥٧هـ/ ١٠ مارس ١٨٤١م، كتب شيتومير سفير النمسا لدى الدولة العثمانية رسالة إلى مترنيخ، جاء فيها: [لقد أجبرت المشكلة المصرية الحكومة العثمانية على مدِّ بصرها جنوب الدول الأوروبية].** وفي إطار هذه الدبلوماسية فإنَّ روسيا رأت أنها سوف تستفيد في إطار مصالحها إلى جانب إنجلترا. إما السياسة الإنجليزية فإنَّها كانت تسير باتجاه الإضرار بمصالح التقارب الروسي الفرنسي في شرق البحر المتوسط، ولهذا السبب فإنَّها أيدت المباحثات الروسية في نهاية عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٩م، ومن خلال الاتفاق الموقع في لندن فإنَّ روسيا تخلَّت عن اتفاق ميناء خونكار.

وإذا كانت وحدة أراضي الدولة العثمانية ستظل في خطر، فإنَّ أساطيل روسيا والدول الأخرى من الممكن أن تدخل سوياً بحر مرمرة بصورة استثنائية، وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ سائر الأطراف سوف تتحرك سوياً في الخلاف العثماني المصري – وكما رأينا آنفاً – فقد حدث أيضاً بعد ذلك، إن انضمت الدولة العثمانية إلى هذا الاتفاق مع النمسا وبروسيا، وهكذا فإنَّه من الممكن اعتبار الدولة العثمانية ضمن نظام دول أوروبا. [1]

ولقد تأسست اتفاقية المضايق بتاريخ ١٢٥٧هـ/١٨٤١م، بعد تمزق الدولة العثمانية وبعد أن أوقفت جهودها السياسية الموجهة للإندماج السياسي لفترة من الزمن، ولكن اتفاق لندن عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٩م، والأحداث الدبلوماسية بعد ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، جعلت إنجلترا تندمج مع الفكر المشترك **الروسي – النمساوي** وأدت إلى اتساع ذلك الفكر ليشمل سائر الدول عدا فرنسا.

وعندما ظهرت مجموعة خلافات سياسية بين إنجلترا وفرنسا عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، فإنَّ الإمبراطور نيقولا أراد الاستفادة من هذا التنافس، وعلى تقدير تشابه مصالح إنجلترا وروسيا في

---

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P. 223 – 226.

الشرق الأدنى، فإنَّ فرنسا عملت على إقناع إنجلترا بضرورة ألا يتسبب هذا الخلاف في حدوث حرب ستؤدي إلى تفكك الدولة العثمانية. وفي الحقيقة أن العلاقات بين الدولتين في تلك الأثناء قد اتسمت برغبة حقيقية في الإخلاص، ولكن سياسة فرنسا للتوسع شمال أفريقيا وزيادة تأثيرها على المسألة المصرية، جعل تنافس إنجلترا وروسيا في آسيا من الدرجة الثانية، ولكن التنافس الإنجليزي الفرنسي في العديد من مناطق العالم جعل إنجلترا تبدأ تنافساً تجارياً عام١٢٥٨ﻫ/ ١٨٤٢م، وانتهجت فرنسا سياسة حامية وتحفظية بصفة مستمرة. من الممكن قبول روسيا في الأساس على أنها الحامية حيث إن الصناعة الروسية خلال فترة التقاعد لم تكن في وضع يجعلها تنافس أسواق العالم مع إنجلترا.

وفي تلك الأثناء فإنَّ الإمبراطور الروسي الذي قام بزيارة لندن في محرم ١٢٥٠هـ / يونيو ١٨٤٤م، قد أعلن وأوضح أنه قلق بشأن توسع فرنسا في الشمال الافريقي وشرق البحر المتوسط، وأنه ينبغي التعاون بين روسيا وإنجلترا والنمسا لإمكانية مراقبة فرنسا، ولكن هذا التعاون مرتبط باتفاقات روسيا والدولة العثمانية وإنجلترا من قبل، ولقد تمَّ التوصل إلى اتفاق بشأن كافة الموضوعات المتعلقة بالدولة العثمانية تقريباً بعد المذكرة التي قام وزير خارجية روسيا نسالورد بتقديمها لحكومة إنجلترا، والتي طالبها فيها بنهج سياسة ضد الدولة العثمانية، وكانت روسيا متفوقة من البر، وإنجلترا متفوقة من البحر، في منطقة الشرق الأدني وبفرض التحرك بصورة فردية من قبلها، فإنَّ ذلك سوف ينتج عنه نتائج لا تحمد عقباها على الدولتين على حد سواء. (١)

ونتيجة كل هذه التطورات، مع وجود اتفاق سري سيمزق الدولة العثمانية، وموجه ضد فرنسا في الأساس. وهذا الاتفاق السري بين روسيا وإنجلترا والنمسا.

ومن الممكن تلخيص مضمون هذا الاتفاق كما يلي:

١. إن سائر الأطراف ستقوم بإنعاش الدولة العثمانية لأطول فترة ممكنة.
٢. سوف تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن كيفية تمزيق الدولة العثمانية، إذا أصبح مستحيلاً بقاؤها.
٣. إن هذا التقسيم كما هو الحال في اتفاقية **موينخ جراتز** سوف لن يهدد أمن أي طرف من الأطراف، وكذلك فإنَّه لن يجعل التوازن الأوروبي في خطر. وهكذا فإنَّ الإمبراطور الروسي قد وسع مفهوم الاتفاق المبرم مع النمسا واتمَّ نقصاً مهماً فيه، وسوف يقوم كافة الأطراف

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P. 223 – 226.

بالاتفاق قبل التقسيم المستقبلي للدولة العثمانية بشأن كيفية حدوث ذلك، وماهية تأسيس الوحدات السياسية [1].

بعد فترة قصيرة من هذا الاتفاق، فإنَّ الصراع الإنجليزي – الفرنسي تمَّ حله في تاهيتي وبعض الأماكن الأخرى، ولم يحدث أي تطور يُذكر من شأنه وضع كيفية تقسيم الدولة العثمانية في جدول الأعمال، ولكن الإمبراطور الروسي الذي كان قلقاً بشدة من أنه لن يتمكن من مواصلة سياسته ضد الدولة العثمانية لفترة طويلة بسبب حل المشاكل بين فرنسا وإنجلترا واحدة تلو الأخرى بصورة متعاقبة، فقد اتخذ تدبيرين في غاية الأهمية.

أولهما: خوض مباحثات سرية مع إنجلترا في إطار تقسيم الإرث العثماني من خلال السيد هاملتون السفير الإنجليزي الكبير في روسيا، وذلك في ربيع عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م، وهكذا فإنَّه كان يريد تحريك المادة الثانية من المعاهدة السرية ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م،وفي تلك الأثناء فإنَّ العلاقات الروسية الفرنسية بدأت تتقوض وتفسد، وظهرت خلافات شديدة للغاية بشأن الامتيازات التي سيتم منحها بين المسيحيين الأرثوذكس اليونانيين الذين تدعمهم روسيا وبين الكاثوليك الذين تدعمهم وتقوم فرنسا بتأييدهم بعد عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م، بصفة خاصة، كان من الضروري جداً الدعم الإنجليزي لسياستها أكثر من أي آلية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ الإمبراطور الروسي قد تجرأ على القيام بذلك لأن الذي كان يرأس وزراء بريطانيا اللورد ابيردان الذي حضر مفاوضات ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، بل إن استخدام مصطلح رجل أوروبا المريض والذي كان يطلق على الدولة العثمانية على نطاق واسع من العالم، يرجع إلى مباحثات الإمبراطور الروسي ورئيس الوزراء الإنجليزي هذا.

وثانياً : لقد تمَّ إرسال الأمير منتشيكوف في جمادى الأولى ١٢٦٩هـ / فبراير عام ١٨٥٣م إلى إسطنبول من أجل تأسيس تأثير سياسي لروسيا جديد على إسطنبول، ولكن هذا السفير الروسي كان قائداً في الجيش وخرج منتصراً من الحرب ،وكان يتعامل مع الدولة العثمانية في خيلاء وغرور تام حتى أنه لم يكن يعبأ بالقواعد الدبلوماسية مع الدولة العثمانية ولم يقابل وزير الخارجية العثماني، وذكر أن الإمبراطور الروسي وقع على اتفاقية رسمية تقترح بأن يكون إمبراطور روسيا الحامي الرسمي للأرثوذكس اليونانيين الذين يعيشون داخل الحدود العثمانية في الوقت نفسه، وهذه كانت مطالبة من الدولة العثمانية، وكانت هذه المطالب مدعومة ومؤيدة من قبل الجيوش الروسية العريقة

---

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P. 223 – 226.

الموجودة على الحدود، وكما أن الإجراء الروسي العدائي هذا لم يؤدِ إلى رفض رسمي للحكومة الإنجليزية، فإنَّ وزير خارجية إنجلترا روسل أيضاً طلب من فرنسا التصرف بايجابية وحاول إقناعها لاتخاذ إجراء معتدل بما يتوائم مع مبادئ اتفاق ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، ورفضت الحكومة العثمانية المطالب الروسية هذه ويُقال أن للسفير الإنجليزي الكبير دوراً مهماً في تسوية هذا الأمر، وصحيح أنه سعى وقام بمساعٍ فردية من أجل رفض المذكرة الروسية، وكما هو واضح فإنَّ الحكومة الإنجليزية لم يكن لديها مساعٍ في هذا الاتجاه، فقد كان يبدو للعقل أن قرار الرفض نابع من الحكومة العثمانية بصورة مباشرة.

لكن الإمبراطور الروسي الذي كان قلقاً بشأن التصرف الإنجليزي هذا بدا مضطراً للخوض في إجراء مباحثات سرية تتعلق بتقسيم الدولة العثمانية بين روسيا وإنجلترا، وطبقاً لرأيه فإنَّه عندما تتحول روسيا إلى قوة في البلقان فإنَّه من السهل الاستيلاء على كريت ومصر من قبل إنجلترا، لكن وزير خارجية إنجلترا الجديد كلارنتون كان يؤمن بأن اقتراح الروس غير مطمئن بسبب غموض روسيا حول مستقبل المضايق.

وفي تلك الأثناء بدأت تطوارت ستجعل الاتفاق الروسي الإنجليزي غير ساري المفعول، لأن الإمبراطور الروسي أعلن من خلال وسائل عديدة أنه أثناء سريان اتفاق ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م مع إنجلترا، فإنَّ فرنسا موقفها غامض لكن رأي الإمبراطور الروسي هذا لم يضع في اعتباره أن هناك مخاوف لإنجلترا بشأن تصرفات فرنسا غرب أوروبا، بينما هناك غموض من قبل الحكومة الروسية حول مستقبل المضايق، وهكذا فإنَّ أساس سقوط هذا الاتفاق السري ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م يكمن في هذه النقطة، لأن فرنسا كانت قلقة من مجيء منتشيكوف إلى إسطنبول وأعلنت أن محاولة روسيا هذه محاولة فاشلة، ولن يحالفها النجاح. ولكن السفير الكبير لفرنسا في بروكسل في جمادى الآخرة١٢٦٩هـ/ مارس ١٨٥٣ هدد وزير خارجية بلجيكا بأن فرنسا سوف تحتل بلجيكا في حالة تفوق وتقوية روسيا على حساب الدولة العثمانية، وعندما طلب ملك بلجيكا حماية دول أوروبا على الفور فإنَّ وزير خارجية إنجلترا كلارتون أبلغ حكومة بلجيكا أنه مستعد لأي احتمال، وكانت تريد فرنسا التحرك بصورة مشتركة مع إنجلترا ضد التفوق الروسي إزاء الدولة العثمانية، واستخدمت الفيتو حتى يتحقق ذلك.

وفي اليوم التالي لهذا التطور الذي ظهر في أوروبا الغربية أي في ١٢ جمادى الآخرة١٢٦٩هـ/ ٢٣ مارس ١٨٥٣م، أبلغ كلارتون روسيا بأن المباحثات الروسية الإنجليزية السرية المتعلقة بتقسيم الأراضي العثمانية قد انتهت. وفي حقيقة الأمر، إن الإجراءات المعنية بغرب أوروبا سوف تؤثر على الاضطرابات في الشرق الأدنى ضد إنجلترا وليس لصالحها. ولكن الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا

بهذه الصورة أدى إلى تحريك أساطيلهم بالبحر المتوسط في نهاية شهر شعبان/ مايو.

ولكن أهم نقطة عند تقييم الاتفاق السري لإنجلترا وروسيا ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، تتعلق بزمن وفترة تمزق الدولة العثمانية، حيث إن الإمبراطور الروسي نيقولا قام بتقسيم الدولة العثمانية على مدى حكمها الطويل، لأنها دولة على أعتاب السقوط.

أما إنجلترا، فإنَّها وصلت إلى هذه القناعة بعد أحداث ١٢٤٣ – ١٢٤٤هـ /١٨٢٨م – ١٨٢٩م، ولذا فقد أصبح من الضروري تقسيمها قبل سقوطها بشكل رسمي. وهكذا، فقد كان لروسيا وإنجلترا رؤى مختلفة في هذه النقطة تماماً في شعبان ١٢٦٩هـ/ مايو ١٨٥٣م تركز الخلاف بينهما في نقطة هل سيتحقق هذا التقسيم في المستقبل القريب أم البعيد، ولذا فإنَّه عندما أعلن كلارتون أن الدولة العثمانية بإمكانها حماية وجودها لأطول فترة ممكنة، وذلك في ٧ رمضان/ ٢٣مارس، فإنَّه لم يعد هناك أي مفهوم لهذا الاتفاق السري عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م.

وباختصار، فإنَّه يمكن القول بزوال هذا الاتفاق السري في جمادى الآخرة ١٢٦٩هـ / مارس ١٨٥٣م، أما اتفاق ميونيخ جراتز فإنَّه سيزول في ربيع الآخر ١٢٧٠هـ / يناير ١٨٥٤م.[١]

في أثناء الفترة التي ظلت فيها الدولة العثمانية مرتبطة بتأييد مشترك لدول أوروبا، كان معروفاً أن الدولة في أمس الحاجة إلى أشخاص أكثر من الزعماء العسكريين، وأنه من الضروري وجود رجال دولة بإمكانهم تحقيق إصلاحات عديدة، وأيضاً يتمتعون بعلاقات جيدة مع الأوروبيين، ونظراً، لأن المنصب والوظيفة التي ستقوم بتحقيق ذلك لم تكن عسكرية، فإنَّ دائرة رئيس الكتاب اكتسبت أهمية كبرى.

فالفترة التي نحن بصددها القرن ١٣هـ /١٩م، هي فترة اتسمت بتراجع المؤسسات الدينية والعسكرية بها، واكتسبت في المقابل خدمات رئيس الكتاب والقصر أهمية أكبر.

ومن الممكن تناول أسباب هذا التطور باختصار، فيما يلي:

أولاً : ظهور الباب العالي[٢] على أنه مركز تنفيذي للسلطة، نتيجة الاختلاف الموجود في مؤسسات

---

(١) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول.

Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P.226 – 228.

(٢) مع دخول القرن ١٢هـ/١٨م، بدأ يطلق على الحكومة العثمانية اسم الباب العالي، وعلى الرغم من وجود أسماء كثيرة أطلقت على قصر السلطان لدى العثمانيين، فقد بدأ الأوروبيون في استخدامه على الرغم من وجود فوارق واختلافات مع مرور الوقت بين مسؤولياته ووظائفه، وقد استمر استخدام الباب العالي بدلاً من الحكومة العثمانية بعد ذلك.

=

الحكومة.

ثانيـاً : إمكانيـات النهضـة الجديـدة الناتجـة عـن فقـد المؤسسـة الدينيـة – العسـكرية أهميتهـا بالتدريج.

ثالثـاً : ظهـور احتيـاج متزايـد لخـدمات رئـيس الكتـاب، نتيجـة عـدم الوثـوق بـالمفهوم التـام للقـوة العسكرية في علاقات الدولة العثمانية بالدول الأجنبية .

وتحت رئاسة رئيس الكتاب يخضع قلم الديوان الهمايوني ورئيسه البايليكشي، وحتى القرن ١٢هـ/١٨م فقد قسِّم هذا القلم إلى ثلاثة أقسام منها **وظائف قسم البايليكشي**: وتتمثل في تسجيل كافة الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية، والقواعد المتعلقة بتنظيم قانون الرعايا غير المسلمين، والقوانين الأخرى ،واتخاذ التدابير اللازمة للموافقة على مناسبة هذه المعاهدات من عدمه.

أمـا، **قلـم الإحالـة**، فإنَّه ينشغل بتنظيم وضبط التعينات المتعددة ويعطي امتيازات الأراضي مثل الزعامة.[(١)]

=

والباب العالي بصفة خاصة لم يكن أي باب، بل هو الاسم الذي يطلق على جميع المباني المتعلقة بالسلطة الأساسية بمرور الوقت، وكذلك هو الاسم الذي يطلق على مبنى بعينه. وفي بداية القرن ١٣هـ/١٩م، اكتسب مبنى الباب العالي خصوصية أكبر وأصبح هذا المبنى في نهاية قصر السلطان، وبه قصر الصدر الأعظم، والمكان الذي يمكث به، ومكان انعقاد ديوان الصدر الأعظم، والذي يشمل مقر عمل كل موظف يعمل تحت قيادة الصدر الأعظم تقريباً.

ومع تشكيل الباب العالي، فإنَّ خدمات المكاتبة بصفة طبيعية قد بدأت تحظى بالاهتمام، وهذه الخدمات تمَّ أخذها من ديوان السلطنة بالقصر، وانتقلت إلى الباب العالي مع رئيس الكتاب.

فقد كانت هناك أربع دوائر مهمة للغاية في الباب العالي:

١. دائرة الجاوشي باشي، المعنية بالشؤون القانونية والعدل.
٢. والكيخيابك. الذي هو بمثابة أحد ثلاثة مساعدين رئيسيين للصدر الأعظم، كان المؤلفون الأوروبيون كثيراً ما يسمونه بوزير الداخلية، وذلك قبل الإصلاحات التي جرت في ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، على الرغم من أن الوظيفتين تختلفان عن بعضها البعض إلى حدٍ كبير.
٣. كاتب الوقائع والمؤرخ.
٤. رئيس الكتاب.

ومن الواضح، أنه قرب نهاية القرن ١٢هـ/١٨م، دخلت هذه الدوائر الأربع الآنفة الذكر تحت إشراف رئيس الكتاب، وهذا مرتبط بتغيير مهم وملحوظ في مهام رئيس الكتاب، حيث إن رئيس الكتاب الذي كان مسؤولا في السابق عن تسجيل المعاهدات والاتفاقيات مع الحكام الأجانب فقط، ولكن عندما أصبحت الشؤون الدبلوماسية للدولة العثمانية كثيرة وزدات بشكل خطير، فإنَّ رئيس الكتاب أصبح بمثابة مركز للجهود الدبلوماسية، وتزايدت أهمية دائرته.

نينيل دوليينا: الدولة العثمانية، ص١٧٥.

.Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P.155 – 156.

(١) الزعامة : هي نصيب من الخزانة تعطى كأجر للمحاربين والموظفين بالدولة والقصر، وتُعطى من أراضي الولايات التي فُتحت وضُمَّت إلى

=

والتيمـار الخـاص[1]، ويخـرج ويصـدر مـذكرة الإحالـة التـي تحمـل الإيـرادات الناتجـة عـن هـذه الامتيازات.

أما، **قلم الرؤوس**، فإنَّه ينشغل ويعمل على إعطـاء الرُتـب التـي يطلـق عليهـا الـرؤوس، ومـع أن هذا القلم هو قلم مكاتبة، إلا أن وظيفته الأساسية تمكن في امتحان من أنهـوا التعليم الـديني وإدخـالهم في امتحان الرؤوس وتعيينهم ضمن العديد من الخدم في المؤسسات الدينية.

وبهذا يتضـح لنـا، أن رئـيس الكتـاب الـذي هو بمثابـة وزيـر للخارجيـة ظـل صـاحب الكلمـة فـي الأساس من الشؤون الدينية وحتى الشؤون الخارجية، وظل صاحب الكلمة في تسجيل المعاهدات وهي من شؤون الأراضي، وظل صاحب الكلمة في ساحة حكم عريضة تشرف على هذا وذاك.

ولم تتوقف مسؤولياته عند هذا الحد وكفى، فهناك **مترجم للديوان الهمايوني**، وهي دائرة أخرى مرتبطة **برئيس الكتاب**، بخلاف **قلم الديوان الهمايوني**، وهؤلاء **المترجمون** كانوا يخدمون الديوان الموجود بالقصر في الماضي، ولكن مع اكتساب الباب العالي أهمية، وفقد ديوان القصر أهميته، فقد انتقل المترجمون أيضاً إلى مركز السلطة والحكم الجديد، وعندما أصبح رئيس الكتاب مكلفاً بوزارة الخارجية بالتدريج تمَّ البدء في اختيار الأنسب من المترجمين لهذا المنصب أيضـاً، وهذه الوظيفة استمرت من منتصف القرن ١١هـ/١٧م وحتى عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م، وظلت هذه الوظيفة وهذا المنصب يقع على مسؤولية وعاتق الأسر والجماعات اليونانية الموجودة في إسطنبول حيث كان المترجم أهم موظف ومسؤول بعد رئيس الكتاب في تنفيذ الشؤون الخارجية.

والمنصـب الآخـر فـي قلـم رئـيس الكتـاب، هـو مكتـوب الصـدر العـالي، وبتعبيـر مختصـر (المكتـوبجي) وهـو سـكرتير مراسـلات الصـدر الأعظـم، وينظـر إليـه علـى أنـه السـكرتير الخـاص للصدر الأعظم، المعني بخطابات الصادر والوارد، ومع إنه قريب أكثر من الصدر الأعظم في هذا الإطار، إلا أن له وظائف مهمة أخرى مع رئيس الكتاب.

=

الدولة العثمانية. والزعامة نصيب يدر دخلاً سنوياً لا يقل عن عشرين ألف ولا يزيد عن المائة ألف آقجة، يسمى (الخاص).

ثريا الفاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة د/ حاتم الطحاوي، ص٥٣.

(١) التيمار الخاص :أرضٌ كانت ملكاً للعدو، وعندما أُخذت تمَّ اعتبارها من أراضي الولايات العثمانية. وهو تعبير يطلق على النصيب المسموح من الخزانة كحق السيف للفرسان والزعماء. وهو قطعة الأرض الممنوحة لمن أظهر بسالة في الحرب ليقوم بزراعتها من أجل توفير حاجياته. ويكون دخل هذه الأرض أقل من عشرين ألف آقجة.

ثريا الفاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة د/ حاتم الطحاوي، ص٥٢.

والقلم الآخر لرئيس الكتاب، هو القلم الذي يمكننا أن نطلق عليه (العامدي) ولقد تأسس عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م، وهو أعلى من السكرتير الخاص لرئيس الكتاب، وظيفته تكمن في إعداد الوثائق التي سيرسلها الصدر الأعظم إلى الدول الأجنبية، والتي سيقدمها للقصر. (والعامدي) يحضر الاجتماعات التي يجريها رئيس الكتاب مع الدبلوماسيين الأجانب، في الوقت نفسه، وهو المسؤول عن قائمة المراسلات مع القناصلة والدبلوماسيين الأجانب الموجودين في الدولة. [١]

ولكن بعد سقوط السلطان سليم الثالث، تضاءلت كافة آفاق التطوير وخدماتها، وفسدت نظم الدبلوماسية والقنصلية، ومن ثم فإنَّ مراكز السفارات المتحدث عنها من قبل قد انخفضت إلى مستوى القنصليات بعد عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م، ومع تمرد اليونان عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م فإنَّ الوظيفة الدبلوماسية اتخذت اتجاهاً معاكساً لفترة محدودة. أما خدمة القنصلية فقد خلعت على نفسها الجهود التي كانت تشير إلى نمطها خلال القرن ١٢هـ/١٨م. [٢]

ومن الطبيعي، بعد تمرد عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م وشنق بطريك إسطنبول اليوناني، أن تشك الدولة في ولاء وإخلاص رعاياها اليونانيين من أفراد عائلة فنار اليونانية، والتي كان العثمانيون في تعاملهم مع الأجانب يعتمدون على المترجمين منهم، حيث كان أفرادها يتقنون عدة لغات بحكم نشاطهم التجاري الواسع في المتوسط، والبحر الأسود، والمحيطين؛ الأطلسي، والهندي، أضف إلى ذلك الأرمن الذين عملوا كمترجمين لأسباب مماثلة. **لذلك كان من الطبيعي،** أن تتجنب الدولة الاعتماد عليهم ولاسيما أولئك الذين كانوا يشغلون مناصب حساسة، لهذه الأسباب وغيرها، عمدت الدولة إلى إنشاء **غرفة ترجمة بالباب العالي،** والهدف منها، هو استقطاب مترجمين أتراكاً، أو ممن يعوّل على ولائهم، وأخذت **غرفة الترجمة** في النمو وكسب الاهتمام بداية من عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م، ومع هزيمة الجيوش العثمانية في حرب قونية مع محمد علي في رجب ١٢٤٨هـ/ ديسمبر ١٨٣٢م فقد ارتفعت مكانة **غرفة الترجمة** هذه في الإطار الدبلوماسي المكثف حتى معاهدة ميناء خونكار عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م، وفي غضون سنوات معدودة أصبحت دائرة الترجمة بمثابة مؤسسة لتخريج الموظفين. **والحق،** إن عدداً من كبار موظفي الدولة في القرن ١٣هـ/١٩م بدؤوا عملهم في الدائرة المذكورة قبل انتقالهم إلى العمل في سلك الدولة، ومن بين هؤلاء، علي أفندي، وصفوت أفندي، اللذان سيصبحان صدور عظام بالدولة فيما بعد، وخلال بضع سنوات فقد انضم إليهم أحمد وفيق أفندي، وزادة فؤاد، اللذان سيصبحان صدرين أعظمين فيالدولة

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P.157 – 159.

(2) Ibid, P.208.

فيما بعد أيضاً، وكذلك، فإنَّ وجود رجل مثل مصطفى رشيد [1] بهذه الغرفة يبرز مكانة وأهمية **دائرة وغرفة الترجمة** بقوة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّه عند مجيء عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م أصبحت غرفة الترجمة تمتلك أكثر من ثلاثين مسؤولاً، ومع حدوث أزمة محمد علي باشا فإنَّ اللغة الفرنسية ارتفعت إلى درجة اللغة الأجنبية الأكثر تداولاً واهتماماً، وأصبحت تدرس في **غرفة الترجمة** ويتم تعلمها. [2]

وفي عهد السلطان محمود الثاني، فإنَّ مسألة تأسيس تمثيل خارجي دائمٍ أصبحت على جدول الأعمال، فهو أول من أنشأ وزارة للشؤون الخارجية تمهيداً لاعتماد سفراء دائمين لدى بعض الدول الأجنبية. فقد تمَّ إرسال مصطفى رشيد إلى باريس ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، وبعد ذلك، أعقبه إرسال السفراء والقناصلة، ولكن بدأ التمثيل الدبلوماسي بعد فترة الانقطاع هذه، أبرزت أكثر من مرة قضايا ومشاكل عهد السلطان سليم الثالث، ومن بينها:

١- إن الحياة البيروقراطية العثمانية التي يتم معايشتها في عهد السلطان محمود الثاني، تعوق النظام الدبلوماسي وغُرف الحماية.

٢- إن العلاقات الشخصية قد أعاقت تعيين أشخاص أكفاء ضمن هذه الوظائف والتعيينات الدبلوماسية.

٣- تمَّ تحذير ومنع المسؤولين بالخارجية نقل زوجاتهم في هذه المسؤوليات والوظائف الدبلوماسية والخارجية.

٤- من أجل القيام بهذه الوظائف بصورة جيدة، لابد من وضع قدر محدود من الذهب بالخزانة على سبيل الضمان.

٥- تعتبر أهم مشكلة واجهت هذا النظام، تأثير التنافس الحزبي على التمثيل الدبلوماسي، وأوضح مثال لذلك، هو تغيير السفراء الكبار وأفراد هذه المنظومة الدبلوماسية الخارجية بعد وفاة برتو باشا عام١٢٥٣هـ/١٨٣٧م، وهو حامي الإصلاحيين ورائدهم.[3]

وعند المقارنة بين دبلوماسية عهد السلطان محمود الثاني، ومنظوماتها، وبين الدبلوماسية

---

(١) مصطفى رشيد باشاً: حاز على فرصة دراسة العالم الغربي عن قرب أثناء تواجده في باريس، ولندن سفيراً للدولة العثمانية في هذه الدول، وهو من أصل يوناني، وهو أول شخص غير مسلم يحمل درجة وزير، عُيّن وزيراً للخارجية، وهو الذي بدأ فترة التنظيمات من خلال فرمان بالجلخانة.

Altan Arasli: Avrupa’da Turkizleri, Cilt2, P.105.

(2) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P.212 – 213.

(3) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P. 213.

عام ١٢٠٤هـ/١٧٩٠م، فإنَّه يتضح لنا بعض الاختلافات والفوارق الهامة:

أولاً: قبل أي شيء، فقد نشأ في هذه الفترة بيرقراطيون ومسؤولون على أعلى مستوى من ناحية الخدمة الدبلوماسية، وكانوا يعرفون اللغات الكثيرة ويجيدونها.

ثانياً: ظهرت تغيرات مهمة في المناخ الدولي، وبدأت قضية الشرق تجذب أنظار واهتمام وانتباه دول أوروبا العظمى طبقاً لما قبل أربعين سنة.

ثالثاً: وكذلك، فإنَّ تدخلات دول أوروبا الجماعية في مسألة مصر عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، تبرز الدعم المشترك للدولة العثمانية. ومن الطبيعي أن يكون هناك بدل وحدود لهذا الدعم والتأييد الأوروبي، حيث أن الدولة العثمانية سوف تعطي دول أوروبا الامتيازات التي تريدها في مجال التجارة، وسوف تحقق أيضاً الإصلاحات التي تريدها دول أوروبا.

وأخيراً : وفي كلاً الفترتين كانت هناك حياة بيروقراطية مدنية جديدة تعرف جيداً العلاقات مع أوروبا، وبإمكانها تنظيم هذه العلاقات.(١)

وهكذا، وفي ظل هذه الظروف فإنَّ دبلوماسي السلطان محمود الثالث لفتوا الأنظار، وكانوا محل الاهتمام بإجراءاتهم، ويصعب كثيراً القول بأن لهؤلاء الدبلوماسيين دوراً مؤثراً في مجال السياسة الدولية. بل إنهم ربما لم يستطيعوا تحقيق نجاح في مهام مثل: حل قضايا مصر والجزائر، والتفاوض حول التعريفات الجمركية، والتأثير على صحافة أوروبا لصالح الدولة العثمانية، وإجبار الدبلوماسيين الجدد على احترامهم أكثر منهم، وعلى أي حال فإنَّ وحدة الدولة أصبحت في يد ممثلي الدولة العثمانية الذين تضاءلت قوتهم بالتدريج وأصبحوا منتجين لدول أخرى ولتأييد دول أخرى. ولكن للإصلاحيين نجاحات في فهم محاولات أوروبا بالمعنى التام، ولهذا السبب فإنَّهم أصبحوا أصحاب نفوذ تجاوز إطار العلاقات الخارجية من خلال تعريف الدولة العثمانية للغرب، وليس تعريف الغرب للدولة العثمانية، وبذلك فإنَّ البيروقراطية المدنية الجديدة قد ظهرت في إسطنبول وكافة المراكز الهامة الأخرى، وبالتوازي مع ذلك، فإنَّ منصب رئيس الكتاب قد حقق أهمية متزايدة في إطار حركة الإصلاح العثماني التي كان يقوم بها هؤلاء.

لكن السلطان محمود الثاني الذي كان يريد تنظيماً لهذه **البيروقراطية الجديدة** بعد تقويته **غرفة الترجمة، وإحيائه للجهود الدبلوماسية والقنصلية**، قام بتحويل منصب **رئيس الكتاب** إلى **وزير**

---

(1) Ibid, P.214.

الخارجية في ذي القعدة ١٢٥١هـ/ مارس ١٨٣٦م، وإن بدا ذلك كما لو أنه تغير في اللقب، فإنَّ هذا السلطان من خلال هذه التغييرات التي قام بها في الفصول والأقسام الأخرى قد اجتهد وعمل على إدخال منصب رئيس الكتاب ضمن وزارة خارجية حقيقية، ولكن مع تأسيس وزارة الخارجية والتغييرات التي حدثت في الدبلوماسية، فإنَّ الدبلوماسيين أصبح على عواتقهم حمل كافة المكاتبات الخاصة بالباب العالي ومهام أخرى.

ويمكننا، أن نرتب باختصار أسباب كسب البيروقراطية المدنية هذا الإطار والنفوذ السياسي.

أولاً : قبل أي شيء إنهم كانوا أصحاب انتماء مناسب، فإنَّ معظمهم قام بتطوير انتماءاتهم السياسية سواء في غرفة الترجمة بالداخل أو في السفارات العثمانية بالخارج، ونشؤوا وتربوا في غطاء علماني مثل صادق رفعت، مصطفى رشيد، عالي باشا، فؤاد باشا. واكتسبوا الخبرة في مجال الدبلوماسية والمالية ولأنهم عاصروا الحياة السياسية للدولة العثمانية خلال هذه الفترة، وعاصروا أزمات الخزانة المالية، لذلك فقد اكتسبوا قدرات خاصة ومفيدة.

ثانياً : إن اكتساب المنظومة البيروقراطية المدنية القوة السياسية كان في ظل حكام يؤيدون ذلك وهم السلطان محمود الثاني صاحب الشخصية الإصلاحية في هذه الميادين، ومن بعد وفاته ظهر السلطان عبدالمجيد الذي كان يتعاطف مع هؤلاء المسؤولين، ولكن السلطان عبدالمجيد كان قليل الرغبة في جمع السلطة السياسية بأكملها في يده، ومن ثم فإنَّ البيروقراطية المدنية قامت بملء هذه الفراغات.

ثالثاً : وأخيراً، بالنسبة لهذه الإصلاحات فإنَّه مع وفاة السلطان محمود الثاني عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م، ظهر ونشب بقوة صراع القوى القائم بين السلطان ومسؤولي السلطة من الدرجة الأولى، وتمَّ بدء فترة إصلاح جديدة سوف تستمر حتى عام ١٢٨٧هـ/١٨٧١م.[1]

وقد اعتلى السلطان عبد المجيد العرش العثماني خلال فترة خطيرة عام ١٢٥٤هـ – ١٢٧٧هـ/١٨٣٩م – ١٨٦١م وكان في سن السادسة عشرة، ولم يتدخل في جهود وأعمال البيروقراطية المدنية بشكل مباشر. ولم يكن السلطان عبدالعزيز رجل سلطة يريد تأسيس سلطته أو صاحب إرادة يريد فرضها على الدولة.[2].

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüşü, Ankara, 2010, P.215 – 216.

(2) Ibid, P.215 – 216.

هنا يجدر بالذكر، تحليل شخصية الدبلوماسي والتعرف عليها في هذا الإطار العام، ولقد تمَّ تقسيم هذه المعلومات بشكل تام إلى مناهج ومبادئ خاصة.

ولا شك أن المبدأ الرئيس الذي كان يوجه ويرشد رجل الدولة العثمانية وجهود الدبلوماسيين العثمانيين كان يكمن في حماية الدولة العثمانية. أما **فؤاد باشا** الذي تقلد منصب وزير الخارجية خمس مرات فإنَّه كان يرسل تعليماته إلى ممثلي الدولة العثمانية خارج الوطن على النحو التالي: "**إن أهم وأول هدف للحكومة هو حماية نفسها في المقام الأول** ". وجميع هذه الجهود والمساعي في الأساس كانت متعلقة بهدف محدد هو: حفاظ الحكومة العثمانية على سيادتها على الأقليات داخل الدولة، وتأسيس هذه السيادة والسلطة التي بدأت تضعف مجدداً، والحيلولة دون فقد الدولة العثمانية لأراضيها. وفي نهاية القرن ١٣هـ /١٩ م فقد كانت سيادة وسلطة الدبلوماسية العثمانية على النحو التالي: "**حماية أنفسنا والحفاظ على وجودنا وكياننا أكثر ضرورة من الخروج والهروب**".

والمبدأ الثاني: إن جميع الناس بالدولة العثمانية سواسية أمام القانون مهما كانت أديانهم، على الرغم، من أن الدولة العثمانية دولة إسلامية، وخلال هذه الفترة كان هناك توجه (ميل واتجاه) نحو التقاليد الإسلامية التي هي مصدر أساسي للعلاقات الخارجية العثمانية خلال التنظيمات، ومن ناحية الشكل فإنَّ قواعد الإسلام هي التي كانت تعكس الدبلوماسية العثمانية، وعلى سبيل المثال، فقد كان هناك تصريح وتوضيح لرئيس الكتاب عام ١٢٢٢ه/ ١٨٠٧م على النحو التالي: "**إن بنية الحكومة (حكومة الدولة العثمانية) مرتبطة بقوانين الشريعة الإسلامية، ولقد تشكلت الحرب ضد روسيا خلال الفترة ١٢٢١ – ١٢٢٧ه/ ١٨٠٦– ١٨١٢م وتعاملت حكومة الدولة بقواعد ومناهج الإسلام ضد الحكومة الروسية المتآمرة** ". ولكن مثل هذه التصريحات والتقسيمات التي تعتمد على القواعد الإسلامية، كانت محل اهتمام ونظر عند التعاون مع القوات الأوروبية المشتركة في حرب القرم، وعند استخدامه في الأوساط الدبلوماسية العثمانية بعد فرمان التنظيمات في الجولخانة، ومن أجل تنفيذ ذلك فقد تمَّ إجراء المساواة بين العثمانيين بصفة عامة، وعلى سبيل المثال، فإنَّه أثناء حرب القرم تحدث السفير العثماني في باريس محمد جميل باشا، مع وزير خارجية فرنسا، حول عدم الاعتراف بأن السلطان عبدالمجيد سفير المسلمين، وقال محمد جميل باشا: من الممكن تعريف السلطان بهذا الاسم فهو رئيس الدولة وسفير العثمانيين وهذا العرف في الأساس موجود لدى دول أوروبا كما هو الحال في الدولة العثمانية، ولذلك فإنَّ هذا العرف والتقليد أكثر حداثة وبداية للعلاقات الدولية مع الدولة التي أصبحت معاصرة.

وفكرة الحداثة والمعاصرة هذه التي كان يستسيغها الرأي العام الأوروبي، وجميع القوات الأوروبية، تمَّ استخدامها كسبيل وطريق من قبل الدبلوماسيين العثمانيين، وأصبحت أيضاً وسيلة

وأداة. ولم تكن قواعد الدين فحسب بل إن الفكر الإسلامي أصبح وسيلة دفاعية للمفاوضين العثمانيين، وعلى سبيل المثال، فإنَّه عند اقتراح منح اليونان أراضي تساليا ويني شهر التي تتشكل معظمها من المسلمين في مؤتمر برلين، فإنَّ المفاوضين العثمانيين أعلنوا أنه لا يمكن للمسلمين والشعب المسلم قبول ذلك، والمبدأ الأساسي إن الدولة العثمانية كانت دولة حديثة يتساوى فيها جميع الناس وما يهمها في الأساس يهم المسلمين ويتعلق بهم.

والمبدأ الثالث: للدولة العثمانية عضويتها بالاتحاد الأوروبي وكونها القوة الشرعية لأوروبا، وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت قوية جداً في الماضي، فقد أصبحت قوة هامة لأوروبا منذ القرن: ٨هـ/١٤م، إلا أن الدولة العثمانية لم يتم تمثيلها في مؤتمرات فيينا ١٢٢٩ – ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤– ١٨١٥م،[1] أو في أي الاجتماعات التي حضرها وتابعها الوزراء، ولكن في عام ١٢٥٦ – ١٢٥٧هـ/ ١٨٤٠ – ١٨٤١م كان للدولة العثمانية دور مهم في المشاركة والإنضمام إلى نظام دول أوروبا خلال توقيع اتفاقية المضايق بعد فرمان التنظيمات، وخلال الأيام التي تمَّ فيها توقيع اتفاق لندن الذي أعطى محمد علي باشا فرصة للتحرك، والأهم من ذلك، إن جميع قوات أوروبا العظمى أصبحت تقبل بتمثيل الدولة العثمانية في مؤتمر باريس ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م وذلك بعد حرب القرم، وأصبح ذلك واقعاً وحقيقة، **ومن ثم فإنَّ الباب العالي قد أصبح يمتلك مزايا قوانين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا من خلال معاهدة باريس التي أبرمها في هذا المؤتمر.** وبعد ذلك، فإنَّ رجال الدولة العثمانية لم ينسوا على الإطلاق أن الدولة العثمانية عضو ضمن القوى العظمى، وأنه جزء غربي من القوة الأوروبية الشرعية، وكان الغربيون يؤكدون هذه الحقائق بصفة عامة، واستقبل وزير خارجية فرنسا جميل باشا، ورحب بانضمامه إلى معاهدة الدولة العثمانية – باريس، وكذلك قبل بانضمامه إلى الاتحاد

---

(١) يرجع ذلك لعدة أمور، منها:

١. أن الدولة العثمانية بينما وقفت متشائمة ومترددة، فإنَّها في الوقت نفسه أدركت أن نابليون قد استولى على أوروبا ونجح في ذلك، وأنها لا يمكنها مواجهة العدو بمفردها.
٢. وفي تلك الأثناء فإنَّها بدأت تأسيس علاقات وروابط على نطاق واسع ببعض دول أوروبا وقامت أيضا بتأسيس روابط حلف جديد.
٣. قد أخذت أوروبا تغير سياستها وظهر في الساحة وضع جديد آخر. وأخذت مجموعة من الدول الحليفة تنتهج منهجاً آخر وتقف في صف إلى جانب العدو، ولهذا لم تعد هناك ثقة في العلاقات الدولية.
٤. حيث أن إفساد المعاهدات، وعدم الاعتراف بها، أصبح مادة وتقليداً، ولهذا السبب أيضا فإنَّه لم يعد لدى الدولة العثمانية أي اهتمام أو رغبة باتفاقات التحالف مع بعض الدول.

Ahmed Cevdet: Tarih-I Cevdet, Onikici Cilt, Üçdal Neşriyat, İstanbul 1996, P.257 – 258.

الأوروبـي. واكـد وزيـر خارجيـة فرنسـا أن هـذه الميـزة لـم تحصـل عليهـا اليونـان، ولـم يـتم دعـوة اليونـان بسـبب الخلافـات القائمـة بـين العثمـانيين واليونـانيين حـول قضـية كريـت، وعلـى الـرغم، مـن الاهتمـام بـأن رجـال الدولـة العثمانيـة كـانوا يملكـون حقوقـاً متسـاوية فـي عضـوية الاتحـاد الأوروبـي، فـإنَّ بعـض الأعضـاء الآخـرين لـم يكـن لـديهم نفـس الحقـوق بالتسـاوي، وأهـم شـي يمـيط اللثـام عـن عـدم المسـاواة هـو اسـتمرار الامتيـازات التـي تمـنح الأجانـب حقوقـاً خاصـة جـداً فـي الأراضـي العثمانيـة، وعلـى أيـة حـال فـإنَّ رجـال الدولـة العثمانيـة اسـتخدموا مبـادئ الوحـدة بجهـد كبيـر قـدر اسـتطاعتهم، فـي هـذه الحـال، ومـن هـذا المنطلـق فـإنَّ البـاب العـالي أصـبح معترفـاً بـه كصـديق قريـب مـن العائلـة الأوروبيـة بموجـب معاهـدة بـاريس، والخطـاب العثمـاني الـذي لـم يكـن رسـمياً.ولكن هـذا الاعتـراف لـم يغيـر أي شـيء بسـبب التصـريح والبيـان المتعلـق بوجـود الامتيـازات بـين البـاب العـالي والقـوى الأوروبيـة الممنوحـة للأجانب الذين يعيشون في الدولة العثمانية.

والمبدأ الرابع: ينبغي دعم وتأييد مبادئ القومية والنظام القانوني الموجود والقائم عليه الدولة، وينبغي عدم السماح بتحطيم السلطة، أو تحديد مصير الأمة، لأن الدولة العثمانية لا يمكنها عمل أي شي، وهذا يعني أن الأقليات القومية، والأجناس والمجموعات العرقية الأخرى، ينبغي ألا تتعدى نسبة الـ ٥٠ % بالنسبة للعثمانيين، أما إذا تمَّ قبول تقليص القومية وتحديد النسبة العثمانية فإنَّ ذلك يعني تشكيل خطر مهم إلى حد ما. أما **عالي باشا** الذي تولى منصب الصدر الأعظم لأكثر من مرة، والذي تولى منصب وزير الخارجية أيضاً مرات كثيرة، فإنَّه أصبح في مواجهة امتيازات في مناطق عديدة، لأنه لا يمكن منع هؤلاء وهذه الأجناس من الانتشار بصفة عامة وبسرعة، ولكن **فؤاد باشا** المحترف مهنياً والمتمرس، فإنَّه كان ضد فكرة تشكيل دولة تعتمد على مجموعة من القوميات وكان يسمى ذلك بتقنين الجنسيات والأعراف، وبعد ذلك فإنَّ **صفوت باشا** وزير الخارجية أعلن وأوضح لقوات أوروبا العظمى إن مسألة انتزاع ولاية من الدولة من أجل إسعاد دولة أخرى أمر يتنافى مع القومية والاستقلالية.

واستناداً إلى مبادئ القومية فقد تمَّ معارضة نقل سلطة الأراضـي الموجودة تحت سيادة الدولـة العثمانيـة إلـى اليونـان، ولـم يستخدم رجـال الدولـة العثمانيـة كلامهم القديم فـي الماضـي وهو تفوق القواعد الإسلامية وصوابها. وبدلاً من ذلك فـإنَّهم استخدموا مزاعم وادعاءات علمانيـة حديثـة فـي تشـريفاتهم وتقنينـهم للقواعـد العثمانيـة، وأدركـوا ضـرورة إنهـاء أي تمـرد علـى سـيادة الحكومـة القانونية، لأن التمرد القومي يعد تمرداً على الدولة، وهذا الأمر ليس قانونياً ولقد كانت قواعد التمرد القومي هادمة للنظام، ولهذا السبب فإنَّ جميع الدول كانت تدعم نظام الحكم القائم بل ينبغي أن تـدعم

هذا النظام بدون قيد أو شرط. [1]

المبدأ الخامس: إن رجال الدولة العثمانية يؤمنون بضرورة أن تراعي كافة الحكومات القواعد الدولية وقانون الشعوب، كان يتمثل في قانون الشعوب الغربية ونظامه وتبني الباب العالي هذه القوانين أصبح أمراً طبيعياً، لأن مشروع القوانين كان يسير في اتجاه دعم وتأييد الباب العالي في نظامه، وفي عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م فقد حدث تمرد في كريت وكانت اليونان تقوم بدعم هذا التمرد، ولكن اليونانيين الآخرين كانوا يقومون بتنظيم اضطرابات داخل تساليا العثمانية.

وقام **فؤاد باشا** بنقل هذه الأخبار إلى المؤسسات الدولية وحكومات الدول العظمى وطلب تطبيق القوانين الدولية بشكل جاد، وقال أيضاً، إذا كان بإمكان اليونان التحرك بحرية واستقلالية شعباً وحكومة ودولة، فإنَّها مضطرة لإغفال القواعد الدولية والتجاوز عنها، وواصل قائلاً: أي دولة هذه، لا يمكن أن تسمح قوانينهم بعمل تمرد تحت مسمى قانون الشعوب، إن اليونان تخدم نفسها بشكل عام، وتحت مسمى العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه فإنَّ المثير من الدبلوماسيين العثمانيين إنهم قد أوضحوا في الكثير من النماذج الأخرى إن القوانين الدولية تضمن نوعاً من السياسة الدفاعية وأخذوا يؤيدون ذلك، وهذا هو الزعم الذي أدركته الحكومات.

المبدأ السادس: حيث إن الاضطرار لمراعاة المعاهدات والاتفاقات الدولية، كان مهماً إلى حد ما بالنسبة للعثمانيين. بل إن مصطلح (Pacta suntsoranda) كان متداولاً بصفة مستمرة بين دول أوروبا وأصبح مبدأ أصيلاً وأساسياً ضمن القوانين الخاصة بالشعوب الغربية.

وهذا المبدأ تحول إلى مبدأ مهم بالنسبة للحكومة العثمانية بعد حرب القرم بصفة خاصة، لأنه كان في صالح المناطق التي تحكمها معاهدة واتفاق باريس ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، واهتم **عالي باشا** بذلك المبدأ في كلامه وقال: **"نحن مضطرون لفعل أي شيء ممكن للحفاظ على مصالحنا ومنافعنا في معاهدة باريس التي لم تقبل بها روسيا ولم تستسيغها، لأن هذا الاتفاق (معاهدة باريس) منع روسيا من وضع " قواتها البحرية وأسطولها الحربي في البحر الأسود، وإذا كانت الحكومة الروسية قد أعلنت أنها لن تعترف بهذه المعاهدة فإنَّ جهودها ذهبت هباء وراحت سدى"**. ولقد تشكلت السياسة العثمانية بالاتفاقيات الأخرى. وفي مؤتمر باريس عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م تقرر تقسيم بغدان والأفلاق إلى بعض الولايات العامة، ولقد تنبهت الدولة العثمانية لهذا الشرط جيداً

---

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy in the Tanzimat Period" Tanzimat Döneminde Osmanli Diplomasisinin Modernizasyonlu, Cev: Dr. Durdu Mehnet Burak, Ankara Oniversitesl Osmanli Traihi Arastirma Veuygulama Merkezl Derglsl, Ankara, 2000, Sayi:11. P850–856.

بسبب مجموعة من الظروف.

وفي عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، فإنَّ هذه الإمارات المتحدة قامت بتعيين قارل أمير الهونجيلون على المملكتين بغدان والأفلاق ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م وطلب الباب العالي ضم ذلك إلى المعاهدة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م، حتى انعقاد مؤتمر باريس الجديد وأن يكون هذا البند ضمن البنود الموجودة في المعاهدة، وعارض الباب العالي تقسيم إمارة الأفلاق والبغدان، ودعي الباب العالي لإلغاء هذا التقسيم في معاهدة واتفاق برلين، إن هذا الاتفاق لم يكن في صالح العثمانيين مثل معاهدة باريس ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، ويمكن القول بأن مؤتمر برلين قد وضع دستور كرال جون الذي يحمي علاقات الدولة العثمانية بالدول الأخرى وأصبح الباب العالي مستشاراً قانونياً لهذه القوانين الدستورية ويمكن القول بأن هذا المؤتمر هو الذي حدد معالم الدبلوماسية العثمانية خلال القرن ١٤هـ/ ٢٠ م.[١]

وفي عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م فإنَّ إعداد اتفاق باريس كان يشكل أساساً مهماً للدبلوماسية العثمانية، وفي نفس الوقت أيضاً فقد أجمع العثمانيون على ضرورة عدم تدخل الدول العظمى في شؤون الدولة العثمانية، ويمكن القول بأن عدم حضور العثمانيين مؤتمراً مع أوروبا لإعلان ذلك وعدم استخدامهم هذا المؤتمر كوسيلة هو المبدأ السابع للدبلوماسية العثمانية، ولقد تمَّ إبلاغ القوى العظمى الأوروبية بإنه تمَّ إدراج رسائل الخط الهمايوني ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م ضمن المادة التاسعة بمعاهدة باريس على النحو التالي:

لا يمكن السماح للقوى الأجنبية بأي شكل من التدخل بشأن الأمور الداخلية للدولة، أو بشأن السلطان، وتصرفاته أو في علاقات الدولة بالرعايا والأقليات، وذلك لأن جميع القوى الأوروبية كانت تتدخل في شؤون الأقليات بصفة مستمرة، وفي الشؤون الداخلية للسكان المحليين داخل الدولة، وعلى مستوى الأفراد، وبالنسبة للمساعي المؤيدة لمبدأ عدم الاجتماع بشأن المسائل الأخرى وعدم المشاركة في ذلك، فقد تبين أن الباب العالي أصبح صاحب أسس في هذه المعاهدة بعد عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، وانطلاقاً من المادة التاسعة من اتفاق باريس ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م فإنَّ الدبلوماسيين العثمانيين كانوا يقومون بتحويل رسائلهم إلى حكومات القوى الأوروبية العظمى بصفة مستمرة وبشكل مباشر، وفي ذات مرة فإنَّ جميل باشا قد اتفق مع نظيره وزير خارجية فرنسا حول الاعتراف بقدسية وحرمة واستقلالية المناطق والأراضي التي تقوم الدولة العثمانية

---

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy in the Tanzimat Period" Tanzimat Döneminde Osmanli Diplomasisinin Modernizasyonlu, Cev: Dr. Durdu Mehnet Burak, Ankara Oniversitesl Osmanli Traihi Arastirma Veuygulama Merkezl Derglsl, Ankara, 2000, Sayi:11. P850–856.

بإدارتها وحكمها[1]. **وهناك سبعة مبادئ تحدث عنها جميع الأوروبيين المعاصرين المعروفين وهذه المبادئ حظيت بقبول سائر دول أوروبا وهي:**

أولها: حماية الدولة العثمانية ليس مبدأ جديداً لكنه تقليد وعرف قائم مثلما هو الحال في الوقت الراهن، **أما المبادئ الست الأخرى**، فقد تمَّ تطويرها أثناء فترة التنظيمات من خلال الشكل الذي تمَّ إيضاحه به على الأقل **وهي:** مساواة المواطنين العثمانيين– عضوية الدولة العثمانية في الاتحاد الأوروبي– الحماية الدستورية والقانونية لنظام الحكم والحاكم إزاء التمردات القومية – وتأييد القوانين الدولية واعتبار جميع الاتفاقيات أمراً مقدساً، وعدم التدخل في الشؤون المالية للدولة العثمانية، **وآخر هذه المبادئ** وهو عدم الاجتماع أصبح محل قبول لجميع القوى بشكل تام. ولكن **روسيا والنمسا** لم تقبل بذلك لأنها كانت تعتقد بأن وظيفة هذه الاجتماعات طرح الإملاءات والوصايا وفرصة للعرض المباشر، ولا يمكن القول بأن جميع القوى الأوروبية العظمى عاشوا متوافقين على مستوى محدد في العلاقات الدولية، وإلى جانب ذلك فإنَّه يمكن القول: بأن رجال الدولة العثمانية ودبلوماسيها كانوا يتحدثون بنفس اللغة ذاتها التي كان يتحدث بها ممثلو الدول العظمى بالنسبة لنفس المبادئ. وأخذت الدبلوماسية العثمانية في التمدين والتحديث بسرعة في إطار التصريحات والإجراءات وفي المبادئ أيضاً، ومن الطبيعي الحصول على مؤيدي إنجلترا من حكومة لندن بصفة عامة. لأن المصالح الإنجليزية العثمانية كانت في صدام بصفة مستمرة مع بعضها البعض. [2]

والمنهج الثاني للدبلوماسية العثمانية: الهروب من الإنضمام إلى مؤتمر دولي بخلاف الأحداث التي يتم متابعتها والإشراف عليها عن قرب، ولكن القيام بشيء دولي من خلال منهج وأسلوب الهروب هذا قد يحمل تعارضاً وتناقضاً في الوقت نفسه، ولكن الرأي العثماني في المؤتمر الدولي يعد أثر تجربة، وعند مشاركة وانضمام القوى الأوروبية العظمى بهذه المؤتمرات، فإنَّها سوف تساهم في إنهاء التمردات والاضطرابات الداخلية وحماية الدولة بشرط القيام بعمل الإصلاحات من أجل سد مطالب الدولة العثمانية وحاجاتها.

---

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy in the Tanzimat Period" Tanzimat Döneminde Osmanli Diplomasisinin Modernizasyonlu, Cev: Dr. Durdu Mehnet Burak, Ankara Oniversitesl Osmanli Traihi Arastirma Veuygulama Merkezl Derglsl, Ankara, 2000, Sayi:11. P850–856.

(2) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy In The Tanzimat Period" Tanzimat Doneminde Osmanli Diplomasisinin Modernizasyonlu, Cev: Dr. Durdu Mehnet Burak, Ankara Oniversitesl Osmanli Traihi Arastirma Veuygulama Merkezl Derglsl, Ankara, Sayi:11, P. 856 – 861.

لكن المؤتمر الذي انعقد في عهد نابليون الثالث ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م وجاور ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، كان يحمل خطراً مضاعفاً بالنسبة للعثمانيين، لأنه صدر من حاكمي فرنسا (نابليون وجاور)، ولكن رجال الدولة العثمانية ودبلوماسيها قاموا بتوأمة أنفسهم وتكييفها على المعايير الأوروبية المعاصرة من خلال الأساليب والمفاهيم التي كانوا يستخدمونها، ولم يكن هذا المنهج والأسلوب الدبلوماسي جديداً عن سائر الأساليب الأخرى، لأن هذا المنهج تمثل في كسب دعم وتأييد الدول الكبرى بسهولة، وقلل من الاتصال العثماني بهم (الاجتماعات).

ولقد كانت روسيا أشد خصم يهدد الدولة العثمانية خلال القرن ١٣هـ/١٩ م، وكانت النمسا وإنجلترا وفرنسا مؤيدة لاستقلال الدولة العثمانية عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، لكن هذا المثلث لم يتمسك بكلمته بصفة مستمرة، وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ آراء هذه القوى الداعمة والمؤيدة للعلاقة العثمانية في هذه المسألة ملأت السجلات العثمانية، وهذه السجلات أيضاً كانت تحمل انطباعات خاصة كان يؤمن بها رجال الدولة العثمانية على أنها قاعدة، وكانت تحمل أيضاً آثار المساعدات الإنجليزية المؤثرة والأكثر طلباً من أي دولة أخرى، وبعد عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م كانوا يحلمون بتغيير خريطة العالم لصالحهم وضد الجانب العثماني وكانوا يفكرون بتفكير رجال حاذقين ماكرين أذكياء.

وبالنسبة لتمثيل الباب العالي في المؤتمرات، فإنَّ الباب العالي كان يريد أن تضمن القوى الأوروبية مصالحه، وفي الوقت نفسه فإنَّ العثمانيين كانوا حذرين من مسألة تنظيم وإعداد مثل هذه الاجتماعات والمؤتمرات، وإذا كان هناك مؤتمر دولي، وجدول أعمال محدد، فإنَّ الباب العالي يفرح لذلك، وعلى سبيل المثال فقد اقترح **عالي باشا** ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م عقد مؤتمر مع أمير الأفلاق وبغدان ويدعى جوزا، وحدث هذا الاجتماع في مقره بإسطنبول، وكان اجتماعاً بناءً على غرار الاجتماعات التي كانت تقوم بها جميع دول أوروبا، ولقد كثرت هذه النماذج بشكل كبير.

والمنهج العثماني الثالث: كان عاماً مثل سائر سياسات جميع الحكومات في الوقت المعاصر، وهو التأثير على سياسة الرأي العام للدول الأخرى من خلال الصحافة بصفة خاصة، وبسبب المانشتات الموجودة والعناوين الظاهرة في صحف أوروبا، عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م فإنَّ الباب العالي كلف جميع السفراء العثمانيين بدول أوروبا بفتح مكاتب ودوائر بث ونشر صحفي، وذلك للرد بشكل منطقي على القضايا الموجودة في جدول الأعمال، وعلى الأخبار التي تقوم ببثها وكالات الأنباء بشكل مستمر ومنظم.

ولقد كان لوكالات الأنباء هذه تأثيرها على الرأي العام لدى الدول الأخرى، وعندما دخلت الحياة بحيز التنفيذ عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م فإنَّها أخذت تفقد هذه الحياة مرة أخرى خلال الفترات التالية، ولقد تعلم الدبلوماسيون العثمانيون فوائد هذه الخدمات الصحفية من خلال طباعة مقالات

تتماشى مع مصالح بلادهم وكيف سيتم إبلاغ مديري الصحف بأوروبا بهذه الأخبار.

وعلى سبيل المثال، فإنَّ موزوروس باشا كان يقوم بإرسال أخبار في غاية الإثارة والأهمية كل يوم إلى مؤسسات نشر قوية مثل ريتورس باعتبار سفير عثماني كبير. ولقد تأثر الباب العالي بالقوى الغربية في إطار هذا النوع من المساعي والجهود، ولكن هذا التأثر لم يكن بالشكل الكبير، وكان محدوداً، إلا أنه تعلم بسرعة وأصبح في تنافس وسباق مع الملحقين الآخرين بدول أوروبا. (١)

أما الأسلوب والمنهج العثماني الرابع: المستخدم لمرة واحدة فقط، فهو إرسال مطالب ورغبات السلطان الجيدة والحسنة إلى القوات الأخرى، ولقد كان حكام أوروبا يقومون بزيارة بعضهم بصفة مستمرة خلال القرن ١٣هـ/١٩م من أجل تنفيذ اللهو والمتعة، ورجال السلطة العثمانيين كان كل واحد منهم يقود جيشاً بكامل طاقته وبمفرده كما جرت العادة في الدولة.

ولقد كان للسلطان تأثير واضح ومحدد عندما زار **السلطان عبدالعزيز** النمسا ولندن، وكان يرافق السلطان عبدالعزيز في رحلته لأوروبا **فؤاد باشا** وتمكن الاثنان من خلال هذه الجولة التفقدية بأوروبا من إزالة تأثير روسيا إزاء معاهدة باريس. إلا أن السلطان عبد العزيز لم يتعود على مثل هذه الزيارات الأوروبية التي كان يقوم بها فهرالدين شاه إيران، وإسماعيل خديوي مصر، حيث إن السلطان عبدالعزيز، لم يرغب في شيء سوى تأمين بلاده عند قيامه بهذه الرحلة، ولكن مع ذلك، فإنَّ السلطان عبدالحميد لعب دوراً إيجابياً وفعالاً من خلال هذا الأسلوب والمنهج العثماني، وكان يكتب خطابات مؤثرة للغاية إلى زعماء أوروبا الآخرين من أجل الدعم والمساعدة في مواجهة خطر استيلاء روسيا على إسطنبول.

ولقد كانت العلاقات الخارجية بالدولة تسير وتجري بأساليب عديدة وكثيرة أكثر من التي يستخدمها الدبلوماسيون ورجال الدولة العثمانية، والغالبية العظمى لهؤلاء قد اتخذوا التقنيات الأوروبية نموذجاً وكانوا يشكلون مجموعات ويقومون بالتأثير على الكيانات والكوادر، وكان بإمكان وزراء الخارجية العثمانيين الحصول على نسخة من الأخبار التي يقرؤها وزير أي دولة، أو نسخ من الأعمال الدبلوماسية الغربية، وذلك من خلال الممثلين لهم في العواصم الأجنبية، وفي الوقت نفسه فإنَّه كان يتم استخدام المذكرات الدبلوماسية الرسمية للدبلوماسيين الغربيين والاقتراحات غير الرسميه.

---

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy In The Tanzimat Period" Tanzimat Doneminde Osmanli Diplomasisinin Modernizasyonlu, Cev: Dr. Durdu Mehnet Burak, Ankara Oniversitesl Osmanli Traihi Arastirma Veuygulama Merkezl Derglsl, Ankara, Sayi:11, P. 856 – 861.

وبدؤوا يستخدمون الإجراءات والممارسات الأوروبية وبروتوكولاتهم وأخبارهم العامة وأشكال تطبيقاتهم ومخططاتهم، وكذلك فإنَّ بعض رجال الدولة العثمانية والسفراء الكبار قد تعلموا فن الدبلوماسية المؤثرة في ظل معرفتهم الجيدة للغة الفرنسية، وتمَّ نشر شبكة تلغراف وبريد أوروبية من إسطنبول ١٢٧٤هـ/ ١٨٨٥م، ومن ثم فإنَّ الدبلوماسيين العثمانيين استخدموا التلغراف من أجل الرسائل العاجلة وبدؤوا في حماية أخبارهم السرية في ظل ذلك.

ولقد ذاع وشاع النمط الغربي في إسطنبول بعد نظام التلغراف، وذلك من خلال استخدام الأشكال الوثائقية بوزارة الخارجية، وتنظيم الصادر والوارد .... الخ، من الوسائل الحديثة التي كانت تستخدمها وتعمل بها الخارجية الأوروبية.

وبالنسبة لوزارة الخارجية العثمانية فإنَّه من الجدير بالذكر هنا أن نرى تأثيراً لثورة النشر التي نهجتها الوزارة، وكذلك الثورة الصحفية التي كانت قائمة وموجودة بها، وكانت في حقائب خاصة بها سراً. وبدأ وزير الخارجية في استخدام التقنيات التي أدت إلى تأثير أكبر عند التعامل مع هذه الوثائق، ومن الممكن لنا إن نرى كل هذه التقنيات ولو بشكل فردي، وهذا من منظور القول: بأن الدولة العثمانية إذا كانت تريد العيش في هذا العالم فلا بد لها من العمل.

ولا شك أن هذه المبادئ والتقنيات والمناهج والأساليب الخاصة بالدبلوماسية العثمانية، كانت محل قول على نطاق واسع وأكبر من مناهج أساليب أوروبا خلال القرن ١٣هـ/ ١٩م، ولقد تطورت بصورة أكبر خلال فترة التنظيمات، وأصبحت تحقق التواؤم والإنسجام. ولكن الدولة العثمانية لم يتسنَّ لها النجاح في ظل هذا الظرف الطويل. (١)

ولكن الحقيقة التي لا يمكن الخروج عنها، هي إن مجموعة من هؤلاء المثقفين قد اتجهوا نحو تغيير أفكارهم، وتطوير عقولهم بشكل تدريجي، لإنجاح الإصلاحات التي كانت تعتمد على معلوماتهم وكفاءتهم وقدراتهم. وأثناء بحث السلطة العثمانية عن نموذج حديث ومعاصر، وتطور الدول الأوروبية بصفة خاصة، فقد أولت الدولة العثمانية إهتماماً خاصاً بفكر ونهج هؤلاء، ولكن الباب العالي الذي عرف أوروبا وتعرف عليها من خلال المعلومات التي ملأت أسماعه بدأ يتأثر بالعالم الغربي إلى حد ما، وذلك من خلال كتب السفارات التي أعدها سفراء أذكياء.

---

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy In The Tanzimat Period" Tanzimat Doneminde Osmanli Diplomasisinin Modernizasyonlu, Cev: Dr. Durdu Mehnet Burak, Ankara Oniversitesl Osmanli Traihi Arastirma Veuygulama Merkezl Derglsl, Ankara, Sayi:11, P. 856 – 861.

فلا شك أنه عند الحديث عن السفراء أصحاب هذه السفارات فقد تمَّ الحديث عن كتب سفاراتهم أيضاً. وفي حقيقة الأمر أن الأعمال المقارنة حول جميع كتب السفارات هذه لم ترقى إلى المستوى الكافي، ولكن الأعمال التي جرت في هذا الميدان والمجال، هي بمثابة أبعاد ذات ترقَ، حيث يمكن أن تقف على مدى تأثير هذه الكتب على السياسات الداخلية والخارجية للباب العالي. وفي الوقت نفسه ماهي الخصائص والنظم التي تميز كتب السفارات هذه؟، وخاصة التي زادت بعد تأسيس السفارات الدائمة وإن هذه الزيادة حدثت سواء من ناحية العدد أو المضمون والمحتوى.

وقد تمَّ تحليل وإيضاح حول البنية الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية للدولة والمتعلقة بهذه السفارات، فقد أكدت على شمولية الفكر والعقل لهؤلاء السفراء، إلى جانب نظرتهم الثاقبة، التي أدت إلى ترقي أصحاب كتب السفارات هذه إلى مناصب في غاية الأهمية، ومن هذا المنطلق خلال السنوات المتعاقبة. ويعد أبو بكر راتب أفندي، ومصطفى راسخ أفندي، ومحمود رائف أفندي، ومحمد سعيد غالب أفندي، من هؤلاء السفراء أصحاب كتب السفارات الذين ارتقوا إلى درجة رئيس كتاب، بعد فترة قصيرة من تأسيس السفارات الدائمة، كماهو معروف أن هؤلاء كانوا دبلوماسيين يمثلون الدولة العثمانية بشكل أكثر فعالية وإيجابية من دول أوروبا.

فعند تناولنا ودراستنا لكتب السفارات هذه، فإنَّه يتضح لنا:

أولاً: إنها تشمل جميع المستخدمين والمرافقين لسفرائنا في كل سفارة، فكان لهؤلاء دور كبير ووظيفة عظيمة في الخارجية العثمانية، وفي أحوال كثيرة، كان يتم تفضيل وترشيح البيروقراطيين الموجودين بمعية السفارة، والمفاوضين للعمل كسفراء بصفة خاصة، فقد تمَّ تعيين مجموعة من هؤلاء الأشخاص على السفارات بشكل مباشر، ومن أبرز هؤلاء، محمد سعيد أفندي الذي ذهب إلى روسيا، وأحمد عزمي أفندي – عديل أحمد رستم أفندي ــ اللذين ذهبا إلى بروسيا.

ثانياً: لم يقتصر دور هؤلاء الأشخاص المرافقين للسفير في سفارته عند ترك أثرهم على السياسة الخارجية العثمانية فحسب، بل إنهم ساهموا في دخول العديد من الأشياء الجديدة في المجال الثقافي والتقني والعملي الموجود بأوروبا في الدولة العثمانية، وهذا الأمر يعد في غاية الأهمية بل إنه أكثر من مهم. فإنَّنا لا ننسى دور محمد سعيد أفندي في تأسيس المطبعة بالدولة العثمانية.

وفي عهد السلطان سليم الثالث الذي بدأ فتح عصر الإصلاحات بالدولة العثمانية، وقام بتطبيقه بنفسه، فإنَّه استفاد بدرجة كبيرة من سفارة ابي بكر راتب أفندي بالنمسا، ومن التقارير التي كتبها بشأن مؤسسات دولة النمسا – كما مر سابقاً – وهذا يدل على أن سفارة النمسا هذه كان لها أكثر من تأثير بالنسبة للوائح الموجودة في فرمانات وإصلاحات النظام الجديد، بل إن

السبب الرئيسي لجني ثمار الإصلاحات التي تمت خلال الفترة التي تمَّ الحديث عنها، كان نابعاً من هذا الفكر وهذه الرؤية النمساوية الغربية.

وكما هو واضح من ذلك العصر، فإنَّه يستحيل أن تكون مجرد صدفة مسألة تشكل ظهور المؤسسات والسياسات التي عرفناها على إنها نقطة تحول في السياسات الخارجية للدولة العثمانية اليوم، وليس صدفة ظهور هذه المؤسسات والسياسات خلال فترة النظام الجديد، وخلال هذه الفترة فقد تمَّ وضع أسس وإرساء دعائم الحيادية بين الدول المجاورة والقوات العظمى، والتي تمَّ مشاهدتها في تلك الفترة. ولا شك أن هذه الأسس والدعائم جعلت الدولة العثمانية تتدهور وتسقط، وتظل عاجزة تماماً بلا أي قوة للدفاع عن نفسها ضد أعدائها الأزليين، ومن ثم فإنَّ اسس ودعائم سفارتنا الدائمة هي أثر من آثار النظام الجديد، وبخلاف ذلك، فإنَّ المثقفين العثمانيين قد تعرفوا على الأوروبيين بشكل مباشر في أماكنهم وبلادهم، ووضعوهم تحت المرصد، واستخدموا مصادرهم بأنفسهم، وكتبوا مؤلفات باللغات الأجنبية، وأول هذه الكتب والمؤلفات هو كتاب سفارة نامة، والذي كتبه السفير محمود رائف أفندي – بإنجلترا. (١)

فإنَّ الأعمال حول **السفارات نامة،** أو **كتب السفارات،** تتضمن اتساعاً كبيراً للغاية من ناحية الموضوع والزمان والمكان، ولا شك، إن كتب السفارات هذه أو ما يسمى بالسفارة نامة، لم تكن مهمة من ناحية تاريخنا فحسب، بل هي في غاية الأهمية، لأنها تحوي وتتضمن معلومات بشأن الدول التي لديها قناصل وسفراء عثمانيون، ولهذا السبب فإنَّ هذه الكتب تحوي معلومات تفصيلية بشأن الدول إلى جانب المعلومات الموجهة إلى تاريخنا.

ونحن نرى، أنه تمَّ إرسال سفراء لمرات عديدة إلى العديد من الدول الأجنبية، اعتباراً من فترة تأسيس الدولة العثمانية وهذا يدل على أن الدولة العثمانية لم تكن كما يطلق عليها الستار الحديدي – بدليل، وأنه يصادف في عهد الفاتح وجود مؤلفات وكتب تحت مسميات **السفارة نامة – حوادث نامة – سياحة نامة – تقارير – رسائل –** وهذه الأعمال كتبها السفراء أو أحد رجال الوفد المرافق له إلى رئيس الكتاب، أو الصدر الأعظم، لإبلاغ السلطان في المقام الأول بمعلومات حول جهودهم أو رحلاتهم أو مشاهداتهم، **وأول وثيقة تعرف باسم سفارة نامة هي تقرير حاجي زاجانوس المرسل إلى دولة النمسا،** وهي تصادف السنوات العشر الأولى للسلطان محمد الفاتح. وهذا لا

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996. P. 320 – 327.

يعني ، عدم وجود مؤلفات مكتوبة أو مطبوعة من هذا النوع قبل أو بعد هذه الأعمال. ومن الممكن التفكير بوجود أعمال كثيرة من هذا النوع كلما تقدمت تصنيفات الكتب والدراسات عنها سواء الكتب الموجودة في الأرشيفات أو الموجودة في أيدي أشخاص منفردين (أفراد).

والسفارة نامة أو تقارير السفارة هي من أكثر المصادر المكتوبة والمطبوعة أهمية ومكانة، لأنها تشكل أساساً للبحث عن مضمون ومحتوى العلاقات الثقافية والتجارية والسياسية بين الدولة العثمانية وسائر الدول التي على علاقة معها. ومن الممكن الحصول على بعض المعلومات التصويرية الهامة بشأن الأحوال السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية بين الدولة العثمانية والدول الأخرى، وذلك بالاستناد إلى هذه الكتب والمؤلفات والتقارير ومعظم وأغلب كُتاب هذه التقارير التي يطلق عليها السفارة نامة، هم أشخاص نشؤوا في صورة بيروقراطيين أذكياء وأكفاء وذوي قدرات. ومن الواضح أن المعلومات التي خرجت من تقارير السفارات نامة خلال القرن ١٢– ١٣هـ/ ١٨–١٩م بصفة خاصة قد لعبت دوراً مؤثراً بدرجة مهمة على سائر أفكار ورؤى العثمانيين بشأن الدول والأمم، بل إن هذه المعلومات تحوي أهمية أكبر إذا أدركنا هذا الدور الذي تلعبه وتقوم به. [1]

ومع ذلك فإنَّ الموضوعات التي تتناولها هذه السفارات نامة تحوي معلومات تبدو وكانها غير مهمة بالنسبة لفكرنا واعتقادنا اليوم سواء من ناحية المشاهدات أو الشرح التفصيلي، إلا أنه لا يمكن الاستخفاف بهذا النوع من السفارات أو التقليل من شأنها لأنها تتناول فترات ومراحل في غاية الأهمية. لأن هناك حقيقة مهمة جداً هي أن الدولة العثمانية التي لم تدخل في أي علاقة حقيقية أساسية مع أي دولة أخرى سوى التجارة أو الحرب مع إيران وأوروبا، اعتباراً من عهد القانوني لم يكن لديها الإمكانات التي توصلها للحصول على مواد خام أو معلومات بشأن الأمم والدول الأخرى، وإنها أصبحت محرومة من ذلك. خلال هذه الفترات أيضاً هناك سفارة نامة تمَّ كتابتها بالاعتماد على أهم المصادر وأكثرها صواباً حول الدول الأجنبية، وكذلك بالاعتماد على ما تمَّ سماعه أو مشاهدته من قبل ممثلي الدولة العثمانية إلى هذه الدول الأخرى، ومن الواضح أن هذه السفارات نامه كانت عبارة عن رسائل وتقارير.

هذه السفارات نامة كتبت بلغة النظم وفي إطار القصائد الشعرية، ومنها ما هو مرسوم ومصور

---

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996. P. 320 – 327.

يمكن وصفه في إطار الدرجة الثانية، وبعضها في صورة لوائح إخبارية تفيد أصحاب التقارير للإطلاع وتفسير الخارجية العثمانية، وهناك أيضاً سفارات نامة من الدرجة الأولى وهذه التقارير والسفارات نامة مكتوبة في الأساس من خلال الاعتماد على الجهود والمراقبات في الزمان والمكان من قبل السفراء ومرافقيهم. **بالإضافة إلى ذلك،** فهناك بعض السفارات نامة التي تمَّ حفظها في المكتبات المختلفة والأرشيفات وسائر الأماكن الأخرى المشابهة داخل وخارج الوطن.[(١)]

وكانت فيينا العاصمة للنمسا أهم دولة في أوروبا الوسطى، وجارة الدولة العثمانية، لهذا السبب فإنَّها، أصبحت بمثابة السفارة التي تقوم بمواصلة التعاون بين إسطنبول والنمسا، والتي تقوم بحركة الاتصال والمراسلات بينهما وبالنظر إلى هذه الأعداد، فإنَّه من الممكن رؤية والاطلاع على العلاقات الدبلوماسية وفترة الصراع الطويلة التي استمرت بين الدولة العثمانية ودول أوروبا، **وبصفة عامة،** فإنَّه لا يمكن إنكار تأثير فرنسا على حركات الإصلاح والتجديد التي قامت بها الدولة العثمانية، ولهذا السبب فقد تمَّ تولية فرنسا الاهتمام الأكبر ضمن دول أوروبا الأخرى خلال القرن ١٢هـ / ١٨ م.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ المؤرخين قد أهملوا دور النمسا في تجديدات وإصلاحات الدولة العثمانية، وخلال النصف الثاني للقرن ١١هـ/ ١٧م فقد تمَّ إرسال وفدين من الدبلوماسيين العثمانيين إلى فيينا هم ضعف الدبلوماسيين المرسلين إلى فرنسا خلال القرن ١٢هـ / ١٨م، وتوجد سفارة نامة حول قرابة النصف قرن هذا. وكما هو معروف فقد كانت النمسا أحد أقوى وأهم الخصوم والمنافسين للدولة العثمانية منذ القرن ١٠هـ/ ١٦م وحتى نهاية القرن ١٢هـ / ١٨م، ولهذا السبب فهناك سفارات نامة كثيرة تتعلق بالنمسا، ومرتبطة بها مباشرة.

ونستطيع أن نستنتج من المعلومات الموجودة في السفارات نامة، بأن الدولة العثمانية قد اتخذت من مؤسسات النمسا النموذج والقدوة عند إجراء التجديدات والإصلاحات الشاملة في كافة المؤسسات العثمانية خلال القرن ١٢–١٣هـ/ ١٨– ١٩ م. وبخلاف ذلك، فإنَّ كلا الدولتين كانت تشترك مع الأخرى بحدود طويلة على نفس الساحة في البلقان ووسط أوروبا، وكذلك خلال فترات السلم والحرب فقد كانت هناك تحركات متبادلة سواء في الاتجار أو اللاجئين والرحالة فقد استخدموا هذه الحدود، وحدث خلال هذه المرحلة تبادل للتقنيات والعلوم بين النمساويين

---

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996. P. 320 – 327.

والعثمانيين.

وإحدى سفارات نامة القرن ١٢هـ / ١٨م وما قبله معنية بفرنسا فحسب، وهذه السفارة نامة لها تأثير قوي على إصلاحات القرن ١٢هـ / ١٨م، وهناك تسعة سفارات نامة متعلقة بالنمسا وتمَّ كتابة خمسة منها خلال هذا القرن، أما سفارة نامة أبو بكر راتب أفندي آخر سفارة نامة، فهي بمثابة الكتاب الأساسي لجميع حركات وإجراءات التجديد للدولة العثمانية منذ ذلك الوقت.

وعلى الرغم من كتابة ثمانية سفارات نامة بشأن روسيا خلال القرن ذاته، إلا أن هذه السفارات نامة لم تحظَ باهتمام أركان الدولة العثمانية بسبب الصراع الطويل القائم بين الدولتين، ولكن على الرغم من وجود هذا الفتور في العلاقات إلا أن هذه السفارات ينبغي أن تكون دليلاً على مواصلة تتبع جميع التطورات التي تحدث في روسيا.

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ العثمانيين كانوا يبغضون روسيا ويرونها دولة واحدة في التطور، حيث إن الروس أخذوا من الدول الغربية الأوروبية كافة احتياجاتهم من التقنيات والحضارة مثل العثمانيين، أيضاً وكما سيُفهم من كتب وتقارير السفارات نامة فقد تمَّ تصوير الروس على أنهم أمة ظالمة ليس لديها أي تسامح، غليظة الطباع، وقاسية القلوب.

أما دول إنجلترا، فإنَّها بدأت في جني الثمار التي سوف تجمعها في القرن المستقبل اعتباراً من نهاية هذا القرن، وفي بداية القرن ١٣هـ / ١٩م فإنَّ فرنسا بدأت تلعب دوراً في إصلاحات الدولة العثمانية وإنجلترا أيضاً بعد ذلك. ومن المؤكد أنه كان لرجال الدولة في ذلك الوقت، وسفارة نامة محمود رائف أفندي، والتقارير التي قام بجمعها يوسف أجاه أفندي في حوادث نامة إنجلترا، نصيب ودور في الحصول على كم كبيرمن المعلومات حول المؤسسات الإنجليزية، وفي ظل هذا الكتاب فإنَّ أركان الدولة العثمانيين قد عرفوا مؤسسات أكثر دولة تطوراً في ذلك العصر، وقاموا بنقل هذه المؤسسات إلى رجال الدولة العثمانية بعد ذلك.

أما السفارات نامة المتعلقة بدولة بروسيا، فإنَّها بدأت في الظهور خلال النصف الثاني للقرن ١٢هـ / ١٨م، وهذه التقارير التي يطلق عليها سفارات نامة تقوم بإبلاغ وتعريف رجال الدولة العثمانية بأن دولة بروسيا هي دولة أخذت في التنامي بسرعة، ولكنها لم تكن قوية مثل الدول العظمى الأخرى، والذين قاموا بكتابة السفارات نامة هم يحملون نفس أفكار وسياسات دولة بروسيا غيرالموثوق بها إزاء الدولة العثمانية.

ومع ذلك فإنَّ السلطة والحكومة العثمانية أصبحت على قناعة بأن بروسيا سوف تصبح دولة كبرى في المستقبل في ضوء المعلومات المتاحة، وخلال القرن ١٣هـ / ١٩م فإنَّ هذه السفارات

نامة تمَّ استخدامها كدليل ومرشد في تشكيل السياسات التي تعتبر أساساً للعلاقات العثمانية بدولة بروسيا خلال القرن ١٣هـ / ١٩م. (١)

وكما هو واضح فإنَّ الغالبية العظمى من السفارات نامة هذه كانت تتناول دول أوروبا وحضارتها، وفي الوقت نفسه فإنَّها كانت مصادر من الدرجة الأولى لتوجيه السياسة الخارجية العثمانية، واعتباراً من القرن ١٢هـ / ١٨م فإنَّ الدولة العثمانية بدأت تتجه نحو دول الغرب لتجديد مؤسساتها وإدخال المؤسسات الغربية لديها، وهذا النوع من الإجراءات التي قامت بها الدولة العثمانية كان يسمى بحركة التغريب والمعاصرة بصفة عامة.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها ولا مفر منها وجود تأثير غربي على هذه الحركات، ولكن هذا التأثير أصبح محدوداً بشدة في بعض الأحيان، ولقد أرادت الدولة العثمانية أن تكون ذات ريادة وتقدم في كافة مجالات ونواحي العصر من صناعة وتقنيات وعلوم وتكنولوجيا عسكرية، ولهذا السبب فإنَّ السفارات نامة هذه كانت تحوي معلومات من الدرجة الأولى بشأن دول أوروبا، وهذه الصفة التي تمَّيزت بها السفارات نامة جعلتها مصدراً رسمياً مهماً للدولة العثمانية يمد السلطان ووزرائة، بمعلومات هامة بشأن الدول لأجنبية. **ولهذا السبب فإنَّ السفارات نامة كانت عبارة عن تقارير تشمل تجارب ومحاولات العثمانيين بشأن تقليد أوروبا.**

ونظراً لأن السفارة نامة كانت تعد من المصادر السرية للدبلوماسية العثمانية فقد كانت هناك بعض القيود والتحديدات حول الوثائق السرية، وكذلك فإنَّ الأشخاص المرافقين للسلطان الذين قاموا بكتابة هذه التقارير لم يقوموا بذكر التقارير الرسمية ذات الدرجة السرية في مؤلفاتهم، لأن التقارير كانت تشمل معلومات سرية تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة. وكذلك التعليمات الرسمية وبخلاف ذلك فقد كان يتمَّ تعيين السفراء لفترات قصيرة **السفراء العثمانيين،** حتى تمَّ تأسيس سفارات عثمانية دائمة في أوروبا.

وبعد إتمَّام وظائفهم والمهام المنوطة بهم فإنَّ كلاً من السلطان، والصدر الأعظم، ورئيس الكتاب، يتحدثون معهم كل على حدة، ويقومون بالإدلاء بمعلومات شفهية إليهم حول مشاهداتهم ومحادثاتهم أثناء سفاراتهم هذه، وبالنسبة للمعلومات المتاحة والتي تمَّ الحصول عليها في السفارات نامة فإنَّها كانت محدودة ومقيدة بجزء خاص بعلاقة الدولة العثمانية بالدول الأجنبية بصفة عامة،

---

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya:Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996, P. 330 – 338.

وبصفة خاصة فإنَّ هذه السفارات نامة تعطي معلومات حول ماهية وظائف هؤلاء السفراء والأعمال الفنية التي خرجت من وراء عملهم وإرسالهم.

ومن الممكن تناول السفارات نامة من وجوه مختلفة:

أولها: إن هذه السفارات نامة من الممكن استخدامها في صورة رحلة قام بها السفراء العثمانيون، وتشكل آثارهم وجميع مشاهداتهم حول دول أوروبا بصفة خاصة وسائر الدول الأخرى.

وثانيها: من الممكن التفكير بأن هذه السفارات نامة هي مصدر للتاريخ الثقافي والاجتمَّاعي للدولة العثمانية.

أما الجانب الثالث: فهو أن هذه السفارات نامة مكنت رجال الدولة العثمانية من عمل الإصلاحات، لأنها قامت بتوفير المعلومات الكافية بشأن دول أوروبا، وتبوأت مكاناً في غاية الأهمية بالنسبة لتنظيم مؤسسات الدولة العثمانية طبقاً للمعايير الغربية ومستويات الغرب.

اما الجانب الرابع: الذي يميز السفارات نامة فهي إنها وثائق مكتوبة وتعد الأثر الثقافي للتاريخ بين الدولة العثمانية ودول أوروبا والغرب.

الجانب الخامس: وهو أنها مصدر دبلوماسي مختلط لكافة المكاتبات العادية بين الباب العالي وسائر ممثليه في الخارج.

وأخيراً فإنَّ هذه السفارات نامة تعطينا معلومات بشأن أدوار ومهمات السفارات العثمانية في الدول الغربية.

بالإضافة إلى كل هذا، فإنَّ هذه السفارات نامة كانت تحوي تطوراً وتغيُّراً في الفكر العثماني من ناحية الموضوعات التي كانت تتضمنها، وتحوي معلومات بشأن عملية تطور الاتصال والتأثير بين الشرق والغرب [1].

من خلال ذلك، نجد أن مدينة ڤيينا (Vienna) كانت النقطة الدبلوماسية العثمانية البارزة خلال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. Vienna As A Major Ottoman Diplomatic Post In The Nineteenth Century

---

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya:Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996, P. 330 – 338.

فالدولة العثمانية صاحبة المكانة والأهمية الخاصة في تاريخ العالم، أصبحت ذات تقليد وماضٍ أصيل ألقى بظلاله على العالم أجمع، لأن هذه الدولة تمكنت من حكم شعوب يتشكلون من قوميات ولغات وأديان مختلفة في حقبة طويلة بلغت ٦٠٠ سنة وفي بقعة جغرافية تتسع لقارات ثلاث وأصبحت ذات سيادة أثرت على العالم أجمع خلال هذه الفترة التي استمر فيها حكمها.

ومما لا شك فيه، فإنَّ أهم ساحة انتشر فيها النفوذ العثماني، هي أوروبا بعد أن أصبحت الدولة العثمانية من مجرد إمارة صغيرة إلى دولة عالمية. ولقد كانت أسرة الهابسبرج الحاكمة المنافس الأهم أمام الدولة العثمانية في هذه الأراضي المفتوحة حديثاً حيث إنه عاصر نهضة الدولة العثمانية وتوسعها وجود أسرة الهابسبرج الحاكمة والتي تُعرف بأكبر قوة لأوروبا في البر والبحر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، بل إن كارل الخامس (ملك أسبانيا وأخو ليبولد الأول ٩٠٥ – ٩٦٥هـ/ ١٥٠٠ – ١٥٥٨م) قد هز وأربك توازنات القوى في أوروبا تماماً، وهزم ملك فرنسا منافسه. واصل طريقه بدون عائق، وبهذا الشكل وفي تلك الأثناء فإنَّ القانوني الذي تلقى طلب المساعدة من فرنسا، اغتنم هذه الفرصة لتعزيز سياسته حول فتوحات أوروبا وخاض حرباً على المجر حليفة الهابسبرج، وفي نهاية الأمر، فإنَّ الإمبراطور كارل الخامس قد انشغل بجبهة قتالية جديدة واضطر لترك الساحة.

وهذا الوضع الجديد الذي حدث قد أعاد التوازن الذي تقوض لجانب واحد، ومكن المعارضين لقوة الدولة المطلقة من الدفاع عن أنفسهم، ولكن كل هذه التطورات التي حدثت مهَّدت السبيل لتشكل أوروبا التي نراها اليوم، ومن ناحية، فإنَّه عند الإنتصار العثماني في معركة موهاكس خلال حرب المجر عام ٩٣٢ هـ/ ١٥٢٦م، وقد تمَّ دفن إمبراطورية المجر وإزالتها من التاريخ وجعل الحاكم المسيحي (الإمبراطور النمساوي) في مواجهة خليفة العالم الإسلامي وجهاً لوجه، وأدى ذلك إلى بدء العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين هاتين القوتين المؤثرتين.

ولكن العثمانيين الذين تركوا المجر بدون ملك في موهاكس ٩٣٢هـ/١٥٢٦م خاضوا حروباً ومواجهات قوية مع الهابسبرج -لإنهم كانوا الورثة الطبيعيون لبلاد المجر- ومن ثم فإنَّ أراضي المجر التي تمَّ اقتطاعها وأخذها من الإمبراطورية المجرية المهزومة كانت محل شد وجذب ومواجهات بين الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية لفترات طويلة، وظلت المواجهات بين الجانبين سجالاً حول هذه الأراضي المجرية، وهذا ما يدعونا للقول، بأن المجر وأراضيها هي ثورة

العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[١]

ويمكن تقسيم العلاقات السياسية والدبلوماسية والتي بدأت بين الدولة العثمانية وأسرة الهابسبرج الحاكمة النمساوية، مع بداية حرب موهاكس، وحتى الحرب العالمية الأولى إلى ثلاث مراحل بصفة عامة:

أ – الفترة التي بدأت من عهد سليمان القانوني حتى معاهدة زستيواتوروك وهي معاهدة سلام عثمانية نمساوية، وكانت الدولة العثمانية أقوى بالنسبة للنمسا أو أسرة الهابسبرج النمساوية، مماجعل الموقف العثماني في مفاوضات هذا السلام جيداً.

ب – الفترة التي تبدأ من معاهدة السلام زستيواتوروك ١٠١٥هـ/١٦٠٦م، وحتى معاهدة سلام كارلوڤيتيز ١١١٠هـ/١٦٩٩م، وهي الفترة التي أصبحت فيها الدولة العثمانية ذات حقوق متساوية دبلوماسياً من خلال سلام زستيواتوروك، وكذلك التي كانت فيها الدولة العثمانية أكثر قوة من النمسا.

ج – الفترة التي بدأت بمعاهدة كارلوڤيتيز ١١١٠هـ/١٦٩٩م وحتى سقوط الدولة العثمانية، وخلال هذه الفترة فقد كان الوضع السياسي للعثمانيين ضعيفاً للغاية، وتراجعت فيها القوة الهجومية العثمانية، وبدأ العثمانيون سياسة الدفاع لسنوات طويلة.

ولكن فترة هذه العلاقات، التي بدأت بين الدولة العثمانية والنمسا، خلال القرن ٨هـ/ ١٦م بحرب موهاكس ٩٣٢هـ/١٥٢٦م، قد تواصلت واستمرت خلال القرن ١١ – ١٢هـ/١٧ – ١٨م، حتى معاهدة زيشتوي ١٢٠٥هـ/١٧٩١م، وخلال هذه الفترة فقد أصبحت العلاقات السياسية والعسكرية تناظر الساحة الدبلوماسية، وتمَّ توقيع اتفاقيات ومعاهدات كثيرة جداً بين الدولتين سواء المعاهدات الطويلة أم القصيرة.[٢]

لهذا، جاء أهمية دراسة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فقد برزت مدينة ڤيينا في عدد من العلاقات مع الدولة العثمانية، فكانت البوابة الرئيسة خلال كل تلك العلاقات، ففي القرنين العاشر

---

(١) انظر، التمهيد للرسالة.

Ugur Kurtaran: Osmanli Diplomasi Tarihinden Bir Kesit Osmanli Avusturya Diplomatik Iliskileri (1526 – 1791), Kahraman, Maras, 2009, P.13 – 14.

(٢) انظر، التمهيد للرسالة.

Ugur Kurtaran: Osmanli Diplomasi Tarihinden Bir Kesit Osmanli Avusturya Diplomatik Iliskileri (1526 – 1791), Kahraman, Maras, 2009, P.13 – 14.

والحادي عشر الهجري / السادس عشر والسابع عشر الميلادي، كانت ڤيينا تمثل البوابة لأوروبا الوسطى والغربية واللتان ظلتا مغلقتين أمام العثمانيين، ولم يستطع العثمانيون فتحها بالقوة على الرغم من هجماتهم المتكررة. وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، كانت ڤيينا بوابة مفتوحة استطاع من خلالها آلاف العثمانيين التدفق إلى النمسا وألمانيا ودولٍ أخرى في طريقهم إلى البحث عن عمل. **وفي هذه الأثناء، أي خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي،** كانت ڤيينا بوابة التواصل الدبلوماسي العثماني مع النمسا ومع بقية أوروبا الغربية. لقد مثّلت أحد أهم أربعة مراكز دبلوماسية للعثمانيين إلى جانب باريس، ولندن وبرلين. لقد كانت ڤيينا ضمن هذه العواصم الثلاث، أول عاصمة يتواجد بها سفير عثماني مقيم ودائم. وفي بعض السنوات، كان الممثل الدبلوماسي العثماني المتواجد في ڤيينا هو الممثل الوحيد المقيم في أوروبا بالكامل. ومن عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م إلى عام ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، (بالرغم من وجود فجوة في عشرينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي) كان هناك تعاقب للمبعوثين المقيمين من قبل السلاطين العثمانيين في إسطنبول لتمثيلهم بشكل دائم عند الأباطرة النمساويين (عائلة الهابسبورجيين) في ڤيينا، لقد كان الكثير من أولئك المبعوثين أشخاصاً بارزين. **السؤال هو: ما هي خصائص السفارة العثمانية في ڤيينا؟ وماذا كانت وظيفتها؟ ومن هم الأشخاص الذين قاموا بتمثيل الحكومة العثمانية في تلك السفارة؟**

إن هذه التساؤلات لن تستطيع تغطية كل الجوانب لهذه الأسئلة العريضة، ولكنها ستحاول على الأقل رسم طبيعة التمثيل العثماني الدبلوماسي في ڤيينا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

بدايةً، هناك ملاحظتان للتمهيد للموضوع. فالعثمانيون وحكام النمسا (الهابسبورجيون) لم يبدؤو علاقاتهم الدبلوماسية في عام ١٢١١هـ/١٧٩٧م. وإنما بدؤوها قبل ذلك بقرنين ونصف على الأقل. حيث تمَّ إرسال بعثة دبلوماسية عثمانية إلى ڤيينا في عام ٩٤١هـ/١٥٣٥م. ومن ذلك الحين إلى عام ١١٦١هـ/١٧٤٨م، كان هناك ما يقارب من ٣٣ إلى ٣٤ بعثة دبلوماسية عثمانية (حسب ما ورد في إحصاءات جوزيف فون هامر Joseph von Hammer) [1].

ولقد قام (فيك راشات أونات Faik Rasat Unat) بوضع قائمة تضم ٤٢ بعثة دبلوماسية

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.14 – 15.

عثمانيـــة إلـــى حكـــام النمســـا (الهابســـورغيين) خـــلال الفتـــرة مـــن ٩٤١هـ/ ١٥٣٥م إلـــى ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م[1]. كانـت بعضـا مـن هـذه البعثـات مثيـرة للاهتمـام، كمـا تـمَّ نشـر بعـض تلـك المراسلات التـي كتبهـا أولئك السفراء (Sefarenames). ولكن الصفة المميزة لكل تلك البعثات الدبلوماسية هي أنها كانت مؤقتة. حيث كان المبعوث يقوم بالذهاب إلى هناك – كما ذكرت سابقاً – لنقل رسالة، أو لإجراء محادثات، أو لإبرام معاهدة، أو لنقل تهنئة للإمبراطور الجديد، أو للقيام بمهام أخرى محددة. لقد كان مبعوثا غير مقيمٍ ومن النوع ما قبل العصر الحديث أيضاً. كان يتم تمثيل الأباطرة الهابسبورجيون (حكام النمسا) عادة في مدينة إسطنبول من قبل سفراء مقيمين، ولكن هذه النوعية من الدبلوماسية الأوروبية الحديثة لم تكن متبادلة من قبل السلاطين العثمانيين حتى عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م.

الملاحظـة الأخـرى، تتعلـق بالطبيعـة العامـة للعلاقـات العثمانيـة – النمسـاوية. فحتـى عـام ١٢٠٥هـ/١٧٩١م، كانت الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية تتحاربان فيما بينهما على فترات متقطعة. – كما اتضح لنا سابقاً – أما بعد ذلك التاريخ، فلم يقابل أحدهما الآخر على أرض المعركة. فـي الحقيقـة، فخـلال القـرن الثالـث عشـر الهجـري/ التاسـع عشـر المـيلادي، كـان العثمـانيون والنمساويون على علاقة طيبة نسبياً مع بعضهما البعض، على الرغم من وجود بعض الحالات الاستثنائية، وخصوصاً في مناسبتين مهمتين إحداهما عندما قامت النمسا أولاً باحتلال مقاطعتي (البوسنه Bosnia والهرسك Herzegovian) ثم ضمّها إليها. وسنتحدث هنا عن حقبة طويلة لم يكن فيها أي قطيعة في العلاقات الدبلوماسية، وتميزت بوجود دعم كبير في كل من العاصمتين لموقف الطرف الآخر.

لقد تدفق الدعم من مدينة ڤيينا إلى مدينة إسطنبول، أي من الإمبراطورية القوية إلى الدولة الضعيفة. لقد بحث العثمانيون عن الدعم، كما تلقوا دعماً قوياً من النمسا خلال فترة الأزمات خصوصاً – **عادةً ما كان ذلك الدعم على شكل دبلوماسي، وأحيانا بعض الدعم العسكري** – خلال فترة الثورة اليونانية في عشرينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعند قيام محمد علي بتحدي السلطان في الفترة من١٢٥٥– ١٢٥٧هـ/ ١٨٣٩ – ١٨٤١م، وخلال فترة الاجتياح الروسي، وكذلك خلال حرب القرم (Crimean War) اللاحقة التي استمرت من ١٢٦٩هـ – ١٢٧٢هـ/١٨٥٣ – ١٨٥٦م. لم تدخل الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية

(1) Ibid.

كشريكين رسميين في تحالف ما مطلقاً، إلا في حرب عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م. حيث قدم البرلمان النمساوي الذي يطلق عليه اسم (Ballhauslatz) مقترحَ تحالف إلى الباب العالي في عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، حيث يعتبر تحالفاً هجومياً – دفاعياً. لكن الباب العالي رفض ذلك في ذلك الوقت الحرج من الحرب الفرنسية – البروسية. يقول "علي باشا" السلطان الأكبر في ذلك الوقت، بأن الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية لديهما "أعداء خارجيون وجروح داخلية" متماثلة، ولكن لديهما مصالح مختلفة[1].

لقد كانت ڤيينا مركزاً لمؤتمر سلام فاشل وذلك في محاولة لأنهاء حرب القرم (Crimean War) في عام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م. ولقد كانت أيضاً مركزاً مقترحاً لمؤتمرٍ آخر لمساعدة العثمانيين عن طريق تحوير الانتصار الروسي ضدهم في عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م. ولكن المؤتمر الذي عقد في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م تمَّ فعلياً في برلين وليس في ڤيينا. وفي السنوات اللاحقة بدأت الإمبراطورية الألمانية حديثة النشوء تحجب النمسا عن دعم العثمانيين. وبدأت أهمية برلين تتزايد كنقطة دبلوماسية عثمانية. **حتى ذلك الحين،** بالتحديد حتى عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م كانت مدينة باريس ولندن وڤيينا تتفوق على برلين في تقديرات العثمانيين. **وكانت ڤيينا على الأرجح،** خلال معظم فترة القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، ثالث مكان للسفارات من حيث الأهمية في نظر العثمانيين، بعد باريس ولندن. ولقد انعكست الأهمية النسبية للسفارة في ڤيينا في حجم هيئة الدبلوماسيين المتواجدة بها، والتي كانت تقريبا نفس أو أقل تقريباً من تلك الموجودة في السفارة في باريس، وبنفس أو أكثر بقليل عما هو موجود في السفارة في لندن وبرلين حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.[2].

ماذا كانت وظيفة السفارة في ڤيينا؟

لقد كانت الوظائف الأساسية للسفير العثماني ومعاونيه في ڤيينا تشبه وظيفةَ أي سفير مقيم في أي مكان آخر وبالمصطلحات الدبلوماسية التقليدية هي توخي اليقظة، وتقديم المشورة والتفاوض. فاليقظة تعني إبقاء عين مخابراتية على ما يدور في الإمبراطورية النمساوية، وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب الحكومي والإبلاغ عنها إلى إسطنبول. أما تقديم المشورة فكانت تتمثل في تقديم وجهات النظر والآراء لوزير الخارجية في إسطنبول فيما يتعلق بالتطورات والمسارات المحتملة للأحداث.

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.15 – 16.

(2) Ibid, P. 16 – 17.

أما التفاوض فكان غالباً غير رسمي ويتمثل بكل بساطة في نقل وجهات نظر الباب العالي إلى البرلمان النمساوي، ولكنها قد تتضمن مباحثات رسمية للاتفاقيات المكتوبة. ومن المرجح بأن أهم تفاوض بين الدولة العثمانية والنمسا تمَّ في ڤيينا في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي حيث كان يتعلق باتفاقية تسوية لاحتلال النمسا لمقاطعتي (البوسنة والهرسك Bosnia وHerzegovian). ولقد تمَّ الإيعاز بالقيام بمفاوضة في عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م إلى المندوب المفوض العثماني الأول في مؤتمر برلين (أسعد بيه Esad Bey) وليس إلى السفير العثماني (الإسكندر كاراتودوري باشا Alexander Karatodori Pasa). لقد سبق لكاراتودوري التعامل مع مسألة مقاطعة (البوسنة) ومع وزير الخارجية للنمسا – هنغاريا واسمه الكونت (أندراسي Andrassy)، وعند عقد المؤتمر، قام بمواصلة المفاوضات في ڤيينا في طريق عودته من برلين إلى إسطنبول(١).

لقد كان للسفارة في ڤيينا أنشطة مميزة تختلف إلى حد ما عن أنشطة السفارات العثمانية الأخرى. إحداها تمثلت في دورها كبوابة لتسهيل السفر للشخصيات العثمانية المهمة والذين كانوا يسافرون من إسطنبول إلى أوروبا الغربية والعكس، وذلك في حالة أن الدبلوماسيين العثمانيين لم يغادروا إسطنبول عن طريق البحر مباشرة إلى مرسيليا، فإنَّ رحلتهم عبر القارة ستأخذهم عبر ڤيينا. ولذلك كان (ناميك باشا Namik Pasa) المرسل من قبل محمود الثاني إلى بريطانيا يبحث عن مساعدة بحرية ضد محمد علي، حيث مرَّ عبر ڤيينا في عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م. وكذلك فعل السفراء الجدد لمحمود الثاني والمبتعثون إلى فرنسا. وعلى مر السنين كان السفراء الآخرون يتبعون نفس الطريق، سواء كانوا في رحلة الذهاب أو العودة. حتى السلطان عبد العزيز عندما ذهب إلى باريس ولندن عن طريق البحر في صفر ١٢٨٧هـ/ يونيو ١٨٦٧م، عاد عابراً أوروبا حيث توقف في ڤيينا في أواخر ربيع الأول/ يوليو. ولقد قابل (قيصر فرنسيس جوزيف Kaiser Francis Joseph) السلطان في محطة السكك الحديدية واستضافه في قصر (Schonbrunn). لقد كانت ڤيينا نقطة مركزية في توزيع المراسلات والتعاميم القادمة من الباب العالي. كان من ضمن السفراء المقيمين الأوائل إبراهيم عفيف أفندي (Ibrahim Afif Efendi) والذي أُوكل إليه مهمة استلام وإرسال الوثائق من الباب العالي إلى باريس ولندن وبرلين. كان هذا طبعاً قبل وجود التلغراف. وفي ١٢٦٦هـ/ خمسينيات القرن التاسع عشر ١٨٥٠م، عندما ربطت الأسلاك الكهربية

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.17 – 18.

عواصم ومدن أوروبا الكبرى بما فيها إسطنبول، كانت السفارة في ڤيينا تستلم البرقيات أحيانا من الباب العالي حيث كان يطلب منها أن تعيد إرسالها إلى باريس ولندن وبرلين وعواصم أخرى.(١)

والجانب الأكثر أهمية من كونها نقطة مركزية لمرور الشخصيات العثمانية وكذلك الإرساليات، هو أن السفارة الموجودة في ڤيينا قد عملت على تسهيل نقل الأفكار من أوروبا إلى إسطنبول. وكانت عملية التغريب هذه تتم من قبل كل المراكز الدبلوماسية العثمانية الموجودة في أوروبا ولكن ڤيينا كانت من أكثرها بروزاً. فمثلاً، السفير محمد صديق رفعت باشا (Mehmed Sadik Rifat Pasa) لعامي ١٢٥٤ – ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٨ – ١٨٣٩م والذي أصبح وزيراً للخارجية في إسطنبول، والمعروف أيضاً بأفكاره الإصلاحية، قام بتطوير بعض أفكاره خلال فترة إقامته في ڤيينا، فقد كان متأثرا بآراء مترنيخ ومتبنياً أفكاره، وأصبح دستور رجال التنظيمات كلمة مترنيخ التي قال فيها: {إذا كانت تريد الدولة أن تكون قوية في سياستها الخارجية، فإنَّه ينبغي أيضا أن يكون نظامها الداخلي قوياً}.(٢) وكذلك فإنَّ السفير محمد أمين علي باشا (Mehmed Ali Pasa) (٣)، والذي

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.14 – 15.

(2) İlber Ortayli: Osmanli'da Milletler Ve Diplomasi, Seçme Eserleri, Türkiye Bankasi, P. 231. Prof. Dr. Ilber Ortayli: Osmanli Lmparator Luugu'nda Iktisad Ve Sosyal Değişim, Makaleler I, Ankara Üniversitesi, Siyasal Bilgiler Fakultesi, Ankara 2000, P. 442.

(٣) ولد في ٢٥شعبان ١٢٢٢هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٠٥م، ثم عمل لفترة في القصر الهمايوني في ديوان الرسائل حتى وصل، لمرتبة هاجقان Hâcegân، [وهي رتبه مدنية تقابل رتبة اليوزباشي = الملازم العسكري، وهي خاصة بالعاملين في الدواوين السلطانية شبيهة برئيس قسم في هذه الفترة]. ثم انتقل إلى العمل في الأوقاف، ثم تمَّ تعيينه سفيراً في ڤيينا بمرتبة سفير وسطي، (سفير مفوض) في شهر شعبان ١٢٢٣هـ /١٨٠٨ م، وخلال شهر ارتقى إلى سفير كامل الصلاحية، مع تعيينه مستشاراً غير متفرغ لوزارة الخارجية في شهر شعبان من عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م ثمَّ تعيينه مستشاراً لوزارة الخارجية في شهر شوال ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

وفي شهر جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ/ ١٨١١م، تمَّ إرسال تكليفه مستشاراً للصدر الأعظم، ومن ثم تمَّ تعيينه ناظراً للخارجية برتبة وزير في ٦ صفر عام ١٢٥٧هـ /٣٠ مارس ١٨٤١ م، وذلك حتى ٨ شوال ١٢٥٧هـ / ٢٣ نوفمبر ١٨٤١م، وعاد للسفارة في ڤيينا في شوال ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م، ليعودللمرة الثانية وزيراً للخارجية في ربيع الآخر ١٢٥٩هـ / أكتوبر ١٢٥٨م وحتى ٢١ شوال ١٢٦٠هـ / ٣ نوفمبر ١٨٤٤م ثم وزيراً للمالية ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٦هـ / ١١ سبتمبر ١٨٣٠م، ثم وزيراً للخارجية للمرة الثالثة في ٣ جمادى الآخرة ١٢٩٤هـ / ١٧ أبريل ١٨٧٧م حتى ١٣ رمضان ١٢٦٤هـ / ١٣ أغسطس ١٨٤٨م، ثم وزيراً للخارجية للمرة الرابعة في ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٦٩هـ / ٥ أبريل ١٨٥٣م، حتى شهر ٦ شعبان/ ١٥ مايو من نفس السنة، ثم صار عضواً في مجلس التنظيمات سنة ١٢٧١هـ / ١٨٩٤م، تولى بعد سنة رئاستها بالوكالة عام ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م حتى توفي في يوم الأربعاء ١٦ جمادى الأخرة ١٢٧٣هـ / ١١ فبراير ١٨٥٧م.

كان يتصف بمعظم الصفات الحميدة، فهو رجل حليم، صبور، كريم، كما يتصف بالذكاء، والدهاء، وكان يمارس الكتابة وخاصة الأدب.وكان متميزاً بين أقرانه، فيعتبر أحد الرجال العظام مثل رجال الدولة البارزين من ذلك العصر. وهم مصطفى رشيد باشا، ابراهيم صارم باشا، محمد شكيب باشا، عالي باشا، فؤاد باشا، برتوباشا، وهم أساتذة هذا الرجل وعلى أيديهم تربى وكان من أبرز كتاب الدائرة العلمية، وكان يجمع بين أسلوبين، أسلوب عاكف باشا القاسي القلب، وأسلوب برتوباشا الرقيق القلب.

=

تولى منصب وزير الخارجية لعدة مرات، ثم أصبح رئيساً للحكومة، قام بالخدمة لأكثر من سنة في السفارة في ڤيينا من عام ١٢٥٢هـ- ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٦ - ١٨٣٧م. حيث أخبر أصدقاءه بإنه تعلم كثيراً من اللغة الفرنسية في ڤيينا

حيث كان يتحدثها بطلاقة عن طريق ممارستها ليل نهار. لقد قضى ساعات طويلة بالتحديد في تعلم الفرنسية تحت شجرة موجودة في حديقة السفارة. لقد ساهمت إقامة السلطان عبد العزيز والتي استمرت لثلاثة أيام فقط خلال العام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م في تفتيح مداركه. لقد أحب ڤيينا كما قال في رحلة عودته إلى بلاده. والأهم من ذلك هو إنه تمَّ اقناعه من قبل الكونت (بيوست Beust) وهو وزير الخارجية النمساوي، على أن وجود خط سكك حديدية يمر عبر البلقان سوف يساعد في ربط الأراضي العثمانية مع بعضها. وكذلك فإنَّ سفرياته أيضاً قد عززت من إعجابه بالسكك الحديدية الأوروبية. وفي أقل من شهر كان الباب العالي يبحث في النمسا وأماكن أخرى عن مطورين للسكك الحديدية في الاناضول، وبعد وقت قصير في روميلي (Rumelia) أيضاً.[1]

لقد اكتسبت السفارة التي في ڤيينا أهمية خاصة كمركز مخابراتي، أي كمركز إصغاء لما يدور

=

ولقد كان دبلوماسياً أكثر من أنه مسؤول إدارة، ومن المسلم به أنه لم يكن رجلاً صاحب رأي متشدد، وكان يتمتع بالذكاء والفطنة والبصيرة في أمور السياسة، ولهذا السبب فقد كان له دور بارز لتسوية العديد من المسائل في مجالس المفاوضات والمناقشات، بل إنه كان من خيرة أعضاء هذا المجلس برأيه المنير وفكره الواسع الافق، حتى إن أحد الأعضاء قال له ذات يوم سوف تجد الحل القاطع لهذه المسألة لديه مهما اختلفت الأراء، وهذه النقطة مهمة تجعل هذا الرجل مختلفاً لدى رشيد باشا.

وكان رشيد باشا يتشاور مع رجال ويأخذ بالرأي الصائب وغالباً رأي محمد صديق رفعت بك، فهو كان الركن الركين لرشيد باشا، ولم يتردد رشيد باشا في الدفع به لحل سائر المشكلات العالقة بين الدولة العلية وسائر البلاد الأخرى، وذلك بحكم تردده بين المجالس الإدارية ومراعاة الإصلاحات والترقيات المستمرة، فقد تمَّ تكليفه بمسؤوليات ومهام جسام، مثل حسم المسائل اليونانية، المسألة المصرية، وشارك في مفاوضات هذه المسائل وتمكن من إنجاز المهمة على النحو الأمثل بسبب لباقته وذهنه الحاضر، وفي ظل علاقاته الوطيدة مع أوروبا حول المسألة المصرية، وأمضى عامين في ڤيينا حتى توصل لقرار قاطع في ذلك، وقام بإبلاغ محمد علي باشا بالقرار الذي تمَّ اتخاذه بشأن المسالة المصرية، وخلال أيام حصل على الجواب القاطع.وعندما اقتضى الأمر تغيير سياسة الدولة العلية فإنَّ رشيد باشا دفع به ليقوم بهذا التغيير المطلوب، وفي ظل نشاطه وجهوده المحمودة فإنَّه تمكن من إقناع دول أوروبا في الخارج بمحاسن ومميزات التنظيمات الخيرية...... الخ من الأعمال.

وعندما جاء السفير الروسي منتشيكوف، فقد كلف صادق رفعت باشا بالتفاوض معه واستطاع أن يتعامل معه وفرق بين مسألة المقامات ومسألة الكنيسة الأرثوذكسية، وكان قد تمكن من كسب تقدير فرنسا وإنجلترا، بل إنه أبرز فائدة ونفعاً كبيراً لكسب ود هذه الدول.

للمزيد، انظر: عبد الرحمن شرف: أحاديث تاريخية، الطبعة العاشرة، ١٣٣٩هـ، ص ١١٥- ١٢.

Mehemed Süreyya – Sicill-I Osmani – Yayina Hazirlayan: Nuri Akbayar – Eski Yazidan Aktaran: Seyit Ali Kahraman- Kultur Bakanligi Ile Turkiye Ekonomik Ve Toplumsal, Tarih Ve Vakfi'nin Ortak Yayinidir – İstanbul, Nisan 1996. C3, P, 290.

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.19 – 20.

في مناطق البلقان الخاصة بالدولة العثمانية. لقد كان العثمانيون والنمساويون متخوفين من قيام حركات قومية ومن إنفصال الأقليات، ومن الحركة البنسلافية (Pan – slavism) على وجه الخصوص والتي تطورت في القرن الثالث عشر الهجري ١٢٧٧هـ/ ستينيات التاسع عشر الميلادي ١٨٦٠م وما بعدها. لقد كان الدبلوماسيون العثمانيون في ڤيينا قادرين على الحصول على معلومات قيمة وأحيانا أخرى كانوا يحصلون على معلومات مضللة عن الأعمال التخريبية لشعوب البلقان. كان بعض من تلك المعلومات يقدم من قبل الحكومة النمساوية، والبعض الأخر من مصادر أخرى. لقد قام السفير (كالماكي Kalimaki) والذي كان سفيراً في ستنينات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، قام بالإبلاغ عن "معقل الثورة" حيث أبلغ بأن مقاطعتي (الأفلاق والبغدان) ستصبحان تحت سيطرة الأمير (كوزا Cuza) وبعد ذلك أخبرعن جهود الرومانيين الذين عاشوا في هاتين المقاطعتين للتخلص من الأمير (كوزا Cuza) والمجئ بأمير أجنبي. لقد مرر السفير (كالماكي Kalimaki) معلومات استخباراتية إلى إسطنبول عن مخازن اسلحة سرية ذاهبة إلى البلغاريين عن طريق المقاطعة العثمانية المستقلة (صربيا). ثم قام خلفه وهو (حيدر Haydar) بإرسال معلومات إلى إسطنبول عن جهود الأمير الصربي في التخلص من كل القلاع العثمانية في إمارته الإقطاعية. وبعد أن احتلت النمسا مقاطعتي (البوسنة Bosnia والهرسك Herzegovina)، في عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، أصبحت السفارة في ڤيينا أيضاً عيناً على مقاطعة (البوسنة Bosnia)، حيث قامت بالإبلاغ عن المحاسن والمساوئ التي تتم في تلك المقاطعتين. حيث كانت تلك المقاطعتان قانونياً جزءًا من الدولة العثمانية على الرغم من حقيقة كون الإدارة المحلية أصحبت الآن نمساوية [١].

لقد كانت السفارة العثمانية في مدينة ڤيينا عيناً تراقب روسيا أيضاً. تهتم عموماً بالمؤامرات والمكائد الروسية في منطقة البلقان. لقد كان المسؤولون العثمانيون في اتصال ليس مع المسؤولين النمساويين فحسب، والذين كانوا يراقبون الروسيين أيضاً، بل كانوا في اتصال مع العملاء الذين يبيعون الأخبار، مقابل أموالٍ كبيرة في العادة، عمَّا سيقوم الروسيون بفعله. لقد قاد تحمس العثمانيين لمعرفة الأنشطة التخريبية التي ترعاها روسيا، قادهم أحيانا إلى ارتكاب بعض التجاوزات. فالسفير حيدر أفندي وسكريتره الأول كريسيدي أفندي (Chryssidi Efendi) وخلفه خليل شريف باشا (Halil Serif Pasa) [٢] في الأعوام من١٢٨٦ – ١٢٨٨هـ/ ١٨٦٩ – ١٨٧١م قاموا بدفع أموال

---

(1) Ibid, P.20 – 21.

(٢) خليل رفعت باشا: ولد في القاهرة سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م، وتوفي في إسطنبول سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م أحد رجالات الدولة العثمانية، =

مقابل الحصول على عدد من الوثائق الروسية المتعلقة بالجهود السلافية والأنشطة الثورية والعلاقات الروسية وحتى لوثائق عدد من المراسلات التي تمت بين السفير الروسي في إسطنبول واسمه (اجناتو Ignatyev) ووزارته في بطرسبورغ. وعلى الأرجح، فإنَّ معظم هذه الوثائق كانت تلفق من قبل مقاولين فقط لسبب بسيط وهو كسب المال غير الشريف[1].

لا تعتبر البعثة الدبلوماسية بالطبع مجموعة من المهام بكل بساطة. إنها مبدئياً مجموعة من الناس. والذين كانوا عثمانيين ويمثلون السلطان ويمثلون مصالح الدولة في العاصمة النمساوية.

وقد حصلت على قائمة لأسماء السفراء العثمانيين قام بجمعها Roderil H. Davison حيث تحاول أن تعيد بناء تسلسل كل رؤساء البعثات، والسفراء، والقائمين بالأعمال وكذلك الوزراء المؤقتين والمبعوثين الخصوصيين. حيث تعتمد القائمة على ١١٨ من أصل ١١٩ مجلد من دليل المانـاك من عام ١٢١٧ ــ ١٣٣٨هـ/ ١٨٠٢ ــ ١٩٢٠م (لم يجد المجلد الخاص بالعام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م)، كما تمَّ تصحيح هذه القائمة عن طريق الرجوع إلى الكتاب السنوي (الحولية أو السالنامة) وإلى مجلدات النشرة الرسمية (Handbuch) التي عُثر عليها، وأحيانا بالرجوع إلى مصادر أرشيفية أخرى تمَّ نشرها. هذه القائمة لا تعطي تواريخ دقيقة، ولكنها توضح السنوات فقط، وكقاعدة عامة فالسفراء المذكورون يقومون عادةً بالخدمة في الفترة من شوال إلى ذي الحجة / سبتمبر إلى نوفمبر لتلك السنة. (وعندما يتم كتابة سنتين مع بعض مثل ١٢٨٩ ــ ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٢ ــ ١٨٧٣م، فإنَّ ذلك يدل على أن السفير حينها كان مبتعثاً لأمد قصير ولا يظهر اسمه في المانـاك. وهناك بلا

=

وهو دبلوماسي متنور، وذو حنكة سياسيةٍ لا تدانى، ويعتبر من أكثر الشخصيات تلوناً في عهد التنظيمات.

عمل مستشاراً لرئاسة الوزراء (الصدر الاعظم) لفترة قصيرة، ثم انتقل إلى ڤيينا سفيراً من شهر جمادى الأخرة عام ١٢٨٧هـ / أغسطس ١٨٧٠م، وحتى رجب ١٢٨٩هـ / شهر سبتمبر من عام ١٨٧٢م.

وبعدها تقلد منصب وزير الخارجية في عهد السلطان عبد العزيز بين عامي ١٢٨٩- ١٢٩٠هـ / ١٨٧٢ – ١٨٧٣م فوزيراً للعدلية في عهد عبد الحميد الثاني سنة ١٨٧٧م ولمدة خمسة أشهر. وأنهى حياته العلمية سفيراً في باريس لخمسة أشهر سنة١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م.

عين سفيراً في سان بطرسبرج من سنة ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م، وحتى سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م.

كان يملك ثروة هائلة ساعدته على ممارسة هواياته في اقتناء اللوحات ومنها عدد لا بأس به من اللوحات النادرة حتى اشتهر بذلك، ومن بينها لوحات عارية، وربما ساعدته نشأته وتعلمه في المدارس الفرنسية للانجذاب نحو الفن، حتى كانت عنده مجموعة ضخمة من اللوحات الاأصلية الأوروبية غالية الثمن، لكنه باعها فيما بعد بسعر بخس ٦٢٨ ألف فرنك فرنسي نتيجة عدم قبول الدولة العثمانية إحضار اللوحات العارية معه عند عودته من فرنسا، بعد أن أقام فيها فترة كان من ضمنها عمله سفيراً لبضعة أشهر، وقد خلف مكتبةً كانت تحوي العديد من الكتب والمخطوطات، انتقلت لتصير من مقتنيات مكتبة بايزيد بإسطنبول.

Michele Haddad, Hali Şerif Pasa, Bir İnsan, Bir Koleksiyon: Çevirmen Elif Gökteke, Ankara Yayınevi P, Aralık, 2001.

(1) Ibid, P.21.

شك أخطاء في القائمة وخصوصاً في الأعوام التي سبقت عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. كما أن هناك بكل تأكيد قائمين بالأعمال على مدى قصير لم يتم إدراج اسمائهم إطلاقاً.(١)

وبذلك فإنَّه يمكن تصنيف رؤساء البعثات إلى مجموعتين. **المجموعة الأولى** والتي بدأها السلطان سليم الثالث عندما قرر إرسال سفراء دائمين ومقيمين إلى العواصم الكبرى الأربع ولأول مرة في التاريخ العثماني. وهم إبراهيم عفيف أفندي تمَّ تعيينه في عام ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٥م وتولى منصبه من عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م فقط إلى عام ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م. وبعد عام وعندما تمَّ ترؤس السفارة من قبل ثيبالدو (Thibaldo) (٢)، كان هناك سفير آخر اسمه (عبدالحق أحمد؟) وهناك مبعوث خاص وهو السيد إبراهيم شولدي أفندي (إبراهيم هولدي؟ حسب التهجية المكتوبة في دليل الماناك، وبالفرنسية تشولدي)، ولا توجد معلومات عن الأنشطة التي كانا يقوما بها. كما أنه يُعتقد عموماً بأن (جين مافرويني Jean Mavroyeni) وهو تاجر يوناني والذي كان لديه خبرة سياسية في تلك الإمارات، بأنه ترأس بعثة ڤيينا كقائم بالأعمال من العام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م، حتى بعد حدوث التمرد اليوناني بقليل في العام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م. في الحقيقة يُعتقد بأنه لم يكن هناك سفراء عثمانيون في أوروبا في الفترة من ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م إلى العام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، ولكن إما قائمون بالأعمال أو ممثلون فقط. وربما قد يكون (مافرويني Mavroyeni) قد قام بالمهمة في الفترة ١٢٢٧هـ – ١٢٢٩هـ/ ١٨١٢م – ١٨١٤م وكان لديه لقب قائم بالأعمال، على الرغم بأن دليل الماناك لم يذكره(٣). ويشير دليل الماناك إلى إنه وخلال الفترة من ١٢٢٧ – ١٢٢٩هـ/ ١٨١٢ – ١٨١٤م كان إبراهيم أفندي هو الدبلوماسي العثماني المقيم الوحيد في كل أوروبا. ويوضح دليل الماناك بأن (مافرويني Mavroyeni) كان قائماً بالأعمال في الأعوام من ١٢٣١ – ١٢٣٧هـ/

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P. 25 – 26.

(٢) لقد كتب (Kuran) اسمه في كتاب "السفراء المقيمون" بالاعتماد على وثيقة عثمانية حيث كتبه (Dilbalto) وقال بأنه كان المترجم. بينما تشير نشرة (HSHOK) إلى أن هناك شخصاً اسمه (Athanas Tipaldo) يعمل كمستشار عثماني في مدينة (تريستي Trieste) في عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م. يمكن أن يكون هو الشخص ذاته، كما يمكن أن يكون في قنصلية مدينة تريستي (Trieste) قبل عام١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م.

Ibid, P. 27.

(٣) لقد أشار وزير الخارجية البريطاني (واسمه اللورد Castereagh) إلى (مافرويني Mavroyeni) في ڤيينا في بداية عام١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م على أنه القائم بالأعمال العثماني، ولكنه في نفس الخطاب أشار إلى وزير عثماني أيضاً في ڤيينا، بدون ذكر اسمه. كما أن المؤلف (Webster) في كتابه "السياسة الخارجية لكاستيليري (Castlereagh) يقول بأن (مافرويني Mavroyeni) كان المندوب غير الرسمي للسلطان، حيث تمَّ إرساله نتيجة للضغوط من قبل السفير البريطاني في إسطنبول. كما أن كتاب الماناك يشير إلى المندوب العثماني المقيم في أوروبا في عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م.

Ibid, P.27

١٨١٦ – ١٨٢٢م. ومن العام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م إلى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م لم يكن هناك ممثلٌ للدولة العثمانية في ڤيينا ما عدا في عام واحد فقط وهو (فيكار Vicaire) والذي من المحتمل بأنه كان ممثلاً غير رسميٍّ أو كان متولياً منصباً بالوكالة[1]. في الواقع لم يوجد تمثيل عثماني في تلك السنوات في أي مكان في أوروبا ما عدا في عام واحد فقط، وهو عام ١٢٣٩ه/ ١٨٢٤م، حيث كان هناك قائمً بالأعمال في لندن[2].

تبدأ **المجموعة الثانية** من عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م بإعادة تعيين (جين مافرويني Jean Mavroyeni) كقائم بالأعمال في ڤيينا. في تلك اللحظة كان الممثل الدبلوماسي المقيم هو الوحيد للدولة العثمانية في أوروبا، لقد كان في بعثة في لندن خلال جزء من الثلاث السنوات التي قضاها كقائم بالأعمال. لقد بدأ تعاقب السفراء العثمانيين إلى البلاط النمساوي مرة أخرى واستمر إلى العام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م بعد تعيين (رويوسيزاد داماد أحمد فتحي باشا Rodosizade Damad Ahmed Fethi Pasha)[3] في العام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، وهو جنرال في الحرس الملكي،

---

(١) لقد كان (تودوروفيك Todorovic)، وما زال على الأرجح، هو القنصل الممثل في مدينة البندقية. كما تشير إليه نشرة (HSHOK).
Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P. 28

(2) Ibid, P.27 – 28.

(٣) لقبه رودوسي زاده (نسبة إلى رودوس)، والده حافظ أحمد آغا، ولد عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م وبعد وفاة والده بعدة أشهر انتسب سنة١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م إلى مدارس (اندرويني همايوني) وهي (من المدارس السلطانية المفتوحة في مرحلتها الأولى لكل أحد) .

انتسب سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٦ م إلى المدرسة العسكرية السلطانية، وبعد تقلبه في المناصب العسكرية سريعاً وصل إلى رتبة «ميرآلاي» بكتيبة الذخائر في صفر ١٢٤٦هـ / أغسطس ١٨٣٠م، ثم في شهر شوال/ أبريل من العام نفسه وصل إلى رتبة فريق.

وفي شهر ربيع الآخر من عام ١٢٥١هـ / أغسطس ١٨٣٥م، تمَّ إرساله بصفة سفير مؤقت إلى ڤيينا لمباركة الإمبراطور النمساوي، وعاد في شهر رجب/ نوفمبر، ليتم تعيينه في ربيع الأول ١٢٥١هـ / أغسطس ١٨٣٦م سفيراً دائماً في ڤيينا تمَّ ترقيته إلى رتبة والي آيدان بالتزامن مع ترقيته لرتبة وزير في شهر ربيع الآخر من عام ١٢٥٣هـ / يوليو ١٨٣٧م، وفي شهر رجب/ أكتوبر انتهت وظيفته في السفارة بڤيينا.

ثم تنقل سفيراً بين لندن في شهر ذي القعدة ١٢٥٤هـ / فبراير ١٨٣٩م حيث مثل السلطة السنيّة بصفة رسمية في مراسم الجلوس على العرش، وارتداء التاج الملكي الإنجليزي في لندن، ثم في شهر محرم ١٢٥٤هـ/ ابريل ١٨٣٨م عين سفيراً في باريس.

تنقل بعد ذلك في مناصب عديدة منها رتبة المشير في طوب خانة (مخزن المدافع) الحربية ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م، ولثلاث مرات بعدها ووزير الحربية ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م، ووزير التجارة ١٢٦٩هـ / ١٨٥٣م وغير ذلك. حتى توفي في شهر جمادي الآخر ١٢٧٤هـ / يناير ١٨٥٨م، ودفن في جوار قبر السلطان محمود.

كان رجلاً متصفاً بالذكاء، خطيباً مفوهاً، عالماً، جامعاً لفنون الأدب، ولم يتوان يوماً في القيام بأداء أية مهمة موكلة له من قبل السلطان.

Mehemed Sϋreyya – Sicill-I Osmani – Yayina Hazirlayan: Nuri Akbayar – Eski Yazidan Aktaran: Seyit Ali KAHRAMAN- Kultur Bakanligi Ile Turkiye Ekonomik Ve Toplumsal, Tarih Ve Vakfi'nin Ortak Yayinidir – İstanbul, Nisan 1996. C3, P, 290.

كمبعوث خاص إلى ڤيينا، وإعادة تعيينه كسفير منتظم، بذلك مع بعض الإنقطاعات الطفيفة.

عموماً، وطبقاً للقائمة المرفقة، كان هناك ٤٣ تعييناً كرئيس للبعثة بين العامين ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م و١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م[١]، لأنه في ٩ سنوات من جملة الـ ١٢٢سنة أي من ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م إلى ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م لم يكن هناك رئيس للبعثة، هذا يعني أن الفترة الفعلية لهذه التعيينات الـ ٤٣ هي ١١٣ سنة فقط، وإن متوسط الفترة للمنصب كانت حوالي السنتين وسبعة أشهر. هذا الرقم قد يكون مهماً أو قد لا يكون في إثبات الاستمرارية أو عدم استقرار التمثيل للدولة العثمانية في النمسا، والرقم قد يكون على الأرجح خطأ أيضاً حيث كان هناك بدون شك قائمون بالأعمال على خلاف ما يظهر في القائمة. ومن الأهم بأن نلاحظ أن فترة ثلاثينيات وأربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي عندما كان نظام السفراء المقيمين في مرحلة التجديد، حيث كان نظاماً حديثاً نوعاً ما وكان يتميز بعمليات التبديل السريعة. وفيما بعد، كانت هناك تبديلات أقل للسفراء ما عدا في فترة سبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث كان عِقداً من الاضطراب وكانت هناك سرعة في القيام بتبديل هيئة الموظفين المحليين في الدولة العثمانية أيضاً. ومن المثير أن الفترة الأكثر استقراراً بالنسبة للتمثيل العثماني في ڤيينا جاءت خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ – ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦ – ١٩٠٩م). لكن من الصحيح أن عبد الحميد كان واثقاً من نفسه بعد فترة سنواته الست الأولى على العرش، حيث كان يقوم بتغيير المسؤولين المحليين بنسبة أقل بعد عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م عما كان يقوم بعمله من قبل. ومن ضمن سفراء عبد الحميد الأكثر بقاءً في ڤيينا، حيث أبقاه هناك كمنفى له وهو (سعد الله باشا) حيث لم يكن مسموحاً له بالعودة إلى إسطنبول وذلك بأمر من السلطان. وأطول منصب تمَّ توليه لسفير في ڤيينا كان محمد نديم (ليس هو نفسه الذي تولى منصب رئيس الحكومة في الفترة ١٨٧٢ – ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٢– ١٨٧٥م) حيث كان ذلك في عهد السلطان عبد الحميد من الفترة ١٣١٤ – ١٣٢٥هـ/ ١٨٩٦ – ١٩٠٧م. لقد كانت أقل فترة لمنصب السفير خلال عهد السلطان عبد الحميد أيضاً وهي فترة أسبوع واحد من ٢١ إلى ٢٨ جمادى الآخر ١٢٩٩هـ/ ١٠ إلى

(١) يتم احتساب التعيينات المتعاقبة للشخص الواحد كتعيين واحد حتى ولو اختلفت المناصب (وزير، سفير، الخ). إذن تلك الـ ٤٣ تعيين تتعلق ب ٣٤ شخصاً فقط، حيث إن بعض الأشخاص قد تمَّ تعيينهم لأكثر من مرة مع وجود فترات فاصلة خلال تعييناتهم.

Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.28.

١٧مايو ١٨٨٢م. وبالتأكيد فلا بد أن يكون ذلك تعيينا ورقياً فقط [١].

ومن بين السفراء إلى ڤيينا نستطيع أن نجد الأسماء الأكثر بروزاً في التاريخ العثماني في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، فكثير من السفراء تولوا مناصب وزارية في حكومات إسطنبول إما قبل أو بعد فترة خدمتهم في ڤيينا. على الأقل هناك ستة منهم أصبحوا وزراء للخارجية وهم: صادق رفعت، محمد شكيب، خليل شريف، أحمد عارفي سرفر، وإبراهيم أدهم[٢]. واثنان تولوا منصب (رئيس الحكومة) بعد فترة توليهم مناصب كسفراء وهم: أدهم وعارفي، بينما تولى حسين حلمي المنصب لمرتين قبل أن يكون سفيراً في ڤيينا. على الرغم من أن أول من كان في المجموعة الجديدة من السفراء هو (أحمد فتحي) والذي جاء من السلك العسكري إلا إن من تعاقبوا بعده على المنصب جاؤوا من السلك المدني واستمتعوا بالتعليم على الأسلوب الغربي أو على الأقل تعلموا اللغة الفرنسية. وفي أواخر أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ظهرت أول شخصيتين ممّن باتوا يُعرفون بأنهم سلسلة جديدة من الدبلوماسيين المهنيين، حيث ظهرا في ڤيينا. أولهما (كوستاكي موسوروس (Kostaki Musurus) ولديه خدمته الطويلة والمتميزة كممثل للعثمانيين في الخارج. والثاني هو (محمد شكيب) وهو خبير سياسي سابق لمعظم السفارات العثمانية، فشكيب كما حدث فعلاً كان أول شخص في مجموعة الأب والإبن، ذلك أن ابنه (أحمد) قد أصبح في السنوات التالية أيضاً سفيراً في ڤيينا ولاحقا وزيراً للخارجية العثمانية.[٣]

يعتبر الأشخاص الذين خدموا كسفراء في ڤيينا مثيرين للاهتمام ليس بسبب حياتهم المهنية المميزة، ولكن بسبب حياتهم الشخصية وكذلك بسبب خصوصياتهم الفردية. هذه أمثله قليله على الجوانب الغريبة لحياة بعض ممن تمَّ ذكرهم: وهو حيدر أفندي مثلاً، حيث أساء كثيراً إلى الحكومة النمساوية بسبب تدخلاته في مخططات بعض اللاجئين البولنديين لمواجهة الجهود البنسلافية الموحدة. اعتقد النمساويون بأن البولنديين كانوا يتعاونون سراً مع الثوريين الهنغاريين في مدينة (كوسوث Kossuth)، وكانوا يعتقدون إن القضية كانت مدبرةً لإثارة إنتفاضة ضد كلٍ من الدولة

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.29.

(٢) لقد كان "شكيب باشا" وزيراً للخارجية قبل تعيينه في السفارة في ڤيينا، أما الآخرون فلقد أصبحوا وزراء للخارجية بعد تعيينهم في السفارة في ڤيينا.

Ibid, P.30

(3) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P. 29 – 30.

العثمانية والإمبراطورية النمساوية، لقد طلب (بيوست Beust) من الباب العالي أن يستدعي السفير حيدر بسبب طيشه أو على الأقل لكي يقوم بتحذيره[1]. ولقد تمَّ توضيح هذا سابقاً أن حيدر وخلفه خليل شريف كانوا منغمسين في شراء وثائق يفترض أنها روسية تتعلق بالأنشطة البنسلافية. لقد اكتسب حيدر شريف سمعة من نوع آخر أيضاً، حيث كان يُعتقد بأنه كان شخصاً غربياً خالصاً. لقد كانت سفارته في ڤيينا مرصعة بالستائر الدمشقية الحريرية، والتماثيل الرخامية، والخدم ذوي البزات الخاصة، والطعام الشهي، ولديه غرفة للتدخين مطرزة بمجوهرات من مدينة كوبكس العثمانية وغرفة للعب الورق حيث كان ضيوفه يلعبونها بعد تناول الغداء. في هذه السفارة قام خليل شريف باستضافة الكاتب العثماني الشاب نامك كمال وآخرين.

اكتسب سعد الله باشا، وقبل أن يصبح سفيراً إلى ڤيينا، سمعة ككاتب رقيق ومترجم، ولكن كان له سمعة أخرى في مخيلة السلطان عبد الحميد الثاني، حيث كان يعتقد بأن لديه علاقة وثيقة مع السلطان الأسبق، مراد الرابع، على الرغم من أنه تمَّ عزله بسبب حدوث انهيار عصبي له، إلا إنه مازال حياً ولكنه في نظر عبد الحميد مصدر تهديد لبقائه على العرش. لذلك قرر عبد الحميد إرساله خارج البلد، أولاً كسفير إلى برلين في عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، ثم بعد ذلك كسفير إلى ڤيينا في ١٣٠٠ه/ ١٨٨٣م ولم يسمح له بالعودة. من الواضح أن رفض السلطان عودة السفير لرؤية موطنه مرة أخرى قد سبب لسعد الاكتئاب. ففي عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م أودى بحياته باستخدام الغاز في حمام السفارة العثمانية في ڤيينا [٢].

لقد كان معظم السفراء العثمانيين إلى ڤيينا مسلمين. ولكن من بين رؤساء البعثات كان هناك خمسة مسيحيين (سبعة لو تمَّ احتساب (ثيبالدو Thibaldo وتودوروفيس Todorovic وهم من المجموعة الأولى). وكل الخمسة كانوا يونانيين، لكن هذا لم يمثل أي مشكلة في ڤيينا، فـــ(جين مافرويني Jean Mavroyeni) وخلال فترة عمله المتقطعة كقائم بالأعمال ومستشار للسفارة من حين لآخر، كان منسجماً مع الأمير ميترنيخ Metternich في خدمته التي استمرت لأكثر من ثلاثين سنة. وبالنسبة لـــ (كوستاكي موسورس Kostaki Musurus وعليكو باشا Aleko Pasha) والمسمى بالأمير (Vogorides) وشخص آخر وهو (مافرويني بيه Mavroyeni Bey)، فلقد خدموا لفترات قصيرة فقط، ولكنهم كانوا منسجمين في ڤيينا. ولذلك وعلى ما يبدو أن

---

(1) Yılmaz Öztuna: Devletler Ve Hanedanlar Türkiye (1074 - 1990), Cilt 2, İlaveli 3. Baskı, P.869.

(2) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P. 30 – 31.

تعيين الأمير (كالمياكي بيهBay Kalimaki)، والذي أصبح ثابتاً في ڤيينا كسفير لمدة ثمان سنوات بعد حرب القرم Crimean، كسفير في ڤيينا في ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م قد أدى إلى خلق مشكلة دبلوماسية كبيرة.

فالزوبعة الصغيرة التي أحدثها تعيين (كاليماكي Kalimaki) سفيراً أدت إلى وقوع إسطنبول وڤيينا في مأزق صعب، فالمشكلة ليست في أن (كاليماكي Kalimaki) يوناني ولكنها لإنه كان مسيحياً. لقد كانت ردة الفعل الفرنسية إزاء تعيينه هي التي أدت لهذه الحادثة المؤسفة، فالمبعوث الفرنسي في ڤيينا في ذلك الوقت كان لديه رتبه وزير فقط، واعترض على كون المبعوث العثماني يفوقه رتبة، لقد هدد المبعوث الفرنسي بتقديم استقالته في حالة قيام (كاليماكي Kalimaki) بأعمال السفير في ڤيينا. وبسبب الموقف الفرنسي القوي، رفضت النمسا استقبال (كاليماكي Kalimaki) كسفير. ولقد استغرب الباب العالي لهذا التصرف، لإن سلف (كاليماكي Kalimaki) وهو عريف أفندي كان لديه رتبة وزير، ولكن الوزير الفرنسي لم يعترض. لماذا إذن أصبح الوضع مختلفاً مع (كاليماكي Kalimaki)؟ ولقد قدمت النمسا تفسيراً للباب العالي عن هذا الوضع المحرج. فمن وجهة نظر المبعوث الفرنسي، إنه من العادي أن يتفوق عريف عليه في الرتبة، لإن عريف كان مسلماً، وليس مندمجاً تماماً مع المجتمع الغربي، لذلك فإنَّ العواقب الاجتماعية لهذا الفرق في الرتبة لن تؤثر على الرجل الفرنسي. ولكن لكون (كاليماكي Kalimaki) مسيحياً، ويعتبر في وطنه عندما يكون في المجتمع الأوروبي، فلذلك لم يقبل الرجل الفرنسي برتبه أدنى من الرجل العثماني والتي ستكون واضحة للمجتمع.

لقد تمَّ تهدئة المشكلة عندما عين الباب العالي (كاليماكي Kalimaki) في عمل مؤقت في مكان ما في إسطنبول، بينما تمَّ تفويضه بالبقاء برتبة السفير. حيث تمَّ حل المشكلة نهائياً فقط عندما أذعنت فرنسا أخيراً لقيام (كاليماكي Kalimaki) بعمله كسفير في ڤيينا، حيث قامت فرنسا بترقية مبعوثها الخاص هناك إلى رتبة سفير أيضاً. وتمَّ سحب الاعتراض النمساوي على التعيين، وأصبح (كاليماكي Kalimaki) سفيراً في ڤيينا. ولقد كان الحدث كاملاً عجيباً حيث جاء في وقت كانت فيه فرنسا والنمسا تصران على أن يتم منح المسيحيين في الدولة العثمانية نفس الحقوق، ومن ضمنها المساواة في فرص العمل كالمسلمين، لكن عندما تمَّ ذلك فعلاً اعترضتا وفي حادثة شهيرة جداً[1].

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P32 – 33. Musa Kilc: Osmanli Hariciyesinde Gayrimler (1836-1876) Doktora, Ankara Universtesi. Ssosyal Bilimler Enstitusu. Tterih(Yakincag Tarihi) Anabilim Dali, Tez =

تضم قائمة الموظفين في السفارة في ڤيينا، والذين تحت السفراء، قليلاً جداً من المسيحيين، كمستشارين، سكرتير أول أو ثاني، أو ملحق، وعدد منهم يونانيون وعدد آخر كانوا أرمن (من أرمينيا). لقد تميزت المؤسسة الدبلوماسية العثمانية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي بأن الأرمن واليونانيين لا بد أن يحصلوا على وظائف من كل الرتب، باستثناء هو أن اليونانيين كانوا في الغالب سفراء، والأرمن أقل من ذلك. أشهر أرميني قام بالخدمة في ڤيينا لم يكن على الأرجح من ضمن موظفي السفارة، بل كان المستشار العام هناك لسنتين من ١٢٧٢ – ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٦ – ١٨٥٨م، لقد كان اسمه (جارابد داوود Garabed Davud) وهو كاثوليكي حيث دخل في الخدمة مع الخارجية وأصبح أخيراً باشا، ومحافظاً لمنطقة لبنان التي تمت إعادة تنظيمها في ١٢٧٧ – ١٢٨٥هـ/ ١٨٦١ – ١٨٦٨م، ثم أصبح وزيراً للأشغال العامة في إسطنبول. بالنسبة للبيه (نصري فرانكوNasri Franko) فلا يعرف هل كان مسيحياً أم يهودياً حيث قضى فترة خمس عشرة سنة كسكرتيرٍ أولٍ، وثانياً كمستشار في السفارة بڤيينا. وهناك آخرون من ضمن الموظفين الدبلوماسيين في السفارة بڤيينا والذين يبدو بأنهم كانوا أوروبيين مسيحيين.

فـــ سيجموند سبيتزر(A Dr.Sigismund Spitzer) كان ولمدة ثلاث سنوات في خمسينيات القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي الرجل الثاني في السفارة، أي مستشاراً، فمن هو إذن؟ وكذلك (هنري بيه Henry Bey) كان السكرتير الأول في ١٣١٦ – ١٣١٨هـ/ ١٨٩٩ – ١٩٠٠م فمن كان أيضاً؟ و(فالكون أفندي دي سمير Falcon Efendi de Cimier). حيث بدأ في ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م كقنصل ومديرٍ للقنصلية العمومية العثمانية في ڤيينا، وفي ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م كان نفسه هو القنصل العام، وفي ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م كان قنصلاً عاماً وسكرتيراً ثانياً للسفارة في نفس الوقت. وفي السنة التالية، ولمدة خمس سنوات بعد ذلك كان قنصلاً عاما وسكرتيراً أول، وفي ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م لم يعد قنصلاً عاماً ولكنه كان مستشاراً للسفارة واستمر كذلك حتى ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م وهذه هي آخر سنة يظهر اسمه في السجلات، تبدو هذه الخمس عشرة سنة من الخدمة في ڤيينا مؤشراً ليس على قدراته فحسب بل على عدم القدرة على الاستغناء عنه. إذن من هو (فالكون Falcon)؟ لا بد وإنه كان معروفاً جيداً في أيامه، لقد كانت لديه علاقات غير مباشرة كما نعرف مع (ناميك كمال Namik Kemal)، ومن حين إلى آخر ظهر أوروبيون ضمن هيئة السفارة العثمانية في ڤيينا ولكنهم أقل شهرة.

=

Danismani. Prof. Dr. Musa Cadirci. Ankara – 2009. P.122.

وكان عدد الطاقم الدبلوماسي للسفارة العثمانية في ڤيينا يتكون من ثلاثة إلى أربعة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي،وإلى خمسة أو ستة من خمسينيات القرن الثالث الهجري/ التاسع عشر الميلادي إلى عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، وفي بعض فترات الأزمة كانت هيئة السفارة تزداد بشكل طفيف، حيث حدث هذا خلال حرب القرم وخلال أزمة (كريت Cretan) من ١٢٨٢ – ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٦ – ١٨٦٩م. ثم لم يبدُ أي زيادة في حجم الطاقم، حتى بشكل غريب خلال فترة الأزمة في البوسنة في الأعوام من ١٢٩٢– ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٥ – ١٨٧٨م، ولكن خلال الحرب العالمية الأولى وصل عدد هيئة السفارة إلى أقصى درجة – في العام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م و١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م حيث كان هناك اثنا عشر دبلوماسيا مهنياً[1].

لقد كانت الوظائف التي في السفارة، باستثناء الوظائف المعتادة مثل السفير، المستشار، السكرتير والملحق، تضم معلماً، وترجماناً. ولا بد أنه كان هنالك ترجمانات ضمن هيئة السفارة منذ بداية الدبلوماسية المقيمة في ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م. فـثيبالدو (Thibaldo) وهو أول قائم بالأعمال، كان مترجماً على الأرجح. والثاني والذي وُجد اسمه في نشرة (Handuch) هو (جورج بابا Georg Pappa)، وعلى الأرجح أنه كان يونانياً، والذي قام بالخدمة خلال الفترة ١٢٣٢ – ١٢٣٥هـ/ ١٨١٧– ١٨٢٠م ويعتقد أنه قبل ذلك قد قام بالخدمة قبل ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م أيضاً. في عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م ظهر (ن. ميناس N. Menas) ومترجمون آخرون تبعوه حتى عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م. بعد تلك السنة ظهر مترجموون أو كما هو معروف سكرتير – ترجمة ضمن قوائم السفارة في دليل المناك. قد يكون التفسير الأرجح لذلك إنه في فترة السبعينات كانت المعرفة باللغة الفرنسية منتشرة بين الدبلوماسيين العثمانيين إلى حد أنه لم تكن هناك حاجة إلى مترجمين. ثانياً، الملحق العسكري، ظهر أول ملحق عسكري في ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م وبقي خلال فترة الثلاث السنوات لأزمة كريت (Cretan)، ثم لم يكن هناك أي ملحق عسكري حتى الأزمة البوسنية في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م. ومن ذلك الوقت، مع وجود فجوات قليلة، كان هناك ملحق عسكري واحد وأحيانا في بعض السنوات كان هناك اثنان. كان أول ملحقين ذوي رتب عالية ومع الوقت كانت الرتب أعلى، إلى أن وصلت إلى ملازم وعقيد وحتى في بعض السنوات بعد عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م إلى لواء. ظهر الملحق البحري الأول في ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م و١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م، ثم لم يكن هناك ملحق بحري حتى العام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م عندما قامت إيطاليا باجتياح طرابلس وجزر

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Pres, Istanbul, First Printing 1999, P.37.

الدودكانية Dodecanese، وحروب البلقان، والتنافس بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط على القوى البحرية حيث أدى ذلك إلى إيلاء أهمية أكبر للخدمة في هذه الملحقيات.

ولفترة قصيرة نسبياً من ١٣١٨ – ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٠ – ١٩٠٨م، كان للسفارة ملحق تجاريّ، لا بد أن وجوده كان إشارة إلى إيلاء الدولة العثمانية أهمية للتجارة مع البلدان الأوروبية. لقد كان واضحاً أن بوندي بيه Bondy Bey (أو ليونيل بوندي Lionel Bondy) كما في كتاب السالنامة في ثلاثينيات القرن ١٣هـ/١٩م كان أوروبياً، وهناك من يشك بأنه قد تمَّ إغلاق مكتبه خلال فترة أزمة ضمّ مقاطعة البوسنة ١٣٢٦ – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨ – ١٩٠٩م بسبب المقاطعة العثمانية الانتقامية للبضائع النمساوية – الهنغارية. في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م كان للسفارة إمام واسمه حسن صبري أفندي حيث قام بالخدمة إلى عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م وخلفه في ذلك المكتب (محمد ركاي أفندي) من ١٣٢٨ – ١٣٣٦هـ/ ١٩١٠– ١٩١٨م. ويبدو طبيعياً أنه كان يجب إضافة اسم الإمام إلى قائمة هيئة السفارة خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، والذي كان استخدامه للإسلام واعتماده عليه أكبر من أسلافه الذين سبقوه في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، (هناك احتمالية أن الإمام كان موجوداًضمن هيئة السفارة قبل فترة حكم عبد الحميد، لكن لم يكن يبلغ عنه كجزء من هيئة السفارة إلا في وقت متأخر)، ومن المثير أيضاً أن حكومة العثمانيين الشباب واصلت في توفير وظيفة الإمام حتى نهاية ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م تقريباً.

أحد الأشخاص الذين كانوا ضمن من خدموا في هيئة السفارة في ڤيينا ولكن في رتبة أدنى، وهو مشهور كثيراً بدون شك، هو السكرتير الثاني (علي أفندي) والذي أصبح (علي باشا)، ولعدة مرات أصبح وزيرا للخارجية ورئيساً للحكومة في الفترة ١٢٦٢ – ١٢٨٨هـ/ ١٨٤٦– ١٨٧١م. أغلب العاملين وهم ضمن الدرجات الأدنى كانوا مغمورين ولا يمكن التعرف عليهم بسهولة بدون القيام بأبحاث إضافية، مثلاً (شديد أفندي حبشي) كان السكرتير الثاني في ١٢٩٨ – ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١ – ١٨٨٢م، هل كان أثيوبيا أو من ساحل البحر الأحمر كما يدل الإسم؟ واسماعيل باشا قام بالخدمة لمدة أربعة أعوام ١٣١٨– ١٣٢١هـ/ ١٩٠٠ – ١٩٠٣م كمستشار للسفارة تحت إمرة السفير، محمد نديم والذي لم يكن باشا ولكنه كان (بيه Bey).[1]

ولا يعرف شيء عن أصل بعض الأشخاص ولا عن حياتهم ولا أهميتهم ولكن كان لديهم خدمة طويلة في السفارة بڤيينا، ولقد تمَّ ذكر اثنين منهم – (نصري فرانكو أفندي Nasri Franko

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.35 – 36.

Efendi) و(فالكون أفندي دي سمير Falcon Efendi de Cimier) : كل واحد له فترة خدمة في السفارة تمتد لخمسة عشر عاماً. وهناك آخرون مثل صادق أفندي (وهو ليس رئيس الحكومة الأخير والمسمى صادق باشا) حيث كان برتبة سكرتير أول لمدة تسع سنوات، وكان الرجل الثاني حيث لم يكن في تلك الأيام مستشارا للسفراء (كاليماكيKalimaki وحيدر hayder) ١٢٧٥ – ١٢٨٤هـ/ ١٨٥٩– ١٨٦٧م. لقد ادعى الكونت (بيوست Beust) إن حيدر كان مجرد (أداة شكوى) في يد صادق. ومن الواضح أن (كريسيدي أفندي Krisidi (Chryssidi) Efendi) كان يونانياً حيث سبق ثم عاصر ثم استمر عقب صادق. لقد بدأ كملحق (لم تعرف المهام التي كان يقوم بها) في ١٢٧٤ – ١٢٨٤هـ/ ١٨٥٨ – ١٨٦٧م وأصبح السكرتير الأول بعد صادق ١٢٨٤ – ١٢٨٨هـ/ ١٨٦٧ – ١٨٧١م، واستمرت خدمته ١٤ سنة في السفارة. وكذلك البيه صبحي (Subhi) (وهو ليس الوزير عبد اللطيف صبحي باشا) والذي خدم لمدة ١٢ سنة كسكرتير ثاني تحت إمرة السفير أدهم باشا، ثم سكرتيراً أول تحت خلف السفير سعد الله باشا ١٢٩٦ – ١٣٠٧هـ/ ١٨٧٩ – ١٨٩٠م. والبيه صالح والذي كان لديه تسع سنوات من الخدمة ١٣١٥– ١٣٢٤هـ/ ١٨٩٨ – ١٩٠٦م تحت إمرة السفير محمد نديم. و(فؤاد بيه سيمافي) وهو الشخص الذي لديه أكثر فترة خدمة في السفارة (سبعة عشر عاما) في الفترة ١٣٢١– ١٣٣٧هـ/ ١٩٠٣ – ١٩١٩م كسكرتير ثانٍ، ثم كسكرتير أول وأخيرا كمستشار [١]. وقد يتساءل البعض ما إذا كان أولئك الرجال قد أصبحوا يشبهون أهل ڤيينا، يعني تغير لونهم أيضا، كما يحدث للدبلوماسيين الذين كانو يقضون يقضوا سنوات طويلة في نفس المناصب في الخارج. وقد يتساءل البعض ما إذا كان بعض من أولئك الذين قضوا آجالاً طويلة هم من كان يقوم بإدارة السفارة وأعمالها بينما كان منصب السفير مجرد شخصية صورية ليس إلا [٢].

يبدو أن المترجمين في السفارة في ڤيينا بأنهم من سلالة عائلة واحدة. تلك هي عائلة (ميناس Manas) كما هي التهجية في دليل الماناك، وعلى الأرجح أنه نفس الاسم Menas الذي كان في العام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م. فالاسم بدون شك أرميني، وN. Menas ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م قد يكون خطأ هجائي لـ Z. Menas لأنه في العام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م كان الترجمان هو Zenob Menas حسب

---

(١) لو كان (توفيق بيه، وتوفيق بيه داوود) هو نفس الشخص، فإنَّ ذلك المنصب قد استمر لمدة ١٤ عاماً، من١٣٢٢ –١٣٣٥هـ/ ١٩٠٤ – ١٩١٧م، كسكرتير ثالث وكسكرتير ثانٍ.

Roderic H. Davison: Ibid, P.37.

(2) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.37.

نشرة Handbuch. يقدم دليل المناك للأعوام ١٢٥٤ـ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٨ ـ ١٨٣٩م ترجماناً واحداً باسم واحد هو (زينوف Zenof)، ولكن من المؤكد بأن المناك ارتكب خطأً هجائياً وأصبح الترجمان هو (زينوب Zenob، بدلاً من زينوف)، كما إن المعلومات غير المكتملة لم تجد ما يتعلق بالسنوات ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م إلى ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م ولكن في العام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م تذكر نشرة Handbuch عدد ٢ مترجمين بالاسم الأول فقط وهما (هير أفيديك Herr Avedik) و(هير كاسبرHerr Kasper)، وعلى الأرجح بأن يكونا من عائلة الـ (ميناس Manass). في ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، كان الترجمان الوحيد هو (ألكسندر ميناس Alexander Manass) (هل ممكن أن يكون هو أفيديكAvedik ولكن في لباس تنكري غربي). ثم من عام ١٢٦٧ ـ ١٢٨٦هـ/ ١٨٥١ ـ ١٨٦٩م قام (جابارد ميناس أفندي Gapard Manass Efendi) بالخدمة كترجمان باستمرار، لقد كان على الأرجح بأنه هو (هير كاسبار Herr Kaspar) ولكن صيغة الاسم فرنسية[1]. إن وجود ترجمان لمدة تسعة عشر سنة لا يشكل سلالة واحدة ولكن في ١٢٦٩ ـ ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣ ـ ١٨٥٤م كان هناك أيضا ترجمان آخر اسمه (أ. ميناس A. Manass) فهل هو (أفيدكس أم ألكسندر Avedix أم Alexander؟). كما إن القنصل العثماني العام في ڤيينا في السنوات ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م إلى ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م كان (ب. ماناس P. Manass). ولذلك في خلال ثلاث سنوات متعاقبة كان هناك أكثر من شخص من عائلة (ماناس Manass) وبشكل متزامن في السفارة في ڤيينا. وخلال سنتين من هذه الثلاث كان هناك ثلاثة أشخاص. إذن من تكون تلك العائلة؟ ولعل المصطلح الأنسب لذلك هو المحسوبية (أو الوساطة)، أكثر من كونه عائلة ولكن موضوع تركز عائلة (ماناس أو ميناس Manass) كان مثيرا للإعجاب. [2]

لقد ظهر في ڤيينا ما يشبه تلك الظاهرة نوعاً ما في وقت لاحق، ولكن على مستوى أقل وذلك فيما يتعلق بعائلة (بالكو Balcque)، ففي ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، أصبح العقيد (إي. بالكو بيه Bey E.Blacque) هو الملحق العسكري العثماني في ڤيينا، واستمر في ذلك المنصب للسنتين التاليتين

---

(١) افترض بأن (G. Manass) و(K. Manass) و(Gaspard Manass) و(Gaspard Manass Effendi) والذين يدرج دليل المناك أسماءهم كترجمانات في العديد من السنوات المتعاقبة، هم شخص واحد، حيث من المرجح بأن الحرف (G) يشير إلى (Gaspard) وحرف (K) يشير إلى (Kaspar) وحرف (C) يشير إلى (Caspar) وكلها تهجئات مختلفة لنفس الاسم. لا يذكر دليل المناك للعام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م أي ترجمان في العام (١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م) ؛ حيث أفترض باستمرار نفس المترجم هنا. تعتبر عائلة الترجمانات هذه حافلة الذكريات، ولكنها ليست واسعة النطاق كما كانت عائلة (Testa) أو عائلة (Pisani) واللتان كانتا منتشرتان في سفارات إسطنبول المختلفة.
Roderic H. DAVISON: Ibid, P.38.

(2) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.38.

أيضاً، وتمَّ ترشيحه إلى رتبة لواء، وبعد سنة من مجيئه إلى ڤيينا، إنضم (رشاد بالكو بيه Rashad Blacque Bey) إلى هيئة السفارة العثمانية في ڤيينا كمستشار أي الرجل الثاني. ظل مستشاراً لسبع سنوات ١٣٣٠ – ١٣٣٤هـ/ ١٩١٢ – ١٩١٨م، خلال فترة تولي حسين حلمي باشا لمنصب السفير، وعندما غادر حلمي وذلك عند انهيار الإمبراطورية النمساوية (الهابسبورجية)، أصبح (رشاد بالكو بيه Rashad Blacque Bey) وزيراً مفوضاً في عام ١٣٣٣هـ/ ١٩١٩م وكذلك مستشاراً، ولا تُعرف العلاقة بين المستشار واللواء. أنهما ينحدران من (ألكسندر بالكو Alxandre Blacque) محرر أول جريدة لمحمود الثاني واسمها (Moniteur Ottoman) أي الجريدة العثمانية في ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م. وربما قد يكونا أبناء لـ (بالكو بيه Blacque Bey) والذي كان وزيراً من الدولة العثمانية إلى واشنطن في ١٢٨٤ – ١٢٩٠هـ/ ١٨٦٧ – ١٨٧٣م. [1]

من المفيد أن نعرف موقع/مكان السفارة العثمانية في ڤيينا، خلال الأزمنة المتعددة وكيف كانت المباني التي تضمها. كم هو رائع لو استطاع أحد ما أن يتخيل المكان الذي عاش فيه السفير، والأماكن التي عمل فيها الدبلوماسيون، سيساعد ذلك على إعادة بناء أنشطتهم وحياتهم. قد يوجد هناك دليل لمدينة ڤيينا يوضح عناوين شوارع السفارات، ولكن نشرة الـ Handbuch توضح ذلك منذ بداية إصداراتها في السنوات الأولى وكذلك دليل المانـاك حيث بدأ بذلك من ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م وصاعداً، تمَّ بناء القائمة المرفقة والتي تخص عناوين السفارة العثمانية في ڤيينا بناءً على هذين المصدرين. من الواضح أن سكن السفير، ومبنى السفارة ومكتب المخطوطات كلها كانت في المبنى نفسه في السنوات الأولى حيث تعطي نشرة الـــ Handbuch عنوان السكن، وبعد ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م على الأقل كان أكثر من واحد من الدبلوماسيين العثمانيين يعيش في نفس عنوان السفير وهذا يؤكد على حقيقة أن ذلك هو نفس المكان الذي كان يدار فيه العمل.

من المثير أن نعرف أنه حدث عمليات نقل السفارة تلك، هل تمَّ بناءً على تفضيل الوزير، أم الحاجة إلى مكان أوسع، أم بسبب عقود الإيجار وأصحاب العقارات أم أسباب أخرى؟ قد تكون بعض الانتقالات مرتبطة بالمشاكل المالية العثمانية. فلقد كتب حيدر إلى رئيس الحكومة (علي باشا) عندما تمَّ نقل السفارة في ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، قائلاً " لمدة أسبوع وأنا أجد نفسي في وضع مزري " وذلك بسبب عملية نقل السفارة، وبسبب تلف الأثاث، والذي كان قديماً وبالياً. طلب حيدر مالاً إضافياً أكثر مما كان قد طلب مسبقاً والدليل هو قوله " بسبب الوضع الاقتصادي الذي تفرضه علينا

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.39.

ظروفنا المالية"[1].

تثير عملية انتهاء العلاقات الدبلوماسية العثمانية – النمساوية (الهابسبورجية) نوعاً من مشاعر الحزن، لقد كانت الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية العظيمتان متعددتي الأعراق في أوروبا، والأسر الحاكمة فيهما هما الأقدم في زعامة دول عظمى. دمرت حرب ١٣٣٢ – ١٣٣٦هـ/ ١٩١٤ – ١٩١٨م كلا من الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. وفي مكان كل واحدة من تلك الدول العثمانية والإمبراطورية النمساوية، ظهرت جمهورية جديدة أصغر وأكثر تجانساً. إنهارت إمبراطورية النمسا (الهابسبورجيين) أولاً في صفر ١٣٣٧هـ/ نوفمبر ١٩١٨م، وبالنسبة للدولة العثمانية فقد ضعفت وتمَّ بتر أطرافها واحتلالها من قبل قوات التحالف وفقدت الدعم لحركة العثمانيين القوميين التي تزعمها مصطفي كمال، واستمرت في وضع متزعزع حتى ربيع الأول ١٣٤١هـ/ نوفمبر ١٩٢٢م قبل إن تختفي كليةً.

هناك رمزية محددة في السنوات القليلة الأخيرة للتمثيل العثماني في الإمبراطورية النمساوية، أضافت السفارة العثمانية في ڤيينا في ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م وظيفة جديدة والتي استمرت حتى ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م وهي وظيفة أمين الأرشيف. قد يبدو في الغالب بأن سجلات الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية العظيمتين اللتين تلفظان أنفاسهما الأخيرة كانت تُجمع للأجيال القادمة. هناك جزءاً من الرمزية الثنائية، ففي ڤيينا، كان آخر سفير عثماني إلى إمبراطورية (النمسا) هو رئيس الحكومة السابق، وهو حسين حلمي باشا والذي كان صديقاً للنمسا – هنغاريا. وخلال فترة توليه لرئاسة الحكومة، ترأس اختتام اتفاقية النمسا والدولة العثمانية والتي قامت بالفصل في أزمة ضم البوسنة وانهت المقاطعة العثمانية للبضائع النمساوية. وفي إسطنبول كان آخر رئيس حكومة عثماني في ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م هو دبلوماسي عثماني سابق في النمسا – في ڤيينا. واسمه أحمد توفيق باشا والذي علا شأنه من خلال مهنته

المتميزة كدبلوماسي، حيث كان سكرتيراً ثانياً في السفارة العثمانية بڤيينا. وذلك قبل نصف قرن تقريباً، ولقد كان قائماً بالأعمال هناك، وترأس البعثة لمدة شهرين[2].

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.39 – 40.

(٢) يعتبر توفيق أحد القائمين بالأعمال على المدى القصير والذين لم تضمنهم في القائمة، ولا بد بأن فيينا كانت منصبه الدبلوماسي الثاني بعد قيامه بمنصبه في (Tercume Odasi).

Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First

=

كانت هناك سنة فريدة هي ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م عندما تمَّ تمثيل الدولة العثمانية في جمهورية النمسا في ڤيينا. ربما يناسب القول بأن أول وزير (ولم يوجد بعده أحد) إلى جمهورية النمسا كان البيه (رشاد بلاكو بيه Rashad Blacque Bey)، والذي كان اسم عائلته رمزاً للتوجهات الغربية في دولة القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي العثمانية.

عندما دخلت الدولة العثمانية، أو ما تبقى منها، في اضطرابات خلال الفترة ١٣٣٨– ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٠ – ١٩٢٢م، أي خلال الحرب العثمانية ضد الغزو اليوناني للأناضول، وفي نهاية السلطنات في ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م، لم يكن للسلطان في إسطنبول ولا للقوميين في أنقرة أي تمثيل في ڤيينا. لقد تمَّ اتهام السويسريين، من قبل الحكومة العثمانية، بأنهم لا يراعون مصالح الدولة العثمانية هناك. في ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م كان هناك وزيرٌ من الجمهورية العثمانية مقيمٌ في ڤيينا وهو كمال بيه حيث ترأس مفوضية متواضعة والذي يبدو إنه لم يكن لديها إلا سكرتيراً واحداً، في ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م كان هناك عدد سكرتيرين. ويعتبر ذلك شعاراً سياسياً بعيداً عما كانت عليه هيئة السفارة العثمانية في عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م حيث كان هناك ١٢ مسؤولاً دبلوماسياً وملحقاً عسكرياً وآخر بحرياً، وبعيداً عن حجم الطاقم الدبلوماسي، كان هناك شيء آخر رمزي للتغير الدرامي في الحكم. فبالنسبة لمفوضية الجمهورية العثمانية في ڤيينا، لم يكن هناك إمام كما كان في السفارة العثمانية، ولكن كان هناك موظف جديد لم يكن لدى العثمانيين سابقاً ألا وهو ملحق صحفي يقوم بخدمة الهيكل العلماني الحديث لعلاقات الجمهورية.

في نفس الوقت، نستطيع أن نجد دليلاً على استمرارية الدبلوماسية العثمانية في ڤيينا. عندما استقر الوزير الجديد القادم من أنقرة في ڤيينا في ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م، كان أول سكرتير له وهو السكرتير الوحيد (شاكر كمال بيه، والذي تولى منصباً مماثلاً في السفارة العثمانية هناك في ١٣٣٤ – ١٣٣٦هـ/ ١٩١٦ – ١٩١٨م. وهناك جزئية مثيرة عن مثل هذه الإستمرارية. أحد زملاء شاكر كمال في السفارة العثمانية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى كان ثالث سكرتير شاب والذي أكمل دراسته في القانون في جامعة (لوزان Lausanne)، وهو (نومان بيه مينيمنليزاد Numan Bey Menemenlizade)، خدمته كسكرتير ثالث في ڤيينا في الفترة ١٣٣٣ – ١٣٣٥هـ/ ١٩١٥ – ١٩١٧م كانت نقطة البداية لسيرة دبلوماسية مميزة والتي أوصلته في الفترة ١٣٤٢ – ١٣٦٢هـ/ ١٩٢٤ – ١٩٤٣م وخلال فترة الحرب العالمية الثانية، إلى منصب وزير الشؤون الخارجية

=

Printing 1999, P.39 – 41.

للجمهورية العثمانية. وفي حياته المهنية المتأخرة كان إلى منصب وزير الشؤون الخارجية للجمهورية العثمانية. وفي حياته المهنية المتأخرة كان يعرف باسم (نومان مينمينشيوغلو Numan Menemencioglu) .[1].

يعتبر تاريخ أي سفارة جزءً صغيراً من تاريخ كبير للعلاقات بين دولتين ما، ولكن بسحرها الخاص. هناك دراسات للبعثات الدبلوماسية لما قبل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي من قبل السلاطين العثمانيين في إسطنبول إلى الأباطرة الهابسبورجيين (النمساويين) في ڤيينا. ولكن كان القليل من الدراسات عن السفارة العثمانية في ڤيينا منذ أن صارت جزءاً من النظام الدبلوماسي الدائم والحديث الذي بدأ في ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م، والذي يحتاج لمزيد من البحث في ذلك. إلى ذلك الحين، يحاول هذا المخطط وضع موجزٍ مفيدٍ على الرغم من وجود عيوب به.

وهذه قائمة بأسماء السفراء العثمانيين إلى ڤيينا خلال الفترة من عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م إلى عام ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م

ملاحظات:

١. تمَّ الاعتماد، عند إعداد المؤلف لهذه القائمة [2] على دليل المناك (Almanach de Gotha)، كما تمَّ القيام ببعض التعديلات والتي تمَّ أخذها من دليل السلناماه (Salname-I Nezaret-I Hariciye)، طبعات عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م، والطبعة الثانية لعام ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م، إسطنبول)، كما تمَّ الاعتماد في بعض الأحيان على أعمال أخرى.

٢. جميع المذكورين في القائمة كانوا سفراء ما لم يشر إلى خلاف ذلك حسب الاختصارات الموجودة أمام كل اسم، حيث تشير تلك الاختصارات إلى الرتبة التي كان يمتلكها كالتالي:

Ch = قائم بالأعمال

Sp = مبعوث فوق العادة

Min = وزير

---

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.42 – 43.

(2) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.44 – 48.

العام	اسم السفير
١٧٩٧م	إبراهيم عفيف أفندي
١٧٩٨ م	//
١٧٩٩ م	//
١٨٠٠ م	//
١٨٠١ م	ثيبالدو (قائم بالأعمال)
١٨٠٢ م	عبد الأحمد (عبد الحق ؟)
١٨٠٣ م	//
١٨٠٤ م	//
١٨٠٥ م	//
١٨٠٦ م	//
١٨٠٧ م	//
١٨٠٨ م	//
١٨٠٩ م	//
١٨١٠ م	//
١٨١١ م	جين مافروينى (قائم بالأعمال)
١٨١٢ م	السيد إبراهيم شولدي (هولدي ؟) أفندي (مبعوث فوق العادة)
١٨١٣ م	//
١٨١٤ م	//
١٨١٥ م	جين مافروينى (قائم بالأعمال)
١٨١٦ م	//
١٨١٧ م	//
١٨١٨ م	//
١٨١٩ م	//
١٨٢٠ م	//
١٨٢١ م	//
١٨٢٢ م	//
١٨٢٣ م	شاغر
١٨٢٤ م	//
١٨٢٥ م	//
١٨٢٦ م	//
١٨٢٧ م	تودوروفيش، فيكير
١٨٢٨ م	شاغر
١٨٢٩ م	//
١٨٣٠ م	//
١٨٣١ م	//
١٨٣٢ م	جين مافروينى (قائم بالأعمال)
١٨٣٣ م	//
١٨٣٤ م	//
١٨٣٥ م	أحمد فتحي باشا (مبعوث فوق العادة)
١٨٣٦ م	أحمد فتحي باشا
١٨٣٧ م	جين مافروينى (قائم بالأعمال)
١٨٣٨ م	محمد صادق رفعت بيه (وزير)
١٨٣٩ م	صديق رفعت بيه
١٨٤٠ م	جين مافروينى (قائم بالأعمال)
١٨٤١ م	شاغر
١٨٤٢ م	عاكف أفندي (وزير)
١٨٤٢-١٨٤٣ م	صديق رفعت بيه

العام	اسم السفير
١٨٤٣ م	أحمد مختار بيه
١٨٤٤ م	//
١٨٤٥ م	نافع أفندي
١٨٤٦ م	سامي أفندي (قائم بالأعمال)
١٨٤٧ م	كوستاكي موسوروس بيه (قائم بالأعمال)
١٨٤٨ م	أحمد شكيب أفندي
١٨٤٩ م	كوستاكي موسوروس بيه (قائم بالأعمال)
١٨٥٠ م	كوستاكي موسوروس بيه (وزير)
١٨٥١ م	عارف أفندي
١٨٥٢ م	//
١٨٥٣ م	//
١٨٥٤ م	//
١٨٥٥ م	//
١٨٥٦ م	إحسان بيه أفندي (قائم بالأعمال)
١٨٥٧ م	كليماكي بيه
١٨٥٨ م	//
١٨٥٩ م	//
١٨٦٠ م	//
١٨٦١ م	//
١٨٦٢ م	//
١٨٦٣ م	//
١٨٦٤ م	//
١٨٦٥ م	حيدر أفندي
١٨٦٦ م	//
١٨٦٧ م	//
١٨٦٨ م	//
١٨٦٩ م	//
١٨٧٠ م	خليل شريف باشا
١٨٧١ م	//
١٨٧٢ م	//
١٨٧٢-١٨٧٣ م	أحمد عارفي باشا
١٨٧٣ م	محمد كابولي باشا
١٨٧٤ م	محمد رشيد باشا
١٨٧٥ م	//
١٨٧٥-١٨٧٦ م	أحمد عارفي باشا
١٨٧٦ م	عليكو باشا فوجوريدز
١٨٧٧ م	أسعد بيه
١٨٧٨ م	//
١٨٧٩ م	إبراهيم أدهم باشا
١٨٨٠ م	//
١٨٨١ م	//
١٨٨٢ م	//
١٨٨٢ م	سرفر باشا
١٨٨٢ م	أحمد عارفي باشا
١٨٨٢-١٨٨٣ م	إبراهيم أدهم باشا
١٨٨٣ م	رامي سعد الله باشا
١٨٨٤ م	//

العام	اسم السفير
١٨٨٥ م	//
١٨٨٦ م	//
١٨٨٧ م	//
١٨٨٨ م	//
١٨٨٩ م	//
١٨٩٠ م	//
١٨٩١ م	يوسف زيا بيه
١٨٩٢ م	//
١٨٩٣ م	يوسف زيا باشا
١٨٩٤ م	غالب بيه
١٨٩٥ م	//
١٨٩٦ م	محمد نديم بيه
١٨٩٧ م	//
١٨٩٨ م	//
١٨٩٩ م	//
١٩٠٠ م	//
١٩٠١ م	//
١٩٠٢ م	//
١٩٠٣ م	//
١٩٠٤ م	محمد نديم باشا
١٩٠٥ م	//
١٩٠٦ م	//
١٩٠٧ م	//
١٩٠٨ م	مصطفى رشيد باشا
١٩٠٩ م	//
١٩١٠ م	//
١٩١١ م	مختار بيه (قائم بالأعمال)
١٩١١-١٩١٢ م	مافرويني بيه
١٩١٢ م	حسين حلمي باشا
١٩١٣ م	//
١٩١٤ م	//
١٩١٥ م	//
١٩١٦ م	//
١٩١٧ م	//
١٩١٨ م	//
١٩١٩ م	رشيد بلاكو بيه (وزير)

مواقع السفارات العثمانية وسكن السفراء، في ڤيينا للفترة من عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م إلى عام ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م :

لقد اعتمد المؤلف في إعداد هذه القائمة[1] على : دليل الماناك وعلى : نشرة الشؤون الخارجية

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, Isis Press, Istanbul, First
=

للإمبراطورية النمساوية

Hof- und Staatshandbuch des Oesterreichischen Kaiserthums

وعلى: نشرة الشؤون الخارجية للإمبراطورية النمساوية-الهنغارية

Hof- und Staatchandbuch der Oesterreichisch- Ungarischen Monarchie

مقر السفارة (سكن السفير)	العام
	١٧٩٧ م
	١٧٩٨ م
	١٧٩٩ م
	١٨٠٠ م
	١٨٠١ م
	١٨٠٢ م
	١٨٠٣ م
	١٨٠٤ م
	١٨٠٥ م
	١٨٠٦ م
	١٨٠٧ م
	١٨٠٨ م
	١٨٠٩ م
	١٨١٠ م
	١٨١١ م
شارع ولزيلز Wollzeile 819	١٨١٢ م
	١٨١٣ م
	١٨١٤ م
	١٨١٥ م
شارع هوهر ماركت Hoher Markt 480	١٨١٦ م
شارع هوهر ماركت Hoher Markt 552	١٨١٧ م
شارع مينوريتنبلاتز Minoritenplatz 45	١٨١٨ م
	١٨١٩ م

=

Printing 1999, P.49 – 53.

العام	مقر السفارة (سكن السفير)
١٨٢٠ م	شارع مينوريتنبلاتز Minoritenplatz 36
١٨٢١ م	
١٨٢٢ م	
١٨٢٣ م	
١٨٢٤ م	
١٨٢٥ م	
١٨٢٦ م	
١٨٢٧ م	
١٨٢٨ م	
١٨٢٩ م	
١٨٣٠ م	
١٨٣١ م	
١٨٣٢ م	شارع مينوريتنبلاتز Minoritenplatz 21
١٨٣٣ م	
١٨٣٤ م	شارع برجرسبيتال Burgerspital 1100
١٨٣٥ م	
١٨٣٦ م	شارع مارياهلف Mariahilf 42
١٨٣٧ م	//
١٨٣٨ م	
١٨٣٩ م	
١٨٤٠ م	شارع برجرسبيتال Burgerspital 1100
١٨٤١ م	
١٨٤٢ م	
١٨٤٣ م	
١٨٤٤ م	شارع لاندستراب إنجارجاس Landstrabe، Ungargasse 382
١٨٤٥ م	
١٨٤٦ م	//
١٨٤٧ م	
١٨٤٨ م	
١٨٤٩ م	
١٨٥٠ م	
١٨٥١ م	
١٨٥٢ م	

العام	مقر السفارة (سكن السفير)
١٨٥٣ م	
١٨٥٤ م	
١٨٥٥ م	
١٨٥٦ م	
١٨٥٧ م	
١٨٥٨ م	
١٨٥٩ م	
١٨٦٠ م	
١٨٦١ م	
١٨٦٢ م	
١٨٦٣ م	
١٨٦٤ م	
١٨٦٥ م	
١٨٦٦ م	
١٨٦٧ م	
١٨٦٨ م	
١٨٦٩ م	
١٨٧٠ م	
١٨٧١ م	
١٨٧٢ م	
١٨٧٣ م	شارع سخوارزينبرغ بلاتز Schwarzenbergplatz 16
١٨٧٤ م	
١٨٧٥ م	
١٨٧٦ م	//
١٨٧٧ م	//
١٨٧٨ م	
١٨٧٩ م	
١٨٨٠ م	
١٨٨١ م	
١٨٨٢ م	
١٨٨٢ م	
١٨٨٢ م	
١٨٨٣ م	شارع سخويندجاس IV، Schwindgasse 10

العام	مقر السفارة (سكن السفير)
١٨٨٤ م	//
١٨٨٥ م	
١٨٨٦ م	
١٨٨٧ م	//
١٨٨٨ م	//
١٨٨٩ م	//
١٨٩٠ م	شارع والنيرسراب I، Wallnersrabe 3
١٨٩١ م	//
١٨٩٢ م	شارع جاكوين جاس III، Jacquingasse 21
١٨٩٣ م	//
١٨٩٤ م	شارع ميترنيخ جاس III، Metternichgasse 12
١٨٩٥ م	//
١٨٩٦ م	//
١٨٩٧ م	//
١٨٩٨ م	//
١٨٩٩ م	//
١٩٠٠ م	شارع هيو جاس IV، Heugasse 38
١٩٠١ م	//
١٩٠٢ م	//
١٩٠٣ م	//
١٩٠٤ م	//
١٩٠٥ م	//
١٩٠٦ م	//
١٩٠٧ م	//
١٩٠٨ م	//
١٩٠٩ م	//
١٩١٠ م	//
١٩١١ م	//
١٩١٢ م	شارع برينز يوجن ستراب IV، Prinz Eugen Strabe 34
١٩١٣ م	//
١٩١٤ م	//
١٩١٥ م	//
١٩١٦ م	//

العام	مقر السفارة (سكن السفير)
١٩١٧ م	//
١٩١٨ م	//
١٩١٩ م	//

وهنا، لابد أن نشير ولو بشكل مختصر عن ماهية القنصليات، والتي استبدلت بها البعثة الدبلوماسية في نهاية عهد السلطان سليم الثالث، فهي ترجع في تاريخها إلى منتصف القرون الوسطى، وذلك عندما كان تجار غرب البحر الأبيض المتوسط ينتخبون من بينهم شخصاً يتولى مهمة حل المنازعات التي تنشأ بينهم ويطلقون عليه اسم القنصل التاجر، وكان العرف هو المصدر الوحيد الذي ينظم قواعد إرسال البعثات القنصلية مع وجود كثير من الاتفاقيات الدولية عقدت فيما بعد.

وكان لكل دولة كاملة السيادة الحق في أن تتفق بإرادتها الحرة مع دولة أخرى على تبادل العلاقات القنصلية، ولا يجوز إنشاء قنصلية جديدة إلا بموافقة دولة المقر. وليس للقنصل أي اختصاصات سياسية، وكل ما يجب عليهم هو مراقبة وتتبع الحوادث السياسية في الدولة التي يباشرون عملهم فيها، وموافات دولتهم بما يهمها من معلومات في هذا الشأن.

ولا تمثل **البعثة القنصلية** دولتها كما هو شأن **البعثات الدبلوماسية،** وإنما تقوم بما يطلب من أعمال القناصل، وهي حماية مواطني دولتهم في الدولة المعتمد لديها، وتسهيل مهمتهم، كما تتولى القنصليات تسهيل سفر مواطني الدولة المعتمد لديها، ومنحهم سمات الدخول وغيرها من الأعمال التي تتعلق بالأفراد. وبالنظر لأن عمل هؤلاء ليس عملاً تمثيلياً لدولتهم، فلا يتمتعون بالصفة الدبوماسية، وإن كانوا يتمتعون بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية التي هي في جميع الأحوال أقل مما يتمتع بها الأشخاص الذين يحملون الصفة الدبلوماسية، إلا أن العرف الدولي، واتفاقية ڤيينا ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م اعترفت ببعض الحصانات والامتيازات للبعثة القنصلية.

يعمل هؤلاء القناصل في البعثة الدبلوماسية بصفة سكرتير أول وثاني. إلا إن بعثتهم تنسبهم للقيام بأعمال القنصلية. وفي حين لا يتمتع القنصل بالصفة التمثيلية، لذلك فإنَّ مهمته لا تنتهي بوفاة أو تغير رئيس أحد الدولتين أو نشوب حرب بينهما، لأنه لا يتمتع بصفة سياسية، وما يحصل عادة أن يُستدعى بواسطة دولته لاستحالة قيامه بمهمته لما يترتب على الحرب من قطع العلاقات السلمية

بين الدولتين. [١].

"من أجل حماية مصالح المواطنين والتجار من رعايا مملكتي الذين يقطنون في أنحاء هذا البلد أو يسافرون عبر أراضيها"[٢]

القنصليات العثمانية في النمسا:

ضمن عقد التجارة والملاحة البحرية المبرم في بساروفيتش Passarowitz (Pozarevac) بتاريخ ١٨ شعبان ١١٣٠هـ/ ١٧ يوليو ١٧١٨م بين المسؤولين المختصّين المفوضين من قِبَل القيصر النمساوي كارل الخامس .Karl VI والسلطان العثماني سليم الثالث – كعقد تمهيدي سابق لاتفاقية السلام المبرمة في ٢٢ شعبان/ ٢١ يوليو لنفس السنة وبذات المكان – جاءت المادة السادسة التي أعطت للسلطان العثماني الحق بتعيين وافتتاح قنصليات عثمانية في أيِّ منطقة على أراضي هابسبورج التي ورثتها النمسا والبندقية – دون محددات أو قيود جغرافية – وحيثما تطلبت شؤون واحتياجات التجارة لتلك القنصليات.

"المادة السادسة: بموجب هذه الاتفاقية يحصل الباب العالي العثماني، على ضمان أمن وسلامة رعاياه، وتوفير الشروط الضرورية لاستقرار حياتهم، وضمان استمرارية أنشطة تجارتهم وأعمالهم تحت وصاية وإدارة وكلاء التحكيم التجاري المعروفين شعبياً بالشاهبندرات، هذا الضمان يستلزم تهيئة كل الظروف المطلوبة لحرية التجارة داخل أراضي الإمبراطورية، وذلك بناءً على الأوامر الصادرة عن بلاط قيصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة القاضية بمنح الحماية الكاملة للرعايا والتجار العثمانيين، وتأمين كافة ممتلكاتهم، وضمان حرية أنشطتهم وأعمالهم التجارية، ويلتزم بذلك كل الموظفين والمسؤولين مهما كانت مناصبهم أو رتبهم، ويسري هذا التعميم على كل الأماكن والظروف اللّازمة لاستقرار واستمرارية أنشطة التجارة والأعمال الخاصة برعايا الدولة العثمانية دون إضرار أو إزعاج، وفي حال وفاة أحد الرعايا أو التجار العثمانيين أو مغادرته فإنّ الأموال والممتلكات التي يتركها خلفه تحظى بنفس ظروف الحماية والتأمين، وينتقل حق التصرف فيها للإدارة العثمانية المختصة."

السلطان العثماني أحمد الثالث هو أيضاً أول من بدأ بتفعيل واستخدام هذه الاتفاقية، حيث قام بتعيين وابتعاث السيد عمر آغا كقنصل عام للدولة العثمانية في ڤيينا للفترة ١١٣٨ - ١١٤٥هـ/ ١٧٢٦ – ١٧٣٢م. [٣]

---

(1) Rachelcenter.Ps/ News.Php?Action=View&Id=/4193.

(٢) الصيغة المعتادة في الفرامانات الصادرة عن السلطان العثماني لتعيين القنصليات.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.109.

(3) Ibid.

لم يتم تمثيل الدولة العثمانية بسفير مقيم في ڤيينا إلاَّ ابتداءً من العام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م. وفي العام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م بدأت أيضاً صيغة جديدة للوجود القنصلي العثماني في بلدان مملكة هابسبورج. وفق التسلسل الإداري العثماني فقد كان الموظف الذي يشغل منصب "مترجم الباب العالي" هو الرأس الأعلى والمسؤول المشرف على تسيير شؤون وأعمال القنصليات.

وفي خريف العام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م قام النقيب البحري القبطان زينب/ Zaineb – القائد الأعلى والآمر العام لأحد الأساطيل العثمانية المتواجدة آنذاك في تريستا –:

"في غضون ذلك بتعيين السيد إنجلو كاتسيتي/ Angelo Cazzaiti المنحدر من مدينة سالونيك/ Tessalonien لمنصب القنصل العثماني العام، ويدعي أنه قد أنجز الإجراءات عبر السفير العثماني المقيم هنا في ڤيينا باقتراح نفس هذا الشخص على الباب العالي العثماني للحصول على المصادقة الرسمية لتعيينه بتلك الصفة الرسمية، وطالب أيضاً بالحصول على اعتراف رسمي به (من جانب حاكم تريستا) كقنصل عام عثماني هناك [ ]".

الكونت بريجيدو/ Brigido حاكم تريستا رد على هذا الطلب

"بأنه لا يستطيع الاعتراف مسبقاً بالسيد إنجلو كاسيتي كقنصل عام للدولة العثمانية طالما لم يصدر بشأنه قرار تعيين من الباب العالي العثماني، ولم تتم المصادقة الرسمية على هذا التعيين لدى البلاط الإمبراطوري و إصدار الاعتماد والأمر التنفيذي له من البلاط عبر السفير العثماني المقيم هنا".

لأن ڤيينا لم تكن المكان الملائم لتمرير القبول بطريقة تعيين كاسيتي، ولأنه – في المحصلة– لم يتم تعيينه لمنصب القنصل العام عبر القنوات الرسمية بالباب العالي، فقد وجدت الجهات المختصة في ڤيينا عام ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م الحل "النمساوي" الملائم لهذه الإشكالية. ديوان الخزانة بالبلاط الامبراطوري عرض على حاكم تريستا خطاب توصية يتعلق "بالأعمال التجارية الخاصة التابعة للسفير العثماني المقيم هناك، والتي يديرها إنجلو كاسيتي". سجلات توثيق البرنامج العام للدولة والبلاط النمساوي عام ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م كانت تشير إلى القنصلية العثمانية في تريستا بتسمية "شاغر".

القائم بأعمال السفارة العثمانية في ڤيينا قسطنطين تيبالدو/ Constantin Tipaldo[١] أوصل خطاباً مطولاً إلى نائب رئيس الحكومة النمساوي بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٢١٨هـ/٣١ يوليو ١٨٠٣م الكونت لودفيك كاونيتس/ Ludwig Kaunitz، هذا الخطاب تحدث – دون ذكر أسماء – عن تفاصيل الآلية المعتمدة لتعيين القناصل في البندقية/ Venedig وتريستي/ Triest وتمَّ فيها

---

(١) القائم بأعمال السفارة العثمانية في ڤيينا لفترة ١٢١٨ – ١٣٠٤هـ/ ١٨٠٣– ١٨٨٧م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.110.

أيضاً ذكر حقوقهم وصلاحياتهم – من وجهة النظر العثمانية على الأقل –.

"الإرادة السامية بقصر الباب العالي للدولة العثمانية – الصادرة عن صاحب السيادة والواردة تالياً – بعد توصله إلى القناعة بإقرار تنفيذ المسارات الضرورية المتطلبة لإعادة صياغة الهيكل التنظيمي للوظائف العامة والموظفين ضمن البعثات الرسمية في المدن الساحلية (الاسكاليات/ Scale) ومدن الموانئ الواقعة على طريق التجارة الرئيسة/ Porte di S.I.R.Ap.Mta.؛ ذلك وفقاً لنصوص المعاهدات، وفي سبيل تمكين بعثاتنا هناك من خدمة مصالح رعايا الدولة ومساندة التوسيع لأنشطتهم التجارية هناك؛ وتعزيزها بالحقوق والصلاحيات الحصرية لممارسة مهام السلطة القضائية على مواطنيها المقيمين في تلك المناطق ومحيطها أو المسافرين عبرها؛ الأمر الذي استلزم إعادة صياغة تلك البعثات القائمة في البندقية/ Venezia وتريستي/ Triest حيث المناطق الرئيسة لأنشطة التجارة المتحكمة بكامل أسواق المدن الساحلية ضمن الطريق التجاري الرئيس/ Scale del Domino Augusto di I.R.R.Ap.Mta. وضمن المسارات المؤدية نحو هذا الاستحقاق صدرت فرمانات السلطان العثماني التي تصب باتجاه تفعيل آلية تعيين القناصل والشاهبندرات بترشيحهم من بين موظفي تلك البعثات والهيئات التجارية وعلى أن يتم إنتخابهم من قِبل رعاياهم ومواطنيهم المقيمين والمتواجدين هناك. وللتوضيح – هنا – بأن هؤلاء القناصل ستكون لهم سلطات الولاية القضائية على مواطنيهم وليس مجرد إدارة وظائف قنصلية في نطاق مقرات إقامتهم، وينطبق هذا النظام على كل البعثات القائمة ضمن مناطق الطريق التجاري سمبلون/ Sempio مثل تريستي واستيريا/ Istria ودلماسة/ Dalmazia وألبانيا/ Albania إلخ.؛ وعلى الجهة الأخرى مناطق البندقية الواقعة عند أطراف طرق التجارة الرئيسة. الفرمانات السلطانية لم تتضمن فقط مسارات تنظيم الشاهبندرية أو القنصلية العامة فيما يتعلق برعاية شؤون رعاياهم ومصالحهم وأعمالهم التجارية فحسب؛ بل أيضاً تنظيم سلطتهم القضائية على مواطنيهم وصلاحية التحديد والحكم بالعقوبات المناسبة وفقاً لنوع المخالفات المرتكبة، ومدى إمكانية إنزال هذه العقوبات في مناطق إقامتهم أو – في حال تعذر ذلك – إرسال المخالفين تحت الحراسة إلى السلطات المختصة في بلدهم، مع التعزير بهم من خلال نشر تعميمات في جميع الأسواق العامة تتضمن جرائمهم أو أخطاءهم التي ارتكبوها وأيضاً العقوبات التي استحقوها [ ]".

الخطاب تضمن الطلب العثماني الرسمي بمنح القنصل العام في تريستا والبندقية الحق بتعيين أعضاء الهيئات الفرعية للقنصلية في المهاجر الأخرى، وتفويض القنصلية العامة العثمانية بالسلطة والاختصاص القضائي على رعايا الباب العالي قياساً إلى الولاية القضائية التي تمارسها القنصليات الأوروبية على مواطنيها في بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط، تمَّ الرد فوراً من جانب الكونت كاونيتس بالرفض في إشارة متركزة على جزئية المعاملة بالمثل أسوةً بالقناصل الأجانب الآخرين الواردة ضمن الطلب؛ وفي إطار المناقشة والتدقيق حول الطلب العثماني والحجج الواردة فيه طرح الكونت كاونيتس مخاوفه من خلق سابقة جديدة مقلقة لا يريد المخاطرة بخوض عواقبها المحتملة مطلقاً، وهذا ما أورده في رسالته الجوابية إلى تيبالدو.

بموجب معاهدة سلام برسبورج (براتسلافيا سلوفاكيا حالياً)/ Friede von Pressburg المبرمة بتاريخ ٤ شوال ١٢٢٠هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٠٥م فقدت إمبراطورية النمسا القيصرية كل

الأقاليم والممتلكات البندقية التي حازت عليها قبل ثمان سنوات. وفي معاهدة سلام شونبرون/ Schönbrunn المبرمة بتاريخ ٥ رمضان ١٢٢٤هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٠٩م فقدت النمسا تريستا – متنفسها وميناءها الوحيد على البحر – حيث كانت تتم آنذاك إجراءات قبول القناصل الأجانب، ملتحقاً "بمقاطعات إليريا/ Illyrisch Provinz" (المناطق الشرقية لشبه جزيرة البلقان حتى شواطئ الأدرياتيكي) التابعة لفرنسا؛ نتيجة لذلك – ترتب خلال الفترة التالية لتوقيع المعاهدة وحتى ما بعد مؤتمر ڤيينا – لم تعد تظهر أيّ بيإنات تشير للقنصليات الأجنبية ضمن البرامج والخطط الحكومية. بحلول عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤م استعادت النمسا السيطرة على تريستا والبندقية من جديد.

عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م قام الباب العالي بتعيين السيد تيودور كريتيكو/ Theodor Critico كقنصل عثماني في تريستا، والذي تمَّ إجراء تقصي واسع ومكثف بشأنه من جانب السلطات المختصة لامبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية. وفي الوقت الذي كانت الرؤى متفقة بالإجماع في ڤيينا حول أهمية وجود القنصلية العثمانية في تريستا إلاَّ أنه لم يكن هناك اتفاق للاقتناع بشخص كريتيكو كقنصل.

رئيس الحكومة النمساوية ميترنيخ أبلغ رئيس هيئة المفوضية المالية للبلاط النمساوي الفارس شتال/ Stahl [(١)] في ٨ ذي الحجة ١٢٣١هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨١٦م.

"عن الصعوبة التي تواجهها حكومة البلاط، والمتمثلة باستحالة قبول ذلك الشخص الذي – من خلال سيرته وسلوكياته السابقة – ثبت عدم جدارته واستحقاقه للثقة وبنفس القدر لدى كلتا الحكومتين [ ]".

وزارة الخارجية بحكومة النمسا-المجر القيصرية الملكية بادرت أيضاً

"بتنسيق الخطوات اللّازمة لدى الباب العالي من أجل التوصل إلى خيار أفضل لمنصب القنصل العام في تريستا غير ذلك المدعو [ ] تيودور كريتيكو [ ]".

كانت نتيجة هذه التدخلات أن:

"الباب العالي العثماني – بدلاً عن المعروف سلفاً تيودور كريتيكو – قام بتعيين تاجر يوناني مقيم منذ مدة طويلة في هذا البلد يدعى أليكساندر باسيلي Alexander Basilli [(٢)] ليتولى منصب الشاهبندر العثماني

---

(١) اسمه: الفارس جورج شتال Philpp Georg Ritter Von Stahl، ولد في بروخزال/ Bruchsal، إقليم بادن/ ألمانيا سنة ١٦ ذي الحجة ١١٧٣هـ/ ١٧٦٠م، وتوفي بڤيينا بتاريخ ١ شعبان ١٢٤٥هـ/ ٢٦ يناير ١٨٣٠م، رئيس هيئة الموفضية المالية للبلاط النمساوي منذ تأسيسها وحتى حلّها، ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م شغل منصب مستشار البلاط لشؤون الحكومة الإمبراطورية.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österr Eich In Istạnbul, P.112.

(٢) لم يتسنَّ التأكد بصيغة قاطعة ما إذا كان هذا الشخص أحد أقارب فينتسيسنس باسيلي/Vinzenz Basilli الذي شغل منصب قنصل =

في تريستا [ ]"

أيضاً لدى الخوض في إجراءات المصادقة والاعتماد لتعيين هذا الأخير ظهرت مجدداً الإشكاليات المعهودة منذ العام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٣م، الباب العالي – بطبيعة الحال – طالب بمنح قناصله سلطة الاختصاص والولاية القضائية على مواطنيه، الأمر الذي رد عليه الكونت كاونيتس عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٣م "بأنه يتنافى مع القوانين والأعراف القائمة والمعمول بها في إمبراطورية النمسا-المجر [ ]". وبناءً على ذلك فقد كانت ڤيينا مستعدةً فقط لسياق الاعتماد والمصادقة على تعيين أليكساندر باسيلي بصفة مؤقتة، مع تحديد مهام منصبه الوظيفي على إقليم تريستا واستثناء أيَّ صلاحية قضائية على الرعايا العثمانيين في هذا الاعتماد. جدير بالذكر أن هذا المنصب تمَّ التعامل معه بصيغة "شاغر" في وثائقيات برامج وخطط حكومة الدولة النمسا- مجرية للعام١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م.

في ذي القعدة ١٢٣٢هـ/ سبتمبر ١٨١٧م صادق الباب العالي بشكل نهائي على "أليكساندر باسيلي ليشغل منصب الشاهبندر في تريستا للفترة الراهنة". بهذه المناسبة تمَّ أيضاً تحديد اختصاصاته المتاحة لشغر هذا المنصب:

"بأن تترك له فقط صلاحية اختيار المواضيع الهامة، وأيضاً تقييم الأماكن التي من المرجح ضرورة الحاجة إلى التنسيق بشأنها في سبيل توفير الخدمات والتسهيلات لأنشطة التجارة ورحلات الملاحة البحرية التابعة للرعايا العثمانيين في تلك المناطق، والتي تتطلب دائماً التدخل الحاسم للبت بشأنها، وعلى أن لا تتعدى صلاحياته إطار التقييم والطرح، وتحتفظ حكومة النمسا بذاتها وبمفردها بالحق للتدخل المباشر اللّازم وبالتنسيق مع القائم بأعمال السفارة العثماني في هذا السياق [ ]".

في خلاصة مستقاة من تقرير صادر عن المبعوث النمساوي شتورمر بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٣٣هـ/ ١٠ يناير ١٨١٨م إلى أليكساندر باسيلي يتضح أن إجراءات اعتماد تعيين باسيلي تمَّ إقرارها كحزمة تبادلية مشتركة مع الباب العالي مقابل اعتماد نائب قنصل للنمسا-المجر القيصرية الملكية لدى الدولة العثمانية، وأن:

"بلاط القصر الإمبراطوري للنمسا-المجر القيصرية الملكية رأى أفضلية إجراء مزيد من التحرك للدفع قدماً باتجاه اعتماد المصادقة للاعتراف الرسمي بتعيين ذلك القنصل، طالما أن هذا التأجيل لن يكون مبرراً بشكل كافٍ، إذا ما تمَّ تفسيره كإجراء مقابل للتردد القائم حالياً من جهة الباب العالي في إصدار الفرمان

=

البندقية في أوترانتو حتى العام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.112.

المرتقب، لاعتماد استحداث منصب نائب قنصل بالقنصلية النمساوية لمدينة شقودره/ Scutari في ألبانيا [ ]"[1].

في هذه الأثناء يبدو أن أليساندرو باسيلي كان قد مات بحلول ربيع الأول ١٢٣٣هـ/ يناير ١٨١٨م في تريستا، حيث ظهرت نصوص تتحدث عن ذلك ضمن السجلات الوثائقية لـ "إنتهاء فترة العمل الرسمية للشاهبندر العثماني الذي كان مبعوثاً إلى تريستا حتى ذلك الحين". وكخليفة له في هذا المنصب تمَّ اقتراح تعيين ميشائيل باسيلي/Michael Basilli. ڤيينا كانت متحفظة أيضاً على هذه التسمية – وتركّز تحفظها باتجاه تقييد جزئية محددة في الطلب العثماني، حيث تمَّ رفض ذلك السياق الذي يمنح الشاهبندر العثماني في تريستا صلاحية تسمية وتعيين الوكلاء والهيئات الفرعية للقنصلية في كل الموانئ النمساوية على البحر الأدرياتيكي – هذا التحفظ قوبل باعتباره ردَّة فعل مبالغ فيها، لأن الباب العالي لم يخوله بهذا الحق مطلقاً؛ فقد تمَّ خفض صلاحياته لتنحصر على "المقاطعات والموانئ الواقعة ضمن النطاق الفعلي لحكومة تريستا" ولم يتم الطرح أو الحديث من الجانب العثماني عن سياق تمديد صلاحيات باسيلي لتشمل بقية مناطق الشواطئ الثانوية التابعة للسلطة البحرية المركزية في الأقاليم الساحلية النمساوية.

لم تتسرع ڤيينا باعتماد المصادقة ومنح الأمر التنفيذي الرسمي – على غرار ما حدث لدى إجراءات تعيين أليكساندر باسيلي –، بالرغم من أن شتورمر آنذاك كان قد استلم بالفعل فرمان المصادقة والاعتراف الصادر من الباب العالي في شعبان ١٢٣٣هـ/ يونيو ١٨١٨م لاستحداث منصب نائب قنصل للنمسا-المجر القيصرية الملكية في شقودره واعتماد السيد جيوفاني باولو بلارين/ Giovanni Paolo Ballarin في هذا المنصب. "المترجم الرسمي للباب العالي"، ميشيل دي جوتزو/ Michel de Gutzo توجه بالمخاطبة في ٦ صفر ١٢٣٤هـ/ ٥ ديسمبر ١٨١٨م نحو المبعوث النمساوي إلى الدولة العثمانية شتورمر:

"[ ] لقد مرَّت فترة طويلة بانتظار الأمر التنفيذي المرتقب من البلاط الإمبراطوري النمساوي بشأن اعتماد المصادقة على تعيين السيد ميشيل باسيلي لمنصب الشاهبندر العثماني في تريستا، مما يجعله غير قادر على ممارسة المهام الوظيفية المناطة به. بناءً عليه فقد رأينا إرسال نجل الأخير إلى ڤيينا في محاولة للحث على التعجيل باستصدار الأمر التنفيذي المطلوب للمذكور – أعلاه –. ووفقاً لذلك نرجو من سعادتكم الأن بكل الاحترام والمودة صياغة خطاب تعزيز بهذا الشان وإعطاءه لابن الشاهبندر من أجل تسهيل إجراءات مقابلته للأمير ميترنيخ وبالتالي الحصول على المصادقة والأمر التنفيذي المفترض [ ]".

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.111 – 113.

المبعوث النمساوي لدى الدولة العثمانية آنذاك لوتسوف/ Lützow صاغ خطاب التقديم الذي سيعرض على الأمير ميترنيخ مشيراً بحرص شديد للأخير – ضمن نص الخطاب – بأنه

"[ ] قد وقع تحت طائلة ضغط شديد من جانب المترجم الأول للباب العالي الذي طلب منه مراراً وتكراراً – بشكل مباشر أو غير مباشر – [ ] للتوصية لدى معاليكم من أجل الحصول على مصادقتكم الكريمة لاعتماد السيد ميشيل باسيلي في منصب الشاهبندر للباب العالي العثماني في تريستا [ ] إن كان بمقدوري التماس تفهمكم وسمحتم لي في هذا السياق برجاء تهيئة القبول الملائم والدفع قدر الإمكان باتجاه مزيد من التوصية في هذا الشان، فلا أُخفي عليكم أن مترجم الباب العالي بإمكانه – وهو بالتأكيد غالباً ما يكون قادراً على ذلك – أن يعرقل مساعي ومطالبات البعثة لدى القصر العثماني في الوقت الراهن. ويبدو لي أن هناك مؤشرات للحصول على أهمية وقيمة كبيرة في صالحنا ستترتب على نجاح هذا الأمر. حسب ما أعرفه عن السيد ميشيل باسيلي أرى بأنه ليس سلبياً أو سيئاً في صفاته وشخصيته، بل ويبدو لي أنه ذلك الرجل الجيد والمتواضع، الذي من الصعب عليه إحداث توسيع كبير متجاوز لنطاق صلاحيات واختصاصات وظائفه القانونية المتفق عليها والمرسومة لمنصبه سلفاً [ ]".

كان من الأحرى بلوتسوف الاحتفاظ بتقريره هذا، ففي تلك الأثناء كان هذا الأمر قد تمَّ بالفعل، ففي اليوم الثالث من شهر صفر ١٢٣٤هـ/ ديسمبر ١٨١٨م تقدم رئيس الوزارة الإمبراطورية للتجارة والاقتصاد بالعرض لدى القيصر فرانتس من أجل تدشين إجراءات المصادقة والتماس منح الأمر التنفيذي للسيد ميشيل باسيلي، ومن الواضح أن هذا الالتماس حظي بالاستجابة المأمولة وتمَّ منح الأمر التنفيذي في نفس اليوم بتوصية كريمة من الإمبراطور.

في يوليو ١٢٣٥هـ/ مايو ١٨٢٠م صدر عن لوتسوف تقريرٌ موجهٌ إلى ڤيينا – جاء فيه –:

"إن ذات الشاهبندر السيد ميشيل باسيلي – وهو تاجر يوناني مقيم هنا – شاعت حوله أنباء تتحدث عن إفلاسه ولن يلبث أن يعجز ويتوقف عن سداد المديونيات المستحقة عليه في القريب العاجل. منذ فترة قصيرة كان هذا السياق متوقعاً بالفعل، وإن حدوثه منتظر وجدُّ قريب، لكن تأخر هذا السقوط جاء نتيجة تدخل أصدقائه الذين أنقذوه ولازالوا مساندين له حتى الان، – بطبيعة الحال – ليس بوسعي أن أحكم بشكل مؤكد فيما إذا كانت أمواله وممتلكاته ما تزال قائمة، وهل تمَّ جبر رصيده الائتماني وأُعيدت الصياغة والجدولة لمديونياته أم لا [ ]".

لوتسوف كان عليماً بقواعد اللعبة السياسية التي تنتهجها ڤيينا تجاه مثل هذه الحالات – القناصل الذين يتعرضون للإفلاس يحرمون من ممارسة الوظيفة الرسمية. بالنسبة للقناصل النمساويين يتم خلعهم من المنصب الرسمي على الفور بأمر مباشر من القيصر، أمَّا الأجانب فيتم إلغاء اعتمادهم وسحب الأمر التنفيذي لمزاولة مهامهم. وبناءً على ذلك صرَّح لوتسوف بأنه :

"حالما يتوصل إلى معرفة مؤكدة تثبت حقيقة إفلاس السيد باسيلي– سوف يحرص على إبلاغ الباب العالي

العثماني أن عليهم بالضرورة تعيين شخص آخر في هذا المنصب بدلاً عنه، كون هذا الشخص المذكور – طبقاً للّوائح والتعليمات الإمبراطورية النمساوية السارية – لم يعد مقبولاً البتَّة وليس بإمكانه الظهور بتولي أيِّ وظيفة رسمية على الإطلاق [ ]".

رغم كل هذه الخطوات وتقادم الفترة الزمنية بقي باسيلي قنصلاً في تريستا، ويبدو أنه حصل على مساندة تمويلية ساعدت في ترميم وضعه المالي (1).

ضمن خطط الهيكل التنظيمي والمؤسسي للحكومة النمساوية منذ العام جمادى الآخر ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م واستمراراً إلى العام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م هناك فهرسة تشير إلى تسمية قنصل قائم بالأعمال بِاسْم تودوروفيتش/ Todorovich شاغلاً لهذا المنصب في البندقية؛ لكن هذا الأخير يبدو أنه لم يستمر في المنصب فعلياً سوى سنوات قليلة. عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م أصدر شاهبندر الباب العالي العثماني في جنوا إنجيلو كاسيتي قراراً بتعيين التاجر المقيم بالبندقية فيليبو جرونديني/ Filippo Grondini كوكيل للقنصلية، وطالب خلال ذلك بالحصول على مصادقة واعتراف رسمي لتعيينه،

"من أجل تأمين الحماية والمساندة من جانب سلطات النمسا-المجر القيصرية الملكية المختصة وصولاً لتوفير التهيئة اللاَّزمة للحصول على/ بناء معدات وتجهيزات متطلبة لاثنتين من السفن الحربية العثمانية يفترض أنهما راسيتين حالياً في ميناء البندقية، وبذل كل ما هو أفضل ويمكن الاستفادة منه في سبيل تزويدهما بتلك المعدات وتشغيلهما مجدداً."

عملية التوثيق لهذا السياق في ملفات الأرشيف أتاح إمكانية الحصول على لمحات تعريفية حول الآلية التي كانت النمسا تطبقها لدى عملية المصادقة والاعتماد للقناصل الأجانب. ميترنيخ أبلغ الدائرة المالية بالبلاط النمساوي في ١٤ ربيع الآخر ١٢٤٣هـ/ ٠٤ نوفمبر ١٨٢٧م.

"وفق رؤيتي فإنَّ الشاهبندر المذكور لا يمتلك الحق على الإطلاق في ممارسة أيِّ نوع من أنواع السلطة القانونية، كونه متواجداً في دولة أجنبية، وهو نفسه لم يحصل بعد على مصادقة واعتماد رسمي لمنصبه. بناءً على ذلك فهذا السياق يفتقر للتعيين المشكوك فيه لدى الأساس الأول، وفي حال منح المصادقة والاعتماد الرسمي لتعيين فيليبو جروندوني فسيؤدي ذلك فقط إلى حدوث إشكالات وتعقيدات مزعجة نحن في غنىً عنها. إن كان معاليكم يشاركني هذا الرأي، ففي نيتي الإيعاز إلى الشاهبندر كاسيتي – بصيغة غير مباشرة – عبر بعثة النمسا-المجر القيصرية الملكية في تورينو/ Turin عن حيثيات الخلل وعدم الملاءمة في الإجراء المتخذ من جانبه، وفي نفس الوقت إيصال الإشارة بذات المعنى إليه أن السفن الحربية العثمانية – في كل الأحوال – ستحظى بالرعاية اللَّازمة والدعم المتوافق والمتكامل من قِبَل السلطات النمساوية ذات الصلة وطالما أنها بحاجةٍ إلى ذلك، وهذا سيتم في ضوء علاقات الصداقة القائمة بين كلتا الحكومتين، وبدون أن يقتضي تعيين وكيل خاص لمتابعته. سوى ذلك يتبقى له

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.114 – 115.

مطلق الحرية في اختيار إحدى الشركات أو المؤسسات التجارية البندقية لإعطائها الأوامر اللَّازمة المتعلقة بتحقيق الأغراض المستهدفة الواردة ضمن المخاطبة الرسمية التي تلقاها من جهاته الرسمية، وتلك الشركة أو المؤسسة سوف تكون هي المضطلعة بالمهام التنفيذية لكافة أنشطة وأعمال الخدمات المتطلبة بسياق خاص مستقل وعلى مسؤولية القنصل كاسيتي [ ]".

جروندوني لم ييئس، فبعد الإخفاق الذي منيت به محاولته ليصبح وكيل القنصلية في البندقية حاول الظهور مجدداً بالمنافسة على منصب نائب القنصل لطرابلس الغرب/ Tripolis التي أصبحت حينذاك ولاية باشوية مستقلة بصيغة شبه نهائية عملياً عن الدولة العثمانية. لكن ذلك أيضاً لم يكن مقبولاً بشكل كامل، لأن النمسا "جرت العادة في منهجيتها السياسية بعدم القبول أو السماح بتعيين وكلاء عموميين ممثلين لتلك الدول البربرية المتوحشة والمارقة."

الشاهبندرية العثمانية في تريستا التي يديرها ميشيل باسيلي تمَّ تعزيزها عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م بتسمية ابنه المذكور سالفاً باسيليوس/ Basilius في منصب وكيل القنصلية وتعيين سيرياكوس ماوريتسي Ciriacus Maurizzi لمنصب الشاهبندر العثماني في فيومه (رييكا)/ Fiume (Rijeka). وعلى كلٍّ فقد فشلت حكومة الباب العالي العثماني في تقديمه كدبلوماسي معزز بشهادة التأهيل اللَّازمة، حيث أصدر الأمير ميترنيخ تعليماته في رجب ١٢٤٠هـ/ مارس ١٨٢٥م إلى المبعوث النمساوي في الدولة العثمانية أوتِنفيلس المتعلقة "بتدخل حاكم إقليم فيومه/ Fiume في هذا السياق" بأن يتوجه :

«بتقديم الإشعار والطلب الرسمي لدى الباب العالي عن حتمية المصادقة لماوريتسي الشاهبندر العثماني هناك، وهذا لن يتأتى إلاَّ من خلال عرض شهادة المؤهل العلمي الرسمية التي تخوله لتلك الصفة"

وتؤدي لقبول اعتماده في المنصب؛ فإمَّا أن يتم ذلك بهذه الصيغة المطلوبة أو أن يتم تعيين شخصٍ آخر لمنصب الشاهبندر بدلاً عنه. ونظراً لمرور فترة طويلة وصولاً إلى ربيع الأول ١٢٤٢هـ/ أكتوبر ١٨٢٦م ولم يحدث أيّ تحرك في هذا المسار على الإطلاق، تدخل أوتينفيلس مرَّةً أخرى بالتصعيد لدى الباب العالي طالباً مناقشة هذا الأمر رسمياً مع الحكومة العثمانية. نتيجة هذا التدخل جاءت على صيغة خطاب صادر من المترجم العام للباب العالي – بصفته رئيساً للهيكل التنظيمي القائم في بنية طواقم الدبلوماسية والقنصلية العثمانية – الحاج إسحاق أفندي/ Elhadsch Ishak Efendi بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٤٢هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٢٦م، طلب فيه "مهلة انتظار لمدة عام واحد من الآن، وحتى ذلك الحين سيتم الترتيب لهذا النظام بحيث يدخل حيز التنفيذ في نفس الفترة من العام القادم"، والرجاء بالمصادقة على اعتماد ماوريسي كشاهبندر مؤقت خلال هذه

الفترة.[١]

بعد تعيين أولى القناصل العثمانيين بنظام القنصليات الرسمي الاعتيادي في مرسيليا ولندن – تمَّ ذلك بالكاد عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م –، بقيت هذه المناصب في فيومه وتريستا والبندقية على حالها وكانها قنصليات فخرية إذا ما تمَّ تقييمها قياساً بالمنظور السائد حالياً.

ضمن مخطط التنظيم المؤسسي للحكومة النمساوية عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م كانت المرة الأخيرة لورود إدخالات تسجيل وثائقي بتسمية قناصل الدول الأجنبية في المدن الساحلية التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية، ففي العام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م جاء لأول مرة الإدخال التوثيقي بتسمية "قناصل وكلاء الدول الأجنبية لدى الأقاليم والولايات التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية"، هذه التسمية تعني أيضاً الأقاليم الداخلية وليس الساحلية فقط. أول قنصل أجنبي في ڤيينا – تبعاً للآلية الجديدة – كان السيد جورج شفارتس/ Georg Schwarz؛ "قنصل الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية، ومقره المبنى ١١٢٢ بمنطقة جرابن/ Graben" وقد منحه القيصر النمساوي فرانتس الأول المصادقة الرسمية والأمر التنفيذي لممارسة مهامه بتاريخ ١ رمضان ١٢٤٥هـ/ ٢٤ فبراير ١٨٣٠م.

وبذلك أصبح الطريق سالكاً أمام الدول الأخرى أيضاً لتعيين قناصل لها في العاصمة الإمبراطورية ڤيينا. بالنسبة للدولة العثمانية بقيت على نفس النمط القديم حتى العام ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، محتفظةً فقط بالتمثيل القنصلي المتواجد في مدن الموانئ الثلاث: تريستا والبندقية وفيومه.

بالنظر إلى حقيقة أن إمبراطورية النمسا القيصرية والدولة العثمانية كانتا مرتبطتين – خلال الفترة بين ١٢٣٠ و١٢٩٥هـ/ ١٨١٥ و١٨٧٨م – بعلاقة الحدود السياسية والجغرافية المشتركة بينهما والممتدة لحوالي ٢،٥٠٠ كيلومتر، ابتداءً من بوكوفينا/ Bukowina مروراً بكرونشتات (براشوف-رومانيا)/ Kronstandt وأورشوفا/ Orsova وزيملِن (زيموني)/ Semlin تعريجاً على نهر سافا/ Save ثم امتداداً إلى سواحل وأرخبيل دلماسيا على البحر الأدرياتيكي/ Dalmatien وصولاً إلى خليج كاتارو (كوتور- Kotor)/ Bocche die Cattaro؛ وتعانيان في نفس الوقت من المشاكل التي تحدث مراراً وتكراراً ومن كل نوع على طول تلك المناطق الحدودية؛ يبدو أن ذلك كان عاملاً مؤثراً ساهم في جعل الحضور والوجود القنصلي للباب العالي العثماني منخفضاً نسبياً، وبصورة خاصة إذا ما تمَّت مقارنته مع وجود وعدد قنصليات

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.114 – 115.

إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية داخل الدولة العثمانية.

منذ العام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٧م ظهر قنصل تريستا إنجيلو كاسيتي كقائم بأعمال مكتب القنصلية العثمانية في البندقية. وفي عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٨م تمَّ الفصل بين كِلا هاتين القنصليتين، فنائب القنصل يعقوب زيربوس/ Jakob Serpos – الذي كان يدير القنصلية في البندقية كنائب للقنصل في تريستا وتحت إدارته وإشرافه – تمَّ اعتماد تعيينه قنصلاً في البندقية. الحكومة النمساوية أبلغت وزارة الخزانة في هذا السياق بأن.

"القنصليتين العثمانيتين في تريستا والبندقية أصبحتا منفصلتين منذ الآن وصاعداً، وبناءً على ذلك فقد تمَّ إنتقال منصب الشاهبندر لمدينة الميناء – الأخيرة ذكراً – إلى نائب القنصل يعقوب زيربوس المتواجد هناك سلفاً كقائم بالأعمال، وبموجب هذا التعيين سيعمل القنصل والقنصلية بسياق منفصل عن الشاهبندر والقنصلية العثمانية في تريستا [ ]".

لكن بالمقابل لم تتعجل ڤيينا بشكلٍ خاص لدى الدخول بالمسار الرسمي المتعلق بعملية منح الأمر التنفيذي المفترض وأسهبت في التريث لفترة انتظار يبدو أنها لم تكن قصيرة، فامتد طولها بحيث أن السيد سفير الباب العالي العثماني المقيم هنا في ڤيينا تقدم بالإلحاح مراراً وتكراراً للتذكير باستحقاق تنفيذ هذا الإجراء المتمثل باستصدار الأمر التنفيذي الرسمي من قبل البلاط القيصري الإمبراطور ومنحه للشاهبندر العثماني لتمكينه من مزاولة مهام منصبه رسمياً(١).

في عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م تمَّ تعيين السيد سبِريدِون كاسيتي/ Spiridion Cazzaiti "كشاهبندر ثاني (قنصل عام) في تريستا". وفي عام ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م – ربما كردة فعل تجاه خطوة مماثلة تمَّت في نفس العام بتعيين قنصل عام للنمسا المجر القيصرية الملكية في إسطنبول – تمَّت تسمية بوتسانت مانس/ Puzant Manass كقنصل عام (منصب الشاهبندر العثماني) في ڤيينا. ضمن خطاب ممهور بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٦٢هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٤٦م صادر عن رئيس ديوان الخزانة بالبلاط النمساوي كوِبك/ Kübeck توضيح لرئيس الحكومة الأمير مِترنيخ.

"عن السيد بوتسانت مانس الذي تمَّ تعيينه لمنصب الشاهبندر العثماني في ڤيينا، وعن الشكاوى التي تتعلق بصعوبات حالة التداول التجاري العثمانية حاصلة في الأسواق المحلية هنا خلال الفترة الراهنة ومترتبة عن تقليص مزعوم في الصلاحيات التجارية التي كانت قائمة من قبل [ ]".

أيضاً الإجراءات والتدابير التي تمَّ خوضها من جانب "السلطات المحلية المختصة" التي

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.116.

شرعت بها فوراً و"دون أيِّ تردد". ولقد تمَّت صياغة التقديم المتعلق بهذا والخضوع الأسمى لعرضه بين يديّ الإمبراطور فيرديناند الأول بتاريخ ١٠ صفر ١٢٤٤هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٢٨م "متضمناً رجاء الحصول على الموافقة الإمبراطورية السامية بمنح الأمر التنفيذي الرسمي بعد المصادقة على مؤهلات وخطاب التعيين ذات الصلة"، و" قد ترتب على ذلك صدور القرار الإمبراطوري السامي المطلوب [ ]". في تسجيل وثائقي يرجع للعام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م وردت الإشارة إلى أن الشاهبندر العثماني بوتسانت مانس كان مقيماً في "منطقة ليوبولدشتات (وسط ڤيينا حالياً)/ Leopoldstadt، المبنى رقم ٥٢٩ شارع براتر/ Praterstraße".

المثير للاهتمام في هذا السياق هو الرجل الذي شغل منصب القنصل العام العثماني – قنصل عام فخري – في ڤيينا للفترة بين ١٢٨٣ و١٢٨٧هـ/ ١٨٦٦ و١٨٧٠م؛ ستيريو دومبا/ Sterio Dumba اليوناني القادم من إقليم غرب مقدونيا شمال اليونان، هو – في غالب الظن – من مواليد العام ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م في "بلاتسو/ Blatzo" (فلاستي/ Vlasti) الواقعة شمال اليونان، وكانت حينذاك جزءاً من الأقاليم التابعة للدولة العثمانية. ستيريو دومبا وزوجته – كلاهما من أسرة وصلت إلى تلك المنطقة من أراضي الدولة العثمانية ضمن حركات النزوح الناتجة عن الحصار القارّي البريطاني ضد نابليون – هاجرا عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م من فلاستي إلى ڤيينا حيث اشتغل ستيريو دومبا هناك كأحد كبار "تجار الجملة العثمانيين"؛ واستمر طوال حياته كمواطن عثماني من رعايا الدولة العثمانية. قام دومبا بتصدير سكر الشمندر النمساوي إلى الدولة العثمانية واستورد القطن الخام المقدوني الذي كان يقوم بمعالجته وتجهيزه في مصنع الغزل والنسيج الواقع في منطقة تاتِندورف النمسا/ Tattendorf لينتج منه النسيج والخيوط الجاهزة للأسواق. كان مالكاً "للعديد من السلع والبضائع التي يتم تصديرها إلى الممالك والإمارات على طول نهر الدانوب وإلى الدولة العثمانية" ورئيساً لشركة "إخوان دومبا/ Gebrüder M. Dumba". في العام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م قام دومبا بتشييد قصر عظيم في ڤيينا – المربع المركزي الأول، الموقف ٤، مبنى رقم ١٣ شارع تسِدلِتس/ Wien I.، Parking 4، Zedlitzgasse 13 – مستعيناً باثنين من أشهر مهندسي المعمار النمساويين في ڤيينا آنذاك هما يوهان رومانو رينجه Johann Romano von Ringe وأوغُست شفيندِنفاين لوناوبيرج/ August Schwendenwein von Lonauberg، وعُرف هذا المبنى منذ ذاك باسم "قصر دومبا/ Palais Dumba". جدير بالذكر أن دومبا قام أثناء حياته بنقل ممتلكاته إلى نجليه ميشيل/ Micheal ونيكولاوس/ Nicolaus والتي اشتملت على هذا القصر إلى جانب المبنى رقم ٤ شارع جراسدورف بمربع ڤيينا المركزي الأول، ومجمع مخازن في شارع كروم بمربع ڤيينا المركزي الثالث، بالإضافة إلى مصنع الغزل والنسيج في المنطقة الصناعية

النمساوية تاتِندورف وأيضاً السلع والبضائع المعروفة التي كان يملكها دومبا. توفي ستيريو دومبا في ٢٥ شوال ١٢٨٦هـ/ ٢٨ يناير ١٨٧٠م. [١]

نجله نيكولاوس دومبا[٢] رجل صناعة ناجح وراعي للفنون والموسيقى، وبالإضافة إلى ذلك كان أيضاً نشطاً ومؤثراً في المسار السياسي لإقليم النمسا السفلى. مصنع الغزل والنسيج القطني في تاتِندورف [٣] تعرَّض لحالة إفلاس عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م، ولإنتشاله من ذلك الوضع ترتَّب تحوّل تبعيته بالكامل لصالح عائلة دومبا، واستحوذ نيكولاوس على إدارة المصنع. وخلال فترة وجيزة اكتسب تعاطف وولاء كل العاملين تحت إدارته وحظي بالتقدير والاحترام الكبير من سكان تاتِندورف حيث ذاع صيته فيها كداعم وراعي بالغ السخاء لمختلف الأحداث والفعاليات الشعبية. بزمنٍ قياسي ارتقى نيكولاوس دومبا مستوىً رفيعاً مرموقاً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي إلى درجة أنه بحلول نهاية ربيع الأول ١٢٨٤هـ/ يوليو ١٨٦٧م كان ضمن وفد التشريفات المرافق للإمبراطور النمساوي للقاء سيده بالمواطنة السلطان العثماني عبدالمجيد في ڤيينا وأُتيحت له فرصة مقابلته وإلقاء التحية لديه. السلطان العثماني كان قادماً من فرنسا بعد فروغه من زيارة معرض باريس العالمي للفنون والصناعة، وكان القيصر فرانتس يوزيف على رأس وفد استقباله بمحطة القطار الغربية لڤيينا. الفارس لودفيج برتسِبرام/ Ludwig von Przibram – الذي شغل لاحقاً منصب القنصل العام للنمسا المجر القيصرية والملكية في كُلٍّ من برشلونة/ Barcelona وزيورِخ/ Zürich – يتذكر ذلك الحدث في كتاباته:

"الرجل الذي بمحاذاتي كان المصرفي الشهير ومتعهد الفنون المعروف نيكولاوس دومبا. لدى وصول القطار إلى المحطة – وبالتحديد خلال لحظات دخوله وتباطئه للتوقف على الرصيف المُعد لنزول الضيف العثماني – استدار دومبا ليستبدل قبعته الأسطوانية بقبعة لباد/ فش (الطربوش العثماني) التي سحبها بنفس اللحظة من جيب معطفه، وعاود استدارته وهو يفرض تثبيت الطربوش بقوة وعجالة فوق رأسه. وعندما لاحظ استغرابي همس نحوي مفسراً تصرُّفه هذا بقوله: لكان كلفني الكثير إن لم أفعل ذلك!' بمعنى أدق – ورغم قلبه النمساوي الفيينِّيّ – فكونه من الميسورين الأثرياء الإقطاعيين على أراضي موطنه في مقدونيا ولأن وطنه تابعاً للعرش العثماني جغرافياً، فهو لا يزال من رعايا الدولة العثمانية بالمواطنة."

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.117.

(٢) مولود في ڤيينا بتاريخ٣ صفر ١٢٤٦هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٣٠م، وتوفي في بوادبست بتاريخ ٢١ رمضان ١٣١٧هـ/ ٢٣ يناير ١٩٠٠م.
Ibid, P.118.

(٣) بناه فرانتس غيراردوني (Franz Girardoni) في الفترة ١٢٤١ – ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٦ – ١٨٢٨م.
Ibid, P.118.

توفي نيكولاوس دومبا عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م في بودابست/ Budapest وتمَّ دفنه بأحد مقابر الأشراف في مقبرة ڤيينا المركزية. وبوفاته توقف مصنع الغزل في تاتِندورف وتمَّ إغلاقُه. النجل الأكبر لستيريو دومبا – ميشيل دومبا / Micheal Dumba[١]؛ الذي كان قد اكتسب الجنسية النمساوية بتاريخ ٢١ شوال ١٢٨٦هـ/ ٢٤ يناير ١٨٧٠م – تمَّ تعيينه بمنصب القنصل العام الفخري لمملكة اليونان في ڤيينا بين ٥ و١٧ ذو القعدة ١٣٠٦هـ/ ٠٣-و-١٥. يوليو ١٨٨٩م.

أيضاً كونستاِنتين تيودور دومبا/ Konstantin Theodor Dumba [٢] حفيد ستيريو دومبا التحق بالسلك الدبلوماسي، حيث قضى الفترة من ١٣٣١ هـ إلى ١٣٣٣هـ/ ١٩١٣ إلى ١٩١٥م بمنصب سفير النمسا-المجر القيصرية والملكية المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية – بهذا المنصب كان أول مواطن نمساوي من العامَّة والوحيد الذي تربَّع على رأس إدارة وقيادة واحدة من السفارات العشر للنمسا المجر القيصرية والملكية. بطريقةٍ مثالية سطر أبناء أسرة دومبا مسيرة حياةٍ جديرة بالاهتمام والتقدير؛ حيث شكَّلت رمزاً للتعايش والاندماج الناجح من كل النواحي كواحدة من الأسر غير المحلية أو – بالتعبير اللغوي الحالي – "المهاجرة" من الدولة العثمانية.

منصب القنصل العام في ڤيينا لم يكن مفتوحاً لأيّ شخص على الدوام؛ وليس متاحاً للشغر طوال الوقت؛ في أحيان كثيرة السفير المقيم هو من يقوم بتسيير أعمال ومهام منصب القنصل العام. خلال الفترة بين العام ١٢٨٩هـ و١٣١٩هـ/ ١٨٧٢ و١٩٠١م كانت القنصلية العامة العثمانية في ڤيينا مستوعبة ضمن السفارة.

في الفترة بين ١٢٦٦ و١٢٨٤هـ/ ١٨٥٠ و١٨٦٧م – وبالتدريج – أنشأت حكومة الباب العالي العثماني مكاتب لقنصلياتها في مدن دلماسيا//حالياً كرواتيا// المطلَّة على سواحل البحر الأدرياتيكي: لوسينبيكولو/ Lussinpiccolo (مالي لوشيني/ Mali Losinj)، وراغوزا/ Ragusa (دوبروفنيك/ Dubrovnik)، وأسبالطو/ Spalto (سبليت/ Split)، وزادار/ Zadar (زارا/ Zara). [٣]

---

(١) ولد سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، وتوفي سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م.

Ibid, P.118.

(٢) ولد في ڤيينا عام١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م وتوفي في بودنسدورف (Bodensdorf).بحيرة أوسياش (Ossiacher) ولاية كيرنتن (Kärnten) النمساوية عام ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.118.

(3) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.118.



صورة ١: تأشيرة دخول مجانية صادرة عن القنصلية العامة للدولة العثمانية – ڤيينا بتاريخ ١٥ صفر ١٢٨٩هـ/ ٢٤ أبريل ١٨٧٢م لبارون أرتشتِتِن/ Artstetten النمساوية (الأرشيدوق كارل لودفيج/ Karl Ludwig* الأخ الأصغر للإمبراطور فرانتس يوزِف) الذي ذهب برحلةٍ إلى الدولة العثمانية مع البارون هورنشتاين/ Hornstein** والدكتور فايس/ J. B. Weiß*** وطاقم الخدمة.

* ولد بضاحية شونبرُن-ڤيينا/ Schönbrunn-Wien ١٢ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٣٠ يوليو ١٨٣٣ ومات فيها ٦ ذو الحجة ١٣١٣هـ/ ١٩ مايو ١٨٩٦م.

** البارون فيلهلم بيرنهارد أنتون آل هورنشتاين/ Wilhelm Bernhard Anton v. Hornstein بارون أورزنهاوزن/ Orsenhausen وبوسمانسهاوزن/ Bußmannshausen؛ ولد بأورزنهاوزن ٢٠ محرم ١٢٢٨هـ/ ٢٣-٠١-١٨١٣ وتوفي إنسبروك/ Innsbruck ١٨ ربيع الآخر ١٣٠٨هـ/ ٠١-١٢-١٨٩٠م؛ حاجب مالي لدى بلاط إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية ثُمَّ مستشار سرّي للبلاط؛ رئيس الديوان الأميري لقصر الأرشيدوق كارل لودفيج.

*** أستاذ التاريخ بجامعة غراتس/ Graz.

"رجل الأعمال العثماني فنسنت إرام أوغلو/ Vinzenz Eram Oglu المقيم في تريستا تمَّ تعيينه لمنصب الشاهبندر العثماني" في البندقية في العام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م. السيد يوهان بابتِست براجانزا/ Johann Baptist Braganza المنتمي للنمسا بالتبعية؛ والذي كان منذ العام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م حتى ذلك الوقت قنصلاً فخرياً لمملكة فورتِمبيرج/ Württemberg؛ تمَّ تعيينه لمنصب الشاهبندر العثماني – قنصل فخري بمفهوم اليوم – كخليفةً لأوغلو عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م. هذا الأخير تمَّت ترقيته سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م بدرجة القنصل العام الفخري للدولة العثمانية – وكان خلال ذلك قد حصل على لقب طبقة النبلاء الأرستقراطية "von" قرين اسمه –.

وفي عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م قام القنصل العام العثماني في تريستا بتعيين وكيل فخري للقنصلية في راغوزا، لكنه ما لبث أن تمَّ خلعه من منصبه خلال العام التالي لتعيينه؛ وحتى قبل أن تقوم سلطات النمسا-المجر القيصرية الملكية المختصة بالفحص الرسمي المفترض لهذا الإجراء. السلطان العثماني عبدالمجيد الأول قام بتعيين أول قنصل رسمي له في راغوزا بتاريخ ١٥ محرم ١٢٧٥هـ/ ٢٤ أغسطس ١٨٥٨م، وضمن خطاب الاعتماد جاء عن السلطان: -

"للقيام بمهام متابعة احتياجات ومتطلبات التجار والشؤون الخاصة بأعمال وأنشطة التجارة التابعة لدولتنا، والعمل على توفير مزايا أفضل للتجار وحركة التجارة؛ يتم إسناد هذا المنصب للسيد بيرزيش/ Persich المعروف بذكائه وقدراته المتميزة وفقاً لتوصية السيد كمال أفندي/ kemal Effendi لدى بلاط الباب العالي العثماني [ ]"،

الخطوة التالية تمَّت عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م: -

"من أجل توطيد وتوسيع نطاق العلاقات التجارية بين أهالي دلماسيا وبين الأقاليم العثمانية المجاورة لها – بعد أن اكتسب هذا المجال أهمية كبيرة مؤخراً – قرر الباب العالي العثماني الموافقة على اعتماد وكالات للقنصلية في كلٍ من زارا وزارا (زادار) وأسبالطو ومِتكوفِس/ Metcovich تكون تابعة رسمياً للقنصلية العثمانية في راجوزا وتصدر قرارات تعيينها وإدارتها من قِبل القنصل العام العثماني هناك"، (١)

وبناءً على ذلك قامت السفارة العثمانية في ڤيينا بدورها لإبلاغ وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية الملكية رسمياً بهذا الشأن. خلال هذا المسار تمَّ التغاضي عن وجود وكالات للقنصلية العثمانية كانت قائمة بالفعل في كلٍ من اسبالطو منذ ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م وفي زادار/ زارا منذ ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م. السفارة العثمانية أحالت إلى وزارة الخارجية النمساوية في ١٠ ذو الحجة ١٢٨٠هـ/ ١٧ من مايو ١٨٦٤م القرارات السلطانية (الفرمانات) المتضمنة لترقية درجة القنصل العثماني في راجوزا إلى رتبة قنصل عام وأيضاً تعيين نواب القنصل في زارا ولوسينو/ Lussino (لوسينبيكولو) واسبالطو وزادار/ زارا ممهورةً بتاريخ "١٥ من ذي الحجة ١٢٨٠هـ/ ٢٢ مايو ١٨٦٤م. وزارة الخارجية النمساوية سمحت باعتماد الحصول على الأمر التنفيذي الرسمي المفترض لكنها رفضت التعيين لـ كليمينس جابريتش/ Clemens Gabrich بمنصب نائب القنصل في مِتكوفِس:

"لأن مِتكوفِس ليست ميناءً بحرياً [ ] والقاعدة النمساوية الرسمية المعمول بها في هذا السياق لا تسمح بإنشاء مكاتب قنصلية أجنبية على الأراضي النمساوية سوى في ڤيينا وفي مدن الموانئ البحرية فقط."

السبب الحقيقي الكامن وراء الموقف الرافض الذي أبدته وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية الملكية كان بالتحديد تطبيقاً للرؤية الرسمية النمساوية المتمثلة بمنع وجود قناصل أجانب باعتبارهم عيون مراقبة لصالح الدول الأجنبية في دلماسيا على امتداد الحدود الطويلة مع أقاليم البوسنة والهرسك.

في ٢٢ جمادى الأولى هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٦٤م صدر قرار الباب العالي العثماني بتعيين مراد أفندي/ Mourad Effendi لمنصب القنصل العثماني في أورشوفا/ Orsova بإقليم بانات/ Banat. الاسم الأصلي لهذا الأخير هو آرثر فرانتس فيرنر/ Arthur Franz Werner؛ وهو

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.119 – 120.

نجل فرانتس أنتون فيرنر/ Franz Anton Werner الذي ينتمي لأسرة بوبوفاك أو بوبوفاتش/ Popovac – أحد كبار المُلاَّك الإقطاعيين ورئيس دائرة البريد للنمسا-المجر القيصرية الملكية – وأُمُّه إليانوره بفايفر/ Eleonore Pfeifer؛ ولد بتاريخ ١٢ صفر ١٢٥٢هـ/ ٣٠ مايو ١٨٣٦م منسوباً إلى أجرام Agram (زغرب)، أعزب ويتبع الديانة المسيحية للكنيسة الكاثولوكية الرومانية. عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م هرب من الخدمة العسكرية كأحد جنود الكتيبة الثالثة لجيش النمسا-المجر القيصرية الملكية تاركاً وراءه ديوناً مترتبة عليه، لجأ بدايةً إلى الخياط الشهير إندرياس فيجيداك/ Andreas Vigidak في بينكفيلد/ Pinkfeld تمَّ إنطلق من هناك متنقلاً حتى وصل إلى الدولة العثمانية حيث التحق بالجيش العثماني كضابط. عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م تمَّ تعيينه ملحقاً بوزارة الخارجية باسم مراد أفندي من خلال مرسوم إمبراطوري (إرادة سلطانية) من قِبَل السلطان العثماني وتالياً جرى ابتعاثه في مهام رسمية استثنائية لمتابعة شؤون غير معلنة للعثمانيين[1].

في أقاليم مونتينيجرو (الجبل الأسود) والهرسك، ثم في العام ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م تمَّ ابتعاثه أيضاً بمهمة رسمية إلى بوخاريست/ Bokarest وفي عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م بمهمة أخرى إلى بايرمو/ Palermo الصقلية.

مراد أفندي كان يسعى لأن يتم استخدامه كقنصل عثماني في ڤيينا، وللتمكن من تحقيق ذلك توجب عليه أن يبدأ أولاً التخلي رسمياً عن ارتباطه السابق بالتبعية للنمسا من خلال التنازل عن مواطنته وجنسيته النمساوية بالإضافة إلى إيقاف الإجراءات الرسمية المتخذة ضده والتي ترتبت على هجرته غير المصرح بها.

لكن قبل هذا وذاك كان التساؤل الأبرز والمستلزم للتوضيح؛ هل حكومة النمسا-المجر القيصرية الملكية ستكون مستعدة أساساً لقبول اعتماد قناصل في الأقاليم الداخلية للإمبراطورية أم لا؟ القائم بأعمال السفارة العثمانية صادق أفندي/ Sadeck Effendi أبلغ وزير خارجية النمسا-المجر القيصرية الملكية – الكونت مينسدورف-بويلي/ Mensdorff-Pouilly – بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ/ ٠٣ يناير ١٨٦٥م عن نية الباب العالي العثماني بالتوجه نحو إنشاء قنصلية عثمانية في أورشوفا/ Orsova:

"نظراً للأهمية البالغة والتوسع الكبير للأنشطة والعلاقات التجارية بين النمسا والدولة العثمانية والرواج الحاصل خلال الفترة الماضية بصورة خاصة داخل الأقاليم المجاورة والمتاخمة لنهر الدانوب، كان لا بد لنا من

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.120.

عرض هذا على حكومة بلاط صاحب السمو والجلالة إمبراطور النمسا-المجر القيصرية الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الأمر قد استغرق مقداراً كبيراً الدراسة الجادة من جانب وزراء جلالة مولاي السلطان العثماني لما يمثله من ضرورة استدعت هذا الإجراء [ ]".

طيَّ هذا الخطاب تمَّ إرفاق مؤهل التعيين الخاص بمراد أفندي؛ معتمداً من السلطان العثماني عبدالعزيز؛ وممهوراً بتاريخ -"٦ جمادي الأولى لسنة ١٢٨١ هـ/٧ أكتوبر ١٨٦٥م:-

"رأينا ضرورة إنشاء قنصلية رسمية لنا في منطقة أورشوفا بإقليم بانات التابع للنمسا، قاصدين بذلك الحرص على ضمان متطلبات المواطنين والتجار المقيمين أو المسافرين عبر هذه المناطق من رعايا دولتنا وحماية مصالحهم هناك [ ]".

حدث أن تمَّ رفض هذا المقترح فوراً وبمجرد وصوله لدى وزارة الخارجية النمسا-المجر القيصرية الملكية. بعد يومين فقط من هذا الرفض أرسل وزير الخارجية العثماني علي باشا/ Aali Pascha برقيةً تتضمن ردَّاً تعقيبياً رسمياً حمَّلَه القائم بأعمال سفارته لإيصاله إلى نظيره النمساوي؛ باعتراض شديد اللهجة ضدّ ما أسماه - "إن القناصل العثمانيين من المقبول تعيينهم –فقط – في العاصمة والمدن الساحلية التي لها موانئ بحرية مفتوحة أمام حركة التجارة".

"بل على العكس من ذلك، نجد أن هذا الإجراء يمثل مخالفة وإخلالاً واضحاً بمعاهدة باساروفيتش/ Passarovich التي تضمنت بنوداً صريحة تماماً في هذا السياق، وعليه نرى بعدم وجود أيّ تفسير أو مبرر منطقيّ يدعم هذا التحفظ المثار من جانب الحكومة النمساوية. فالمادة السادسة من تلك المعاهدة تجيئ صريحةً وغايةً في الوضوح بالنص الذي يجيز لحكومة الباب العالي العثماني تعيين قناصل ووكلاء للقنصليات في أيٍّ من المناطق التابعة للنمسا، وأينما ترى بأن ذلك ضروري لتأمين سلامة الرعايا العثمانيين ودعم أنشطتهم وأعمالهم التجارية وضمان مصالحهم، طالما تمَّ هذا الإجراء رسمياً وبموجب فرمان صادر عن الجهة المختصة بالحكومة العثمانية يتم عرضه على حكومة البلاط الإمبراطوري للنمسا-المجر القيصرية الملكية التي بدورها تقوم بإصدار ومنح الأمر التنفيذي المفترض لاعتماد ذلك التعيين. وبالمناسبة؛ جدير بالذكر هنا إن هذه المادة بالذات تعطي الحق للقنصليات العثمانية لحيازة السلطة القضائية على الرعايا العثمانيين المتواجدين في تلك المناطق [ ]".

كان من الواضح إن الباب العالي العثماني لم يعد مستعداً لقبول ممارسات التضييق التي تمارسها حكومة إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية في إجراءات اعتماد القناصل الأجانب، وبدا بأنها لن تسمح بحدوث تقييد من هذا القبيل على شبكة قنصلياتها الممتدة من فيينا إلى بعض الموانئ المطلة على البحر الأدرياتيكي.

يبدو أيضاً أن مسار إجراءات تعيين مراد أفندي كقنصل عثماني في أورشوفا ترتَّب عليه تأسيس جذري وبعيد المدى لقواعد عمل جديدة: فقد جرت العادة الرسمية – منذ ثورة ٢٧ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ/ ٤٩ – ١٨٤٨م التي حدثت في المجر والأقاليم الشمالية لشبه جزيرة إيطاليا –

بعدم قبول تعيين القناصل الأجانب في أيٍّ من المناطق والمدن الداخلية (غير الساحلية). في ١٦ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ٢٢ مارس ١٨٦٧م تقدَّم وزير الخارجية النمساوي إلى القيصر فرانس جوزيف ليقدِّم عرضاً صاغ فيه تقييمه وأعرب عن الرؤية التي توصَّل إليها بأنه أصبح من الصعب جداً المحافظة على تطبيق هذه القاعدة ولم يعد بالإمكان تطبيقها بعد الآن؛ في ١٩ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ٢٥ من مارس ١٨٦٧م قرَّر القيصر النمساوي فرانتس يوزيف الأول المصادقة على اعتماد تعيين مراد أفندي ومنحه الأمر التنفيذي الرسمي لممارسة مهام منصبه، وبنفس الوقت أصدر قراراً بتفويض وزير الخارجية "صلاحية متابعة المصادقة والاعتماد للحالات المشابهة مستقبلاً" أسوةً وقياساً بهذه الحالة. لكن ما حدث على الواقع أن "القنصلية العثمانية لإقليم بإنات" لم تنشأ في أورسوفا كما كان مخططاً لها – وكما جاء أيضاً في قرار التعيين -، بل كانت في تيميشوارا/ Temesvar.[1]

مراد أفندي – الذي نجح أيضاً في تعزيز سيرته ككاتب وشاعر[2]؛ وبعد استخدامه كقنصل عثماني لإقليم بانات/ Banat – تمَّ تعيينه أيضاً بمنصب القنصل العام في البندقية عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، ثم القنصل العام في دريزدِن عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م؛ عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م أصبح وزيراً مقيماً في لاهاي واستوكهولم، وفي نهاية المطاف تمَّ إيفاده العام ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م إلى هولندا والسويد مع ترقيته لدرجة مبعوث. وانتهت حياته متوفياً في لاهاي.

ترتيبات التسوية التي تمَّت سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م مع المجر أدَّت إلى تعيين قنصل عام عثماني في "بشت/ Pesth" التي أصبحت لاحقاً بودابست باعتبارها مقراً للحكومة المجرية. – بموجب الترتيبات الدستورية لهذه التسوية تحولت إمبراطورية هابسبورغ/النمسا القيصرية الكبرى (منذ ١٢١٨هـ/ ١٨٠٤م) إلى ملكية مزدوجة؛ مملكة النمسا القيصرية وعاصمتها ڤيينا إلى جانب مملكة المجر المتمتعة بحكم ذاتي وعاصمتها بست/بشت Pesth (التأمت مع توأميها بودا/ Buda ووبودا القديمة/ Óbuda على الضفة الغربية من الدانوب عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م مكونةً بودابست/

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.121 – 122.

(٢) في٢٥ صفر ١٢٨٩هـ/ ٠٤ مايو ١٨٧٢م تمَّ الأداء التمثيلي لروايته، السلطان العثماني سليم الثالث – مأساة في ٥ فصول" على مسرح القلعة (Burgtheater) بفيينَّا؛ هذه التمثيلية بقيت على جدول العرض المسرحي حتى ١٨ جمادى الآخرة ١٢٨٩هـ/ ٢٣ أغسطس ١٨٧٢م وحظيت خلالها ب٦ عروض. كان من بين المشاركين بأداء هذه التراجيديا الممثلان المسرحيان لِوينسكي (Lewinsky) ومِترفورتسر (Mitterwurzer)؛ تصميم المشاهد: بورجهارت (Burghardt)؛ تصميم الأزياء: غاول (Gaul). وفقاً لإفادة كريمة من الأستاذ الجامعي د. هِلدِه هايدر-برِجلر (Hilde Haider-Pregler)، ڤيينا.

Ibid. P.122.

Budapest العاصمةً الموحدة للمملكة المجرية)، تجتمع كلتاهما تحت تاج إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية (k.u.k.) –عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٨م عاود الباب العالي العثماني إحياء رغبته القديمة مجدداً لاستحداث وتعيين نائب قنصل في مِتكوفِس. وفي تلك الأثناء حصل تغيير كبير لموقف حكومة النمسا-المجر القيصرية والملكية في هذا الاتجاه. البارون بروكِش-أُوستين سفير النمسا في إسطنبول حينذاك صدرت إليه تعليمات رسمية:

"إن الحكومة – من حيث المبدأ – ليس لديها أيّ اعتراض يمنع هذا الإجراء حالياً، ولا يوجد عائق في طريق تعيين نائب قنصل عثماني هناك، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق التطابق المفترض في الشروط الشخصية والشروط المتطلبة الأخرى اللّازم توافرها دون وجود أيّ باعث من الممكن أن يثير قلق المسؤولين المختصين هنا [ ]".

تمَّ أيضاً عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م تعيين نائب قنصل عثماني في زيملِن (زيموني)/ Semlin – المنطقة الحدودية لبلغراد مع صربيا؛ وحيثما كان مبنى إحدى قلاع الحكومة العثمانية لا يزال موجوداً آنذاك –؛ سياق استحداث وإنشاء المكاتب الرسمية الواقعة في المناطق الداخلية لن يواجه الاعتراض والرفض الآن بسبب الطور الجديد للممارسة السياسية النمساوية المتغير منذ العام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م؛ هذا المكتب الرسمي للقنصلية العثمانية ظلَّ قائماً لعشر سنوات فقط، وحدث له إعادة تفعيل سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، وظهر آخر ذكر له ضمن السجلات الرسمية عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

في الملفات الأرشيفية للعام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م ظهرت مجدداً رغبة الدولة العثمانية في الحصول على قبول واعتماد قنصل لها في أُورشوفا. في جمادى الآخر ١٢٩٤هـ/ يونيو ١٨٧٧م أرسل القائم بأعمال السفارة النمساوية في إسطنبول تسيشي/ Zichy برقيةً إلى ڤيينا، جاء فيها:

"لمناسبة حوادث العنف والاقتتال المندلعة في رومانيا قامت حكومة الباب العالي العثماني باستدعاء وكيل مكتبها الرسمي في (دروبيتا)تورنو-سيفرين/ Turn-Severin للقدوم إلى أدا-كاله/ Ada-Kaleh (كانت عبارة عن جزيرة صغيرة وميناء على الراين وسُمّيت أيضاً جزيرة كارولين أو أورشوفا الجديدة) ويطلبون الاعتراف به من خلال المصادقة بالاعتماد الرسمي له في هذا المنصب كوكيل للقنصلية العثمانية في أورشوفا، حتى يتمكن – في حال موافقتكم – من التواصل مع سلطاتنا الرسمية والحصول على قناة التواصل والبرقيات الخاصة به للمراسلة مع حكومته [ ]".

رد وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية والملكية بهذا الصدد كان سلبياً؛ فقد جاء فيه:

"لا يوجد أيّ موظفين أو مسؤولين قنصليين أجانب مقيمين في أورسوفا، وكما تعلمون بأن تعيين الوكيل القنصلي المذكور غير مرغوبٍ به مطلقاً في ذلك المكان؛ من ناحية بسبب خصوصية ظروف التعامل والتواصل

هناك، ومن ناحية أخرى نظراً لطبيعة النظام الداخلي للسلطات السياسية التابعة لنا في المنطقة المشار إليها والتي لا تسمح بقبول ذلك تماماً [ ]".

في سياقٍ مماثل تمَّ إبلاغ وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية والملكية عن قرار السلطان العثماني عبدالمجيد الثاني الصادر في شهر جمادى الآخر ١٢٩٤هـ/ يونيو ١٨٧٧م بتعيين جرجس كالافاسي/ Georges Calavassi كقنصل عثماني في كَتارو/ Cattaro (كوتور/ Kotor). الوزارة القيصرية والملكية أرسلت ردها فوراً عبر السفارة العثمانية بالإشارة إلى

"إن حكومة إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية لم ولن تقبل بإنشاء قنصليات أجنبية إلاَّ في المناطق التي يوجد بها ميناء مفتوح أمام حركة التجارة والملاحة البحرية. وبالنسبة لمدينة كَتارو/ كوتور فليست ضمن هذا التصنيف ولا تنطبق عليها مقاييس القاعدة الرسمية السارية. وباعتبارها ميناءً حربياً يستخدم فقط لأغراض البحرية العسكرية فهي لا تتطلب وجود وكيل للقنصلية يكون مسؤولاً عن ضمان توفير الحماية للمصالح الاقتصادية التابعة لدولته، وإلى جانب ذلك لا يوجد حتى الآن دافع قويّ يؤدي إلى ضرورة تعيين ممثل لهكذا منصب وبسلطة تنفيذية على مواطني دولته، وفي حال تطور الوضع بما تستدعي ذلك فبالإمكان حينها الاتصال بحكومة جلالته للحصول على الموافقة الملائمة تجاه ذلك الغرض أيًا كان."

بحلول العام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م – وكنتيجة لهذا التوسع المستمر في شبكة قنصلياتها – حافظت الدولة العثمانية على وجودها ممثلة بقنصلياتها العامة في ڤيينا وبودابست وراغوزا (دوبروفينك) وزملن (زيموني، وبلغراد الجديدة/ Novi Beograd) وتريستا، إلى جانب قنصليتها الفخرية في تيمِشوارا، بالإضافة إلى عدد أربع نواب قنصليات (وكالات قنصلية) فخرية في فيومه (رييكا/ Rejeka) ولوسينبيكولو (مالي لوشيني) وأسبالطو (سبليت) وزارا (زادار). بالنسبة لمكتبي القنصلية الأخيرين فقد تمَّ إلغاء كليهما بتاريخ ٣٠ و١٩ ربيع الأول ١٢٩٦هـ/ ٢٤ و١٣ مارس ١٨٧٩م على الترتيب، ونفس المصير حدث في العام ذاته للممثليات المذكورة في لوسينبيكولو وزيموني. عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٨٧م تمَّ أيضاً إغلاق القنصلية العامة في زارا.

اعتباراً من العام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م وردت إدخالات التسجيل للقنصليات الأجنبية ضمن الهيكل المؤسسي النمساوي بصيغة أكثر تفصيلاً ومصنَّفة إلى قسم تابع للنمسا وآخر للمجر. ووفقاً لما ظهر في هذه السجلاَّت يبدو أن الدولة العثمانية احتفظت بتمثيلها في كِلا قسميّ الملكية النمسا-المجرية وبواقع عدد ثلاث وكالات قنصلية للعام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م وما بعده، وعدد أربع اعتباراً من العام ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م في كل جانب.

عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م إنشأت الدولة العثمانية قنصلية فخرية لها في برنو/ Brünn، وفي إجراء

غير مسبوق وغير اعتيادي – قامت بتعيين رجل المال والصرافة القاطن في ڤيينا[١].

جوزيف تالبيرج / Joseph Thalberg[٢] كقنصل فخري لها في مورافيا/ Mähren. وفي العام ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠م صدر القرار العثماني بترقيته وتعيينه بمنصب قنصل عام فخري. حفيده؛ الدبلوماسي النمساوي هانز تالبيرج/ Hans Thalberg؛ كتب عن جده قائلاً:

،،خلال السنوات اللّاحقة أيضاً استمر الجدل في ممارسة نشاطه المعتاد كمصرفي وظل مخلصاً لاهتماماته المتركزة على مصالحه في مشاريع السكك الحديدية، بدايةً في النمسا ولاحقاً أيضاً لدى إنجاز مشاريع بناء السكك الحديدية داخل أراضي الدولة العثمانية [ ] بالنسبة للعلاقات الخاصة مع الدولة العثمانية فقد حافظ عليها الجد – الذي يتقن أيضاً اللغة العثمانية بطلاقة – طوال فترة حياته، بحيث كان – هو أو أحد أبنائه – يسافر إلى إسطنبول للزيارة في كلّ عام. الارتباطات التمويلية التي نشأت بين مصرفه وبين الباب العالي العثماني أكسبته حظوةً كبيرة لديهم ومكنته من ارتقاء مستوىً عالٍ من التقدير هناك [ ]''

بعد وفاة تالبيرج في رمضان ١٣٢٠هـ/ ديسمبر ١٩٠٢م تمَّ إغلاق القنصلية الفخرية العثمانية في مورافيا عام ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، ولم يتم افتتاحها مجدداً إلاَّ عام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.

القنصلية العامة العثمانية في ڤيينا تحوَّلت عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م – لدى صدور القرار الرسمي لتعيين القنصل آنذاك لادِسلاوس ديرستاي/ Ladislaus Dirsztay[٣] بدرجة قنصل عام فخري –

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.123.

(٢) ولد باسم يوزِف كون/ Joseph Kohn في ڤيينا بتاريخ ١٢٥٤ هـ/ ٢٤ يونيو ١٨٣٨م وتوفي في ڤيينا بتاريخ٧ رمضان ١٣٢٠هـ/ ٠٨ ديسمبر ١٩٠٢م؛ مجري ثُمَّ مواطن نمساوي اعتباراً من العام١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م؛ تغير لقبه (اسم العائلة) إلى تالبيرج/ Thalberg عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٨٤م؛ مالك ،،شركة يوزِف كون للأعمال المصرفية''؛ نائب رئيس مجلس إدارة Disconto- & Effektenbank في بودابست؛ مالك وناشر صحيفة الرأسمالي/ Capitalist؛ تالبيرج كان قد حاول أيضاً – دون جدوى – أن يصبح ملحقاً قنصلياً فخرياً لدى القنصلية العامة الفخرية للامبراطورية الفارسية في ڤيينا، الأمر الذي قوبل بالرفض من جانب وزارة خارجية امبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية؛ نجله الأكبر زيجموند/ Sigmund (ولد في ڤيينا ٧ ربيع الآخر ١٢٨٢هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨٦٥م وتوفي فيها١٥ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٠٨ يوليو ١٩٣٣م) كان القنصل العام الفخري لكولومبيا في ڤيينا منذ العام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م؛ والحفيد هانز/ Hans (نجل الإبن أوسكار تالبيرج/ Oscar T.) كان دبلوماسياً نمساوياً ثُمَّ مدير ديوان رئيس الحكومة الاتحادية النمساوية كرايسكي/ Kreisky، ثُمَّ سفيراً للنمسا في كلٍ من المكسيك وجمهورية الصين الشعبية؛ يوجد ضريحه بمقبرة دوبلنج/ Döblinger Friedhof، ٦٥ شارع هارتِآكر ڤيينا ١٩، قسم مدافن اليهود بالمقبرة/ Israelitische Abteilung، السرداب/ الضريح I/L/18، (على الجانب الخلفي لشارع بيتر يوردان).

Ibid, P.124.

(٣) ولد في بودابست٤ رمضان ١٢٧٢هـ/ ٩ مايو ١٨٥٦ وتوفي في ڤيينا٢٧ رمضان ١٣٣٩هـ/ ٤ يونيو ١٩٢١م؛ مواطن مجري عصامي متنوع المشارب؛ عاش منذ ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م في ڤيينا ٣، مبنى ٢٥ على الطريق السريع/ Rennweg؛ تعيّن لمنصب القنصل الفخري العثماني بموجب المرسوم الصادر بتاريخ ٦ أكتوبر ١٨٩٧م (و الأمر التنفيذي الصادر بتاريخ ٥ رجب ١٣١٥هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٩٧م). بيانات شخصية مقتبسة من بيان حصر الوراثة وإثبات الوصية، الأرشيف الوطني لمدينة ڤيينا، Bg Margarethen 1a123/192 =

إلى قنصلية عامة فخرية (ارتباط رسمي شرفي بدون أجر). تعود أصول ديرستاي إلى بودابست وقد كان رئيساً لشركة ،،خطوط السكك الحديدية الأهلية لفيف-تشيرنوفتسي/ -Lemberg Czernowitzer Eisenbahn. عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م تزوج بـ جورجينا؛ منسوبة بالمولد لاسم أسرة بلاوت/ Plaut وطليقة غيرزون/ Gerson وفولف/ Wolff؛ التي تمكنت من صنع ثروة قُدرت بمبلغ ٦٠٠،٠٠٠ مارك من خلال زيجاتها المتعددة. عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م تمَّت ترقية ديرستاي للمستوى الارستقراطي كواحد من النبلاء بالوراثة؛ وامتلك نصف المبنى رقم ٤٥ الكائن بشارع جاكوين منطقة ڤيينا الثالثة/ 45 Jaquingasse، Wien III.، و،،قصر هيرتسفيلد/ Villa Herzfeld'' في باد إشل النمسا/ Ischl مبنى رقم ٩ بشارع إليزابيث.



صورة ٢: بيانات من شاهد ضريح قنصل عام الدولة العثمانية يوزِف تالبيرج؛ مقبرة ڤيينا-دوبلنج

في العام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م سعت الدولة العثمانية لإنشاء قنصلية فخرية تابعة لها في براغ ولمنصب القنصل الفخري هناك قررت تعيين يوزيف إنفالد/ Joseph Inwald؛ عملاق صناعة الزجاج والمالك لمجموعة من مصانع الزجاج في شليكوف/ Slichov القريبة من براغ وفي بوديبرادي/ Podiebrad وفي محمية ألمانيا القريبة من دويتشبرود/ Deutschbrod (هافليشكوف برود/ Havickuv Brod). لكن هذا المسعى لم يتكلل بالنجاح لعدم متابعته.(١)

في رمضان ١٣٢٦هـ/ سبتمبر ١٩٠٨م ظهر لأول مرة تقسيم منهجي منظَّم للقنصليات العثمانية بتصنيفها إلى أربع فئات: قنصليات عامة، وقنصليات الدرجة الأولى، وقنصليات الدرجة الثانية، وقنصليات بالإنابة.

الخطوة التي قامت بها إمبراطورية النمسا-المجر بالضم العسكري لأقاليم البوسنة والهرسك في ٧ رمضان ١٣٢٦هـ/ ٣ أكتوبر ١٩٠٨م (أزمة البلقان الأولى) ردَّ عليها الباب العالي العثماني

=

واستمارة تسجيل.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.124

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.124.

بتعميم المقاطعة الاقتصادية الرسمية على التجارة والبضائع والسلع التابعة للنمسا والمجر؛ هذا التصنيف الجديد للقنصليات ترتب عليه ضرورة إجراء ترقيات بالمستوى الوظيفي للعديد من موظفي القنصليات القائمة في عدد من مناطق إمبراطورية النمسا-المجر، وفي هذا السياق لم تظهر علاقة ارتباط مباشرة مع أزمة الضم المذكورة (أزمة ضم البلقان): في تريستا إنخفض مستوى التمثيل للقنصلية العامة هناك إلى قنصلية من الدرجة الأولى، وقنصلية راغوزا إلى قنصلية من الدرجة الثانية، وقنصلية فيومه إلى قنصلية بالإنابة. القنصلية العامة في بودابست بقي مستواها كما هو دون تغيير، وبالنسبة لبقية الوكالات والمكاتب القنصلية فلم يتم اشتمالها بهذا التغيير كونها واقعة تحت إدارة مسؤولين بمناصب فخرية تطوعية.

السفير العثماني بڤيينا مصطفى رشيد باشا/ Réschid (Reşit) أبلغ وزير الخارجية النمساوي الكونت إيرِنتال Aehrenthal في ٣ شعبان ١٣٢٨هـ/ ١٠أغسطس ١٩١٠م

،،إن الحكومة العثمانية قررت إنشاء قنصلية من الدرجة الأولى تابعة لها في سراييفو، وبموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر عن السلطان العثماني فقد تمَّ تعيين السيد قدري بيك/ Kadre Bey – القنصل العام العثماني في كونستانتسا/ Küstendje سابقاً – لهذا المنصب [ ]''

هذا البلاغ تمَّ تعقيبه بإشعار آخر في اليوم الثامن والعشرين من رجب/ الخامس من أغسطس ذاته؛ بموجبه يفترض إن يكون السيد سعاد بيك/ Suad Bey – القنصل العام العثماني السابق في نيش/ Nisch – هو الذي سيتولى منصب الرئيس الجديد للقنصلية. وزارة الخارجية النمساوية باشرت على الفور إجراءات الاستفسار والتّقصِّي عن هذا المرشح المذكور من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة به لدى زملائه في السلك الدبلوماسي. المستشار النمساوي البارون فرانتس هايمرله/ Franz Haymerle كتب تقريره – ظهر بتصنيف ،،سرّي للغاية'' – من بلغراد يقول فيه:

،،سعاد بيك ذو شخصية هادئة ومتَّزنة بفكر عقلاني وسطيّ، وهو من المؤيدين لحركة وفكر الدولة العثمانية الفتاة، يعتبر من الوطنيين المتعصبين والمخلصين للقومية العثمانية (شوفيني) لكن بمنطق إيجابي هادئ. كان محافظاً على أفضل علاقات تواصل تجاه قنصلية النمسا-المجر القيصرية والملكية في نيش، وقد تجلَّى ذلك السلوك بصورة خاصة إبان أزمة ضم البلقان. لكن لا يبدو عليه التعاطف تجاه شعب صِربيا.''

رغم عدم وجود أيِّ عائق أو ممانعة ضد إنشاء قنصلية عامة عثمانية في سراييفو إلَّا إن الطلب قوبل برفض؛ السبب الذي أثار ممانعة النمسا وأدَّى إلى ذلك الرفض هو بلاغ متزامن تقدَّم به السفير العثماني بڤيينا يتحدث عن مقترح للقنصل العام العثماني في بودابست لإنشاء قنصلية فخرية

بمدينة نوفي ساد/ Ujvidék. وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية والملكية رأت السبب وجيهاً للرفض فقد بدا لها بلاغ السفير العثماني وكأنه مجرَّد إشعار وتحصيل حاصل على اعتبار إن إحالة هذا الأمر إلى حكومة النمسا-المجر القيصرية الملكية بطلب الموافقة على اعتماده ليست ضرورية أو لم تعد مُلزِمة. ترتب على هذا أيضاً توصل وزارة الخارجية بحكومة النمسا إلى قرار جديد ينص على

،،ضرورة الاتفاق مع السفارة العثمانية – منذ الآن وصاعداً – للالتزام بمبدأ أن حكومة النمسا القيصرية والملكية ليست السلطة المخولة بصلاحية قبول إنشاء مكتب قنصلية أجنبية في مدينة نوفي ساد التي لا يتواجد فيها تمثيل قنصلي لأيّ دولة أجنبية على الإطلاق [..]''

الأسباب كانت واضحة وجاهزة للسرد ضمن نفس السياق:

،،لاعتبارات سياسية وعسكرية – كون مدينة نوفي ساد تقع في موضع مكاني قريب ومواجه لقلعة بيترفاردين/ Peterwardein، فليس من المتاح القبول بإنشاء مكتب للقنصلية عثمانية هناك؛ وهذا التعامل بالمثل مع أيّ دولة أُخرى؛ فلا تتواجد في مدينة نوفي ساد أيّ قنصلية أجنبية مطلقاً – لا حالياً ولا من قبل –، وقبل ذلك وبعده يأتي السبب الأساسي والرئيسي؛ في حال إنشاء قنصلية عثمانية تترتب حتمية القبول للطلبات المماثلة التي بالتأكيد ستأتي تباعاً من آخرين يسعون إلى ذلك ويتحينون الفرصة المواتية لتحقيقه على اعتبار المعاملة بالمثل؛ أقرب هؤلاء المتطلعين هي صربيا كمثال شائع لاستغلال واستخدام هذه الفرصة، وحينها لن يكون بوسعنا الرفض لأيٍّ كان [ ]'' (١)

آخر قنصلية تابعة للدولة العثمانية أنشئت في مدينة تشيرنوفتسي/ Czernowitz. في ١٤ شعبان ١٣٢٩هـ/ ١٠أغسطس ١٩١١م تقدم أحد ممثليّ السفارة العثمانية لدى وزارة خارجية النمسا بعرض مذكرة غير رسمية – جاء فيها –:

،،سفارة الدولة العثمانية تتقدم لدى وزارة الشؤون الخارجية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية للنظر في إمكانية القبول بإنشاء قنصلية فخرية تابعة للدولة العثمانية في مدينة تشيرنوفتسي (بإقليم بوكوفينا) واعتماد قرار التعيين للسيد الفارس بوغدان برونكول) Bogdan Prunkul (٢)– المقيم في نفس المدينة المذكورة – لإدارة هذه القنصلية.''

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.125 – 126.

(٢) ولد بتاريخ ٢٠ جمادى الآخر ١٢٩٤هـ/ ٢ يوليو ١٨٧٧م؛ نجل الإقطاعي الكبير الفارس ميشائيل آل برونكِل/ Michael Von Prunkel؛ مالك لنسبة ٤٠ % من إقطاع وخراج منطقة روسبلاوار سيكريتاني/ Russplawar Sekriczani (إقليم سوتشافا/ Suczawa).

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.127.

هذا المذكور تمَّت المصادقة الرسمية من قِبَل النمسا على اعتماد تعيينه ومنحه القرار التنفيذي لممارسة مهامه بتاريخ ١٥ صفر ١٣٣٠هـ/ ٤ فبراير ١٩١٢م. بعد ذلك تحول هذا السياق إلى اتجاهٍ معاكس، فبعد تتابع وتيرة افتتاح القنصليات العثمانية جاء الدور إلى توالي مسارات إغلاقها؛ القنصليات العثمانية في فيومه وراغوزا أغلقت أبوابها بحلول الأول من شهر ربيع الآخر ١٣٣٢هـ/ مارس ١٩١٤م.

الممثلية العثمانية في مدينة تيميشوارا – التي كانت قائمة كقنصلية رسمية للفترة بين ١٢٨٣-١٢٩٦هـ/١٨٦٧-١٨٧٩م؛ بعد نحو عقد من إغلاقها – تحولت عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م إلى قنصلية فخرية، وعقب وفاة القنصل الفخري انتهت فعالية هذه القنصلية ولم تعد نشطة اعتباراً من العام ١٣٣١هـ/١٩١٣م. رئيس أركان القيادة العسكرية بجيش إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في تيميشوارا اقترح إعادة احتلال هذا الموضع الشاغر الأمر الذي مثَّل مناسبة ملائمة لأغراض وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية والملكية من أجل إعادة النظر في هذا السياق. خلال تلك الفترة حصل أن السفارة البريطانية كانت قد تقدَّمت ببلاغٍ رسمي في رجب ١٣٣٢هـ/ يونيو ١٩١٤م يتحدّث عن نيتها لتعيين العديد من القناصل ومن بينهم قنصلٌ لها في تيميشوارا. لكن رئيس الوزراء المجري ردَّ بالرفض معلِّلاً ذلك لأسباب واعتبارات سياسية تمنع إنشاء مكاتب قنصلية أجنبية في تيميشوارا؛ بنهاية هذا المطاف بقيت القنصلية الفخرية العثمانية أيضاً هي القنصلية الأجنبية الوحيدة هناك. التفاصيل الإضافية الصادرة رسمياً عن حكومة النمسا أظهرت مدى التصعيد والموقف المتشدد بحِدَّة لدى إمبراطورية النمسا-المجر تجاه إنشاء القنصليات الأجنبية:

،،حسب قواعد الاستخدامات السياسية المتبعة والمطبَّقة لدى جميع الدول سيتم – من الآن فصاعداً – رفض أيّ طلب لافتتاح أو إنشاء مكاتب للقنصليات الأجنبية لدينا؛ وهذا القرار سيسري فقط على تلك المدن التي لا تتواجد مكاتب قنصلية أجنبية قائمة فيها حالياً. ولدى حصول موافقتنا في الآونة الأخيرة بقبول قنصلية عثمانية في تيميشوارا أو السماح بإعادة احتلال ذلك المنصب الشاغر [ ]، نخشى الانحصار في موضع مقلق لدى مواجهتنا بتقديم طلبات مماثلة ستأتي إلينا بالتأكيد من الدول الأجنبية الأخرى، وسيكون من بينها دولٌ يعتبر تمثيلها القنصلي في تيميشوارا غير مقبول لدينا لأسباب واعتبارات سياسية ومتعلقة بالأمن القومي أيضا [ ]''.

عقب انتهاء أحداث حروب البلقان الأولى ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م والثانية ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م وبحلول العام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م حافظت الدولة العثمانية على بقاء بنية ممثلياتها وبإجمالي ثمانين قنصلية نشِطة وفق تصنيف الفئات المذكور سلفاً. الحرب العالمية الأولى لم تُحدث أيّ تأثير على شبكة القنصليات العثمانية في إمبراطورية النمسا-المجر سوى تلك الوكالة القنصلية العثمانية الكائنة في

تشيرنوفيتسي. بموجب فرمان ممهور بتاريخ ٢٨ جمادى الأخرى ١٣٣٤هـ/ ٢ مايو ١٩١٦م صادر عن السلطان العثماني محمد الخامس رشاد/ Mehmet V. Reşat قرر تعيين الدكتور حسني بيك/ Husny Bey – الذي كان مستخدماً آنذاك كملحق ومستشار للسفارة العثمانية في طهران – لمنصب القنصل العام العثماني في ڤيينا. ووفقاً لما جاء عن الكونت بالافيسيني سفير إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في إسطنبول فحسني بيك كان رجلاً من الأثرياء، وموظفاً محترفاً في عمله، تغلب عليه صفات المهارة واللياقة، وهو أيضاً عضو بارز وبدرجة مرموقة ضمن لجنة الاتحاد (١). خلال فترة عمله كقنصل عام في باريس اكتسب سمعةً جيدة وحصل حينها على لقب صديق الفرنسيين، بالمقابل يتحدث عنه آخرون بأنه يكنّ الكراهية لإنجلترا.'' (٢)

في ١٣٣٧هـ/ أكتوبر ١٩١٨م نشأت أيضاً داخل إمبراطورية النمسا-المجر قنصليات عامة في ڤيينا وبودابست وسراييفو، وقنصلية في تريستا، بالإضافة إلى قنصليات فخرية في كلٍّ من برنو/ Brünn وتشيرنوفيتسي. لكن بالنسبة لهذه الأخيرة فلم تكن تمارس أعمال نشاطها الرسمي خلال الاحتلال الروسي للمدينة (للفترة الزمنية الواقعة بين ١٥ شعبان ١٣٣٤هـ/ ١٧ يونيو ١٩١٦ و١٣ شوال ١٣٣٥هـ/ ٠٢أغسطس ١٩١٧م).

جديرٌ بالذكر هنا أن القنصليات الفخرية العثمانية كان ينطبق عليها سياق مماثل للنمط السائد لدى نظيراتها من دوائر التمثيل الرسمية للنمسا-المجر القيصرية الملكية/ القيصرية والملكية داخل الدولة العثمانية – كانت متداولة في إطار نفس الأسرة ،،بالوراثة''. ومن المثير للاهتمام كذلك أن – ليس فقط السلطات الدبلوماسية للنمسا المجر القيصرية الملكية/ القيصرية والملكية؛ بل – حكومة الباب العالي العثماني هي أيضاً كانت تستغل نقاط تواجد المكاتب الخدمية لوكالات شركة النقل والملاحة النمساوية لويد/ Lloyd لاستخدامها كوكالات قنصلية فخرية أو قنصليات بالإنابة للقيام بأعمال وأنشطة قنصلية رسمية (إدارات بصلاحية تنفيذية)، كما كان حاصلاً في راغوزا وزارا على سبيل المثال. وفي سياقٍ آخر تبدو القناصل الفخريين للباب العالي العثماني ملفتة للانتباه أيضاً؛ فمن بينهم تُجَّار عثمانيون كبار ورجالات صرافة يهود من ڤيينا بالإضافة إلى أصحاب شركات

---

(١) ولد بتاريخ ولد بتاريخ ٢٠-٦-١٢٩٤هـ/ ٠٢-٠٧-١٨٧٧م؛ نجل الإقطاعي الكبير الفارس ميشائيل آل برونكِل/ Michael Von Prunkel؛ مالك لنسبة ٤٠ % من إقطاع وخراج منطقة روسبلاوار سيكريتاني/ Russplawar Sekriczani (إقليم سوتشافا/ Suczawa).

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.127.

(2) Ibid, P.126 – 127.

ومشاريع أو مُلّاك إقطاعيين في بوكوفينا. الخدمة القنصلية الرسمية للدولة العثمانية – مثلها في ذلك مثل نظيرتها لدى النمسا أو النمسا المجر – عكست شكل التوليفة المكوِنة للدولة متعددة الشعوب والعرقيات: من خلال الأسماء يمكن بسهولة تمييز العثمانيين واليونانيين والأرمن والمصريين واللبنانيين وأيضاً السوريين. وفق القاعدة الرسمية السارية آنذاك؛ كان القناصل الاعتياديون – المعينون على رأس القنصليات العثمانية الرسمية في العواصم الكبيرة مثل ڤيينا أو بودابست أو تريستا – من حاملي الرتب أو الألقاب المتدرجة نزولاً من بيك/ Bey إلى أفندي/ Effendi.

برنو – Brünn/ Brno (**الشيشان**/ Tschechien)

تاريخها: قنصلية فخرية؛ نشأت بالفرمان الإمبراطوري الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ ٠٩ رمضان ١٣١٠هـ/٢٧ مارس ١٨٩٣م؛ وأُغلقت أبوابها في محرم ١٣٢١ه/ أبريل ١٩٠٣م؛ أُعيد إنشاؤها عام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠.

يوزيف تاليبرج/ Joseph THALENBERG

قنصل فخري ٢٤ ذو القعدة ١٣١٠ه/٩ يونيو ١٨٩٣م،

وقنصل عام فخري ٢٧ جمادى الأولى ١٣١٨ه/٢٢ سبتمبر ١٩٠٠م – ٧ رمضان ١٣٢٠ه/ ٨ ديسمبر ١٩٠٢م

أرنولد جرونفيلد/ Arnold GRÜNFELD

قنصل فخري ١٠ ذو الحجة ١٣٢٨ه/١٣ ديسمبر ١٩١٠ – ١٣٣٧ه/ ١٩١٨م

بودابست/ Budapest (**المجر**)

تاريخها: قنصلية عامة؛ نشأت بالفرمان الإمبراطوري الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ ١٢ جمادي الأخرى لسنة ١٢٨٥هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٦٨م.

علي نظامي بيك/ Ali NIZAMI قنصل عام ١٧ –١٠–١٢٨٥ه/ ٣١-٠١-١٨٦٩م

إسعاد بيك/ ESAAD (١) قنصل عام ٢٨ –٠٧–١٢٨٧ه/ ٢٤-١٠-١٨٧٠م

سرمد أفندي/ SERMED(٢) قنصل عام ٢٨ –١٠–١٢٨٩ه/ ٢٩-١٢-١٨٧٢م

خليل بيك/ HALIL(٣) قنصل عام ٣٠ –٠٧–١٢٩٤ه/ ١٠-٠٨-١٨٧٧م

محمد فِريدون بيك/ Mehmet FÉRIDOUN(٤) قنصل عام ٢٧ –١٢–١٢٩٥ه/ ٢٢-١٢-١٨٧٨م

---

(١) كان شاغلاً لمنصب أمين سر مترجم برئاسة ديوان الباب العالي العثماني.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.128.

(٢) كان مبعوثاً سابقاً في بودابست قبل أن يتم نقله – بناءً على قرار تعيين من مجلس الدولة بالبلاط العثماني – في مهمة خاصة إلى أثينا. Ibid, P.129.

(٣) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في أوديسا/ Odessa.

Ibid, P.129.

(٤) نجل كِميل بيك/ Kiamil Bey – رئيس دائرة المراسيم لكبار الزوار في البلاط العثماني -؛ فِريدون بيك كان قد شارك في مؤتمر برلين بصفة رسمية كمندوب عثماني مفوض، وهناك تعرَّف على الكونت أندراسي/ Andrassy وزير الشؤون الخارجية لامبراطورية النمسا-المجر القيصرية =

منير بيك/ MUNIR[١]	قنصل عام ٣- ٨-١٣٠٣هـ/ ٠٧-٠٥-١٨٨٦م
عاصم بيك/ ASSIM[٢]	قنصل عام ٢٠-٥-١٣٠٦هـ/ ٢٢-٠١-١٨٨٩م
لطفي بيك/ LOUTFI[٣]	قنصل عام ٢٧ -٨ - ١٣١٣هـ/ ١٢-٠٢-١٨٩٦م
فؤاد حكمت بيك/ FUAD HIKMET[٤]	قنصل عام ٦ - ١١ - ١٣٢٦هـ/ ٣٠-١١-١٩٠٨م
مختار بيك/ MOUKHTAR[٥]	قنصل عام ٤-١٠-١٣٢٧هـ/ ١٩-١٠-١٩٠٩م
رومبي أُغلو فخرالدين بيك/ ROUMEYOGHLOU FAHREDDIN[٦]	قنصل عام ٢١-٥-١٣٣٠هـ/ ٠٨-٠٥-١٩١٢م
حكمت بيك/ HIKMET[٧]	قنصل عام ١٩-١١-١٣٣٠-١٣٣٧هـ/ ٣٠-١٠-١٩١٢ - ١٩١٨م

تشيرنوفيتسي/ Czernowitz (**أكرانيا**)

تاريخها: قنصلية فخرية؛ نشأت بالفرمان الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٣٢٩هـ / ١٦ ديسمبر ١٩١١م. وأصبحت شاغرة بعد اجتياح قوات الجيش الروسية للمدينة بتاريخ ١٥ شعبان ١٣٣٤هـ/ ١٧ يونيو ١٩١٦م نظراً لأن القنصل الفخري برونكول - قبيل قدوم القوات الروسية لاجتياح المدينة - كان قد رحل هارباً إلى براشوف/ Kronstadt/ Brasso/ Brasov الواقعة في إقليم ترانسيلفانيا/ Siebenbürgen. ضمن الملفات الأرشيفية ليس واضحاً متى استأنفت القنصلية الفخرية نشاط أعمالها مجدداً بعد استعادة السيطرة على مدينة تشيرنوفيتسي بتاريخ ١٣ شوال ١٣٣٥هـ/ ٠٢ أغسطس ١٩١٧م.

الفارس بوغدان برونكول/ Bogdan von PRUNKUL

قنصل عام ١٥-٢-١٣٣٠-١٣٣٦هـ/ ٠٤-٠٢-١٩١٢ - ١٩١٨م

=

والملكية حينذاك.

Ibid, P.129.

(١) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب أمين سر البعثة لدى السفارة العثمانية في أثينا ثُمَّ مندوباً للباب العالي في فارنا/ Varna.

Ibid, P.129.

(٢) قبلها كان شاغلاً لمنصب مدير دائرة الجنسية.

Ibid, P.129.

(٣) قبلها كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في برشلونا.

Ibid, P.129.

(٤) قبلها كان شاغلاً لمنصب مستشار قنصلي بالسفارة العثمانية في روما.

Ibid, P.129.

(٥) قبلها كان شاغلاً لمنصب ترجمان الصدر الأعظم/ رئيس الوزراء العثماني.

Ibid, P.129.

(٦) قبلها كان شاغلاً لمنصب مستشار قنصلي بالسفارة العثمانية في برلين.

Ibid, P.129.

(٧) قبلها كان شاغلاً لمنصب رئيس دائرة الشؤون التجارية.

Ibid, P.129.

فيومه/ Fiume – ريبكا/ Rijeka (كرواتيا)

تاريخها: قنصلية عامة فخرية؛ نشأت عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م. تحولت إلى وكالة قنصلية فخرية اعتباراً من العام ١٢٨٦هـ/ ١٨٧٠م عندما تمَّ توسيع نطاق سلطة الحكومة بتلك المنطقة لتشمل الموانئ الواقعة ضمن إقليم دلماسيا النمساوي: بوكاري/ Buccari وبورتوريه (كراليفيتسا)/ Portoré وزينا (سينيا)/ Zengg؛ تمَّت ترقيتها إلى قنصلية رسمية اعتيادية اعتباراً من العام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م ثم تحولت مجدداً إلى وكالة قنصلية فخرية بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٠٥هـ/ ٠٢ مايو ١٨٨٨م، وإلى وكالة قنصلية عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، ومرَّةً أخرى إلى قنصلية رسمية اعتيادية منذ العام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م. في شوال ١٣٢٦هـ/ نوفمبر ١٩٠٨م تحولت إلى قنصلية من الدرجة الثانية. أُغلت هذه القنصلية بصورة نهائية ٣ ربيع الآخر ١٣٣٢هـ/ ١ مارس ١٩١٤م.

سيرياكوس ماوريسي/ Ciriacus MAURIZZI

شاهبندر ١٢٤٠ – ١٢٦٤هـ/ ١٨٢٥ ـ ١٨٤٨م

أ. ماتيزِش/ A. MATESICH

وكيل قنصل فخري ١٢٧٢ – ١٢٥٧هـ/ ١٨٥٦ ـ ١٨٥٩م ؟

شاغرة ١٢٨٢ – ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨م

لويس سليمان شولتسه/ وكيل شركة لويد/ Ludwig Salomon SCHULZE Lloyd(١)

نائب قنصل فخري ٢ -١١- ١٢٨٦هـ/ ٠٣-٠٢-١٨٧٠م

أدولف ردمان/ وكيل شركة لويد/ Adolf RUDMANN / Lloyd

نائب قنصل فخري ٢٧-٢-١٢٩٦هـ/ ٢٠-٠٢-١٨٧٩م

ديميتر مافروويني بيك/ Demeter MAVROYÉNI

قنصل ٢-٣-١٣٠٢هـ–ذوالحجة١٣٠٢هـ/٢٠-١٢-١٨٨٤–سبتمبر١٨٨٥

م. هنري بورقي/ M. Henri BOURQUI(٢)

مدير تنفيذي رمضان ١٣٠٣هـ/ يونيو ١٨٨٦م

ثُمَّ نائب قنصل فخري ٣-١١-١٣٠٥-١٣٠٨هـ/١٢-٠٧-١٨٨٨م–١٨٩١م(استقالة)

صدرالدين بيك/ SADREDDIN(٣)

نائب قنصل ١٥-٩-١٣٠٨هـ/ ٢٤-٠٤-١٨٩١م

---

(١) قبطان بحري؛ حفيد التاجر الكبير كارل شبورر/ Karl Sporer – وكيل شركة لويد ونائب قنصل البرازيل – المتوفي بفيومه عام ١٨٦٩هـ/ ١٨٦٩م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.130

(٢) ولد في إقليم فرايبورج/ Fribourg-سويسرا؛ أستاذ بمدرسة متوسطة في سانت بولتن/ St. Pölten-النمسا؛ مُنح الجنسية والمواطنة النمساوية بموجب قرار محافظة إقليم النمسا السفلى/ Niederösterreich الصادر برقم٨٨٦٥ وتاريخ ٢-٣-١٢٩٣ هـ/ ٢٨-٠٣-١٨٧٦م.

Ibid, P.130.

(٣) قبل ذلك كان موظفاً في دائرة الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية العثمانية.

Ibid, P.130.

نيكولاكي أفندي/ NIKOLAKI[1]

نائب قنصل ١٩-١-١٣٠٩هـ/ ٢٥-٠٨-١٨٩١م

تمَّ قنصل ١٣-١٠-١٣١٠هـ/ ٣٠-٠٤-١٨٩٣م

محمد بيك/ MEHMED

نائب قنصل ٧-١٠-١٣١٤هـ/ ١١-٠٣-١٨٩٧م

نيكولاكي أفندي/ NIKOLAKI

قنصل ١٠-١-١٣١٦-٣-٤-١٣٣٢هـ/ ٣١-٠٥-١٨٩٨-٠١-٠٣-١٩١٤م

لوسينبيكولو- Lussinpiccolo/ مالي لوشيني/ Mali Losinj (كرواتيا)

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية؛ نشأت في جمادى الآخر ١٢٧١هـ/ مارس ١٨٥٥م. تحولت إلى قنصلية فخرية بالإنابة ابتداءً من ٥-٦-١٢٨١هـ/٠٥-١١-١٨٦٤م وحتى العام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م.

ج. فينتسِل فيدوليش/ G. Wenzel VIDULICH

وكيل قنصلية فخرية جمادى الآخر ١٢٧١هـ/ مارس ١٨٥٥م

ثُمَّ نائب قنصل فخري ٥-٦-١٢٨١-١٢٩١هـ/ ٠٥-١١-١٨٦٤ – ١٨٧٤م

يوزيف فيدوليش/ Joseph VIDULICH

نائب قنصل فخري ١٣-١٠-١٢٩١ – ١٣١٠هـ/ ٢٣-١١-١٨٧٤ – ١٨٩٢م

أورشوفا/ Orsova (رومانيا)

تاريخها: قنصلية فخرية؛ نشأت بموجب الفرمان الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٨١هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٦٤م نظراً لـ

،،*مدى التوسع الكبير والأهمية البالغة للعلاقات التجارية بين النمسا والدولة العثمانية المتنامية بشكل خاص داخل مناطق الجوار المشترك من الأقاليم نهر الراين في الآونة الأخيرة [ ]''* ؛ تمّت المصادقة النمساوية الرسمية على اعتماد هذه القنصلية ومُنحت الأمر التنفيذي بتاريخ ١٣-١٢-١٣٨٦هـ/ ٢٥-٠٣-١٩٦٧م.

مراد أفندي/ MOURAD (آرثر فرانتس فيرنر/ Arthur Franz WERNER)

قنصل ١٩-١١-١٢٨٣هـ/ ٢٥-٠٣-١٨٦٧م – ؟

راغوزا- Ragusa/ دوبروفينك/ Dubrovink (كرواتيا)

تاريخها: قنصلية فخرية؛ نشأت بموجب الفرمان الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ ١٤-١-١٢٧٥هـ/ ٢٤-٠٨-١٨٥٨م؛ ترقَّت إلى قنصلية عامة فخرية منذ ٥-٦-١٢٨١هـ/ ٠٥-١١-١٨٦٤م؛ تمَّ إلى قنصلية عامة للفترة ١٢٩٢-١٣٠٥هـ/ ١٨٧٥ – ١٨٨٨م؛ أُغلقت عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م لدى مغادرة القنصل العام العثماني دانش أفندي/ Danisch لمدينة راغوزا متوجها إلى إسطنبول على متن عبَّارة شحن بخارية تابعة لشركة لويد بتاريخ ٢٧-٤-١٣٠٥هـ/ ١٢-٠١-١٨٨٨م. أُعيد إنشاؤها كقنصلية رسمية اعتيادية في ربيع الأول ١٣١٠هـ/ أكتوبر١٨٩٢م؛ في

---

(١) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب أمين سر-مترجم بالسفارة العثمانية في مدريد.

Ibid, P.130.

شوال ١٣٢٦هـ/ نوفمبر ١٩٠٨م تحولت إلى قنصلية من الدرجة الثانية. لدى وفاة القنصل باسكال أفندي/ Pascal متأثراً بحُمَّى التيفوس في ١٧ صفر ١٣٣٢هـ/ ١٥ يناير ١٩١٤م – وبعد إجراء التطهير والتعقيم الطبي المناسب للوقاية من العدوى – إنتقلت إدارة هذه الدائرة القنصلية إلى أحمد مختار بيك/ Ahmed Mouhtar كرئيس تنفيذي وقد كان إلى حينها مستشاراً ونائباً للقنصل بالقنصلية العامة العثمانية في سراييفو؛ وفي سياق آخر أُغلقت نيابة القنصلية العثمانية في فيومه بحلول ٣ ربيع الآخر ١٣٣٢هـ/ ٠١ مارس ١٩١٤م لكن سجلات توثيق الهيكل التنظيمي وارتباطات الدولة النمساوية للعام أظهرت استمراراً في تصنيف هذه الوظيفة بوصفها ،،شاغرة’’.

يعقوب موريني سيبِنتِنبيرج/ Jakob MIORINI von SEBENTENBERG

وكيل قنصل فخري ١٢٧٣- ١٨-٨-١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧ – ٣-٤-١٨٥٨م إقالة

أنتون بيرزِش/ Anton PERSICH[1]

قنصل فخري ٣-٧-١٢٧٥هـ/ ٠٦-٠٢-١٨٥٩م

ثُمَّ قنصل عام فخري ٥-٦-١٢٨١هـ/ ٠٥-١١-١٨٦٤ – ١٨٧٥م (وفاة)

دانش أفندي/ DANISCH

قنصل عام ٢٤-٨-١٢٩٢-٢٧-٤-١٣٠٥هـ/٢٥-٠٩-١٨٧٥-١٢-٠١-١٨٨٨م

باهر أفندي/ BAHIR[2]

قنصل عام ٣-٤-١٣١٠هـ/ ٢٥-١٠-١٨٩٢م

ماكسيمي أفندي/ MAXIM[3]

قنصل ٢٥-٢-١٣١١هـ/ ٠٧-٠٩-١٨٩٣م

أحمد نجيب سورسوك أفندي/Ahmed Nadjib SURSUCK[4]

قنصل عام ١٧-٣-١٣١٦هـ/ ٠٥-٠٨-١٨٩٨م

ناتالي باناز/ Natale BANAZ

مدير تنفيذي مؤقت ٢٧-١١-١٣١٦هـ/ ٠٨-٠٤-١٨٩٩م

هنانيل أفندي/ HANANEL[5]

مدير تنفيذي مؤقت ٨-٨-١٣١٧هـ/ ١٢-١٢-١٨٩٩م

نجيب بيك/ NEDJIB Bey

---

(١) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب المستشار القنصلي في راغوزا.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.131.

(٢) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل في تيودوسيا/ Theodosia – جنوب جزيرة القرم (حالياً: فيودوسيا/ Feodossija - أوكرانيا).

Ibid, P.131.

(٣) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في مالطا.

Ibid, P.131.

(٤) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل في شيكاغو/ Chicago.

Ibid, P.131.

(٥) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب نائب قنصل في مالطا.

Ibid, P.131.

قنصل عام	٢٢-٩-١٣١٨هـ/ ١٣-٠١-١٩٠١م

فيلوكسِنيدِس أفندي/ PHILOXENIDES[1]
قنصل	٢٨-١٢-١٣٢٦هـ/ ٢١-٠١-١٩٠٩م

باسكال أفندي/ PASCAL
قنصل	٢٢-٣-١٣٢٨هـ/ ٠٣-٠٤-١٩١٠ – ١٥-٠١-١٩١٤م (وفاة)

أحمد مختار بيك/ Ahmed MOUHTAR
قنصل فخري؛ مدير تنفيذي	صفر ١٣٢٢-٣-١٣٣١-٤-١٣٣٢هـ/ يناير١٩١٤-١-٠١-٠٣-١٩١٤م

سراييفو/ Sarajevo (البوسنة والهرسك)

تاريخها: قنصلية من الدرجة الأولى، نشأت بموجب الفرمان الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ ٠٢ شعبان لسنة ١٣٢٨هـ/ ٩ أغسطس ١٩١٠ م. بالرغم من أن هذا الفرمان نصَّ على درجة قنصل إلَّا إن رئيس هذه القنصلية كان يحمل لقب قنصل عام. أول قنصل عام وصل إلى سراييفو بتاريخ ١١-٩-١٣٢٨هـ/ ١٦-٠٩-١٩١٠م.

سعاد بيك/ SUAD	قنصل عام ٢٤-٩-١٣٢٨هـ/ ٢٩-٠٩-١٩١٠م
رسول أفندي/ RESSOUL	قنصل عام ١٦-٥-١٣٢٩ -١٣٣٦هـ/ ١٥-٠٥-١٩١١ – ١٩١٨م

زيموني- Zemun /Semlin؛ بلغراد/ Beograd (صربيا)

تاريخها: قنصلية بالإنابة، نشأت في ١٣-٧-١٢٨٥هـ/ ٣٠-١٠-١٨٦٨م، تحولت إلى قنصلية رسمية اعتيادية بتاريخ ١٩-٩-١٢٩٠هـ/ ١٠-١١-١٨٧٣م؛ أول حامل للقب الفخري في هذه القنصلية هو فيتزيو/ Fitzio؛ وكان مواطناً الدولة العثمانية من رومِليا (أرض الروم/ جنوب البلقان) مسيحي تابع للكنيسة الأورثوذكسية اليونانية، وقبل تعيينه بهذا المنصب كان يمارس أعمال الصرافة ولسنوات طويلة أيضاً كان ترجماناً بالقنصلية العامة لبريطانيا الملكية في بلغراد، *،،لكنه كان وفياً ومخلصاً للحكومة العثمانية طوال الفترة السابقة،*

وداوم خلال ذلك بالحرص والمحافظة على أفضل العلاقات مع سلطات الحكومة المحلية بقلعة بلغراد''.
تمَّ عزله عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م، أُعيد تنصيبه مجدداً عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، وآخر تسجيل له ضمن الفهرسة الرسمية كان في العام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

فيتزيو أفندي/ FITZIO	نائب قنصل ٢٤-٧-١٢٨٦هـ/ ٣٠-١٠-١٨٦٩م
ثُمَّ قنصل ١٩-٩-١٢٩٠هـ/ ١٠-١١-١٨٧٣م
أرتين أفندي/ ARTIN[2]	قنصل عام ٦-١-١٢٩٢هـ/ ١٩-٠٢-١٨٧٥م

---

(١) قبل ذلك كان قنصلاً في نيكولايف/ Nicolaiev (حالياً: ميكولايف/ Mykolajiw الأوكرانية على البحر الأسود)، ثُمَّ القنصل في نوفوروسيسكايا/ Novorossyskaya (حالياً: نوفوروسياسك/ Noworossijsk الروسية-السفوح الغربية لجبال القوقاز على البحر الأسود).

Ibid, P.131.

(٢) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام العثماني في جنوا التي انتقل إليها بعد فترةٍ وجيزة من تعيينه بمنصب السكرتير الثاني للسفارة العثمانية في ڤيينا.

=

فيتزيو أفندي/ FITZIO	قنصل عام ٢٦-٣-١٢٩٢هـ/ ٠٢-٠٥-١٨٧٥م
باول شفِيمَر/ Paul SCHWIMMER[١]	قنصل فخري ٨-١١-١٣١٠هـ/ ٢٤-٠٥-١٨٩٣م
كركُر أفندي/ KIRCOR	قنصل ١٤-٧-١٣١٨هـ/ ٠٧-١١-١٩٠٠م

أسبالطو/ سبليت- Split /Spalato (كرواتيا)

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية، نشأت بتاريخ ١٠-٨-١٢٦٤هـ/ ١٢-٠٧-١٨٤٨م، تحولت إلى نيابة قنصلية فخرية منذ ٥-٦-١٢٨١هـ/ ٠٥-١١-١٨٦٤م؛ أُلغيت في ٣٠-٣-١٢٩٦هـ/ ٢٤-٠٣-١٨٧٩م.

أنتون جيليشيش/ Anton JELLICHICH	وكيل قنصلية فخرية ١٠-٨-١٢٦٤هـ/ ١٢-٠٧-١٨٤٨م نائب قنصل فخري ٥-٦-١٢٨١-١٢٩٥هـ/٥-١١-١٨٦٤-١٨٧٨م

تيميشوارا- Timisoara /Temesvar (رومانيا)

تاريخها: قنصلية، نشأت في ١٩-١١-١٢٨٣هـ/ ٢٥-٠٣-١٨٦٧م؛ أُغلقت عام ٢٥-٣-١٨٧٩هـ/ ١٨٧٩م؛ أُعيد افتتاحها عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م؛ ‹‹نظراً للاعتبارات الهامة المتعلقة بشؤون ومصالح رعاية الدولة العثمانية المقيمين والمسافرين عبر مدينة تميشوارا أو المناطق المجاورة لها›› وعلى رأسها تمَّ تنصيب القنصل الفخري جوزيف شفِيمَر/ Joseph Schwimmer العضو المستشار بمجلس مدينة تيميشوارا. بعد موت الأخير أصبحت القنصلية شاغرة.

مراد أفندي (آرثر فرانتس فيرنر)	قنصل ١٩-١١-١٢٨٣-١٢٩١هـ/ ٢٥-٠٣-١٨٦٧ – ١٨٧٤م
سيمون شفِمَر/ Simon SCHWIMMER	قنصل فخري ١٣-٥-١٢٩١-١٢٩٤هـ/ ٢٨-٠٦-١٨٧٤ – ١٨٧٧م
داغوس أفندي/ DAGUÉS	قنصل ١٤-١٠-١٢٩٤-١٢٩٦هـ/ ٢٢-١٠-١٨٧٧ – ١٨٧٩م
جوزيف شفِمَر/ Joseph SCHWIMMER	قنصل فخري ٣-٣-١٣٠٦-٢٥-٢-١٣٣١هـ/ ٧-١١-١٨٨٨– ٣-٢-١٩١٣م (بوفاته في بودابست)

تريستا *اسطاجه*- Trieste /Triest (إيطاليا)

تاريخها: قنصلية، ورد ذكرها ضمن فهرس الحكومة النمساوية لأول مرة عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٩م؛ وظهرت باعتبارها ‹‹شاغرة›› ضمن تصنيف الهيكل التنظيمي لارتباطات الحكومة النمساوية العام ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م؛ ثمّ بتسمية شاهبندر اعتباراً من العام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م؛ قنصلية عامة بعد العام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م؛ وفي شهر شوال ١٣٢٦هـ/ نوفمبر ١٩٠٨م تحولت إلى قنصلية

=

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.132.

(١) ولد في ناجي سانت-نيكولاس/ Nagy Szent-Miklos (حالياً: تشيناديوفو/ Chynadijowo أوكرانيا) سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م.
Ibid, P.132.

من الدرجة الأولى؛ نطاق الصلاحيات الإدارية الذي – حتى ذلك الحين – كان منحصراً على المدن الساحلية فقط تمّت توسيعه في رمضان ١٣٢٨هـ/ أكتوبر ١٩١٠م ليشمل كارنيولا/ Krain وتيرول/ Tirol واستيريا/ Steiermark وكيرنتِن/ Kärnten.

إنجيلو كاسيتي/Angelo CAZZAITI[١]	بصفة غير رسمية ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م –
أتاناس تيبالدو/ Athanas TIPALDO	قنصل فخري ١٢١٩–١٢٢٣هـ/ ١٨٠٤ – ١٨٠٩م ؟
تيودور كريتيكو/ Theodor CRITICO	قنصل ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م رفض أمر التنفيذ
أليكساندر باسيلي/ Alexander BASILLI	شاهبندر ١٢٣٢–١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م – توفي ١٨١٨م
ميشيل باسيلي/ Michael BASILLI	شاهبندر ٤–٢–١٢٣٤هـ/ ٠٣-١٢-١٨١٨ – ١٨٣٧م ؟
إنجيلو كاسيتي/ Angelo CAZZAITI[٢]	شاهبندر ١٢١٤–١٢٦٥هـ/ ١٧٩٩م – ١٨٤٨م ؟
سبيريديون كاسيتي/ Spiridion CAZZAITI	قنصل عام ١٢٧٣– ٧–٤–١٢٨٥هـ/ قبل ١٨٥٦– ٢٨-٠٧-١٨٦٨م (وفاة)
برونو؛ قنصل عام إيطاليا الملكية/ BRUNO	مدير تنفيذي ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م
روبرت أفندي/ ROBERT[٣]	قنصل عام ٢٨–٥–١٢٨٥–١٣–٥–١٢٩٨هـ/ ١٦-٩-١٨٦٨– ١٣-٠٤-١٨٨١م (وفاة في تريستا)
يانوبولو أفندي/YANOPOULO[٤]	قنصل عام ٢٧–٥–١٢٩٨هـ/ ٢٧-٠٤-١٨٨١م
أكسيلوس أفندي/ AXÉLOS	قنصل عام ٢٥–٤–١٣٠٦هـ/ ٣٠-١٢-١٨٨٨م
زكي أفندي/ZEKI[٥]	قنصل عام ٢٣–٤–١٣١٤–١٣١٩هـ/ ٠١-١٠-١٨٩٦ – ١٩٠١م (وفاة)
زالي أفندي/ZALLY[٦]	قنصل عام ١٧–٦–١٣١٩هـ/ ٢٩-٠٥-١٩٠١م
مفرويني بيك/ MAVROYÉNI[٧]	قنصل عام ١١–١١–١٣٢٧هـ/ ٢٤-١١-١٩٠٩م
نجيب بيك/ NEDJIB[٨]	قنصل عام ٢–٤–١٣٢٨هـ/ ١٣-٠٤-١٩١٠م

---

(١) عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م كان الشاهبندر العثماني في مدينة ليفورنو/ Livorno عاصمة إقليم توسكانا/ Toskana-إيطاليا حيث وقعت له إشكالات مع الحكومة المحلية لإقليم توسكانا.

Ibid, P.133.

(٢) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب الشاهبندر العثماني في جنوا.

Ibid, P.133.

(٣) فرنسي بالولادة؛ قبل توليه لهذا المنصب كان القنصل العام في جزيرة كورفو/ Korfu (اليونانية).

Ibid, P.133.

(٤) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب نائب مدير الدائرة التنفيذية بالمحكمة التجارية، وبعدها القنصل العام في تاغانروغ/ Taganrog (الروسية). Ibid, P.133.

(٥) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في مدينة مسينا/ Messina (على جزيرة صقلية).

Ibid, P.133.

(٦) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في مالطا.

Ibid, P.133.

(٧) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في مرسيليا.

Ibid, P.133.

(٨) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في بوخارست، ثُمَّ مستشار البعثة لدى السفارة في أثينا.

Ibid, P.133.

كامل بيك/ KIAMIL[1]	قنصل درجة أولى ٢٨-٤-١٣٣٠هـ/ ١٦-٠٤-١٩١٢م
سعدالله بيك/ SAADOULLAH[2]	قنصل درجة أولى ٢٨-١١-١٣٣١هـ/ ٢٩-١٠-١٩١٣م
نهاد بيك/ NIHAD[3]	قنصل درجة أولى ٢٧-٤-١٣٣٢-١٣٣٦هـ/ ٢٥-٠٣-١٩١٤ – ١٩١٨م

البندقية *فينيسيا*- Venezia /Venedig (إيطاليا)

تاريخها: قنصلية فخرية، نشأت عام ١٢٣٢هـ/١٨١٧م (لا يوجد تفاصيل)؛ افتتحت مرة أخرى بتاريخ ٢٣-٥-١٢٨٣هـ/٠٣-١٠-١٨٦٦م ضمن المملكة الإيطالية؛ أُغلقت عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م.

تودوروفيتش/ TODOROVICH	مدير القنصلية	١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م – ؟
إنجيلو كاسيتي/ Angelo CAZZAITI	شاهبندر	١٢٥٣-١٢٥٤هـ/١٨٣٧–١٨٣٨م
يعقوب سيربوس/ Jacob SERPOS	قنصل فخري صفر ١٢٥٥-١٢٦٤هـ/ مايو ١٨٣٩ – ١٨٤٨م	
فنسنس إرم أوغلو/ Vinzenz ERAM OGLU	شاهبندر ١٩-٤-١٢٦٦هـ/٠٤-٠٣-١٨٥٠م	
يوهان بابتِست (آل) براجانتسا/ Johann Baptist (von) BRAGANZA	قنصل فخري (شاهبندر)	١٤-٦-١٢٧١هـ/٠٤-٠٣-١٨٥٥م
ثُمَّ	قنصل عام فخري ٢٣-٣-١٢٧٥- ٢٣-٥-١٢٨٣هـ/٣١-١٠-١٨٥٨– ٣-١٠-١٨٦٦	

ڤيينا- Wien (النمسا)

تاريخها: بدأت قنصلية اعتيادية، نشأت خلال الفترة بين ١١٣٩و١١٤٥هـ/ ١٧٢٦ و١٧٣٢م؛ تحولت إلى قنصلية عامة فخرية للفترة ١٢٨٣ – ١٢٨٧هـ/ ١٨٦٦ – ١٨٧٠م والفترة ١٣١٨ – ١٣٣٤هـ/ ١٩٠٠ – ١٩١٦م؛ اضطلعت بتنفيذ مهام سفارة للفترة ١٢٨٧- ١٢٩٩هـ/ ١٨٧٠ – ١٨٨٢م؛ خلال الفترة من ١٢٩٩ – ١٣١٩هـ/ ١٨٨٢ – ١٩٠١م كانت إقامة القنصل العام ضمن مقر السفارة.

عناوينها:

١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م –	ڤيينا ٢ (المنطقة الثانية)، مبنى رقم ٥٢٩ شارع براتر (شارع سيرنِن حالياً)
١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م:	ڤيينا ١، مبنى رقم ٣٢٢ بمنطقة القصر (حالياً: التقسيم ٥ لمنطقة القصر (٢٦ شارع ناجلر، هايدنشوس ١، مبنى ،،آل هاننبايس''))
١٢٧٦ – ١٢٧٧هـ/ ١٨٥٩ – ١٨٦٠م:	ڤيينا ١، ١٠١٤ شارع كروجر (حالياً: مبنى رقم ٨: مقر السفارة)
١٢٧٨– ١٢٨٧هـ/ ١٨٦١ – ١٨٧٠م:	ڤيينا ١، ١٠١٣ شارع كروجر (حالياً: مبنى رقم ١٠: مقر السفارة)
١٢٨٥ – ١٢٨٧هـ/ ١٨٦٨ – ١٨٧٠م:	ڤيينا ١، ١٩ شارع زونِنْفِل (مبنى آل دومبا)
١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م:	ڤيينا ١، ٣٩ شارع كِرنتنر
١٢٨٩–١٢٩٧هـ/ ١٨٧٢ – ١٨٨٠م:	ڤيينا ١، ١٦ منطقة ميدان شفارتسِنبير (مقر السفارة)
١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م:	ڤيينا ٣، ٥ منطقة ميدان شفارتسِنبير (مقر السفارة)

---

(١) قبل ذلك كان قنصلاً في فارنا/ Varna.
Ibid, P.133.

(٢) قبل ذلك كان قنصلاً في / Khoi Selmos
Ibid, P.133.

(٣) قبل ذلك كان قنصلاً في جنوا.
Ibid, P.133.

١٢٩٩–١٣٠٨هـ/ ١٨٨٢ – ١٨٩٠م:	ڤيينا ٤، ١٠ شارع شفيند (مقر السفارة)
١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م:	ڤيينا ١، ٣ شارع فالنر (،،قصر كايزرهاوس''، مقر السفارة)
٢٣-٤-١٣١١ – ١٣١٨هـ/ ٣-١١-١٨٩٣– ١٩٠٠م	ڤيينا ٣، ١٢ شارع مِترنيخ (قصر بورجوينج/ Bourgoing'' مقر السفارة)[1]
١٣١٩هـ/ ١٩٠١م	ڤيينا ٤، ٣٨ شارع هوي (مقر السفارة؛ حالياً: ٣٨ شارع الأمير أويجن)
١٣٢٠ – ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٢ – ١٩٠٥م	ڤيينا ٤، ١ شارع تاوبِنشتومِن
١٣٢٤–١٣٢٨هـ/ ١٩٠٦ – ١٩١٠م:	ڤيينا ٤، مبنى رقم ٣ شارع بلوسِل[2]
١٣٢٩–١٣٣٤هـ/ ١٩١١ – ١٩١٦م:	ڤيينا ٤، ١٨ شارع كارل
١٣٣٥ – ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧ – ١٩١٨م:	ڤيينا ٦، ٤ مبنى شارع الضفة اليسرى لـفينتسايلِه
عمر آغا/ ÖMER Aga	قنصل ١١٣٨ – ١١٤٤هـ/ ١٧٢٦ – ١٧٣٢م
بوسانت ماناس/ Puzant MANASS	قنصل عام ١٢٦٢ – ١٢٧١هـ/ ١٨٤٦ – ١٨٥٥م (توفي بڤيينا ؟)
جَرابِت داوود أُغلو/ Garabet DAVOUD OGLU[3]	قنصل عام ٢٠-١٠-١٢٧٢هـ/ ٢٤-٠٦-١٨٥٦م
أنتون بيرتو أفندي/ Anton PERTEW[4]	قنصل عام ١١-٩-١٢٨٠هـ/ ١٩-٠٢-١٨٦٤م
ستِريو دومبا/ Sterio DUMBA	قنصل عام فخري ١٢-٨-١٢٨٣هـ – ٢٥-١٠-١٢٨٦هـ/ ٢٠-١٢-١٨٦٦–٢٨-١-١٨٧٠م(توفي بڤيينا)
ل. فالكون أفندي/ L. FALCON	قنصل عام ٢٥-٣-١٢٨٧هـ/ ٢٥-٠٦-١٨٧٠م
نصري بيك/ NASRI[5]	قنصل عام ٥-٢-١٣٠٠هـ/ ١٦-١٢-١٨٨٢م
رسمي بيك/ RESMI	قنصل عام ٢٠-١١-١٣١٥-١٣١٧هـ/ ١٢-٠٤-١٨٩٨ – ١٩٠٠م (وفاة)
لادِسلاوس آل ديرستاي/ Ladislaus von DIRSTAY	قنصل عام فخري ٢٠-٤-١٣١٨هـ/ ١٧-٠٨-١٩٠٠م
دكتور حسني بيك/Dr. HUSNY[6]	قنصل عام ٢٨-٩-١٣٣٤ – ١٣٣٦هـ/ ٢٩-٠٧-١٩١٦ – ١٩١٨م

---

(١) تمَّ تأسيس قصر بورجوينج سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م على يد المعماريين أرمو لوي بوكيه/ Armand Louis Bauqué وألبرت بيو/ Albert Pio؛ منذ العام ١٣٢٨هـ/ ١٩٠١م كانت السفارة في ڤيينا ٤، ٣٨ شارع هوي (حالياً: مبنى رقم ٣٨ شارع الأمير أويجن) ومن ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م في – المبنى الذي أنشأه المهندس المعماري يوليوس جولدشليجر/ Julius Goldschläger عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م – ڤيينا ٤، ٣٤ شارع الأمير أويجن.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.134.

(٢) هذا المبنى تمَّ إنشاؤه سنة ١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٧م على يد المهندس المعماري فريدرش شون/ Friedrich Schön .

Ibid, P.135.

(٣) قبل ذلك كان مستشاراً للسفارة في ڤيينا ثُمَّ القائم بأعمال السفارة في برلين.

Ibid, P.135.

(٤) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في تفليس/ Tiflis (تبليسي/ Tbilissi-جورجيا).

(٥) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب السكرتير الأول للسفارة العثمانية في ڤيينا؛ عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م تولى منصب مستشار السفارة الذي تضمن مهام وصلاحيات القنصل العام.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.135

(٦) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب مستشار السفارة العثمانية في طهران. الأرشيف الوطني النمساوي؛ أرشيف مكتب رئاسة الحكومة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م؛ وثيقة برقم ١٠٨٢.

=

زارا- Zadar/ Zara (كرواتيا)

تاريخها: بدأت كوكالة قنصلية فخرية، نشأت عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م؛ تحولت إلى نيابة قنصلية فخرية اعتباراً من ٥-٦-١٢٨١هـ/ ٠٥-١١-١٨٦٤م؛ وإلى قنصلية اعتيادية في ٢٥-٥-١٢٩٤هـ/ ٠٧-٠٦-١٨٧٧م؛ أُلغيت في شوال ١٢٩٦هـ/ أكتوبر ١٨٧٩م؛ أُعيد تفعيلها مجدداً في محرم ١٣٠٣هـ/ نوفمبر ١٨٨٥م؛ القنصل العام الأخير فيها – بوتْسِك/ Pouzig – تقرر نقله منها وإعادة تعيينه كقنصل عام في برشلونا/ Barcelona محرم ١٣٠٥هـ/ أكتوبر ١٨٨٧م.

أنتون رولي/ Anton ROLL	وكيل قنصل فخري ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري ٥-٦-١٢٨١-١٢٨٧هـ/ ٠٥-١١-١٨٦٤ – ١٨٧٠م استقالة
د. فرانتس آل ستيرمِش فارس فالكروشياتا/ Dr. Franz von STERMICH Ritter von VALCROCIATA	نائب قنصل فخري ٧-٨-١٢٨٧ – ١٢٩٣هـ/ ٠٢-١١-١٨٧٠ – ١٨٧٦م استقالة
بيتر باسيتشي؛ وكيل الشركة النمساوية لويد/ Peter BACICHI	مدير تنفيذي ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م
أزاريان أفندي/ AZARIAN	قنصل ٢٥-٥-١٢٩٤-١٩-٣-١٢٩٦هـ/ ٠٧-٠٦-١٨٧٧ – ١٣-٠٣-١٨٧٩م
بوزيج أفندي/ POUZIG	قنصل عام ١٥-٢-١٣٠٣ – صفر ١٣٠٥هـ/ ٢٣-١١-١٨٨٥ – أكتوبر ١٨٨٧م

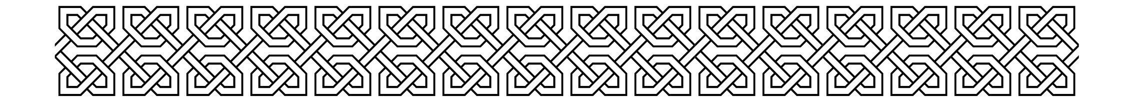


صورة: سفارة الدولة العثمانية – ڤيينا [1]

=

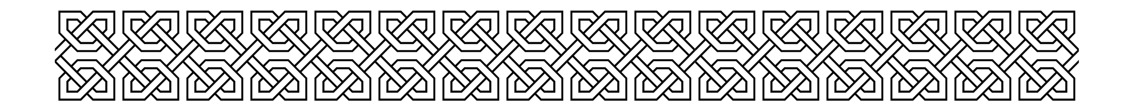
Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.134 – 135.

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Ibid, P.134 – 136.



المبحث الثَّاني

بداية الدبلوماسية النمساوية لدى العثمانيين، ودور سفراءهم في توثيق العلاقات بين البلدين.



بشكل عام يتمُ ربط التحول من العصور الوسطى إلى العصر الحديث بنشوء نظام في أوروبا. وقد أدّى ما ارتبط بهذا من "تكثيفٍ للاتصالات بين القوى المختلفة" إلى تغييرات على مستوى الدبلوماسية أيضاً: فبالأخص انطلاقاً من المدن الإيطالية العليا المستقلة، والتي سبّب تقاربها الجغرافي من بعضها، وغياب سلطةٍ عليا لها، وما شهدته من تنازعات حزبية، نشوء قدر كبير من الصراع فيما بينها، تبيّن جلياً أن المعلومات وبالأحرى تلقّي المعرفة، وبشكل خاص في حالة التصارع على تشكيل ائتلافات، كان له ميزة لم تكن تلقى القدر الكافي من الاهتمام.

أحدثت هذه المعرفة تجديداً على صعيد العلاقات الدبلوماسية، تمثّل في إدراج نظام المبعوثين الدائمين. فبينما عرفت العصور الوسطى فكرة المبعوثين غير الدائمين، أي غير العاديين فقط، والذين يُخوّلون بين الحين والآخر بإجراء مفاوضات أو أداء مهام تمثيلية، رسخت الدول الأوروبية الناشئة وقتها أكثر فأكثر ممارسة إرسال سفراء دائمين إلى حكومات الدول الأخرى "من أجل إشباع الرغبة في الحصول على المعلومات الدولية".

سُجِّل السبق هنا باسم مدينة مانتوفا (Mantua) [1] التي أرسلت مبعوثاً دائماً من طرفها عام ٧٤١هـ/ ١٣٤١م إلى بلاط الملك لودفيج (Ludwig) قيصر بافاريا. وبمرور الزمن وصولاً إلى إبرام صلح لودي (Lodi) ٨٥٨هـ/١٤٥٤م[2] تبنّت كل القوى في إيطاليا هذه الممارسة في سياستها الخارجية، وتبادلت السفراء فيما بينها.

وقد طبقت إنجلترا وفرنسا ومملكة أرغون[3] قشتالة وأراضي آل هابسبورج، أي دوقية النمسا

---

(١) مانتوفا (Mantua): مدينة شمال إيطاليا في إقليم لومبارديا وتقع في أقصى جنوب شرقه، عاصمة مقاطعة مانتوفا يبلغ عدد سكانها ٤٨,١٠٣ نسمة، انتعشت مانتوفا تحت الحكم النمساوي، وخلال هذه الفترة بنيت الأكاديمية الملكية للعلوم والآدب والفنون، والمسرح العلمي، وقصور عديدة.

انظر :مانتوفا/http://ar.wikipedia.org/wiki

(٢) صلح لودي (Lodi): وُقّع بالمدينة اللومباردية في ١٠ ربيع الآخر ٨٥٨هـ/ ٩ من أبريل سنة ١٤٥٤م، ووضع حداً للصراع المستعر بين جمهورية البندقية ودوقية ميلانو منذ بداية القرن التاسع الهجري/ القرن الخامس عشر الميلادي.

كانت معركة ماكلوديو الواقعة سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٧م الحاسمة بين البلدين، خرجت البندقية المدعومة أيضاً من فلورنسا التي أخذت في حسابها محدودية القوة الفيسكونتية منتصرة، والفضل في ذلك يرجع أساساً إلى كوندوتييرو المرتزق فرانشيسكو بوسوني المُلقب كارمانولا.فتح هذا النصر للبندقية الأراضي حتى نهر أدا، ولم تضع حداً للمواجهات بين الدوقيتين التي استمرت حتى ٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م.

في تلك السنة، في مدينة لودي خلصت البندقية وميلانو إلى صلح نهائي، صادق عليه بعد ذلك حلفاؤهما (في مقدمتهم فلورنسا، التي تخلت عن ميلانو منذ مدة)، فصار شمال إيطاليا منقسماً عملياً بين الدولتين العدوتين رغم أن بعض القوى الثانوية ماتزال قائمة (آل سفويا وجمهورية جنوا وآل غونزاغا وآل إستي).

انظر : صلح لودي/http://ar.wikipedia.org/wiki

(٣) أرغون: كانت مملكة قديمة في شبه الجزيرة الأيبيرية، وتشير الأرقام إلى العصر الحديث للحكم الذاتي من أراغون، في إسبانيا. ويجب عدم
=

وبورغونيا[1]، هذه الوسيلة الدبلوماسية الحديثة حوالي عام ٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م، في حين فضّلت دول شرق أوروبا والدول الإسكندنافية مواصلة العمل بالنظام المعروف قديماً. كان هذا النوع الجديد من الدبلوماسية تعبيراً عن نظام جديد للدولة، خاصة بالنسبة للدول الأكثر تطوراً على الصعيد السياسي[2].

ولأن لكل قاعدة شواذ، فقد كان الاستثناء الذي أكد هذه القاعدة هو الدولة العثمانية، التي لعبت دوراً هاماً في السياسة الأوروبية منذ ٩٢٧هـ – ٩٣٢هـ/ ١٥٢١م – ١٥٢٦م، والتي على الرغم من كونها واحدة من الدول الأكثر تطوراً من الناحية السياسية، إلا أنها لم ترسل أي مبعوث دائم لها في الخارج، وذلك من منطلق كونها القوة العسكرية الوحيدة التي لا ترهب أي تحالف مُعادٍ لها، علاوة على إزدهارها السياسي. سرى هذا النهج على الدول "الصديقة" مثل فرنسا، كما سرى على الدول التي دخلت معها المملكة في نزاعات مستمرة إبّان القرنين العاشر والحادي عشر الهجري/ السادس عشر والسابع عشر الميلادي، منها ما كان بحراً مع إسبانيا أو البندقية وما كان براً مع آل هابسبورج النمساويين. وقد يثير حال الخصم الأخير بالأخص الدهشة؛ إذ كانت تحدث بين الحين والآخر، وبغض النظر عن حالات الحرب المتنوعة المعلنة رسمياً، على الحدود المشتركة بينهما بعد سقوط المملكة المجرية المستقلة في معركة موهاكس (Mohács) عام ٩٣٢هـ/ ١٥٢٦م، وحتى في أوقات الهدنة، فقد حدثت نزاعات بينية استدعت حدوث احتجاجات وتوتراتٍ دبلوماسية من كلا الجانبين، وعلى الرغم من ذلك لم يبادر الباب العالي حتى عام١٢٠٩هـ/ ١٧٩٥م إلى محاولة تأسيس علاقات دبلوماسية مع النمسا على أساس ودي من خلال إرسال سفير دائم إلى

=

الخلط بين مملكة أراجون وتاج أراغون، التي كان مملكة آراغون عضوا فيه جنبا إلى جنب مع سائر الأقاليم مثل مملكة فالنسيا وإمارة كتالونيا، وتشترك جميعا في نفس الملك.

عمل حكام برشلونة بعد الفترة الإسلامية على توسيع كونتية برشلونة باحتلال المناطق المجاورة كجزر الباليار ومدينة فالنسيا وأسسوا ما عرف بمملكة أراجون والتي سيطرت على أجزاء واسعة من البحر المتوسط خلال القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي ووصلوا لمدن في أقصاه كأثينا.

انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/مملكة_أراغون

(١) دوقية بورغونيا: إقطاعية كانت قائمة داخل أراضي مملكة فرنسا (حالياً بورغونيا)، وُجدت بين عامي ٢٢٨هـ - ٨٨٢هـ/ ٨٤٣م - ١٤٧٧م. كان يحكمها دوقات بالوراثة وانتهت هذه الدوقية بوفاة شارل الجريء سنة ٨٨٢هـ/ ١٤٧٧م إلى أن تمَّ استيعاب الدوقية في التاج الفرنسي من قبل لويس الحادي عشر ملك فرنسا.

انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/ دوقية بورغونيا

(2) M.A.Johannes staudenmaier: Doplomatische Beziehungen zwischen den österreichischen Habsburgern und der Hohen pforte, Hauptseminararbeit, Universität wien ,P.3.

هناك[١] – كما مرَّ معنا سابقاً –.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث هذه العلاقات الدبلوماسية بين "واحدة من الدول الأكثر تأثيراً وتنظيماً من الناحية الدبلوماسية، وهي النمسا وحكامها من آل هابسبورج"، وواحدةٍ من الدول المتمسكة بالممارسات المتعارفة الراسخة، وهي الدولة العثمانية أثناء القرنين العاشر والحادي عشر الهجري/ السادس عشر والسابع عشر الميلادي وذلك من أجل التحقق من نوعية تلك العلاقات، وما نتج عنها من تبعات، ومدى التأثير الفعلي للدبلوماسية على العلاقة بين كلتا القوتين.

فيرجع، أول إتصال دبلوماسي حدث بين آل هابسبورج والعثمانيين، وذلك بإرسال بعثات غير الدائمه، فمن المؤرخين من يرى[٢]، أنه بدأت منذ عهد زيجيسموند Sigismwnd،الذي حكم من عام ٨١٣هـ/ ١٤١٠م لغاية ٨٤٠هـ/ ١٤٣٧م، والبرشت الثاني albercht II والذي حكم من ٨٤١هـ/ ١٤٣٨ م لغاية ٨٤٢هـ / ١٤٣٩م، حيث كانت تواجه السياسة الملكية وبصورة قوية نحو الشرق والتي دفعت كذلك إلى القيام بإصلاحات داخلية.

فانطلاقاً من المصالح والاهتمامات الأسرية للسلالة الحاكمة التي مثلها الملوك الألمان –منذ عهد الإمبراطور زيجيسموند زيجيسموند / Sigismund(HRR) وألبرت البرشت الثاني Albercht II/، ظهر توجه قوي نحو الاهتمام بالشأن الخارجي في السياسة الخارجية للإمبراطورية، والتي ترافقت أيضاً مع بذل مساعٍ وجهود حثيثة نحو الإصلاحات الداخلية.

هذا ما تؤكده محاولة إعادة إحياء فكرة الحملات الصليبية وإعداد البيئة الخصبة اللازمة لذلك، والخطط الرامية إلى استحداث اتحاد بين الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية بالإضافة إلى إصلاحات الكنيسة الغربية في مسار نظام وسلطة مجلس المجمعية الكنيسة البابوية /Konziliarismus. هذه الإصلاحات – متطلبة منذ أواخر فترة العصور الوسطى لتجديد الإمبراطورية في جميع النواحي وباستخدام جهود تشغيل مضنية –كانت عبارة عن مزيج نادر من محاولات التحديث والتجديد مع إيقاعات تغيير تبادلي سريع بين هذين الخيارين، اتضحت معالمه من خلال حقيقة أن جهود ومساعي الإصلاحات يفترض أن تسيرمترافقة وبالتوازي مع توسيع أنظمة الحكم وإعادة بناء

---

(1) M.A.Johanes Staudenmaier : Doplomatische Beziehungen Zwischen ,P.3 – 4.

(2) Akten Des Internationalen:Das Osmanische Reich Unddie Habsburge Monarchie, Herausgegbeh Karl Vocelka,P.251.

المؤسسات الإدارية والسياسية والنظام القضائي. وكنتيجة منطقية لذلك فقد ظهر تيار قوي من حركات الممانعة التي تعارضت مصالحها مع مسار الإصلاحات. السياق التنفيذي لهذه الإصلاحات بقي في مستوى متواضع في عهد الإمبراطور زيجيسموند، ولكن خلال فترة حكم خليفته الإمبراطور ألبرت الثاني اكتسب زخماً قوياً واتضحت معالمه بشده. زيجيسموند – أصبح الملك الألماني منذ العام ٨١٣هـ / ١٤١٠م-كان قد وجه اهتماماً خاصاً إلى وطنه الأصلي المجر، ولكن بالطبع لم يسر ذلك التوجه دون مرجعية واهتمام بالشأن الأوروبي عموماً، بهذا السياق كانت مساعيه منصبة نحو جعل كل واحد منهما حماية للآخر، ومن أجل تعزيز هذا الإتجاه كان لزاماً عليه العمل على كبح جماح العثمانيين – إن لم يتسنَّ إيقاف توسعهم الصاعد في أوروبا. وفي مساعيه تلك انتهج – بشغف – مساراً يبتغي من خلاله تشكيل ائتلاف وتحالف مناهض للعثمانيين، هذا التحالف لا يتألف من القوى والدول المسيحية من أوروبا فحسب، بل يضم كذلك أي خصوم معارضين أو منافسين للعثمانيين كالعثمانيين الموجودين بالمناطق القريبه من أوروبا أو حتى الواقعين (جغرافياً) في الجهات الأخرى ممَّا وراء الدولة العثمانية. ولكن زيجيسموند ما لبث إلا وعاجلته أول انتكاسة كبرى – له في هذا المسار – بهزيمة مدوية مني بها سنة٧٧٠هـ/ ١٣٦٩م، عندما تعرض مشروع الحملة العسكرية الصليبية الأوروبية ضد العثمانيين لمجزرة دموية حقيقية على ميدان معركة نيكوبولس / NikepoluLNikoplo)Nikoplis) في ١٩ ذي الحجة / ٢٥ من سبتمبر من تلك السنة.[1]

بعد وقوع هذه الحادثة المأساوية الأليمة حاول الملك (زيجيسموند) جهده على تكوين قنوات اتصال وبناء علاقات مع المعارضين وخصوم العثمانيين – وبصورة خاصة المسلمين منهم، وتمَّ غالباً استخدام مسيحيين من الأسرى السابقين في معركة نيكوبولس- كمبعوثين للعمل في هذا السياق، نظراً لأن هؤلاء كانوا قد اكتسبوا- خلال فترة أسرهم – معرفة مفيدة جداً لتحقيق هذا الغرض لدى العثمانيين. تمَّ تسيير تلك البعثات على هذا النحو خلال فترة امتدت من ٨٠٧هـ/ ١٤٠٥ إلى ٨٣٤هـ/ ١٤٣١ م وكان من بينها البعثة المرسلة إلى خان القبجاق / Khan von Kiptschak وبعثات متكررة إلى أمير القبائل التركمانية، الخرفان البيض / (Ak koyunlu) WeiBen Hammel. إلى جانب تبادل المجاملات الملائمة والهدايا القيمة توصل هذا السياق

(1) Akten Des Internationalen Kongresses : Das Osmanische Reichund Die Habsargermonarchie, P.254-258.Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Osterreichischen Habasburgern Undder Honen Pforte, **Hauptseminararbeit,** Universita Wien,P.7.

أيضاً إلى تحقيق تدابير وإجراءات ملموسة، الأمر الذي يشير إلى أن بعثات زيجيسموند حصدت نجاحات كافية ولا يمكن اعتبارها – بأي حال من الأحوال – جهوداً يائسة من استهلالها. في حوالي عام ٨٣٨هـ / ١٤٣٥م بدأ إبراهيم بن محمد تاج الدين / Ibrahim ibn Muhammed Tadschuddin حاكم إمارة قرمان / Karaman(حالياً: قونية/Konya العثمانية) للفترة من٨٢٦هـ إلى٨٦٧هـ / ١٤٢٣ إلى ١٤٦٣م – بخوض حرب ضد السلطان العثماني مراد الثاني / Murad II (حكم الدولة العثمانية فترتين أولاهما ٨٢٤هـ - ٨٤٨هـ / ١٤٢١- ١٤٤٤م والثانية٨٥٠هـ - ٨٥٥هـ / ١٤٤٦- ١٤٥١م).

في سياق آخر تمَّ أيضاً إرسال بعثات إلى قصر الباب العالي العثماني / ad portam – أي مباشرة إلى السلاطين العثمانيين – والقائمون بأعمال تلك الإرساليات كانوا في العادة تجاراً من منسوبي البيوت التجارية في ألمانيا جرمانيا العليا/ oberdeutsche (جنوب ألمانيا وسويسرا والنمسا وشمال إيطاليا)، ويعتبر التوجه أحد المؤشرات الدالة على مدى أهمية الدور الذي لعبته المشاريع الاقتصادية في مجمل المفاهيم والتصورات السياسية لزيجميسوند، طالما أن بعض هذه البيوت التجارية كان لديها شبكة فروع منتشرة داخل الدولة العثمانية بصيغة تلاءمت تحديداً مع الخطط الملكية لزيجميسوند و- بطبيعة الحال- ربما يعول أيضاً على أن التأثير الشخصي – لأولئك المبعوثين – يفترض به إحداث فارق إيجابي آخر داعم لهذا الغرض.

نشأ نسيج علاقات وتواصل منتظم وأكثر ثباتاً – حينذاك – بين الباب العالي العثماني والدول المسيحية، ولكنه دخل أيضاً في مرحلة من التوتر الشديد بدءاً من عهد السلطان العثماني بايزيد الثاني / Bayezi II (حكم الدولة خلال الفترة٩١٨هـ - ٩٢٤هـ / ١٥١٢-١٥١٨م) لأسباب ليس أقلها شأناً قضية أخيه – غير الشقيق – سيم / Cem (الشهير بتسمية جيم السلطان / Cem Sultan أو جيم بن محمد / Cem b.n muhammed) الذي هرب إلى الغرب وهناك تواطؤ – في الحقيقة سمح بتردي مرتبته تماماً إلى مجرد لعبة – ليتم تنميطه وإظهاره علناً في دور الحاكم الشرعي المفترض جلوسه على عرش السلطان العثماني. ومن أجل إحباط – بالتالي إفشال – هذه الطموحات امتدت جسور من العلاقات الدبلوماسية بنطاق واسع جداً وصدرت – هذه المرة – من جانب قصر الباب العالي العثماني ذاته، ليصبح عهد السلطان بايزيد موصوفاً بأنه شكل حقبة زمنية من العلاقات الدبلوماسية الأقوى والأكثر كثافة على الإطلاق بين الباب العالي من جهة، وبين الدولتين الإيطاليتين؛– حكومة الفاتيكان الكوريا البابوية /Kurie (جهاز قايدة إدارة الفاتيكان / كوريا الكاردينالات) والبلاط الفرنسي – من الجهة الأخرى، حيث عملت الدبلوماسية العثمانية بشكل متقن للغاية من المرونة والاحتراف المثالي، وتركزت بصورة استثنائية أيضاً في حالات الحرب عند

تعذر الحصول على المعدات ووسائل الدعم العسكري. هكذا أثبت سيم / Cem – أنه الورقة الرابحة في قبضة الغرب – وأنه محور هام جداً في السياسة الخارجية للسلطان العثماني بايزيد، وتسبب بالتالي في إجبار الأخير على التعامل بسياسة ضبط النفس إزاء الغرب، لكنه أيضاً سرعان ما تناسى تلك السياسة تماماً عقب موت أخيه – غير الشقيق – فقد عاد مجدداً وبشكل مفتوح لانتهاج المسار التوسعي بالحرب التي خاضها ضد البندقية خلال الفترة من٩٠٤هـ / ١٤٩٩ حتى ٩٠٨هـ / ١٥٠٣ م، التي أودت بجمهورية سيرينيسيما / Serenissima (جمهورية البندقية، اختصار لـ / La Serenissima Repubblica di San Marco جمهورية السمو الأعلى للقديس مرقص) فاقدة تفوقها وسيادتها على مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط لصالح الباب العالي.على الصعيد السياسي أيضاً ثبت أن زمام المبادرة أصبح بيد الباب العالي العثماني في الأقاليم الواقعة بوسط وجنوب غرب أسيا ومثلها في جنوب شرق ووسط شرق أوروبا. وقد بدا ذلك واضحاً عندما ورغم كل ما حدث، ومثلما وقع سنة ٨٩٦هـ/ ١٤٩١م – أصدر السلطان العثماني مرسوماً قضى بطرد كل البعثات والممثليات القنصلية من إسطنبول.

ولكن هذه الاتصالات الدبلوماسية أعيدت بين آل هابسبورج والعثمانيين في سنة ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م، عندما استقبل الإمبراطور ماكسيمليان الأول/ Maximilian I في قصره الملكي التاجر اليوناني اندرياس جريجوس Andreas Grecus، الموفد من قبل السلطان بايزيد الثاني Bayazid II. وقد لبيت رغبة السلطان في إرسال مبعوث من طرف الإمبراطور إلى إسطنبول، بأن أرسل رئيس مقاطعة فيوم Fium، يوهانس فون ثورنJohannes von Thurn الذي أبرمت معه هدنة لوقف إطلاق النار استمرت عاماً.[1]

ولكن هناك من يرى[2] بأن أولى الاتصالات الدبلوماسية ترجع إلى عام ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م (عندما أُرسلت بعثة لم يعرف عن تفاصيلها الكثير)، رغم ذلك يمكن اعتبار هذا العام بمثابة البداية الفعلية للعلاقات الدبلوماسية بين آل هابسبورج والدولة العثمانية. وفي هذه الفترة الزمنية انطلقت النشاطات بالأخص من طرف الإمبراطور فرديناند الأول Ferdinand I، والذي حاول بعد معركة موهاكس Mohacs، أن يبرم معاهدة سلام وأن يحصل بالطرق الدبلوماسية على حقوقه

(1) Akten Des Internationalen Kongresses : Das Osmanische Reichund Die Habsargermonarchie, P.254-258.Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Osterreichischen Habasburgern Undder Honen Pforte, **Hauptseminararbeit,** Universita Wien,P.7.

(2) Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehangen Wischen Den Österreichischen Habsburgern And Der Hohen Profte, P.7.

المنصوص عليها في عقد الإرث المبرم في ڤيينا عام ٩٢٠هـ/ ١٥١٥م على مملكة المجر التي كانت تقع جزئياً في ذلك الوقت تحت حكم العثمانيين. وفي الحقبة الزمنية التي تلت ذلك وحتى انعقاد معاهدة كارلوڤيتيز Karlowitz عام ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م، كانت الأسباب الرئيسية وراء إرسال المبعوثين **إما في إطار الجهود المبذولة للتوصل إلى هدنة وقف إطلاق النار، التي عادة ما كانت مربوطة بالأزمة المجرية، إلى جانب مدفوعات الجزية أو تسليم الهدايا الشرفية، أو فيما تُسمّى بالرسائل الكبيرة.**

ولهذا، فقد نجح على سبيل المثال المبعوثان الموفدان عام ٩٣٩هـ/ ١٥٣٣م هيرونيموس فون زارا Hieronimus von Zara وكورنيلوس دوبليكيوسيبر Cornelius Duplicius Scepper في تحقيق هدنة غير محددة المدة، على حين نجح المبعوث الموفد عام ٩٥٣هـ/ ١٥٤٧م جيرهارد ڤيلتفيك Gerhard Veltwyck في إبرام هدنة استمرت خمسة أعوام[1].

– **ولكن من وجهة نظري** – أن العلاقاتُ الدبلوماسية بين آل هابسبورج النمساويين والباب العالي بدأت كما سبق القولُ، في عام ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م، – بشكل مستمر – وتكثّفت وتيرتها بعد معركة موهاكس ٩٣٢هـ/ ١٥٢٦م، عندما تحوّل الغريمان بسبب اختفاء المملكة المجرية المُستقلة، إلى دولتين متجاورتين تلتصقُ حدودهما ببعضها. عقب ذلك اتجهت طموحاتُ فرديناند الأول إلى تنفيذ حقوقه التي نصّ عليها عقدُ ميراث ڤيينا المُبرم في العام ٩٢١هـ/ ١٥١٥م بخصوص الجزء الشرقيّ من المجر. وقد وقع هذا الجزء الشرقيّ بعد الاختيار المزدوج للملك عام ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م تحت سلطة يوهان تسابوليا (Johann Zápolya)، المُنتخب من قبل نبلاء المجر، والذي كان قد التجأ إلى السيادة العثمانية لتحميه من آل هابسبورج.

كان فرديناند (Ferdinand) سيُحقّق نجاحًا ظاهريًا عندما وعده تسابوليا بأن تنتقلُ إليه السيادةُ على شرقيّ المجر إذا مات ولم يترك ولدًا. إلا أنه حينما وافت تسابوليا منيته عام ٩٤٦هـ/ ١٥٤٠م تحرّك فرديناند على رأس أسطولٍ عسكريّ، رغم الولادة الحديثة لابنِ تسابوليا الذي لم يكن يبلغ من العمر إلا قليلاً، وهو الأمرُ الذي حفّز العثمانيين لشن هجومٍ مُعاكس، من أجل إحكام السيطرة الكاملة على الأراضي الخاضعة لنفوذهم. صحيحٌ أن المبعوثين إلى بلاط السلطان سليمان القانوني، هيربرشتاين (Herberstein) وسالم (Salm)، لم يحولا دون حدوث ذلك، إلا أن زيارتهما استبعدت وقوع الهجوم المُرتقب حينها على ڤيينا. في المائة وخمسين عامًا التالية لم يتغيّر شيءٌ ذو

---

(1) Akten Des Internationalen Kongresses: Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie,P.259 – 271.

أهميةٍ تُذكر على تلك الحدود التي تأسست فيما بين الأراضي الواقعة تحت سلطة آل هابسبورج من جهة، والدولة العثمانية من جهة ثانية، وإمارة ترانسيلفانيا (Transylvania) الواقعة تحت الإمرة الاقطاعية العثمانية. وحتى محاولات آل هابسبورج لتغيير الوضع على أرض الواقع بالطرق الدبلوماسية، لم تُجد نفعًا، بل على العكس من ذلك، اضطروا في هذه الفترة الزمنية وبسبب تخلفّهم على الصعيد العسكريّ، أن يتقهقروا إلى مركز الدفاع، وتعهّدوا لهذا السبب في عام ٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م بدفع جزيةً بلغت ٣٠,٠٠٠ دوق سنويًا ولمدة خمسة أعوام هي مدة هدنة وقف إطلاق النار (وقد سُميّ هذا المبلغ الماليّ من قبل آل هابسبورج باسم "هدية شرفية" كنوعٍ من تجميل المُسمَّى.

إن ما كان يُثير غضب الأخوين الهابسبورجيين، كارل الخامس (Karl V) وفرديناند الأول(Ferdinand I)، هي بالأخص تلك المُسمَّيات التي كانت تُطلق عليهما من قبيل "ملك إسبانيا" و"ملك ڤيينا" أو "ملك النمسا". وجاءت إحدى علامات رحمة السلطان عليهما في منحهما حق إرسال مبعوثٍ دائمٍ لهما، وهي الأعطية التي التزم بها آلُ هابسبورج فيما تلا ذلك من فترةٍ زمنية ودونما انقطاع.

عقب حالة التعادل العسكريّ التي انتهت بها "الحربُ الطويلة" التي امتدت من عام ١٠٠١هـ/ ١٥٩٣م إلى ١٠١٤هـ/ ١٦٠٦م، استطاع آلُ هابسبورج أثناء المُفاوضات التي أُجريت على مصب زيتفا (Zsitva)، أن يدفعوا باتجاه المساواة مع نظرائهم في الحقوق الدولية. وفي مُعاهدة زستيواتوروك – التي تُعتبر أول مُعاهدة سلام تُبرم على أرض آل هابسبورج وتبعًا لعادات الدبلوماسية الأوروبية – ترسخّت هذه الحالة من التكافؤ إلى حدٍ بعيد، حينما رُفعت الجزية التي استمرت لستين عامًا من خلال دفع مبلغ من الجزية مرةً واحدة بلغ مقداره ٢٠٠,٠٠٠ جولدن (في النص اللاتينيّ للمعاهدة كُتب التعبير "semel pro semper" بمعنى "مرةً واحدةً وللأبد"). وكبرهانٍ على التقدير المُتبادل، حدث بعد إبرام مُعاهدات السلام أن تبادل الطرفان الرسائل الكبيرة، والهدايا الشرفية، خاصةً في حالة تولّي حاكم جديد لمقاليد الحكم. علاوةً على ذلك اتفق الطرفان على احترام تساوي مرتبة ومراسم كلا الحاكمين، وهو ما انعكس على صيغة خطاب السلطان إلى القيصر، والتي تحوّلت إلى توجيه الحديث بلقب "الإمبراطور".

أما اتفاقية أيزنبورج Eisenburg (فاسفير Vasvär) ١٠٧٤هـ/ ١٦٦٤م، والتي أُبرمت في بلاط الوزير الأكبر أحمد كوبريللي (Ahmed Köprülü) من خلال المبعوث النمساويّ المُقيم رينيجر (Reniger)، فإن الأدبيات التاريخية تنظر إليها على النقيض من ذلك، باعتبارها انتصارًا للدبلوماسية العثمانية، إذ إنه برغم الهزيمة الساحقة التي تكبّدتها القواتُ العثمانية في معركة سانت جوتهارد/موجرزدورف (St. Gotthard/ Mogersdorf)، إلا أنها استطاعت استعادة الأراضي

المُحتَّلة قبل ذلك بما فيها أوراديا (Großwardein) ونويهويزل (Neuhäusel)، إضافةً إلى هديةٍ شرفية بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ جولدن. ويرجع سببُ مرونـة الجانـب النمساويّ فـي هذه المُفاوضـات إلـى خزانـة الدولـة الخاويـة وأيضًـا إلـى الخـوف مـن الأعمـال العسـكرية القتاليـة مـن جانـب الفرنسـيين والمجريين.

بالنسبة لمعاهدة كارلوڤيتيز ١١١٠ﻫ/ ١٦٩٩م، فهذه هي المرة الأولـى التـي تتنـازل فيهـا الدولـة العثمانية عن منطقةٍ شاسعة في الغرب. فبموجب هذه الاتفاقية، تعهّدت الدولة بالتنازل عن المجر – بغض النظر، عن تيميشوارا Temesvár. صحيحٌ أنه يُمكن اعتبار إبرام هذه المعاهدة بمثابة نجـاحٍ كبيرٍ للدبلوماسية القيصرية، على حين لم تفعل الدولـة العثمانيـة فـي هذه المعاهدة شيئًا، سوى أنهـا اعترفت بالحقائق التي تحقّقت عسكريًا خلال الحرب التي استمرت ١٦عامًا[1].

وكانت الرسائل الكبيرة عبارةً عن وفود تحمل صياغاتٍ نهائيـة لمُعاهدات وقف إطلاق النـار، مصدق عليهـا مـن الإمبراطور، ليصبح لهـا القـوة التنفيذيـة، وكانـت غالبًـا قد سبق إعدادها فـي المناطق الحدودية.

المعاهدة المصدقَّة التي نقلها الكونت أدام تسو هيربرشتـاين (Adam zu Herberstein) علـى سبيل المثال، كأول سفير كبير ١٠١٧ﻫـ/ ١٦٠٨م، كانت هـي الصـيغة النهائيـة لهدنـة وقف إطـلاق النـار التـي أبرمهـا قبـل ذلـك بعـامين كـلٌ مـن المبعـوثين يوهـان فـون مـولارت (Johann von Molart) وأدولـف فون ألتـان (Adolf von Althan) تحـت اسم معاهدة السـلام زسـتيواتوروك (Zsitvatorok). وتبعه بعد ذلك الكونت هيرمان تشرنين (Herman Czernin)، الذي نقل عـام ٩٢٢ﻫ/ ١٦١٥م تصديقًا على مُعاهدة ڤيينا صدر في العام نفسه، ونقل أيضًـا عـام ١٠٥٤ﻫ/ ١٦٤٤م تصـديقًا لمُعاهـدة تسـوني Szöny التـي أُبرمـت عـام ١٠٥٢ﻫـ/ ١٦٤٢م، ثـم الكونـت فـالتر ليزلـي (Walter Leslie) عام ١٠٧٦ﻫـ/ ١٦٦٥م بتصديقٍ على اتفاقية أيزنبـورج Eisenburg (فاسفير Vasvär، ١٠٧٥ﻫـ/ ١٦٦٤م)، وبعده الكونت فون أوتـنجن (Graf von Oettingen) الذي نقل عام ١١١١ﻫـ/ ١٦٩٩م تصديق معاهدة كارلوڤيتيز بصـحبة وفد قوامـه ٣٧٩ شخصًـا. خـلاف ذلـك، كـان التصـديق الـذي سلّمه يوهـان رودلـف شميد (Johann Rudolf Schmid) عـام ١٠٦٠ﻫـ/ ١٦٥٠م هو الصيغة النهائية لهدنة وقف إطلاق النار التي تفاوض هو نفسه بشأنها قبل ذلك بعامٍ فـي

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte, P.15 – 17. Akten Des Internationalen Kongresses : Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie,P.271 – 279.

إسطنبول. وقد كان لزامًا لـه أن يتم ترقيته أولاً إلـى مرتبـة البـارون، لتُناسب مرتبتـه منزلـة السفير الكبير.

بهذا كان وضع السفيرُ الكبير بمنصبه على قمة هرم السلك الدبلوماسيّ (يتبعه المندوب الملكـي، الذي كان باعتباره مبعوثاً غير دائمٍ من الطبقة الثانية أقل من الناحية التمثيلية، لكنه كان مُكلّفًا بمهامٍ لا تقلُ أهميـةً من مثل التفاوض بشأن إبرام اتفاقيـة وقف إطلاق نـار)، وهو مـا تجّلي فـي مراسم استقبالهم فـي إسطنبول والتـي اتسمّت بأبهـة عصـر البـاروك وفخامتـه، لكـن وبسبب مُـدة مكوثـه القصيرة نسبيًا، وتحجيم الحكومة العثمانيـة لحريـة تحركّاتـه، فقد كـان لـه حيّز أضيق من أن يكون نشيطًاً بحق علـى المستوى الدبلوماسيّ. فقد اقتصـرت مهامـه علـى تسليم المُعاهدة المُصدَّق عليها لوقف إطلاق النار، إلى جانب بعض الوظائف التمثيلية الأخرى.[1].

وبدأ زمنُ المبعوثين الدائمين إلـى إسطنبول مـع إبرام مُعاهدة السلام عام٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م، والتي خُوِّل فيهـا الحقُ للإمبراطور فرديناند الأول (Ferdinand I)، لإرسـال منـدوبٍ مُقيمٍ إلـى البـاب العـالي، وفـي الفتـرةٍ الزمنيـة التـي تلت ذلـك استطاع الملـوك الرومـانيون الحفـاظ علـى هـذا الحق، والإبقـاء علـى وظـائف السـفراء فـي إسطنبول دون انقطـاع. وعلـى الرُغم مـن أن المبعـوث المُقـيم مـن بـين ثلـة الدبلوماسـيين المُبتعثـين، كـان يحتـلُ مرتبـةٌ مُنخفضـةٌ، إلا أن اتصـالاته الدبلوماسية كانت أوسع وأكثر كثافةً من المبعوثين غير الدائمين الأعلى مكانةً رسمياً. وأتاحت لـه شبكة العلاقات الشخصية التي كونـها أثنـاء فترة إقامته الطويلـة مع دبلوماسيين أخرين ومـوظفين عثمـانيين وحاشـية القصـر ورجـال الثقـة، والتـي ربّمـا امتـدت لسـنوات، تكـوين نظـرةً أعمـق علـى جهـاز الدولـة العثمانيـة، وهـو مـا مكّنـه مـن أداء مهامـه علـى نحـوٍ أفضـل مـن السـفراء الكبـار أو المندوبين الملكيين. كانت تلك المهام تنطوي إلى جانب إرسـال التقـارير عن الأحداث الجاريـة فـي الدولـة العثمانيـة، علـى تمثيـل مصـالح آل هابسـبورج أمـام البـاب العـالي ومُحاولـة تحقيقهـا، مثـل الإبقـاء علـى فتـرات هدنـات وقـف إطـلاق النـار، والـدفع للالتـزام بالشـروط المُبرمـة فـي الاتفاقيـة، ومُجابهة المكائد التي كانت تُدبّرها قوى أجنبية مثل فرنسا، وحل النزاعات الإقليمية، ومنـها قضـية المجر، بما يُحقّق مصالح آل هابسبورج وأيضًا بنـاء شبكة استخباراتية فعّالة.

كلُ ما سبق ذكره لم يكن ليُكتب لـه النجـاح، إلا إذا استطاع المبعوثُ الدائم بنـاء علاقـات جيدة تربطه وبشكلٍ خاص مع المُوظفين المرموقين مثل كبير الوزراء (الصـدر الأعظـم)، وريس أفندي

---

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte, P.8.

(الذي كان يرأس مُستشارية الدولة المُختصة بعلاقات الباب العالي مع المبعوثين الأجانب)، ونائب كبير الوزراء، والوزراء الأخرين، والمُترجمين الفوريين للباب العاليّ وغيرهم، والحفاظ على دوام هذه العلاقات.

وبعد أن كان إرسال آل هابسبورج لمبعوثٍ دائمٍ من طرفهم مُرفوضًا حتى عام٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م، فقد خُول لهم هذا الحق في إرسال سفير دبلوماسيّ إلى الباب العالي، كما سبق ذكره، وبعد ذلك بعشر سنوات. وفي العام ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م، أصبح وضع مبعوثي آل هابسبورج في إسطنبول على قدم المساواة قانونًا مع الفرنسيين، إذ سُمح لهم بتعيين مُوظفين ومُترجمين من طرفهم، وإجراء المُراسلات بشكل حر. وفي العام ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م، مُنحت إياهم الحصانة الشخصية أيضًا في أوقات الأزمات أو الحروب، بحيثُ يُجنبّون مصير المبعوثين؛ هوبردانسكي (Hoberdansky) وفايكسلبيرجر (Weixelberger) عام ٩٣٥هـ/ ١٥٢٨م أو مصير أول مبعوث دائم مالفيتزي (Malvezzi)، الذين وُضعوا وقتها رهن الاعتقال. وعلى الرغم من ذلك ظل خطر حدوث المُكدِّرات للمبعوثين أوبالأحرى لمُعاونيهم قائمًا في الفترة الزمنية التالية لعدة أسباب، منها: لدى ارتكاب سلوك شخصي مُخالف مثل؛ ارتكاب أعمال جنائية، أو الدخول تحت طائلة القانون بجناية أفعال مُخالفة، كالتجسّس أو التآمر، أو إهانة الدولة المضيفة، تسقط الحصانة، ويُحال المُتهم إلى التقاضي. وكانت حصانة المبعوثين تُنتهك، بشكلٍ خاص خوفًا من مُمارسة التجسّس أو أعمال التخابر.

لم تكن الادّعاءات بمثل هذه التهم في الغالب إلا حجةً لإعاقة المبعوث عن أداء عمله، ربّما بدافعٍ حماية مصالح الدولة، أو ربّما بدافع التعنّت ليس إلا. وكما طالت الانتهاكاتُ الحصانة الشخصية، فإن مبادئ الحصانة الدولية لإقامة المبعوث وحرية الحركة (وما تشمله من حرية التنقّل)، إلى جانب حماية المراسلات الدبلوماسية، لم تسلم هي الأخرى من الانتهاكات. كان مألوفاً في الدولة العثمانية مُعاملة المبعوث على أنه كفيلٌ بالأفعال التي تقومُ بها حكومته أو ربّما اعتباره مثل رهينةٌ تُرغم أنف دولته على الالتزام ببنود المُعاهدات، أو إساءة مُعاملة المبعوثين عند إقدام أحدهم على سلوك (بروتوكوليّ) ترى فيه الحكومةُ العثمانية خدشًا لكرامة البلاد وكبريائها، أو انتهاكًا لاستقلاليتها. ورُغم كل الحالات المذكورةً آنفًا، لم تكن إسطنبول بالنسبة للمبعوثين الأجانب مكانًا يُعانون فيه العنف القسريّ. لقد قبل البابُ العالي إلى حدٍ بعيد بمبادئ "الحقوق الدولية" والتي منها الحصانة الشخصية، والحصانة الدولية، مثلها في ذلك مثل الدول الغربية تقريبًا.- **فشهد شاهدٌ من أهلها، فهذا ردٌ على ما اتهمت به الدولة بعلاقاتها بالسفراء بأنها قائمة على**

التعــالي تجــاههم والحــط مــن قــدرهم – إلــى هــذا، ولإدراك حقيقــة أن العلاقــات السياســية تطـوّرت فــي القــرن الحــادي عشــر الهجـري/ الســابع عشــر المـيلادي سـلباً بالنسـبة للسـلطنة العثمانيــة، وتفاديــاً للتــداعيات التــي قــد تحــدث علــى الصــعيد الــدولي، حرصــت الحكومــة العثمانيــة علــى التخفيــف مــن وقــع مثــل هــذه التصــرّفات التعســفية المُتكــررة مــن قِبــل بعــض السلاطين أو انتقادها[1].

لـم تكـن الأراضـي المجريـة، التـي شكّلت منذ معركـة (موهـاكس) الحـدودَ الفاصـلة بـين النمسـا والدولـة العثمانيـة، مُؤّمنـةً أبدًا ضـد هجمـات وغـارات وحمـلات القـوات المُتقاتلـة، حتـى فـي أوقـات السلم. كان هذا بمثابة حقيقة على أرض الواقع، عزّزتها من جهة غياب السلطات المركزية في ڤيينـا وإسطنبول، أدّى هذا بدوره إلى "شكاوى" و"شكاوى مُضادة" بين كـلا الطـرفين، أي أن كـلاً منهمـا كان يشكو الخسائر التي تكبّدها ويتوعّد بالرد عليها. وبغية حل هذه النزاعات، لجأ الطرفان منذ عـام ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م بين الحين والآخر إلى تشكيل لجانٍ حدودية مُتكافئة، إلا أنها لم تكن علـى درجـة كبيرة من الكفاءة. كانت الشكاوى تُوجَّه أيضًا إلى بكلربكي (أمير أمراء) مدينة أوفن، الذي اختصـه المسـؤولين النمسـاويون يومًـا بعـد الآخـر بعلاقـاتٍ دبلوماسـية مُباشـرة وقويـة جداً، باعتبـاره أكبـر المسؤولين العثمانيين عن الحدود. إلى هذا تُعتبر مُفاوضات وقف إطلاق النـار، والتـي كانـت تُجرى إمـا مـع السـلطان مُباشـرةً فـي عقـر داره، أو مـع أميـر أمـراء مدينـة أوفـن، مـن ضـمن سياسـات الدبلوماسية الحدودية.

ولأن الدولة العثمانية كانت تقع خارج النطاق الغربيّ المسيحيّ، فـإن اللغـة اللاتينيـة أو الألمانيـة كانتا بالكاد مُتداولتين بين أصحاب السعادة والسمو والمُوظفين، بالقدر نفسـه مـن الضـآلة التـي كانـت عليه اللغة العثمانية أو الفارسية أو العربية بين المُمثلين النمسـاويين، فيمـا عدا بعض الاستثناءات. لهذا السبب دعت الحاجة إلى استعانة الجانبين بالمترجمون، أي المترجم الفوريّ الملكيّ أو المُترجم الفوريّ للباب العالي. على الجانب العثمانيّ وفي القرن العاشر الهجري/ السـادس عشـر الميلادي، غالبًـا مـا كـان هـؤلاء المُترجمـون هـم مـن العائـدين مـن شـرقيّ أوروبـا ووسـطها، وفـي القـرن الحـادي عشـر الهجـري/ السـابع عشـر المـيلادي كـانوا مـن اليونـانيين القـاطنين فـي حـيّ الفنـار فـي إسطنبول. أما على الجانب المسيحي، فكان التفضيلُ مُنصبًّا على المُترجمين الفوريين من دول الشام في شرق البحر المتوسط، لُتأقلمهم بحكم أصلهم ونشأتهم مع العادات والتقاليد العثمانية. جرت لاحقًا

---

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen zwischen den österreichischen Habsburgern und der Hohen Pforte, P.9 – 11.

محاولاتٌ لتأهيل "شباب مُترجمين" مُجنَّدين في إسطنبول. تشابهت مهامُ فريقيّ المُترجمين على كلا الجانبين: الترجمة الشفهية أثناء المُفاوضات، وجلسات الاستماع وما شابهها، والترجمة الكتابية للمُراسلات. وإلى ما سبق يُضاف لاختصاصُ أولئك المُترجمين رعاية الضيوف الأجانب. ونظرًا لالمامهم باللغات الأجنبية، فقد كانوا يرسلون في كثيرٍ من الأحيان في بعثاتٍ دبلوماسية، خاصةً في المناطق الحدودية. لكن يُذكر أنه ليست فقط القصور الملكية هي من كان يوظِّف مُترجمين فوريين، وإنما أيضًا الدبلوماسيون المُقيمون في الخارج، الذين كانوا يستعينون بمُترجميهم، حتى لا يقعوا في أسر الحاجة لمُترجم "العدو". صحيحٌ أن مُترجم الشخص المُضيف، هو من كان يُجري عملية الترجمة، علامةً على امتياز صاحب الديار، إلا أنه وللتأكد من صحة هذا الترجمة كان غالبًا ما يحضر اللقاء مُترجمُ الضيف. شملت الواجباتُ الأخرى تأمين التواصل المُنتظم مع الحكومة الأجنبية، والبعثات الخاصة التي تُرسلها إلى أصحاب المعالي والسمو في الدولة العثمانية، إلى جانب بعض المهام الاستخباراتية.

كانت هذه الأنشطة الاستخباراتية مُهمةً ضرورية للدبلوماسيين المُقيمين في إسطنبول والمُرافقين لهم. صحيحٌ أنه عُهد إلى المبعوثين غير الدائمين أيضًا بمهامٍ استخباراتية، لكنه نادرًا ما كان يتوفّر لهم وقتٌ كافٍ لبناء شبكة فعالة جديرة بالثقة من المُخبرين، وذلك بسبب مدة إقامتهم القصيرة، ولهذا السبب أُلقيت تبعةُ هذه المهمة على الدبلوماسيّ المُقيم، الذي كان مُتاحًا له إقامة علاقات شخصية. وانصبّ الاهتمامُ والتركيزُ أساساً على موظفي الحكومة، وفي مُقدّمتهم كبير الوزراء، إلا إنه ورغم ذلك، كانت هناك حدودٌ للتحرّيات الشخصية التي يُجريها المبعوثُ المُقيم، إذ إنه في مكانته تلك كان (خليقًاً) بإثارة الريبة الدائمة، والشك المتواصل لدى الحكومة العثمانية، ولهذا كان يتعيّن عليه أن يُحاول تأسيس شبكةٍ موثوقٍ بها من المُخبرين والجواسيس. أما وقد كانت الحالُ هكذا، فقد كان بإمكانه الاعتمادُ على الوشاة من داخل الدوائر والإدارات الحكومية، وأيضًا على المسيحيين القاطنين في الدولة العثمانية مثل التجار الأرمينيين. في هذا المُقام لعب المبشّرون ورجالُ الكنيسة دورًا فاعلاً في نقل المعلومات رغم ابتعادهم لمسافاتٍ بعيدةٍ جداً في الشرق الأدنى، فكانوا ينقلون الأخبار على سبيل المثال من مصر وبلاد العرب وفلسطين وبلاد فارس وشبه جزيرة القرم إلى المُمثّل القيصريّ في إسطنبول، وكانت كلُ شؤون السياسة العثمانية ذات أهميةٍ بالنسبة للسلطات القيصرية في ڤيينا: النوايا العامة، والأحوال الداخلية للسلطة، وولاء الشعوب الخاضعة للحكم العثمانيّ وما إلى ذلك. كما امتدت المهام الاستخباراتية إلى معرفة نوايا الدول الأخرى فيما يتعلّق بسياستها مع

العثمانيين، وإذا اقتضت الحاجة، الحيلولة دون تحقيق هذه النوايا. جديرٌ بالذكر أن نشاط الاستخبارات كان يشوبه قدرٌ من انعدام التنظيم، وهو ما ترتّب عليه انعدام كفاءة السلطات القيصرية، إذ لم تكن هناك هيئةٌ مركزية تختّص بمتابعة الأخبار الواردة من المشرق وتقييمها، وهو ما "جعل جزءًا كبيرًا من الأعمال المُهمة التي أنجزها الجهاز الاستخباراتيّ تذهب أدراج الرياح"(١).

على الرغم من ذلك لم تكن كفاءة الدبلوماسية الهابسبورجية على الوجه الأمثل، وهو ما يرجع إلى عدم وجود هيئة مركزية للشؤون الخارجية بشكلٍ عام أو لشؤون الدولة العثمانية بشكلٍ خاص، تعمل على تنسيق أمور السياسة وتتوفّر لها موارد مالية كافية، وتُحلّل المعلومات القادمة من الدولة العثمانية وتُقيّمها. نتيجةُ لذلك كان الدبلوماسيون المُقيمون في إسطنبول غالبًا ما يتعرّضون لأزماتٍ. ولكن نرى، أن أهم ما كان يميز السُلطات والهيئات المَعَنية بالسياسة المشرقية داخل الإدارة الإمبراطورية، هو الفكر التنافسي والتصارع، سواءٌ داخل هذه المصالح أو فيما بينها، كان السبب الكامن وراء ذلك على وجه الخصوص هو التوزيع غير الواضح للمسؤوليات. مع مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي تولّى المجلس العسكري الملكي Court Council (of War) كامل المسؤولية عن إدارة أمور السياسة المتعلقة بالعثمانيين، بدلاً من المستشارية الملكية، شملت هذه المسؤولية بالأخص تبادل المكاتبات مع الدبلوماسيين والعملاء الموجودين في إسطنبول، والذين شكّلت مُراسلاتهم الأساسَ الذي استندت إليه تقاريرُ الخُبراء المَعنيين بالعملية الدبلوماسية، والتي بدورها كانت تُحول إلى الجهة الوحيدة المنوط بها اتخاذُ القرارات، وهي المجلس السري. فإلى جانب حقيقة عدم مقدرة المجلس العسكريّ الملكي اتخاذُ قراراتٍ على نحوٍ مُستقل، فإن الدعم الماديّ غير الكافي كان سببًا رئيسًا في إعاقته عن أداء مهام عمله (إذ اقتصرت الموارد المالية المُتاحة لنفقاته على ١٥٠ عملةً جولدن (Gulden) في العام)، وبغية تأمين مصادر مالية أخرى لدفع رواتب العاملين تحت إمرته في الخارج على سبيل المثال، فقد كان المجلسُ يعتمدُ على الخزانة الملكية، ولكن لتعقد الإجراءات الرسمية الهرمية، ولأن الخزانة كانت تواجه صعوباتٌ ماديةٌ بسبب النقص المُعتاد في الموارد المالية، ونظراً لسوء الحالة الاقتصادية العامة، فإن تأمين الأموال كان يستغرق أحياناً شهورًا عديدة.

إن ضياع الوقت نتيجةً توزيع المسؤوليات المُختصّة بالدولة العثمانية على ثلاثة "مستويات

---

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte, P.11 – 14.

إدارية ضعيفة"، ونتيجةً للطرق الطويلة والمُعقدة لتداول المسائل عبر الجهات المُختصة، ونتيجةً لمشاكل تأمين الموارد المالية، والبُعد عن إسطنبول، كان على المبعوث المُقيم هناك أن يجابه أمورًا ثلاثة: فمن جهةٍ يتعيَّن عليه أن ينتظر قدوم الأموال، سواءً تلك التي تُمنح له كأجر أو تلك التي يعتمدُ عليها في الإبقاء على التواصل الدبلوماسيّ مع الباب العالي، ومن جهةٍ أخرى يظلُ بلا توجيهاتٍ أو أخبارٍ من الجهة المسؤولة الأعلى منه. إلى ما سبق يُضافُ البعد الثالث، وهو فقدانه مكانته وحظوته لدى الباب العالي، إذ يظنُ هذا الأخير أن المبعوث الأجنبيّ قد فقد ثقة حكومته فيه(١).

وعندما استلمت البعثة الدبلوماسية كي.يو.كي خدمة الشؤون الخارجية في عام ١١٣٢هـ/ ١٧٢٠م لأول مرة كممثل معتمد للشؤون النمساوية في المنطقة الوسطى فإنه كان هناك قبلها تسع عشرة بعثة دبلوماسية كي.كي وأقدمها في عام ٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م في إسطنبول.

البعثات الدبلوماسية كي.يو.كي مثلت لغاية ٦ صفر ١٣٣٧هـ/ ١١ نوفمبر ١٩١٨م سلطة ملك هنغاريا، ملك بومن أرشيدوق النمسا (بعد ذلك قيصر النمسا من ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م) ولغاية ٢١جمادى الأولى ١٢٢١هـ/ ٦ أغسطس ١٨٠٦م كذلك مملكة روما المقدسة.

عندما يتم تأسيس بعثة لدبلوماسيين دائميين فإنه بالتأكيد تظهر الحاجة إلى معرفة ما يجري بصورة مستمرة في البلدان المجاورة في مقدمة الواجبات، ومن المفترض على وجه الخصوص أن تكون هذه المعرفة من أجل الحفاظ على العلاقات مع الباب العالي، ليس من الممكن إن نقيم الحالة السياسية الحقيقية للدولة العثمانية إلا بعد أن نراقب ما يجري في العاصمة إسطنبول وفي الأقاليم التابعة لها وتكوين صورة عن علاقة الدولة العثمانية مع البلدان المجاورة لها. لم تقم ڤيينا ببناء شبكة تجسس بهذا الحجم في أي بلد مثلما فعلت في الدولة العثمانية وبدأ ذلك مبكراً، ولم تحرص في أي مكان آخر على الاحتفاظ بوجود دبلوماسي مستمر مثلما فعلت في الدولة العثمانية.

المفوضيات تبقى غير متواجدة ولكن تتواجد بصورة عابرة في حال الحرب أو عندما يعجز مسؤول المالية عن جلب المال من أجل المبعوث الدبلوماسي (Internuntius). في التعاملات السياسية المهمة مثل، مباحثات ومتطلبات تمديد السلام، وتوثيق وتصديق معاهدات السلام، أو

---

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte, P.6.

للمزيد، انظر:

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.105 – 128.

إيقاف إطلاق النار، فإنه يجري تكليف مبعوثين خاصين لذلك. كما أن وجود ممثل دائم لم يكن يغلق الباب أمام إرسال بعثة خاصة. ولكي يتم إظهار مزيد من الاحترام فإنه ينصح في حالات التهاني،التعازي، الإخطارات، تكليف مبعوثين خاصين لنقل مثل هذه الأشياء في المناسبات. والبلاط النمساوي في ڤيينا، ولأسباب مالية، لم يحاول دائماً أن يلجأ إلى هذا الإجراء إلا في حالة أن الدبلوماسي المقيم لا يستطيع أن ينفذ مثل هذه الأشياء بصورة جيدة، أو أنه ليس بالإمكان تغييره[1].

طبيعة مواصفات البعثات الدبلوماسية:

بينما كانت السفارات في أواسط عهد السفارات تدار من قبل شخصين أو عدة أشخاص، فإنه في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، لم تكن هذه الحالة إلا ما ندر.إن البلاط الملكي في ڤيينا وفي الحالة العادية كانت سفارتها تتكون من أشخاص ترتيبهم يتبع الموقع الاجتماعي لهم، أهم مساعد لرئيس البعثة كان السكرتير، وحسب المكانة والواجبات من الواجب التفريق بين السكرتير الخاص، وسكرتير المنزل، أو بين السكرتير القيصري الرسمي / الموفد الأمين، والسكرتير الخاص يتم تعيينه، ودفع راتبه من قبل السفير نفسه، وكان مسؤولاً أمام السفير فقط.

إن علاقة الثقة المتميزة التي تربط السفير مع سكرتيره الشخصي تعكس نفسها في تحمل مسؤولية واجبات ونقل معلومات مميزة (رعاية نقل البريد الشخصي/ حضور ونقل مباحثات سرية جداً).

الموفد الأمين يتم تعيينه من قبل القيصر نفسه، وكان يؤدي اليمين، ويخدم بأجر، ويدعم السفير في موقعه. وبجانب ما يدعى "الموفد الأمين" كان هناك تسمية "سكرتير القيصر". ولا يعين الموفد الأمين إلا إذا كان ذا ثقافة عالية وخبرة طويلة في مجال العمل الدبلوماسي، لأنه في حال غياب السفير فإنه مكلف بإدارة الأعمال الدبلوماسية بنفسه.لم يكن المترجمون جزءاً من السفارة في دول غرب أوروبا، لكنهم كانوا ضروريين في الدولة العثمانية ولأنهم إضافة إلى خدماتهم اللغوية كان لديهم واجبات سياسية[2]، لذا فإن الدبلوماسي حتى لو كان ملماً باللغة لم يكن ممكناً الاستغناء عن

---

(1).Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin in Ween, Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereich an Der Geistes Und Kulturwissenschaftlichen Fakultät Der Universität Wien P.80.

(٢) مجمل العلاقات والاتصالات الفعّالة للجهات مع السلطات والمؤسسات العثمانية انحصرت بشكل كامل تقريباً في أيدي المترجمين الرسميين لبلاط الباب العالي. ففي الوقت الذي تعين على كبير المترجمين الذي يحمل صفة الترجمان الأول الاضطلاع بمهام الترجمة للشؤون السياسية لدى الباب العالي، كان الترجمان الثاني مقيداً للتكفل بـ" الأمور العدلية – والقانونية، البحرية الحربية، الجزية والضرائب، ورسوم العبور الجمركية. =

خدماته. لقد كانوا يتعاملون بتوجيه من السفير مع الباب العالي، يدعمون السفير في جمع وجلب الأخبار، وكذلك كانوا يقومون في الغالب بواجبات الموفد الأمين. وكان لكل بعثة كبيرة هناك عدة أشخاص يعملون في المكتب أو "كتبة" يوضعون بإمرة الموفد الأمين.

وبغض النظر عن كل هذه القوى العاملة والتي تكون على مقربة من السفير وتخدمه، فإن الحاشية تشمل كذلك عدداً آخر من الأشخاص الذين يقدمون خدمات تتعلق بـــ(المطبخ، خدمات عامة، أطباء) والخدمة الدينية. ولقد كان من الإجباري أن يكون لسفير البعثة على الأقل فارسان، تحت هذا المسمى ونفهم أنهما ينتميان إلى الطبقة الحاكمة، والذين يتوجب التفريق بينهم وبين الــ (أتباع الطبقة العليا Gentilhommes / البورجوازية) وكذلك عن الجماعة التي تنتمي إلى مستويات نبيلة أقل منزلة. في مواقع مثل إسطنبول والتي لا تتوفر فيها الكثر من الأماكن والفرص لحياة اجتماعية، فإن الفرسان والـGentilhommes يتواجدون في صالون السفير ويرافقونه في جولاته ورحلاته الترويحية.

بصورة عامة فإن هؤلاء كان يتوجب عليهم الصرف على أنفسهم، بينما البقية يتم الدفع لهم من قبل السفير (عدا السكرتير الأمين، المترجمين). وحول الحجم العددي للسفارات من النادر أن يتم التطرق إليها إلا في مناسبات قليلة، ولكن في البعثات والتي عادة تخدم الممثلين فإنه من الممكن أن يبلغ عدد أعضاء الحاشية المائة شخص تقريباً[1].

=

العثمانية" لكن الترجمان الثالث كان متعهداً بـ"... تقديم الخدمات المباشرة" لتسيير وتيسير أعمال مبعوثي إمبراطورية هابسبورج -النمسا القيصرية الملكية،" – على وجه التحديد – لخدمات الترجمة النصية والنقل التحريري للوثائق بالإضافة إلى إنجاز المساندة وقت الطلب من الترجمانين الأُول عند ازدياد ضغط المهام والتعاملات المسندة إليهما. كان هناك أيضاً عدد من صبيان الترجمة اللغوية؛ أُطلقت عليهم لاحقاً تسمية مساعدي الترجمانات؛ وجدوا هنا بيئة تحصيل نموذجية من حيث المكان ووضع الممارسة المهنية محققين تمية مثالية مبنية على التطبيق العملي لمداركهم التأهيلية، خلال ذلك كانوا يرافقون الترجمانات أثناء تأدية مهامهم وأعمالهم الرسمية إلى جانب أنَّ هؤلاء الترجمانات كانوا أيضاً يقومون بتمرير المهام الأدنى أهمية إلى هؤلاء الصبيان-متدربي الترجمة ليخلصوهم من عنائها.

للمزيد، انظر:

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.85.

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin In Ween, Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereich An Der Geistes – Und Kulturwissenschaftlichen Fakultät Der Universität Wien P.81.

ترتيب الدرجات في الخدمة الدبلوماسية:

التسلسل الهرمي ودرجات رؤساء البعثات حصل لها تطور وتغير مع الوقت. فمنذ عام ٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م يفرق الناس بين السفير والوكيل أو الممثل المقيم، وبعد مائة عام فرق الناس بين السفير فوق العادة (Legati)، الممثل الخاص Envoye's أو القائم بالأعمال (Ablegati)، حيث إن القائم بالأعمال والممثل الخاص اعتبرا أرفع درجة من الوكيل.

لقب "فوق العادة" تمَّ إطلاقه على البعثة غير الدائمة، لغاية حوالي عام ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠ م فرق الناس وعن وعي بين "السفير العادي / المقيم" وبين "السفير فوق العادة ". بعد ذلك برزت الحاجة لمنح من لم يحمل عنوان "فوق العادة" الفخري وصف سفير ثابت وذلك لكي يتم معاملتهم بصورة أكثر احتراماً.

ومن ذلك نتج التسلسل التالي :-

١. السفراء فوق العادة.
٢. Envoye's المبعوثون الخاصون .
٣. القائم بالأعمال .

ولكي يتم التأكيد على مكانة السفير أثناء بعض المفاوضات تمَّ في عام ١١١٢هـ/ ١٧٠٠م إضافة لقب مبعوث سياسي مطلق الصلاحية "ple'nipotentiaire" إلى لقبه، وفي أثناء القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تمَّ استخدام عنوان سفير فوق العادة "ENVOYE EXTRAORDINAIRE" وزير مفوض "Ministre ple'nipotiaire" للمندوبين الدبلوماسيين من الدرجة الثانية.

إن الأنظمة التي صادق عليها برلمان ڤيينا في ٧ ربيع الآخرهـ/ ١٩ مارس ١٨١٥م، وبرلمان مقاطعة آخن في ٢٢ محرم ١٢٣٤هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨١٨م، تمَّ فيها تعريف التسلسل الهرمي للدبلوماسيين كما يلي:

١. سفراء،Le'gats ، Nonces.
٢. Envoye's extraordinaires et Ministres ple 'nipotentiaires سفير فوق العادة والوزير المفوض.
٣. الوزير المقيم .
٤. Charge's d'Affaire مسؤول الشؤون الخارجية.

في القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي ظلت حالة

تنوع الأسماء سمة مميزة لطبيعة المفوضية ولكن الاسم الأكثر شيوعاً للدبلوماسيين القيصريين للمستوى الأول بقى الاسم الألماني "سفير" أو اللاتيني Legatus "" مستخدماً التوصيف " السفير الكبير" أو "Magnus Legatus" بقي يطلق على المبعوثين من الدرجة الأولى والذين كانوا يرسلون من قبل القيصر إلى السلطان لتوثيق معاهدات السلام أو وقف إطلاق النار أو تمديدهما.

ولغاية تأسيس سفارة كي.يو. كي (k.u.k) في إسطنبول عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م فإن النمسا كانت ممثلة عادة في الدولة العثمانية عن طريق (Internuncios)، وهذا يرسل من البلاط إلى إسطنبول عندما لا يكون هناك سفير وذلك عندما يراد إرسال شخص عالي المستوى إلى السلطان.

إن الاحتياج إلى استخدام اسم Internuncios لأحد المبعوثين من الدرجة الثانية دخل إلى الاستخدام كذلك في القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي واقتصر على المراسلات بين مبعوثي القيصر مع السلطان.

وبعد أن تمَّ توزيع كل الوظائف الحكومية من قبل القيصر بصورة عامة عملياً، لكن القرار بشأن الدرجات الدبلوماسية في السفارات بقى حصراً بيده. حتى في حال كان المبعوثون يمثلون الدولة أصلاً فإن ترشيح القيصر لأشخاص جدد كان نادراً ما يلقى معارضة من قبل مجلس الدولة، إن اقتراح الوزير بهذا الشأن كان تأثيره يلعب دوراً مهماً عند اختيار الدبلوماسيين[1].

عموماً فإن السادة كانو يتقلدون ويصلون إلى المناصب الدبلوماسية العالية، بينما نبلاء الطبقة العليا الأقل بورجوازية فإنهم على الأغلب لن يصلوا إلى رتب أعلى من ذلك، أو من تلك التي لدى المقيمين. على عكس الخلفية الاجتماعية فإنه من الواضح أن التبعية القومية لم تكن تلعب دوراً كبيراً في ڤيينا في بداية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، إن القوميات الأكبر من الذين لم يتوارثوا المناصب، وتبوَّءوا مناصب دبلوماسية كانوا بالدرجة الأولى من الألمان ثم الإيطاليين ثم السويسريين، إن مقاومة هذا الوضع حول استخدام أجانب في الدبلوماسية النمساوية لم يبدأ إلا في بداية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي عندما نما تيار قومية دولة النمسا.

ومن الواضح أن مستوى الثقافة التعليمية المطلوبة للعمل الدبلوماسي بين نبلاء الطبقة العليا والنبلاء الأقل درجة والبورجوازيين مختلف في درجته، فبينما المنتمون إلى الطبقات الأقل كان

---

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin In Ween, P. 82 – 83.

تعليمهم بصورة عامة في المدرسة اللاتينية والجامعة، فقد تمتع النبلاء رفيعو المستوى من الطبقة العليا بتربية خاصة والتي تلبي بالذات واجبات المواقع التي خصصوا لها. أما الخبرة السياسية والدبلوماسية التي حصل عليها الـ Gentihomme فقد كانت من خلال الرحلات أو ككاتب لبعثة قيصرية.

إن أولاد العوائل النبيلة العليا كانوا يحصلون على دروس خصوصية من خلال المربين أو أمناء القصر قبل أن يصبحوا تلاميذ في مدرسة مهنية رفيعة المستوى. إن الدوام في مثل أكاديمية الفرسان كان ينتهي بصورة عامة وكما هو معمول به في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي بجولة فرسان كبرى، إن مثل هذه الجولة كانت تقود هؤلاء النبلاء الشباب وبصحبة مربٍّ أو أمين قصر، كانت تقودهم إلى إيطاليا، فرنسا، هولندا، وفي بعض الأحيان إلى إنكلترا وهكذا فإن هؤلاء الذين في مثل هذا المستوى الاجتماعي الرفيع لديهم كل الإمكانات والفرص لجمع الخبرة كدبلوماسيين متطوعين "Volontäre"

إن القدرة والتعليم والمعرفة كانت مواصفات هامة لمن يريد أن يحصل على منصب دبلوماسي، ولكن هذه المؤهلات ستكون فقط ذات فائدة سياسية إذا ارتبطت مع قوة الشخصية، والمواصفات الشخصية للموفد، عندما يعمل في المكان المناسب له.

إن قلة أجور العاملين في الحقل الدبلوماسي كانت صفة ملازمة ومنذ القرون الوسطى في أوروبا، إن هذا كان واضحاً جداً خاصة في بلدان الـ هبسبورج حيث إن الحكم المطلق كان يعتمد وبصورة كبيرة على الاقتصاد الزراعي وكان أسيراً له، ولم تكن الحال نفسها لبقية حكومات بلدان أوروبا الغربية. (١)

إن الممثلين في إسطنبول كان يتم الدفع لهم عن طريق إدارة مكتب خزانة الحرب والذي كان يمول من الـ (فرض الضرائب Kontributionale)، ومدعومة بقوة من قبل خزانة الدولة، بينما تحمل نفقات المبعوثين الأجانب قد تمَّ التخلي عنه في أغلب بلدان أوروبا الغربية ومنذ بداية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي بقيت الحال في إسطنبول والنمسا على حالها حيث إنهم كانوا يتحملون تكاليف الضيافة والإقامة للسفير الكبير هو وحاشيته، القيصر كان يتكفل بالرحلة والتجهيزات، لكن المقيم (مبعوث من المستوى الثالث) يحصل من الباب العالي على منحة تضاف

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin In Week, P. 84 – 86.

إلى ما تدفعه ڤيينا من مبلغ بالكاد يكون كافياً.

المبالغ المدفوعة للدبلوماسيين القيصريين منشؤها جهتان مختلفتان، فللبدء في بعثته المفوض تجهز بـ "مال السفر والتجهيزات"، بينما تكاليف الإقامة في موقعه فيحصل عليها السفير على مالدى " مال الكفاف" والتي وبصورة عامة ترسل كل ربع سنة، وتحتسب اعتباراً من يوم الوصول إلى مكان الإقامة، مع مبالغ التجهيزات، ومبلغ الكفاف، فإنه ينبغي الصراع من أجل تجهيزات المرافق وتكاليف المعيشة، أما الأشياء التي تتجاوز ذلك من تكاليف خاصة متكبدة ومصروفة من الدبلوماسي فإنها يتم ردها من قبل مسؤول الخزانه، والتكاليف الخاصة تشمل مع ما تشمل الرسائل، البريد السريع، مصاريف الاحتفالات، أو الهدايا الصغيرة للمسؤولين الحكوميين العامين.

إن المضيف يستطيع أن يزيد دخله من خلال بعض الهدايا التي يقدمها إلى المبعوث بعد أن ينهي مهمته، بالرغم كل ذلك فإن مكافأة القيصر للدبلوماسي تبقى غير كافية حيث إنها تتأثر بهذا القدر أو ذاك من وجود عدد كبير من الحاشية الذين ينتظرون حصتهم.

بالنسبة للدبلوماسيين لم تكن مسألة الدفع هي العنصر الحاسم في مسألة قبول أو رفض مهمة السفاره، بل الأمل في أنه يحصل على موقع (منصب) عندما يتم النقل إلى داخل بلده.

إن تدرج النبلاء الرفيعين في الخدمة الدبلوماسية في حد ذاتها تقدم ميزات مشتركة معينة بالرغم من كل المفردات المختلفة، وفي الأغلب يبدأ النبلاء حياتهم الدبلوماسية كسفراء، ويعودون بعد انتهاء المهمة، وفي حال لم يكلفوا بمهمة أخرى أو لم ينقلوا إلى وظيفة أعلى، فإنهم يعودون إلى ممارسة عملهم السابق في الإدارة (القضاء أو الكنيسة).

وبجانب إمكانية الصعود في المناصب والأوسمة، وارتفاع الزيادات، فإنهم إلى جانب ذلك يحصلون على مكانه اجتماعية مرموقة أعلى، كونهم من أوائل النبلاء المسيحيين الذين يمثلون دولهم عند الباب العالي، وهذا المحرك الأساس لقبول منصب المبعوثين بالرغم من الخسارة المادية المتوقعة.إن المدة ونوعية الخدمة التي يمتلكها المبعوث كانت شروطاً مهمة لإمكانية الحصول على منصب عالٍ في الإدارة، وللحصول على منصب عالٍ معين فإن أكثر ما يحتاجه الشخص هو دعم إضافي وإن كان الشخص لديه أقرباء أو أشخاص مهمون في البلاط أو علاقات اجتماعية مميزة. والدبلوماسيون الذين يحصلون على أعلى المناصب فإنهم ومن دون أي استثناء يجب أن يكونوا من العائلات المرموقة جداً من الـــ هامبسبورج، ولاحتلال منصب رئيس المكتب الأول والذي يعتمد إلى حد ما على الموهبة والذكاء فإنه يتم كذلك أخذ الدبلوماسيين القدماء والذين لا يعود أصلهم إلى عائلة الهابسبورج النبيلة.

إن أفضل المراتب في الإدارة القيصرية خارج نطاق العمل الدبلوماسي هو السكرتير الذي يستطيع أن يعمل مع الإدارة الحربية، وأمثال هؤلاء الموظفين يكونون ممثلين دائمين في إسطنبول، فهم في الغالب وبعد سنوات يستطيعون الحصول على منصب القائم بالأعمال وربما بعد ذلك بسنوات بعد نقلهم يمكن أن يرشحوا في إدارة المجلس الحربي.

دوزيف فون درلنج، ليبولد فرايهر فون تالمان، هانرش فرايهر فون بينكلر، هم فقط بعض الدبلوماسيين الذين حصلوا بعد أن تركوا العمل كسكرتير للسفير على فرصة للعمل ولغاية الوصول إلى إدارة المجلس الحربي(١).

واجبات وأسلوب عمل الدبلوماسيين :

تمثيل المصالح، والحصول على الأخبار، والمعلومات كانت من الواجبات التي في يد المفوض المبعوث. القسم الأعظم من المعلومات التي يحصل عليها الدبلوماسي هي عن طريق عمله المهني الروتيني، كما أنه عندما يتواجد في غرف انتظار البلاط – تبادل أخبار الإدارة مع الحضور وهكذا – فإنه سوف يحدث بالتأكيد أحاديث مع الشخصيات القيادية للبلد المضيف، ومن خلال تلك الأحاديث يستطيع أن يستنتج ويفهم الكثير عن الوضع السياسي بصورة جيدة وقيمة.

العلاقات المباشرة وتتيح فرصاً أكبر للحصول على المعلومات والأخبار، كما هي العلاقات مع السادة أفراد العوائل الحاكمة من الوزراء وموظفي البلاط والدولة، ولكن هذا المنصب في إسطنبول يحمل كذلك مشاكل معينة حيث الاتصالات الاجتماعية مع الشخصيات القيادية لم يكن مسموحاً بها للمبعوث، العثمانيون حاولوا من جهتهم تحجيم مثل ذلك بل حاول أن يقطعوا حتى التواصل بين الدبلوماسيين أنفسهم.

أخبار بلاط السلطان وسياساته كانت فقط من خلال الفوز بعلاقات مع شخصيات يتواصلون بسهولة مع شخصيات الدولة القيادية، وبالدرجة الأولى من الشخصيات ذات الأهمية فقد كان مترجم الباب العالي والذي هو في الغالب أصله إما يونانياً أو مشرقياً أو إيطالياً وهكذا فإن التعاطف الاجتماعي معهم أسهل كمسيحيين مما هو مع العثمانيين.

أفضل فرصة تتاح عندما يتم استخدام مترجم كان مع المبعوث القيصري لدى الباب العالي،

---

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin In Week, P. 84 – 86.

بدون أن يتم الاستفسار عنه، وعن وظيفته السابقة. كمثال على ذلك التعاون المذهل للمسيحي الأرثوذكسي اليوناني موروسي باناجوتي، والذي تمَّ استثماره بقوة من قبل المبعوث القيصري، نظراً لموقعه المؤثر لدى الباب العالي، أما في حالة أن هذا المترجم لا يرتبط بعلاقة مميزة مع المبعوث القيصري، فإنه تبقى إمكانية ترغيبه بالتعاون عن طريق المال.

بجانب مترجم الباب العالي، هناك طبعاً مجموعة من الأشخاص رفيعي المستوى، والأقل مستوى، الذين يخبرون الدبلوماسيين القيصريين مقابل "الفتة كريمة". وكما كتب نيكولاس ثاليس والذي عمل للدبلوماسي القيصري في ٢٤ رمضان ١١٣٢هـ/ ٣٠ يوليو ١٧٢٠م "في هذا البلاط يجلب الشخص أموالاً جيدة من أجل أن يعرف أي دسيسة ومباحثات. في جميع أنحاء العالم لا ينجز شيء دون نقود، ولكن في هذا البلاط لا يمكن غير ذلك ".

إن الدولة العثمانية من الدول التي كان دبلوماسيو القيصر قد توسعوا جداً فيها في بناء شبكة تجسس وجمع معلومات في القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي، والمسافات الواسعة أجبرت الدولة على استخدام مخبرين في مختلف الأنحاء المهمة بين ڤيينا وإسطنبول، مثل هذه المهمات كان يكلف بها يونانيون ويهود تحت غطاء التجارة، وكانت واجباتهم إضافة إلى كونهم ينقلون بريد القصر إلا أنهم كذلك يسعون لجمع المعلومات للقائم بالأعمال لدى الباب العالي. عندما تمَّ إلغاء مواقع المخبرين بعد عقد معاهدة سلام كارلوفيتز، قام الدبلوماسيون بتعيين مخبريهم ولكن بمواصفات وأشكال أخرى.

ويجب أن يلاحظ الدبلوماسي أن تنوع واجبات الدبلوماسي القيصري عكس مكانة القيصر كرئيس للمملكة الرومانية المقدسة، وسيد الأراضي التي ورثها بجانب تمثيله للاهتمامات السياسية لسيده، ويهتم المبعوث كذلك بموضوعات المخاوف التي تقلق القيصر في خارج البلاد. ولدى الباب العالي سعى الدبلوماسيون إلى مناقشة موضوع بيع العبيد بصورة خاصة، حيث إن أغلب هؤلاء كانوا من أسرى الحرب، وكان الحل إما بدفع فدية أو بمبادلتهم بسجناء عثمانيين، واستخراج جوازات سفر للمسجونين المحررين كانت من الواجبات الروتينية للدبلوماسي القيصري[١].

ولكي اختتم هذا الجزء أريد هنا، أن أذكر ملاحظتين عامة حول العلاقة بين الدبلوماسي وسياسة بلده.

---

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin In Ween, P. 87 – 88.

إن طاعة الدبلوماسي للأوامر الصادرة من رؤسائه كانت حقيقية غير قابلة للنقاش، بموجب الظروف ووجهات النظر التي كانت سائدة في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي فقد كان ينظر إلى الممثل القيصري غالباً بأنه معتمد عليه ومستقل في اتخاذ قراراته، وذلك لأن سرعة تواتر الأخبار مع تغير الحالة السياسية لم يكن يسمح بالتردد وعدم اتخاذ الخطوة المناسبة بسرعة، وفي حالات كثيرة كان عدم اهتمام أو كسل البلاط السبب في اعتماد الدبلوماسي على نفسه أو سلبيته، إن تردد الهبسبورج كان يعوق غالباً إنجاز الأعمال الجارية على قدم وساق بحيث إن شكاوى الدبلوماسيين من قلة التعليمات الواضحة لم تكن تلق أي آذان صاغية.

عندما تختلف وجهة نظر الدبلوماسي عن وجهة نظر الإدارة العليا فإنه إما أن يحتفظ بها لنفسه، أويلتزم الصمت، أو يتحدث بصورة خاصة مع إحدى الشخصيات ذات التأثير في بلاط ڤيينا وبهذه الطريقة يحاول التأثيرعلى رأي القيصر بصورة غير مباشرة. وإذا تمَّ اتهام أحد الدبلوماسيين بعدم الالتزام بالتعليمات فإنه في الأغلب تختبئ خلف مثل هذه الاتهامات لكي يتم إخفاء فشل السياسة القيصرية، إن تاريخ الحرب العثمانية في عام ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م لغاية ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م تعطي لنا مثلاً مميزاً، الجراف نايبيرج والذي اعتبر المفاوض القيصري في محادثات سلام بلغراد، تمَّ اتهامه بأنه قد تجاوز التعليمات التي لديه بخصوص هذه المحادثات. نايبيرج والذي كان بشكل ما سجيناً في معسكر العثمانيين، وبهذا يكون معزولاً كلياً عن الأخبار والتعليمات قام – بموجب وجهة نظر القيصر المتسرعة – بتسليم حصن بلغراد كرهن وذلك من أجل تسهيل عملية السلام مع السلطنة العثمانية، وعلى الرغم من أن (الجراف) أصرَّ على أنه قد اتبع التوجيهات ولم يتنازل عن حصن بلغراد إلا لاستخدامها كورقة أخيرة في المفاوضات إلا أنه تمَّ احتجازه في مدينة جراس، ولم يطلق سراحة إلا بعد مرحمة من ماريا تريزا عام ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠ م. ربما يكون (الجراف) قد إرتكب خطأً تكتيكياً ولكن في الحقيقة إن ڤيينا نفسها لم تكن تعير كبير الاهتمام للعمل من أجل السلام، وكذلك فقد دخلت الحرب بدون استعداد فعلي، ولكن هذا كله لم يؤخذ بنظر الاعتبار عندما وجه الاتهام إلى الجراف، وكان كل ما يتبقى للمركز عند الحالات القصوى لمعالجة أخطاء أو تجاوزات الدبلوماسيين هو رفض تصديق الاتفاقات المبرمة[1].

والكفاح الوجودي الشاق من أجل البقاء – الذي خاضه موظفو البعثة الرسمية للنمسا في إسطنبول مرغمين – لم يكن أشد وضوحاً في أيِّ وقتٍ أو مكان آخر أكثر من تجليه التام عند

---

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin In Ween, P. 89.

حالات مواجهة الكوارث التي تعرضت لها البعثة مراراً. فإلى جانب قسوة المعاناة خلال الفترات الزمنية التي سجَّلَت تفشّي أوبئة الطاعون والزلازل تجَلَّت حالات ذلك النضال المرير بصفة رئيسية وفي المقام الأول عند حدوث الحرائق المدمرة التي أتت على مقرات الإرسالية لمرَّاتٍ عدَّة، كلُّها مخاطر جمَّة ألمَّت بمنتسبي البعثة حتى إنَّها – في غالب الأحيان – شكَّلت تهديداً مباشراً لحياتهم. و– كصورة توضيحية أكثر عن ذلك – من الملاحظ أنَّ هناك ما لا يقل عن اثنين وعشرين حريقاً هائلاً مذكورة ضمن المراسلات وتقارير الحالة الرسمية المتعلقة بالإرسالية القيصرية في إسطنبول التي تعود تواريخها إلى الفترة الزمنية الممتدة من مطلع العام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م حتى نهاية العام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م. وفي واقع الأمر فإن من المُرَجَّح أنَّ عدد الحرائق التي نشبت فعلاً أكبر بكثير من ذلك العدد الوارد، على اعتبار أنَّ المبعوثين الرسوليين – بطبيعة الحال – ما كانوا ليقوموا برفع تقارير حالة رسمية مماثلة إلَّا عند توسع نطاق انتشار الحرائق وحجم أضرارها إلى حدودٍ بليغة استوجبت ضرورة الرفع بشأنها. في توجه رسمي هدفه وضع إجراءات معالجة كافية قدر ما أمكن؛ يضمن – على الأقل – تجنب حوادث نشوب واندلاع الحرائق المفتعلة نتيجة سلوكيات خاطئة سواءً كانت عن قصد بنِيِّة مبيتة أو بسبب الإهمال؛ وقد أصدر بلاط الباب العالي العثماني سنة ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م قانوناً شُرطياً جديداً لحفظ الأمن وفرض قواعد نظام إضافية، بموجبه تمَّ حظرٌ مطلق لـ " التجوال ذهاباً و/أو إياباً في أيِّ اتجاه ولأيِّ غرض ليلاً كان المتجول حاملاً لفانوس إنارة أو بدونه، وكذلك إقامة أو تواجد أشخاص مجهولين خلال أوقات الليل في المقاهي والخانات العامة " ونفذ سريانه اعتباراً من تاريخ الصدور. لكن أنماط تصميم وتشييد المباني والبيوت العثمانية دائماً ما كانت في مجمل بناءاتها وتراكيبها معمورةً من الأخشاب فقط – إلى جانب عوامل درجة الحرارة العالية المتوافرة هناك بالإضافة لتلاصق المباني وضيق المسافات والممرات البينية بمختلف أحياء المدينة – أثبتت مراراً وتكراراً بأنَّها السبب الرئيسي في انتشار الحرائق وتمددها على نطاق واسع. لودفيك~لويس شتورمر – أحد أولاد المبعوث الرسولي؛ الذي ذهب في رحلة لإيصال بريد رسمي من فِيَنَّا إلى إسطنبول عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م – وضع مشاهداته وانطباعاته خلال تلك الرحلة في كُتَيِّبٍ أدبي-تاريخي شيقٍ جداً. وحول موضوع الطابع الخارجي المعتاد للبيوت العثمانية كتب قائلاً:

" تلك البيوت المصنوعة بأكملها من الخشب تتألف – في غالبيتها العظمى – من طابقٍ واحدٍ فقط، وإن كنت أيضاً قد شاهدت – غير مرَّة لماماً – منها بطابقين؛ لكنَّ تصميم عمارتها بسيط تماماً وتراكب بنائها يفتقر لأدنى قيمة هندسية أو فنية، وحتى تشييدها كاملةً لا يتطلب سوى القليل جداً من الجهد إلى درجة أنَّه عند مواجهة حريقٍ كبير يلتهم بضعة مئآت من تلك المنازل ليحيلها رماداً ما تلبث أن يتم استنهاضها جميعاً مرَّةً أخرى بأيدي أناس عاديين لترجع كما كانت في غضون أسابيع

قليلة.

وعلى أساسٍ أرضي من الصخور يتمّ تثبيت الأعمدة الخشبية الرئيسية وربطها معاً بقطع خشبية أخرى، بعد ذلك يأتي تقسيم المساحات الداخلية بفواصل مبنية بالطين العادي الذي يخلط بإضافة ما توفر لتقوية تماسكه، ثمّ يتم تغطية الجدران الخارجية بألواح خشبية مسطحة."

إنَّ أحد أكبر الحرائق ضخامةً، وأشدها تدميراً، هو حريقٌ اندلع في الليلة الواقعة بين نهاري ٣-٤ شعبان ١٢٣٣هـ/ ٠٧ و٠٨ / يوليو ١٨١٨م بدءاً من قبو *بناء سقفه مقوَّس على شكل قبة* لأحد خبازي الفطائر، ثمَّ انتشر إلى الأقبية المجاورة، وهي دكاكين ومخازن تجارية لبيع مسحوق البارود والألعاب النارية، وهو ما أحدث انفجارات عنيفة وتوسَّع نطاق ألسنة النيران بشكل متتالٍ لتأتي على كامل سلسلة الأقبية المتلاصقة في ذلك السوق، فدمَّرت عدد ثلاثمآئة قبو من تلك المحلات التجارية، وعدداً أكبر من البيوت السكنية، بالإضافة إلى مسجد الحيّ. هذا إلى جانب الخسائر البشرية التي أُحصيت – آنذاك – بعدد مائة ضحية من المصابين والموتى. فما كان من السلطان العثماني ذاته الذي انتقل شخصياً إلى موقع الحدث، وكان حضوره كفيلاً بخلق موجة عارمة من التحفيز لجهود الإغاثة الإنسانية التي كانت جارية بأيدي المواطنين المتطوعين وكذلك بتشجيع ومساندة من طاقمه المرافق من الحاشية والحرس الذين قدموا معه حينها [(١)].

وكذلك فإن البيوت السكنية التي كان يقطنها الدبلوماسيون الأجانب، ومنازل موظفي البعثات، والسفارات الأجنبية، هي أيضاً لم تكن بمنأىً عن تلك الكوارث. بصعوبةٍ بالغة وبعد جهد جهيد فقط تمَّ إنقاذ مباني مقر السفارة الفرنسية لدى تعرضها لحريقٍ مدمِّرٍ في جمادى الآخرة ١٢٣٣هـ/ إبريل ١٨١٨م كاد يجعلها أثراً بعد عين، وبدورها من قبل كانت السفارة الإنجليزية قد حصلت على نصيبها الكارثي أيضاً عندما لحق مبناها الرئيسي هناك دمارٌ جزئي إثر تعرضها لحادثة مشابهة في العام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م، ودمارٌ جزئيٌ مماثل أصاب مقر إقامة إرسالية وزير الدولة الروسي المفوض – المبعوث الدبلوماسي لروسيا القيصرية – السيد بيزوني/ Pezzoni عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م؛ ورئيس قلم التوثيق والترجمة بالوكالة القنصلية لإمبراطورية هابسبورج النمسا القيصرية الملكية في بوخارست المستشار غاودي/ Gaudi كذلك فإن حريقاً في العام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م نال منزله السكني ليتركه حطاماً.

حتى مباني الحريم والجواري بالسراي التابع للسلطان العثماني في منطقة بيشكتاش/

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.130 – 131.

Beşiktaş~Beschiktasch *بالقسم الأوروبي من إسطنبول* اشتعلت به النيران في شوال ١٢٣١هـ/ سبتمبر من العام ١٨١٦م في حريق كبير أحال جزءاً كبيراً منها رماداً، وكان يستخدم مقرّاً صيفياً لإقامة السلطان الذي فقد أختاً له كواحدة من بين ضحايا ذلك الحريق أيضاً. مَثَّلَ الحيَّ الأوروبي *محل إقامة غالبية الجاليات والبعثات الدبلوماسية الأوروبية* في ضاحية غالاته/ Galata (تُسمى أيضاً~غلطة) – وهي إحدى ضواحي إسطنبول – المنطقة الوحيدة التي استطاعت تجاوز حريق العام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م سالمة من أضراره الكارثية لسبب أنَّه كان يتألَّف بشكل رئيسي من مبانٍ حجرية قائمة على الطراز المعماري الجنوي القديم *نسبةً لجنوا؛ الإيطالية حالياً*.

بناءً عليه؛ وبعد التفضيل المطلق باستخدام هذا الحي محل إقامة للأعمال الوظيفية الرسمية والسكن دوماً؛ تأسست العادة لدى كلِّ المبعوثين والسفراء الأجانب اضطراراً إلى مغادرة ضاحية بيرا/ Pera *الاسم اليوناني التاريخي لغالاته* – وقد كانت الإقامة فيها مقصورةً على الأوروبيين فقط – واللجوء إلى الإقامة بمبنىً مستقل (~منزلٍ ريفي) في ضاحية بيوكديره/ Büyükdere أو ضاحية تارابيا/ Tarapia كمقر مؤقت لمزاولة الأعمال الرسمية والسكن خلال فترة أشهر الصيف وذلك لاعتبارات الوقاية وتجنب المخاطر الدائمة من كوارث وباء الطاعون والحرائق التي تتزايد حدَّتها صيفاً. ضاحية بيوكديره – على بعد ٣ إلى ٤ ساعات من بيرا؛ كوقت مستغرق لمسافة طريق السفر آنذاك – تقع في وادٍ رائعٍ بطبيعته الخلَّابة وهو الأمر الذي جعلها محل استجمام ومستراح بجوِّها المنعش، ولذلك أصبحت ملاذاً مناسباً لجميع الدبلوماسيين الأجانب الذين كانوا يفرُّون من قيظ المدينة واكتظاظها الذي يزيد من وطأة حرارة الصيف الشديدة. حدائقٌ بهية الجمال، وبيوت ريفية جذابة بإطلالات ساحرة، تضفي على المكان أجواء منتجع استرخاء واستجمام طبيعي، من ذلك النوع الذي يجتذب أُناساً بالآلاف لقضاء أيام الأحد والعطلات فيه. كان يتمُّ إقامة فعاليات اجتماعية صاخبة للهو والتسلية من كل صنف هناك، باعتبارها مناسبات مرحباً بها ومفضلة بصفة خاصة من قِبَل الأوروبيين وطبقة الأغنياء اليونانيين للترويح وتبديد الإجهاد الذهني.

لكن مع ذلك لم يكن المقر الصيفي انتقالاً كاملاً لقوام البعثات، فقد ظلَّ طاقمٌ وظيفي مكون من كُتَّاب التوثيق للسفارات، وتحت إدارة المترجم الأول مستبقىً على الدوام بالمقر الرسمي الثابت في حيّ بيرا طوال فترة الصيف، حيث يقومون بإنجاز الأعمال والمهام الوظيفية الرسمية المتبادلة يومياً مع السلطات الحكومية لبلاط الباب العالي العثماني، ويسافرون بين وقتٍ وآخر – وفق الاحتياج المتطلب أو تبعاً لتطورات لازمة – إلى بيوكديره لموافاة رئيس البعثة بالتقارير الدورية لسير الأعمال. هنا – في حيِّ بيرا/ Pera – كانت تتواجد المقرات الرسمية الفعلية والثابتة لمختلف الدول والأمم الأجنبية. حتى رمضان ١٢١٣هـ/ مارس ١٧٩٩م توفَّرَ للمبعوث الرسولي النمساوي

في إسطنبول استخدام مقر السفارة الألمانية القديم كمقر أعمال رسمي للبعثة وسكن له. لكن هذا المبنى أصابه دمارٌ كُلِّي بتاريخ ٦ شوال/ ١٣ مارس من العام ذاته جرَّاء تعرضه لحريق شبَّ بدءاً من بيت أرمني في الحيِّ المتاخم واندلع منتشراً في تتابع سريع خلال المنازل المجاورة وصولاً إلى مبنى البعثة هذا.

وعلى الرغم من أنَّ جميع منتسبي السفارة/الإرسالية النمساوية المتواجدين آنذاك قد شاركوا ببذل جهود كبيرة في محاولات المكافحة وإطفاء ذلك الحريق بإمكانيات ووسائل بدائية مجردة، متعرضين لأخطار مباشرة تهدد حياتهم الشخصية، إلَّا أنَّهم لم يتمكنوا من إنقاذ شيءٍ آخر سوى الدفاع عن غرفتين صغيرتين استخدموهما كمخازن لحماية موجودات الأرشيف المحفوظ وملفات أعمال الإرسالية وبعض الكتب والمقتنيات الشخصية، غير بعض استثناءات قليلة لا تكاد تستحق ذكرها، فقد المبعوث الرسولي حينذاك -راتكيل/ Herbert-Rathkeal وكل الموظفين التابعين لإرساليته في إسطنبول جميع ممتلكاتهم ومقتنياتهم الخاصة – بالإضافة إلى أغلب الموجودات من أثاث وتجهيزات مقر البعثة – جرَّاء هذه الحادثة، ذلك لأنَّ الأشياء التي لم تقع فريسةً للحريق، والتهمته ألسنة النيران، ذهب ضحية للسرقات (١).

وقتها أصبح الأمر اضطرارياً لدى المبعوث الرسولي وطاقمه الوظيفي لحزم متاعهم القليل وما تبقى من قطع أثاث ومفروشات الإرسالية نصف المحترق، والانتقال مرغمين إلى قصر فينيسيا/ Veniezien Palais؛ مقر سفارة الجمهورية البندقية سابقاً؛ الذي كانت ملكيته قد آلت إلى الحوزة النمساوية منذ إبرام – وبموجب – معاهدة سلام كامبو فورميو/ Campo Formio. كمقر للأعمال الرسمية والسكن، حلَّ المبعوث وموظفوه تالياً في مباني ذلك القصر الذي استوعب البعثة الرسولية لإمبراطورية هابسبورج-النمسا القيصرية الملكية في إسطنبول فترة زمنية امتدت سبع سنوات. بيد أنَّ ذلك القصر أمسى بعدها غير قابل للاستمرار قدماً في إمكانية الانتفاع به والمبرر – على وجه التحديد؛ ووفقاً للتقرير الرسمي المرفوع بهذا الشأن – جاء في ناحيتين؛ الأولى بسبب وضعه المتداعي باستمرار ولتهالك بنائه تدريجياً حتى أوشكَ على السقوط، ومن الناحية الأخرى نظراً لقصور امكانيات الأمان اللَّازمة في مخططه الإنشائي، وافتقار محيطه عن توفير شروط الحماية الكافية والمطلوبة للوقاية من أخطار الحرائق، وانتشار وباء الطاعون؛ الأمر الذي جعل حالته وصورته لم تعد مناسبة تماماً كسكنٍ مثالي يليق بالمبعوثين الممثلين لصاحب إمبراطور هابسبورج-النمسا القيصرية الملكية. ويسرد المبعوث مبرراته التوضيحية بأنَّ هذا الوضع يتنافى إلى مدىً

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.131 – 133.

محرجٍ تماماً مع المظهر المفترض لهيبة ووقار مكانة منصبه الرسمي، ويتعارض إلى حدٍّ مقلقٍ جداً مع ظروف السلامة الشخصية لـه، ومنتسبي البعثـة، بالإقامـة ومزاولـة الأعمـال الرسمية فـي مبـانٍ متهالكـة، لا تخفـى فيهـا منـاظر أسـقف خشـبية متعفنـة تكـاد تنـذر بسـقوطها الوشـيك فـي أيَّـةِ لحظـة، ومصاريع الأبواب والنوافذ التالفة، والجدران المتصدعة. وزخـارف مشوهة لتساقط قطـع الجص عنهـا، مبنـىً لا يوجد لـه تمديدات لإيصـال الميـاه مـن الصـهريج الخـارجي إلـى داخـل مرافق المقر والسكن، مخارج وقنوات التصريف الصحي بغالبهـا لـم تعد مؤهلـة علـى النحـو المطلـوب وكذلك – علاوةً على كل ما سبق – السور المحيط بالمقر هو أيضـاً كـان فـي أغلبـه متهالكـاً وفـي جـانبين منـه متهدمٌ كلياً، – يستمر وصف مشكلة سور المقر ضمن التقرير علـى لسـان المبعوث قـائلاً: – " إنـه وضعٌ لا ينبغي الاستهانة بـه فـي بلدٍ كهذا خصوصـاً ويتطلب التعامل بجديَّةٍ بالغة لانطوائـه علـى مخاطر كبيرة شقٌّ منها مطلق، وشقٌّ آخر يترتب على مسببات تفرز نتـائج غيـر محمـودة – بطبيعـة الحال هنا – في كِلا الجانبين المتهدمين للسور؛ ففي الجانب الأول – الواجهة المقابلـة لمبنـى مكاتـب المقر الرئيسة، ومبنى الكنيسة الملحقة – ممارسات إزاحـة وتوسـع للبيوت العثمانيـة المجـاورة لـيس فقط لكونها على وشك أو تكاد تلامس موضـع السـور الخـاص بمقـر الإرسـالية بـل أيضـاً – وعـلاوةً علـى ذلـك – بوقـوع حادثـة الانهيـار الكامـل الـذي تعـرض لـه السـور فـي هذا الجانـب خـلال الشـتاء الماضـي تـرك المسـافة الفاصـلة بـين تلـك البيـوت، وبـين الفنـاء الـداخلي لمقـر الإرسـالية مفتوحـةٌ تماماً(!)؛ وهو الأمر الذي مثَّل فتحاً للباب على مصراعيه أمـام كـل أنـواع الممارسـات والتجـاوزات الكريهـة، وأحـداث التعـدي غيـر المقبولـة إلـى جانـب اقتـراب مخـاطر الاخـتلاط المرعبـة بتجـول الأشخاص الغرباء والقاطنين في المنازل العثمانية المجاورة دخولاً وخروجاً عبر المنطقـة المتهدمـة مـن السـور". وبهـذا الصـدد كـان مسؤول إدارة التوثيـق والترجمـة بالبعثـة السـيد يـوزِف آل راب/ Joseph von Raab قد وضـع مقترحـاً يشـير فيـه لحتميـة الاهتمـام فـي المقـام الأول بنقـل الوظـائف المكتبية المختصة بالمعاملات الرسمية المباشرة مـع الجمهـور مـن مواضـعها الحاليـة داخـل المبنـى الرئيسي للمقر إلى جناح منفصل يكون معزولاً عن بقية مباني مقر الإرسالية بصورة ملائمة كـي لا يمثِّلَ هذا الأمر تهديداً فاضحاً لسلامة وحياة منتسبي السفارة الذين كانوا معرضين لمخاطر جمَّة من احتمـالات انتقـال العـدوى بواسـطة العـدد المخيـف مـن حركـة مـرور الأفـراد المـرتبطين بأعمـال وخدمات البعثة، وبما معدَّله مآئة شخص يترددون عليها يومياً خلال ساعات الدوام الرسمي. ضـمن تقريـر متصـل قدَّر المبعوث شـتورمر الميزانيـة الماليـة المفترضـة لتغطيـة تكـاليف كلّ الترميمـات المتطلبـة والإصـلاحات الضـرورية مـن أجـل إعـادة تأهيـل مبـاني المقـر، ومرفقاتـه بمبلـغ إجمـالي يتـراوح بـين سـبعة وثمانيـة آلاف غيلـدر/ Gulden ٧٠٠٠- ٨٠٠٠ موصـياً باسـتعجال صـرفه كميزانية إسعافية لتنفيذ الأغراض المستهدفة وإنجاز المعالجة الفورية اللَّازمة لذلك الوضـع الـذي لا

يحتمل مزيداً من التأخير، ومشيراً إلى أنَّه لا ينبغي التعامل بأيَّ تأجيلٍ آخر سيؤدِّي حتماً إلى مضاعفة التكاليف المالية نظراً للبناءات المتهالكة في مقر البعثة التي تسوء حالتها أكثر فأكثر تدريجياً إلى أنْ أصبحت موشكةً على الانهيار الكامل.

مثل هذه الطلبات المتعلقة بأعباء مالية إضافية وتجدد الرفع بشأنها لدى السلطات الحكومية المختصة بالبلاط القيصري في فِّيينا كان – كما جرت العادة؛ بنظر الجهات الرسمية الأخيرة – تؤخذ بشيءٍ من التحفظ والتأجيل، لكن مع ذلك – وأمام هذه الحالة على وجه الخصوص – اقتنع المسؤولون الحكوميون بصحة ودقة الحجج المنطقية لتسويغ الأمر مما جعلهم بالتالي يوجهون بتفويض المبعوث شتورمر لإعداد وتحرير بيان مفصل بالتكاليف التقديرية – مع الحرص على "التقشف والتوفير" إلى أقصى مدىً ممكن – مستعيناً بأحد خبراء العمارة والمقاولات الإنشائية الموثوقين هناك.

لكن هذه المقاصد لم يُكتب لها – حينذاك – المضي قُدُماً لتجد طريقاً إلى النور؛ فمستجدات الأحداث المصيرية التي طرأت وتوالت وقائعها الكبرى بصورة مثيرة ومتسارعة على الصعيد السياسي الشامل وانعكست بتأثيرها الواضح جغرافياً على أرض الواقع خلال العام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٥م وضعت نهاية مفاجئة لمسار تحقيق تلك الخطط الناضجة وأجهضت مشروع إعادة بناء وتأهيل مقر البعثة قبيل ولادته تماماً. إن جميع الأراضي والأموال والمكونات الأخرى للإرث البندقي – التابع للجمهورية البندقية سابقاً – في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط/ Levante والذي كانت ملكياتها قد آلت إلى حوزة إمبراطورية هابسبورج-النمسا وبقيت في قبضتها وتحت سيطرتها على امتداد فترة السنوات الماضية *منذ معاهدة كامبو فورميو في ٢٥ ربيع الأول ١٢١٢هـ/ ١٧ / أكتوبر ١٧٩٧م* أفلتت من يد النمسا وذهبت حقوق ملكيتها اعتباراً من الآن *١٢٢٠*هـ/ *١٨٠٥م* إلى حوزة المملكة الإيطالية الجديدة. وفقاً لرغبة السلطات الحكومية ببلاط فِّيينا القيصري ينبغي أن تسير عملية النقل والتسليم بآليات متأنية وعلى حالات منفردة بحيث يفترض بالنمسا التريث – دون أن تتخذ هي مبادرة البدء بالخطوة الأولى – وإبداء الموافقة والاستعداد الواضح لعملية نقل تلك الممتلكات فقط عند وصول المطالبة الرسمية الصريحة من الجانب الفرنسي؛ بعدها وبموجبها فقط تبدأ إجراءات التفاوض والاتفاق على الترتيبات والفترات والمواعيد المفترضة لعملية التسليم. كذلك كانت الرغبة المتعلقة باستخدام قصر فينيسيا – مقر بعثة الجمهورية البندقية سابقاً – كمقر لإرسالية النمسا؛ حيث رأت الحكومة النمساوية أنَّه من الأفضل المماطلة باستغلاله إلى أقصى مدىً زمني ممكن وتأجيل عملية تسليمه حتى يتوفر تأمين مؤكد بالحصول على مقر الإقامة الجديد والمناسب للبعثة الرسولية هناك.

في خضمّ هذا الظرف العصيب وجد المبعوث شتورمر نفسه بمواجهة وضع إجباري صعب إلى جانب حالةٍ اضطرارية من الحرج البالغ؛ نظراً لأنَّ قضية الرحيل القسري الوشيك للمبعوث الرسولي ممثل إمبراطورية هابسبورج-النمسا القيصرية الملكية في إسطنبول – تاركاً مقر الإقامة الرسمي المعروف رغماً عنه – تبرز باعتبارها أمراً جللاً يفترض أنْ لا يفوت مطلقاً على انتباه ونظر جمهور العامة المهتمين بالمتابعة وكذلك المرتبطين بشؤون وأغراض البعثة الرسولية. من أجل ذلك سعى مرغماً في بذل كلَّ الجهود المتاحة لكسب الوقت – بمواصلة البقاء لأطول فترة زمنية ممكنة في المقر الراهن– والاستفادة خلاله في التأنِّي بالبحث المسترسل حرصاً على إيجاد المنزل الأكثر ملائمةً بصفة مؤكدة واستئجاره كمقر رسمي بديل للبعثة. هذه المهمة الصعبة تضاعفت جداً بتعقيدات إضافية واجهها آنذاك بمنافسةٍ شديدة من المبعوث الإسباني السيد تشيباليِه آل كورال/ Chevalier de Corral ومنافسةٍ أخرى من الكونت لودولف/ Graf Ludolf مبعوث ملك نابولي/ Neapel فيرديناند الرابع/ Ferdinand IV. في إسطنبول اللذين كان كلٌ منهما منشغلاً حينها كذلك بمهام البحث عن مقرٍ رسمي لبعثته بالتزامن مع نفس توقيت مهمة شتورمر المماثلة. حتى تلك اللحظة لم يكن المبعوث الرسولي لإمبراطورية هابسبورج-النمسا القيصرية في إسطنبول السيد شتورمر يدري أو لديه أدنى فكرة – ولا حتى متوقعة في أسوأ احتمالات ربما تكون قد دارت بخلده مسبقاً – أنَّه منذ الآن وإلى أن يحين موعد انطلاقه في رحلة المغادرة الأخيرة من إسطنبول كمبعوث رسمي في خريف العام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م لن تتهيأ له أدنى فترةُ عيشٍ هادئ ينعم خلالها بطيفِ سكينةٍ وسلام ولا حتى شيءٌ من طمأنينةٍ يستعين بها للتركيز في أداء المهام الوظيفية الشاقة بمنصبه الرسمي على الإطلاق في أيٍّ من المنازل اللَّاحقة التي استخدمها كمقر لبعثته ولم يكن ليحصل عليها – في كلِّ مرَّة – إلَّا بشقِّ الأنفس وبعد جهود جهيدة من البحث المضني**!** إن التطورات السياسية والظروف الشخصية؛ بالإضافة إلى فقدان ممتلكاته ومقتنياته الخاصة بأكملها حين وقعت فريسةً لإحدى الحرائق التي أتت مرَّةً أخرى على مقر البعثة لاحقاً؛ جميعها أسبابٌ متواصلة سلبت المبعوث كلَّ إمكانية لينعم مطمئناً بذلك السلام الذي كان ينشده (1).

هكذا تبدو صورة المسار الشاق المترافق للبعثة الرسولية على خلفية قضية السكن هذه التي ما برحت مرهقة ومتلفة للأعصاب دوماً، ليس أقل من أربع مرَّات كانت مواجهاتها لتلك الحالات الاضطراريه التي أوجبت تغيير محل إقامته من منزلٍ إلى آخر، وفقدان ممتلكاته ومقتنياته الشخصية التي وقعت فريسةً لكارثة الحريق، إلى جانب أسباب

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P.133 – 136.

الإعاقة المتصلة بأداء المهام الوظيفية متمثلةً بانفصال مقر مكاتب العمل الرسمي عن محل السكن الشخصي، وبعد المسافة المكانية بينهما؛ كلها ظروف شاقة متواصلة أدَّت إلى حِمله أعباء ثقيلة لا تطاق(١).

وعلى الرغم من هذه المخاطر والمشاق التي تواجهها البعثة الرسمية للنمسا، إلا أنه في حين أصبحت الدولة العثمانية تمثل جاراً حقيقياً للنمسا، وذلك خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، وبالتحديد عند إبرام اتفاقية السلام باساروڤيتز Passarowitz للسلام في العام ١١٣٠هـ/ ١٧١٨م، أمسى من غير الضروري الاستمرار في الترقب والتنبه المتوتر والمتوجس تجاهه وخيفةً منه، ثم الأهم من ذلك بكثير كان الإبقاء والمحافظة على العلاقات الهادئة نسبياً بين البلدين. ويتضح ذلك، في العام ١١٦٧هـ/ ١٧٥٤م، ضمن التعليمات الرسمية الصادرة لـجوزيف شفاخهايم Joseph Von schwachhim، الذي كان معنياً كسفير مقيم لدى الباب العالي، ورد النص التالي:

"حتى إننا بالتحديد نوجه اهتمامنا الفائق وتركيزنا الدقيق للتعاون وبناء علاقات التعايش والتكامل الجيدة مع الدول الأخرى، وبشكل خاص مع تلك القوى المتاخمة لنا، حيث نحرص على تأمين الهدوء لحالة السكينة العامة، وليس فقط مجرد حرص منا على تجنب الأسباب والدواعي المؤدية للاضطرابات والمضاعفات المترتبة عليها، وإنما استعدادنا أيضاً لأن نكون متاحين بكل صدق وحماسة في سبيل بذل جهود الوساطة الموصلة إلى التسويات الودية والسلمية بشأن الاضطرابات الناشئة في أيِّ مكان آخر، لكن أيضاً ليس إلى درجة التورط في خوض إجراءات هجوم وتجريح مع طرف خارجي، وإنما بذل التركيز للمحافظة على الشؤون البينية والأمن الداخلي(٢)"

وفقاً لهذا النظام كان الباب العالي مشمولاً في تعريفات وامتيازات هذه الآلية، حيث استفادت

---

(١) للمزيد، انظر:

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.133 – 147. Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istạnbul, P 19 – 108.

(2) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.28.

الدولة العثمانية بقدر أكبر من الانتباه والاهتمام على امتداد حدودها الطويلة المشتركة مع الأراضي النمساوية. شفاخــهايم (Schwachheim) أراد بدوره أن يؤكد لدى الباب العالي عن هذه الأخلاق النبيلة ومشاعر الود والصداقة الخالصة من بلاط ڤيينا الملكي تجاه العثمانيين، ولنقل تمنيات النمسا المُلِحَّة لتوثيق وتعميق علاقة الجوار الطيبة بين البلدين؛ خاصةً وأنّ السلطان الحالي– آنذاك وحسبما نقل عن وصفه– كان متميزاً بميله إلى السلام وأنه – كان لتوه في ذلك الوقت – قد اعتمد تمديداً لسلام غير محصور بفترة زمنية في معاهدة بلغراد للسلام بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١١٦٠هـ/ ٢٥ مايو ١٧٤٧م. وعليه تمَّ تكليف شفاخـــهايم بشأن آلية تقديم أوراق اعتماده كسفير مفوض والموجهة إلى السلطان وإلى الصدر الأعظم، بأن يحرص على تقديمها خلال فعالية مثول علنية دون الإخلال بمسائل التشريفات والمراسيم المتزامنة التي حظي بها السفير الروسي المقيم!

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى الحديث عن طبيعة وتاريخ الاتفاقيات غير المشروطة. بالتحديد؛ الدولة العثمانية وعدد من القوى هي التي أبرمت مثل هذه التعاقدات، وبناءً عليه حظيت بامتيازاتها التي أعطت لتلك الدول سلاحاً قوياً لا يستهان به من خلال بنود الأفضلية القصوى للدول الأكثر رعاية. وأصبح من الممكن لأيٍّ أجنبي مقيم في إسطنبول أن يتفوق على آخر من خلال الطرق الدبلوماسية المكفولة له؛ فقد كانت أوروبا تضغط بإلحاح شديد على الباب العالي لكسب التفوق في هذا الجانب.

وفقاً لهذا وبعد بضعة سنوات، وردت النقطة الأكثر أهمية ضمن نصوص التعليمات الموجهة للمبعوث الرسولي المفوض عن البلاط النمساوي البارون بينكلر (Penkler) التي صدرت إليه في جمادى الأولى ١١٦٠هـ/ مايو ١٧٤٧، بأن يبذل كل طاقته وسعته من الجهود في سبيل إضعاف سمعة ونفوذ بروسيا لدى الدولة العثمانية! وجاءت الروايات على أنه بناءً علي ذلك تمَّ التأكيد على استقرار أمر اختيار السفير المقيم في إسطنبول للمرة الثانية على البارون بينكلر (Penkler)، كونه قد اشتهر بفعالية تعامله مع الباب العالي في مسائل السياسات العامة والقضايا الشائكة والمعقدة، وخروجه منها دائماً بإنجازات متزايدة الأهمية، وكان يعول على خبرة بينكلر ومهارته بالتوصل إلى الحلول الملائمة للقضايا الخطيرة والحساسة. من ناحية، كان يتوجب استخدام كل الوسائل الممكنة للحيلولة دون خرق معاهدة السلام من قبل الباب العالي، لأن النمسا كانت تحتاج إلى كل طاقاتها للتعافي من الأضرار التي لحقت بها بسبب الحرب الكبرى الأخيرة؛ ومن ناحية أخرى أراد بينكلر أن يبذل كل المحاولات الرامية إلى إغراء الدولة العثمانية بالارتياب والنفور تجاه بروسيا (روسيا البيضاء/ Preußen). ولتحقيق هذه الأغراض كان من الضروري الاحتياج إلى رسم صورة متقنة؛ تصف خصالاً فاسدة، وانعدام ضمير مزعومة، عن الملك البروسي بأنه أيضاً لا

يحفظ عهداً، ولا يلتزم باتفاقيات، وكلّ همه يتركز فقط على كيفية توسيع إمبراطوريته؛ وأنّ هذه هي خطته الراهنة والدولة العثمانية لا تمثل استثناءً لديه، بل إنه يخطط أيضاً لاحتلال بولندا وستتلوها الدولة العثمانية حيث سيتقاسم تركتها مع روسيا!.

في العاصمة ڤيينا كان الأمر واضحاً بصورة كاملة، بأنَّ هذا التكليف كان مرتبطاً بصعوبات استثنائية في هذا التوقيت، فقد أبرم الباب العالي معاهدة سلام مع الملك فريدريك (Friedrich) في العام الماضي ١١٧٤هـ/ ١٧٦١م. لكن ڤيينا كانت ترى أنه من المستوجب استخدام كل الوسائل والإمكانيات المتاحة كي لا تتاح الفرصة أمام بروسيا وروسيا لتحريض الدولة العثمانية ضد النمسا، وهذا هو الهاجس الذي كان يخيف النمسا ويقضُّ مضجعها. وكان ينبغي على بينكلر أن لا يظهر مرونة زائدة عن اللازم في تفاوضه بشأن كل هذه المشاريع، وإنما يلزم عليه تماماً المعرفة لكيفية الدفاع عن كرامة وقدر البلاط الملكي لدولته. **في السنوات التالية كان الهدف البارز للسياسة النمساوية هو الحفاظ على سلامة وضع الإمبراطورية النمساوية، وقد ظهر ذلك أيضاً بوضوح في نصوص التعليمات الملكية الصادرة إلى بِندر (Binder) والبارون -راتكيل (-Herbert Ratkeal) وهما السفيران السابقان للمبعوث شتورمر في الدولة العثمانية؛ ولكن التزاماً بمعاهدة تحالف مع روسيا كان لا يزال على النمسا أن تشارك في حرب أخرى ضد الدولة العثمانية، تلك الحرب الطويلة التي انتهت بمعاهدة سيستوفا (Sistowa) في ٢ ذو الحجة ١٢٠٥هـ/ ٢ أغسطس ١٧٩١م. وعوائد تلك الحرب كانت محدودة، ولم تجلب للنمسا سوى تحسن هامشي في مقاطعاتها الداخلية (أورسوفا القديمة-Alt Orsowa ومقاطعة نهر الأونا-Unadistrikt وجزيرة نهر الدانوب/آدا كاليه- Donauinsel Ada Kaleh التي عادت إلى حضن النمسا)**[1].

وهذه بعض الأمثلة لبعض أهم السفراء في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي الذين قاموا بتحقيق هذه الأهداف، ودورهم في توثيق العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية.

أولا: راتكيل: بيتر فيليب هيربرت، بارون.

---

(1) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.28 – 30.

Rathkeal: Peter Philipp Herbert Freiherr von R.

أسم العائلة :هيربرت (Herbert)، ديبلوماسي، ولد في إسطنبول ١١٤٧هـ /١٧٣٥م وتوفي في ٢٠ شوال ١٢١٦هـ / ٢٣ شباط ١٨٠٢. ينحدر هيربرت Herbert من سلالة عائلية نبيلة قديمة مزدهرة منذ قرون عديدة في بريطانيا العظمى تدعى أمراء هيربرت، بعد أن توفي والده خصص له الملكة ماريا ثريزا / Maria Theresia معاشاً له ولأخوه ثوماس/ Thomas، وطلبت من ب. فرانس P.Franz من جمعية يسوع تولى تربيتهما ؛ وقد أنهى بيتر دراساته تحت إشرافه. في عام ١١٨٠هـ/ ١٧٦٧م عين كمدقق للحسابات في غرفة الحسابات الهولندية بڤيينا، ثم مستشاراً في الغرفة من عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٥م إلى ١١٩٠هـ / ١٧٧٧م، وبعد أربعة عشر عاماً أصبح المستشار الفعلي في المكتب الخاص لمستشارية الدولة والبلاط. وفي عام ١١٩٢هـ / ١٧٧٩م حضر الأمير ڤيليب Philipp نائب رئيس البنك إلى المفاوضات مؤتمر تيشينر بأمر الملكة فتمنى الأمير على دوق كاونتس Kaunitz أن يرسل معه مستشار البلاط بيتر peter Herbert كمعاون له، بعد توقيع السلام في هذا المؤتمر انتقل بيتر من دائرة الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية وانضم إلى البعثة البابوية في إسطنبول عام ١١٩٣هـ / ١٧٨٠م.

يقسم عمله المهم والشاق والذي أمتد عشرون عاماً حتى وفاته إلى مرحلتين، الأولى من تاريخ إيفاده أي العام ١١٩٣هـ /١٧٨٠م حتى بداية إندلاع الحرب التركية عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٨م، **والثانية** من تاريخ تعيينه مفوضاً في سيستوف Sistow عام ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م إلى وفاته عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠٢م . من الوقائع الهامة التي حصلت في المرحلة الأولى، بالإضافة إلى نشاطاته كوزير هي مفاوضات تأمين الضمانات من البربر في الملاحة البحرية الملكية، التي حددت حسب معاهدة السلام في بساروفتز/ Passarowitz بمساحات مع دول القرصنة كالجزائر وتونس وطرابلس والتي يبدو لم تحقق النجاح المطلوب. تمكن Herbert من فرض تأمين الحماية المطلوبة على المعابر المسيطر عليها من الدول المذكورة أنفاً. ففي حال لم يتم التعويض عن خسائر الملاحة القيصرية التي تمر عبر البوابات البحرية بسبب سفن البربر، يحق حينئذ للبلاط الملكي أن يحصل على تعويضاته اللازمة عبر عمليات إنتقامية. من الهام أيضاً شروط الإتفاقية – "السّند" الملاحية بالنسبة للتجارة النمساوية الموقعة عام ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م التي نصّت عليها عملية السلام في بساروڤيتس Passarowitz حيث أعترف بها كاملةً في معاهدة سلام زستوي Sistow. بالإضافة إلى ما سبق فقد حصلHerbert في العام ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٦م على فرمان ينص على حريات

وإمتيازات وضرائب لمربوا الماشية النمساويين في مولداو Moldau، التي ذكُرت جميعها في المادة الرابعة في معاهدة زستوي Sistow للسلام(١).

ذهب هيربرت Herbert في العام ١٢٠٣هـ /١٧٨٩م إلى فيينا Wien لحضور إمتحانات الأكاديمية الشرقية ثم ذهب إلى هولندا ومنطقة ترير Trier من أجل وأد نار الفتنة المشتعلة هناك. عين بعد عودته من هناك ليكون وزيراً مفوضاً في مباحثات السلام الجارية مع العثمانيين، تلك المفاوضات التي أدت إلى معاهدة زستوي Sistow للسلام. يمكن إعتبار تلك النشاطات التي قام بها كمرحلة رئيسية في عمله السياسي والدبلوماسي حيث يمكن تقييمها. أفتتحت اللقاءات في المؤتمر في٤ جمادي الاول ١٢٠٦هـ / الثلاثين من ديسمبر ١٧٩١م وأنتهت، تحت دوي أصوات المدافع، في ٤ ذي الحجة ١٢٠٥هـ / الرابع من أغسطس ١٧٩١م بالتوقيع الرسمي على معاهدة السلام.

كان من الفوائد التي حققها هيربرت Herbert للبلاط الملكي في معاهدة زيستوي للسلام Sistower Frieden **أولاً** تضمين جميع الوثائق بالإتفاقية التي تخص التجارة النمساوية وبذلك يكون اي خرق مستقبلي للحريات التجارية، هو بمثابة خرق لمعاهدة السلام، **ثانياً** تسليم المخططفين بدون فدية. تلك التنازلات التي لم يسبق لها مثيل، والتي لم تضمّن في معاهدات السلام في كارلوفيتز Karlowitz ولا في ساروفيتز Passarowitz، لم يرافق تنفيذها أدنى صعوبة. **ثالثاً،** الإعتراف بالرعايا الأتراك الذين فرّوا إلى المقاطعات القيصرية بأنهم جزء من الرعايا القيصرية. **رابعاً،** تشميل بنود "السّند" (الإتفاقية) التجارية، على كافة الأقاليم العثمانية بدون إستثناء. **خامساً،** حماية المذهب الكاثوليكي بدون تمييز بين القوميات، **سادساً،** إعادة أورسوفا القديمة Alt-Orsova. **وسابعاً،** إنفصال المقاطعة الواقعة على نهر الأونّا Unna. تعتبر هذه الفوائد جمّة إذا نظرنا إلى أن الوضع الراهن قد تم تحديده وأن تنفيذ تلك الفوائد التي تم الحصول عليها يعود الفضل فيها لمهارة هيربرت Herbert الدبلوماسية والوطنية التي لا تكل ولا تمل(٢).

استخدم Herbert مكانته الدبلوماسية أيضا من أجل تهيئة مرؤوسيه وتلامذته للخدمة في البعثات وخاصة التّركيز على جعلهم حازقين ومؤهلين في مجال الترجمة الفورية. لهذا الغرض يتم البدء في منهاج الأكاديمية الشرقية، التي أسّستها الملكة ماريا ثريزا Maria Theresia، بإعطاء دروس اللغة ولا يجب أن ينتهي إلاّ في إسطنبول . تم تسليم المبتدئين بدراسة الترجمة الفورية إلى الأرمن، كما ألزموا بلبس الزي الشرقي فقط،

(1) http://www.deutsche-biographie.de/pnd138405921.html.

(2) http://www.deutsche-biographie.de/pnd138405921.html.

ووفّـرت الوحـدة لهـم والإخـتلاط المباشـر مـع المشـرقيين للحصـول علـى المعـارف العمليـة التـي يحتاجونهـا للتواصـل معهـم. قـام هيربـرت Herbert بملـئ شـواغل القنصـليات المشـرقية بهـم، بحيـث ثبـت عمـل القـدماء وعـين أفـراداً جـدد حسـب مـا نصـت عليـه معاهـدة زسـتوي للسـلام. قـام رؤوسـاء البعثـات القنصـلية القيصـرية منـذ عهـد هيربـرتHerbert برعايـة مصـالح التجاريـة والملاحيـة النمسـاوية فـي سـورية ومصـر، كمـا كـان هيربـرت Herbert آخـر وزيـر يحصـل علـى العمولـة اليوميـة، التـي كـان البـاب العـالي يعطيهـا عـادة للمبعـوثين الفوق العادة.

انتهت **المرحلة الأولى** من نشاط هيربرت الدبلوماسي في إسطنبول هادئة نسبياً، أمّا **المرحلة التالية** فكانت مثيرة بداً من معاهدة زستوي للسلام حتى وفاته. في الثلاث سنوات تلك التي تلت المعاهدة، حيث لم ينتهي ترسيم الحدود على نهر الأونّا Unna بعد، أندلعت الثورة الفرنسية وحصل التقسيم الأخير لبولندا وإشتعال نيران الحرب في هولندا وألمانيا وإيطاليا. لم تبق هذه الأحداث دون التأثير السياسي على تركيا، وأعطت مادة بعيدة الأثر لنشاطات لا تهدأ. لقد توجت جهوده بالنجاح نوعاً ما، فقد شكل هو روح وزراء القوى المتحالفة في إسطنبول/ والعدو الأهم للمجموعة الفرنسية بقيادة ديزيروش/ Deseorches، وموراديـة دي أوسـون/ Mouradyea Dohson، اللذين كانا لهما جهوداً غير بنّاءة في توريط تركيا بالحرب. ومن الأمور الصعبة والعصية على الحل التي واجهها هيربرت Herbert في سنوات عمره الأخيرة هي مسألة التعويضات التي نشأت عن البربر وتنفيذ إتفاق التجارة وسند البربر، الذي أنضمت إليه دويلات فينيسيا الجديدة حسب إتفاقية كامبو فورميو Campo Formio للسلام. استمرت المفاوضات لثلاثة أعوام بسبب إصرار الباب العالي (تركيا) رفض إعلان مسؤوليتها عن المناطق الجديدة التي حصلت عليها بناءاً على بنود وثيقة معاهدة زستوي. وأخيرا تمكن هيربرت Herbert من الحصول على تعويضات محددة عن الضرر الناجم حتى ذلك الوقت وكذلك مستقبلاً الحصول على ضمانة سلامة جميع السفن القيصرية بدون إستثناء من قبل الباب العالي. كان تلك أشهر الأحداث التي صبغت نشاط هيربرت Herbert الذي لم يعرف الكلل، تكريماً لتلك الجهود رُشح لمكتب القيصر الخاص، معاون مستشار الدولة والبلاط. لم يعش هيربرت Herbert طويلاً لينعم بهذه المكانة التشريفية التي حظي بها تقديراً لجهوده. خطفه الموت في عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م عن عمر ٦٨ عاماً وغاب عن وطنه الذي خدمه كأحد رجال الدولة البارعين، عبر نجاحات نادرة في أصعب وأحلك الظروف[١].

---

(1) http://www.deutsche-biographie.de/pnd138405921.html.

ثانياً : البارون إجناس شتومر، Ignaz Von Stürmer

فأثناء انشغال الدولة العثمانية فقط بلعب ذلك الدور الذي فرضه اجتماع الدول والقوى العظمى التي اتحدت عليها؛ فسياسة الفتوحات النشيطة كان عهدها قد ولـّى. وانطلاقاً من ذلك بدأت الدولة بتقوية بناءاتها ببطء كامل من خلال الإصلاحات الداخلية التي انتهجتها في عهد السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني. هذه الفترة التي شهدت الانطلاقة المترددة والحذرة للانتفاضة العثمانية صادفت فترة الخدمة الرسمية للمبعوث الرسولي (١) إجناتس شتورمر (Ignaz von

---

(١) هو تابع هيئة البعثة الرسولية القيصرية فيإسطنبول – من الناحية النظرية – كانت قائمة بصيغة إدارة تمثيل دبلوماسية ومن المفترض أنّها مصنفة على هذا النحو في تبعية الهيكل التنظيمي للحكومة الاستشارية ببلاط ڤيينا القيصري. لكن في واقع الأمر – من الناحية العملية – عُهدت إليها أيضاً مهام تسيير ومتابعة المصالح التجارية، وكذلك لم تنحصر وظائفها الرسمية فقط في الإطلاع بتلك المهام الإضافية – المفترض إناطتها بقنصلية عامة مستقلة – الموكلة إليها ومتابعتها أينما كانت ضمن النطاق الجغرافي لإقليم إسطنبول، بل وتعهدت أيضاً مسؤولية وسلطة الإدارة الرسمية على جميع القنصليات الممثلة لمصالح بلاط هابسبورج-النمسا المتواجدة على أراضي الدولة العثمانية . لكن رغم ذلك لم يكن المبعوث الرسولي فيإسطنبول – من ناحية التسلسل الإداري – تابعاً بشكلٍ مباشر لوزارة الاقتصاد والتجارة القيصرية/ Hofkammer بل اقتصرت علاقته بها في إطار الالتزام والتطبيق لتعليماتها المحالة إليه عبر القنوات الرسمية في وزارة الخارجية، مؤدياً بالتالي – ما يمكن اعتباره – شكلاً من أدوار الوساطة في توصيل وتبادل تلك التعليمات والتقارير الرسمية بين وزارة الاقتصاد وبين القنصليات. وزارة التجارة والاقتصاد القيصرية من جانبها لا تصل إلى نقطة الحسم وإصدار قراراتها النهائية إلَّا بعد مرورها بمراحل التداول والاستشارة استناداً إلى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة لدى وزارة الخارجية، وكذلك الرجوع إلى المعلوميات المتعلقة والمحفوظة في صيغة التقارير الموجهَّة – بطبيعة الحال – إلى الأخيرة صادرةً عن المبعوث الرسولي بإسطنبول، و– بناءً على ذلك – فوزارة الخارجية هي أيضاً كانت تقوم بصفة معيَّنة من أدوار الوساطة بين وزارة الاقتصاد القيصرية وبين الممثليات القنصلية الرسمية في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط.وزارة الخارجية – بناءً على ذلك – هي أيضاً كانت تقوم بصفة معيَّنة من أدوار الوساطة بين وزارة الاقتصاد القيصرية وبين الممثليات القنصلية الرسمية في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط.

وانطلاقاً مما سلف ووفقاً لوظيفتها المزدوجة كسلطة دبلوماسية وفي نفس الوقت أيضاً سلطة تجارية-اقتصادية؛ تكونت البعثة الرسولية القيصرية فيإسطنبول من فرعين رئيسيين كلٌ واحدٍ منها مستقلٌ تماماً عن الآخر: الفرع الأول هو دائرة الشؤون الدبلوماسية وعلى رأسه أمين عام البعثة الرسولية، والفرع الثاني هو دائرة الشؤون التجارية وكانت إدارة مهامه موكلة ومشغولة في عهدة المستشار القنصلي للبعثة. مسؤولية الإشراف العام والإدارة العليا فوق كِلا الفرعين كانت بيد المبعوث الرسولي نفسه، لكن في سياق أدائه لمهام ذلك الدور المزدوج – وتبعاً لطبيعة وظيفته الأصلية ونطاق اختصاصاته الدبلوماسية التي تمَّ أساساً تعيينه وابتعاثه إلى هناك من أجلها – كانت الأجندات السياسية أكثر غلبة ضمن جدول أعماله وتحوز على اهتمامه وانشغاله الأكثر بها. وقبل المضي عميقاً في التفاصيل ليس سوى بضع كلمات جديرةٍ بالإشارة والاستشهاد بها عن تاريخ التسمية لصفة-منصب ،،المبعوث الرسولي/ Internuntius،، كأكثر ما يستحق إضافته للتوضيح هنا. هذا اللقب يرجع إلى البولنديين الذين أطلقوه كصفة رسمية لمبعوثيهم المنتدبين لدى بلاط الباب العالي العثماني واستمروا باستخدامه وصولاً إلى القرن السابع عشر الميلادي. خلال عام ١١٩٣هـ /١٦٢٧م اعتمدت النمسا ذات اللقب رسمياً وقد تمَّ استخدامه ومنحه أول مرَّة للمبعوث النمساوي شتيفان بالوغ/ Stephan Balogh لدى ابتعاثه إلى بلاط الباب العالي العثماني بإسطنبول حاملاً معه وثائق معاهدة سلام سوني/ Szöny بعد إتمام المصادقة عليها من طرف القيصر فيرديناند الثاني/ Ferdinand II.. المغزى الأساسي من وراء ترفيع صفة المبعوث إلى هذا اللقب هو رغبة القيصر بتحقيق المرتبة الأعلى لمبعوثه لدى الباب العالي وبالتالي إعطائه امتياز الأولوية المتقدمة على جميع نظرائه مبعوثي الدول الأجنبية الأخرى المصنفين ضمن الفئة الثانية للتمثيل. على مدى السنوات اللَّاحقة – وفي مسارات متباينة من فترةٍ لأخرى – اختلفت التسمية المعتمدة لصفة الرسول لدى الباب العالي متأرجحةً بين ،،المبعوث الرسولي للقيصر/ Internuntius'' أو ،،مندوب خاص بصلاحيات تمثيل كاملة/ bevollmächtigter Kommissär'' أو ،،سفير القيصر العظيم/ Großbotschafter''. تواصل الأمر على هذا النحو من التباين ردحاً طويلاً من الزمن، ولم يستقر إلَّا بحلول العام ١٧٧٩م عندما تمَّ =

Störmer) المعين من البلاط الملكي النمساوي كسفير ووزير مفوض لدى الدولة العثمانية.

في يوم ٢٢ جمادى الأولى ١٢١٧هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٨٠٢م وصل البارون إجناتس شتورمر (Ignaz von Störmer) إلى إسطنبول بعد رحلته المرهقة التي استغرقت سبعة أسابيع. هذه الأرض لم تكن غريبةً عليه مطلقاً. فقد كان شتورمر منذ العام ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م موظفاً رسمياً كوسيط ترجمة لغوية ضمن مساعديّ المبعوث النمساوي البارون -راتكيل (Herbert-Ratkeal) الذي تمَّ تعيينه آنذاك كسفير مفوض لدى الدولة العثمانية، وفي العام ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م تمَّ تعيين شتورمر بصفة المترجم الرسمي المعتمد والمفوض من المملكة القيصرية النمساوية لدى الدولة العثمانية. بتلك الصفة وفي نفس هذا العام عمل شتورمر باسم لودون (Loudon) وبتفويض رسمي منه على إبرام اتفاقية بيلغراد (Kapitulation von Belgrad) مع الباب العالي، وفي العام ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م عمَّدَ أيضاً اتفاقية وقف إطلاق النار لدى الباب العالي عملاً بمعاهدة رايشنباخ (Konvention von Reichenbach)[1]. كما أن نشاطه الوظيفي اللاّحق كرئيس لوحدة شؤون

=

تعيين البارون هيربرت-راتكيل/ Herbert-Ratkeal رسولاً للبلاط القيصري إلى إسطنبول، فمنذ ذلك الحين فقط حمل الرسل النمساويون لدى بلاط الباب العالي العثماني وبمسارٍ رسمي منتظم لقب مبعوث رسولي/ Internuntius، ولاحقاً – منذ مؤتمر فِيَنَّا/ Wiener Kongreß بالتحديد – أُضيف إلى هذا اللقب أيضاً صفة ،،وزير مفوض بصلاحيات كاملة''. بناءً على ذلك فقد ارتفعت درجة التسكين الوظيفي لهؤلاء لتصبح في المرتبة الأولى تحت درجة الوزراء المصنفين بالفئة الثانية وهي الدرجة الوظيفية التالية مباشرةً لمرتبة السفراء.

وكان هناك عدد من السلوكيات المحظورة على منسوبي الطاقم الوظيفي بالبعثة الرسولية لامبراطورية النمسا في إسطنبول، فقد تحرَّم على أولئك الموظفين الخوض بالحديث مع مراسلي وأعضاء البعثات الأخرى التابعة لإمبراطورية هابسبورج-النمسا القيصرية الملكية حول القضايا والموضوعات السياسية. سنة ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨م اقترف المساعد اللغوي لدى البعثة الرسولية السيد هيلر/ Hiller سلوكاً مماثلاً وأحدث الخرق الواضح لهذا التحريم عندما حرر وأرسل إلى فِيَنَّا بصورة منتظمة تقارير مرقومة وموسومة ببروز عناوين وسطور رئيسية حمراء/ Rubrum، أظهر في نصوصها متعمداً إشارات واضحة عن الأحداث الجارية في إسطنبول آنذاك، الأمر الذي قوبل بسخطٍ بالغ لدى المسؤولين بوزارة الخارجية القيصرية في فِيَنَّا. وإزاء ذلك تمَّ إرسال خطاب لفت نظر رسمي شديد اللهجة إلى المبعوث شتورمر تحثه فيه إلى انتهاج أقصى درجات الحزم والصرامة مع موظفيه والتشديد عليهم بحظر وتحريم الخوض في مثل هذه السلوكيات والأعمال العشوائية، إلى جانب تذكيرهم بمبادئ والتزامات الخصوصية والسرية الوظيفة التي من المفترض أنهم يعونها ويحفظونها عن ظهر قلب . بطبيعة الحال كانت هذه الإرشادات التنظيمية في غاية الأهمية نظراً لحساسية الأوضاع المشتعلة جداً – على الصعيد السياسي بصفة خاصة – والقابلة للانفجار في أيّ وقت خلال تلك الفترة، وبحيث كان لا بد لمسؤولي وزارة الخارجية القيصرية بفِيَنَّا من تكرار الإشارة إليها وتذكير المبعوث الرسولي في إسطنبول بأهمية امتثالها، إلى جانب اتخاذ المزيد من التدابير اللازمة، وعدد من المحظورات مما يضمن لهم دقة عمل البعثة الرسولية القيصرية .

للمزيد ، أنظر:

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.83 – 84, 86.

(١) اتفاقية رايشنباخ: تمت هذه الاتفاقية بين كل من بروسيا والنمسا في ١٥ ذو القعدة ١٢٠٤ هـ/ ٢٧ يوليو ١٧٩٠م في رايشنباخ/ سيليسيا، والتي حالت دون حرب وشيكة بين القوتين الأوروبيتين. ولقد لعبت دوراً هاماً في التحول السياسي قبل اندلاع الثورة الفرنسية. عُرفت

=

الدولة العثمانية لدى مكتب رئاسة الدولة النمساوية أضاف تعزيزاً كبيراً لخبراته العملية في تبادل الاتصالات والتعامل مع السلطات العثمانية، وزادت كثيراً في تعميق معارفه المكتسبة عن سياسات النمسا الموجهة نحو بلدان المشرق، الأمر الذي أعطى لڤيينا في نهاية المطاف ثقتها المؤكدة بتفويضه للمهمة الرسمية الصعبة كمبعوث رسولي/ سفير مفوض للنمسا لدى الباب العالي. التوجيهات الرسمية الصادرة إليه تضمنت – في أبرز اهتماماتها – الحث على تكريس خبرته ومعارفه العملية لتوجيه نظرة الاهتمام العملية المتساوية في ثلاث محاور موضوعية رئيسة:

١. شرح توضيحي عام عن الأنظمة السياسية للنمسا.
٢. علاقة النمسا بالدولة العثمانية.
٣. سلوكيات التعامل المنتظرة من شتورمر تجاه الدبلوماسيين الأجانب في إسطنبول.

وفي ڤيينا كان التقدير عالياً جداً لقدرات شتورمر، ويظهر هذا الكمّ من التقييم عند عمل مقارنة مع التوجيهات الرسمية الصادرة إلى خليفته في المنصب جراف رودولف لوتسوف (Graf Rudolf von Lützow) بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٣٣هـ/ ٢١ يونيو ١٨١٨م، التي تجاوزت النقاط الثلاث المذكورة لتتضمن معلومات وبيانات تفصيلية بإسهاب عن "الطابع والصفات الوطنية للعثمانيين"، نظام الدولة الديني وتحيزاتهم العقائدية، وعن الحالة الراهنة ووضع الولايات المتعددة، بالإضافة إلى معلومات عن أنشطة التجارة النمساوية في بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط (Levante) وعن مهام وواجبات المبعوث الرسولي المفوض بصفة عامة.

إن لائحة المبادئ الأساسية في النظام السياسي للنمسا المسلَّمة لشتورمر من وزير الخارجية توجوت (Thugut) – والتي ليس فيها حتى صفحة واحد مكتوبة بخط اليد – نصَّت في أهم ما ورد بمضامينها أنَّ الهدف الرئيسي للنمسا هو الحفاظ على حالة الاستقرار والهدوء العام في أوروبا. في هذه الفترة خاضت النمسا كفاحاً في سبيل وجودها وبقائها، وكان ذلك خلال ثباتها ودفاعها ضد الهجوم التوسعي لنابليون. قبل عام ونصف من ذلك – تحديداً في ٢٥ رمضان ١٢١٥هـ/ ٩ فبراير ١٨٠١م – كانت أوروبا على موعدها مع اتفاقية لونيفيل للسلام (Lunéville)(١) التي أنهت

=

باتفاقية رايشنباخ نسبةً إلى المكان التي جرت فيها المفاوضات وهو منزل تاجر النسيج رايشنباخ فريدريش Sadebeck.

http://de.wikipedia.org/wiki/Reichenbacher_Konvention_(1790).

(١) معاهدة لونيفيل للسلام: تمَّ التوقيع عليها في ٢٥ رمضان ١٢١٥ هـ/ ٩ فبراير ١٨٠١ بين الجمهورية الفرنسية والإمبراطور الرومانية، وقّع عن فرنسا جوزيف بونابرت (Joseph Bonaparte) الشقيق الأكبر لنابليون الأول، وعن الإمبراطور الرومانية الكونت لودفيغ فون كوبنزل (Count Ludwig von Cobenzl)، وزير الخارجية النمساوي آنذاك.

=

الحرب النابليونية الثانية (حرب الحلفاء/ Koalitionkrieg). وللحفاظ على حالة الهدوء الراهنة كان على شتورمر أيضاً – في حيِّز اختصاصه – أن ينسق مساعيه وتصريحاته بحذر وحرص بالغ أمام الباب العالي وتجاه الهيئات الدبلوماسية الأخرى، "ليس فقط في الدحض للشائعات وتجنب التحريضات المغرضة بشكل فوري ومتقن، وإنما أيضاً بالاستبعاد الكلِّي للظنون المتشككة بأن لنا نوايا انقلابية ومشاريع مستقبلية مزعومة أو الادعاءات بأننا ندير محادثات تآمرية في الخفاء وننتظر فقط الفرصة السانحة لتكوين حلف مضاد." (١)

ولأن السياسية الخارجية للنمسا كانت متوجهة بالدرجة الأولى نحو الغرب، كان لا بد من إيلاء الأهمية القصوى لـ"إبقاء الدولة العثمانية عند مواضع سيطرتها الراهنة في أوروبا". هذا المبدأ – الذي ورد في النقطة الثانية من التعاليم الإرشادية – أصبح سارياً منذ بداية النصف الثاني من القرن الثاني الهجري/ الثامن عشر الميلادي، باعتباره رسمياً كأحد أبرز بديهيات السياسة النمساوية؛ إلتزاماً بمعاهدتها مع روسيا، كانت النمسا مكرهة بخوض حربها الأخيرة ضد الدولة العثمانية ١٢٠١هـ - ١٢٠٥هـ/ ١٧٨٧م – ١٧٩١م وبمشاركة تمهيدات الخطط الفرنسية-الروسية الرامية لتقاسم التركة العثمانية **(التي – بالمناسبة – لم يتسنَّ تحقيقها مطلقاً).**

شاركت النمسا في هذه الحرب وهي كارهةً لها من ناحيتين؛ الناحية الأولى تتعلق بميزان القوى وبالقدرات والإمكانيات العسكرية الخاصة بها التي لم تكن كافية بالقدر الذي يؤهلها للدخول في تأييد مفتوح إلى جانب الدولة العثمانية، والناحية الثانية عدم وجود التوافق المُرْضي لها فيما يتعلق بخطط التقاسم للمناطق المكتسبة عن هذه الحرب. وعليه تمَّ التشديد المُلِح على المبعوث شتورمر لاستخدام كل الوسائل المتاحة في سبيل الحفاظ على الثقة وتعزيز الودّ مع الباب العالي، ففي ذلك الوقت لم يكن للنمسا خيارٌ أفضل من ضمان علاقة جوار متينة مع الدولة العثمانية. لكن هذا لم يلغِ سياقاً آخراً تعلق بالخطط المستقبلية، كانت النمسا تنظر وتبحث فيه بمسارات منفردة مع القوى الأوروبية، لكنها حرصت دائماً وبوضوح على عدم ذكر مصطلح "التقسيم" خلال كل هذه المسارات. وفق هذه

=

جاءت هذه المعاهدة نتيجة هزيمة الجيش النمساوي أمام الجيش الفرنسي في معركة مارينغو (Marengo) في ١٨ محرم هـ/ ١٤ يونيو ١٨٠٠م، تميزت هذه المعاهدة أنها نهاية التحالف الثاني، وبعد هذه المعاهدة، كانت بريطانيا العظمى هي الأمة الوحيدة التي لا تزال في حالة حرب مع فرنسا.

http://en.wikipedia.org/wiki/Treaty_of_Lun%C3%A9ville

(1) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.30 – 33.

المشاريع لتقاسم الغنائم الموروثة، كانت روسيا تسعى للاستحواذ على أفضل المقاطعات التابعة للدولة العثمانية في أوروبا، وللوصول إلى ذلك يلزمها أن تخطط لتعزيز قوتها وسيطرتها القائمة على المقاطعات الروسية إلى جانب العمل على إحداث اختلال شديد التأثير في توازن القوى الأوروبية.

لكن لحسن الحظ، ما ظهر من سلوك مختلف عن روسيا بدد من هذه المخاوف، حيث بدا أنَّ القيصر الروسي الإسكندر الأول (Alexander I.) قد صرف النظر عن الاستمرار في السياسة المزمنة التي انتهجتها كاترين الثانية (Katharina II.) لتوسيع الحدود الروسية على حساب المناطق الأوروبية التابعة للدولة العثمانية، وكان أيضاً قد أبدى تطلعه إلى جعل ضمان الحفاظ على سلامة أراضي الدولة العثمانية كأحد المبادئ التي تلتزم بها الدولة الروسية. كذلك هو الحال بالنسبة للنمسا نفسها؛ فمن ناحيتها كانت ترى أنَّ اكتساب المقاطعات الحدودية الدولة العثمانية (و في مقدمتها: البوسنة وكرواتيا الدولة العثمانية وألبانيا) لن يكون في صالحها، لأنهم لم يكونوا ليتمكنوا من دخولها واحتلالها إلاّ على سفك مقدار كبير من الدماء نظراً للشجاعة والبسالة المذهلة لسكانها، وليس هذا فقط وإنما سيتلوا ذلك أيضاً هجرة الجزء المسلم من السكان وسيبقى اليونانيون فقط الذين سيتحولون مجدداً إلى ولائهم الأعمى لروسيا.

كان يبدو أنَّ ڤيينا مطمئنة أكثر تجاه إنجلترا. حيث إنَّ أنشطة التجارة الإنجليزية مع ما كان يسمى آنذاك بالهند الشرقية، كانت الدولة العثمانية تمثل أهمية كبيرة باعتبارها أرض عبور رئيسية لهذه التجارة؛ في سياق آخر كانت هناك أيضاً شروط واضحة لصالح الدولة العثمانية تضمنتها اتفاقية السلام التي أُبرمت قبل فترة وجيزة بين إنجلترا وفرنسا في مدينة آمييه (Amiens) الفرنسية.

بدا السلوك الفرنسي مثيراً للقلق بشكل أكبر. فمع اتساع تجارتها في مع بلدان شرق البحر الأبيض تفوقت فرنسا على كل الأمم الأخرى. لكن ما تمَّ تدوين الملاحظات عنه باهتمام خاص، أن نابليون بالرغم من تَبنِّيه لدعم البعثة الاستكشافية إلى مصر ضد رغبة حلفاء فرنسا القدامى، إلاَّ أنَّه لم يكتفِ بذلك، بل أقدم على عرض خطته الجديدة أمام النمسا أثناء مفاوضات السلام التي أُقيمت في لونيفيل (Lunéville) الفرنسية، بأن تغض ڤيينا الطرف عن احتلاله لمناطق صغيرة على حساب الدولة العثمانية لتعويض خسائره الكبيرة في إيطاليا. وكما ذكر في تعليمات ڤيينا لدبلوماسييها، – لدوافع الصداقة مع الدولة العثمانية ووفاءً بالعقود والاتفاقيات المبرمة معها – فإنَّ النمسا رفضت ذلك بطبيعة الحال. رأت النمسا في هذا العرض الفرنسي إمكانية لإحدى فرضيتين

فقط: إما أن فرنسا تسعى فعلاً – لدوافع أنانية – لتمزيق الدولة العثمانية، أو أنها سوف تحاول في المستقبل القريب ممارسة الضغط باتجاه تحقيق بعض الامتيازات والمنافع التجارية الهامة لصالحها، وعلى سبيل المثال خطوط الملاحة البحرية لحركة تجارتها على البحر الأسود. في المحصلة كان توقع الساسة في ڤيينا يميل إلى الاحتمال الثاني وتطلعوا إلى أن تتحالف فرنسا معهم في سبيل الحفاظ على استقرار الدولة العثمانية، الأمر الذي – بالطبع – سيصب تالياً في مصلحة استقرار مقاطعات الجنوب الفرنسي وتهيئة الظروف المناسبة للأنشطة التجارية هناك.

لكن ڤيينا من ناحيةٍ أخرى – تجاه العدو الأكثر خطورةً وإرعاباً لها – رأت بأن تغض الطرف عن حالات الفوضى المستمرة في الولايات العثمانية نفسها، والتي أثارها عصيان الولاة المتمردين (الباشوات). ما أثار انزعاج ڤيينا بصورة خاصة، أن أحد هؤلاء – وتحديداً: الباشا باسفاند أوجلو فِدين(Paswand Oglu von Widdin)[1]. الذي تحدى وقاوم السلطة المركزية الدولة العثمانية منذ سنوات. ولاعتبارات الحرص على المصالح التجارية المشتركة مع الدولة العثمانية، ولتجنب

---

(١) والد باسفاند كان رجلاً غنياً ومرموقاً في مدينة فِدين، وقد حشد كتيبة من الرجال المتطوعين بقيادته لمساندة الدولة العثمانية خلال الحرب الروسية-العثمانية ١٢٠١هـ – ١٢٠٦هـ/ ١٧٨٧ – ١٧٩٢م؛ كنوزه وممتلكاته التي آلت إلى ملكية الصدر الأعظم للبلاط العثماني أظهرت ترجيحاً لاتهام الأخير بالتآمر في عملية قتله. يقال إنَّ كنوزه وممتلكاته هي التي أغرت الصدر الأعظم للأمر بإعدامه والتخلص منه. وذهبت كل أمواله وممتلكاته للسلطان العثماني. باسفاند نفسه تعرض أيضاً للسجن فترة من الزمن ولم يتمكن من استعادة أملاك والده إلاّ جزءاً يسيراً منها، عاد لاحقاً للاستقرار في فِدين وقرر بعزم كبير أن ينتقم. ومن أجل تحقيق أغراضه استغلّ الفرصة في قرار السلطان العثماني سليم الثالث بحل الفيالق الإنكشارية في المدن الحدودية بين الدولة العثمانية والنمسا، فقام بتأليب منتسبي الإنكشارية المستائين من هذه الإجراءات وتجميعهم حوله في مدينة فِدين، وحقق مقاومة شرسة ضد الباشا (الوالي) لمنعه من تطبيق القرار بحل الفيالق الإنكشارية في فِدين، وفي نهاية الأمر قام باغتيال الوالي، ما عزز من مكانته ونال بذلك الرضا من منتسبي الإنكشارية وأقبلوا عليه من كل أنحاء المنطقة والولايات المجاورة، بحيث وجد نفسه في نهاية المطاف يتربع على رأس جيش عسكري ضخم وقوي. أعلن رفضه لكل الإصلاحات العسكرية ودافع عن الإنكشارية، وضمَّ الإقليم الروماني من الدولة العثمانية الأوروبية إلى سيطرته، ووعد الناس هناك بمنحهم حرية ممارسة العقيدة. وسرعان ما لقي قبول كل الفئات المستاءة من البلاط العثماني، الذين اعتبروا باسفاند محرراً لهم، ولاقت قواته رواجاً وازدياداً في العدد. وللحفاظ على هذا الجيش قام بفرض إتاوات تعسفية على المقاطعات المتاخمة له، حتى إنه طلب تمويله بالذخائر والأسلحة والمؤن الغذائية من أمراء الأفلاق والبغدان، وهددهم بالحرب في حال امتناعهم عن ذلك. حاول الباب العالي استخدام كل الوسائل – ترغيباً وترهيباً – في سبيل إخضاعه للسيادة العثمانية، لكنها لم تتوصل إلى ذلك. باسفاند كان قد أعد عُدَّته وخطط للانتقال إلى إسطنبول، وهناك سيُعلن النداء لتنصيبه سلطاناً بمساعدة الفيالق الإنكشارية؛ إزاء ذلك ومع دخول العام ١٢١٢ هـ/ ١٧٩٨م قام الباب العالي بإعداد جيش جرَّار بأمر وزير البحرية العثماني (Capudan Pascha) ووجهه بقيادته إلى فِدّين، من أجل احتلال هذه المدينة وإراحة الدولة العثمانية منها. بعد شهر من الحصار والمعارك الشرسة والدموية اضطر هذا الجيش الجرار إلى الانسحاب والعودة خائباً وفاشلاً. ونظراً لهذا الخطر الذي لا يزال محدقاً، قرر الباب العالي إصدار عفو عن باسفاند أوجلو ومرسوم بتسميته والياً على فِدين. أظهر باسفاند – في العلن – اعترافه بالسلطان كحاكم إقطاعي عليه، لكنه في الحقيقة استمر في مزاولة الحكم التعسفي مطلق الصلاحيات دون ارتباط حقيقي بالباب العالي.

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.36.

إعاقة حركة الملاحة البحرية على نهر الدانوب (Donau) فقد أصدرت ڤيينا أوامرها المسبقة إلى السلطات العسكرية على الحدود، والتابعة للملكية القيصرية النمساوية، بمنع عمليات التهريب لأيِّ أموال أو تموينات أو معدات حربية التي كانت تذهب لصالح المتمردين التابعين لـ فِدّين؛ حتى إنَّ ڤيينا – كاستثناء مؤقت لاتفاقاتها القائمة مع الباب العالي – سمحت لسلطات الدولة العثمانية المحلية في بلغراد وأورسوفا (Belgrad & Orsowa) بإجراء زيارات تفتيش للبواخر النمساوية العابرة على نهر الدانوب. وبالمقابل أبدى الباب العالي ارتياحاً واضحاً تجاه مبادرة ڤيينا بهذه الإجراءات، وتالياً أوعز – وزير الشؤون الخارجية (Reis Efendi) – طلباً للباب العالي أن تقوم النمسا بتقديم مبادرة من جانبها تعرض فيها على باسفاند أوجلو تقديم ملجأ آمن له ولحاشيته وحريمه وممتلكاته؛ إن فعلت ڤيينا ذلك سيكون الباب العالي ممتنّاً وسيحمل لها العرفان على هذه الخدمة الكبيرة. وبناءً عليه وصل أمر ڤيينا الرسمي حقاً إلى جراف سورو (Graf von Soro)، القائد العام في إقليم تيميسفار بانات (Temesvárer Banat)، لعقد محادثات سرِّية مع باسفاند أوجلو بهذا الشأن.

لكن قبل فترة وجيزة من تعيين شتورمر كانت قد وردت إلى رئاسة الدولة النمساوية تقارير قادمةً من إسطنبول تحدثت عن فتور مفاجئ وعلى غير المتوقع لدى الباب العالي في هذا الشأن وعن استدعاء مستشار الشؤون الخارجية العثماني (Reis Efendi) لطلب توضيح الموقف من هذه المفاوضات. وفي ڤيينا لم يكن هناك تخمينات كافية لتوضيح مكتمل بماهية الدوافع التي أدت إلى هذا التغيُّر بنوايا الباب العالي. – وفق التقديرات في ڤيينا – إذا اتضح أن الباب العالي يتعامل مع هذا الأمر بتقلُّبه الطبيعي، وسيكون على قصر ڤيينا في هذه الحالة البت بإرادة ملكية للانسحاب – بشكل نهائي – من المفاوضات الحالية التي فشلت مرتين من قبل. أمَّا في حال كان المُسبب لذلك تخوفٌ مبالغ فيه أو "حماقة"، فهذا سيوصل إلى الاقتناع بأن مستشار الشؤون الخارجية للباب العالي (Reis Efendi) ينوي التراجع عن الخطوة التي كان قد اتخذها بعد تفكيره ملياً وقلقه بأنه ربما كان متسرعاً باتخاذها. وبالرغم من أنَّ شتورمر كان مُكلّفاً بصورة مُلِحَّة وعاجلة لبذل كل جهوده الممكنة واستخدام كل الوسائل المتاحة تحت تصرفه من أجل الإسهام في الصياغات الحالية والمستقبلية لإعادة ضبط وتنظيم التدابير الإصلاحية للوضع الداخلي الخاص بالدولة العثمانية، وأيضاً يلزمه التركيز على إيصال الاستشارات الضرورية للباب العالي، الرامية إلى إخراجهم من حالة الخمول المتبلِّد واللاَّمبالاه التي يعيشونها. ولكن بطبيعة الحال لزمه خوض هذا المسار باذلاً كل حيلته من الحرص والحذر الكامل، بحيث يتجنب إثارة أيِّ باعث يستثير غيرة روسيا! كان يتوجب بالضرورة إطلاع الباب العالي أنَّ مواضع الخلل في البناءات الداخلية للدستور العثماني تمثل بيئة خصبة لتنامي أخطار الفوضى العارمة داخل الدولة في حال لم يتم اتخاذ إجراءات

وتدابير فورية بهذا الاتجاه[1].

وفي هذا الموضع بالذات، سيكون من المفيد جداً أن نتوقف قليلاً عند جزئية البحث في التعليمات الرسمية الصادرة إلى شتورمر، وصياغة التفسيرات التوضيحية لما قيل ونُقِل في وصف ذلك التوقيت الزمني من شهر جمادى الأولى ١٢١٧هـ/ سبتمبر ١٨٠٢م، بحيث نخوض ذلك من منظور متطلع باتجاه المستقبل؛ التطلع بنظرة تختزل مجموع فترة الخدمة الرسمية لهذا المبعوث الملكي في لحظة واحدة، وتسلط الضوء على المبادئ والأولويات للسياسة النمساوية تجاه بلدان المشرق في هذه الفترة التاريخية. تحديداً سنمضي في تصفح التعليمات والإرشادات التي تسلمها شتورمر في هذه الأعوام بالذات، بحيث يكون الأمر واضحاً، إنه بالرغم من التجديد في تعيين وزارة الشؤون الخارجية بعدد أربع مرات، إلاّ أن النمسا التزمت بانتهاج مسار موحد في سياستها مع الدولة العثمانية. كأساس جوهري حاولت تحقيق مبدأ الحفاظ على سلامة الدولة العثمانية في سياقين، الأول مساندة الباب العالي (تزويد بالذخائر، وتوريد للتموينات الاستهلاكية ،والمؤن الغذائية، إلى جانب الدعم المعلوماتي عن الأحوال المتعلقة بالمقاطعات الحدودية المجاورة للنمسا) كدعم مباشر للدولة العثمانية في صراعها الداخلي مع حركات التمرد، وقلب النظام؛ وفي السياق الثاني قدمت النمسا دعماً معنوياً للباب العالي إما عن طريق تقديم الآراء والمواقف المساندة والتشجيع بحسب الحالة السياسية –و بالطبع كان ذلك يسير دائماً في سياق المصالح المشتركة–' أو لدى محاولات التوسط بينها وبين القوى الأوروبية الأخرى، أو موافاتها بالمعلومات عن الخطط والأنظمة السياسية للقوى العظمى.

بقدر كبير من الأهمية في قلب سياسة القصر الملكي النمساوي تركزت جهود ڤيينا في الحفاظ والإبقاء على حالة هدوء وضع الدولة العثمانية الداخلي – وبصورة خاصة في المناطق القريبة والمقاطعات العثمانية الحدودية المجاورة للنمسا – واستمرت سياستها الصريحة على هذا النهج طوال تلك السنوات. وبحلول رمضان ١٢١٧هـ/ يناير١٨٠٣م بدا واضحاً ذلك التوجه المهتم يتركز القلق والفترة الطويلة من عدم الاستقرار في مناطق البلقان (Rumelien) وسوريا ومصر.[2]

---

(1) A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.33 – 38 .

(٢) البلقان (Rumelien): حركة التمرد بقيادة باسفاند أوجلو.

في سوريا: توسع حركة التصحيح الديني للشيخ محمد بن عبدالوهاب منذ العام ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م.

=

بطريقة بالغة الغرابة – ربما بالتضليل من خلال معلومات غير كافية – تمت صياغة الرؤية الرسمية عن هذه الأوضاع، بأن الأسباب التي أدَّت إليها ليست دوافع سياسية أو دينية، بل هي "عقلية السلب والنهب" السائدة بين السكان.

في ذي الحجة / أبريل من العام نفسه كان القائم بالأعمال العثماني في ڤيينا جراف كوبنزل (Graf Cobenzl) قد أوصل – بصورة سرية – معلومات عن المشروع الذي ارتبط به عدد من العثمانيين لشراء مواسير أسلحة وبنادق قناصَّة (الخرطوش/ Flintenläufe) في لايبتسيك (Leipzig)، وبرلين (Berlin)، وأيضاً في الدول التابعة للقيصرية الملكية النمساوية؛ وبما أنَّ قوانين حكومته – ووفق تفاهماتها مع النمسا – تحظر إدخال هذه السلع إلى الدولة العثمانية، التزمت النمسا بتلبية هذا الطلب، وأوعزت إلى مبعوثها شتورمر بتوصيل هذا الأمر إلى الباب العالي وتقديمه إليهم كمبادرة من القصر الملكي في ڤيينا وإثبات متجدد لحرص وميل النمسا إلى جانب الدولة العثمانية.

سيطرة آل سعود على مكة في صيف العام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م أثار ارتباكاً كبيراً ومُقلقاً في ڤيينا. هذا ما بدا بوضوح، حيث كتبت ڤيينا إلى إسطنبول بخطاب جاء فيه: "عند إعادة النظر والتفكير ملياً، نجد أهمية بقاء القوة والتماسك الداخلي السليم للدولة العثمانية، حيث يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق والقريب جداً بين سلامة هذه الدولة وبين بقاء السلام وتوازن القوى اللاّزم في كل أوروبا " فقدان هذه المدينة المقدسة تعني – بالضرورة، وتحديداً للسلطان العثماني – ضياعاً لشرف مقام الخليفة، وبالتالي خسارة كبرى للمكانة والهيبة المرتبطة بهذا المقام. في مثل هذه الحالة ستبقى الدولة العثمانية كدولة قوية واثقة آنياً، ليس أكثر، لكن على المدى الطويل ستكون بالكاد تستطيع دفع الأخطار التي تهدد استقرارها وسلامة أراضيها. وبناءً على ذلك لم يكن في مصلحة النمسا أن تقف موقفاً سلبياً متفرجةً على تآكل الدولة العثمانية من الداخل. ومثلما كانت النمسا أيضاً تتحدث مراراً عن اتخاذها لمبدأ الحيادية كنظام –" الالتزام بمبدأ عدم الانحياز كقاعدة تعامل حتمية تجاه أيِّ خلل في الاستقرار داخل المقاطعات العثمانية " –، أكدت بذلك لمبعوثها شتورمر – المُكلَّف دائماً وبدون انقطاع – أن يعرض على الباب العالي استعداد النمسا لتقديم المساهمة والمساندة في كل ما من شأنه

=

في مصر: ثورة المماليك ضد السلطان العثماني ومنذ ذلك الحين مارسوا حكماً مستقلاً.

A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.38 .

ضمان الاستقرار والسلامة للدولة العثمانية، ولكن أيضاً دون أن يُفهم ذلك بصيغة تثير الغرور الخاص بالقصر العثماني كصاحب للمكانة الأعلى والسامية بزعمهم.

في سياق القضية اليونانية – التي أصبحت آنذاك كالنار تحت الرماد – سمح ميترنيخ (Metternich) بتسريب أخبار للباب العالي تنبئهم عن بعض الأشخاص – في جَسِي (Jassy) عاصمة إمارة الأفلاق (Moldau) – يخططون بصفتهم الشخصية لإنشاء مطابع يونانية. حباً في صداقة الباب العالي و" لتقديم الإثبات المتجدد على مساندة ودعم البلاط الملكي المجاور، وعن مقدار الاستعداد الكبير والدائم في ڤيينا؛ ليس فقط إرضاءً للمطالب الشرعية والعادلة، وإنما أيضاً الاستباق لتحقيقها بالصيغة التي تصب في سبيل تعزيز المصلحة المشتركة"

وعلى الفور تمَّ اتخاذ الإجراءات اللاّزمة لمنع إدخال معدات الطباعة والمطبوعات وأيضاً – بقدر الاستطاعة – منع انتقال العمال الخبراء في الطباعة إلى المقاطعات التابعة للدولة العثمانية. وخلال أربعة عشر يوماً كانت قد صدرت تعليمات إرشادية إلى شتورمر، وكان أبرز ما جاء فيها هو التشديد على ضرورة تركيز القدر الأكبر من الاهتمام للضغط والتقييد لمثل هذه المطابع، نظراً لما يمثله هذا الأمر من أهمية لصالح الدولة العثمانية ولصالح النمسا على السواء. النمسا طلبت أيضاً من الباب العالي التأكيد على اتخاذ إجراءات وقائية في إسطنبول وفي كل الموانئ العثمانية لعلها تتمكن بذلك من منع إدخال حروف الطباعة ومعدات الطباعة الأخرى، حرصاً على عدم وصولها عبر البحر إلى أوديسا (Odessa) ومنها إلى جَسِي (Jassy).

لكن للأسف كان تجاوب الباب العالي تجاه هذه الضغوط سلبياً، وتعاملت معها كالعادة بسياسة الإيمان بالقضاء والقدر. صحيح أنَّ التعليمات صدرت إلى القائم الأعلى على جمرك إسطنبول بأخذ الحيطة والحذر بهذا الشأن، لكن في الواقع – وفق تقارير شتورمر إلى ڤيينا – كان وزير الشؤون الخارجية العثماني (Reis Efendi) مقتنعاً بأنَّ هذا النوع من المشاريع –كانت قائمة فعلاً – فليس بالإمكان الحيلولة دون حدوثها إلاَّ بالكاد في ظل الظروف الراهنة.

لكن لم يكن ذلك ليفقد ڤيينا ويوصلها لدرجة اليأس. بلا شك كان الموقف المعلن ضد الباشوات المتمردين يمثل حالات إزعاج شديد للنمسا أحياناً. وهناك قصة عرضية صغيرة حدثت آنذاك وكانت على رأس هذا الأمر. هذه القصة متعلقة بـوالي يانينا علي باشا الألباني، أشهر الباشوات المتمردين على الدولة العثمانية، الذي – كما هو معلوم – كان قد سبَّبَ توتراً شديداً للباب العالي وأيضاً للقوى الأوروبية الكبرى طوال سنوات؛ هذا الباشا أرسل إلى ڤيينا في صيف العام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م رجلاً يدعى الدكتور لوكاس (Dr. Locas)، قيل بأنه جاء إلى كلية ڤيينا للعلوم الطبية

وكان يتحرى لديهم عن معلومات تتعلق بمرض ليس له تشخيص واضح، وأفاد بأنَّ علي باشا يعاني من هذا المرض؛ وفي نفس الوقت يريد طبيباً مرسلاً منهم لتعيينه في خدمة الباشا. الذي حدث في ڤيينا أنهم لم يعيرو تلك الحادثة بالاً،و تدبروا حلاً "نمساوياً" خالصاً لهذه الحالة المزعجة. لقد قرروا تمهيد كل الطرق أمام الرجل المبعوث من الباشا المتمرد، لتمكينه من الوصول لغايته بشكل عاجل قدر الاستطاعة؛ لكن في نفس الوقت تمَّ إرسال الهدايا على طريقة التقاليد الشرقية إلى الدولة العثمانية مع رسالة توصية فورية إلى الأرشيدوق كارل (Erzherzog Karl) تنفي ذلك تماماً. وأيضاً تمَّ رفض طلب الدكتور لوكاس لمقابلة علنية في القصر الملكي النمساوي، لأنّ ڤيينا كانت تخشى كثيراً من أن تصل معلومات مشوهة أو مضللة عن هذا الشأن عبر المدى البعيد إلى الدولة العثمانية، الأمر الذي من الممكن أن يجرّ إلى صياغة تفسيرات خاطئة ستؤدي بالتالي إلى الافتعال المعروف لأسباب انعدام الثقة لدى الباب العالي. ولذلك تمَّ توجيه شتورمر لصياغة توضيح جليّ أمام الباب العالي وزملائه في البعثات الدبلوماسية، في حال جاء التعرض بالحديث عن هذا الأمر![١].

بالرجوع مجدداً إلى التعليمات الرسمية الموجهة لـشتورمر، وإلى جانب هذا المبدأ المقدم كسياسة تعامل مستوفية من الدولة النمساوية في الحفاظ على سلامة وأمن الدولة العثمانية، تمَّ العمل أيضاً حلحلة الهم الرئيسي للنمسا بتعزيز حركة التجارة الحرة للنمسا وحرية مرور الرحلات البحرية على طرق السفن والموانئ لبلدان شرق البحر الأبيض المتوسط. ولدى انتهاء السيطرة البربرية العام ١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م وبدء حركة التجارة *Handelssened* في العام ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م كانت النمسا هي الوحيدة من بين القوى الكبرى التي حصلت على اعتراف ونالت امتيازات غير مدفوعة لحركة تجارتها. في قانون حركة التجارة المتفق عليه في العام ١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م كانت المادة الرابعة منه تحديداً تفيد بما لا يقل عن: التزام الباب العالي في حالات حدوث قرصنة على السفن النمساوية من قبل القبائل البربرية، بأن يتم التعويض عن الأضرار بمجرد رفع المطالبة الرسمية بذلك عن طريق المبعوث النمساوي المفوض لدى القصر العثماني؛ وعند المخالفة والتأخر عن التعويض أو الاسترجاع لفترة ستة أشهر يتم الدفع نقداً من خزينة الدولة العثمانية. وفي حال امتناع الباب العالي عن التعويض المتفق عليه فيحق لقصر ڤيينا اتخاذ الإجراءات العقابية على الدولة العثمانية بشكل تلقائي، استناداً إلى الشروط الجزائية ذات الصلة والمتفق عليها في التفاهمات

---

(1) A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.38 – 42.

السابقة مع الباب العالي.

البارون راتكيل (Herbert Ratkeal) – المبعوث السابق لشتورمر لدى الباب العالي – كان موفقاً بإنجاز التوصل إلى هذا الامتياز البالغ الأهمية والمتمثل في التزام الباب العالي بدفع مبالغ التعويض إلى جانب المساهمة في خدمة توسيع حركة التجارة البحرية بين النمسا والبندقية التي دخلت حيز التنفيذ في تلك الفترة. فقد تمَّ تعويض الجزء الأعظم من السفن البندقية التي تعرضت للقرصنة في العامين ١٢١٣ و١٢١٤هـ/ ١٧٩٨ و١٧٩٩م، ودفعت التعويضات بشكل مباشر من خزينة الباب العالي. وهو ما يفترض تركيز الجهد والعمل عليه الآن من جانب النمسا هو المحافظة على هذا المكتسب الإيجابي، وطبقاً لذلك أيضاً جاءت التعليمات الصادرة إلى شتورمر بصيغة هذا التوجيه، والتي نصت على تعزيز الرحلات البحرية من خلال تعيين عملاء وجواسيس ملائمين يتواجدون في نطاق القبائل البربرية وحراسة مشددة على البحارة النمساويين لمنع العبث بمستندات الملاحة والتجارة البحرية، والعمل إلى جانب ذلك على كسب كبار أميرالات البحرية في الدولة العثمانية بإغداق الهدايا عليهم.(١) بهذه التدابير كان اهتمام النمسا متركزاً بصورة خاصة على توسيع نطاق حركة التجارة النمساوية لتصل إلى مصر (Ägypten) بالإضافة إلى تعزيز حركة التجارة على طول نهر الدانوب (Donau).

الانتصار الأهم الذي توصلت إليه النمسا داخل الدولة العثمانية تمثل بأحقية فرض الحماية للديانة الكاثوليكية، وتأمين كنائسها وأديرتها وقساوستها ورهبانها. إلى جانب أنَّ رعايا المذاهب المتوحدة مع الكنائس الرومانية والأرمينية كانوا مشمولين بهذا الامتياز. بطبيعة الحال كان هذا النشاط مبنياً على دوافع سياسية؛ لأنَّ النمسا وصلت إلى ذلك تتويجاً لمسار طويل من مساعيها لامتلاك النفوذ على الشؤون الدينية لتكون متصدرةً للزعامة الدينية أمام فرنسا التي كانت تحتكر حقوق الحماية المماثلة منذ أقدم العقود والاتفاقيات الدينية على مدى التاريخ القديم. وبناءً على ذلك أُسند التكليف على شتورمر أن لا يسمح أبداً بحدوث أيِّ تأثير من السفير الفرنسي للمزاحمة في هذا النفوذ لدى الباب العالي.

---

(١) الهدايا المقدمة لوزير البحرية في القصر العثماني ولأميرالات البحرية العثمانية الكبار تمثلت في: شمعدانين فضيين مطليين بالذهب، ساعة قوسية مزودة بأجراس وموضوعة في صندوق من الفضة، مظلة شمسية ملبسة بقماش التافت المطعم بالخيوط الذهبية. بالإضافة إلى حصة شتورمر في تقديم شيء من هذه الهدايا بصيغة استشارات يمررها لموظفي القصر العثماني وبضوء أخضر من فيينا.

A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.43.

البند الثالث من التعليمات مكنت شتورمر أخيراً من الحصول على الإرشادات الرئيسية التي أتاحت له – حسب قوله – التعرف بشكل أفضل على المشاريع والدوافع الحقيقة لأعمال البعثات الدبلوماسية بمختلف انتماءاتها. يقول شتورمر أنه للوصول إلى هذه الغايات كان يتوجب عليه أولاً أن يراجع ويفحص صفاته الشخصية، لكي يتمكن من وضع التقييم والتقدير المناسب لدوافع وسياقات المساعي الدبلوماسية التي سيؤديها من أجل الوصول إلى الأسس الملائمة لمصالح ورفعة دولته وكل ما يتعلق بمنفعتها، ثم يقوم بعد ذلك بتقدير مدى ثقته أو تحفظه تجاه زملائه من السفراء. في هذا السياق لم تغفل النمسا أيضاً عن إرفاق بعض الإرشادات الملموسة لشتورمر فيما يخص سفراء الدول والقوى التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للنمسا.

طُلب من شتورمر أن يتعامل بصيغة "ثقة التحالف" تجاه السفير الروسي تمارا (Tamara)[1]، نظراً لأن القصر الروسي كان يعتبر هو الحليف الوحيد للنمسا منذ تنصيب الإسكندر (Alexander) قيصراً لروسيا؛ رأت النمسا أنه لا بد من تعميق الصداقة الحالية مع روسيا، وبالنسبة لعلاقة التوتر السابقة التي سادت بينهما خلال الحرب الفرنسية فينبغي العرض النمساوي عنها وكأنها كانت عبارة عن سوء فهم عرضي وقد نشأ بدون قصد نتيجةً لتحريضات خارجية.

منذ العام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م قامت فرنسا بتعيين قائم بالأعمال فقط لدى الباب العالي كان يدعى بيير جون-ماري روفِن (Pierre Jean-Marie Rufin)، لكن بالرغم من ذلك طلبت ڤيينا من شتورمر توخي الحذر وتشديد المراقبة، لأنَّ ڤيينا كانت – حتى ذلك الحين – لا تعلم بصورة واضحة عن الخطط والمشاريع التي تعتزم فرنسا العمل عليها. بصورة عامة كانت النمسا تراقب من بعيد نمو وازدياد النفوذ الفرنسي، وهل سيساهم ذلك في استقرار وسلامة الدولة العثمانية أم أنه سيكون مسبباً لتفككها؟؟.

بطبيعة الحال كان الحذر متركزاً بشكل خاص باتجاه مبعوث بروسيا كنوبلسدورف (Knobelsdorf). وكانت مهمة شتورمر أن يترصد لكل "الوساوس والتحركات اللئيمة للبروسيين" وإيصالها على الفور إلى الباب العالي بالصيغة التي تخدم المصالح النمساوية وإغراء

---

(١) فاسيلي ستيفانوفيتش تامارا (Vasilij Stepanovic Tamara) الذي كان سفيراً لروسيا للفترة (٢٥شوال ١٢١٢ هـ – ٢٨ ذو القعدة ١٢١٧ هـ / ١٢ أبريل ١٧٩٨م إلى ٢٢ مارس ١٨٠٣م).

A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.44.

الباب العالي بعدم استحقاق كنوبلسدورف لثقتهم وإيغار صدورهم عليه.

فيما عدا ذلك كان على المبعوث الملكي شتورمر أن يتعامل بقدر متوازن من سلوك الصداقة والود تجاه كل الدبلوماسيين، لكن دون إغفال عن المبدأ الأساسي الذي ينبغي وضعه نصب عينيه، " فكلما (بهكذا منطق/!sic) بعدت أو قربت مسافة المصالح لعواصمهم، كلما (بهكذا منطق/!sic) بعدت أو قربت الثقة المتبادلة مع هؤلاء، وبعد الأخذ بهذه الاعتبارات يتم تطبيق درجة الاحتراس ومستوى الأخذ بإجراءات الحيطة والحذر."

وهكذا كانت مصالح النمسا في إسطنبول أيضاً متوجهة في الأساس نحو الحفاظ على المنجزات القائمة على جميع المستويات. على الصعيد السياسي أرادت النمسا حماية حالة الاستقرار القائمة في أوروبا واقعاً وليس وهماً، بعد التأثير الجذري البالغ الذي أصيبت به بسبب حرب نابليون. لكن وفق موازين القوى الأوروبية – كما بدا واضحاً آنذاك – كانت متمسكة بنزعة التوسع والسيطرة في مناطق جنوب شرق أوروبا كلما سنحت الفرصة الواضحة والمواتية لذلك. ومن هنا نشأ الإقرار بأهمية بقاء الدولة العثمانية قوية من الداخل ومن الخارج. ولهذا كانت قضية الحفاظ على سلامة واستقرار هذه الدولة المجاورة هدفاً ذاتياً بالنسبة للنمسا.

من منظور السياسات الاقتصادية أيضاً، كان من اللاّزم المحافظة على كل الامتيازات التي تمَّ إنجازها على مدى سنوات، وعدم السماح مطلقاً لأيِّ قوى أو دول أخرى بمنازعتها أو منافستها عليها. وانطلاقاً من العقود والاتفاقيات المبرمة في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، لــزم العمل على تعزيز أنشطة التجارة وحركة الملاحة البحرية النمساوية والدفع بها إلى الأمام.

وبالتعاون مع الملوك الفرنسيين – أخلص مناصريّ المسيحية – تقاسمت النمسا مع فرنسا منذ قديم الزمن مسائل الحماية والحفاظ على شؤون الديانة الكاثوليكية المقدسة. بعد فترة قصيرة من الانقطاع خلال سنوات الثورة الفرنسية بادر نابليون باستئناف هذه العلاقة في حماية المقدسات من جديد. وحاولت النمسا هنا تأمين الحماية الدينية للمناطق التي أُوكلت إليها والامتناع عن ذلك في المناطق التي تتعرض بشكل متكرر لمهاجمة القساوسة وموظفيّ الدولة الفرنسيين [١].

كان ارتضاء تعيين شتورمر لقيادة هذه البعثة لأنهم وجدوا أنه يتمتع بقدرات الكفاءة والخبرة التي تمكنه من إتقان التحكم والسيطرة على تبعات وأثقال هذا المنصب بجدارة. فمسألة التعامل مع

---

(١) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول.

زملائه من السفراء الأوروبيين لم تكن تمثل إشكالية صعبة بالنسبة لدبلوماسي مراوغ مثل شتورمر. أما فيما يتعلق بسياقات التعامل والتفاوض مع الموظفين العثمانيين فقد لزم عليه استخدام مقياس تعامل مختلف تماماً وفقاً للأغراض التي تمَّ فعلاً التخطيط لها أو وفقاً لتلك التي سيدخل في سياقاتها لاحقاً. ضمن أحد بنود اللوائح التنظيمية الرسمية لمنصبه وجد شتورمر نصيحة تشير إلى ضرورة التحلي بالصبر والثبات وعدم إظهار الضعف مطلقاً تجاه العثمانيين. انطلاقاً من هذه النظرية قام شتورمر فعلياً ببناء مبادئه الأساسية بالتعامل مع الباب العالي طوال سنوات خدمته الرسمية هناك، حيث كان يعطي الليونة في المسائل التي ستوصله إلى نيل المنافع والمصالح العليا لبلده، لكنه كان يجمع بين هذه الليونة وبين الإصرار بسياق غاية في الروعة والإتقان. **ما الذي كان يمثله هذا الأمر من أهمية، بالعمل كمبعوث دبلوماسي في إسطنبول البعيدة جداً عن الديار، وتأدية خدمة عمل رسمي غايةً في الصعوبة هناك لمدة سبعة عشر عاماً دون انقطاع وسط بيئة ومحيط من نوع غريب جداً؛ بقي هذا لحكم فيينا، حيث يتضح هنا أنَّ كلَّ عواصم أوروبا كانت – حينذاك وبشكل عام – ترسم وتخطط مسبقاً لسياقات سياساتها وتعاملاتها مع الدولة العثمانية**[1].

ثالثاً: بروكش اوستن Prokesch Osten [2] مُمثلٌ لتركيا في النمسا أكثر من كونه مُمثلاً للنمسا في تركيا." – بروكش مبعوثًا وسفيرًا في إسطنبول (١٢٧٢ – ١٢٨٨هـ / ١٨٥٦ – ١٨٧٢م)

قدم بروكش إلى العاصمة العثمانية في الوقت المناسب، ذلك لأن العلاقات بين الدول الأوروبية

---

(1) A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.42 – 47.

(٢) هو متعدد البراعات فهو جندي، ودبلوماسي، ورجل دولة المتميز في النمسا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فقد شارك في الحرب ضد فرنسا بين عامي ١٢٢٨هـ – ١٢٢٩ هـ/ ١٨١٣م – ١٨١٤م، وفي عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م تمَّ تعيينه ضابطاً ثم قام بتدريس الرياضيات في مدرسة حربية، وبعد ذلك وبناءً على طلب مترنيخ انضم إلى السلك الدبلوماسي، من ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م، تمَّ إرساله في مهمة إلى الشرق الأوسط لمتابعة بعض النزاعات المختلفة التي بدأت مع حرب استقلال اليونان، وكان هذا اللقاء نقطة تحول في حياته.

وفي عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م تمَّ تعيينه سفيراً لدى حكومة الدولة العثمانية واستمر هناك لمدة ١٦٠ عاماً، وعند رحيله عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م قام الإمبراطور فرانسيس جوزيف الأول بمنحه وتوريثه لقب «كونت» عرفاناً لخدمته المميزة، وكان عضواً لأكاديمية العلوم في برلين وفيينا، ولديه مجموعة كبيرة من مؤلفات وسير ومبتكرات ثقافية التي تم شرائها عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م من قبل متحف برلين.

Eva Obermayer-Marnach: Österreichisches Biographisches Lexikon (1815 – 1950), Wien 1983, Band VIII, P. 2–3. Dr. Constant von Wurzburg: Biografisches Lexikon des Kaisethum Österreich, Dreiundzwanziger Theil, Podlaha – Proksch Osten ,Nachträge – IV. Folge, Wien 1872, P. 355 – 349.

http://www.ohio.edu/chastain/ip/prokesch.htm. http://en.wikipedia.org/wiki/Anton_von_Prokesch-Osten.

والدولة العثمانية كان لابد أن تعاود وتيرتها بعد انتهاء حرب القرم، لقد خلّفت الحربُ آثارًا جسيمة على المناخ الاجتماعيّ في الدولة العثمانية، وقد أتيح للناس أثناء الحرب القراءة كثيرًا عن الحضارة الغربية المُتفتحة، والتي استهدف للدولة العثمانية أن تندرج تحت لوائها. فلجأت النمسا إلى بروكش– كما في كثيرٍ من البعثات الدبلوماسية التي أُرسلت إلى الشرق قبلاً – استناداً إلى كفاءاته الوساطة كان عليه – من خلال معرفته بالعادات والثقافة في المشرق أن يرعى ويحافظ على المصالح النمساوية.

من مُقامه في العاصمة العثمانية، تابع بروكش باهتمامٍ كبير مراحل تطوَّر أقاليم الدولة العثمانية، وقد تعرَّف عليها قبلاً بالمتابعة الشخصية في السنوات ١٢٣٩ هـ/ ١٨٢٤م وحتى ١٢٥٦هـ/ ١٨٣٠م. في الوقت نفسه أتاح له مقرُ عمله المُطل على القرن الذهبيّ أن يُلاحق اهتماماته الخاصة: فقد ضاعف من حجم ما جمعه من العملات المشرقية والإسلامية، وحصل لنفسه على إذن الدخول إلى مكتبة السراي (حيثُ اكتشف هناك كتابات كورفينا المفقودة)؛ وظل على تواصلٍ مع علماء ورحَّالة، منهم على سبيل المثال هاينريش بارث (Heinrich Barth) وقنسطنطين فون تشيندورف (Constantin von Tischendorf) وأندرياس دافيد موردتمان (Andreas David Mordtmann)، وهذا الأخير شاركه بروكش الرأي في أن العثمانيين ليسوا بحاجةٍ إلى نصائح سياسيةٍ من الخارج وأنه يتعيّن التعامل مع الوضع الراهن (Status quo) للدولة العثمانية.

ظل بروكش مُخلصًا لهذا الهدف السياسيّ على مدار الأعوام الستة عشر التي قضاها في القسطنطينية، ورجع السبب في ذلك لإهتمامه الشخصى في بقاء الدولة حباً منه فيها. وقد هيّجت اتجاهاته السياسية حالة من العداء ضده، خصوصًا في نفوس نظرائه الروسيين والفرنسيين، إذ أنه بعد انقضاء حرب القرم لم يكن هناك اهتمامٌ أوروبى كبير في بقاء الدولة العثمانية على هذه الوضعية. وقد وصف بروكش القضية المشرقية في خطابٍ بعث به إلى ابنته، بأنها "صنيعة حالة الكسل الأوروبية"(١).

لقد ظل بروكش طيلة حياته تلميذًا لرجل السياسة المُحافظ مترنيش Metternich، والذي كانت المُحافظة على الدولة العثمانية هدفًا مُهمًا له في سياسته الخارجية. وخلال الأعوام الستة عشر التي قضاها موفدًا إلى إسطنبول، تعزّز موقفه المُتأثر بمترنيش، وذلك بسبب خبرته وما نجم عنها من

---

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876),"Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen p. 361-364.

تقييم الظروف المجتمعية في الدولة العثمانية. وقد وعى السياسيون العثمانيون رشيد وعلي وفؤاد باشا الأخطار التي تُحيقُ بالدولة العثمانية ومدّوا جسور التواصل والصداقة مع بروكش، وهو ما يُمكن اعتباره حالةً استثنائية داخل **السلك الدبلوماسيّ** للعاصمة العثمانية. كانوا يعرفون أن لهم في بروكش صديقٌ يشجب – مثلهم تمامًا – السياسة الروسية العدائية وينتقد السياسة الاستعمارية للقوى الأوروبية الأخرى. وعبر سنواتٍ عديدة كان بروكش داعمًا كبيرًا لهم، ولطالما أكدّ على أهمية الحفاظ على الدولة العثمانية باعتبارها دولةً إسلامية وأشار مرارًا وتكرارًا إلى مكانة السلطان باعتباره خليفةً للمسلمين. وفي تلك الفترة التي تراجعت فيها ثقةُ المسئولين في البسفور في القوى الأوروبية التي أعلنت نفسها "صديقةً" وطالبت الدولة بإجراء اصلاحاتٍ على النسق الأوروبيّ، أصبح بروكش في نظر علي وفؤاد باشا شريكًا مهمًا من أوروبا الغربية – حتى ولو كانت النمسا لا تملك هذا الثقل السياسيّ الذي تتمتع بها دولٌ مثل إنجلترا وروسيا. وأعلن بروكش دعمه لفكرة إتاحة الإمكانية أمام الدولة العثمانية لتحقيق حالة من الاستقرار على صعيد السياسة الخارجية، حتى يتسنى لها الاستقواء على صعيد السياسة الداخلية، إذ أنه كان يرى وجوب خضوع الدولة لفترةٍ من الإصلاحات تمتدُ لسنوات، وأن كل الإصلاحات قصيرة المدى لم تكن لتأتي بالنجاحات المأمولة. كانت سانت بطرسبرج أيضًا تعرف بأهمية مرحلة السلام الخارجية بالنسبة للدولة العثمانية، لكن أحدًا هناك لم يكن على استعداد لتوفير هذا الاستقرار لها.

كثيرًا ما وصف بروكش في مُذكّراته أهمية علاقات الجوار الطيبة لدولةٍ مسيحية تُجاه دولةٍ إسلامية، ودعا من خلال مشاهداته للعلاقات المجتمعية للعثمانيين الغربَ إلى تفّهم الدين والثقافة هناك. وبهذا المفهوم يبدأ كتابه **١٦ عامًا في إسطنبول**:

"في النصف الأول من شهر ربيع الاول ١٢٧٢هـ / نوفمبر١٨٥٥م تخلّيتُ عن منصبي في فرانكفورت، راودني شعورٌ بأنني تخلصّتُ من حملٍ ثقيل، وأنني لن أخسر مزيدًا من سنوات حياتي أملاً في حل مشكلةٍ يستحيلُ حلّها. ذهبتُ إلى إسطنبول واضعًا نصب عينيّ مهمة واضحة المعالم، لطالما أثنى عليها كل رجل دولةٍ يُدرك تطلعات النمسا في الحياة وسط جيرانها. وقد تعززت باقتناعي، أنه لن يكون هناك جارٌ على الحدود الجنوبية للنمسا والبالغ طولها ٣٠٠ ميلاً، أكثر راحةً ومُسالمةً من تركيا؛ وأنه لن يكون هناك للنظام السياسي أخطار ومُشكلات؛ فكل ما من شأنه أن يُضعف تركيا سيكونُ من وجهة النظر السياسية ضررًا على النمسا، وكل من شأنه أن يحميها من الضعف سيشكّل ميزةً في صالح النمسا. لم تكن هذه شاكلة التفكيرُ في فيينا وفى بودابست، وفى المحافل الدولية المختلفة اختلف الموقف حيال الباب العالى حسب ما تمليه المصلحة. عن هذا وعن جودة وثقل العناصر التي تتكوَّن منها الدولة العثمانية، كان أمامي الكثير لأتعلمه، كيّ تتبلور رؤيتى

وينضج حكمي على الأشياء".

بهذه المقدمة يُظهر تلميذُ مترنيش أنه سخّر نفسه وما يزال من أجل الدولة العثمانية قويةٍ تكونُ بمثابة منطقةٍ آمنة بين النمسا وروسيا.

في البداية استعان القائمون على الحكم في النمسا بخدمات بروكش من أجل دعم العلاقات مع الدولة العثمانية ومُمثّليها السياسيين. من جانبه رحّب البابُ العالي باختيار بروكش مبعوثاً نمساوياً. أصبح فؤاد الذي عمل من قبل مبعوثاً في لندن وباريس ولشبونة، كبير الوزراء عام ١٢٦٢ﻫ/ ١٨٤٦م، وأسلم زمام مهمة وزارة الخارجية للدبلوماسيّ الشاب والطموح علي باشا، الذي كان في ذلك الوقت سكرتيرًا للسفارة في باريس. عمل كلاهما على إجراء اصلاحاتٍ شاملة، دفعاً بها بكل طاقةٍ وحكمة. وفي خطابٍ إلى بروكش بتاريخ الثالث عشر من ذي القعدة ١٢٧٢هـ / السادس عشر من يوليو ١٨٥٦م، أعرب فؤاد باشا عن رضاء السلطان عبد المجيد الأول عن الأعمال التي أدّاها بروكش حتى ذلك التاريخ. وقد أيدّ بروكش بالاشتراك مع المبعوث البريطانيّ ستراتفورد دي ريدكليف (Stratford de Redcliffe) في ربيع الآخر – جمادي الاول عام ١٢٧٢هـ / يناير- وفبرايرعام ١٨٥٦م أثناء مؤتمر إسطنبول، السعي إلى ربط إمارتيّ الافلاق والبغدان مع الدولة العثمانية برابطةٍ وثيقة، من أجل تقوية الدولة من هاتين النقطتين الخارجيتين، الذي تناول المؤتمرون أيضاً "أحقية روسيا بفرض الحماية على الطائفة الأرثوذكسية في الدولة العثمانية".[1]

لم يعتقد بروكش أبدًا في الفكرة التي تناقلتها الألسن عن "رجل أوروبا المريض في البسفور"، بل وشارك السفير البريطانيّ في فيينا فريدريك جيمس لامب (Frederick James Lamb) الرأي في محادثةٍ جمعتهما عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٩م، أن الدولة العثمانية تنطوي على حيويةٍ كبيرةٍ داخلها. صحيحٌ أن الدولة تعرَّضت لتصدّعاتٍ عنيفةٍ – لو أصابت الحكومات الأوروبية الغربية لأسقطتها – إلا أن الدولة قويةٌ من داخلها بما يكفي ولا يُمكنُ تحطيمها إلا من الخارج. لقد أثنى الجانبُ العثمانيّ على بروكش لموقفه هذا الرافض لصورة "رجل أوروبا المريض" التي رسمتها وأصرت عليها دولُ أوروبا للدولة العثمانية.

أظهر السلطان لبروكش، وقبل فترةٍ طويلةٍ من منحه الوسام العثمانيّ الأرفع، أنه –أي بروكش–

---

(1) Edgar hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876),”Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts” Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 371-373.

يحظى باهتمامٍ كبير، وأن المسئولين في إسطنبول يسعون على راحته هو وزوجه وعائلته. من جانبٍ آخرِ أيضًا رُؤي بروكش مُدافعًا عن الدولة العثمانية، وهو الأمرُ الذي تُظهره مقولةٌ للمبعوث البروسيّ برازيير (Brassier): "إنه يُغطِّي الدولة العثمانية بصدره العريض." لقد رسخ في اعتقاد بروكش أن الدولة العثمانية ستعمر أكثر من ممالك أخرى لو أُتيح للدولة وقتٌ تُجري فيه حزمةً مُحدَّدة من الإصلاحات.إلا أن السباق المحموم لاتخاذ مواقع مناسبة في إرث الدولة العثمانية، أصبح دأب الدول الأوروبية منذ فترة طويلةٍ. وفى هذا السايق اعترف نابليون الثالث في حوارٍ له مع هوبنر (Hübner)، السفير النمساويّ في باريس، أن شعورًا يراوده بأن نفوذه في إسطنبول سيتلاشى، في حين أن النفوذ النمساويّ يبدو هو الأقوى والأشد تأثيرًا. وأردف أن بروكش وقف حائلاً "دون تنفيذ الباب العالي للنصائح التي أسدتها فرنسا وقوى غربية أخرى للعثمانيين". وقد اكتفى هوبنر في رده على هذا الكلام، بقوله إن هذه الشكاوى ليست مُبّررةً تمامًا وأن على القيصر أن يُعرب عن شكواه هذه ضد بروكش عبر سفيره في فيينا. بدوره لم يكن توفينيل (Thouvenel)، السفيرُ الفرنسيّ في إسطنبول راضيًا عن بروكش بالمرة. لكن لم يكن ذلك ليثني من عزيمة بروكش الذي أراد حتى في أحلك الظروف ألا يحيد عن هدفه الأساسى، وهو الحفاظ على الدولة العثمانية، وبذل جهده في فيينا لعرض محاسن البُناء الاجتماعية في الدولة التي تحتضنُ شعوبًا عديدة. وهكذا كان يرى أن الدولة العثمانية تفردت بعملٍ مُتميز، وهو العدل والمساواة في معاملة مُختلف الديانات. لقد فتحت المدارسُ الحكوميةُ أبوابها لأطفال كل الجماعات الدينية من مختلف الأصول العرقية. وفي تعارضٍ مع الرأي الروسيّ، وصف بروكش هذه السياسة التعليمية بالتقدّمية. لقد بدا له من غير المفهوم تمامًا، ما أقدمت عليه بريطانيا العظمى من مُطالبة السلطان بإصدار مرسوم، يُعطي الحق للمُسلمين في الانتقال إلى الديانة المسيحية. لقد رأى بروكش هذا بمثابة هجومٍ على نسق الثقافة العثمانية وعلى مكانة السلطان كخليفةٍ للمُسلمين. وقد أعرب كبيرُ الوزراء لبروكش، بعد أن صُدم هو الآخر من هذا الطلب البريطانيّ، أنهم يتعاملون مع الباب العالي، الذي يدّعون رغبتهم في إنقاذه، على هذا الأساس منذُ ٤٠ عامًا.(١)

لقد كان لزامًا على السلطان أن يُواجه عديد المشكلات داخل دولته. خيّمت الاضطراباتُ على طرابلس، واشتدت الرغبةُ في الاستقلال في تونس، إلا إنه كما جرت العادةُ، كان هو الضامن للتعايش المُنظَّم بين مُختلف الأديان والعرقيات. بالنسبة لبروكش كان هو صاحب السيادة المُطلقة

(1) Edgar hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876),”Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts” Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 375-377.

التي لا ينازعه فيها أحد، وهو الذي يحكمُ بلدًا تحتوي على موارد هائلة. مما سبق استخلص بروكش أن الضرر الذي يحدقُ بالدولة العثمانية لن يأتي من مكانٍ أخر سوى من الخارج، إما عن طريق الحرب أو من خلال اصلاحاتٍ مُتعجلّة أوروبية الطابع. ولأن بروكش أعلن عن تعلّقه الشديد بثقافة هذه الدولة وشعبها، فصحيحٌ أنه أيّد الطموحات الإصلاحية، ولكنه ما فتئ يُحذِّر من الأَورَبة التامة والتسّرع في إجراء التجديدات. من الجهة الأوروبيّة جاء الردُ نافذ الصبر، حسب رأي بروكش، ذاك أن أرباب السياسة هناك اعتقدوا أن الإصلاحات تسيرُ بوتيرةٍ في غاية البطء. لكنه رأى أن نجاح الإصلاحات السياسية يتهدده الخطر من جراء تصدِّي القوى الأوروبية المُتسرِّع له، علاوةً على أن السياسيين الغربيين من وجهة نظره يفتقرون إلى المعرفة الكاملة بالأحوال القائمة فعليًا في الدولة العثمانية. دوَّن بروكش في كتابه ١٦ عامًا ما لاحظه من الفجوة الاجتماعية في المجتمع العثمانيّ:

"لم يُوجد في هذه البلاد مجتمعٌ على النسق الأوروبيّ. كان الشعبُ يتكوَّن من طبقتين: أقليةٌ يُخوَّل لها وحدها الاستيلاء على المناصب والحصول على المناصب في الدواوين، وكانت هي الفئة التي تُسيطر وحدها تقريبًا على الأرض الزراعية والمُمتلكات، ومع كل هذا فهي غير مُلزمةٍ بدفع الضرائب؛ ثم الأغلبية الساحقة التي تعمل في كل مجالات الخدمة مُهدرة الحق مسلوبة الإرادة."

في أوروبا أيضًا كانت حالة التعقّل والفهم الضرورية لإصدار المُقترحات السياسية، مفقودة. ولأن المُجتمع الإسلاميّ في الدولة العثمانية لم تكن ظروفه لتُقارن مع الأحوال المجتمعية في المجتمع الغربيّ، فإنه كان لزامًا البحثُ عن طرقٍ أخرى لحل المُشكلات المجتمعية داخل الدولة.

شهد الأسبوعُ الأول من ذي الحجة ١٢٧٣هـ/ أغسطس ١٨٥٧م، بداية القطيعة بين مُمثّلي الحكومات الغربي والباب العالي، بسبب ضم الدولة لإمارات الدانوب الإفلاق والبغدان. وقد سبق ذلك اندلاعُ نزاعاتٍ دبلوماسيةٍ عنيفة بين الدولة العثمانية والنمسا (مدعومةٍ من بريطانيا العظمى) من جهة، وفرنسا وروسيا وساردينيا وبروسيا من جهةٍ أخرى. وبسبب عدم التوصِّل إلى حلٍ لقضية إمارتي الدانوب، غادر مبعوثو فرنسا وروسيا وبروسيا وساردينيا أرض إسطنبول. ولم يبق من بين المُمثّلين الأوروبيين في إسطنبول إلا السفير البريطانيّ اللورد ستراتفورد دي ريدكليف وبروكش. وقد خلَّفت المُجابهة المُتواصلة لمصالح القوى الأوروبية آثارًا عميقةً في نفس بروكش بعد مُضِّي سنة ونصف على إقامته على الخليج الذهبيّ: لقد شعر أنه كما "الأداة المكسورة"، ورأى في شهر ذي الحجة ١٢٧٣هـ/ أغسطس ١٨٥٧م أن العمل الدبلوماسيّ الذي قام به خلال سنةٍ كاملة ذهب أدراج الرياح، وتقدّم بطلبٍ لإعفائه من منصبه. إلا أن قرار إعفاءه لم يصدر لا حينها ولا حتى في الفترة اللاحقة. من جهتهما كان الوزير بيول والقيصر يريدان الإبقاء على بروكش ولم تكن لديهما

أيّ نية لعزله.

وقد أردف بروكش في كتابه ١٦ عامًا توصيفًا للعام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م يسرد فيه موقفه حينها الذي دّعم الفرضية القائلة بأن السياسة الأوروبية العدائية إلى حدٍ بعيد، مثلت لبروكش تحدياً متزايداً إزاء دوره كحامي الباب للعالي. وهذا الموقف لا ترجعُ أسبابه إلى تحمّس بروكش للثقافة العثمانية وحسب، وإنما أيضًا وبالأساس إلى الاتجاهات السياسية المُحافظة للنمسا.كان بروكش يرى في الدولة العثمانية إمكاناتٍ سياسيةٍ عظيمة.

وكان يتحدَّث في تقاريره بإيجابيةٍ عن السياسيين العثمانيين. وكان ردُّ بيول عليه يشوبه عدم الارتياح وبرودة الحديث:"الأتراك يملكون خصائص مُتميّزة، وعقلٍ بشريٍّ سليم يندرُ وجوده في أيّ مكانٍ [...] لكنهم لا يملكون شجاعةً سياسية."(١)

ومع الموت المُفاجئ لكبير الوزراء رشيد باشا، خسر بروكش مطلع عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م شخصًا كان محل ثقةٍ على مقربةٍ من السلطان، والذي قدّره بروكش كثيرًا بسبب قدراته العالية وشخصيته الأمينة. على الصعيد السياسيّ، باتت وضعيةُ الدولة العثمانية بعد وفاة رشيد باشا صعبةً، لأنه كان يُمثِّل القوة المُوفّقة التي تُصالح بين مُختلف الأطراف ولأنه أكسب الوزارة دورٌ يُحسب لها. وفي خطابٍ شخصيٍّ بعث به إلى بيول، يقولُ بروكش:"قد يعتقد المرء بالخرافات ويعتقد أن الصولجان على الدولة قد انكسر عندما يعايش مثل هذه الأحداث! منذُ أعوام وأنا أبذلُ كل جهودي من أجل الموازنة بين رشيد وعلي وفؤاد وصهر السلطان محمد علي. إن تقلدهم السلطة أتى بأنسب مجموعةً يُمكن لها أن تكون معًا هنا. لقد كان وجود هذا الرجل على قمة هرم السلطة لا غنى عنه من أجل الإبقاء على التوازن مع كافة الجهات. وما من أحدٍ آخر كان أكثر مناسبةً منه للمنصب الأرفع في البلاد. رغم أن ماضيه ليس فقيرًا من نقاط الضعف، إلا إنه تفوَّق عليهم جميعًا ودون استثناء في التقدير، واستأثر بالاهتمام العام حتى على حساب علي باشا نفسه، الشريف النسب الذى لم يضارعه في السيطرة على النفس ولا في المعرفة والنظرة الثاقبة ولا في الأدب والسلوكيات. لقد كان يتميَّز بالعقل اللين والسريع الفهم والتعقّل التام والأخلاق الودودة ولم يُستدَّل أبدًا على اتصافه بضيق الصدر أو التزمّت أو ضيق الأفق أو الغرور أو القسوة، وكان يميلُ إلى النزاهة والحرص وحتى لو كان ذلك بدرجةٍ ضئيلة. لقد تغلّبت الصفاتُ الطيبة على نقاط الضعف، التي لابدّ من

---

(1) Edgar hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876),"Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 375-377.

التغاضي عنها اليوم ونسيانها."أنا لا أجرؤ على إصدار أية أحكامٍ على كيفية تشكّل الأوضاع في الفترة المُقبلة. هل سيصيرُ علي باشا كبير الوزراء ويحل فؤاد باشا محله في منصبه الحالي، وهو الوضعُ الذي لا يعتبر بديلاً. أم تتوَّلى شخصيةٌ كبيرةٌ من الظل رئاسة الوزراء ويبقى الوزيران في منصبيهما الذين يشغلاهما اليوم، على الرغم من أن علي باشا لن يكون هو نفسه الرجل الذي كان إلى جانب رشيد باشا. لا مفر إذن من البداية من جديد".

وبعد وفاة رشيد باشا بخمسة أيام حلّ السلطانُ ضيفاً على مسرح إسطنبول، كي يُظهر للجالية الأوروبية وقبلها الفئة المُسلمة من الشعب في المدينة، أن "السير في ركاب الأفكار الأوروبية لم يكن مرجعه إلى رشيد باشا فقط وإنما هو يتبناه السلطان نفسه".اعتمد بروكش، الذي كان مُتحفّزًا لمُجابهة محاولات القوى الأوروبية الأخرى لزعزعة استقرار الدولة، على علاقاته الطيبة مع علي باشا من أجل تحقيق المصالح النمساوية – أو بالأحرى تلك المصالح التي كان بروكش يعتبرها نمساوية. في الفترة التالية اتهم مُمثّلو فرنسا وروسيا علي باشا بأنه يسيرُ على خطى السياسة النمساوية في إدارة الدولة. أما الموقف الذي طالما اتخذه الساسةُ العثمانيون إزاء الهجمات المُتكررة من الخارج، فقد اعتبره بروكش استثنائيًا بامتياز، لقد رآى موقفًا يُظهر قدرًا كبيرًا من شخصية كلا الرجلين، حسبما أسهب بروكش في وصف ذلك في **كتابه ١٦ عامًا**:

"لقد كانت الدولة [العثمانية] تُساقُ بخطىً حثيثةً إلى الانهيار الداخليّ بسبب سلوك أوروبا حيال الإصلاحات التي كانت الدولة تصبو إليها بجديةٍ وإخلاص. ومن أجل اجتياز الأزمة، كانحريًا بتلك القوى أن تقوم على الرعاية التامة للدولة عبر عدة أجيال. إلا أن هؤلاء لم يقوموا بشيءٍ من ذلك إلى الآن ولم يكن هناك نيةٌ لمثل هذا هنا. تعرقلت في صناعتها التي كانت تحظى بعظيم الاهتمام، وحيل بينها وبين تطوير مواردها ونظام إدارتها، ودُفع بها إلى حافة الإفلاس بسبب التجديدات المُكلِّفة والمُتسرعة التي أُرغمت عليها، وبسبب الاستغلال الوقح من الخارج، ولم يُرأف بمبادئها وتحديدًا دينها وعاداتها ومكانة سلطانها، وحُرمت من حقها في علاقاتها مع أوروبا، هكذا كانت حالُ تركيا، التي لم تكن فبلها بثلاثين عاماً مدينةً بهيلر واحد بل كانت ثريةً بقدرٍ معقول؛ واليوم تعاني تحت وطأة الإفقار وتنوء بحمل الفوائد المتراكمة، وتنعكسُ صورتها أمام الخارج والداخل وهي تمرُ بحالةٍ غيبوبةٍ عميقة. [..] وعلى الرغم من ذلك لم يعد في مقدرة الباب العالي الخروج عن المسار الذي سار على خطاه السلطان محمود. لكن أن يُبقي كلٌ من علي وفؤاد باشا، اللذان وقفا على قمة هرم التجديدات وكانا يعرفان أحقية تعالي الأصوات المعارضة، على رباطة جأشهما رغم ذلك، هذا من الظواهر الأكثر عجبًا التي رأيتها".

من بين المُمثِّلين الأوروبيين في البسفور، كان بروكش يعاني من السفير الفرنسيّ

علـى وجـه الخصـوص. وتزايـد الضـغطُ علـى بـروكش، لدرجـة أنـه عـاود الكتابـة إلـى فيينـا عـام١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م مُطالبًـا مـن جديـد بإعفائـه مـن منصـبه. ومـع دخـول فصـل الصـيف غـادر بـروكش إسـطنبول إلـى فيينـا، كـي يُفعِّـل بنفسـه قـرار اسـتقالته. إلا أنـه لـم يُصـادف فـي العاصـمة النمسـاوية سـوى الـرفض. وأيضـاً بعـد عـدة أشـهرٍ كـان المسـئولون هنـاك علـى أتـم الاقتنـاع بقدراتـه الدبلوماسـية المُتميِّـزة. وقـد كتـب ريشـبيرج (Rechberg)، الـذي كـان مبعوثًـا للنمسـا لـدى إسـطنبول فـي الفتـرة بـين ١٢٦٧- ١٢٦٩هـ/١٨٥١-١٨٥٣م والـذي تقَّلـد منصـب وزيـر البيـت الملكـيّ القيصـريّ ووزارة الخارجيـة، كتـب إلـى بـروكش فـي ٤ ذي القعـدة ١٢٧٥هـ/ ٥ يونيـو ١٨٥٩م، يقـول:"يتلقى المشـرقُ فـي هـذه اللحظـة تحديـدًا شـأناً ووزنًـا أسـمى وأرفـع. نعتبـر إيطاليـا قناعـاً زائفـاً، فيمـا أن الخطـط الحقيقـة موجَّهـةً صـوب المشـرق. لهـذا السـبب علينـا أن نوجِّـه أقصـى جهودنـا ناحيـة المشـرق ولا يسـعني إلا أن أتمنـى للقيصر، حظًا سعيدًا وموفقًّا، بأن تكون اهتماماته موجهةً إلى هناك".

فـي معركتـه ضـد الإسـراع غيـر المُوفَّـق بعجلـة الإصـلاحات ومحـاولات هـدم الـدين الإسـلاميّ، عمـل بـروكش بعـد عودتـه إلـى إسـطنبول علـى مجابهـة مُمثلـي القـوى الأوروبيـة الأخـرى وبهـذا "كـان محكومًـا عليـه بـأداء عمـلٍ لا طائـل مـن ورائـه". وأمـام عينيـه تجّلـت تفاصـيلٌ دراميـة، اعتقـد هـو أن أسـبابها ترجـع إلـى القـوى الأوروبيـة الأخـرى. فطبقًـا لوجهـة نظـره، كانـت روسـيا شـريكة فـي مسـئوليةً احتـدام النزاعـات بـين البـاب العـالي والطائفـة المسـيحية، واشـتعال السـخط العـام فـي الـبلاد. لقـد كـان بـروكش راسـخ الاعتقـاد بـأن روسـيا تحـاولُ مـن خـلال إثـارة القلاقـل "أن ترسِّـخ فـي الـرأي العـام الأوروبـي المُعتقـدات المألوفـة عـن أحـوال لا يملـكُ الـرأيُ العـام الجهـد لتغييرهـا".في سـنوات عملـه المُتـأخرة، رأى فـي روسـيا السـلطة الأكثـر عدائيـةً وخطـورةً، وأن سياسـتها الخارجيـة لـم يـتم الـوعى بهـا مـن دول غرب أوروبا على نحوٍ صحيح.

وقد رأى بروكش أن الدول الغربية الأخرى متواطئةٌ في السياسة التي تهدف إلى الإضرار بالدولة العثمانية، وهي السياسة التي تتعمد – حسب رأيه – تحطيم الدولة على الصعيد الماليّ: "في قاع الهاوية، التي يقفُ على حافتها نهب كنوز الدولة العثمانية من المحليين والأجانب، وتدمير الصناعة من خلال العقود التجارية المُجحفة، وحربُ القرم مع توابعها المُستمرة، والمطالب المُتعجلة بإجراء عملية الإصلاح التي يعوزها كفاءات وموارد مالية ووقتُ لم يتسنى لتركيا تقديمهم

خلال جيل واحد، ينذرها ذلك التدهور الماليّ غير المتوقّع بالدمار التام". (١)

في السادس عشر من شهر ذي الحجة ١٢٧٧هـ / الخامس والعشرين من شهر يونيو ١٨٦١م، تُوفِّي السلطان عبد المجيد الأول. وقد ظل خليفته عبد العزيز مُختفيًا إلى حين الاحتفالات الرسمية بتنصيبه سلطانًا على العرش، وذلك خوفًا من استهدافه بهجومٍ إرهابيّ ولم يأكل سوى الأطعمة التي تُعدّها أمه له، خشية التعرَّض للتسمّم. هذا وقد ربطته علاقةٌ طيبةٌ مع بروكش، تعزَّزت أكثر من خلال الصداقة التي أبرم بروكش أواصرها مع علي باشا. فكان من السلطان في خطاباته له إلى الشعب على سبيل المثال، قبوله لمُقترحات تحسين التي اقترحها عليه بروكش.

في السادس والعشرين من شهر ذي الجحة ١٢٧٧هـ / الخامس من يوليو ١٨٦١م، جرت مراسمُ التتويج في مسجد أيوب بالتقليد الشائع بالتمنطق بالسيف. وقد رأى بروكش في سير الاحتفالات دليلاً على العلاقات الطيبة التي تجمع بين العثمانيين والرعايا المسيحيين في الدولة:

يصفُ الدبلوماسيّ حفل التتويج وهو مأخوذٌ به مقارناً بالاحتفاليات الأوروبية الكبيرة التي يرى أنها أقل فخامةً وبهاءً. بدأت الاحتفالاتُ بدويّ المدافع التي أيقظت المدينةُ في الصباح الباكر من سباتها العميق. قرابة الظهيرة ذهب بروكش بمعية خدمه ومعاونيه إلى قصر دولما باشا في قاربٍ كبير. جرت مراسمُ استقباله في موكب عظيم وهو بصحبة الوفد الدبلوماسيّ، الذي جاء في إثره العلماء والوزراء، في صالة الاحتفالات الخاصة بالقصر.وبعد أن احتفل الوفدُ الدبلوماسيّ بالسلطان أقام فؤاد باشا في منزله الريفيّ على خليج البسفور عشاءً في ظل خيمةٍ من القماش المُذَّهب التركيّ القديم والأعمدة المُزخرفة التي تركها السلطان محمود الثاني ميراثًا. في المساء والليل أضاءت مصابيحٌ لا حصر لها سماء الحديقة؛ وأضاءت ألعابٌ نارية سماء البسفور. أبحرت سفنٌ بخارية تلمع في ضوء المصابيح ونقلت جماعة الضيوف الأوروبيين إلى مدينة بويوكديري. فُتح جناحُ الحريم أمام السيدات الأوروبيات لمشاهدته. ورغم أن الميناء امتلأ بقوارب لا حصر لها، اندهش بروكش من مراعاة الآداب العامة وحالة الراحة التي عمّت الضيوف. لم يلحظ أي شخصٍ مخمور أو "وقح". قطع السلطانُ خليج البسفور متوسطاً الجمع ذهابًا وإيابًا في سفينةٍ بخارية. ظل بروكش حتى منتصف الليل منتشيًا بهذه "العظمة"، وهذا الاحتفال "القادم من ألف ليلةٍ وليلة"، وترسّخ ايمانه بمكانة الأخلاق ووزنها لدى الدولة والحاكم. وقد عايش بروكش احتفالاتٍ أخرى لاحقًا في

(1) Edgar hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876),"Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 379-382.

مدينة بيبك (Bebek). إلا أن الاحتفالات لم تستطع التغطية على التوترات السياسية الداخلية التي انخرطت الدولة فيها. عامٌ ونصف فقط بعدها قدّم علي وفؤاد باشا استقالتيهما من منصبيهما في رجب ١٢٧٩هـ/ يناير١٨٦٣م. كان بروكش يؤمن بقدراتهما السياسية وكتب إلى صديقه ألكسندر فارزبيرج خطابًا قصير المحتوى عن الوضع الراهن في القرن الذهبيّ:

"أوروبا تحبُ الغريب والمثير فيما يتعلق بالمشرق، إلا أن من الطبيعى وضع المشرق في مقدمة الاهتمام. في الصحف الأوروبية يصفون السلطان بأنه رجلٌ مُهرِّج والآن تعيدُ تلك الصحف وصف وزرائه بأنهم أناسٌ يطمحون إلى السلطة المطلقة ولذلك يتعاملون مع مليكهم كأنه تحت الوصاية. كلُ ما سبق غير صحيح. السلطان هو رجلٌ شاب ليست له خبرة أو معرفة كافية بأصول اللعبة، وهو على وعيٍّ تام أن عليه مهمة يؤدّيها، لكنه لا يعرف كيف يبدأ على وجه التحديد. والوزراء هم رجالٌ جادون ولديهم رؤيةٌ واضحة عما يستطيعون فعله وما ينبغي عليهم فعله، وهم على درجةٍ من التعليم والرزانة لا تقل عن وزراء أوروبيين، لكن عليهم أن يكملوا ويتبعوا نظامًا إصلاحيًا لا يستطيعون الخروج عنه وهو النظام الذي يقودُ إلى الهلاك أكثر منه إلى النجاة. السطحيون والأتراك كبار السن يرون الأخطار الناجمة عن هذا النظام لكنهم لا يعرفون أن ليس هناك طريقٌ آخر؛ أما الطموحون والشباب من الأتراك فيرون المناصب فقط ويؤمنون أن الدولة سيكونُ لها شأنٌ افضل لو أمكن لهم الجلوسُ عليها. وبسببٍ من هذه الرؤيات المُتباينة نشأت أزمةُ الوزراء التي حسمت في جوهرها تمامًا. وظل كلا الرجلين القائدين على قمة هرم القيادة. إلا أن هذا لا يعد بألا تتكرر الأزمة من جديد، ولكن ما سيكون حينئذ الفيصل هو أن ينافسهما رجلٌ لديه موهبة وثقل يجاب ما لدى كلا الوزيرين. إلى اليوم لا يُرى أثرٌ لمثل هذا الرجل".

لم يمر وقتٌ طويل حتى حصل فؤاد وعلي باشا على رضا السلطان وعادا من جديد لتنفيذ سياسة الدولة. ولم تكن هذه هي الأزمة الحكومية الوحيدة في ستينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وهنا صح اعتقادُ بروكش أن مثل هذه الأزمة السياسية، التي كان للجانب الأوروبيّ تأثيرٌ عليها، يُمكن أن تتكرر من جديد.

إبّان الأزمة الحكومية في رجب ١٢٧٩هـ/ يناير ١٨٦٣م، لم يسمع بروكش عن السلطان عبدالعزيز شيئًا طيبًا. في العشرين من يناير أتى بستانيّ القصر الملكيّ إلى بروكش ووصف السلطان أمامه بأنه رجلٌ جاهل ومُتقلِّب المزاج وقاسي القلب وشرير. كما وصف أصحاب الثقة من حاشية السلطان بصفاتٍ لا تقلُ سوءًا. وقال إن السلطان عبد المجيد الأول أخبره قبل موته، أنه ليس حزينًا لقرب دنو الأجل، وإنما يشعر بالحزن على خليفته الذي يكره كل المسيحيين وكل ما يمت إلى الإصلاح بصلة. ورغم هذه المعلومات ظل بروكش يُؤمن بالتعايش السلميّ بين المسيحيين

والمسلمين، وأن انتعاشًا سيحدثُ في الدولة العثمانية، وذلك حسب تصريحاته عندما سافر في صيف عام ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م إلى بودابست وفيينا. (١)

كان بروكش يرى أن القائمين على الأمر في فيينا لم يعطوا أيّ انتباهٍ "للتحوَّل الحادث منذ قرنٍ كامل" في إسطنبول، وهو التحوَّل الذي وصفه المُؤرِّخ ستانلي إي. لانيبول (Stanley E. Lanepoole) – مُقارنةً بدولٍ إسلاميةٍ أخرى – بالتغيّر "الثوريّ". وعلى الرغم من أن بروكش أمكن له أن ينقل كلامًا إيجابيًا عن الإصلاحات، وأن صناعة القطن المزدهرة والنجاحات الاقتصادية الزراعية الأخرى أوضحت أن الخطوات التقدمية في الدولة العثمانية تفوقُ بمراحل تلك التي حصلت في دولةٍ مثل اليونان على سبيل المثال، فإن النمسا اعتبرت تأثيرات تلك الإصلاحات غير كافيةٍ على الإطلاق. وفي محرم ١٢٨٢هـ/ يونيو ١٨٦٥م ودَّع بروكش السلطان عبد العزيز، كي يقضي إجازةً في النمسا وسويسرا. وفي فيينا قام بزيارةٍ ملكية إلى القيصر فرانس جوزيف الأول. وهذا الأخيرُ أعرب عن رضاه التام بعمل مبعوثه الدبلوماسيّ وأفهمه أن النمسا ليست على استعدادٍ للتخلي عنه سفيرًا لها في إسطنبول. "لقد أكدّت لي سيادتكم أن أواصل في هذا الاتجاه، ولكم أراحني ذلك منكم وهدأ خاطري".

في الثاني والعشرون من جمادي الاول/ الثالث عشر من أكتوبر حلّ بروكش مُجدّدًا في إسطنبول ونزل ضيفًا على فؤاد وعلي باشا. وقد أجرى مع الأخير محادثةً طويلةً ملؤها الثقة المُتبادلة عن أحدث التطوّرات في الدولة العثمانية. وفي خطابٍ خاصٍ منه في نهاية شهر محرم/ يوليو، أكدّ علي باشا من جديد على صداقته المتينة وعلاقة الثقة التي تجمعه ببروكش. على الصعيد السياسيّ أيضًا كان كلاهما متفقان في الآراء، إلا أن علي باشا كتب إليه أن السياسة المُحافظة هي أنجح الطرق لكلا البلدين اللتين تضمان شعوبًا عديدة. "إن وحدة ورخاء النمسا، لهما وحدة ورخاء بلدى. كل من له القليل من التعقل عندنا في تركيا التقليدية والمحافظة بطبيعتها يعرف أن تركيا تحتاج جيران لهم سلطة محافظة ". وحتى السلطان الذي التقاه بروكش بعد عدة أيام، كان سعيدًا للغاية وحادثه طويلاً عن التطوّرات السياسية. أعقبت ذلك في الأيام التالية مُحادثاتُ عملٍ مع مُمثِّلي الكنائس وبطريركيات المسيحيين الملكيين ومختلف القساوسة، من أجل التوصّل إلى حلٍ للنزاع المُشتعل بسبب مُمتلكات الأديرة في منطقة البلقان.

---

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876),"Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 382-388.

على الصعيد السياسيّ كانت الاستشارات التي كان يخوضها مع شركائه العثمانيين أحب إلى قلبه من المُحادثات التي كان مُجبرًا على إجرائها في فيينا والتي كان يرى أنها تتأسس على قاعدةٍ من الجهل والضبابية والقصور. على عكس ذلك ما بدى لبروكش من "الموقفُ الصحيح" من علي باشا واللقاء "اللطيف والمُهذَّب" مع والي مصر في ١٩ ذي الحجة ١٢٨٢هـ/ ٥ مايو ١٨٦٦م، والذي استعان ببروكش وسيطًا لدى السلطان في قضية التوريث. (١)

لمراتٍ عديدة حاول بروكش في تقاريره أن يشرح لرؤسائه في فيينا، الاختلاف الثقافيّ للأخر والخلفيات المُتسببة في تطوّراتٍ بعينها في الدولة العثمانية. واقترح في فيينا مرارًا أن يتم الحفاظ على الدولة العثمانية كإحدى الأهداف الأساسية الراسخة للنمسا. وقد قدّم بروكش هذا المُقترح مراتٍ عديدة، بسبب أن القناصل النمساويين كانوا ينقلون إلى وزارة الخارجية في فيينا تخطياً لبروكش تقاريرًا عن الأوضاع في الدولة العثمانية تحملُ ادعاءاتٍ متناقضة وتتعارض مع المُذّكرات التي يبعث بها بروكش، ومن ثمّ لم يستطع بروكش الموافقة عليها نتيجةً لموقفه المساند للدولة. كانت هذه التقارير تتناول وجهات النظر المُختلفة بخصوص الحقوق والسلطات المُخوَّلة لحكّامٍ عثمانيين وعرب، وهي التي أراد بعضُ القناصل النمساويين تقليصها اعتمادًا على نفوذ بروكش لدى الباب العالي، إلا أن الأخير رفض مثل هذه الأمنيات تمامًا. يقولُ في كتاب **١٦ عامًا** عن ذلك:

"موقفي حتَّم عليّ أن أكون على وضوحٍ تامٍ معه [بويست] في هذا الشأن. وقبل انتهاء العام أعطيته صورةً واضحة عن الأحوال والمُنشآت وخصائص الناس والتأثيرات القادمة من الخارج والمصالح المُتعارضة فيما يخصّ مجالي. وقد بينّتُ له أسباب السياسة التي تتبعها النمسا تجاه الباب العالي منذُ سنواتٍ بعيدة، وتوابع الخروج عن هذه السياسة، إن حدث خروج لبعض الوقت نتيجة لغياب الوحدة بين أفراد القيادة أو تشوّش الفهم في فيينا فيما يتعلّق بالوضع في الدولة. وأظهرتُ له أن الدولة العثمانية على أي حال ضعيفة ومُستباحة بسبب العقود التجارية المُجحفة، كما أنها ليست مُتقدمة في مجال استصلاح الأراضي الزراعية، ومُحطّمة في مجال الصناعة المُتميّزة في بعض الأوجه، ومتراجعة تمامًا في مجال الإدارة ونظامُ الضرائب طبقاً للمفاهيم الأوروبية، [...] حيث لا يُمكن تطبيقه أو استخدامه في مناطق شاسعة من الدولة وفي أقاليم كاملة. قمت بلفتُ انتباهه إلى أن الضغط على فكرة إجراء تجديدات وتحقيق تقدّم في تركيا – على العكس من أوروبا – ينطلق دائمًا

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876),"Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 391-396.

من الأعلى، ومن ثمّ يُصادف معارضةً من الأسفل. وترجعُ مُبّرراتُ ذلك إلى مفاهيم دينية، الصحيح أنها لا تقتصر على مفاهيم الديانة الإسلامية المحافظة على عاداتها وتقاليدها، وعدم توافق الإدارة البيروقراطية المنظور المشرقيّ، والأوضاع الخاصة العتيقة للشعوب والأديان، ونقص الفهم للمزايا الواقعة لصالح المؤسسات الأوروبية، وازدراء كل ما شابه لتعارضه مع المفاهيم الفقهية المشرقية، ولكن أيضًا إلى مفاهيم الامتيازات الأجنبية، التي تجعل الانصهار بين الأجانب وأصحاب الديار مستحيلاً. ثم أثبتُ له كيف أن تحقيق الإصلاح يحتاجُ إلى وقتٍ وتعاونٍ مُتفهِّم من الحكومات والأنظمة، وأن التسرُّع ما أفاد بشيءٍ سوى أنه زاد من العراقيل، وكيف أنه من الغرور والغباء، أن يعتقد الناصحون الأوروبيون امتلاكهم لشعورٍ لحاسية ما هو مُمكنُ في تركيا، أفضل مما للرجال المحليين الذين يُمسكون بزمام القيادة في الدولة ويقفون على قمة الإصلاحات هناك. [...] ولهذا السبب قلتُ له [بويست]، كيف أنه من الضروريّ للغاية لفهم الأحوال في تركيا، أن تُؤخذ في الاعتبار حقيقة فهم الرجل المشرقيّ للحرية الشخصية على نحوٍ مُغاير لما يفهمه الرجل الأوروبيّ، وفي نطاقٍ أكثر اتساعًا [...]، ومع ذلك مراعاته للسلطة في الوقت نفسه، باعتبارها الضمان الراسخ الذي لا غني عنه للواحد في مواجهة الأخر. وذلك من منطلق فرضية الإسلام أن لا شيء دائم على الأرض، الامر الذى يربط الإنسان دائمًا بالسماء. وهذا يشرح أيضًا، لماذا لم تُرى بين الأتراك، إلى حد الساعة على الأقل، أيّة آثارٍ للروح الثورية الحديثة. هذه الروحُ أيضًا لا تجدُ لها مكانًا في نفوس مسيحيّ المشرق، طالما أنهم لم يتربوا في أوروبا أو على النهج الأوروبيّ. لم تُفلح محاولاتُ الفصل وإعادة التشكيل، ومعاركُ الشعوب، وتجاذبات الأديان، المدفوع أغلبها من الخارج إلى داخل الدولة، في تغيير النظرة لمبدأ السلطة؛ وهذا المبدأ لا ينبغي تنفيذه على يدٍ أجنبية. اليونانيون والبلغاريون والصرب والعرب وما إلى ذلك، لا ينحني بعضهم إلى بعضٍ أبدًا، ولكنهم جميعًا ينحنون اليوم أمام الأتراك. ولا يُخشى منهم خطرُ إحداثُ التفسّخ داخل الدولة. إن افتراض أن تركيا في مرحلة الموات والهلاك، هو مُعتقدٌ أوروبيٌّ خاطئ. الدولة أكثر صحةً وعافيةً من بعض الدول الأوروبية. لقد أسس جيزو (Guizot) وآخرون – بناءً على هذا المُعتقد الخاطئ – فكرة أن تركيا الأوروبية يُمكنُ تقسيمها إلى دويلاتٍ صغيرةٍ مُستقلة وجمعها في اتحادٍ تحت سيادة المجر. وقد استند العملُ الفرنسيّ منذُ معاهدة سلام باريس على الخطأ نفسه. بالنسبة لروسيا فإنها تسرعَّت في الاعتقاد بهذا الخطأ المُبين, وشجعته وصحيحٌ أن باعثها في ذلك كان السبب القائل بأن روسيا في حد ذاتها ليست قويةً بما يكفي بالاضطلاع بتقسيم تركيا، وحدها. ولا شك في أن كثيرًا من الأحداث وقعت بهدف إسقاط إمارات الدانوب الثلاثة ومونتينيجرو، التي تسيطر عليها تركيا، إلا أن محاولات إصابة الباب العالي بالشلل التام وتعجيزه مع تجنّب وقوع حربًا أوروبية يخشاها الكبار، هو أمرٌ غير وارد. ولابد ألا تقف النمسا في مثل هذه الحالة في مكانٍ آخر سوى جانب الباب العالي

[...]. وبدى لي أن الأصوب لفيينا أن تضع أولوية الحفاظ على تركيا بين أولى أهدافها السياسية، وأعتقدُ أنها ليست مهمةً عبثية أن تُكفل للدولة إمكانية تأهيل إدارة سياسية مُناسبة لها، تحولُ دون انفصال المُقاطعات التابعة لها ولا تتعاون مع المُتآمرين الذين يريدون تدمير السلام الداخليّ. لقد أعطيتُ السيد فون بويست نظرةً دقيقةً على أوتار عجلة الحكومة والإدارة والشئون المالية وحالة السلطة المُسلَّحة. ووصفتُ له بإمعانٍ شديد الشخصيات القيادية بدءًا من السلطان ووصولاً إلى الوزراء وقيادات الأفرع المُختلفة لمجالات الخدمة العامة. ورسمتُ له صورةً واضحة المعالم لحجم التزاماتي التي لا تقتصرُ على المجال الدبلوماسيّ وحسب، وإنما على الإدارة وتمثيل القنصليات (٧قناصل عامة، و١٠ قناصل، و٢٣ نيابات قنصلية، وعددٌ كبير من المصالح الأصغر)، وأوضعت له الروادع المعرقلة لي من غفلة الوزارة والبيروقراطية المتنامية في اتجاهاتٍ عديدةٍ في فيينا متسببة في تحجيم مهمتنا".

وبناءً على ما سبق، كان بروكش يقف في ثبات متوسط نوعًا ما بين مطالب فيينا من جهة، والهدف الأهم من وجهة نظره وهو الحفاظ على الدولة العثمانية من جهةٍ أخرى. وقد أخذ ثقلُ هذه المهمة يزداد وطأةً على كاهله عامًا بعد أخر؛ وكلما طال به المُقام في إسطنبول، تراجعت قدرته على تنفيذ نصائحه السياسية في فيينا. (١)

في صيف العام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م، جرى تعديلٌ وزاريٌّ في القرن الذهبيّ، لم يقدر بروكش على فك طلاسمه وفهم أسبابه، وفيه جرى استبدالُ فؤاد باشا برجلٍ آخر أضعف منه. وكما اثبّت بروكش من وجود تلاعبٍ داخل السياسة العثمانية، أدرك الرأيُ العام هناك أن السياسة النمساوية تجاه الشرق لا تسيرُ على خطٍ واضحٍ. وفي شهر جمادي الآخرة ١٢٨٣هـ/ نوفمبر ١٨٦٦م، أمكن للقراء أن يطالعوا في جريدة (ألجماينه تسايتونج) خبرًا يقولُ إن فيينا تُظهر ولأول مرة منذُ عقدين بوادر سلوكٍ مُتقلبٍ وغير محكومٍ بنظام في كل القضايا الخارجية المُتعلقة بتشكيل السياسة تجاه المشرق. على ما يبدو أخطأ القائمون على الأمر – هكذا يصف الصحفيّ – في تقدير الأوضاع في المشرق وظهر أن هناك "قصورٌ في المعرفة الحقيقية للعالم المعقد المُضطرب في المشرق". ويواصل الكاتب مقالته:

"الأمرُ يلزم معرفة أكثر عمقًا وشمولاً للأماكن والتفاصيل والأشخاص والأشياء. الأمرُ يلزم

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876),"Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 391-396.

نظرةً أشمل في الماضي والحاضر. الأمرُ هنا لا يتعَّلق بالتدوينات والتليغرافات، ولا بروتين العمل أيضًا. من يريد فهم الأوضاع في البسفورعليه أن يتعرَّف على كل عنصرٍ في السلسلة، التي تبدأ من قصر الحكم البيزنطيّ وحتى سراي السلطان عبد العزيز. لكن عليه في الوقت نفسه أن يتحَّلى بفهم وتيرة حياة الشعب في جسد الدولة المُقسمَّة على طريقة الفسيفساء. الآراء المُسبَّقة والأفكار الجاهزة لا تقودُ هنا إلى أيّ هدف. وحدها أعمالٌ من قبيل البحث الذاتيّ والنظر الثاقب وقوة الفعل الجديرة برجال الدولة، يُمكنها أن تُؤسس هناك مكانةً فعالة. وعلى أساس ما سبق كانت نجاحاتُ ستراتفورد دي ريدكليف. وعلى الأساس نفسه نجمت الإخفاقات النمساوية."

إن السياسة المشرقية للبريطانيين والتي يصفها الكاتبُ بالناجحة، كانت في نظر بروكش ما هي إلا إذلال الدولة العثمانية من خلال العقود التجارية المُجحفة، التي لا يستطيعُ هو الاثناء عليها. وقد أُتهم بروكش في فيينا أنه لا يضع نصب عينيه إلا المحافظة على الدولة العثمانية ويُهمل تمامًا السياسة النمساوية؛ فبعد اشتغاله سفيرًا في إسطنبول لفترة عشر سنواتٍ تبيَّن تحقّق نجاحاتٍ ضئيلةٍ للغاية في السياسة النمساوية تجاه المشرق. ويعتقد الكاتبُ المجهول للمقالة أن "الإيمان بالقضاء والقدر في الديانة الإسلامية" انتقل إلى بروكش، وهو ما جعله غير قادرٍ على تسخير نفسه لتنفيذ المصالح النمساوية والتصدّي لناقديه الأوروبيين. وقد رفض بروكش نفسه مثل هذه الاتهامات وكتب إليه في سياق القضية الصربية قائلاً:

"من يتخيّل للحظةٍ أنني من المُمكن أن أضّحي بالمصالح النمساوية الحقيقية من أجل المصلحة التركية، لا يعرفني جيدًا. لكن ماذا إذن كانت المصلحة النمساوية الأكبر في تركيا إلى الآن غير الحفاظ على الدولة العثمانية وتدعيم أواصرها؟ هل بإمكاننا أن نستبدلها من خلال مصلحةٍ أخرى خاصة وأقل خطرًا؟ أنا أتعامل في ضوء هذا المبدأ وأنا لديّ إرادةٌ أكثر من أن أدفن بيدي اليسرى ما أدعمه بيدي اليمني، أو أن أضل طريقي بسبب الأحكام المُسبَّقة والروتين وما شابه.

اليوم من المُمكن أن نتحدَّث عن **كيفية** الحفاظ على تركيا، وهو الأمرُ الذي كان عبثيًا في السابق، كانت العقود هى الإجابة الوحيدة. فبدلاً من أن نأخذ المحتوم في يدنا ونستغله لمصلحتنا كما كنتُ أنصح دائمًا، فإنه لا نحنُ ولا الباب العالي قمنا بما يلزم. واليوم تعرض لنا القضية الصربية، وانفتحت كلُ القلاع. هل يستطيعُ البابُ العالي إيقافها، أعتقد أن الإجابة هي لا. لكن الباب العالي لم يستطع حل أيّ شيءٍ منذُ معاهدة سلام باريس، ولن ينجح هذه المرة أيضًا. وجهة نظري هي: لا حلول وسطية ولا تمسك بالجزئيات، وإنما مفاوضاتٌ مباشرة مع الأمير عن كل شيء. وبهذا يبقى للباب العالي ميزة المرونة والاستفادة بالنتائج. لكن بالنسبة للوزارة التركية، فان توصيل ما سبق للسلطان مهمةٌ مفزعة ويصعب جعل ذلك مفهومًا له، وهو الذي يُفكِّر مثل الشعب وبالكاد يعرف

أكثر مما يعرفه الشعب. يُمكن للنمسا أن تفوز فقط في حالة تنفيذ مثل هذا الحل، وأنا أعتقد أن صربيا ستكونُ دون القلاع التركية، مقاطعةً أحسن حالاً منها بها ".[١]

في الصفحة التالية قائمة بالسفراء النمساويين لدى الدولة العثمانية. تمَّ الحصول عليها من كتاب (Österreich in Istanbul) للمؤلفان (Rudolf Agstner، Elmar Samsinger)[٢].

اختصارات:

GES Gesandter (رسـول)

INT Internuntius (مبعوث) و Stellvertreter = stv. = (نائب)

BOT Botschafter (سفــير)

الشق الأيسر: تاريخ التعيين؛ الشق الأيمن: تاريخ انتهاء الخدمة بالمنصب

الاســــــــــم	درجة التمثيل	فترة خدمته		فترة حياته
		تاريخ التعيين	انتهاء الخدمة	
البارون بيتر -راتكيل Peter von Herbert-Rathkeal	INT	1792.02.20	1802.02.23م	مولود بإسطنبول عام 1735م توفي بإسطنبول 1802.02.23م
البارون إجناتس شتورمر Ignaz von Stürmer	INT	1802.06.28	1818.03.10م	مولود بفيينا 1752.08.21م توفي بإسطنبول 1829.12.29م
الكونت رودولف لوتسوف Rudolf Lützow	INT	1818.04.08	1822.07.31م	مولود بتاريخ 1779.06.04م توفي بمونزا 1858.10.28م
البارون فرانتس أتِنفيلس-جِشفند Franz von Ottenfels-Gschwind	INT	1822.07.31	1832.10.02م	مولود بكلاغينفورت 1778.06.12م توفي بفيينا 1851.03.17م
الكونت بارثولومويس شتورمر Bartholomäus Stürmer	GES، stv.INT ثم INT	1832.10.14 1835.08.10	1850.04.24م	مولود بإسطنبول 1787.12.26م توفي بفيينا 1863.07.14م
البارون كارل لويس بروك Karl Ludwig von Bruck	INT	1853.03.27	1855.01.21م	مولود بإلبرفلد/فوبرتال 1798.10.18م توفي بفيينا 1860.04.23م (انتحار)
البارون أوغست كولر August von Koller	INT	1855.02.22	1855.10.12م	مولود في ؟ بتاريخ ؟ توفي في بادن/ ڤيينا

---

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch AntonProkesch von Osten (1795-1876),"Ein Diplomat Osterreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beitrâge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, P. 399-401.

(2) P.109 – 110.

الاســـــــــم	درجة التمثيل	فترة خدمته		فترة حياته
		تاريخ التعيين	انتهاء الخدمة	
				1883.08.25م
البارون أنتون بروكِش أوستِن Anton Prokesch Osten	INT BOT	1855.10.12 1867.07.27	1867.07.27م 1871.11.03م	مولود في جراتس 1795.12.10م توفي بفيينا 1876.10.26م
الكونت إيمانويل لودولف Emanuel von Ludolf	مبعوث بمهمة استثنائية	1872.01.10	1874.03.11م	مولود عام 1823 وتوفي بفرشيلي/ نوفارار الإيطالية 1898.05.15م
الكونت فرانتس تسيشي Franz Zichy	BOT	1874.03.11	1879.11.26م	مولود في براتيسلافا 1811.01.24م توفي بكالوتشا 1900.07.17م
الكونت فيكتور دوبسكي Victor Dubsky von Trebomyslica	مبعوث بمهمة استثنائية	1878.01.18	1880.07.15م	مولود في ڤيينا 1834.03.16م توفي بقصر زدسلافيا/ التشيك بتاريخ 1915.07.16م
البارون/ الكونت هاينرش كالِس Heinrich von Calice	BOT	1880.07.15	1906.09.22م	مولود بإسطنبول 1831.03.31م توفي بسانت بيتر/ غوريتسيا 1912م
الكونت يوهان بالافيسيني Johann von Pallavicini	BOT	1906.10.05	1918.11.11م	مولود في بادوفا 1848.03.18م توفي بوسارفاني/ المجر 1941.5.4م

متابعة إجراءات إنشاء القنصلية العامة النمساوية في إسطنبول، التي يفترض بها تحقيق الاكتفاء الذاتي لتمويل أنشطتها التشغيلية [ ]''

وكما أشرنا إلى موجز عن تاريخ قنصليات الدولة العثمانية لدى الإمبراطورية النمساوية، فلابد أن نشير كذلك إلى تاريخ القنصليات النمساوية (النمسا – مجرية) لدى الدولة العثمانية للفترة ١١٣٠ هـ – ١٣٣٦ هـ/ ١٧١٨م – ١٩١٨م.

هذه المساهمة هي جزء من مشروع توثيقي يخوض في التاريخ لما يربو على ٧٢٥ قنصلية مَثَّلت الإمبراطورية النمساوية؛ وريثة مملكة هابسبورج– إمبراطورية النمسا اعتباراً من ١٢١٩ هـ/ ١٨٠٤م، وأصبحت إمبراطورية النمسا المجر اعتباراً من ١٢٤٨ هـ/ ١٨٦٧م – للفترة الزمنية بين ١١٣٠ هـ/ ١٧١٨م و١٣٣٦ هـ/ ١٩١٨م؛ سعياً إلى إعادة فهرستها بصيغة تتقصى آثرها، في أيِّ الأماكن تواجدت قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية/ القيصرية والملكية – مع تحديد عناوينها بدقة حيثما أمكن – متى تمَّ تأسيسها وماذا كانت أغراضها، ومن

هم الأشخاص الذين كانوا رؤساء لهذه القنصليات [1].

الشؤون القنصلية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية/ القيصرية والملكية

اتفاقية تنظيم وتسيير أنشطة التجارة ورحلات الملاحة؛ المبرمة في باساروفيتش (بازاروفاك/ Pazarevac؛ صربيا) بتاريخ ١٨ شعبان ١١٣٠هـ/ ١٧ يوليو ١٧١٨م بين إمبراطورية النمسا والدولة العثمانية وبواسطة المسؤولين المفوضين عن القيصر النمساوي كارل السادس/ Karl VI. والسلطان العثماني سليم الثالث؛ هذه الاتفاقية هيَّأت للهابسبورجيين إمكانية تعيين قناصل رسميين لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية في تلك الجزر ،،الاسكاليات/ Scalen’’ (مدن الموانئ) التابعة للدولة العثمانية التي يقيم فيها ممثلون معتمدون للدول المسيحية الأخرى. انطلاقاً من هذا التوقيت – المتأخر نسبياً، آتياً بعد بروسيا بسبع سنوات – بدأ مسار القنصليات التابعة لإمبراطورية النمسا-القيصرية الملكية الذي كان قائماً – بمفهوم اليوم – على نمط القناصل الفخريين من بدايته وبمنوال مستمر.

في ٨ رجب ١١٦٣هـ/ ١٣ يونيو ١٧٥٠م قررت ماريا تريزا

،،أن يتم عمل ملاءمة لنسب الضرائب والرسوم القنصلية لتكون متوافقة – أقل أو أكثر – مع مقدار أهمية ونشاط كل محطة قنصلية، وبناءً على ذلك سيتم استقطاع مبلغ ١٠٠ فلورين (غيلدر) لدى القنصليات الأكثر أهمية، و٧٥ فلورين لدى القنصليات متوسطة النشاط، و٥٠ فلورين لدى القنصليات الأقل أهمية أو ضعيفة النشاط. منذ الآن وصاعداً ستدرج هذه الضرائب دائماً باعتبارها إيرادات تجارية [ ]’’

حسب القواعد المعمول بها – والتي كانت لا تزال سارية في تلك الفترة – كان القناصل الفخريون مجبرون على دفع مبالغ مالية على شكل إتاوة/ خراج مقابل تعيينهم في هذه المناصب.

بعد اكتساب وتقاسم أراضي الجمهورية البندقية بموجب معاهدة سلام كامبو فورميو/ Campo Formido المبرمة في ٢٥ ربيع الآخر ١٢١٢ هـ/ ١٧ أكتوبر ١٧٩٧م حدثت مشاكل وتعقيدات غير متوقعة برزت بصورة خاصة داخل الدولة العثمانية. رئيس الحكومة المركزية/ حاكم تريستا رفع تقريراً في ١ ذي القعدة ١٢١٢ هـ/ ١٧ أبريل ١٧٩٨م إلى حكومة الدولة والبلاط النمساوي القيصري الملكي، – جاء فيه – أنَّ:

،،عدداً من القناصل البنادقة السابقين لا زالوا متواجدين ومقيمين بصفتهم الرسمية السابقة بنفس تلك المدن التي قد تمَّ بالفعل تعيين قناصل لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية مقيمين فيها؛ قناصل البندقية – سابقاً – مستمرون

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.137.

في ممارسة مهام مناصبهم المنتهية – بسياقٍ مستقل كُلّيّةً عن القناصل الرسميين للإمبراطورية القيصرية الملكية وفي سلوكٍ مخل ومتعارض تماماً مع الوضع الجديد – لا زالوا يضطلعون بالإجراءات والمعاملات الرسمية للبحارة والتجار التابعين للبندقية النمساوية، الأمر الذي يؤدّى – بالتأكيد – إلى نشوء حالة من عدم اليقين وفقدان الثقة لدى الأطراف ذات الصلة بالمعاملات الرسمية، الذين يحتارون بين كِلا القنصلين ولا يدرون إلى أيٍّ منهما يتجهون، إلى جانب الشك الذي يثيره أيضاً هذا السلوك – بطبيعة الحال – لدى الحكومات الرسمية المحلية في تلك المدن، فهي أيضاً بدورها ستحتار بين كِلا القنصلين وشهادة أيٍّ منهما تعتمد. بالإضافة إلى ذلك يوجد أيضاً القلق الكبير الناشئ على سمعة بلاط إمبراطوريتنا العظيمة نتيجةً لأفعال غير مقبولة من بعض القناصل البنادقة السابقين الذين لا زالوا أيضاً يرفعون الشعار الرسمي للجمهورية البندقية السابقة – حتى الآن – كشاهد واضح يشير إلى عدم ارتياحهم أو تماشيهم المفترض مع الوضع الرسمي الجديد [ ]"

حقيقة إنَّ غالبية القنصليات كانت هي المتعهد الرسمي لخدمة التجار ورجال الأعمال الأجانب، ولأنَّها كانت أيضاً تقوم بمهامها وواجباتها المفترضة تجاه أولئك الرعايا الأجانب بصيغة غير مُرضية، إلى جانب الشكاوى المتكررة كثيراً بسبب فرض تقديرات جزافية مبالغ فيها لدى احتساب الرسوم القنصلية؛ كل هذا أدَّى – بعد العام ١٢٣٠ هـ/ ١٨١٥م – إلى إجراء مسار إصلاحات رسمية لنظام السلك القنصلي النمساوي.

في ٢٦ شوال ١٢٤٠ هـ/ ١٣ يونيو ١٨٢٥م قرر القيصر النمساوي فرانتس الأول اعتماد مبدأ الإصلاحات وتدشينه بدءاً بالدوائر القنصلية الهامة في المدن النشطة – مثل الإسكندرية وإزمير– من خلال تعزيزها باستخدام موظفين رسميين فعليين وحاصلين على المؤهلات العلمية والوظيفية المناسبة(١).

ومن الجدير بالملاحظة والاهتمام في هذا السياق أنَّ قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية في مدن البونتنات/ Ponente (غرب أوروبا) كانت تابعة – إدارياً – لوزارة التجارة النمسا مجرية القيصرية الملكية خلال الفترة بين ١١ رجب ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م و١٢٧٥ هـ/ ١٨٥٩م، لكن بالمقابل بقيت القنصليات المتواجدة في مدن شرق المتوسط/ Levante خلال نفس الفترة – واستمراراً لما كان عليه الوضع منذ ما قبل ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م – تابعةً لوزير خارجية إمبراطورية النمسا المجر القيصرية الملكية. اعتباراً من العام ١٢٧٥ هـ/ ١٨٥٩م أصبح السلك القنصلي بأكمله ينضوي ضمن التبعية والتسلسل الإداري لوزارة الخارجية.

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.138.A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatur Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.59 – 65.

ومن خلال التسوية التي تمَّت بين النمسا والمجر تحولت تبعية ،،الشؤون الخارجية'' ،، وشؤون الحرب'' فأصبحت موكلة إلى السلطات الرسمية النمسا-مجرية للشؤون المشتركة اعتباراً من ١٢٨٤ هـ/ ديسمبر ١٨٦٧م. كما أن ميزانية الإنفاق لتسيير أعمال وأنشطة هيئات الشؤون المشتركة تمَّ تقسيمها بين النمسا والمجر بنسبة ٣٠:٧٠ – على الترتيب – خلال الفترة من ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م إلى ١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧م، وتمَّ تعديل النسبة إلى 63،36:6،4 – على نفس الترتيب – للفترة بين ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨ و١٣٣٦ هـ/ ١٩١٨م. عقب هذه التسوية أصبح السلك القنصلي أيضاً تابعاً لإدارة وزير خارجية إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية، لكن هذا الأخير لم يكن يمتلك صلاحية مطلقة فيما يتعلق بإنشاء وإلغاء الدوائر القنصلية التابعة للنمسا-المجر القيصرية والملكية، أو إجراء خفض لفئة درجة تمثيل دائرة قنصلية إلى مستوىً أقل أو إبقاء منصبها شاغراً لفترة أطول مما يفترض؛ وهو أيضاً ليس مُطْلق الصلاحية في إقرار صيغة الهيكل الإداري المُكلَّف بتدبير إجراءات ومهام الشؤون التجارية للقنصليات؛ وكان مستوجباً عليه – في كل هذه الحالات – مراعاة الحصول على التوافق والموافقة الرسمية المسبقة من جانب وزير التجارة بالحكومة القيصرية الملكية (النمساوية) ونظيره في حكومة المجر الملكية. وفي سياق متصل كان وزيرا التجارة ووزيرا الزراعة بحكومة النمسا القيصرية الملكية وحكومة المجر الملكية يحتفظان أيضاً بالصلاحيات والحق – كلٌّ في مجاله – بإجراء علاقات تواصل وتعامل تنفيذية مباشِرة مع شبكة قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية.

إن الهيكلة التنظيمية والإجرائية للهيئات الرسمية الدبلوماسية والقنصلية والوزارية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية – نوعاً ما، وإذا جاز التعبير – قد سبقت نظيرتها المستقبلية (الصيغة الحالية) للاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة؛ فتمويل النفقات التشغيلية يأتي بإسهام مشترك من دولتين، والألمانية كانت اللغة الرسمية الأولى للإمبراطورية الاتحادية، وسلطات المجر تعاملت بينياً باللغة المجرية، التقارير الرسمية المشتركة حُرِّرت بالألمانية والإنجليزية والفرنسية وفي مقدمتها – غالباً – بالإيطالية حيث إنها كانت هي المعتمدة كلغة رسمية للقنصليات إلى حوالي العام ١٣١٨ هـ/ ١٩٠٠م.

الختومات الرسمية التي استخدمت لدى القنصليات كانت مكتوبة باللغة الألمانية وفي مرَّات كثيرة كانت تكتب بالإيطالية. لافتات الشعار والتعريفات المثبتة على واجهة القنصليات (انظر الصورة رقم ٣) كانت مكتوبة بالإيطالية، ووجدت بالفرنسية مع نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وبالكاد من العام ١٣١٨ هـ/ ١٩٠٠م وما بعده ظهرت أوائل اللَّافتات المكتوبة بكلتا اللغتين الألمانية والمجرية. وفقط عند العام ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨م نجحت المجر – حينها

كانت مساهمتها في النفقات التشغيلية للشؤون المشتركة قد تمَّ رفعه إلى نسبة ٣٦,٤% – بالكاد في الوصول إلى مبتغاها المتمثل بنقش اللغة المجرية جنباً إلى جنب مع الألمانية في كتابة مجمل الأختام الرسمية لدى كلِّ الهيئات القنصلية الرسمية التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية(١).

بماذا كان يتميز أيٌّ قنصل للنمسا القيصرية الملكية/ k. k. (عن قنصلٍ آخر للنمسا-المجر القيصرية والملكية/ k. u. k.)؟ في بادئ الأمر لا شيء إطلاقاً، فعلى عكس الدول الأخرى بقيت الهيئات القنصلية للنمسا القيصرية الملكية دون تمييز في المظهر ولم تعهد استخدام لباس رسمي موحد لطواقمها الوظيفية.

،،من أجل تنفيذ الأوامر القيصرية السامية والوفاء بالواجبات المعهودة إلينا من قِبَل جلالة إمبراطورنا العظيم’’ والصادرة بتاريخ ١١ ربيع ثاني ١١٩٨ هـ/ ٠٤ مارس ١٧٨٤م تجاسر الكونت بريجيدو/ Brigido حاكم تريستا بالتوجه إلى القيصر يوزيف الثاني/ Josef II. في ٢٥ ربيع ثاني ١١٩٨ هـ/ ١٨ مارس ١٧٨٤م

،،بامتثال وخضوع متناهٍ لتقديم مقترح وطلب اعتماد لباس رسمي موحد لقناصل النمسا القيصرية الملكية على أن تكون تفاصيله مُكَوَّنةً من معطفٍ بلونٍ فضي مائل قليلاً إلى الرمادي الغامق مع ياقاتٍ صفراء وسترة صدرية صفراء وبنطال على نفس نمط المعطف، لكن يُفضّل تطريز المعطف والسترة الصدرية بشريط ذهبي اللون. في كل الأحوال يُقترح أن يكون نطاق السيف/ Port d'Ebée متضمناً للَّونين الرمادي والذهبي. هذه الصيغة – ومن خلال تركيب الألوان المقترح لها – سيجعلها مميزةً عن اللباس العسكري لجيش النمسا القيصرية الملكية وأيضاً عن اللباس الرسمي لقناصل الأمم الأخرى. نطاق السيف هو أيضاً سيكون مختلفاً عن نظيره لدى جيش النمسا القيصرية الملكية؛ فبالإمكان حفر نقش على شكل مرساة كعلامة مميزة للبحرية على غرار ما يفعله أمراء الأقاليم الآخرون، وهذا سيكون كافياً وملائماً حتى في حال عدم وجود تسلسل لرتب بحرية العسكرية لدى قناصلكم؛ من المؤكد أنَّ اللباس الرسمي الموحد لقناصل النمسا القيصرية الملكية – على هذا النحو – سيكون رائعاً جداً ومناسباً للغاية، سواءً من ناحية المظهر لسمعتكم أو أيضاً من ناحية مميزات التدبير العملي والاقتصادي؛ بخصوص ما يُسمى اللباس الموحد المصغَّر فيمكن اعتماده محتفظاً بنفس تركيبة الألوان المذكورة، وتمييزه فقط بجعل حوافها رقيقة أو الاستغناء عنها كُلِّيةً.’’

بدورها التأمت رئاسة الحكومة لبلاط النمسا القيصرية الملكية في ٢٠ ذي القعدة ١١٩٨ هـ/ ٥ أبريل ١٧٨٤م باجتماعٍ أداره رئيسها الكونت ليوبولد كراكوفسكي-كولوفارت/ Leopold Krakowsky-Kolowart من أجل مناقشة اقتراح بريجيدو، وقد انتهى هذا الاجتماع إلى قبول

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.137 – 139.

المقترح كاملاً دون أيِّ تغيير. الميزة المستهدفة من هذا النموذج المقترح كلباس رسمي موحد للقناصل والمكون من معطف رمادي بياقات صفراء وسترة صدرية صفراء وبنطال رمادي أصبحت واضحة ومتفق عليها

،،الألوان ستجعله متميزاً ومختلفاً عن اللباس الرسمي الموحد المستخدم لدى الجيش الإمبراطوري ومميزاً أيضاً عن اللباس الرسمي لدى قناصل الدول الأخرى [ ].

القيصر جوزيف الثاني/ .Josef II لم يكن موافقاً على مقترح موظفيه هذا، حيث عُرِضَ عليه ضمن تقديم ممهور بتاريخ ١٨ جماد أول ١١٩٨ هـ/ ٠٩ أبريل ١٧٨٤م. في ٢٨ جماد أول ١٧٨٤ هـ/ ١٩ أبريل ١٧٨٤م أمر القيصر باتخاذ ترتيبات – مفادها – أن

،،قناصل النمسا القيصرية الملكية يفترض بهم ارتداء لباس رسمي خاص بهم. وفق مواصفات خاصة مقترحة من سمو الإمبراطور كان من المفترض أن يتكون هذا اللباس الرسمي من معطف وبنطلون باللون الأحمر القرمزي، ثم ياقات وسترة صدرية باللون الأخضر التفاحي مع تطريز حواف ذهبية اللون، وفي هذا النمط سيكون المعطف مفصلاً بدون حواف؛ نطاق السيف يفترض أن يتضمن تداخلاً للونين الأخضر والذهبي؛ لكن بالنسبة للأزرار فمن الأفضل اعتماد الصيغة المقترحة ضمن عرض الحاكم الإقليمي المقدم في اليوم ١٨ من الشهر الماضي لتمييزها بنقش محفور على شكل مرساة البحرية [ ]''.

بعد العام ١٨١٥ هـ/ ١٨١٥م ظهر اللباس الرسمي مكوناً من جاكتة حمراء وبنطال أبيض؛ واعتباراً من العام ١٢٦٦ هـ/ ١٨٥٠م تمَّ تطبيق ،،لوائح تنظيمية بشأن اللباس الرسمي الموحد الخاص بموظفي السلك القنصلي النمساوي'' حددت المادة الأولى منه:

،،جميع رؤساء الإدارات القنصلية الرسميين المُعينيين من قِبل جلالة الإمبراطور أو الموظفين الحكوميين الفعليين في السلك القنصلي لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية أو أيضاً المستخدمين في الوظائف القنصلية الفخرية – غير مدفوعة الأجر – [ ] يسري عليهم جميعاً نظام ارتداء صيغة اللباس الرسمي الموحد الحالي للموظفين في السلك القنصلي والالتزام بذلك بصورة خاصة في المراسيم والمناسبات الرسمية والاحتفالية.''

هذا اللباس الرسمي الموحد تكوّن من:

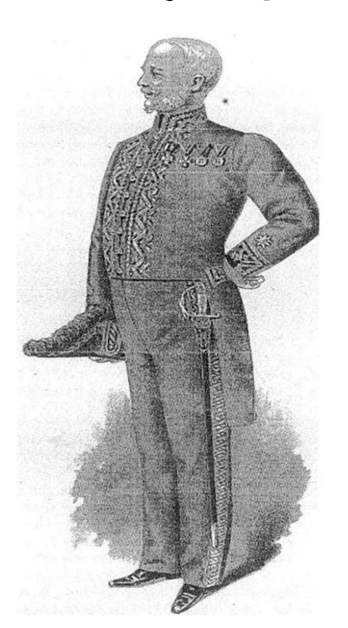
،،معطف رسمي باللون الأحمر القرمزي مُزَرَّر من أعلاه لأسفله، مع أزرار ذهبية وياقات باللون الأخضر البحري، وأشرطة مطرَّزة باللون الذهبي، وبنطال أبيض مصنوع من الصوف مع جديلة ذهبية اللون، شرائح كتف ذهبية، سيف وقبعة الدولة الرسميين مزودة بالبراويز القماشية الذهبية وريشة الصليب باللونين الأبيض والأحمر.''

في عام ١٣٠٣ هـ/ ١٨٨٦م قاد القيصر النمساوي فرانتس يوزِف عملية تغيير جزئية باتجاه تعميم اللون الأخضر الرسمي للدولة في اللباس الرسمي الموحد للموظفين الحكوميين وأيضاً لقناصل إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية؛ ولكنه في المحصلة لم يُدخِل سوى التغيير إلى البنطال الأخضر؛ بحيث أصبح القناصل يرتدون جاكتة حمراء – في جزئية المعطف الرسمي للباس – مع بنطال أخضر. اعتباراً من العام ١٣١٨ هـ/ ١٩٠٠م تمَّ تطبيق العمل باللباس الرسمي

الأخضر للسلك القنصلي على القناصل الموظفين رسمياً، في حين بقي القناصل الفخريون – كما كانوا من قبل – يرتدون اللباس ذا اللونين الأحمر والأبيض.

تأثر هذا الأمر لاحقاً بظروف التوسع المستمر في شبكة القنصليات وتزايد عدد القنصليات الجديدة في الأقاليم ذات المناخ شديد الحرارة، فتمَّ في العام ١٩١٣ هـ/ ١٩١٣م إدخال التغيير إلى صيغة اللباس الرسمي الاستوائي والصيفي باللون الأبيض مع القبعة الاستوائية البيضاء.(١)

ماذا كانت الواجبات والمهام الوظيفية المناطة بمنصب القنصل؟ – بعيداً عن دوائر ومكاتب التجارة الخارجية التي لم تظهر إلَّا منذ العام ١٣٦٥ هـ/ ١٩٤٦م – كان من المتوجب على القناصل تشجيع وتعزيز الصادرات، ودعم أنشطة السفن والملاحة الوطنية، ورفع التقارير عن القضايا والمسائل الاقتصادية؛ مثل التوقعات عن حصاد المحاصيل القادمة لمختلف المنتجات الزراعية؛ في مقدمة هذا السياق كان الاهتمام متركزاً لدى المجر كبلد تصدير رئيسي للمنتجات الزراعية بالحرص الشديد على معرفة مدى المنافسة القائمة في البلدان الأخرى وما هي الفرص المتوفرة للترويج والزيادة في تسويق المنتجات النمساوية والمجرية على حدٍ سواء. كان من المهم أيضاً ضمان التدابير الملائمة لحماية ورعاية مواطني الدولة النمساويين والمجريين؛ وأيضاً مواطني أقاليم البوسنة والهرسك اعتباراً من العام ١٢٥٩ هـ/ ١٨٧٨م؛ وهذا يعني مواطني أقاليم النمسا والمجر والشيشان وبوهيميا الألمانية/ Deutschböhmen ومورافيا/ Mähren وسلوفاكيا وبولندا ورومانيا وأقاليم سلوفينيا الشرقية/ Ruthenen وإيطاليا وترينتو-تيرول/ Welschtirol وسلوفينيا وكرواتيا والصرب. من أجل التخلص من هذا التعدد تمَّ استحداث وإطلاق تسمية، الجنسيات المشتركة/ Konationale'' على هذه الجنسيات باللغة الألمانية الرسمية لدى الدوائر والسلطات الحكومية. والجانب الأكثر أهمية في هذا السياق أيضاً كان الموقف الواضح في الخدمة العسكرية الإلزامية لمواطني الدولة ونقاط خدمة الفحوصات الطبية العسكرية الخاصة من خلال لجان طبية ينظمها القناصل كُلٌّ في نطاقه المحلي.



صورة رقم (١): الزي الرسمي لقنصل عام امبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية– الفئة الأولى

التوسع المستمر لشبكة قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية استدعى أيضاً

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.139 – 140.

ضرورة إجراء تدابير رصد ومتابعة أشد تكثيفاً بواسطة وزارة الخارجية النمسا-مجرية القيصرية والملكية.

،،لدى صدور قرارات سمو الإمبراطور الخاصة بالعقوبات الجزائية لمنتسبي البعثات الخارجية خلال النصف الأول من العام ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م تمَّ استحداث منصب المفتش القنصلي الذي أصبح ثابتاً في كل القنصليات. وظيفة التفتيش القنصلي هذه يتعين لها في المقام الأول مسؤول رسمي برتبة وظيفية عالية يضطلع بالمهام المرسومة له من قِبَل وزارة الخارجية في رصد ومتابعة مسارات أداء الوظائف التنفيذية بمختلف مجالات الأنشطة القنصلية؛ هذا من ناحية؛ ومن ناحيةٍ أخرى يفترض به التعرف عن قرب بكل ما يتعلق بهذه الوظائف التنفيذية معرفةً تامة وبناءً على مشاهدته الخاصة.''

قنصليات النمسا القيصرية الملكية/ النمسا-المجر القيصرية والملكية في الدولة العثمانية:

,,سجل هيكل الدولة التنظيمي والسجل المدني للإمبراطورية القيصرية الملكية والأرشيدوقية'' للعام ١١٨١ هـ/ ١٧٦٧م – الذي ظهرت فيه لأول مرة فهرسة ،،قناصل إمبراطورية النمسا القيصرية الملكية في الدول الأجنبية'' – تضمن إدخالات تسجيل لعدد ١٦ قنصلية من بينها ثلاث قنصليات لدى الدولة العثمانية في: سالونيك/ Salonichi وإزمير/ Smirna وطرابلس الغرب/ Tripolis؛ في العام ١١٨٣ هـ/ ١٧٦٩م أُقيمت أيضاً نيابة قنصلية فخرية في الدردنيل/ Dardanellen (شنق القلعة/ Canakkale)؛ القنصليات الأجنبية في الأقاليم الموروثة عن مملكة هابسبورجلم تكن مفهرسة ضمن السجلات الرسمية آنذاك. وفق تقويم الهيكل التنظيمي للبلاط القيصري والدولة النمساويين عام ١٢١٥ هـ/ ١٨٠٠م أُقيمت ٢١ قنصلية لإمبراطورية لنمسا القيصرية الملكية في الدولة العثمانية، لكن من بين كل هؤلاء لا يوجد سوى قنصلية واحدة فقط كانت في تركيا الحالية: تحديداً في إزمير/ Smirna الأناضول/ Natolien (Izmir).[(١)]

لكن البيانات الواردة في تقويم الهيكل التنظيمي للدولة يفترض أنَّ معالجتها تمّت بحذر في تلك السنوات. شيءٌ من هذا القبيل ورد في سياق مؤلفين بعنوان: ،،وصف أنشطة التجارة والاجتهادات الصناعية في المدن الساحلية والموانئ الحرة التابعة للنمسا القيصرية الملكية بإقليمي تريستا وفيومه'' الأول صادر في لايبتسِك/ Leipzig للكاتب أوغست شومان/ August Schumann

---

(١) أول قنصلية بروسية في الدولة العثمانية تمَّ إنشاؤها في إزمير سنة ١١٨٠ هـ/ ١٧٦٦م لدى تعيين السيد بيير آل سانِن/ Pierre van Sanen لمنصب القنصل العام الإقليمي لمناطق الأناضول، ميدِلِين/ Medellin وخيوس/ Scio، إزمير، مقدونيا، مصر، شبه جزيرة موريا/ Morea وجميع جزر أرخبيل بحر إيجة/ Archipel والمناطق الأخرى في شرق البحر الأبيض المتوسط. سلسلة ترتيب أرقام الملفات ذات الصلة في القسم السري لأرشيف بروسيا الوطني بدأ منذ العام ١٢١٠ هـ/ ١٧٩٦م. في أقدم دليل رسمي للقصر والدولة البروسية (يعود لسنة ١٢١٣ هـ/ ١٧٩٨م) كان هناك عدد ١٦ قنصلية تابعة لدائرة الإرساليات البروسية داخل الدولة العثمانية.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istạnbul, P.142.

والآخر صادر في تريستا للكاتب بيتر أُرلانديني/ Peter Orlandini؛ حيث تضمن الجزء المخصص للقنصلية العامة النمساوية في إزمير هذا التوجيه للقارئ:

،،هذه القنصلية العامة يندرج تحتها عدد كبير من الوكالات في مدنٍ أخرى بمناطق آسيا الوسطى، وكان كثيراً ما يتم تغيير طاقم الموظفين المستخدمين فيها. بذات السياق كان القناصل العموم والقناصل الرسميون للنمسا القيصرية الملكية لديهم الصلاحيات اللّازمة في نطاق دوائر اختصاصهم الجغرافية – ووفق تقديراتهم الخاصة – باختيار وتعيين نواب القنصليات ووكلائها؛ ولهذا فإنَّ مبعوث النمسا القيصرية الملكية في إسطنبول كان مفتقراً إلى المعرفة الدقيقة بتفاصيل التغييرات المستمرة التي كانت تحدث بصورة شبه يومية – خاصَّةً في مناطق أرخبيل إيجة – فلم يكن باستطاعته الحصول إلَّا على النذر اليسير منها''

TARIFFA GENERALE
DELLE DOGANE
A PAGARSI
DALLI AUSTRIACI
NELL'IMPERO OTTOMANO.
CONVENUTA E STABILITA FRA LI COMMISSARJ A TAL EFFETTO DEPUTATI ED AUTORIZZATI
DA S. E. INTERNUNZIO E MINISTRO PLENIPOTENZIARIO DI SUA IMPERIAL REGGIA ED APOSTOLICA MAESTÀ E DALLA SUBLIME PORTA OTTOMANA.
IN COSTANTINOPOLI,
NEL MARZO 1818.

صورة رقم (٢): بيان التعرفة الجمركية التي كانت سارية على النمسا سنة ١٢٣٣ هـ/

بحلول العام ١٢٣٢ هـ/ ١٨١٧م حافظت إمبراطورية النمسا القيصرية على استبقاء عدد خمس دوائر قنصلية في المناطق الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لتركيا الحالية في أدرنه/ Adrianopel (Adirne) والدردنيل (شنق القلعة) وجزيرة نوفا (جزيرة الطيور)-إيدين / Scala Nuova (كوشاداسي/ Kusadasi) وإزمير، أما بالنسبة لمدينة رودُستو/ Rodosto (تيقرطاج/ Terkirdag) فقد ورد تسجيلها كدائرة قنصلية شاغرة.

إنَّ أنشطة رعاية وحماية السفن لدى مرورها بخطوط الملاحة عند المضايق البحرية وخلال بحر مرمرة شكَّلت هي أيضاً المهام الرئيسية على الممثليات القنصلية الأخرى وعلى النيابة القنصلية المختصة لمناطق الدردنيل والمقيمة في مدينة شنق القلعة، وأيضاً على الوكالات القنصلية المتواجدة في تينيدوس/ Tenedos (بوزكادا/ Bozcada) وجاليبولي/ Gallipoli (السلطانية/ Sultanieh) وتيكِرداغ (رودُستو). الوكالات القنصلية في أدِرنه وبصورة خاصة تلك المقيمة في إينوس/ Enos (إينِز/ Enez) بقيت في دائرة المصالح والاهتمامات الثانوية خلال هذه الفترة حتى إبرام معاهدة سلام أدِرنه بتاريخ ٨ رمضان ١٢٤٤ هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٢٩م التي نصَّت على فتح خطوط الملاحة البحرية الحرة لرحلات السفن في البحر الأسود ومضيق الدردنيل؛ تالياً وتبعاً لذلك حدث تحوُّلٌ في أهمية مدينة أدِرنه نظراً لأنَّ حرية حركة الملاحة البحرية من وإلى البحر الأسود المفروضة بموجب التعاقد ضمن معاهدة السلام أدَّت إلى انتقال الأفضلية لاستخدام نهر الدانوب ومن خلال جعل طريق التجارة عبر بلغراد-نيش/ Nisch-صوفيا-بلوفديف/ Plovdiv (فيلِبه)-أدرنه كبديل لخطوط التجارة البحرية السابقة على البحر الأدرياتيكي وبحر إيجة.

في العام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م تمَّ تعيين نيابة قنصلية-فخرية في مدينة طرابزون/ Trapezunt. وعند تحوُّل رحلات الملاحة البحرية إلى استخدام السفن البخارية اكتسبت طرابزون أهمية كبيرة، وبمرور الوقت ازدادت درجة أهميتها بصورة مستمرة خصوصاً لدى تمكن أسطولي السفن البخارية لشركة الدانوب للملاحة/ DDSG وشركة الملاحة البحرية لويد/ Lloyd النمساويتين من السيطرة على الجزء الأكبر من حركة النقل والملاحة على البحر الأسود – رغم أنَّ الحكومة العثمانية منعت رعاياها من استخدام رحلات السفن البخارية الأجنبية أو السفر معها على المسار البحري إسطنبول-طرابزون. عام ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣١م تمَّ نقل الوكالة القنصلية في جزيرة خيوس/ Chios (صاقيز) إلى البر الرئيسي بمنطقة تشيشمه/ Tschesme (عين الماء) مع ترقيتها لمستوى نيابة قنصلية؛ لكن من جهة أخرى أصبحت الوكالة القنصلية التي كانت قائمة في إينوس (إينيز) غير ظاهرة أو مذكورة ضمن فهرس الهيكل التنظيمي لحكومة الدولة النمساوية اعتباراً من العام ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م، وبالمقابل – لاستئناف القيام بالأعمال القنصلية في تلك المناطق – تمَّ استحداث وكالة قنصلية في تيندوس (بوزكادا) اعتباراً من العام ١٢٥٧ هـ/ ١٨٤١م. ازدادت الدوائر القنصلية للنمسا القيصرية الملكية ليصل عددها إلى ثمان بحلول العام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م، من بينها قنصلية عامة في إسطنبول منذ العام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٦م.

الفترة التالية وصولاً إلى العام ١٢٦٩ هـ/ ١٨٥٣م – برعاية وإشراف وزارة التجارة القيصرية الملكية – شهدت توجهاً عاماً لتوسيع نقاط التواجد والحضور القنصلي التي نشأت أيضاً كنتيجة مترتبة على التوسع الكبير في حركة السفن البخارية وشبكة أعمال شركة الملاحة البحرية النمساوية لويد/ Lloyd، وقد قام بتسيير أعمالها وأنشطتها وكالات قنصلية ونيابات قنصلية معينة بمناصب شرفية غير مدفوعة الأجر؛ ضمن الإطار الجغرافي لتركيا الحالية ورد في الفهرسة الرسمية للدولة النمساوية تسجيل: قنصليات عامة في إسطنبول وإزمير، وقنصلية في طرابزون، ونيابة قنصلية في أدرنة وسامسون/ Samsun وتشيشمه، بالإضافة إلى وكالات قنصلية في الدردنيل وإنيبولو/ Ineboli ورودستو وتينيدوس وغوزالحصار/ Güzelhissar وأرضروم/ Erzerum. تمَّ أيضاً إعادة إنشاء الوكالة القنصلية في إينوس مجدداً، لكن كل الدلائل تشير إلى أنها بقيت شاغرة ولم يشغلها أحد مطلقاً.

القنصليات الرسمية الفعلية والفعَّالة – أي تلك المُدارة بواسطة موظفين حكوميين رسميين – في الدولة العثمانية مارست أنشطة وصلاحيات قنصلية مُعزَّزة بسُلطة الولاية القضائية – أي الاختصاص القضائي المدني – على المواطنين النمساويين والمجريين وعلى أيِّ رعايا آخرين تابعين لإمبراطورية النمسا من هيئات وأشخاص مشمولين بحقوق الحماية. حتى العام ١٢٧١ هـ/

١٨٥٥م كانت هذه القنصليات مترتبة وفق تسلسل تنظيمي مختلف؛ فمحكمة المستوى الأول (الابتدائية) كانت غالباً إمَّا بصيغة هيئة تحكيم مشكلة من رجال التجارة النمساويين المقيمين ضمن دائرة اختصاص القنصلية أو مستشار السفارة، ومحكمة المستوى الثاني (الأعلى/ الاستئناف) يمثلها القنصل والمستوى الثالث (الفصل النهائي) يمثلها المبعوث الرسولي الأعلى للبلاط النمساوي؛ القنصلية العامة في إزمير والقنصلية المقيمة في إسطنبول أو التي في طرابزون – لاحقاً أيضاً قنصلية أدرنه – مثَّلت محاكم المستوى الأول (الابتدائية)، ومحكمة الاستئناف الإقليمية في تريستا مثَّلت المستوى الثاني، والمحكمة العليا في ڤيينا هي محكمة المستوى الثالث (الفصل النهائي). [1]

وضع التسوية النمساوية مع المجر ١٢٨٤ هـ/ ١٨٦٧م استلزم ضرورة تعزيز هذا النظام بشيءٍ من التغيير – الذي لم يدخل حيِّز التنفيذ إلَّا بحلول العام ١٣٠٨ هـ/ ١٨٩١م – لدى إنشاء ،،محكمة قنصلية عليا لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية ومملكة المجر'' في إسطنبول كمحكمة من المستوى الثاني إلى جانب اختصاصها القضائي للاستئناف والنقض والفصل النهائي.

عند إحداث افتتاح القنصليات عادةً ما يتم إيلاء أهمية كبيرة تضاف إلى البروتوكول والمراسيم الاحتفالية لهذه الأحداث من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشهار الإعلامي والنشر التعريفي. ضمن تقرير صادر عن نائب القنصل النمساوي في هيركوليز (هرقليون/ الخندق)/ Hercullez في العام ١٢٤٣ هـ/ ١٨٢٨م ورد فيه توصيف عن مراسم الافتتاح الصاخب للنيابة القنصلية في خانيا/ Canea ثانية المدن على جزيرة كريت/ Kreta – كانت لا تزال آنذاك جزءاً من الدولة العثمانية – يقول:

،،في اليوم ٢ ذو الحجة / ٢٩ أبريل أُقيم حفل الافتتاح في دار القنصلية، أصوات قرع الطبول وصلت إلى منطقة تشامبر/ champor، وضجيج طلقات بنادق المسكيت/ Muskete) mousquetterie) التي أحدثها رجال الرماة من على حافة سطح الفرقيطة الحربية "كارولين"/ "Caroline"، والسيد المحترم قائدها[2] كان لطيفاً بما يكفي للموافقة على نقلنا إلى صودا/ Sude[3] حيث كانت "كارولين"[4] راسية. كل السفن الحربية الراسية في ذلك الميناء

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istąnbul, P.142 – 143.

(٢) الرائد داندولو/ Major Dandolo.

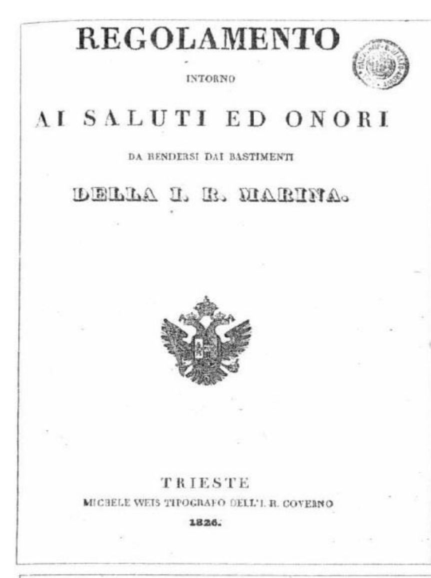
Ibid, P. 144

(٣) خليج صودا/ Bucht von Suda.

Ibid, P. 144

(٤) فرقيطة (زورق/ سفينة حربية صغيرة) تابعة لامبراطورية النمسا القيصرية الملكية؛ طول ٤١ متراً، عرض ١١ متراً، عمق ٤،٧ متراً، حمولة ٨١٠ طناً؛ دشن أول نزول وانطلاق له على المياه في البندقية سنة ١٢٢٢ هـ/ ١٨٠٧م، وتمَّ استلامه للخدمة الرسمية ضمن البحرية الحربية للامبراطورية النمساوية في ١٩ رجب ١٢٢٩ هـ/ ٠٧ يوليو ١٨١٤م؛ عام ١٢٣٠ هـ/ ١٨١٥م تولت وظيفة سفينة القائد في =

كانت مزخرفة بالزينة ورفع الأعلام الاحتفالية، كلها كانت مشاركة ومتنافسة في الحماس لدى عملية سحب وإطلاق بطاريات المدفعية التي كانت طلقاتها متناغمة في توقيت موحد. آغا موصلين/ Mousseline وجميع مسؤولي السلطات المحلية الذين حضروا الاحتفال بدار القنصلية أبدوا إعجابهم بالدِقّة والأداء الجيد الذي أظهره المحاربون القدامى في أوضاع الاستعراض وفي تعاملهم المتميز مع هذه الأسلحة. رفع العثمانيون أعلامهم على الجدران والمباني، كل مسؤولي السلطات حضروا للمشاركة والمجاملة في سياق مراسيم احتفالية رائعة البهاء، وأظهروا لي رضاهم، وفي الحقيقة كان هذا الشعور يكسو جميع المشاركين بالاحتفال. هذه الفعالية اختتمت بفقرة احتفالية مزدوجة لضباط الفرقيطة كارولين وبعض الشخصيات البارزة في المدينة والمحاربين القدامى [ ]"



REGOLAMENTO

INTORNO

AI SALUTI ED ONORI

DA RENDERSI DAI BASTIMENTI

DELLA I. R. MARINA.

TRIESTE

MICHELE WEIS TIPOGRAFO DELL'I. R. GOVERNO

1826.



Vienna li 12 Aprile 1826.

Per ordine espresso di Sua Maestà

IL PRINCIPE

FEDERICO DI HOHENZOLLERN HECHINGEN

Presidente dell' I. R. Consiglio Aulico di Guerra.

GIAN GIACOMO DE NETH

Consigliere Aulico.

ARTICOLO 14.º

Un Console generale Austriaco all' Estero sarà salutato con 3 Evviva ed 11 colpi di cannone.

Un Console con 3 Evviva e 9 colpi di cannone.

Un Vice - Console nel Levante turco ed un Agente consolare in una piazza ove non siavi Console, sarà salutato con 3 Evviva e 5 colpi di cannone.

صورة رقم (٣): لوائح تنظيمية للبحرية الحربية التابعة لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية متعلقة باستحقاقات مراسيم إلقاء التحية والتشريفات بتاريخ ٤ رمضان ١٢٤١ هـ/ ١٢ أبريل ١٨٢٦م؛ القناصل العموم يحصلون على عدد ١١، و القناصل ٩، ونواب القناصل عدد ٥ طلقات مدفعية مترافقة مع ثلاث صيحات ابتهاج وترحيب به [(١)]

عام ١٢٧١ هـ/ ١٨٥٥م تمَّ إنشاء وكالة قنصلية-فخرية للنمسا القيصرية الملكية في مدينة مرسين/ Mersin وتعيين الوكيل المحلي لشركة الملاحة النمساوية لويد هناك كوكيل لهذه القنصلية

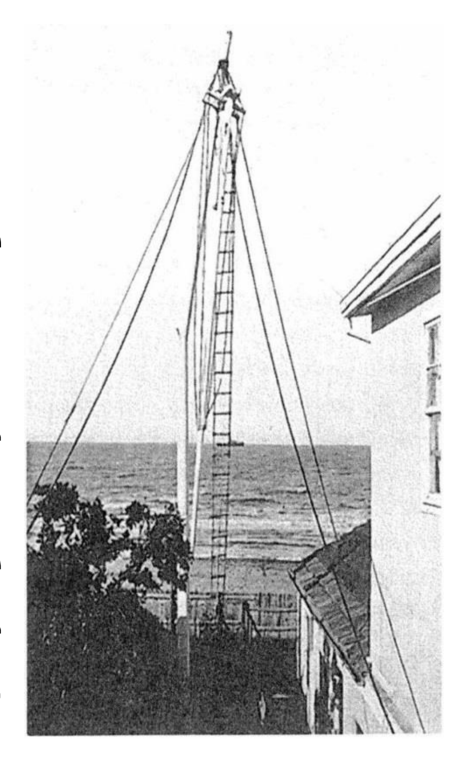
=

حصار أنكونا/ Blockade von Ancona؛ تمَّ نزع تسليحها وإخراجها عن الخدمة سنة ١٢٤٦ هـ/ ١٨٣٠م. التسليح: ٢٤ قطعة مدفع هاون قصير عيار ١٨.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P. 144.

(1) Ibid, P.145.

،،تمَّ رفع العلم القيصري لإمبراطورية النمسا و– نظراً للافتقار إلى بطاريات الإطلاق المدفعي الأرضية – كانت تحية رفع العلم بعدد ٢١ طلقة مدفعية جاءت من سطح السفينة البخارية التابعة لشركة لويد "أيونيو/ Ionio".''



صورة رقم (٤): سارية علم محطمة بمقر نيابة القنصلية الفخرية لامبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية الواقع – مباشرةً – على شاطئ البحر الأسود بمدينة سامسون

باستثناء مدينتي بورصا/ Bursa وكيركلاريلي/ Kirkklisse تواجدت كل الدوائر القنصلية للنمسا القيصرية الملكية/ النمسا-المجر القيصرية والملكية في المدن الساحلية ذات الموانئ على البحر الأسود ومضيق الدردنيل وبحر إيجة وسواحل البحر المتوسط. أمام قنصليات النمسا-المجر القيصرية والملكية ينتصب عمود سارية العلم بارتفاع ١٨ متراً لكي يتمكن قباطنة السفن النمساوية والمجرية من الوصول إلى قنصليتهم بسهولة (انظر صورة سارية العلم لقنصلية سامسون/ Samsun). من المؤسف أنَّه لم يحدث – مطلقاً – توافق مناسب بين ڤيينا وبودابست على كيفية طلاء وتلوين سارية العلم؛ هل يكون أسود-أصفر أو أحمر-أبيض-أحمر أم أحمر-أبيض-أخضر؛ وتوصلوا إلى تسوية عام ١٢٨٩ هـ/ ١٨٧٢م كانت حلاً نمساوياً مجرياً نموذجياً بامتياز: تبقى السارية باللون الطبيعي للخشب. على رأس عمود السارية يرفرف العلم القنصلي المقرر عام ١٢٨٥ هـ/ ١٨٦٨م (انظر الصورة الملونة رقم ٤) كـ ،،رمز أو شعار للهوية المؤسسية المشتركة''، وهو نفس العلم الذي تقرر كهوية للبحرية التجارية النمسا-مجرية آنذاك.

الدوائر القنصلية – الصغرى منها تحديداً؛ مثل الوكالات القنصلية الفخرية في الدردنيل (شنق القلعة) وكاليبولي/ Gallipoli وإنيوبولو/ Ineboli وغيرسون/ Kerasunt ومرسين وسامسون وسينوب/ Sinope وشيو - شيوس/ Scio - Chios (تشيشمه/ Çeşme) ومرسين كانت مهامها غالباً ما تلقى على عاتق الوكيل المحلي لشركة الملاحة البحرية النمساوية التي تأسست في تريستا عام ١٢٥١ هـ/ ١٨٣٥م لويد/ Lloyd – تقع مقراتها في العادة قريباً من الميناء البحري. ظروف الرياح وتغيرات الطقس كانت تفرض متطلبات كبيرة على الأخشاب التي تصنع منها سارية العلم وأيضاً الأعلام. الأرشيف الوطني وأرشيف الدولة والبلاط النمساوي يحتوي كمَّاً هائلاً من التقارير الواردة بشؤون القنصليات النمساوية على البحر الأسود وبحر إيجه كلها تتحدث مراراً وتكراراً

دائماً عن سواري العلم المحطمة. كان مستوى استخدام واستهلاك الأعلام القنصلية في مدن الموانئ مرتفع جداً بالمقارنة مع القنصليات الواقعة في مدن البر الداخلي. في هذا السياق كتب القنصل باوم/ Baum تقريراً وارد من مدينة طرابزون بتاريخ ٢٣ رمضان ١٨٥٧ هـ/ ١٣ سبتمبر ١٨٥٧م؛ جاء فيه:

،،خلال هبوب ريح عاصفة اشتدت عند الساعة الحادية عشرة منتصف نهار اليوم– ونظراً لتآكله بمرور وقت طويل على استخدامه – انكسرت قاعدة العمود الخشبي لسارية العلم القنصلي المنتصب بأبعاد كبيرة نوعاً ما، وقد تحطم نتيجة سقوط اثنتين من أشجار الزيتون في حديقتنا [ ] في هذا الحادث تضرر أيضاً المترجم Petraki Bojadighi متأثراً بإصابات في الرأس والعنق [ ] بسبب وقوع متتالٍ لفروع شجرة الزيتون المنهارة عليه [ ]''

كان هناك أيضاً خطرٌ أكبر ينشأ من الحرائق المتكررة دائماً. في اليوم ٧ جماد أول ١٢٦٧ هـ/ العاشر من مارس ١٨٥١م رفع القنصل سيشيني/ Cischini تقريراً من طرابزون موجهاً إلى القائم بالأعمال القنصلية النمساوية في إسطنبول؛ جاء فيه:

،،يوم أمس ٦ جمادى الأولى/ الموافق ٩ مارس [ ] اندلع حريق عند الساعة الرابعة مساءً وانحصر مبنى دار القنصلية هنا وسط ألسنة اللهب، وكانت النيران مستعرة بدرجة عنيفة بحيث جاءت على أرضية المبنى وجهة من الجدار الخارجي فأحالته دماراً [ ]

تكليف وكلاء شركة لويد بوظائف التمثيل القنصلي لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية تحديداً كان أمراً غير مقبول، كون القاعدة الرسمية نصَّت على أنَّ *،،وكلاء الملاحة البحرية وسماسرة خدمات السفن كانوا مستبعدين من إمكانية ترشيحهم أو تعيينهم لمنصب القنصل الفخري.''* لكن من أجل شركة الملاحة البحرية النمساوية لويد بالتحديد – التي روَّجت وعززت إمكانيات شبكة النقل البريدي لدوائر بريد إمبراطورية النمسا القيصرية الملكية في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط/ Levante وحازت على مكانة شبه رسمية في هذا المجال – كانت دائماً تمثل استثناءً من هذه القاعدة الرسمية.

في بعض المناطق كانت وظائف ومناصب وكيل القنصلية الفخرية أو نائب القنصلية الفخرية منحصرة في أيدي أسرة واحدة على امتداد أجيال من الزمن وأصبحت مناصب متوارثة تقريباً. النيابة القنصلية لإقليم الدردنيل والواقعة بمدينة شنق القلعة كانت في أيدي أسرة زانتوبولو/ Xanthupulo منذ العام ١٢٢٩ هـ/ ١٨١٤م؛ الأول في هذه السلسلة كان ماريوس زانتوبولو/ Marius Xanthupulo الذي لم ينعزل من منصبه هذا إلَّا بحلول العام ١٢٧٠ هـ/ ١٨٥٤م عندما أمسى بعمرٍ يناهز ١٠٨ أعوام.

مدينة سكالا نوفا-جزيرة نوفا/ Scala Nuova (بالتركية: كوشاداسي-جزيرة الطيور/

Cuşadasi) – للفترة من ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م حتى ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦م – عمل فيها بهذه الوظيفة ثلاثة أعضاء من عائلة باربون/ Barbon المنحدرة بأصولها من مدينة فيرارا/ Ferrara الإيطالية، وفي جزيرة تينيدوس/ Tenedos (بوزكادا/ Bozcada) كانت للأب ثمَّ للإبن غيرزاجليا/ Gersaglia خلال الفترة من ١٢٧٨ هـ/ ١٨٦٢ حتى ١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م.

وصولاً إلى العام ١٢٩٤ هـ/ ١٨٧٧م – العام التالي جلب معه نهاية السيادة العثمانية على صربيا ورومانيا وفقدان بلغاريا ورومليا الشرقية/ Ostrumlien والبوسنة-الهرسك وباطومي/ Batum – كان عدد قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية قد تنامى ليصل إلى ١٠١ دائرة قنصلية داخل الدولة العثمانية، لكن من بينها عدد ١٩ فقط واقعة ضمن المنطقة الجغرافية لتركيا الحالية. وبذلك كانت شبكة القنصليات النمسا-مجرية أوسع نطاقاً وأكثر انتشاراً بكثير مقارنةً بشبكة قنصليات جمهورية النمسا حالياً.

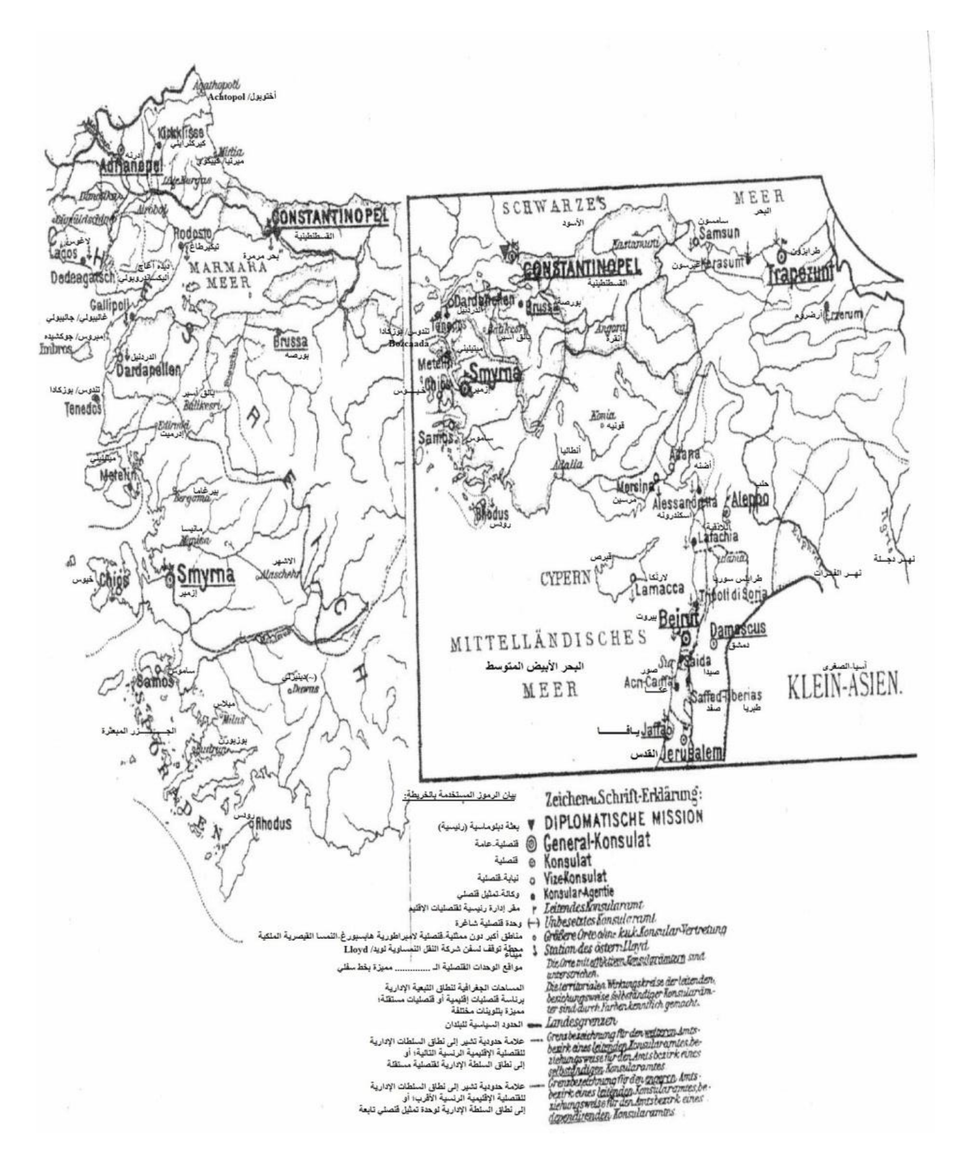
عام ١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م تجددت مسارات التفكير وإعادة النظر في تفعيل خطط توسعة مترافقة مع إجراء مراجعة تنظيمية لتطوير أداء الشبكة القنصلية النمسا-مجرية العاملة في تركيا، كان ذلك مترتباً على مطالبات لافتتاح نيابات قنصلية فعَّالة في أنطاليا/ Adalia ومرسين أُثيرت خلال الفترة السابقة. آنذاك بدا للسفير النمسا-مجري في إسطنبول الكونت بالافيتسيني/ Pallavicini أنَّ إنشاء دائرة قنصلية فعَّالة في أنطاليا ليس أمراً مُلِحَّاً، فقد رأى ،،أنَّ الأهمية المفترضة لأنطاليا بالنسبة لأنشطة التصدير التابعة لنا بنيت على تقديرات مبالغ فيها إلى حدٍ كبير''. والأهم وفق تقديره هو افتتاح قنصلية في قونيه/ Konia ؛ يقول في أحد تقاريره:

،،تمتلك قونية أهمية قصوى لأنشطة تجارة التصدير من أوروبا كلها بمقدار أكبر بكثير من مدن الموانئ سالفة الذكر. باستكمال إنشاء خطوط السكك الحديدية المرتبط ببغداد تحولت هذه المدينة إلى مركز اقتصادي لكل مدن البر الداخلية في آسيا الوسطى، ومن المتوقع تنامي أهمية هذه المدينة إلى مستوىً قياسي من خلال مشروع الاستصلاح والرَّي الموشك على الاكتمال في الأراضي الزراعية على طول خط السكة الحديدية سالفة الذكر [ ]برأيي؛ يستوجب علينا – كأولوية بالمقام الأول – حث الخطى باتجاه إنشاء قنصلية رئيسية فعَّالة بمدينة كونيا [ ] في مدينة أضنة/ Adana أيضاً ينبغي إنشاء نيابة قنصلية فعالة؛ نظراً للعدد الكبير من العاملين والموظفين النمساويين المستخدمين في مشروع إنشاء خطوط السكة الحديدية إلى بغداد، و– قبل هذا وذاك – نظراً للأهمية السياسية التي سوف تحظى بها هذه الولاية في المستقبل القريب. بناءً على ذلك سيكون بمقدورنا الاستغناء عن الدائرة القنصلية الفخرية القائمة في مدينة مرسين، وبالمقابل سيكون من الأفضل إنشاء وكالة قنصلية فخرية فقط بمدينة مرعش (كهرمان مرعش- مرعش القاهرة)/ Murasch بسبب أهميتها في إطار وأغراض التقارير السياسية [ ]

اقترح بالافيتسيني أيضاً إنشاء نيابة قنصلية فعَّالة في الإسكندرونة/ Alexandrette حالما يتم استكمال إنشاءات الميناء هناك.

،،في أنطاليا من الممكن إنشاء وكالة قنصلية فخرية تابعة – مرتبطة إدارياً – للقنصلية في قونية [ ] التقييم ذاته

ينطبق على مدينة أفيون قاراحصار/ Afion-Karahissar باعتبارها نقطة التحويل لمسار القطارات إلى حيدرباشا/ Haidarpascha وقونيه وإزمير وعبرها أيضاً المسار المتوجه إلى مدينة أسبرطة/ Sparta الهامة كموقع لتصدير السجاد والحرير [ ]" (1)



صورة (٥): خريطة انتشار قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في تركيا عام ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢م

إنَّ الحرب العالمية الأولى بدورها جلبت الإشكاليات لقناصل إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية – لذلك كان القنصل العام للنمسا-المجر القيصرية والملكية في طرابزون مجبراً على إدارة أعماله من مدينة سامسون خوفاً من تقدم القوات الروسية واجتياحها لمدينة طرابزون. هناك أتيحت له الفرصة الملائمة لتقدير وتقييم أهمية مدينة سامسون، الأمر الذي دفعه إلى إثارة طلب رسمي لدى سفارة النمسا-المجر القيصرية والملكية في إسطنبول للنظر في إمكانية إنشاء

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.146 – 148.

مكتب ارتباط قنصلي لمدينة سامسون؛ قائلاً:

،،من بين المدن العثمانية المطلة على البحر الأسود تتميز سامسون بكونها نقطة البداية والانطلاق لطريق بغداد التجاري على مدى قرون (سامسون وسيواس-سيباستيا/ Siwas وهاربوت (معمورة العزيز)/ Charpunt ودياربكر/ Diarbekir والموصل/ Mossul وبغداد) وباعتبارها في مقدمة المناطق الاقتصادية نظراً للأرياف الغنية الواقعة في محيطها الجغرافي والقابلة للنمو والتطور بمستويات عالية. إنها تمثل نطاق التخزين المركزي – ليس فقط للإقليم المستقل الحامل لنفس اسم المدينة؛ بل أيضاً للقسم الأكبر من أجزاء ولايات سيواس (سيواس وأماصيا/ Amasia وتوقاد-توكات/ Tokat، باستثناء قاره حصار) وديار بكر ومعمورة العزيز (هاربوت/ Charput) وأنغوره-أنقره/ Angora (شوروم/ Tschorum ويوزغات/ Josgat) [ ] هناك أيضاً الأهمية التجارية لمدينة التي لا تزال قابلة للازدياد والتطور من خلال وتعزيز خط السكك الحديدية المتوقع على مسار سامسون – سيواس وأنقرة – سيواس – إرزينجان/ Ersindjan – أارضروم. خلال فترة الخمسة وعشرين عاماً الماضية تزايد عدد سكَّان المدينة إلى ثلاثة أضعاف ليصل إلى ٣٥،٠٠٠ نسمة وفق التعداد السكاني الذي تمَّ مع بداية الحرب العالمية الأولى، ثمَّ تزايد بعدد ٥،٠٠٠ نسمة في عمليات ترحيل وإعادة توطين السكان الأرمن في المدينة (عام١٣٣٣ هـ/ ١٩١٥م)، تالياً حصلت المدينة أيضاً على زيادة جزئية مرحلية بتعداد سكانها جاء معظمها من خلال حركة هجرة السكان المسلمين (المحمَّديين) قادمين من ولايات شرق هضبة الأناضول العثمانية (عام ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٦م). مع ذلك عانت سامسون بقدر بالغ من الحرب – كما هو الحال في مناطق هضبة الأناضول بأكملها –؛ فوق الخسائر البشرية الفادحة من أبناء المدينة في ميادين الحرب تعرَّض السكان أيضاً لخسائر بشرية ناجمة عن الأوبئة التي جاءت ضمن عمليات توطين الأرمن سالفة الذكر، تالياً أيضاً بواسطة جزء من سكان السواحل اليونانيين (الذين قدموا إلى المدينة عامي (١٣٣٥ هـ ١٣٣٦ هـ/ ١٩١٦ – ١٩١٧م). فروع الأنشطة التجارية والصناعية والتشغيلية الإنتاجية التي كانت مزدهرة في أيدي الأرمن واليونانيين أوشكت على الاضمحلال، وهكذا كان حال مزارع الفاكهة والعنب والتبغ وأيضاً مزارع تربية دودة القز وصناعة الحرير. رغم ذلك من المتوقع حدوث انتعاش سريع نسبياً لهذه المدينة الحيوية عقب الحرب – كواحدة من المناطق الساحلية – نتيجةً للتفاعل الكثيف بين القومية العثمانية الفتية – التي تشهد حالياً قمَّة نشاطها الاقتصادي – وبين مسارات التعاون والشراكة اليونانية والأوروبية؛ يساندها في ذلك وفرة الثروات الطبيعية للبلد. انطلاقاً من هذا التوصيف لأهمية مدينة سامسون نجد بأنَّ تواجد رعايا ومصالح إمبراطوريتنا في المحيط الجغرافي لهذه المدينة أكبر وأكثر أهمية من نظيره لمدينة طرابزون (بنسبة تمثيل ٥٠ : ٣٠ عضو –على الترتيب–) حائزةً على أكبر نسبة تمثيل بين المناطق العثمانية المطلة على البحر الأسود. بالنسبة للقنصليات المهنية العاملة هنا رسمياً يوجد في الوقت الحالي قنصلية يونانية/ hellenische وأخرى فارسية/ persische قائمة بالمدينة؛ روسيا كانت ممثَّلة بنيابة قنصلية هنا وأُغلقت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، فرنسا هي الأخرى كانت حاضرة هنا وممثَّلة بالقنصل المتقاعد إ. بيرتراند/ E. Bertrand حتى اندلاع الحرب. يجدر بالذكر أيضاً أنَّ هذه المدينة لها ارتباط وطيد ومؤثر في السياسة. بدلاً من تهيئة الظروف والإمكانيات المقبولة لتوطيد أواصر الجوار وتعزيز علاقات الترابط التي كانت قائمة حتى عهد السلطان العثماني عبدالحميد الثاني بين تركيا واليونان دخل الجانبان في مسارات تباعد وإقصاء – وصل لمرحلة التباغض والكره – بينهما؛ هذه الحالة أنتجت مواقف العداء ضد الدولة العثمانية لدى قسم كبير من السكان اليونانيين أدت – خلال فترة الحرب – إلى تكوين عصابات وحركات تمرُّد مدعومة من الأسطول الروسي، الأمر الذي ردَّت عليه الحكومة العثمانية – بعد فترة طويلة من التردد – بحزمة من الإجراءات المضادَّة القاسية؛ وخاصةً إجراءات ترحيل السكان اليونانيين إلى المناطق الساحلية [ ]''

بالنسبة للسفارة النمسا-مجرية القيصرية والملكية في إسطنبول فقد بدا لها أن هذه ،،*المقترحات [*

] ليست ناضجة بعد لطرحها رسميا خلال الفترة الحالية'' بذلك أمسى هذا المشروع موءوداً قبل أن يرَ النور. استغرق هذا الأمر فترة ٩٥ سنة حتى قيام النمسا بإنشاء قنصلية فخرية بمدينة سامسون في خريف العام ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠م.

استناداً إلى آخر فهرسة رسمية ممهورة بتاريخ ٥ محرم ١٣٣٧ هـ/ ١١ أكتوبر ١٩١٨م كانت هناك ٤٦ قنصلية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية موزَّعةً ضمن نطاق الدولة العثمانية التي تناقصت مساحتها بسبب حرب البلقان؛ منها عدد ١٦ قنصلية داخل النطاق الجغرافي لتركيا الحالية، وعدد ١٢ منها داخل النطاق الجغرافي لمصر – كل أولئك القناصل كانوا ،،متغيبين عن ممارسة مهام تلك المناصب''. من بين دوائر الخدمة القنصلية الرسمية التي وصل عددها إجمالاً إلى ٢٥ كانت قائمة رسمياً – منذ القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي – داخل المنطقة الجغرافية للجمهورية العثمانية حالياً بقيت– لدى انهيار إمبراطورية النمسا المجر الملكية – فقط قنصليات عامة في إزمير وطرابزون؛ وقنصليات في أدرنه وإسطنبول؛ ونيابة قنصلية في أنطاليا؛ ووكالة قنصلية في بروسه (بورصا)/ Brussa؛ وأيضاً نيابات قنصلية في كلٍ من أضنة والدردنيل (شنق القلعة، شاغرة) وسامسون؛ بالإضافة إلى وكالات قنصلية فخرية في إسكندرونه/ Alessadretta (لواء الاسكندرون/ Iskenderun) وأرضروم (شاغرة لعقدٍ من الزمن) وجاليبولي وغيرسون/ Kerasunt (Girasun) وكيركلاريلي (شاغرة) وروذُستو (تيقرطاج/ Tekirdag).[1]

أضنة- ADANA:

تاريخها: عام ١ ربيع ثاني ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤م رفع ،،*بعض المواطنين من رعايا النمسا المقيمين في ميرسين''* طلباً رسمياً لافتتاح مكتب تمثيل قنصلي في أضنة. حتى العام ١٣٢٩ هـ/ ١٩١١م كان الترجمان الفخري تيودور سيميون أوغلو/ Theodor Simeonoglu هو مدير الوكالة القنصلية الفخرية لمدينة مرسين في أضنة.

نشأت كنيابة قنصلية فخرية بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٣٢٩ هـ/ ٠٤ نوفمبر ١٩١١م ،،*نظراً لتصاعد ثقافة استهلاك المنتجات القطنية في ولاية أضنة العثمانية، وتنامي أنشطة أعمالنا وعلاقاتنا التجارية مع تلك المنطقة، وأيضاً التزايد المطرد في عدد المقيمين بنفس المنطقة من رعايا النمسا والمجر، لزمنا التوجه لعرض هذا بكل إخلاصٍ أمام وزارة الخارجية – بالتوافق مع وزارة التجارة للنمسا القيصرية الملكية*

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istạnbul, P.148 – 151.

ونظيرتها للمجر الملكية – كطلبٍ رسمي يمتثل ما ترونه لإنشاء نيابة قنصلية فخرية في مدينة أضنة.'' (أرشيف الدولة النمساوية؛ العام ١٣٢٩ هـ/ ١٩١١م؛ وارد برقم ٣١٩٤-١٩١١). المحافظة العثمانية الحاوية لقوزان أضنة/ Adana Közan وجبل بركات/ Djebeli-Bereket الواقعة ضمن ولاية أضنة تتبع نطاق الاختصاص الجغرافي الرسمي لقنصلية حلب/ Aleppo.

القنصل الفخري شتوكِل/ Stöckel القادم من سكسونيا/ Sachsen الألمانية عاش في أضنة منذ العام ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤م، وكان مديراً لشركة القطن الألمانية-الشرق متوسطية منذ العام ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦م، ومديراً لشركة ضغط البخار الأناضولية اعتباراً من ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨م.

ملفات الأرشيف: الأرشيف الوطني وأرشيف الدولة والبلاط النمساوي؛ تقارير إدارية؛ الحافظة ٨؛ الصندوق ٥٩؛ وثائقيات حكومة الدولة النمساوية؛ رقم ٣١٩٤هـ-١٩١١م.

أرشيف: مأخوذة من أرشيف النيابة القنصلية الإيطالية في أضنة للعام ١٣٤١ هـ/ ١٩٢٣م

ريتشارد شتوكِل/ Richard STÖCKEL	نائب قنصل فخري [(1)] ١٢- ١١ ١٣٢٩هـ - ١ – ١٠ – ١٣٣٦هـ ٠٤-١١-١٩١١ – ١٠-٠٧-١٩١٨م
بوجِه/ BÜGE؛ قنصل ألمانيا القيصرية	وكيل تسيير أعمال ٢٦ – ٦ – ٢١ – ١ -١٣٣٣هـ ١٢٢-٠٥ – ٠٩-١٢-١٩١٤م
إيريش جمبَرلِه/ Erich GEMPERLE –	وكيل تسيير أعمال ١٠١ – ١٠ ١٣٣٦هـ ٧ – ٢ - ١٣٣٧-٠٧-١٩١٨ – ١٢-١١-١٩١٨م

أيدين/ Aidin (**غوزلِحصار**/ Güsselhissar)

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية؛ ورد ذكرها في السجلات الرسمية لأول مرة عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م؛ بقيت شاغرة للفترة ١٢٨٧ هـ ١٣٠٥ هـ/ ١٨٧٠م – ١٨٨١م ومنذ العام ١٨٩١م ،،*لدى وفاة نائب القنصلية السيد تيليماخ زالفيتي/ Telemach Salvetti في العام ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧٠م بقيت الوكالة القنصلية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية بمدينة آيدين شاغرة إلَّا من موظف واحد نمسا-مجري مختص بالشؤون القانونية لتسيير ومتابعة مصالح المواطنين من رعايا الإمبراطورية لدى السلطات المحلية العثمانية. في هذه الأثناء اكتسبت مدينة آيدين أهمية كبيرة بصورة عامة، من خلال مشاريع توسعة تمَّت مؤخراً لخطوط السكك الحديدية على مسار آيدين-دينيزلي/ Nazlü*

---

(١) الاختصارات المستخدمة: H – Honorar- / فخري؛ GK – Generalkonsul؛ VK – Vizekonsul/ قنصل فخري؛ KA – Konsularagent/ وكيل قنصلي؛ Gt – Gerent/ وكيل أعمال؛ int – interistimisch/ انتقالي؛ pr – provisorisch/ مؤقت؛ st – standing/ دائم؛ int S – mit Interessenschutz beauftragt/ مكلف بمهام المنصب مقابل حماية المصالح؛ Vertr – Vertreter/ مندوب مفوض.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.151.

انفتحت مناطق وادي التعريجات النهرية/ Mäanderthal الغنية خاصةً بالسنديان والزبيب ومحاصيل الحبوب المتنوعة أمام حركة النقل الكبيرة، وبذلك شكَّلت مدينة آيدين النقطة الإقليمية الكبرى للتجمع وارتباطات التبادل تجاري، بحيث تزايدت أهميتها أكثر فأكثر بالنسبة لشركات التصدير التابعة لنا [ ]'' (الأرشيف الوطني وأرشيف الدولة والبلاط النمساوي؛ تقارير إدارية؛ الحافظة ٨؛ الصندوق ٦٣؛ آيدين؛ القنصلية العامة في إزمير؛ وارد برقم ٣٧ وتاريخ ١٢٩٨ هـ/ ١١ أغسطس ١٨٨١م)

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والدولة والبلاط النمساوي؛ تقارير إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٢٩، ٤١ و٦٣

مسار أرشيفي: عام ١٨٠٣ هـ/ ١٨٩١م أُوكلت مهام تسيير شؤون هذه الدائرة القنصلية إلى عهدة مختارية الرهبان الكاثوليك بمدينة آيدين، وفي العام ١٣١٥ هـ/ ١٨٩٧م انتقلت عهدتها إلى القنصلية العامة في إزمير.

جورج فالكوني/ Georg FALCONI	وكيل قنصلية فخرية ١٢٥٥هـ – ١٢٦٢هـ/ ١٨٣٩ – ١٨٤٦م
د. تيليماكو سالفيتي/ Telemacho SALVETTI	وكيل قنصلية فخرية ١٠- ٧- ١٢٦٨هـ ٢- ٤- ١٨٧٠هـ ٣٠-٠٤-١٨٥٢ – ٠٢-٠٧-١٨٧٠م
باول براتيش/ Paul BRATICH	وكيل قنصلية فخرية ١٣- ١١ – ١٢٩٨هـ – ٢- ١٠ ١٣٠٢هـ ٠٧-١٠-١٨٨١ – يونيو ١٨٨٥م
خصروف إرم/ Kosrow ERAM	وكيل قنصلية فخرية ١٩-٧- ١٣٠٣هـ ٢٦- ٣ ١٣٠٤هـ ٢٣-٠٤-١٨٨٦ – ديسمبر ١٨٨٦م
نيكولاوس روداكاناكي/ Nicolaus RODAKANAKI	وكيل قنصلية فخرية٩-٨-١٣٠٤هـ – ٨-٦-١٣٠٨هـ ٠٣-٠٥-١٨٨٧ – ١٩-٠١-١٨٩١م

آيواليك / Aivalik (Aivali/ **أيوليا**)

تاريخها: ورد ذكرها في سجلات الأرشيف الرسمي كوكالة قنصلية فخرية اعتباراً من العام ١٢٥٧ هـ/ ١٨٤١م. عقب انتحار وكيل القنصلية الفخرية شتيفان سيفاستو/ Stefan Sevasto عام ١٣٠٢ هـ/ ١٨٨٥م لم يتم تعيين نجله لمنصب وكيل القنصلية الفخرية مجدداً كما جرت العادة، فقد تقرر رسمياً إبقاء هذا المنصب *،،شاغراً حتى إشعار آخر''* (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٦٣؛ أيواليا؛ صادر عن وزارة الخارجية النمساوية برقم 7413/10 وتاريخ ٢٣ محرم ١٤٠٧ هـ/ ٢٨ مارس ١٩٨٦م).

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ تقارير إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٣٢، ٤١ و٦٣

العنوان: مبنى رقم ٢؛ شارع الجمرك؛ خلف مبنى دائرة البريد

ديوداتو ليبوفاتز/ Deodato LIPOVATZ	وكيل قنصلية فخرية ٥-١٢ ١٢٥٨هـ – ١٢٢٩هـ ١٢٨-٠١-١٨٤١ – ١٨٥٣م
نيكولاوس ليبوفاتز/ Nicolaus LIPOVATZ	وكيل تسيير أعمال ١٢٧١هـ ١٨٥٥م ثُمَّ وكيل قنصلية فخرية ٩- ٥- ١٢٧١هـ – ١٣ ذو الحجة ١٢٨٤هـ ٠٦-٠٤-١٨٥٩ – أبريل ١٨٦٨م
د. بارجيجلي/ Dr. BARGIGLI	نائب القنصل الفخري في ميتيلين/ Mytilene وكيل تسيير أعمال ١٢٨٤هـ جماد أول ١٢٨٧هـ ١٨٦٨ –أغسطس ١٨٧٠م
شتيفان سيفاستو/ Stefan SEVASTO	وكيل قنصلية فخرية جماد أول ١٢٨٧هـ – ٥- محرم ١٣٠٣هـ أغسطس ١٨٧٠ – ١٤-١٠-١٨٨٥م (وفاة) مواليد ؟؛ توفي – منتحراً- محرم ١٣٠٣هـ- محرم ١٣٠٣هـ-١٤ -١٠-١٨٨٥م
ج. سيفاستو/ G. SEVASTO	وكيل تسيير أعمال انتقالي١٤- ١ ١٨٨٥هـ - ٢٦- ٦ ١٣٠٣هـ ٢٣-١٠-١٨٨٥ – ٠١-٠٤-١٨٨٦م(١)

أنطاليا/ ANTALYA (ADALIA)

تاريخها: نيابة قنصلية؛ نشأت بتاريخ ١٦ شعبان ١٣٣١ هـ/ ٢١ يوليو ١٩١٣م

،،باستثناء ولاية أضنة لا يوجد لدينا تمثيل قنصلي في أيِّ مدينة على امتداد السواحل الجنوبية لآسيا الوسطى، مع العلم بأنَّ هذه المناطق تشكِّل أهمية لا يستهان بها لأنشطة تجارة التصدير التابعة لنا. وبالفعل نرى أنَّ بضائعنا وجدت طريقها إلى تلك المناطق حالياً - خصوصاً السكر والمصنوعات الزجاجية والفحم والفرو ومنتجات الحديد المتنوعة والأقمشة وغيرها الكثير – فأصبحت رائجة هناك. وزارة الشؤون الخارجية – التي انشغلت منذ وقت غير بعيد بدراسة أحوال التبادلات التجارية مع ذلك النطاق الجغرافي غير معروف كثيراً – أجرت زيارات تقصِّي ميدانية بغرض التمكن من اكتساب رؤية واضحة المعالم عن مدى ملاءمة ظروف تلك المناطق مع ارتباطاتها وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية. المستجدة راهناً هو اكتساب هذه المناطق لأهمية استثنائية تتطلب تواجداً رسمياً لحماية مصالح تصدير منتجاتنا وبضائعنا من السلع الاستهلاكية – سواءً ولاية أضنة أو بصورة خاصة أيضاً تلك المحافظة الخصبة غزيرة الإنتاج المتنامية بمعدل قياسي التَكيّه (زاوية) المولوية/ Sandjak Tekké التابعة لولاية قونيه – باعتبارها نقاط تجمّع وتوزيع رئيسية. فيما يختص بمحافظة التَكيّه المولوية / Sandjak Tekké فقد كانت – هي ومحافظتي بوردور/ Burdur وإسبرطه/ Isbarta المجاورة لها من ولاية كونيا أيضاً – تضطلع بدور تبادلي في العلاقات والارتباطات التجارية مركزه مدينة أنطاليا؛ العاصمة والميناء الرئيسي لمحافظة تِكِيْه. هذه المنطقة بأكملها – المشتهرة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير القمح والشعير والطحين والذرة والسمسم وأصواف الغنم والجلود وأخشاب البناء والسنديان، معتمدةً في المقام الأول على أراضي الأرياف الزراعية

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istạnbul, P.151 – 153.

والغابات وأيضاً على مزارع تربية المواشي المتنوعة – إن حظيت باهتمام ورعاية مكثفة من علاقاتنا وارتباطاتنا التجارية ستكون مؤهلة بلا شك لتشكيل سوق واسعة ملائمة جداً لترويج وتسويق بضائعنا بقدر أكبر وأفضل بكثير مما هو الحال عليه في الوقت الراهن. يجدر بتجارة التصدير التابعة لنا أن تولي اهتماماً بارزاً لتوجيه تركيزها على هذه المنطقة بأسرع ما يمكن – على الأقل – من أجل التدارك إلى حدٍ ما عما فاتها هناك حتى الآن، وللتعويض عن معاناتها في الأسواق التقليدية القديمة بالقسم الأوروبي من تركيا نتيجةً للأحداث الأخيرة التي وقعت في مناطق البلقان. بناءً على هذه الظروف ونظراً لما سلف تفصيله عالياً فإنَّ وزارة الشؤون الخارجية ترى أهمية وأولوية النظر للتوجيه باتخاذ التدابير الرسمية المناسبة للدفع باتجاه دعم وترويج قنوات التجارة التابعة لنا مع منطقة الساحل الجنوبي لآسيا الوسطى تعزيزاً للفائدة المؤكدة لنا هناك. في الوقت الذي لا تزال فيه مسألة طرق المواصلات للملاحة البحرية إلى هناك [ ] –تبقى قضيةً قائمة تحتاج إلى نقاش استثنائي للنظر بشأنها – تود وزارة الشؤون الخارجية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية [ ] لفت الانتباه وبحث إمكانية النظر في الإيجابيات والفوائد الجمَّة [ ] لضرورة تركيز الاهتمام على هذه المنطقة بتلبية احتياجات أنشطة وأعمال التبادلات التجارية التابعة لنا ولرعايانا هناك من خلال إنشاء دائرة قنصلية رسمية تختص بذلك [ ] (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٦٠؛ أنطاليا؛ صادر عن وزارة الشؤون الخارجية برقم 29.830/10/1913 وتاريخ ٢٥ جماد أول ١٣٣١ هـ/ ٠٢ مايو ١٩١٣م موجهة إلى وزارة التجارة لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية ووزارة التجارة الملكية المجرية)

ملفات أرشيفية: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٦٠.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ برقم ٣٨؛ للعامين ١٩١٤ و١٩١٥م.

العنوان: ١٣٣١ هـ – ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٣ – ١٩١٤م: شارع ديبوي، ميدان تيشفيكي، دار حجي خطيب أفندي بن عثمان أفندي/ Hadji Chatib Effendi Bin Osman Effendi (بجانب دار النيابة القنصلية العثمانية)؛ في صيف العام ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٤م قام نائب القنصلية بوزِل/ Pözel بنقل الدائرة القنصلية إلى مدينة ألانيا/ Alaya متخذاً دار السيد كوكيزاده محمود أفندي/ Kökkezade Mehmud Effendi مقراً رسمياً لها.

تيبور بوزيل آل فيرانيوس/ Tibor PÖZEL von VIRANYOS نائب قنصل٦-٨- ١٣٣١هـ - ١- ٣ ١٣٣٤هـ ٢١-٠٧-١٩١٣ – ٠٧-٠١-١٩١٦م

حسين زكي أفندي/ Hussein ZEKKI وكيل أعمال ١- ٣ ١٣٣٤هـ - ٢٥ – ٩ – ١٣٣٦هـ ٠٧-٠١-١٩١٦ – ٠٤-٠٧-١٩١٨م

باندرمه/ Bandirma (Panderma):

تاريخها: مقر لمندوب قنصلي؛ أُغلقت عام ١٢٧٦هـ - ١٨٦٠م

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٣٨

برينتوفيتش/ BRENTOVICH	مندوب قنصلي ١٢٧٦هـ – ١٨٦٠م

بوزكادا/ Bozcada (**تينيدوس**/ Ténedos):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية ذكرت لأول مرَّة في السجلات الرسمية للعام ١٢٥٧هـ ١٨٤١م؛ تمَّ إغلاقها عام١٣٣٢هـ ١٩١٤م عقب وفاة المتقلد لهذا المنصب السيد أنتون غيرزاجليا/ Anton Gersaglia ٢٢-١٠-١٣٣١هـ - ٢٤-٠٩-١٩١٣م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٣٢ و٢٣٩.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) ١٨٣٧ – ١٨٩١م

ترياندافيلو كاسترينو/ Triandafilo CASTRINO	وكيل قنصلية فخرية ١٢٦١-١٢٦١هـ / ١٨٤١ – ١٨٤٥م (وفاة)
قسطنطين بوريلي/ Konstantin BURELLI	وكيل قنصلية فخرية١٥ – ١١ ١٢٦١هـ - ١٢٧٩هـ/ ١٥-١١-١٨٤٥ –١٨٦٢م
كوزيمو غيرزاجليا/ Cosimo GERSAGLIA	وكيل قنصلية فخرية ٣٠-٧-١٢٧٨هـ - ١٧-٦-١٢٧٩هـ/٣١-٠١-١٨٦٢ – ٢٧-٠٥-١٨٨٠م
أنتون غيرزاجليا/ Anton GERSAGLIA	وكيل قنصلية فخرية ١٠-٧-١٢٩٧هـ/ ١٨-٠٦-١٨٨٠ – ٢٤-٠٩-١٨١٣م

بورصا/ Bursa (Brussa):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية ذكرت لأول مرَّة في السجلات الرسمية للعام ١٨٣٦م؛ ارتقت لمستوى وكالة قنصلية اعتباراً من العام ١٩٠١م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٦ و٣٢ و٤٦ و٩٤

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ ملفات بالرقم ٣٨؛ العام ١٣٢٦هـ ١٣٢٨هـ - ١٩٠٨م و١٩١٠م.

العنوان:

١٣١٩- ١٣٢٢هـ-١٩٠١ ١٩٠١ – ١٩٠٤م:	دار هيلينه بافليديس/ Helene Pavlidis؛ شارع بينس؛ عند مدخل المدينة
١٣٢٢– ١٣٢٥هـ- ١٩٠٤ -١٩٠٧م:	دار كارابيت بابازيان/ Karabet Papasian؛ حي سيدباشي؛ رقم

	٣٥ شارع محمد كرماني (حالياً: دار العلم/ Papasian Evi (Mh. Savcibey SK. No. 2،Karaagac).
١٣٢٥هـ - ١٩٠٧ م	دار إمـري أفنـدي/ Mouradi Emri؛ حـي زلتجيـه حـاطوم؛ مبنـى رقم ٤٤ شارع إرغاني بوغازي.
١٣٢٥-١٣٢٦هـ ١٩٠٧ ــ ١٩٠٨م:	دار جارابِـد بابازيـان/ Karabet Papasian؛ حـي سيدباشـي؛ ٣٥ شارع محمد كرماني
١٣٢٦- ١٣٢٩هـ -١٩٠٨ ــ ١٩١١م:	دار الحـــــــــاج كومادينـــــــــــه زاده الهرســـــــــــكي / Komadine Zadé Hersekli Hadji من موستار/ Mostar؛ حي المحاكم؛ شارع إبراهيم باشا؛
١٣٢٩هـ -١٣٣٦هـ - ١٩١١ ــ ١٩١٨م:	دار عاليــه المُــلّا عثمــانوفيتش/ Alija Mulaosmanovic؛ حــي المحــاكم؛ شــارع إبــراهيم باشــا؛ (حاليــاً: دار الحــاج الهرسـكي؛ حــي إبراهيم باشا الكبير/ .Cad. Kocacinar Sk).

السفراء:

نيكوليتو بيريش/ Nicoletto PERICH	١٢٥٢- ١٢٦٢هـ ١٨٣٦ ــ ١٨٤٦م
كريسبين/ CRESPÉN؛	نائب القنصل الفرنسي وكيل أعمال-انتقالي ١٢٦٤هـ ــ ١٨٤٨م
هاينريش شفاب/ Heinrich SCHWAB	وكيل قنصلية فخري ١٢٦٤هـ - ١٢٦٧هـ ١٨٤٨ ــ ١٨٥١م
إيمانويل فالكآيزِن/ Emanuel FALKEISEN	وكيل قنصلية فخري ١٢٧٠هـ ــ ١٨٥٤م
	ثمَّ نائب قنصل فخري١-٩-١٢٨١هـ - ٨- ٤ ــ ١٢٨٦هـ ٢٨-٠١-١٨٦٥ ــ ١٨-٠٧-١٨٦٩م
روبرت فالكآيزِن/ Robert FALKEISEN	وكيل تسيير أعمال ١٢٨٦هـ ــ ١٨٦٩م
	ثمَّ نائب قنصل فخري١٩-٥-١٢٨٩هـ - ٢٠-٥-١٣٠٦هـ - ٢٥-٠٦-١٨٧٢ ــ ٢٢-٠١-١٨٨٩م
هيرمان شولَر/ Hermann SCHOLER	وكيل تسيير أعمال مؤقت رجب -١٣٠٦هـ - ١٣٠٧هـ - مارس ١٨٨٩ ــ ١٩٠١م
يوزِف لومر/ Joseph LOYMER	وكيل تسيير أعمال٢٢-١-١٣١٨هـ - ٢٨-٧-١٣٣٢هـ -١٣-٠٣-١٩٠١ ــ ٢٨-٠٩-١٩٠٥م
بيلا آل بودنار/ Bela von BODNÁR	وكيل تسيير أعمال ثابت٢٨ -٧-١٣٢٣هـ -١٠-٦-١٣٢٥هـ -٢٨-٠٩-١٩٠٥ ــ ٢١-٠٧-١٩٠٧م
جون شتيفينس/ John STEVENS	وكيل تسيير أعمال١٠-٥-١٣٢٥هـ -٢٦-٣-١٣٢٦هـ - ٢١-٠٦-١٩٠٧ ــ ٢٨- ٠٤-١٩٠٨م
يوزِف بادوك/ Josef PADOUK	وكيل تسيير أعمال ثابت ٢٤-٧-١٣٢٦هـ -٢٢-٩-١٣٢٧هـ ٢٢-٠٨-١٩٠٨ ــ ٠٧-١٠-١٩٠٩م
جون شتيفينس/ John STEVENS	وكيل تسيير أعمال ثابت١٧-١١-١٣٢٧هـ - ٢٩-٦-١٣٢٩هـ -٣٠-١١-١٩٠٩ ــ ٢٧-٠٦-١٩١١م
يوزِف ياوكر/ Josef JAUKER	وكيل تسيير أعمال٢٧-١١-١٣٢٩هـ- ١٠-١٢-١٣٣١هـ - ١٩-١١-١٩١١ ــ ١٠-١١-١٩١٣م

لودفيك ترانو/ **Ludwig TRANÒ**	وكيل تسيير أعمال انتقالي٣-٦—٢-٩-١٣٣١هـ -١٠-٠٥- — ٠٥-٠٨-١٩١٣م تمَّ وكيل تسيير أعمال ثابت١٤-١٢-١٣٣١هـ - ١٨-٢-١٣٣٨هـ - ١٤-١١-١٩١٣—١٢-١١-١٩١٨م

شنق القلعة/ Canakkale (**الدردنيل**/ Dardanellen):

تاريخها: نيابة قنصلية فخرية؛ ذكرت لأول مرَّة في السجلات الرسمية للعام ١١٨٣هـ الموافق ١٧٦٩م؛ أُعيد إنشاؤها مجدداً كنيابة قنصلية فخرية بتاريخ ٢٢-٥-١٢٦٣هـ الموافق ٠٨-٠٥-١٨٤٧م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٣٧ و٤٧ و١٢٠.

العنوان:

١٢٢٦-١٢٢٨هـ-١٨١٤ — ١٩١٦م: دار عائلة زانتوبولو/ Xanthupulo؛ بتاريخ١٩-٧-١٢٧٦هـ ١١-٠٢-١٨٦٠م اندلع حريق ،،*في مدينة الدردنيل [ ] وأتى على الدار وفنائها وجميع الممتلكات*’’ التابعة للسيد نيكولاوس زانتوبولو فأحالها إلى دمار.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) ١٢٦١- ١٠-١١-١٣٣٢هـ ١٨٤٥ — ٣٠-٠٩-١٩١٤م

ر. جويس/ R. GUISE	نائب قنصل فخري١٣٨٣- ١١٩٣هـ ١٧٦٩ — ١٧٧٩م
ماريوس زانتوبولو/ Marius XANTHUPOLO	نائب قنصل فخري١٢٢٩- ٢٦-٣-١٨٥٩هـ - ١٨١٤ — ٢٣-١٠-١٨٥٩م
نيكولاوس زانتوبولو/ Nicolaus XANTHUPOLO	نائب قنصل فخري٢٦-٣-١٢٧٦هـ - ٢٣-١٠-١٨٥٩م
ثُمَّ	ملحق قنصلية فخرية ١١-٤-١٢٩٦-١١-٤-٢٣-٢-١٣٠١هـ - ٠٤-٠٤-١٨٧٩ — ٢٤-١٢-١٨٨٣م
ديميتر زانتوبولو/ Demeter XANTHUPOLO	وكيل تسيير أعمال ١٣٠٢هـ - ١٨٨٤م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري٤-٨-١٣٠١- ١٣-٥-١٣٠٤هـ ٣٠-٠٥-١٨٨٤ — ٠٧-٠٢-١٨٨٧م
قسطنطين زانتوبولو/ Constantin XANTHUPOLO	وكيل تسيير أعمال ٦-١-١٣٠٤هـ - ٢٤-٠٩-١٨٨٦م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري ٦-٧-١٣٠٤هـ - ٣١-٠٣-١٨٨٧م
ثُمَّ	ملحق قنصلية فخرية ٧-١١- ١٣٢٦هـ -١٣٣٤هـ - ٣٠-١١-١٩٠٨ — ١٩١٦م(١)

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.154 – 157.

تشيشـــمه/ Cesme (**خيـــوس-تشيشـــمه**/ Chios-Tsschesme؛ **تشيشـــمه**/ Tschesme؛ **شيو**/ Scio):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية منذ ما قبل١٢٠٢هـ - ١٧٨٨م؛ وردت بالفهارس الرسمية بوصف شاغرة للفترة ١٢٣٦- ١٢٣٧هـ - ١٨٢١ – ١٨٢٢م.

عام ١٢٤٧هـ - ١٨٣١م انتقلت من جزيرة شيو (خيوس) إلى ميناء تشيشمه على البر الرئيسي بعد ترقيتها إلى نيابة قنصلية فخرية:

،،كان القنصل العام في إزمير [ ] قد تقدم بعرض يثبت أنَّ نقل مقر النيابة القنصلية من خيوس إلى تشيشمه سيوفر الإمكانية الأفضل في تيسير الإجراءات والتعاملات الرسمية لخطوط رحلات الملاحة البحرية التابعة لنا إلى جانب تعزيز إمكانية الحماية لرعايا إمبراطورية النمسا القيصرية الملكية في هذه المنطقة، نظراً لأنَّ تشيشمه تقع على مسار رحلات السفن التجارية النمساوية وإحدى موانئ توقفها وزياراتها الرئيسية – الأكثر والأهم بكثير من جزيرة خيوس – [ ] ’’ (مذكرة رسمية صادرة عن حكومة الدولة النمساوية وموجهة إلى ديون المالية بالبلاط الإمبراطوري بتاريخ ٠١-١١-١٨٣٠م). بقيت شاغرة مجدداً للفترة ١٨١٨-١٨٢٦هـ - ١٩٠٠ – ١٩٠٨م. الجدير بالذكر هنا أنَّ نائب القنصلية الفخري لهذه الدائرة القنصلية التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية حينذاك – السيد فرانسيسكو براتسافولي/ Francesco Brazzafolli – تعرَّض للاعتقال بواسطة السلطات العسكرية الإنجليزية خلال الليلة الواقعة بين ١١-١٣٣٤/٤/١٢هـ - ١٦-١٩١٦/٠٢/١٧م وتمَّ اقتياده منقولاً على متن إحدى السفن الحربية إلى إنجلترا حيث ظل موقوفاً بمعتقل داخلي هناك لمدة ٢٢شهراً.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ حكومة الدولةالنمساوية؛ الصندوق ٤٢؛ مذكرات حكومة الدولة الموجهة إلى ديوان المالية بالبلاط الإمبراطوري؛ رقم أرشيفي ١٨٣٠ ٣-١٢؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٢٩ و٣٢ و٤٩ و١٠٩ و١٧١.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) ١٢٥٣-٢٧-١-١٣٣٣هـ - ١٨٣٧ – ١٥-١٢-١٩١٤م

ستيليوس رافايلِّي/ Stellius RAFAELLI — نائب قنصل فخري ١٢٠٢- ١٢٢٢هـ - ١٧٨٨ – ١٨٠٧م

فرانتس لوكوفيتش/ Franz LUCOVICH — وكيل قنصل فخري ١٢٢٣- ١٢٣٥هـ - ١٨٠٨ – ١٨٢٠م

فرانتس شتيبوفيتش/ Franz STIEPVICH؟ — نائب قنصل فخري ١٢٣٨هـ - ١٨٢٣ –

جورج شتيبوفيتش/ Georg STIEPOVICH — نائب قنصل فخري مؤقت٢٧-٣-١٢٣٦هـ - ٠٢-٠١-١٨٢١م

ثُمَّ نائب قنصل فخري٣-٩-١٢٦٨ – ٢-٨-١٢٧٥هـ - ٢١-٠٦-١٨٥٢ – ٠٧-٠٣-١٨٥٩م (وفاة)

ميلوش فلادسافلوفيتش/ Milosch WLADISSAVLJEVICH

وكيل شركة لويد النمساوية للملاحة نائب قنصل فخري ١٩-١-١٨٧٦- ١٩-٣-١٢٨٨هـ - ١٨-٠٨-١٨٥٩ – ٠٨-٠٦-١٨٧١م (وفاة)

سكارلاتوبولو/ SCARLATOPOULO وكيل تسيير أعمال٢٠-٣-١٢٨٨- ٦-١-١٢٨٩هـ - ٠٩-٠٦-١٨٧١ – ١٦-٠٣-١٨٧٢م

دومينيكو أ. براتسافولي/ Domenico A. BRAZZAFOLLI
وكيل شركة لويد النمساوية للملاحة نائب قنصل فخري٧-١-١٢٨٩- ٢٦-٤-١٣١٨هـ - ١٧-٠٣-١٨٧٢ – ٢٣-٠٨-١٩٠٠م (وفاة)

فرانسيسكو براتسافولي/ Francesco BRAZZAFOLLI
نائب قنصل فخري ١١-٥-١٣٢٦١- ١٢-٤-١٣٣٤هـ - ١١-٠٦-١٩٠٨ – ١٧-٠٢-١٩١٦م

أدرنة/ Edirne (Adrianopel):

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية، ورد ذكرها في السجلات الرسمية لأول مرة عام ١٢٢٢ هـ/ ١٨٠٧م؛ لم ترد ضمن الفهرسة الرسمية لهيكل الدولة التنظيمي خلال الفترة ١٢٣٥ هـ/ ١٨٢٠ – ١٨٢١م

نيابة قنصلية: تمَّ إقرارها ضمن المنهجية الرسمية للسلك القنصلي بتاريخ ٢٢-٥ ١٢٦٣هـ/ ٠٨-٠٥-١٨٤٧م؛ ورد ذكرها ضمن الفهرسة الرسمية لأول مرة كنيابة قنصلية بتاريخ ١-٢-١٢٦٥ هـ/ ٢٧-١٢-١٨٤٨م

نيابة قنصلية فخرية: عام ١٨٥١م؛ ثُمَّ قنصلية فخرية اعتباراً من ١٧-١٢-١٢٨٦ هـ/ ٢٠-٠٣-١٨٧٠م ،،*النيابة القنصلية الفخرية في أدرنة تتواجد بالمدينة مقر الحاكم المركزي العام للإقليمي ووفقاً لهذا فهي مرشحة لأن يتم ترقية مستوى تمثيلها الرسمي إلى درجة قنصلية عامة. خلال الفترة الراهنة – من خلال ترتيبات رسمية لإعادة صيغة تقاسيم التوزيع السياسي والإداري في مناطق تركيا الأوروبية – تسير إجراءات رسمية باتجاه تحقيق التبعية التنظيمية والإدارية للدوائر القنصلية التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لإقليم الحكومة الإدارية المذكور – بالتحديد النيابة القنصلية الفخرية في بلوفديف/ Filippopel والوكالة القنصلية في بورغاس/ Burgas وإينوس/ Enos – لتكون تابعة إدارياً للدائرة القنصلية في أدرنه. بناءً على ذلك سيكون من المناسب في الوقت الحالي الاكتفاء بترقية مستوى التمثيل الرسمي للنيابة القنصلية الفخرية في أدرنة إلى درجة قنصلية فخرية واستدعاء موظف حكومي رسمي لتكليفه بمهام الإدارة المؤقتة في هذه الدائرة القنصلية ''*

قنصلية اعتباراً من تاريخ ٣٠-٥-١٢٨٨ هـ/ ١٧-٠٨-١٨٧١م ،،*مسألة تغيير وتحويل مستوى التمثيل الرسمي للدائرة القنصلية في أدرنة كانت بالفعل احتمالاً وارداً في السابق، وأصبحت من الآن فصاعداً جاهزةً لإقرارها في موضع التنفيذ دون أيّ عائق، فقد تمَّ خوض المعاملات الرسمية المتطلبة والحصول على الموافقة الرسمية والقانونية لهذا الغرض هناك ''* (حكومة الدولة، أرشيف العام ١٨٧١م؛ الصندوق ١٥؛ رقم المرجع ١٨٧١/٢٨٩٤).

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛الحافظة ٨؛

صندوق ٦ و٣٧ و٦٢ و٦٣؛ أرشيف حكومة الدولة للعام ١٨٧٠م، صندوق ٦، مذكرة رقم ١٨٧٠/١٠٠٣؛ أرشيف حكومة الدولة للعام ١٢٨٨ هـ/ ١٨٧١م، صندوق ١٥، مذكرة برقم ١٨٧١/٢٨٩٤.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ ملفات العاملين بالرقم ٣٨ ؛ ١٨٦٨؛ ١٨٧٣ – ١٨٨١؛ ١٨٨٣ – ١٨٩٣؛ ١٨٩٥ – ١٩١٧

أرشيف: تمَّ قبولها واعتمادها رسمياً من جانب إيطاليا عام١٩٢١م

العنوان:

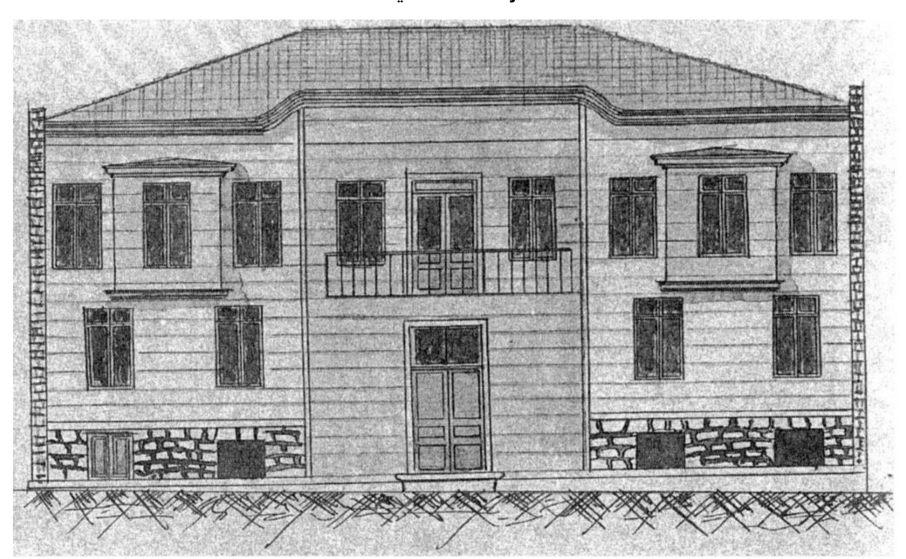
١٨٠١- ١٨٠٥هـ - ١٨٨٤ – ١٨٨٨م: الشارع الرئيسي

١٨٠٥- ١٨٠٨هـ - ١٨٨٨ – ١٨٩١م: دار ورثة القنصل كامرلوهر/ Camerloher (المتوفي عام١٢٩٢هـ - ١٨٧٥م في أدرنه)، حي كارمفيل-تشارشي/ Karamfil-Tscharschi

١٣١٩- ١٣٢٥هـ - ١٩٠١ – ١٩٠٧م: شارع بيكلربيك (بيك البكوات)/ Beylerbey

١٣٢٥- ١٣٣٠هـ - ١٩٠٧ – ١٩١٢م: شارع الحكومة

١٣٣٠- ١٣٣٦هت - ١٩١٢ – ١٩١٨م: دار الحاج إبراهيم بيك/ Hadji Ibrahim Bey؛ شارع سريجه باشا/ Saridja Pascha؛ حي سريجه باشا



الصورة ٦: منظر أمامي لمبنى مقر قنصلية إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في أدرنة عام -١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م

خلال حرب البلقان الثانية عام ١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م ،،*هذا المبنى الجديد المخصص لمكاتب الدائرة القنصلية تعرَّض لمعاناة شديدة القسوة تحت وطأة القصف المدفعي. مدخل القنصلية والممر المؤدي إلى مقر المستشار القنصلي وعنبر الحُرَّاس أُصيبت بأضرار بالغة جداً – هناك غرفة نوم في الطابق العلوي للمبنى هي الأخرى أُصيبت بضرر بالغ أيضاً – [ ]"* (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛الحافظة ٦؛ صندوق ٦٢؛ قسم أدرنة برقم ٤٨ وتاريخ ١١-٦-١٣٣١ هـ/ ١٨-٠٥-١٩١٣م)

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (القنصلية) ١٨٥٦ –

٣٠-٠٤-١٩٠٩م

أندرياس تيراسون/ Andreas TERASON وكيل قنصلية فخرية ١٢٢٢- ١٢٣٣هـ - ١٨٠٧ – ١٨١٨م (وفاة)

ماريوس مارسين/ Marius MARCIN وكيل قنصلية فخرية ١٢٣٣ - ١٢٦٣هـ - ١٨١٨ – ١٨٤٧م

فريدرِش فِسترماير/ Friedrich WESTERMAYER نائب قنصل١-٢-١٢٦٥هـ - ٢٧-١٢-١٨٤٨ / تعيين)

جورج نيكوليش/ Georg NICOLICH نائب قنصل فخري ١٢-١٢-١٢٧٦- ١٤-٨-١٢٦٨هـ - ٨-١٠-١٨٥١–٣-٦-١٨٥٢م (توقيف)

يعقوب سيرغوفيتش/ Jakob ZIRIGOVICH نائب قنصل١٢-٤-١٢٦٩- ٣٠-٥-١٨٦٠هـ - ٢٣-٠١-١٨٥٣ – ١٤-١٢-١٨٦٠م (وفاة)

باول ريجليا/ Paul REGLIA وكيل تسيير أعمال مؤقت١٧٧هـ - ١٨٦١م

فيلهِلم آل كامرلوهر/ Wilhhelm von Cammerloher نائب قنصل فخري١٣-١٠-١٢٧٧- ١٧-١٢-١٢٨٦هـ - ٢٤-٠٤-١٨٦١ – ٢٠-٠٣-١٨٧٠م

ثُمَّ قنصل٣٠-٥-١٢٨٨ – ٦-٦-١٢٩٣هـ - ١٧-٠٨-١٨٧١ – ٢٩-٠٦-١٨٧٥م (وفاة)

يوزِف فالدهارت/ Joseph WALDHART وكيل تسيير أعمال١-١١-١٢٩١- ٢٣-١-١٢٩٢هـ - ١٠-١٢-١٨٧٤ – ٠١-٠٣-١٨٧٥م

رودولف فيلِك آل فِتِنجهاوزِن/ Rudolf FILEK von WITTINGHAUSEN قنصل٢٤-١٢-١٢٩١- ١٤-٩-١٢٩٣هـ - ٠١-٠٢-١٨٧٥ – ٠٣-١٠-١٨٧٦م

كارل ساكس/ Carl SAX قنصل١٤-٩-١٢٩٣- ٦-٧-١٢٩٦هـ - ٠٣-١٠-١٨٧٦ – ٢٦-٠٦-١٨٧٩م

الفارس زيجيسموند آل بيومبازي/ Sigismund von PIOMBaZZI قنصل، ثُمَّ وكيل تسيير أعمال١٥-٦-١٢٩٦- ٥-٩-١٢٩٦هـ - ٠٦-٠٦-١٨٧٩ – ٢٣-٠٨-١٨٧٩م

يوهان سنجريا/ Johann CINGRIA قنصل٥-٩-١٢٩٦-٢٤-٢-١٢٩٧هـ - ٢٣-٠٨-١٨٧٩ – ٠٦-٠٢-١٨٨٠م

ريتشارد هيكل/ Richard HICKEL نائب قنصل؛ ثُمَّ وكيل أعمال١٤-٢-١٢٩٦- ١٠-١٠-١٣٠٩هـ - ٠٧-٠٢-١٨٨٠ – ٠٨-٠٥-١٨٩٢م

يوهان سنجريا/ Johann CINGRIA قنصل٢٠-٦-١٢٩٩- ٩-١٢-١٨٩٢هـ ٠٩-٠٥-١٨٨٢ – ٠٥-٠٧-١٨٩٢م

جيرهارد شيارا/ Gerhard CHIARA قنصل ١٦-٣-١٣٠٩هـ - ٢٠-١٠-١٨٩١م

ثُمَّ قنصل عام٥ -٦-١٣١١ - ٦-٥-١٣١٣هـ - ١٤-١٢-١٨٩٣ – ٢٥-١٠-١٨٩٥م

ألويس بوجاكار/ Alois POGACAR قنصل٦-٥-١٣١٣- ١٠-١٢-١٣١٤هـ - ٢٥-١٠-١٨٩٥ – ١٢-٠٥-١٨٩٧م

البارون يوزِف مِسكه آل ماجيار سيستفه/ Joseph MISKE von MAGYAR-CSESZTVE
قنصل١٠-١٢-١٣١٤- ٦-١١-١٣١٧هـ -١٢ -٠٥- ١٨٩٧ – ٠٨-٠٣-١٩٠٠م

النبيل أنتون آل فنتر/ Anton von WINTER
وكيل أعمال انتقالي٢٧-١-١٣١٣- ٩-٢-هـ ١٣١٤- ٢٠- ١٨٩٥-٠٧ – ١١-٠٤-١٨٩٦م

النبيل أنتون آل فنتر/ Anton von WINTER
وكيل أعمال انتقالي٢٨-١١-٢٥-١- ١٣١٤هـ -٣٠-٠٤ – ٢٦-٠٦-١٨٩٧م

فلاديمير بوديسافليفيك/ Wladimir Budisavljevic
وكيل أعمال انتقالي٤-٨-١٣١٦-١-٧-١٣١٧هـ - ١٨- ١٨٩٨-١٢ – ٠٥-١١-١٨٩٩م

النبيل آل بريدور/ Edler von PREDOR

أوغست همبرت كوروساتش/ August Humbert COROSSACZ
وكيل أعمال انتقالي٢٢-٧-٢٤-١٢ -١٣١٧هـ - ٢٤-٠١- – ٢٥-٠٤-١٩٠٠م

الفارس كونراد فيسر/ Konrad von WISER
نائب قنصل؛ وكيل أعمال انتقالي ٢٥-١٢-١-٣-١٣١٨هـ - ٢٦-٠٤-– ٢٩-٠٦-١٩٠٠م

بيتر موريتش آل تيكسو/ Peter MORICZ von TÉCSÖ
قنصل١١-١٢-١٣١٧هـ - ١٠-١١-١٣٢٣هـ -١٢-٠٤- ١٩٠٠ – ٠٦-٠١-١٩٠٦م

أرستولس بتروفتش/ Aristoles PETROVIC
قنصل١٠-١١-١٣٢٣- ٣-١٠-١٣٢٥هـ - ٠٦-٠١-١٩٠٦ – ٠٩-١١-١٩٠٧م

د. لودفيك جيسِنسكي آل كِس-جيسِن/ Dr. Ludwig JESZENSKY von KIS-JESZEN
قنصل؛ وكيل أعمال ١٥-١٢-١٣٢٥هـ -١٩-٠١-١٩٠٨م

و أحد آل فولكوسفالفا/ FOLKUSFALVA
مدير١-٤-١٣٢٦-٢١-١-١٣٢٩هـ - ٠٧-٠٢-١٩٠٨ – ٢٢-٠١-١٩١١م

الفارس د. ماكس هيتسفيلد/ Max HERZFELD
قنصل٢١-١-١٣٢٩-٢١-٧-١٣٣٢هـ - ٢٢-٠١-١٩١١ – ١٥-٠٦-١٩١٤م

النبيل ماتيو نِتوفيتش آل كاستِل ترينيتا/ Matteo NETTOVICH von CASTEL-TRINITA
وكيل أعمال مؤقت محرم -١٣٣٣- جماد أول-١٣٣٣هـ - يونيو ١٩١٤ – أبريل ١٩١٥م

الفارس د. آرثر ناداميتسكيك/ Arthur Nadamientzkik
مدير انتقالي١٧-٤-١٣٣٣هـ - ٠٤-٠٣-١٩١٥م

ثُمَّ
مدير٦-٦-١٣٣٣هـ - ٧-٢-١٣٣٧هـ ٢١-٠٤-١٩١٥ – ١٢-١١-١٩١٨م[١]

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.157 – 161.

إينوس/ Enez ‹Enos›:
تاريخها: أُنشئت كوكالة قنصلية فخرية؛ ورد ذكرها رسمياً لأول مرة في أرشيف العام ١٢٤٨ هـ/ ١٨٢٣م؛ لم تعد مذكورة اعتباراً من العام ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م؛ ولم تعد ضمن الفهرسة الرسمية منذ ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م. تمَّ إنشاؤها من جديد عام ١٨٥١م؛ فيما يبدو أنها لم تعد مشغولة بشكل رسمي منذ ذاك الحين أو التاريخ.

توهان ميركوفيتش/ Johann MIRCOVICH	وكيل قنصلية فخري	١٢٣٨- ١٢٤١هـ - ١٨٢٣ – ١٨٢٦م
جورج كوسيكي/ Georg KÖßEKY	وكيل قنصلية فخري	١٢٤١- ١٢٤٩هـ - ١٨٢٦ – ١٨٣٣م
نيكولاوس روس Nicolaus ROSSI		١٢٦٢-١٢٦٣هـ - ١٨٤٦– ١٨٤٧م

أرضروم/ Erzerum:
تاريخها: وكالة قنصلية فخرية تمَّ إنشاؤها بتاريخ ١٧-١-١٢٦٩ هـ/ ٣١-١٠-١٨٥٢م

،،قنصل إمبراطورية النمسا القيصرية الملكية الفارس آل سيشيني/ Cischini كان قد قدم التماساً متعلقاً بالشأن القنصلي في هذا الإقليم – مرفقاً طيّه –، يعرض من خلاله وصفاً للصعوبات التي تعانيها القنصلية في طرابزون فارضةً حتمية الكفاح للتغلب عليها في ظل الافتقار إلى هيئة قنصلية متخصصة – بمستوى تمثيل وصلاحية متقدمة في عمق البر الداخلي لمناطق آسيا الوسطى – للتوصل إلى الأخبار الموثوقة عن بلاد الفرس، أو من أجل رعاية أيِّ أنشطة أو تبادل مصالح لرعايانا وتحركاتهم التي تمر من هناك، مشيراً – في هذا السياق – إلى أهمية مدينة أرضروم الواقعة بالقرب من الحدود مع بلاد فارس وموضعها الرئيسي على طريق التجارة الكبير المؤدي إلى هناك، هذه المدينة التي يبدو أنَّها – نظراً لحركة وأنشطة التجارة المحلية واسعة الانتشار فيها – قد تأهلت بالفعل لتكون موضع اهتمام مركزي بامتياز؛ فضلاً عن ذلك؛ وحتى يحين موعد تحقيق النجاح للخطوات المتخذة في سبيل تهيئة موضع قدم لترويج أنشطتنا التجارية في بلاد فارس من خلال مسارات تنظيم مطروحة بصيغة منطقية وعقلانية لإنشاء دائرة تمثيل قنصلية هادفة لأغراض حماية رعايا الإمبراطورية والحفاظ على مصالحهم هناك، وفي نفس الوقت تأسيس موطىء قدم جديد على الأراضي العثمانية كنقطة ترويج وجذب إيجابية وتحت حماية دائرة التمثيل القنصلي المحلية التابعة لنا هناك، ويمكن تشكيل الصياغة المناسبة لذلك من خلال اتصالات مباشرة مع شركات تجارية مصدرة للبضائع النمساوية إلى بلاد فارس [ ] – في هذا الصدد تبرز مدينة أرضروم حالياً كمحطة ارتباط بالغة الأهمية نظراً لميزتها الرئيسية كنقطة محورية – ضمن نطاقها الجغرافي – بالنسبة للأنشطة التجارية البينية والوسيطة للانتقال إلى أقاليم كردستان؛ إلى جانب تميُّزها بأفضلية قنصلها السيد آل سيشيني/ Cischini الموصوف بأهميته وقدراته وإمكانياته التي ستدعم هذا المسار – بغض النظر عن أنشطة تجارته المحلية الكبيرة –؛ هذه المدينة تظهر الآن باعتبارها النقطة المحورية الهامة التي ستنطلق عبرها تجارتنا – مترافقةً مع أنشطة الحماية والتمثيل الرسمي في مسار مترابط – للتقدُّم باتجاه بلاد فارس وما خلفها من البلدان على طرق التجارة التي أصبحت متاحة

ومستخدمة بالفعل من قبل الدول الأخرى، يضاف إلى ذلك – من ناحية أخرى – فائدة الانفتاح على أسواق التبادل التجاري الواعدة بسخاء لترويج وتسويق التجارة النمساوية لدى متابعة التعمق على الطرق التجارية إلى بغداد جنوباً، واستمراراً بهذا المسار على امتداد أحواض نهري دجلة والفرات/ Tigris und Euphrat ثُمَّ عبر الخليج الفارسي وصولاً إلى المحيط الهندي، غير بغداد تتوالى على هذا الطريق التجاري العديد من المواقع الحضرية الهامة مثل البصرة وأبوشور/ Abuschor وبندر بشير/ Benderbeschir ومسقط، وهي مرشحة أيضاً لاختيار واحدة منها على الأقل – إن توصلت تجارتنا هناك للانتعاش والرواج المستهدف – لإنشاء دائرة قنصلية نمساوية فيها ترتبط في حلقة مستمرة مع نظيرتها الواقعة في شرق الهند ضمن سلسلة التمثيل القنصلي المتواصل على الطريق التجاري سالف الذكر. وزارة التجارة تتخذ موقفاً مؤيداً – مستنداً على تقييم وتقدير هذه الاعتبارات – وهي مقتنعة بأنَّ وزارتكم القيصرية الملكية الموقرة ستشاركنا هذا الرأي، وبالتالي تتويج هذا الطلب المقدم طيّه بالموافقة على إنشاء فرع وكالة قنصلية في أرضروم يكون تابعاً لإدارة قنصلية إمبراطورية النمسا القيصرية في طرابزون [ ]" (أرشيف الوطن والدولة والبلاط النمساوي؛ السجلات الإدارية؛ حافظة ٤؛ صندوق ٢٢١؛ ملف ميركوفيتش/ Mircovich في أرشيف شؤون العاملين؛ صادر عن وزارة التجارة لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية-قطاع الترويج التجاري والمنشآت العامة برقم H/٣٣٤٧؛ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨-٠٧-١٨٥٢م)

بعد دخول ميركوفيتش – والده أيضاً كان مستشاراً للقنصلية في طرابزون لمدة ٢٩ عاماً – في دوامة الديون والمؤشرات الواردة عن نيته اعتناق الإسلام تمَّ خلعه من منصبه الرسمي واستبعاده من رابطة رعايا ومواطني النمسا. بعد مغادرة نائب القنصلية البريطاني للمدينة عام ١٢٧٩ هـ/ ١٨٦٢م ،،*لم يحدث إلغاء نهائي للقنصلية، لكنها تُركت شاغرة حتى إشعار آخر"*؛ عام ١٣١١ هـ/ ١٨٩٣م تولى نائب القنصل الفرنسي مهام حماية المصالح النمسا-مجرية، على الرغم من مخالفة ذلك للاتفاقية التجارية المبرمة مع الإمبراطورية الألمانية التي تنص على تولي الأخيرة لمهام حماية مصالح النمسا-المجر في تلك الأماكن حيث يقيم قنصل للإمبراطورية الألمانية ولا يوجد فيها تمثيل قنصلي لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية. حدث أيضاً طلب رسمي مقدم من الجانب العسكري عام ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م لاعتماد قنصل في أرضروم لكنه قوبل بالرفض.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والدولة والبلاط النمساوي؛ السجلات الإدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٣٢ و٤٧ و١٢٧؛ وحافظة ٤، صندوق ٢٢١.

تقارير: أرشيف الوطن والدولة والبلاط النمساوي؛ شؤون العاملين-ملف رقم ٣٨؛ ١٩٠٩ – ١٩١٠م.

عنوان:

١٢٦٨-١٢٧٢هـ - ١٨٥٢ – ١٨٥٦م: دار فانليوج كارابيت/ Vanliogu Carabet

يوزِف ميركوفيتش/ Josef MIRCOVICH وكيل قنصلية فخري ٧-١-١٢٦٩- ذو القعدة ١٢٧٢هـ -٢١-١٠-

	١٨٥٢ – يوليو ١٨٥٦م
هاينرش فلوريو/ Heinrich FLORIO	وكيل قنصلية فخري ١٢٧٣ – رجب – ١٢٧٦هـ - ١٨٥٧ – فبراير ١٨٦٠م
كالفرت/ CALVERT؛	نائب القنصل البريطاني وكيل تسيير أعمال
داليل/ DALYELL؛	نائب القنصل البريطاني وكيل تسيير أعمال ربيع أول-١٢٧٩هـ - سبتمبر ١٨٦٢م
جيمس زوراب/ James ZOHRAB؛	القنصل البريطاني وكيل تسيير أعمال ١٢٩١هـ-١٨٧٤م
ت. غيلبرت/ T. GILBERT؛	نائب القنصل الفرنسي وكيل تسيير أعمال١٨٧٨-١٨٧٩هـ - ١٨٧٨ – ١٨٧٩م
أبل بيرغيرون/ Abel BILGERON	مكلف مقابل حماية المصالح رمضان ١٣١٠- ١٣١٢هـ أبريل ١٨٩٣ – ١٨٩٥م
أ. ديستريس/ A. DESTRÉES؛	نائب القنصل الفرنسي مكلف مقابل حماية المصالح ربيع ثاني – ١٣١٣هـ ١٨-٩-١٣٣٢هـ - أكتوبر ١٨٩٥–١٠-٠٨-١٩١٤م

غاليبولو/ Gallipoli (**سلطانية**/ Sultanieh):

تاريخها: أُنشئت كوكالة قنصلية فخرية؛ ورد ذكرها في الأرشيف الرسمي للمرة الأولى عام ١١٩٢ هـ/ ١٧٧٨، أُعيد افتتاحها كوكالة قنصلية فخرية اعتباراً من العام ١٢٥٤هـ - ١٨٣٨م ؟، بعد ما يزيد عن عشرين عاماً لوضعها كوكالة تسيير أعمال مؤقتة تمَّ تعيينها مجدداً كوكالة قنصلية فخرية في جماد الأول ١٣٣٣هـ/ إبريل ١٩١٥م، ما لبث مديرها زيدرايدس/ Siderides أن تركها في جماد ثاني ١٣٣٣هـ - مايو ١٩١٥م – بسبب القصف المدفعي البريطاني – مغادراً إلى إسطنبول وأقام هناك.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛الحافظة ٨؛ صندوق ٣٦ و١٢٩.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد ١٢٤٥هـ -جماد اول ١٢٦١هـ - ١٨٣٠ – مايو ١٨٤٥م)

يواخيم كافاليري/ Joachim CAVALLIERI	نائب قنصل فخري ١١٩٢-١٢٠٥هـ - ١٧٧٨ – ١٧٩١م
نيقولا شيالي/[1] Nicola CHIALLI	نائب قنصل فخري١٢٠٥ – ٢٣-١- ١٢٢٤هـ - ١٧٩١ – ١٠-٠٣-١٨٠٩م (وفاة)
غابريل زونلِي/ Gabriel ZUNILLI	نائب قنصل فخري ١٢٦٢هـ - ١٨٤٦م
د. يوهان مولر/ Johann MÜLLER	وكيل قنصل فخري ١٢٥٣- صفر ١٢٧٣هـ - ١٨٣٨ – أكتوبر

(١)كان شاغلاً لمنصب القنصل البندقي حتى العام ١٢١٢ هـ/ ١٧٩٨م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istạnbul, P. 164.

١٨٥٦م

أ. س. سايدرايدس/ A. C. Siderides،	وكيل لويد (منذ ١٨٤٤م) وكيل أعمال صفر ١٢٧٣هـ أكتوبر ١٨٥٦م
ثُمَّ	وكيل قنصل فخري١٨-٩-١٢٧٣-٢٦-٢-١٣٠٩هـ - ١٢-٠٥-١٨٥٧ – ٠١-١٠-١٨٩١م (وفاة)
تيمستوكلس سايدرايدس/ Themistokles Siderides	وكيل أعمال مؤقت ١٣١٣هـ ١٨٩٥م
ثُمَّ	وكيل قنصل فخري١٦-٥-١٣٣٣- ٧-٢-١٣٣٧هـ - ٠١-٠٤-١٩١٥ – ١٢-١١-١٩١٨م(١)

غيرسون/ Girasun (Kerasunt):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية؛ أُنشئت بتاريخ ٢٢-٢-١٢٩٤هـ ه/ ٠٨-٠٣-١٨٧٧م

عام ١٢٩٣ ه/ ١٨٧٦م تقدم السيد أتيليو ساسي/ Attilio Sassi – المستخدم منذ ١٢٩٤ ه/ ١٨٧٤م كوكيل لشركة لويد في غيرسون- بطلب الحصول على منصب نائب القنصلية الفخري لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية. في هذا السياق اتخذ القنصل في طرابزون الموقف التالي: ،،*هذه البلدة – التي تبعد عن هنا بمسافة ثمان ساعات ركوباً وتقع ضمن النطاق الإداري لولاية شيواز/ Siwas – عبارة عن مدينة صغيرة يقطن فيها عدد ثمانية آلاف نسمة لكنها تضج بالنشاط والحيوية في رحلات السفن الشراعية وتجارة الصادرات الكبيرة من الذرة والأرز والبندق والتبغ ويتم حالياً ربطها بالمدينة الرئيسية قاراحصار/ Karahissar بواسطة بناء طريق معبدة للنقل بين المدينتين. الكثير من المواد الخام – التي كانت في السابق تأتي عبر ميناء أردو – أصبحت الآن تصل مباشرةً إلى غيرسون التي تماثل مدينة طرابزون في موقعها الجغرافي المتضمن لميناء رسو طبيعي مفتوح ومتَّسع. قبل ثلاثين سنة – عندما تمَّ تنظيم وتوزيع نقاط أعمال وخدمات السلك القنصلي النمساوي على السواحل الأناضولية للبحر الأسود – إلى جانب الدائرة القنصلية الرئيسية في طرابزون كانت هناك فقط وكالات قنصلية نشأت في سامسون وسينوب وباطومي/ Batum ووسط أرضروم. ومنذ سنوات أمست الثلاث الأخيرة شاغرة بسبب الافتقار إلى متقدمين لشغل مناصبها، لكنها فقدت أيضاً كل أهميتها على مدى الخمسة عشر سنة الماضية. [ ] السيد ساسي يسعى جاهداً في الوقت الراهن لجذب اهتمام الحكومة الإمبراطورية نحو مدينة غيرسون المزدهرة بالأنشطة والتبادلات التجارية، ويتقدم بمقترح إنشاء وكالة قنصلية هناك في ضوء الآلية التي ترونها مناسبة [ ] رعايا الإمبراطورية لا يقيمون هناك مثلما هو الحال هنا، حتى إنهم لا يجدون مكان إقامة مؤقت هناك.*

المدينة تستقبل بواخر شركة النقل النمساوية لويد العاملة على خط الأناضول الملاحي التي تصل بواقع

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Ibid, P.162 – 164.

مرتين أسبوعياً، وكثيراً ما تظهر شكاوى من مستلمي البضائع ضد شركة لويد، لذلك سيكون من المفيد جداً عمل تصورات للمصالح المرتبطة بالمدينة في مثل هذه الحالات أمام السلطات المحلية وممثلياتها هناك، وبالمثل كذلك سيكون من المرغوب فيه إيجاد مراسل يتمتع بالفطنة والمنطق العقلاني لموافاتنا بتقارير رسمية عن الحركة التجارية الجارية في ذلك النطاق الجغرافي [ ] ولأنَّ هذه المنطقة أيضاً لها أهمية لا تقل عن أهمية مدن أخرى مثل سامسون وغاليبولو وتندوس وكافالا/ Cavalla ولاغوس/[٢٤] Lagos حيث يمكن العثور على وكالات قنصلية في كل هذه المناطق، فلا يوجد في هذا السياق أيِّ عائق أو اعتراض على استحداث منصب وكالة قنصلية لهذه البلدة [ ]" (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛الحافظة ٨؛ صندوق ٤٩؛ غيرسون؛ القنصلية العامة في طرابزون بتاريخ ٢٧-٦-١٢٩٣هـ الموافق ٢٠-٠٧-١٨٧٦م)

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛الحافظة ٨؛ صندوق ٤٩ و١٤٨.

أتيليو ساسي/ Attilio SASSI؛	وكيل لويد وكيل قنصلية فخري ٢٢-٢-١٢٩٤هـ - ٠٨-٠٣-١٨٧٧م
ج. جِنا/ G. GENNA؛	وكيل شركة الملاحة الفرنسية MM وكيل أعمال مؤقت ١٢٩٨-١٢٩٩هـ -١٨٨١ – ١٨٨٢م
الفارس شتيفان هيرتسفيلد/ Stefan Herzfeld؛	القنصل العام للإمبراطورية الملكية الألمانية وكيل قنصلية فخري ١٢٩٩- ١٣٠٢هـ - ١٨٨٢ – ١٨٨٥م
لوكاس بيتروفيتش/ Lucas PETROVICH	وكيل قنصلية فخري١٧-١١- ١٣٠٢هـ - ٢٨-٠٨-١٨٨٥م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري٢٤-٤-١٣٠٦هـ - ٢٨-١٢-١٨٨٨ – ١٨٩٠م
أويجن ببادوبولس/ Eugen PAPPADOPULOS	وكيل قنصلية فخري مؤقت ٢٤-١٢-١٨٩٠هـ - ١١ -٠٨-١٨٩٠م
ثُمَّ	وكيل قنصلية فخري ٢٦-٣-١٣٢٢هـ-١٠-٠٦-١٨٩٢– مايو ١٩٠٤م
ألفريد توري/ Alfred TORRI	وكيل أعمال مؤقتربيع الاول ١٣٢٢هـ - يونيو ١٩٠٤م
إجناتس روساني/ Ignaz ROSANI	وكيل أعمال مؤقت ربيع ثاني–جماد الاول–١٣٢٢هـ-يوليو– أغسطس ١٩٠٤م
جورج زينوفيتش/ Georg ZENOVICH	وكيل أعمال مؤقت سبتمبر ١٣٢٢- ١٣٢٤هـ - ١٩٠٤ – ١٩٠٦م
ب. براجوتي/ P. BRAGIOTTI	وكيل أعمال مؤقت ١٣٢٥هـ – ١٩٠٧م
يوزِف الغاردي/ Josef ALGARDI	وكيل أعمال مؤقت١٦-٥-١٣٢٥هـ - ٢٧-٠٦-١٩٠٧م
ثُمَّ	وكيل قنصلية فخري ٤-٥-١٣٣٢- ٧-٢-١٣٣٧هـ - ٣١-٠٣-١٩١٤ – ١٢-١١-١٩١٨م

إينيبولي/ Inebolu (Ineboli):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية نشأت عام ١٢٦٥ هـ/ ١٨٤٩م

"[ ] تمَّ إنشاء الوكالة القنصلية في إينيبولي عام ١٨٤٩م لغرض واضح متركز صراحةً على حماية أنشطة

وتعاملات شركة الملاحة النمساوية لويد/ Lloyd، وتمّ تعيين وكيل شركة لويد آنذاك السيد مانتوفاني/ Mantovani ليتولى أيضاً منصب الوكيل القنصلي للنمسا القيصرية هناك. منذ ذلك الحين لم يحدث التطور المرتقب في تلك المنطقة، فلا تواجد الاستيطان المرجو من جاليات أو رعايا النمسا في هذه المدينة خلال تلك الفترة – التي تقاعد فيها السيد مانتوفاني من منصبه بالوكالة القنصلية ووظيفته بوكالة لويد؛ كلاهما مثّلتا تواجد الإقامة الوحيد لرعايا النمسا هناك – ولم يحصل النمو المنتظر في زيارات السفن التجارية النمساوية لميناء هذه المدينة، لأنّ ظاهرة مثل هذه شكلت حدثاً استثنائياً لا يتكرر كل عام. وبالتالي أصبحت أغراض حماية مصالح شركة لويد حتى الآن هي الوظيفة الرئيسية والهدف الوحيد للدائرة القنصلية المتواجدة هناك. [ ] من هذا المنطلق كان السيد مِكشه/ Mickschey قنصلنا في إسطنبول قد طالب بالتخلي عن هذا المكتب. بناءً توجيهات وزارة الخارجية بمخاطبة وزارة المالية لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية متخذةً موقفها بالتفصيل التالي: [ ] من هذه الناحية هناك تفهم وتوافق كامل على هذا الطلب برؤيةٍ مفادها أنَّ الوكالة القنصلية في إينيبولي [ ] يفترض إبقاؤها شاغرة حالياً وعلى المدى القريب مستقبلاً، مع الاحتفاظ بإمكانية إعادة تفعيلها وتنشيطها عندما يحين الوقت لذلك، حيث يكون الاحتياج قائماً لإقرارها مجدداً هناك [ ]'' (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛الحافظة ٨؛ صندوق ٢٩؛ إنيبولي؛ صادر عن القنصلية في إسطنبول برقم S/١٢٩٣ وتاريخ ٢٦-٣-١٢٧٧ ه/ ١٢-١٠-١٨٦٠م؛ وفي الصندوق ٣٨، من وزارة المالية موجه لوزارة الخارجية برقم ٩١٨/٦٧٢٨٧ وتاريخ ٢١-٨-١٢٧٧هـ - ٠٤-٠٣-١٨٦١م) بقيت هذه الدائرة القنصلية شاغرة اعتباراً من العام ١٢٧٦هـ - ١٨٦٠م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛الحافظة ٨؛ صندوق ٦ و٢٩ و٣٨.

بياجيو مانتوفاني (بلاسيو/ Blasius)/ Biaggio Mantovani	وكيل قنصلية فخري ٣-١٢٦٧-١٢٧٠هـ- يناير ١٨٥١ – ١٨٥٤م
أنتون مانتوفاني/ Anton MANTOVANI	وكيل قنصلية فخري ١٢٧٦- ١٢٧٥هـ - ١٨٥٦ – ١٨٥٩م
سانتي سكوتو/ Santi SCOTTO	وكيل قنصلية فخري١٢٧٥- ٢٥-٢-١٢٧٧هـ - ١٨٥٩ – ١٢-٠٩-١٨٦٠م

إسكندرونه/ Eskenderun (Alessandrette؛ Alexandrette):

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية؛ ورد ذكرها لأول مرة في سجلات الأرشيف الرسمي عام ١٢٢٢ ه/ ١٨٠٧م؛ دخلت لأول مرة في فهرسة الهيكل التنظيمي للدولة عام ١٢٣٧ الموافق ١٨٢٢م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٣٨ و٤١ و٦٣

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) للفترة ١١٣٢٠-١٣٣٢هـ - ٩٠٢ – ١٩١٤م

هيرونيموس فيسيتي/ Hieronimus VISETTI	وكيل قنصلية فخري ١٢٢٢هـ - ١٨٠٧م
أوغست فورنيتي/ August FORNETTI	وكيل قنصلية فخري ١٨١٧ – ذكر ١٢٣٧-١٢٣٨هـ - ١٨٢٢ – ١٨٢٣م
يوناس/ JONAS	وكيل قنصلية فخري فترة ما قبل العام ١٢٥٨هـ ١٨٤٢م
هادريان آل جونفيا/ Hadrian von GONVEA	وكيل قنصلية فخري ١٢٥٨- ١٨٤٢ه/١٢٦١هـ ١٨٤٥م (وفاة)
هبوليت مارتن/ Hypolit MARTIN	وكيل قنصلية فخري ١٣-٣-١٢٦١-هـ - ٢٢-٠٣-١٨٤٥م شاغرة ١٢٧٠هـ - ١٨٥٤م
ب. كولاشي/ B. COLACHI	وكيل قنصلية فخري١٢٧٤- ربيع الثاني ١٢٩٦هـ - ١٨٥٨ – مارس ١٨٧٩م (وفاة)
إيميل فرانك/ Emil FRANK؛	وكيل قنصل فخري لألمانيا-وكيل أعمال مؤقتربيع الثاني ١٢٩٦ – ربيع الاول ١٣٠٢هـ - أبريل ١٨٧٩ – ديسمبر ١٨٨٤م
ياكوب لينتسينجر/ Jacob LENZINGER	وكيل أعمال انتقالي ربيع الاول ١٣٠٢هـ ديسمبر ١٨٨٤م
ألويس ماير/ Alois MEYER؛	نائب قنصل لألمانيا الملكية-وكيل أعمال انتقالي ربيع الاول ١٣٠٢- ١٣٠٣هـ -ديسمبر ١٨٨٤ – مايو ١٨٨٥م
يوزِف ليفانته/ Joseph LEVANTE	وكيل تسيير أعمال شعبان ١٣٠٢هـ - مايو ١٨٨٥م
ثُمَّ	وكيل قنصلية فخري ١٧ -٨-١٣٠٢هـ - ٠١-٠٦-١٨٨٥م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري٢٠-٧-١٣٠٩-٢-٩-١٣١٣هـ - ١٩-٠٢-١٨٩٢– ١٦-٠٢-١٨٩٦م (وفاة)
إيميل ليفانته/ Emil LEVANTE	وكيل قنصلية فخري٨-١١-١٣١٣هـ - ٢١-٠٤-١٨٩٦م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري ١٠-١١-١٣١٩- ١٣٣٤هـ - ١٨-٠٢-١٩٠٢ – ١٩١٦م

إسطنبول/ Istanbul (**إسطنبول**/ Konstantinopel)

تاريخها: في اليوم الثامن من سبتمبر ١٨٣٤م تقدم رئيس الحكومة الإمبراطورية النمساوية إلى القيصر فرانتس الأول/ Franz I. بموضوع إنشاء قنصلية عامة للنمسا في إسطنبول: ،،*بموجب القرار الإمبراطوري السامي الصادر بناءً على تقديمي المخلص بين يدي جلالتكم بتاريخ ١٩- ذو الحجة - ١٢٤٧ه/ ٢٠ مايو ١٨٣٢م – وبعد التوافق مع مبعوثنا الرسولي والمشاورات التمهيدية التي جرت مع وزارة المالية للبلاط الإمبراطوري السامي بهذا الشأن – تمَّ التوصل إلى هذه التوصية التي نقدمها أمامكم بكل الخضوع وإخلاص؛ بشأن بعثة الإرسالية التابعة لنا في إسطنبول، وإذا ما تمَّ تعزيز*

الدائرة سالفة الذكر باستحداث منصب القنصل العام المحتمل لاستخدامه بدلاً من وظيفة المستشار القنصلي كنموذج يختلف تحديداً عن نظيره القائم لدى إرساليات إنجلترا وسردينيا/ Sardinien [ ] ،،فيبدو أنَّ هذا المقترح لم يحظ بالتأييد ولا هو ذو جدوى من الناحية العملية،

و من خلال ذلك سيكون فرض هذا السياق على الخزينة العامة للدولة عقيماً دون الحصول على نفقات مالية ذات جدوى [ ]'' وبالتالي أصدر القيصر النمساوي فرانتس الأول مرسوماً – استناداً إلى ما سبق – أن ،،*تستمر إجراءات إنشاء القنصلية العامة النمساوية في إسطنبول، على أن تحقق الاكتفاء الذاتي لتمويل افتتاحها وأنشطتها التشغيلية [ ]''*

تمَّ إنشاؤها كقنصلية عامة بتاريخ ١٢-١-١٢٦٢ هـ/ ١٠-٠١-١٨٤٦م

تحولت إلى قنصلية بتاريخ ٢٣-٥-١٢٧٠ هـ/ ٢١-٠٢-١٨٥٤م ،،*لأنَّ الأعمال القنصلية هناك بالاستطاعة أيضاً تدبيرها بواسطة قنصل قادر ومتمكن من إدارتها بشكل جيد سيكون أفضل من استخدام مسؤول قنصلي بمرتبة وظيفية أعلى، إلى جانب أنَّ هذا الإجراء سوف يعود بتحقيق فوارق وفرة مالية لا يستهان بها [ ]''*

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ رئاسة الحكومة؛ القنصليات؛ إسطنبول صندوق ٨؛ وأرشيف السجلات الإدارية؛ الحافظة ٨؛ الصناديق ٦ و٣٦ و٤٥؛ MC 1854؛ صندوق ٣؛ MCZ 520/1854.

تقارير أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ حافظة ملفات شؤون العاملين برقم ٣٨؛ للفترات ١٢٦٥- ١٢٦٨هـ - ١٨٤٩ – ١٨٥٢م و١٣٠٣-١٣٠٤هـ ١٨٩١ – ١٨٩٢م و١٣١٣-١٣٢٩هـ - ١٨٩٦م و١٩١١م و١٣٣١- ١٣٣٦هـ - ١٩١٣ – ١٩١٨م.

العنوان: شارع توم-توم/ Rue Tom-Tom

الدائرة البريدية: مقر رسمي لمكاتب الدائرة البريدية لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (مكتب غالاتا/ Galata القنصلي: ١١٦١-١٠-١١-١٣٣٢هـ - ١٧٤٨ – ٣٠-٠٩-١٩١٤م؛ بيرا/ Pera ١٣٠٥- ١٠-١١-١٣٣٢هـ - ١٨٨٧ – ٣٠-٠٩-١٩١٤م؛ إسطنبول ١٢٠-١٠-١٣٠٥هـ ١٠-١١-١٣٣٢هـ - ٨٨٨ – ٣٠-٠٩-١٩١٤م؛ غالاتا (شركة لويد) ١٢٥٢-١٣٠٤هـ - ١٨٣٦ – ١٨٨٧م)

البارون كارل غابريل آل غيرينجر-أودنبرغ/ Karl Gabriel v. Geringer-Oedenberg	
	قنصل عام مؤقت١٢-١-١٢٦٢- ١٢٦٤هـ -١٠-٠١-١٨٤٦ – ١٨٤٨م
أنتون آل ميهانوفيتش/ Anton von Mihanovich	قنصل عام١٢-٤-١٢٦٥-١٢٦٩هـ -٠٧-٠٣-١٨٤٩ – ١٨٥٣م
د. فرانتس كارل بِكه/ Dr. Franz Carl Becke	قنصل٢٣\٣-٥-١٢٧٠هـ - ٥-٨-١٢٦٩هـ - ٢١-٠٢-

	١٨٥٤ ـ ١٤-٠٥-١٨٥٥م
كونراد فاسيتش/ Conrad Wassitsch؛	مستشار القنصل العام قنصل٢٢-١-١٢٧١-١٧-١١-١٢٧٥هـ - ١٥-١٠-١٨٥٤ ـ ١٨-٠٦-١٨٥٩م
فيرديناند ميكشِه/ erdinand Miksche	قنصل ١-١١-١٢٧٦-٢٥-١٠-١٢٧٨هـ - ٢١-٠٥-١٨٦٠ ـ ٢٥-٠٤-١٨٦٢م
فرانتس سوريتك/ Franz Soretic	وكيل تسيير أعمال ١٢٧٨هـ - ١٨٦٢م
ثُمَّ	قنصل ١-٣-١٢٨١هـ - ٠٤-٠٨-١٨٦٤م
ثُمَّ	قنصل عا م١١ -٥-١٢٨٤هـ - ٣-٧-١٢٨٥هـ - ١٠-٠٩-١٨٦٧ ـ ٢٠-١٠-١٨٦٨م
كونراد فاسيتش/ Conrad Wassitsch	قنصل ٢٨-٧-١٢٨٥هـ - ١٤-١١-١٨٦٨م
ثُمَّ	قنصل عام ٢٥-٧-١٢٨٦هـ - ٢٥-١٢-١٢٨٦هـ - ٣١-١٠-١٨٦٩ ـ ٢٨-٠٣-١٨٧٠م
يوزِف شفيجل/ Josef Schwegel	قنصل ٢٥-١٢-١٢٨٦هـ - ٢٨-٠٣-١٨٧٠م ـ
كارل ساكس/ Carl Sax	قنصل عام؛ وكيل أعمال١-٣-١٢٨٨-٩-١١-١٢٨٩هـ - ٢١-٠٥-١٨٧١ ـ ٠٨-٠١-١٨٧٣م
الفارس غوستاف أُوستررايشر/ Gustav von Oesterreicher	قنصل؛ وكيل أعمال٩-١١-١٢٨٩هـ - ٠٨-٠١-١٨٧٣م
ثُمَّ	قنصل عام ٢٩-٨-١٢٩٣- ٢٣-٣-١٢٩٩هـ - ١٩-٠٩-١٨٧٦ ـ ١٢-٠٢-١٨٨٢م
الفارس إرنست هان/ Ernst Haan	قنصل عام٢٣-٣-١٢٩٩- ١٥-١٠-١٣٠٤هـ - ١٢-٠٢-١٨٨٢ ـ ٠٧-٠٧-١٨٨٧م
شتيفان آل كفاساي/ Stefan von Kvassay	قنصل٢٧-٣-١٣٠٥-٢٦-٨-١٣٠٩هـ - ١٣-١٢-١٨٨٧ ـ ٢٦-٠٣-١٨٩٢م
الكونت ليونارد شتارسنسكي/ Leonard Starzenski	قنصل١٠-٧-١٣٠٩-٦-٥-١٣١٣هـ - ٠٩-٠٢-١٨٩٢ ـ ٢٥-١٠-١٨٩٥م
تيودور إبِن/ Theodor Ippen	قنصل٦-٥-١٣١٣- ٢٢-٩-١٣١٤هـ - ٢٥-١٠-١٨٩٥ ـ ٢٤-٠٢-١٨٩٧م
ريتشارد هِكل/ Richard Hickel	قنصل عام٢٢-٩-١٣١٤- ٢٢-٩-١٣١٤هـ - ٢٤-٠٢-١٨٩٧ ـ ٢٣-٠٣-١٨٩٩م
البارون ماكسميليان آل سنلايتنر/ Maximilian v. Sonnleithner	قنصل؛ مدير٢٢-٩-١٣١٤هـ - ٢٣-٠٣-١٨٩٩م
ثُمَّ	قنصل عام ٦-٥-١٣١٨- ٢٩-٣-١٣١٢هـ - ٠١-٠٩-١٩٠٠ ـ ٢٥-٠٦-١٩٠٣م
الفارس لودفيج آل زيفاروفيتش/ Ludwig v. Zepharovich	وكيل أعمال انتقالي ٢٩-٣-١٣١٢هـ - ٢٥-٠٦-١٩٠٣م
ثُمّ	قنصل؛ مدير١٧-٣-١٣٢٢-١٠-١١-١٣٢٣هـ - ٠١-٠٦-١٩٠٤ ـ ٠٦-٠١-١٩٠٦م

البارون جورج روديتش/ Georg Rodich	قنصل؛ مدير١٠-١١-١٣٢٣-٢٦-١٠-١٣٢٧هـ - ٠٦-٠١-١٩٠٦ – ١٠-١١-١٩٠٩م
غيدو بانفيلي/ Guido Panfilli	قنصل٢٦-١٠-١٣٢٧-٥-٦-١٣٢٩هـ - ١٠-١١-١٩٠٩ – ٠٣-٠٦-١٩١١م
جورج شِركسين/ Georg Csurcsin	قنصل١٤-١٢-١٣٢٩-٢٤ ٢ ١٣٣٤هـ - ٠٦-١٢-١٩١١ – ٠١-٠١-١٩١٦م
الفارس د. ماكسميليان آل هيرتسفِلد/ Maximilian v. Herzfeld	قنصل ٢٢-٣-١٣٣٤-٧-٢-١٣٣٧هـ - ٢٨-٠١-١٩١٦–١٢-١١-١٩١٨م[١]

إزمير/ Izmir (Smyrna):

تاريخها: نشأت كنيابة قنصلية فخرية؛ ثبت ذكرها في سجلات الأرشيف الرسمي لأول مرة عام ١١٤٨ هـ/ ١٧٥٣م

بتاريخ ٢٦-١-١١٧٧ هـ/ ٠٦-٠٨-١٧٦٣م احترق الحي الإفرنجي بمدينة إزمير الذي تتواجد فيه كل القنصليات الأجنبية؛ وبالكاد تمَّ إنقاذ ثلاث مبانٍ فقط من بينها مقرا قنصلية بريطانيا وقنصلية راغوزا/ Ragusa؛ هذا الحادث ربما يكون مبرراً لعدم وجود ملفات أرشيفية محفوظة عن الفترات الزمنية السابقة للنيابة القنصلية الفخرية التابعة لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية هناك. في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان الكونت هوخيبيد/ Hochepied الهولندي محتكراً لمنصب تمثيل قنصلية الإمبراطورية وريثة ملكية هابسبورجفي إزمير، واستمر ذلك إلى عهد القيصر النمساوي فرانتس الثاني (الأول) الذي ،،*تفضل متكرماً بقرار إمبراطوري لإنشاء قنصلية قومية خاصة في منطقة شرق البحر المتوسط، و– بدلاً عن القنصل العام الهولندي الكونت هوخيبيد – قرر تعيين التاجر الألماني المقيم في إزمير السيد أمبوس كرامر/ Ambos Krammer بمنصب القنصل العام لهذه الدائرة القنصلية* ˮ السيد كرامر جاء إلى إزمير حوالي العام ١٧٧٨م كنادل في أحد المقاهي، لكنه سرعان ما تمكن من تحقيق ثروة هائلة. عام ١٧٩١م تمَّ تعيينه لمنصب قنصل بروسيا، وفي العام ١٧٩٣م أصبح قنصلاً مؤقتاً لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية، وفي ١٢١١ هـ/ ١٧٩٦م تمَّ ترفيع مستوى تمثيله ومنصبه لدرجة قنصل عام النمسا القيصرية الملكية، وبتاريخ ٢٢-٧-١٢١٥ هـ/ ٠٩-١٢-١٨٠٠م حاز على ترقيته بلقب النبالة المتوارثة. تحولت إلى قنصلية عامة فخرية بتاريخ ٢٧-١-١٢٠٨ هـ/ ٠٤-٠٩-١٧٩٣م، ثُم إلى قنصلية عامة سنة ١٢٢٤ هـ/ ١٨٠٩م – ؟

بناءً على اتفاقية مودروس/ Mudros للهدنة ووقف إطلاق النار المبرمة بتاريخ ٢٤-محرم -

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.164 – 169.

١٣٣٧ هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م تمَّ تكليف الجانب الهولندي بحماية القنصلية العامة المنحلَّة، وفي خريف العام ١٣٣٦ هـ/ ١٩١٨م تمَّ نقل جزء كبير من مخزون القنصلية العامة سابقاً إلى عهدة سكرتارية معهد الآثار النمساوي في إزمير، لكن هذا الأخير بدوره تقرر إغلاقه عام ١٣٣٨هـ الموافق١٩٢٠م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٤؛ صندوق ٥٩؛ ملفات شؤون العاملين؛ ملف كرامر مع مقتطفات من بروتوكولات التجارة الساحلية للعام ١٢٠٦هـ الموافق ١٧٩٢ والعام ١٢٠٧هـ الموافق١٧٩٣م؛ المجموعة رقم ٤٣٥؛ أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ رئاسة الحكومة؛ القنصليات؛ إزمير؛ صندوق ٣٥؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ الصناديق ٢٩ و٣٢ و٥٦ و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨؛ MC ١٨٥٤؛ صندوق ٤؛ MCZ ١٨٥٤/٦٣٣.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ ملفات شؤون العاملين بالرقم ٣٨؛ للفترات ١٢٦٥-١٢٦٩هـ - ١٨٤٩ – ١٨٥٣ و١٢٧٤-١٢٧٧هـ - ١٨٥٨ و١٢٧٧-١٢٧٩هـ - ١٨٦١ و١٢٧٩-١٢٨٠هـ ١٨٦٣ – ١٨٦٤ و١٢٨٥هـ - ١٨٦٨م و١٢٨٩هـ - ١٨٧٢م و١٢٩٣-١٣٠٠هـ - ١٨٧٦ – ١٨٨٣ م - و١٣٠٢- ١٨٨٥ و١٣٠٥-
١٣٣٦هـ - ١٨٨٨ – ١٩١٨م.

العنوان:

١-٣-١٢٧٣هـ - ٣٠-١٠-١٨٥٦م: دار السيد الحاج نيكولي جاناكوغلو/ Nicoli Janakoglu

١-٣-١٢٧٣-٢٥-٤-١٢٧٨هـ - ٣٠-١٠-١٨٥٦ – ٣٠-١٠-١٨٦١م: دار جورجيو كلينزو/ Giorgio Clenzo (Alenzo?)، حي ،،شارع التشريفات، مبنى رقم ٤٢، مبلغ الإيجار ٩٠٠ تالر جرماني فضي.

١٣٠٢-١٣٣٤هـ - ١٨٨٥ – ١٩١٦م: دار كونستانس س. نيجروبونتي/ Constance C. Negroponte، أمام مقر النادي الأوروبي (جوار الإنجليزي).

الدائرة البريدية:دائرة البريد القنصلي منذ القرن الثامن عشر حتى ١٩١٤م، شركة لويد ١٢٥٤-١٣٣٢هـ - ١٨٣٨ – ١٩١٤م

الكونت أليكساندرو هوخيبيد/[1] Alessandro Hochepied نائب قنصلية فخري١١٦٦هـ -١٧٥٣ –

(١) المنتمون لأسرة هوخيبيد/ Hochepied ترجع جذورهم إلى المنطقة التي تقع بها بلجيكا حالياً. البارون إلبرت آل هوخيبيد/ Elbert de Hochepied كان شاغلاً لمنصب المبعوث الهولندي فيإسطنبول للفترة من ١١٦٠إلى ١١٧٦هـ - ١٧٤٧ إلى ١٧٦٣م، وابنه ياكوس/ =

الاسم	المنصب والتاريخ
الكونت دانيل يوهان آل هوخيبيد/ Daniel Johann Hochepied	نائب قنصلية فخري١١٨٣- ١٢٠١هـ - ١٧٦٩ – ١٧٨٧م
بيتر باول غيرا/ Peter Paul Gira	١٢٠٢هـ - ١٧٨٨ –
الكونت دانيل يوهان آل هوخيبيد/ Daniel Johann Hochepied	نائب قنصلية فخري١٢٠٣-١٢٠٥هـ - ١٧٨٩ – ١٧٩١م
أمبروسو هيرمان كرامر/ Ambrosio Hermann Crammer	قنصل فخري٢٢-٢-١٣١١هـ-٠٤-٠٩-١٨٩٣م
ثُمَّ	قنصل عام فخري١٢١١- ٢١-٩-١٢٢٣هـ - ١٧٩٦ – ١٠-١١-١٨٠٨م (وفاة)
يوزِف آل راب/ Josef von Raab	قنصل عام١٢٢٤- ربع الاول- ١٢٢٦هـ - ١٨٠٩ ؟ – أبريل ١٨١١م
مارك أنتون بيرتراند/ Marc Anton Brtrand	نائب قنصلربيع الاول ١٢٢٦هـ - أبريل ١٨١١م
ثُمَّ	قنصل عام ١٢٢٩- ٢٦-٥-١٢٣٧هـ -١٨١٤ – ١٨-٠٢-١٨٢٢م (وفاة)
أمبروسو آل غراتسي/ Ambrosio delle Grazie	وكيل تسيير أعمال٢٧-٥-١٢٣٧-١٢٤١هـ١٩-٠٢-١٨٢٢ – ١٨٢٦م
الفارس بيتر آل كويستو/ Peter von Questiaux	قنصل عام١٢٤١- ١٩-١-١٢٥١هـ -١٨٢٦ – ١٧-٠٥-١٨٣٥م
الفارس فيلهلم آل شابرت-أُستلاند/ Wilhelm v. Chabert-Ostland	قنصل عام٢٦-٧-١٢٥١-١٠-١١-١٢٦٢هـ - ١٧-١١-١٨٣٥– ٣٠-١٠-١٨٤٦م (وفاة)
بيتر آل فيكبِكر/ Peter von Weckbecker	وكيل تسيير أعمال١٢٦٢هـ ١٨٤٦م
أنتون ميهانوفيتش/ Anton Mihanovich	قنصل عام جماد ثاني ١٢٦٢هـ - يونيو ١٨٤٦ – ٢٤-٠٧-١٨٤٩م
بيتر آل فيكبِكر/ Peter von Weckbecker	قنصل عام١٢-١-١٢٦٦-٢٠-٥-١٢٧٠هـ - ٢٨-١١-١٨٤٩ – ١٨-٠٢-١٨٥٤م
أنتون شتايندل آل بلِزَنيت/ Anton Steindl v. Plessenet	قنصل عام١-٦-١٢٧٠-١٧-٨-١٢٨٠هـ - ٠١-٠٣-١٨٥٤ – ٢٧-٠١-١٨٦٤م (وفاة)
البارون كارل آل باوم/ Carl von Baum	قنصل عام٢٧-١١-١٢٨٠-٨-٥-١٢٨٨هـ - ٠٤-٠٥-١٨٦٤ – ٢٦-٠٧-١٨٧١م
أنتون آل لي بيدارت/ Anton v. LeBidart	قنصل عام٨-٥-١٢٨٨-٧-٩-١٢٨٨هـ - ٢٦-

=

Jacques (ولد في إزمير ١٩-٩-١١٧٨هـ -١٢-٠٣-١٧٦٥م وتوفي في إزمير ٥-٦-١٢٣٩هـ - ٠٦-٠٢-١٨٢٤م) شغل منصب نائب القنصل الهولندي في إزمير للفترة ١٢٠١-١٢١١هـ - ١٧٨٧ – ١٧٩٧م ثم القنصل الهولندي بإزمير – أيضاً – للفترتين ١٢١١-١٢٢٥هـ - ١٧٩٧ – ١٨١٠م و١٢٢٩- ١٢٣٩هـ - ١٨١٤ – ١٨٢٤م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.170.

	١٨٧١-٠٧ ـــ ٢٠-١١-١٨٧١م
البارون كارل آل شيرتشر/ Karl von Scherzer	قنصل عام٧-٩-١٢٨٨-٨-١-١٢٩٢هـ - ٢٠-١٨٧١-١١ ـــ ١٤-٠٢-١٨٧٥م
الفارس شتيفان آل هيرتسفيلد/ Stephan v. Herzfeld	قنصل عام٨-١-١٢٩٢-١٧-٥-١٢٩٨هـ -١٤-١٨٧٥-٠٢ ـــ ١٧-٠٤-١٨٨١م
إمَريتش بيتشكا/ Emerich Pietschka	وكيل تسيير أعمال ١٢٩٧هـ - ١٨٨٠م
إميل أُتو ريمي-بيرزنكوفتش آل سيلاس/ Emil Otto	قنصل؛ مدير مؤقت٢٠-١-١٣٠٠هـ -١-٠١-١٢-١٨٨٢م
Remy-Berzencovich v. Szillas ثُمَّ	قنصل١٤-٤-١٢٩٩هـ - ٠٥-٠٣-١٨٨٢م
ثُمَّ	قنصل عام٢٢-٣-١٣٠٥-٢٣-٩-١٣٠٩هـ-٠٨-١٢- ١٨٨٧ ـــ ٢١-٠٤-١٨٩٢م
نيكولاوس آل يانكو/ Nikolaus v. Janco	قنصل عام٢٣-٩-١٣٠٩-١٨-١٣١٥هـ -٢١-٠٤-١٨٩٢ ـــ ١٣-١٢-١٨٩٧م
الكونت آرمِن فاس آل شيجه/ Armin Wass v. Czege	قنصل عام٥-١٠-١٨٩٨-١٤-١٢-١٣١٧هـ - ٢٧-٠٢-١٨٩٨ ـــ ١٥-٠٤-١٩٠٠م
البارون قسطنطين باوم آل أبِلشوفِن/ Constantin	وكيل تسيير أعمال ٢١--١-١٣١٨هـ - ٢١-٠٥-١٩٠٠م
Baum von Appelshofen ثُمَّ	قنصل عام٦-٥-١٣١٨-١٠-١١-١٣٢٣هـ-٠١-٠٩-١٩٠٠ ـــ ٠٦-٠١-١٩٠٦م
الفارس إرنست آل شيشيني/ Ernst v. Cischini	قنصل عام١٠-١-١٣٢٣-٢٢-٦-١٣٢٧هـ - ٠٦-٠١-١٩٠٦ ـــ ١١-٠٧-١٩٠٩م
أوغُست كرال/ August Kral	قنصل عام٤-١٠-١٣٢٧-٦-٥-١٣٢٦هـ - ١٩-١٠-١٩٠٩ ـــ ٠٥-٠٥-١٩١١م
أدلبرت ميرله/ Adalbert Merle	قنصل عام٦-٥-١٣٢٩-٨-١٢-١٣٣٢هـ - ٠٥-٠٥-١٩١١ ـــ ٢٨-١٠-١٩١٤م
فلاديمير راديمسكي/ Wladimir Radimsky	قنصل؛ مدير مؤقت٢٥-٩-١٣٣٢-٦-٢-١٣٣٧هـ - ١٧-٠٨-١٩١٤ ـــ ١١-١١-١٩١٨م

إزميت/ Izmit (Ismidt):

تاريخها: مفوَّض قنصلي مؤقت تابع للقنصلية في إسطنبول، تمَّ تعيينه بتاريخ ٢٧-٤-١٣٠٧هـ الموافق ٢١-١٢-١٨٨٩م

،،بالتزامن مع بدء أعمال مشروع التوسعة المقررة لخط السكّة الحديدية الآسيوي الرابط بين إزميت وأنقرة تدفق عدد كبير من الرعايا والعمالة النمساوية إلى تلك المنطقة – سالفة الذكر –. سواءً بسبب التداخل في التعاملات والتبادلات المتكررة لهؤلاء الوافدين من مواطنينا مع السلطات الرسمية المحلية هناك أو أيضاً بسبب المتطلبات والاحتياجات المتنوعة لدى هؤلاء إلى سلطات إسناد رسمي وسيطة تابعة

للوطن الأم؛ سيكون من الملائم والمفيد جداً إنشاء وكالة قنصلية تابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في إزميت – على وجه الخصوص – [ ]" (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ١٤٧؛ إزميت، القنصلية في إسطنبول رقم ٧٤/٤١٨٨ بتاريخ ١٣-١-١٣٠٧ هـ/ ٠٩-٠٩-١٨٨٩م)

تمَّ إلغاء المنصب والتخلي عن هذه الدائرة القنصلية عام ١٣١٤ الموافق ١٨٩٦م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ١٤٧

ب. نيكولايدِس/ P. Nikolaides؛ وكيل قنصلي لمملكة اليونان مبعوث قنصلي مؤقت ٢٧-٤-١٣٠٧-ذو القعدة ١٣١٣هـ - ٢١-١٢-١٨٨٩– أبريل ١٨٩٦م

كيركلاريلي/ Kirkklisse:

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية؛ نشأت بتاريخ ٥-٨-١٣٠٤ هـ/ ٢٩-٠٤-١٨٨٧م

،،سنجق (محافظة) كيركلاري بساكنها البالغ عددهم 118،249 نسمة ومساحةٍ مقدارها حوالي ١١٤٥ كم٢ استطاعت خلال السنوات القليلة الماضية الوصول إلى مستوىً لا يستهان به من الأهمية نتيجةً التوسع الكبير جداً في زراعة الكروم وتصدير الأعناب والنبيذ. حالة الرخاء والازدهار النسبي المترتبة على ذلك خلقت إمكانية أكبر لسكان الإقليم في التواصل والتأثير المتبادل بالجوانب الثقافية ووبالتالي التلاقح السياسي، وجذبت اهتمامات سياسية لقوىً خارجية تركزت حول النزاعات الكلية للسيطرة والهيمنة بين مختلف الأعراق القاطنة في شبه جزيرة البلقان، ولم يكن ذلك من جانب اليونان وحسب، بل أيضاً فرنسا التي كانت حريصة جداً على توسيع نفوذها في هذه البلدان أكثر فأكثر، وجعل هذا الإقليم الخصب مثار تنازع وبسط نفوذ باعتباره منطقة خصبة وسوق رواج تجاري هام للصناعات النمساوية والألمانية [ ] إذا كانت هذه اللحظة السياسية والتاريخية الفارقة تمثل إحدى الاهتمامات الثانوية لدى إمبراطورية النمسا-المجر – وهذا ما نحن عليه فعلاً -، حين نرى بوضوح ذلك الاهتمام المتركّز باطراد وتوجه الدول الأخرى لمنازعتنا في هذه المنطقة وتجاوز مرتبتنا المتقدمة في الجوانب السياسية والتجارية هنا، فحريٌّ بنا توظيف قدر كبير جداً من اليقظة ووالاحتراس، لأنّ القضية هذه المرة تدور بشكل رئيسي حول مصير بقائنا وعدم تزحزحنا من هذا السوق الهام الذي بقينا في مقدمته منذ قرون، وفي سبيل تحقيق هذه الأغراض يفترض بنا وجوباً أنَّ نستغل ونستثمر كل فرصة سانحة أمامنا من أجل بناء علاقات وروابط جديدة في الاتجاه [ ]"

(أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ١٤٩؛ كيركلاري؛ صادر عن القنصلية في أدرنة برقم ٣٥ ومستلم بتاريخ ١٥-٢-١٣٠٤ هـ/ ١٣-١١-١٨٨٦م)

أصبحت شاغرة منذ أغسطس ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٦م لأنَّ الموظف اليوناني الذي كان متولياً للمنصب

آنذاك انتقل للإقامة في أثينا.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ١٤٩.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ أرشيف شؤون العاملين، ملف رقم ٣٨؛ ١٨٩١م.

ماتساراكي ل. كوكينوس/ Mazaraki L. Kokinos	وكيل قنصلية فخري ٢٥-٨-١٣٠٤-٩-٩-١٣٢٢هـ - ٢٩-٠٤-١٨٨٧ – ١٧-١١-١٩٠٤م
س. كونستانتين دودوبولوس/ C. Konstantin Dodopulos	وكيل قنصلية فخري ٩-٩-١٣٢٢-٢٢-١٠-١٣٣٤هـ - ١٧-١١-١٩٠٤ – ٢٢-٠٨-١٩١٦م
أرجيروبولوس/ ARGYROPOULOS	مندوب

كوشاداسي/ Kusadasi (**جزيرة نوفا** (**جزيرة الطيور**)/ Scala Nuova)

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية منذ ما قبل العام ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨م؛ ورد أول ذكر لها في الأرشيف الرسمي للفترة ١٢٢٦-١٢٣٢ هـ/ ١٨١١ – ١٨١٧م؛ غابت عن الفهرسة الرسمية منذ العام ١٢٣٦ هـ/ ١٨٢١م وحتى ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٦م؛ أصبحت شاغرة عقب وفاة السيد فيليب باربون/ Philipp Barbon (٠٣-٠٤-١٩٠٦م)

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ الصناديق ٦ و٣٢ و٢١٧.

العنوان: غير معروف؛ بتاريخ ١٩-٧-١٢٢٢ هـ/ ٢٢-٠٩-١٨٠٧م أرسل القنصل العام في إزمير – كرامر – مذكرة إلى المبعوث الرسولي العام – البارون شتورمر/ Stürmer – يبلغه فيها أنَّ (بالفرنسية) ،،*حريقاً هائلاً لم يحدث مثله منذ زمن طويل تسبب بقدرٍ قياسي من الدمار، [ ] الحريق أتى على دار إقامة الأب كارالامبيو ديلا بورتا/ Caralambio della Porta إلى جانب بيوت أخرى كثيرة [ ]*" (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ رئاسة الحكومة؛ تركيا ٧؛ صندوق ١؛ مرفق مع تقرير شتورمر رقم ٣٠ بتاريخ ١٠-١٠-١٨٠٧م؛ المجموعة ١٩٨)

كارالامبيو ديلا بورتا/ Caralambio della Porta	١٢٢٣- ١٢٣٢هـ - ١٨٠٨ – ١٨١٧م
فنسنزو دي فيليبو/ Vincenzo de Filippo	١٢٣٤-١٢٣٥هـ - ١٨١٨ – ١٨٢٠م
لودفيك أغراتي/ Ludwig Agrati	١٢٣٨-١٢٥٥هـ -١٨٢٣ -١٨٣٩م
روزاريو فيتّني/ Rosario Fiteni	نائب قنصل مؤقت ١٢٥٦هـ - ١٨٤٠م
باسكال باربون/ Pasquale Barbon	وكيل تسيير أعمال مؤقت٥-٢-١٢٥٥-١٢٥٨هـ - ٢٠-٠٤-١٨٣٩ – ١٨٤٢م (وفاة)
أندرياس باربون/ Andreas Barbon	وكيل قنصلية فخري ١٢٥٨- شعبان ١٢٨١هـ - ١٨٤٢ –

	يناير ١٨٦٥م (وفاة)
فيليب باربون/ Philipp Barbon	وكيل قنصلية فخري١٦-١٠-١٢٨٣-٨-٢-١٣٢٤هـ - ٢١-٠٢-١٨٦٧ – ٠٣-٠٤-١٩٠٦م (وفاة)

ميرسين/ Mersin (Mersina)

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية في ١٢٧٠ هـ/ أبريل ١٨٥٤م؛ بعد اعتماد خطاب التعيين والاعتراف بالسيد سانتي/ Santi من جانب الحكومة العثمانية تمَّ رفع العلم القيصري النمساوي على مبنى القنصلية مترافقاً مع عدد ٢١ طلقة مدفعية صادرة من باخرة لويد النمساوية ،،أيونيو/ Ionio''

،،لتعزيز السوق الرئيسية للتبادل التجاري في تلك المناطق (طرسوس/ Tarsus وأضنة/ Adana) تمَّ بناء ميناء مرسين/ Mersina الواقعة على بعد ثلاث ساعات من مدينة طرسوس، رغم أنَّ مرساها مفتوح على الامتداد البحري وعرضة لتياراته إلَّا أنه أثبت عدم خطورته خلال فترة الصيف، وأصبح يستقبل الزيارات المتكررة كثيراً للسفن الأجنبية – تحديداً اليونانية والإنجليزية والفرنسية – عندما يتعذر الحصول على منفذ بحري أفضل. لتدبير متطلبات الدعم اللوجستي والمعاملات الإجرائية اللَّازمة للسفن ورحلات الملاحة البحرية تتواجد العديد من الوكالات القنصلية هنا معنية رسمياً لإنجاز هذه الأغراض تابعةً – إدارياً – للنيابات القنصلية الكائنة في طرسوس. المنتجات القادمة إلى مرسين لأغراض التصدير هي – بالدرجة الأولى – عبارة عن: محاصيل الحبوب والذرة والزيوت النباتية والبقوليات والقطن والأفيون والتوت النجمي وروبيا القُوَّة الصبغية (أصباغ نباتية حمراء للأقمشة والأصواف/ Krapp) وأخشاب البناء والمواد الشمعية وصوف الأغنام، يتم إنتاج جزء من هذه السلع في السهول النهرية الخصبة لمناطق زايبون/ Seibun (سارنو/ Sarno) وجيهان/ Dschihan (بيرامنو/ Pyramno)، وجزء آخر منها يأتي إلى هنا قادماً من الوديان السهلية لجبال طوروس/ Taurus وأيضاً من المناطق المجاورة مثل قيصارية/ Kaissarieh وقونيه/ Koniah. تجارة الاستيراد هنا – بالنسبة للسلع الاعتيادية؛ التي أظهرت رواجاً جيداً في أسواق البلدان الشرقية الأخرى – تتحسس طريقها إلى الرواج، لكنها تنمو ببطئٍ شديد نظراً للمستوى المتدني في ثقافة سكان هذه المناطق بهذه الجوانب. الشركات والبيوت التجارية المشاركة في حركة الأنشطة والتبادل التجاري بالمناطق - المعنية هنا – أغلبها يونانية وفرنسية وإنجليزية. التجارة النمساوية لم تحصل بعد على نصيبها المفترض بأسواق هذا الإقليم، فأنشطة أعمالنا على شواطئ مرسين – حتى الآن – تقتصر على العمليات التشغيلية – في حدها الأدنى – للسفن الوطنية التي تظهر هناك من وقت لآخر من أجل دفع رسوم العبور المفروضة على الأجانب. انطلاقاً من هذه الظروف سالفة الذكر فربما لم يتبين بعد مقدار الحاجة إلى تعيين دائرة تمثيل محلي تابعة رسمياً للنمسا في ذلك المنفذ البحري. بشأن قنوات التواصل مع بيروت هي أيضاً شحيحة جداً ونظام غرامات التأخير المعمول به سابقاً كان مرهقاً ويتسبب بإعاقة شديدة للأعمال القنصلية إلى درجة أنني كنت قد تحدثت سابقاً عن طلب للسيد آل فِكبِكر/ Weckbecker – توجه به إلين(١٢٦٩ هـ) (١٨٥٣م) – حول

هذا الشأن بما مفاده: إمكانية إلحاق المكاتب القنصلية بمقاطعتي أضنة وطرسوس بالمسار الملائم لتكون تابعة إدارياً للدائرة القنصلية الرسمية في إزمير. لكن الظروف هناك قد تغيرت بشكل كبير وجوهري منذ ذلك الحين. تمَّ التخلي عن خط الإمدادات الصحية السورية، وبواسطة المراكب البخارية نشأت روابط تواصل بحرية منتظمة بين بيروت ومرسين، وقنوات الاتصال المُيَسَّرة مع تلك المناطق سالفة الذكر فتحت طريق الوصول سالكاً أمام ترويج وتسويق تجارتنا في ذات المناطق [ ]" بناءً على ما تقدَّم طلب القنصل العام جودِل-لانوي/ Gödel-Lannoy ،،الموافقة على إنشاء وكالة قنصلية بمكتب رسمي مستقر في مدينة مرسين تكون مرتبطة إدارياً بهذه القنصلية العامة (بيروت) والدفع بهذا الإجراء إلى حيز التنفيذ [ ]"

(أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ الصندوق ١٩؛ القنصلية العامة في بيروت برقم ٦٥٢ وتاريخ ٢٢-١٢-١٢٦٩ هـ/ ٢٦-٠٩-١٨٥٣م)

تقرر ترفيعها لمستوى نيابة قنصلية فخرية بتاريخ ١٢-١١-١٣٢٩ هـ/ ٠٤-١١-١٩١١م ،،*نتيجةً للازدهار الزراعي السريع، وبصورة خاصة ما أسلفنا ذكره لكم – بكل الامتثال والإخلاص – الطفرة الهائلة لزراعة القطن في تلك المنطقة، شهدت المدينة المينائية مرسين – الواقعة ضمن ولاية أضنة العثمانية – مثل هذا التنامي لأهميتها في الآونة الأخيرة، إلى درجةٍ – يبدو واضحاً جداً بأنها – ستفرض أفضلية ترفيع مستوى تمثيل الوكالة القنصلية الفخرية القائمة هناك حالياً إلى رتبة نيابة قنصلية فخرية [ ]"*

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ الصناديق ١٩ و٣٨ و٥١ و١٧١؛ الأرشيف الحكومي للعام ١٩١١م؛ رقم ١٩١١/٣١٩٤.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ قسم شؤون العاملين؛ ملف رقم ٣٨؛ العام١٣٢٧ الموافق ١٩٠٩م.

أرشيف: عام ١٣٣٥هـ الموافق ١٩١٧م – بسبب القصف الحربي على المدينة – تمَّ نقلها لفترة مؤقتة إلى مقر النيابة القنصلية في أضنة.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد للفترة ١٣٢٠ -١٣٣٢هـ -١٩٠٢ – ١٩١٤م)

يوزِف سانتي/ Josef Santi؛ وكيل-لويد وكيل قنصلية فخريرجب ١٢٧٠- ١٥-٤-١٢٧٥هـ -أبريل ١٨٥٤ – ٢٢-١١-١٨٥٨م

فنسيسلاف ألتينا/ Wenceslaw Altina؛ وكيل لويد	وكيل أعمال مؤقت جماد اول ١٢٧٥ ديسمبر ١٨٥٨م
ثُمَّ	وكيل قنصلية فخري ١٢٧٦- شوال ١٢٧٦هـ - ١٨٥٩ – فبراير ١٨٦٠م
ماركو كاسترافِلي/ Marco Castravelli	وكيل قنصلية فخري٥-٦-١٢٨٦-١٢٩٣هـ - ١٢-٠٩-

	١٨٦٩ – ١٨٧٦م (وفاة)
ن. فيتاليس/ N. Vitalis	وكيل تسيير أعمال ١٢٩٣- ١٢٩٤هـ - ١٨٧٦ – ١٨٧٧م
نيكولاوس داراس/ Nicolaus Daras	وكيل قنصلية فخري ٢١-٦-١٢٩٤هـ - ٠٣-٠٧-١٨٧٧م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري تنفيذي ١-٦-١٨٨٤هـ - ٢٩-٠٣-١٨٨٤
ثُمَّ	قنصل فخري٦-١١-١٣٢٦-١٢-١١-١٣٢٩هـ - ٣٠-١١-١٩٠٨ – ٠٤-١١-١٩١١م
هاينرش لومباردو/ Heinrich Lombardo	نائب قنصل فخري١٢-١١-١٣٢٩-٦-٢-١٣٣٧هـ - ٠٤-١١-١٩١١ – ١١-١١-١٩١٨م[١]

سامسون/ Samaun:

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية نشأت بتاريخ ٩-٧-١٢٦٣ هـ/ ٢٣-٠٦-١٨٤٧م

تمَّ ترفيعها إلى نيابة قنصلية فخرية بتاريخ ١٧-٣-١٢٦٣ هـ/ ٠٥-٠٣-١٨٥٠م ،،[ ] *الأهمية التجارية لمدينة سامسون، نتيجةً لمقدار وحركة استيراد البضائع الأوروبية المتزايدة بصورة مطردة هناك عاماً بعد عام، ونظراً للحصة الهامة التابعة للعلم الإمبراطوري النمساوي في رحلات الملاحة البحرية إلى هناك، بالإضافة إلى العدد الكبير والمتنامي باستمرار للتجار والمواطنين النمساويين الذين توجهوا لفتح فروع ثابتة لأعمالهم وأنشطتهم التجارية في سامسون والمناطق الواقعة بالقرب منها [ ]"*

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ الصناديق ٦ و٢٩ و٣٢؛ سجلات العام ١٨٥٠، الصندوق ٣، رقم أرشفة ١٨٥٠/٨٣٨.

المبنى الذي كان مقراً للنيابة القنصلية الفخرية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية هناك أصبح اليوم مستخدماً كمديرية عامة لتيكل/ TEKEL (مؤسسة رسمية لإدارة تجارة المشروبات الروحية).

دائرة البريد: دائرة البريد الرسمية لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) ١٢٧٠-١٨٥٤-١٠-١١-١٣٣٢هـ - – ٣٠-٠٩-١٩١٤م

ف. ج. ديماتي/ V. J. Demattei	وكيل قنصلية فخري٩-٧-١٢٦٣هـ - ٢٣-٠٦-١٨٤٧م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري٢٠-٤-١٢٦٦-١٧-٩-١٢٦٩هـ - ٠٥-٠٣-١٨٥٠ – ٢٤-٠٦-١٨٥٣م
يوزِف ياسيجي/ Josef Jassigi	وكيل تسيير أعمال مؤقت ١٢٦٨هـ - ١٨٥٢م
ثُمَّ	نائب قنصل فخري٣٠-٩-١٢٨٢-٢-٢-١٢٨١هـ - ١٦-١٠-١٨٥٧

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.170 – 175.

– ٠٧-٠٧-١٨٦٤م (وفاة)

يوهان كاكاسي/ Johann Cacace؛ نائب قنصل لروسيا الملكية وكيل تسيير أعمال انتقالي شوال ١٢٨١هـ - يوليو ١٨٦٤م

الفارس كارل ساكس/ Carl Sax وكيل تسيير أعمال مؤقت٢٣-٢-١٢٨١-١٣-٤-١٢٨١هـ - ٢٨-٠٧-١٨٦٤ – ١٥-٠٩-١٨٦٤م

بياغيو (بلاسيو) مونتوفاني/ Biaggio (Blasius) Montovani

وكيل شركة لويد النمساوية للملاحة نائب قنصل فخري

١٣-٤-١٢٨١-٦-١١-١٢٨٣هـ - ١٨-٠٤-١٨٦٥ – ١٢-٠٣-١٨٦٧م

نيكولاوس سيبوت/ Nicolaus Seput؛ وكيل لويد نائب قنصل فخري ٦-٣-١٢٨٤- رجب ١٣٠٧ ٠٨-٠٧-١٨٦٧ – مارس ١٨٩٠م (وفاة)



الصورة (٧): ختم النيابة القنصلية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في مرسين وتوقيع السيد لومباردو/ Lombardo نائب القنصل الفخري عام ١٣٣٥ هـ/ ١٩١٧م

لوكاس بيتروفيتش/ Lucas Petrovich وكيل أعمال مؤقت ٥-٨-١٣٠٧هـ - ٢٧-٠٣-١٨٩٠م –

ثُمَّ نائب قنصل فخري تنفيذي ١٣١٢-١٣١٥هـ - ١٨٩٥ – ١٨٩٨م

أ. ديل توريه/ A. del Torre؛ وكيل لويد وكيل أعمال مؤقت

الفارس ماكس جورج آل لايتجِب/ Max Georg von Leitgeb؛

وكيل لويد وكيل أعما ٢٩-٢-١٣١٦هـ - ١٩-٠٧-١٨٩٨م

ثُمَّ وكيل قنصلية فخري

ثُمَّ نائب قنصل تنفيذي ٧-٢-١٣١٨هـ - ٠٦-٠٦-١٩٠٠م

بيتر تيرزيتا/ Peter Terzetta وكيل تسيير أعمال مؤقت ذو القعدة ١٣١٧هـ - أبريل ١٩٠٠م –

الجاردي/ Algardi وكيل تسيير أعمال مؤقت محرم ١٣٢١هـ - – أبريل ١٩٠٣م

س. بارنيشتاين/ S. Barnestein وكيل تسيير أعمال مؤقت محرم ١٣٢١هـ - أبريل ١٩٠٣م –

أنتون آل لايتنر/ Anton von Leitner وكيل تسيير أعمال مؤقت ٢٢-٢-١٣٢٥هـ –٠٦-٠٤-١٩٠٧م

أ. ديل توريه/ A. del Torre؛ وكيل لويد وكيل تسيير أعمال مؤقت٢٢-٢-١٣٢٥-١٣٣٦هـ - ٠٦-٠٤-١٩٠٧ – ١٩١٨م

زينوب/ Sinop (Sinope):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية أُنشئت سنة١٢٦٤ الموافق ١٨٤٨م؛ أمست شاغرة اعتباراً من العام ١٣٠٢ الموافق ١٨٨٥م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ الصناديق ٦ و٢٩ و٥٦.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) ١٢٧٠-١١-٢-١٢٨٥هـ - ١٨٥٤ – ٣-٠٦-١٨٦٨م

بيتر ميرسِنير/ Peter Mercenier	وكيل قنصلية فخري٢٠-١٠-١٢٦٤-١٣-٩-١٢٦٨هـ - ١٩-٠٩-١٨٤٨ – ٢٨-٠٩-١٨٥٢م (وفاة)
يوهان بيريانتس/ Johann Pirjantz	وكيل قنصلية فخري ١٢٦٨-١٢٧١هـ - ١٨٥٢ – ١٨٥٥م (وفاة)
بياغيو مانتوفاني/ Biaggio Mantovani	وكيل قنصلية فخري ٢٩-١١-١٢٧١هـ - ١٣-٠٨-١٨٥٥م –
نيكولاوس سيبوت/ Nicolaus Seput؛	وكيل لويد نائب قنصل فخري ٦-٣-١٢٨٤هـ - –٨-٠٧-١٨٦٧م
ن. باسكو/ N. Pasco؛	وكيل لويد نائب قنصل فخري١٢٨٤-١٢٨٨هـ - ١٨٦٧ – ١٨٦٨م
ميشيلي إ./ Michielli E.	وكيل تسيير أعمال١٢٨٥- ١٣٠١هـ - ١٨٦٨ – ١٨٨٤م

تيقرطاج/ Tekirdag (**رودُستو**/ Rodosto):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية، ورد ذكرها – أول مرَّة – في سجلات الأرشيف الرسمي للعام ١٢١٦ هـ/ ١٨٠١م. جاء تسجيلها ضمن الهيكل التنظيمي للدولة باعتبارها شاغرة للفترة من ١٢٣١إلى ١٢٣٦- من ١٨١٦ إلى ١٨٢١م، بعدها لم تظهر مجدداً ضمن الفهرسة الرسمية إلَّا بحلول العام ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٧ واستمرت ظاهرة حتى العام١٢٥٤ الموافق ١٨٣٨م ثُمَّ انتظم ظهورها اعتباراً من العام ١٢٥٦ الموافق ١٨٤٠م وما يليه، بعد عزل وكيل القنصلية الفخري أصلان/ Aslan – الذي كان مواطناً إيطالياً – أصبحت هذه الدائرة القنصلية تدار من قِبَل وكلاء مكلفين بتسيير أعمالها لفترات مؤقتة فقط، أمست شاغرة اعتباراً من العام ١٣٣٦ الموافق ١٩١٨م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ الصناديق ٦ و٢٠٨.

العنوان:

١٣٣٤هـ - ١٩١٦م: (حيّ) إرتوجرول ماهـ. (شارع) شريف سوكاجي – تعرَّض هذا المبنى للانهيار عام١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

١٣٣٤- ١٣٣٦هـ - ١٩١٦ – ١٩١٨م: دار موفس يعقوبوفيتش/ Haus Movses Agopovich

دائرة البريد: فرع دائرة بريد النمسا القيصرية الملكية (لويد منذ حوالي العام ١٣٠٧-١٤-٤-١٣٢٧هـ - ١٨٩٠ حتى ٠٥-٠٥-١٩٠٩م)

أ. كيسيك/ A. Kessek	وكيل قنصلية فخري١٢١٥-١٢٣٠هـ - ١٨٠١ – ١٨١٥م؟
يوزِف كوسيكي/ Josef Kösseky	وكيل قنصلية فخري ١٢٤٢-١٢٥٤هـ - ١٨٢٧ – ١٨٣٨م
شتيفان ريكسي/ Stephan Ricci	وكيل قنصلية فخري ١٢٥٦-١٢٦٠هـ - ١٨٤٠ – ١٨٤٤م
فرانتس ريكسي/ Franz Ricci	١٢٦٢-١٢٦٤هـ - ١٨٤٦ – ١٨٤٨م (وفاة)
أنتون كاديت/ Anton Cadet؛	وكيل القنصلية الفرنسية وكيل تسيير أعمال ١٢٦٥-١٢٨٥هـ -١٨٤٩ – ١٨٦٨م (؟)
ثُمَّ	وكيل قنصلية فخري ١٢٨٦-١٣٠٢هـ - ١٨٦٩؟ - ١٨٨٥م
بيتر أصلان/ Peter Aslan	وكيل قنصلية فخري شوال ١٣٠٢هـ - جماد الاخر ١٣٣٣هـ - أغسطس ١٨٨٥ – مايو ١٩١٥م
يعقوب يعقوبوفيتش/ Agop Agopovich	وكيل قنصلية فخري ١٣٣٤هـ - ١٩١٦م
د. زيمكِه/ Ziemke؛ نائب قنصل ألمانيا الملكية	وكيل تسيير أعمال ١٣٣٤هـ - ١٩١٦م
لويس بروسكا/ Louis Prohaska	وكيل تسيير أعمال ١٣٣٤هـ - ١٩١٦م
د. بنتاليون لامباداريس/ Pantaleon Lambadaris	مستشار قنصلية فخري١٣٣٦هـ - ١٩١٨م(١)

طرابزون/ Trabzon (Trapezunt،Trebisonda):

تاريخها: نيابة قنصلية فخرية أُنشئت بتاريخ ١٧-٣-١٢٤٥ هـ/ ١٦-٠٩-١٨٢٩م ،،*الالتفات بمراعاة الاهتمام لشؤون ومصالح حركة خطوط الملاحة البحرية وأنشطة التجارة التابعة للنمسا على البحر الأسود، وارتباطاتها التجارية المتنامية باتجاه مدينة طرابزون، حيث أقام بعض التجار النمساويون فروعاً لأنشطتهم التجارية هناك، مستهدفين بذلك ترويج بضائعهم ضمن المنطقة ذاتها أو أيضاً عبرها للارتباط بالأعمال التجارية الأكثر أهمية مع بلاد الفرس؛ ومن أجل توفير الرعاية والحماية للتجار والسفن النمساوية هناك؛ أن يتم النظر في مقترح تكليف السيد الفاضل غيرسي/ Ghersi – صاحب الصيت والسمعة الطيبة جداً، ويشغل منصب نائب القنصل لمملكة سردينيا حالياً – [ ] بوظيفة [ ] نائب قنصل لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية."*

ارتقت لمستوى قنصلية رسمية بتاريخ ٢-١٠-١٢٦١ هـ/ ٠٤-١٠-١٨٤٥م ،،*الأهمية المتنامية لمنطقة طرابزون أمام مصالح التجارة النمساوية في شرق البحر الأبيض المتوسط تمَّ الاعتراف بها آنذاك (١٨٣٥م) وأعطيت التقدير الملائم عندما حصلت على قرار فخامتكم النهائي لاستحداث منصب نائب قنصل بدون أجر (فخري) لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية لذات المنطقة ممثلاً بشخص السيد فيليب*

---

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.175 – 179.

غيرسي/ Philipp Gersi؛ الأمر الذي تعزز بموافقة جلالة الإمبراطور لاعتماده بتاريخ ٠٥ مايو ١٨٣٥م. وفق ما [ ] يشير العرض العام للأعمال هناك إجمالاً فقد وصلت إلى المنطقة ذاتها في نفس السنة سالفة الذكر (١٨٣٥م) عدد عشر سفن شراعية لإيصال حمولاتها من بضائع مستوردة بلغت قيمتها سبعين ألف فلورين؛ لكن منذ ذلك الحين كان متوقعاً أيضاً – نظراً لتعزيزات تحضيرية آنذاك بتسيير روابط رحلات منتظمة للسفن البخارية النمساوية إلى هناك – أن يحصل انتعاش وازدهار بالغ الأهمية لحركة تشغيل عمليات النقل والتبادلات التجارية على وسائل النقل والمواصلات النمساوية مع تلك المنطقة. هذا العرض الإجمالي المذكور – ضمن تواريخ لاحقة منه – يؤكد أيضاً أهمية هذه التطلعات المتوقعة هناك، فوفق هذا العرض هناك أرقام تشير إلى حركة الرحلات الملاحية للسفن البخارية النمساوية التي بدأت عام ١٢٥٢ هـ/ ١٨٣٧م وتنامى نشاطها عاماً بعد عام، وبغض النظر عن العوائق التي وضعت في طريقها من الجانب التركي من فترة لأخرى، وصل معدل حركتها – في الفترات الأخيرة – إلى خمسين رحلة سنوياً باتجاه طرابزون ناقلةً حمولاتها التي وصلت قيمتها لمبلغ يتراوح بين ثمانية وتسعة ملايين فلورين. إنها حركة مواصلات ونقل تبادل تجاري بالغ الأهمية لصالح العلم الإمبراطوري النمساوي، وهذا النشاط تساهم فيه تجارة التصدير النمساوية بنصيب هام يجعل من منطقة طرابزون – بالنظر إلى ما سلف تفصيله، وبصفة خاصة أيضاً للوضع بعين الاعتبار تلك [ ] الصعوبات والمعوقات التي استحدثت خلال الفترة القريبة الماضية أمام حركة ذلك الخط الملاحي للمواصلات والنقل البحري؛ ومن المؤكد أنها ستتزايد مستقبلاً – نقطة بالغة الأهمية لاحتضان دائرة تمثيل رسمية قوية وفعَّالة تعمل من أجل المصالح التجارية النمساوية هناك. إلى جانب أنَّ هذه المنطقة تعتبر نقطة تخزين انتقالي مثالية ومتقدمة لحركة ومواصلات النقل التجاري باتجاه أقاليم الفرات وبلاد فارس، ما يجعل منها البيئة الخصبة الأكثر ملاءمة بوفرة معلوماتها لأغراض المراقبة والرصد لمسار طرق المواصلات والنقل عبرها؛ بناءً عليه نجد بأنَّ هذه المدينة – كموقع محوري لاحتياجات ومتطلبات الأنشطة التجارية – تستدعي إنشاء هيئة رسمية موثوقة تابعة لنا يتم تعيينها على ضوء المصالح النمساوية هناك، تتكفل بمهام هذه التعاملات وتكون قادرة على إنجازها ومتابعة نتائجها لدى السلطات الرسمية المحلية بالصيغة الملائمة لذلك[ ]" (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ صندوق ٦؛ طرابزون؛ صادر عن رئيس الدائرة المالية للبلاط القيصري برقم PP/٥٥١٩ (كوبِك/ Kübeck) موجهة إلى مِترنيخ/ Metternich بتاريخ ١١-٠٧-١٨٤٥م)

تمَّ ترفيع درجة تمثيلها لمستوى قنصلية عامة بتاريخ ٢٥-٠٧-١٨٧١م ،،*بناءً على الهيكلة التنظيمية الجديدة للسلك القنصلي والدوائر القنصلية العاملة على أراضي الدولة العثمانية نشأ المبدأ الأساسي – طالما لم توجد ظروف استثنائية في حالات منفردة تستلزم إصدار مرسوم خاص بها – الذي ينص على إنشاء قنصلية عامة رئيسية في كل ولاية عثمانية أو حتى في المدينة المحددة كمقر للحكومة العامة للولاية، وتكون جميع الدوائر والمكاتب القنصلية تابعة لهذه القنصلية العامة باعتبارها متفرعة منها ومنضوية تحت إدارتها [ ]"* (الأرشيف الحكومي للعام ١٨٧١م؛ صندوق ١٣؛ برقم ٢٥٢٠/١٨٧١)

في١٧-١١-١٢٨٧هـ - ٠٨ / فبراير ١٩١٥م قام الأسطول الروسي بقصف مدينة طرابزون؛ القنصل كويتكوفسكي/ Kwaitkowski تدبَّر أمره بإخراج أثاث القنصلية وخزنه لدى إحدى شركات الشحن السويسرية لأنَّ مبنى القنصلية كان على مركز خط النار والقصف لوقوعها بالقرب من محطة الاتصالات والبرق لمدينة طرابزون: في اليوم الثامن عشر من جماد الاول ١٣٣٤هـ الموافق مارس ١٩١٦م غادر القنصل مدينة طرابزون بسبب الخوف من اجتياح القوات الروسية لطرابزون. لدى عودته مجدداً إلى طرابزون في شوال ١٣٣٦هـ الموافق / أغسطس ١٩١٨م وجد ،،*مبنى القنصلية في حالة من الإهمال والسوء البالغ. في إحدى غرف مكتب القنصلية كان هناك وحدة معدات صحية وطبية تمَّ إعدادها – منذ وقت غير بعيد – لمواجهة الأمراض الفيروسية [ ]"* (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٦؛ صندوق ٢٤٠؛ قنصلية طرابزون برقم A/١٦٥ وتاريخ ٥-١١-١٣٣٦هـ - ١٢-٠٨-١٩١٨م). في اليوم الثلاثين من أكتوبر ١٩١٨م قام القنصل بتسليم مهام الحماية لمصالح إمبراطورية النمسا-المجر إلى عهدة الهيئة النمسا-مجرية المكلفة بالحماية وأيضاً عهدة النائب الفخري للقنصلية الدانمركية أتيليو ساسي/ Attilio Sassi، وبذلك وصلت هذه الدائرة القنصلية الرسمية إلى ختام حكايتها وتاريخها. (نفس المرجع السابق؛ قنصلية طرابزون برقم A/٣٦٩ وتاريخ ٢٤-١-١٣٣٧هـ - ٢٣٠-١٠-١٩١٨م).

ملفات أرشيف: وكالة قنصلية فخرية؛ شؤون تجارية، مذكرة رقم ١٧؛ ١٨٢٨ – ١٨٢٩؛ المجموعة ١٠٣٠؛ أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٨؛ الصناديق ٦ و٢٩ و٣٢ و٣٦ و٥٨ و٢١٣ و٢٤٠؛ KZ؛ ١٨٧١؛ K 13؛ برقم ١٨٧١/٢٥٢٠.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ قسم شؤون الموظفين برقم ٣٨؛ ١٨٥٠ – ١٨٥٨؛ ١٨٦٣؛ ١٨٦٨ – ١٨٦٩؛ ١٨٧٣؛ ١٨٧٩ – ١٩٠١؛ ١٩٠٣ – ١٩١٨م.

العنوان:

١٢٦٦-١٢٨٠هـ - ١٨٥٠ – ١٨٦٣م: في دار تمت إعادة بنائها مجدداً عام١٢٦٦هـ - ١٨٥٠م تتبع الجالية اليونانية ،، " الإيجار السنوي لهذا المبنى وصل لمبلغ ٧،٥٠٠ بيستر (قرشاً عثمانياً)؛ وبناءً على ذلك فقد تمَّ دفع مبلغ ٣٠،٠٠٠ بيستر لفترة الأربع سنوات الأولى من عقد الإيجار المبرم بتاريخ ١٦-٧-١٢٦٦هـ - ٢٨ مايو ١٨٥٠م (؟)

١٢٧٩-١٢٨٤هـ - ١٨٦٣ – ١٨٦٧م: دار سرايا كاسبر أوغلو/ Oglu Caspar؛ حيّ أيفاسيل ماكالي/ Aivasil Makhale

١٢٨٤-١٢٨٦هـ - ١٨٦٧ – ١٨٧١م: دار البعثة الكاثوليكية

١٢٦٨- ١٢٩٢هـ - ١٨٧١ – ١٨٧٥م: دار م. لاغوماجيوري/ M. Lagomagiore

١٢٩٢هـ -١٨٧٥ - ؟ : لا يوجد لها عنوان ثابت

١٣٠٦-١٣٢٤هـ - ١٨٨٩ – ١٩٠٦م: دار بعثة الرهبان الكبوشيين

١٣٢٤-١٣٢٧هـ -١٩٠٦ – ١٩٠٩م: مبنى رقم ٢١ شارع زايتنليك؛ دار تشايريد/ P.P Tschairides

١٣٢٧-١٣٣٦هـ - ١٩٠٩ – ١٩١٨م: مبنى رقم ٦ شارع ميدوخ؛ دار سافا كاكونليدي/ Sava Kakonlidi

دائرة البريد: فرع دائرة بريد النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) ١٢٦١-١٠-١١-١٣٣٢هـ - ١٨٤٥–٣٠-٠٩-١٩١٤م

لودفيج فيليب غيرسي/ Ludwig Philipp Gersi نائب قنصل مؤقت ١٧-٣-١٢٤٥هـ - ١٦-٠٩-١٨٢٩م

ثُمَّ نائب قنصل٧-١-١٢٥١-٢-١٠-١٢٦١هـ - ٠٥-٠٥-١٨٣٥ – ٠٤-١٠-١٨٤٥م

ديميتر أتاناسكوفتش/ Demeter Athanascovich قنصل ٢-١٠-١٢٦١-١٢٦٣هـ - ٠٤-١٠-١٨٤٥ – ١٨٤٧م

رودلف غودل/ Rudolf Gödel ١٢٦٣-١٢-١-١٢٦٦هـ - ١٨٤٧ – ٢٨-١١-١٨٤٩م

الفارس يوزِف شيشيني/ Josef Cischini قنصل ٤-٥-١٢٦٦- ٧-٧-١٢٦٨هـ - ١٨-٠٣-١٨٥٠ – ٢٧-٠٤-١٨٥٢م

البارون كارل آل باوم/ Carl von Baum قنصل ١٠-١-١٢٦٩-٣-٧-١٢٧٥هـ - ٢٤-١٠-١٨٥٢ – ٠٦-٠٢-١٨٥٩م

أوغست لِنك آل فُلفسبِرج/ August Lenk v. Wolfsberg قنصل٣-٧-١٢٧٥-٢٥-٢-١٢٧٧هـ - ٠٦-٠٢-١٨٥٩ – ١٢-٠٩-١٨٦٠م

كارل آل دراغوريتش/ Carl von Dragoritsch قنصل ٢٥-٢-١٢٧٧-٢٩-٧-١٢٨٤هـ - ١٢-٠٩-١٨٦٠ – ٢٦-١١-١٨٦٧م

جورج آل مارتورت/ Georg von Martyrt قنصل٢٩-٧-١٢٨٤هـ - ٢٦-١١-١٨٦٧ – ١٨٧٠م

البارون يوليوس تسفيدِنِك آل زودنهورست/ Julius Zwiedinek v. Südenhorst قنصل ٢٥-١٢-١٢٨٦هـ - ٢٨-٠٣-١٨٧٠م

ثُمَّ قنصل عام ٧-٥-١٢٨٨-١٣-٣-١٢٨٩هـ - ٢٥-٠٧-١٨٧١ – ٢١-٠٥-١٨٧٢م

الفارس ألفونس آل كويستوس/ Alfons v. Questiaux قنصل؛ مدير١٣-٣-١٢٨٩-٢٣-١-١٢٩٢هـ - ٢١-٥-١٨٧٢ – ١-٣-١٨٧٥م وفاة

كارل آل كياتكوفسكي/ Carl v. Kwiatkowski قنصل؛ مدير١٩-٥-١٢٩٢-٢٣-١٢-١٢٩٦هـ - ٢٣-٠٦-١٨٧٥ – ٠٨-١٢-١٨٧٩م

الفارس غيرهارد آل شياري/ Gerhard v. Chiari قنصل عام٢٣-١٢-١٢٩٦-٧-٣-١٣٠٩-هـ - ٠٨-١٢-١٨٧٩ – ١١-١٠-١٨٩١م

سايتان تساغورسكي/ Cajetan Zagórski قنصل؛ مدير٧-٣-١٣٠٩هـ - ١١-١٠-١٨٩١م

ثُمَّ قنصل عام ١٤-١٠-١٣٠٩- ٨-٢-١٣١٦هـ - ١٢-٥-١٨٩٢–٢٨-٦-١٨٩٨م وفاة

الفارس هاينر. هولتسنجر آل فايدش/ Heinr. Holzinger v. Weidich

وكيل أعمال؛ قنصل عام ١٤-٦-١٣١٦-١٤-٦-١٣١٩هـ - ٣٠-١٠-١٨٩٨–٢٨-٩-١٩٠١م

أتيليو ساسي/ Attilio Sassi وكيل أعمال١٣١٩-١٣٢٠هـ - ١٩٠١ – ١٩٠٢م

البارون يوزِف ميسكِه آل ماغوار شيزتفه/

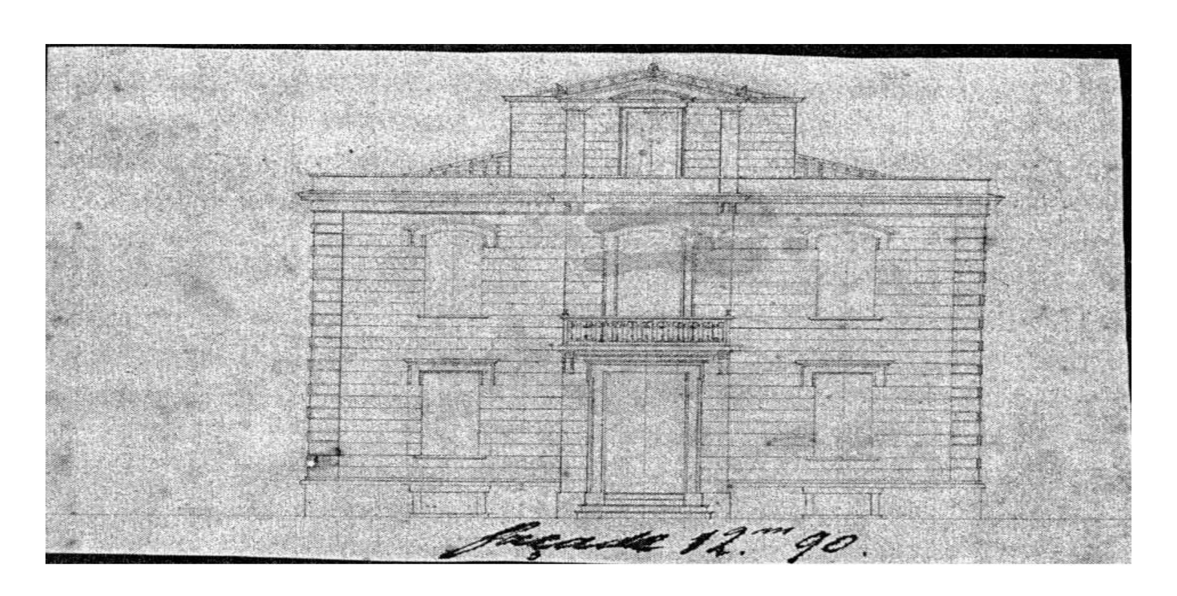
Josef Miske von Magyar Csesztve	مدير١٦-٨-١٣٢٠-١٠-١١-١٣٢٣هـ - ١٨-١١-١٩٠٢ – ٠٦-٠١-١٩٠٦م
بيتر موريس آل تيكسو/ Peter Moricz v. Tecsö ثُمَّ	مدير١٠-١١-١٣٢٣هـ - ٠٦-٠١-١٩٠٦م قنصل عام ١٩-٢-١٣٢٦-٢٠-١٢-١٣٣١هـ - ٢٣-٠٣-١٩٠٨ – ٢٠-١١-١٩١٣م
د. إرنست آل كياتكوفسكي/ Ernst v. Kwiatkowski	قنصل٢٠-١٢-١٣٣١-٧-٢-١٣٣٧هـ -٢٠-١١-١٩١٣ – ١٢-١١-١٩١٨م

أورلا/ Urla (**فيورلا**/ Vurla **قرب إزمير**):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية أنشئت بتاريخ ١٧-١-١٢٩٧ هـ/ ٣١-١٢-١٨٧٩م؛ وأُغلقت عام ١٣١٩ الموافق ١٩٠١م.

،،مدينة فيورلا الواقعة على مدخل المدينة الميناثية إزمير مباشرةً – وكان مرساها في الماضي ذا أهمية على الدوام لانطلاق ورسو الرحلات البحرية للفئة رفيعة المستوى من سلطانات الأسرة العثمانية – حظيت منذ بضع سنين بانتعاش ورخاء وسوق رائجة بصفة خاصة أمام أنشطة التجارة النمسا-مجرية، ما جعلها مصنفة كمنطقة بالغة الأهمية إلى درجة أنضجت لديّ الرأي بأفضلية [ ] إنشاء وكالة قنصلية هناك ورفع هذا الأمر كمقترح أضعه أمامكم. الحركة السنوية للأنشطة والتبادلات التجارية في هذا المكان بالذات بلغت ما يناهز السبعمآئة ألف ليرة تركية (جنيه عثماني)، ذهب الجزء الأكبر من هذا المبلغ لصالح أنشطة التصدير. الموانئ النمسا-مجرية تشارك بتلقي ما لا يقل عن ٤٠% من إجمالي هذه الصادرات. قيمة الصادرات من فواكه البيئات الحارة المتوجهة إلى النمسا-المجر وصلت في العام الماضي فقط لمبلغ ٢٥٠،٠٠٠ ليرة تركية. نشاط الاستيراد كان محصوراً في مواد محدودة فقط حتى الماضي القريب، لكنه بدأ باكتساب النمو شيئاً فشيئاً ويأتي في مقدمة هذه المواد بصورة خاصة السكر والخشب وألواح البراميل الخشبية والحديد والطحين والبيرة. عدد محدود فقط من مواطني ورعايا إمبراطوريتنا قاموا – حتى الآن – بفتح فروع ثابتة لأنشطتهم التجارية في فيورلا، لكن بالمقابل أصبح العديد من البيوت التجارية الكبرى القائمة في إزمير متواجدة أيضاً هناك وقد افتتحت لها وكالات تجارية ومخازن، ويتوجه مدراء ورؤساء هذه البيوت التجارية – برفقة عدد كبير من طواقمهم الوظيفية – إلى هناك في مواسم الحصاد وجني الثمار من أجل الإدارة الميدانية المباشرة على عمليات الشراء والتعبئة والشحن البحري للمنتجات. السفن التابعة لأسطول شركة الملاحة النمسا-مجرية لويد/ Lloyd اعتادت التعريج على فيورلا والتوقف فيها – خلال موسم التصدير – من أجل استكمال حمولتها؛ وأحياناً أيضاً تأتي بواخر شحن خاصة إلى هناك بالذات لتغادر بحمولاتها الكاملة مباشرةً إلى تريستي/ Triest [ ] يضاف إلى ذلك أنَّ فيورلا كانت مستخدمة – منذ السنوات القليلة الماضية – كميناء حربي فعلي لإزمير. جميع سفن الأسطول الحربي تمارس تدريباتها هناك عادةً، وفي هذا السياق بالتحديد كانت فيورلا المكان المثالي لتدريبات ومناورات أسطول السفن الحربية لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية. العديد من الأميرالات قادة السفن الحربية

للنمسا القيصرية الملكية يشتكون مراراً وتكراراً من عدم امتلاكنا لهيئة قنصلية في فيورلا تختص بمتابعة إجراءات المرور البحري لدى سلطات الدولة الرسمية [ ]"



صورة(٨): تصميم مظهر الواجهة الأمامية لمبنى القنصلية العامة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في طرابزون سنة ١٣٢٤ ه/ ١٩٠٦م



صورة (٩):ختم قنصلية النمسا القيصرية الملكية في طرابزون عام ١٢٧٩ ه/ ١٨٦٢م

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة ٦؛ صندوق ٢٥١.

أرشيف: عام ١٣١٩هـ الموافق ١٩٠١م تمَّ نقل أعمالها إلى القنصلية العامة في إزمير.

العنوان:١٢٩٧-١٣٠٦هـ - ١٨٨٠ – ١٨٨٩م: المبنى الحالي لمكتب بلدية المدينة

هايم إشكِنازي/ Haim Eshkenasy وكيل قنصلية فخري ٢٧-٨-١٢٩٧- ١٧-٥-١٣٠٦هـ-٢٤-٠٨-١٨٨٠ – ١٩-٠١-١٨٨٩م

د. بانيوتي غرافاس/ Panejotti Gravas	وكيل قنصلية فخري ١٧-٥-١٣٠٦-٢٧-١-١٣١٣هـ - ١٩-١-٠١-١٨٨٩ – ٢٠-٠٧-١٨٩٥م (وفـاة)
د. غريجوروبولو/ Gregoropulo	وكيل أعمال مؤق تمحرم ١٣١٣- ذو القعدة ١٣١٨هـ - يوليو ١٨٩٥ – مارس ١٩٠١م(١)

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istạnbul, P.179 – 184.

للمزيد، انظر:

Eingereicht von, manfred sauer: österreich und die levante 1814 – 1838, dissertation, zurerlangung des doktorgrades, an der philosophischenfakultät, deruniversität wien, wien 1971.

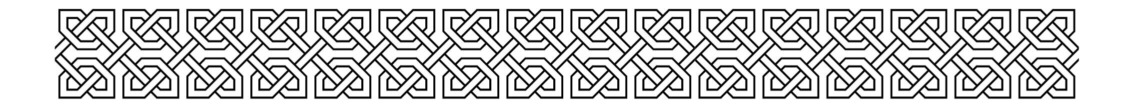
الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية العثمانية النمساوية خلال الفترة

١٢١٩هـ – ١٢٨٤هـ/ ١٨٠٤م – ١٨٦٧م

المبحث الأول: بداية العلاقات التجارية بين البلدين خلال هذه الفترة، وأهم المعاهدات التجارية، وإحصاءات التجارة الخارجية التي تمت بينهما.

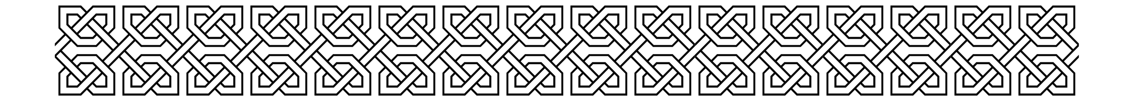
المبحث الثاني: أهمية الدور العثماني في تنمية التجارة الإسلامية في أوروبا والمشرق العربي على حدٍ سواء، واهتمامات الدولة بتأمين طرق التجارة من الشرق إلى الغرب براً وبحراً.



المبحث الأوّل

بداية العلاقات التجارية بين البلدين خلال هذه الفترة، وأهم

المعاهدات التجارية، وإحصاءات التجارة الخارجية التي تمت بينهما.



يتبادر إلى الأذهان، وقبل الدخول إلى موضوع العلاقات التجارية الخارجية للدولة العثمانية مع بلدان هابسبورج، ماذا يا ترى كان موقف السلاطين العثمانيين من الاقتصاد والتجارة؟؟؟ وماهي الأسس الفكرية للفكر الاقتصادي؟؟؟ في الواقع، إن الأنشطة التجارية لا تتحدد من ناحية الجدوى الاقتصادية فحسب، بل أيضاً، تحددها العوامل الاجتماعية والنفسية.

في البداية كان عنصر البداوة التركية هو المؤثر. فهو الذي صاغ في وقت مبكر حياة العثمانيين ولا يزال. من خلال العيش كبدو رحل، وشبه بدو رحل، تولد لدى الأتراك شعور قومي قوي بمجتمعهم الخاص، والشعور بحمايته وحماية خصائصه. بالنسبة للبدو الرحل تعتبر الأراضي للرعي وليس للتملك. لذا، لم يكن هناك سيادة فعلية للأتراك، بل تكوَّن نوع من أرستقراطية الفرسان. ولم يكن هناك مفهوم للدولة في وقت مبكر، وكان هناك دائماً فقط باشاوات يملكون الأرض يمنحونها لمن شاؤوا ويمنعونها عمَّن شاؤوا (نوع من الإقطاع). ويجب على الباشوات أن يكونوا أغنياء بما يمكنهم من شراء إقطاعيات، ولم يكن هذا التملك هدفاً بقدر ما كان وسيلة للسيطرة على الأتباع.

عزز الإسلام التضامن، وخلق معايير ثقافية تمنع تراكم رأس المال. من ناحية أخرى، ظهر هناك توازن قوي، كان مسؤولاً عن مراعاة القواعد والإشراف على جميع الجوانب الاقتصادية، وجعلها تحت السيطرة. وظلت الأرض كأكبر قاعدة للإنتاج ملكاً للدولة. وبرزت قواعد وأحكام الشريعة كقانون إلهي، ويصدر السلطان مرسوماً يسمى بالقانون المدني لتسيير المستجدات اليومية لحياة الناس.

ومن الناحية الدينية، لم يكن هناك أي اعتراض ضد التجارة والتاجر، بل إن النبيَ صلى الله عليه وسلم نفسه كان تاجراً. وكان هناك حظرٌ على الأرباح المفرطة، وعلى كافة أشكال الاحتكار، حيث تأسست أنظمة العدالة الاجتماعية المناسبة للشريعة الإسلامية على العكس مما ظهر في أوروبا حيث نشأت الرأسمالية والبنوك الربوية.

وكان للعثمانيين، كدولة كبرى، القدرة على مراقبة الكثير من الطرق والممرات المائية، مثل البحر الأسود، وشرق البحر الأبيض المتوسط، وطرق القوافل من الهند. ومن خلال الاكتشاف والتمكن من السيطرة على الطرق البحرية إلى الهند، اقتطع الأوروبيون لأنفسهم جزءاً كبيراً من التجارة الدولية مع آسيا منذ العام ٦٠٥ هـ/ ١٥٠٠م. وقد كانت الدولة في هذا الوقت في أزهى وأقوى عصورها حيث لم تكن بحاجة إلى أن تجري أي تغيير في هيكلها الاقتصادي فقد كان يشعر العثمانيون أنهم في الصدارة، وكانوا كذلك بالفعل، ففي القرن ١٠هـ/ ١٦م لم يكن هناك دولة يمكن أن تضاهيها من حيث القوة ومن حيث الجيش ومن حيث المنظمات السياسية مما كانت عليه الدولة

العثمانية من صمود [1]

وعلى العكس كانت أوروبا فيها الكثير من مراكز القوى تتراوح بين الصغيرة والمتوسطة كانت دائماً تسعى لتناضل للحفاظ على نفسها من خلال صراعات تنافسية، وكان هناك صراع دائم على السلطة. وكان هناك تنوع الاقتصاديات الفردية حيث كونت قاعدة إنتاج عريضة للعديد من السلع، بما في ذلك الذخائر.إنَّ بعض الأعمال التعسفية، وأخطاء الحكام الفردية، كان تأثيرها محدوداً وفقط على المستوى الإقليمي في أوروبا، وذلك – كما أسلفنا – لصغر الدول، أما في الدولة العثمانية فمع الهيكلة شديدة المركزية للنظام فإن أي خطأ قد يرتكبه السلطان يكون له وزنه في التأثير على الدولة. في أوروبا فاز في نهاية المطاف اقتصاد السوق، كما أن الإقطاعيين لم يتدخلوا في تجارة الناس وحياتهم، وكان لهذا الفضل في تحسين البنية التحتية للدولة، وقطعت الحكومة على نفسها عهداً بعدم التدخل في الاقتصاد. وحدثت بعد ذلك بعض الصراعات الإقليمية التي أدت إلى فصل الدولة عن الكنيسة وعن الاقتصاد. ونتيجة لذلك تشكل الحكم الذاتي المدني من دون تقييد للحريات. وشكلت البلدان تحت حكم مملكة النمسا حالة خاصة لأنها استطاعت على المدى البعيد إقامة علاقات تنموية اقتصادية مع أوروبا الغربية. ولم يكن السبب الرئيسي هو الموقع الجغرافي فحسب –فقد كان المجتمع يعيش في تلك الأيام كخلية نحل- كما تمَّ الوقوف ضد الإصلاح، مما اضطر البروتستانت إلى اختيار المنفى، مما دفع بالسكان إلى خارج البلاد، وانتقل الكثير منهم إلى المدن الألمانية الكبيرة. في بلدان هابسبورج ظهرت مدن أصغر من مثيلاتها في أوروبا الغربية كما كانت الطبقة الوسطى أضعف بكثير أيضاً في هذه المدن. نتيجة لذلك، كانت العقلية التجارية أيضاً أقل وضوحاً فلم تمارس هناك أي تجارة خارجية ذات قيمة تذكر.

إن الحروب الكثيرة بين العثمانيين وهابسبورج،بداية الأمر أدت إلى منع التجارة بشكل مباشر بين البلدين، وعند الحاجة لبعض السلع المهمة، كان ذلك يتمّ عن طريق الموانئ البحرية الإيطالية. على أية حال، لم تكن هناك صادرات كبيرة من ناحية هابسبورج بشكل مباشر. ومع ذلك، كانت هناك تجارة محلية، على سبيل المثال، كان هناك على حدود البوسنة التجارية تجار أتراك يحضرون السجاد والخيول والقهوة، وكان يتمّ تبادل تلك السلع مقابل مواد بضائع أخرى، وكان هذا في خلال القرن٩هـ/ ١٥م[2].

---

(1) Inane Feigt\ Vateria Heuberger\ Manfred Pittioni\ Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Oesterreischen Geschichte, Band 14, P. 145 – 147.

(2) Inane Feigt\ Vateria Heuberger\ Manfred Pittioni\ Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der =

ومع توسع نطاق التجارة في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عندما منح السلطان سليمان الأول الفرنسيين حق الامتياز التجاري في عام ٩٦٦ هـ/ ١٥٥٩م، ويشمل هذا الحق إنشاء فروع للمؤسسات التجارية، وتسهيلات جمركية، وحماية التجار الأجانب في الدولة العثمانية، وغيرها من الامتيازات الخاصة تلت هذه الامتيازات امتيازات لدول أوروبية أخرى عام ٩٧٤ هـ/ ١٥٦٧م منحت لهابسبورج، وفي عام ١٠٠٠ هـ/ ١٥٩٢م للبريطانيين، وفي عام ١٠٢١هـ/ ١٦١٢م للهولنديين. واستخدمت هذه الامتيازات كسلاح سياسي، حيث تمَّ تفضيل الفرنسيين نكاية في الهابسبورج، وذلك لمساعدة الكالفانيين ضد الكاثوليك للإضرار بابا الكاثوليك(١).

وبينما كانت التجارة الخارجية العثمانية خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تمرّ بتغيرات هيكلية، على الرغم من الاحتفاظ ببعض خواصها، إلا أن دخول الدولة ضمن التجارة الدولية لم تكن أحد النتائج المفاجئة للمعاهدة التجارية العثمانية مع بريطانيا (Anglo-Ottornan commercial treaty) في عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، ولكنها تعتبر أحد مخرجات التطورات البطيئة التي تمتد جذورها إلى ما قبل ذلك بكثير.

فبعد معاهدة بلغراد لعام ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م، دخلت الدولة العثمانية فترة من السلام الدائم نسبياً مع النمسا، وروسيا، وبلاد فارس، والدول المجاورة لها مباشرة. لقد استمر ذلك الوضع حتى الحرب العثمانية الروسية في عام ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م، لقد تركت فترة الهدوء تلك بصمات بارزة على الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية. وفي تلك الفترة بدأت القوة المتنامية لإمبراطورية النمسا الهابسبورجية في عهد (ماريا تيريزا Maria Theresia) بتوجيه اهتمامها من أوروبا الغربية باتجاه الأراضي العثمانية في البلقان، لقد شرعت في البداية بانتهاج سياسة معتدلة.

لقد اعتمدت الدولة العثمانية في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي على الهدنة أكثر من اعتمادها على معاهدات السلام؛ فشؤونها الخارجية لم تتسم بسمات المؤسسات الخارجية الأوروبية. وفي القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، يمكن القول بأن الدولة قد بدأت بالانضمام إلى النظام السائد في تلك الفترة قبل انعقاد مؤتمر جنيف(٢) المتعلق بعلاقاتها الدبلوماسية وبالمؤسسات القانونية الدولية؛ لقد برزت عدة مواضيع منها: العلاقات التجارية والدبلوماسية،

=

Osmanen In Der Oesterreischen Geschichte, Band 14, P. 147 – 148.

(1) Ibid, P. 148.

(٢) مؤتمر جنيف في القرن ١٢هـ/ ١٨م: لم أجد له تعريفاً في المصادر التي بين يديَّ.

وحريـة الإقامـة للمبشـرين، وتـأمين الملاحـة البحريـة، ... إلـخ ضـمن المؤسسـات القانونيـة الدوليـة المعتمدة في تلك الأيام.

وفي النمسا، من الجهة الأخرى، يمثل القرن الثاني عشرالهجري/ الثامن عشر الميلادي عصـر (ماريا تيريزا) والذي شهدت خلاله الدولـة ثورة مهمـة فـي مجال النقل والتجـارة فـي شرق البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، وخصوصاً على طول نهر الدانوب. وبحلول منتصف القرن، أصبحت النمسا، والتي تحكمها الإمبرطورة (تيريزا)، دولة تجارية نشطة في منطقة البلقان والبحر الأبيض المتوسط، كما حدثت أيضاً سلسلة كاملـة من التغيرات الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسية فـي الدولة العثمانية، والتي تحمل طابع تلك الفترة من الهيمنة. لقد فتحت الاتفاقيات التكميلية التي أعقبت (معاهدة بساروفيتس Treaty of Passarowitz) في عـام ١١٣٠هـ/ ١٧١٨م وكذلك الاتفاقيات التي أعقبت معاهدة بلغراد في عـام ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م، حقبة جديدة فـي إجراءات تـأمين الملاحـة البحريـة، وحقـوق رفـع الرايـات، ونقـل البضـائع فـي الميـاه الإقليميـة العثمانيـة، وتحديـد الوضـع الدبلوماسـي والرسـوم الجمركيـة، وتـوفير الحمايـة للتجـار، وتبـادل الأسـرى، ... إلـخ. إن تمكـن البيروقراطيـة والإدارة العثمانيـة مـن التكيـف مـع تلـك التغيـرات الجديـدة، وإن نظـام القـرن العاشـر الهجري/ السـادس عشـر الميلادي، لـم يكن ليتغير مباشـرة وبشكل كلـي بـمجرد التوقيـع علـى عدد محدد من المعاهدات والإتفاقيات التكميلية، ولقد أخذت النمسا وبشكل سريع نسبياً زمام المبـادرة فـي البحر الأبيض المتوسط وعلى طول نـهر الدانوب.

بالنسبة لأوروبا القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشـر الميلادي، فعلـى الـرغم مـن الحـروب القائمة مـن حين لآخـر، إلا أنـه يمكـن أن نطلـق عليهـا بشـكل عـام قـارة السـلام والازدهـار. فـالملوك المنتدبون من الإله لرعاية النظـام علـى الأرض (حسـب زعمهـم)، كـانوا يمثلـون صـوراً مـن الثـروة والعظمة. لقد تمَّ التعبير عن ثراء وبذخ تلك الدول ومناظرها من خـلال روعـة وحيويـة فـن البـاروك شديد الزخرفة. لقد أصبح الأوربيون فـي ذلك الوقت أوروبيين بـالمعنى الفعلـي للكلمـة؛ فـالمثقفون الفرنسيون والألمان والإنجليز كانوا ينـدمجون مـع بعضـهم البعض. وعلـى الـرغم مـن أن ذلـك كـان يأتي خارج الجو العام، إلا أن الدولة العثمانية قد دخلت أيضاً مرحلة ازداد فيها التأثر بأوروبا.

لقد بـدأ فـن البـاروك وأسـلوب حيـاة التـرف الجديـدة بإظهـار ذاتهـا لـيس فـي العاصـمة العثمانيـة فحسب، بل حتـى فـي مسـاكن طبقـة الأعيـان (النـبلاء) ومسـاكن التجـار فـي مـدن الأقـاليم الثريـة. لقد وجدت المصنوعات الأوروبية قنوات آخذة في الاتِّساع في الأسواق العثمانية، كما قدِم السفراء إلـى الباب العالي وإلى رئيس الحكومة ورئيس الكُتاب ليس من أجل محادثات السلام فحسب ولكن أيضـاً لطلب الحماية ومنح الامتيازات للتجار الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة. وبسبب اكتساب نـوع مـن

الأهمية والمرور بعملية تحول نوعية، فلقد أصبح رئيس الكتاب من خلال تلك المعاملات يمثل وزيراً للخارجية يتميز بالصلاحيات الكاملة، حيث أصبح مسؤولاً عن الإصغاء إلى الدبلوماسيين الأجانب؛ والاعتراضات المتعلقة بالتجارة، وإلى الأنشطة الدبلوماسية...الخ. والقيام باتخاذ الإجراءات اللازمة، كما أن العائد الكبير لذلك المنصب يشير إلى عدم قدرة الموظفين العثمانيين على القيام بمهامهم الجديدة. فموظفو الأقاليم مثل موظفي الجمارك، كانوا مضطرين أيضاً إلى تغيير عاداتهم القديمة المتعلقة بأمور الملاحة البحرية والإشراف على التجارة والسائدة من الفترة "الكلاسيكية" السابقة.

لم تكن تجارة النمسا في المنطقة، والتي تمتد من نهر الدانوب إلى البحر الأبيض المتوسط، تُجرى من قبل التجار الألمان والبوهيميين بالقدر الذي كانت تتم في شمال إيطاليا وكرواتيا. لقد أصبح التجار والبحارة في تلك الأراضي التي تمَّ الاستيلاء عليها مؤخراً نظراً لعملية الضم التي قامت بها النمسا، أصبحوا "رعايا نمساويين" حيث قاموا بتمريرهم في الخدمة. لقد أدى ذلك بشكل مفاجيء إلى اكتساب حماية تجارة البحر الأبيض المتوسط القديمة، والتي لم تتنازل عنها الدولة النمساوية إلى فرنسا أولاً وإلى إنجلترا إلا في بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي؛ وفي الوقت نفسه، فإن الهيمنة النمساوية المتصاعدة قد أعطت فرصة جديدة للحياة لبعض الوجوه القديمة مثل (التوسكانيين Tuscan، واللمبارديون Lombard، والليفورنيون Livornian) وتجار وبحّارة بلاد الشام، والتجار الكرواتيين، والبحارة الذين حصلوا على الأمن التجاري تحت راية النمسا حيث شهدت أنشطتهم التجارية في شرق البحر الأبيض المتوسط نهضة أخرى نتيجة لذلك [١].

لقد فقدت البيروقراطية العثمانية كفاءتها التي كانت تتميز بها في القرنين التاسع والعاشر الهجري/ الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، حيث أصبحت خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أمراً مألوفاً؛ على الرغم من أن تلك العبارة لا تعتبر ذات معنىً، إلا أن الملاحظة الدقيقة يمكن أن ترصد المشاكل التي واجهتها تلك البيروقراطية في التكيف مع النظام الجديد. كما أن المعاهدات الجديدة والاتفاقيات التكميلية المتعلقة بمجال النقل والتجارة قد جعلت من ذلك التكيف أمراً لا مفر منه.

لقد أدى وضع "الدولة الأولى بالرعاية 'most favoured nation" والتي استولت عليها

---

(1) İlber Ortayli: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanpul, Tion, First Edition 1994, P. 33 – 35.

الدولـة النمسـاوية إلـى جعـل التجـار والسـفن النمسـاوية (وكـذلك، نظـرائهم العثمـانيين، مـن الناحيـة النظرية) تحت نوع من الحماية المشتركة والتي أصبحت أمراً مألوفاً في الأنظمة السياسية الحاكمة في بداية العصر الحديث.

لقد كانت الاتفاقيات التكميلية لــ (معاهدة بساروڤيتس Treaty of Passarowitz)، والتـي لـم تكن في صيغتها القانونية معاهدات تجارية، ولكنها كانت عبارة عن اتفاقيات ملاحة بحرية، تضمن لرعايا قيصـر النمسا الحقّ فـي المشـاركة بحـرية فـي التجـارة علـى الأراضـي والممرات النهريـة والبحريـة للدولـة العثمانيـة. وفـي عـام ١١٣٠هــ/ ١٧١٨م، قـام (تشـارلز السـادس Charles VI) بإعلان مينائي (تريسته وفيومـه Trieste and Fiume) مينـائين مفتـوحين (ولقد أصـبحا فيمـا بعد جزءاً مـن الاتحـاد الجمركـي النمسـاوي فـي ظـل حكـم الدولـة (ماريـا تيريـزا). لقد أنهـت المعاهـدة التجاريـة التـي تمـت فـي ٢٨ شـعبان ١١٣٠هــ/ ٢٧ يوليـو مـن عـام ١٧١٨م بـين الدولـة العثمانيـة والإمبراطوريـة النمسـاوية العديـد مـن القضـايا المتعلقـة بالوضـع الدبلوماسـي، والملاحـة البحريـة والتجارة البرية والرسوم الجمركية. فقد تضمنت ٢٠ مادةً وضـعت أساسـاً جديداً للعلاقات التجاريـة لكلتا الدولتين. وأقّرت الاتفاقيةً بالحريةٍ التامة للتجارة والملاحـة فـي نهـر الـدانوب، لكـن دون شـمول البحر الأسـود، فيمـا كانـت المـواد الأكثـر تـأثيرًا هـي تأسيسُ قنصـليات ومفوضـيات تجاريـة أخـرى، وعـدم تفتـيش السـفن، والتعهّـد بتقديم المسـاعدة للجانـب الآخـر فـي حالـة الضـرورة، وضـمان حريـة التحـرّك للمُقرّبين مـن القيصـر داخـل الدولـة العثمانيـة، إضـافةً إلـى تأسيس مسـتودعٍ للبضـائع فـي إسطنبول. وقد حُدِّدت ضـريبة جمركيـة عامـة بنسبة ٣% مـن قيمـة كل البضـائع المُتداولـة. وأثـارت هذه الضـريبة الجمركية المُنخفضة سخط سكان نـابولي، التـي كانـت بـين عـامي ١١١٩ هـ/ ١٧٠٧م و١١٤٧ هـ/ ١٧٣٤م مدينـةً تابعـة لحكم آل هابسبورج، إذ كـان يتعيّن علـيهم عنـد اسـتيراد البضـائع العثمانية أن يدفعوا ضرائب جمركية تتراوح بين ٣٠% و٤٠%. ثم نشأ من جراء هذا نـزاعٌ اسـتمر طويلاً عاد في بادئ الأمر بالنفع على لتجار العثمانيين. ونشأت في منطقة البلقان شبكةٌ مُتفرعـة مـن الطرق التجارية التي استغّلها التجارُ الصرب والمقدونيون والرومانيون لجلـب بضـائعهم ومنتجـاتهم إلى فيينا، وفي هذا التطور شكّل نهر الدانوب ممرًا آخر لنقل البضـائع. وهكذا كانـت كمّيـاتٌ كبيرةٌ من القطن تصل إلى أراضـي آل هابسبورج[1].

(1) Inane Feigt\ Vateria Heuberger\ Manfred Pittioni\ Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Oesterreischen Geschichte, Band 14, P.148. İlber Ortayli: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanpul, Tion, First Edition 1994, P. 35.

لقد سعت إحدى إتفاقيات الملاحة البحرية لعام ١١٣٩هـ/ ١٧٢٧م لضمان حماية السفن النمساوية من عمليات القرصنة التي تتم بشكل رسمي في بلدان المغرب، ولكن ذلك لم يتضمن الحقوق القانونية للتجارة الحرة في الموانيء المغربية، على الرغم من أن أمن الملاحة البحرية التي تضمنته يجعل من القيام ببعض الأنشطة التجارية أمراً ممكناً. لقد كان ذلك يشكل نوعاً من الاتِّجار غير المشروع يشبه الأنواع التي يتم القيام بها من قبل إنجلترا وهولندا في المستعمرات الأسبانية.

تشير العبارات العثمانية التالية بشكل واضح، والواردة في بعض الأوامر العليا (الفرمانات) إلى أنه كان يتم إعفاء السفن النمساوية من الضرائب، بالإضافة إلى مراعاة مشاعرهم، وتمتعهم بحقوق رفع الراية وحقوق نقل البضائع حيث بدأت السفن النسماوية بحمل المسافرين من الموانئ العثمانية إلى موانئ أخرى:

رجال الأعمال والأشخاص الذين يعيشون في المحافظات تحت سلطة الدولة، بإمكانهم أن يأتوا بانتظام ومزاولة التجارة في بلدي بحرية، طالما أنهم قاموا بدفع الرسوم، ولهم أن لا يتعرضوا لأي نوع من أنواع الأذى.

Kraliçeye tâbi vilâyetlerin tüccar ye reayalart memalik-i mahrusama kendü hallerinde gidip aliş ve veriş edib ،bugünedegin virilegelen günrüklerin verdiklerinden sonra bir dürlü rencide verilmeye

كما يتناول أحد الأوامر، بتاريخ شوال ١١٧٦هـ/ أبريل ١٧٦٣م، والموجه إلى الوزير وقديس شبه جزيرة مورية أيضاً موضوع الخدمات النمساوية المرتبطة بنقل الركاب والبضائع بين الموانئ العثمانية بالعبارات التالية:

رجال الأعمال في بلدي العظيم عندما يسافرون عن طريق السفن التجارية التي تنتمي إلى البلدان الأخرى - إذا كانت تتاجر في السلع – فإن عليهم أن يدفعوا الرسوم نفسها، كما هي الحال مع التجار البريطانيين، والفرنسيين، والهنديين.

Devlet-i aliyyeme tabi olan tüccar taîfesi ،devlet-i çasariyyeye tâbi tüccar sefinelerine süvar olup ،eşya tahmil ederlerse ،Ingiltere ye Françe ve Nederlande sefinelerine süvar olanlartn virdükleri rüsumu vireler.

لا بد وأن السلطات المحلية قد حاولت التدخل في حركة التجارة تلك، لكن سياسة المركز قد حالت دون ذلك التدخل. لقد كان ذلك يمثل موقف مسؤولي الأقاليم والذي يكشف عنه الأمر المعنون بـ (Evail-i Safer) لعام ١١٧٧هـ/ ١٧٦٤م والموجه إلى حاكم دمشق وقاضي القدس.

لقد طلب موظف الجمارك في يافا ليرتين ذهبيتين من كل رجل يوناني، وأرميني، ويهودي، وحاجٍ عثماني عند صعود السفينة النمساوية، وعند الشكوى إلى الكابتن – هانا داميانو Hanna Damianoe - رد بالقول بأن ذلك منصوص عليه كالتالي :

إن أمين جمرك يافا لم يقتنع بالضرائب والعوائد الكلية للجمرك، وفرض على قباطنة سفن النمسا وعلى كل من الزائرين (القدس) اثنين من الذهب، وقال إنه سيمنع المعاهدين أو النصارى من الركوب وطلب فلوس أو نقود على خلاف العهد المبرم (بين الدولة العثمانية والنمسا).

Yafa gülmrügi emini olanlar ez kadim avaîd-i külliye virilegeleni almaya kanaat etmeyib ‹Nemce sefaîni kapudanlanna; sefinenize îrkab olunan ziyaretcilerden adem bashtna iki1çier alttn sizden altra ‹siz dahi ahidnlardan akce Vallah ziyaretcileri sefaininize irkabden men ederiz deyu ‹ hilaf-i ahidnamem akce taleb.(1)

نضيف القول بأن السفن النمساوية قد استحوذت بسرعة على الحصة الكبرى من حركة نقل الركاب بين الموانئ العثمانية، حيث احتفظت بتلك الفرصة حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. لقد كانت الدول المتضررة بشدة من حقوق الملاحة البحرية تلك هي الجزائر، وتونس وطرابلس. لقد خسرت بلدان المغرب والتي كانت تقوم بجني الأرباح من عمليات القرصنة الرسمية طوال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي وتشارك أيضاً في الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط في ذات الوقت، خسرت الكثير بسبب تقديم تلك التنازلات للنمسا. ويفسر ذلك في الواقع السبب في عدم القدرة على تطبيق النظام الجديد من حرية الملاحة البحرية بشكل فوري وكامل حيث واجهته الكثير من الانتهاكات للمعاهدات والاتفاقيات. لقد استمرت الجزائر وتونس في إيقاف بعض السفن النمساوية من أجل مصادرة حمولاتها واعتقال من كانوا على متنها. يؤكد اثنان من الفرمانات (الأوامر العليا) أحدهما صادر في جمادى الآخرة ١١٥٧هـ/ يوليو ١٧٤٤م تحت اسم (Evail-i C. 1157) والذي أُرسل إلى أمير الجزائر، والآخر في عام ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م والذي أرسل إلى أمير تونس، على بذل إسطنبول جهوداً مستمرة لإصلاح الأمور. ولكن وبغض النظر عن ذلك، يبدو بأن التجار والقباطنة الأجانب كانوا يسعون

(1) İlber Ortayli: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanpul, Tion, First Edition 1994, P. 36.

إلى الحصول على مواثيق خاصة من السلطان لزيادة ضمان سلامتهم خلال رحلاتهم داخل المياه العثمانية، كما يشهد بذلك أربعة من المراسيم التي تمَّ منحها لـ (جراف اولفيلد Graf Oelfeld) في أحد المرات. أحد الأوامر الأخرى لعام ١١٦٧هـ/ ١٧٤٥م (Evail-i 4 Safer 1158، يوجه التعليمات إلى أمير طرابلس بإطلاق سراح اثنين من النبلاء النمساويين وهما (ليوبلولد وستراوسولد Leopold and Strausold) بالإضافة إلى أحد القسيسين واسمه (ليورينكو جستينو Lorenco Custinyo (Giustinio) والذين كانوا على متن السفينة المحتجزة (Dubrovink). هناك مثال مشابه آخر من السنوات اللاحقة حيث صدر أحد الأوامر الموجهة بإطلاق سراح (جوان كوفاني Covani (Johann) الذي ينتمي إلى مدينة براغ (Praga) وثلاثة آخرين؛ من الواضح بأنه تمَّ احتجازهم من قبل القبطان (أحمد فراك ريس Ahmed Farac Reis) قبالة ميناء (دراس Drac = Durazzo).

وكما لاحظنا سابقاً، فأحد السمات الأصيلة للمعاهدات والاتفاقيات الخاصة بتلك الفترة هو تناولها للأحكام المتعلقة بـ (١) تأمين الحدود، و(٢) منع الغارات المتبادلة وأعمال اللصوصية، و(٣) إعادة المجرمين والمتمردين الذين كانوا يحتمون بأراضي الدولة الأخرى. وهناك ثلاثة مواضيع تكرر ذكرها في اثنين من الأوامر الصادرة في عام ١١٦٨هـ/ ١٧٥٥م وفي عام ١١٨٢هـ/ ١٧٦٩م والموجهة إلى حاكم البوسنة، وأوامر أخرى صادرة في عام ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م وموجهة إلى حاكم بلغراد ؛ تشير إلى أن تأمين الحدود وتحقيق الهدوء كان جزئياً في إقليمي (ترانسيلفانيا Transylvania) و(ضفاف الدانوب Transdanubia).

وهناك مجموعة كبيرة من الوثائق في الأرشيفات العثمانية (Matiyeden Mudevver Defterler) والتي تضم اتفاقيات أخرى، تتعلق بالوضع الذي ذكرناه أعلاه في كلٍّ من (البوسنة Bosnia) و(دراس Drac = Durazzo)، حيث تنص على الآتي "على الرغم من توقيع معاهدة بين الباب العالي العثماني وبين الإمبراطورية النمساوية، إلا أن التجار الموجودين على حدود (البوسنة Bosnia) و(دراس Drac = Durazzo)، لا زالوا غير قادرين على التنقل في ظروف آمنة". لقد تمَّ توقيع تلك الاتفاقية بين السلطات العثمانية متمثلة في (أحمد وإبراهيم والترجمان عثمان أفندي، ووزير بلغراد سيراسكر كيبتي علي باشا (Serasker Kibti Ali pasa) ومن الطرف الآخر: القائد تيمشوار فيسكيد (? Tameshwar Veskid) من أجل استعادة النظام في تلك المناطق وذلك في عام ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨-١٧٠٩م.

وتشير اتفاقية عام ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م والأوامر المذكورة آنفاً وذلك للأعوام ١١٦٨هـ/ ١٧٥٥م و١١٨٢هـ/ ١٧٦٩م، إلى استمرار وجود الاضطرابات وانعدام الأمن في تلك الأقاليم. ومن جهة

أخرى، فإن الأمر العالي لعام ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م، والذي وضع بناءً على طلب السفير النمساوي، قد جاء لتذكير أمراء منطقة (فلاشيا Wallachia) و(بيسارابيا Bessarabia) بأنه وبموجب معاهدة السلام المذكورة فلقد تمَّ منح عفو عام للنبلاء والعوام الذين تمردوا ضد العثمانيين؛ وبموجب ذلك فإنه يُسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم.

ولكن وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات، فمع بداية انتعاش حرب العصابات القومية التي دخلت فيها البلقان، حتى إن سلام القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي لم يستطع مواجهة إرث الحروب السابقة. وبالتالي ظلت إسطنبول ولمدة أكثر من عشرين عاماً ترسل أوامر لا تُحصى إلى كافة أرجاء (روميليا Rumelia) والأناضول تأمر بإطلاق سراح الأسرى مقابل بعضٍ من الفدية المتواضعة[1].

ومن مميزات التجارة العثمانية النمساوية في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أنها لم تشمل فقط السلع الكمالية، ولكنها بدأت تشمل المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة، وكذلك المواد الخام. وبذلك، فالتجار البلقانيون (نسبة إلى البلقان) والذين كانوا رعايا عثمانيين قد ضمنوا تعاون موظفي الجمارك النمساويين، وكذلك فعل التجار النمساويون مع موظفي الجمارك العثمانيين، وذلك من أجل القيام بعمليات الاتجار غير المشروعة إما عن طريق دفع رسوم أقل من اللازم أو الانخراط في التهريب المباشر. كان يتم توفير معظم الحرير والقطن سواء الخام أو المغزول من قبل الأقاليم العثمانية حيث كان الطلب عليها يتم من قبل الصناعات النمساوية، وكذلك هو الحال بالنسبة لشعر الماعز المسمى بالموهير والمستخدم في صناعة المنسوجات والملابس الشتوية الفاخرة. وفي حوالي منتصف القرن، بدأت المصنوعات النمساوية في التدفق من مدينة البندقية إلى مصر وأسواق عثمانية أخرى. ولقد كانت النمسا هي المشتري الرئيسي والمشغل للتبغ القادم من البلقان، بينما ظلت الأواني الخزفية القادمة من ڤيينا ومنطقة بوهيميا Bohemia بدون منافس في الدولة العثمانية. ولقد كانت هناك منتجات تأتي من بلدان جرمانية أخرى عبر النمسا والدانوب حيث جلبها تجار البلقان السلافيون الذين كانوا يعملون كسماسرة أو وسطاء.

كان يتم تحذير حكام المقاطعات والقضاة في منطقة روميليا Rumelia وحتى في سوريا من حين لآخر بألَّا يعيقوا مرور التجار، وألَّا يقوموا بتحصيل أية رسوم غير قانونية منهم. ولقد كان وجود مثل هذه المراسيم يشير إلى أن مثل هذه الإساءات كانت شائعة جداً. لقد كانت القاعدة الرسمية

---

(1) İlber Ortayli: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanpul, Tion, First Edition 1994, P. 37 – 38.

بأن يقوم تجار اللؤلؤ بدفع رسوم جمركية قدرها ٣% مرة واحدة فقط. وبدون شك، فإن التجار العثمانيين العاملين في الأقاليم النمساوية كانوا يخضعون لنفس الإجراء. لقد كان من الصعب بمكان أن يتم إقناع الحكام العثمانيين ومدراء الأقاليم بأن يتخلوا عن مصادر الدخل التي تعودوا عليها من خلال جباية الرسوم الداخلية: حيث تؤكد المراسيم بأن لا يتم جباية أي رسوم أخرى من التجار المستأمنين (وهم القادمون من "دار الحرب" بموافقة السلطان) ولا من حاشيتهم والذي يمكنهم البقاء أو الذهاب كما يرغبون إما براً أو بحرا أو عبر النهر، إلا أن السلطات المحلية أصرت على محاولة فرض رسوم متعددة، وفي بعض الأحيان تطالب التجار المستأمنين بأن يدفعوا الجزية (والتي يخضع لها حسب الشريعة هم رعايا السلطان من غير المسلمين)، مثل هذه الممارسات الخاطئة كانت تعتبر مشينة، ويتم التشهير بها في إمارات الدانوب، وخصوصاً عند أمراء منطقة Wallachia ومن هنا جاء المرسوم الذي يأمر قاضي منطقة Yerkoy بعدم أخذ الجزية من التجار المستأمنين وآخر بأمر قاضي حلب بمنع موظفي الجمارك المحليين من فرض رسوم جمركية ثانية على الذهب الذي يتم الحصول عليه. فعندما كان التجار الأجانب يواجهون مثل هذه الخروقات، فإنهم عادة ما كانوا يستدعون سفيرهم والذي يقوم بطلب ضمانات وتأمين مرور آمن لهم.

تشير أسماء التجار الأجانب الموجودة في سجلات الشكاوى والقرارات بأن من ضمن رعايا ملكة المجر والتشيك (مؤخراً، أطلق عليه الأمبراطور الروماني) والذي جاؤوا إلى الأقاليم العثمانية للتجارة كانوا من التشيك ومن هنغاريا، أما التجار الألمان فلم يكونوا موجودين بكثرة، بينما كان الصربيون والكرواتيون والبلغاريون هم ضمن الأغلبية. كان أغلب هؤلاء الرعايا النمساويين هم الذين هاجروا من الدولة العثمانية في المقام الأول، والذين صارت لديهم علاقات جيدة هناك وتعرفوا على عاداتها وأساليبها. أما الذين عملوا في شرق المتوسط وسوريا، فإنهم كانوا عموماً من الإيطاليين من توسكاني (Tuscany) وجنوا (Genoa) والذين استقروا واشتغلوا سابقاً هناك حتى صاروا تحت سيادة ڤيينا. وبالعودة إلى التجار السلافيين في ترانسيلفانيا، فيرجح بأنهم أصبحوا أكثر ثراءً مع مرور الوقت ومن بينهم قلة من البلغاريين والأرمينيين الذين، بالإضافة إلى ذلك، شقوا طريقهم إلى طبقة النبلاء خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي. والبعض الآخر، أو على الأقل من أحفادهم، أصبحوا من دعاة القومية السلافية بعد ذلك بعدما تلقوا تعليماً بروستانتياً علمانياً. ومن بين الحيل العديدة التي ابتكرها التجار للتهرب من الجمارك هي الرشوة، وشحن كمية أكبر من الكمية المصرح بها، أو تهريب البضائع المحظورة بجانب البضائع العادية سواءً أكانت من أو إلى نفس البلد. لقد كانت واردات النمسا من الدولة العثمانية تشمل حتى المواد الغذائية مع نهاية القرن، أدى ذلك النوع الجديد من الطلب إلى

تراكم رؤوس الأموال وازدياد عدد المزارع الكبيرة في روميلي Rumelia . وبالنسبة للمنتجات الزراعية وازدياد الحركة التجارية بها، فإن الزيوت الغذائية (المصدّرة) في عام ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠– ١٨٠١م، من ثلاث مدن فقط في روميليا وهي Kalas وIbrail و Ismail كانت تحمل دليلاً واضحاً. فهذه المناطق كانت هي المسؤولة عن تزويد إسطنبول بذلك، على الرغم من أن ثلث ما قاموا بتصديره فقط وصل فعلياً إلى العاصمة. فمثلاً في أحد الأشهر من العام ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م، فعلى الرغم من أن حوالي ١٠٧٠٧٤ قنطاراً من زيت عباد الشمس والزيوت الحيوانية قد خرجت فعلياً من هذه المدن الثلاث في أسبوع واحد فقط، إلا أن ثلث تلك الكمية المشحونة فقط قد وصل إلى جمارك منطقة Galata. ويبدو واضحاً أين كانت تذهب بقية الشحنات. ومن جهة أخرى، ففي شهرين من ١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م، فإن قيمة القطن والحرير الخام والجلود المصقولة والتي تمَّ تصديرها إلى النمسا عبر بلغراد كانت تقدر ب ١٢٠٠٠ قرش، ولكن بالطبع فهذا المبلغ هو المسجل نظامياً فقط. إذن ليس من قبيل الصدفة بأن الأناضول مثلما روميليا ومدن عديدة في الدانوب قد أصبحت ثرية من خلال انتاج الحرير والجلود في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري/ الثامن والتاسع عشر الميلادي.

في ذلك الوقت، كانت التجارة النمساوية منتشرة عبر المنطقة كلها من سوريا ولبنان إلى بغداد والبصرة حيث يمكن الاستدلال على ذلك من وجود تبادل لعملة الطالر (عملة جرمانية فضية) (Maria Theresian thaler) على طول سواحل الخليج حتى الآونة الأخيرة. وهناك ميثاق امبراطوري يقضي بالسماح لـ " Martino Masterelli" بالمرور بدون أي اعتراض على طول الطريق من حلب إلى بغداد إلى البصرة. وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً بخصوص أنشطة التجار الإيطاليين الذين استقروا في مدينة Levant والذين أصبحوا تحت سيادة الدولة النمساوية [1].

ولكن، بعد أن شهدت إمبراطورية هابسبورج عهداً طويلا من السلام والصداقة مع الدولة العثمانية بعد إبرام إتفاقية زشتوي Sistowa في ٢٢ ذي الحجة ١٢٠٥هـ/ ٢٢ أغسطس ١٧٩١م، وقد ساهم هذا التقدم في العلاقات الدبلوماسية في إعادة توجيه المصالح التجارية الشرقية (إلى الشرق) الخاصة بالنمسا، وهذا ما حثت عليه حكومة هابسبورج أثناء القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي[2].

---

(1) İlber Ortayli: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanpul, Tion, First Edition 1994, P. 39 – 41.

(2) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. Pp. 64-88.

=

ولا يتضح دوافع هذه السياسة الودية التي انتهجتها النمسا مع العثمانيين. وقد أثبتت النمسا بما لا يدع مجالاً للشك أن الموقف الرسمي لها يتمثل في العمل على توطيد علاقتها مع الدولة العثمانية وقد ظهر ذلك جلياً في الوعود المتكررة بالإبقاء على الوضع الحالي وعلى تكامل الدولة العثمانية، وفي قراراتها باتخاذ موقفٍ محايدٍ، أو مساندة الموقف العثماني في العديد من الأزمات التي حلت بالدولة العثمانية في أوائل ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م، ومنها على سبيل المثال تهديد نابليون،ثورة صربيا ١٢٢٠ هـ – ١٢٢١هـ/ ١٨٠٥م – ١٨٠٦م، وحرب اليونان للحصول على الاستقلال في ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠، وأخيراً أزمات محمد علي عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م – كما مرّ معنا سابقاً –. ومن الأمور التي تبدو غير واضحة عن سبب اتباع هابسبورج لهذه السياسة: هل قد تخلت بالفعل عن أحلام **جوزيف الثاني وكونتز** [1] – في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي – بتقسيم الدولة العثمانية؟ من ناحية، يوجد ما يؤكد إنها بالفعل تخلت عن تلك الأحلام وذلك وفقاً لما ذكره مسؤولي هابسبورج مثلا الإمبراطور فرانسيس الأول ووزير الخارجية يوهان شتاديون[2] في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. ومن ناحية أخرى، فإنه يوجد العديد من التصريحات الخاصة التي صدرت من واحدٍ من أكثر المسؤولين النمساويين الرسميين تأثيراً وهو

=

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Category:Ambassadors_Of_The_Ottoman_Empire .

(١) **كونتز** Wenzel Anton Prince Of Kaunitz-Rietberg (١٣ الحجة ١١٢٢ هـ/ ٢ فبراير ١٧١١م-٢٨ ذي الحجة ١٢٠٨هـ/ ٢٧ يونيو ١٧٩٤م) أحد الدبلوماسيين والنواب في الإمبراطورية الرومانية المقدسة. في عام ١١٧٨ هـ/ ١٧٦٤م كان يحمل لقب أميرا على الإمبراطورية الرومانية، وفي عام ١١٩٠ هـ/ ١٧٧٦م لقب أميرا لمملكة بوهيميا.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Wenzel_Anton,_Prince_Of_Kaunitz-Rietberg .

(٢) **يوهان فيليب كارل جوزيف غراف فون شتاديون** Johann Philipp Stadion Count Von Warthausen ٦ ذي الحجة ١١٧٦ هـ/ ١٨يونيو ١٧٦٣م – ١٨ ذو القعدة ١٢٣٩ هـ/ ١٥ مايو ١٨٢٤م. ولد في مدينة ماينز، وهو رجل دولة، ووزير الخارجية، والدبلوماسي الذي خدم الإمبراطورية هابسبورج خلال حروب نابليون، كان أيضاً مؤسس البنك الوطني النمساوي. وكان يوهان فيليب شتاديون كونت مدينة Warthausen خلال الفترة ١٢٠١هـ – ١٢٢١هـ/ ١٧٨٧م.-١٨٠٦م وخلال الفترة ١٢٠١هـ – ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٧م-١٧٩٠م عين سفيرا في ستوكهولم، ثم في لندن في الفترة ١٢٠٥ هـ – ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٠م – ١٧٩٣م. بعد بضع سنوات من التقاعد عهد إليه بمهمة إلى المحكمة البروسية ١٢١٥ هـ – ١٢١٨ هـ / ١٨٠٠م-١٨٠٣م، حيث سعى عبثاً لإحداث تحالف مع النمسا، ولكنه حقق نجاحاً عندما عين مبعوثا في سان بطرسبرج ١٢١٨ هـ – ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٣م-١٨٠٥م، حيث لعب دوراً كبيراً في تشكيل التحالف الثالث ضد نابليون ١٢٢٠ هـ/ ١٨٠٥م، على الرغم من فشل هذا التحالف، فقد عين وزيراً للخارجية.وفي عام ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨م تخلى عن سياسة التسويف والمماطلة، وبمساعدة من مترنيخ ساعد على سرعة اندلاع حرب جديدة. وقد اضطرته النتائج المؤسفة لهذه الحملة من ١٢٢٤ هـ/ ١٨٠٩م إلى تقديم استقالته، ولكن في ١٢٢٨ هـ/ ١٨١٣م تمّ تكليفه للتفاوض على الاتفاقية التي أطاحت في نهاية المطاف بنابليون. وقد أطلق عليه المؤرخ روبرت أ. كان Robert A. Kann بأنه "رجل الهدايا غير العادية"، وربما قبل كل شيء الدبلوماسي الأشهر في تاريخ الإمبراطورية النمساوية" (تاريخ من الإمبراطورية هابسبورج، ١٥٢٦-١٩١٨، ص٢١١).

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Johann_Philipp_Stadion,_Count_Von_Warthausen

الأمير ميترنيخ (الذي شغل منصب وزير الخارجية في النمسا من العام ١٢٢٤هـ – ١٢٣٦هـ/ ١٨٠٩م – ١٨٢١م، ومستشارا بداية من عام ١٢٣٦ هـ – ١٣٠١هـ/ ١٨٢١م – ١٨٤٨م) وتشير هذه التصريحات إلى أن النمسا كانت لا تزال عازمة على زوال الدولة العثمانية مما يسهم في توسع هابسبورج على حسابها. وقد وجه الأمير ميترنيخ انتقادات للعثمانيين وللدولة العثمانية وعبر عن شكه في قدرة الدولة العثمانية على البقاء، وكان ذلك في أحاديث خاصة وتصريحات مكتوبة على مدار أربعين عاماً.

وعلى الرغم من أنه لم يذكر أن الدولة العثمانية لديها ما يشوبها، إلا أن أوضح مثال على انتقاده للدولة هي قوله أن الدولة الشرقية تشبه:

"الأفراد الذين لم يكونوا يوماً أصحاء حيث إن الإسلام لم يتح الفرصة لإنشاء دولة صحية. إن هذا المرض يظهر من فترة لأخرى، وحتى إذا عولج، لا تعود الصحة إلى سابق عهدها بينما يعود الشر القديم المزمن لأنه لا يمكن فصله عن الجسم"(١)

و في اتفاق سري كان ميترنيخ قد أبرمه مع روسيا في بلدة منشنجراتز Münchengrätz في ٢٩ ربيع الاخر ١٢٤٩هـ/ سبتمبر ١٨٣٣(٢)، تبين أن المستشار النمساوي يتبع خطا جوزيف الثاني وكونتز حيث وضع خطط مع روسيا بشأن الاستحواذ على الإقليم العثماني في المستقبل(٣).

والسؤال الآن، هو: لماذا كان موقفه الرسمي، وهو كان متحكماً في سياسة هابسبورج الخارجية تجاه الدولة العثمانية في الفترة مابين ١٢٢٤هـ –١٢٦٤هـ/ ١٨٠٩م – ١٨٤٨م، يتسم بالود مع العثمانيين على الرغم من آرائه السرية التي كانت تناقض ذلك تماما؟

---

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895.", P.50.

(٢) مدينة منشنجراتز: هى إحدي مدن بوهيميا، وقد تمّ توقيع الاتفاق المشار إليه في ٢٩ ربيع الأخر ١٢٤٩ هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٣٣م

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Battle_Of_M%C3%Bcnchengr%C3%A4tz .

(٣) تضمن هذا الاتفاق ثلاثة عناصر: ١) الحفاظ على ثبات حالة الاستقرار في الدولة العثمانية. ٢) وجود ضمانة متبادلة ضد بولندا. ٣)اتفاق كل من النمسا وروسيا وبروسيا أنهم ضد حالة عدم التدخل في حالة ما إذا طلبت أي دولة المساعدة في الاستقلال.

Austro-Russian Agreement To Maintain The Status Quo In Turkey Was Balanced Against. 2)Mutual Guarantees Against Polish Rebellions And, 3) Austria, Russia And Prussia Declared Against The Doctrine Of Non-Intervention, Wherever An Independent Sovereign Appealed For Help Against (Liberal) Disorder.

راجع في هذا الشأن:

Moll, Martin,(2003), Vulnerable Empire: The Habsburg Monarchy In The European Power System, 1815-1918 , Www.Stm.Unipi.It/Clioh/Tabs/Libri/6/13-Moll.Pdf , Pp 177-196.

ولمـاذا طلـب فـي مـؤتمر ڤيينـا دعـم الـدول الأوروبيـة للحفـاظ علـى التكامـل المسـتقبلي للدولـة العثمانيـة، ولمـاذا تحـدث فـي السـنوات التاليـة عـن الإبقـاء علـى الوضـع الحـالي الإقليمـي والإداري للمنـاطق الخاضـعة للسـيطرة العثمانيـة؟ ويمكـن تفسـير ذلـك التنـاقض بـين السياسـة الرسـمية والأفكـار الخاصـة للأميـر فـي خشـيته مـن الخطـط التوسـعية الروسـية وخاصـة فـي منطقـة البلقـان فـي حـال سـقوط الدولـة العثمانيـة. وعـلاوة علـى مـا سـبق، فإنـه يشـبه جوزيـف الثـاني وكـوينتر مـن حيـث كونـه واقعيـاً. ولعـدم علمـه كـم المـدة التـي سـتبقى خلالهـا الدولـة العثمانيـة متماسـكة، فقـد أدرك ميـزة الإبقـاء علـى العلاقـات الوديـة واسـتمرار العلاقـات التجارية التي تقدم للنمسا مزيدا من الفرص والآفاق.

وكـان للنمسـا حـافز أكبـر لاتخـاذ خطـوات، سـواء أكانـت دبلوماسـية أو غيرهـا، تسـهم فـي تعزيـز التجـارة مـع الدولـة العثمانيـة فـي أوائـل القـرن الثالـث عشـر الهجـري/ التاسـع عشـر المـيلادي عـن القـرن الـذي سـبقه. علـى الـرغم مـن أن سياسـة التجـارة الخارجيـة التـي اتبعتهـا حكومـة هابسـبورج، فـي القـرن الثـاني عشـر الهجـري/ الثـامن عشـر المـيلادي، كانـت تتسـم بالحمايـة الزائـدة؛ إلا إنهـا لـم يقصـد منهـا عـزل النمسـا تجاريـاً. ونتيجـة لتقـدم الإنتـاج الصـناعي، فكـان بحـث إمبراطوريـة هابسـبورج عـن أسـواق فـي الخـارج أمـراً حتميـاً أكثـر مـن أي وقت مضى.

وقد زاد الإقبـال علـى السوق العثمـاني – **للعديـد مـن الأسـباب** – خاصـة فـي العقود الأولـى مـن القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ونـتج عن ذلك عمل حكومـة النمسا بإصـرار أكثر ممـا مضـى علـى التوسـع فـي مشـاركة هابسـبورج فـي ذلـك السـوق. والجـدير بالـذكر أن ذلـك الانحدار الذي أصاب فرنسا-نتيجة الثورة الفرنسية [1]- حيث كانت العقود تتميز بعلاقات تجارية مع مع الشرق .وترتب على هذا الانحدار، انخفاض مبيعات فرنسا إلى الدولة العثمانية مما خلف فراغـاً كانت النمسا أقدر علـى شغله، حيث زاد إنتاجها الصـناعي، ولتميز موقعها الجغرافـي لقربهـا مـن

---

(١) أدت الثورة الفرنسية لتغيرات كبرى في سياسات فرنسا الخارجية بعد عام ١٢١٣ هـ/ ١٧٩٨م تجاه الشرق، فقد أدت الثورة الفرنسية إلى حدوث اضطراب للعلاقات السياسية التى استمرت طويلا. وأدى ذلك إلى ضعف الأهمية التجارية لفرنسا في الشرق بعد الثورة، حيث أدت الصراعات بعد الثورة داخل فرنسا والتى استمرت لفترة طويلة إلى حدوث تدهور في الاقتصاد والتجارة.

لمزيد من التفاصيل :

Alexander H. De Groot (2005), Dragomans' Careers: Change Of Status In Some Families Connected With The British And Dutch Embassies At Istanbul 1785-1829, Pp.1-4,Edoc.Bibliothek.Uni-Alle.De/Servlets/.../Halcore.../Dragomans_Careers.Pdf.

الدولة العثمانية. ويعني وجود تلك المميزات أن إمبراطورية هابسبورج قادرة على إرسال عددٍ من البضائع التي يطلبها المستهلكون العثمانيون أسرع وبتكلفة أقل من الدول الأوروبية. وأدرك الاقتصادي الألماني الشهير، فردريك ليست Georg Friedrich List[1]، تلك المزايا وكان مقتنعا بالأهمية المحتملة التي قد يمثلها الشرق لتجارة وسط أوروبا مما دفعه لإرسال مذكرة في هذا الشأن للإمبراطور النمساوي فرانسيس الثاني في عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، ولكن لم تكن حكومة هابسبورج بحاجة لهذا الحافز.

كان لدى المسؤولين النمساويين الرسميين سبب محدد لدعم التجارة مع الدولة العثمانية، التي كانت تعتبر دولة "آمنة" مما يشجع المعاملات التجارية معها، فكانت قادرة على إرسال السلع في صورتها الأولية (خام)، وذلك نظراً لتأخرها عن أوروبا في مجال التحديث الاقتصادي والصناعي في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وكذلك فإن النمسا كانت تبيع للعثمانيين السلع في صورتها النهائية مُصنَّعة مقابل قطع نقدية (عملات) أو سلع خام تحتاجها النمسا لصناعتها التي تنمو (مثل الصوف والقطن لصناعة المنسوجات)، وكان هذا يلائم النمسا التي تتخذ إجراءات حماية. وأدركت النمسا خطر بناء تجارة في السلع الصناعية مع الدول الأوروبية التي من الممكن أن تقدم سلعاً قليلة التكلفة وتنافسية للمستهلكين النمساويين في مقابل أي مبيعات لهابسبورج. ويكمن الخطر في التقدم الصناعي الذي شهدته أوروبا مما مكنها من المضي قدماً بخطاً أسرع من إمبراطورية هابسبورج، هذا بالإضافة إلى تطبيق عددٍ من الدول الأوروبية لسياسات تجارة حرة.[2]

---

(١) **فريدريك لِسْت** Georg Friedrich List هو كاتب اقتصادي ألماني ولد عام ١٢٠٣ هـ/ ١٧٨٩م، وكان يعتبر من أنصار مذهب التدخل وهو مذهب وسط بين الاشتراكية العلمية والمذهب الحر. انتقد (لست) المذهب التقليدي في كتابه الذي نشره عام ١٢٥٧ هـ/ ١٨٤١م، عن النظام القومي للاقتصاد السياسي، وقال بإن هذا المذهب إنما ينظر إلى المبادلة من طرف واحد كما لو كانت ظروف كل الدول متفقة مع بعضها ومن رأيه أن تنظم المبادلة الخارجية بحيث تعمل كل دولة على توسيع قواها الانتاجية. وبين بأن الأمم تمر بمراحل تطور متعددة تبدأ بدور الهمجية ثم دور الرعي والزراعة ثم دور الزراعة والصناعة والتجارة، ومتى وصلت الأمة إلى المرحلة الأخيرة اعتبرت في عداد الأمم العادية. واقترح أن تعمل الدول جهدها للوصول إلى هذه المرحلة وأن تتبع نظام الحماية الجمركية في فترة الانتقال لتحقيق هذا الغرض.

لمزيد من التفاصيل:

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Friedrich_List .

(٢) بحلول نهاية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي أصبح يقين الدول يتضح بشكل جلي حول عدم جدوى تقييد التجارة العالمية، وتزايد إدراكها بفوائد التجارة الحرة عندما تحققت نجاحات تدريجية في الساحة السياسية الإنجليزية بشكل خاص، كما زاد تأثير الأغنياء على السياسات الحكومية، وأشاروا في معرض دعمهم المتواضع لصالح حرية التجارة، إلى مساوئ الاحتكار وما لحق بحرياتهم الشخصية من أضرار نتيجة للقيود التجارية وما سينتج عن التجارة الحرة من زيادة في أنشطة النقل البحري، غير أن أنصار حرية التجارة هؤلاء لم يؤيدوا انعدام العوائق أمام الواردات أو إلغاء إعانات الصادرات. والواقع أن تأييد الفكر الداعي للتجارة الحرة، التي تعرف بانعدام السياسات التجارية الحمائية والتميزية ضد السلع الأجنبية، ظهر بصور عديدة رداً على مذهب التجاريين الميركنتلي **Mercantilism**، وأخذ =

=

عدد من المؤلفين، إلى جانب هنري باركر Henry Parker، يحاجون بأن أنشطة التجار دائماً تعود بالفائدة على الشعب وعلى المجتمع ككل.وشهدت فرنسا ظهور أفكار تنادي بالحرية الاقتصادية ونداءات لخصها القول المشهور، دعه يعمل ودعه يعبر Laissez-Faire Et Passer- Laissez، التي تأمر ضمناً بتحرير الإنتاج وتحرير التجارة. ومن أشهر أعضاء هذه المدرسة لاحقاً آدم سميث Adam Smith، وهو مصدر كل الثروات في المجتمع وإن التجارة ستؤدي إلى توزيع طبيعي لهذه المحاصيل، مما يميل بالتالي إلى رفع أسعار الحبوب وإفادة الزراعة في فرنسا، وقد ساد هذا المذهب في أوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي على أيدي الكتاب والفلاسفة في فرنسا. وعلى العكس من مذهب التجاريين Mercantalism الذي كان يقوم على أساس التدخل الحكومي، فإن مذهب الطبيعيين Naturalists كان يقوم على الحد من القوانين الوضعية وتمجيد القوانين الطبيعية، وقد جاء ذلك كرد فعل على النظام الإقطاعي الذي كان سائداً. ورأى أنصار مذهب الطبيعيين أن الإنسان ولد وله حقوقه الطبيعية كحق الحياة والحرية والملكية، وأن من الواجب النظر إلى الإنسان كفرد قبل النظر إليه كعضو في جماعة، لذا نادى هذا المذهب بوجوب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كي يتمتع الأفراد بحقوقهم الطبيعية، ذلك لأن التدخل عن طريق فرض القيود وتحديد القيود وتحديد الأجور والأسعار وغير ذلك من أشكال التدخل الاقتصادي يعد تجاوزاً لحدودها وافتئاتاً على حريات الأفراد. الإيحاء الثاني والأهم استمده آدم سميث لاحقاً من الأدبيات الأخلاقية التي بدأها جزئياً توماس هوبز Thomas Hobbes في عام ١٠٦١ هـ/ ١٦٥١م، حيث قرر أن المصلحة الذاتية هي التي تسيطر على عواطف الناس وهي في جوهرها روح هدامة وفوضوية، أما الناس الذين يحتكمون إلى العقل والمنطق فهم الذين يفوضون السلطة لدولة قوية يمكن أن تكبح جماح هذه الميول المؤذية من أجل الصالح العام.

وفي مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تناول الفلاسفة سيكولوجية الحوافز لدى الإنسان وتساءلوا إن كان هناك من المشاعر ما ينبغي كبحها أو إطلاقها على عواهنها، ولكن هؤلاء لم يربطوا هذه التساؤلات دائماً بالسلوك الاقتصادي. أما الفيلسوف الذي جسر الهوة ما بين الفلسفة الأخلاقية والسلوك الاقتصادي وكانت له صلة مباشرة بآدم سميث بصفته أستاذه فكان فرانسيس هاتشنسن Francis Hutcheson الذي أكَّد أن المشاعر الطبيعية من أجل الآخرين تقدم لنا معنى أخلاقيا يحد من غلواء المصلحة الذاتية، وبهذا يكون هاتشنسن Hutcheson قد ربط ما بين فكرة الفضيلة التي تعود للقرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، والنشاط الاقتصادي وأوجد قضية أساسية للغاية وقوية من أجل الحرية الاقتصادية، ولكنه فشل تماماً في توظيف هذا المنطق لصالح التجارة الحرة. وهذا يعني أن هناك عناصر معينة من هذا المذهب الميال لتأييد حرية التجارة سادت، وعلى نطاق أوسع، قبل قيام آدم سميث بنشر كتابه "ثروة الأمم The Wealth Of Nations". وازدهرت المشاعر المؤيدة للتجارة الحرة على شكل مطالبات بالمزيد من الحرية في التجارة بين المفكرين في كل من فرنسا وبريطانيا، غير أن هذه الآراء لم تكن قائمة على أساس اقتصادي قوي، بل قامت أحياناً على عموميات غامضة لم تشمل سوى القليل من المحتوى الاقتصادي، وبالتالي كان من السهل استبعادها وتجاهلها، وحتى أولئك الذين حاججوا بأن المصالح الخاصة المعتدلة تشجع الرفاه العام فشلوا في التوصل إلى نتيجة مؤداها أن التجارة الحرة لها ما يبررها.

كان ظهور مذهب الطبيعيين وآراء الاقتصاديين في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وعلى رأسهم مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث في انهيار مذهب التجاريين، وقد تأثر آدم سميث بهذه الآراء وأصدر كتابه الشهير "ثروة الأمم The Wealth Of Nations" بمثابة الرد على ادعاءات التجاريين Mercantilists، فقد أوضح أن عظمة الدول وتقدمها لا يتوقفان على ما تملكه من معادن نفيسة بل على مقدار الناتج الكلي ودخلها القومي، وأن تحقيق فائض في الميزان التجاري سياسة لا يمكن استمرار تحقيقها. فمن غير الممكن أن تنجح كل الدول في تحقيق فائض في صادراتها على وارداتها لأن صادرات دولة ما إنما هي واردات دولة أخرى.وقد ظهرت الشواهد أول ما ظهرت على تأييد آدم سميث للتجارة الحرة خلال النصف الأخير من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشرالميلادي، من خلال محاضراته في جامعة غلاسكو Glasco، التي نأى بنفسه فيها تماماً عن مذهب التجاريين، وقد أكد سميث بثقة لا تتزعزع أن التجارة الحرة تسمح بأفضل توزيع لموارد المجتمع، وأن التعريفات الحمائية Protectionist Tariffs تتدخل بهذا التوزيع، مما يعمل بالتالي على خفض الدخل القومي.شهد الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فيضاً من المؤلفات والكتابات حول الاقتصاد، وخاصة التجارة، من حشد كبير من المفكرين الذين أصبحوا يعرفون بالاقتصاديين الكلاسيكيين Classical Economists. فهؤلاء طوروا من أفكار سميث بتفاصيل نظرية وعززوا قضية التجارة الحرة من خلال نظرية الميزة النسبية Comparative Advantage Theory. ولقد رسّخت تلك الفترة بعيداً عن الشكوك الفرضية القائلة إن التجارة الحرة تمكن الدولة من الحصول على كميات أكثر كثيراً من السلع مما كانت ستحصل عليها دون حرية التجارة. فقد ذكرت نظرية الميزة النسبية أن هناك من السلع ما يمكن أن يعود استيرادها من الخارج بالفوائد على بلد ما، حتى وإن كان إنتاج هذا البلد لها يحقق ميزة نسبية مطلقة لذاك البلد. ومن أبرز أعضاء هذه المدرسة ديفيد ريكاردو David Ricardo وجيمس ستيوارت ميل Mill James Stewart، اللذان أيدا التجارة الحرة بكل قوة.وخلاصة القول إن جميع الرواد من علماء

=

ويرجع أيضاً تشجيع توجيه السلع المصنعة إلى الأسواق العثمانية أكثر من نظيرتها الأوروبية لميزة هامة تتمثل في عدم قلق المسؤولين النمساوين بشأن طلب تجار هابسبورج لاتباع سياسة اقتصادية حرة أثناء مغامراتهم/مشروعاتهم التجارية. وللعديد من الاعتبارات المحلية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، واصلت حكومة هابسبورج تشجيعها للنمساويين للتوجه للأسواق العثمانية.

وقد أثرت الأوضاع داخل الدولة العثمانية بين ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م و١٢٦٤هـ/ / ١٨٤٨م على الكيفية التي تدعم بها النمسا التجارة مع الدولة العثمانية. وقد كان للأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية- بداية من ثورة صربيا ١٢٢٠ هـ – ١٢٢١هـ/ ١٨٠٥-١٨٠٦م إلى أزمة محمد علي الثانية ١٢٥٥ هـ – ١٢٥٦هـ/ ١٨٣٩-١٨٤٠ - أكبر الأثر حيث أسهمت في تقليص تجارة كل الدول مع الدولة العثمانية في أسوأ فترات الصراع التي شهدتها. وفيما يتعلق بالنمسا، فإن أيَّاً من تلك الأحداث لم يفلح في إثنائها عن تطوير علاقات تجارية أقوى مع الدولة.[1]

وقد أثرت تلك الأزمات على الطرق التجارية ووجهة السوق حتى ولو لم تؤثر على السياسة التجارية الكلية للنمسا. وقد أعاق الوجود الفرنسي في البلقان وصول النمسا لأجزاء من البلقان. وكثفت هابسبورج استخدامها لنهر الدانوب والبحر الأسود للوصول للدولة العثمانية حيث إن الممرات الملاحية المعتادة/التقليدية في البحر الأدرياتيكي (يطلق عليه أيضاً بحر البنادقة) يصعب الوصول إليها حيث كانت طرق البلقان البرية للشرق مغلقة/مسدودة. ونتيجة لذلك، فقد تطور اهتمام النمسا بالأناضول في الدولة العثمانية. وبدأت القنصليات النمساوية في الظهور في شرق آسيا الصغرى خلال عهد نابليون. وبحلول عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠، بدا وكأن طرق الملاحة البحرية باتجاه أسواق شرق

=

الاقتصاد في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أيدوا التجارة الحرة، ووقفوا صفاً واحداً ضد رسوم الاستيراد الحمائية.

لمزيد من التفاصبل راجع :
فواز العلمي، منظمة التجارة العالمية بين يديك الحلقة (٣٢).
Http://Saudiawto.Com/Worldtrade/World-Articles/Famous-Person/Fawaz-Article30.Html .

(1) Freeman, Edward Augustus, 1823-1892, The Ottoman Power In Europe : Its Nature, Its Growth, And Its Decline (1877), , London : Macmillan, Pp.166-250. Quataert, Donald (2005) , The Ottoman Empire,1700–1922 , Cambridge University Press 2005 , Pp.54-85.

المتوسط - التي دعمها تشارلز السادس وماريا تريزا- قد فقدت جاذبيتها[(١)].

كانت الإمبراطورية النمساوية مرغمة على تجديد طرقها التجارية إلى الشرق مرة أخرى بسبب حرب اليونان للحصول على الاستقلال ومعاهدة أدرنة ١١٤٢هـ/ ١٨٢٩م التي أبرمتها روسيا. وبموجب اتفاقية أدرنة، فقد بسطت روسيا نفوذها على شاطئي منطقتي الدانوب والدلتا. وعلى الرغم من هذا التغير، فإنه لم يثن بعض النمساويين عن إنشاء شركة الدانوب للبواخر(Danube Steamship Company) عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠، إلا أن اهتمام النمسا بالدانوب كطريق تجاري رئيسي للأسواق العثمانية قد تضاءل. وقبل ترك الدانوب كطريق للوصول للدولة العثمانية، كان لابد من البحث عن طرق بديلة للمناطق التي تسيطر عليها روسيا. وبالتالي، فقد أبرمت النمسا عدداً من الاتفاقات التجارية مع بريطانيا فيما يخص التجارة في أعلى الدانوب [(٢)]، وأيضاً العمل على

---

(١) تشارلز السادس **Charles VI** (ذو القعدة ١٠٩٦ هـ – ٢٩ هـ / أكتوبر ١٦٨٥ – رجب ١١٥٣هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٧٤٠) الإمبراطور ما قبل الأخيرة ذا السيادة لإمبراطورية هابسبورج. خلف شقيقه الأكبر جوزيف الأول كإمبراطور روماني مقدس وملك بوهيميا وكرواتيا والمجر وأرشيدوق النمسا وغيرها في ١١٢٣ هـ/ ١٧١١م. لم يرزق بأبناء ذكور ماعدا ابنته الوحيدة ماريا تيريزا والذي أصدر مرسوما يقضى بان ترث ابنته كل أراضيه وممتلكاته بعد وفاته.

ماريا تيريزا **Maria Theresia** (١١٢٩ هـ/ ١٧١٧م-١١٩٤ هـ/ ١٧٨٠م) الإمبراطورة الرومانية المقدسة وملكة المجر وبوهيميا، وأميرة من الأسرة الإمبراطورية النمساوية، كانت ذات نفوذ قوي في الشؤون الأوروبية وواحدة من أحكم وأقدر الحكام في تاريخ النمسا، وقامت بمساعدة مستشارها شديد الذكاء ورئيس الوزراء الأمير كونيتن بإدارة الشؤون الخارجية بمهارة. وقد عملت إصلاحاتها الاقتصادية على زيادة رفاهية إمبراطوريتها، وكان لها ١٦ من الأبناء والبنات، كانت إحداهنّ ماري أنطوانيت ملكة لفرنسا. تُوفي تشارلز السادس في عام ١١٥٣ هـ/ ١٧٤٠م، وكانت بروسيا أول الدول التي بدأت بالهجوم في حرب الخلافة النمساوية. وسرعان ما انضمت لها بافاريا وفرنسا وإسبانيا. وطالبت كلها بأجزاء من أراضي ماريا تيريزا بالرغم من الوعود السابقة. قامت هولندا وبريطانيا بمساعدة قوات ماريا تيريزا خلال الحرب. وفي عام ١١٥٨ هـ/ ١٧٤٥م أصبح زوج ماريا تيريزا، فرانسيس ستيفن، الدوق السابق للورين إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة باعتباره فرانسيس الأول، ولكن نفوذها ظل على معظم شؤون الدولة. انتهت حرب الخلافة النمساوية في عام ١١٦١ هـ/ ١٧٤٨م بمعاهدة إكس لاشابل. وبموجب هذه المعاهدة فقدت ماريا تيريزا تقريبًا كل مقاطعة سيليسيا الغنية، حيث حصل عليها الملك فريدريك الثاني ملك بروسيا. وقد اعترفت قوى أوروبا بحقوقها تجاه أملاكها الأخرى. وفي أوائل الخمسينيات من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي عملت ماريا تيريزا على زيادة قوتها داخليًا وبنت جيشًا كبيرًا، وفي عام ١١٦٩ هـ/ ١٧٥٦م بينما كانت تخطط للانتقام بسبب فقدها سيليسيا، قام فريدريك الثاني فجأة بالهجوم ثانية. وتتابعت سبعة أعوام من الحرب، حيث أجْبِرت ماريا تيريزا على التنازل عن مطالبتها بسيليسيا. توفي زوجها في عام ١١٧٩ هـ/ ١٧٦٥م، وأصبح ابنها الأكبر الإمبراطور الروماني المقدس باعتباره جوزيف الثاني. وفي عام ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢م انضمت ماريا تيريزا مع روسيا وبروسيا في تقسيم بولندا وحصلت على معظم إقليم جاليسيا، وفي عام ١١٦٤ هـ/ ٧٧٥١م أخذت إقليم بوكوفينا من الدولة العثمانية.

راجع :

En.Wikipedia.Org/Wiki/Charles_VI,_Holy_Roman_Emperor. Marie Theresa. (2009). In Encyclopædia Britannica. Retrieved 22 April 2009, From Encyclopædia Britannica Online.

(٢) في عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣ تمّ توقيع معاهدة بين النمسا وبريطانيا للملاحة الحرة في نهر الدانوب وتأمين تجارتها في البحر الأسود.

راجع في هذا الشأن: عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية (١٠٩٨ هـ – ١٢٩٥ هـ / ١٦٨٧- ١٨٧٨): سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة، الحلقة الأولى، تاريخ العرب والعالم (بيروت)، ٧٣-٤٧ (١٩٨٤)، ص ص ٤٨-٦١.

تطوير الخطط المتعلقة بمد طرق السكة الحديد من جالاتز (Galatz)[١] - خلال الإقليم العثماني- إلى البحر الأسود متجنباً بذلك مناطق الدانوب التي تسيطر عليها روسيا. ولكن أثبتت هذه البدائل عدم نجاحها.

وترتب على ذلك أن أصبحت ڤيينا منشغلة مرة أخرى بتطوير الموانئ البحرية المطلة على البحر الأدرياتيكي لإمبراطورية هابسبورج وتجارتها البحرية للدولة العثمانية. ومن هذا الوقت فصاعداً، لم تتنازل النمسا عن تجارتها البحرية مع الدولة. وقد أدَّى صراع البلقان المستمر طيلة القرن والتحولات المتكررة في السيطرة على المناطق المنخفضة من الدانوب لأن ينصب اهتمامها على التجارة البحرية للشرق الأدنى. وعلاوة على ما سبق، فإن التغيرات التي جرت في الثمانينيات في الجزء السوري من الدولة العثمانية - نتيجة الأزمات التي تعرض لها محمد علي- قد عملت على زيادة مصالح الشحن والمصالح التجارية النمساوية هناك. والطريقة الوحيدة التي يصل بها تجار هابسبورج للأسواق السورية كانت عن طريق البحر من الموانئ الأدريكاتية النمساوية.

بجانب التعديل المستمر لطرق النمسا التجارية للدولة العثمانية، فإن للأزمات التي مرت بالدولة - في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي – حيث كان لها آثار على العلاقات التجارية بين هابسبورج والإمبراطورية. وتتمثل واحدة من هذه الآثار في حرب استقلال اليونان التي أكملت تحولا كان يجري منذ عهد ماريا تريزا. إن هذه الحرب قد أنهت دور التجار اليونانيين في تجارة أوروبا الرئيسة [٢] وبذلك تقطع الأنماط والمصالح التجارية القديمة التي كان يتحكم فيها التجار اليونانيون. ويعني اختفاء التجار اليونانيين إمكانية استمرار تجار النمسا في

---

(١) مدينة رومانية يطلق عليها Galati بالألمانية، تقع في الجنوب الشرقي لرومانيا عند التقاء نهري الدانوب وسيرت وفتحتها الدولة العثمانية منذ بداية القرن ١٦ وحتى عام ١٢٤٤ هـ/ ١٨٢٩.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Gala%C8%9Bi .

(٢) لعبت اليونان بحكم موقعها دوراً رئيسياً في التجارة الدولية ولايمكن أن يقل تاريخها التجاري بحال من الأحوال عن تاريخ اليونان الإغريقي بكل ما يتضمنه من أهمية، فالأسطول التجاري الذي تمتلكه اليونان اليوم يستند على الشبكات التجارية والبحرية الموحدة بين المتوسط وشمال أوروروبا، وبعد عام ١٢٤٥ هـ/ ١٨٣٠م أصبح أسطولاً تجارياً متجولاً في العالم ككل يحمل التجارة بكافة أنواعها البللك Bulk والبضائع رخيصة الثمن وتلبية الطلب على النقل في اقتصاد دولي متكامل .وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي عثر على مكاتب الشركات اليونانية للشحن والتجارة في أوديسا، إسطنبول، الاسكندرية، سميرنا، تريستا، مرسيليا، لندن، وحملت السفن اليونانية الأعلام العثمانية والفرنسية والإيطالية والبريطانية والروسية والمولدافية واليونانية .

لمزيد من التفاصبل راجع :

Ioannis Michaletos , The Greek Merchant Marine: The Development Of An International Network, Http://Www.Rieas.Gr/Research-Areas/Greek-Studies/24.Html .

إحكام سيطرتهم على تجارة هابسبورج مع السلطة العثمانية[1].

وتتمثل النتيجة الأخرى للاضطراب الذي ساد الدولة العثمانية لسنوات في ازدهار المصالح النمساوية في الأسواق السورية. كانت تجارة هابسبورج مع المنطقة السورية-الفلسطينية محدودة لعدد من الأسباب.ومنها إن تلك المناطق كانت تتميز بالاكتفاء الذاتي؛ مما ترتب عليه انخفاض الطلب على الواردات من أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من التجار الأجانب الذين لهم علاقات تجارية مع سوريا وجدوا أن تجارتهم مقتصرة على موانئ الساحل السوري. وأيضاً كان نقل البضائع لداخل سوريا يتم عن طريق الوسطاء الذين كانت مهمتهم خطيرة نظراً للتهديد المستمر للأمن العام بسبب غارات البدو. ونتيجة لتحقيق محمد علي انتصاراً مبدئياً على القوات العثمانية في أوائل الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م ولإدارة مصر للمنطقة؛ فقد اختلف الموقف وترتب عليه ارتفاع مصلحة سوريا المحلية في العلاقات التجارية الأجنبية.وتمَّ تحديث الاقتصاد السوري تحت القيادة المصرية، حيث تمَّ استيراد المعدات الأوروبية لتصنيع الحرير، وزيت الزيتون وإنتاج القطن.بالإضافة إلى تحسن الظروف الزراعية وتحقيق الأمن العام، وإلغاء القيود المفروضة على سفر التجار الأوروبيين.

ونتيجة لما سبق، فقد أصبح الاقتصاد السوري أكثر تخصصاً وأقل من ناحية الاكتفاء الذاتي، وبدأت رؤوس الأموال والآلات والسلع الأوروبية في التدفق للسوق السوري، كما شملت أيضاً بعض البضائع النمساوية التي بدأت تحظى بقدر من الطلب. كما سجل وليام بولك في كتابه الإستيلاء على جنوب لبنان ١٢٠٢ هـ – ١٢٥٦هـ/ ١٧٨٨م – ١٨٤٠م[2]:

"بحلول عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، كان الرجال في المدينة يرتدون طرابيش مستوردة من فرنسا، ويشربون من أكواب مصنوعة في بوهيميا. وبعد مرور عدة سنوات، فإن غطاء الرأس للبدو كان يصنع في بيرمينجهام" [3].

---

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976 , Pp. 48-96.

(2) Polk, William E.: The Opening Of South Lebanon, 1788–1840: A Study Of The Impact Of The West On The Middle East. (Harvard Middle Eastern Studies, 8.) Xxii, 299 Pp., 4 Plates. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963. (Distributed In G.B. By Oxford University Press. 50*s*.)

(٣) بيرمينجهام ثاني أكبر مدن المملكة المتحدة، وهي أشهر مدينة في بريطانيا بعد لندن العاصمة، وتاريخيا ظهرت أهمية برمنجهام السياسية في بداية القرن ١٣هـ/١٩م كأحد أشهر المدن التى تبنت تنفيذ برامج للإصلاح السياسي.

=

وبخروج المصريين من سوريا عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م بعد هزيمتهم في الأزمة الثانية لمحمد علي، كان "للتجار وأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيون مجال واضح" في منطقة شرق البحر المتوسط، وبينما بسط المصريون سيطرتهم على رأس المال والصناعة، لم تُفَعِّل الإدارة العثمانية ذلك. وبحلول أوائل عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، كانت الأسواق السورية-الفلسطينية ذات أهمية بالنسبة للنمسا وفرنسا لإنشاء خدمات شحن منتظمة للموانئ السورية. وكانت هذه الخطوط ناجحة حيث، حلت خلال عقد محل التجارة المحلية في كل من فرنسا والنمسا.

إن الإجراءات التي اتخذتها ڤيينا بين عامي ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م و١٢٦٤ه/ ١٨٤٨م بغرض حماية وتعزيز مصالحها التجارية مع الدولة العثمانية، أوضحت أن حكومة هابسبورج أدركت تأثير تلك الظروف المتغيرة- غالباً ما يكون تأثيرها إيجابياً- داخل الدولة العثمانية على فرص النمسا التجارية في الإمبراطورية. وعلاوة على ما تقدم، فإن الخطوات الرسمية النمساوية في سبيل دعم العلاقات التجارية تثبت أن الحكومة قد أدركت أن الحاجات المحلية للدولة فرضت حتمية اتخاذ كل ما من شأنه أن يوفر فرصاً لتجار النمسا في الدولة العثمانية في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وتوصلت حكومة هابسبورج لوسيلة من شأنها دفع التجارة قدماً، وهي تطوير الخدمة القنصلية في الشرق. وعلى الرغم من نوايا ماريا تيريزا الحسنة للإصلاح القنصلي عام ١١٨٥ه/ ١٧٧١م، إلا أن النظام القنصلي لهابسبورج في الدولة العثمانية في ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م كان لا يزال متوسط المستوى وغير قادر على دعم مصالح النمسا التجارية. ويكمن السبب الرئيسي لهذا التراجع في أن الوظائف كانت غير مدفوعة الأجر. ونتج عن ذلك، تقدم فئات دون المستوى المطلوب في إمبراطورية هابسبورج لشغل المناصب القنصلية في الدولة العثمانية مثل التجار الفقراء والمغامرين. وممَّا زاد الأمر سوءاً، أن من يشغلون ذلك المنصب يخضعون للتفتيش أحياناً ويضطلع بذلك مكتب الخارجية النمساوي (ويعني ذلك ندرة المرات التي يخضعون فيها للتفتيش). وشجعهم ذلك على أن يكونوا أقل أمانة ومعاونة في معاملاتهم. وإدراكاً لهذا الخلل، فقد قررت حكومة النمسا-في أوائل ١٢٣٥ه/ ١٨٢٠م-دفع مرتبات للموظفين القنصليين في ميناء مدن الدولة العثمانية وتكثيف الرقابة عليهم. وفيما يخص الخدمة القنصلية النمساوية في الدولة أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فإنَّ تلك الاجراءات التي اتُّخِذت لم تكن كافية وحدها

=

لمزيد من التفاصيل راجع: Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Birmingham

لضمان دعم قنصلي كامل لمصالح هابسبورج التجارية [1]. وفيما يتعلق ببداية تعميق العلاقات القنصلية بين النمسا والدولة العثمانية فقد أثارت المزايا الناشئة عن التوسع في العلاقات التجارية البحرية لهابسبورج مع الإمبراطوريات الجنوب شرقية المجاورة إعجاب حكومة مترنيخ بين ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م و١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨، مما ترتب عليه دعم ڤيينا لعدد من الخطوات التي كانت تهدف إلى تطوير التجارة البحرية**. ومن ضمن الجهود التي بذلتها الحكومة** للخدمات القنصلية: إصدار بعض إجراءات الإصلاح القنصلي، اللجوء للدبلوماسية لحماية المصالح عند اقتضاء الحاجة لذلك، وتتمثل الخدمات القنصلية التي بدأتها النمسا في الدعم الرسمي لشركة الشحن لويد النمساوية الجديدة، والتوصل لشروط تجارية أفضل مع الدولة العثمانية. بالإضافة إلى أنَّه خلال الفترة ١٢٧٦ هـ – ١٢٨٨هـ/ ١٨٦٠م – ١٨٧١م حققت الخدمات القنصلية لإمبراطورية هابسبورج ثلاثة إنجازات تجارية هامة هي: الإنجاز **الأول** هو إنشاء أول غرفة تجارة عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م- لإمبراطورية هابسبورج في الخارج في إسطنبول. **وثاني** إنجاز يتمثل في افتتاح البنك النمساوي - العثماني في إسطنبول تحت إشراف بنك Creditanstalt النمساوي، **وأخيراً** تأسيس رابطة التصدير النمساوية - الهنغارية والتي جاءت نتيجة مبادرة خاصة وليس من الدولة.

وهناك خطوة أخرى اتخذتها ڤيينا فيما يخص نظام هابسبورج القنصلي في الدولة العثمانية لتقديم مساعدة آنية للتجار، والذين يعملون بالشحن. استلزمت هذه الخطوة قرار الحكومة لخفض أو لإلغاء ٢% الخاصة بالرسوم القنصلية والتي كانت تفرض على كل السلع القادمة إلى ومن الدولة العثمانية على السفن النمساوية. وتمت إزالة ٢% في إسطنبول، سميرنا [2] والإسكندرية كما تمَّ خفضها لتصبح ١% في موانئ أخرى في الشرق. وقد مكن هذا الاجراء - مع إجراءات أخرى - النمساويين من بيع سلعهم بشكل أكثر تنافسية في الدولة العثمانية.

وهناك مثال آخر يدل على رعاية حكومة ڤيينا للتجارة النمساوية مع الدولة العثمانية في العشرينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهو أن تحذو حذو دول أوروبية أخرى (التي كانت فاعلة ما بين ١٢٣١ هـ – ١٢٣٥هـ/ ١٨١٦م – ١٨٢٠م) وتضع جدولاً

(1) Ibid

(٢) سميرنا (**Smyrna** (Ancient Greek: Σμύρνη Or Σμύρνα مدينة يونانية قديمة تقع على ساحل بحر إيجة، وهى تقع في نقطة استراتيجية قريبة من أنطاليا.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Smyrna .

جديداً للتعريفة الجمركية الباب العالي بعد انتهاء الجدول القديم. وكانت حكومة هابسبورج تعلم أن ذلك من شأنه أن يسعد الدولة العثمانية، ويشجع على بيع السلع الأوروبية لأن "الدولة العثمانية أرادت التفاوض على تعريفات جديدة، ويرجع ذلك لانخفاض رسوم محددة بعد ارتفاع أسعار السلع.(١)"

ويظهر موقف مترنيخ من حماية مصالح هابسبورج التجارية في المنطقة العثمانية أثناء الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ العشرينات من القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م في رد فعله على بعض المعوقات العثمانية أمام الشحن الأوروبي والتجارة في البحر الأسود. وقد أثار قرار إسطنبول في عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م بإنشاء البحرية التجارية وبوجود حقوق تجارية أحادية الجانب دهشت الأوروبيين، مثل مترنيخ، حيث إن ذلك يعد إجراءً تمييزياً ضد الشحن الأوروبي. وشجب الأوروبيون هذا الفرمان الذي ينص على أن يتم تحميل السفن العثمانية وتفريغها قبل البدء في شحن أي سفينة أوروبية وفقاً لفرمان ملكي صدر عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م. وأثار هذا الاجراء قلق مترنيخ لما له من آثار سلبية على التجارة الخارجية وذكر في ذو القعدة١٢٣٨هـ/ مايو ١٨٢٣م:

"يمهد هذا الفرمان الطريق لحدوث مضايقات لا حصر لها، وأجزاء كثيرة من القانون الجديد لا تتوافق مع الحقوق المشتركة والمعاهدات والترتيبات التي من شأنها أن تضمن تجارة القوى المسيحية في الشرق...هذه المواد...لا يمكن تمريرها في صمت دون اعتراض من أي من القوي المشاركة في تجارة الشرق..."

وعلى الرغم من عدم رضا النمسا الرسمي عن فحوى هذا الفرمان الذي نشر عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٣م، فإن الحكومة العثمانية لم تعقب في بادئ الأمر، وفي ربيع الآخر ١٢٣٥هـ/ يونيو ١٨٢٣م علق المستشار النمساوي على أن هذه المشكلة كانت مصدراً لقلقه أكثر من التمرد الذي وقع في اليونان. ويفسر هذا القلق الشديد النمو الذي شهدته التجارة البحرية النمساوية مع الدولة العثمانية.ولم تضع مجهودات مترنيخ سدي، حيث وعدت في صفر ١٢٣٩هـ/ أكتوبر ١٨٢٣م الحكومة العثمانية "بأن تحمي حقوق الدول الأوروبية" وأبطلت الشروط المجحفة التي تضمنها الفرمان(٢).

---

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. Pp.57-58

(2) Ibid, P.58.

وبعد مرور عشرة أعوام أثناء أزمة محمد علي الأولى، أعرب المستشار النمساوي عن تقديره بتوسع مصالح النمسا التجارية في الدولة العثمانية، والمقصود هنا هي سوريا، وحاجة حكومة هابسبورج لتؤيد سياسية حمائية لهم. وبينما لم تبدأ التجارة النمساوية لسوريا-في أوائل الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي -في الارتفاع كما حدث في الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعلى الرغم من ذلك، فإن المصالح التجارية النمساوية كانت كافية لمترنيخ ليصرح بأن تلك المصالح مهددة بإغارة محمد علي. وذكر قائلاً:

"إن مبادئ إمبراطور هابسبورج معروفة جيداً (وهي تتمثل في العمل على المحافظة على وجود وحماية الباب العالي) إن المصالح الأوروبية المتعددة والمشاركة في الثورة، والمخاطر التي من الممكن أن تنشأ عن سكون أوروبا" وشدد على أن إمبراطورية هابسبورج "لن تظل كمشاهد للأحداث" وأوضح المستشار النمساوي أن النمسا "أرادت حدوث تسوية سريعة للاختلافات الواقعة بين محمد علي والباب العالي، والنصيحة الوحيدة التي نوجهها لمحمد علي هو أن يستسلم.[(١)]"

على الرغم من نوايا مترنيخ الحسنة لحماية المصالح التجارية لدولته، فإن أزمة محمد علي الأولى قد انتهت بهزيمة الطرف الذي تسانده النمسا وهو السلطان. وفي التسوية السلمية التي نشأ عنها التوصل لمعاهدة كوتاهية The Convention of Kutiah في ذو الحجة ١٢٤٨هـ/ مايو ١٨٣٣م، فإن ڤيينا كانت في موقف لا يسمح لها بالدفاع عن مصالحها التجارية في المنطقة السورية. وبالتالي، فقد اشتملت التسوية السلمية على عدد من الأوجه التي تضر بمصالح التجار النمساويين والأوروبيين بشكل عام. وتبعاً لشروط الاتفاقية، فكان يُسمح للإداريين الجدد في سوريا وفلسطين (المصريين) بإسقاط التنازلات العثمانية القديمة التي كانت سارية في المنطقة والتي كانت لصالح التجارة الأوروبية. وسمح هذا الاتفاق (معاهدة كوتاهية) The Convention of Kutiah

---

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. Pp. 58-66. Esteed ,Henry Wecham, The Habasburg Monachry , London Constable And Company Limited , 4th Ed.,1919.

Http://Www.Elib.At/Index.Php/Hapsburg_Monarchy_-_Habsburg_-_Henry_W_Steed_-_1919#Chapter_I_-_The_Monarch_And_The_Monarchy

Lingelbach , Wm. E., Austria-Hungary , Based On The Work Of Paul Louis Legdr , Reprint For The History Of Nations Series, Chicago 1907, The H.W. Snow And Son Company.

Http://Www.Archive.Org/Details/Austriahungary00legeiala .

بتقديم الاحتكارات التجارية التي كانت سارية بالفعل في مصر لهذه المناطق.

ولا يوجد دليل مباشر على أن القرار الذي اتخذته إمبراطورية هابسبورج بدعم موقف الحكومة العثمانية أثناء أزمة محمد علي الثانية، كان بسبب رغبة النمسا في عكس الشروط التمييزية التي أقرتها معاهدة كوتاهية ضد التجارة الخارجية. ومع ذلك، يبدو أن هذه هي الحقيقة. وبحلول نهاية الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م، فإن الإدارة المصرية لسوريا ساهمت في تطوير الاقتصاد المحلي والذي نتج عنه تحفيز التجارة الخارجية. وتعد تجارة هابسبورج واحدة من المستفيدين الرئيسين من هذا الموقف، فإن ڤيينا ستفعل كل ما تستطيع في سبيل تعزيز تجارة هابسبورج إلى سوريا. وفي هذا الإطار، فإن دعم النمسا لموقف السلطان بين ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م و١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، يكون متسقاً مع ما كان سائدا في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي حين حاول مسؤولو هابسبورج الرسميون دفع العلاقات التجارية مع الدولة العثمانية.

وهناك إجراءان دعمتهما ڤيينا لتعزيز التجارة مع الدولة العثمانية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وتفوق أهميتهما كل ماسبق ذكره. ويتمثل هذا الإجراءان في مشاركة ڤيينا في شؤون شركة الشحن النمساوية لويد، ومحاولة الحكومة ضمان شروط تجارية أفضل للنمسا بعد إبرام الدولة العثمانية اتفاقاً تجارياً جديداً مع بريطانيا عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٨م.ولم تدع تلك الاجراءات مجالاً للشك في جدية الموقف الرسمي النمساوي لمد الروابط التجارية لهابسبورج خاصة البحرية منها مع الدولة العثمانية.

ينبغي إلقاء الضوء على شركة لويد النمساوية [١] وتداخل ڤيينا مع الشركة. على الرغم من أن النمسا -بحلول الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي - قد أبدت رغبتها في تطوير علاقتها البحرية مع الدولة العثمانية- وبحلول نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي – فكانت شركة لويد النمساوية واحدة من أهم خدمات الشحن الرئيسة العاملة

---

(١) في عام ١٢٤٨ هـ/ ١٨٣٣ قامت سبع شركات تأمين في مدينة (ميناء) تريستي بتأسيس شركة لويد النمساوية في تريستي وذلك مع خطوط شركة لويد في لندن. وخلال فترة بسيطة من تأسيسها كانت إدارتها خاضعة للإمبراطور النمساوي في هذا الوقت فرديناند الأول Ferdinand I Of Austria للحصول على امتيازات ملاحة البواخر في الشرق. في عام ١٢٥١ هـ/ ١٨٣٦ قام قسم البواخر في الشركة ببناء ٦ سفن. وفي عام ١٢٦٠ هـ/ ١٨٤٤م حققت الشركة قفزة أخرى حينما استحوذت على الخط الملاحي لشركة الدانوب لملاحة البواخر من إسطنبول إلى سيمرنا بكافة أدواته. وفي العام ١٢٦١ هـ/ ١٨٤٥م أعلنت الشركة عن امتلاكها الخدمات البريدية للملكية المزدوجة النمساوية – المجرية.

المصدر : Http://Flagspot.Net/Flags/At~Oeslm.Html

بين أوروبا والشرق، وقد اتخذت تريستي موقعاً لها، وكان الهدف الرئيس لمؤسسي تلك الشركة أن تضطلع بجمع المعلومات البحرية والتجارية، ولم يكن التدخل في "الجوانب التقنية للتأمين" وحمل السلع من الوظائف الرئيسة لها في ذلك الوقت.

وفي أوائل تاريخ شركة لويد Lloyd، كانت القوة الدافعة لإنشاء شركة الشحن تتمثل في فردين يعملان في القطاع الخاص.كان لديهما شغف بمنطقة شرق المتوسط وبالتالي وجَّها مصالح الشركة لهذه المنطقة. وكان أول مدير للشركة Karl Ludwig Bruck [١] يتسم بالنشاط وثري وهو رجل أعمال تريستي، ويشارك فريدريك ليست Frederich List رؤيته حول المستقبل التجاري للولايات الألمانية وللنمسا والذي يكمن في التجارة البحرية مع الشرق الأدنى.وكان Salomon Mayer von Rothschild سولومون ماير دي روتشيلد [٢] من أثرى أثرياء إمبراطورية هابسبورج وكان مديراً لفرع شركة بنكية في ڤيينا تحمل اسمه. وكان اهتمامه ينصب على مدّ علاقات النمسا البحرية مع الدولة العثمانية ويبدو ذلك جلياً في النص الذي أصدره أل روتشيلد ومفاده "إنها العاصمة التي لا يمكن بدونها أن تبدأ الشركة في تقديم خدماتها للشرق في عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م". ولكن لم يضطلع رجال الأعمال والمصرفيون الأثرياء فقط بتحديد مستقبل لويد النمساوية في الشرق الأدنى.

---

(١) كارل لودويج فون بروك "**Karl Ludwig Von Bruck**" (٢٧ ربيع الاخر ١٢١٣ هـ/ ٨ أكتوبر ١٧٩٨م – ٧ ذو القعدة ١٢١٢ هـ/ ٢٣ إبريل ١٨٦٠م) كان نائباً نمساوياً، وفي عام ١٢٣٦ هـ/ ١٨٢١ ذهب إلى مدينة تريستا للمشاركة في حرب الاستقلال اليونانية وظل هناك لعدة سنوات وأنشا شركة لويد تريستا (سميت بعد ذلك لويد النمساوية)، في عام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨ عين نائباً في البرلمان في فرانكفورت، وبعد ثورة النمسا عام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨ عين وزيراً للتجارة والمرافق العامة. ومن خلال عمله كوزير للتجارة قام بعدد من الإصلاحات في السياسة الصناعية، وأنشأ عدداً من خطوط التلغراف وبنى عدداً من الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وانشأ اتحاداً للبريد الألماني النمساوي. وفي عام ١٢٧١ هـ/ ١٨٥٥ أصبح وزيراً للمالية ولم يحقق أية اصلاحات في مجال السياسة المالية خاصة في ظل الأزمة المالية التي نتجت عن الحرب الإيطالية وأقاله الإمبراطور وانتحر في اليوم التالي مباشرة.

المصدر: .De.Wikipedia.Org/Wiki/Karl_Ludwig_Von_Bruck

(٢) سولومون ماير دي روتشيلد Salomon Mayer Von Rothschild (١١٨٨ هـ – ١٢٧١ هـ / ١٧٧٤م ـ ١٨٥٥م) آخر يهودي بلاط في أوربا فرع الأسرة في فيينا. وكان صديقاً لمترنيخ زعيم الرجعية الأوربية الذي ساعده في التغلب على أزمات مالية عديدة، وصدر قرار إمبراطوري بمنح سولومون وإخوته الأربعة البارونية وذلك عام ١٢٣٧ هـ/ ١٨٢٢م بعد بضعة أيام من حصول حكومة مترنيخ على قرض ضخم من بيت روتشيلد. كما أن علاقة سولومون روتشيلد بأفراد أسرته المنتشرين في أرجاء أوربا أتاحت له أن يكون مصدر معلومات مهماً لمترنيخ حول التطورات السياسية الجارية على الساحة الأوربية. ويُقال إنه ساعد مترنيخ على الهرب أثناء ثورة ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م وأخفاه في منزله. ومن أهم إنجازات سولومون روتشيلد بناء أول خط سكك حديدية في النمسا وتأسيس بنك كريديتا نستالت النمساوي الذي أصبح فيما بعد بنك الدولة النمساوية. وخلفه ابنه سولومون روتشيلد (١٢١٨ هـ – ١٢٨٩ هـ / ١٨٠٣م ـ ١٨٧٢م) الذي عُيِّن في البرلمان النمساوي.

المصدر:

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Salomon_Mayer_Von_Rothschild

كما يحدث في أغلب المساعي المتعلقة بالاقتصاد في عهد ما يسمي "بحركة ما قبل مارس"، اضطلعت الحكومة بدور في شركة لويد النمساوية. في عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٦م، وصلت الشركة إلى ڤيينا لتحتكرتوزيع البريد بين موانئ النمسا والشرق.وقد أوضحت الشركة أن الحاجة تقتضي تطوير الاتصالات بين إمبراطورية هابسبورج واليونان.وبعد تردد قبلت حكومة ميترنيخ ذلك. بالإضافة إلى منح الحكومة الاحتكار البريدي الذي كانت تطمح إليه لويد (وتكون بذلك قد أنهت بريد الشرق الذي كان يعمل منذ عقد)، فقد قدمت لها أيضاً أول دعم مالي لشركة الشحن، وإذا أخذ في الاعتبار الأسباب التي دفعت الحكومة النمساوية لتلبية طلب الشركة، فإنه يبدو واضحاً إنه إذا لم يقصد مؤسسو لويد تقديم المساعدة لهم فيما يخص خط الشحن كدعم رئيسي لنقل السلع لشرق المتوسط، فإن الحكومة كانت تقصد ذلك.ووفقاً لمترنيخ، فإن الحكومة قد قررت تقديم الدعم للويد ويرجع ذلك لعدد من المزايا والتي تشمل المزايا التجارية التي قد تعود بالنفع على إمبراطورية هابسبورج. وأكد المستشار النمساوي ميترنيخ، أن دعم هذا الخط من شأنه أن يعمل على تحرير التجار النمساويين من الاعتماد على السفن البخارية الأجنبية مما يشجع على توسع تجارة تريستي كما سيمنع القوى الأخرى من الهيمنة على المتوسط، وكأداة دبلوماسية. ونتيجة لكل النقاط السالف ذكرها، فإن ذلك سيمنح النمسا هيبة واقتصاداً أقوي [١].

وعلى النقيض، فعلى الرغم من رؤية ڤيينا بأهمية الدور الذي تلعبه الاعتبارات التجارية في شرق المتوسط والتي نتج عنها قرارها بمساعدة لويد، فإن الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة النمساوية فيما يخص الشركة في الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م، فقد تسببت في إحداث ضرر لقدرة لويد على المضي قدماً في التجارة. واقتصر تدخل الحكومة على الدعم المالي، فإن ڤيينا لم تسمح للشركة بالاطلاع على التقارير القنصلية التي كان من الممكن أن تقدم للشركة معلومات هامة تتعلق بالأمور التجارية والسياسية. علاوة على ما تقدم، فإن ڤيينا قد آثرت عدم التدخل لمد خطوط شحن لويد للشرق الأدنى في عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

وعندما أدركت الحكومة النمساوية في الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م سهولة الوصول- بيسر وبتكلفة أقل- للعديد من المناطق العثمانية التي لدى إمبراطورية هابسبورج علاقات تجارية معها (مثل إسطنبول، موانئ سميرنا والسورية)

---

(1) Turnbull, Peter Evan (1840), Austria : Social And Political Condition , VOL. II William Clowes Ami Sons, London, PP.360-380

من خلال طرق بحرية من تريستي، فقد تحول موقفها إلى النقيض حيث جعلت من لويد أداة لتعزيز التجارة مع الدولة العثمانية. وبرعاية وزير المالية Kubeck [1]، فإن دعم الحكومة المالي والدبلوماسي قد زاد وتمَّ مدَّ النطاق الذي يقدم فيه الخط خدماته. ومكنت خزانة الدولة وهو ما يطلق عليه باللغة الألمانية Hofkammer لويد من الاستحواذ على الأسطول البحري الذي تمَّ إنشاؤه حديثاً لشركة الدانوب للبواخر Danube Steamship Company وأيضاً طرق الشركة خارج Galatz. وأخيراً نتيجة لجهود هابسبورج الرسمية، فإن لويد النمساوية تمكنت من دخول البحر الأسود أثناء الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م[2].

تنم الجهود التي بذلتها هابسبورج عن بعد النظر الذي تتسم به في أمور التجارة البحرية. وعلى الرغم من أن موانئ البحر الأسود لم تلعب دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية للدولة العثمانية إلا أن اهتمام القوى الكبرى بها ظهر جلياً بحلول الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م. وقد استجابت ڤيينا لما رأته من اهتمام القوى الكبرى بموانئ البحر الأسود، حيث بدأت تعمل على المزيد من تواجد النمسا في البحر الأسود، حيث أدركت النمسا أنها إذا رغبت في أن تتمتع بموقع تجاري تنافسي في القسم الشمالي من الأناضول Anatolia في المستقبل فإنه ينبغي على إمبراطورية هابسبورج اتخاذ خطوات فورية لتحظى بذلك. بالإضافة إلى كون الحكومة النمساوية بعيدة النظر، فإن نهجها كان يتصف بالذكاء لعدة أمور حيث طلبت النمسا أن تمتد خدمات شركة لويد للبحر الأسود وكان على الدولة العثمانية أن تتوافق مع ذلك على الرغم من أن ذلك يعني أن النمسا ستعمل على زيادة قدرتها لمنافسة السفن العثمانية.

وفي هذا الوقت، فإن إسطنبول قد أضعفتها الأزمات الداخلية التي ألمت بها في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م، فكانت بحاجة لتوثيق صداقتها مع النمسا فيما يتعلق بقضايا دبلوماسية. وهناك سبب آخر يتمثل في عدم قدرة الدولة العثمانية على منع

---

(١) كارل فريدريش كوبيك Carl Friedrich Freiherr Von Kübeck Von Kübau (١١٩٤هـ –١٢٧١هـ/ ١٧٨٠م – ١٨٥٥م) عيِّن وزير مالية عام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م.

المصدر: Http://Www.Ohio.Edu/Chastain/Ip/Kubeck.Htm

(2) Http://Homepage.Mac.Com/Philokypros.Macmail .

الشركة النمساوية من الإبحار في البحر الأسود لأنها إذا فعلت ذلك فستصاب القوى الأخرى بالقلق حيال اعتداء الباب العالي على حقوقهم الملاحية. وبالتالي، سيجد السلطان نفسه في مواجهة القوى الكبرى.[(١)]

وتتجلى فطنة القرار الذي اتخذته ڤيينا بالسماح للويد بالإبحار في البحر الأسود في الأرباح التجارية التي تمَّ تحقيقها سريعاً. وخلال عقود قليلة، أصبحت موانئ مثل تربيزوند Trebizond[(٢)] ذات أهمية في تجارة النمسا البحرية مع الدولة العثمانية.

وقد ترتب على قناعة النمسا المتزايدة بقدرة شركة لويد النمساوية للشحن- المنشأة حديثاً -على توسع التجارة البحرية لإمبراطورية هابسبورج لتصل للدولة العثمانية،أن أصبح للحكومة دور في شؤون الشركة، وذلك بحلول منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وفيما يتعلق بما سبق ذكره بشأن لويد، فإنه لا يدع مجالاً للشك بأن مترنيخ ووزراءه قد اتخذوا خطوات هامة بدافع زيادة خدمات الشحن التي تقدمها الشركة في منطقتي شرق المتوسط والبحر الأسود. وكان الإمبراطور النمساوي يسعى في مدَّ العلاقات التجارية مع الشرق بالعديد من الوسائل الأخرى الهامة. متبعاً بذلك خطا القوى العظمى، حيث كافح الأمير مترنيخ-في ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م و١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م - لتحقيق شروط تجارية أفضل مع الدولة العثمانية. وفي هذا الصدد، فإن نجاح الحكومة النمساوية كان محدوداً عما كان في لويد.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الباب العالي قد منح العديد من الدول الأوروبية تنازلات تجارية بعيدة المدى وكان ذلك في قرون قبل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. ومع ذلك، وبحلول الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٤٥ه/ ١٨٣٠م، طمحت كافة القوى الكبرى لتنازلات تجارية أكبر من العثمانيين. واعتبرت كافة الدول الأوروبية الصناعية أن وضع الدولة العثمانية الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية أكثر جاذبية لقربه من بضائعهم المصنعة. وبالتالي، فقد كانوا قلقين من تغير الظروف حيث يضمن لهم الوضع السالف ذكره تجارة مربحة. وكان لبريطانيا دور رائد في هذا المسعى الأوروبي لتحقيق

---

(1) Suraiya N. Faroqhi , The Cambridge History Of Turkey , Vol. 3 , The Later Ottoman Empire, 1603–1839. Cambridge University Press 2006, P. 283 – 335. Turnbul, Peter Eterevan, (1914), Austria: Social And Political Condition, Vol.II, William Clowes And Sons, London, P. 360 – 383.

(٢) ميناء تريبزوند Trebizond يقع على الساحل الجنوبي للبحر الأسود.

راجع: /Http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki

ترتيبات تجارية جديدة مع الحكومة العثمانية [1]. وقد أطلق على هذه الترتيبات التجارية الامتيازات التجارية [2].

---

(1) Faroqhi, Suraiya (2004), "The Ottoman Empire And The World Around It", I.B Tauris & Co Ltd, P. 137 – 160.

(٢) كان لوقوع الأراضي العثمانية بين المراكز التجارية الشرقية والغربية أن جعلها تواصل جذب اهتمام التجار الاوربيين، حتى بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح؛ لأن نقل بضائع الشرق الأقصى إلى أوربا كان مستمراً في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي من على أراضي الشرق الأدنى والبحر الأبيض المتوسط، كما أن التجارة في محاصيل شرق البحر المتوسط حققت مكاسب وافرة للتجار الأوربيين. وكانت الدول البحرية المشتغلة بالتجارة كالبندقية وجنوة تمارس هذا النشاط في الأناضول والبحر الأسود بموجب الاتفاقات التجارية التي حصلت عليها من البيزنطيين ومن السلاجقة قبل ظهور العثمانيين بمدة طويلة، حتى إنهم أقاموا المستعمرات في البحر الأسود ومالطة فلما بدأت تتنامى قوة العثمانيين في الأناضول اعترفوا ابتداءاً من أواسط القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي للجنويين أولاً ٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢م بحق التجارة في تلك الأراضي، ثم للبنادقة من بعدهم، وعندما سيطروا على البحر الأسود سمحوا لهم مدة بممارسة التجارة هناك أيضاً. فالواقع أننا نلاحظ في المعاهدة المؤرخة في ٨٨٤ هـ/ ١٤٧٩م التي قدمها السلطان محمد الفاتح للبنادقة أنه سمح لهم بالتجارة في طرابزون، بينما نرى في المعاهدة المؤرخة في ٩٤٦ هـ/ ١٥٤٠م المعقودة في عهد السلطان سليمان القانوني أن هذه المادة قد ألغيت. وفي المعاهدات التي عُقدت مع الدول الأخرى بعد ذلك فهي على الرغم من إقرارها بأمر السماح بالتجارة " للبلدان الواقعة بين نهر الدون وروسيا وآزاق، وأن تكون بالبر والبحر بين تلك البلدان والأراضي العثمانية " إلاّ أن الواقع هو عدم السماح بالفعل للسفن – الحاملة للأعلام الأجنبية حتى انعقاد معاهدة قينارجة الصغري ١١٥٧ هـ/ ١٧٧٤م – بالدخول إلى البحر الأسود اللهم إلاّ في بعض الاستثناءات القليلة. ثم لم تلبث الدولة بعد أن اعترفت بهذا الحق للروس أولاً أن منحته للتجار النمساويين عام ١١٩٨ هـ/ ١٧٨٤م، ثم للتجار الإنجليز عام ١٢١٣ هـ/ ١٧٩٩م، غير أن الإنجليز لم يتمكنوا بالفعل من الدخول إلى البحر الأسود إلا في عام ١٢١٦ هـ/ ١٨٠٢م، وهو التاريخ الذي سُمح فيه للفرنسيين بالدخول ثم أعقب ذلك دخول إسبانيا وصقلية وهولاندا والدنمارك وغيرها.

وفي القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي حصلت كل من فرنسا ٩٤٢ هـ/ ١٥٣٦م وإنجلترا ٩٨٨ هـ/ ١٥٨٠م وهما الدولتان العظيمتان في العصور التالية على حق ممارسة التجارة في الأراضي العثمانية تحت أعلامهما الخاصة، أما في عام ١٠٢١ هـ/ ١٦١٢م فقد شاركتهما في ذلك هولاندا هي الأخرى. وفي عام ٩٥٤ هـ/ ١٥٤٧م منحت الدولة العثمانية التجار النمساويين الذين كانوا يمارسون التجارة تحت حماية البندقية من قديم حق التنقل " في أمن وأمان " داخل أراضيها. أما التجار الروس الذين ظهروا داخل الأراضي العثمانية منذ القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي فقد اعترفت لهم الدولة بامتياز ممارسة التجارة في الأراضي والمياه العثمانية ما عدا البحر الأسود وذلك بمقتضي معاهدة بلغراد ١١٥٢ هـ/ ١٧٣٩م. وفي القرن القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي حصلت الدول الأوربية الأخرى على مثل هذه المعاهدات التجارية واحدة تلو الأخرى.

وكان قصد الدولة العثمانية من منح هذه المعاهدات هو إنعاش التجارة داخل البلاد، وحققت بالفعل نجاحاً في ذلك وهذه الأراضي التي توفرت لها المواد الخام المتعددة والرخيصة رغم كل أوامر المنع والتحديد كانت تجذب التجار الأوربيين إلى درجة كبيرة، فأقاموا متاجرهم في الموانى، ولا سيما إسطنبول وإزمير، وفتحوا فيها القنصليات، ومارسوا نشاطهم التجاري وهم يوثقون الصلات عن طريق عملائهم مع المناطق الداخلية في البلاد. وهذه المعاهدات كانت تتضمن مواد ذات فائدة عظيمة للتاجر الأجنبي الـ (مستأمن) سواء أكان من الناحية التجارية أو القضائية ؛ ومنها أنها كانت تضمن لتجار دول المعاهدات حرية ممارسة التجارة في المياه والأراضي العثمانية حاملين أعلامهم الخاصة، وعدم التعرض للأذى من أي شخص كان، وتقديم كافة التيسيرات اللازمة من قبل المسؤولين عند مرور سفنهم، وتحظر المساس بما لديهم من بضائع، والتأكيد على عدم مطالبتهم بأي نوع من الضرائب أو الرسوم تزيد عن الجمارك القانونية المقررة عليهم، وعدم مساءلة أحد منهم لدين عليه، وأن يتولى قناصلهم فض القضايا الناشئة فيما بينهم، أما خلافاتهم مع الرعايا العثمانيين فتنظر فيها المحاكم المحلية، وفي حالة تجاوز موضوع الدعوي مبلغ ٤٠٠٠ أقجة يجري النظر فيها في محاكم إسطنبول. وكان السفراء والقناصل الأوربيون يتمتعون بحق استخدام من يشاؤون لتولي مهمة الترجمة لهم، كما كان هؤلاء يتمتعون هم الآخرون ببعض الاعفاءات، وهو الأمر الذي أدي مع مرور الزمن إلى ظهور نظام أضر بمصالح الدولة العثمانية. وكان من شأن الصراع الذي ظهر في البداية بين تلك الدول الأجنبية بسبب مزاحم التفوق أن تلجأ كل دولة ترى دولة أخرى حصلت على امتياز من الدولة العثمانية إلى الحصول هي الأخرى عليه، حتى أصبحت كل واحدة منها تمارس التجارة في الأراضي العثمانية في وضع " الأمة صاحب الامتيازات الأكثر "

=

وبالتالي فيعد الاتفاق التجاري الذي أبرمته بريطانيا مع العثمانيين -في بلطة ليمان في السادس عشر من أغسطس عام جمادى الأول ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م -الأول في سلسلة جديدة من ترتيبات التجارة الأوروبية مع الدولة العثمانية وأصبحت أساسا للاتفاقات التالية.

وعلى الرغم من أنه قبل الاتفاق الجديد لم يكن لدى بريطانيا أي شكوى من تطبيق نسبة ٣% كرسم وارد والذي فرضه الباب العالي على السلع الأجنبية القادمة للموانئ العثمانية، إلا أن طلب الدولة العثمانية خضوع السلع الأجنبية التي يتمُّ شحنها داخل الدولة العثمانية لنفس الضرائب الداخلية التي تفرض على السلع العثمانية لم يلق قبولاً من البريطانيين. وأدَّى ذلك الشرط لمعارضة التجار الأوروبيين لتصدير أشياء محددة وأن يبيعوا سلعهم الأوروبية في مناطق غير ساحلية في الدولة العثمانية. والنتيجة أن المبيعات الأوروبية للدولة العثمانية لم تكن مربحة كما كان من المفترض تحقيقه.(١)

=

لمزيد من التفاصيل راجع :

Paul Masson, Histoire Du Commerce Français Sans Le Levant Au Xvllle Siècle, Paris 1911; A.C. Wood, Levant Company, London 1935, P. 136 – 178. Paul Masson, Histoire Du Commerce Français Dans Le Levant Au Xviiie Siècle, Paris 1911; A.C. Wood, Levant Company, London 1935, S. 136 – 178. Economic Life In Ottoman Europe. Taxation, Trade And The Struggle For Land, 1600–1800, Cambridg – Sydny 1981, P. 21 – 23.

(١) لقد كانت حاجة الإنجليز المتزايدة إلى المواد الخام لصناعاتهم المتنامية وإلي الأسواق الجديدة لتصريف بضائعهم هي العامل الذي دفعهم للبحث عن إمكانيات لممارسة التجارة بشروط أكثر تيسيراً في أراضي الدولة العثمانية. وكانت " شركة الليفانت " التي تأسست في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ولم تسمح بالتجارة في الشرق المتوسط متى شاء. ولهذا كان هدف وزارة الخارجية البريطانية الذي وضعته نصب عينيها أن تُرفع كافة أوامر المنع والتحديد داخل الأراضي العثمانية، وأن يجري تقليل بعض الرسوم المفروضة على التجار الأجانب وكانوا يؤدونها منذ القرن الثالث عشر الهجري/ الربع الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، ولا يقتصر التاجر الإنجليزي على تجارة الجملة وحدها بل تتاح له الفرصة لممارسة تجارة القطاعي مثله مثل التاجر العثماني. وكان الطلب بتجديد الدولة العثمانية للتعريفة الجمركية التي انتهت مدتها عام ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م فرصة ممتازة لتحقيق كل هذه الأهداف. وتحولت المفاوضات التي بدأت بين المفوضين في نهاية الجهود الدبلوماسية التي جرت بين عامي ١٢٥٠ هـ – ١٢٥٢ هـ/ ١٨٣٤م – ١٨٣٦م إلى شكل من التفاوض على عقد معاهدة رغم كل المقاومة التي كشف عنها العثمانيون في البداية. وشعر كبار رجال الدولة التي كانت في وضع لا تحسد عليه بسبب تمرد محمد علي باشا آنذاك أنهم مضطرون للتراجع أمام إنجلترا حتى يمكنهم التعجيل من ناحية بتغطية عجز الخزانة الذي سببته الرسوم الجمركية التي لم تسدد لها وسجلت في حساب الديون، وضمان الحصول على دعمها الدبلوماسي من ناحية أخرى. وعلى ذلك جرى التوقيع على " معاهدة بلطة ليمان التجارية " في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٤ هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٣٨م التي نصت على إلغاء نظام الاحتكار وأوامر حظر التصدير وإبطال مبدأ الحصول على التراخيص، والموافقة على تحصيل رسم ٩% عن التصدير ورسم ٢% عن الاستيراد بدلاً من كل الرسوم الداخلية التي كان معمولاً بها. واتضح بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة أن هناك عبارة في النسخة الإنجليزية وحدها كانت تتيح للتجار الإنجليز أن يمارسوا "كافة أنواع التجارة " في الأراضي العثمانية فأصبحت حجة لهم للشروع في تجارة القطاعي أيضاً. وعلى الرغم من كل جهود الحكومة العثمانية ورد الإنجليز بأن تغييرها منوط بشروط المعاهدة التجارية الروسية المقرر عقدها فإن حذف تلك العبارة لم يتحقق حتى المعاهدة الروسية لعام ١٢٦٢ هـ/ ١٨٤٦م في حين أن الروس في هذه المعاهدة قبلوا عدم الدخول في ممارسة تجارة القطاعي، سواء كان بيع الملح والشب =

وتغلب اتفاق بلطا ليمان على العديد من تلك المشاكل التي قيدت التجارة الأوروبية مع الدولة العثمانية. وبموجب المادتين الثانية والرابعة، فإنه تمَّ تيسير عمل التجار البريطانيين داخل الدولة العثمانية. وطبقاً لتلك الشروط الجديدة، فإن على التجار الأجانب "دفع نفس الرسوم التي يدفعها، في ظروف مماثلة، الرعايا العثمانيون الذين يعملون في التجارة الدولية للدولة العثمانية، سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين"

وقد تمَّ منح المزيد من المزايا للبريطانيين بموجب هذا الاتفاق حيث وُعدوا بإلغاء الاحتكار، وإنهاء أي حظر على الصادرات، ومرور سفن التجارة البريطانية خلال مضيقي الدردنيل والبوسفور دون تأخير(١).

وتشير الدراسات المختلفة إلى أنه نتيجة الضعف الشديد الذي منيت به الدولة العثمانية نتيجة الأزمات الداخلية في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أن اتجهت الدولة العثمانية لإبرام عدد من الاتفاقات التجارية مع كل من بريطانيا وفرنسا في شعبان ١٨٣٨هـ/ نوفمبر ١٨٣٨م وبلجيكا جمادى الآخره ١٢٥٥هـ/ أغسطس ١٨٣٩م حيث كانت تلك الترتيبات التجارية الأوروبية ضارة جداً للاقتصاد العثماني وفي ظروف أخرى بخلاف الضعف الذي تعانيه الدولة العثمانية كانت قد عارضت تلك الشروط. وحيث إن إسطنبول كانت غير قادرة على مواجهة الطلبات الأوروبية، فإن الترتيبات التجارية الجديدة دخلت حيز التنفيذ وبدأت في إحداث تطورات أدت إلى تمكين كل القوى الكبرى، بما فيها إمبراطورية هابسبورج، من أن يكون لها مكان تجاري ومالي في الدولة العثمانية أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

ويعني خفض الرسوم الداخلية أن الواردات الأوروبية لم تعد غالية الثمن للعثمانيين الذين يعيشون في الداخل. وبدأت تتدفق السلع الاستهلاكية التي تصنعها الماكينات، مؤدية لمحو العديد من الصناعات اليدوية العثمانية التي ظلت لسنوات طويلة. كما لا حظ Omer Celal Sarc في مقاله بعنوان "التنظيمات وصناعتنا":

"إن الترتيبات التجارية الأوروبية لا تسمح للحكومة العثمانية بحماية الصناعة المحلية ضد

=

والنشوق والخمور وآلات الحرب، أم كان في صيد الأسماك في المياه العثمانية وبيعها.

راجع:

Http://Www.Encyclopedia.Com/Doc/1G2-3424600439.Html

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Treaty_Of_Balta_Liman

(1) Ibid.

الرأسمالية"[١].

كما كان أيضاً خفض الضرائب على الصادرات ضاراً وأيضاً التعريفات الداخلية. وهذا الانخفاض يعني أن الباب العالي قد فقد السيطرة على مصدر هام للدخل. وبحلول حرب القرم، وجدت الدولة العثمانية إنها بحاجة للاقتراض من الخارج وبذلك يكون قد بدأ المسار الكارثي الذي أدَّى للسيطرة الأوروبية على المالية العثمانية في ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م مع إنشاء إدارة الدين العام العثماني[٢].

في البداية، ذكر مترنيخ وبعض الدبلوماسيين النمساويين أن تلك الترتيبات التجارية الجديدة هي سبب عدم رغبة النمسا في عقد اتفاق تجاري جديد. وعلى الرغم من ذلك، فإن المصالح التجارية لهابسبورج سرعان ما استلزمت إحداث تغييرٍ في الموقف الرسمي. وبالفحص الدقيق للمذكرات التي تمَّ تبادلها بين حكومة هابسبورج والباب العالي، أثناء جمادى الآخره ورجب ١٢٥٥ه/ أغسطس وأكتوبر ١٨٣٩م، تبين أن النمسا اختارت التمسك بالاتفاق التجاري العثماني - الإنجليزي ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م. ويعزو تأخر النمسا في اتباع منظومة مع بريطانيا، فرنسا وبلجيكا فيما يتعلق بترتيب تجاري له مميزات أكثر مع الدولة العثمانية، ليس بسبب الاعتقاد بأن الترتيبات التجارية الجديدة كانت بغيضة بالنسبة للدولة العثمانية وإنما بسبب رغبة ڤيينا في إمهالها بعض الوقت لتحقيق مزايا تجارية أكثر. وبالانتظار حتى شعبان ١٢٥٥هـ/ أكتوبر ١٨٣٩، فإن حكومة النمسا قد نجحت في الحصول على تأكيد من الباب العالي بسريان القوانين التجارية التي تمنح مميزات لإمبراطورية هابسبورج، والتي تعود إلى معاهدة بساروڤيتس المتعلقة بتجارة النمسا في المقاطعات العثمانية في الأفلاق والبغدان، صربيا، البوسنة ويوغسلافيا حتى بعد التوصل لاتفاق جديد.

وترجع رغبة الباب العالي في منح هابسبورج شروطاً تجارية أفضل من تلك التي منحتها للدول الأوروبية الغربية لتقدير الدولة العثمانية للمساعدة التي قدمتها النمسا في أزمة محمد علي الثانية والتي بدأت في ربيع ١٨٣٩هـ/ ربيع ١٨٣٩م[٣].

عبرت خزانة دولة هابسبورج عن رغبتها في التوصل لاتفاق تجاري نهائي مع الدولة العثمانية

---

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. P45-110

(2) Ibid.

(3) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. P. 45-110.

في أوائل الأربعينات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وذلك لشكها في أن الترتيبات التجارية التي تمَّ التوصل إليها بتبادل المذاكرات الذي سبق ذكرها في ١٢٥٥هـ/ خريف ١٨٣٩م مؤقتة ومشكوك في كون شروطها ملزمة. وعند اقتراب التوصل لاتفاق، فظهرت اختلافات بشأن منح امتيازات تجارية خاصة للنمسا في خمس مقاطعات عثمانية، وأدت مطالب النمسا للحصول على تعريفات تصدير منخفضة من الدولة العثمانية، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الرئيسية Principalitiesإلى وقف المفاوضات. وبما أن روسيا كانت تحاول التوصل لاتفاق تجاري جديد مع الدولة العثمانية، فإن ڤيينا قد قررت عدم الضغط على الباب العالي حتى يتم التوصل لاتفاق روسي. وإذا كانت شروط المعاهدة التجارية الجديدة أفضل من تلك التي تمَّ إبرامها بين الدولة العثمانية وبريطانيا، فإن النمسا ستحاول الوصول لاتفاق بشروط أفضل. ووقعت كلٌّ من روسيا والدولة العثمانية معاهدتهم الجديدة في ١٦ جمادى الأولى ١٢٦٢هـ/ ١٢مايو ١٨٤٦م. وأخيراً قررت ڤيينا ألا تستخدم هذا الاتفاق التجاري كأساس لاتفاق آخر جديد يخصها وذلك لعدم رضاها عن الرسوم الجمركية المتصاعدة في عدد من المقاطعات العثمانية المتاخمة للنمسا. واستمر تنظيم تجارة هابسبورج وفقاً للمبادئ التي تمَّ ذكرها في المذكرات المتبادلة عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م والترتيبات التجارية لعام ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م التي أبرمها جوزيف الثاني. ولم يتم الفصل في معاهدة التجارة بين هابسبورج والسلطة العثمانية أثناء حكم مترنيخ (1).

وفيما يتعلق بتقدم هابسبورج التجاري مع الدولة العثمانية في عهد مترنيخ، فقد كان هناك شك بأن حكومة هابسبورج، في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، أعطت الدعم الكافي للعديد من السياسات التجارية العثمانية والتي نشأت في دوائر الحكومة النمساوية منذ عهد تشارلز الرابع.وعلى الرغم من ذلك، يجب الاعتراف بأن ظروف الشرق الأدنى المتغيرة قد تسببت في ضرورة مراجعة خطط أوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي. وعلى سبيل المثال، فإن ظروف الشرق الأدنى قد حتمت أن يكون مستقبل التجارة النمساوية مع الدولة العثمانية عن طريق البحر وليس عن طرق البلقان والدانوب، وهذا ما أكدته ماريا تريزا في نهاية عهدها. وأثارت المزايا الناشئة عن التوسع في العلاقات التجارية البحرية لهابسبورج مع الإمبراطوريات الجنوب شرقية المجاورة إعجاب حكومة مترنيخ بين ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م و١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، مما ترتب عليه دعم ڤيينا لعدد من الخطوات التي كانت تهدف إلى تطوير التجارة البحرية. ومن ضمن الجهود التي بذلتها الحكومة: إصدار بعض إجراءات الإصلاح القنصلي، اللجوء للدبلوماسية لحماية

(1) Ibid.

المصالح عند اقتضاء الحاجة لذلك، الدعم الرسمي لشركة الشحن لويد النمساوية الجديدة، والتوصل لشروط تجارية أفضل مع الدولة العثمانية. ولم يتم الإفصاح عن دليل يتعلق بدافع الحكومة لاتخاذ هذه الخطوات وما إذا كان القطاع الخاص يحثها على ذلك أو أنها كانت تتمتع بمساندته. والحقيقة أن مترنيخ، الذي اتخذ مواقف عدائية تجاه الدولة العثمانية ومستقبلها، قد اتبع عدداً من السياسات التي كانت تهدف لتقوية الصلات بين هابسبورج والدولة العثمانية، على الأقل في مجال التجارة. وكانت تلك السياسات توضح أن التجار ورجال الصناعة النمساويين قد تجاهلوا موقف القطاع الخاص الضعيف تجاه الأسواق العثمانية وكان لهم دور في تشجيع مترنيخ على تطبيق سياسته التجارية الودية (١).

ونتيجة للاضطرابات الداخلية في إمبراطورية هابسبورج أثناء عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، فقد الكونت مترنيخ منصبه كمستشار نمساوي وتنازل الإمبراطور فرديناند(٢) عن عرش هابسبورج لابن أخيه فرانسيس جوزيف(٣). وقد أثرت هذه التغيرات على العديد من نواحي الحياة في النمسا ويتضمن ذلك المسار الذي سلكته الإمبراطورية في التجارة مع الدولة العثمانية. في الخمس والعشرين عاماً التي أعقبت انتهاء عهد مترنيخ، لم تكن حكومة هابسبورج داعمة للتجارة مع الدولة العثمانية كما فعل إمبراطور ومسؤلو النمسا في القرنين الثاني والثالث عشر الهجري/ الثامن عشر وأوائل التاسع عشر الميلادي.

لم تكن علاقات فرانسيس جوزيف الأولية مع الحكومة العثمانية حماسية وتفسر هذه الملاحظة سبب معارضة/عدم رغبة السلطان وحكومته في دفع العلاقات التجارية قدماً مع الدولة العثمانية في الأعوام المقبلة. وتفسر الأحداث، أكثر من أي سياسة عدائية مباشرة ينتهجها السلطان مع

---

(1) Schierbrand, Wolf Von, Austria-Hungary: The Polyglot Empire (1917), New York, Frederick A. Stokes Company, 1917, Online Version, Www.Archive.Org, P.224–238. Turnbull, Peter Evan: Austria – Politics And Government, 1786-1852, Vol: 2, London: J.Murray, Www. Archive.Org.

(٢) فرديناند الأول، إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا (٨ رجب ١٢٠٧ هـ – ٣ ربيع الاول ١٢٥١ هـ / ١٩ أبريل ١٧٩٣ - ٢٩ يونيو ١٨٧٥) خلف والده (فرانسيس الثاني إمبراطور الرومانية المقدسة) كإمبراطور والملك في عام ١٢٥١ هـ/ ١٨٣٥. اختار التنازل عن العرش عام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م بعد سلسلة ثورات. كما أنه كان ملك لومبارديا فينيتو.
راجع : Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Ferdinand_I_Of_Austria

(٣) فرانسيس جوزيف الأول (بالألمانية:Franz Joseph I) (٢٨ صفر ١٢٤٦ هـ – ٢٥ محرم ١٣٣٥ هـ / ١٨ أغسطس ١٨٣٠ – ٢١ نوفمبر ١٩١٦) إمبراطور النمسا، ولد في قصر شون برن في فيينا كأكبر أبناء الأرشدوق فرانز كارل، تولى مقاليد الحكم في عام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨ وتزوج في سنة ١٢٦٩ هـ/ ١٨٥٣ من الملكه اليزابيث.
لمزيد من التفاصيل راجع: Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Franz_Joseph_I_Of_Austria

العثمانيين، الحالة المتردية التي آلت إليها العلاقات بينهما في عامي ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م و١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م. عندما اعتلى فرانسيس العرش عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، لم تكن الثورة داخل أراضي هابسبورج قد انتهت. وكان ثوار هنغاريا يمثلون خطراً حقيقياً حتى تمكنت القوات الملكية النمساوية -بمساعدة روسيا- من إخماد الثورة. أظهرت الحكومة العثمانية تعاطفها مع موقف هنغاريا – تماماً كما حدث في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي-ولكنها لم تقدم دعماً مباشراً. هذه المرة، سمحت إسطنبول لثوار هنغاريا المهزومين باللجوء للدولة العثمانية. أزعجت هذه السياسة العثمانية حكومة هابسبورج وبارون ستيومر Baron Sturmer الممثل الدبلوماسي للنمسا لدى الباب العالي والذي يعمل تحت إمرة المستشار النمساوي الجديد فيليكس شوارزنبرج Felix Schwarzenburg[١] والذين طلبوا من الباب العالي تسليم هؤلاء الثوار لهابسبورج. ورفضت الحكومة العثمانية هذه المطالب وعلى الرغم من ذلك، ظلت النمسا ثابتة على موقفها. أبلغ ستورمر Sturmer وزير الخارجية العثماني علي باشا أن النمسا ستعتبر هروب أي من اللاجئين، سبباً للحرب. وتبع ذلك إرسال ڤيينا لعدد من الوكلاء بتعليمات للدولة العثمانية من أجل عودة قادة ثورة هنغاريا للنمسا مثل لويس كوسوث Louis Kossuth[٢] قائد الثورة المجرية. ورغم كل ذلك لم تستجب إسطنبول. وفي ١٧ من شوال/ ١٦ من سبتمبر تمَّ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نتيجة لمواقفهم المتعنتة إزاء قضية اللاجئين.ولم يحدث مطلقاً منذ الحرب التي خاضها جوزيف الثاني ضد العثمانيين أن وصلت العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية إلى مثل هذه الحالة.

وصلت العلاقات النمساوية-العثمانية لأسوأ مراحلها. تراجعت حكومة هابسبورج عن موقفها خشية أنه في حالة نشوب حرب مع الدولة العثمانية سيترتب على ذلك حدوث صراع أوروبي. وافقت ڤيينا على العفو عن غالبية الهنغاريين الذين فروا للدولة العثمانية، مما سمح بعودة العلاقات الدبلوماسية في ربيع الآخر ١٢٦٦هـ/ أبريل ١٨٥٠م. سمحت الدولة العثمانية لـ لويس كوسوث Louis Kossuth (قائد ثوار هنغاريا والمكروه في ڤيينا) بالهرب لبريطانيا؛ مما أشعل الغضب

---

(١) فيليكس شوارزنبرج Felix Schwarzenburg (١٢١٥ هـ – ١٢٦٨ هـ/ ١٨٠٠م-١٨٥٢م) مستشار النمسا والذى أعاد امبراطورية هابسبورج إلى مكانتها كقوة أوروبية بعد الأحداث التى حدثت عام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م .

راجع : Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Prince_Felix_Of_Schwarzenberg

(٢) لويس كوسوث Louis Kossuth (١٢١٧ هـ – ١٣١١ هـ/ ١٨٠٢م – ١٨٩٤م) كان محامياً مجرياً وسياسيا بارعا نشط خلال الثورة المجرية عام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م وكرم في بلدان عديدة منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Louis_Kossuth

الرسمي وأيضاً قرار إسطنبول باستخدام اللاجئين الهنغاريين كقوات ضد القوات النمساوية في نزاع دولي حول استقلال مونتينيجرو في أوائل ١٢٦٦هـ/ أوائل ١٨٥٠م وبالتالي، لم يتم التوصل لمصالحة فعلية بين النمسا والدولة العثمانية.(١)

وقد ساهمت البعثة التي أرسلتها ڤيينا عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م – والتي قادها تشارلز لينين Charles Leningen (٢)- في التوصل لتسوية فيما يخص قضية مونتنجرو، مما أدى لعودة العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية أكثر طبيعية. ونجحت النمسا-بعد أن استردت قوتها بعد انتهاء الأزمات الداخلية التي كانت سبباً في ضعفها- في وقت بعثةLeningen للتوصل لاتفاق مع الدولة العثمانية بناء على العديد من مطالب النمسا. وكانت بعض هذه المطالب تتعلق بالتجارة، وبخاصة، طلب Leningen كف مضايقة العثمانيين للتجار النمساويين وتعويض النمساويين عن الخسائر التي تعرضوا لها. ويؤكد ذلك على رغبة النمسا-على الرغم من غضبها من الموقف العثماني حول قضية اللاجئين الهنغاريين- في الإبقاء على علاقتها الودية مع الدولة العثمانية. وذلك إدراكاً منها أن نهاية الدولة العثمانية ليست وشيكة بعد وطالما ظلت الدولة الشرقية فاعلة، فإنها تعني استمرار وجود سوق لعدد من البضائع النمساوية.(٣)

إن التطورات التي طرأت على اقتصاد النمسا- نتيجة أحداث ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م- تفسر سبب تجاهل النمسا لخلافاتها مع الدولة العثمانية ومواصلة دعمها للمصالح التجارية النمساوية هناك. وتتمثل إحدى نتائج أحداث ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨ في وجود مدير جديد للاقتصاد القوي الذي تسيطر عليه الدولة. وشغل كارل فون بروك Karl Von Bruck منصب وزير التجارة النمساوي عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، وكان في السابق مديراً لشركة لويد النمساوية وأحد مشجعي التوسع في التجارة البحرية لهابسبورج إلى شرق المتوسط. وكان حريصاً- خاصة في الفترة التي أعقبت ١٢٦٤هـ/

---

(١) انظر المبحث الثاني من الفصل الأول ص١٩٥ – ٢٠٠.

راجع:

Miller, William (1913), The Ottoman Empire, (1801–1913), Cambridge University Press, P. 200 – 240.

(٢)كارل فريدرش فيلهلم Carl Friedrich Wilhelm Emich Prince Of Leiningen ١٢ جماد الأخر ١٢١٩ هـ – ١٥ ربيع الاول ١٢٧٣ هـ / ١٢ سبتمبر ١٨٠٤م – ١٣ نوفمبر ١٨٥٦م، أحد النبلاء الألمان وكبار السن والأخ غير الشقيق للملكة فيكتوريا من المملكة المتحدة.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Carl,_3rd_Prince_Of_Leiningen

(3) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

١٨٤٨م- على دفع الاقتصاد المحلي للنمسا باتخاذ عددٍ من الخطوات في هذا الشأن، والتي كان لها أكبر الأثر في دعم التجارة مع الدولة العثمانية.

وأعطى التوسع الصناعي للنمسا دفعة للبرنامج الاقتصادي الذي انتهجه كل من السلطان الجديد ووزير التجارة. بانتهاء نظام الروبوت القديم للزراعة، فقد شجع بروك Bruck انتقال صغار الفلاحين للحضر حيث ينضمون لقوة العمل في الصناعة. وبينما لم ينشأ عن هذه السياسة تحويل النمسا من منطقة إنتاج زراعي لمنطقة صناعية، فإنها قد ساهمت قي رفع الإنتاج الصناعي. وكان اهتمام القطاع الخاص والدولة بإنشاء السكة الحديد له أكبر الأثر على زيادة الإنتاج الصناعي للإمبراطورية.وقد حفز تطور السكك الحديدية على نمو الصناعات الثقيلة مثل الفحم والحديد والصلب. وعلى الرغم مما سبق، فإن هذه البرامج الصناعية التي دعمتها الحكومة لم تكن فعالة. فقد أعاقت الخلافات، التي نشأت للتكوين المتعدد الجنسيات الذي أصبحت عليه الإمبراطورية وتعقيدات البيروقراطية النمساوية، المبادرات المتعلقة بالتطور الصناعي. ومع ذلك، فإن السياسة التي اتبعها فرانسيس جوزيف وبروك Bruck، والتي تتمثل في اتجاه إمبراطورية هابسبورج نحو مزيد من التصنيع، ساهمت في أن يكون اقتصاد النمسا أكثر حداثة. وعاد ذلك بالنفع على الصناعات الخفيفة والثقيلة معاً. وكانت زيادة إنتاج الصناعات الخفيفة ذات أهمية مباشرة لتجارة التصدير الخاصة بهابسبورج للدولة العثمانية، وكان تصدير هابسبورج يتألف من سلع رخيصة يتم إنتاجها في المصانع.

ونتيجة لأن سياسة التجارة الخارجية للنمسا في ستينات القرن الثالث عشر الهجري/ أوائل الخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م قد تركزت على تحقيق منطقة تجارة قائمة على السوق الأوروبية المشتركة، والتي تضم إمبراطورية هابسبورج بأكملها ودول الاتحاد الجمركي الألماني بقيادة بروسيا، فقد يبدو ظاهرياً أن بروك Bruck قد تخلي عن تطلعاته التجارية في الشرق الأدنى. ولكن ما يلي سيثبت أنه لم يتخل عن تلك الطموحات. كان بروك Bruckواقعياً وتابعاً لفريدريك لست، وبالتالي، فإنه كان يعتقد بأن التوصل إلى منطقة اقتصادية ألمانية من شأنه أن يوفر للنمسا الأسواق التي تحتاجها لتوزيع منتجاتها بينما ستمد إمبراطورية هابسبورج بالسلع التي تحتاجها. ولتحقيق ذلك، فقد وجه Bruck التجارة النمساوية للمسار الذي لم تتخلف عنه حتى انهيار الإمبراطورية النمساوية عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م. ولكونه حريصاً وفطناً مثل رجال الاقتصاد الحكماء في التاريخ التالي لإمبراطورية هابسبورج، فقد رفض اتباع سياسة من جانب واحد في أمور التجارة الخارجية. وقد طبق وزير التجارة النمساوي عدداً من البرامج التي تهدف لبناء التجارة البحرية من تريستي للجنوب الشرقي للنمسا، وذلك لأن أحلامه بالتجارة

مع الشرق لا تزال حاضرة. وباستمرار دعم الحكومة لشركة لويد النمساوية فقد أسهم ذلك في جعل لويد أكبر أسطول بحري نمساوي بل خط شحن رئيسي يعمل في المتوسط بأكمله بحلول الستينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ الخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م. وكان قرار الحكومة بالبدء في إنشاء خط سكة حديد –على سيمرنج Semmering[1] وينتهي في الجنوب في تريستي- بنفس الأهمية لتنشيط التجارة العثمانية مثل الدعم الذي منحته الحكومة لشركة لويد. وعند اكتمال هذا الخط، فإن خط السكة الحديد الجنوبي قد عجل من تدفق البضائع خلال تريستي إلى الأسواق فيما وراء البحار مثل الموانئ العثمانية.[2]

بالإضافة لهذه البرامج الاقتصادية التي ترعاها الحكومة، فقد شهدت الفترة التي أعقبت ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م في التاريخ الاقتصادي النمساوي تطوراً- في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي- يتمثل في تعزيز تجارة هابسبورج للدولة العثمانية. ومع بداية عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م، بدأت الغرف التجارية في الظهور في الجزء النمساوي من إمبراطورية هابسبورج. وسعت تلك الغرف في دفع النمو الصناعي والتجاري، وكانت تتألف من المواطنين الذين يمثلون مصالح اقتصادية هامة ومتنوعة. وكانت وظيفتهم الأساسية تتمثل في تقديم النصيحة للحكومة المركزية في أمور مثل الإنتاج الصناعي، النقل، والتجارة المحلية والخارجية. وبحلول أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، أصبحت الغرف التجارية والصناعية قوة ذات ثقل حيث تؤثر اقتراحاتها للحكومة المركزية على اتجاه الشؤون الاقتصادية. وكما توضح الدراسات المختلفة فإن مسار التجارة النمساوية مع الدولة العثمانية أصبح متأثراً بالأفكار والطلبات التي تقدمها غرف التجارة المحلية المنشأة في منتصف القرن. وبما أنه قد تمَّ إنشاء العديد من المصانع في المراكز الصناعية[3]، فأصبح جلياً السبب وراء اهتمامهم (الغرف التجارية) بتصدير النمسا للدولة العثمانية، والذي يتبعه المنتجات المصنعة.

وبحدوث بعض التطورات الاقتصادية في أوائل الخمسينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م في إمبراطورية هابسبورج، والتي عملت على تطوير

---

(١) سيمرنج هى الممر الجبلي في جبال الألب الشمالية الشرقية التي تربط جنوب النمسا وستيريا Stryia، وتشكل حدودا طبيعية بين المنطقتين. Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Semmering_Pass

(2) Ibid

(٣)كانت هذه المراكز في كل من بولندا وبوهيميا والتشيك وبافاريا وسكسونيا

WME. Lingelbach (1910), Austria-Hungary: The History Of Nations, Based On The Work Of Paul Louis Legdr, Volume XVII, The H.W. Snow And Son Company, P.85.

التجارة النمساوية للمناطق العثمانية، ولكن بنشوب حرب القرم ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م فقد أعاقت ظهور النتائج الايجابية لهذا التطوير. في الماضي حين كانت الدولة العثمانية تشارك في حروب أجنبية، أو كان لديها اضطرابات داخلية، فإن ذلك ينعكس على التجارة الخارجية ويشمل ذلك التجارة الخارجية مع الدول التي لديها علاقات ودية مع الدولة العثمانية.

وإذا كانت حرب القرم ذات تأثير مباشر على التجارة بين تريستي والموانئ العثمانية، فإنها ساعدت النمسا ودولاً أوروبية أخرى في الوصول لعلاقات تجارية أفضل في نهاية الحرب. وفيما يتعلق بالخلافات بين الدولتين، فقد تمَّ تنحيتها جانباً أثناء فترة الحرب. وساندت النمسا الموقف العثماني في الحرب ضد روسيا وبذلك تكون قد كسبت امتنان العثمانيين لها مما نتج عنه منح العثمانيين مزايا تجارية وغيرها في اتفاقية باريس.(١)

ويظل **السؤال مطروحاً** حول اختيار ڤيينا اتخاذ موقف مهادن تجاه إسطنبول. تمَّ الاتفاق بين ڤيينا وسانت بطرسبرج في أوائل الخمسينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م على أن إمبراطورية هابسبورج تدين لروسيا؛ وذلك لتقديم روسيا يد العون لها أثناء الثورة الهنغارية عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م. وبالتالي، فقد توقع سانت بطرسبرج- في عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٥٣م- أن ڤيينا سترد مساندة روسيا لها في صراع القرم. ووضع بروك جانباً تطلعاته التجارية مع الدولة العثمانية، وأوضح أنه ينبغي على النمسا أن تتصرف كما تريد روسيا. وساعدت والدة فرانسيس جوزيف على عدم الانحياز لآراء بروك وكانت في الوقت نفسه مؤيدة لرأي وزير الخارجية بول تريكوفولي. وعلى الرغم من عدم وضوح سبب اقتناع فرانسيس جوزيف بمساندة منهج بول تريكوفولي Buol Tricopholi وزير خارجية النمسا(٢) في ذلك الوقت إلا أنه بدا

---

(١) للمزيد، انظر الفصل الأول من المبحث الثالث، وراجع أيضاً:

Donald Quataert , (2005) , The Ottoman Empire,1700–1922 , Cambridge University Press 2005 , Pp.75 -85. The Ottoman Empire And Early Modern Europe , *New Approaches To European History Series* Editors (Daniel Goffman), Cambridge University Press 2004, Pp. 169. -Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

(٢)كارل فرديناند فون Karl Ferdinand, Count Von Buol-Schauenstein (ولد في ٢٠ ذو القعدة ١٧٩٧ هـ/ ١٧ مايو ١٧٩٧م، ريجنسبورج، ألمانيا، توفي ٧ جماد الأخر ١٢٨٢ هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٦٥م، فيينا، النمسا) وزير الخارجية (١٢٦٨ هـ – ١٢٧٥ هـ/ ١٨٥٢م – ١٨٥٩م) للإمبراطورية هابسبورغ النمساوية، والتي أدت إلى سياسات القطيعة مع روسيا وتفكك التحالف بين المحافظين (النمسا وبروسيا وروسيا). دخل الخدمة الدبلوماسية النمساوية عام ١٢٣١ هـ/ ١٨١٦م، وكان سفيراً لدى بادن ١٢٤٣ هـ/ ١٨٢٨م، فورتمبرغ ١٢٦٠ هـ/ ١٨٤٤م، وروسيا ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م، وبريطانيا العظمى ١٢٦٧ هـ/ ١٨٥١م. في أعقاب وفاة رئيس الوزراء فيليكس الأمير شوارزنبرج زو (جماد الاخر ١٢٦٨ هـ/ أبريل ١٨٥٢م)، عُيّن وزيراً للشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء =

واضحاً أن الاعتبارات التجارية لا تأثير لها على القرار الإمبراطوري، بمعنى أن تحقيق المصالح التجارية للنمسا مع إسطنبول لم يكن ذا أهمية بالمقارنة بالأولويات الأخرى.

كانت دبلوماسية هابسبورج مساندة للعثمانيين مابين ربيع الأول ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م وربيع الآخر ١٢٧٢هـ/ ديسمبر ١٨٥٥م ويظهر ذلك في العديد من الأمثلة.فقد أرسلت ڤيينا في ٧رمضان١٢٧٠هـ/ ٣ يونيو لعام ١٨٥٤م إنذاراً لروسيا موضحة فيه أنه لا ينبغي أن يتسع نطاق الحرب لتشمل ما بعد جبال البلقان، وأيضاً على روسيا أن تشير لموعد إخلاءها للإمارات. وبعد مرور احد عشر يوماً، أبرمت النمسا اتفاقية مع الدولة العثمانية وفيها وعدت النمسا بتأييد فكرة الحفاظ على الدولة العثمانية. وقد تمَّ وضع الخطط لاحتلال النمسا للإمارات التي ستخليها روسيا، وأيضاً خطط لمواجهة رد فعل هابسبورج في حالة حدوث أي اضطرابات في البلقان، والهدف من ذلك دعم المصالح النمساوية في مناطق البلقان والدانوب. وبحلول بداية ذي الحجة/ نهاية أغسطس كانت ڤيينا قد نفذت وعدها. وبعد رحيل القوات الروسية، دخلت النمسا الإمارات الرومانية. وفي مواقف أخرى يبدو فيها العداء لروسيا جلياً، حيث كونت النمسا تحالفاً -هجومياً ودفاعياً -مع بريطانيا وفرنسا في ربيع الأول ١٢٧١هـ/ ديسمبر ١٨٥٤م. في ربيع الأول ١٢٧٢هـ/ ديسمبر ١٨٥٥م، فقد أرسلت النمسا تحذيراً لروسيا مفاده إما أن تقبل روسيا الخطط المقترحة التي قدمتها فرنسا وبريطانيا في مؤتمر النقاط الأربعة الذي انعقد في ڤيينا لإنهاء حرب القرم وتبدى موافقتها على تحييد البحر الأسود والتخلي عن بيسارابيا Bessarabia [(١)] أو الدخول في حرب مع النمسا.[(٢)].

=

للإمبراطورية.

Http://Global.Britannica.Com/Ebchecked/Topic/84515/Karl-Ferdinand-Count-Von-Buol-Schauenstein?Anchor=Ref114988

(١) بيسارابيا: هو مصطلح يشير إلى منطقة جغرافية تقع في أوروبا الشرقية يحدها من الشرق نهر الدنستير ومن الغرب نهر بروت. كان هذا المصطلح يشير إلى ما سمته الامبراطورية الروسية شرق مولدافيا التي استولت عليها بعد معاهدة بوخارست بعد الحرب الروسية العثمانية ١٢٢١ هـ – ١٢٢٧ هـ / ١٨٠٦م – ١٨١٢م. الجزء الغربي المتبقي من مولدافيا اتحد مع والاشيا ليكون مملكة رومانيا. (في الفترة القصيرة بين ١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٦م و١١٩٢ هـ/ ١٨٧٨م اثنان من المقاطعات التسع المتبقية من بيسارابيا كان جزءا من مولدافيا) في ١٣٣٦ هـ/ ١٩١٨م قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بقليل أعلنت بيسارابيا استقلالها عن روسيا تحت اسم الجمهورية الديموقراطية المولدافية واتحدت بعد ثلاثة شهور مع مملكة رومانيا.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Bessarabia

(٢) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية " مرجع سبق ذكره، ص ٤٩١ – ٤٩٨.

Mansel, Philip. (1995), Constantinople City Of The World's Desire 1453-1923, John Murray,

=

وفي مفاوضات السلام التالية التي انعقدت في باريس في جمادى الآخر ورجب ١٢٧٢هـ/ فبراير ومارس ١٨٥٦م، عبرت إسطنبول عن امتنانها للدول الأوروبية التي ساندتها وبما فيهم النمسا. وهناك مثال على تقدير الدولة العثمانية لدور النمسا وهو يتمثل في "اتفاقية المضايق"[(١)] الملحقة بمعاهدة سلام باريس. وهناك عدد من الأمثلة الأخرى في مواد معاهدة باريس ١٠، ١١، ١٥، و١٩ والتي تتعلق جميعها بدفع التجارة الخارجية للدولة العثمانية. واستفادت تجارة الشحن الأجنبية في الشرق الأدنى من الاشتراطات التي يتم بموجبها فتح البحر الأسود أمام التجار البحريين Merchant Marins من كافة الأمم (المادة ١٠)، تحرير التجارة الأجنبية في الموانئ ومياه البحر الأسود من كل العوائق ماعدا تلك المتعلقة بالصحة،الجمارك ولوائح الشرطة (المادة١١)، واعتراف الدولة العثمانية وروسيا بالقناصل الأجانب" في موانيهم الواقعة على شاطئ البحر الأسود لضمان الأمن للمصالح التجارية والبحرية لكل أمة" (المادة ١١). وبموجب المادتين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة، فسيتم إنشاء لجنة دولية للدانوب بغرض الإشراف على تطوير النهر لضمان سلامة الشحن في المستقبل. وفقدت روسيا سلطتها على منطقة دانوب الدلتا. وفيما يخص الاشتراطات الأخيرة التي سبق ذكرها، لابد من ملاحظة أن الإخفاق المتكرر للجنة الدولية- في الأعوام المقبلة - في تطبيق البرامج التي من شأنها أن تعمل على تطوير الدانوب، قد أسهمت في التقليل من آثار تلك الضمانات وتسببت في استمرار النمساويين في اتباع سياستهم السابقة المتمثلة في استخدام الطرق بدلاً من الدانوب للوصول للدولة العثمانية.

=

London.P. 26

(١) في عام ١٢٤٩ هـ/ ١٨٣٣م حصلت روسيا على أكثر من ميزة خفية وذلك تفوقا على القوى الأوروبية الأخرى. حيث حصلت روسيا من خلال شرط سري في المعاهدة التى وقعت في Skelessi Unkiar مع الدولة العثمانية حيث منحت الدولة العثمانية استثناء لروسيا في الاتفاق الذي يقضي بإغلاق المضايق أمام جميع السفن باستثناء روسيا. وبمرور السنوات الثماني أصبحت روسيا أكثر اهتماما وقلقا لضمان السلام في المنطقة أكثر من الحصول على ميزة. مثل غيرها من القوى الغربية الأوروبية، ويشعر بأن القيصر الأكثر أمانا هو دعم رجل أوروبا المريض بدلاً من تمزيقه نتيجة لهذا الإجماع بين الدول الأوربية تمّ التوصل إلى اتفاقية المضايق وتم التوقيع عليها في لندن في عام ١٢٥٧ هـ/ ١٨٤١م بين بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا، وتركيا. وتتضمن معاهدة لندن للمضايق نوعين من الاتفاقات الرئيسية. واحد هو أن السفن الحربية لا تستطيع المرور عبر المضايق في وقت السلم. ويعتبر قبول هذا الاتفاق تنازلاً كبيراً من جانب روسيا، لأن ذلك يمثل أهمية بالنسبة للسفن الروسية لتكون قادرة على الخروج من البحر الأسود وإلى الحرية في البحر الأبيض المتوسط، وذلك أكثر من أي دولة أخرى، وأيضاً القيام بالرحلة العكسية. ومن ثم يصبح من خلال هذا الطريق فقط للسفن الروسية في البلطيق وأساطيلها في البحر الأسود أن تتقابل. الشرط الأكثر أهمية أيضاً في الاتفاقية هو أن أي دولة لن تسعى ليكون لها تأثير خاص داخل الدولة العثمانية.

محمد فريد عبدالحليم: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٤٥١ – ٤٥٢.

Efraim Karsh (2001): Empires Of The Sand: The Struggle For Mastery In The Middle East, Harvard University Press.

على الرغم من أنه في أوائل السبعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م، أشارت العديد من العوامل للآفاق المشرقة للنمسا في إحداث مزيد من التطوير لتجارتها البحرية مع الدولة العثمانية، وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة هابسبورج قد شددت على أهمية علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة العثمانية. وفي العقد الذي تلا معاهدة باريس، أفصحت ڤيينا عن رغبتها في منح الدولة العثمانية الاستقلال والتكامل الإقليمي. وفي أوائل شعبان ١٢٧٢هـ/ منتصف أبريل ١٨٥٦م، وقعت النمسا اتفاقاً مع بريطانيا وفرنسا يهدف لحماية وللحفاظ على الدولة العثمانية حتى لو كان ذلك يعني اللجوء للحرب. في الأعوام التالية، بدا واضحاً أن النمسا قد تمسكت بسياستها الودية اتجاه الدولة العثمانية. وهناك مواقفها أثناء الخلاف بشأن ما إذا كان ينبغي توحيد الإمارات الرومانية وأزمة في سوريا ناشئة عن صراع بين الموارنة والدروز.

وبالأخذ في الاعتبار استعداد ڤيينا الظاهري لنسيان قضية اللاجئين الهنغاريين ودعمها للباب العالي دبلومآسيا بحلول الخمسينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م، يبدو قرار الحكومة النمساوية في أعقاب حرب القرم -بالبدء وللمرة الأولى منذ عهد تشارلز السادس – بالانسحاب من سياسة الحكومة الداعمة للروابط التجارية مع الدولة العثمانية غير متسق وغير متوافق مع الرغبة في دعم العلاقات الثنائية مع الدولة العثمانية. وكما سنرى في الصفحات التالية فإنه من المرجح أن يكون هذا التغير في السياسة يرجع للمشاعر الطيبة التي تسود ڤيينا وإسطنبول، والتي من الممكن أن تكون قد جعلت ڤيينا أكثر حرصا (خاصة في ضوء التطورات الاقتصادية للنمسا) فيما يتعلق بمد علاقات هابسبورج التجارية مع الدولة العثمانية. وتشير الدلائل إلى أن الحكومة النمساوية كانت قد بدأت العمل على إرخاء الروابط التجارية مع الدولة العثمانية. وفي عام ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م، على سبيل المثال، فإن الحكومة المركزية قد باعت السكة الحديد المشيدة جزئياً المملوكة للدولة والتي تصل ڤيينا بتريستي. وينم اختيار الدولة للتخلي عن اتجاهها الرئيسي - المتمثل في وجود رابط بين التجارة البحرية النمساوية والشرق الأدنى – عن عدم حرص ڤيينا على أن تكون فاعلة في تشكيل اتصالات الإمبراطورية وتجارتها مع أماكن مثل الدولة العثمانية. وبالتأكيد فسيكون لهذا التغيير آثاره الضارة في المستقبل. وتحت السيطرة الخاصة للباب العالي فقد فرض رسوم شحن مرتفعة مما زاد من صعوبة منافسة تجار ورجال الصناعة هابسبورج في الأسواق العثمانية.

ويعد رفض أصحاب اليد العليا في الحكومة للانخراط في الخطط الاستعمارية والتجارية التي أيدها رجال مثل بروك، الذي شغل منصب وزير المالية، عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م، كارل فون

شيرزر Karl Von Scherzer [1]، لورنز فون شتاين Lorenz von Stein[2]، فرديناند ماكسيمليان Ferdinand Maximilan (أخو السلطان وهو قائد البحرية النمساوية وكان لديه مصالح بحرية قوية) وبعض الرجال المرتبطين بشركة لويد النمساوية – دليلاً على فتور الاهتمام الرسمي لهابسبورج بالأسواق العثمانية في هذا الوقت. واشترك هؤلاء الرجال في مناصرتهم لتوسع التجارة النمساوية والوجود في الشرق الأدنى وشرق آسيا. وبالإضافة إلى الطموح لإنشاء سلسلة من محطات التبريد، والمحطات التجارية والمستعمرات بين أوروبا وشرق آسيا، حتى إن بعضهم (مثل فرديناند ماكسيمليان) حلم بمشاركة النمسا مستقبلاً في قناة تربط البحر المتوسط والبحر الأحمر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأحداث التالية – انتحار بروك ورحيل فرديناند ماكسيمليان من منصبه كقائد للبحرية النمساوية، واشتعال حرب في المقاطعات الإيطالية التابعة للإمبراطورية النمساوية عام ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩، والتعليقات الواضحة التي أدلى بها وزير الخارجية Boul ضد أي خطط والتي تبعها استحواذ النمسا على الإقليم العثماني، وعدم الحصول على دعم فرانسيس جوزيف – قد ساهمت في النهاية المفاجئة لتلك التطلعات بحلول عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م[3].

ويفسر تدهور الموقف المالي لإمبراطورية هابسبورج سبب تراجع قادة الحكومة عن مساندتهم لتشجيع التجارة للدولة العثمانية، لذلك فقد قرروا الانسحاب من طريق السكة الحديد الجنوبي والبقاء في الطرق البحرية وتنفيذ الخطط التجارية والاستعمارية التي تتسم بالمغامرة. وبعد عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، فقد ضعف الموقف المالي للنمسا بسبب الإنفاق العسكري، ودين الدولة المتزايد، ومدفوعات الفائدة، والتي كانت من أهم الأسباب للصعوبات المالية التي واجهت الإمبراطورية. في عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م، تمَّ تعيين بروك وزيراً للمالية أملا في أن يتمكن من حل تلك المشاكل. وقد ساهمت مجهوداته في تحفيز الاقتصاد، حيث أعاد الاستقرار للعملة. ولكن كان نجاحه قصير المدى. وبحلول عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م، فإن الأعباء المالية المضافة الناشئة عن الحرب على المقاطعات الايطالية وأيضاً الفضيحة المالية التي عرفت باسم

---

(١) كارل فون شيرزر Karl Von Scherzer (١٢٣٦ هـ – ١٣٢١ هـ/ ١٨٢١م-١٩٠٣م)، مكتشف نمساوي، عالم طبيعة ودبلوماسي. Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Karl_Von_Scherzer

(٢) لورنز فون شتاين Lorenz Von Stein (١٢٣٠ هـ – ١٣٠٧ هـ/ ١٨١٥م – ١٨٩٠م)، اقتصادي ألماني، وعالم اجتماع، وإدارة عامة. Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Lorenz_Von_Stein

(3) Donald Quataert , (2005) , The Ottoman Empire,1700–1922 , Cambridge University Press 2005 , Pp.75 -85,

(Eynatten affair) [1]، قد أسهمت في إضعاف الوضع الاقتصادي والمالي للنمسا مرة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن النمسا قد أوضحت أنها غير قادرة على مواصلة الدعم الذي تمنحه الدولة لخطوط سكة حديد بعينها مثل الخط الجنوبي، أو أنها غير قادرة أيضاً على أن تتولى العبء العسكري والدبلوماسي لمواصلة السياسة الاستعمارية.

وعلى الرغم مما سبق، فإن المشاكل المالية لم تكن وحدها سبباً كافياً لفقدان أهمية الأسواق العثمانية بالنسبة للمصلحة النمساوية الرسمية. وهناك العديد من الدلائل، التي لا تتعلق بالأمور المالية للإمبراطورية، والتي تشير إلى أن حكومة هابسبورج لم تكن تلق بالاً للأسواق العثمانية وفضلت بدلاً منها أسواقاً أخرى في أفريقيا وشرق آسيا. وهناك العديد من الأمثلة، بجانب الأمثلة الأخرى التي تمَّ ذكرها فيما تقدم والمتعلقة بالصعوبات المالية التي واجهت هابسبورج والتي توضح تراجع اهتمام ڤيينا بالتجارة العثمانية. وفيما يلي بعض الأمثلة:

في جمادى الأولى ١٢٧٥هـ/ سبتمبر عام ١٨٥٨م، فإن أوديسا ستيم (Odessa Steam)[2] والتي سيطرت على أرصفة محددة في فيلافرانكا[3]، والتي تمكن الشحن الروسي من أن يكون له موقع في البحر الأبيض المتوسط وينافس شركة لويد النمساوية في الشحن لإسطنبول، سوريا، اليونان، والشرق ولكن لم تأخذ الحكومة النمساوية أي موقف حيال ذلك، (فقط أبدت قلقها من ذلك). وهناك المزيد من الدلائل التي تشير لعدم الاهتمام الرسمي المتزايد فيما يخص التجارة النمساوية مع الدولة العثمانية ويظهر ذلك أنه بينما هناك بعض المسؤولين القنصليين النمساويين يلعبون دوراً في تشجيع التجارة بعد ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م، كان ذلك في مصر، Abyssinia (إثيوبيا)، وشرق أفريقيا، والأراضي الساحلية في البحر الأحمر وشرق آسيا. وهؤلاء المتواجدين في الموانئ العثمانية الرئيسية والتي لها علاقات تجارية مع الإمبراطورية النمساوية، كانت مجهوداتهم محدودة لتحفيز التجارة. والخطوة الوحيدة لتقديم يد العون للتجارة النمساوية مع الدولة العثمانية، والتي تمَّ اتخاذها في الأعوام التالية لمعاهدة باريس، كانت غير مباشرة. وفي جمادى الأولى ١٢٧٣هـ/ يناير

---

(١) هي فضيحة فساد مالى ارتبطت ببعض الترتيبات المالية داخل الجيش واسفر تفجر هذه الفضيحة عن انتحار الجنرال إيتيان والقبض على ٨ أشخاص . Http://Members.Fortunecity.Com/Rebmus/Linearc1999.Htm

(٢) شركة الملاحة الروسية

(٣) فيلافرانكا هي مدينة وبلدية تقع في مقاطعة ومنطقة الحكم الذاتي نافار، شمال اسبانيا.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Villafranca_Di_Verona

١٨٥٧م، أبرم فرانسيس جوزيف – يعمل لصالح الرابطة الألمانية-النمساوية للتلغراف – معاهدة تلغرافية مع السلطان عبد المجيد Abdul Medshid مما عمل على سرعة الاتصالات وبعض المعاملات التجارية.

من الممكن التوصل لنتيجة مفادها أن السياسة الرسمية النمساوية كانت غير محفزة للعلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والنمسا خلال فترة أواخر ١٢٦٦هـ/ أواخر عام ١٨٥٠م وذلك بسبب ميل Buol لتشكيل العلاقات الدبلوماسية بين النمسا والدولة العثمانية على أساس العلاقات الدبلوماسية كأصدقاء وكحامية داعمة للدولة العثمانية خلال فترة ما بعد حرب القرم، وكان ذلك بدافع رغبة الحكومة في إثبات حسن نوايا Buol. وفي منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، لم يكن سراً خافياً على أحد أن العامل الرئيسي في الضعف الاقتصادي العثماني كان يرجع للتوجه الأوروبي المستمر والمتزايد للسيطرة على الأسواق العثمانية بغرض تدمير صناعات عثمانية محددة "بالإنتاج بتكلفة أقل وبطرق حديثة، وتلك السلع لا تستخدم في أوروبا بل في الشرق فقط"، والمتاجرة بشروط أفضل من تلك المتاحة للعثمانيين. ومن ثم، إذا نأت إمبراطورية هابسبورج بنفسها عن المبيعات الأوروبية للمستهلكين العثمانيين، فإنها بذلك تعطي الانطباع بأنها تساعد على تحفيز الصناعة والتجارة المحلية العثمانية. ولكن لا يوجد دليل على ما إذا كانت ڤيينا كانت تريد أو لا تريد أن تترك ذلك الانطباع باتباع هذه السياسة. ومما لا يقبل الجدل، أنه لا توجد دوافع مخلصة، وراء سياسة هابسبورج. وفي غضون فترة قصيرة، استعادت النمسا اهتمامها بالتجارة العثمانية واتبعت مسلكاً ضاراً بالاقتصاد العثماني. وفي هذه الظروف، فتظل الفجوة ١٢٧٣ هـ – ١٢٧٩هـ/ ١٨٥٦م – ١٨٦٢م في السياسية النمساوية الرسمية فيما يخص تعزيز صادرات هابسبورج للشرق الأدنى غير قابلة للتفسير. من المحتمل أن يكون فرانسيس جوزيف وحكومته لم ينسوا أو يسامحوا موقف الدولة العثمانية الخاص بقضية اللاجئين الهنغاريين في عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م، واختاروا أن يعبروا عن انزعاج النمسا المستمر من خلال سياسة تجارية ساهمت في خفض تدفق بعض السلع الأوروبية والتي أصبحت الدولة العثمانية معتمدة عليها بشكل كبير(١).

وفي أوائل عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م، عاد اهتمام إمبراطورية هابسبورج بالأسواق العثمانية مرة أخرى. وكانت النمسا من القوى الكبرى التي قصدت الباب العالي بغرض وضع ترتيبات تجارية

(1) Turnbull, Peter Evan, Austria – Politics And Government, 1786 – 1852, Vol.2, London: J. Murray, Www.Archive.Org, P. 360 – 383.

جديدة مع الدولة العثمانية والتي من الممكن أن تكون ذات نفع أكبر للدول الأوروبية أكثر من تلك الترتيبات التي صدرت عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م. ونتيجة لزيادة حالة الضعف الناشئة عن حرب القرم ومشاكل الإمبراطورية الداخلية المتكررة مثل الذي حدث في سوريا، فأذعن الباب العالي لضغط القوى الكبرى. وفيما يتعلق بالأثر الإيجابي-على الدولة العثمانية-لتلك الترتيبات التجارية سالفة الذكر، فتمكنت الحكومة العثمانية من رفع رسوم الاستيراد إلى ٨%. وعلاوة على ذلك، فقد تلقي الباب العالي وعودا -في عدد من الاتفاقات التجارية الجديدة -من القوى الكبرى بعدم السماح لعلاقاتهم التجارية أو مطالبهم بإعاقة الحقوق الإدارية للعثمانيين على أراضيهم (المقصود أراضي الدول الأوروبية). ولكن من نواحي أخرى، يجب اعتبار تلك الترتيبات التجارية الجديدة ضارة بالمصالح العثمانية.وأوضح Puryear أن " النتيجة الإجمالية بعد ١٢٧٨ه/ ١٨٦٢م تمثلت في أن الدولة العثمانية قد أصبحت بلداً تجارياً حرّاً بكل ما تعنيه الكلمة". وبما أن الاتفاقات التجارية لعام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م، لم تلغ كل التعريفات والجمارك الخارجية، وفقا لـ Puryear، فإن إنشاء نظام تجاري حر يعني:(١)

١. منطقة تجارة حرة تمَّ إنشاؤها داخل الدولة العثمانية للتجار الأجانب.
٢. "فرض الضرائب للحصول على إيرادات فقط دون الاكتراث بأثرها على الصناعات المحلية".

وبفحص شروط الاتفاقات التجارية التي وقعتها كل من بريطانيا وفرنسا مع الباب العالي في ١٨ شوال ١٢٧٧هـ/ ٢٩ ابريل ١٨٦١م، فنجد بها الآثار الضارة وأيضاً "التجارة الحرة". ويتبين من المواد الأولى في الاتفاقيتين، أن الدولة العثمانية تعاني من العديد من الإخفاقات. على الرغم من أن الباب العالي حاول التنصل من الالتزام بالتنازلات السابقة لعام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م، فإن المادة الأولى من الاتفاقين الفرنسي والبريطاني تنص على أن:

"كل الحقوق، والإمتيازات والإعفاءات الممنوحة للرعايا [الفرنسيين والبريطانيين] وللسفن بموجب الاتفاقات السابقة، مؤكدة، باستثناء البنود المذكورة في الاتفاقات السابقة والتي ترى الاتفاقية الحالية تعديلها"

وتبع ذلك شروط كارثية أكثر للدولة العثمانية. وتسمح المادة الثالثة في تلكما الاتفاقيتين للتجار

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. P. 45-110.

الفرنسيين والبريطانيين بالعمل كوسطاء في الدولة العثمانية. ويستطيعون بيع وشراء السلع العثمانية داخل الإقليم العثماني، ويتم ذلك وفقاً لحقوق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الممنوحة للرعايا العثمانيين. وتخضع تلك البضائع العثمانية -المشتراة في الداخل ويشحنها للخارج تجار أجانب- لرسوم تصدير أقل والتي ستنخفض في غضون سبعة أعوام لتصبح ١% من قيمة السلعة. وبالتالي يتمتع التجار الأجانب بمزايا أكبر من نظرائهم العثمانيين في مجال التصدير، بينما ظل التجار المحليون يرضخون تحت وطأة الرسوم المتراكمة حيث تنتقل منتجاتهم من مقاطعة عثمانية لأخرى. ونصت مواد أخرى على أن السلع الأوروبية القادمة إلى الدولة العثمانية في المناطق شبه المنفصلة عن الدولة العثمانية لن تدفع ضرائب مرة أخرى عند الدخول لهذه المناطق الواقعة تحت حكم إسطنبول. ولن تخضع السلع على السفن والتي تمر خلال المضايق لرسوم استيراد (١).

وبالفعل فقد ساهمت تلك الاتفاقيات في حماية صناعات التبغ والملح العثمانية، مما سمح للباب العالي بتقييد استيراد السلع الخطيرة، ومكافحة التزوير، واستيراد المواد المهربة، ضامنة بذلك عدم تدخل القوى الكبرى في الإدارة الداخلية العثمانية، ونصت على أن أي تغيير مستقبلي في العلاقات التجارية يمكن تحقيقه فقط من خلال اتفاق مشترك. ولكن لا يخفي كل ما سبق حقيقة أن الباب العالي سمح لترتيبات معاهدة ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م بالتوسع-بسبب الضعف والحاجة-لدرجة أنها شملت إنشاء منطقة تجارة حرة داخل الدولة العثمانية للتجار الأجانب بينما لا يتوفر ذلك للتجار المحليين. ولم يعد ارتفاع رسوم الاستيراد من ٣ % إلى ٨% يمثل عائقاً حقيقياً أمام استيراد السلع الأجنبية. فظل الوضع كما في السابق، فالواردات (سلع مصنعة) لازالت رخيصة ووفيرة. حتى بإضافة الضريبة التي بلغت نسبتها ٨%، فيمكن بيع هذه السلع أرخص في الأسواق العثمانية من السلع التي تنتجها الصناعات العثمانية.

كانت النمسا من آخر القوى الكبرى التي أبرمت اتفاقاً تجارياً جديداً مع الدولة العثمانية يقارب الترتيبات الفرنسية والبريطانية في عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م. كما توانت النمسا عن التوصل لترتيب جديد خاص بالتجارة مع الدولة العثمانية عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م و١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، فإن تأخرها ذلك لم ينتج عن عدم رغبة أو عدم اكتراث للتوصل لاتفاقية. ولكن، مرة أخرى، أرادت ڤيينا فقط الوصول لأفضل الشروط الممكنة.

وبحلول عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م كان لدى إمبراطورية هابسبورج عدد من الأسباب دفعتها

---

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

لتطوير علاقاتها التجارية مع الدولة العثمانية. وكانت الصعوبات الاقتصادية والمالية داخل الإمبراطورية النمساوية تعني أن الدولة بحاجة ماسة للأموال ولتحسين ظروف التجارة. ووفرت المبيعات إلى الأسواق العثمانية ما سبق.

وعلاوة على ذلك، فإن سعي بروسيا (شريك النمسا في الاتحاد الجمركي الألماني) لإبرام اتفاق تجارة جديد مع فرنسا -عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م والذي أغضب ڤيينا- شجع الحكومة النمساوية على تقليل اعتمادها على التجارة الأوروبية وأسهمت في إعادة تقييم أهمية التجارة العثمانية بالنسبة للنمسا. ومن المرجح أن هناك عوامل أخرى قد ساهمت في إحياء اهتمام هابسبورج بالتجارة البحرية وخاصة تجاه الشرق. وفي كتيب أصدره جن أرول عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م بعنوان النمسا: موقفها والآفاق المستقبلية [(١)]، نصح ڤيينا بالتفكير مليا في المزايا التي قدمتها تجارة الشرق في السابق. ووبخ الكاتب النمسا لتوجهها للتجارة مع الشمال بدلاً من الجنوب لتجاهل التجارة البحرية خارج الموانئ الأدريكاتية. وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، ذكر ما يلي [(٢)]:

"إن [الموانئ النمساوية الأدريكاتية] مفتوحة طوال فصول العام، وهي في موقع متميز يمكنها من الاتصال بأسواق التجارة في أوروبا، أفريقيا وآسيا وتعد بمثابة منفذ طبيعي وهو ضروري لدولة يعتز حكامها بالتصميمات السامية والتي ينبغي أن تحظى بمكان في تاريخ العالم. تطوق النمسا سلاسل الجبال، ومحاطة بدول قوية، وتعتمد رفاهية وأمن النمسا على سهولة الوصول للبحر، وبذلك فإن تجاهل المميزات العديدة التي تقدمها التجارة البحرية، يعدُّ ذلك تجاهلاً متعمّدا لأحكام الاقتصاد وبعد نظر. بينما وجهت روسيا، فرنسا، الدولة العثمانية وحتى بروسيا طاقتهم لتطوير قوتهم البحرية، فتظل النمسا وحدها غافلة عن أهمية ذلك."

وأكمل قائلاً:

"لدى النمسا مصادر شاملة للحفاظ على الملاحة التجارية المزدهرة وعلى الرغم من ذلك، فقد تمَّ تجاهل تلك المصادر لفترة طويلة. فللنمسا موانئ مناسبة ووفرة من المرافق لخلق تجارة. ووجهت حكومة النمسا انتباهها في الأعوام الأخيرة لتطوير الاتصالات الداخلية، وبالتالي يسهل نقل

(1) Lever, John Orrell (1861) , Austria, Her Position And Prospects , London : E. Stanford .Online Version, Www.Archive.Org.

(2) Ibid.

سلعها المتعددة لشاطئ البحر"

معاهدة التجارة بين النمسا والدولة العثمانية :[1]

مهما تكن الأسباب التي دفعت حكومة فرانسيس جوزيف لعقد معاهدة تجارية جديدة مع العثمانيين في إسطنبول في ذو القعدة ١٢٧٨هـ/ مايو ١٨٦٢، فإن لهذه الاتفاقية أهمية وبها مميزات لتجارة النمسا مع الدولة العثمانية على مدار العقود المقبلة. ظلت تلك الاتفاقية سارية حتى عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م (حين تمَّ تجديد بعض البنود)، ونظمت العلاقات التجارية بين الدولتين أثناء الفترة التي يتناولها هذا المقال. بالتالي، سنستعرض شروط تلك الاتفاقية.

وكما كان الحال في الترتيبات التجارية التي توصلت إليها القوى الكبري مع الدولة العثمانية عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م، فإن هذه المعاهدة أيضاً قد أفادت الدول الأوروبية أكثر من الدولة العثمانية. وبتوقيع الاتفاقية، حققت النمسا أخيراً ما كانت تحاول أن تصل إليه عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وهو التمسك بالامتيازات التي منحها الباب العالي للدول الأوروبية الأخري وأيضاً مزايا خاصة للنمسا بسبب موقعها الجغرافي المتميز بالنسبة للدولة العثمانية. بموجب المادة رقم ٧ من معاهدة ٢٣ ذو القعدة ١٢٧٨هـ/ ٢٢ مايو١٨٦٢م، فإن ڤيينا قد ضمنت امتيازات تجارية خاصة فيما يتعلق برسوم الاستيراد المنخفضة في المناطق المتاخمة للنمسا مثل إمارتي صربيا والبوسنة والهرسك. وقد كررت أغلب مواد معاهدة ٢٣ ذو القعدة ١٢٧٨هـ/ ٢٢ مايو ١٨٦٢م، الشروط الموجودة في اتفاقتي فرنسا وبريطانيا في عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م، وأيضاً في المعاهدة التجارية البريطانية لعام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م. وبما أن معاهدة النمسا، مثل المعاهدات التي تمَّ إبرامها مع القوى الكبرى، أكدت على سريان الامتيازات السابقة، فاستمرت النمسا في التجارة مع الدولة العثمانية على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية. (وتمتعت الدولة العثمانية أيضاً بنفس الأساس المميزفي تجارتها مع هابسبورج). وتمَّ منح حقوق ومزايا أخرى للنمسا وأيضاً لدول أخرى، ومنها الحماية ضد الممارسات غير العادلة للموظفين العثمانيين أياً كانت منزلتهم (المادة ٣)، ويتم دفع ٢% رسوم بدلاً من ٣% كما في السابق على السلع الأجنبية التي تُشحن عبر الإقليم العثماني لدولة أخرى. (وبعد مرور ثمانية أعوام، فستنخفض نسبة ٢% إلى ١%) (المادة ١٠).

وعلى عكس السنوات التي سبقت معاهدة التجارة العثمانية-النمساوية لعام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م، فقد شهدت الثماني سنوات التي أعقبت إبرام الاتفاق توسعاً في تجارة الصادرات النمساوية للدولة

---

(1) Commerece Treaty Signed By Habasburg And Ottoman Empire , May 1862.

العثمانية. وظل الاهتمام الرسمي بالعلاقات التجارية قوياً كما كان في ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م. ومن ناحية أخرى، فقد شجَّع عدد من التطورات داخل إمبراطورية هابسبورج على نمو التجارة مع الدولة العثمانية.[١]

ويعد إنشاء مصرف شركة مساهمة (بنوك مساهمة) في ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م مثالا على النقطة سالفة الذكر. وقد عملت هذه البنوك على توسيع نطاق انتاج المنسوجات، والأواني الزجاجية ومنتجات الأخشاب وذلك بتقديم رأس المال والائتمان الضروريين للصناعات الخفيفة. وتعد هذه المنتجات من المنتجات الرئيسسية التي ترسلها النمسا للدولة العثمانية. وساهم الانتاج المرتفع لهذه المنتجات في زيادة تدفق الصادرات من تريستي للموانئ العثمانية. وساعدت تلك البنوك المساهمة التجارة النمساوية-العثمانية بشكل آخر أيضاً. فقد كان للبنك النمساوي-الإنجليزي، الذي منحه فرانسيس جوزيف التنازل الخاص به في ١٧ جمادى الأولى ١٢٨٠هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٦٣م، دوراً فاعلاً في مساعدة الإمبراطورية النمساوية في تطوير تجارتها البرية مع الدولة العثمانية بالاستثمار في شركة بارون هيرش للسكة الحديد الشرقية المشيدة حديثاً.

وقد أثر كل من الهزيمة التي منيت بها النمسا في معركة Sadowa[٢] على يد بروسيا عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م وإحلال الملكية المزدوجة (النمسا-هنغاريا) عام ١٢٨٤ه/ ١٨٦٧م محل إمبراطورية هابسبورج الموحدة على تجارة هابسبورج للشرق الأدني. ونتيجة لهزيمة ١٢٨٣ه/ ١٨٦٦م، فقد ضعفت تطلعات النمسا فيما يخص التجارة الأوروبية. وإضافة لذلك، فقد أدركت النمسا أنَّ لديها عدداً قليلاً من الأصدقاء الأوروبيين. وتحت وطأة تلك الظروف، فقد حول بارون فريدريش بيوست Baron Friederich Beust[٣] -والذي كان يشغل منصب وزير الخارجية عام ١٢٨٣ه/ ١٨٦٦م- الاهتمام من Ballhaus شرقا إلى البلقان والدولة العثمانية. أراد بيوست، مثل المسؤولين النمساويين الاوائل ومنهم جوزيف الثاني على سبيل المثال، أن يتبع سياسة طموحة ضد

---

(1) Ibid. Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

(٢) معركة Sadowa، Sadová، أو كرالوفي كرالوف، وهي المعركة الحاسمة في الحرب البروسية النمساوية، والتي تمكنت فيها مملكة بروسيا من هزيمة الإمبراطورية النمساوية: ويطلق عليها معركة Königgrätz (Schlacht باي Königgrätz الألمانية). تجري قرب Königgrätz (كرالوف كرالوفي) وSadowa (Sadová) في بوهيميا يوم ١٩ صفر ١٨٦٦ ه/ ٣ يوليو ١٨٦٦م.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Battle_Of_K%C3%B6niggr%C3%A4tz

(٣) بارون فريدريش بيوست Baron Friederich Beust (١٢٢٤ هـ – ١٣٠٣ هـ/ ١٨٠٩م – ١٨٨٦م) رجل دولة ألماني ونمساوي ينحدر من عائلة نوبل. وشغل منصب وزير خارجية النمسا عام ١٢٨٣ هـ/ ١٨٦٦م.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Count_Friedrich_Ferdinand_Von_Beust

الدولة العثمانية. وعكست دبلوماسية بيوست توجهه لاتخاذ موقف معادٍ للدولة العثمانية والتي كانت في صالح النمسا. وظهر ذلك في القليل من الأمثلة، ومنها رد مكتب الخارجية النمساوي على الأزمات التي وقعت في صربيا، ومونتنجرو، واليونان والمضايق. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقدير الواقعي لوزير الخارجية لموقف النمسا-هنغاريا الدبلوماسي الضعيف نتج عنه مساندته لرؤية السفير النمساوي في إسطنبول أنتون بروكيش أوستينAnton Von Prokesch Osten و"الاعتماد على تركيا على الأقل كصديق". ويعني هذا الميل، بالتزامن مع الحل الوسط الذي تمَّ التوصل إليه في عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م (والذي شجع رجال الصناعة في إمبراطورية هابسبورج - وهم كانوا ألمان بوهيمين- للسعي لايجاد طرق لتصبح النمسا ذات قوة اقتصادية وذلك لمواجهة قوة هنغاريا والتشيك المتنامية داخل الإمبراطورية) أن عدداً من الأفراد في حكومة هابسبورج والبيروقراطية التي يهيمن عليها الألمان النمساويون قد أظهروا اهتماماً متزايدا بالسياسة التجارية بين البلقان-الشرق (وأيضاً شرق آسيا). وحفَّزت أيضاً الإجراءات التي اتخذتها دول أوروبية أخرى هؤلاء النمساويين على الاتجاه مجددا نحو شرق البحر الأبيض المتوسط. وللعديد من الأوروبيين، فكان أوائل ١٢٧٧هـ/ أواخر ١٨٦٠م أواخر ١٢٨٦هـ/ وأوائل ١٨٧٠م تمثل فترة زيادة " المصالح الاقتصادية المباشرة في الدولة العثمانية" والإنجازات الاقتصادية والتجارية أكثر من تلك التي تحققت أثناء ١٢٤٥ه/ ١٨٣٠ أو أواسط ١٢٧٦ه/ أوائل ١٨٦٠[(١)].

وفي الأعوام التي تبعت معركة (Sadowa) والحل الوسط الذي توصلوا إليه، أظهر بعض الذين يعملون في القطاعين الخاص والحكومي ميلهم لمد العلاقات التجارية مع الدولة العثمانية. وأعربت الحكومة المركزية عن قلقها بشأن تطور واكتمال بناء قناة السويس في أواخر ١٢٧٦هـ/ أواخر ١٨٦٠م، وأصبحت مهتمة بانشاء محطات تجارية في مناطق في البحر الأحمر التي تسيطر عليها الدولة العثمانية مثل جدة. وقد أولت ڤيينا اهتماماً فائقاً بعلاقتها التجارية مع الدولة العثمانية بعد عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، ويظهر ذلك جلياً في السبعة أعوام من ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م إلى ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م حيث أبرمت الحكومتان ما يفوق أحد عشر اتفاقاً بغرض تطوير تنظيم تجارتهم والاتصالات بينهم. وكان قرار بيوست في ١٢٨٧هـ/ ربيع ١٨٧٠م لإقناع النمسا بدعم خطط Baron Hirsch [(٢)] لتطويرخط سكة حديد من النمسا خلال الإقليم العثماني لموانئ الدولة

---

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

(٢)كان البارون موريس دي هيرش، أو بارون هيرش، وهو رجل أعمال ألماني لليهود، محسن ومؤسس "جمعية الاستعمار اليهودي." ولد لعائلة ثرية من المصرفيين وكان هو نفسه مصرفياً متميزاً في بروكسل. البارون هيرش استغرق المشاركة في تمويل خط سكة حديد يربط بين أوروبا =

العثمانية في سالونيك ذات أهمية للتوسع التجاري. ويمكن القول بأن أكثر ثلاثة إنجازات تجارية هامة لهذه الفترة حدثت في العام الأخير لبيوست في منصبه في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. ويتمثل الإنجاز الأول في إنشاء أول غرفة تجارة عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م-لإمبراطورية هابسبورج في الخارج في إسطنبول. ويعد هذا الإنجاز إجراءً رسمياً دعمته القنصلية النمساوية-الهنغارية. والإنجازان الآخران هما افتتاح البنك النمساوي-العثماني في إسطنبول تحت إشراف بنك Creditanstalt النمساوي وتأسيس رابطة التصدير النمساوية-الهنغارية جاءت نتيجة مبادرة خاصة وليس من الدولة. وعرض البنك إرسال المعاملات المالية والتجارية لرعايا ملكية هابسبورج الذين كانوا في الدولة العثمانية. ووعدت رابطة التصدير بالمساعدة في تعزيز التجارة مع الشرق الأدني وشرق آسيا.

لم تعد إمبراطورية هابسبورج تبالي بالمصالح الاقتصادية للدولة العثمانية -على عكس ما كان ساريا في أواخر ١٢٦٦هـ/ أواخر ١٨٥٠م وأوائل ١٢٧٧هـ/ أوائل ١٨٦٠م- بحلول مغادرة بيوست من منصبه في شعبان ١٢٨٨هـ/ نوفمبر ١٨٧١م. وقدم بيوست عدداً من الاقتراحات المتميزة لتجديد أواصر الصداقة مع أعداء إمبراطورية هابسبورج القدامي في بروسيا (وهي الإمبراطورية الألمانية الآن). ويشيرالموقف النمساوي-الهنغاري الرسمي الذي يدعم الخطط الهادفة لتشجيع التجارة مع الدولة العثمانية إلى أن بيوست وحكومة هابسبورج لم تكن لديها النية للتخلي عن المصالح التجارية العثمانية [1].

أثناء الأعوام الأولى لخليفة بيوست في Bellhaus، يوليوس أندراسي Julius Andrassy الهنغاري الأصل، عادت الملكية المزدجة للتوجه الذي ساد عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م فيما يخص التجارة مع الدولة العثمانية. على الرغم من أن أندراسي وشخصيات هامة من القطاعين الرسمي والخاص قد اتخذوا مواقف إيجابية لدفع الصادرات النمساوية- الهنغارية للدولة العثمانية في ربيع الأول ١٢٩٠هـ/ مايو ١٨٧٣م، فإن الدلائل المتاحة حول الأعوام من شعبان ١٢٨٨هـ/ نوفمبر ١٨٧١م إلى ربيع ١٢٩٠هـ/ ربيع ١٨٧٣م توضح أن الحكومة دعمت الإجراءات التي اتخذت في سبيل تعزيز التدفق التجاري من الإمبراطورية إلى الجنوب الشرقي. ويبدو ظاهرياً أن ڤيينا قد

=

والشرق الأوسط.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Maurice_De_Hirsch

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

قصرت جهودها على مراجعة (مع إسطنبول) حقوق وخدمات التلغراف الدولية وتحديد طبيعة الاختصاص القنصلي النمساوي-الهنغاري في طرابلس. ويعد فشل حكومة هابسبورج والقطاع الخاص في تطبيق خطة لإنشاء خط سكه حديد من غرب أوروبا خلال النمسا-هنغاريا ورومانيا إلى البحر الأسود ارتداداً في الآفاق التجارية للملكية المزدوجة فيما يخص تجارتها مع الشرق الأدني.

ومن المحتمل أن تكون سياسة أندراسي العثمانية في الشهور الأخيرة في عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢ و١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م قد لعبت دوراً في إبعاد الملكية المزدوجة عن الاهتمام بالأسواق العثمانية. على الرغم من أنه عند توليه منصبه صرح بأن" الدولة العثمانية حليف قوي وموضع ثقة "، ودعم عدم تدخل الملكية المزدوجة في الثورات المسيحية في الدولة العثمانية، مثل Turcophile وهي تبدو سياسة قصيرة الأجل. وكسابقيه ممن شغلوا مناصب في مكتب خارجية أو حكومة هابسبورج، فلدى أندراسي أفكار خاصة ب Turcophile. وظهرت تلك الافكار أثناء ١٢٨٩- ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٢م – ١٨٧٣م عندما أفصح أندراسي عن تطوير مصالح هابسبورج تجاه منطقة البوسنة-الهرسك. وأصاب الإحباط الحكومة العثمانية حين أدركت هذا المنحى الجديد في سياسة أندراسي. وكرد فعل انتقامي، طبقت الحكومة العثمانية بعض البرامج التي من شأنها أن تزعج الملكية المزدوجة بتهديد المصالح النمساوية التجارية في الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية لم تأخذ أي خطوات لتعيق التجارة البحرية التي أنشأتها إمبراطورية هابسبورج في الدولة العثمانية، إلا أن إسطنبول عملت على إعاقة الطرق البرية والبحرية النمساوية-الهنغارية الأقل أهمية. ورفض الباب العالي مساعدة ڤيينا لتنظيف الدانوب كخطوة في اتجاه تطوير الملاحة البحرية وطلب أيضاً عدم الإستمرار في مشروع بارون هيرش والخاص بإنشاء خط سكة حديد في البلقان. وربما يكون اتخاذ الباب العالي تلك الاجراءات لأن العثمانيين أرادو إعطاء ڤيينا تحذيراً مبدئياً بأن الدولة العثمانية لن تتسامح بشأن سياسة هابسبورج في البلقان، وأن على ڤيينا ان تتراجع عن سياستها قبل أن تتخذ الدولة العثمانية إجراءات أكثر قوة ضد النمسا-هنغاريا. وإذا كان ما سبق يمثل نية الحكومة العثمانية، فإن ذلك كان ناجحاً، وبحلول صفر ١٢٩٠هـ/ مايو ١٨٧٣م نحَّى أندراسي طموحاته المتعلقة بالبوسنة-والهرسك وقرر عودة النمسا-هنغاريا لسياسة الصداقة وعلاقات تجارية أفضل مع الدولة العثمانية. وفي هذا الوقت شرعت الملكية المزدوجة في برنامج أكثر دعماً لتعزيز التجارة مع الدولة العثمانية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ امبراطورية هابسبورج.[1] إن تحليل

---

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. P. 45 – 110. Cambridge University Press 2006 ,Pp. Cunliffe-Owen, Marguerite,

=

الخمس والعشرين عاماً الأوائل في عهد فرانسيس جوزيف لم تدع مجالاً للشك بأن هذا السلطان وحكومته لم يكونا بقوة تشارلز الثاني، ماريا تريزا ومترنيخ من حيث دعمهما للتجارة مع الدولة العثمانية. على عكس سابقيه في القصر الإمبراطوري في ڤيينا في هابسبورج، لم يدفع فرانسيس جوزيف للاتجاه نحو الأسواق العثمانية. بين عامي ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م و١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م، وبين ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م و١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، فإن الاهتمام الرسمي بهذه العلاقات التجارية قد ضعف. ولكن النقطة الهامة أن ڤيينا واصلت العودة لفكرة تعزيز الصادرات للأسواق العثمانية من حين لآخر على الرغم من توقفها في بعض الأحيان. وفي النصف الأخير من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فإن علاقات التجارة التي كانت متطورة بين هابسبورج والدولة العثمانية منذ أوائل القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي فقد ترسخت في فكر وأفعال هابسبورج أنها لا تستطيع إنهاء العلاقة مع الدولة العثمانية بشكل دائم فيما يخص التجارة الخارجية.[١].

وتكشف دراسة عن تاريخ تجارة هابسبورج مع الدولة العثمانية أنه بحلول عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م تمَّ انشاء بعض الأنماط المتميزة. ونتيجة للخطط التجارية للقرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي والنجاحات التي حققتها الحكومة المركزية في ڤيينا، أصبحت التجارة بين النمسا والدولة العثمانية بحلول النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي تتألف من تصدير السلع كاملة الصنع من الصناعات الخفيفة لإمبراطورية هابسبورج. والعثمانيون أرسلوا قطعاً نقدية أو رتبوا للحصول على إئتمان مقابل هذه البضائع المصنعة. وأحياناً، كانت المنتجات العثمانية الخام مثل الصوف، والقطن والفواكه تستخدم "للدفع" في مقابل الحصول على منتجات هابسبورج. وأصبح من الواضح أن علاقات هابسبورج التجارية مع إمبراطورية الشرق الأدني ستكون في الأساس بحرية بوجود سفن تبحر من تريستي إلى العديد من الموانئ الواقعة على امتداد الدولة العثمانية.

والنقطة الرئيسية التي كان يوجد شك حولها هي ما إذا كانت علاقة التجارة بين إمبراطورية هابسبورج والدولة العثمانية -بحلول عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م - ستستمر في أن تحظى بالدعم الرسمي من الملكية المزدوجة في المستقبل. وتشيرالمحاولتان اللتان قامت بهما الحكومة بين

=

1859-1927, A Keystone Of The Empire, Franz Joseph I, Emperor Of Austria, 1830-1916, New York, Harper, Online Version, Www.Archive.Org.

(1) Ibid

١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م و١٢٨٩هـ/ ١٨٧٣م لعدم التأكيد على العلاقة التجارية إلى إنه من المرجح ألا يكون الدعم الرسمي في المستقبل قوياً كما كان الحال أثناء القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وفي عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م- شاركت في اتخاذ خطوة هامة لزيادة صادرات هابسبورج للشرق ومن ضمنه الدولة العثمانية. ثم انخفض الاهتمام الرسمي لفيينا - هابسبورج بتشجيع تدفق التجارة للدولة العثمانية في أواخر ١٢٨٧هـ/ أواخر عام ١٨٧٠م. واضطلع القطاع الخاص - وهي خطوة تذكرنا بما حدث في العقود الأخيرة من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي-بدفع تجارة الصادرات البحرية لهابسبورج للموانئ العثمانية، وكان ذلك من أواخر ١٢٨٧هـ/ أواخر ١٨٧٠م وحتى أوائل ١٣٠٧هـ/ أوائل ١٨٩٠م. وشهدت العلاقات التجارية قفزة في أوائل ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م نتيجة حث التجار ورجال الصناعة على ذلك. ولكن هناك دلائل تشير إلى أن التجارة بين الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية ستعاني من جمود وانحدار في أواخر ١٢٩٧هـ/ أواخر ١٨٨٠م ويرجع ذلك نتيجة لاستمرار انعدام الدعم الحكومي والعوائق التي تتسبب فيها المشاكل الدبلوماسية. وكان الدعم الحكومي لتجارة هابسبورج إلى الدولة العثمانية هاماً للغاية لحفظ العلاقة التجارية بين الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية. وترتب على اضطلاع حكومة الملكية المزدوجة بدور أكثر إيجابية في سبيل دعم التجارة في أوائل ١٣٠٧هـ/ أوائل ١٨٩٠م، زيادة صادرات الملكية المزدوجة في الحجم والقيمة مرة أخرى [1].

وفي النهاية، لابد من الإشارة إلى نقطة ذات أهمية كبيرة، ولقد كثر الحديث في الدراسات العثمانية عن العلاقات الاقتصادية بين ما يسمى بمصطلح (دول المركز ودول الأطراف)، أو باستخدام المفردات الأقدم للمصطلح، الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً. في ظل هذا التصنيف المعتمد على المركز والأطراف، فإن إمبراطورية النمسا (الهابسبورج) تعتبر دولة من دول المركز والدولة العثمانية تعتبر دولة من دول الأطراف. يفترض مصطلح (دول المركز ودول الأطراف) أن دولة النمسا كانت تنتج سلعاً وجدت لها سوقاً، بشكل جزئي، في الدولة العثمانية. وبالنسبة للعثمانيين، فإن المصطلح يفترض أيضاً بأن الدولة العثمانية قامت بشراء سلعٍ تمَّ تصنيعها في النمسا، وكانت تبيع لهم المواد الخام ومواد أخرى غير معالجة. وكنتيجة حتمية لذلك فإن هذا التصنيف يوحي بأن العثمانيين كان لديهم عجزاً في الميزان التجاري بينما النمسا لديها إيجابية في الميزان التجاري. ومن المنظور الاقتصادي لمفهوم المركز والأطراف، (أي مفهوم دولة متقدمة

---

(1) Sevket Pamuk (1975) ,, " Ottoman Foreign Trade Statistics In The Nineteen Century ". Vol.1.

ودولة أقل تقدماً) بالمعنى الأقرب للمصطلح، فإن إمبراطورية النمسا كان لديها فائض في رأس المال وعملت على استثمار بعضٍ من هذه الأموال في الأراضي العثمانية. وعلى مستوى أكثر تعميماً، فإن هذا النموذج يفترض بأن العثمانيين كانوا تحت رحمة الاقتصاد النمساوي وكانوا أيضاً في وضع سياسي سيئ[1].

وهنا، يقوم المؤلف دونالد كواترت (Donald Quataert) [2] بتوظيف نموذج (المركز والأطراف)، أو المتقدمة والأقل تقدماً، كوسيلة لقراءة العلاقات العثمانية – النمساوية خلال الفترة الممتدة للدراسة أو ربما تتعدى ذلك لعام ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م. وبشكل أساسي، يعتبر هذا النموذج فعالاً، ولو بشكل متواضع، في وصف تلك العلاقات. لقد كانت العلاقات أكثر تعقيداً مما يوحي إليه هذا النموذج، حيث يعتبر هذا النموذج تصويراً دقيقاً لذلك الواقع. وفي الحقيقة، فإنه في كلا المعتركين السياسي والاقتصادي، ففي بعض الأحيان يبدو النمساويون أقل تقدماً، بينما في أحياناً أخرى، فقد كسب العثمانيون قوة سياسية من جراء ضعفهم الاقتصادي. وأخيراً، يناقش ما مفاده، أنه وطوال تلك الفترة، أصبحت دولة النمسا أكثر أهمية وبشكل متزايد في الحياة الاقتصادية للدولة العثمانية.

هناك تحديات تقف أمام فرضية أن امبراطورية النمسا كانت دولة من دول المركز (أو دولة متقدمة) في علاقاتها مع العثمانيين. هذا التحدي يتجلى أولاً في ميدان علاقات العمل وتوريد العمالة أيضاً. وباختصار شديد، فإن دول الأطراف أو الدول الأقل تقدماً عادة ما تعرف بهجرة العمالة منها إلى خارج البلد بحثاً عن عمل في الدول المتقدمة والتي تعتبر مستوردة للعمالة. ولكن وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فإن العثمانيين لم يهاجروا إلى أراضي النمسا بحثاً عن العمل ولكن العكس هو ما حدث فعلاً. فكثير من الرعايا النمساويين تمَّ جلبهم إلى الدولة العثمانية لملء الأعمال الشاغرة. حيث قاموا بحفر الأنفاق والتعدين في حقول الفحم الكبيرة في منطقة (Zonguldak)، وعملوا في صناعة الزجاج في إسطنبول في مؤسسة (Pasabahce) للأعمال الزجاجية، وقاموا أيضاً بتشييد المباني في العاصمة وقاموا برصف الطرقات لآلاف

---

(1) Inanc Feigl, Valeria Heuberger, Manfred Pittioni, Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Oesterreischen Geschichte, Oestreichen Ost- Suedosteuropa-Institut, Praesident : Univ.-Prof. Dr. Arnold Suppan, Direktor: Univ.-Prof. Dr. Peter Jordan, Europaeschen Verlag Der Wissenschaften, Frankfurt Am Main Berlin Bern Bruxelles New York Oxford Wien, Band 14, P.145.

(2) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.1 – 2.

الكيلومترات من خطوط السكك العثمانية. وعلى الرغم من وجود أسباب محددة لتوظيف هذه العمالة ولكن تواجدهم يؤكد على أهمية أخذ الحيطة عند تناول مفاهيم مثل مفهوم (دول المركز ودول الأطراف أو الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً).

وعند مناقشة التجارة القائمة بين العثمانيين والنمساويين، فمن المفاجىء بأن ترى (بافتراض أننا قلنا أن النمسا دولة مركز والدولة العثمانية دولة أقل تقدما من الناحية الاقتصادية)، أن صادرات الدولة العثمانية إلى الإمبراطورية النمساوية كانت تقريباً تتساوى وأحياناً تفوق الواردات من النمسا خلال الفترة الممتدة من أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م إلى ثمانينيات ذلك القرن ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧٠م. فقبل ثمانينيات القرن الثالث عشر الهجري/ سبعينات القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧٠م، كان هناك توازن متقارب في التجارة بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. وعموماً فإن عِقد ثمانينيات الثالث عشر الهجري/ سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧٠م، وفي ظل اتفاقية برلين في العام ١٢٩٥ هـ/ ١٨٧٨م وخسائر العثمانيين الإقليمية الكبيرة في منطقة البلقان، يعتبر نقطة تحول اقتصادية. فالصادرات تضاعفت بين عامي ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م إلى تاريخ الاتفاقية، ولكنها انحسرت بشكل حاد بما يقارب الثلثين في العِقد التالي. وفي الفترة الممتدة بين من ١٢٩٧ هـ/ ١٨٨٠ إلى ١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م، نهضت من جديد ووصلت إلى ما يقارب الثلاثة أضعاف، ولكنها كانت تنطلق من مستويات منخفضة أصلاً. وفي نفس الفترة، كانت واردات الدولة العثمانية من النمسا وهنغاريا، (والتي كانت قيمتها أكبر بمرتين من قيمة الصادرات إلى النمسا) قد ازدادت بمعدل ثلاث مرات. وبين عامي ١٢٩٧ هـ/ ١٨٨٠م و١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م فإن الواردات العثمانية من النمسا وهنغاريا تضاعفت ثم أصبحت بما يعادل ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات العثمانية لتلك الدولة. وعموماً فإن الصادرات العثمانية إلى الأراضي النمساوية قد تضاعفت في القيمة بين عامي ١٢٤٥ هـ/ ١٨٣٠م و١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م ولكن قيمة الواردات العثمانية من النمسا وهنغاريا أصبحت ستة اضعاف [1].

وكما نرى، فإن مجمل التجارة العثمانية-النمساوية قد ازداد بشكل كبير خلال ذلك القرن وتقريباً تضاعف بمعدل أربع مرات في القيمة ما بين ١٢٤٥ هـ/ ١٨٣٠م و١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م. ولكن

---

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.2 – 3. Inanc Feigl, Valeria Heuberger, Manfred Pittioni, Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Österreichischen Geschichte, Europäischer Verlag Der Wissenschaften, Band 14, P.150 – 151.

الأهمية النسبية للنمسا وهنغاريا فيما يتعلق بالتجارة العثمانية قد انحسرت بشكل حاد. ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى خمسينيات القرن نفسه ١٢٤٥ هـ – ١٢٦٦ هـ / ١٨٣٠م – ١٨٥٠م، فإن دولة النمسا استحوذت على حوالي ربع التجارة العثمانية، وفي العقود الأولى من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، قاربت من منافسة فرنسا والتي تعتبر شريكاً تجارياً رائداً مع العثمانيين. ولكن مع بداية عقد سبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ الستينيات في القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٧٦ هـ/ ١٨٦٠م، فإن حصة النمساويين قد انحسرت بسبب مضاعفة المملكة المتحدة وفرنسا من حصصها في التجارة العثمانية، وبسبب أن ألمانيا قامت بمضاعفة حصتها بمعدل أربع مرات. حيث انحسر معدل حصة النمسا السنوية إلى ما يقارب ٩% ولم تتعد ١٤%. لقد انخفضت حصة النمسا أيضاً من الصادرات العثمانية بشكل سريع أكثر من حصتها من الواردات، وهذا يفسر الحاجة الكبيرة للمواد الخام العثمانية وكذلك المواد الغذائية بالنسبة للاقتصاديات المزدهرة لدول مثل بريطانيا، وفرنسا وألمانيا.

إن بنية العلاقة العثمانية النمساوية تشبه إلى حد ما تلك العلاقة القائمة بين المجالات "**العادية**" لما يسمى بالمركز والأطراف. ففي الفترة المتأخرة من تلك الفترة، قام العثمانيون بتصدير المواد الغذائية (الفواكة) بشكل رئيسي والمواد الخام (القطن، الصوف، الجلود والتبغ) إلى النمسا-هنغاريا. حيث بلغت نسبة التبغ حوالي ثلث الصادارت العثمانية إلى المقاطعات النمساوية، بينما السلع المصنعة أو شبع المصنعة (بشكل أساسي الحرير الخام، والسجاد) فقد استحوذت على نسبة ٨-١٣% من إجمالي الصادارت. ولقد ارتفعت أهمية السجاد بشكل كبير في نهاية تلك الفترة حيث استحوذ السجاد لوحده في الفترة من ١٣٢٨ هـ – ١٣٣٠ هـ / ١٩١٠-١٩١٢ نسبة ١٢% من الصادرات العثمانية إلى النمسا-هنغاريا. لقد كانت وأردات الدولة العثمانية تتمثل في السلع المصنعة بشكل كبير بنسبة تصل إلى ٨٠% وربما أكثر. ويمثل السكر ما يقارب الثلث من الواردات بينما كانت المنتوجات الصوفية والقطنية في المرتبة الثانية [1].

لقد كانت استثمارات الرعايا النمساويين وكذلك استثمارات المؤسسات المالية النمساوية في الدولة العثمانية في أدنى مستوياتها خلال تلك الفترة الممتدة من ١٢١٥ هـ – ١٣٣٢ هـ / ١٨٠٠م –

---

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.4. Inanc Feigl, Valeria Heuberger, Manfred Pittioni, Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Österreichischen Geschichte, Europäischer Verlag Der Wissenschaften, Band 14, P.151.

١٩١٤م. فالدولة العثمانية اهتمت بشكل أساسي بالدَّين العام للدولة خلال العقد الأول من ذلك القرن، وحصلت على قروض من داخل الدولة (عادة من صيارفة Galata). وبعد ذلك، كما هو متعارف عليه، فقد قام العثمانيون بزيادة اقتراضهم من الأسواق المالية العالمية. وخلال الفترة من ١٢٧٠ هـ/ ١٨٥٤م إلى ١٢٣٢ هـ/ ١٩١٤م، كان هناك ما يقارب من ٣٦ قرضاً رئيسياً عملت على تعويم الخزينة العثمانية، حيث ساهمت النمسا-هنغاريا بثلاثة قروض فقط من تلك القروض. تمسكت النمسا-هنغاريا بمقعد لها في إدارة مجلس الديون العامة للدولة العثمانية الذي تمَّ تأسيسه في عام ١٢٩٨ هـ/ ١٨٨١م ولكن حصتها من الديون كانت حوالي ١% فقط في الفترة ما بين ١٢٩٨ هـ/ ١٨٨١ و١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م. وبالمقارنة، ففي هذا التاريخ الأخير، كان لفرنسا ما يقارب ٥٠% من نسبة الديون العامة للدولة العثمانية. تعتبر استثمارات النمسا-هنغاريا المباشرة في الاقتصاد العثماني متواضعة. وعموماً فقد جاءت الاستثمارات الأجنبية المباشرة متأخرةً جداً في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. ففرنسا مثلاً كانت هي المصدر الأكبر والوحيد للتمويلات الأجنبية حيث تمَّ استثمار أكثر من ٨٠% من هذه الأموال فيما بعد العام ١٣١٠ هـ/ ١٨٩٣م. وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك مقاييس مباشرة للاستثمارات النمساوية-الهنغارية، ولكن البيانات التالية يمكن أن ترسم الخطوط العريضة لتلك الاستثمارات. ففي عام ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م، سيطرت فرنسا وإنجلترا وألمانيا بنسبة ٨٧% من الأسهم الاسمية في الدولة العثمانية. وساهمت البدان الأخرى بما فيها النمسا-هنغاريا بنسبة ١٣% فقط. في عام ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م، مثلاً، تمَّ عرض ما يقارب ٣٠٠٠٠ سهم من أسهم سكك حديد بغداد (Bagdad Railway) في السوق العالمي حيث قام بنك (Wiener Bank Verein) بشراء ١٢٠٠ سهمٍ فقط أي حوالي ٤% فقط من إجمالي الأسهم. ولتقديم أرقام أخرى، قام مؤلف في بدايات القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي بعرض بيانات لـ ٩٧ مؤسسة أجنبية في الدولة العثمانية، حيث قدم أرقاماً توضح رأس مال الأسهم الفعلية والاسمية لهذه المؤسسات، ولمدرائها ومجالس إدارتها، ومجال أنشطتها، وسجلات الربح والخسارة، وحصص المساهمين فيها وغيره. من بين تلك الـ ٩٧ مؤسسة، هناك اثنتان فقط من النمسا-هنغاريا، أحدهما بنك والأخرى سلسلة متاجر[1].

لقد تمَّ إدراج اسم سلسلة متاجر (Orosdi Back) هنا وهي فرنسية اسمياً، إلا أن مؤسسيها ومدراءها هم من الرعايا النمساويين. كان لتلك المؤسسة قيمة أسهم لرأس مال بمبلغ ١٠ ملايين

---

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.5 – 6.

فرنك في عام م١٩٠٠، وكان لها صافي أرباح سنوي يتراوح بين ١,٣ إلى ٢,٩ مليون فرنك. كان للشركة مخازن في إسطنبول، سالونيكا، إزمير، بيروت، حلب، الإسكندرية، القاهرة وفي أربع أماكن أخرى في شمال القارة الأفريقية، وكان لها وحدات مشتريات في ليون، ميلان، وسبع مدن أوروبية أخرى. بالإضافة، إلى أن الشركة كان لديها على الأقل معملٌ واحدٌ في إسطنبول حيث كان يشكل مظلة للشركة وقام بتوظيف ما يقارب من ٦٠ امرأة، كان ذلك جزءاً من توجه متأخر للعثمانيين كانت فيه مخازن التجزئة تنشئ معامل لصناعة الملابس. وكانت هناك شركة (Keun and Company) وهي من جملة المشاريع الاستثمارية النمساوية-الهنغارية الجديرة بالملاحظة، والتي كانت نشطة في مجال تجارة السجاد الأناضولي. وفي بداية القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، قامت الشركة بتأسيس مصنعٍ للسجاد (hali dokuma fabrikasi) بالقرب من مدينة أوشاك (Usak) والتي عمل على توظيف ثمانين عاملاً وقامت بانتاج ما يقارب من ١٢٠٠٠متراً مربعاً سنوياً من السجاد [(١)].

والتحدي الأخير الذي يقف في وجه مفهوم (دول المركز ودول الأطراف أو الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً) هو مقاطعة العثمانيين للبضائع النمساوية-الهنغارية. كان سبب هذه المقاطعة الناجحة هو قيام النمسا بضمّ مقاطعتي البوسنة وهرزيغوفينا (Bosnia and Herzegovina) واللتان يرجعان اسمياً إلى الدولة العثمانية وذلك في بداية رمضان ١٣٢٦هـ/ اكتوبر ١٩٠٨م واستمرت عملية الضمّ إلى بداية صفر ١٣٢٧ هـ/ نهاية فبراير ١٩٠٩م. كان سبب عملية الضم هو ثورة الشباب الأتراك في جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ/ يوليو ١٩٠٨م، حيث كان هذا الحدث يعِد بإحياء الدولة العثمانية، حيث خاف السياسيون النمساويون من ذلك، ففي حال حدوث تلك الصحوة، فإن سيطرة النمساويين-الهنغاريين على مقاطعتي البوسنة وهرزيغوفينا (Bosnia and Herzegovina)، والتي تفعلت منذ معاهدة برلين، ستتعرض للخطر. ولإحباط احتمالية حدوث ذلك، قامت الإمبراطورية النمساوية بضم المقاطعتين رسمياً إليها.

شكل هذا الحدث تحدياً خطيراً أمام النظام العثماني الجديد. فعلى مستوى النخبة، فلقد شوّه سمعة الثوار الشباب الأتراك والذين وصلوا إلى السلطة عن طريق وعودهم بإنهاء الإذلال الدولي وبإحياء الدولة. في حال تشوهت سمعة مثل هؤلاء الثوريين، فإن خصومهم، وهم مؤيدو السلطان عبدالحميد

---

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.6 – 7.

الثاني سيكون بمقدورهم استعادته إلى وضع ما قبل الثورة، وبكامل الصلاحيات. وعلى المستوى الشعبي، فإن عملية ضم المقاطعتين قد أثار سخطاً شعبياً واسعاً أدى إلى احتشاد الجموع بشكل غاضب وعفوي ضد الإجراء الذي قامت به النمسا. لقد كان من الممكن استغلال هذا الغضب الشعبي من قبل مؤيدي السلطان عبد الحميد، ولكن بدلاً عن ذلك قام الشباب الأتراك باستغلال فرصة قيام النمسا بضم الولايتين بتوجيه هذا الغضب. فبعد ٧٢ ساعة من عملية الضم، بدأت المقاطعة طويلة الأمد للنمسا والتي استمرت لعدة أشهر، فلقد كانت الجهود المتظافرة والمصممة لعمال الميناء العثماني – الحمّالين ورجال القوارب- قد عملت على منع تفريغ البضائع النمساوية- الهنغارية وكذلك السفن، وفي نفس الوقت، قام موظفو الجمارك من الشباب الأتراك بدورهم في منع دخول البضائع النمساوية. وعلى مراحل متعددة، توسعت المقاطعة لتشمل أي بضائع تمر عبر الأراضي النمساوية أو تلك التي يتم حملها على السفن النمساوية. وفي النهاية، رضخت الدولة النمساوية وقامت بدفع مبلغ ٢,٥ مليون ليرة للدولة العثمانية تعويضاً عن عملية ضمّ المقاطعتين. هذا المبلغ أعطى حجة للثوريين لإدعاء النصر حيث لم يكن سيتم دفع مبلغ كهذا لولا استمرار أعمال المقاطعة.

لقد أدرك الزعماء السياسيون الأتراك أنه لا يمكن أن يكون هناك حلاً عسكرياً لعملية الضمّ، ذلك أن الدولة العثمانية لن تستطيع اللجوء إلى السلاح لحل هذه المشكلة. ولذلك، قامت بتبني سلاح الضعيف الذي أثبت نجاحه ضد القوي. ففي حالة المقاطعة، حققت الدولة العثمانية أرباحاً سياسية ودبلوماسية من ضعفها الاقتصادي. لقد كانت الإمبراطورية النمساوية غير حصينة وليس الدولة العثمانية. في الواقع، لقد كانت النمسا-هنغاريا هدفاً مناسباً للمقاطعة العثمانية. ففي عام ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨م، كانت قيمة شحناتها التجارية إلى الدولة العثمانية ضعف ما تستلمه من تلك المنطقة. بمعنى أنه كان العثمانيون يشكلون أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للنمساويين أكثر مما كان النمساويون يشكلونه بالنسبة للعثمانيين. والأسوأ بالنسبة للنمساويين أنهم كانوا يزودون العثمانيين بسلع غير أساسية كالسكر والطرابيش والتي لا تعتبر ضروريات استراتيجية ويمكن شراؤها من مصادر أوروبية بديلة، أي من أولئك الذين كانوا ينافسون النمساويين في السوق العثماني. ولأن الاقتصاد المتقدم يحتاج إلى توفر أسواق للسلع المصنعة، فإن النمساويين كانوا يعتمدون على ملايين الكرونات التي كانوا يكسبونها من المقاطعات العثمانية. وبالمقابل، فلقد كان للاقتصاد العثماني القليل ليفقده، على الرغم من أن بعض التجار المتخصصين في السلع النمساوية قد تضرروا. وخلال عملية المقاطعة، فإن المصنّعين والتجار النمساويين لم يقوموا بمنع السلع المصدرة إلى الدولة العثمانية ذلك لأن العثمانيين كان لديهم مصادر بديلة أخرى متوفرة، ولم يقوموا أيضاً بإغلاق

حدودهم أمام الواردات العثمانية. في الفترة من ١٣٢٦هـ - ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٨-١٩٠٩م كان التبغ هو المنتج العثماني الأكبر والذي يتم ارساله إلى النمسا-هنغاريا. وخلال تلك السنوات، كان هناك طلب كبير جداً على التبغ في السوق العالمي وبشكل استثنائي. وأي خسارة في السوق النمساوي يمكن بسهولة تعويضها عن طريق البيع في مكان آخر – هذه الحقيقة كانت معروفة للتجار النمساويين وللحكومية أيضاً ولكنهم قاموا بعملية احتكار التبغ لهم فقط(١).

وكتلخيص للموضوع، فإن عملية المقاطعة أوضحت كم كان الاقتصاد النمساوي غير حصين بشكل معقد ضد المقاطعات الاقتصادية. والعثمانيون (في ظل هذا العالم المقلوب رأساً على عقب من الدول المركزية والدول الأطراف المتقدمة والأقل تقدماً) فقد أدركوا أن اقتصاداً أقل تطوراً وأقل تعقيداً قد يكون ذا إيجابيات عدة. لقد كان الاقتصاد العثماني أكثر اعتماداً على الذات وأكثر حصانة ضد المقاطعات الخارجية. لقد منح الاقتصاد الأقل تقدماً المقدرة على انتزاع تنازلات دبلوماسية ومالية مهمة من الدولة النمساوية والتي لم يكن بمقدورها الاستفادة من اقتصادها المتقدم ولا من قوتها العسكرية الضاربة(٢).

جدول يوضح التجارة العثمانية مع الإمبراطورية النمساوية للفترة من ١٢٤٦هـ – ١٣٣١هـ/ ١٨٣٠م – ١٩١٣م (٣):

السنوات	التجارة العثمانية		حصة الإمبراطورية النمساوية من إجمالي التجارة العثمانية		
	الصادرات إلى الإمبراطورية النمساوية	الواردات من الإمبراطورية النمساوية	الصادرات	الورادات	التجارة
	بألاف الجنيهات الإسترلينية				
١٨٣٠-١٨٣٩	١٢٩٠	٩٧٠	٣٠%	١٩%	٢٤%
٤٠-١٨٤٩	١٥٥٢	١٥٩٤	٢٦%	٢٣%	٢٤%
٥٠-١٨٥٩	٢٥٦٧	٢٨٨٥	٢٦%	٢٣%	٢٥%

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.7 – 9. Inanc Feigl, Valeria Heuberger, Manfred Pittioni, Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Österreichischen Geschichte, Europäischer Verlag Der Wissenschaften, Band 14, P.151.

(2) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P. 9 – 10.

(3) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P. 11.

السنوات	التجارة العثمانية		حصة الإمبراطورية النمساوية من إجمالي التجارة العثمانية		
	الصادرات إلى الإمبراطورية النمساوية	الواردات من الإمبراطورية النمساوية	الصادرات	الورادات	التجارة
	بألاف الجنيهات الإسترلينية				
١٨٦٩-٦٠	٢١٢٩	٢٤٦٧	%١٤	%١٣	%١٤
١٨٧٩-٧٠	٢٤٩٦	٢٦٢٨	%١٣	%١٣	%١٣
١٨٨٩-٨٠	٩٧٥	١٩٩٩	%٦	%١٢	%٩
١٨٩٩-٩٠	١٢٢٣	٢١٥٩	%٧	%١٢	%٩
١٩٠٩-١٩٠٠	١٦٩٥	٣٨٨١	%٧	%١٥	%١١
١٩١٣-١٠	٢٤٧٩	٥٩٩٢	%٩	%١٦	%١٣

ويعرض الجدول التالي إحصاءات التجارة الخارجية بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية خلال الفترة ١٢٩٥ هـ/ ١٨٧٨م حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث بدأ تدوين الإحصاءات بالتجارة الخارجية بداية من عام ١٢٩٥ هـ/ ١٨٧٨م، وذلك حسب تقرير الإحصاءات العثمانية عن القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي[١]

أولاً: صادرات الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية:

السنوات / إلى دولة	١٨٧٨	١٨٧٩	١٨٨٠	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨٣	١٨٨٤	١٨٨٥
ألمانيا	٣٩٠٢	٦٩٩	٢٣٠٨	٥٨	٦٢	٤٥٨٢	٢١٢٢	١٣٠٦
النمسا	٨١٩٧٦٠	١٠٣٢٨٩٣	٨٦٣٦٠٨	١١٢٠٥٢٤	٩٤٢٨٧٣	١١٠٥٩١٩	١٢٥٨٧٨١	١١٣٢٢٠١
بلجيكا	٦٩	١٠٢٢	-	٥٨	١٣٧٤	٠,٠	٢٨٥٧	١٠٧٢٠
بلغاريا	٣٤٨٥	١١٥٧٤	١٧٦٥٧	٢٧٩٠٣	٣٠٦٩٠	٣٣٥٩٣	٢٧٦٥٨	١٩١٠٤
الدنمارك	-	-	-	-	-	-	١٥٢	١٢٣
فرنسا	٢٥٦٥٦٠٦	٢٥٨٥٦٢٢	٩٠٢٠٤٩	٣٩٦٣٣٥٧	٣٨٦٠٨٦٩	٤٦٩٤٣٦٣	٤٦١٣٩٢٤	٣٧٢٤٩٩٢
هولندا	٣٣٥١٧	٦١٢٨٩	٦٦٤٧١	٢١٨٠٣٠	١٣٤٤٤٥	٢٣٩٤٢	١٢٧٧٠١	٨٢٩٤٨
إنجلترا	٣٥٢٤٧٧٠	٣٦٠٥٨٠١	٢٧٥١٠٣٩	٣٧٢١٧٧٢	٣٨٥٩٢٩٨	٤٥٥٢٧٦٨	٤٤٣٣٢٠١	٤٥٥٥٥٦٨
أسبانيا	٤	٧٨٣٥	٤٩	٣١٠٨	٦٦٢٨٩	٤٢٧٩	١٨٣٤	٧٤٩
السويد	١٩	-	-	-	-	-	-	٦٢
سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	١٤٢٣٦٩	١٠٨٥٥٣	١٠٤١٩٥	٢١١٥٩٧	٢٢٦٥٤٩	٢٦١٥١٣	٣٨٣٦٠٤	٣٧٠٢٤٠
الجبل الأسود	-	٨٠٨	٣٨٧	٦٨٨٩	٢٢٩٨	٥٧٨١	٤٤٣٠	٣٩٥٣
رومانيا	٥٦٣٨	٨٨٦٣	٩٩٦٢	٩٠٠١٠	١٤٩٩٧٣	١٤١٠٩١	٩٩٦٥٥	١٠٩٩٠٨
روسيا	٣٤٣٧٥٠	٣٩٦٧٠٦	٤٠٤٨٤٤	٤٢٤٢٠١	٥٦٥١٨٧	٤٠١١٨٣	٤١٤٤٠٨	٣٨٥٦٥٢

(1) Sevket Pamuk”Ottoman Foreign Trade Statistics In The Nineteen Century”, Vol.1.

السنوات / إلى دولة	١٨٧٨	١٨٧٩	١٨٨٠	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨٣	١٨٨٤	١٨٨٥
صربيا	-	٢٨٥٩	١٤٩٠٥	١٤٤١٠	١٣٩٤٣	١١٥٠٦	٩٤٠٧	٥٧٨٨
اليونان	٣٢١٦٣١	٢٤٨١٦٨	٢٥٥٥٤٤	٤٠٧٤٤٨	٤٤٥٠٤٦	٣٩٠٥١٠	٥٦٥٠٩٩	٥٣٥٣٠٤

السنوات / إلى دولة	١٨٨٦	١٨٨٧	١٨٨٨	١٨٨٩	١٨٩٠	١٨٩١	١٨٩٢	١٨٩٣
ألمانيا	٧٢٩٩	٢١٦٤	١٤١٠٢	٥٣٥٨٢	١١٦٦٠١	١٣٩٩٦٢	٣١٦٧٢٢	٢٩٤٦٦٢
النمسا	١١١٧١٨٣	٩٩٣١٤٤	١١٥٣٦٣	١٣٥٤٣٢١	١٠٣٩٤٤٩	١٢٣٢٢٧٠	١٥١١٧٩٩	١٣٢٨٦٥٢
بلجيكا	٢٨٣	٢٠٢٣	٤٧٦٦	١٦٧١٨	١٢٤٨٦	٣١١٠٧	٣٨٨٢٣	٥٨٦٤٣
بلغاريا	٢٣٢٥٦	٢٢٩٢٢	٣١٥٩٨٢	٣٨١١٨٩	٤٠٧٧٢٥	٤٠٢٥٦٥	٤٢٩٧٤٥	٣٦١٤٤٣
الدنمارك	١٣٣١	٤٨	٥٢٩٣	١٩٠٧	١٢٠٢	٣١٨٢	٦٨٢٣	١٠١
فرنسا	٤٧٣٨٠٢٢	٤٢٠٧٠١٣	٤٢٦٤٧٢٩	٤٢٦٩٥١٠	٣٧٣٢٠٣٨	٤٥٠٧٠٠٢	٣٨٠٠٣٨٥	٣٥٥٨٢٥٧
هولندا	١٢٧٧١١	١٠٢٤٤٨	٣٦٩٨٦٤	٢٥٠٣٠٦	١٦٧٤٠٢	٢٣٥٩٢٢	٤٢٩٤٢٧	٣٩٦٨٣٨
إنجلترا	٤٣٤٩٢٣٨	٣٥٧٤٤٤١	٥٠٠٣٤٩٠	٥٨٣٣٩٢٠	٨١٣٠٢٧	٦٨٦٣٠٢٤	٧٠١٩٣٩٢	٥٧٣٥٩٨٣
أسبانيا	٢٠٩٢	١١٣٨	٧٩٢٩	١٣٤٩١	٤٤١٠	٤٠٦٣	٢٨٢٠١	١٠١٩٧
السويد	-	-	-	-	-	٥	-	٤
سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	٣٧٣٥١٣	٣٣٤٦٦١	٣٨٩٥٩٩	٦٨٩٧٤٦	٥٥٤٢٠٨	٥٤٣٦٥٥	٧٨٤٤٦٦	٤٦٩٨٦٠
الجبل الأسود	٤٣٤٠	٦٩٥٧	٥٢٩٤	٥٥٢٧	٥٦٦٤	٤٦٧٥	٢٦٨٥	٤٢٨١
رومانيا	١٠٧٧٠٨	١٣٠٩٤٤	١٩٦١٨٠	٢٤٦١٩٤	٢٣٧٢١٠	٢٩١١٧٩	٢٣٦٢٤٩	٢٣٨٦٦٤
روسيا	٣٠٧١٥٨	٢٨٩١٠٠	٢٩٤١٦١	٣٢٤١٣٧	٢٩٣٢٨٣	٢٥٣٣١٣	٣٢١٧٦٣	٣٣٥٢٠٩
صربيا	١٠١٩٨	٦٢٣١	٣١٢٤٤	٣٥٣٢٧	٤٤٧٢٩	٥١٥١١	٤٧٦٢٩	٦٧٢٩٦
اليونان	٤٦٥١٩١	٨٥٩١٠٨٠	٤٦٤١٩٣	٥٣١١٥١	٥١٢٠٥٧	٥٤٧٧٩٤	٤١٧١٣	٢٣٣٨٤١

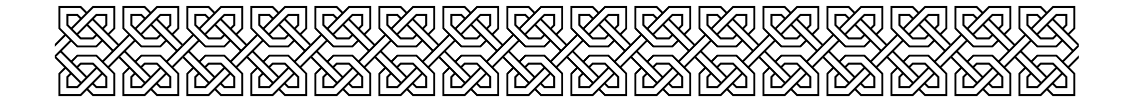
السنوات / إلى دولة	١٨٩٤	١٨٩٥	١٨٩٦	١٨٩٧	١٨٩٨	١٨٩٩	١٩٠٠	١٩٠٥
ألمانيا	٢٧٥١٠	٤١٥٩٧٤	٢٦٩٦٤٤	٤٥٥١٣١	٢٧٥٠٧٨	٤٥١٧٥٩	٦٠٢٣٧٧	١٢٢٧٦٩٩
النمسا	١٣١٦٩٩٠	١٩٠٩٠٣٩	١٤٩٦٧٧٨	١٣٦٩٢١٨	١٢٠٢٣٥٢	١٤٨١٧٧٣	١٥٠٠١٠٩	٢١٣٧٣٠٣
بلجيكا	٤٩٥٥٢	٩٦٤٢٣	٢٢٩٠٣٤	١٨٢١٠٨	٥٦٢٩٩	٩٢١٤٨	١٦٧٠٣٧	٤٨٧٩١٨
بلغاريا	٣٨٠٨٩٨	٣٤٧٠٩٩	٣٦٩٢٨٠	٣٧٥٨٦٨	٣١٢٩٩٨	٢٥٨٥٨٩٠	٢٤٦٧٩٣	٧٥٥٩٧٩
الدنمارك	١٥٥٧٩	٥٢١٣	١٤٦٦	-	٢١٩٩	٧٨	١٠٩	٢٢٩
فرنسا	٣٨٢٢٥١٢	٩٥٧٠٧٣	٤٦٠٦٦٤٦	٤٣٣٠٣٩٤	٤٢٩٨٩٧٤	٤٧٦٢٣٢٧	٤٤٣٩٢٨٠	٤٨٠٨٠٧
هولندا	٣٣٠٧٦٨	٥١٧٥٣٥	٣٧٤٦١٨	٣٠٥٨٥٢	٢٨٢٧٣٩	٤٥٩٦٣١	٢٩٣٦٥٣	٥٨١٠٤٣
إنجلترا	٥٩٥٣٩١٤	٦٣٩٥١١٤	٦٣١٣١٥٩	٥٩٢٩٠٧٤	٤٦٢٩٥٨٨	٥٥١٤٦٨٣	٥٦٧٢٠٩٥	٣٣٠٠٨١
أسبانيا	١١٥٠	٢٨٨٥٦	٢٠٩٥٩	٣٦٢٥٨	٨٦٥٠	-	٢٥٤٦٣	٢٤٨٨٣
السويد	-	-	-	-	-	-	-	٧٣٠
سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	٤٧٥٥٩١	٥٥٨١٣٧	٤٦٩١٦٣	٤٨٥٨٥٠	٥٤٠٧٣٧	٧٠٩١٥٧	٤٩٧٢٥٢	٩٩٥٩٥١
الجبل الأسود	٥٦٢	١١٢١٢	٢٤٢٧	٥٠٧١	٨٠٥٧	٥٠٤٨	٣٦٤٦	٢٨١٤١
رومانيا	١٩٩٠٨٥	٢٠٠١٧٦	٢٢٠٩٣٥	٢٥٨٦٩٦	٢٩١١٢٦	٢٥٦٢٣٢	٢٠٤٦٩٠	٣٩٩٩٩
روسيا	٤٠٠٥٤٦	٣٧٧٧٣٣	٣٨٢٧٧٢	٤٢٩٢٢٠	٤٦٨٣٠٣	٥٤٥٤٢٠	٤٦٦٠٣٤	٥٩٣٨٨٤
صربيا	٧٣٥٨٣	٦١٦٠٢	٢٧٩٩٠	٥١٥٠٠	٥٥٦٤٣	٥٨٣٢٠	٦٥٨٩٣	١٩٦٣٣١
اليونان	٢١٨٢٧١	٢٨٤١٣١	٣٢٩٣٠٢	١٨١٨٢٩	٤٦٨٠٧٥	٤٠٥٥٦٣	٢٩٢٦٦٣	٥٤٥٨٥

ثانياً: واردات الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية: (القيمة بالليرة الذهبية)

السنوات / من دولة	١٨٧٨	١٨٧٩	١٨٨٠	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨٣	١٨٨٤	١٨٨٥
ألمانيا	٤٨١١٥	٥٤٥٢٠	٤٤٠٤١	٢٨٧٥١	٥٦٠٣٦	٤٠٠٩٥	٦٠٣٤٦	٢٦٩٢٨
النمسا	٢٨٢٥١٥٣	٢٧٩٠٠٦١	٣٥٠٢٨٣٢	٣١٩١٨٤١	٣٤٧١٥٤٣	٣٨٤٨٨٢٩	٤٢٩٥٠٨٨	٣٩١٩٨٤١
بلجيكا	٨٠٧٥٣	١١٧٢٣٧	١٠٦١٤٤	١٥٩٢٢٥	١٧٨٩٢٧	١٨٧٢٧١	٢٨٧٤٠٤	٢٩٥٥٦٨
بلغاريا	٧٧٦٨١	٢٥٨٧٢٠	٤٥٥٧٣٩	٢٨٣٣٣٥	١٦٢٦٦٤	١٤٦٩٤٦	١٤٧٤٩٦	٢٩٣٥٨٥
الدنمارك	-	٨٧٦	٥	٢٢٩١	٣٧	٣٥٣	٢٢٦	-
فرنسا	٣٢٥٢٩٢١	٣١٠٩٨٤٤	٢٦٩٨١٨٣	٢٩٠٥٠٤٢	٢٨٦٤١١	٢٧٣٠٠٩٥	٢٦٦٢٢٢٧	٢٣١٦٨٨٩
هولندا	١١٠٠٧٧	٦٤٤٣٠	١٧٨٢٧	٥٧٨٣	٢٠٥٢٦	٦٩٠٤	١٥٩٦٦	٢٦٦٦٠
إنجلترا	٩٧١٠٦٧٦	٨٥٥٧٥٨٢	٧٤٠٣١٨٠	٩١١١٩٥٩	٩١٥٧٣٣٢	٨٦٥٨٦١٦	٩٣٨٤٢٠٠	٨٧٦٣٤٣٢
أسبانيا	٢٥		١	٩	٣٨	-	-	٦٧
السويد	٥٠٩٥	١٢٧٠٩	١٣٤٩٢	١٧٠٠	١١١٠٠	١٧٠١٧	٧٣٤٩	٥٦٣٤٨
سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	٥٢٩٩٢٤	٥٣١٥٦٤	٥٠٧٦٥	٥٨٢٩٩٠	٦٠٦٣٠٢	٦٦٥٦٦٠	٦١٣٨٠٨	٦٠٦٢٠٩
الجبل الأسود	-	٣٨٤	٣٤٢	١٢٠	٥٣٦٨	٤٦٢٣	٤٥٥١	٨٢٦١
رومانيا	٦٢٠٤٧٦	١٢٧٩٨١٤	١٤١٤٧٨٢	٦٩٢٤٩٢	٦٨٥٧٢٥	٥٢١٦٧١	٢٥٨٠٧٧	٦٣٩٢١١
روسيا	١٤٢٣٩٠٩	١٤٣٧٤٣٣	١٤١٧٩٦٤	١١٦٣٤٥١	١٣٠٥٤٦٦	١٢٣٨٤٩١	١٣٦٠٨١٦	١٧٥٨٤٩٩
صربيا	٦٤	٢٣٣٢٢	٨٠٢١٢	١٣٠١٦	٦٧٤٧٦	٨٨٨٩٣	٨٠١٨٩	٨٤٨٦٣
اليونان	٣٤٩٠١٧	٤٢٦١٠٠	٣٩٤٩٩٦	٣١٦٩٢٦	٥٩٩٨٣٦	٦٠٠٢٦٠	٤٤٦٦٠٧	٣٦٠٠٠٦

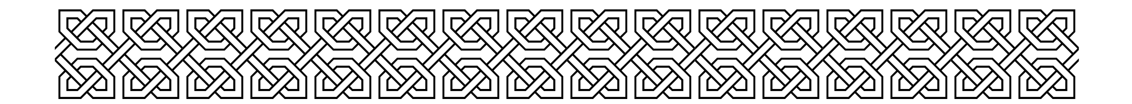
السنوات / من دولة	١٨٨٦	١٨٨٧	١٨٨٨	١٨٨٩	١٨٩٠	١٨٩١	١٨٩٢	١٨٩٣
ألمانيا	٢٥١٣٩	٣٨٠١٩	٢٩٩٤٢	٢٦٤٩٠	٦٣٢٥٦	١٨٤٣٣٩	٢٧٩٧٨١	٢٨١٧٠٣
النمسا	٤١٧٦٠٠٤	٣٨٤٧٧٠٧	٣٤٥٥٢٣٨	٤٠٩١٤٤٤	٤٦٠٦٦٩٥	٤٥٩٧١٨١	٥٠٩٩١٩٦	٥١٦٣٥٣٦
بلجيكا	٣٨٣٩٥٧	٤٢٩١٢٧	٣٨٨١٧٨	٤١٥٧٤٤	٥٠١٠٧٢	٦٤٦٧٦٤	٦٦٧٩٠٢	٦٦٥٧٩٥
بلغاريا	٤٩٣٧٠٦	٥٠٩٧٤٠	٩٦٥٧٦٨	١١٢٤١٩٧	٩٥٥٤٨٨	٩٤٠١٠٤	١٢٤٤٨٤٣	١٢٣١٢٨٧
الدنمارك	١٤١	٩٠	٥٨	٢٩٦	٥٣	١٣٤	٣١٦	٢٥٤
فرنسا	٢٦٩٠٨٠٠	٢٤٢٤٨٣٣	٢٥٢٠٥٢٤	٢٥٤٣٦٨٦	٢٨٣٣٦٠٤	٣٠٢١٣٧٤	٢٩٦٢٩٠٦	٢٧٤١٠٤٩
هولندا	٣٣٨٩٨	٢٨٧٨١	٢٤٢٥٠	٩٣٤٩٢	١٠٩٥٢٩	١٢١٧٢٣	١٢٤٨٣٣	١٣٧٩٥٣
إنجلترا	٨٩٤٠٢٨٣	٨٥١٨١١٨	٧٩٧٦٤٦٨	٩١٤٥١٤٠	٩٩٢٢٧٨٠	١٠٢٠١١٢٩	٩٧٨١٥٠٨	٩٠٥٤٩٨١
أسبانيا	٥	-	٢٥٦	-	-	٥-	٧١	-
السويد	١٤٧٣١	٢٦٨٩٧	٢٩٢٤٣	٤٥٨٤٠	٣٧٦٦١	٦٦٦١٤	٨٠٦٤٢	٥٢٩٤٠
سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	٦٣٥١٤٤	٤٨٩٧٦٦	٤٦٨٣٧٩	٤٢٤٣٨١	٤٩٩٧٨٠	٥٧٦٩٨٧	٥٨٠٠٥٠	٦٢٤٤٨١
الجبل الأسود	٦٢٩٠	١٢٢٨٠	١٠٣٦٢	٨٢٩٣	٥٣٢٤	٨٣٢٢	٧٩٥٥	١٢٤٦٣
رومانيا	٣٢٢٣٩٠	٢٥٩٠٢٧	٤٧٣١٣٦	٣٩٤٥١٠	٤٦٦٦٣٢	٤٥٩٧٨٥	٥٧٧٠٣٢	٧١٤٨٨٦
روسيا	١٧٦٨١٤٥	٢٢٦١٥٥٣	٢٠٤٨١٦١	١٧٣٣٢١٨	١٧٠٣٠٣٩	١٨٦٨٩٨٩	١٢٨٩٣٤٧	١٥٠٤٤٣٠
صربيا	٧٢٦٦٣	٧٠٠٦١	٥٧٩٨٢	٦٤٣٨١	٩٠٠٩٣	٧٢٥١٨	٧٠٥٠٥	٦٦١٤٦
اليونان	٤١١٣٨٥	٣٧٧٣٩٢	٣١٨٣٥٧	٢٩٤٣٥٣	٣٥٦٥١٦	٤٢٢٨٥٤	٣٧٢٨٠٢	٤٢٨١٤٥

السنوات / من دولة	١٨٩٤	١٨٩٥	١٨٩٦	١٨٩٧	١٨٩٨	١٨٩٩	١٩٠٠	١٩٠٥
ألمانيا	٣٠٧١٢٥	٢٣٤٩٣٩	٢٠٩١٤٣	٣٣٠٢٣٧	٤٣٦٤٦٧	٤٨٦٩٣٦	٦٥٨٣٤٠	١٣٢٥٢٩٤
النمسا	٤٨٦٢٩٦٧	٤٣٧٠٩٧٥	٤٢٠٢٩٩١	٤٦٠٣٦٢٩	٥٢٣١٣١٠	٤٨٠١٩٧٧	٤٥٠٦٨٠٩	٦٥١٦١٤٣
بلجيكا	٦٦٤١٥٠	٥٩٤٦٢٧	٤٩٣٥٧٢	٥٧٥٥٨٣	٧٣٨٥٩٦	٦٦٠٣٦٥	٦٥١٥٨٤	٩٨١٤٥
بلغاريا	١٠٣٣٥٢٨	٨٧٧٢٨٣	٦٧٢٦٧٧	٤٩٦١٣٩	٩١٠٩٦٧	١١١٤٤١٣	٨٣٠٧٠٨	٤٦٧٠٩٠
الدنمارك	٢٤٦٤	١٥٨	٧١	٦٧٧	٤٥	٣٦	-	٣٩
فرنسا	٢٧٤٢٢١٠	٢٣٧٢٦٥٤	٢١٠٠٩٣٩	٢٤٢٤١٨٠	٢٤٧٤٠٣٠	٢٩٦٩٥١٧	٢٧٦٣٤١٦	٢٦٦٨٨٣٧
هولندا	١٦٨٦٨٤	١٦٢١٦١	١٧٥٠٤١	٢٦٥٠٤٥	٣١٩٦٩٣	٢٩٣٥٠٧	٢٩٢٠٥٧	٥٩٧٤٩٣
إنجلترا	٩٣١٥٢٢٤	٧٤١٥٦٠٣	٨٥٦٧٧٣٩	٩٨٧٣٠٣٦	١٠٢٨٤٩٧٣	٨٣١٠٠٠٢	٨٣١٢٠١٤	١٠٩٩١٨٠١
أسبانيا	٢	٨	-	-	-	٣٤	-	١٣٥
السويد	٥٨٤٥٨	٤٣٢٧٨	٥٠١٣٥	٧١٥٨٩	١٢٧٦٤٧	٧٤٢٣٣	٧٥٧٧٦	٧٢١٨٩
سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	٦٥٥٨٩٢	٦٧١١٩٣	٦٩٨٨٢٩	٩٩٠٦٦٧	١٣٨٩٦٤٦	١٣٢٨١١٧	١٣٦٤٥٠٧	٢٤٤٦٢٠٠
الجبل الأسود	٦٢٠٥	٧٧١٠	٨٥٠٧	٥٩٠٢	٦٩٤٣	٦٩١٠	٧٠٥٢	٣٣٣٨
رومانيا	٧٥٣٣٨١	٦١٢٥٥٣	٦٧٥٥٣٩	٣٩١٠١٧	٩٦٢٨٩٦	٧٦٠٣٢٠	٥١٩٥٥٩	٧٩٥٣٠٠
روسيا	١٦٥١٣٣٩	١٦٠٢٣٩٠	١٧٥٢٢٩	١٦٦٨٦٢٣	١٧٥١٣١٥	١٩٧١٧٨٠	٢٠٨٣٣٠٣	١٨٢٠١٦٠
صربيا	٥٨٥٩١	٤٢٣٣٦	٥٤٢٩٧	٣٩٥٧١	٨٢٧٤٨	٥٤٣٩٦	٤٩١١٣	١٠١٨٣٦
اليونان	٤٤٤٢٥١	٣٩٤١٣٠	٣٩٣٠٢٠	٢٦٨٥٢٦	٤٤٠٢٥٠	٣٤٢٦١٨	٢٣٦٣٣٢	٥٦٠٩٢٢



المبحث الثاني

أهمية الدور الإسلامي في تنمية التجارة الإسلامية بأوروبا والمشرق العربي خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، واهتمامات الدولة في تأمين طرق التجارة من الشرق إلى الغرب براً وبحراً.



اتسم التاريخ العثماني في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي -مقارنة بالقرون السابقة- بنشأة المؤسسات الاقتصادية والمالية الحديثة العام منها والخاص. وقد ظهرت أول ورقة نقدية، والتحول إلى هيكل نقدي موحد، ومؤسسات مصرفية عامة وخاصة، وميزانيات تتميز "بالطابع الأوروبي"، والبورصة، والديون الخارجية، وغرف التجارة الأجنبية، وباختصار عدداً من الآليات الاقتصادية والمالية الجديدة، والتي كانت غير معلومة للعهد السابق وانتشرت منذ الربع الثاني للقرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فصاعداً. وتعد الاتفاقات التجارية جزءاً من هذا التجديد الذي طرأ على الهيكل الاقتصادي(١).

وقد عملت الاتفاقات التجارية على إحلال الاكتفاء الذاتي، الاقتصاد الداخلي والمحلي بسوق محدود وربط المناطق النائية بالاقتصاد العالمي. وقد ساهم إلغاء الممارسات الاحتكارية- على الرغم من طبيعتها الاستسلامية التي شابت الجانب القانوني الثنائي- في تحرير المنتجين من سيطرة العقل التقليدي، الاشتراطي والمالي. وأصبح دافع الربح الهاجس الرئيسي الذي كان يجول في نفوس الفلاحين. وقد تحسن سكان الريف. وبدأ الاستهلاك الجماعي. وارتفعت جودة السلع المستهلكة.وانخفضت أسعار المواد الغذائية. وبدأت المدنية. وتحسنت المرافق العامة في المراكز الحضرية. حيث أدت الاتفاقات التجارية إلى فتح آفاق جديدة للأوساط التجارية. وحلت ألية السعر محل القرارات التعسفية. وازدهرت المدن الساحلية. وأصبح رجال التجارة المحليون نواة الطبقة المتوسطة أو "البورجوازية" العثمانية.(٢)

ولتحديد الأثر الحقيقي" للتحرير"، كان ينبغي إنعاش الحياة الاقتصادية لتلك المدن الساحلية في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وأوائل الرابع عشر الهجري/ القرن العشرين الميلادي. وتدين الحياة "الحضرية" و"البورجوازية" لتلك المدن والثروة التي اكتسبتها والكثير من النجاح الذي حققته للجو التحرري الذي هيمن على الأنشطة التجارية. ونتيجة علاقات السوق المزدهرة من حيث سك النقود والتجارة، فقد تضاعف عدد سكان إسطنبول ثلاث مرات خلال ثلاثين عاماً. وفي مطلع القرن، وصل عدد سكان إسطنبول والضواحي المجاورة إلى مليون

---

(1) Okyar, Osman. “A New Look At The Problem Of Economic Growth In The Ottoman Empire, 1800–1914.” *The Journal Of European Economic History* 16, No. 1 (1987): PP.7–49.

(2) Edited By Huri Islamogu-Inan “The Ottoman Empire And The World-Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).Pp. 63-85. Okyar, Osman. “A New Look At The Problem Of Economic Growth In The Ottoman Empire, 1800–1914.” *The Journal Of European Economic History* 16, No. 1 (1987): PP. 7–49.

نسمة. وتحولت إحدى العواصم من حالة الجمود التي أصابتها لمدة قرنين من الزمان حيث أصبحت الدولة العثمانية جزءاً من العالم الأوروبي ويرتبط سوقها بالاقتصاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالنمو السكاني في إسطنبول والتوسع الجغرافي للسوق فتتحكم فيه المصالح التجارية في إسطنبول، وتمَّ إزالة العوائق أمام حرية حركة السلع وذلك بفضل الاتفاقات التجارية التي عقدت مع القوي الأوروبية، وللتشريع الذي استقى من قوانين نابليون، والتطورات التقنية من حيث نقل السلع وتداول المعلومات الخاصة بفرص السوق المتاحة. وقد ساهم كل ما سبق في توسيع السوق في العاصمة العثمانية [1].

وتطلب مدَّ التجارة الداخلية والخارجية ونفقات الدولة قدراً أكبر من انتشار وسائل الإعلام. وسبق حركة الإصلاح العثمانية اعتماد الحكومات على تخفيض قيمة العملة حين كانت هناك أزمة في العائدات. طالما كانت أسعار المواد الغذائية ثابتة بموجب قرارات حكومية أو قرار من المحليات، ساهم خفض القيمة الحقيقية لتلك السلع في توفير فائض للأجهزة الحاكمة. واندمج الاقتصاد العثماني في الاقتصاد الأوروبي وفرضت سياسة السوق الحرة القوة الشرائية للعملة العثمانية وانعكس أي تخفيض للعملة على أسعار السلع وخاصة المستوردة منها. وبالتالي، فقد ارتفع مستوي السعرالعام. ولم يعد تخفيض قيمة العملة الصعبة ملائما لمواجهة احتياجات الإنفاق للحكومة[2].

وكان يتعين على الذين يعملون في الإصلاح الاقتصادي الجديد إيجاد طرق جديدة لانتشار وسائل الإعلام. وكان الاقتباس من الخارج هو الملجأ الأخير. وكان من الصعب زيادة كمية السبائك، وأصبح إصدار الأوراق النقدية يبدو ملائماً للحكومة لمواجهة نفقات الدولة والحاجة لمزيد من النقود للسوق. ووفقاً للسجلات المتاحة المتعلقة بسك النقود بين ١٢٥٦-١٢٧٩هـ/١٨٤٠-١٨٦٣م، فلم يتجاوز حجم العملة الصعبة التي تمَّ تداولها ٢٠٠٠ ليرة عثمانية ذهبية و٢٠٠٠ ليرة من النقود المعدنية الأخرى. [3] وبالفعل فقد تمَّ

---

(1) Pamuk, Sevket (1987), The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment And Production (Cambridge: Cambridge University Press). Pp

(2) Ibid.

(٣)الليرة العثمانية هي عملة الدولة العثمانية، للفترة ما بين ١٨٤٤ و ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣. والتي حلت محل القروش (kuruş) كوحدة عملة رئيسية، مع استمرار القروش (kuruş) في الاستخدام كجزء أصغر من الليرة، وكل ١ ليرة = ١٠٠ قروش. كذلك أيضا استمر استخدام البارة (عملة) كوحدة عملة، وكانت كل ٤٠ بارة = ١ قرش (kuruş)، وذلك حتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين. تم استخدام الحروف العربية على القطع النقدية والأوراق النقدية.

http://ar.wikipedia.org/wiki/Ottoman_lira

تـداول العمـلات الأجنبيـة الـذهب والفضـة فـي بعـض أجـزاء الدولـة وحتـى فـي إسـطنبول ولكـن علـى أقصـى تقـدير لـم تـتخط تلـك العمـلات ١,٥ مليـون بـالليرة العثمانيـة. ووصـلت الأوراق النقدية التي تمَّ تداولها في عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م إلى ١١مليون ليرة.(١)

وفـي الواقـع كانـت النقـود الورقيـة خطـوة هامـة فـي سـبيل سـك النقـود فـي الاقتصـاد العثمـاني. وكمـا عرضـت حكومـة حركـة الإصـلاح الاقتصـادي الجديـدة النظـام المـالي بأكملـه للخطـر، فإنهـا أبـدلت النقـود الورقيـة التـي كانـت لا تلقـى إقبـالا بالعملـة الصـعبة التـي تـمَّ استيرادها مـن أوروبـا (الـديون). وبـدأ عهـدٌ جديـدٌ فـي التـاريخ الاقتصـادي العثمـاني حيـث أصـبح هنـاك ديـون أجنبيـة منـذ عـام ١٢٧٠هــ/ ١٨٥٤ م فصـاعداً، وأسـس البنـك العثمـاني الإمبراطـوري، وحـدث الإفـلاس فـي عـام ١٢٩٢هــ/ ١٨٧٥م، وإنشـاء وحـدة الـدين العـام العثمـاني، وتعـد كـل هـذه المراحـل جـزءاً مـن عمليـة سـك النقـود والتجـارة. وكـان الوصـول إلـى عملة مستقرة بسعر صرف ثابت لا مفر منه لتحقيق نظام اقتصادي مزدهر.(٢)

أولاً: فإن التجارة ما بين الدول الإسلامية والغرب على عهد الدولة العثمانية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، قد شـهدت مـا بـين الحـروب النابليونيـة والحـرب العالميـة الأولى أثر الثورة الصناعية على العالم. وفيما يخص اقتصادات بعض الدول الإسلامية، فكانت تلك فترة اندماج سريع في الأسواق العالمية. وقد توسعت التجارة الخارجيـة فـي بعـض الـدول الإسـلامية أكثر من خمسة عشر ضعفاً في الفترة مـا بين ١٢٣٥ - ١٣٣١هـ/ ١٨٢٠ و١٩١٣م. وقد تبع هذا التوسع في التجارة الخارجية تحولات هامة في أنمـاط الإنتـاج. تحولـت الزراعـة لتكـون ذات صـبغة تجارية بشكل متزايد، وتمَّ توجيه حصص أكبر من الإنتاج الزراعـي لأسـواق التصـدير. وكـان لتلـك التغيرات تداعيات جسيمة على أنظمة حيازة الأراضي وحقوق الملكية في مناطق متعددة في بعض الدول الإسلامية.

وترتب أيضاً على التوسع في التجارة الخارجية؛ خفض التصنيع. وقد حاولت الحرف اليدوية التقليدية مواجهة هذا التحدي إلا أن القطاع الأكبر تردَّى تحت وطأة الصناعات المستوردة. وعلى

(1) Edited By Huri Islamogu-Inan “The Ottoman Empire And The World-Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).Pp. 63-85. J. R. HANSON, II. Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. Xiv+197.

(2) Pamuk, Sevket (1987), *The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment And Production* (Cambridge: Cambridge University Press). Pp

الجانب الآخر، فقد وصفت بدايات ظهور نظام المصنع بأنها بدايات ضعيفة. وكانت بداية الاختراق الأوروبي التجاري قد بدأت بعد مرور منتصف القرن وقد أعقبها الاختراق المالي. وقد تركز الاستثمار الأوروبي المباشر في السكك الحديدية وفي جوانب أخرى تتعلق بالبنية التحتية. وكانت حكومات بعض هذه الدول قد اقترضت عشوائياً في الأسواق الأوروبية المالية مما نتج عنه زيادة النفوذ الأوروبي.

كانت التجربة الاقتصادية لبعض الدول الإسلامية في الشرق الأوسط تمثل انفصالاً درامياً عن تاريخها السابق - أثناء القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ولم يكن وحده في ذلك. وقد أثر التوسع الأوروبي على كل منطقة في العالم وكان لكل منها رد الفعل الخاص بها في مواجهة التحدي الأوروبي. حيث إن الخبرة الاقتصادية لهذه الدول كانت تشترك في العديد من الأبعاد مع مناطق أخرى ولاسيما تلك المتخلفة أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

في هذا الجزء من البحث سوف يتم استخدام منظور المقارنة بين توسع التجارة الخارجية في بعض الدول الإسلامية أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وتوسع التجارة العالمية. **سيتناول الجزء الأول** من هذه الدراسة محاولة ترسيخ الاتجاهات الأساسية وبالعلاقة مع الاتجاهات العالمية أثناء هذه الفترة. **وفيما يخص الجزء الثاني،** فسيناقش سبب تباين حجم ومعدل التوسع في التجارة الخارجية في البلدان المختلفة في بعض الدول الإسلامية بالنسبة إلى الاتجاهات طويلة الأمد في مناطق أخرى ولا سيما تلك الموجودة في العالم الثالث المعاصر.

وسيتم عرض تقديرات خاصة بالصادرات ونصيب الفرد منها في بعض الدول الإسلامية في فترات مختلفة أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وهذه الأرقام عرضة للخطأ بدرجة كبيرة ويجب التعامل معها بحذر ويرجع ذلك لانخفاض جودة البيانات الأساسية المتعلقة بالتجارة والسكان. ولهذا السبب، ستُعْنَى المناقشة في هذه الدراسة مبدئيا بالجوانب الإجمالية الكلية الواضحة طويلة الأجل والتي من الممكن أن تدعمها تلك التقديرات السالف ذكرها، وأيضاً مجموعة أكبر من الأدلة الإضافية.

ونتيجة قصور البيانات المتاحة سواء زمنياً أو مكانياً والمكانية، ولما كانت دقة التقديرات المتاحة منخفضة خاصة في الأعوام السابقة، فقد تمَّ التركيز على الفترة التي تلي عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م. وعلاوة على ما تقدم، فبما أن أكثر التقديرات دقة بشأن التجارة الخارجية معدة من حيث الحدود السياسية التي كانت قائمة أثناء القرن الثالث

عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فسوف أعمل على تعريف بعض الدول الإسلامية في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي في إطار ثلاثة كيانات سياسية وهي على النحو التالي: مصر، إيران والمقاطعات الآسيوية للدولة العثمانية متضمنة تركيا في أوروبا في القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي مع استبعاد جزيرة العرب.

شهد القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي مابين انتهاء الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى توسعاً غير مسبوقٍ في التجارة الدولية. وعلى الرغم من التباين الواضح في المدى وسرعة التوسع، فيبدو أن معدل نمو التجارة الدولية قد تأرجح من فترة لأخري ولكن بلغ أكثر من ٤% في العام مؤديا إلى زيادة قدرها ثمانية عشر ضعفاً من حيث الحجم للفترة ما بين ١٢٥٦ - ١٣٣١هـ/ ١٨٤٠ – ١٩١٣م.[1]

وشمل جزءاً كبيراً من هذا التوسع التجارة بين البلدان الصناعية ولاسيما داخل أوروبا. أيضاً حدث أن نمت الصادرات من المناطق المتخلفة بنفس معدلات صادرات العالم الإجمالية في هذه الفترة. ويعد التساؤل بشأن الكيفية التي نما بها حجم ومعدلات النمو في بعض الدول الإسلامية مقارنة بالمستويات المناظرة الخاصة بالتجارة الدولية ومناطق متخلفة في الاقتصاد العالمي أكثر ملائمة من السؤال حول ما إذا كانت صادراتها السلعية قد تضاعفت أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وتلخص التقديرات المقدمة في الجدول (١) التوجهات الرئيسية التي تتعلق بالتوسع في الصادرات من بعض الدول الإسلامية للفترة التي تلي عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م. وتعكس هذه الأرقام أيضاً توسع التجارة الإجمالية لمنطقة بعض الدول الإسلامية بأكملها وليس لبلدان منفردة، حجم الواردات التي أعقبت التغييرات في حجم الصادرات. وتظهر تلك التقديرات زيادة الصادرات من بعض الدول الإسلامية بما يعادل عشرة أضعاف في ظل أسعار ثابتة وبما يقارب ستة عشر ضعفاً من حيث الحجم أثناء العقود السبعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

---

(1) Rostow, W. W. (Walt Whitman) 1978,, The World Economy: History & Prospect. London: Macmillan Pp.9, 67-68. 1980, Why The Poor Get Richer And The Rich Slow Down: Essays In The Marshallian Long Period. London: Macmillan 1980. P.14. J. R. HANSON, 1980, Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. Xiv+197.

جدول (١): تقديرات الصادرات السلعية من بعض الدول الإسلامية أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي (المتوسط السنوي مقدرا بالملايين جنيه إسترليني الحالي)

المنطقة	١٨٤٠-١٨٤٢	١٨٦٠-١٨٦٢	١٨٨٠-١٨٨٢	١٩٠٠-١٩٠٢	١٩١٠-١٩١٢
الدولة العثمانية (١)	٥,٢	١٢,٣	١٥,٢	٢٠,٣	٢٦,٩
الدولة العثمانية (٢)	٢,٤	٨,٦	١٢,٠	١٦,٤	٢٢,٠
مصر	١,٦	٣,٥	١٣,٢	١٧,٦	٣١,٥
إيران	١,٦	٢,٥	٢,٨	٣,١	٧,١
إجمالي بعض الدول الإسلامية	٥,٦	١٤,٦	٢٨,٠	٣٧,١	٦٠,٦
الإجمالي الثابت ١٨٨٠ مقوما بالجنيه الإسترليني	٤,٦	١٢,٩	٢٨,٣	٤٩,٩	٧٣,٢

ملاحظات خاصة بالجدول رقم (١):

١. ينبغي قبول كل الأرقام وخاصة تلك المتعلقة بالفترات الأولية على أنها تقريبية وذلك بسبب نوعية البيانات الأساسية.
٢. فيما يتعلق بالدولة العثمانية، فإن (١) يشير إلى إجمالي الصادرات، بينما يوضح (٢) الصادرات من المنطقة التي تشمل تركيا في أوروبا والمقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية فيما عدا جزيرة العرب. ويبين رقم (٢) إجمالي الأرقام الخاصة ببعض الدول الإسلامية.
٣. يعد الرقم الخاص ببعض الدول الإسلامية رقما بسيطاً لصادرات الدول منفردة. ونتيجة لذلك، فهي تضم التجارة البينية والأهمية النسبية التي انخفضت بشكل ثابت أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.
٤. تمَّ استخدام مؤشر السعر الخاص بالواردات البريطانية للتوصل إلى أرقام الصادرات بالأسعار الثابتة [(١)].

وكما هو مبين في الجدول(٢) فإن إجمالي التوسع في التجارة الخارجية للدول الإسلامية يتقارب مع معدل نمو التجارة الدولية أثناء نفس الفترة ولكن يقل عنه إذ انخفض نصيب صادرات بعض الدول الإسلامية في التجارة العالمية ببطء وبصفة دائمة حتى الحرب العالمية الأولى. ويصبح التباعد بين هذين المعدلين أكثر وضوحا في حالة بحث معدلات نصيب الفرد من الصادرات. وكما هو موضح في الجدول (٣) فبالرغم من أن نصيب الفرد من الصادرات في بعض الدول الإسلامية قد فاق نظيره في العالم بأكثر من ٢٠% في أوائل أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/

(1) Imlah: Economic Elements In The Pax Britannica, ECONOMIC ELEMENTS IN THE PAX BRITANNICA: STUDIES IN BRITISH FOREIGN TRADE IN THE NINETEENTH CENTURY, By Albert H. Imlah. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press. I198. Pp. Xiii

التاسع عشر الميلادي، فإنه هبط أمام نظيره العالمي قبل نهاية القرن.

جدول (٢): نصيب بعض الدول الإسلامية والمناطق الأخرى المختارة في صادرات العالم بالنسبة المئوية

المنطقة	١٨٤٠ـ١٨٤٢	١٨٦٠ـ١٨٦٢	١٨٨٠ـ١٨٨٢	١٩٠٠ـ١٩٠٢	١٩١٠ـ١٩١٢
بعض الدول الإسلامية	٠,٣٤	٠,٣٢	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٢٩
المملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى	٢٢	٢١	١٧	١٤	لا تنطبق
بلدان أوروبية أخرى	٩	٩	٨	٧	لا تنطبق
شمال ووسط أمريكا	١٢	١١	١٤	١٦	لا تنطبق
جنوب أمريكا	١٠	٧	٧	٧	لا تنطبق
أفريقيا	١	٢	٢	٢	لا تنطبق
آسيا	١٢	١٠	١٠	٩	لا تنطبق
أوقيانوسيا	١	٣	٢	٢	لا تنطبق

المصدر: قائم على الجدول (١) هانسون ١٩٨٠،١٤،٢١ وروستو ١٩٧٨،٦٧،٦٦٩.[١]

جدول (٣): نصيب الفرد من الصادرات من بعض الدول الإسلامية ومن مناطق أخرى مختارة [٢]

المنطقة	١٨٤٠ـ١٨٤٢	١٨٨٠ـ١٨٨٢	١٩٠٠ـ١٩٠٢	١٩١٠ـ١٩١٢
العالم	٠,١٦	٠,٩١	١,٥٥	غير معروف
بعض الدول الإسلامية	٠,٢٠	٠,٨٥	١,٢٨	١,٦٥
الدولة العثمانية	٠,٢٠	٠,٧٨	١,١٧	١,٢٥
مصر	٠,٢٨	١,٦٥	٢,٣٢	٣,١٧
إيران	٠,١٩	٠,٣١	٠,٤١	٠,٧٥
المملكة المتحدة	١,٤٩	٦,٣٨	٧,٤٦	غير معروف
أوروبا الغربية	٠,٦٠	٣,٠٥	٥,٣٣	غير معروف
دول أوروبية أخرى	٠,٢٦	٠,٨٨	١,٢٢	غير معروف
أمريكا الشمالية	١,٠٦	٣,٩٠	٥,٥١	غير معروف
أمريكا الجنوبية	٠,٤١	١,٨٧	٣,١٠	غير معروف
آسيا	٠,٠٣	٠,١٦	٠,٢٧	غير معروف
إفريقيا	٠,٠٢	٠,٣٢	٠,٤٩	غير معروف
أوقيانوسيا	٠,٥١	غير معروف	٩,٥٤	غير معروف

المصدر: قائم على الجدول (١) هانسون ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠و روستو ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م. وتشير التقديرات إلى أن سكان تلك المناطق المذكورة في هذه الدراسة مرشح للزيادة من ٢٣ مليون في ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م .إلى ٤٥ مليون عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى.

- فيما يخص أرقام الدولة العثمانية فإنها تخص الدولة بأكملها بينما تستبعد أغلب المقاطعات الأوروبية كما هو موضح في الملاحظات الخاصة بالجدول (١) ويبدو نصيب الفرد من الصادرات من المقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية أقل من تلك الخاصة بالمقاطعات الأوروبية خلال القرن.[٣]

---

(1) Rostow, W. W. (Walt Whitman), The World Economy: History & Prospect. London: Macmillan 1978.Pp. 667-669. J. R. HANSON, II. Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. 14-21.

(2) Ibid. Pp. 14-21.

(3) Issawi, Charles, Ed. The Economic History Of Iran, 1800–1914. Chicago: University Of Chicago Press, 1971,Pp. 20-34. Issawi, Charles, Ed. 1981. "Egypt, Iran And Turkey, 1800–1970." In Disparities In =

ويوضح الجدول (٣) أن نصيب الفرد من الصادرات في بعض الدول الإسلامية قد تخلف عن ذلك الخاص بغرب أوروبا وشمال أمريكا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي على الرغم من أن معدلات نمو نصيب الفرد من الصادرات كان أعلى في بعض الدول الإسلامية. ويعد ذلك مدهشاً إذ توجد اختلافات كبيرة في مستويات نصيب الفرد في الإنتاج والدخل بين بعض الدول الإسلامية والمناطق الصناعية في العالم. وتعزو بعض الدراسات سبب ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من الصادرات إلى انخفاض مستويات التجارة الخارجية لهذه الدول جزئياً في الفترة الأولى.

وفيما يتعلق بعقد مقارنات مع مناطق أخرى في العالم حيث كانت مستويات نصيب الفرد من الدخل أقرب لتلك السائدة في بعض الدول الإسلامية، فإن الجدولين (٣) و(٤) يوضحان درجة الاندماج في الأسواق العالمية حيث استمر تخلف بعض الدول الإسلامية في الترتيب عن جنوب أمريكا ولكنه بقي متقدماً على آسيا من حيث صادرات البلدان الثلاثة إلى بعض الدول الإسلامية. وكانت تلك الصادرات مماثلة لمتوسط معدلات نمو نصيب الفرد من الصادرات في البلدان متوسطة الحجم في آسيا وجنوب أمريكا. ولم يعقد الجدول (٤) مقارنات مع اقتصادات أقل في العالم الثالث بما إن اندماج تلك الاقتصادات في الأسواق العالمية أسهل وتتميز بمعدلات أعلى لنصيب الفرد من الصادرات أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

من الممكن أن يكون إجمالي الأرقام الخاصة ببعض الدول الإسلامية وتلك المقارنات الأقاليمية مضلل. وما لم تكشف عنه تلك المقارنات الاختلافات اللافتة للنظر بين مناطق المتوسط والخليج في بعض الدول الإسلامية وخاصة الاختلافات بين ثلاثة كيانات سياسية في المنطقة من حيث حجم التجارة الخارجية ومعدل نموها أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وكما هو موضح في الجدولين (١) و(٣)، تبقي إيران في نهاية السلسلة إذ اتسمت علاقاتها مع الأسواق العالمية بالضعف حتى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وخلافا للاتجاهات العالمية، فإن الصادرات من إيران قد تضاعفت بالأسعار الحالية أو زادت ثلاثة أضعاف من حيث الحجم بين عامي ١٢٥٦ ـ ١٣١٨هـ/ ١٨٤٠ و١٩٠٠م. وفي نهاية القرن، بلغ نصيب

=

Economic Development Since The Industrial Revolution, Edited By Paul Bairoch And Maurice Levy Leboyer, New York: St. Martin's Press, Pp 227-252. Issawi, Charles, Ed. 1982. An Economic History Of The Middle East And North Africa. Columbia University Press, Pp.49-65

الفرد من الصادرات في إيران أقل من ثلث مستويات بعض الدول الإسلامية وأقل من سدس تلك المستويات في مصر. على الرغم من تضاعف حجم الصادرات أثناء العقد الأول من القرن الرابع الهجري/ العشرين الميلادي، فقد ظل نصيب الفرد من الصادرات من إيران أقل من نصف متوسط المنطقة ككل عشية الحرب العالمية الأولى. ويرجح الدليل المتاح أن الاختلافات بين إيران وبعض الدول الإسلامية فيما يتعلق بمستويات نصيب الفرد من الإنتاج والدخل لم تكن كبيرة بهذا الشكل. وتعكس تلك الاختلافات في نصيب الفرد من الصادرات تباينات في درجة الاندماج في الأسواق العالمية.

كانت مستويات نصيب الفرد من التجارة الخارجية في المقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية مماثلة لتلك الخاصة بإيران. وعلى الرغم من ذلك، فتشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات من الدولة العثمانية إلى الضعف كما هو الحال بالنسبة لتلك الإيرانية بما يقدر بحوالي ثمانية أضعاف بالأسعار الحالية، أو تفوق اثني عشر ضعفاً من حيث الحجم وذلك بين عامي ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م والحرب العالمية الأولى. وتمثل أعوام حرب القرم وبشكل أشمل خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فترة حاسمة في اندماج المقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية في شبكة التجارة الدولية. على الرغم من أن التجارة الخارجية العثمانية استمرت في التوسع خلال الفترة المتبقية في القرن، فلم تتطابق - في عقود مقبلة- معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في إطار الظروف الملائمة للأسواق العالمية في خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي(1).

وتعد الحالة المصرية واحدة من الأمثلة البارزة فيما يتعلق بالتخصص في تصدير السلع الأولية من خلال اقتصاد متخلف أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وتوضح التقديرات المقدمة في الجدول (١) زيادة الصادرات من مصر بما يقارب عشرين ضعفاً بالأسعار الحالية، وتقدر بثمانية وعشرين ضعفاً بالأسعار الثابتة بين أوائل أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن الرابع الهجري/ العشرين الميلادي. كانت هذه المعدلات أعلى من معدلات نمو التجارة العالمية وإجمالي الصادرات من العالم الثالث في أثناء نفس الفترة.

وبالمثل فإن الجدول (٤) يشير إلى أنه في عشية الحرب العالمية الأولى، كان نصيب الفرد من

---

(1) Pamuk, Sevket (1987), *The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment And Production* (Cambridge: Cambridge University Press). Pp. 18-40.

الصادرات من مصر مرتفعا بقدر مرتين ونصف مثل تلك القادمة من الدولة العثمانية وتعادل نصيب الفرد من الصادرات من إيران ٤ مرات. ويبدو أن نصيب الفرد من الدخل في مصر في أوائل القرن العشرين كان أعلى من تلك الخاصة بالدولة العثمانية وإيران. مع ذلك، لم تكن تلك الاختلافات كبيرة مثل الاختلافات الخاصة بنصيب الفرد من مستويات التصدير. ويتضح أن جزءاً كبيراً من إجمالي الإنتاج في مصر - مقارنة بالبلدين الآخرين - كان موجها ناحية الصادرات.

ومنذ أن هيمنت صادرات مصر من القطن وبذوره في أغلب القرن، فتعزو تلك المعدلات المرتفعة لنمو الصادرات إلى تخصص مصر في القطن. وبدأ تركيز مصر على القطن أثناء حكم محمد علي ولكن ساهمت مجاعة القطن التي وقعت أثناء الحرب الأهلية الأمريكية في إدخال الأنواع طويلة التيلة إلى أن أصبحت ذائعة الصيت. وقد تضاعفت قيمة صادرات مصر أثناء ستينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وعلى نفس القدر من الأهمية لم تنخفض صادرات مصر بعد الحرب الأهلية الأمريكية على الرغم من انخفاض أسعار القطن. وقد عملت السياسات الاقتصادية للإدارة البريطانية الاستعمارية في ثمانينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي على تقوية التخصص والاعتماد على محصول واحد إذ أصبحت مصر واحدة من مصدري العالم الرائدين في القطن وكانت تحتل المرتبة التالية للولايات المتحدة الأمريكية.

جدول (٤): نصيب الفرد من الصادرات في البلدان متوسطة الحجم* في العالم الثالث من ١٢٧٦ - ١٣٢٨هـ/ ١٨٦٠-١٩١٠مقوما بالجنيه الإسترليني

البلد	نصيب الفرد من الصادرات سنويا		متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الصادرات(%)
	١٨٦٠ ـ ١٨٦٢	١٩١٠ ـ ١٩١٢	١٨٦٠ـ١٩١٠
الدولة العثمانية	٠,٦٦	١,٢٥	١,٣
مصر	٠,٥١	٣,١٧	٣,٧
إيران	٠,٢٨	٠,٧٥	٢,٠
متوسط بعض الدول الإسلامية	٠,٤٩	١,٦٥	٢,٤
الجزائر	٠,٤٩	٤,٩٦	٤,٧
المغرب	٠,٢٤	٠,٦٠	١,٨
الهند	٠,١٣	٠,٥٤	٢,٩
الصين	٠,٠٤	٠,١٥	٢,٨
سيلون	٠,٤٣	٣,٥١	٤,٣
جزر الهند الشرقية الهولندية	٠,٣٧	١,٢٦	٢,٥
الهند الصينية الفرنسية	غيرمعروف	٠,٢٨	غيرمعروف
متوسط آسيا ماعدا الهند والصين	٠,٣٦	١,١٤	٢,٣
الأرجنتين	١,٦٠	١٢,٤٩	٤,٢
المكسيك	غيرمعروف	٢,٣١	غيرمعروف
البرازيل	١,٤٧	٣,٤٣	١,٧
بيرو	٢,٢٩	١,٩٧	٠,٣
كولومبيا	٠,٥١	٠,٨٧	١,١
متوسط أمريكا اللاتينية	١,٤٨	٣,٩٥	٢,٠
المتوسط الكلي باستبعاد الهند والصين	٠,٦٢	٢,١٥	٢,٥

<u>ملحوظات على الجدول (٤)</u>

- تمَّ تعريف البلدان متوسطة الحجم على أنها البلدان ذات الكثافة السكانية مابين ٤ و٥٠ مليون في عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م. وكانت الصين والهند دول العالم الثالث الوحيدة بكثافة سكانية تتجاوز ٥٠ مليون عشية الحرب العالمية الأولى
- المصدر: الجدول (١)
- السكان: بريطانيا العظمي، أوراق برلمانية، "الملخص الإحصائي للدول الغربية" (المنشور السنوي)، "الملخص الإحصائي الخاص بالمستعمرات" (المنشور السنوي)، McEvedy and Jones 1978.
- الصادرات: بريطانيا العظمي، أوراق برلمانية، "الملخص الإحصائي للدول الغربية" (المنشور السنوي)، "الملخص الإحصائي الخاص بالمستعمرات"، الولايات المتحدة الأمريكية، العلاقات التجارية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الغربية (كل المنشورات السنوية)، وأيضاً هانسون ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، والملحقين (أ) و(ب)
- وفيما يخص أرقام التصدير المستقاة من المصادر المذكورة عاليه، فتضاءلت وفقاً لمؤشرات (إيملاه) Imlah's index حول الأسعار البريطانية للاستيراد لتصل للأسعار التي كانت سائدة في ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠.(برجاء مراجعة Imlah 1958,94-99) [1].

العوامل التي أسهمت في نمو التجارة:

ما العوامل المحددة للاتجاهات طويلة المدى الخاصة بالصادرات من بعض الدول الإسلامية ككل، والاختلافات البارزة بين خبرات هذه الدول؟؟؟ من الممكن البدء بالعوامل الخارجية. ويتضح من عقد مقارنة بسيطة بين هذه الاتجاهات وتلك المتعلقة بالقرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أن الثورة الصناعية وبزوغ اقتصادات في أوروبا تنتج صناعات قليلة التكلفة وتحتاج إلى مواد غذائية ومواد خام السبب الرئيسي وراء التوسع غير المسبوق في التجارة الخارجية في بعض الدول الإسلامية. ويعد التأكيد على العوامل الخارجية بداية التوضيح إذ أشار الدليل الذي تمَّ تلخيصه في الجداول (٢)و (٣) و(٤) إلى تنوع ردود الفعل في بعض الدول الإسلامية وفي مكان آخر إزاء التطورات التي تبعت الثورة الصناعية.

---

(1) Imlah: Economic Elements In The Pax Britannica, Economic Elements In The Pax Britannica : Studies In British Foreign Trade In The Nineteenth Century , By Albert H. Imlah. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press. I198. Pp94-99.

وما يحتاج للتفسير بالفعل ليس معدل التوسع في التصدير ولكن معدل التوسع في التصدير فيما يتعلق بالاتجاهات في مكان آخر على سبيل المثال البلدان متوسطة الحجم في العالم الثالث والتي من الممكن مقارنتها مع مصر وإيران والدولة العثمانية. وتناولت العديد من الدراسات الخاصة بالتجارة العالمية مشكلة تقييم إسهامات العوامل الداخلية والخارجية للتوسع في الصادرات طويل الأمد. وحلل Maizels وKarvis وآخرون التغيرات التي طرأت على حجم الصادرات في إطار أربعة عوامل وهي السوق العالمي، المنافسة، التنوع، والأداء.(١)

ويوفر المتغير الخاص بالسوق العالمي مقارنة صادرات الدولة الفعلية في الوقت المبدئي مع الصادرات التي ستكون قد وصلت في حال إبقاء الدولة على نصيبها في التجارة العالمية لكل صادراتها التقليدية. ويقيس هذا المتغير معدل نمو طلب السوق العالمي للسلع التقليدية للتصدير. ويعتبر عامل المنافسة مقارنة قيمة صادرات الدولة في الفترة المبدئية مع القيمة الافتراضية في التاريخ النهائي حال بقاء قيمة التجارة العالمية ثابتة في صادرات الدولة التقليدية وتغير نصيب الدولة في التجارة في كل سلعة. وبعبارة أخرى، فإن ذلك المتغير يقيس أداء الدولة في مقابل منافسيها في صادراتها التقليدية.

وفيما يتعلق بعامل التنوع، فهو يمثل النسبة الخاصة بنصيب السلع التقليدية في الصادرات في التاريخ المبدئي إلى نصيب نفس السلع في التاريخ النهائي.يقيس هذا المتغير درجة تحول صادرات الدولة من حزمة السلع التقليدية. وأخيراً، متغير"الأداء" والذي يتم احتسابه بضرب المتغيرين الثاني والثالث. وهي تلخص إجمالي التغيير وفقاً لعوامل العرض.

وفيما يخص جودة وتفصيل بيانات التجارة الخارجية المتاحة والتي تتعلق ببعض الدول الإسلامية، سيكون من الصعب الحصول على تقديرات دقيقة لكل من هذه المتغيرات. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال ممكنا تطوير تقديرات كيفية أكثر لكل من هذه المتغيرات بناء على البيانات الخاصة بالسلع الرائدة في التصدير من البلدان الثلاثة.

كان القطن يعد أهم الصادرات السلعية في مصر أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وبلغ متوسط نصيب القطن في صادرات مصر السلعية حوالي ٣٠% في خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وارتفعت هذه النسبة بثبات لتتجاوز ٩٠%

(1) Maizels, A. 1968 , Exports And Economic Growth In Developing Countries. Cambridge : Cambridge University Press, Pp. Kravis, Irvin B. 1970a “ External Demand And Internal Supply Factor On LDC Export Performance “ , Banca Nationale Del Lavaro , Quarterly Review 23, Pp3-25

بحلول العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي (Owen 1959)[١]. وخلافا لذلك، كانت الصادرات من الدولة العثمانية وإيران تتسم بالتنوع. بالنسبة للدولة العثمانية، فكان التبغ، التين، الزبيب، الأفيون، الحرير الخام والموهير من السلع الرائدة خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وفاق القطن نصيب أي سلعة بنسبة ١٢% من القيمة الإجمالية للصادرات لأي سنة[٢] . وفيما يتعلق بإيران، فكان الحرير ومنتجاته، القماش القطن والصوف والتبغ يعد من السلع الرائدة في مجال التصدير في ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م. وقد تغير بسرعة التكوين الذي تتألف منه الصادرات فيما بعد. وبينما انخفض نصيب الحرير والقماش أصبح كل من الأفيون، القطن الخام والسجاجيد أكثر أهمية قرب الحرب العالمية الأولى[٣].

كيف توسع طلب السوق العالمي لهذه المنتجات؟ فقد كانت البيانات لوقت سابق على ذلك غير مكتملة ومبهمة. وفيما يتعلق ببعض الحسابات البسيطة لنصف قرن مابين ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م والحرب العالمية الأولى القائمة على إحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بالبلدان الأوروبية الرئيسية وعلى تقديرات إجمالي الصادرات من بلدان العالم الثالث، فإنها تشير إلى أن توسع الطلب في السوق العالمي على السلع التصديرية الرائدة في بعض الدول الإسلامية أبطأ من الطلب على كافة السلع الأولية والتجارة العالمية ككل. وهناك دليل واضح على أنه بينما استمر الطلب في البلدان الصناعية عقب عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠ م في النمو، فقد تحول من السلع التقليدية للتصدير الخاصة بالدولة العثمانية، وإيران، ومصر كما سيناقش لاحقا في العرض الخاص بكل دولة. ومن الممكن أن تقدم اتجاهات السوق العالمي تفسيرا جزئياً للأداء التصديري في بعض الدول الإسلامية. وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك الاتجاهات لا تفسر الاختلافات البارزة داخل بعض الدول الإسلامية. وتبعا لذلك، فعلينا التوجه إلى العوامل الداخلية وفحص كل حالة على حدةٌ.

وفي حالة الدولة العثمانية، فقد بدأ الانخفاض النسبي في طلب السوق العالمي على السلع التصديرية الرائدة بعد سبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشرالميلادي. وصاحب هذا الانخفاض هبوط في نصيب الدولة العثمانية من التجارة العالمية في السلع التقليدية للتصدير. وفي

---

(1) Owen , E.R. J. 1969., Cotton And Egyptian Economy, 1820-1914. Oxford: Oxford University Press , Pp.

(2) Pamuk Sevket. 1987, The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820–1913.: Trade , Investment And Production , Cambridge And New York: Cambridge University Press , Pp.148-152.

(3) Issawi, Charles 1970, “Middle East Economic Development, 1815-1914, The General And Specific .” In Studies In The Economic History Of The Middle East , Edited By M.A. Cook. London: Oxford University Press. Pp. 412-426,

هذا السياق، فقد بدأت الدولة العثمانية في فقدان نصيبها لصالح مصدرين آخرين لنفس السلع ولاسيما بعد سبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشرالميلادي. وظل تكوين الصادرات العثمانية بلا تغيير. وكان هناك تحول بسيط نحو سلع أخرى والتي كان من المرجح تزايد الطلب عليها بسرعة وكان ذلك حتى الحرب العالمية الأولى[1]. وخلافا لما حدث في الحالة العثمانية، فقد تغير التكوين السلعي للصادرات الإيرانية بين خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشرالميلادي والحرب العالمية الأولى. ولكن كان من الواضح أن طلب السوق العالمي شهد تحولا من الصادرات السلعية الرائدة لإيران فيما عدا مصنعي الحرير، القطن والصوف. وعلاوة على ذلك، فقد خسرت إيران نصيبها لصالح مصدرين آخرين كما هو الحال مع الدولة العثمانية. وفي الواقع، يعد المتغير الخاص ب"الأداء" أو العوامل الخاصة بإيران أكثر أهمية من التغيرات التي طرأت على طلب السوق العالمي في تفسير النمو البطئ نسبيا لصادرات إيران حتى الحرب العالمية الأولى[2] .

وتقدم مصر في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشرالميلادي واحدة من الأمثلة على دولة متخلفة لا تعمل على تنويع صادراتها في مواجهة معدلات النمو البطيئة لطلب السوق العالمي على سلعها التصديرية ومع ذلك نجحت في الحفاظ على معدلات مرتفعة لنمو الصادرات وذلك بزيادة نصيبها في الأسواق العالمية على حساب مصدرين آخرين لنفس السلعة. وخلافا لإيران والدولة العثمانية، فقد فاق معدل صادرات مصر معدل نمو طلب السوق العالمي على سلعها التقليدية. وكانت العوامل الخاصة بمصر من أسباب هذا الاتجاه، وتختلف مصر في هذا الإطار عن تجارب التصدير في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشرالميلادي الخاصة بإيران والدولة العثمانية.[3]

لماذا تختلف مصر عن إيران والدولة العثمانية فيما يتعلق بمتغير"الأداء"؟ أنه لا يمكن

---

(1) Pamuk Sevket. 1987, The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820–1913.: Trade , Investment And Production , Cambridge And New York: Cambridge University Press , Pp.36-40

(2) J. R. HANSON, II. Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. 14-21 .Pamuk Sevket. 1987, The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820–1913.: Trade , Investment And Production , Cambridge And New York: Cambridge University Press , Pp.36-40 .Issawi, Charles 1970, “Middle East Economic Development , 1815-1914, The General And Specific .” In Studies In The Economic History Of The Middle East , Edited By M.A. Cook. London: Oxford University Press, Pp 395-403.

(3) Owen , E.R. J. 1969., Cotton And Egyptian Economy, 1820-1914. Oxford: Oxford University Press, Pp. J. R. HANSON, II. Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. 14-21

التوصل لتفسير لهذا الشأن. من المحتمل أن نشير إلى اختلافات كبيرة بين الدولة العثمانية وإيران من جانب ومصر من الجانب الآخر فيما يخص البيئة السياسية التي صاحبت توسع التجارة الخارجية.

اشتركت كل من الدولة العثمانية وإيران في ثلاث خصائص مترابطة:

١- لم تعط حكومات تلك البلدان الأولوية لتوسع التصدير أو تحقيق تكامل أكبر مع الأسواق العالمية. وكان يتم تشجيع الصادرات لدرجة أن الأزمات المتكررة المالية، السياسية والعسكرية شكلت ضغطا على الحكومات للموافقة على هذا البديل.

٢- لم تفقد تلك البلدان الاستقلال الرسمي السياسي.

٣- استمر التنافس بين القوى الكبرى حتى الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وروسيا في حالة إيران وبين بريطانيا وفرنسا وألمانيا فيما بعد في حالة الدولة العثمانية. على الرغم من التوازنات المتغيرة بين تلك القوى خلال القرن، لم يقدر إحد منها على إزاحة منافسه. سمحت هذه البيئة للحكومات المحلية بفرصة أكبر للمناورة ومقاومة التدخل الأوروبي. ونتيجة لذلك، كان تدخل القوى الأوروبية التجاري والمالي أبطأ.

وفي المقابل، فقد أعقب إخفاق حملة التصنيع الخاصة بمحمد علي وحتى قبل وفاته اتجاه مصر لتكون ذات اقتصاد موجه للتصدير. وبعد الاحتلال في عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م، مضت الإدارة الاستعمارية في نفس الاتجاه كما هو مثبت من خلال تأكيدها على مشروعات الري التي تهدف إلى التوسع في إنتاج القطن. وبالمقارنة مع تنافس الدول الكبرى، فقد مكنت ظروف الاستعمار الرسمي البريطانيين من التوصل لمزيد من التكامل مع الأسواق العالمية.

وتؤدي تلك الاعتبارات للربط بين التوسع في صادرات السلع الأولية والنمو الاقتصادي. وهل تدعم خبرة البلدان الثلاثة أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشرالميلادي رأي Nurkse ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م[1] الخاص باعتبار الصادرات محركا للنمو؟ لا تدعم الأمثلة القائمة في بعض الدول الإسلامية هذا الرأي. أولاً يحتاج ذلك التأكيد على بقاء قطاع التجارة الخارجية صغيراً جداً فيما يتعلق بالمعدلات المرتفعة للصادرات لترجمتها لمعدلات زيادة في إجمالي مستويات الإنتاج والدخل.

وفي حالات إيران قبل الحرب العالمية الأولى والدولة العثمانية حتى مطلع القرن الرابع عشر

(1) Nurkse, R. 1961, Equilibrium And Growth In The World Economy , Cambridge : Harvard University Press, Pp.

الهجري/ العشرين الميلادي، فقد ظل نصيب الصادرات في الإنتاج الكلي أقل من ١٠%. وإذا شهدت تلك الاقتصادات زيادات في معدلات دخل الفرد من الإنتاج – كما كانت الحالة في الدولة العثمانية في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى- فينبغي السعي للتوصل إلى تفسير أولي في جانب آخر. وفي أحسن الأحوال، فيعد نمو الصادرات واحدا من عدد من العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي.

وفي الحالة الخاصة بمصر، فإن قطاع الصادرات كان أكبر بالنسبة لباقي الاقتصاد. حيث أصبح توسُّع الصادرات أسرع، وكانت معدلات نصيب الفرد من الدخل مرتفعة في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وكان نصيب الفرد من الدخل في مصر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى أعلى من إيران والمقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية. وعلى الرغم من ذلك، يوجد دليل على أنه بحلول العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي فقد وصل ازدهار تجارة القطن إلى الذروة. كانت مشروعات الري الضخمة التي منحتها الإدارة الاستعمارية قد بدأت في مواجهة مشكلات تتمثل في تقلص المساحات المزروعة وبدأ محصول القطن في الانخفاض. وعلى المدى الطويل، فإن مصر كانت قد دفعت ثمناً باهظاً لعدم قدرتها على تطوير صناعتها وذلك لاعتمادها فقط على الأسواق العالمية ولتخصصها في محصول واحد. وانخفضت معدلات نصيب الفرد من الدخل بشكل ملحوظ حتى خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وباستعادة الأحداث الماضية، فسنجد أن النمو الاقتصادي الذي شهدته مصر حتى الحرب العالمية الأولى يعود إلى وجود نمط من " النمو غير المتوازن.[1]

ثانياً: أما أهمية الدور الإسلامي في تنمية التجارة الإسلامية بأوروبا والمشرق العربي خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، فالدولة العثمانية قد حكمت العديد من المناطق حول البحر المتوسط وترامت أطرافها إلى مناطق شاسعة في الشرق الأدنى خلال مدة قيامها وحتى سقوطها في عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م وإذا نظرنا إلى الدولة العثمانية من زاوية أنها مخلوق حي، فإن بقاء هذا الحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء مكوناته المختلفة مثل الجهاز التنفسي والدورة الدموية، وغيره من الأجهزة، بالإضافة إلى توفر الشروط الضرورية الأخرى، نجد أنها لم تنشغل فقط بالحياة الدينية وبالأمور العسكرية والحربية وبالتعليم والتربية فقط، بل كانت تملك تقاليد تجارية ومؤسسات تجارية عريقة. وطوال أكثر من ستة قرون لم ينشغل المسؤولون عن إدارة

---

(1) Issawi, Charles , 1961, Op. Cit, Pp. 208.

الدولة بالحياة الدينية وبناء القلاع والحصون والثكنات العسكرية والمدارس والجوامع فقط، بل برزوا أيضاً في وضع تقاليد عريقة للتجارة وللمؤسسات التجارية، فبنوا المراكز التجارية والخانات والأسواق الكبيرة ومراكز كبيرة على الطرق الرئيسية للتجارة لاستراحة المسافرين والتجار والقوافل.

ونظراً لترامى أطراف الدولة فقد كان من الطبيعى أن تهتم الحكومة بأنظمة النقل المتطورة والحديثة في سبيل الحفاظ على الدولة، واستنادا إلى ماتقدم فقد اهتمت الحكومة بتشييد أنظمة المواصلات والتحكم فيها، وذلك على الرغم من أن الدولة العثمانية قد أخفقت في الوصول بالوضع الاقتصادى والاجتماعى للدولة إلى مثيله في الوضع الأوروبى، وهو ما ترتب عليه الأخذ بالأنظمة التقليدية في قطاع المواصلات إلى حد كبير، وذلك إلى أن قررت الحكومة ضرورة إحداث تغيير مفاجئ والأخذ بأنظمة النقل الحديثة بدلا من مثيلتها التقليدية.

ويستهدف هذا الجزء إبراز دور الدولة العثمانية في تأمين طرق التجارة خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. وسيتم التعرض لهذا الدور من خلال جزأين رئيسيين: الجزء الأول ويهتم بتبيان طرق التجارة خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. الجزء الثاني يشرح كيفية تطبيق الدولة العثمانية لأنظمة النقل الحديث والغرض من ذلك، والآثار المترتبة على الابتكارات السريعة.

أولاً : طرق التجارة في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي:

قبل القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، كانت طرق القوافل هي التي تحدد المدن الرئيسية في الدولة العثمانية،وقد كانت المدن الداخلية هي المدن الرئيسية دون المدن الساحلية في هذا الوقت باعتبار أن طرق القوافل تمر فيما بينها دون المدن الساحلية، وهو ما جعل المدن الداخلية مراكز للتجارة والسياسة والاقتصاد المهيمن، وقد تميزت مدينة إسطنبول بين مدن الدولة بكونها مصدراً مستقلاً للسلطة وعاملاً رئيسياً من عوامل التغيير فضلاً عن تميزها بتاريخها كعاصمة إدارية واقتصادية للدولة.

وبحلول القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي كانت التجارة الإقليمية تتم عبر طريقين رئيسيين للقوافل في منطقة الأناضول في الدولة:

- **الطريق الأول :** هو الطريق من حلب إلى إسطنبول.
- **الطريق الثانى:** كان هو طريق القوافل الشمالي الذي يمر بالحدود الإيرانية إلى

أرزوروم[1] وتوكات[2] وإسطنبول حيث تركزت المدن الرئيسية فيها.

وقد اتجه طريق القوافل الشمالي إلى مدينة أزمير[3] في بدايات القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وهو ما اعتبر معه ذلك نقطة بداية لاستخدام المدن الساحلية في شبكة التجارة في الدولة.

وقد أوضحت دراسة Faroqhi أن التجارة البحرية لم تؤثر في تمدن منطقة الأناضول في الدولة، حيث أوضحت تلك الدراسة أن مدن مثل طرابزون[4]، سينوب[5] والأناضول كان لديها موانئ نشطة، ولكنها لم تكن من المناطق المتمدنة باعتبار أنها

---

(١) **مدينة أرزوروم:** هي عاصمة محافظة أرضروم في تركيا ويبلغ تعداد سكانها حوالي ٣٦١،٢٣٥ نسمة. ٤٨%من سكانها أكراد والبقية أتراك وأرمن وشركس . تواجدت مدينة أرضروم منذ قديم الزمان تحت اسم [كارين]، وكانت عاصمة مقاطعة بنفس الاسم خلال حكم ملوك أرمينيا. بعد تقسيم أرمينيا بين الروم والفرس في عام ٣٨٧ بعد الميلاد، وقعت تحت حكم الرومان فحصّنوها وغيّروا اسمها إلى [ثيودوسيوبوليس] (باليونانية: Θεοδοσιούπολις) على اسم الإمبراطور ثيودوس الثاني. نظرا لأهميتها العسكرية وموقعها الاستراتيجي على الحدود الشرقية للروم، كانت موضع قتال شرس بين الفرس والروم. واهتم الإمبراطوران أناستاسيوس الأول ويوستينيانوس الأول بتحصين المدينة وزيادة قدراتها الدفاعية. Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Erzurum

(٢) **مدينة توكات:** هي عاصمة محافظة توكات تقع في شمال تركيا ويبلغ تعداد سكانها حوالي ١١٣،١٠٠ نسمة؛و إليها ينسب شيخ الإسلام مصطفى صبري التوقادي. تأسست توكات (اليونانية Ευδοκία) في عهد الحيثيين. في زمن الملك السادس من بونتوس Mithradates، إنها واحدة من العديد من معاقله في آسيا الصغرى. الاسم من المدينة الحديثة التي تستمد، Ευδοκία، الذي يعني أساسا الكنسية خلال الحقبة البيزنطية. بعد معركة بلدة ملاذكرد، مثل معظم آسيا الصغرى، وجاء تحت سيطرة الأتراك السلاجقة. ومع ذلك، بعد وفاة سليمان بن سلطان Qutulmish في عام ٤٧٩ هـ/ ١٠٨٦ م تولى الأمير غازي Danishmend السيطرة على المنطقة، انطلاقا من قاعدة نفوذه في مدينة سيواس. سيكون من عقود عديدة من قبل السلاجقة سيطروا على تلك المنطقة، في عهد Kilij أرسلان الثاني. بعد معركة معركة كوس همرشولد فقد عقد السلاجقة على المنطقة، والأمراء المحليون مثل Eretna الذي استولى على السلطة حتى ظهور العثمانيين Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Tokat

(٣) إزمير (بالتركية : إزمير) هي مدينة كبيرة في أقصى الطرف الغربي من الأناضول. منطقة العاصمة في مقاطعة إزمير بأكمله تمتد على طول المياه النائية في خليج إزمير والداخلية إلى الشمال عبر دلتا نهر Gediz، وإلى الشرق على امتداد السهل الرسوبي التي أوجدتها تيارات صغيرة عدة والى التضاريس الوعرة أكثر قليلا في الجنوب. كان معروفا في المدينة القديمة وسميرنا، وكان يشار إليها عادة على أنها مدينة سميرنا في اللغة الإنجليزية، وحتى القانون التركي الخدمات البريدية لعام ١٣٤٩ هـ/ ١٩٣٠ م تم تسميتها "أزمير" اسم المعترف بها دوليا.
Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Izmir

(٤) **مدينة طرابزون** : طرابزون (تركيا: طرابزون، نرى أسماء أخرى، والنطق التركية: [طرابزون]) هي مدينة على ساحل البحر الأسود في شمال شرق تركيا وعاصمة محافظة طرابزون. وتقع على طريق الحرير التاريخي، وأصبحت بوتقة تنصهر فيها الأديان واللغات والثقافة على مدى قرون وبوابة التجارة لإيران في جنوب شرق البلاد ومنطقة القوقاز إلى الشمال الشرقي. وقام تجار البندقية وجنوة بزيارات إلى Trebizond خلال فترة العصور الوسطى، وكان يباع فيها نسيج الحرير والكتان والصوف؛. مع جمهورية جنوة ووجود مستعمرة تجارية هامة داخل المدينة التي كانت مشابهة لغلطة قرب إسطنبول(عبر القرن الذهبي) في الوقت الحاضر إسطنبول وشكلت طرابزون من عدة ولايات في تاريخها الطويل، والمدينة عاصمة الدولة من Trebizond بين ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٤ م و٨٦٥ هـ/ ١٤٦١م. خلال الفترة العثمانية، وذلك بسبب أهمية مينائها، وأصبحت نقطة محورية للتجارة مع ايران والقوقاز. Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Trabzon

(٥) سينوب (باليونانية : Σινώπη، سنوب) تقع على الحافة الشمالية من التركية من جانب ساحل البحر الأسود، في المنطقة القديمة من =

كانت مستعمرات صغيرة قليلة السكان، وكان هناك مستعمرات سكانية أصغر منها مثل إزميت، باليكسير، بالوفا، فوكا، أزمير،سلكوك،سامسون، وأردو. لم تستخدم موانيها كجزء من شبكة التجارة، فقد كانت موانئ الأناضول ـ ماعدا ـ أزمير ـ تعمل في مجال التجارة الإقليمية الداخلية داخل الدولة فحسب. أما الموانئ التي تقع في منطقة البحر الاسود فقد كانت تعمل بمثابة نقاط وسيطة للسفن التي تتجة لإسطنبول(1).

وفيما يتعلق بميناء الأناضول، فقد كان لغزو مصر وإنشاء تجارة مباشرة بين الإسكندرية وإسطنبول أسوأ الأثر عليه، حيث فقد استخدامه للنقل وأهميتة كموقع تجارى(2). إلا انه مع حلول القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري / السابع عشر والثامن عشر الميلادي فقد كان لزيادة الصادرات للدول الأوروبية آثارٌ إيجابية على نمو المدن الساحلية، إلا أن هذه الاثار لم تظهر إلا في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي حيث ظهرت على النمو الذي شهدته المدن والمستوطنات في التسلسل الهرمي للدولة.

وفي أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، ساهم اختراع المحرك البخاري واستخدامه في النقل في إحداث تغيير في الكيفية التي ينتقل بها الأفراد والسلع في البر والبحر بواسطة السفن البخارية، عن طريق الرحلات البحرية الموثوق فيها التي تعتمد على الوقت وانخفاض التكلفة، وقد دخلت السفن البخارية للموانئ العثمانية في العشرينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث جاءت سفينة بخارية إنجليزية لإسطنبول عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م، كما قدمت لبيروت أول سفينة بخارية عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ودخلت إلى البحر الأحمر عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م. وفي نهاية عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، كان الإنجليز يعملون على تشغيل نقل منتظم بالسفن البخارية في البحر الأحمر، واضطلعت دول أوروبية أخرى بالعمل

=

Paphlagonia، في العصر الحديث شمال تركيا، والمعروفة تاريخيا باسم سنوب. فهي عاصمة مقاطعة سينوب. في رجب ١٢٦٩ هـ/ نوفمبر ١٨٥٣ م، في بداية حرب القرم، في معركة سينوب، والروس، وتحت قيادة الاميرال Nakhimov، تم تدمير سرب الفرقاطة العثمانية في سينوب، مما يؤدي إلى إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Sinop

(1) Faroqhi, Suraiya. 2000. Osmanlı'da Kentler Ve Kentliler: Kent Mekanında Ticaret Zanaat Ve Gıda Üretimi 1550-1650. 3rd Ed. Translated By Neyyir Kalaycıoğlu. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları,Pp. 93-95.,335.

(2) İnalcık, Halil. 1973. *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300-1600.* New York: Praeger Publishers, P.28.

في منطقة شرق المتوسط وفي البحر الأسود في الدولة. وقد ارتفع عدد السفن بافتتاح قناة السويس عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩ م[١].

وقد ارتفعت كمية السلع التي تنقل بحرا نظرا لارتفاع عدد السفن البخارية خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. ويوضح الجدول رقم (١) أن إجمالي حجم الشحن- مابين عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠ و١٣٣٢هـ/ ١٩١٤ م - في الإسكندرية قد ارتفع من ١٤٠ إلى ٣٥٠٠ طن، ومن ١٠ إلى ٤٠٠ طن في البصرة، ومن ٤٠ إلى ١٧٠٠ طن في بيروت، ومن ١٠٠ إلى ٢٢٠٠ طن في أزمير، ومن ١٥ إلى ما يزيد عن ٥٠٠ طن في طرابزون.

جدول (١) حمولة الشحن التي دخلت الموانئ العثمانية الرئيسية منذ ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م حتى ١٣٢١هـ/ ١٩١٣م (بالألف طن)[٢].

الميناء	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٩٠	١٩١٣
الإسكندرية	١٤٠	١,٢٥٠	١,٥٠٠	٣,٥٠٠
البصرة	١٠	-	١٠٠	٤٠٠
بيروت	٤٠	٤٠٠	٦٠٠	١,٧٠٠
أزمير	١٠٠	٦٠٠	١,٦٠٠	٢,٢٠٠
طرابزون	١٥	١٢٠	٥٠٠	-

وقد أدى ذلك إلى إظهار مدى حاجة موانئ الدولة إلى التطوير حتى تتمكن من استيعاب حركة نمو النقل بالسفن البخارية وتزايد أطنان السلع التي تنقل إلى الموانئ، ذلك أن عدم تطوير الموانئ في هذا الوقت ترتب عليه تأخير السفن عن مواعيدها وهو ما ادى إلى زيادة التكاليف وعدم رضاء التجار، فعلى سبيل المثال، لم يكن ميناء بيروت معداً لسفن أكبر[٣]. لتحميل وتفريغ ميناء بيروت، فكانت السفن الكبيرة ترسو خارج الميناء، وتقوم المراكب الأخف بنقل السلع من السفن إلى الشاطئ. وكانت تتم هذه العملية ببطء وهو ما دفع التجار الأجانب إلى الاحتجاج وممارسة الضغوط على الحكومة لتطوير الموانئ[٤]. وهو ماتم فعلا في العقود التالية من القرن الثالث عشر الهجري/

(1) Issawi, Charles. 1982. An Economic History Of The Middle East And North Africa. New York: Columbia University Press, Pp.45-48.

(2) Issawi, Charles, 1977. British Trade And The Rise Of Beirut, 1830-1860. International Journal Of Middle Eastern Studies 8 (1): Pp.91-101.

(3) Fawaz, Leila Tarazi. 1983. *Merchants And Migrants In Nineteenth-Century Beirut.* Cambridge: Harvard University Press, P.72.

(4) İnalcık, Halil, And Quataert, Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire,
=

التاسع عشر الميلادي[١].

حيث تمت التطويرات الرئيسية في الموانئ في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي بمساندة الشركات الأوروبية. حيث قامت بتشييد وتشغيل مرافق أكبر وأكثر كفاءة في الموانئ وخاصة في أربعة موانئ رئيسية في الدولة العثمانية وهم سلانيك، أزمير، بيروت، وإسطنبول. وكانت المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول الأوروبية للدولة في هذا الشأن تعود بالنفع على تجارها، حيث يحصل تجار تلك الدول على مميزات خاصة بهم.

وفي ستينيات وسبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، تمَّ تطوير خط سكة حديد سلانيك ومرافق الموانئ، وبدأ التطوير في ميناء أزمير عامة ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥ م وانتهى في١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م. وقد اضطلعت شركة فرنسية بتطوير ميناء بيروت عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٤ مع إضافة رسوم جمركية جديدة ومبانٍ للحجر الصحي. كما شيدت شركة فرنسية أخرى أرصفة جديدة في ميناء إسطنبول[٢]. وقد ساهمت الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية والشركات في تحفيز التدخل الأوروبي في تطوير الموانئ في الدولة العثمانية في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي.

وجدير بالذكر أنه بخصوص تطوير خطوط السكك الحديدية، كانت إنشاءات خطوط السكك الحديدية لربط الموانئ بالمناطق النائية مشروعات تكميلية الغرض منها تطوير مرافق النقل. فلم يكن قد تمَّ إنشاء أي خط للسكك الحديدية في أقاليم الدولة حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، كما افتقرت مقاطعات الأناضول والمقاطعات الشرق أوسطية لتلك الخطوط حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي كما هو موضح بالشكل (١)، إلا أنه تمَّ إنشاء ٧٥٠٠ كيلو متر خطوط سكك حديدية بعد عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م،وقد تمَّ تشييد أغلب الخطوط في البلقان، كما اضطلعت الشركات البريطانية ببناء أول خط سكة حديد في البلقان وتبعه خط أزمير-أيدين.

=

1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press, P.802.

(1) Issawi, Charles. 1982. An Economic History Of The Middle East And North Africa. New York: Columbia University Press, Pp.45-48.

(2) İnalcık, Halil, And Quataert, Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press. P. 803



Source: İnalcık, and Quataert 1994, 805.
Figure 1.6 Railroads in the Ottoman Empire (c. 1914)

وقـــد ربطـــت ســـلانيك[١] بســـكوبيه[٢] عـــام ١٢٨٨هـــ/ ١٨٧١ م وببلجـــراد فـــي

---

(١) **سالونيك** (باليونانية: **Θεσσαλονίκη**، **ثيسالونكي**) مدينة يونانية ومركز لبلدية تقع في شمال البلاد، وهي عاصمة لمنطقة (إقليم) مقدونيا الوسطى الإدارية وأيضاً عاصمة إحدى مقاطعات هذا الإقليم والتي تحمل نفس اسم المدينة. عاشت سالونيك منذ أواخر القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي فترة مضطربة فقد سيطر عليها العثمانيون لمرتين متتاليتين ثم أخرجوا منها على يد البيزنطيين، إلى أن باعت الإمبراطورية البيزنطية –الضعيفة وقتها- المدينة للفينيسيين وذلك في عام ٨٢٦ هـ/ ١٤٢٣ م. لعدم قدرتها على مواجهة العثمانيين، ولكنهم (العثمانيون) سيطروا عليها بشكل نهائي بعد حصار دام لمدة ثلاثة أيام وذلك في عام ٨٣٣ هـ/ ١٤٣٠ في عهد السلطان مراد الثاني. شهدت المدينة خلال الفترة العثمانية نمواً متزايداً في عدد السكان المسلمين واليهود، وخاصة بعد اضطهاد يهود إسبانيا في محاكم التفتيش، حيث بدأ هؤلاء بالوصول والاستقرار في المدينة بعد استقبال العثمانيين لهم بدءاً من العام ٩٠٥ هـ/ ١٥٠٠م. أصبحت المدينة تحتوي على ثلاث مجموعات عرقية أساسية خلال الفترة العثمانية هي؛ المسلمون الأتراك، الأرثوذكس اليونانيون، واليهود السفارديم (الأسبان)، وسرعان ما استعادت أهميتها كمركز تجاري لكل منطقة البلقان وخاصةً بعد المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع كل من أوستريا-هنغاريا وروسيا إذ تكونت في المدينة طبقة تجار كبيرة كان لها علاقات مع كل الدول الأوربية. في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي تشكلت في المدينة عدة منظمات وأحزاب قومية يونانية، تركية وبلغارية، فقد كانت المدينة مركزاً للتنظيم الثوري المقدوني (*IMRO*) والذي يعتبر كأول منظمة إرهابية في التاريخ الحديث، بالإضافة إلى تنظيمات تركيا الفتاة.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Thessaloniki

(٢) سكوبيه (بالمقدونية:Скопје) هي عاصمة جمهورية مقدونيا وأكبر مدنها، يبلغ عدد سكان في سكوبيه ٦٦٨،٥١٨ نسمة ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م. بعد بعض أجزاء يغزو من البلقان سيطر الأتراك العثمانيون على سكوبي في عام ٧٩٤ هـ/ ١٣٩٢م وظلت ٥٢٠ سنة تحت الحكم العثماني. وكانت سكوبيه Üsküb ذات الأهمية الاستراتيجية لمزيد من التوسع في أوروبا الوسطى. تحت الحكم العثماني، وسعت المدينة مزيد من التقدم نحو نقطة التقاء نهري Serava وفاردار. كان عددٌ كبيرٌ من السكان مسلمين وتغيرت الهندسة المعمارية للمدينة تبعا لذلك..

=

عـام ١٣٠٥هــ/ ١٨٨٨م، وتعـد السـكك الحديديـة الشـرقية مـن أعظـم الخطـوط الأوروبيـة واكتمـل إنشاؤها في١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م، كما تمَّ ربط إسطنبول بـإدرين وصـوفيا مـع فـرع مـن إدريـن حتـى سلانيك، كما تمَّ تشييد خط الأناضول من إزميت لأنقرة مع فرع لقونية(١) وذلك بين الأعوام ١٣٠٧م - ١٣١٢هـ/ ١٨٩٠م -١٨٩٥م، وكان ذلك بعد بناء خط إزمير- أيدين.كما بدأ بناء خط السكة الحديد في الأقاليم السورية بعد اكتمال خط الأناضول.

وقد شيدت الشركات الفرنسية أول خط قصير بين يافا والقدس عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، كما ربط الخط الثاني دمشق بالأحياء التي ينمو فيها القمح عام ١٣١١هـ / ١٨٩٤م، وكان أيضاً متصلا ببيروت(٢). كما توضح طرق السكك الحديدية أن تلك الخطوط كانت تربط المدن الداخلية الهامة ومراكز الإنتاج بالمدن الساحلية. وقد عززت طرق السكك الحديدية التي تعمل جنبا إلى جنب مع الموانئ من تدفق السلع المستوردة من دول أجنبية وتصدير المواد الخام العثمانية. وقد شكلت السلع المصنعة وخاصة المنسوجات الغالبية العظمى من الواردات ويليها القهوة والسكر والفحم(٣).

=

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Skopje

(١) قونية من مدن تركيا. تقع في وسط جنوب الأناضول. بلغت ذروة مجدها عندما كانت عاصمة السلاجقة قبل الغزو المغولي. تعتبر اليوم معقل الإسلاميين في تركيا. تغير اسم المدينة لClaudioconium، خلال فترة حكم الإمبراطور هاندريانيس إلى كولونيا إيليا Hadriana. أصبحت في ظل الدولة العثمانية، ولاية تابعة للتنظيمات التي أنشئت بعد عام ١٢٨٠ هـ/ ١٨٦٤م، وكانت قونية مقر ولاية تابعة لمدينة قونيا. خلال فترة التنظيمات، تَّم تغيير اسم المقاطعة، من كارامان إلى قونية.. وفقا لتعداد عام ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، بلغ عدد سكانها حوالي ٤٥٠٠٠، ٤٢٣١٨ من المسلمين، وعدد ١٥٦٦ من مسيحي الأرمن، أما اليونانيون فكان عددهم ٨٩٩ مسيحياً. وكان فيها أيضاً ٢١ مسجداً و٥ كنائس في البلدة.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Konya

(2) İnalcık, Halil, And Quataert, Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press, Pp. 805-808.

(٣) تأثرت الزراعة فى الدولة العثمانية تأثراً شديداً بظهور النقل الحديث الذي كانت تتحكم فى تكنولوجياته الشركات الأوروبية التى كانت تموله وتتحكم فيه، فى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، حيث تم إنشاء آلية جديدة فى شأن تحديد نوع المنتجات التي يتم زراعتها تمثلت في كونها متعلقة بارادة التجار الأوروبيين التي ستزرع بدلاً من القوى المحلية. ووفقاً لاحتياجاتهم، كما يتم جمع المنتجات من الأماكن النائية وتجميعها في المدن الساحلية.

وقد كان لهذا النظام الجديد آثاره الإيجابية والسلبية على قاطني الدولة العثمانية، فمن الناحية الإيجابية أوجد هذا النظام لهم فرصا جديدة للعمل في الدولة العثمانية، إلا أنه من الناحية السلبية فقد أقحم هذا النظام قاطني الدولة في المنافسة في الأسواق العالمية، وهو ما أثر تأثيراً سلبياً على حجم الإنتاج والتصنيع فى الدولة العثمانية، مثال ذلك إنتاج الحبوب الذي تاثر سلبياً اثر هبوط أهميتها هبوطاً حاداً فى السوق العالمى بل وأيضاً في السوق المحلي نتيجة تنافسها مع المنتجات الأجنبية التي نافستها في كلا السوقين، كما تأثر تصنيع الحرير العثماني تأثراً سلبياً شديداً أيضاً إثر دخوله في المنافسة مع الحرير الخام الشرق آسيوى الذي تميز برخص سعره في الأسواق الأوروبية، وهو ما أصبح معه من الممكن إنتاج المصنوعات رخيصة الثمن مما كان له أكبر الأثر على إنتاج وتصنيع الحرير في الدولة العثمانية.

=

وقد أوضح **كاسابا** أن هناك خمسة عوامل رئيسية خارجية ساهمت في تطوير المدن الساحلية في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي [1]، وهذه العوامل يمكن بيانها على النحو التإلى :

- **العامل الأول**: يتمثل في زيادة الطلب على الصناعة الأوروبية للمواد الخام والمنتجات الزراعية ؛
- **العامل الثاني**: زيادة أهمية الأراضي والبحار العثمانية في استخدامها كخطوط اتصال مع المستعمرات الآسيوية نظرا لاستقرار البريطانيين في الأقاليم الهندية؛
- **العامل الثالث**: ظهر واضحا مع تغير العلاقات الاقتصادية بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية حيث أدَّى ذلك لبحث رجال الصناعة البريطانيين عن مصادر جديدة للمواد الخام التي كان يتم إحضارها من أمريكا في السابق؛
- **العامل الرابع** : ارتبط بالعواقب التي ترتبت على الثورة الفرنسية والحروب وتراجع التجار الفرنسيون عن التجارة الشرقية مؤقتا والتي نتج عنها تعزيز التجار المحليين في التجارة الإقليمية خاصة في المناطق الغربية من الدولة.؛
- **العامل الأخير :** كان ذا صلة بالتجار البريطانيين الذين كانوا يحاولون اختراق كتلة التجارة الفرنسية التي أنشأها نابليون.

وانتهى **كاسابا** في دراسته إلى أن الهدف من تطوير الموانئ في الدولة العثمانية والأهمية التي اكتسبها كل ميناء من موانيها قد ارتبط بالمصالح الأوروبية، وأن الهدف من تطوير تلك الموانئ هو تحقيق المصالح الأوروبية ولم يكن الهدف منه التطوير من أجل التطوير.

وقد أثرت تلك التغيرات في نهاية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي على قاطنى الدولة العثمانية بشكل مباشر. حيث أحكم التجار المسلمون سيطرتهم على التجارة العثمانية

=

راجع :

İnalcık, Halil, And Quataert, Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press, P.798.

(1) Kasaba, Reşat. 1994. İzmir. Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914, Edited By Çağlar Keyder, Y. Eyüp Özveren, And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları, Pp8-9.

في العديد من المجالات. إلا أن قوة نفوذهم في مختلف المناطق ارتبط ارتباطاً عكسياً بتواجد وتأثير الدبلوماسيين الأوروبيين والوجود الأوروبى الذي كان يعمل على توفير الحماية للتجار الغربيين والتجار العثمانيين غير المسلمين، حيث تمتعوا بنفوذ أقوى في المقاطعات السورية، ونقص نفوذهم في مقاطعات الأناضول ومكان أضعف في إسطنبول.

وقد ظلت أغلب التجارة المحلية والتجارة مع إيران والهند في أيدي المسلمين. وقد عملت زيادة التجارة مع أوروبا وهبوط التجارة الشرقية على تغيير تكوين مجتمع التجار العثمانيين الذين يعملون بالتجارة الخارجية لصالح التجار العثمانيين غير المسلمين. وسيطر السكان العثمانيون غير المسلمين على التجارة الدولية في معظم المدن الساحلية العثمانية حيث كانت الظروف سانحة لهم.

وجدير بالذكر أن مدينة بيروت اللبنانية تدين بوجودها للتجارة الخارجية وغير المسلمين الذين هيمنوا على شؤونها التجارية[(١)] وينبغي القول بأن أحوال التجار المسلمون وغير المسلمين قد ازدهرت في بيروت. حيث سيطر أيضاً التجار المسلمون بشكل عام على التجارة بين بيروت ومناطقها النائية حيث يضطلع التجار المسلمون بالأنشطة التجارية في المناطق الداخلية[(٢)].

وقد غدت بيروت بحلول القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي واحدة من أهم المدن الساحلية في الدولة العثمانية، حيث ساهمت العلاقات مع الدول الأوروبية وخاصة في المجال الاقتصادي في جعل المدينة من أكثر المدن ديناميكية ونشاطاً في شرق المتوسط، كما عمل احتلال مصر على فتح شرق المتوسط للرأسمالية الأوروبية، وخاصة في مجال تجارة الحرير التي جعلت من بيروت المدينة الساحلية لدمشق.

وقد استقرت القنصليات الأجنبية والشركات في بيروت منذ هذا الوقت فصاعدا. حيث أصبحت بيروت –في منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي حين بسط الحكم العثماني سيطرته في المنطقة مرة أخرى- مكانا يسيطر الأجانب فيه على المجالين الاقتصادي والسياسي. وكانت المدينة تعد بمثابة ميناء رئيسي للمنطقة بينما فقدت الموانئ المتاخمة له – طرابلس وصيدا- فرصها لتكون مراكز تجارية، وقد ساهمت تلك التغيرات في إدخال تغيير على

---

(1) İnalcık, Halil, And Quataert, Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press, P840

(2) Fawaz, Leila Tarazi. 1983. *Merchants And Migrants In Nineteenth-Century Beirut.* Cambridge: Harvard University Press, P.95.

الوضع الإداري للمدينة. حيث أصبحت بيروت مصرفية عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م[١]، وفي عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م أصبحت عاصمة المقاطعة والتي أيضاً تحمل اسمها ولاية بيروت.

الجدول (٣) يبين الأهمية النسبية للموانئ العثمانية عام ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م

الميناء	الترتيب حسب الأهمية
إسطنبول	٣٣
أزمير	١٧
بيروت	١١
سالونيكا	١١
طرابزون	٧
بغداد	٦
الإسكندرية	٥
إيدرين	٤
يانينا	٢
حجازي	١
يمني	١

المصدر: Inalcik and quataert 1994,p.831

ولم تكن تلك التغيرات التي طرأت على بيروت بسبب التغير الاقتصادي والسياسي فقط ولكن لتغيرات في المجتمع. وكان لتحركات السكان عظيم الأثر على المدينة. ونتج عن الحرب الأهلية التي وقعت عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م في جبل لبنان توافد اللاجئون المسيحيون للمدينة[٢]. وبالتالي تغير نمط سكان المدينة لصالح غير المسلمين.

ووفقا للفئات التي طرحها ماكفرسون فيما يخص تصنيف الموانئ الشرق أوسطية **ماكفرسون**[٣]، فإنه يمكن اعتبار بيروت في الفئة الأولى حيث كانت المدينة متصلة بالمناطق النائية

---

(١) بعد أن استقرت الأحوال الأمنية والسياسية في مصرفية جبل لبنان بين أعوام ١٢٧٧هـ -١٣٣٢هـ - ١٨٦١م – ١٩١٤م، فقد شهدت بيروت نهضة اقتصادية وعمرانية هامة، مما دعا الأب لويس شيخو للقول : " ليست مدينة نالها من الرقي الاقتصادي ما نال بيروت من السنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م إلى عهدنا ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، فإن الوسائل المتعددة التي أنشئت في هذه المدة لتعزيز تجارة بيروت وترويج معاملاتها مع الداخلية ومع البلاد الأجنبية، وتحسين أمورها الصحية بلّغتها درجة من التقدم لم تعرفه في الأجيال السابقة حتى في عز مجدها في عهد الرومان...." . ومما زاد في تطور ونماء الحركة التجارية والاقتصادية والمالية في بيروت الأمور التالية (الاهتمام بتوسيع مرفأ بيروت./ (٢) إنشاء مشروع السكك الحديدية بين بيروت والمناطق اللبنانية ومع المناطق السورية. (٣) إنشاء ترامواي بيروت الذي ربط المناطق البيروتية فيما بينها. (٤) استحداث البريد والبرق والهاتف وهي مشاريع انعكست إيجاباً على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. (٥)الاهتمام بأسواق بيروت وطرقاتها. (٦) استحداث الكهرباء والغاز. (٧) إعادة النظر بقيمة الضرائب العثمانية.(٨)إنشاء المصارف والبيوتات المالية العثمانية والأجنبية.وغيرها.
Http://Www.Yabeyrouth.Com/Pages/Index3683.Htm

(2) Hanssen, Jens. 2004. Review Of Histoire De Beyrouth, By Samir Kassir. Electronic Journal Of Middle East Studies 4 (Fall): P123.

(3) Mcpherson, Kenneth. 2002. Port Cities As Nodal Points Of Change: The Indian Ocean, 1890s-1920s. In Modernity And Culture: From The Mediterranean To The Indian Ocean, Edited By Leila Tarazi Fawaz And C. A. Bayly. New York: Colombia University Press, P.87.

الثرية، وكانت مركزاً اقتصادياً وسيآسيا رئيسياً في المنطقة. وبحلول النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، اكتسبت بيروت أهمية متزايدة بين المدن الساحلية وقد ساهمت تلك الأهمية في جذب العوامل الخارجية للمدينة، في الوقت الذي كانت دمشق المدينة الرئيسية الوحيدة في الترتيب الحضري للمنطقة.

وقد تأثرت بيروت بالعوامل الخارجية التي ذكرها كاسابا (**كاسابا** [1]). والتي تمثل أولها في طلب الصناعة الأوروبية المتزايد على المواد الخام والمنتجات الزراعية حيث كان حرير وحبوب بيروت يمثل المصادر الرئيسية.وتمثل ثانيها في رغبة التجار البريطانيين في كسر كتلة التجارة الفرنسية، حيث سيطر التجار البريطانيون على تجارة الحرير بين ١٢٤٥-١٢٧٦هـ/ ١٨٣٠ م و١٨٦٠ م (**عيسوي**[2]). وتمثل ثالثها في هيمنة السفن البخارية في أنشطة التجارة التقليدية في شرق المتوسط بعد عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠ م التي أدت إلى الإسراع من تنمية ميناء بيروت، حيث أصبحت بيروت الميناء الوحيد لفترة من الزمن بين أزمير والإسكندرية لمدة عشر سنوات بعد ١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م. وقد ساهمت التجارة البريطانية في التعجيل بتنميتها حيث أصبحت بيروت نقطة الوصول للسلع البريطانية والتي ستنقل إلى سوريا، الأناضول وإيران[3].

و قد اعتبرت الأهمية المتزايدة لبيروت في إطار القوى الاجتماعية-الاقتصادية المتغيرة مثالا نموذجيا للمدن الساحلية في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. وفيما يتعلق بالتحول الحضري لبيروت، فقد عدت مثالا واضحا على التغييرات التي طرأت على المستويات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية مما كان له أكبر الأثر على الهيكل الحضري للمدينة.

ثانيا : دور الدولة العثمانية في تأمين التجارة من خلال إنشاء وتطوير طرق ووسائل النقل:

سنوضح فيما يلي كيفية تطبيق الدولة العثمانية لأنظمة النقل الحديث والغرض من ذلك، والآثار

---

(1) Kasaba, Reşat. 1994. İzmir. In Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914, Edited By Çağlar Keyder, Y. Eyüp Özveren, And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları,Pp.8-9

(2) Issawi Charles 1977. British Trade And The Rise Of Beirut, 1830-1860. *International Journal Of Middle Eastern Studies* 8 (1): 91-101,Pp.

(3) Özveren, Eyüp. 1994. Beyrut. In *Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914,* Edited By Çağlar Keyder, Y. Eyüp Özveren, And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.

المترتبة على الابتكارات السريعة، علما بأن المقصود بكلمة "العصر الحديث" أنه الوقت منذ القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي بدءا من تاريخ اندلاع الثورة الفرنسية التي أحدثت تغييرات جذرية في العالم.

١- المواصلات البرية:

أ.الطرق البرية ومنشآتها:

كانت أعمال التجارة البرية التي تجري عن طريق القوافل ويمارسها الأشخاص حتى بداية ظهور السكك الحديدية في أواسط القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي تقع نتيجة لظروف العصر تحت تهديد الشتاء القارص وقطاع الطرق. فقد كانت تنعدم تقريباً قدرة القوافل على المسير في شرق الأناضول الذي لاتنقطع عنه الثلوج في أشهر الشتاء بوجه خاص؛ ولهذا كانت تتوقف حركة القوافل في تلك الأشهر. وكان تحرك القوافل على بعض الطرق يجرى في مواقيت معينة؛ فالقوافل التي تشق الطريق من توكات إلى إسطنبول مثلاً كانت تبدأ في نهاية فصل الشتاء، بينما تتحرك القوافل المتجهة إلى إزمير في نهاية فصل الصيف[(١)].

وكما كانت الدولة تضطلع بحماية المضايق والممرات الخطرة ضد قطاع الطرق عن طريق حراس مخصوصين (دَريندجى) مقابل إعفائهم من بعض الضرائب[(٢)] كان أصحاب القوافل هم الآخرون يجازفون بضياع الوقت فينتظمون بقوافلهم في مواكب ضخمة حتى يضمنوا سلامة بضائعهم [(٣)].

---

(١) أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، الجزء الأول، ترجمة صالح سعداوي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، استنبول، ١٩٩٩، ص ص ٧٠٣-٧١٤.

ولمزيد من التفاصيل راجع:

Hrand D. Andreasyan, Polonyali Simeon'un Seyahatnamesi (1608 – 1619) ,Istanbul 1964, S. 175 Ek IV

(٢) في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي كان يوجد فى الأناضول ٢٢٨٨ عائلة مكلفة بحماية المعابر (دَربندجى)، وفي القطاع الشرقي من البلقان ١٣٢٧هـ / ١٩٠٦ م، خليل انجاليك، العصر الكلاسيكي، ص: ١٤٩) (Halil Inalcik, Classical Age, S. 149.
ولمزيد من المعلومات عن هذا الجهاز أنظر:

Cengiz Orhonlu, Osmanlı İmparatorluğunda Derbent Teşkilatı, Istanbul 1967.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع :

إم. بي. باجبانسي، وأو. كي. باجبانسي (٢٠١٠): الإصلاحات المدنية للتنظيمات: عمليات التحضر المبكرة ووسائل النقل خلال عملية تشكيل نظام إعادة الإعمار في تركيا خلال الفترة (١٨٣٩ – ١٩٠٨م) في مدينة بورسة : العاصمة الأولى للإمبراطورية العثمانية، الأكاديمية العالمية للعلوم والهندسة والتكنولوجيا، ص: ١١٢١ – ١١٢٦.

=

وكانت الطرق الرئيسية الممتدة في شرق وغرب الأناضول وشماله تنتهي عند مدن الموانى مثل إسطنبول وإزمير وطرابزون وغيرها. وكان مايحدث بعد نقل السلع الإيرانية إلى توقاد عن طريق (أرضروم ـ أرزنجان) تأخذها القوافل المتجهة إلى إسطنبول، سالكةً الطريق (أمآسيا ـ بولو ـ إزمير)، أما القوافل التي تتجه بها إلى إزمير فكانت تسلك طريق (أنقرة ـ أسكيشهر). وكانت القوافل المارة على أنقرة وأمآسيا تلتقي بجوار إزمير. ولا شك أن وجود هذا الطريق هو الذي جعل توقاد وأمآسيا تلتقي بجوار إزميد. ولا شك أن وجود هذا الطريق هو الذي جعل توقاد وأمآسيا من المراكز التجارية الهامة في الأناضول منذ القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي.

وكانت بورصة مركزاً لتوزيع الحرير الإيراني ومدينة تطورت فيها الصناعات الحريرية مما كان يزيد في أهميتها التجارية. كما كانت حلب مركزاً آخر لتجارة الحرير ومدينة تقدمت فيها المنسوجات الحريرية في نفس الوقت، مثلها مثل دمشق، مما جعلها منافساً لبورصة. ولم يكن اتصال دمشق وحلب مقصوراً على تبريز عن طريق (بِيرةَ جِك ـ أورفه ـ ديار بكر)[1] فقط؛ بل كان الطريق من مصر ومكة والمدينة يمر هو الآخر عبر دمشق، ويصل إلى بورصة ماراً بالأسكندرون وأطنة وقَرَمَان وكوتاهية. وكانت هناك طرق فرعية تربط تلك المدن الواقعة على هذه الطرق بعضها ببعض، كما كانت هناك أيضاً طرق تربط موانى البحر الأسود بعضها ببعض، مثل الطريق الذي يربط سينوب بقاستامونى[2]، وطرابزون بأرضروم، ويربط مينائين هامين على

=

Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , World Academy Of Science, Engineering And Technology , Pp. 1121-1126.

Http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf

(١) البيرة أو بيره جك (بالتركية: Birecik) مدينة في محافظة أورفة في جنوب شرق تركيا حاليًا.كانت هذه المدينة تابعة لسورية حسب معاهدة سيفر التي أنهت الحرب العالمية الأولى، ولكن معاهدة لوزان عام ١٣٤١هـ / ١٩٢٣م وضعت المدينة مع بقية الأقاليم السورية الشمالية ضمن الحدود التركية. تقع المدينة على نهر الفرات.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Birecik

محافظة أورفة (أو شانلي أورفة) (أي أورفة العظيمة أو ذات الشأن) هي إحدى محافظات تركيا. عاصمتها مدينة أورفة. تبلغ مساحتها ١٩،٠٩١ كم٢ ويبلغ عدد سكانها ١،٤٤٣،٤٢٢ نسمة كما يبلغ معدل الكثافة السكانية ٧٥/كم٢ تقع في جنوب شرق تركيا.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/%C5%9Eanl%C4%B1urfa_Province

(٢) قاستامونو: هو حي عاصمة مقاطعة كاستامونو، تركيا. وفقا لتعداد عام ٢٠٠٠، سكان هذه المقاطعة ١٠٢٠٥٩ منها ٦٤٦٠٦ يعيشون في المركز الحضري للكاستامونو. (السكان في المراكز الحضرية في عام ٢٠١٠ هو ٩١٠١٢ ومنطقة تغطي مساحة قدرها ١٨٣٤ كم٢ (٧٠٨ ميل مربع)، وتقع المدينة على ارتفاع ٩٠٤ متر (٢٩٦٦ قدم). وتقع إلى الجنوب من الاقليم.

=

البحر الأبيض المتوسط، هما آلانيا وأنطالية بكوتاهية، وتحوز كلها أهمية عظيمة في تجارة القوافل.

أما الطرق الواقعة في الأراضى الأوروبية فكانت تبدأ من إسطنبول وغاليبولي وتتشابك عند أدرنة، ثم يمتد فرع منها إلى الأفلاق والبغدان ماراً بأيدوس وبابا داغي، ويمتد الفرع الثانى حتى يصل إلى سواحل البحر الأدرياتى مارا بسلانيك وسَرَز وأخرى، بينما يمتد الفرع الثالث إلى تارتار بازاري بفلبة، ثم ينفصل بعدها إلى فرعين؛ يصل أحدهما إلى المجر ماراً بصوفيا ونيش وبلغراد، بينما يصل الثانى إلى دوبرفنيك ماراً بكوستنديل[1] وأوسكوب[2] وسراييفو وموستار[3]. وكان لهذا الطريق فروع تؤمن الاتصال ببعض المدن مثل أثينا وبرَوَزَه[4] وآوْلونيا. وقد بذل العثمانيون

=

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kastamonu

(١) كوستنديل Kyustendil هو منتجع وطني Balneological على ارتفاع ٥٠٠ متر. الاسم القديم للمدينة، Pautalia (أ بلدة الينابيع) هو ثراسيا.وفي عهد Kaloyan من بلغاريا، وأصبحت المدينة جزءا من الإمبراطورية البلغارية الثانية، وحصلت على اسمها الحديث في القرن ١٠هـ / ١٦م، عام ٧٧٣ هـ/ ١٣٧٢ م سيطر العثمانيون على المدينة. كانت تعرف باسم Köstendil تحت الحكم العثماني. استمدت اسمها من اسم Köstendil قسطنطين دراغاس. كانت المدينة مركزا للسنجق في البداية في محافظة روميليا، وبعد ذلك في Vilayets بيتولا ونيش. وكان مركز قضاء في سنجق صوفيا مقاطعة نهر الدانوب حتى إنشاء إمارة لبلغاريا في عام ١٢٩٥ هـ/ ١٨٧٨.م أخذ سكان Kyustendil بدور نشط في إحياء الوطنية البلغارية والحرف وازدهرت التجارة. كانت المدينة تحررت من الحكم العثماني في ٢٥ محرم ١٢٩٥ هـ/ ٢٩ يناير عام ١٨٧٨م.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kyustendil

(٢) **سكوبية** (بالمقدونية:Скопје) هي عاصمة جمهورية مقدونيا وأكبر مدنها، يبلغ عدد سكان في سكوبية ٦٦٨،٥١٨ نسمة ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٦م. من ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢ م كانت المدينة جزءا من مملكة الصرب وعاصمتها منذ ٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦م. في عام ٧٩٤ هـ/ ١٣٩٢ م سيطر الأتراك العثمانيين عليها، الذي دعا إلى (Üsküp) بلدة. بقيت المدينة تحت السيطرة العثمانية على مدى ٥٠٠ سنة. في ذلك الوقت كانت المدينة مشهورة بهندستها المعمارية الشرقية. وفي عام ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢ م تم احتلال المدينة من قبل مملكة صربيا خلال حروب البلقان، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت جزءا من المملكة التي شكلت حديثا من الكروات والصرب والسلوفينيين (المملكة يوغوسلافيا).وفي الحرب العالمية الثانية تم احتلال المدينة من قبل الجيش البلغاري، الذي كان جزءا من دول المحور. وفي عام ١٣٦٣ هـ/ ١٩٤٤م أصبحت عاصمة مقدونيا الديمقراطي (الاشتراكي في وقت لاحق جمهورية مقدونيا)، التي كانت دولة فيدرالية، جزءا من يوغسلافيا الاتحادية الديمقراطية (في وقت لاحق الاشتراكي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وشهدت المدينة نموا سريعا بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن انقطع هذا الاتجاه في عام ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م عندما تعرضت لزلزال كارثي. في عام ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م أصبحت عاصمة مقدونيا المستقلة.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Skopje

(٣) **موستار** هي مدينة وبلدية في البوسنة والهرسك. وهي أكبر وأهم مدينة في منطقة الهرسك ومركز كانتون هرتسگوڤينا-نرتڤا في اتحاد البوسنة والهرسك. وتقع موستار على نهر نرتڤا وهي خامس أكبر مدينة في البلد. اسم موستار مشتق من الكلمة المحلية التي تعني "حرس الجسر" (محلياً: *موستاري* Mostari) في إشارة إلى ستاري موست (الجسر القديم) عبر نهر نرتڤا. وأثناء الحقبة العثمانية، بُني الجسر وأصبح أحد رموز المدينة. "الجسر القديم" (ستاري موست) هو أحد أهم منشآت العصر العثماني وقد بناه المعمار خير الدين، تلميذ المعمار العثماني الشهير سنان. وفي ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩م، أصبحت موستار جزءاً من بانوڤينا كرواتيا وأثناء الحرب العالمية الثانية، كانت مدينة هامة في دولة كرواتيا المستقلة (الفاشية).

Www.Marefa.Org/Index.Php/ موستار

(٤) بريفيزا: (باليونانية:Πρέβεζα)، (بالإنجليزية:Preveza)، مدينة يونانية تقع في غرب البلاد، وهي عاصمة مقاطعة تحمل نفس الاسم ضمن

=

جهوداً ضخمة للحفاظ بصورة دائمة على تلك الشبكة من الطرق التي كان قسم منها قد أقيم في زمن الإمبراطورية الرومانية، ووكلوا أمر إصلاحها والعناية بها إلى أشخاص، كان يُعرف الواحد منها باسم (يولجى)، أي عامل طرق، وأعفوهم من تأدية الضرائب الطارئة (تكاليف فوق العاده).

وكانت القوافل التي تستخدم تلك الطرق تقضي ليلها فيما عرف بالخانات والكروانسرايات التي أقيم قسم منها على أيام السلاجقة. وهي مبان كانت تمثل أجزاء من عمائر وقفية ضخمة، أو على شكل كروانسرايات مستقلة. ويبيت فيها كافة المسافرين من مسلمين وغير مسلمين، فقراء كانوا أم أغنياء، وحصل الواحد منهم على قدر من الخبز وطاس من الحساء، وعلى قنديل وقدر من العلف لدوابه [1].

ولكي تزيد الدولة من سيولة حركة المرور التي تكاثفت مواكبة للتطورات التي سجلها حجم التجارة الخارجية بوجه خاص ابتداءاً من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وتضمن للقوافل والمسافرين سفراً في ظروف أحسن فقد رأت من الضرورة أن تشق الطرق المنتظمة تمشياً مع روح العصر، ومن ثم أقدمت على بعض المحاولات في عهد السلطان محمود الثانى. أما بعد عهد التنظيمات فقد بُذلت بعض الجهود لإنجاز مشروع الطريق البرى (طرابزون ـ بغداد) غير أن الضائقة المالية حالت دون تنفيذه. وفي عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣ م صدرت لائحة تنظيمية [2] نشرها "مجلس المعابر" (مجلس معابر) حول ضرورة فحص ومعاينة كافة الطرق

=

غرب اليونان الإدارية. تقع بريفيزا فوق موقع مدينة برينيكيا (*Berenikia*) القديمة التي أوجدها بيروس الإبيري (*Pyrrhus*) عام ٢٩٠ ق.م. لتخليد ذكرى زوجة أبيه بيرينيس (*Berenice*). أما المدينة الحالية فقد ازدهرت بعد تراجع أهمية نيكوبوليس في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، عندما تراجع النفوذ البيزنطي عن المنطقة، وازدياد أهمية بريفيزا نظراً لموقعها الاستراتيجي على رأس الخليج الأمبراسي فأصبحت المحطة التجارية الأولى في كل من إبيروس وإيتوليا-أكارنانيا. وبسبب موقعها الاستراتيجي أصبحت في القرون الوسطى البوابة البحرية لليونان الغربي وتنازعت عليها الدول فقد سيطر عليها النورمانديون، الفينيسيون، الفرنجة وأخيراً العثمانيون عام ١١١١ هـ/ ١٦٩٩ م بعد معاهدة كارلوفيتز. سيطرت عليها فرنسا عام ١٢١٢ هـ/ ١٧٩٧ م مع باقي الجزر الأيونية، ولكن علي باشا باشا إبيروس سيطر عليها بعد ذلك بعام عندما انتصر على سكانها المتحصنين في أثار نيكوبوليس، ومن الأحداث المشهورة بعد تلك المعركة أخذ علي باشا لـ ١٤٧ أسير مشياً إلى إسطنبول حاملين معهم هرماً مكوناً من جماجم باقي المقاتلين الذين سقطوا في المعركة لإرضاء الباب العالي. في عام ١٢٩٨ هـ/ ١٨٨١ م أصبحت المدينة تشكل الحدود الفاصلة بين اليونان والسلطنة العثمانية بين طرفي المضيق، ولكن القوات اليونانية سرعان ماسيطرت عليها عام ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢ م بعد الانتصار الساحق على العثمانيين خلال الحرب البلقانية الأولى.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Preveza

(1) Agoston, Gabor, Masters, Bruce, (2009) Encyclopedia Of The Ottoman Empire , -Facts On File, Inc. Pp. 50-51.

(2) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126. =

الموجودة في البلاد، ثم أعقبتها لائحة تنظيمية أخرى في عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م كلفت الذكور من السكان بالعمل في إنشاء الطرق، وجرى في تلك اللائحة حصر أنواع الطرق الموجودة تبعاً لدرجة فعاليتها؛ فهناك:

١- الطرق التي تربط الولايات بإسطنبول وبالموانى والسكك الحديدية.
٢- الطرق التي تربط الولايات بعضها ببعض.
٣- الطرق التي تربط المقاطعات بالطرق الرئيسية والموانى والسكك الحديدية وتربط الأقضية بعضها ببعض.
٤- الطرق الواقعة فيما بين التجمعات السكنية الفرعية ولاتزدحم بحركة المرور. كما أثبتت اللائحة درجة اتساع تلك الطرق وحجم أجنابها وأنواع الأحجار التي سترصف بها وأسماكها وغير ذلك [١].

وعلى الرغم من أن الدولة كانت جادة في تناولها لموضوع الطرق إلاّ أن أحداً لايستطيع الادعاء بأنها أنجزت شيئاً ذا بال في ذلك. صحيح أنه جرى بعد العقد السابع من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي شق الطرق التي تربط الموانى بداخل البلاد، سواء في ولايات الطونة وسواء في الأناضول، ولكن ذلك لم يتحقق إلا بمبادرات شخصية من الولاة في تلك الولايات. أما إنشاء طريق العربات الذي يربط دمشق بميناء بيروت، أكثر موانى شرق المتوسط حيوية وحركة، فقد قامت به شركة فرنسية بين عامى ١٢٧٣ ـ ١٢٧٩هـ / ١٨٥٧ ـ ١٨٦٢م[٢]. ومع كل ذلك فقد انتهى العمل في إقامة عدة طرق في مطلع الربع الأخير من القرن هى: إزمير ـ آيدين، وطرابزون ـ ارضروم، وإسطنبول ـ أدرنة، وإسطنبول ـ بورصة، ومرسين ـ أطنة ـ سليفكة[٣] ـ قونية. وعلى الرغم من إلغاء قانون العمل الجبري في إنشاء الطرق الذي جاءت به اللائحة التنفيذية لعام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩ م فقد أعيد إقرارها من جديد عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩، وبذلك

=

Http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf.

(١) أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، الجزء الأول، ص ٧٠٣-٧١٤.

(٢)أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، الجزء الأول، ص ٧٠٣-٧١٤.

(٣) مدينة على البحر المتوسط يخترقها نهر غزير المياه اسمه Goksu اي ماء الفردوس ويتوسطها قلعة تعود إلى عهد البيزنطي ثم الصليبي ثم العثماني... وفيها جسر أثري فوق النهر يعود ٢٠٠٠ سنه إلى العهد الروماني..أقمت فيها ليلتين ....نزلت في فندق جوكسو باسم النهر الذي يخترق المدينة.

=

أمكن إقامة طرق في الأناضول والروملى بلغ طولها ٥٠٠٠ كيلومتر. وفي عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م تحول العمل الجبرى في الطرق إلى بدل نقدى. ورغم أن الدولة عُنيت كثيراً بإقامة الطرق على أيام الصدر الأعظم سعيد باشا والصدر الأعظم رفعت باشا إلاّ أن ذلك لم يف بالحاجة المطلوبة[١].

٢/ خطوط السكك الحديدية:

كانت الدولة العثمانية تمتد إلى مناطق شاسعة متراتمية الأطراف، يتناثر سكانها في شتى أرجائها على نحو ما سبق وأن أوضحنا، وهو ما يعني أنها كانت بحاجة إلى نظام نقل سريع يمكن الاعتماد عليه، ألا وهو نظام النقل بالسكك الحديدية، وهو ما عمدت الدولة العثمانية إلى إنشاء شبكتها لربط أوروبا وتركيا وجزيرة العرب لأغراض إستراتيجية[٢].

ونظراً لعدم قدرة الدولة العثمانية على تحمل تكاليف إنشاء مثل هذه الشبكات وحدها، لذلك قدمت امتيازات لشركات سكة حديد خاصة، والتي كان يتأثر أغلبها بنفوذ أجنبي قوي أو استمدت الدعم من العواصم الأوروبية. وقد انخرطت الدولة العثمانية في تشييد خطوط نقل هامة ولكن نفذت الشركات الخاصة الكثير من السكك الحديدية المحلية والتي نادراً ما كانت تتسم بالنظام. وقد تمَّ تأميم السكك الحديدية في الأناضول بعد انهيار الدولة العثمانية[٣] وقد حدث مثل ذلك في السكك الحديدية التي كانت تقع في مناطق خارج الجمهورية التركية، في الدول التي حصلت على استقلالها مثل سوريا والعراق.

١/٢ الخطوط الإستراتيجية:

١/١/٢ خط السكة الحديد في الحجاز:

كان مخططاً في السابق أن يربط خط سكة حديد الحجاز دمشق بالمدينة بهدف توفير طريق أكثر أمنا للحجاج المسلمين الذين يرتحلون من مكة للمدينة، حيث كان يتحتم على الحجاج استخدام قوافل الجمال التي كانت أكثر خطرا من القطارات. وكان خط سكة حديد الحجاز ذا أهمية خاصة حيث يجب على كل مسلم أداء الحج مرة في العمر. **والسبب الأخر**- والذي من الممكن أن يعد

=

Www.Byegm.Gov.Tr/Docs/Turkiye2010/Arabia/050-51.Htm

(1) Karal, Osmanli Tarihi, VIII, P.462.

(2) Trains Of Turkey ? History (Http://Www.Trainsofturkey.Com)

(3) TCDD ? **Turkish State Railways (**Http://Www.Tcdd.Gov.Tr/**)**

السبب الحقيقي الخفي- يتمثل في سهولة وسرعة الوصول العسكري لجزيرة العرب من الأناضول(١). وقد كان هناك عرض للتشييد منذ عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤ م ولكن استغرق الأمر أربعين عاماً للبدء في البناء(٢).

ويعتبر تشييد خط سكة حديد الحجاز مهمة صعبة كما يوضح الوقت الذي استغرقه اتخاذ قرار البدء في الإنشاء. وفيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية، فإنها كانت تحل بيسر. على الرغم من أنه تمَّ تخصيص مبلغ ١٦ مليون دولار لإنشاء هذا الخط، إلا أن أهميته الدينية قد ساهمت في مشاركة الوقف- مساهمة دينية وخيرية -لتشييده. وقد توحدت جهود العديد من الأفراد في سبيل بناء طريق أكثر أمنا للحجاج ومنهم على سبيل المثال السلطان عبد الحميد، وخديوي مصر، وشاه إيران.

وعلى الرغم من ذلك،فإن الظروف البيئية لم تكن سانحة، إذ استصعب إنشاء هذه الشبكات عبر الصحراء، لصعوبة مدَّ هذه الشبكات على الأرض التي تميزت برمالها الناعمة، وجرف العواصف الشتوية المطيرة للكباري وضفاف الأنهار. وعلاوة على ما سبق ذكره، فقد اعتبرالأفراد الذين فقدوا وظائفهم – كرجال القبائل وقوافل الجمال – أن انشاء هذا الخط تهديداً لمصدر رزقهم، وهو ما دفعهم إلى بذل جهدهم لافشال تنفيذ هذا المشروع. وكان يتعين على خمسة آلاف جندي تركي الاضطلاع بعمليات التشييد والحراسة(٣).

وقد تمَّ إنشاء هذا الخط وتمَّ افتتاحه في الأول من سبتمبر عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م. حيث ارتفع عدد الحجاج الذين يستخدمون السكك الحديدية حتى بداية الحرب العالمية الأولى. ففي عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، نقلت السكك الحديدية ثلاثين ألف فرد. ثم ارتفع العدد ليصل إلى ثلاثمائة ألف فرد(٤). كما ساهمت السكك الحديدية أيضاً في نقل الجنود الأتراك وإمداداتهم لمساندة الدولة أثناء الحرب. وجدير بالذكر أن إنشاء السكك الحديدية قد تمَّ بمعاونة مستشار عسكري ألماني. ومن المحتمل أن تكون تلك المساعدة الألمانية ذات صلة بخطة الإمبراطورية الألمانية لبسط نفوذها على خط برلين-بيزنطة-بغداد بهدف ربط ألمانيا والشرق الأدنى عن طريق السكك الحديدية. وقد تمَّ

---

(1) Hejaz Railway ? **Wikipedia** Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Hejaz_Railway

(2). Hijaz Railway: History, From **Nabataea.Net** (Http://Nabataea.Net/Hejazhistory.Html)

(3) Ibid.

(4) Hejaz Railway (Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Hijaz_Railway)

سكة حديد الحجاز. للمزيد عن الموضوع، لمزيد من التفاصيل، يمكن الإطلاع على صحفة ويكيبيديا على الرابط:
Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Hejaz_Railway

تدمير خط سكة حديد الحجاز لأهميته الإستراتيجية أثناء الحرب العالمية الأولى. كما تفككت الدولة العثمانية عام ١٣٤١هـ / ١٩٢٣ م وبالتالي لم تتح لها أي فرصة لإعادة بنائه مرة أخرى. وكان هناك العديد من المحاولات حتى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١ م ولكنها باءت جميعها بالفشل بسبب ارتفاع التكلفة(١).

وكان خط الحجاز مزيجا بين التقليدي والحديث. وذلك حيث كان تقديم المزيد من الراحة للحجاج ينبع من قيمة إسلامية تقليدية، كمكان يعد توفير وسيلة نقل أسرع، خاصة للجنود والإمدادات الضرورية بغرض الوصول لأمة صناعية. وفيما يخص التطور التكنولوجي، فإنها كانت عملية إحلال لما هو قديم.

٢/١/٢ خط سكة حديد بغداد:

عزمت الدولة العثمانية على إنشاء خط من إسطنبول لبلاد ما بين النهرين بهدف زيادة نفوذها والتحكم في تلك المنطقة. وقد عززت الإمبراطورية الألمانية تلك الفكرة حيث كانت تشارك الدولة العثمانية ذات الهدف. وكان الغرض من إنشاء خط بغداد لأهداف إستراتيجية في المقام الأول. ونتيجة لذلك، فقد كانت قوى الغرب تراقب هذا المشروع. وكانت زيارة قيصر فيلهلم الثاني للسلطان لمساندة المشروع كفيلة لإثارة قلق منافسي ألمانيا تجاه خط السكة الحديد السالف ذكره.وقد حاولت فرنسا الحصول على قدر من السيطرة على خط السكة الحديد لمنع ألمانيا من التحكم في بلاد ما بين النهرين، ولكنها لم تسمح بتداولات الأسهم في مجال السكك الحديدية. ومن ناحية أخرى، فإن بريطانيا قد حظرت مشاركة المستثمرين البريطانيين(٢). وكانت الاعتبارات السياسية ذات أهمية حتى أثناء عملية التشييد. وتمَّ تصميم مسار خط السكة الحديدية ليكون بعيداً عن الحدود الروسية لئلا يثير الإمبراطورية الروسية، وأيضاً صمم ليكون بعيدا عن السواحل ليكون آمناً من المدافع البحرية وخاصة البريطانية منها(٣).

وقـد بـدأت عمليـة إنشـاء هـذا الخـط عـام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م بمسـاعدة ماليـة ألمانيـة مـن إسكسـهيرا(٤) إلـى قونيـة

---

(1) Hijaz Railway: History, From **Nabataea.Net** (Http://Nabataea.Net/Hejazhistory.Html

(2) **CIOB** (Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CIOB)

(3) Ibid

(٤) *إسكيشهر* (ب اللاتينية: Dorylaeum، بالإغريقية:Δορύλαιον) هي مدينة تقع في الشمال الغربي لتركيا، تبعد ب ٢٣٣ كلم عن =

واكتمل عام ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م[١]. وأصبح بعد ذلك خط السكة الحديد بين قونية وبغداد محل الاهتمام.حيث قدمت العديد من الطلبات للسماح بإنشاء خط سكة حديدي لبغداد إلى عدة جهات، حيث نالت هذه الطلبات موافقة البنك الألماني. وباءت الخطة البريطانية بالفشل بسبب نشوب حرب البور. كما رفضت الدولة العثمانية الخطة الروسية للمساهمة في إنشاء هذا الخط لعدم اطمئنان الدولة العثمانية للإمبراطورية الروسية وزيادة نفوذها بالمنطقة عبر استخدام أعوانها لهذا الخط. وفيما يخص الخطة الفرنسية، فكانت ناجحة جزئياً حيث تمكنت فرنسا من تمويل الخطة التي قدمها البنك الألماني[٢]. وأطلق على العملية التي تتألف من الصراع جنبا إلى جنب مع المفاوضات الدبلوماسية "امتيازات بغداد".

وقد بدأ تسيير هذا الخط في ٢ جماد الاول ١٣٢١هـ/ ٢٧ يوليو ١٩٠٣م ،حيث اضطلعت شركة هولزمان .Holzman&Co بالعمل الرئيسي، وتمَّ إنجاز ٢٠٠ كيلومتر بسرعة، ويعود ذلك إلى الظروف الجغرافية الملائمة واستقامة الطرق. وكان معدا للافتتاح في ١٧ شعبان١٣٢٢هـ / ٢٥

=

غرب أنقرة وب ٣٣٠ كلم عن الجنوب الشرقي لإسطنبول، يتخللها نهر البورسوك المقدر طوله بحوالي ٤٤٠ كلم والمرتفعة بـ ٧٩٢م عن سطح البحر. تلقب مدينة إسكيشهير بمدينة الطلبة أو المدينة الجامعية نظراً لاحتوائها على عدد كبير من الطلبة من كل أنحاء تركيا بفضل كل من الجامعتين، جامعة عثمان غازي[٣]Universitesi Osmangazi) ذكرا لمؤسس الدولة العثمانية Osman Gazi) وجامعة الأناضول (Universitesi Anadolu) (التي تعتبر من أضخم الجامعات عالميا من حيث عدد تسجيل الطلبة). تمتاز المدينة ليومناهذا بالمآثر التاريخية لجميع الإمبراطوريات والشعوب التي عاشت وترعرعت في المنطقة ككل منها : الدولة العثمانية، سلاجقة الروم، الإمبراطورية البيزنطية، وشعب فريجيا... وجل الجغرافيين القدامى وصفوها بالمنطقة الخلابة في الأناضول. في القرن ١٤ ق.م أخذ الهيثيتيون (أول من قطن في الأنضول) إسكيشهسير مركز إنطلاق تمة الدولة الهيثيتية، ليجعلوا منها نافذة انفتاح على العالم آنذاك. ليأتي القرن ١٢ ق.م ويشهد توسعا كبيرا للمنطقة تحت حكم شعوب الفريجيا وغيرو اسم المدينة إلى دوريلاسيون(Dorylaion)، ليتوالى من بعدهم حكم الفرس، ثم حكم الإمبراطورية المقدونية إلى أن يأتي الملك الإسكندر ليموت فيها سنة ٣٢٣ ق.م. في حدود القرن ٣ ق.م سقطت المنطقة تحت أيدي الإمبراطورية الرومانية لتنقسم بعد ذلك في حدود ٢٨٦ ق.م إلى ٤ إمبراطوريات منهم الإمبراطورية البيزنطية والتي أخذت بزمام حكم المنطقة ويعطي اسم *سلطانونو* (بالتركية: Sultanönü) لمدينة إسكيشهير الحالية إلى أن تأتي فترة تدهور داخلي للإمبراطورية ويسيطرة سلاجقة الروم على الحكم سنة ١١١٩ هـ/ ١٠٧٧م ليسقطوا سنة ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨م على يد البزنطيين. في سنة ٨٥٧ هـ/ ١٤٥٣ م سقط البزنطييون وتولت الدولة العثمانية الحكم لتأخد إسكيشهير قاعدة لها حلال حكم أول مؤسس للدولة العثمانية وأول سلاطينها عثمان بن أرطغل ابن سليمان شاه (بالتركية:Gazi Osman) ليتحاقب بعده عدة سلاطين أهمهم سليمان القانوني أو السلطان سليمان الأول بن سليم (بالتركية: Kanûnî Sultan Süleyman ب الانجليزي: The Magnifique Solayman) صاحب أطول حكم ٩٢٦ - ٩٧٣ هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م عرف عند الغرب باسم سليمان العظيم وفي الشرق باسم سليمان القانوني لما قام به من إصلاح في النظام القضائي العثماني. إلى حدود سنة ١٩٢٣م لتتأسس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك (بالتركية: Mustafa Kemal Atatürk)

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Eski%C5%9Fehir

(1) Infoplease : Baghdad Railway

(2) Infoplease : Baghdad Railway

أكتوبر ١٩٠٤م والذي وافق يوم ميلاد السلطان(١). وعلى الرغم من ذلك، لم تسر الأمور على ما يرام. حيث ظهرت العديد من الصعوبات المالية والفنية وأسهمت في تعطيل استكمال إنشاء المرحلة الثانية من هذا الخط والتي تمثلت في إنشأء ٩٠٠ كيلو متر التالية والتي كان من المفترض أن تبدأ في عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨ م ولكنها تعطلت للأسباب سالفة البيان فضلا عن قيام ثورة شباب الأتراك في نفس العام، إلا أن هذه المرحلة بدأت فعلا في ديسمبر عام ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩ م(٢).

وقد أدَّي نشوب الحرب العالمية الأولى إلى التعجيل باستكمال هذه المرحلة نظراً لحاجة الدولة العثمانية لنقل أكثر كفاءة لانتقال الجنود والإمدادات ووصول أسرع لمناطق بلاد ما بين النهرين. ولم تنجح الدولة العثمانية في استكمال الخط إلى بغداد، بينما نجحت كل من سوريا والعراق في ربط هذا الخط بالخليج العربي في ميناء البصرة في عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م(٣).

وجدير بالذكر أن مسألة إنشاء هذا الخط كان مسألة محلية في بادئ الأمر إلا انه تحول إلى قضية دولية فيما بعد لسببين، تمثل أولهما في عدم قدرة الدولة العثمانية على التحديث الذاتي لقطاع النقل. وعدم استطاعة الدولة العثمانية تمويل إنشاء هذا الخط والتغلب على الصعوبات الفنية التي واجهته بمفردها، واضطرت إلى قبول مساعدة القوى الغربية بشأنه،وقد تسبب هذا التدخل الغربي في التأجيل لمحاولة القوي الغربية إثارة قلق بعضهم البعض. ويتمثل السبب الثاني في الأهمية الاستراتيجية لهذا الخط، حيث كان هذا الخط يمتد من أوروبا لآسيا مما يعني أن الدولة التي تحتل أو تستغل هذا الخط يصبح بمقدورها الوصول بيسر للشرق الأدنى ولاحقا للشرق الأوسط والهند. وكان ذلك يمثل تهديدا لبريطانيا حيث تخوفت من دخول ألمانيا- التي كانت حليفة للدولة العثمانية آنذاك- لآسيا عبر هذا الخط. وفي وقت هدنة الحرب العالمية الأولى، كان خط السكة الحديد يخضع لسيطرة القوات البريطانية(٤). وقد أخفقت الدولة العثمانية في تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز السيطرة على الشرق الأدنى حتى انهيارها.

٢/٢ خطوط ثانوية :

أما في شأن الخطوط الثانوية، فمن الملاحظ أن الدولة العثمانية لم تشارك في المشروعات

---

(1) CIOB (Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CIOB)

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) Ibid

الخاصة بتشييد سكك حديدية محلية خلافا للحالات الخاصة بإنشاء سكك حديدية رئيسية، وذات أهمية استراتجية، فبدلا من ذلك، كانت الحكومة العثمانية دائما تمنح امتيازات للشركات الغربية الخاصة حتى تتولى إنشاء الخطوط الثانونية بمفردها.الا أنه بعد تأسيس الجمهورية التركية قامت الحكومة التركية بتأميم السكك الحديدية التركية.

١/٢/٢ شركة السكك الحديدية الشرقية:

تمَّ منح شركة السكك الحديدية الشرقية امتيازا لتشغيل خط السكة الحديد بين إزمير وأيدين في ١٧ جمادى الآخره ١٣٧٥هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٥٦م. وحصلت الشركة على حق التشغيل لمدة خمسين عاماً منذ ١٢٧٦ه/ ١٨٦٠م وكان ذلك العام الذي بدأ فيه تشييد هذا الخط. ولكن تمَّ تأجيله حتى عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م لنقص الأموال اللازمة حيث اتضح أن الميزانية التي كانت مقررة له وقدرها ١,٢ مليون جنيه لم تكن كافية[١].وقد تمَّ الانتهاء من الجزء الأول الذي يمتد من إزمير خلال سيديكوي Seydikoy[٢] في ٢٢ ربيع الأول ١٢٧٥هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٥٨م، وكان ذلك أول خط سكة حديد للدولة العثمانية. وتبع ذلك منح الامتيازات تدريجيا. وقد وصل خط شركة السكك الحديدية الشرقية إلى بحيرة إيجريدير Egridir في ١٣٣٠هـ/١٩١٢ م وقد سيطرت هذه الشركة على خطوط الضواحي حول إزمير في عام ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م[٣] وكان هذا الخط يخضع لسيطرة عسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى. واستعادت الشركة السيطرة على الخط بعد الحرب ولكن بيع الحق في الانتفاع بالخط بما يقدر ب ١و٨٢٥و٨٤٠ جنيه بعد انتهاء فترة الامتياز في ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م[٤]. وأصبح خط شركة السكك الحديدية الشرقية منذ ذلك الحين جزءاً من tcdd.

ولم تتمكن شركة السكك الحديدية الشرقية من جني أرباحٍ عالية من ذلك النشاط ويرجع ذلك للعديد من الأسباب التي تتضمن الاعتبارات السياسية، المشاكل الفنية، والمنافسة، وعدم رغبة بريطانيا في مساعدة الدولة العثمانية في بناء خط سكة حديد أخرى قد يهدد نفوذها في الهند،كما شكلت حالة الأرض مشكلة أخرى خاصة للمهندسين الذين كان عليهم تصميم مسار السكة الحديد خلال الجبال والبحيرات والهضاب. وعلاوة على ما تقدم، ضغطت بعض الشركات الأخرى التي

---

(1) ORC (Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/ORC)

(٢) أحد مناطق أزمير

(3) Ibid.

(4) Ibid.

تملك خطوطا أخرى قد ينافسها هذا الخط على الدولة العثمانية كي لا تمد هذا الخط[1].

٢/٢/٢ شركة سميرني كاسابا SCR & SCP: The Smyrne Cassaba Railway

كانت شركة Smyrne Cassaba للسكك الحديدية إنجليزية وحصلت على إمتيازٍ لتشييد وتشغيل خط السكة الحديد من إزمير حتى مدينة القصبة Cassaba والتي تُدعى الآن Turgutlu تورجوتلوا بمحافظة مانسيا[2]. وقد أسسها إدوارد برايس الذي كان رائدا في مجال تشييد السكك الحديدية[3]. وقد بدأ التشييد في ١٢٨١هـ / ١٨٦٤ م وانتهي بعد ذلك بعامين. وحصل هذا الخط على الامتياز الثاني في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١ م والامتياز الثالث في ١٨٠٥هـ/ ١٨٨٧م. وكانت تلك الامتيازات متعلقة بحقوق التشغيل فقط لأنه قد تمَّ بالفعل تشييد السكك الحديدية أو بسبب تمويل الدولة العثمانية لها.[4] ولم تتمكن هذه الشركة من مواصلة نشاطها حتى تمت عملية الخصخصة في تركيا. وتمَّ بيع الامتيازات لشركة فرنسية جديدة في عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م .وقد مثل هذا الخط بالنسبة لفرنسا، وسيلة لتعزيز نفوذها في النقل بالسكك الحديدية في الدولة العثمانية وبالتالي في الشرق الأدني، وقد عملت شركة SCP Smyrne Cassaba على مدَّ النشاط حتى عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢ م ولكن اشترت الجمهورية التركية شركة SCP Smyrne Cassaba بمبلغ وقدره ١،٦٢٥ مليون فرنك وانتقل التشغيل إلى الشركة التركية للسكك الحديدية (Turkish State Railways TCDD ((Türkiye Cumhuriyeti Devlet Demiryolları في عام ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.

٣/٢/٢ شركة الأناضول العثمانية للسكك الحديدية Societe du Chemin de Fer Ottoman d'Anatolie (CFOA :

كانـــــت شــــــركة الأناضــــــول للســــــكك الحديديــــــة جــــــزءاً مــــــن الســــــكك

(1) Ibid

(٢) Turgutlu هي مدينة كبيرة جداً بمقاطعة مانيسا في منطقة بحر إيجه في تركيا. وفقا لتعداد عام ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩م، من سكان حي هو ١٤٠٧٥٣ من ١١٥٩٣٠ والذي يعيش في مدينة حي Turgutlu.The يغطي مساحة ٤٧٣ كم² (١٨٣ ميل مربع)، وتقع المدينة على ارتفاع ٦٨ مترا (٢٢٣ قدم). منطقة هي الأكثر اكتظاظاً بالسكان بعد مركز محافظة مانيسا في اقليم، وذلك هو ثاني مركز المحافظة من حيث عدد السكان، أي مراكز المحافظة باستثناء، في منطقة بحر ايجه في تركيا. وكانت تسمى مدينة القصبة (كثيرا ما ينص على القصبة أو Cassaba في المصادر الغربية القرن ١٩ أيضاً)، والتي تعني ببساطة "البلدة". الناس في كثير من الأحيان لا يزال من Turgutlu استخدام مصطلح "Kasabalı" لتعريف أنفسهم وعلى الرغم من المغزى العام للكلمة (القصبة بأنها "مدينة"، Kasabalı تعني "سكان المدينة").

En.Wikipedia.Org/Wiki/Turgutlu

(3) Trains Of Turkey ? History / SCP

(4) Ibid

الحديديـــة للأناضـــول العثمانيـــة[1]، حيـــث بـــدأت الحكومـــة العثمانيـــة مشـــروعاً لربط Kadikoy[2] وPendik[3] في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١ م واكتمل في العام الذي يليه. وامتد خط السكة الحديد إلى إزميت في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م ،حيث كانت إدارة الخط تعد بمثابة عبء على الدولة العثمانية، ولذلك باعت الحكومة العثمانية ٦٠% من الخط لشركة بريطانية[4]. وشكل السيد فينست كيليارد ومستثمرون بريطانيون أخرون شركة، ولكنها لم تكن كافية للوصول لرأس المال اللازم للمشروع. وانضم البنك الألماني لهذا النشاط حيث حصل على امتيازٍ في عام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨ م لخط سكة حديد من إزميت حتى أنقرة[5]. واشترك كلٌ من البنك الألماني وسويسرا لتعزيز ومساندة شركة الأناضول العثمانية للسكك الحديدية، التي أسست في الرابع من صفر ١٣٠٦هـ / أكتوبر ١٨٨٨م. وكانت هذه الشركة تحظى بإهتمام عالمي حيث استثمرت بريطانيا وفرنسا أموالهما فيها[6]،وكان الخط تحت السيطرة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وواجهت هذه الشركة مشكلة أخرى حيث نشبت حرب بين تركيا واليونان. وأصبح الموقف طبيعيا بعد غزو الجيش التركي لأزمير في عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م، ولكن كانت أنظمة السكك الحديدية قد أصابها ضرر شديد بسبب الحربين. وبدأت تركيا في إعادة تشييد البنية التحتية وتمَّ تسليم خط سكة حديد الأناضول للشركة التركية للسكك الحديدية (Turkish State Railways (Türkiye TCDD (Cumhuriyeti Devlet Demiryolları عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م[7].

٤/٢/٢ شركة Chemins de Fer Orientaux (CO) :

بداية منحت الدولة العثمانية شركة فان ديرإلست وسي (Van der Elst and Cie) البلجيكية

---

(1) Home Page, Http://Ottomanrailway.Com/

(٢) كاديكوي، (النطق التركية: [Kadɯkøj]؛ القديمة) هي منطقة واسعة، من حيث عدد السكان، وعالمية من إسطنبول، تركيا في الجانب الآسيوي من بحر مرمرة، التي تواجه المركز التاريخي للمدينة على الجانب الأوروبي من مضيق البوسفور. كاديكوي بل هو أيضاً اسم الحي الأبرز للمنطقة، وهي منطقة سكنية وتجارية، مع دور السينما والحانات العديدة والمكتبات، وهي مركز ثقافي من جانب الأناضول. وأصبح حي كاديكوي في عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨ عندما انفصلت عن منطقة أوسكودار. كما تم فصل أحياء İçerenköy، بوستانشي وSuadiye من حي كارتال في نفس العام.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kad%C4%B1k%C3%B6y

(٣) بنديك هو حي في إسطنبول، تركيا في الجانب الآسيوي بين كارتال وتوزلا، على بحر مرمرة.

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Pendik.

(4) Chemins De Fer Ottomans d'Anatolie, **Wikipedia**.

(5) **CFOA** (Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CFOA).

(6) Ibid

(٧) هناك خلاف حول التاريخ المحدد لنقل الملكية هل هو عام ١٣٤٦ هـ/ ١٩٢٧ وفقا لـ (، ®Chemins De Fer Ottomans d'Anatolie, Wikipedia,) أو عام ١٩٢٩ كما ذُكر في (®Trains Of Turkey ? History / CFOA Browse،).

امتيازا لبناء خط سكة حديد من إسطنبول إلى فيينا، إلانه أنه وفي مرحلة لاحقة منح ذات الامتياز إلى متعهد فرنسى يدعى (لانجارند دوموسيLangrand Dumoceau) إلا أنه لم يتمكن من توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ المشروع، وهو ما تمَّ معه سحب لامتياز منه ومنحه مستثمر ألمانى يدعى موريس دي هيرش[١]، والذي افتتح شركته كيمنس دي فر أورينتال (Chemins de Fer Orientaux التي أنشئت في ١٢٨٧هـ/ يناير ١٨٧٠م بغرض تشغيل خطوط السكك الحديدية واتخذت من باريس مقرا لها.

ولم تتمكن هذه الشركة من البدء في تنفيذ المشروع فورا لرغبة الوزير آنذاك محمود نديم باشا في إعادة التفاوض مرة أخرى لاعتقادة أن الأموال التي كان ينبغي على الدولة العثمانية دفعها هي أموال باهظة، حيث إنه وفقاً للاتفاق المبرم آنذاك كان على الدولة أن تمنح صاحب الامتياز ١٤٠٠٠ فرنك لكل كيلو متر[٢].

وانتهى التفاوض إلى اضطلاع الدولة العثمانية ببناء خط السكة الحديد على الرغم من أنها CO كانت تملك حق التشغيل. وتمَّ تنفيذ بعض الأجزاء من خط السكة الحديد حتى ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، إلا أنه تعذر فيما بعد استكمال الخط بسبب الانتفاضات التي شهدتها جزيرة البلقان ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م،١٢٩٣-١٢٩٥هـ/ ١٨٧٦-١٨٧٨م، والإفلاس بسبب الديون ١٢٧٢هـ /١٨٧٥م، والحرب مع روسيا ١٢٩٣ - ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٦- ١٨٧٨م.

وقد اكتمل خط إسطنبول-فيينا في ٢٦ رمضان١٣٠٥هـ/ ٦ يوليو ١٨٨٨م[٣]. وكانت ألمانيا تستخدم هذا الخط كوسيلة لإرسال القوات. وقد أدت معاهدة لوزان بين اليونان وتركيا[٤] لفصل خط

---

(1). CO (Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CO)

(2) Ibid

(3) Ibid

(٤) لما هُزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقعت مع الحلفاء، اتفاقية للهدنة، في موندروس، في ٢٤ محرم ١٣٣٧هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م. أملى الحلفاء المنتصرون فيها شروطهم على الدولة العثمانية، مثل فتح المضايق (البسفور والدردنيل)، ونزع سلاح الجيش التركي، وتسليم البوارج الحربية التركية، واستعمال البواخر الحليفة للموانئ التركية، واستسلام الحاميات التركية، في الحجاز وعسير واليمن وسورية والعراق، واستسلام الموانئ التركية في شمالي أفريقيا. وفي أوائل ١٤ جمادى الأولى١٣٣٧هـ/ فبراير ١٩١٩م، طلب فنزيلوس Eleftherios Venizelos، رئيس وزراء اليونان، احتلال أزمير وأيده الفرنسيون والإنجليز. ثم خوّله ممثلو إنجلترا وفرنسا وأمريكا احتلالها. ونزلت القوات اليونانية في أزمير، في رجب ١٣٣٧هـ/ مايو ١٩١٩م، تساندها البواخر الحربية لتلك الدول. واحتل البريطانيون إسطنبول، وقرروا، في جمادى الآخره ١٣٣٨هـ/ مارس ١٩٢٠م، اعتقال عدد من الوطنيين الأتراك، ونفيهم إلى مالطة. ولكن عدداً كبيراً منهم، هربوا إلى الأناضول، ليؤسسوا هناك حركة للمقاومة الوطنية. فعدّتهم الحكومة العثمانية في إسطنبول، الخاضعة للحلفاء، متمردين عليها.

وفي ٢٥ ذو القعدة ١٣٣٨هـ/ ١٠ أغسطس ١٩٢٠م، وقع الحلفاء مع حكومة إسطنبول، معاهدة سيفر Sevrès، أملوا فيها =

السكة الحديد حيث احتفظ الجانب التركي بامتلاك CO بينما أصبح الجزء اليوناني تحت سيطرة (Compagnie de Chemin de fer Franco-Helllenique) (CFFH). وقامت تركيا بتأميم شركة CO عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م (أي نقل ملكيتها للدولة التركية). وبيعت بما يقدر ب٢٠,٦ مليون فرانك سويسري[1].

٣/ القافلة:

كانت القوافل أحد أهم وسائل النقل- كما كانت دوما لمئات الأعوام- على الرغم من ظهور أنظمة السكك الحديدية في الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ القرن

=

شروطهم، لتصفية الدولة العثمانية، واقتسام بلادها. وأهم ما نصت عليه هذه المعاهدة المجحفة، ما يلي:

١ -أن تبقى إسطنبول عاصمة للدولة العثمانية. ٢-تدويل الأراضي المجاورة لها، مع لجنة سيطرة، مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا.٣-إعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلي، أو مستقلة، إذا قرر ذلك في استفتاء. ٤-إدارة اليونان منطقة أزمير، لمدة خمس سنوات، يجري استفتاء، في نهايتها، لتقرير مصيرها. ٥-تنازل تركيا عن بعض الأراضي والجزر، لليونان وإيطاليا. ٦-إعلان أرمينيا دولة مستقلة. ٧-اعتراف تركيا بالانتداب، في سورية وفلسطين والعراق. ٨-استقلال الحجاز ومصر والسودان. ٩-تنازل تركيا عن حقوقها، في قبرص ومراكش وتونس وليبيا. ١٠-حماية الأقليات.

وغير ذلك من بنود مالية وتجارية وتنظيمية. ورفضت حكومة الوطنيين، في أنقرة، هذه المعاهدة، وصممت على مواصلة الحرب، لإلغائها. وفشلت الحملة اليونانية على الأناضول، حيث واجهت مقاومة وطنية شرسة، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وبدعم روسي. وطلب الأتراك الكماليون تعديل معاهدة سيفر، ولكنهم فشلوا في ذلك، وشنوا هجوماً على اليونانيين، وطردوهم، فاضطرت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إلى طلب الهدنة، فعقدت في مودانيا، في ١٩ صفر ١٣٤١هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٢٢م. ثم وجهت بعدها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، في ٢٥ صفر ١٣٤١هـ/ ١٧ أكتوبر ١٩٢٢م، الدعوة إلى مؤتمر في لوزان. فانعقد في ٣٠ ربيع الأول ١٣٤١هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢م. وضم كلاً من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ورومانيا ويوغسلافيا وحكومة الدولة العثمانية في إسطنبول وحكومة الوطنيين في أنقرة. ودعيت روسيا وبلغاريا إلى الاشتراك في المناقشات حول المضايق وحدها. ولما كانت حكومة إسطنبول قد زالت، بعد إلغاء السلطنة من قِبل المجلس الوطني لحكومة الوطنيين في أنقرة، فقد أصبحت حكومة أنقرة هي الممثل الوحيد لتركيا. وشكل المؤتمر لجاناً، للبحث في قضايا الأراضي والأقليات والمضايق والقضايا العسكرية وقضايا الأجانب في تركيا والقضايا الاقتصادية والديون العمومية. وانفض المؤتمر، بسبب الخلافات، ثم أعيد انعقاده في ٧ رمضان ١٣٤١هـ/ ٢٣ أبريل ١٩٢٣م. وبعد مباحثات طويلة، اتفق المؤتمرون على توقيع معاهدة لوزان، في ٩ ذو الحجة ١٣٤١هـ/ ٢٤ يوليه ١٩٢٣م. وتضم معاهدة لوزان الوثائق التالية:

١ -معاهدة الصلح مع تركيا. ٢-ميثاق المضايق. ٣-ميثاق يخص حدود تراقيا، في غربي تركيا وشرقي اليونان. ٤-ميثاق يخص شروط الإقامة والتجارة والقضاء. ٥-ميثاق تجاري. ٦-ميثاق يخص تبادل السكان، بين اليونان والأتراك . ٧-اتفاقية بين اليونان وتركيا، حول تبادل عودة المدنيين المحتجزين، وتبادل أسرى الحرب. ٨-تصريح حول العفو العام. ٩-تصريح حول أملاك المسلمين في اليونان. ١٠-تصريح حول الأمور الصحية في تركيا. ١١-تصريح حول إدارة العدالة في تركيا. ١٢-ملحق (بروتوكول) عن بعض الامتيازات، التي منحتها الدولة العثمانية. ١٣-ملحق عن انضمام بلجيكا والبرتغال، إلى بعض مواد المعاهدة. ١٤-ملحق (بروتوكول) عن جلاء القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية، عن الأراضي التركية المحتلة. ١٥-ملحق عن أراضي قرا أغاج Kara Agac وجزر أمبروز وتنيدوس. ١٦-ملحق عن المعاهدة الموقعة في سيفر، بين الحلفاء واليونان، حول حماية الأقليات في اليونان، وعن إقليم تراقيا. ١٧-ملحق عن توقيع يوغسلافيا معاهدة الصلح.كما تضمنت معاهدة لوزان، أيضاً، بعض الرسائل المتبادلة، وميثاقاً عن تعويض اليونان مواطني الحلفاء.

Http://Wwi.Lib.Byu.Edu/Index.Php/Treaty_Of_Lausanne

(1) Ibid

التاسع عشر الميلادي،حيث كانت القوافل تعد بمثابة أوردة للتجارة في الوقت الذي لم تكن فيه السيارات والقطارات من وسائل النقل طويل المسافات. وكانت القوافل تصل وتغادر إسطنبول يوميا.ولم تسمح الدولة العثمانية رسميا بأي تجارة دولية، ولكن كانت القوافل تتصل جيدا خارج نطاق الدولة.[١] وعادة ما تعد القوافل خطا طويلا من البشر والجمال ولكن فعلياً تتألف القوافل من حيوانات مختلفة تتضمن الجمال العربية، الحمير، البغال والخيول[٢]. وكانت القوافل التي تتكون من التجارو الحجاج المتوجهين لمكة قوامها ٢٠,٠٠٠ شخص و٣٠,٠٠٠ من الحيوانات. وكان حجم القوافل ضخما لأن القوافل الصغيرة كانت تتجمع معا لعامل الأمان، وفي مناطق أخرى ولأسباب معينة كان حجم الأفراد والحيوانات أقل أي ما يقرب من ١٥٠ فرداً كانوا في قافلة في الصين[٣]، وكانت القوافل تمثل قوة تجارية رئيسية حول أوروبا، وشمال أفريقيا وآسيا،وتسير القافلة بمتوسط من ٢٠ إلى ٣٥ ميل في اليوم. كانت القافلة تعتبر مجتمعاً صغيراً،وكانت الزيجات تتم في القوافل، وكان الحرفيون يعملون في القوافل خاصة القوي العاملة التي لا غنى عنها مثل صانعي الأحذية والرعاة[٤].

وعلى الرغم مما سبق، فقد بدأت القوافل في فقدان أهميتها منذ القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، وبدأ النقل الحديث وخاصة القطارات يحل محل نظام النقل العتيق والبطئ، وقد استمرت القوافل حتى أوائل القرن العشرين[٥]، ولكنها اختفت تدريجياً.

٤-النقل النهري:

من المعروف أن الشرق الأدنى به نهران رئيسيان هما نهرا دجلة والفرات. وأن كمية المياه التي تسقط بهما ذات أهمية ليست بسبب سدود الري التي بنيت حديثا والتي جعلت من الصعب الإبحار، ولكن لأن تلك الأنهار كانت تعد بمثابة وسائل للنقل لفترة طويلة، حيث كان التجار والقوات تبحر على امتداد النهر[٦]،كما كانت السفن التقليدية تعمل وتبحر فيهما حتى القرن الثالث

---

(1) Ottoman Traders Guild : Caravans And Trade Routes (Http://Www.Ottoman-Traders.Com/Caravan.Html)

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) Ibid

(5) Trans-Saharan Trade (Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Trans-Saharan_Trade)

(6) Camel Train (Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Camel_Train)

عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ثم سادت منتجات التكنولوجيا الغربية ومنها السفن البخارية.

١/٤ الشحن التقليدي:

لوحظ أيضاً أن طوافات الإبحار(ال kalak) وهى سفن الابحار الأسيوية التقليدية كانت هي الشريان التقليدي للنقل في النهرين kalak[١]. لأن تلك الأنهار كانت قادرة على نقل حمولات حتى ٣٥ طن، وكان الملاحون في نهري دجلة والفرات يبحرون مع الملاحين في سفن ال kalak من شانلورفا [٢] في تركيا إلى الفالوجا في العراق،حيث كانت المدة التي تستغرقها الرحلة تتفاوت من عشرة أيام لأكثر من ثلاثة أسابيع طبقاً لحالة البحر[٣]. وذلك لأن سفن الkalak كانت تتكون من جلود الماعز المنتفخة والخشب وبالتالي كان يمكن فصلهم بيسر.كان الخشب يباع مع السلع وكان الملاحون يعودون على ظهر الجواد مع جلد الماعز.

٤ ٢/ السفن البخارية الحديثة:

بدأ تحديث النقل في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الدولة العثمانية هي من بدأ بالتحديث بل بريطانيا. ويرجع ذلك لأهمية نهر الفرات الذي كان يعد ممراً بديلاً للهند. وكان الكولونيل Francis Rawdon Chesney[٤] رئيسا للبعثة التي كانت تبحر في الفرات مع سفينتين بخاريتين وهما دجلة والفرات. وتعكس تسمية السفينتين بأسماء دجلة والفرات الطموح البريطاني في هذين النهرين. على الرغم من فقدان إحدى هاتين السفينتين أثناء الرحلة بينما نجحت الأخرى في الوصول لشانلورفا، وأعقب هذا النجاح،وضع شركة شرق الهند خطة للحفاظ على أسطول صغير في النيل والفرات عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م. وتمَّ إرسال سفينتي نيتوكريس ونيمرود Nitocris and Nimrod للإبحار في الفرات. ووصلتا إلى

---

(1) Euphrates ? Lovetoknow 1911, Http://Www.1911encyclopedia.Org/Euphrates (Http://Www.Britannica.Com/Ebchecked/Topic/595616/Tigris-Euphrates-River-System/48106/Navigation) Mentioned It As ،®Kalak.

(٢) ٦٤ هناك الموسوعة البريطانية للعلوم Britannica لعام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١ والآن حيث أن اسم المدينة إما بيريك Birecik أو بيرجك Birejik.

(3) Tigris-Euphrates River System (River System, Asia): Britannica Online Encyclopedia

(٤) فرنسيس رودن تشسني (بالإنجليزية: Francis Rawdon Chesney) (١٢٠٣- ١٢٨٨هـ/ ١٧٨٩– ١٨٧٢م) هو كولونيل ملاح ومستكشف بريطاني. أسندت إليه حكومته استطلاع طريق بري يمتد من سوريا إلى الخليج العربي وذلك عام١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Francis_Rawdon_Chesney

مدينة مسكنة في سوريا ولكن لم يصلح النهر للأغراض التجارية بسبب منحدرات النهر، والشلالات، وسدود الري.

لم يقتصر أي جهد مبذول في سبيل تحديث النقل النهري في دجلة والفرات على الغرب فقط بل امتد إلى حاكم بغداد مدحت باشا الذي حاول إنشاء وتشغيل مسارات منتظمة للسفن البخارية من ١٢٨٣-١٢٨٨هـ/ ١٨٦٦ م – ١٨٧١م. واضطلع بإزالة العديد من سدود الري بحيث تتمكن السفن البخارية من الإبحار بين في مدينة مسكنة في سوريا ومدينة الحلة في العراق في وقت الفيضان حين ترتفع كمية المياه. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمت إزالة كل ما قام به الحاكم العراقي بعد تغييره. ولم تبذل أي مساعٍ أخرى في هذا الشأن حتى انهيار الدولة العثمانية.

٥/ الموانئ والأرصفة البحرية:

كانت الأراضى العثمانية تضم العديد من الموانئ الطبيعية، سواء أكانت على سواحل البحر الأبيض المتوسط، أو على سواحل البحر الأسود. وكانت المعاهدات المعقودة تكفل للسفن الالتجاء إلى تلك الموانئ في الأحوال الجوية السيئة وحصولها على كافة احتيجاتها دون أى مانع. وكانت موانى طرابزون وسينوب وأَمَاَسْرَه ووَارْنا على البحر الأسود، وسلانيك على بحر إيجة، وأنطالية والإسكندرون وبيروت على البحر الأبيض المتوسط تمثل في الواقع مأوى آمناً للسفن، كما كانت - لارتباطها داخل البلاد - توفر ميزة عظيمة للتجارة البحرية. غير أن تلك الموانئ كانت حتى أواسط القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي تفتقر جميعها إلى الأرصفة التي يمكن للسفن الرسو عندها، وعلى القوارب والزوارق نقل مأعلبها من ركاب وبضائع إلى الساحل. وكان يوجد قبل ظهور الأرصفة شمندورات بحرية[1] لربط السفن بحسب الأعلام التي تحملها بين سراي بورني وغلطة في إسطنبول.

فلما تغيرت الأحوال في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، واقتضى الأمر مدَّ السكك الحديدية، وتيسير تدفق السلع والبضائع على الموانى من ناحية، وأصبحت عملية شحن وتفريغ السفن بنفس الشكل من ناحية أخرى، شرعت الدولة في إقامة الأرصفة كما حدث في

---

(١) عبارة عن جسم معدني طافٍ يصنع عادة من الحديد (حاليا يوجد بعض الأنواع المصنعة من الألياف الزجاجية والتي لها قوة تحمل تماثل الحديد) ذو أشكال مختلفة، لها اتزان في الماء، تثبت إلى قاع البحر بواسطة جنزير به مخطاف Anchor أو وسيلة تثبيت أخرى (ثقل Sink) حتى لا تتحرك من موقعها التي وضعت به، وتستخدم الشمندورات كعلامات ملاحية أو إرشادية، وكذلك تستخدم لتحديد مداخل الموانئ والأنهار.

Http://Www.Q8ship.Com/Qqq/Shamandora.Htm

مدَّ السكك الحديدية. أما عمليات إنشاء بعض الموانئ فكانت تحصل عايها شركات السكك الحديدية أو الأشخاص والهيئات التابعة لها؛ إذ نرى أن إنشاءات رصيف وَارنْا قد أعطيت قبل أربعة أشهر من استكمال سكة حديد (وَارْنا ـ روسجق) لشركة كان يمثلها كاتب شركة السكة الحديد في ربيع الأول١٢٨٤هـ/ يوليه ١٨٦٧م (١).

كذلك فإن فكرة إقامة رصيف لإزمير لم تظهر هي الأخرى إلا بعد الشروع في إنشاء سكة حديد (إزمير ـ آيدين). وكان يوجد في إزمير حي يسكنه الأجانب يمتد على طول الساحل، ويعرف باسم "حي الفرنجة" (فرنك محلة سي)، وكانت أبوابه الخلفية تفتح في اتجاه الساحل، ولذلك كانت السيطرة على عمليات التهريب أمراً صعباً. ولما أثير ذلك الموضوع لأول مرة عام ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م رأوا أن يقيموا سياجاً من القضبان الحديدية، يوضع فوق عوامات أو أطواف على مياه الساحل، غير أن فكرة إقامة رصيف قوي لم تلبث أن رجحت بعد ذلك. وجرى في البداية أن حصلت على الامتياز شركة إنجليزية عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، وبعد مدة تحول ذلك الامتياز إلى آخرين؛ فحصل عليه الأخوة دوسو الفرنسيون. وفي المرحلة الأولى انتهى العمل عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م من السياج الذي بقي خارج قسم المائة ذراع المتروك أمام الجمرك بعد اعتراض الإنجليز. ثم لم يلبث أن انتهى العمل أيضاً من القسم الواقع أمام الجمرك، وافتتح للخدمة. وبذلك تيسر العمل للسفن من ناحية، وتصدت الدولة لعمليات التهريب الجمركية من ناحية أخرى (٢).

وأثناء العمل في إنشاء رصيف إزمير كان صبري باشا الوإلي على سلانيك قد أقدم على إقامة رصيف لها أثناء إنشاء خطوط سكة حديد إسطنبول ـ سلانيك وإسطنبول ـ ميتروفيتش في الروملي والطرق البرية سلانيك ـ مناستر وسلانيك ـ سَرَز، وهذه المحاولة كانت برأس مال عثماني. غير أن أعمال البناء توقفت عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م لعدم كفاية رأس المال، ثم لم تلبث أن بدأت من جديد عقب اتفاق مع رجل فرنسي يدعى أدموند بارتيسول ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، غير أن نشوب الحرب

---

(١) للتعرف على مقاولة الرصيف وتعريفته انظر:

Imtiyâzat Ve Mukavelât, I, Istanbul 1302, S. 401 – 406.

(2) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.
Http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf

أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، ج١، ص ص ٧٠٣-٧١٤.

اليونانية والخلاف مع "شركة الشرق للسكك الحديدية" أخرت إتمامه(١).

أما عن إقامة ميناء بيروت ورصيفها البحرى فقد حصلت على امتيازه في صفر ١٣١٥هـ / يوليه ١٨٨٧م بعض الشركات التي كان من بينها "الشركة العثمانية لطريق بيروت/ الشام". وبدأ العمل في ذو القعدة ١٣٠٦هـ / يونيه ١٨٨٩م (٢) حتى انتهى، وشرعت الشركة ابتداءً من عام ١٣١٢هـ / ١٨٩٤م في جني ثماره (٣).

ولم تجر إقامة رصيف لإسطنبول إلا بعد إقامة تلك الموانئ، مع أنها كانت أكثر الأماكن ازدحاماً بالمرور البحري. فعلى الرغم من أن ماريوس ميشل (ميشل باشا)(٤) الذي حصل على امتياز إقامة المنارات عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م قد حصل أيضاً على امتياز إقامة أرصفة لإسطنبول عام ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م إلاّ أن رخاوة أرضية القرن الذهبى جعلت الشركة تعجز عن إقامة إنشاءات فيه، ومن ثم تعثر الشروع في العمل مدة طويلة. وفي عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م جرى تجديد الامتياز، وأضيف إلى جانب عمل الرصيف إقامة جسرين فوق القرن الذهبى، وإقامة عدد من أحواض السفن والمراكز التجارية بالقرب من الجمرك. وقد بدأ العمل في الإنشاءات على ساحل غلطة عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م، وانتهى ذلك القسم عام ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، واستطاعت الباخرة الأولى الاقتراب من الرصيف في شهر جماد الأولى / سبتمبر من نفس العام. وعلى الرغم من أن العمل في جانب إسطنبول بدأ أيضاً عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م ولم تكن إنشاءات رصيف غلطة قد

---

(١) للمزيد من المعلومات انظر:

Ali Ramazanoğlu, Selânik Rihtiminin Inşâsi, Istanbul 1980.

(2) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.
Http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf

أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، ج١، ص ص ٧٠٣-٧١٤..

(3).) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.
Http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf

أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، ج١، ص ص ٧٠٣-٧١٤.

(٤) الكونت ميشال ماريوس، ١٢٣٤- ١٣٢٥هـ/ ١٨١٩-١٩٠٧م، المعروف أيضاً باسم باشا ميشال أو ميشيل باشا في فرنسا، وهو مهندس فرنسي وباني منارة

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Marius_Michel_Pasha

انتهت بعد إلا أن وقوع انهيار عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م قد أبطأ من سير العمل في الإنشاء، ومع ذلك فقد انتهى العمل في إقامة الرصيف في شهر شوال ١٣١٧هـ / شهر فبراير ١٩٠٠م[١]. أما عن إقامة رصيف حيدر باشا فلأنه لم يكن له ميناء محصن وكان معرضاً لرياح الشمال والجنوب وصعوبة جريان عمليات الشحن والتفريغ في الظروف الجوية السيئة، فقد عُقد اتفاق بشأنه مع "شركة السكك الحديدية الأناضولية العثمانية" في ذو القعدة ١٣١٧هـ/ مارس ١٨٩٩م، وحصلت الشركة بموجب هذا الاتفاق أيضاً على حق اقامة أحواض السفن وكافة الأعمال التي تساعد على تيسير عمليات الشحن والتفريغ. وفي عام ١٣١٧هـ/ ١٩٠٢م تمَّ تأسيس شركة جديدة تحت اسم "شركة ميناء حيدر باشا" وعُهد إليها بإقامة الرصيف، ثم جرى افتتاحة للعمل في عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م.

وجرى العمل في إنشاء ميناء درِيْنجه في نفس الأعوام التي كان يجري فيها إنشاء ميناء إسطنبول؛ ففي عام ١٣١٢هـ / ١٨٩٥م حصلت الشركة الألمانية على امتياز إنشائه، وانتهت منه خلال مدة قصيرة، ثم بدأ تشغيله عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م.

وفي عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م عندما عُقدت الاتفاقات الجديدة المتعلقة بإقامة السكة الحديد مع "شركة سكة حديد بغداد" حصلت "شركة ميناء حيدر باشا" على امتياز ميناء الاسكندرون لمدة ٩٩ سنة، على أن تتكفل بإقامة الأرصفة وأحواض السفن والمراكز التجارية [٢].

وهكذا جرى في أوائل القرن الرابع عشر / القرن العشرين الانتهاء - حتى وإن كان برأس مال أجنبى - من إنشاء موانئ المدن الساحلية الرئيسية وأرصفتها وخطوط السكك الحديدية التي تربطها بدواخل البلاد وشُقَّت الطرق الرملية وإن كانت تقل عنها كثيراً، ودخلت أعمال التجارة والنقل البحري مرحلة أكثر انتظاماً.

وهكذا نجد، أن الدولة العثمانية قد قامت بتطوير نظام النقل الخاص بها تدريجيا. القطارات حلت محل القوافل. السفن البخارية بدلا من الطوافات. استمرت عملية التحديث واستفادت الدولة العثمانية

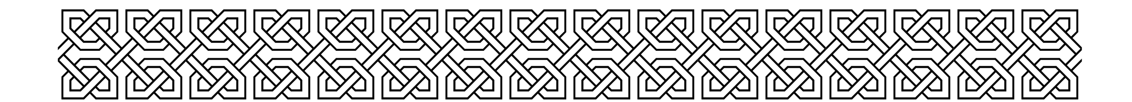
---

(١).المرجع السابق

(2) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.
Http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf

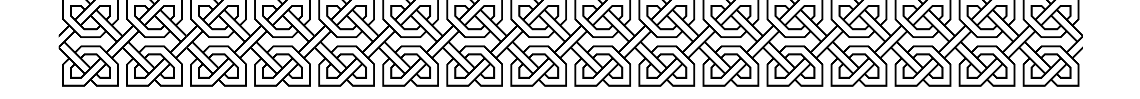
أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، ج١، ص ص ٧٠٣-٧١٤.

من تقدم النقل. وساهم النقل الحديث في نقل أسرع للقوات. وزادت التجارة وزادت فأعلتها. انتشرت خطوط السكك الحديدية في أرجاء الدولة حيث كانت تعمل بمثابة أوردة للدولة. على الرغم من ذلك، كان هناك دوماً ما يعوق محاولات الدولة العثمانية لتحديث النقل حيث إنها لم تكن نتاج عمل خالص للدولة العثمانية.



الفَصْلُ الرَّابِعُ

التبادل الحضاري بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية خلال فترة الدراسة، وأثرها في كلا البلدين من أوجه مختلفة.



قبل الدخول في الموضوع لا بدَّ من الإشارة إلى "السؤال المحوري" بالنسبة للمُؤرِّخ وهو: "لماذا نحنُ على ما نحنُ عليه، ولماذا يختلف الآخرون عنا؟" وإذا ما انسحب السؤالُ على موضوعنا، فيسكونُ: "لماذا تطوَّرت كلٌ من النمسا والدولة العثمانية رُغم التوازي الظاهريّ بينهما إلى دولتين تختلفُ إحداهما عن الأخرى كل الاختلاف؟" إن مُقارنة بين الدولتين هنا ممكنة، وذلك :

أولاً: إن الدولة العثمانية من ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م إلى ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م، ومملكة آل هابسبورج من ٦٧٧هـ / ١٢٧٨م إلى ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م عايشتا نفس الفترة الزمنية. فقد سيطرت العائلات الحاكمة في كلتا المملكتين على خليط من الشعوب المتعددة، التي نشأت في الوقت نفسه تقريباً وتوارت من التاريخ بالتزامن أيضاً.

ثانياً: طالما تداخلت أقدار المملكتين ومصائرهما بسبب الحدود الطويلة المشتركة بينهما.

على أن **مُقارنةً هيكلية تاريخية** تُظهر أن كلتا المملكتين اتخذتا تطوراً مُختلفًا تمامًا وربّما متناقضًا، ترتّب عليه بالضرورة نشوء دولتين لهما تركيب اجتماعي واقتصادي مختلف. فيما يلي سيتمُ التطرّق إلى بعض المجالات التي يُمكن استدلالاً بها المُقارنة بين نشأة الشرق (الدولة العثمانية)، ونشأة الغرب : (الإمبراطورية النمساوية).

١. البيئة الطبيعية والسكان: -

لقد وفَّر مناخُ آسيا الصغرى ونباتاتها جوًا مناسبًا لأسلوب الحياة البدوية بفضل المراعي الشاسعة وأشباه الصحراوات الواسعة. وعلى النقيض من ذلك ساد في منطقة أوروبا الوسطى الصغيرة المساحة، المليئة بالغاباتِ منذُ فترات هجرة الشعوب، نمطُ حياة المزارعين المُقيمين على أراضيهم. في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، استحوذ البدو الأتراك في آسيا الصغرى على مناطق إقامتهم ورعيهم الثابتة، وفي الوقت نفسه كان مستوطنو منطقة نهر الدانوب وجبال الألب، قد انتهوا تقريبًا من أعمال استئصال الغابات، واستصلاح الأراضي.

كانت الحدود النمساوية قد تحددت بالفعل فى القرنين الخامس والسادس الهجري/ الحادي عشر والثاني عشر الميلادي، ومن حينها جرى الاستحواذُ على الأراضي من خلال الميراث أو الشراء.أما مملكة السلاجقة، والدولة العثمانية، فلم تعترف بأيّة حدودٍ ثابتة، بل عُدّ أيّ تخطيطٍ للحدود بمثابة رسم خط لوضع الفتوحات عند أي فترة زمنية معينة. من ذلك ينتج اختلافٌ هيكليٌّ جوهريّ: وجَّه آلُ بابنبرج (سلالة نبيلة حكمت النمسا مابين عامي ٣٦٥هـ - ٩٧٦م/ و٦٤٥هـ - ١٢٤٧م، وتعود أصلاً لمنطقة بافاريا bavaria في جنوب المانيا الحالية)، وآل هابسبورج اهتمامهم

إلى الداخل، أو بالأحرى إلى وحدة أراضي دولتهم، في حين صبّ العثمانيون اهتمامهم بالمقام الأول على فتوحاتهم، ولم يفعلوا شيئًا لإرساء دعائم التطوّر بالداخل.

قبل ٧٠٠ عام امتدت الأراضي المحورية لآل هابسبورج، وهي النمسا وشتايرمارك، معًا على مساحة ٤٠،٠٠٠ كم٢، بينما لم تتعدَ مملكةُ عثمان الأول الصغيرة، مساحة ١٨,٠٠٠ كم٢. وبعد ذلك بمائتى عامٍ فقط توَّلى سليمان الثاني عام ٩٢٦-٩٧٣ هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م السلطة على مملكةٍ عالمية بلغ اتساعها ٢،٢٥ مليون كم٢، في حين بدت المملكةُ الرومانية المُقدَّسة للأمة الألمانية بمساحة ٦٠٠،٠٠٠ كم٢ متواضعةً للغاية. المُؤكَّد أن المملكة كانت أكثر كثافةً سكانيةً بمراحلّ، إذ عاش فيها عام ٩٣٦ هـ / ١٥٣٠م ما يقرب من ١٠,٨ مليون نسمة (١٨ نسمة لكل كم٢)، بينما لم يتجاوز تعدادُ السكان في الدولة العثمانية ١٤ مليونًا (٦،٢ نسمة لكل كم٢). وبحلول عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م باتت مساحة الدولة العثمانية أكبر بخمس مراتٍ من مساحة مملكة آل هابسبورج، لكن كان تعدادُ سكان كلٍ منهما متساوياً بما يقرب من ٣٦ مليون نسمة. أما في جمهورية النمسا الحديثة فقد كان تعدادُ السكان عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢١م هو ٦،٥ مليون نسمة على مساحةٍ تبلغ ٨٤،٠٠٠ كم٢ (الكثافة ٧٧)، بينما وصل العددُ ١٣ مليون نسمة في الدولة العثمانية التي كانت وقتها مساحتها تسعة أمثال ٧٧٥،٠٠٠ كم٢ (الكثافة ١٦).

٢. المراحل الستُّ لتطوّر البلاد: -

يُؤرَّخ **للمرحلة الأولى** من تطوّر البلاد بفترة العصور الوسطى المتأخرة، حين توَّلت الأسر الحاكمة الأولى الحكم في كل من آسيا الصغرى ومنطقة الدانوب. لكن في حين مارس الروم السلاجقةُ عام ٥٢٨- ٦٩٩ هـ / ١١٣٤-١٣٠٠م سلطتهم المُستقلة على مجتمعٍ قبليّ ،السلطة مُكوَّنة من أمراء القبائل ومُحاربي العشائرظل آل بابنبرج عام ٣٦٥-٦٤٤ هـ / ٩٧٦-١٢٤٦م قاصرين على الإقطاعيين من أتباع الملك/القيصر الرومانيّ الألمانيّ؛ لقد فرضوا سيطرتهم باعتبارهم أسياداً للأراضي على مجتمعٍ إقطاعي (يتكون من ملاكٍ للأراضي ومزارعين مأجورين). عمل الرومُ السلاجقةُ من جهتهم على ترسيخ التقاليد الثقافية الإسلامية في آسيا الصغرى، وفي المقابل نشأت على يد آل بابنبرج المؤسساتُ الكنسية والهياكلُ الإقطاعيةُ الصغيرة.

امتدت **المرحلةُ الثانيةُ** من تطوَّر البلاد من بداية العصر الوسيط المُتأخر إلى غاية العام ٨٠٢هـ/ ١٤٠٠م تقريبًا. شهدت كلا المنطقتين ارتقاء الأسرة الحاكمة الثانية لسدة الحكم: العثمانيون وآلُ هابسبورج. كان عثمان الأول غازيOsman I. Gaziعام ٦٨٠-٧٢٦ هـ / ١٢٨١-١٣٢٦م أميرًا مُستقلاً من عشيرة الأوغوز؛ عندما شرع في تأسيس إقطاعيةٍ تركية، بدأ المجتمعُ القبليُّ القديمُ ينصهر. وأُنتخب رودولف الأول فون هابسبورجRudolf I. von Habsburg ذو النسب الشريف

ملكًا ألمانيًا رومانيًا عام ٦٧١- ٦٩٠ هـ / ١٢٧٣-١٢٩١م وأسس لنفسه وسلالته بامتلاك النمساوشتايرمارك سلطةً إقطاعية توارثتها الأجيال من بعده.

في النمسا تكونت الطبقاتُ الأساقفة، والسادة، والفرسان، والأجهزة الإدارية، وشكَّلت قوةً فيدرالية مقابلة للسلطة المركزية لأمير البلاد. وكان الخطرُ العثماني الذي ظهر في النمسا لأول مرة نتيجةً للحملة الصليبية الفاشلة على نيكوبوليس عام ٧٩٨ هـ / ١٣٩٦م، هو الحافز لتأسيس أول برلمان نمساويّ إقليميّ؛ ومنذ ذلك الحين أُدرجت مسؤوليات نظام الحرب والضرائب والقضاء ضمن اختصاصات البرلمانات الإقليمية. واختلف هذا النظام المزدوج، والأقل كفاءة لممارسة السلطة في النمسا (أميرُ البلاد – الطبقات) تمامًا عن نظام المركزية الصارمة عند العثمانيين، وقد سهَّلت سلطة إدارةُ الدولة الممنوحة الأمراء مباشرةَ التوسُّع السريع للبلاد. منذُ مراد الأول عام ٧٦٠-٧٩١ هـ / ١٣٥٩-١٣٨٩م، وهو السلطان الأول، صبغت خصيصتان الدولة العثمانية: الفيلق المُجنَّد من الإنكشاريين الذين تم جلبهم بسياسة "الدِّوشيرمة"، ليكون هو أول جيش في أوروبا، إضافةً إلى الرتب العسكرية غير المُورَّثة "تيمار"، والتي وضعتها قواتُ الخيّالة الإقطاعية.

قُسمَّت الدولة العثمانية إلى مُقاطعات (ولايات، سناجق)؛ في الأناضول كانت الإقطاعيات الدينية المملوكة للنبلاء هي السائدة، أما في البلقان فكانت أوقاف التيمار، أما النمسا فلم تتكوَّن من مُقاطعات وإنما أقاليم، فلم يكن هناك إلا أملاكٌ إقطاعية؛ وانقسمت إلى أراضٍ يديرها المُلاكُ، وأراضٍ يديرها المزارعون أنفسهم. وكان مالكُ الأرض إما أمير البلاد أو الكنيسة أو الدير أو نبلاء الداخل أوالخارج.

في **المرحلة الثالثة** من تطوّر البلاد، والتي تزامنت مع القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، عانت كلتا المملكتين أزمةً شائكةً على مستوى الدولة؛ استطاع العثمانيون اجتيازها بالتضامن بعد غزو المغول، بحيثُ لم يعد هناك ما يعوقُ ازدهار مملكتهم. أما آلُ هابسبورج فلم يكن لديهم تصوّرٌ عن كيفية مجابهة فقدانهم المستمر للنفوذ. وبينما كان مُحمَّد الفاتح عام ٨٥٥ - ٨٨٦هـ / ١٤٥١-١٤٨١م يخطو بنجاحٍ نحو نزع تأثير سلطة نبلاء الأناضول، ومجموعة الدراويش الصوفيين، كان القيصر فريدريك الثالث عام ٨٤٤ - ٨٩٨ هـ / ١٤٤٠-١٤٩٣م يقفُ عاجزًا في مواجهة الطبقات المُسيطرة، والتي أنشأت لنفسها هيئاتٍ إدارية لتنفيذ أجنداتها الخاصة.

في أوائل العصر الحديث تحققت **المرحلةُ الرابعة** من مراحل تطوّر البلاد، حيثُ بلغت الدولة العثمانية فيما يتعلَّق بإدارتها المركزية البحتة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر أكبر مرحلة توسّع لها على الإطلاق. حكم السلطان (باديشاه) وتعيَّن عليه أن يراعي نظام الدولة الذي صاغه الإسلام، وحازت طبقة الدِّوشيرمة (طبقة الموظَّفين والعمَّال التي تكوَّنت من خلال تجنيد

أطفال مسيحيّ البلقان في أجهزة المملكة) على أهميةٍ متزايدة.

أطلق آلُ هابسبورج من جهتهم شرارة المعركة ضد الطبقات، وشرعوا في تأسيس الديكتاتورية المُطلقة: استعمل ماكسيميليان الأولMaximilian I.عام ٨٩٨ ـ ٩٢٥ هـ / ١٤٩٣ـ١٥١٩م لأول مرة سلطاتٍ مركزيةً من الأمراء، وطبقّ حفيده فرديناند الأولFerdinand I.عام ٩٢٥ـ٩٧١هـ / ١٥١٩ـ١٥٦٤م القانون الرومانيّ في النمسا واستحدث إدارةً مركزيةً دائمة، وجاء فرديناند الثاني عام ١٠٢٨ ـ ١٠٤٧ هـ / ١٦١٩ـ١٦٣٧م ليقضي أخيرًا على سلطة تلك الطبقات، وانتزع منهم كل الحقوق – باستثناء حق الضريبة. ومنذُ ذلك الحين امتلك آلُ هابسبورج بأيديهم على حكم مركزي ومطلق وفعال شبيه بما هو لدى العثمانيين.

أما **المرحلةُ الخامسة** من مراحل تطوّر البلاد، فقد شهدت ارتقاء آل هابسبورج، وانهيار العثمانيين: في القرن الثاني عشر / الثامن عشر الميلادي، مرَّت الدولة العثمانية بأزمةٍ، لم تقم لها قائمةٌ بعدها؛ إذ أثار فتوحات هائلة للمملكة حفيظة جيرانها، ودفعتهم إلى شنّ حروبٍ جديدة باستمرار، في حين تصلَّبت الإدارة الداخليةُ ولم تلبث أن تهاوت. اكتسب هذا التداعي دينامية ذاتية، إذ لم يكن بمقدور السراي التوصّل إلى أفكارٍ أو حتى اكتساب طاقاتٍ تقدرُ على انتشال البلاد من مأزقها.

وبينما نتجت عن إصلاحات النظام التنوري للديكتاتورية المُطلقة في النمسا عملية تدريجية لاستئصال الإقطاع – مع فقدان الطبقات العليا أيضًا حق جمع الضرائب، وارتسمت في الدولة العثمانية معالمُ تحوّل إلى الإقطاع لم تكن معروفةً في البلاد من قبل. فمن جهةٍ اختفت ممتلكات وقف التيمار، إذ نجح أصحابُ المناصب العسكريين في تحويل ممتلكاتهم إلى حيازةٍ إقطاعيةٍ قابلة للتوريث. ومن جهةٍ أخرى دشَّن ضبّاطُ الرتبِ العالية أو الموظفّون أو رجالُ الدين في مديريات البلقان بشكلٍ تلقائيٍّ دوائر إداريةٍ خاصةً بهم مارسوا فيها سلطة الحكّام؛ وشكَّل هؤلاءِ "الأعيان" طبقةً جديدة من الأرستقراطيين الذين تركّزت في أيديهم سلطةٌ مالية وسياسية تعاظمت يومًا بعد آخر بحيث شّكلوا قوةً إقطاعية مُضّادةً وغير مُتوقَّعة للحكومة المركزية في المملكة.

في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي بدأ في أوروبا عصرُ الحداثة، ومعه انطلقت **المرحلة السادسة** من مراحل التطوّر. فسواءٌ مملكة آل هابسبورج أو الدولة العثمانية كانت كلتاهما في حاجةٍ ماسة لإجراء الإصلاحات. ولكن في حين جاءت رغبةُ الإصلاح في النمسا من الشعب وليس من القيصر فرانس الأول ١٢٠٦ ـ ١٢١٥ هـ / ١٧٩٢ـ١٨٣٥م، كان التطلّع إلى الإصلاح في الدولة العثمانية نابعًا من السلاطين أنفسهم سليم الثالث، ١٢٠٣ ـ ١٢٢٢ هـ / ١٧٨٩ـ ١٨٠٧م؛ محمود الثاني، ١٢٢٢ ـ ١٢٥٥ هـ / ١٨٠٨ـ١٨٣٩م وليس من الرعية. يُذكر أن رد فعل

نظام القيصر فرانس كان معاكساً على الصعيد السياسيّ، فيما بدا مرحباً به على الصعيدين التقنيّ والاقتصاديّ: ذلك أن الإجراءات التجارية الحمائية التي اتخذتها الدولة منذ الديكتاتورية الملكية والإجراءات الفيزيوقراطية الليبرالية منذ الديكتاتورية المُستنيرة عملت على خلق مناخٍ جاذبٍ لرجال الأعمال، مناخ استحق أن تتدفّق عليه رؤوسُ الأموال، وكان له الفضلُ في امتداد الثورة الصناعية إلى النمسا حوالي العام ١٢٤٥ هـ / ١٨٣٠م. في الدولة العثمانية كان أمرٌ مثل ذلك أشبه بالمُستحيل، إذ إن الدولة لم يكن لديها أيّ تصوّرٍ تنظيريّ اقتصاديّ، وإنما اقتصرت على جمع الضرائب من المكاسب المالية للشركات وقدمت الامتيازات أحادية الجانب إلى دولٍ أوروبية أخرى فرنسا وإنجلترا، بحيثُ تسنّى لهذه الأخيرة إغراق السوق العثمانية ببضائعها، ولم تفسح أي مجالٍ للصناعة العثمانية كي تزدهر. هكذا باتت الظروفُ مُهيّأة للتهاوي اقتصاديًا؛ لقد كان على العثمانيين أن يتحّملوا تبعات عدم اتخاذهم ما يكفي من الإجراءات لبناء البنية التحتية.

في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي عايشت كلتا المملكتين فترةً إصلاحية أخرى: في النمسا تواصلت الديكتاتورية الجديدة عام ١٢٦٥-١٢٧٥هـ/ ١٨٤٩-١٨٥٩م مع التطّورات الحديثة التي عصفت وقتها بوسط أوروبا وغربها؛ لقد كُلِّلت الإصلاحاتُ بالنجاح لأن القيصر فرانس جوزيف، ١٢٦٤ - ١٣٣٤ هـ / ١٨٤٨-١٩١٦م والشعب تعاونا معًا على تنفيذها. على النقيض من ذلك باءت الحركةُ الإصلاحية لمؤسسات الدولة التي قادها السلطان عبد المجيد عام ١٢٥٥ - ١٢٧٧ هـ / ١٨٣٩-١٨٦١م والسلطان عبدالعزيز عام ١٢٧٧ - ١٢٩٣ هـ / ١٨٦١-١٨٧٦م بالإخفاق أمام نفور الرعية وعدم تجاوبها.

لقد كان الطريقُ نحو إرساء المبادئ الدستورية للدولة محفوفاً بالصعوبات بالنسبة لفيينا وإسطنبول على حدٍ سواء: الدساتير النمساوية الأولى ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٩م و١٢٧٧هـ /١٨٦١م لم يخرجا عن كونهما دراسة بحثية، ولم يبدأ عصرُ احترام المبادئ الدستورية إلا بعد التسوية التي أُبرمت مع المجر عام ١٢٨٤ هـ / ١٨٦٧م؛ وعلى المنوال نفسه لم يلبث الدستورُ العثمانيُّ الأول عام ١٢٨٤ هـ / ١٨٧٦م طويلاً قبل أن يتوقّف العمل به، لتعود إليه الحياةُ من جديد عام ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م مع قيام الثورة التركية الشابة.

لم تسلم المملكتين، اللتين ضمّتا بين حدودهما شعوبًا عديدة، من الحركات القومية في القرنُ الثالث عشر الهجري / التاسع عشر.الميلادي فقد شهدت مملكةُ آل هابسبورج عام١٢٦٢هـ/١٨٤٦م في غاليسيا Galicia، وعام١٢٦٤-١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨-١٨٤٩م في لومبارديافينيشيا –Lombardy Venetia وفي المجر أيضًا ثوراتٍ قومية؛ وضاعت لومبارديافينيشيا من القيصر عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٥٩م وعام ١٢٨٣ هـ / ١٨٦٦ م. أما خسائرُ الدولة العثمانية فكانت أكثر فداحةً لكبر مساحتها

وترامي أطرافها، إذ ضاع منها حكمُ صربيا والبوسنة واليونان ومصر ورومانيا وغيرها. **ولكن ما كان من شأنه أن يحفظ ماتبقى من كلتا المملكتين؟** في النمسا تمثل ذلك في النمو الاقتصاديّ الضخم في العقود التي واكبت فترة تأسيس البلاد، أما التعايش بين الأمم فلم يتحقق بل حوَّل التصارعُ بين جنسيات مملكة النمسا والمجر في العقود الأخيرة من وجودها إلى بقعةٍ لا تنفكُ عنها الأزمات. أما شعوبُ الدولة العثمانية فقد تآلفت بفضل المُعتقد المُشترك الإسلام والخوف من نفوذ السلطان، لكن ذلك لم يكن كافيًا خاصةً لأن قوة السلطان بدأت تتلاشي كلما بعدت المسافة عن العاصمة، وهنا تسارعت وتيرةُ انهيار المملكة. وما هي إلا سنواتٌ قليلةٌ قبل الحرب العالمية حتى أزاحت حركة الدولة العثمانية الفتاة بالمذهب المُعتنق للإسلام، وأعلنت مكانها مبادئ حركة الطورانية، أو القومية التركية، إلا أن تلك الأخيرة أحدثت شرخًا في الاندماج بين المواطنين. وجديرٌ بالملاحظة أن مملكة النمسا–المجر والدولة العثمانية وهما مليئتان بالعرقيات المُتباينة لم يسقطا من تلقاء نفسيهما وإنما تمَّ تدميرهما من الخارج، ولتدميرهما كان لابُدّ من اندلاع حربٍ عالمية (١).

٣. مُقارنةٌ بين الأسر الحاكمة: -

في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي نظر الأمراءُ العثمانيون إلى الزواج بسليلة البيت الملكيّ البيزنطيّ على أنه مكسبٌ عظيمٌ على مستوى التقليد المُجتمعيّ، لكن مع زيادة النفوذ اختفى تدريجيًا الاهتمامُ بالارتباط ببنات الأسر البيزنطية الحاكمة، ومنذ ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م لم يعد هناك زيجةٌ من هذا النوع وبدأ السلاطينُ يبحثون لأنفسهم عن زوجاتٍ من الحرملك، ووفّروا على أنفسهم وعلى المملكة العداوات والحروب حول الميراث. على خلاف ذلك كان آلُ هابسبورج؛ يمارسون سياسيةً واعيةً من الزيجات من بنات الأسر الحاكمة مُتحمّلين في سبيل ذلك أقسى الصراعات وأشدها. وكان زواج ماكسميليان الأول وحده كفيلاً بتحميل آل هابسبورج عداوةً مُستحكمة مع فرنسا منذُ ٨٨٢هـ / ١٤٧٧م ومع الدولة العثمانية منذ ٩٣٢ هـ / ١٥٢٦م، كما تسببت تدخلات الأسر الحاكمة للنمساويين مع بافاريا أيضًا حروبًا سببها الميراث ١١٥٣ - ١١٦١ هـ / ١٧٤٠-١٧٤٨م.

فيما يتعلَّق بمسألة ترتيب وتوزيع الميراث لم يعترف العثمانيون بمبدأ التوريث للابن الأكبر سنًا، وعلى هذا فقد تكررت الحروبُ بين الإخوة مثلاً مع الأمير "جم" عام ٩٠٠ هـ / ١٤٩٥م.

---

(1) Bertrand Michael Buchmann: Österreich Und Das Osmanische Reich: Ein Strukturvergleich, P. 67– 71.

بدورها أيضًا لم تسلم مملكةُ آل هابسبورج من الحروب الأخوية مثلاً في عصر فريدريك الثالث وأيضًا ظلت البلادُ لفترةٍ طويلةٍ من دون تنظيمٍ لعملية التوريث. ولهذا السبب حدث تقسيمٌ لنطاقات السلطة لثلاث مراتٍ فى عام ٧٨١ هـ / ١٣٧٩م بمعاهدة نويبرج Neuberg تقسيمُ البلاد حتى عام ٨٦٧ هـ / ١٤٦٣م، وفي ٩٢٧ - ٩٢٨ هـ / ١٥٢١-١٥٢٢م بمعاهدات فورمس Worms وبروكسل، التي حدّدت أملاك آل هابسبورج تحت النفوذ الإسبانيّ والنمساويّ، وفي عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٤م من خلال المرسوم الملكيّ للقيصر فرديناند الأول تقسيمُ البلاد النمساوية حتى عام ١٠٢٧هـ / ١٦١٨م و١٠٧٥ هـ / ١٦٦٥ م. وجاءت وصيةُ فرديناند الثاني ١٠٣٠هـ/١٦٢١ م لتحوَّل أراضي آل هابسبورج إلى وصية استئمان، وتحدِّد نقل الميراث إلى الابن البكر، وتضع الإيمان بالعقيدة الكاثوليكية شرطًا أساسيًا لمن تجدرُ به الخلافة. وقد وسَّع **المرسومُ البراجماتيّ** - وهو عبارة عن وثيقة تعود إلى ربيع الأول عام ١١٢٥هـ / ١٧١٣م، أيام القيصر كارل السادس، حول عدم تقسيم البلاد وتفكيك بلدان الإمبراطورية - عام ١١٢٥ هـ / ١٧١٣م من مُحدِّدات الخلافة لتشمل إمكانية أن تؤول الخلافة لامرأة.

رسّخت الأسرُ الحاكمةُ لكلتا المملكتين لنفسها أنماطًا من السلطة المُطلقة، انتهجها العثمانيون من البداية، فيما لم يلجأ إليها آلُ هابسبورج إلا بعد مطلع العصر الحديث. لكن بين الديكتاتورية الأوروبية والحكم العثمانيّ الفردى ثمّة اختلاف جوهري: كان آلُ هابسبورج الذين أمسكوا بزمام الحكم المُطلق، سادةً على رعيتهم؛ وقد تسنَّى للرعية شغل الوظائف في جهاز الإدارة أو في الجيش كلٌ حسب مرتبته الاجتماعية. لم تكن الخدمةُ التي أسداها أحدهم للبلاد هي المعيارُ الأساسي لتولي المنصب، وإنما لعبت النشأةُ المجتمعيةً الدور الأبرز في الارتقاء على سلم الوظائف. وفي عصر الباروك لم يُكتب لارتقاء المناصب العليا إلا لأبناء **المجتمع الأول،** أي جوقة النبلاء ومن انتسب إليهم (من ١٠٠ إلى ٢٠٠ عائلة.) أما الوضعُ لدى العثمانيين فكان على شاكلةٍ أخرى؛ إذ كان السلطان يرى كل مواطني مملكته، وأيضًا أصحاب المعالي والسمو، على أنهم تحت سلطته ولم يكن يراعي أي شي، فهو لم يكن يعرف تلك الأبعاد المُتعلقة بالطبقات، وإنما جاءت ترقياته بناءً على خدمات أي منهم. وقد مثّلت طبقة الدوشيرمة أهميةً خاصة لتقلّد أرفع المناصب في المملكة. ومع انقضاء القرن العشر الهجري / السادس عشر الميلادي بدأ الفسادُ ينخرُ الدولة وجاءت نتيجته بأن المناصب غالبًا ما كانت تُمنح مقابل دفع الرشاوى للمسؤولين. وعلى هذا كان مرجعُ الأزمة التي عايشتها البلادُ في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي لأنَّ المناصب ورتب الجيش كانتُ تُباعُ لمن يدفع أكثر.

٤. الطبقة الوسطى: -

نادرًا ما نبعت من النبلاء الابتكارات على الصعيد الاقتصاديّ، إذ كانوا يميلون إلى استنزاف الرعية العاملة بالزراعة تحت إمرتهم. ومن ثمّ كانوا ينفقون المكاسب التي تحصَّلوا عليها من هذا الطريق على مُشترياتهم الخاصة؛ وكان النمطُ الاقتصاديّ الذي يمارسونه هو الريعية. ولذلك لم تأتِ شرارةُ التقدّم الاجتماعيّ والاقتصاديّ أبدًا من جهة النبلاء، وإنما من الطبقة الوسطى. في أوروبا فقط أمكن نشوءُ طبقةٍ وسطى متحررة، منحت الدول الغربية الطاقة؛ ومثَّلت قاطرةً لها، سياسيًا لاحتلال العالم وتكوين قوةٍ إمبريالية، واقتصاديًا باتجاه الرأسمالية الإنتاجية، وتقنيًا صوب الثورة الصناعية، ومجتمعيًا نحو الديمقراطية البرلمانية.

ما الذي كان فريدًا في الطبقة الوسطى في أوروبا؟ لقد عاشت في المدن منذُ العصور الوسطى مجموعتان من المواطنين: المواطنون الحرفيون، وهم الذين يديرون تجارةً بأنفسهم، وإلى جانبهم المواطنون النبلاء الأرستقراطيون، أو تجّار الجملة، الذين تجمّعت لديهم رؤوسُ الأموال التجارية. وقد تمثَّل عاملُ الحسم في ضبط المواطنين والنبلاء لأنفسهم بأنفسهم وتساويهم أمام القضاء فلم يكن للأمير أو للنبيل أو حتى للكنيسة نفوذٌ في شؤونهم. ومن تبعات ذلك أن رجال الأعمال من المواطنين كانوا يشعرون بقدرٍ كبيرٍ نسبيًا من الأمان حيال القانون والضمان فيما يتعلَّق بممتلكاتهم. ومع بزوغ شمس العصر الحديث مارس النبلاءُ الأرستقراطيون وللمرة الأولى أنماطًا من الاقتصاد الرأسماليّ، ودشّنوا لأنفسهم إمبراطورياتٍ اقتصادية مهيبة في (فيينا: بروشنك، كوفشتاين، هينكل فون دونرسمارك). ورجعت عديدُ الاختراعات في القرنين العشر والحادي عشر الهجري / السادس والسابع عشر الميلادي إلى الروح البحثية للنبلاء؛ وفي القرن الثاني عشر / الثامن عشر الميلادي شرعت الطبقةُ الوسطى المُنفتحة دينيًا واقتصاديًا في مزاحمة الأرستقراطيين؛ وجاء القرنُ الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ليدوِّن في التاريخ كونه عصرًا للمواطنين المدنيين بامتياز – ومعه انطلقت عجلاتُ الثورة الصناعية كقاطرةٍ لا يوقفها شيء.

في الدولة العثمانية أيضًا وفي أجزاءٍ أخرى من العالم قامت مدنٌ على حرفيين مدنيين مُنظّمين بإتحادات. إلا أن تلك المدن لم يكن لها قانونٌ يحكمها أو مجلسٌ يقومُ على إدارتها أو عمدة يُسيِّر أمورها. ولم تكن الطبقةُ الوسطى بالمدينة تتمتَّع بإدارة شؤونها الخاصة، بل كانت الإدارة في يد موظفين إداريين تابعين للحكومة المركزية (أمير الأمراء والسناجقة) ويُبقون المدينة وضواحيها والريف تحت السيطرة. كانت التصرّفاتُ التعسّفيةُ من قبل الموظفين الفاسدين بمنأى عن أي مُحاسبة، ولم تكن هناك ضمانةُ للممتلكات أيضًا، لأن الدولة دائمًا ما كانت تجد وسائل وطرقًا تستقطعُ بها من مكاسب الأعمال الرعية. لكن تجدرُ الإشارةُ إلى أن تقسيم الدولة العثمانية للمجتمع

إلى مسلمين وغير مسلمين حجب عنها أي تقدّمٍ يُمكنها تحقيقه، صحيحٌ أن المُسلمين كانوا أصحاب امتيازاتٍ، إلا أنهم لم يميلوا إلى الإصلاح، بينما أبقى غير المسلمين على عجلة الاقتصاد والإدارة في مسارها ولم يُمكنهم التوسَّع بحرية أبدًا. إن أسلمة المدن – ومع كل التسامح الدينيّ – لم تسمح بنشوء طبقةٍ متوسطة متحررة وقادرة على الابتكار، كما وحالت دون حدوث أي تطوّرٍ اجتماعيٍّ وتقنيٍّ على حدٍ سواء.

٥. الـــدين: -

شكَّلت المسيحيةُ الكاثوليكية – مثلها في ذلك مثل الإسلام السنيّ– الدين الرسميّ للدولة حينها في مملكة آل هابسبورج، وفي الدولة العثمانية على الترتيب. وطبقًا لأيديولوجية الدولة العثمانية كان لزامًا خوضُ حربٍ دائمة ضد "المُشركين"، وبعد إخضاعهم يُتركون أحرارًا. صحيحٌ أنه لم تسد مساواةٌ في الحقوق بين المُسلمين وغير المسلمين، لكن التسامح تجاه الديانات السماوية الأخرى كان راسخًا. ولم تكن المساواةُ بين الأديان مُقرَّرةً إلا مع إصلاح التنظيمات، لكنها ما لبثت أن اصطدمت بمعارضة المسلمين – وفي بعض المدن وقعت عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م ملاحقاتٌ بالجملة للمسيحيين. في النمسا كان غيرُ الكاثوليكيين عرضةً لحملات اضطهادٍ قاسية، ولم يُكفل لهم قدرٌ من المساواة في الحقوق إلا مع مرسوم المُصالحة الذي أصدرها جوزيف الثاني عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م، لكن ظلت حدة الأوضاع وطغيان التوسع لأسبابٍ دينية (بروتستانت تسيلرتال) قائماً حتى العام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

وما انفكّت ديانتا الدولة تتعرَّضان بمرور القرون إلى هزّاتٍ عنيفة وانقسامات وهرطقات وحروبٍ دينية. وهكذا اندلعت انتفاضةُ الدراويش بالتزامن مع حروب الهوسيين ٨٢٣-٨٤٠هـ/١٤٢٠-١٤٣٧م؛ إذ كانت نزعة الثوريين هنا وهناك للإمساك بالسلاح ليس عن أسباب دينية عقائدية فقط وإنما أيضًا لأسباب اجتماعيَّة وقوميَّة. وفي حين خاض القيصرُ الهابسبورجيّ في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي معركته ضد البروتستانتية وساعد على انتصار الإصلاح الدينى المُضاد، كان العثمانيون يقاتلون ضد الفرس الشيعيين وما لبثوا أن احتفلوا بكونهم حماة العقيدة الصحيحة المُظفرّين.

ومع مقدم العام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧م أصبح السلاطينُ العثمانيون خلفاءً أيضًا، أي أنهم أضحوا القامات العليا لكل المسلمين السنّة في العالم؛ وبهذا حوَّلوا مملكتهم إلى دولةٍ دينية. مسعىً مُشابه حاول الهابسبورجيّ ماكسيمليان الأول عام ٩١٧ هـ / ١٥١١م بلوغه لكنه باء بالفشل: لم يرد رجالُ الدين أن يضع قيصرٌ التاج البابويّ على رأسه. وفيما تلا ذلك من فترةٍ زمنية سلكت كلتا الدولتين

طريقًا مُختلفًا: ففي حين مارس رجالُ الدين الإسلاميّ نفوذًا متعاظمًا على السلاطين، وتدخّلوا طيلة الوقت في تطوّر الدولة العثمانية، من خلال إبرامهم تحالفات مع القوى المناهضة للإصلاح، ورفضهم للتجديدات، أخرج آلُ هابسبورج الكنيسة الكاثوليكية من دائرة نفوذ روما وجعلوها كنيسةً قومية، لا تسيطر على الدولة وإنما تخدمها.

٦. أسبابُ ارتقاء الغرب وازدهاره: -

استغرق ارتقاءُ الدولة العثمانية قرنين ونصف، فيما استمر الانحدارُ الطويلُ المأساويّ ثلاثة قرونٍ ونصف. وفي حين كان العثمانيون متفوقين على كل الدول الغربية في القرون الوسطى، استطاعت أوروبا في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي أن تُحدث توازنًا في القوى وكانت لها الغلبة مع بدء القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي فصاعدًا.

وأسهمت عوامل عديدة في النهوض الغربيّ الذي كان فريدًا من نوعه على مستوى العالم؛ من بين تلك العوامل كانت المنافسةُ بين الدول الأوروبية في صراعها الدؤوب على زعامة القارة، وكلُ من تلك الدول تعيَّن عليها أن تشارك وتلحق بكل خطوات التقدّم المُجتمعية والاقتصادية والتقنية حتى لا تتخلَّف أمام الآخرين أو يفوتها الركب. سببٌ آخر مرجعه تعدّد هذه الدول؛ كان القرارُ الخاطئ لهذا الأمير أو ذاك يتركُ أثره محليًا فقط، في حين كانت القراراتُ الخاطئة لسلطانٍ عثمانيّ (مثل حظر تصدير المواد الخام) تصيبُ منطقةً شاسعة الاتساع. وقد ساهم في تقدّم الغرب بشكلٍ جوهريّ اتساعُ الطبقة الوسطى التي اضطلعت بمهام رجال الأعمال، ما ساعد على نمو اقتصاد السوق وازدهاره. ولأن الطاقات على المستوى الروحيّ والاقتصاديّ لم يتم كبحها، ولأن الأمان القانونيّ أتاح قدرًا من ضمان حرية الامتلاك، تحقَّق كل تطوِّر، وانطلق من الاختراعات والاستكشافات وصبّ في نهاية المطاف في الثورة الصناعية.

وكان من السهل على جمهورية النمسا أكثر من الدولة العثمانية أن تجد صلةً تربطها بأوروبا الحديثة؛ وباعتبارها جزءًا من أوروبا الوسطى، لم يكن بمقدور جمهورية جبال الألب أن تنأى بنفسها عن التطوّر الاقتصاديّ الحديث، حتى وإن ساهم آلُ هابسبورج ذات مرة بالكثير من أجل رفعة وحدة بلادهم؛ فقد انتعشت أراضي الجمهورية الحالية أساساً بالإجراءات الفاعلة التي اُتخذت على صعيد البنية التحتية. على طرف النقيض لم يُقدم العثمانيون على إجراء أيّ عملٍ من شأنه أن يبني بلادهم من الداخل؛ كان اهتمامهم مُنصبًا بالأساس على المدن الرئيسية الثلاث؛ بورصة، أدرنة، إسطنبول، في حين أهملوا باقي أراضي المملكة، ولم يساهموا بشيءٍ في توسعة البنية التحتية. ومن الملاحظ عدم وجود مساجد من الحقبة العثمانية خارج حدود المدن الثلاثة المذكورة؛ المساجدُ القديمةُ يرجع تاريخُ بنائها إلى فترة السلاجقة، والحديثة منها بُنيت في القرن العشرين. لقد

كان لمتاخمة الدولة العثمانية لأوروبا الوسطى تأثيرٌ سيءٌ على تطوّرها، إذ إنها لم تستقِ دفعاتٍ اقتصادية وتقنية من آسيا.

وما زالت جمهورية النمسا والدولة العثمانية بما هما عليه اليوم تعيشان واقعاً مختلفاً. المؤرِّخون الذين يطرحون على أنفسهم "السؤال المحوري" للتاريخ ويبحثون عن إجابة سؤال "لماذا نحنُ هكذا والآخرون مختلفون؟"، سيجدون الجواب حاضرًا إذا تتبعوا التطوَّر التاريخيّ(1).

من خلال ذلك، وبالرغم من الاختلاف بين الدولة العثمانية، والإمبراطورية النمساوية، إلا أنهما ارتبطا بتاريخ حافل من علاقات التبادلات الحضارية، يتضح أثرها من كلا البلدين من خلال عدة أوجه مختلفة :-

أولاً : النمسا والتراث الثقافي الإسلامي

Österreich Und Das Islamische Kulturerbe

تركت موجات محاولة الفتح العثماني التي تحطمت على حصون وقلاع فيينا Wien ذكريات مؤلمة لدى الشعب النمساوي لم تندثر حتى اليوم. هذه المواجهة مع الشرق الإسلامي نتج عنها دراسات تاريخية ذات توجه محدد لم تعبر عن وجدان الشعوب على الإطلاق، كذلك فإن الذاكرة التاريخية تؤكد أن الأدب النمساوي استطاع المرور على الآثار السلبية للحروب العثمانية دون أن يترك أثراً. غير أنه ومن المؤكد أن هذا الجزء من الماضي كان له تأثيرٌ كبيرٌ وبشكل ايجابي على **الثقافة النمساوية**، كما أن الفتح العثماني زاد في ثروة الأدب، وعمل على إثراء المسرح والحياة الفنية بمفاهيم جديدة، وصور حية، وأنغام ومصطلحات فنية، وأناشيد وألحان. وبعد الحصار العثماني الثاني لفيينا سنة ١٠٩٤هـ /١٦٨٣م نشأت العديد من دور الأوبرا العثمانية، وكمحاكاة لموسيقى يانيتشار Janitscharenmusik ظهر ما يعرف بالموسيقى العثمانية Musica alla turka، ومن أشهر أعمال هذا النوع من الموسيقى والتي ارتبطت بها نوتة موسيقية إسلامية إلى حد ما، الاختطاف من قصر السلطان لـ موزارت Mozart، وأطلال أثينا لـ بيتهوفن Beethoven، وسيمفونية الجيش لـ هايدن Haydn وهي تنتمي أساساً لثقافة الموسيقى الغربية. ومن الأمثلة الأخرى لهذه الأعمال؛ حُجاج مكة والقاضي الغشاش لـ غلوك Gluck، ولقاء غير متوقع لـ هايدن Haydn، وأدلهايد فون فيلتهايم لـ نييف Neef، وأبو حسن لـ ويبر Weber.

---

(1) Bertrand Michael Buchmann: Österreich Und Das Osmanische Reich: Ein Strukturvergleich, P. 71 – 76

أما أسطح البناء المزخرف الظاهر في قصر – Belvedere-Schloß في فيينا فقد كانت عبارة عن تقليد مشابه للسقف المدور لخيمة الحرب العثمانية. وبعد استعادة المجر Ungarn وسلافونيا Salvonien جراء الحملات العسكرية العثمانية من سنة ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م إلى ١١١٠هـ/١٦٩٩م وصلت العديد من الأدوات الشرقية إلى النمسا. ثم تلا ذلك في الفترة التي ساد فيها السلام تبادل المبعوثين والرسل، وكذلك العلاقات التجارية والثقافية. وحظي الفن الشرقي آنذاك بمكانة عالية، وازداد الإقبال على مكونات الفن الإسلامي ولوازمه بمختلف أنواعه. وكان المجتمع الراقي لا تكاد قصوره وبعض حدائقه تخلو من أشياء إسلامية أو أدوات الزينة، وأقيمت منارة في حديقة قصر أيسغروب Eisgrub، أما قصر غايموللر Geymüller-Schlössel في فيينا فقد كان به غرفة مجهزة للصلاة ومزخرفة بالخط العربي.

وكان في فيينا سفير عثماني دائم، وبالمقابل كان دبلوماسيون تابعون للبابا يتولون تمثيل مصالح النمسا لدى الباب العالي، وخلال فترة السلم تلك تم أيضاً إنشاء الأكاديمية الشرقية في فيينا عام ١١٧٦هـ /١٧٥٤م، والتي كانت مختصة بتأهيل المترجمين التابعين للإمبراطورية النمساوية، وتخرج منها عدد من المستشرقين أمثال: وفرانس فون دومباي Franz von Dombay ١١٧١هـ /١٧٥٨ م – ١٢٢٤هـ / ١٨١٠م، وفرانس ماريا فرايهر فون توغوت Franz Maria Freiherr von Thugut ١١٤٨هـ/ ١٧٣٦م -١٢٣٣هـ / ١٨١٨م، الذي كان دبلوماسياً ناجحاً، وتولى منصب وزير خارجية النمسا لفترة من الوقت، وجوزيف فرايهر فون هامر- بورغشتال Josef Freiherr von Hammer-Purgstall ١١٨٧هـ /١٧٧٤م - ١٢٧٢هـ. /١٨٥٦م، -وكان قد حظي بتدريس اللغات الشرقية بجامعة فيينا بالقبول في وقت سابق، أي في عام ١٠٨٤هـ/ ١٦٧٤م – أما تأسيس معهد نمساوي لتأهيل لغويين في إسطنبول فلم يكن قد تعدى مرحلة التجربة.

وقد قامت المكتبة الوطنية النمساوية، وعدد من المتاحف في النمسا، دوراً مهماً في تجميع وحفظ التراث الثقافي الإسلامي، الذي خلفته الجيوش العثمانية بعد انسحابها من ميادين القتال، أو في المستوطنات التي تركتها، وكانت الكتابات الإسلامية القيمة المكتوبة على أوراق البردي وصناديق الرسومات والنقوش المصغرة ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمكتبة البلاط الإمبراطوري النمساوي أكثر من تلك التي تم شراؤها أو الحصول عليها كغنيمة من غنائم الحرب. وقد كان هناك إثنان من المستشرقين المشهورين في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وهما: هانس درنشفام Hans Dernschwam وأوجير غيسلن فان بوسبك Ogier Ghislen van Busbeck وهما من الأوائل الذين أحضروا معهم مخطوطات من العالم الإسلامي إلى مكتبة البلاط الملكي. وفي الفترة ما بين نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وبداية القرن الحادي عشر

الهجري / السابع عشر الميلادي كان سيباستيان يينغناغل Sebastian Tengnagel أحد المستشرقين الذين ساهموا في هذا الشأن، وسافر إلى سوريا من أجل الحصول على مخطوطات عربية وفارسية وتركية.

بدأ تاريخ مجد الاستشراق النمساوي مع المقدم برنهارد فرايهر فون ينيش Bernhard Freiherr von Jenisch، الذي كان مديراً لمكتبة بلاتينا في الفترة من ١٢١٧هـ / ١٨٠٣م – ١٢٢٣هـ / ١٨٠٩م، وقام بإصدار طبعة جديدة للقاموس العثماني الكبير الذي ألفه مينينسكي Meninski، وألف عدداً من الأعمال عن الشرق الإسلامي. إلا أن جوزيف فون هامر- بورغشتال Josef von Hammer-Purgstall الذي توفي سنة ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م، ويعتبر من المعاصرين الشباب لـ ينيش Jenisch هو من اشتهر على مستوى العالم من خلال أعماله في مجال الاستشراق، وكشف كنوزاً غير معروفة عن الثقافة الإسلامية بواسطة مجموعة من ترجماته، وقدر له كثيرون معرفته بالإسلام ومن بينهم جوته Goethe والذي أثنى عليه بالكثير من كلمات المدح.

بلغ الاستشراق بعد هامر Hammer ذروة نشاطه، وتتابع بعده المستشرقون النمساويون ومنهم: الفريد فرايهر فون كريمر Alfred Freiherr von Kremer توفي سنة ١٣٠٦هـ / ١٨٨٩م، والويس موسيل Alois Mosil اللورنس النمساوي توفي سنة ١٣٦٣هـ /١٩٤٤م، وكان له مشاركة فاعلة في شؤون الأمة العربية، كما تولى كريمر Kremer منصب وزيرٍ للتجارة المصرية لفترة من الزمن، أما موسيل فقد بذل جهوداً أثناء الحرب العالمية الأولى لمحاولة كسب البدو من العرب إلى جانب القوى المحايدة.

وبرز كذلك خبراء بالإسلام مثل: جوزيف فون كراباسك Josef Karabacek توفي سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، ودافيد موللر David Müller توفي سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، وغوستاف فلوغل Gustav L. Flügel (توفي سنة ١٢٨٦هـ/١٨٧٠م) وقام بوضع المخطوطات العربية في كتالوج من ثلاثة أجزاء للمكتبة الوطنية النمساوية، ورودولف غاير Rudolf Geyer توفي سنة ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م، وفريدريش فون كريلتس – غرايفنهورست – Friedrichvon Kraelitz Greifenhorst توفي سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م وهانس مزيك Hans Mžîk توفي سنة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م، وتيدور سيف Theodor Seif توفي سنة ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م، وأدولف غرومان Adolf Grohmann، وفريدريش فيلهلم كونيغ Friedrich Wilhelm König، وغوستاف فون غرونباوم Gustav E. von Grünebaum توفي سنة ١٣٩١هـ / ١٩٧٢م، وغيرهم كثير.

وكان رودولف غاير Rudolf Geyer واحداً من أوائل رجال العلم الذين عملوا على توضيح التقارب بين جوهر الدين المسيحي والإسلام، ودوره في بناء حضارة العصور الوسطى، وبذلوا

قصارى جهدهم من أجل إزالة الأحكام المسبقة، وسوء التفاهم بين الثقافات.

تلك البيئة التي برز منها كبار المستشرقين أمثال: برنهارد فرايهر فون ينيش Bernhard Freiherr von Jenisch، وفرانتس مينينسكي Franz v. Meninski، وجوزيف هامر- بورغشتال Josef v. Hammer-Purgstall، كان لها الفضل كذلك في تنشئة الشاب القادم من تيرول، جاكوب – فيليب فالميراير Jacob – Philipp Fallmerayer ١٢١٢هـ – ١٢٧٧هـ / ١٧٩٨م – ١٨٦١م وتوجيه اهتمامه نحو الشرق، ما مكنه فيما بعد من الدخول إلى البلاط البفاري وإلى أوساط اجتماعية عليا في أوروبا حينئذ. وكان فالميراير Fallmerayer الصحفي والعالم الذي كانت أعماله المهمة تعتبر مادة قيمة لمكتبة بلاتينا Palatina، ذو موهبة غير عادية وشخصية قوية، ومن خلال فرضياته الجديدة فيما يخص المسألة الشرقية، كان يخفي صراعاً ممتداً لقرون حول تحضير عقار الموت "للرجل المريض في البوسفور"، حينها قلب الرأي العام في أوروبا رأساً على عقب، وكانت أفكاره الثاقبة وتحليلاته السياسية التي يعرضها بأسلوب جذاب تثير الإعجاب والمقت الشديد في آن واحد، وأحدثت فرضية فالميراير Fallmerayer عن التغلغل السلوفيني الألباني في اليونان صدمة للفكر الأوروبي آنذاك والتي رأى فيها أن اليونانيين سلالة الإغريق القدماء، وأن عليهم إقامة بيزنطة جديدة على أنقاض الدولة العثمانية المحطمة.

ولما كانت أفكار فالميراير Fallmerayer ذات طبيعة سياسية فقد قام ابن بلدته تيرول "الويس شبرنغر Alois Sprenger ١٢٢٨هـ -١٣١٠هـ / ١٨١٣م - ١٨٩٣م بوضع أسس لهذا العلم، ويرجع له الفضل في إنشاء وتطوير مكتبة أنديكا Indica حيث رفدها بمجموعة من الكتابات الشرقية الصادرة عن الجمعية الآسيوية في البنغال سنة ١٢٦٥هـ / ١٨٤٩م. وعمل في خدمة هذه الجمعية لمدة ١٤ عاماً في الهند، وقام خلالها بجمع وإصدار المخطوطات الشرقية بهمة كبيرة وصبر لا يلين، وأنقذ بعمله هذا أشياء من الضياع لا تقدر بثمن خاصة بالحضارة العربية والفارسية والحضارة الهندية، ويعود له الفضل في الحفاظ على ١٠،٠٠٠ عشرة آلاف مخطوطة على الأقل. وازداد الاهتمام آنذاك بالكتب في الشرق الأوسط. وقد أعطانا فورتسباخ C. v. Wurzbach وصفاً واضحاً لذلك حيث قال: " في بعض مدن الشرق كان هناك مجموعة عديدة من الأكياس مليئة بأوراق تم نزعها من كتب قيمة جداً، وكان محتواها هو الأساس الذي أعتمد عليه بعض علماء المجتمع الأوروبي في نشاطهم وأبحاثهم العلمية على مدى ربع قرن. في الوقت الذي كان فيه المسلمون غالباً ما يقومون بالتخلص من كتبهم القديمة التي لم يعودوا يستفيدوا منها لكي لا يدعوها تصل إلى أيدي المسيحيين والنصارى." وعمل شبرينغر Sprenger لفترة أميناً لمكتبة بلاط موغوس فون لوكناو Moghuls von Lucknow وأثناء ذلك قام بفهرسة وفحص الكتب

الموجودة في مكتبات مدينة الحضارة القديمة غوماتي Gomati.

أما فرايهر فون كريمر Freiherr von Kremer الذي ذكرناه أنفاً فقد حقق شهرة مشابهة، حيث يعتبر مؤسس علم الدراسات الإسلامية ومؤلف كتاب (التاريخ الحضاري للشرق في عهد الخلفاء). كما أن الدبلوماسي: غراف أنتون بروكِش فون اوستن Graf Anton Prokesch von Osten ١٢٠٩-١٢٩٢هـ/١٧٩٥-١٨٧٦م ترك آثاراً حية من خلال نشاطه في الشرق الإسلامي، وعكس حياته المتنوعة في مؤلفاته، ومنها: مذكرات من مصر وآسيا الصغرى، صدر في فيينا سنة ١٢٤٤- ١٢٤٦هـ / ١٨٢٩- ١٨٣١م، وتاريخ انفصال الإغريق عن الدولة العثمانية عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م صدر في فيينا سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م، والأرض الواقعة في مساقط النيل صدر في فيينا سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م، ومحمد علي، والي مصر صدر في فيينا سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م.

وهناك نمساوي آخر كانت حياته ومؤلفاته مليئة بالمغامرة، وهو: رودولف فرايهر، Rudolf Freiherr v. توفي سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م والذي عمل لفترة مفتشاً في السودان. أما إدوارد غلاسر Eduard Glaser ١٢٧١-١٣٢٤هـ/١٨٥٥- ١٩٠٧م، فقد قام بالبحث في رحلة استكشافية محفوفة بالمخاطر لمملكة سبأ، ونشكر له جهده على النوادر الأدبية النادرة من اليمن، وكذا أمهات كتب تعليم المذهب الزيدي والطائفة الشيعية السائدة في اليمن، وأيضاً جغرافيا وتاريخ هذا البلد المنطوي على الأسرار، وقد قام بجمعها في ما يعرف بمجموعة – غلاسر (في المكتبة الوطنية).

ونتيجة لجهود رجال أمثال: شبرينغر Sprenger وفرايهر كريمر Freiherr v. Kremer اكتسب الإستشراق النمساوي سمعة جيدة، كما أن فهم النمسا الدقيق لاحتياجات حضارة الشرق كان مثاراً للإعجاب، ومما يدل على ذلك قرار حكومة الاستعمار الإنجليزي في مصر وقبرص بأن تكون إدارات المؤسسات الإسلامية هناك تابعة للأوقاف وتنظيمها بحسب النموذج النمساوي الذي تم العمل به سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٨م، أثناء احتلال البوسنة والهرسك، وهكذا تم تطبيق النظام الأساسي الجديد للوقف في مصر وقبرص كما في البوسنة والهرسك(1).

وأثناء احتلال البوسنة والهرسك في عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٨م رأت الإمبراطورية النمساوية – المجرية أن هناك ضرورة للتعامل بالتنظيم الإداري للشؤون التعليمية والتشريعات القضائية العثمانية، وذلك من أجل تلبية رغبات السكان المسلمين هناك بشكل أفضل، وقامت حكومة ولاية

---

(1) Ismail Balic: Österrece Und Das Islamische Kulturerbe, Österreichisches Ost-Und Südosteuropa-İnstitut, Österreichichische Osthefte, Jahrgang, Wien 1973, P. 275 – 278.

سراييفو بطباعة وإصدار واحدة من أقدم السير وهي سيرة "محمد بن هشام"، وقاموس للكلمات العربية، وكتاب عن الأدب العربي، وعلم العروض، وذلك ضمن المقررات المدرسية بالمدارس الثانوية في البوسنة والهرسك.

وبعد مضي خمس سنوات على احتلال البوسنة والهرسك، صدر عن مطبعة الدولة التابعة للبلاط الإمبراطوري في فيينا سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م، كتاب "قانون الزواج الإسلامي"، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون المواريث الإسلامي حسب المذهب الحنفي، والذي أصبح مرجعاً مساعداً للقضاة النمساويين في التعامل مع الواقع الجديد، الذي لم يسبق لهم الاطلاع عليه بشأن الأحوال الشخصية للمسلمين في البلاد.

أما جوزيف هانس Josef Hans، المؤلف المُتوفَّى مؤخراً صاحب كتاب: "ديناميكية وعقيدة الإسلام" الطبعة الأولى صادرة في لندن Leiden سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩٥٧م، فقد كتب عرضاً موجزاً يتكون من ١٩٤ صفحة لرابطة القانون الدولي الإفريقية في لندن. وتم ترجمته حينها إلى اللغة الإنجليزية وأصبح المرجع الإمبراطوري الأساسي، وعُمل به رسمياً منذ العام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م.

إنّ السياسة الثقافية النمساوية في البوسنة والهرسك، عمدت إلى تشجيع اللغة والثقافة العربية على حساب الثقافة العثمانية. ولم يكن هذا نابعاً عن موقف سياسي نمساوي وحسب؛ وإنما ناجماً عن الانطباع السائد في فيينا بأنّ الثقافة العثمانية تُعد ثقافة غير جديرة بالاهتمام، ولا تتمتع بالأصالة بل اقتبست في الغالب عن أمم أخرى، كما كان يتردد آنذاك.

وانطلاقاً من هذا، عرفت البوسنة والهرسك في ظل الإدارة النمساوية إقبالاً على النمط المعماري العربي ـ الأندلسي، فظهرت أشكال هذا الفن المعماري في سراييفو، موستار، ترافنيك، بيهالتش، غراتشميكا، وبرود – البوسنية (Sarajevo، Mostar، Travnik، Behać، Gračanica، und Bosnisch-Brod) وهو ما يبدو ماثلاً حتى اليوم في عدد من المنشآت البوسنية العريقة مثل؛ المدارس، والحمامات، ومحطات القطارات، والمنشآت الإدارية. وفي العام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م، تم تأسيس معهد لتدريب المعلمين وسمي بـ (دار المعلمين) بغرض تأهيل معلمي الدين الإسلامي ومدرسة لتأهيل قضاة الشريعة، وتم تجهيز مبنى خاص بحكومة الولاية كان مبنياً على الطراز العربي – الأندلسي وفي هذه البناية يوجد اليوم متحف مدينة سراييفو Sarajevo.

وأيام الحكم العثماني في البوسنة كانت الفتيات المسلمات يتلقين تعليمهن في منازلهن، إما عن طريق الأم أو بواسطة معلمة تأتي إلى البيت، بالإضافة التحاق الفتيات بمدرسة أساسية لتعلّم الدين،

حيث يتعلمن فيها الكتابة العربية وقراءة القرآن. كما قامت الإدارة النمساوية – المجرية بتأسيس مدرسة إسلامية حديثة للبنات على سبيل التجربة، وبعد فترة لاقت هذه المدرسة إقبالا شديداً فتم تشييد مدارس مشابهة لها في المدن الكبيرة الأخرى. كما لعبت المدرسة الثانوية لتعليم الشريعة التي تأسست في العام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، دوراً مهماً في تخريج مفكرين مسلمين جدد بوجاهة أوروبية، فإلى جانب البرنامج الخاص بالمدارس الثانوية تم تزويد الطلاب في هذه المدرسة بشكل خاص بدروس اللغة العربية وحضارة وتاريخ الإسلام. كما أن التلاميذ المسلمين بالمدارس الثانوية الأخرى في البلاد كان لهم حق الاختيار ما بين اللغة العربية أو اليونانية، وغالباً ما كان يقع اختيارهم على العربية. وهذه المدرسة لم تعُد موجودة منذ عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، إلا أن تدريس اللغة العربية بأي مدرسة ثانوية أخرى في سراييفو يتم على أساس اختياري.

الجهة المنظمة التي تستحق الاحترام والتقدير هي إدارات التعليم النمساوية وكذلك مدرسة غازي خسروبك Gāzi Husrewbeg Medresse التي احتفلت في العام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٧م بذكرى مرور ٤٠٠ عام على تأسيسها، والتي قامت بتحديث أسلوب التعليم فيها، وإجراء تغيير لأهدافها وتخلت عن عزلتها من أجل الانفتاح على العالم، وبذلك استطاعت هذه المدرسة تخريج مجموعات متتالية من المفكرين البارزين (أمثال: حازم شابنوفيتش Hazim Ŝabanović الذي كان عالم في الدراسات العثمانية ومؤرخ، واليجا بيجيتيتش Alija Bejtić وهو عالم بتاريخ الفنون ومهندس معماري، وكمال هيريلجا Kemal Hrelja وكان خبيراً اقتصادياً، وسافت كاتوفيتش Safet Ćatović وهو بروفيسور في علم الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية، وغيرهم كثير)، وكان لهم شهرة كعلماء حتى خارج وطنهم. ويوجد من خريجي هاتين المدرستين اللتين أسستهما النمسا Österreich، أي المدرسة الثانوية لعلوم الشريعة، ومعهد القضاء الإسلامي، ومن خريجي مدرسة غازي خسروبك، من يعمل في بعض فروع الحياة الثقافية بالبوسنة، ويتطبع بنفس الطابع، ورغم ما طرأ على تلك المؤسسات التعليمية من تجديد إلا أن العلم الإسلامي متأصل في جذورها. ومن تلك الأوساط الأدبية برز مؤخراً أحد مؤلفي القصص والروائيين الكبار، وهو ميساسيليموفيتش، مؤلف رواية (الدرويش والموت)، التي حطمت الرقم القياسي في الأدب اليوغسلافي، ورشحته لنيل جائزة نوبل.

يعود الفضل للجهود التي بذلها المستشرقون النمساويون في جمع معظم النتاج الأدبي العثماني الموجود في مكتبة البلاط الملكي، وذلك في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث سنجد أسماء المدارس السائدة مرارا في المحررات اليدوية للدليل القديم، مثل بيداوي (Baidawi)، حلبي (Halabi)، وموﻻ خوسروف (Mulla Husrew)، وغامي (Ĝāmi)، وبرجوي (Birgiwi).

كما أن القوانين العثمانية حاضرة بشكل كبير، فمثلاً توجد مجلة القانون المدني العثماني (Megella) بنسختها العثمانية والعربية والألمانية والبوسنية (الصربية الكرواتية). وبجهد كبير تم جمع الصحف العثمانية والتقاويم السنوية.

وقد تم تجميع قدر كبير من الأدب الشعبي الإسلامي في مكتبة البلاط الملكي، فيوجد إلى جانب الأساطير: (ألف ليله وليلة وحكايات الأربعين وزيراً)، وهناك أيضاً الحكايات والخرافات المرتبطة بالحيوانات والنوادر وغير ذلك، وبالطبع لم تخلُ من كوميديا الفلسفة الشعبية والسخرية لنصر الدين خوجه Nasreddin Hoca (بالعربية جحا) والتي يضفي من خلالها نوعاً من البهجة والبساطة الممزوجة بروح الفكاهة على الحياة الشرقية.

لقد انصب الجزء الأكبر من الاستشراق على الأدب واللغة العربية حيث مكنت غزارة هذه الأعمال والتي ترجم الكثير منها إلى اللغة اللاتينية من التعرف على الجانب المشرق للأدب العربي القديم. ومن الملفت للنظر أن العدد الأكبر من المترجمين والناشرين لأعمال الأدب العربي كانوا من اليهود الأوروبيين والذين عُرفوا في القرون الوسطى بأنهم لا يقوموا بالتجارة وتبادل البضائع فقط، بل في التبادل الثقافي بين الشرق والغرب أيضاً.

ويعود الفضل لجهود علماء الدراسات الإسلامية النمساويين والمستشرقين والمحبين للاستشراق في تحصيل معظم المطبوعات العربية والتركية والفارسية التي ظهرت في إسطنبول Istanbul والبلقان Būlāq عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، وحِفظها كذلك في المكتبات النمساوية وبالتحديد في المكتبة الوطنية النمساوية. كما يمتلك أرشيف الدولة ومعهد الاستشراق التابع لجامعة فيينا ومكتبة الكاهن ميشيتر، وكذا مؤسسة زنكت فلوريان Sankt Florian مخزون قيم من الكتابات اليدوية الإسلامية.

كما توجد بترتيب متناسق في أكبر المكتبات الوطنية؛ مجموعات من النوادر، والكتب التاريخية، والمعاجم، والمؤلفات الطبية، والفلسفية والدينية والتشريعية، وكذا في مجال علم الطبيعة، والأساطير والحكايات، والتي تعتبر شاهدا معبراً عن مدى الشغف العلمي والتطلع المعرفي والفكري لأولئك الرجال الذين كان لديهم الكفاءة في إدارة المكتبة النمساوية. لقد وفرت مكتبة: (بلاتينا) العريقة مكانا رحباً لشعراء الكلاسيكية الإسلامية، ومنهم الفردوسي، وحافظ، وسعدي، وعمر الخيام، والأنزوري، وجلال الدين الرومي، والشاعر الفارسي عبيد زكاني، ويونس آمري، وباقي، ونديم، والشاعر العثماني نرجيزي، والشاعران العربيان المتنبي وأبو نواس، وكذلك شعراء العرب ما قبل الإسلام. وقام العديد من الكتاب والأدباء المشهورين بالترجمة والدراسة لأعمال هؤلاء الشعراء وكان من بينهم جوزيف فون هامر- برجشتال (Josef von Hammer-

Purgstall)، ويوهان فولفجانج فون جوته (Johann Wofgang von Goethe)، ويعقوب فون فالنبرج (Jacob von Wallenburg)، وفريدرش روكيرت (Friedrich Rückert)، وفيكتور رومانوفيتش روزن (Victor Romanovič Rosen) وغيرهم. وعُثر في المكتبة الوطنية النمساوية على إحدى النسخ للأديب الكبير جوته Goethe (ديوان الغرب والشرق) وعليها كتابات يدوية في صفحة العنوان بخط الشاعر الأصلي نفسه. أما ما تم تحصيله من البرديات فما زال النتاج العربي والمصري القديم منها قيد الدراسة، ومن أشهرها عالمياً الجزء الخاص بالارثدوك راينر Rainer والتي تقارب ١٠٠٠٠٠ مائة ألف عمل، كما توجد مخطوطات شرقيه ذات قيمة عاليه ضمن المجموعات التي تم تحصيلها منذ العام ١٢٨٣هـ / ١٨٦٧م، وحتى اليوم والتي لم يعرف بوجودها إلا منذ وقت قصير.

يبدو أن جمع الخرائط تم عبر سلسلة متعاقبة من الرحالة والمرشدين الأوائل إلى الشرق وأيضاً بواسطة الخرائط العثمانية القيمة، وتوجد إحدى هذه الخرائط والتي يعتقد أنها قد أُنتجت في فترة الحصار العثماني الثاني على مدينة فيينا، وتبين الخريطة أن العاصمة النمساوية تشكل جزءاً من الدولة العثمانية.

من بين الموروث الخاص بالشاه جيهان h ĞihanŠā ١٠٣٧هـ - ١٠٦٨هـ / ١٦٢٨م - ١٦٥٨م، تحتفظ المكتبة الوطنية بقطعة قماش حريرية (عمامة) عليها كتابات قرآنية بالخط العربي. ومن بين الأشياء النادرة جداً كذلك بعض الأوراق الجلدية (رق) المحتوية على كتابات قرآنية بالخط الكوفي، وكذا قرآن ثُماني الشكل، مكتوب بالخط المنمق الصغير، حيث يُعتقد بأنه قد وجد في موقع تركي بالقرب من مدينة فيينا في العام ١٠٩٤هـ /١٦٨٣م.

بالإضافة إلى ذلك توجد كتابات يدوية للحريري (المقامات) والتي تعود لسنة ٥٢٥هـ/ ١١٣١م، وكذا تاريخ سليمان الثاني الكبير حتى تاريخ ٩٦٢هـ / ١٥٥٥م - ٩٦٣هـ / ١٥٥٦م، لمؤلفه كوجا ناشنج (Quğa Nišānğ) وأيضاً العمل الرائع (صبحة الأخيار) للمؤلف العثماني محمد بن شيخ رمضان Muhammad ibn Šayh Ramadān وأخيراً الكتاب الأقدم للطب للمؤلف الحراوي al-Harawi وهو باللغة الفارسية الجديدة ويعود للعام ٤٤٧هـ/.١٠٥٦م.

تهتم حاليا العديد من المعاهد الجمعيات النمساوية بالموروث الأدبي الإسلامي والتي من أهمها المعهد الشرقي التابع لجامعة فيينا والذي تأسس في عام ١٣٠٣هـ / ١٨٨٦م، وجمعية هامر برجشتال التي تأسست في عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م، والأكاديمية الدبلوماسية التي تأسست في عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م، وكان المعهد المذكور مؤخراً يقوم بالمهمة التي شغلتها المدرسة العامة للغات الشرقية منذ عام ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م إلى ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

ظهرت مجلة أخبار الشرق الذائعة الصيت التي أصدرها أوائل المستشرقين النمساويين وبجانبها أيضاً المجلة الربع سنوية (جريدة) بستان Bustan والتي كان لها جمهور عريض في الفترة من عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م الى عام ١٣٩١هـ / ١٩٧٢م، وقد انصب اهتمام المجلة على النواحي الأدبية والسياسية والاقتصادية والإسلامية، بالإضافة إلى ذلك صدرت مجلة فوكس الشرق Vox Orientis للأديب الفارسي علي أصغر عزيزي Ali Asgar Azizi بمدينة فيينا في الفترة من عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م إلى عام ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م .

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ظهرت عدد من الأعمال التي غيرت مجرى الحياة، والتي جددت الدعوة القديمة للمستشرقين النمساويين. وعلى سبيل الذكر فقد صدرت عدة أعمال لهؤلاء المستشرقين ومنها:

(علم الدراسات العثمانية، وحضارة البلقان، وعلم الدراسات الفارسية) لـ هربرت دودا (Herbert W. Duda)

(علم الدراسات العربية) لـ أدولف غرمان (Adolf Grohmann)

(علم الدراسات العثمانية، والحضارة الإسلامية، وعلم التاريخ) لـ هربرت جانسكي (Herbert (Jansky

(علم الدراسات العثمانية) لـ ريشارد كروتل (Richard F. Kreutel)

(علم الدراسات العربية والحضارة الإسلامية) لـ هانس غوتشالك (Hans Gottschalk)

(الحضارة الإسلامية وعلم الموسيقى) لـ أرنست بانرث (Bannerth)

وعززت النمسا من قدراتها الفكرية وإمكانياتها التنافسية مع بقية الأمم من خلال دعم الموروث الإسلامي والحفاظ عليه، وساهمت بشكل جوهري في التقارب والتفاهم مابين الشعوب[1].

ثانياً: أثر النمسا على إصلاح الإدارة في الدولة العثمانية:

– مرّ معنا سابقاً – أن مرحلة جديدة من الإصلاحات بدأت عقب الفتك بالإنكشاريين داخل الدولة العثمانية والتي جذبت انتباه مجالس الوزراء الأوروبية. كانت القوى العظمى تتسم بالفضول، وينتابها قلق إزاء الاستفادة من الجهد الذي يبذل في سبيل إعادة الدولة العثمانية مرة أخرى بغرض

---

(1) Ismail Balic: Österrece Und Das Islamische Kulturerbe, Österreichisches Ost-Und Südosteuropa-İnstitut, Österreichichische Osthefte, Jahrgang, Wien 1973, P. 278 – 281.

زيادة نفوذهم في الشرق الأدنى، وحاولت تلك القوى التدخل في حركة الإصلاح وتنظيم توجهها من خلال إسداء النصح للعثمانيين، أوتشغيل مستشارين أوروبيين في خدمة السلطان.

وعلى الرغم، من أنه قد تمَّ بالفعل بحث مواقف بريطانيا العظمى وروسيا أوفرنسا تجاه الدولة العثمانية[١] بينما لم يحظ **موقف النمسا** بمثل ذلك على الرغم من اتصالها الوثيق بالدولة العثمانية من خلال حدود أكثر طولاً من تلك التي تربطها بأي دولة أوروبية أخرى، وأيضاً تربطهم مصالح اقتصادية وسياسية شاملة. في الواقع، كان ميترنيخ مهتماً بالموقف الداخلي الضعيف لجوار النمسا الجنوبي. لا يوجد كتاب أومقال يذكر ذلك وحتى أن أحدث الدراسات التي تمَّ نشرها بشأن الوجود النمساوي في الشرق لم تذكر ذلك أيضا[٢]. والأسوأ من ذلك، أنه عندما تناول أحد المؤرخين هذا الجانب بنى آراءه في هذا الصدد على الشائعات وتأكيدات ليس لها أي أساس دون الرجوع لمصادر مناسبة. وفيما يخص النتائج التي توصل إليها، فتطابقت مع آراء (ميترنيخ) العامة بصفته رجل دولة رجعي يقاوم حدوث أي تقدم.

وكما سيتضح لنا – مما سيعرض لاحقاً – أن (ميترنيخ) لم يكن عدواً لحركة الإصلاح العثمانية رغم موقفه المحافظ الذي أدى لنقده بعض جوانب تلك الحركة. والجدير بالذكر، أن آراءه في هذا الشأن قائمة على رؤيته الدولية المحافظة وتطابق تلك المرتبطة بالإصلاحات في ملكية هابسبورج والبلدان الإيطالية[٣]. إن ما كتبه Alan Reinerman عن موقف ميترنيخ من التغيرات التي شهدتها Apennines يمكن تطبيقه على موقفه من الدولة العثمانية إذ ذكر "**إن منهجه في الإصلاح كان إدارياً في طبيعته وليس سياسياً. كان ميترنيخ يأمل أن تطبيق الابتكارات الإدارية والمالية والقضائية والإنسانية -التي ظهرت في العصر الثوري- كافياً لإرضاء الرأي العام وبذلك لن تكون هناك حاجة لابتكارات الثورية السياسية. كان إنشاء إدارة عصرية تتسم بالكفاءة وتلبي الاحتياجات العامة، إصدار قوانين إنسانية ومنصفة، وجود نظام مالي دقيق، سياسة رفاهية تتسم بكونها أبوية تجاه الفقراء وتشجيع حكومي للتنمية الاقتصادية -وإجراءات أخرى من شأنها أن تسهم في تعزيز الرضاء العام دون إضعاف النفوذ الملكي- يعد أساس برنامج ميترنيخ**

---

(1) Rodkey, ‘Lord Palmerston I,’ 570–93; Rodkey, ‘Lord Palmerston II,’ 193–225; Todorova, ‘British And Russian,’ 17–41; For All Studies On French Assistance In The Reforms Pursued In The Near East See Re´Gnier, Les Saint-Simoniens; Gaultier-Kurhan, Mehemet Ali.

(2) Buchmann, O ¨ Sterreich, 187–204; Fischer, O ¨ Sterreich, 60–123.

(3) Siemann, Metternich, 104–5; Reinerman, ‘Metternich And Reform,’ 524–48.

الإصلاحي"[١].

لا يكمن اهتمام ميترنيخ بأوضاع الجوار الجنوب شرقي للنمسا -الذي اتسم بالضعف في النفوذ والمصالح الاقتصادية لمملكة هابسبورج في تلك الرقعة -ولكنه كان يرجع لطبيعته لجمع أكبر قدر ممكن من البيانات بغرض تحليل السياسات الأجنبية والأوضاع الداخلية الخاصة باللاعبين الرئيسيين والثانويين على ساحة الدبلوماسية الأوروبية. في تلك الآونة، كانت الدولة العثمانية تنتمي للفئة الثانية (اللاعبين الثانويين) ولكن كان الحفاظ عليها أحد أهم أولويات الدبلوماسية النمساوية.[٢] علاوة على ذلك، كانت الإصلاحات المتبعة في هذا الجزء من العالم ظاهرة لم يتمكن ميترنيخ من إغفالها ولاسيما عندما أثرت أحوال"رجل البوسفور المريض" ويقصد هنا الدولة العثمانية على العلاقات بين القوى العظمى وبالتالي مسار الأحداث في القارة بأكملها.

لم يكن التوجه العام ناحية الشرق بناء على أي مفاهيم مسبقة مثالية ولكنه كان بناء على تحليل صارم للمعلومات التي جمعها (ميترنيخ) بشتى الطرق. كان المصدر الأول والأكثر أهمية يتمثل في التقارير التي جمعها ليس فقط العملاء النمساويون بل البروسيون وآخرون يمكثون في الإقليم العثماني. تمَّ الحصول على الوثائق من الدبلوماسيين غير النمساويين إما عن طريق تسليمهم طوعاً أومصادرتهم من جانب Cabinet Noir. وكان المصدر الثاني للمعلومات من لقاءات (ميترنيخ) مع الدبلوماسيين النمساويين والأوروبيين والمستشرقين والمسافرين. وقام بذلك أيضا في القضاء وفي قصره وكان يطرح موضوعات ذات أهمية بالنسبة له- وذلك عقب عودته إلى المنزل في المساء وبسبب كرهه للكلام الذي لا طائل منه- منها موقف الدولة العثمانية ضمن القوى العظمى. كان باستطاعة من يشتركون في تلك السهرات التعبير بحرية عن أرائهم. من أبرز النمساويين الذين اشتركوا في تلك المناقشات صديق (ميترنيخ) ومعاونه Friedrich von Gentz والممثل الدبلوماسي للبابا Franz Von Ottenfels وBartolomäus von Stürmer والمستشرق والمبعوث النمساوي في أثينا Anton Prokesch von Osten وأحيانا Erzherzog Johann الذي كان مهتما بتلك القضية وJoseph Hammer Von Purgstall الذي كان يحضر بصفة غير منتظمة ويرجع ذلك للتوتر الذي كان يشوب علاقته مع، مترنيخ.

أخيراً، كان (مترنيخ) يحاول اكتساب معرفة دقيقة عن الموقف الحقيقي السائد في الشرق، عن

---

(1) Reinerman, 'Metternich And Reform,' 526–7.

(2) Schroeder, Transformation, 620–1.

طريق قراءة مؤلفات في هذا الشأن، ويمكن العثور على بعض تلك الكتب، وبها ملاحظاته التي دونَّها في الهوامش في مكتبة قصره.

أدت كافة "قنوات المعلومات" وصول (ميترنيخ) إلى الاعتقاد بأن الدولة العثمانية كانت بمثابة جسدٍ يعاني من مرض مزمن ويتعذر شفاؤه. حيث تعرضت الدولة العثمانية للعديد من الضربات في الماضي منها الحروب على سبيل المثال، ولكنها من المفترض ألا تؤثر على فرد يتمتع بالصحة ولكن لها أكبر الأثر على رجل يتعذر شفاؤه، وبالتالي فإن أي صدمة عنيفة من الممكن أن تؤدي لوفاة هذا الشخص في غضون ٢٤ ساعة واعتبر أحد المعماريين الدولة العثمانية "بناءً قديماً اخترقته أبواب ونوافذ أكبر حجما منه مما سينتج عنه تحطمه يوما بعد يوم بعد تعرضه للضربة الأولى".

يعد ذلك من الآراء التي تتسم بالتفاؤل فيما يخص الوضع المؤسف التي أصبحت عليه الدولة العثمانية، ويرجع هذا الرأي لمعرفته بالضعف_الاقتصادي، الإداري والعسكري الذي ألم بالدولة أيضاً يرجع إلى التقارير التي قدمها الدبلوماسيون النمساويون والبروسيون في إسطنبول كاشفة عن الضعف الذي أصاب اندماج العثمانيين مع دولتهم، وعدم حرصهم على المشاركة في العملية الإصلاحية وعدم رغبتهم في مواجهة التحديات الصعبة، كما تمَّ إثباته في أوقات الخطر. وأظهروا عدم رغبة في الدفاع عن العاصمة حين كان الروس أوالمصريون على أعتابها في عام ١٢٤٤ هـ/ ١٨٢٩م ومرتان في ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. في تلك المواقف الصعبة، سادت حالة من اللامبالاة العامة بين الشعب عامته وصفوته ولم يستطع السلطان محمود الثاني الاعتماد على وطنيتهم لدعم عرشه غير المستقر.

وأكد الوضع المحزن الذي آلت إليه الأمور في الدولة العثمانية حقيقة أن الحكومة لم تحاول جاهدة لتغيير هذا القدر خشية أن تسفر أي محاولة لرفع الحماس الوطني عن فقدانها السيطرة على مسار الأحداث[١]. لم يكن توجس الحكومة من غدر مواطنيها دون أساس وذلك لأنه في الأوقات العصيبة تظهر الشكاوى في المجتمع التي قد تصل لحد تغيير من هم على رأس جهاز الدولة -وبما فيهم الحاكم- حتى في أوساط الجماعات المحافظة (العلماء). ولا عجب في عدم تمتع حتى القوات العثمانية بقدر ضئيل من الثقة في ملكهم وفي بعض الأحيان، لا يتمَّ إرسالهم لمنازلة العدو خوفاً من أن يتركوا الميدان. وكان هذا القلق مبررا إذ انسحب جزء كبير من الجيش في صيف عام ١٢٥٥هـ/

(1) Ottenfels To Metternich, Constantinople, 31 December 1832, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 55.

١٨٣٩م وانشق الأسطول كاملاً.[١]

إن الأزمة العميقة الني كان يمر بها جهاز الدولة والمجتمع – الذين لم يتوقعوا صمود الدولة طويلاً، وسألوا الأجانب عن الفترة التي يتوقعوا أن تظل فيها الدولة باقية هل هي ست، خمس سنوات أوأقل[٢] - لم يترك مجالا للشك بالحاجة الماسة لإجراء إصلاحات، ولم يكن (ميترنيخ) معارضا لتلك الإصلاحات. وعلى الرغم من ذلك، فإنه اعتقد بأن مشكلات الدولة العثمانية لا تكمن فقط في تأخرها عن الغرب في مجال التكنولوجيا، ولكن أيضاً في التراجع العام الذي شهده المجتمع بأكمله، ورأى أن التغيرات ليست تجميلية فقط، وأن مجرد تطبيق المنجزات التقنية والتحضر الغربي لم يكن كافياً[٣].

وفقاً (لميترنيخ)، فيتمثل الهدف الرئيسي من الإصلاحات في إحياء المجتمع العثماني واتساقاً مع تفكيره المحافظ، فإنه رأى بأنه يجب على السلطان اتباع الإصلاحات مع الأخذ في الاعتبار التاريخ والتقاليد ولاسيما الدين الذي كان يعد بمثابة الأساسية الأيدولوجيه التي يستمد السلطان منها قوته، وأيضاً رابط أساسي بينه وبين رعاياه مما يبقي الدولة متماسكة.[٤] في رأيه، أن أي محاولات للتدخل في العادات العثمانية والمبادئ والممارسات الدينية كما هومحدد في القرآن –بمعني أخر أي تعدٍّ على طريقة الحياة التقليدية في المجتمع العثماني- كانت السبب الرئيسي وراء "انعدام طاقة الأمم الإسلامية في التعرف على نفسها"[٥]. وكان لابد أن ينتهي السير في هذا الطريق إلى دمار حتمي لأنه كما ذكر الأمير :فإن الرماد لا يشتعل" [٦].

وبالتالي، فقد قوبلت كل إهانة جادة للعادات والتقاليد العثمانية برفض (ميترنيخ). ومثال على ذلك، الحفلة المسائية التي أقامها السفير البريطاني Sir Robert Gordon في إسطنبول على السفينة الحربية Blonde في ٢٩ رمضان ١٢٤٤ هـ/ ٤ نوفمبر ١٨٢٩م عقب انتهاء الحرب الروسية العثمانية. مرت تلك الليلة تحت رايات القوى الخمس العظمى والراية العثمانية في إطار

(١) انظر، المبحث الأول من الفصل الأول، من ص ٢٢٥ وما بعدها.

(2) Bockelberg To Frederick William III, Vienna, 15 January 1839, Gsta PK, HA III, Mda I, 6032; Stu¨Rmer To Metternich, Bu¨Yu¨Kdere, 22 July 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 69.

(3) Metternich To Ottenfels, Vienna, 22 February 1833, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 59.

(4) Metternich To Esterha´Zy, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, England 237.

(5) Metternich To Trauttmannsdorff, Vienna, 19 February 1833, Hhsta, Stk, Preussen 152

(6) Ibid

ودي وبحضور الأعيان محاولين إظهار المودة واتفاقهم مع العادات الأوروبية، باستثناء أكل الخنزير، وازدراء عادات المسلمين باتباعهم سلوكاً غير لائق إذ احتسوا الكثير من الشمبانيا ولعبوا القمار ورقصوا polka مع السيدات الأوروبيات.

أبدي (ميترنيخ) تعاطفه مع الخوف الذي انتاب المبعوث البروسي Camille Royer de Luynes في إسطنبول بأنه بقرب هؤلاء الأفراد من السلطان مما ينذر بأنه" لا يوجد مؤشر لنجاة هذه الدولة".[١] أبدى قاضي القضاة/المستشار تخوفه من سوء التنظيم الذي ساد الدولة الدينية.[٢] لم يتظاهر قاضي القضاة/المستشار بالأسف على سلوك العثمانيون البارزون في التعليمات الصادرة منه إلى الممثل النمساوي في إسطنبول Franz Freiherr Von Ottenfels:

"تتألف حياة الإمبراطوريات من قوى أخلاقية ومادية. يجب أن تتفق القوى المادية مع القواعد الأخلاقية، وطالما بقيت القواعد الأخلاقية كما هي لا يزال الأمل في التجدد باقياً. تكفي ملاحظتك بخرق الشخصيات المرموقة في الدولة العثمانية، وأبرز أعضاء العلماء لتعاليم القرآن الكريم أثناء الليلة المشينة بإدانة هذا الحدث. وتكمن آخر قوة ترتكز عليها الدولة العثمانية في مبادئها الدينية التي إذا ما أصابها الضعف فتتلق الإمبراطورية بذلك ضربة قاصمة في أساساتها. وللعديد من الأسباب، أعتقد بأن لي الحق في التنبؤ بأنه سيكون للمأدبة التي أقامها السيد/ جوردون تداعيات أكثر خطورة من تلك التي صاحبت توقيع اتفاقية أدرنة.[٣]

إن تأمل (ميترنيخ) للإسلام له سبب أكثر عقلانية من ذلك الذي يمكن تصوره للوهلة الأولى إذ جاء نتيجة رأيه بأن الإسلام هوالعامل المشترك الذي يربط العثمانيين بالسلطان وليس وجود جماعات عرقية مختلفة. دون هذا الرابط، الذي تمَّ ترسيخه في أوائل وجود الدولة، كان السلطان سيفقد نفوذه ليحكمهم ولاسيما عندما أظهر بعض رعاياه ميلهم تجاه القومية والليبرالية وهذا ما رآه (ميترنيخ) كارثياً. إذا تمَّ إضعاف دور الإسلام، فإن الدولة متعددة الأعراق التي لا تزال على مستوى الإقطاعية الأوروبية التي كانت سائدة من القرن الحادي عشر إلى الخامس عشر ستفني.

تكمن المشكلة الرئيسية في أن المراهنة على الإسلام كعائق أمام بعض الأفكار التي يعتبرها (ميترنيخ) مدمرة لن تستمر. وترتب على ذلك، بأنه على الرغم من احترامه للإسلام كشرط أساسيٍّ

---

(1) Royer To Frederick William III, Pera, 5 November 1829, Gsta PK, HA III, Mda I, 7268.

(2) Maltzan To Frederick William III, Vienna, 4 And 22 December 1829, Gsta PK, HA III, Mda I, 6013.

(3) Metternich To Ottenfels, Vienna, 2 December 1829, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 39.

لتطور الدولة المسلمة، ولكنه اكتشف في نفس الوقت في هذا الدين العائق الرئيسي لإحياء الدولة وأن تصل لمستوى البلدان الأوروبية وذلك لأنه يشكل هيكلاً مختلفاً للمجتمع مرتبطاً بأصول قائمة على القانون الديني، وأن أي محاولة لإعادة بنائه بالكامل ستؤدي إلى تفككه. وبناء على ما تقدم، فإنه توصل لقناعة أعلنها في أواخر عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م:

"إن بعض الدول تشبه الأفراد الذين لا يتمتعون بصحة. والدولة العثمانية هي تلك الدولة، لأن الإسلام لا يسمح بوجود بنية في الدولة. ومن وقت لآخر يتطور المرض العضال. من الممكن أن تتم معالجة الفرد لبعض الوقت ولكنه لا يتعافى تماماً.يستمر الداء المزمن ولا يمكن إزالته من الجسم. لم يختف تشاؤمه حتى في نهاية الصراع العثماني-المصري الثاني ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م – ١٢٥٧ هـ/ ١٨٤١م عندما أنقذت النمسا والقوى الكبرى دولة السلطان من الخطر" ساعية في نهاية الحرب العثمانية-المصرية للوصول لدليل لإقرار السلام في الدولة العثمانية وإعادة بنائها على أسس جديدة، أوحتى إعادة إحياء الصرح الاجتماعي القديم الذي كان الإسلام أساسه، وساهم في حياة الدولة، ولكنه أيضاً تسبب في انهيارها إذ يعد بمثابة نوع من المدينة الفاضلة التي يتعذر تحقيقها"[(١)].

وبالرغم من ذلك، فإن (ميترنيخ) يرى أن الإسلام لا يضمن إحياء الدولة العثمانية، وأصر أن التأكيد على هذا المعتقد مع التحسن الحذر الذي طرأ على الأداء غير الجيد للحكومة، المحاكم والجيش لن يضمنا بقاء الدولة طويلاً. ويعني (ميترنيخ) ب"الحذر" تطبيق النماذج الغربية لاختلاف المجتمع العثماني عن ذلك الأوروبي في نقطة أساسية ألا وهي الدين. وكان اقتناعه تاماً بأن المنجزات التي حققتها البلدان الأوروبية لا تتماشى مع الأعراف الإسلامية وليس بالضرورة أن القانون الذي يعمل جيداً في فرنسا أوبريطانيا العظمى يكون مفيداً في وسط مختلف ثقافيا.[(٢)]

وبالفعل فإن (ميترنيخ) يرى أن المحاولات الرامية لإعادة بناء الدولة العثمانية من خلال التقليد الأعمى للأطر التشريعية للبلدان الغربية دون اعتبار لعادات الشرق المختلفة من أحد لأهم أسباب زوال الدولة. تتمثل الأسباب الأخرى في التنوع العرقي للسكان أوالهزائم التي عانت منها الإمبراطورية خلال حروب المائة عام السابقة[(٣)] وهوكان دائماً ما يحذر العثمانيون من اتخاذ ذلك المسار حيث ذكر: "لا تقترضوا من نماذج الحضارة الأوروبية التي لا تتفق مع مؤسساتكم لأن

---

(1) Metternich To Apponyi, Vienna, 5 May 1841, Hhsta, Sta, Frankreich 322.

(2) Maltzan To Frederick William III, Vienna, 5 December 1839, Gsta PK, HA III, Mda I, 7350.

(3) Metternich To Apponyi, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, Frankreich 322.

المؤسسات الغربية قائمة على مبادئ مختلفة عن تلك التي تعد أساسية لدولتكم. إن الأساس الذي يقوم عليه الشرق هوالقانون المسيحي، وأنتم تمارسون الإسلام، ولا يمكن أن تعثروا على مجتمع مسيحي".(١) أو"أقم حكومتك بناءً على احترام مؤسساتكم الدينية، والتي تشكل الأساس الرئيسي لوجودكم بصفتكم قوة، وهي أيضاً تمثل الرابطة الأولى بين السلطان ورعاياه المسلمين. نظّم إدارتك، أصلحها، ولكن لا تطح بها لتحل محلها نماذج غير مفيدة لكم، وتعرضوا الملكية للنقد إذ لا يعلم المنتقد قيمة ما يهاجمه أوما يرغب في أن يحل محله.... نحن بذلك نعيق الباب العالي عن إجراء تحسينات على النظام الإداري، ولكننا نوجه إليه النصح بألا يبحث عن نماذج لتلك التحسينات في بلدان وثقافات أخرى، لا يوجد لديها ماهومشترك مع ظروف الدولة العثمانية. وألا تحاكي تلك البلدان التي تعد أنظمتها القضائية الأساسية مخالفة لتقاليد الشرق، وينبغي مقاومة إحضار الإصلاحات إلى المناطق الإسلامية إذ ينقصها القوة البناءة والتنظيمية"(٢).لا تعني معارضة (ميترنيخ) للتقليد الأعمى للنماذج الأوروبية أنه ضد توجه الباب العالي للغرب للإستفادة منه. فقد أراد فقط تطبيق المنجزات الغربية ولكن بحذر ولاسيما "على الطريقة العثمانية وليس على غرار الطراز الفرنسي، الإنجليزي، الروسي أوالنمساوي"(٣).ودافع عن وجهة نظره قائلاً إنه ينبغي على الدولة العثمانية "البقاء إسلامية".(٤)

عرض (ميترنيخ) هذا الرأي للدبلوماسيين العثمانيين المقيمين في فيينا أوالمسافرين عبر تلك المدينة، ولم يخف عن محمود الثاني أنه "سيكون من الأفضل اتباع مسار تقليدي لإحراز تقدم أكثر من فقدان تعاطف رعاياه من خلال الهوس الذي ساد بظهور الابتكارات والإصلاحات التي تكون في أغلب الأحيان تقليداً رديئاً(٥). وفقاً (لميترنيخ)، فإن محمود الثاني قد اختار المنهج الثاني(٦).وجه إليه (ميترنيخ) اتهاماً ببدء إصلاحات سطحية، وعدم الانتهاء منها -وبمعني آخر تدمير المؤسسات القديمة دون إحلال غيرها(٧)- ويتمثل الاتهام الثاني في البدء في الاتجاه الخاطئ أوالاستمرار بشكل

---

(1) Metterniсh To Esterha´Zy, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, England 237.

(2) Metternich To Esterha´Zy, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, England 237.

(3) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 3 December 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 72.

(4) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 23 February 1836, Bhsta, MA, Wien 2406.

(5) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 23 February 1836, Bhsta, MA, Wien 2406.

(6) Lamb To Palmerston, Vienna, 18 June 1834, PRO, FO 120/145.

(7) Metternich To Apponyi, Vienna, 13 July 1839, Hhsta, Sta, Frankreich 315; Metternich To Stu¨Rmer, =

خاطئ على النهج الذي وضعه سليم الثاني وذلك عندما حاكى ظروف القوى الغربية والتي لم يكن من الممكن تطبيقها في الدولة المسلمة[١].

كتب (ميترنيخ) في أعقاب وفاة السلطان محمود الثاني قائلاً:

"كان التركيز على شكل الأمور أكثر من مضمونها، وذلك من أخطر الأخطاء التي ارتكبها محمود الثاني، إذ نسب قيمة مشروعه إلى الشكل أكثر من المضمون. وعلاوة على ما تقدم، فإنه بدلاً من أن يتخذ الإجراءات التي من شأنها أن تكون ذات فائدة في حال تمَّ تنفيذها وفقا للنموذج المحلي للدولة، فلم يتردد في تطبيق تلك الإجراءات بطريقة مختلفة تماماً"[٢].

اتسمت مواقف (ميترنيخ) تجاه الحركة الإصلاحية في الشرق ومجهودات محمود الثاني الإصلاحية بكونها محافظة وكان يشاركه فيها دبلوماسيون نمساويون وبروسيون ومستشرقون وأفراد من سلالة هابسبورج. وفي ذلك الوقت، كان لمحمد علي أراء مشابهة وهوالذي حول مصر إلى قوة إقليمية من خلال إصلاحاته. كان محمد علي- وهو من معجبي نابليون- مقتنعاً بأنه ينبغي تطبيق الابتكارات المُستقاة من الغرب في الشرق تماشياً مع التقليد العثماني المسلم. ولذلك، فقد كان تطبيق كل ما هوغربي هرباً من التقليد الأعمى لكل ماهوحديث وتطبقه البلدان الأوروبية تماشيا مع التقاليد المحلية. ولا حظ رحالة بريطاني –John Bowering- ذلك وعلق قائلاً: "إنه ليس بمقدورنا التقدم بالسرعة التي نتمناها، ولا أن نفعل كل ما نرغب به، وإذا قمت بارتداء البنطلون الخاص ب Colonel Campbell فهل سيجعلني ذلك طويلا مثله؟"[٣]

والجدير بالذكر فيما يخص محمد علي، أنه على الرغم من عدم قدرة (ميترنيخ) على إخفاء شكوكه بشأن قدرات محمود الثاني –بصفته الحاكم الشرعي الذي ما كان دائماً ما يمنح محمد علي الدعم في الأمور المتعلقة بالسياسية لم يتردد في الإقرار بذكائه وعبقريته وقدراته التنظيمية الفائقة وطموحه وأحيانا غدره، وكان (ميترنيخ) معارضا لمحمد علي الصعيد السياسي وحتى

=

Vienna, 30 July 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 71.

(1) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 26 March 1841, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 83; Beauvale To Palmerston, Vienna, 19 May 1841, PRO, FO 120/197.

(2) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, ٢ December 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 72.

(3) Bowring, Report On Egypt, 378.

العسكري.[١] على الرغم من ذلك العداء، فإن (ميترنيخ) لم يعترض على مزايا الحاكم المصري بصفته مجدد مصر، وذكر (ميترنيخ) ذلك في كلماته قائلاً: "قد أدى نائب الملك عملا عظيما"[٢]. وفيما يخص إصلاحات محمد علي، فإن (ميترنيخ) لم يعترض على التغيرات التي كانت تهدف إلى النموالاقتصادي والكفاءة البيروقراطية في مصر خاصة عندما نتج عنها ثراء المواطنين النمساويين[٣] ولم تؤثر سلباً على العادات وعقيدة المسلمين:

"كان محمد علي أكثر مهارة من السلطان محمود، إذ كان قادرا على ملائمة الإصلاحات المستقاة من الغرب دون الاصطدام بالعادات الإسلامية أوبالعقيدة، مما ساهم في جعله أكثر قوة من الملك"[٤]

لم يشجب (ميترنيخ) إصلاحات محمد علي، وفقا لما ذكره Sabry، ولكنه استنكر غدره بالملك.[٥] وفي المقابل، طبقا (لميترنيخ)، فإن الإصلاحات التي انتهجها محمد علي قد تكون مثالا على الجهود الإصلاحية للسلطان لأن محمود الثاني تعهد باتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية ردا على خطوات مشابهة لتلك التي اتبعها الحاكم المصري من طباعة الصحف، أوإرسال الطلاب إلى أوروبا، حتى تشكيل جيش نظامي.كانت دائماً انجازات محمد علي التي فاقت ما حققه الملك سببا في ازدياد حده كراهية محمود الثاني لتابعه كما شعر (ميترنيخ) بالأسف أن رجلا يمتلك مهارات محمد علي كان في السلطة في الإسكندرية وليس في إسطنبول.[٦]

أظهرت إنجازات محمد علي أن تطوير الوضع الداخلي للإمبراطورية العثمانية ممكناً وعلى الرغم من أحكام (ميترنيخ) التي تتسم بالتشاؤم بشأن الوضع الداخلي للدولة ورأيه بأن إعادة الإحياء لم تتحقق؛ إلا أنهم ساهموا في التفاؤل بتحقيق ذلك وهوما كان سائدا في Ballhausplatz إذ أصر

---

(1) Metternich To Trauttmannsdorff, Vienna, 19 February 1833, Hhsta, Stk, Preussen 152; Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 18 May 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 70; Metternich To Prokesch, Vienna, 12 December 1840, Aus Dem Nachlasse, 190; Metternich To Prokesch,Vienna, 2 January 1841, Aus Dem Nachlasse, 207.

(2) Sainte-Aulaire To Soult, Vienna, 18 May 1839, Archives Du Ministe`Re Des Affaires E´Trange`Res, Paris, Correspondance Politique, Autriche 426.

(3) Sauer, ‘Schwarz-Gelb In Afrika,’ 23.

(4) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 12 November 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 72.

(5) Ibid

(6) Metternich To Esterha´Zy, Vienna, 7 August 1839, Hhsta, Sta, England 225.

(ميترنيخ) على أن عدم تحقيق ذلك لا يرجع لنقص الموارد ولكن لعدم القدرة على الاستغلال الأمثل لها مما أعاق محاولات السلطان الإصلاحية، وكانت الدولة قادرة على الاستمرار في التواجد لعقود مع التطبيق الصحيح والإصلاحات المتمركزة حول تحسين عمل جهاز الدولة بالكامل.[١] ولذلك السبب، فإنه ينظر لحكم محمد علي في مصر بشكل إيجابي حتى إنه ساند ودافع عن المصلحين العثمانيين مثل Sadik Rifat Pasha وMustafa Reshid Pasha. وكان (لميترنيخ) علاقات وثيقة مع الأسماء سالفة الذكر وكان (لميترنيخ) وأصدقائه الدبلوماسيين تأثير على الآراء الإصلاحية لكل من Sadik Rifat Pasha وMustafa Reshid Pasha.[٢]

قد يبدوتقدير (ميترنيخ) لـReshid مدهشاً ويرجع ذلك لعاطفة Reshid تجاه فرنسا وبريطانيا العظمى. كان ذلك معروفا وغير مرحب به/غير مستحب في فيينا ولكن بما أن (ميترنيخ) يعتقد بأن الدولة العثمانية ينقصها البيروقراطيون المهرة الأذكياء، فإنه يرحب بوجود رجل ذكي وغير فاسد مكرساً جهده لوطنه على رأس شؤون الدولة حتى لوأن هذا الرجل يحمل آراء مخالفة لتلك الخاصة بميترنيخ المحافظ.[٣] وكان (ميترنيخ) لديه رأياً في بداية عام ١٢٥٢ هـ/ ١٨٣٦م: "إن Reshid Bey واحداً من أكثر الرجال قدرة في الوزارة العثمانية إذ يجمع بين اللباقة والحكم الرشيد وعلى دراية بالعلاقات بين الوزارات الأوروبية المختلفة.[٤]

إن ثقة (ميترنيخ) في Reshid Pasha دعمها المحتوى الإصلاحي للمرسوم وأعده المصلح العثماني وأعلنه السلطان الجديد Abdülmecid الأول في ١٦ذي الحجة ١٨٣٦هـ/ ٣نوفمبر ١٨٣٩م. تتمثل الإصلاحات المذكورة في ذلك المرسوم في إجراء إصلاحات أساسية تتمثل في إعطاء الضمانات لحياة وشرف وملكية رعايا السلطان ونظام جديد للضرائب ونظام الانضمام للجيش والمساواة الحقيقية بين كل الرعايا أمام القضاء بغض النظر عن ديانتهم. تمَّ تحديد هذه

---

(1) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 3 October 1833, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 59; Metternich To Esterha´Zy, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, England 237.

(2) Mardin, 'The Influence,' 25

(3) Metternich To Hummelauer, Vienna, 9 January 1836, Hhsta, Sta, England 125; Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 27 June 1837, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 66; Metternich To Neumann,Ko¨Nigswart, 31 July 1840, Hhsta, Sta, England 230; Metternich To Neumann, Ko¨Nigswart, 5 September 1840, Hhsta, Sta, England 231; Davison, 'Foreign And Environmental Contributions,' 73–95.

(4) Metternich To Hummelauer, Vienna, 9 January 1836, Hhsta, Sta, England 125.

الإصلاحات في هذا المرسوم[١] التي كانت" تتسم بطابع إسلامي"[٢]. وفيما يخص تناول حقوق الإنسان في ذلك المرسوم،فإنه يبدوثوريا إذ تمَّ ذكره في إطار دستور عثماني[٣]. ساد رأي (ميترنيخ) بأن ذلك المرسوم كان مجرد إعلان للمبادئ، نوعا من الماجنا كارتا للدولة العثمانية.[٤]

سادت حالة من الدهشة في فيينا نتيجة المفاجآت التي فجرها المرسوم [٥] ولكن لاقى إقرار ذلك المرسوم ترحيباً واسعاً لثلاثة أسباب رئيسية؛ يتمثل **السبب الأول** في أن هذا المرسوم ليس دستورا ولكنه قرار الملك الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لرعاياه. ويكمن **السبب الثاني** في أن محتواه ليس ضارا إذ ذكر فيه ضمانات حقوق الإنسان وفقاً للإسلام والتقاليد العثمانية[٦]. كتب ميترنيخ للممثل الدبلوماسي النمساوي في إسطنبول ما يلي:

"إن الخطوة التي اتخذها السلطان Abdülmecid كانت صحيحة وحكيمة. وأرسى المبادئ التي تعد بمثابة أساسٍ لحكمه. وهي مؤسسة على القانون الديني الذي كان يعد بمثابة القانون الأول لكل الدولة"[٧].و**ثالثاً** كان من الممكن أن تسفر الوعود التي تضمنها المرسوم عن قرب الشعب من السلطان على حساب محمد علي، الذي اعتبره الكثيرون المصلح الوحيد القادر على علاج الدولة المعتلة.

وفقا (لميترنيخ)، فكانت أكثر إشكالية المرسوم المعني تتمثل في قدرة الإدارة العثمانية على تنفيذه. كان (ميترنيخ) متفائلا إذ ذكر"من الممكن أن يواجه عظمته مصاعب محددة في تطبيق المبادئ السالفة الذكر والتي لم تكن الإجراءات الحكومية مؤهلة لتنفيذهم. وبنى (ميترنيخ) تفاؤله على وجود Reshid على رأس شؤون الدولة. وبحلول العام الجديد، فقد كان هناك تقارير واعدة

---

(1) Anderson, The Great Powers, 59–62.

(2) Davison, 'Turkish Attitudes,' 112–32.

(3) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 19 November 1839, Bhsta, MA, Wien 2408.

(4) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 20 November 1839, Bhsta, MA, Wien 2408;Berkes, The Development, 148–9.

(5) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 20 November 1839, Bhsta, MA, Wien 2408.

(6) Ibid.; Stu¨Rmer To Metternich, Constantinople, 6 November 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 70; Ko¨Nigsmarck To Frederick William III, Bu¨Yu¨Kdere, 13 November 1839, Gsta PK, HA III, Mda I, 7281; Maltzan To Frederick William III, Vienna, 20 November 1839, Gsta PK, HA III, Mda I, 7350.

(7) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 3 December 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 72. Metternich's Reaction To The Edict Was Briefly Analysed By Kornrumpf, 'Die Tu¨Rkischen Reformdekrete,' 115.

بشأن الأنشطة التي تهدف إلى تحسين جهاز الدولة والحياة في الدولة ووصلت أصداء إيجابية إلى فيينا من السكان العثمانيين. ولم يدم هذا التقدم طويلا إذ لم يعد Reshid موجوداً في السلطة عام ١٢٥٧ هـ/ ١٨٤١م على الرغم من محاولات (ميترنيخ) لمنع ذلك. وعندما علم (ميترنيخ) بذلك، لم يُخفِ الاسى الذي شعر به إذ ذكر بأنه "شعر بحزن بالغ إزاء علمه بأنباء إقصاء Reshid من منصبه الذي ظل يشغله بإخلاص طيلة سنوات في أحلك الظروف عندما كان في خدمة ملكه ودولته مما أعطاني دليلاً دامغاً بشأن مصداقيته وإخلاصه." كان قلقا بشأن سلامة Reshid كما أوضح في تصريحه في منتصف صفر /إبريل:

"أتمني بألا تتعرض سلامة Reshid لأية مخاطر ولكن بما لديه من روح تتقبل ذلك وفضائل أكثر من زملائه فسيعينه ذلك على العودة مرة أخرى ولذلك لابد أن يبقى حيا".

وخفف تعيين رفعت باشا من إقصاء Reshid عن منصبه لأنه يعتبر رفعت باشا رجلاً أميناً ومقبولاً- على الرغم من أنه ليس بمستوى ذكاء Reshid – ولديه نظرة استشرافية أفضل من حيث تطبيق الإصلاحات وبمعنى آخر فإن الأمير وجد أن نظرة Reshid المستقبلية تتسم بكونها أكثر غربية ورفعت باشا أكثر إسلامية. ساهم ميول رفعت باشا في تشغيل الفرنسيين في الخدمة العثمانية أكثر من سابقه في ذلك التقويم الإيجابي الذي حظي به.

كان تشغيل الأجانب في الدولة العثمانية بمثابة تعويضٍ عن النقص الذي كانت تعانيه الدولة في الخبراء المتعلمين، ولم يعترض (ميترنيخ) على طلب المساعدة بهذا الشكل. لم يعترض (مترنيخ) على طلب المساعدة إذا وضعت في الاعتبار. وفي حالة عدم أخذها في الاعتبار، من الممكن أن يمثل ذلك مشكلة إذ إنه ليس من المهم فقط الإصلاحات التي تجري ولكن من يقوم بالإصلاحات. ووفقا (لميترنيخ)، تمَّ تقليد العديد من التغيرات التي كانت ضارة للمجتمع العثماني من الغرب وذلك لأن "مجموعة من المغامرين"[(١)] نصحوا السلطان محمود الثاني بذلك، والذي فتح لهم محمود الثاني الباب في خضم حماسته الإصلاحية وسمح لهم بالتسلل إلى الإدارة العثمانية[(٢)].

بالإضافة إلى الإصلاحات التي لم تكتمل، والتقليد المبالغ فيه للغرب، كان (لميترنيخ) مأخذيان على الطبيعة غير المنهجية لتشغيل الأوروبيين.

أولاً: كره تجمع العديد من الأفراد للعمل معا على موضوع ما ولدى كل منهم آراء مختلفة

---

(1) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 16 March 1841, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 83.

(2) Ibid.; Beauvale To Palmerston, Vienna, 13 April And 7 August 1841, PRO, FO 120/197.

بشأنه، مما كان له تداعيات سلبية، ولاسيما عند إنشاء جيش نظامي جديد ينقصه التجانس، إذا تلقى الجنود تدريبهم على أيدي بروس وفرنسيين وإيطاليين :

" لدي الباب العالي جنود وموظفون متمرسون على النهج الأوروبي، ولكن لم يعد لديه جيش وذلك لأنه لم يكن على دراية بكيفية إنشاء جيش آخر إذ تمَّ تدمير الجيش العثماني العريق"[١].

ثانيا: تذمر (ميترنيخ) من شخصية الأجانب التي تنطوي على العديد من المشاكل بمعني آخر تفكيرهم التحرري، مع إظهار القليل من الاحترام لخصوصيات الشرق، مما كان له أثارٌ كارثية على الدولة. واعتبر أن طموح بعض منهم لجني الثروة التي لم يكونوا قادرين على الحصول عليها في وطنهم على نفس القدر من الخطورة مثل نشر الرؤى التي لا تصلح للتطبيق في وسط مختلف ثقافيا.[٢]وأصر أن انهيار الدولة العثمانية حتمي في حال ترك الدولة "لكل من يعملون لتخريبها تحت ذريعة جلب المنافع"[٣]. باختصار، فقد امتد كفاحه ضد الليبرالية من المنطقة الأوروبية إلى العثمانية إذ حاول منع تطورها وتأثيرها الحتمي على الإصلاحات الحكومية.

وفقاً (لميترنيخ)، فكان الفرنسيون هم الأخطر إذ اعتبر أن كل رجلٍ فرنسيٍ ناقلاً احتمالياً لأفكار هدامة إذ أُقرَّت إستراتيجيته الدبلوماسية بأنه من الممكن أن تنتشر تلك الأفكار من خلال مبادرات فرعية التي من الممكن أن تلقي بظلالها على الدولة العثمانية. كانت أهم أهداف سياسته الشرقية في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي (والتي كانت ضد الفرنسيين أكثر منها ضد الروس) تتمثل في منع تشغيل المواطنين الفرنسيين في خدمة السلطان. لم يكن هذا التوجه متأثراً فقط بالمنافسة النمساوية-الفرنسية بشكل عام، والكفاح من أجل التأثير السائد على بلاط السلطان، ولكن أيضا اقتناع (ميترنيخ) التام بخبث الدبلوماسية الفرنسية الثورية[٤]، والنظريات الغادرة المتعلقة ب"الدولة سيئة الحظ"[٥]. باختصار، فإن الكفاح المضاد لليبرالية الذي انتهجه على القارة بأكملها امتد إلى الشرق.

---

(1) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 3 December 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 72. The Fate Of Ottoman Troops In War As Well As Later Research On This Topic Gave Some Validity To Metternich's Criticism. Levy, 'The Officer Corps,' 21–39.

(2) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 3 December 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 72; Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 16 March 1841, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 83.

(3) Canitz To Frederick William IV, Vienna, 29 November 1841, Gsta PK, HA III, Mda I, 7363.

(4) Metternich To Apponyi, Vienna, 17 September 1834, Hhsta, Sta, Frankreich 294.

(5) Metternich To Apponyi, Ko¨Nigswart, 31 December 1827, Hhsta, Sta, Frankreich 265.

وبناء على ذلك، فإن (ميترنيخ) عارض خطط إرسال الشباب العثمانيين للدراسة في فرنسا عام ١٢٤٥ هـ/ ١٨٣٠م وطباعة الجرائد باللغة الفرنسية في العام التالي ومشروع إنشاء أكاديمية عسكرية قادها مسؤولون فرنسيون في ١٢٥١ هـ/ ١٨٣٥م وتوظيف خبراء عسكريين فرنسيين للجيش العثماني بشكل عام. فيما يخص معارضته إرسال الشباب العثمانيين لفرنسا، كان ذلك خشية استغراقهم في الأفكار الهدامة خلا ل وجودهم في فرنسا. بخصوص الأكاديمية العسكرية، كان متخوفاً من انتشار تلك الأفكار في قلب الدولة: "كان من الممكن أن يتعرض السلام والهدوء الذي ساد عاصمة الدولة العثمانية للخطر بسبب عدد من المسؤولين الفرنسيين وينبغي الاعتراف بأنه سيكون هناك من سيتخفى في هيئة محاضرين سيحاولون غرس الأفكار والعقائد الثورية هادمة للنظام القائم في الدولة العثمانية".[١] وفي كلتا الحالتين، نجح في التصدي لتلك المشروعات.وفيما يتعلق بالمسؤولين الفرنسيين الذين يخدمون في الجيش العثماني، من الممكن أن يُعزى طردهم في صيف١٢٥١هـ/١٨٣٦م إلى الضغط الدبلوماسي[٢] النمساوي-الروسي المكثف. بخصوص الصحف الفرنسية، فإن رد فعل الدبلوماسية النمساوية جاء متأخرا إزاء الخطة التي حازت إعجاب السلطان وهنا تعرض (ميترنيخ) لهزيمة.[٣]

ساند (ميترنيخ) الجهود الروسية ضد تشغيل المسؤولين البريطانيين في الجيش والبحرية العثمانية رغم أن هذا الكفاح لم يكن أمراً شخصياً بالنسبة له مثلما كان الحال مع التهديد الذي يتمثل في الوجود الفرنسي. كانت الأنشطة التي مارسها الجنرال البولندي Wojciech Chrzanowsky في شرق الأناضول بتحريض من وزير الخارجية البريطاني هي الاستثناء الوحيد. فيما يخص المدربين العسكريين الفرنسيين، فإن (ميترنيخ) كان ناجحاً في حالة Chrzanowsky والمسؤولين الفرنسيين إذ لم يكن Chrzanowsky أي تأثير على الجيش العثماني ولم يوظف السلطان أيَّاً من

---

(1) Metternich To Esterha´Zy, Vienna, 14 March 1835, Hhsta, Sta, England 214.

(2) Ponsonby To Palmerston, Therapia, 28 December 1836, PRO, FO 78/278.

(3) More On Metternich's Opinions Of The Ottoman Students See Metternich To Ottenfels, Vienna, 2 January And 3 February 1830, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 51; On The Printing Of French Newspapers See Metternich To Ottenfels, Vienna, 6 And 25 October 1831, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 53; On The Military Academy Led By French Officers See Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 7 January And 13 March 1835, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 64, Metternich To Ficquelmont, Vienna,10 January And 13 March 1835, Hhsta, Sta, Russland III, 105, Metternich To Esterha´Zy, Vienna, 14 March 1835, Hhsta, Sta, England 214.

المسؤولين الفرنسيين.[١]

لم يقصر (ميترنيخ) كفاحه ضد الفرنسيين وأحياناً البريطانيين في الشرق بغرض تعطيل خططهم ولكن لأنه مستعدٌ لدعم أرائه المتعلقة بالإصلاحات العثمانية مصاحبة لها المشاركة الفعالة لإمبراطورية هابسبورج في الجهد الإصلاحي للسلطان. عكس هذا السلوك رغبة في المساهمة في إحياء الدولة العثمانية وتنامي التأثير النمساوي في إسطنبول. وعلاوة على ذلك، فكان من الطبيعي أن يترتب على منع الباب العالي تشغيل المستشارين العسكريين الفرنسيين والبريطانيين أن يتوجه السلطان لبلدان أخرى بنفس الطلب. وينجم عن رفض هذا الطلب، عودة الملكية العثمانية للقوتين الليبراليتين ما من شأنه أن يحول انتصار المحافظين لهزيمة.

كما كان متوقعاً، طلب محمود الثاني المساعدة من القوتين الألمانيتين للمساعدة في تكوين جيشه الجديد من خلال طلب ٢١ خبيرا عسكريا، و١٥ من بروسيا و٦ من النمسا. جاءت الاستجابة قاطعة من برلين وفيينا ولكن قدمت برلين المساعدة العسكرية لأن الباب العالي سحب طلبه الذي قدمه للمسؤولين النمساويين. [٢] لم يتضح سبب هذا التحول، ولكن من الممكن الافتراض أن السبب في ذلك يعود لإبداء المعارضة تجاه القوى الغربية.[٣] إن معارضة روسيا لوجود المسؤولين النمساويين في الشرق– كما زعم المؤرخ George Rosen دون الاستناد إلى أية وثائق[٤]- مفتوحا للمناقشة ولكن تبدووجهة النظر تلك مشكوك في صحتها.

رغم أن T sar كان يفضل مهمة عسكرية بروسية ؛ إلا أن النمساويين كانوا لا يزالون اختيارا أفضل من الفرنسيين أوالبريطانيين وهولا يزال بحاجة لدعم إمبراطور هابسبورج في الشرق ومن الممكن أن يسهم الكشف عن الدسائس الروسية التي دبرتها ضد تشغيل رعاياه في حدوث تداعيات خطيرة ولاسيما في الظروف المحيطة ببلاط السلطان إذ يزدحم بأفراد قابلين للفساد ومراوغين.رغم أنه من المحتمل أن يكون القرار الخاص بالمسؤولين النمساويين تسبب في حالة من الارتباك في

(1) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 26 And 27 January 1836, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 65; Stu¨Rmer To Metternich, Constantinople, 10 February 1836, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 64; Rodkey, 'Lord Palmerston I,' 578; Todorova, 'British Andrussian,' 19;Maier, 'Reformwille Und Beharrung,' 44.

(2) For More On The Mission Of The Prussian Officers See Hajjar, L'Europe, 174–7.

(3) Stu¨Rmer To Metternich, Constantinople, 10 February And 4 May 1836, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 64; Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 26 January And 23 February 1836, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 65; Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 25 July 1837, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 67.

(4) Rosen, Geschichte Der Tu¨Rkei, 234.

فيينا إلا أن تشغيل البروسيين بدلاً من الفرنسيين والبريطانيين كان يعد بمثابة انتصارٍ للدبلوماسية المحافظة. [١] قد يري في مشاركة النمسا في تطوير الظروف الصحية في الدولة العثمانية إجراءً لتعويضها إذ أمر الباب العالي عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٨م بتشغيل ستة أطباء نمساويين لتطبيق إجراءات ضد انتشار الأوبئة [٢]وبعد مرور عامين عمل عشرة أطباء في المستشفيات العسكرية في سوريا[٣].

وفي الاتجاه المقابل، سافر شباب عثمانيون إلى النمسا للتعليم، وقدم (ميترنيخ) والإمبراطور فرانسيس الأول ذلك العرض لهؤلاء الشباب في أوائل ١٢٤٥ هـ/ ١٨٣٠م في محاولة لإبطال مقاومة الجهود الفرنسية في هذا المجال.[٤] وفقاً (لميترنيخ)، فإن فيينا كانت تعد بمثابة موقعٍ مثاليٍ للشباب المسلمين للحصول على تعليم راسخ دون خطر، إنه من الممكن أن يكونوا قد تأثروا بأفكار غير صحيحة. كما أشار (ميترنيخ) قائلاً "سيكون إرسال الرجال لنا دائماً أقل خطرا للباب العالي أكثر من تفريقهم لأماكن أخرى. سيجد الشباب العثمانيون في بلدنا اتجاهاً مفيداً أواتجاهاً محمديّاً."[٥] محمديّاً."[٥] على الرغم من أن هذا الموضوع لم يتم بحثه بعد، إلا أنه من الواضح من المراسلات الدبلوماسية التي أجريت عليها الدراسة أنه بحلول النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي كان هناك خمسة طلاب عثمانيون في النمسا ولاسيما في الأكاديمية العسكرية[٦].

من الصعوبة بمكان، إذا لم تكن مستحيلة، أن نجد في التاريخ الأوروبي رجلا بأهمية (ميترنيخ) الذي أبدى اهتماماً بالموقف الداخلي للدولة العثمانية والإسلام. كان الاجتهاد الذي عمل به (ميترنيخ) لجمع المعلومات وعاطفته التي علق بها على الأوضاع الداخلية في الدولة وغيرها كان

---

(1) Metternich To Stu¨Rmer, Vienna, 25 July 1837, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 67.

(2) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 20 May 1838, Bhsta, MA, Wien 2407; Lamb To Palmerston, Vienna, 5 June 1838, PRO, FO 120/169.

(3) Stu¨Rmer To Metternich, Constantinople, 14 April 1841, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VIII, 15; Stu¨Rmer To Metternich, Constantinople, 7 July 1841, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VIII, 16; Ko¨Nigsmarck To Frederick William IV, Bu¨Yu¨Kdere, 18 November 1840, Gsta PK, HA III, Mda I, 7283;Maltzan To Frederick William IV, Vienna, 13 November 1840, Gsta PK, HA III, Mda I, 7359; Maltzan To Frederick William IV, Vienna, 10 December 1840, Gsta PK, HA III, Mda I, 7360.

(4) Metternich To Ottenfels, Vienna, 2 January 1830, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 51.

(5) Metternich To Ottenfels, Vienna, 3 February 1830, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 51.

(6) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 29 November 1839, Bhsta, MA, Wien 2408.

فريداً وكان مخلصا في اعتقاده بالحاجة لإجراء إصلاحات في الشرق. لم يهتم وزير نمساوي آخر في وقت سابق أو لاحق بهذا الموضوع كما فعل (ميترنيخ). من كل الأوربيين الذين كانوا يعقلون مركزاً على نفس القدر من الأهمية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، تناول وزير الخارجية البريطاني Henry John Temple هذا الموضوع لدرجة مشابهة لتلك التي تناولها بها (ميترنيخ) إذ كان هوالوحيد الذي اتخذ خطوات عملية في سبيل تحقيق ذلك من خلال إرسال مستشارين عسكريين بريطانيين للشرق الأدنى وهولم يتجه للفلسفة النظرية كما فعل (ميترنيخ). إن ذلك الاختلاف ناشئ عن التمايز البارز في الشخصيتين.[١]

ساهم الطابع المحافظ (لميترنيخ) وكفاحه ضد الليبرالية في تعزيز رأيه الخاص بأهمية المحافظة على الشخصية العثمانية-الإسلامية للدولة وعدم ملائمة تطبيق نماذج الحكم الأوروبية في منطقة مختلفة ثقافيا. إن الافتراض الرئيسي بشأن الحاجة للحفاظ على الطبيعة الخاصة بالدولة العثمانية قائم على أساس من الصحة- كما أشار Carter Vaughn Findley- لوجود ثلاثة مصادر رئيسية للسلطة القانونية للدولة الإسلامية التقليدية تتمثل في إرادة الله التقليد الديني-القانوني الإسلامي والعادات.[٢] أكد السيد Charles K.Webster حقيقة أن نفوذ السلطان يرتكز على عقيدة الإسلام لأن ذلك فقط يمنحه "نفوذاً لا جدال فيه على شعبه وهيمنة شعبه على الأعراق التي يغزوها" [٣]. فيما يتعلق بتحذير (ميترنيخ) بخصوص التقليد الأعمى للغرب، فينبغي ذكر ما قالته المؤرخة: عفاف لطفي السيد، في هذا الشأن "لا يمكن استيراد الإصلاحات كاملة دون أي محاولة لإدخال تعديلات عليهم لتتلاءم مع خصوصية الدولة وروحها".[٤]

من الصعوبة ذكر ما إذا كانت انتقادات (ميترنيخ) لإصلاحات محمود الثاني مبررة أم لا وعلى الرغم من إبداء المؤرخين موافقتهم على أن الملك أرسى الأساسات الضرورية لمزيد من التغيرات لكنهم لم يجمعوا على ما إذا كانت إصلاحاته تخص مشاكل الدولة فعلى سبيل المثال، اعتبر المؤرخون Josef Matuz وSir Charles K.Webster أوZahra Zakia أن إصلاحات محمود الثاني سطحية. وخلافاً لذلك، فإن Erik J.Zürcher رفض كون هذه "الإصلاحات سطحية

(1) Rodkey, 'Lord Palmerston I,' 570–93; Rodkey, 'Lord Palmerston II,' 193–25.

(2) Findley, Bureaucratic Reform, 166

(3) Webster, Palmerston I, 86

(4) Marsot, 'What Price Reform?,' 7.

وانتهت على أعتاب الباب العالي"[١]. يبدوM.E.Yapp وسطي بين هذين الرأيين. [٢]

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الممكن تقييم بعض مظاهر موقف (ميترنيخ) تجاه حركة الإصلاح العثمانية تقييماً إيجابياً ولاسيما احترامه لمجتمع مختلف العادات والدين، حتى ولواعتبر الدين غير متوافق مع الطموح لخلق دولة عملية على الطراز الأوروبي بصرف النظر عما إذا كان النموذج متبعاً بين القوى الليبرالية أوفي النمسا. وعلى الرغم من أنه لم يكن معجبا بالعالم العثماني-الإسلامي[٣] إلا إنه رفض كافة طلبات زيارة الشرق من خلال انجازات الحضارة الغربية أوطلبات الحماية من الغرب على الشرق مثل تلك الصادرة عن Alphonse de Lamartine بما لديه من "أفكار الثقافة الأوروبية" بدافع من الانفعال والتجاهل التام للموقف الفعلي في الشرق.[٤] في هذا الصدد، فإن لدى (ميترنيخ) حساسية تجاه الاختلافات الثقافية ويختلف موقفه عن السلوك المتغطرس لعددٍ من الأوروبيين الذين لم تكن لديهم القدرة أولم يرغبوا في فهم حقيقة الموقف السائد في الشرق و"حكموا على الأوضاع الداخلية العثمانية وفقا لأنماطهم الفكرية"[٥].

وفي أغلب الظن أن ذلك حدث نتيجة تلقي الدبلوماسيين النمساويين الذين يخدمون في الدولة العثمانية تعليمهم في الأكاديمية الشرقية في فيينا إذ تعلموا التعرف على كافة أنماط العثمانيين والمسلمين واحترام ثقافتهم ودينهم.[٦]ووصل بعضهم لمناصب في القضاء النمساوي وكان تأثيرهم على تفكير (ميترنيخ) جلياً. علاوة على ذلك، نشر الدبلوماسيون البافاريون والبروسيون آراءهم في المحاكم إذ وجدوا صدى لا بأس به لأرائهم.كانوا دائماً ما يوجهون استفساراتهم (لميترنيخ) في أمور تخص حركة الإصلاح العثمانية واستجوبه أبرز المصلحون العثمانيون مثل مصطفي رشيد باشا ورفعت باشا. دون مبالغة، فإن فيينا أصبحت مصدرا هاما للمعلومات والآراء المتصلة بحركة الإصلاح العثمانية على الأقل بالنسبة للوسط الذي يتحدث الألمانية ومركزاً للنقاش حول هذا

---

(1) Matuz, Das Osmanische Reich, 224; Webster, Palmerston I, 86; Zakia, ‘The Reforms,’ 424; Zu¨Rcher, Turkey, 47.

(2) Yapp, The Making, 108.

(3) Metternich To Prokesch, Vienna, 9 January 1841, Aus Dem Nachlasse, 205.

(4) Metternich To Apponyi, Vienna, 12 July 1841, Hhsta, Sta, Frankreich 322; Canitz To Frederick William IV, Vienna, 29 November 1841, Gsta PK, HA III, Mda I, 7365; Bertsch, Anton Prokesch, 287–8.

(5) Vocelka, ‘Die Beurteilung,’ 415.

(6) Fichtner, Terror And Toleration, 130

الموضوع. على الرغم من أن (ميترنيخ) لم يقدم أي أفكار مبتكرة تتعلق بما يمكن القيام به فعليا لإحياء الدولة العثمانية إلا أنه ينبغي ذكر أنه أيضا لم يكن هناك من لديه خطة قابلة للتطبيق.

ثالثاً: الطب النمساوي، وإصلاح الهياكل الطبية في الدولة العثمانية ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م – ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م:

كتب Max Neuburger- المتخصص في تاريخ الطب في فيينا- مقالاً قصيراً عن "الأطباء النمساويين بصفتهم رواد الطب والصحة العلمية في الدولة العثمانية" وتناول بالدراسة عمل الأطباء النمساويين الذين انخرطوا في تحول الهياكل الطبية في الدولة العثمانية في منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي [(١)]. فقد ساهمت الحرب العالمية الأولي- التي نشر فيها Neuburger مقاله- في تحول النمسا من عدوسابق لتكون أبرز حلفاء إمبراطورية هابسبورج. وتؤكد الدراسة التي أجراها Neuburger على دور إمبراطورية هابسبورج بصفتها شريكا فيما يطلق عليه "مهمة تمدن" التي أضاءت بنور العلم "الشرق غير المتحضر". لخص Neuburger- في جملة المقدمة- فخر المدرسة الطبية في فيينا في القيام بذلك الدور قائلاً:

"ترجع المحاولة الأولى لإنشاء إدارة الحجر الصحي في الدولة العثمانية، وتشكيل طبقة مثقفة من الأطباء إلى العمل المتحضر الذي قامت به النمسا[(٢)]. يتطابق تأكيد Neuburger مع جيله من المؤرخين فيما يخص السمة "الحضارية" لعمل الأطباء كما أوضح Pyenson. ولكنه كان يعكس أيضاً الدور الذي كان يلعبه الأطباء النمساويين في التنصير مع ممارسة الطب وكان لهم دور في الإصلاح الطبي في الدولة العثمانية أثناء أربعينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي.[(٣)]

استمرت فترة التأثيرالنمساوي على الشؤون الطبية في الدولة العثمانية لمدة خمسة عشر عاما ما

---

(1) Neuburger (1917). Neuburger, M. (1917).O¨ Sterreichischea¨ Rzte Als Pionere Der Wissenaftlichen Medizin Und Des Sanita¨ Tswesens In Der Tu¨ Rkei (1839–1856): Separatabdruck Aus Der Wiener Medizinischen Wochenschrift. Vienna: Perles.

(2) Ibid., P. 1.

(٣) يوجد عدة ملاحظات بشأن المصطلحات المذكورة في هذه الورقة البحثية: يستخدم مصطلح "الأطباء النمساويين" اختصارا للأطباء من إمبراطورية هابسبورج بغض النظر عن جنسيتهم.و ستشير كلمة "أوروبي و/أوالطراز الأوروبي"إلى مؤسسات وسط وغرب أوروبا. ويستخدم مصطلح "إصلاح" في هذه الورقة البحثية لوصف عملية التغيير، ولا تعني تفوق المجتمعات الغربية. وللمزيد حول لستخدام مصطلح "إصلاح"، انظر Davison (1963), P. 5. يشير Davison إلى استخدام العثمانيين المعاصرين لنظيركلمة Reform في اللغة التركية Islah.

بين ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م و١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م. شهد أوائل خمسينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي نهاية مفاجئة لهذا التأثير النمساوي وخاصة في ضوء التقدم السريع الذي حققه الطب الألماني/النمساوي والذي بدأ في النصف الثاني من القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي[١]. كما كان " تصدير" الطب من فيينا إلى إسطنبول لاعتبارات سياسية واقتصادية ولخدمة دبلوماسية هابسبورج وتطلعاتها أكثر من كونها اعتبارات علمية خالصة.

إن أغلب الفترة التي تناولها البحث في علاقات هابسبورج بالدولة العثمانية قائمة على مطالعة هذا الموضوع في الدوريات الطبية الألمانية والنمساوية في منتصف أربعينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي، إن التناول المكثف لعمل النمساويين في مدرسة الطب في إسطنبول وحالة الشؤون الصحية العامة في الدولة العثمانية في وسائل الإعلام الطبية النمساوية ذهب إلى ماهوأبعد من "حماسة مستشرقين"، إذ إنها عكست الاهتمام المهني والسياسي لإمبراطورية هابسبورج بالظروف الصحية في الدولة العثمانية في وقت كانت الأمراض المعدية تمثل تهديداً للسكان الأوروبيين. أما من وجهة النظر النمساوية، فشكلت جهود إصلاح التعليم في مجال الطب في الدولة العثمانية جزءاً رئيسياً من سياسات الدولة المتعلقة بالحجر الصحي. ومن الجانب العثماني، فكان إصلاح التعليم في ذلك المجال وثيق الصلة بالأزمة العصبية التي شهدتها الدولة في عشرينيات وثلاثينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي والسياسات الإصلاحية اللاحقة. في التاريخ العثماني، بدأت فترة الإصلاح بمرسوم Gu¨lhane الملكي الذي صدر عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م وهوما يطلق عليه tanzimat وتمَّ تناوله في البحث العثماني المعاصر. ربط التأريخ الأوروبي انخراط الأوروبيين في عملية الإصلاح في تلك الفترة بالطموحات الملكية "للقوى الأوروبية"[٢]

---

(١) انظر .Warner (1998) And Bonner (1995) عن كيفية إحلال فيينا- في ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م- محل باريس بصفتها المركز الأوروبي الرائد في التعليم الطبي

Warner, J. H. (1998). Against The Spirit Of The System: The French Impulse In Nineteenth-Century American Medicine. Princeton: Princeton University Press.Bonner, T. N. (1995). Becoming A Physician: Medical Education In Britain,France, Germany, And The United States, 1750–1945. Oxford: Oxford ,University Press.

(٢) يتضمن Anderson (1966); Deringil (1998); Cleveland (1994)أمثلة للأدبيات الكثيرة بشأن هذه الفترة بالتأكيد على التاريخ السياسي. تشير "القوي الأوروبية" هنا إلى القوى الخمس العظمى للقرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري / الثامن والتاسع عشر الميلادي وهي إمبراطورية هابسبورج،روسيا، وبروسيا، وبريطانيا، وفرنسا.

وبتـأثير اقتصـادا تهـم[١]. وفـي الآونـة الأخيـرة، بـدأ البـاحثون فـي التأكيـد علـى أهميـة نقـل العلـم والتكنولوجيا[٢].

إن الطب في العديد من جوانبه مرتبط بالجهود الإصلاحية المبذولة في فترة التنظيمات. وقد نتج عن إدخال مؤسسات تعليمية طبية حديثة وإدارة صحية [٣]وجمعيات مهنية[٤] وتشريع طبي تقييدي[٥] تمركز الطب وتوحيده، مما أثر على المجتمع العثماني بأكمله. فقد قلصت تلك الإصلاحات "السوق الحر" في الرعاية الصحية بشكل تدريجي، وأحلوا محله نظاماً يتسم بكونه أكثر تنظيما من الناحية التعليمية والممارسة الطبية، والتي تشكلت على غرار النماذج الأوروبية وخاصة في البداية اعتمادا على المساعدة الأوروبية. إن كلمة "تمدن" هنا تعني هيكلة وإنشاء ماكان يعرف بنظام"النموذج الأوروبي" في شؤون الرعاية الصحية كما حدث في المقاطعة العثمانية السابقة البوسنه بعد ثلاثة عقود تالية[٦]. وأوضحت الدراسات الحديثة التي تتناول بالتحليل تطور الطب الحديث في مناطق أخرى في الشرق الأوسط، إن إنشاء مثل تلك النماذج الأوروبية أوالمدارس الطبية قد لعب دوراً رئيسياً في ذلك التطور.[٧]

إن ما أسهمت به إمبراطورية هابسبورج من تشكيل "طبقة متعلمة من الأطباء"- كما أوضح Neuburger- تخطي كون ذلك صدفة في تاريخ العلاقات الثنائية بين الدولة العثمانية وإمبراطورية هامبسبورج. ويتضح أن عمل الأطباء النمساويين في المدرسة الطبية الملكية في إسطنبول كان بناء على نماذج هابسبورج، وساهمت في إحداث تغيير في أساسات الرعاية الصحية

---

(١) بعض الأمثلة مثل Pamuk (1987); Owen (1981); Kasaba (1988). وأيضا بعض الأوصاف مع التأكيد على التاريخ الاجتماعي نجدها في Quataert (2000) وFaroqhi (1995).

(٢) انظر إلى .Ihsanogˇlu (1992, 2000, 2004) إذ ذكر Ekmeleddin _Ihsanogˇlu العديد من الأعمال الخاصة بالتاريخ التركي.

(٣) انظر .Panzac (1986) And Kurz (1999) للإطلاع على بدء الإدارة الصحية في الدولة العثمانية.

(٤) انظر إلى .Ihsanogˇlu (1996) لمعرفة أصل المجتمعات المتعلمة في الدولة العثمانية.

(٥) انظر إلى.Young (1905), P. 99 لمعرفة القواعد القانونية لإنشاء صيدلية عام ١٨٢٦.

Young, G. (1905). Corps De Droit Ottoman: Recueil Des Codes, Lois, Re`Glements, Ordonnances Et Actes Les Plus Importants Du Droit Inte´Rieur, Et D'e´Tudes Sur Le Droit Coutumier De L'e´ Mpire Ottoman, 3. Oxford: Clarendon Press. P.99

(٦) انظر إلى .Haselsteiner (2000), Stachel (2003) And Kurz (2005) بشأن فترة الإدارة العثمانية في البوسنة

(٧) تناول كل من Kuhnke (1990); Sonbol (1991); Gallagher (1993); Ebrahimnejad (2000) And Fahmy (2002) تطور البنيان الطبي في الدولة العثمانية ومصر وبلاد فارس (إيران) في القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي. حيث شكل إنشاء مدارس طبية جزءا حاسما في هذه العملية في طهران والقاهرة.

والخدمات الطبية في الدولة العثمانية.كما يتضح، أن الطب عمل بمثابة وسيلة لمواصلة الطموحات الدبلوماسية والاقتصادية النمساوية خاصة في ظل سياسات العزلة الدولية. وفي نفس الوقت اعتبر هؤلاء الأطباء أنفسهم ممثلين عن "الحضارة الأوروبية"[١]. كما تلقي ضوءاً جديداً على الدور النمساوي الجوهري متعدد الأوجه في عملية الإصلاح الطبي في الدولة العثمانية وذلك استناداً على إعادة تقويم المصادر المعاصرة التي تتضمن الصحف وملفات-Haus ، Hof- und Staatsarchiv في فيينا والمراجعة النقدية للأدبيات الفرعية.

على الرغم، من تأكيد الروايات التي صدرت عن زوار الدولة العثمانية في منتصف القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي بشأن وجود اختلافات بين الطب "الشرقي" و"الأوروبي"[٢]، إلا أنه يوجد ما يؤدي إلى الافتراض بأن وسائل ومفاهيم الصحة والمرض التي سادت في الدولة العثمانية لم تختلف عن تلك المتبعة في الطب الأوروبي على الأقل حتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر.الميلادي، وكان هناك اتصال دائم وتداول للمعلومات بين الأطباء العثمانيين ونظرائهم الأوروبيين ليس فقط من الغرب إلى الشرق، ولكن أيضاً من الشرق إلى الغرب، ويعد اللقاح المضاد لجدري البقر من أكثر الأمثلة شيوعاً في هذا الإطار[٣]. كان العديد من الأطباء الممارسين يقدمون الخدمات الطبية في معظم الدولة العثمانية وتخصصوا في معالجات لعددٍ من الأعراض بدلاً من معالجة أمراض موحدة، وقد استقوا معرفتهم في هذا الشأن من مصادر متعددة غير أكاديمية.[٤]،بالإضافة إلى هؤلاء "المتخصصين" الذين نقلوا مهاراتهم من جيل لآخر، قدمت المدارس تعليماً طبياً اتسم بكونه أكثر رسمية. اختلف هذا التدريب

---

(١) نشر مؤرخو الطب النمساويون والعثمانيون عددا من المقالات حول هذا الموضوع. استقى أغلبهم معلوماتهم في هذا الشأن من مصادر معاصرة ولكنهم أخفقوا في تقديم تقويمهم النقدي لذلك. قدم Arslan Terziog˘lu-المؤرخ التركي للطب- عددا من البحوث فيما يخص العلاقات الطبية. للاطلاع على نظرة فاحصة لمجمل بحثه انظر Terziog˘lu (1996). تناولت العديد من الندوات الثنائية لمؤرخي الطب العثمانيين بين منتصف ثمانينات وتسيعينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي نواحي مختلفة لهذا الموضوع. تمَّ نشر هذه المقابلات باللغة الألمانية والتركية. للحصول على ملخص باللغة الإنجيليزية بشأن تاريخ الطب في الدولة العثمانية، فانظر Erdemir (((&))) Kahya (1997)

(٢) كتب الطبيب النمساويLorenz Rigler عملا هاما عن حالة الرعاية الصحية والأمراض النمطية في الدولة العثمانية ويوجد ذلك في Rigler (1852).

(٣) وضع بعض مؤرخي الطب التركي حدا فاصلا بين خرافات الطب الشعبي والطب الأوروبي "الحديث" وللإطلاع على المناهج المختلفة التي تناولت تاريخ الطب العثماني بالتحليل، انظرMurphey (1992) Pp. 376–381

(٤) يوجد العديد من التقاريرالتي تخص الأطباء. بجانب الأوصاف الشاملة التي ذكرها Rigler (1852), Vol. 1, Pp. 342–361 فإن الدورية النمساوية Wiener Medicinal Halle (1861) تضم العديد من التفاصيل. انظر .N. N. (1861)

عن المناهج الموحدة في الجامعات الأوروبية.[١] ويكمن الاختلاف الرئيسي بين الطب "الأوروبي" و"العثماني" في تنظيمه. بينما كان للجامعات والدولة في أوروبا تأثيراً قوياً على الطب من خلال التشريع والتعليم الأكاديمي، **متضمنة الفحص الطبي العام**، فظل الطب في الدولة العثمانية مستقلا عن التأثير المؤسسي **(الذي يؤثر في أوروبا)** حتى أربعينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي. حيث كانت مدرسة الطب التي تمَّ إنشاؤها على غرار النموذج الأوروبي تمثل أول مؤسسة رئيسية تتحدى هذا الاستقلال وبالتالي فهي تعد بمثابة نقطة تحول للطب في الدولة العثمانية بشكل عام.

وبالأخذ في الاعتبار التاريخ الثنائي للدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، فإن لجوء المسؤولين العثمانيين لإمبراطورية هابسبورج لطلب المساعدة في إنشاء أساسات طبية ليس مفاجئاً. على الرغم من الحرب والنزاعات، فكان لإمبراطورية هابسبورج والدولة العثمانية علاقات مستمرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي منذ وقوع أول مواجهات عسكرية بين الجانبين في القرن العاشر الهجري / السادس عشر. الميلادي[٢] في أعقاب فترة شهدت نزاعات مسلحة بين الجانبين ووصلت إلى ذروتها بحصار فيينا عام ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م والحروب المتعاقبة، فتحولت العلاقات بينهما إلى ائتلاف للمصالح المشتركة. منحت النمسا المساعدة العسكرية وغير العسكرية للدولة العثمانية بهدف ضمان المقاومة العثمانية للسياسات التوسعية الروسية متأثرين في ذلك بمبدأ للمستشار النمساوي (ميترنيخ) المتعلق بالاستقرار، والذي كان يهدف لتوازن القوة بين "القوى الأوروبية". كان الطب – تاليا للدروس العسكرية وبعثات التعدين - يعد جزءا جوهريا من تلك المساعدة المقدمة من جانب هابسبورج أثناء النصف الأول من القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي.[٣]

لقد منح الباب العالي[٤] الأولوية لإنشاء مدرسة طبية على غرار النموذج الأوروبي في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر لأسباب متعددة. كان أكثر الأسباب وضوحاً يتعلق بالحاجة لطاقم طبي للعمل في الجيش العثماني. أثناء النصف الأول من القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر

---

(1) Kahya (((&))) Erdemir (1997), Pp. 66.

(٢) انظر .Terziog˘lu (1974, And Extended 1987) للاطلاع على ملخص للعلاقات الطبية بين فيينا واستانبول.

(٣) تناولت العديد من الدراسات العلاقات الطويلة والثرية بين العثمانيين والنمساويين. إن أحدث المساهمات التي تناولت هذا الموضوع تتمثل في إجراءات المؤتمر الخاص بالتاريخ الثنائي للعثمانيين والنمساويين وحرره Kurz (2005).

(٤) إن مصطلح Porte يعني البلاط الملكي والسلطات المركزية في إسطنبول والتي صاغتها الإمبراطورية الدبلوماسية.

الميلادي، وكان الأجانب يقدمون الخدمات الطبية في الجيش، وكانت تلك العمالة مُكْلفة؛ ولم يكن لديهم الكفاءة اللازمة.(١) ولم يكن من المستحب لجيش أن يعتمد على مساعدة طبية من مغامرين أوروبيين كان هدفهم الرئيسي جمع ثروة بدلاً من تقديم خدمة طبية فعالة.

علاوة على ذلك، فقد ازدادت التجارة الأوروبية مع الدولة العثمانية بشكل ملحوظ أثناء العقود الأولى من القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي.وفي الوقت ذاته، فإن الأوروبيين قد عزو تفشي الأمراض مثل الطاعون والكوليرا والتي اجتاحت وسط أوروبا للمرة الأولى إلى الظروف الصحية السيئة للدولة العثمانية.(٢) لذلك فقد زادوا من الضغط على العثمانيين لاتخاذ إجراءات فعَّالة ضد أي وباء جديد. فقد حثت "القوى الأوروبية" السلطات العثمانية على إنشاء مراكز للحجر الصحي في الموانئ والطرق الرئيسية على الرغم من كون كفاءة تلك المحاجر في محاربة الطاعون والكوليرا محل تساؤل حتى في أوروبا.(٣) ومن الممكن تنفيذ الشرطة الصحية وفقاً للنموذج الأوروبي وذلك بوجود عدد كاف من الخبراء المدربين الذين على دراية باللغات الأوروبية والطب والثقافة العثمانية. ولذلك، أصبح من الضروري وجود شروط مسبقة تتمثل في إنشاء مؤسسات صحية ومدرسة لتوفير عدد كاف من الخبراء الذين من الممكن أن يساعدوا في إنشاء نموذج جديد على غرار النموذج الأوروبي في الشؤون الصحية. هذا بالإضافة إلى، المخاوف الناشئة عن انخفاض عدد السكان الذي أخذ يؤثر بشكل متزايد على القرارات في الدولة العثمانية(٤). إن إنشاء نظام صحي مدني لم يؤثر فقط على الشؤون العسكرية والتجارية، ولكنه أيضا ساهم في تنظيم حياة المواطنين العثمانيين بشكل جديد، ولذلك أصبح مثار اهتمام السياسيين العثمانيين في أواخر ثلاثينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي، وشكل أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء مدرسة طبية.(٥)

---

(١) انظر Macfarlane (1829), P. 355, Oppenheim (1833), P. 10, وRigler (١٨٥٢) صفحة ٣٤٣ إذ تمَّ ذكر الدجالين الأوروبيين في العديد من الأعمال التي تناولت أدب الرحلات في ذلك الوقت. ويبدوأن تشغيل الأجانب أكثر كلفة من تعليم الأطباء المحليين وتشغيلهم. ذكر Sonbol (1991), P. 31. حالة مصر.

(٢) انظر Delaporte (1986). للاطلاع على مناقشة تخص هذا الموضوع.

(٣) للاطلاع على دراسة مفيدة بشأن العلاقات المعقدة بين تشريعات الحجر الصحي والسياسات الأوروبية والتجارة، انظر(Coons (1989 . وللاطلاع على ماقشات تمت في الآونة الأخيرة في هذا الصدد، انظر Harrison (2006) And Huber (2006).

(4) Zu¨Rcher (2004), P. 9.

(٥) انظر التقارير الدبلوماسية في.Hhsta, PA Staatenabteilung Tu¨ Rkei VIII, K10–K17 للتعرف على الإدراك النمساوي للسياسة الصحية العثمانية والأعوام الأولي من التنظيمات.

يعد إنشاء سلطات صحية تعمل على إصدار قوانين للحجر الصحي وتنظمه أول إصلاح رئيسي تمَّ اتخاذه في مجال الشؤون الصحية.[١] أثناء ثلاثينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي، كانت الدبلوماسية الأوروبية تتحكم في إدارة الحجر الصحي في بعض الموانئ الكبيرة في الدولة، وبشكل ملحوظ في الإسكندرية وتونس[٢] وتم إنشاء المجلس الصحي المركزي في إسطنبول في ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م وكان من المفترض أن يضطلع هذا المجلس – المشكل من الدبلوماسيين الأوروبيين وممثلي الدولة العثمانية في إسطنبول- بالإشراف على الإجراءات التي تمَّ اتخاذها ضد إنتشار الأمراض المعدية وإصدار توجيهات بشأنها. وفيما يخص إدارة المحاجر الصحية، فقد طلب porte من المبعوث النمساوي[٣] (Internuncio) للدولة العثمانية في إسطنبول إرسال مجموعة من الموظفين العاملين في الحجر الصحي في [٤]Semlin- وهي مدينة تقع على الحدود العثمانية- النمساوية- وكان لهم منزلة رفيعة لأنهم كانوا يتميزون عن غيرهم بتحدثهم للغة العثمانية.[٥] ولكن لم تكن المهارات اللغوية هي وحدها سبب هذا الاختيار.

زار العثمانيون المؤسسات الطبية في فيينا بشكل متكرر. ويرجع أول وصف للمؤسسات الطبية النمساوية باللغة العثمانية للقرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر.الميلادي[٦] حيث تمَّ إرسال بعض الأطباء لفيينا لاستكمال دراساتهم الطبية مثل Mustaf_a Mes'_ud، ابن حكيم باشا[٧] Nu'm_an Efendi الذي تسبب سفره لفيينا في حدوث احتجاجا في العاصمة العثمانية[٨]. وكان إنشاء مدرسة طبية عسكرية جديدة سببا في جذب اهتمام الزائرين العثمانيين في فيينا في أواخر القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

---

(١) تمت مناقشة سياسات الحجر الصحي النمساوي في (1979) Bratescu.إن موقف الدولة العثمانية في كفاحها ضد الطاعون وتمَّ ذكر تشكيل المجلس الصحي في .(1986, 1996) Panzac

(٢) انظر (1993) Gallagher و.(1990) Kuhnke للاضطلاع على وصف انخراط الدبلوماسية الأوروبية في إنشاء سلطات الحجر الصحي في هذين الميناءين

(٣)كان Internuncio اللقب الرسمي للمبعوث النمساوي للدولة العثمانية.

(4) Today Zemun In Serbia.

(٥) تقرير المبعوث النمساوي من ٢٨ مارس في Hhsta, PA Staatenabteilung Tu¨Rkei VIII, K11. لمزيد من المعلومات بشأن إنشاء الحجر الصحي في الدولة العثمانية، انظر (1985) Panzac

(٦) انظر Terziog˘lu (((&))) Lucius (1993b), P. 30

(٧) يطلق مصطلح Hekı_M Bas_I على الطبيب الذي يشغل منصب إداري مشابهالل.Protomedicus الأوروبي.

(٨)كان Nu'M_An Efendi يطلق عليهHekı_M Bas_I في البلاط الملكي. أثار قرار ابنه للدراسة في "بلاد الملحدين "الخلاف لأنه ينتمي لعائلة مسلمة بارزة.انظر .Heyd (1993), P. 49

لقد قدمت الأكاديمية الطبية-التي تدرس الجراحة- المعروفة باسم Josephinum والتي تمَّ إنشاؤها على غرار خطط Giovanni Alessandro Brambilla تحت رعاية الإمبراطور جوزيف الثاني- برنامجين تدريبيين متعلقين بالتعليم الطبي، يؤهلان إما للحصول على ماجستير في الجراحة أو لنيل درجة الدكتوراه[1].ولم تقتصر الممارسة في تلك الأكاديمية على الجراحة فقط بل شملت الطب أيضا. وكان أغلب خريجي هذه الأكاديمية يعملون في الجيش، وكان بعضهم مسؤولا عن علاج المدنيين الذين كانوا يقطنون على الحدود العسكرية Militia¨ rgrenze التي تحيط بالدولة العثمانية.

زار وفدٌ من الدولة العثمانية Josephinum لتطبيق المفهوم الخاص بـJosephinum للجراحين الذين يعملون في مدرسة البحرية في إسطنبول. [2] عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال تأثير "النموذج النمساوي" على الطب في الدولة العثمانية محدودا. وظلت المدرسة تعمل لمدة عامين حتى أتت النيران على المبنى عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م. وقدمت مؤسسات مماثلة عديدة التعليم الطبي في الفترة مابين ١٢٤٢و١٢٥٤هـ / ١٨٢٧ م و١٨٣٨م. حيث تمَّ تشكيل هذه المدارس على غرار المؤسسات الأوروبية، ولكن كان نظامهم والمناهج الدراسية المقدمة مختلفة[3] عن نظيرتها في المدارس الأوروبية. وأحدثت المدرسة الطبية الحديثة التي أنشئت في ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م في Galata Sarai تغييرا في هذا المجال. مرة أخرى كانت Josephinum بمثابة نموذج للمدرسة الحديثة [4]ولكن كان للمدرسة التي نحن بصددها الآن أكبر الأثر على الرعاية الصحية العثمانية.

المدرسة الطبية:

كان التعليم في الدولة العثمانية في مراحله الأولى من التحول تجاه نظام أكثر اختلافاً، وكان ذلك وقت إنشاء "المدرسة الملكية الطبية".فقد تمَّ إنشاء مؤسسات جديدة توفر مستوى متقدم من التعليم ومن ذلك مدارس_ru¨s_diyye- التي كانت من المفترض أن تسد الفجوة بين التعليم الابتدائي والعالي. حيث تمَّ إنشاء المدارس العسكرية في إسطنبول مقدمة لتعليم متخصص في مجالات مختلفة. إن الدافع وراء تحديث الجيش جاء من فرنسا، وكانت العديد من المدارس قائمة على

---

(1) Jantsch (1956), Wyklicky (1985) And Schmidt (1991).

(2) Terziog˘lu (1987), Pp. 44–5.

(3) Jagailloux (2000)

(4) Terziog˘lu (1987) P. 46.

النماذج الفرنسية. وقد أثار Benjamin Fortna جدلاً بشأن محاولة المؤسسات العثمانية التعليمية تقليد النماذج الأوروبية. وأشار إلى أن الدولة العثمانية حددت مهمة التعليم في منع التعدي الغربي على ماهوعثماني وسيكون من الخطأ تصور أن الجهود المبذولة سعيا لإصلاح التعليم تهدف فقط لمحاكاة المؤسسات الأوروبية التعليمية(١). وعلى الرغم من ذلك، فهذا لا ينطبق على المدرسة الطبية الملكية التي كانت منذ تأسيسها حتى أوائل ستينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر الميلادي مدرسة أوروبية على الأراضي العثمانية.فقد خطط الباحثون الأوروبيون وأنشؤوا وأداروا Josephinum وأيضا طبقوا بها المناهج الأوروبية لتكون صورة طبق الأصل من المؤسسة الأوروبية، ولكن تسبب ذلك في حدوث مشاكل يصعب حلها كما سنرى لاحقاً.

اختار الطبيب الشخصي Friedrich Ja¨ger (لمترنيخ) الذي عهد إليه بمهمة إيجاد معلمين للمدرسة الجديدة في إسطنبول اثنين من تلاميذه لهذه المهمة وهم: Carl Ambros Bernhard(٢) وJacob Neuner(٣). درس كلاهما في Josephinum إذ تمت ترقية Neuner ليكون الطبيب الشخصي للسلطان محمود مباشرة عقب وصوله. عاد Neuner إلى النمسا بعد وفاة المريض الأهم بالنسبة له في ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م وحل Sigismund Spitzer محله(٤). أصبحا Bernhard وSpitzer جنبا إلى جنب مع Lorenz Rigler (٥) -الذي وصل لاحقا بعد عامين- رواد الإصلاح الطبي في الدولة العثمانية في الأعوام المقبلة(٦). ولم يكن هؤلاء الأطباء النمساويون الوحيدون الذين يمارسون الطب في الدولة العثمانية في ذلك الوقت. فقد تمَّ إرسال العديد من البعثات مختلفة الأعداد من الأطباء والجراحين من Josephinum إلى الدولة العثمانية بغرض العمل مع القوات ولإعادة تنظيم المستشفيات العسكرية وكان ذلك في أربعينيات القرن الثالث عشرالهجري / التاسع عشر

---

(1) Fortna (2002), P. 12.

(2) Carl Ambros Bernard, B. 19 December 1808, Starkenbach/Bohemia, D. 9 November 1844, Constantinople.

(3) Jacob Neuner, B. 30 October 1806, Celje/Slovenia, D. 27 December 1842, Leoben/Styria.

(4) Sigismund Spitzer, B. 1813 Nikolsburg/Bohemia, D. 1894 Vienna.

(5) Lorenz Rigler, B. 20 September 1815, Graz/Styria, D. 16 September 1862, Graz/Styria.

(٦) يعد كلاً من Rigler, Bernhard, Neuner And Spitzer أبرز الأطباء النمساويين الذين كانوا في الدولة العثمانية في ذلك الوقت. يمكن الحصول على اسكتشات للسيرة الذاتية في .Terziogˇlu (1987); Terziogˇlu (((&))) Lucius (1993a,B). تعتبر السير الذاتية للأطباء الآخرين مثل Warthbichler، Popovich, Weingartshofer, Reinwald, Hermann, Eder, Blau وآخرين جزءاً من البحث الذي يجريه كاتب هذا المقال.

الميلادي[1].بجانب هؤلاء الذين تمت دعوتهم رسميا خلال القنوات الرسمية، يوجد عددٌ متزايدٌ من خريجي الجامعات في إمبراطورية هابسبورج وأغلبهم من فيينا وبعض الولايات الألمانية الذين جذبهم "الانفتاح الحديث" للدولة العثمانية. كان أي منصب في إسطنبول أوأحد مقاطعاتها -سواء في الإدارة الصحية أوفي الجيش- جاذبا للطبيب الشاب والطموح من إمبراطورية هابسبورج. حتى إن أي خريج حديث قد يحصل على منصب هام في الدولة العثمانية وراتب مناسب. وفيما يخص هؤلاء الذين يعملون في إسطنبول، فلهم الحق في ممارسة نشاط مربح خاص بهم. وتلخيصا لما سبق، فإن الجمع بين مهنة أكاديمية أومدنية بالإضافة إلى فرصة الحصول على أموال أكثر مما كان متاحا في فيينا في مرحلة ما قبل الثورة قد نتج عنه احتمالات مثيرة للاهتمام[2].

ذكر الوفد الذي زار باريس وفيينا عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م في التقرير الذي قدمه إلى السلطان أنه على الرغم من وجود مؤسسة مشابهة في باريس إلا أنها لم تكن مثل Josephinum في فيينا من حيث الفخامة والتجهيز(pra¨ chtig und gut ausgestattet) [3]. ولم يكن استخدام هذين المصطلحين مصادفة. لم يعن الإصلاح الطبي إنشاء مؤسسات جديدة فقط. كان إقناع الأوروبيين بالتطور السريع الذي طرأ على التعليم الطبي في إسطنبول جزءاً رئيسياً من الجهود التي بذلتها الإدارة الصحية الجديدة. شكل الانطباع لدى الزائرين الأوروبيين- بشأن المؤسسات المقامة على غرار النموذج الغربي في إسطنبول- جزءاً هاما من تقييمهم لتقدم الإصلاحات في الدولة العثمانية. كانت المدرسة الطبية في إسطنبول واحدة من المؤسسات الرئيسية المستخدمة في "الإعلان" عن جهود الإصلاح في الدولة العثمانية. اهتمت كلٌ من الدولة العثمانية وإمبراطورية هابسبورج بتأييد تلك الاصطلاحات الطبية. بينما كان العثمانيون تحت ضغط القوى الغربية لإحداث تطوير في إدارتهم الصحية، كانت إمبراطورية هابسبورج تتبع سياستها المناهضة لإنشاء المحاجر الصحية بغرض تقليص عددهم. ساهم "التطور الطبي" في الدولة العثمانية- يتألف هذا التطور من تعليم يضاهي ما تقدمه المؤسسات الأوروبية وإنشاء الإدارة الصحية- في اتباع هذه السياسة كما سنذكر

---

(١) لا يوجد عدد محدد لعدد الأطباء الذين تمَّ إرسالهم من إمبراطورية هابسبورج إلى الدولة العثمانية في مهمة "رسمية".تشير المصادر المتاحة إلى أن إجمالي عدد الأطباء الذين تمَّ إرسالهم بناء على طلب الحكومة العثمانية كان ما بين ١٢ و١٥ طبيبا. كان أغلبهم يعملون في منطقة إسطنبول ولكن على الأقل ذهبت بعثة واحدة إلى فلسطين. وللاطلاع على التقارير الخاصة بالبعثة المرسلة لفلسطين، انظر Hhsta, PA Staatenabteilung Tu¨ Rkei VIII, K 16.

(٢) بجانب هؤلاء الذين تمَّ إرسالهم رسميا، يوجد عدد أكبر من الأطباء من إمبراطورية هابسبورج الذين كانوا يمارسون الطب في رتب أقل في الجيش العثماني. أعطي الطبيب النمساوي Alexander Sotto فكرة عن دخل أي طبيب أوروبي في إسطنبول وكان ذلك في خطاب أرسله للخبير بعلم التشريح Joseph Hyrtl. انظر Gasser (1994), P. 114.

(٣) انظر التقرير الذي تمَّ ذكره في Terziog˘lu (((&))) Lucius (1993b), P. 30.

لاحقاً [1].أصبحت الفخامة في الطراز والمكان والتجهيز بأحدث المعدات من أبرز السمات الرئيسية للمدرسة الطبية [2]. إن قائمة ما احتوت عليه تلك المدارس التي تمَّ إنشاؤها حديثا عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م مثيرة للإعجاب. تمَّ شراء عشرة ألآف كتاب من أوروبا وشحنه للمدرسة في إسطنبول التي كان بها عدد محدود من الطلاب قادرين على قراءة اللغات الأوروبية[3] ثم شراء الأدوات الخاصة بإجراء التجارب في الفيزياء والكيمياء من لندن وموَّل السلطان ذلك. وتمَّ إحضار عدد كبير من النماذج التشريحية من فرنسا- إذ تقدر قيمة القطعة أربعة آلاف فرنك - وفيينا[4]. تمَّ إحضار بستاني من فيينا ليعد حديقة على الطراز الأوروبي. كانت المدرسة نفسها تقع جوار القصر الملكي وبذلك يعزز الانطباع ب"الفخامة" التي تكشف عن نفسها لزوارها الأوروبيين[5].

يشير وصف غرفة التشريح الذي قدمه الطبيب الروسي Artemis Rafalowitc الذي اصطحبهSpitzer في جولة إلى الجهود التي بذلت بغرض جعل المدرسة نموذجاً للإصلاحات. كانت غرفة التشريح لامعة، وكانت الأرضيات مغطاة بالرخام، وتوجد بحيرة في المنتصف بها نافورة من الممكن إغلاقها. يوجد حولها أربع طاولات مصنوعة من الرخام، وهي التي يتم عليها تشريح الجثث. تقف كل طاولة على قدم منحنية. وكان يوجد أنابيب على تلك القدم، ويمر بها الماء اللازم لغسل الجثث. وكانت المياه تتدفق من خلال ثقب في منتصف الطاولة. بعد مرور المياه من خلال تلك الأنابيب، كانت المياه تصل لحوض من الرخام أمام الطاولة[6].

إن وصف تلك الغرفة اللامعة المزينة بالرخام ومعداتها الفنية **مثيرة للاهتمام لسببين.** يتمثل **السبب الأول** في إرسال الحكومة الروسية ل Rafalowitch لتقويم خطر تفشي الكوليرا مرة

---

(١) انظر Fahmy (١٩٩٨) للاطلاع على الوصف للزيارات الأوربية للمؤسسات الطبية في القاهرة

(٢) ذكر Davison (1995) محاولات الدولة العثمانية للتأثير على الرأي العام في أوروبا، وناقش أن المهمة الرئيسية للدبلوماسين العثمانيين تمثلت في التأثير على الرأي العام في أوروبا بدلا من تأدية المهام الدبلوماسية "التقليدية".

(3)Terziogˇlu (1987), P. 48.

(4)Allgemeine Medizinische Central–Zeitung (1840), P. 623.

(٥) تمَّ نشر التقارير الخاصة بالزيارات لمدرسة الطب وملاحظات قصيرة في دوريات ألمانية ونمساوية مثل Medicinische Allgemeine Central-Zeitung, Medicinische Jahrbu¨ Cher Des K. K. O¨ Sterreichischen Kaiserstaates, Zeitschrift Des Wiener Boten And Later In The Wiener Der K. K. Gesellschaft Der A¨ Rzte, Sonntagsbla¨ Tter Medizinische Wochenschrift And The Wiener Medizinische Presse.

(6) Allgemeine Medicinische Central–Zeitung, 68 (1844), P. 23.

أخرى وليقدم تقريرا بشأن "الظروف الصحية" في الدولة العثمانية[١]. وفيما يخص **السبب الثاني،** فإن سطوع تلك الغرفة ونظافتها يتعارض مع أوصاف الظلمة والمرافق المتهالكة في أماكن أخرى حتى في أوروبا[٢]. يعد وجود مدرسة طبية مجهزة جيداً خبراً سعيداً للحكومة الروسية. فقد طرحت ممارسة التشريح في المدرسة جدلاً بشأن استعداد الحكومة العثمانية للإصلاح. كانت الغالبية العظمى في أوروبا تفترض تحريم القرآن للتشريح[٣] أوضح معلمو هذه المدرسة بأن التشريح جزء من المنهج وهومن الإنجازات الأساسية التي سعوا لتحقيقيها.وتحول التشريح ليكون رمزا للحضارة نفسها. وتحدث الدبلوماسي النمساوي Victor Weis von Starkenfels- عن وصف قاعة التشريح عام ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م مشيداً بمجهودات Spitzer's[٤]. بينما توجد قيود على استخدام جثث المسلمين إلا أنه وفقا للأوروبيين كان يوجد حظر عام على التشريح لتوضيح التخلف العثماني، ولكن لم يصرح به، ولم تعلن السنة صراحة حظر ذلك[٥]. في واقع الأمر، كان التشريح يجري في مدرسة الجراحين البحريين في إسطنبول في أوائل ١٢٢٢هـ - ١٢٢٣هـ / ١٨٠٧-١٨٠٨م [٦]. على الرغم من ذلك، أراد الأطباء النمساويون إعطاء الانطباع بأنهم هم من قدموا التشريح في الدولة العثمانية[٧].

كانت أغلب التقارير المقدمة تشيد إشادة تامة بإنجازات.Spitzer. ولم يغفل أي زائر للمدرسة ذكر فضل السلطان المستنير ومستشاريه الأوروبيين "الشجعان" في مقاومة الدوائر الدينية المحافظة وإنشاء تلك المدرسة. وتكشف كلمات Rafalowitch's عن ذلك:

"تطور المعهد كل عام ضد المقاومة والهجوم الذي شنه المتآمرون وهوما منح شرفا للحكومة

---

(1) Kuhnke (1990), P. 208

(٢) انظر .(2005) Chapter Buklijas 3 In الحالة التي يرثي لها لقاعة التشريح لجامعة فيينا

(٣) انظر على سبيل المثال للتفسيرات الميسرة التي قدمها عالم التشريح (1879) Joseph Hyrtl

(4) Sonntags–Bla¨ Tter, 16 April 1843, P. 363.

(٥) وصلت العديد من الدراسات للعلاقة بين الإسلام والطب لمصطلحات مبهمة مثل "الأخلاقيات الإسلامية" .Ebrahimnejad, 2000, P (174) عند محاولة تحديد سبب كون التشريح أمرا مختلفا عليه في البلدان الإسلامية. انظر .(1978) Maskar للاطلاع على مناقشة شيقة في هذا الصدد في الإطار العثماني/ الإسلامي ومعرفوما إذا كان هناك أي سند قرآني أودليل قانوني غير قرآني لحظر التشريح.

(6) Terzioglu & Lcucius (1993b) P.35.

(٧) انظر مثالا على تقرير Rafalowitch في Das Ausland (1847), P. 420, الذي قدم فيه وصفا لما يعتقده أنه أول عملية تشريحية في الدولة العثمانية.

وهؤلاء الأفراد الذين أصروا على تحقيق أهدافهم النبيلة رغم المصاعب العديدة"[(١)]

مدح الدبلوماسي Victor Wei von Starkenfels المساعدة التي تتسم بعدم الأنانية التي منحتها إمبراطورية هابسبورج معلنا أن الباب العالي كان يعتبر النمسا أقدم أصدقاء الدولة وأشدهم إخلاصا[(٢)]. لم تكن طموحات إمبراطورية هابسبورج خالصة كما ذكر Starkenfels. وكان نقل "خط الدفاع الأول" ضد الأمراض المعدية من أوروبا للشرق هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية النمساوية منذ نهاية ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي[(٣)]. ضغط Lloyd- الذي أنشأ خطوطاً ملاحية بين تريستي والموانئ الرئيسية في الشرق- على الإدارة النمساوية بغرض تقليل قيود الحجر الصحي للسفن التي تصل من تلك الموانئ[(٤)]. بالنسبة للمسافرين والسلع الموجودة على متن تلك السفن، فإن الحجر الصحي يعني تأخير رحلاتهم لمدة تصل لثلاثة أسابيع. ينطبق ذلك على الحدود القارية بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. إن القيود التي يفرضها الحجر الصحي كانت أقل صرامة على الحدود ولكن كانت لا تزال الإجراءات البيروقراطية/الروتينية تمثل عائقا رئيسيا أمام التجارة. طلب طبيب الجلدية Carl-Ludwig Sigmund الذي أصبح لاحقا واحدا من أبرز الخبراء الطبيين في مجال الأمراض المعدية في إمبراطورية هابسبورج- حدوث تغيير في سياسات الحجر الصحي أثناء أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. ذكرSigmund في كتيبه Zur nefrage Pest-und Quarantä بأنه ينبغي مكافحة الطاعون والكوليرا في بلاد منشئهما وهما – من وجهة نظره- الدولة العثمانية ومصر[(٥)]. "بعد كل ذلك....سنصل لنتيجة مفادها أن وضع موطن الوباء تحت إشراف الحجر الصحي وعزلها عن باقي العالم أكثر أمنا من الاعتماد على المحاجر الصحية غير الموثوق فيها في أوروبا[(٦)]. في إطار هذه المناقشة التي تلقي بظلالها على العلاقات الأوروبية مع الدولة العثمانية، فتظهر جهود الأطباء النمساويين بشكل مختلف.

لعبت التقارير الإيجابية التي قدمها زائروالمدرسة والمؤسسات الطبية الأوروبية الطراز

---

(1) Ibid

(2) Sonntags–Bla¨ Tter, 16 April 1843, P. 364.

(3) Coons (1989), P. 47.

(4) Ibid., P. 48.

(5) Sigmund (1847).

(6) Ibid., P. 21.

الأخرى دوراً رئيسياً في التحول التدريجي لسياسات الحجر الصحي النمساوي (والأوروبي) هذا إلى جانب إنشاء مراكز المحاجر الصحية. نتج عن وصول التقارير الأولية لفيينا،والتي أفادت بالإنشاء الناجح للمدرسة وعمل إدارة الحجر الصحي ومجالات أخرى في الرعاية الصحية العثمانية، قررت وحدة الإدارة المركزية Hofkanzlei المسؤولة عن شؤون المحاجر الصحية تقليص فترة الحجر الصحي للسفن القادمة من الدولة العثمانية إلى أحد عشر يوما. في عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، مكَّن ما كان يطلق عليه "مزيد من التطور الصحي في الدولة العثمانية"[(١)] Hofkanzlei إصدار المزيد من تقليص مدة الحجر الصحي لكافة السفن القادمة من الشرق. وبحلول عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م، كانت قد تمت إزالة الحجر الصحي في الموانئ البحرية للسفن في .Lloyd النمساوي. وبالمثل، فتمت إزالة القوانين التقيدية للحجر الصحي على حدود هابسبورج-الدولة العثمانية أثناء خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

شهد الوقت الذي تولى فيه Sigismund Spitzer إدارة المدرسة عام ١٢٦٠- ١٢٦١هـ / ١٨٤٤- ١٨٤٥م نجاح المدرسة في موطنها الأصلي. في عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م، أرسل Spitzer أربعة من أفضل تلاميذه إلى فيينا لتأدية الاختبارات النهائية لنيل درجة الدكتوراه من كلية الطب. مرة أخرى عبر التقرير الخاص بتلك "الزيارة الغريبة" التي نشرت في ***أوراق الأحد*** عن السرور الذي أحس به من زار تلك المدرسة. أوضح كاتب التقرير- الذي يعمل طبيبا- أن نتائج الاختبارات جاءت "مقنعة" وأكد Spitzer على ضرورة أن تركز تلك الاختبارات على المهارات العملية أكثر من المعرفة النظرية[(٢)].

في إسطنبول، كان السلطان بنفسه يزور المدرسة بشكل منتظم في نهاية كل عام أكاديمي وكان بذلك مشاركا في نجاح المدرسة. وصف الطبيب الإنجليزي John Mason -الذي كان ضيفا في الاختبارات النهائية- زيارة السلطان للمدرسة في صيف ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م قائلاً:

"صاحبت الاحتفالات بدء اختبارات تلاميذ الكلية الطبية العثمانية الواقعة في Galata Serai في ١٨ شعبان / أول يوم من شهر أغسطس/. وكان السلطان ووزراؤه وكبار رجال الدولة في الإمبراطورية يتوجهون للمدرسة الطبية في Galata Serai في نهاية الجلسة الأكاديمية كل عام. تدل هذه الاحتفالية المهيبة على اهتمام السلطان بالارتقاء بالثقافة وتطوير التعليم العام في الدولة. في

---

(1) Coons (1989), P. 51.

(2) Sonntags–Bla¨ Tter, 2, (1848), P. 26.

هذه الاحتفالية، تمَّ اختبار ثلاثة طلبة منهم ١ مسلمDjafar Effendi و٢ مسيحيين وهم Nekefar and Stephane Ilias وكانت إجاباتهم مقبولة. يلي ذلك ارتداؤه لزي الطبيب وحلف القسم للمسلم على القرآن بينما أقسم الآخران على الإنجيل. يتم بعد ذلك توزيع الجوائز على الطلبة وفقاً لمزاياهم وتمَّ إنهاء الاختبار بطرح بعض الأسئلة بشأن العلوم الفيزيائية وأجاب Constandi Belisaire عنه.هذا بالإضافة إلى، العديد منالتجارب الناجحة التي شاهدها السلطان وكافة وزرائه. لم يتم تقديم الاختبارات بشكل مقبول مثل ذلك من قبل وفي ختام الاحتفالية شهد السلطان باستحسانه لأداء الأساتذة والعاملين بالكلية[١].

إن الدعاية الإيجابية للمدرسة تعارضت مع نجاحها الفعلي. فقد ذكر الوصف الذي قيل عن المدرسة أن عدد الطلبة وصل إلى ٤٠٠. وعلى الرغم من ذلك، فبإلقاء نظرة فاحصة على الإحصاءات فسنجد أن عدداً قليلاً فقط منهم وصلوا للاختبارات النهائية وأيضا لم ترق جودة التعليم للمعايير الأوروبية التي تعهد المؤسسون النمساويون بتقديمها.

كان المنهج مشابهاً للنموذج الخاص به .Josephinum. تمتد فترة الدراسات الطبية للحصول على درجة الدكتوراه في الجراحة والتي تشمل رخصة لمزاولة المهنة في كافة فروع الطب لخمس سنوات. تمَّ اختيار اللغة الفرنسية- وليس الألمانية أوالتركية- للتدريس. يرجع ذلك لأن اللغة الفرنسية كانت لغة الأدب في أوائل أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. بجانب ذلك، تمَّ استخدام اللغة الفرنسية في المؤسسات العسكرية الأخرى[٢]. أشار السلطان في خطابه الافتتاحي لأهمية هدف المدرسة الذي يتمثل في ترجمة المعرفة الطبية إلى اللغة العثمانية[٣]. وفيما يخص اللغة وطريقة التدريس، فكان النمساويون يعتمدون على خبرة زملائهم الفرنسيين في القاهرة حيث أنشأ الطبيب الفرنسي Antoine Barthelmey Clot مدرسة الطب عام ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م [٤]. في مدرسة القاهرة، كانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس ولكن على الرغم من تدريس اللغة الفرنسية للطلبة لتمكينهم من متابعة الدراسة بشكل جيد، فتم تطبيق نظام معقد للترجمة

---

(١) Mason (1860), P. 155. لاحظ أن اثنين من الطلبة الثلاثة مسيحيون. منذ البداية، قيل إن الطلبة المسيحيين برعوا في دراساتهم. يتم استخدام هذه الحقيقة دائماً في التقارير المقدمة من الزائرين الأوروبيين وعادة ما تقترن بفكرة أنه تتم ترقية المسلمين لرتب أعلى بعد دراساتهم بغض النظر عن نجاحهم الأكاديمي. انظر:.Wiener Medicinal Halle, 52 (1862), P. 491 .

(2) Kazamias (1966), P. 52.

(٣) Panzac (1996) P. 111. رغم ذلك، ظلت الفرنسية لغة التدريس في المدرسة حتى ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م. حتى بعد ذلك.

(4) Sonbol (1991)

والإشراف داخل الفصول. هذا بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى التي تتعلق بعدم توفر المصطلحات الفنية المستخدمة في التدريس باللغة العربية وبالتالي ينبغي تأليف غيرهم. وصف الرحالة النمساوي Joseph Russegger- الذي عمل في مصر في ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي وكانت كتاباته معروفة للأطباء النمساويين في إسطنبول[١]- مساوئ هذا النظام. وتمَّ تقديم صفوف دراسية تمهيدية باللغة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات وهي إجبارية. ويهدف ذلك إلى إحداث توازن في النقص الذي يعاني منه التعليم العام بين الطلبة.

دخل معظم الطلبة هذه الصفوف الدراسية التمهيدية في أول عشر سنوات من وجود هذه المدرسة ولكن دون تحقيق أدنى نجاح يذكر. في عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م، وكان ٢٣٨ طالبا من إجمالي ٤٥٤دخلوا في تلك الصفوف الدراسية، وفعليا لم يزد عدد الحضور في فصول الطب عن خمسة عشر طالبا[٢] على الرغم من أن المدرسة كان بها ٣٠٠ طالب منذ انطلاقها. في عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، نجح فقط ٢٣٨ من ٤٥٤ طالبا في التقدم للصف الدراسي التالي بينما أخفق الآخرون في تحقيق ما كان مطلوباً منهم وظلوا في نفس المستوى لسنة تالية[٣]. على الرغم من نجاح أول دفعة من جراحي الجيش في إنهاء دراستهم في نفس العام، وحصل ثلاثة منهم على درجة الدكتوراه- وقد دخلوا تلك المدرسة دون المرور بالمرحلة التمهيدية- إلا أنه لا يزال تطوير المناهج أمرا هاما. بحلول عام ١٢٦١ه/ ١٨٤٥م، تمت إضافة عامين للمرحلة التمهيدية تخصص إحداهما للقراءة والأخرى للكتابة. وفي عام ١٢٦٣ه/ ١٨٤٧م، أخبر Sigismund Spitzer السلطان قائلاً "أنه يوجد العديد من الطلبة -الذين تمَّ استدعاؤهم من المقاطعات لدراسة الطب وللعمل بصفتهم أطباء في مجتمعاتهم- الذين تمَّ إرسالهم لديارهم مرة أخرى لجهلهم التام وسيحل آخرون محلهم لأنهم تتوفر بهم الشروط اللازمة التي حددتها القوانين الخاصة بالمدرسة"[٤].وجاء هؤلاء الطلاب إلى المدرسة في حال يرثى لها إذ كانوا فقراء، ولم يتلقوا أي تعليم في المرحلة الابتدائية مقارنة بالتعليم الإجباري المفروض في مملكة هابسبورج. " وأضاف Sigismund في تقريره المرسل

---

(1) Russegger (1842), P. 99

(2) Mason (1860), P. 177

(3) Kernbauer (1993a), P. 176

(٤) Mason (1860), P. 178. إن هذه الاقتباسات والتالية مأخوذة من مترجمة إنجليزية للتقرير السنوي المقدم من Spitzer's للسلطان لعام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م.

للسلطان في عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م[١] " هؤلاء الطلاب الذين يظهرون بأفضل حال الآن، كانوا- عندما وصلوا للمدرسة- يرتدون ملابس بالية ويتحدثون بلكنة مليئة بالأخطاء وغير قادرين على القراءة أوالكتابة وكراهية القيام بأي عمل فكري وكانوا يمقتون الوضع الذي أجبروا على الوجود فيه". وأقر Sigismund بأن مؤهلات الدفعة الأولى من الأطباء الذين خرجوا للعمل على مستوى مماثل" لمسؤولي الصحة" في الجيوش الأوروبية الرئيسية[٢]. ولعدم قدرة المدرسة على تخريج أعداد كبيرة من الأطباء، كان الحل في إعطاء فرصة أخرى للطلبة الراسبين في الاختبارات النهائية بعد عام من التعليم العملي في المشفى. وفي حالة رسوبهم مرة أخرى، فيتم منحهم درجة مسؤولين طبيين ويغادرون دون الحصول على درجة الدكتوراه.

ظل غياب التعليم الابتدائي شكوى مشتركة في العديد من التقارير المقدمة من الأطباء النمساويين بينما كان التعليم الابتدائي إجبارياً في إمبراطورية هابسبورج منذ النصف الثاني من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي وكان ينبغي على طلبة الطب تلقي تدريب أساسي بلغتهم الأم، اللاتينية والفلسفة،ولم يوجد نظام مماثل في الدولة العثمانية. على الرغم من أن الخطوات الأولى لإصلاح التعليم العام كانت قد بدأت إلا أن التعليم الثانوي كان لا يزال في مهده.[٣] في عام ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، عينت الحكومة العثمانية لجنة للبحث في الخيارات المتاحة لإصلاح التعليم في الدولة العثمانية. وأوصى هذا التقرير بنظام يتألف من ثلاث مراحل ابتدائي، وثانوي، وتعليم عالٍ، وإنشاء جامعة عثمانية darülfünün [٤].

اقترح Spitzer دورة تدريبية لمدة عامين للتعليم العالي مشابها لدورة الفلسفة الإجبارية الذي يتم تدرسيها في جامعات إمبراطورية هابسبورج بغرض رفع مستوى التعليم العام للقادمين إلى المدرسة. تمَّ تجاهل ذكر مشكلة اللغة -التي تمَّ التدريس بها والتي كانت أجنبية للمعلمين والطلبة ولذلك كانت سبباً في المستوى المتدني للتعليم- في التقارير الرسمية. من وجهة نظر الزائرين، تعد دراسة العثمانيين للغة أوروبية فرصة لما يطلقون

---

(1) Ibidl., P.165

(2) Ibid., P. 193

(٣)يعد .Somel (2001) And Fortna (2002) أكثر الدراسات حداثة فيما يخص تطوير النظام التعليمي في الدولة العثمانية أثناء القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

(4) Kazamias (1966), Pp. 56–60

عليه "الحضارة" ولن تكون عائقا أمام التدريس.(١)

ذكر عالم النبات الألماني والطبيب Karl Koch المدرسة في التقرير الذي قدمه عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م الكيفية التي كان يتم بها تقديم المدرسة للزائرين على الرغم من كافة المصاعب. إن موقف Koch المنتقد لسياسة الإصلاح العثمانية جعل من وصفه كاشفا لكافة جوانب تلك السياسة. أخذBernard، Carl Ambros – مدير المدرسة- Koch في جولة لزيارة المدرسة والعيادة الجديدة الملحقة بها. في المستشفى، لاحظ Koch أن نظام المستشفى ونظافتها يماثل أي عيادة في فيينا أوفي أي مكان آخر في وسط أوروبا. (٢) واندهش Koch من التقدم السريع الذي حققه طلبة الطبقات الاجتماعية المتدنية الذين كانوا يحضرون الدورات التدريبية الخاصة باللغات على الرغم من شكه في توجيه الأسئلة للطلبة المتفوقين فقط. ينطبق ذلك أيضا على التعليم السريري الذي دعاه إليه Bernard ليراه. حيث عبر Koch عن إعجابه بأجوبة الطلبة عن الأسئلة التي وجـهها لهم برنارد أثناء فحص المرضى.(٣)

وبعد ذلك رأى Koch حديقة النباتات بعد مغادرة Bernard. وكان Joseph Skalak مسؤولاً عن تنظيم تلك الحديقة منذ ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.(٤) فطرده Bernard قبل وصول Koch بأسابيع قليلة إثر نشوب خلاف حاد بينهما. وعند خروجه من المدرسة، أزال Skalak اللافتات التي تشير إلى أسماء النباتات وأبدل أماكنها بشكل عشوائي. لم يلحظ أي فرد هذا التغير وحتى عندما أشار Koch لهذا الخطأ ظلَّ عالم النبات غير متأثرٍ بذلك.(٥) إن تقرير Koch دال على الحالة التي عليها المدرسة في هذه المرحلة المبكرة. حيث لم تكن معايير التدريس تطابق تلك "الأوروبية" وفقا لما ذكره رعاة المدرسة النمساويون وكما سنرى تداعيات ذلك لاحقاً.

فكان للأطباء النمساويين تأثير أكبر في مجال آخر إذ ترك عملهم علامات فارقة بينما يحاولون جدياً معالجة المشاكل التشغيلية المذكورة أعلاه. أصبح Sigmund Spitzer- وهو شابٌ صغير

---

(١) درس أول مدير للمدرسة Carl Ambros Bernard اللغة التركية.ولم يكن واضحا ما إذا كان قد خطط لتغيير لغة التدريس ولأنه نشر العديد من الكتب باللغة التركية وذلك لأنه يهدف إلى الوصول لجمهو ر أكثر من مجرد طلبة مدرسته.انظر .(1987) Skopec لمعرفة المزيد عن مطبوعاته التركية.

(2) Koch (1846), P. 253.

(3) Ibid., P. 254.

(4) Hhsta, PA Staatenabteilung Tu¨Rkei VIII, K 16, 12 May 1841

(5) Koch (1846), P. 255.

السن في أوائل العشرينات- صديقاً للسلطان عبدالحميد حين نجح في علاجه.تمَّ تعيين Spitzer بصفته طبيب البلاط الملكي رسمياً وله الحق في التواصل مع السلطان في أي وقت يشاء[١]. إن علاقة Spitzer الوطيدة بالسلطان ذهبت إلى أبعد من كونها علاقة خاصة. وثقت تقارير رسمية متنوعة الكيفية التي أدرك بها Spitzer منصبه كمسؤول نمساوي في مهمة في بلد أجنبي. وتمَّ تقديم تلك التقارير إلى المبعوث النمساوي في إسطنبول. وتضم تلك التقارير محادثات شخصية والمواقف التي وقعت في البلاط العثماني.[٢]

في الوقت الذي كان يسمح فيه لSpitzer بالتواصل مع البلاط الملكي، أدى مرسوم Gu¨lhane للعديد من التغيرات في السياسات العثمانية. فيما يخص الطب، كان إصلاح الدولة يعني زيادة قبضة الدولة على الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات الصحية للرعايا بغض النظر عن دينهم أوانتماءاتهم الوطنية. في حين تمَّ إعداد المنظمة التقليدية لخدمات الصحة المدنية على المستوى المحلي في إطار سوق الرعاية الصحية غير المنظم أوالمجتمعات الدينية، فحاولت السياسات الجديدة تقديم ما يشبه نظاماً غير ديني أولي للصحة العامة.[٣]

كان نظام الرعاية الصحية القائم في عهد الإمبراطور جوزيف الثاني لإمبراطورية هابسبورج - متعددة الجنسيات- أفضل نموذج لهذه المعايير.[٤] فقد تمَّ وضع العديد من التدابير التي من شأنها تنظيم كافة أنواع الخدمات الطبية المتاحة للأفراد موضع التنفيذ تحت رعاية Bernard وتابعه Spitzer,كانت تلك التدابير تتمثل في بدء برامج التطعيم وتمويل تشييد مستشفيات أكبر وتقديم العديد من النظم الصحية.

كان للمدرسة الطبية في إسطنبول دورٌ بارزٌ في تطبيق هذه التغيرات. تشبه المهام المنوطة بالمدرسة القيام بها وخريجيها ماهومتبع في جوز فينم(Josephinum) في فيينا. إن الجراحين الذين تمَّ تدريبهم للجيش في جوز فينم، كانوا مؤهلين للقيام بالمهام المدنية ولا سيما للعناية بالسكان

---

(١) انظر (1993) Kernbauer لمعرفة المزيد عن منصب Spitzer في البلاط الملكي.

(٢) وثقت العديد من التقارير الرسمية المقدمة إلى المبعوث النمساوي في استانبول العلاقة الوطيدة بين Spitzer والسلطان خلال تلك الأعوام.وتضم تلك التقارير المحادثات الشخصية والموقف في البلاط العثماني. انظر Hhsta, PA Staatenabteilung Tu¨ Rkei VI, 1845–1852.

(٣) انظر .(1992) Murphey لمناقشة تخص الرعاية الصحية العثمانية في العهد الذي سبق التنظيمات.

(٤) كان عهد الإمبراطور جوزيف الثاني يتسم ب"الإصلاح المستنير" في المقاطعات التي كان هابسبورج تحكمها مقدمة بنيان مركزي في كافة المجالات متضمنة التعليم والطب. انظر (1959) Lesky لوصف مفصل للجهو د الإصلاحية للإمبراطور جوزيف الثاني في الرعاية الصحية.

في الحدود العسكرية إذ تعلموا الطب الشرعي والتوليد ومواد أخرى لم يكن يتحتم على جراح عسكري الإلمام بها.قدمت Josephinum دورة تدريبية لمدة عام ونصف لتدريب القابلات اللاتي من المفترض أن يكون عملهن على الحدود العسكرية بعد تخرجهن(١) وأيضا في المستشفى العسكري في فيينا والتي كانت تعد بمثابة عيادة لتعليم الطلاب.

كانت مدرسة إسطنبول منظمة بشكل مماثل. منذ بدايتها، كانت الدورات التدريبية الخاصة ب"الشرطة الطبية" جزءا من المنهج. فقد تمَّ تأسيس مدرسة لتعليم التوليد-إذ تمَّ تدريب القابلات والأطباء على يد طبيب نمساوي وقابلة من فيينا- ودورة تدريبية لمدة عامين في مجال الصيدلة وتولى الصيدلي النمساوي Hofmann التدريس فيها.(٢) أصدرت الحكومة قوانين تفرض على هؤلاء الذين يرغبون في ممارسة التوليد أوالصيدلة دخول تلك المدرسة. في أوائل ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، وتمَّ تعيين لجنة لحظر الإجهاض الطوعي في الإمبراطورية. كان محظورا على القابلات، والأطباء والصيادلة ممارسة الإجهاض وكان عليهم أن يقسموا أنهم لن يفعلوا ذلك.(٣) منذ عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م، كان مسموحا للصيادلة بفتح صيدلية بعد الحصول على درجة من المدرسة.(٤) في نفس العام، أنشأ Spitzer مقرا للطب الشرعي والشرطة الطبية.عينت الشرطة اثنين من خريجي المدرسة للعمل بصفتهم مستشارين للشؤون الطبية-القانونية.(٥) لم يتضح مدى فاعلية تلك الإجراءات ولكن في عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م، تدل معاقبة صيدلي لارتكابه خطأ متعمدا- والإعلان عن ذلك في الصحف الحكومية- على أهمية تمتع الشرطة الطبية بأهمية مركزية لمسؤولي الحكومة في الأعوام التالية.(٦)

إن جعل المدرسة أكثر من مجرد معهد لتعليم الجراحين العسكريين، حفظ بذلك مؤسسوتلك المدرسة التأثير السياسي للمعلمين. وتحول ذلك ليكون عائقا أمام التطورالأكاديمي للمدرسة. في عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، اقترح Bernhard تأسيس مجلس أكاديمي الذي سيتألف أعضاؤه من معلمي

---

(1).Steiner (1860) P. 78

(٢) بدا أن بعض طالبات المدرسة التي تخرج القابلات كانوا خدماً. ذكر Spitzer أنه من ضمن طالبات هذه المدرسة، كانت هناك امرأة عربية اسمها فاطمة وكانت ماهرة في التوليد .(Mason, 1860, P. 178). انظر ;Sarı (1997) للمزيد عن التوليد ودور المرأة في الرعاية الصحية. انظر .(Fahmy (1998 للإطلاع على مقارنة بين تلك المدرسة ومدرسة القابلات في القاهرة

(3) Hhsta, PA Staatenabteilung Tu¨Rkei VIII, K11, 16 November 1838.

(4) Mason (1860), P.180

(5) Ibid

(6) Altintas_ (1998).

المدرسة.[1] كان هذا المجلس مسؤولاً عن الشؤون المتعلقة بالتعليم وكانت قراراته خاضعة لموافقة عبد العزيز أفندي (*Hekimbaşı*). وتمَّ منح المجلس عددا من المهام والصلاحيات إذ أصبح ذا دورٍ فعَّالٍ في إدارة الرعاية الصحية في الدولة، والأهم من ذلك فقد حصل المجلس على صلاحية قضائية في كافة النزاعات المهنية مما جعل من عضوية الفرد في هذا المجلس أمرا مرغوبا لكل طبيب. ساهم ذلك في الزيادة المستمرة في عدد المعلمين الذين تمَّ تعيينهم دون الالتفات لميزتهم الأكاديمية، ويرجع ذلك للحماية التي يتمتعون بها.[2] أضفت تلك الإجراءات والقواعد على المدرسة أهمية جعلتها أكثر من كونها مجرد أكاديمية للجراحين العسكريين. أثناء أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، وأصبحت المدرسة مركزا لأنشطة الرعاية الصحية في الدولة. وتمَّ إطلاق حملات تلقيح /تطعيم ضخمة ضد الجدري مستخدمين طلبة المدرسة لإعطاء اللقاح في العيادة التي تمَّ إنشاؤها في مدرسة الطب. شهد عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م تطعيم ٣٠٠٠ طفل هناك[3] وأضاف Spitzer أنه تمَّ تطعيم ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ طفل في الدولة عام ١٢٦٣ هـ/ ١٨٤٧م.[4] تمَّ تطعيم ٨٠٠٠٠طفل آخرين في المقاطعات وقام بذلك خمسة من الطلبة الذين تمَّ إرسالهم لمرافقة البعثات الأوروبية العلمية التي ذهبت لعدة مقاطعات في الدولة وساهم أيضا في ذلك عيادات التطعيم المحلية.[5]

في عام ١٢٦١ هـ/ ١٨٤٥م، تمت دعوة كل مقاطعة من الدولة لإرسال خمسة طلاب إلى إسطنبول للدراسة في المدرسة.[6] بعد أن ينهي هؤلاء الطلبة دراستهم في المعهد، فمن المفترض أن يعودوا إلى ديارهم للعمل بصفتهم أطباء أوصيادلة في مجتمعاتهم.وكما هوالحال في النظام النمساوي الذي يشرف فيه Kreisa¨rzte على المقاطعات، فكان على المقاطعات العثمانية تشغيل هؤلاء الأطباء (الذين أنهوا دراستهم).[7] كانت السياسات الجديدة المبينة في مرسوم Gu¨lhane

---

(1) Kernbauer (1993a), P.176

(٢) في عام ١٢٧٨هـ / ١٨٦٢م، ادَّعى Wiener Medicinal Halle بأنه"يبدوأن المدرسة موجودة من أجل الأساتذة وليس الأساتذة من أجل المدرسة" .(Wiener Medicinal Halle, 52, 1862, P. 491)

(٣) انظر .Allgemeine Medicinische Central–Zeitung, 13 (1844), P. 223 للاضطلاع على التقرير السنوي.

(٤) .Mason (1860) P. 184 يتضمن هذا العدد التطعيمات في مركزين منفصلين خارج المدرسة وفي المستشفيات العسكرية.

(5) Ibid

(٦) في عام ١٢٦١ هـ/ ١٨٤٥م، كان هناك قرار بإنشاء مدارس عسكرية تحضيرية في مراكز المقاطعات. كان يتم إرسال خريجي هذه المدارس لأكاديمية الحرب الملكية في استانبول ومن المحتمل مدارس أخرى في العاصمة. .Somel (2001), P. 23

(٧) التقديم السنوي المقدم للسلطان لعام ١٨٤٦ في Kernbauer (1993a), P. 178

الملكي تهدف لجذب أعضاء من المجموعات غير المسلمة في الدولة ليسجلوا في المدرسة. شجع Sigismund Spitzer المجتمع اليهودي ليرسل طلبته إلى المدرسة إذ ولد Spitzer نفسه لأسرة يهودية. لم يوجد أي طلبة، يهود في المدرسة منذ بدايتها وحتى عام ١٢٦١ هـ/ ١٨٤٥م. وكان المجتمع اليهودي معارضاً لإرسال طلبة ولكن تغير ذلك بعد مفاوضات بين hekim basi والحاخام الكبير.[١] وعمل طباخ وحاخام في المدرسة ليشكلا بذلك بيئة ملائمة لقدوم الطلبة اليهود. وكانت محاولة إدخال ثالث أكبر مجموعة دينية في الدولة:- المسلمون والمسيحيون اليونانيون والأرمن الذين تمَّ تسجيلهم في المدرسة منذ بدايتها- ناجحة. في عام ١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٦م، أشار الرحالة النمساوي Ludwig August Frankl في مذكرات سفره لوجود مجموعة تتألف من ستة عشر طالباً يهودياً في المدرسة الطبية وأصبح واحدا من الأطباء اليهود الأوائل مديرا لمدرسة عسكرية في Aleppo.[٢]

في إسطنبول، قدمت المدرسة معالجة طبية في عيادتها والعيادات الخارجية. وأسهمت الأخيرة في علاج ١٨،٥٠٠ مريض أثناء عام ١٢٦٣ ه/ ١٨٤٧م وكان معظمهم من النساء اللاتي جئن لرؤية القابلة القادمة من فيينا لتكون مسؤولة عن المرضى من النساء.[٣] أدى العدد المتزايد من المرضى في العيادات الخارجية لافتتاح مؤسستين جديدتين في أنحاء جديدة من المدينة، وكان يُقدم فيهما التدريب العملي للطلبة.[٤] أصبح إنشاء مستشفيات مملوكة للدولة واحدا من المشروعات الهامة في تلك السنوات. وقد تمَّ استدعاء أطباء جدد من Josephinum إلى إسطنبول في أوائل أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ليتولوا مسؤولية إدارة المستشفيات العسكرية الأكبر. كان الطبيب الشاب Lorenz Rigler الذي تمَّ الاحتفاء به في فيينا لأنه حقق نجاحا للطب في فيينا[٥] إذ نجح نجاحا باهرا في تقديم قواعد صحية جديدة في مستشفى شهدت معدلات مرتفعة من حالات الوفاة نظرا للظروف غير الصحية التي سادت في ذلك الوقت. نتيجة لذلك، تمت ترقيته ليصبح كبير مفتشي الخدمات الطبية في الجيش العثماني.

---

(1)Mason (1860), P. 178.

(2) Frankl (1858), P. 222.

(٣)كان .Messani هو اللقب الذي يتم استخدامه ليعني "الدايه أوالقابلة". إن الاسم الأول الذي تمَّ إطلاقه قبل ذلك لم يكن معلوما

(4)Mason (1860), P. 185.

(٥) انظر .Wiener Medizinische Wochenschrift, 42 (1862), P. 667 للإطلاع على وصف العمل الخاص به والإجراءات التي كانت متبعة في المستشفيات.

أصبحت تلك المستشفيات مثالا للسياسة العثمانية الحديثة كما هوالحال بالنسبة للمدارس. في عام ١٢٦٩ هـ/ ١٨٥٣م، سافر الطبيب Joseph Dietl [١]إلى إسطنبول في مهمة تقصي الحقائق بغرض جمع معلومات لإنشاء مستشفى حديثة في فيينا. أبدى Dietl دهشته من اكتشاف عدم وجود "ما يكفي من المستشفيات ولكنها جيدة" إذ سعت الدولة لإنشاء مستشفيات جديدة "[٢]أكثر من عدة مدن أوروبية ثرية متحضرة. كان Dietl يعتبر أن مستشفي البحرية واحدة من أفضل المستشفيات المجهزة في أوروبا. وقد تمَّ وصف المستشفيات العسكرية الأكبر وبعض المؤسسات المدنية بإيجابية.

إن الإشادة بالطعام المقدم، ونظافة المستشفيات العثمانية، ونظامها، يتعارض مع النقص الذي تعانيه تلك المستشفيات من المرضي. ولا سيما المؤسسات غير العسكرية التي كانت خالية لأن النساء تجنبن المستشفيات التي كان الرجال مسؤولون فيها عن المعالجة وكان أغلب السكان يفضلون العناية بالأسرة على المفهوم المنظم لمستشفى أوروبي.[٣] يشبه خلوتلك المستشفيات الصورة الجيدة التي كانت تبدوالمدرسة عليها ظاهرياً بينما تخفي تحتها العديد من المشاكل أثناء الأعوام الأولى. يمثل هذان النموذجان رغبة الدولة العثمانية في مواكبة المعايير الأوروبية مهما كلفها الأمر، وعكست في نفس الوقت طموحات الأوروبيين في إدارة هذه المؤسسات. ويعتبر الأوروبيون أنفسهم وكلاء لعملية أكبر من "الحضارة".كانت المدرسة والمستشفيات والخطوات الأولي تجاه نظام رعاية صحية أوروبي الطراز وتعني للنمساويين أكثر من مجرد تقديم خدمات طبية. وفي رأي Spitzer، فإن تخرج الأطباء من المدرسة لعب دورا بارزا في عملية الإصلاح في الدولة العثمانية وكان يسند إليهم مهمة "تحضر" الدولة.

وبصفته طبيباً، فقد كان Spitzer يختلط بكل طبقات المجتمع، مما نتج عنه قدرته في التأثير عليهم. عندما عاد لمقاطعته وأسرته وأهل بلدته، وجدهم متحفظين عندما رأو تجسد التغيير الكامل فيه، ودفعهم إلى ذلك الهيمنة التي تظهر في الطريقة التي يعلم بها الطلبة، وسمو شخصيته ومنصبه كطبيب. أدرك هؤلاء الرجال استعلاءه، وقدروا مزاياه، والخدمات التي يقدمها بحرفية، ومركزه الاجتماعي، ورغبتهم في الحصول على مزايا مماثلة لأبنائهم. وسيكون لهذا الطبيب الشاب تأثير

---

(١) Joseph Dietl معروف في تاريخ الطب بصفته مؤيدا للفكرة الخلافية ل"العدمية العلاجية" وكان عضوا في "مدرسة فيينا الثانية" في منتصف القرن التاسع عشر. فيما يخص Dietl، انظر .Wiesemann (1991)

(2) Dietl (1854), P. 317

(٣) يمكن العثور على تقارير تفيد بخلوالمستشفيات المفتوحة حديثا في Rigler (1852), Vol. 1, P. 382, Dietl (1854), P. 331 . وفي تقارير مختلفة في الجرائد الطبية المعاصرة.

أخلاقي على أهل بلدته، وإذا كان هوفي قمة المركز الاجتماعي، فسيكون واحدا من رواد الحضارة وأعمدتها.(١)

يطلعنا التقرير الحماسي الذي قدمه Spitzer للسلطان على تطلعاته الخاصة والخطط التي اتبعها النمساويون. من وجهة نظره، إن للطب دوراً بارزاً في عملية "تحديث" الدولة. وسيري هؤلاء الذين يتشككون في قدرة الدولة العثمانية على إصلاح نفسها "أنه بإمكان شعوب الشرق الوصول إلى الحضارة- وأن لديهم القدرة على اكتساب كل أنواع المعرفة- إذ أصبحت شخصياتهم أكثر ليناً، واختفى التعصب الديني، وظهرت مشاعر المساواة، إذ لا يوجد تفرقة دينية(٢) على الأقل في التعليم بين الديانات المختلفة في الدولة.

ومن خلال دورها البارز في إرساء العديد من الإجراءات والقواعد التي أقرتها الدولة العثمانية، فإن تأثير المدرسة ذهب إلى ما هوأبعد من مجرد تقديم التعليم إلى كونها عاملا رئيسيا لانتشار ما يعرف ب (medicalization) في المجتمع العثماني. وساهمت المدرسة في إرساء ما من شأنه أن يؤدي إلى تغير تدريجي ولا يمكن الرجوع فيه في البنية الطبية في الدولة العثمانية.

السؤال، هل أخفقت المهمة؟ نهاية التأثير النمساوي على مدرسة الطب وتداعياته؟؟؟ في ستينيات القرن الثالث عشر الهجري / أوائل خمسينيات القرن التاسع عشرالميلادي، انتهى تأثير الأطباء من امبراطورية هابسبورج على الشؤون الطبية فجأة. غادر Sigismund Spitzer- الذي كان له تأثير شخصي قوى على السلطان وأثر على العديد من القرارات أثناء المرحلة المبدئية من نظام الرعاية الصحية ـ إسطنبول إلى فيينا عام ١٢٦٦ هـ/ ١٨٥٠م بعد أن كانت حياته مهددة بسبب مؤامرة تمَّ تدبيرها ضد حياة السلطان. توفي أوعاد بعض الأطباء النمساويين لإمبراطورية هابسبورج وهم الذين تقلدوا مناصب هامة في الإدارة الصحية العثمانية. كان Lorenz Rigler- الرئيس السابق للمستشفيات العسكرية- العضوالوحيد من تلك البعثات الرسمية الذي ظل في إسطنبول بعد ١٢٦٨ هـ/ ١٨٥٢م. وانخفض الاهتمام الذي كانت توليه إمبراطورية هابسبورج بإرسال أفراد جدد ودعم الإصلاحات العثمانية (٣)في أعقاب ثورة ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م ونهاية النظام

---

(1) Mason (1860), P. 172

(2) Ibid., P. 19.

(٣) بجانب ذلك، كسبت الدولة العثمانية عددا من المتخصصين الطبيين بعد الثورة إذ طلب العديد من الأطباء النمساويين الألمان والهنغاريين الحماية من Prosecution في الدولة العثمانية. وبخاصة، أطباء الجيش الهنغاري الذين فروا إلى هناك بعد فشل الثورة الهنغارية في ١٢٦٥ هـ/ ١٨٤٩م وكان أشهرهم Karl Eduard Hammerschmidt الذي أسس لاحقا المنظمة التي تعرف اليوم ب"الهلال الأحمر" =

القديم في عهد (ميترنيخ) الذي كان شغفه بالشؤون العثمانية أحد أعمدة علاقات هابسبورج والدولة العثمانية. لم تكن الثورة في إمبراطورية هابسبورج السبب الوحيد للتراجع النمساوي.

بدأ نقد العامة للمدرسة في أوروبا بصفتها مؤسسة أكاديمية بحلول نهاية أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. انتقد الطبيب الفرنسي Auguste Monneret الجودة المتدنية للتعليم في المدرسة.(١) إذ ذهب في مهمة لتقصي التقدم الذي حققه الإصلاح الطبي وإدارة الحجر الصحي في الدولة العثمانية. مرة أخرى، كان تجاور الحضارة الأوروبية و"الشرق غير المتحضر" هومحور النقاش الرئيسي ولكن في هذه المرة ضد عمل الأطباء من إمبراطورية هابسبورج. ويرى Monneret بأنه ليس من الممكن أن ينتقل الطب ل"دولة غير متحضرة" بسهولة كما هوالحال في نقل التطور الفني وهذا تمَّ مناقشته على نطاق واسع كتفسير لعدم نجاح الجهود النمساوية بنفس القدر كما نُشر في تقارير سابقة. رحبت جريدة Allgemeine Medicinische Central –التي اتخذت برلين مقرا لها- بما ذكره Monneret إذ كانت التقارير السابقة "تتسم بعدم الموضوعية نظرا لمصالح الأطباء النمساويين هناك".(٢) وعلى الرغم من ذلك، اتسم رد هؤلاء الأطباء بالثقة. ورد الطبيب Lorenz Rigler وعلى النقد الفرنسي للمدرسة عام ١٢٦٨ هـ/ ١٨٥٢م قائلاً" نحن جميعا نعلم الغيرة التي يكنها الفرنسيون محاولين بذلك التشكيك في النجاح الذي حققه الألمان"(٣) محاولاً بذلك إخفاء حقيقة أن مركز الأطباء النمساويين أخذ في الضعف.

كشفت حرب القرم- التي اتخذت فيها النمسا موقفا محايدا وجاء الأطباء البريطانيون والفرنسيون إلى الدولة العثمانية بأعداد كبيرة-عن ضعف التعليم في مدرسة الطب. وانتقد الخبراء من الأطباء الأوروبيين الذين كانوا يخدمون في واحدٍ من جيوش الحلفاء- فرنسي، بريطاني أوعثماني- ضعف قدرة الأطباء الذين تمَّ تدريبهم في إسطنبول. وأوضح الطبيب البريطاني John Netten Radcliffe – الذي تمَّ إلحاقه بفريق عمر باشا أثناء الحرب- في مذكراته بأن بعض الأطباء العثمانيين "لديهم معرفة جديرة بالثقة بمهنتهم في الفروع المختلفة ولكن كان العدد الأكبر منهم جاهلا". كانت الجراحة التي رأها في المستشفيات توصف بأنها"وحشية للغاية" والممارسة

=

والطبيب ,Arnold Mendelssohn هو ثوري ألماني وابن عم المؤلف Felix Mendelssohn-Bartholdy.

(1) Allgemeine Medicinische Central-Zeitung, 18 (1849), P. 269.

(2) Ibid., P. 271.

(3) Wiener Medizinische Wochenschrift, 42 (1852), P. 676.

الطبية "عشوائية".[١] كان Sandwith -Humphrey – الذي كان يخدم في وحدة بريطانية أثناء حصار Kars أكثر تعاطفاً مع الأطباء العثمانيين ولكنه وجه أيضا نقداً لهم قائلاً: إن القليل من زملائه العثمانيين يستحق أن يطلق عليه "طبيب جيد لحد ما" و"على دراية بمبادئ المهنة".[٢] لم يتم مناقشة التقارير التي تشير لإخفاق المدرسة في تخريج عدد كاف من الأطباء أوجراحي الجيش- الذين كانوا من وجهة نظر زملائهم من فرنسا وبريطانيا يؤدون وفقاً للمعايير الأوروبية- على نطاق واسع مثلما حدث مع التقارير السابقة التي قدمها زملاؤهم من فيينا.

في فيينا، وجهت الصحف الطبية اتهاما للأطباء الفرنسيين في إسطنبول بسرقة نتاج ما حققته فيينا هناك. طرحت مجلة Wiener Medizinische Wochenschrift الطبية شكوى مفادها أن الأطباء الفرنسيين سيطروا سيطرة كاملة على المدرسة في إسطنبول إذ تولى الأستاذ الفرنسي Antoine Fauvel مسؤولية إدارة المدرسة من Sigmund Spitzer إبان عودة Spitzer من فيينا عام ١٢٦٦ هـ/ ١٨٥٠م.[٣] وكان ذلك قبل نشوب حرب القرم بعامين. وقد شاعت الإدعاءات التي تشير إلى أن الأطباء الفرنسيين حصلوا على مناصبهم نتيجة ضغط دبلوماسي وليس لمهاراتهم العلمية.[٤] بعد ثورة ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م،وكان للصحافة الطبية في فيينا توجهاً وطنياً وكانت التقارير المقدمة منهم مليئة بالكراهية الصريحة تجاه الفرنسيين. كان مؤيدوالمدارس الطبية الفرنسية يعدو بمثابة منافسين إذ قيل أنهم كانوا يحاولون سلب التأثير الطبي ليس فقط في الدولة العثمانية ولكن أيضاً في مصر.[٥] ولكن بقاء منصب Sigmund Spitzer شاغراً دحض هذه المزاعم. في واقع الأمر، طلب الباب العالي من فيينا تعيين خلفٍ لـSpitzer ولكن توفي الطبيب

---

(1) Radcliffe (1858), P. 50.

(2) Sandwith (1856), P. 236.

(3) Wiener Medizinische Wochenschrift, 38 (1852), P. 616

(٤) Wiener Medicinal Halle, 44 (1863), P. 426 معتبرة الاستحواذ الفرنسي على المدرسة "غزواً"

(٥) إن التوجه القومي لبعض الأطباء الألمان-(النمساويين)، أظهر النزاع السياسي بين إمبراطورية هابسبورج وفرنسا في إيطاليا والمنافسة بين المدرسة الطبية في فيينا ونظرائها الفرنسيين يقفو وراء مجموعة من المواجهات على صفحات الجرائد الطبية في هذه الفترة. في ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٨م، وكان هناك نزاع علمي في الإسكندرية بين الأطباء الفرنسيين وزملائهم الذين يتحدثون الألمانية من إمبراطورية هابسبورج وبروسيا والتي تحولت بدورها لأزمة سياسية، موضحة بذلك الكيفية التي أصبحت فيها تلك الضغائن ظاهرة. أظهرت حادثة وفاة بحار بسبب الطاعون الذي أحضره مجموعة من الأطباء الفرنسيون وهذا ما رفضه الأطباء الذين يتحدثون الألمانية ذلك إذ شعروا بأن هذا التشخيص من شأنه أن يهدد تجارة هابسبورج مع الشرق. ولتغطية هذه المواجهة في

.Chahrour (2007), Pp. 263–266 فإنظر Wiener Medizinische

Graziadion Vallon – الذي تمَّ إرساله إلى إسطنبول- بعد وصوله للدولة العثمانية بفترة قصيرة. وكان الطبيب الفرنسي Fauvel[١] Sulpice Antoine خلفا لـSpitzer وعمل مديراً لمدرسة الطب مغيراً بذلك وجهة العلاقات الثنائية من فيينا لباريس.[٢].

وظلت إدارة المحاجر الصحية، ونظام الرعاية الصحية، وتعليم عدد كاف من الأطباء المدربين للجيش وتأسيس هياكل إدارية جديدة، أهم ما يشغل السياسات الطبية العثمانية أثناء الأعوام التي أعقبت حرب القرم.[٣] وعمل الطب الأوروبي على تعزيز موقفه في الدولة من خلال تشكيل جمعية طبية. وأصبحت الجمعية الطبية في إسطنبول The Socie´te´ Medicale de Constantinople – التي أسسها الأطباء البريطانيون والفرنسيون عام ١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٦م أثناء حرب القرم - مركزا لنشر النظام الطبي "أوروبي-الطراز".[٤] لاقت هذه الجهود قبولا إذ منح السلطان الجمعية بدلاً شهرياً لتغطية نفقاتها. واقتصرت العضوية على الأطباء والجراحين والمسؤولين الطبيين والصيادلة مستبعدين بذلك الباحثين الطبيين العثمانيون الذين لم يحصلوا على درجة أوروبية. في عام ١٢٤١ هـ/ ١٨٢٦م، وقد شكل الخريجون العثمانيين من مدرسة الطب الملكية جمعية خاصة بهم Cemiyet-i Tibbiye-i Osmaniye، وهي مخصصة لترجمة أدبيات الطب والعمل على تعزيز اللغة العثمانية كلغة للتدريس مما أدخلهم في نزاع لاحقاً مع the Socie´te´ Medicale. كانت the Socie´te´ Medicale تؤيد استخدام اللغة الفرنسية في التدريس بينما دعت الجمعية العثمانية سالفة الذكر لاستخدام اللغة العثمانية والتي تمَّ إقرارها كلغة للتدريس في المدرسة الطبية الملكية عام ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧٠م.[٥]

---

(1) B. 7 November 1813, Paris; D. 4 November 1884, Paris. Panzac (1996), P. 109.

(2) By 1870, Forty-One Students Had Been Sent To France To Acquire A Doctoral Degree At A French University. See Ibid.

(٣) بحلول أوائل سيتينيات القرن التاسع عشر ،مرت المدرسة بأزمة حادة أدت لتغيرات تنظيمية واستخدام اللغة التركية في التدريس. وبحدوث هذه التغيرات، لم تعد Josephinum هي النموذج. أدت ثورة ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م لإغلاقها. وعندما أُعيد افتتاحها بعد عدة أعوام، كان يتحتم عليها مواجهة معارضات حادة من كلية الطب في الجامعة متسائلة عن ضرورة جامعة طبية مستقلة للجيش.انظر المناقشة في Wiener Medizinische Wochenschrif وعلي سبيل المثال في Wiener Medizinische Wochenschrift, 2 (1852), P. 61. في ١٢٩١ هـ/ ١٨٧٤م، كانت قد تمت إزالة الأكاديمية. انظر .Wyklicky (1985).

(٤) انظر .Ihsanoglu˘ (1996)، للإطلاع على تاريخ تلك الجمعية. في عام ١٢٨٠ هـ/ ١٨٦٣م، شكل الصيادلة الذين تلقوا تعليما أجنبيا جمعية مشابهة تهدف للحد القانوني من ممارسة الشؤون الصيدلانية. تمَّ إغلاق الجمعية بعد فترة وجيزة ولكن تمَّ إعادة إنشائها عام ١٢٩٦ هـ/ ١٨٧٩م

(٥) أوضح Panzac (1996) P. 199 أن التأثير الفرنسي على الطب العثماني انتهى بتغيير لغة التدريس. ظلت الإمبراطورية العثمانية منطقة =

فقدت إمبراطورية هابسبورج تأثيرها في تلك العملية بعد ١٢٦٦ هـ/ ١٨٥٠م إذ غادر أغلب الأطباء النمساويون إسطنبول.[١] ولكن كما رأينا، فإن الانخراط الفعال للأطباء النمساويين في سياسات الرعاية الصحية العثمانية أفاد أيضا إمبراطورية هابسبورج. تمثل ذلك من خلال تشكيل الطريقة التي تمَّ بها تنظيم الرعاية الصحية العثمانية وخاصة إدارة الحجر الصحي، وتمكنت إمبراطورية هابسبورج بذلك من التخلي عن نظام الحجر الصحي الباهظ الخاص بها.

تمَّ إلغاء الحدود العسكرية بما فيها من مراكز للحجر الصحي بطول الحدود العثمانية- النمساوية في الأعوام المقبلة، متخلصة بذلك من العقبة الرئيسية أمام التجارة مع الدولة العثمانية والولايات الناشئة في البلقان.وانتقل عبء مكافحة الأمراض المعدية. لاحظت القوى الأوروبية الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية وناقشتها في عدد من المؤتمرات الدولية وبدأ ذلك عام ١٢٦٧هـ/١٨٥١م.[٢] وكان تحول الدولة العثمانية إلى أمة "متحضرة" خطوة هامة لتبرير السياسات الصحية لإمبراطورية هابسبورج. حيث لعبت الفترة القصيرة المؤثرة للطب النمساوي دوراً بارزاً في تشكيل البنيان العثماني للرعاية الصحية.

رابعا: التأثيرات التركية على صورة المظهر الخارجي في هيئة الجيش القيصري *للإمبراطورية النمساوية*

Türkische Einflüsse Auf Das Aübere Bild Der Kaiserlichen Armee.

بمفهوم الصياغة الشكلية من المعروف أنَّ العلم المتخصص بدراسة التشكيل أو التراكيب البنائية/ Morphologie كان ظهوره الفعلي متأخراً نسبياً كفرعٍ تطبيقي ضمن علم الأزياء و الرتب العسكرية الموحدة/ Uniformologie وعلم الشارات ومراتب التتويج الرسمية / Insigniologie وكذلك ضمن العلوم التطبيقية *~التاريخية* ذات الصلة. فحتى وقتٍ متأخرٍ بعد بداية القرن العشرين الميلادي كان المرء في دراسته لكل هذه العلوم المشار إليها يكتفي حصرياً

=

متنازعاً عليها من الطب الفرنسي والألماني. تناول ,Moulin (1992) بالمناقشة تقديم فرنسا لعلم البكتريا الحديثة وفيما يخص المساهمة الألمانية في إعادة تنظيم المدرسة لاحقا فانظر .Terziog˘lu (1978) (((&))) Goerke.

(١)في عام ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٨م، كان عدد محدود من إجمالي ٧٦ عضوا دائماً للجمعية المؤسسة حديثا Societe′ Imperiale De Me′Dicine من السكان الذين يتحدثون الألمانية في إسطنبول. انظر جدول الأعضاء الدائمين في Gazette Me′Dicale d'Orient, 9 (1858), P. 19.

(٢) تعتبر هذه المؤتمرات نواة للتعاون الدولي في الشؤون الصحية . أقيم المؤتمر الأول في باريس عام ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م . انظر كتاب Howard-Jones (1975) ومؤخراً Huber (2006) للإطلاع على المحتوى العلمي لهذه المؤتمرات .

بمضامين نتائج الأبحاث الرسمية والتاريخية المحفوظة لدى أرشيف الدولة؛ وهكذا حال الدراسات المتخصصة بتاريخ الفنون التي درجت في تشغيل وظائفها البحثية – حسب مقدار ومدى اهتمامها عموماً – بالانحصار على توجه نمطي قاعدته دوماً ''فنٌ من أجل الفن/ Kunst für die Kunst''. ولم يدلف التغيير طوال تلك الفترة ولاحقاً إلاَّ بعزم المؤرخ الألماني لعلم الفنون ڤالتر باتس/ Walter Paatz الذي أقدم سنة ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٤م على صياغة الخطوة المرحلية الحاسمة لعلم الشارات والمراتب/ Insigniologie. انبرى تالياً العالم المؤرخ الألماني بيرسي إرنست شرَم/ Percy Ernst Schramm وتلامذته الذين سطروا مسافةً من الخُطا المتقدمة في هذا الاتجاه. إلى ذلك ظهرت ملامح الأعمال الوثائقية من البحوث الدراسية والمؤلفات التي كتبها المؤرخ باول مارتن/ Paul Martin في علم الأزياء والرتب العسكرية الموحدة/ Uniformologie تشير جليةً بالبوادر الأولى لتجاوز إطار الاعتياد النقلي لتاريخ الألبسة التقليدية المسيطر على ثقافة الأزياء الموحدة.

وقد اعتمدنا حيناً ما الصياغة التشكيلية للأزياء الموحدة النمساوية وفي حينٍ آخر قبلنا أيضاً اتخاذ صيغة الأزياء الموحدة الثورية المجرية المتشكلة عند نهاية العام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م وبداية ١٢٦٥هـ / ١٨٤٩م. هنا؛ ومن هذا المنطلق مع تصويب مسار الرؤية التفكيرية نحو الأفق باتجاه البوسفور (Bosporus). أحد أهم الأسلحة الرئيسة للجيش التركي تمثَّل بكتائب الفرسان السريعة جداً والأكثر جسارةً وإقداماً إلى أبعد الحدود. لذا ليس مثيراً للدهشة والتعجب بعد هذا أن كانت بادئ ذي بدء فصائل سلاح الفرسان وآلية معدات الجاهزية الحربية *في الجيش التركي* هي أول القطاعات التي تمَّ تقليد صيغةٍ محاكيةٍ لنموذجها عند نظيراتها من الأجنحة العسكرية في كتائب الجيش القيصري *النمساوي*. هنا – عند ذلك التوقيت تحديداً – برز بطبيعة الحال التجنيد في المقام الأول للفرسان المجريين؛ فرسان الهوصار/ Huasaren؛ الذين عرفنا انخراطهم بالخدمة العسكرية لصالح الإمبراطورية الرومانية المقدسة *للأمة الألمانية* منذ عهد القيصر ماكسيميليان الأول. أولئك الفرسان الهوصار الذين أصبحوا جنوداً ضمن قوات الجيش الماكسيميلياني كانوا يرتدون غطاء الرأس التركي المسمى كالبك~كولبك/ Kalpak (قبعة الفرو /Pilzhaube) والسيف المنحني بشكله الموروث عن السيف التركي المسمى كيليج/ Kilidsch * الهلالي* العائد بدوره إلى نماذج فارسية *مخلب الأسد*. كذلك كان الدرع الواقي المستدير الشرقي (المسمى بالتركية Kalkan؛ *المتراس اليدوي*) مستخدماً آنذاك لدى سلاح الفرسان بالجيش القيصري للنمسا. الفوكوس/ Fokos – مطرقة الاشتباك المجرية *فأس المحارب* – التي بقي ارتداؤها كسلاحٍ حتى الحرب العالمية الأولى هي أيضاً واحدة من الأدوات الحربية التي كان الأتراك هم أول

من اتخذها سلاحاً. وفي نظام سلاح الفرسان المدرعة لجيش القيصر ماكسيميليان الأول كانت مطرقة المحارب تلك تمثِّل أيضاً شارةً رمزية للجندي المعين برتبة عريف قائداً لسرية/ Rottmeister. كذلك المعطف المجري المسمى دولمان/ Dolman؛ رداء الفرو ذي الأربطة الصدرية الخاص بفرسان الهوصار/ Husarenpelz؛ هو أيضاً زيٌ متأصل من جذرٍ تركي. استخدام هذا الزيٌّ يرجع بدايةً إلى اعتماده رداءً مميزاً للضباط العسكريين كتعبيرٍ رمزي يشير إلى تلك الألبسة الفرائية المدبوغة من جلود الحيوانات البرية؛ التي ارتبطت بمعتقدات وهمية ظنت بها أرواحاً مقدسة لها قوىً سحرية؛ والتي كانت عادةً دارجةً للتباهي لدى أكابر الناس في بلاد الشرق الأدنى كسترةٍ يرتدونها معلقةً من على أكتافهم متفاخرين بها. العادات الدارجة في الحروب قديماً مرتبطةً بالطقوس الطوطمية/ Totemistische Kriegsbräuche ومن هذا القبيل يمكن تقصي ملامحها بأثرً رجعي على مسارٍ متواصلٍ حتى فترات موغلة في عمق العصور القديمة. مما سبق تتجلى خلاصةٌ مفادها أنَّ ذلك التركي بحد ذاته مثَّل دور الوسيط الذي أثبت في هذا النطاق. ومنذ القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي على أقل تقدير – أظهرت مكونات وهيئة عتاد ركوب وتسخير خيول الجيش القيصري النمساوي تأثيراً تركياً (خصوصاً في شكل السرج واللجام)، مثلها في ذلك مثلما كان قد تم أيضاً أخذ النموذج التركي لوسادة وبطانة سرج الخيل في حوالي العام ١٠٧٠هـ / ١٦٦٠م.

بدءاً من منتصف القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي مثَّلت خوذة الرأس للجنود الأتراك نموذجاً تركياً ظهر على غراره نمط التقليد المحاكي على رؤوس أفراد القوات العسكرية المجرية والكرواتية بالجيش القيصري، بيد أنَّها – بالتأكيد – لم تكن الوحيدة التي اقتصر عليها التقليد. ففي سياقٍ متزامن كانت الخوذة القتالية المدرعة تسيشاجه *~الشيشق*/ Zischägge المذيلة بحماية للأنف والأذنين والرقبة نموذجاً *تركياً* آخر حاكت على مثاله خوذ سلاح الفرسان بجيش القيصر ولردح طويلٍ من الزمن بقي هذا النموذج معتمداً حتى عهد الأمير أويغن/ Prinz Eugen *بداية القرن ١٨*. بعد أن تقرر سنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م الاستغناء عن سيف البَلاش/ Pallasch – سيف الفرسان ذي النصل المستقيم المزود بمسلة حماية اليد/ Korb (بالمناسبة؛ هذه الكلمة أيضاً أصلها تركي *~قراب*) – الذي كان مستخدماً آنذاك لدى قوات فوارس المشاة الدراغونيين/ Dragonern وقوات سلاح الفرسان المدرعة/ Kürassieren نجح نموذج السيف المائل بالمنافسة كسلاحٍ عملي خلال الفترة اللَّاحقة وصولاً إلى أن تمَّ اعتماد دخوله عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م سلاحاً موحداً للفوارس قوات المشاة الدراغونيين وقوات فرسان الهوصار وقوات فتيان الرماح والرايات/ Ulanen *بولونية مستعارة بتصرف من الكلمة التركية شاب~فتى/ Oğlan*.

حتى ذلك الحين كان فرسان الهوصار وفتيان الرماح والرايات يرتدون سيوفاً شديدة الانحناء. إلى فترةً موغلةٍ في عمق القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ارتدى ضباط فرسان الهوصار – إلى جانب ‘‘سترة جلد النمر/ pardelfell،، – مشبك ريشي/ Federagraffe متدرجاً حسب رتبهم يثبت على ناصية قبعة الفرو المسماة كولبك/ Kalpak. كذلك في هذه الصيغة التنظيمية كان التقليد محاكاةً لنموذج نظام تركي مماثل. في نظام فيالق~كتائب الألوية العسكرية/ Regimentern الألمانية بجيش القيصر افترض لزوماً أنَّ تكون الزخارف المطرزة للرداء العسكري الموحد؛ على السترة والقبعة و/أو العصا؛ التي كان يحملها القادة العسكريون بدءاً من رؤساء أركان الجيش/ Generalissimus مروراً بالضباط نزولاً إلى حاملي رتب الصف الدنيا/ Gefreiter؛ فرض أنَّ تكون الزخارف المطرزة محاكة بصياغات وأنساقٍ مختلفة تشير إلى الرتب المكتسبة.

حتى العام ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م كان الحديث الشاغل في الجيش القديم دائراً حول صياغات ما كان حينذاك يدعى اللباس المراسيمي/ Galakleid؛ شيءٌ من قبيل لباس موحد عام/ Generalsgala أو ما شابه*~الزي الرسمي الموحد *؛. هذا العرف الاعتيادي – ارتداء زيٍّ رسميٍ وعرض تنسيقيٍ خاص عند الظهور لدى أروقة بلاط الحكم، أو أيِّ أماكن ومحافل رسمية أخرى – هو تقليدٌ يرجع منشؤه في الحقيقة إلى نماذج عربية-تركية (أو بيزنطية؟ *~مع التحفظ على هذا الافتراض؟*). أيضاً جاء نمط منشأةٍ عسكريةٍ أخرى؛ تحديداً هي منشأة الإسناد بمرافق تخزين السلاح والذخائر/ Magazine؛ تُظهر ما يبدو وكأنه قد تمَّ إنشاؤها محاكاةً للنموذج والطريقة التركية المناظرة لها. في وقتٍ متأخرٍ نسبياً دلفت الصيغة ‘‘التركية،، من طماق شد الحذاء بالساق/ Gamaschen *ترجمة مستعارة للكلم العربية "جلد غدامس" بتصرف من الإسبانية إلى الفرنسية ثم الألمانية* الذي تمَّ استيراده واعتماده رسمياً للانضمام إلى بنية الزي العسكري بالجيش القيصري النمساوي. لكن مع ذلك كانت مثل هذه الأصناف قد درج استخدامها عادةً منذ فترةً زمنيةٍ طويلة قبل العام ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م. خلال القرن السابع عشر الميلادي وردت لدى الجيش القيصري قناني حفظ وكيل البارود/ Pulverflasche التي أظهرت في الغالب شكلاً مطابقاً للنموذج التركي الشائع منها. لكن الصيغة التركية من الزراكش الخيطية المزينة للرماح *شرابة الرمح*/ Lanzenquaste ومن قطب الصولجان المزين بذيل الخيل *بالتركية؛ طوغ*/ Roßschweife كانت – بكل تأكيد – هي النماذج الأصلية التي جاءت عنها زراكش تزيين الأسلحة الوتدية *بهيئة قضيب معدني*/ Stangenwaffe لدى ضباط وحراس البلاط القيصري بالنمسا. وفيما يتعلق بضروب تلوين رسوماتها الشعارية والرمزية فقد اتخذت الأدوات

المذكورة هذا المسار بدايةً على يد الأمير أويغن.

كما قلَّدوا شكل القبعة العسكرية الظليلة تشاكلهاوبه/ Tschakelhaube *المحورة عن النموذج التركي* المستخدم لدى حرس الحدود وقوات فرسان الهوصار النمساوية كان الأصل الذي نشأت محاكاةً له في كل أنحاء العالم ابتداءً من حوالي العام ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م نماذج القبعة المسماة حالياً تشاكو/ Tschako كتقليدٍ مستورد بامتياز تام من الصيغة الأصلية. لذا فالنظرية القائلة إنَّ هذه القبعة العسكرية الظليلة تشاكِل – بدورها – تظهر صلةً قرابة معينة مرتبطة بالقبعة الإسلامية *قبعة لباد الصوف~الطربوش*/ Fez *نسبة لمدينة فاس المغربية* هي حقيقةٌ ثابتة لا تدع مجالاً للتشكيك. على نمطٍ تقليدي مماثل تماماً لنموذجٍ تركي تمَّت *من قِبل النمسا* سنة ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م عملية الإنشاء والصياغة التنظيمية لقوات البحارة *خفر الموانئ وحرس الحدود النهرية/ Tschaikistentruppe *نسبةً ل~قارب~البحارة التشايكاشيين الصرب/ Šajkaši* (وحدات الجسر المائي وزوارق المناورة الحربية والدوريات خفيفة التسليح/ Pontonier- & Patrouillenbootseinheiten على نهر الدانوب).

إلى أيِّ مدى يكون هذا المسمى باللباس الموحد الوطني المجري الذي اعتمد استخدامه لدى أيِّ وحدةٍ من قوات الجيش القيصري النمساوي (قوات حرس الحدود، قوات المشاة المجرية، ...إلخ)؛ إلى أيِّ مدىً؛ لها – بالمثل هي الأخرى – جذور تركية-قومانية/ kumanisch *نسبةً لقومية الكومان القبتجاق*، تساؤل يطرح نفسه بإلحاحٍ هنا لكنه سيبقى مفتوحاً. على كل حال خصائص ومميزات الصيغة الشكلية لمقاطع هذا اللباس (زراكش التطريز والأربطة الخيطية على الحواف، السروال الضيقة، السترة القصيرة، المعطف الطويل، الحذاء الجلدي عالي الرقبة *بالتركية Çizme/ جزمة~بيادة*) تعد براهين جلية تؤكد الإشارة إلى ذلك الاتجاه. ومما ورد ذكره، أو ما زال مستمراً حتى الآن، نجد تقريباً أنَّ كل التأثيرات القادمة من العالَم العثماني على الصورة الخارجية لقوات الجيش النمساوي باتت مسطورةً كجزءٍ ثابتٍ في التاريخ. مجرد مثالٍ بسيطٍ على ذلك نجده في ميدان الموسيقى العسكرية حيث يمكن التعرف إلى هذا التأثير *العثماني* متواجد بجلاءٍ ولا زال حتى لدى الجيش الاتحادي للجمهورية *النمساوية* الثانية. أيضاً في مطلع القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، كانت فرق الموسيقى الميدانية لسلاح المشاة – كما هو حالها منذ القدم – مكونةً من قارعي الطبول ونافخي المزامير~الأبواق. قوات فرسان الهوصار كان لديهم دوماً أفراد من الغجر/ Zigeuner مستخدمين كعازفين للموسيقى الميدانية (بدءاً من سنة ١٠٢١هـ / ١٦١٢م)، وقوات الفرسان الألمانية استخدمتهم كنافخي أبواق وطبالين. طبلة كيسِل/ Kesselpauke *من التركية كوتشا = بَرَكَة~دُعاء/ kútsá* المستخدمة ثنائياً على جانبي ظهر

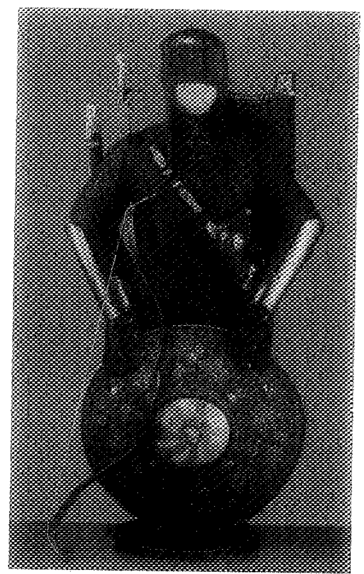
الحصان تعود بدورها إلى النموذج الشرقي الأصل من هذه الوظيفة، لكن مع ذلك اكتشف أنَّ انتقال استخدامها إلى أوروبا قد بدأ منذ القرن الميلادي العاشر. لدى الجيش القيصري لهابسبورج-النمسا تم تشغيلها في الخدمة منذ فترةٍ طويلة سابقة للعام ١١١١هـ / ١٧٠٠م. أيضاً في القرن الميلادي السابع عشر تطورت فرق الموسيقى العسكرية لقوات المشاة مع إدراج استخدام آلات النفخ الموسيقي المصنوعة من الخشب. فاستخدم الناي/ Schalmei – المسمى بالتركية دودوك/ Dudik – حيث لعب دوراً محورياً كبيراً على مسار هذا التطويري. ثم سرعان ما دخلت آلة الأبوا/ Oboe الريشية المزدوجة والفاكوت/ Fagott والكلارينيتا/ Klarinette إلى هذا الحقل. نقطة التحول المفصلي الكبرى جلبها العام ١١٣١هـ / ١٧١٩م، وعلى وجه التحديد عندما برز على المشهد العام في العاصمة فِيِيَنَّا أحد السفراء الأتراك الموفدين لدى بلاط القيصر النمساوي مصطحباً فرقةً موسيقية من مواطنيه. وقد تميزت هذه الفرقة بآلاتها الموسيقية الخاصة مزامير الأبوا/ Oboen، والأبواق الحادة، وأزواج صحون الصناج/ Tschinellen، وطبلات ودفوف صغيرة من كل الأصناف، والطبل التركي العملاق، ومثلث العزف المعدني/ Traingel، ودف التمبور/ Tamburin، وعمود الهلال ذي الخلاخل المجلجلة *الشيخانة*/ Schellenbaum أو ما يسمى بالقبعة التركية. مجمل الإيقاع الصادر عن آلات تلك الفرقة كان خاماً ورتيباً، بيد أنَّه حاز الإعجاب فلم يكن سيئاً فيما يتعلق بأصالته.

قائد جنود الحراسة الشخصية للبلاط القيصري/ Pandurenführer الشهير البارون *فرانتس* آل ترِنك/ *Franz* von Trenk قام تالياً – سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م – بإنشاء فرقة عزف موسيقية محمولة على الجياد مخصصة لجنود قواته ومصممة على غرار ونمط الفرق والآلات الموسيقية التابعة للقوات الإنكشارية العثمانية/ Janitscharenbanda؛ والتي بدأت اعتباراً من ذلك الحين تدشين مرحلة ربط إيقاعات الموسيقى العسكرية التركية بالتناغم المنسجم مع اللحن الرائج أوروبياً. كثيراً ولم تكن الأغاني المستخدمة هنا أيضاً متهمة بتقليد وتمثيل الأهازيج والحكم الغجرية لصياغة أناشيد المسيرات/المارشات العسكرية. وفي العام ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م سار على ذات المنوال وحدات فيلق المشاة الألمانية بالجيش القيصري محتذيةً بنموذج الفرقة الموسيقية التي أنشأها البارون ترِنك. لدى إبرام معاهدة سلام كامبو فورميو *١٢١١هـ/١٧٩٧م* وظهر هذا النموذج النظامي الأول للفرقة الموسيقية العسكرية التابعة للجيش النمساوي يتقدم لأول مرةٍ إلى جبهات النار وميادين الحرب أمام الأعداء. وفي السنة الكارثية ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م ظلت الموسيقى العسكرية التابعة لفيلق المشاة الألماني تلك تعزف بين الضرام خلال المعركة التي دارت في كلوم/ Chlum *موقعة ألمانيا بين بروسيا والنمسا؛ المكان شمال الشيشان حالياً* وانتهت بهزيمتهم...

أيضاً سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م خرجت فرق الموسيقى العسكرية التابعة للفيالق العسكرية بالجيش النمسا-مجري متقدمةً برفقة وحداتها إلى خطوط النار الأولى على جبهات الحرب. من المعروف أنَّ المغزى الفعلي والأغراض الحقيقية المستهدفة بالموسيقى العسكرية الحربية تمثلت بمقاصد التشجيع ورفع معنويات وحماسة الرجال، وإشعال العزائم للصفوف الموالية، وأيضاً تشتيت الاهتمام عن رهبة الأصوات المرعبة الصادرة من الأعداء. النموذج النمساوي من عمود الهلال الخلاخلي/ Schellenbaum – الذي استبدل فيه الهلال التركي بالشعار الامبراطوري النسر ذي الرأس المزدوج – مع قيثارة القرع المأخوذة من النموذج التركي إضافةً لقطب الصولجان المزين بذيل الخيل *الطوغ*/ Roßschweifen كأنماط تأثر خارجية أمست مستبعدة من الخدمة بحلول العام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م. قبلها أيضاً دف التمبور/ Tamburin الذي أصبح مختفياً منذ حوالي العام ١٢١٤هـ/١٨٠٠م. لكن التي ما زالت باقية حتى يومنا هذا الأبواق الحادة والطبل العملاق وأزواج صحون الصناج.(١)

خامساً: كلمات مقتبسة من اللغة التركية العثمانية ومن التعبيرات الاصطلاحية العثمانية.

٥,١. كلمة "Joghurt"والتي تعني "زبادي" هي في الأصل كلمة تركية؟ وأن المعنى الأساسي لهذه الكلمة هو"معجون". ولا يزال طعام "الزبادي" واحدا من الأطعمة الرئيسية في المطبخ العثماني الممتاز وغالبا ما تقوم ربات البيوت العثمانيين بعمله بأنفسهنَّ.



شكل 1 : صورة لملابس المحارب العثماني من طبقة الفرسان من القرن السابع عشر.

أيضاً كلمة "Kiosk " والتي تعني "كُشْك" لها أصل عثماني؟والمعنى الأصلي للكلمة هو"قصر صغير".كذلك ان كلمة"Dolmetscher" والتي تعني "مترجم" والتي يكثر استعمالها في اللغة الألمانية يرجع أصلها إلى اللغة العثمانية "Dilmaç"؟وتتعدد الكلمات العثمانية ويبدو تأثير العثمانيين بشكل كبير في المجال العسكري؛ فعلى سبيل المثال كلمة "Horde" والتي تعني "رعية" يرجع أصلها الى الكلمة العثمانية"ordu".وفي كثيرٍ من الأحيان تقابلنا كلمة "Janitscharen"أي "القوات\ الحراسات الخاصة" في كثيرٍ من

(1) Franzgall: Türkische Einflusse Auf Das Aubere Bild Der Käiserlichen Armee, P.93 – 95.

التراكيب مثل"Janitscharenmusik " أي "موسيقى القوات الخاصة" و"Janitscharenlärm" أي "الصخب الصادر عن القوات الخاصة".

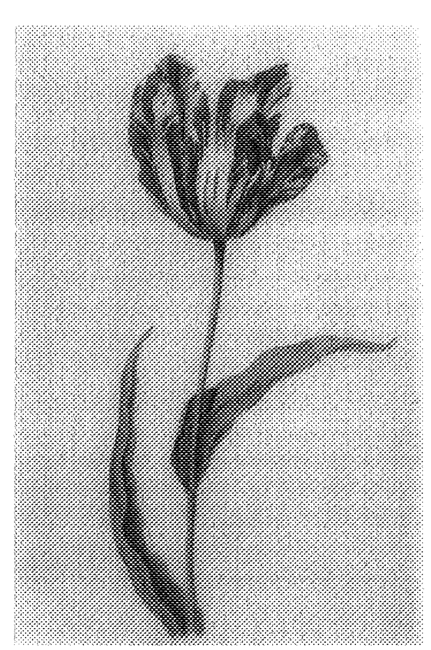
حيث أبدى الامبراطور ماكسيميليان الأول Maximilian I..Maximilian I اهتمامه الخاص بشؤون الحرب العثمانية، ولاسيما طبقة الفرسان الخفيفة والسريعة (أوما يسمى أكينسيakinci)، والتي تعتبرواحدة من الأسلحة الرئيسية في الجيش العثماني. وقد نسخ ماكسيميليان الأول Maximilian I. ذلك في شكل فريق من الفرسان، وهم فرسان المجر، وهم الذين كانوا يتصدرون مقدمة الجبهة في الحروب. وكان الفرسان المجريون يرتدون قبعات تركية من الفرووبحملون سيوفاً تركية. ولقد استخدم فرسان الإمبرطور الدروع الشرقية (الكالكان Kalkan). ويعتبر "Fokos" " الفوكوس "وهي مطرقة حرب مجرية"، والتي كانت لا تزال تستخدم في الحرب العالمية الأولى، واحدة من الأسلحة التي أُخذت عن العثمانيين.وكانت المطرقة الحربية بمثابة شارةرتبة بدرجة قائد إذا قام الأمبراطور بإلباسها لأحد الفرسان.

ويدل رداء الخيل الحربي - والمتمثل في سرج ولجام الخيل - الموجود منذ القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي على تأثيرالعثمانيين، وقد أُخذ رداء الخيل عن العثمانيين في وقت سابق حوالي عام ١٠٧٠ هـ/ ١٦٦٠م.

وترجع عبارة: – عديم النفع– إلى أن أمراء القوات الخاصة قد وضعوا الأوسمة والنياشين المعدنية خاصتهم في قبعاتهم. وتدل هذه العبارة في اللغة الألمانية على معنى سلبي وهو : "فلتتناسى ذلك\ لن يتحقق هذا أبدًا".

٥,٢. اللغة التركية في مجال النباتات :-

زهرة التيوليب ليست ذات أصل هولندي كما هوشائع اليوم. لقد ذُكر لفظ "التوليب" لأول مرة في أحد المخطوطات العثمانية من القرن التاسع الهجري / الخامس عشرالميلادي، وفي شبه جزيرة كريم ظهرت نباتات برية تمَّ تصديرها إلى إسطنبول وأطلق عليها العثمانيون اسم "الزنبق\ زهور الأقحوان Lale".وفي ظل حكم السلطان محمد الفاتح الثاني (١٤٣١م-١٤٨١م) تمَّ دعم زراعة نبات التيوليب، حتى أُطلق على فترة الحكم في ظل الدولة العثمانية آنذاك "عصر التيوليب" (وتعني باللغة العثمانية "ثورة التيوليب")، وتمتد هذه الفترة ما بين عامي



شكل٢: من كتاب نبات التيوليب عن أدميرال ڤيكتور Admirael Victor أوسمبر أوغستينوس Semper Augustinus

١١٣٠- ١١٤٢ هـ/ ١٧١٨م-١٧٣٠م. ويطلق على هذه عصرالنهضة العثمانية حيث لقي الفن والأدب اهتماما خاصا في ذلك العصر.

ولم تكن زهرة التيوليب الزهرة الوحيدة التي نشأت في ربوع الدولة العثمانية قديماً، وترعرعت وانتشرت حتى وصلت النمسا، بل كانت هناك نباتات أخرى مثل؛ المنثور، والأرجواني، والياسمين، والسوسن، والنرجس، ونبات الزعفران، وجميعها جلبها المرء إلى أوروبا.هذا ولم تقتصر بعثة الإمبراطور آنذاك على المهام الدبلوماسية والسياسية فحسب، بل اتسعت لتشمل النواحي الثقافية،بالإضافة إلى الهدايا الرمزية الُمقدمة.الأمر الذي أتاح الفرصة ومهد السبيل للتعرف على العالم الأخر وأسلوب حياته على نحوأوسع.

وجاءت كريز اللوريل من طرابزونTrapezunt الواقعة على البحر الأسود إلى أوروبا الوسطى. وأرسل المبعوث ديڤيد أُنغناد David Ungnad إلى بستاني البلاط الإمبراطوري "سلزيوس" بذور كستناء الحصان، وبذور نبات البندق العثماني وبصيلات لأنواع خاصة من نباتات الزنبق. وقد قام هانز لودفيج فون كوفشتاينHans Ludwig von Kuefstein بتخصيب الحدائق والبساتين من خلال أسفاره عام ١٠٣٧ هـ/ ١٦٢٨م، بأن أدخل نوعا جديدا من النباتات الشرقية المعروفة وأنواعاً مختلفة من نبات شقائق النعمان.

هذا إلى جانب البعثات العثمانية إلى ڤيينا Wien والتي جلبت معها كثيراً كهدايا؛ فعلى سبيل المثال حصل الإمبراطور ليوبولد الأول .Leopold I من البعثة العثمانية على زوج من الفهود، تمَّ وضعهما في المقر الجديد للإمبراطورية. وفي عام ١١٣٨ هـ/ ١٧٢٦م جاءت الخيول البربرية من طرابلس إلى البلاط الإمبراطوري. وفي عام ١١٥٣ هـ/ ١٧٤٠م أرسل السلطان جمل إهداءً منه إلى ڤيينا Wien. ومثل هذ النوع من الهدايا وفرت زخما لتأسيس حديقة المنطقة في شونبرونSchönbrunn في ڤيينا Wien عام ١١٦٥ هـ/ ١٧٥٢م، ولأول مرة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي استوردت أوروبا من الدولة العثمانية قطط الأنجورا، وتعتبر كلمة "أنجورا" هي الاسم القديم لأنقرة، عاصمة الدولة العثمانية اليوم.

٥,٣. اللغة التركية في المأكولات والمشروبات:

تأثير اللغة العثمانية في المأكولات والمشروبات واضحٌ حيث إن المطبخ العثماني هوواحد من أفضل خمس مطابخ في العالم. ففي ڤيينا Wien وحدها في مناطق مختلفة منها عدد كبير من المطاعم العثمانية التي تقدم مأكولات منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بأنواعها المختلفة، ويتدفق أعداد كبيرة من النمساويين إلى هذه المطاعم، وجملة "دعونا نذهب إلى العثمانيين"

اصبحت اليوم من العبارات الدارجة بين أهل ڤيينا Wien. وليس بمقدور أي أنسان أن ينكر فضل وأهمية المطبخ العثماني، ولا سيما أنه هومن جلب المواد الغذائية الأساسية مثل الذرة والأرز والتوابل إلى أوروبا. وقد أثر المطبخ العثماني تأثيراً بليغاً على المطبخ النمساوي، وذلك عن طريق المطبخ المجري أيضا، ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال وجبة (الملفوف) شترودبلStrudel (لفافة من الحلوى المحشوة).

وكان العثمانيون هم من أحضر"أكواز الذرة" إلى أوروبا، وهي ما عرفوه من العالم الجديد. وكانت الذرة في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي لا تزال معروفة في موسوعة بروك هوسBrockhaus (طبعة عام ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م، المجلد ١٦) باسم "القمح العثماني". لذا فإنه ليس من الغريب مطلقا أن نجد في المطبخ النمساوي بعض الأطباق المصنوعة من الذرة وتحمل اللقب العثماني. فعلى سبيل المثال تجد في منطقة ستيرياSteiermark بالنمسا وجبة مصنوعة من مدشوش الذرة يُطلق عليها الهريسة العثمانية. وفي المطبخ الڤييني يوجد ما يُعرف باسم التومرل العثماني وهوطبق من حلوى الذرة يُطهى في الفرن.

وفي يومنا هذا يُعرف الأرز على مستوى العالم، ولاسيما في المطبخ النمساوي إذ يُعد من الأكلات المفضلة هناك. ويرجع الفضل للعثمانيين في معرفة أهل البلقان للأرز، وبالتالي وصوله إلى ڤيينا Wien.وحسبما تقول الأسطورة فإن عمل إحدى المخبوزات والتي تسمى كيبفيرل "كرواسون" (وهي من المنتجات المخبوزة من العجين الحلو) على شكل الهلال العثماني. ويعتبر أول من قام بعمل كيبفيرل "الكرواسون" هوالخباز بيتر فيندلرPeter Wendler،على الرغم من أن العثمانيين هم من أدخل البن إلى النمسا، إلا أنهم لم يفتتحوا مقهى لذلك، الأمر الذي قام به رجال الأعمال الأرمن في ڤيينا Wien: وتأخرت فيينا في ثقافة القهوة عن غيرها من المدن الكبرى في أوروبا. ولقد تمَّ تأسيس المقاهي في الأصل أسوة بالنمط العثماني.[١]

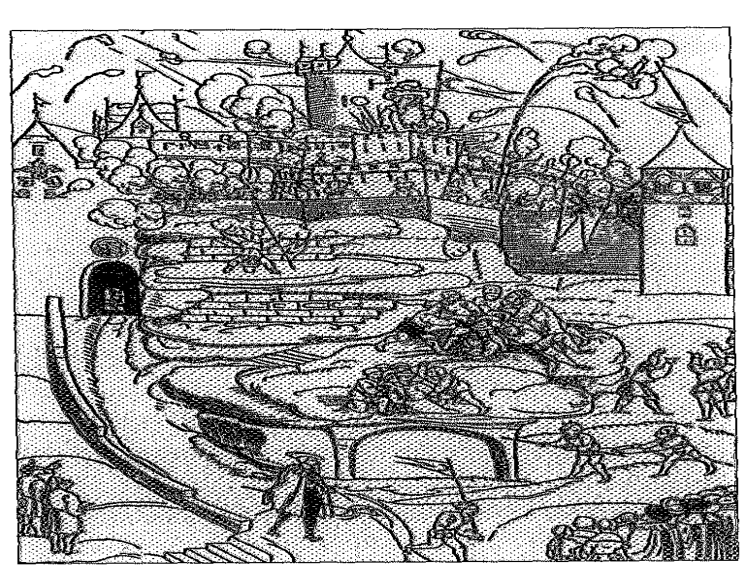
سادساً. تصوير العثمانيين في الفنون.

العثمانيون في الأدب النمساوي:

لقد كان هناك تأثير عثماني على الأدب النمساوي فقد تمَّ عرض صورة العثمانيين في أدب الرحلات للقرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي بشكل إيجابي جداً وكان

(1) Kerstin Tomendal: Das Türkische Gesicht wiens, P.10 – 65.

ذلك على النقيض من مهاترات الدولة.



شكل٣: هذا هو مثال نموذجي عن الدعاية المعادية للأتراك،لم يكن المسيحيون لديهم خوفاً من العثمانيين فحسب وإنما حاولوا توليد الكراهية ضدهم، ومن هذا الدافع تمَّ إدخال كل الأعياد الشعبية – وخاصة كان عيد وخز الرأس التركي محبب جداً. كما إقتني النمساويون التمائم المصنوعة من جلود وعظام القتلي العثمانيين وكذلك بعض القصور والحصون الخاصة بطقوسهم التركية والتي قاموا فيها بسلخ وحشر وإلباس أحد العثمانيين الذين سقطوا في أيديهم وتعليقه في أحد المواضع التي حاول الدخول منها، وتم استخدام على سبيل المثال ٩٠٠ جمجمة تركية لبناء قاعدة الحصن أثناء بناء الحصن الحدودي الرئيسي لمدينة كارل Karlstadt في عام ١٥٧٩م.

سابعاً: التبادل الثقافيّ بين النمسا والدولة العثمانية في مجال الفنون المعمارية

إن هذا المجال لم يدرس ولم يتطرَّق إليه البحث. لكن على أيّة حال كانت هذه العلاقات مُجرَّد محورٍ – وإن كان محورًا جوهريًا – من محاور التأثيرات الثقافية المُتبادلة بين الدولة العثمانية وأوروبا المسيحية بأكملها. وعلى أساسٍ من هذه الخلفية فقط يُمكن توضيحُ العلاقات التركية النمساوية الثقافية وإبرازها.

تحظى الرسوماتُ الزيتية التي أبدعها بيليني (Bellini) للسلطان محمد الثاني أو تلك التي خطّها تيتسيان (Tizian) ومُساعدوه في ورشته الفنية للسلطان سليمان، بشهرةٍ واسعة. ومع أنها والحقُ يُقال أعمالٌ شهيرةٌ للغاية، إلا أن الرأي التقليديّ الشائع في أوروبا الغربية يعدّها هامشية، وهو رأيٌ ليس ظالمًا تمامًا. لكن وفي ظل هذا الفكر تمت عملياتٌ تبادلية راسخة، كان لها تأثير في صياغة الثقافتين النمساوية والتركية على حدٍ سواء، أو حتى مساهمة في تشكيلهما إلى حدٍ ما.

من ناحية ترتيب التتابع الزمنيّ، تجلَّت في بداية الأمر تأثيراتٌ غربيةٌ على الثقافة التركية. واليوم لم يعد مُمكنًا على وجه الدقة استحضار ما إذا كانت هذه التأثيراتُ قد وصلت إلى إسطنبول عن طريق البحر أم عبر الطريق القاريّ اليابس – أي عبر النمسا – أم عبر كلا الطريقين معًا. لكن المُؤكَّد هو أن الثقافة التركية في ظل العثمانيين كانت تعي الثقافة الغربية، وتستقى منها، وتحاول منافستها. فمنذُ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي حملت الثقافةُ التركية على عاتقها مزاحمة عُظماء الروم الأقدمين. ومن الإشارات الواضحة على ذلك ما يُستّشف من مقولة ميمار

سنان (Mimar Sinan)، المُهندس المعماريّ القدير للسلطان سليمان القانوني وخليفته السلطان سليم الثاني:

> إن من بين الكُفَّار [أي المسيحيين] يُسمّون أنفسهم معماريين، ويدّعون أنهم مُتفوقون على المُسلمين، وأنه لم يسبق أن بُنيت على أرضٍ إسلامية قُبّةٌ تُضارعُ في بهائها تلك التي لكنيسة آيا صوفيا. إن خادمك ما زال يتذّكر جيدًا تلك الكلمات الزاعمة أنه من الصعب جدًا بناءُ مثل هذه القُبَّة. لقد حاولتُ مع المسجد المذكور أعلاه [يقصد هنا مسجد **السُليمية**، وهو مسجد سليم في أدرنة، وهو آخر أعمال سنان المعمارية] واستطعتُ بعون الله القدير ثم بفضل السلطان سليم إثبات قدرتي على ذلك، بتشييد هذه القبة التي فاقت أبعادها تلك التي لكنيسة آيا صوفيا بستة أذرع من حيث القطر وأربعة أذرع ارتفاعًا.

هذا التنافس المحموم الذي أعلن عنه المُهندس المعماريّ للسلطان سليمان مع النموذج الرومانيّ الشرقيّ لكنيسة آيا صوفيا، (بازيليك قسطنطين)، كان في نظره على قدرٍ عظيمٍ من الأهمية.

في الواقع بدأ التنافسُ بين بناء المساجد من قِبل العُثمانيين وبناء الكنائس من قِبل المسيحيين قائماً قبل ذلك بوقتٍ طويل. وعلى مدار العصور الوسطى تأثَّر المعمارُ التركيّ بدايةً بالنماذج الإيرانية والعربية، واستقدم عناصر نمطية من طريقة البناء الرومانية القديمة، وبشكلٍ خاص في بناء القباب، وعمل أثناء ذلك على تطويرِ نسقٍ معماريٍّ خاص، ألا وهو القباب المزدوجة. وهو أسلوبٌ يتمُ فيه تغطية صالةً واحدة بقبّتين تصطّفان على طول محورٍ أوسط: أشهرُ مثالٍ على ذلك كان Yeşil Camii أو "الجامع الأخضر"، الذي تم تشييده في بورصة للسلطان مُحمَّد الأول بين عاميّ ٨١٦ هـ / ١٤١٣م و٨٢٤ هـ / ١٤٢١م (صورة ١). انتهى هذا التقليد العثمانيّ الأول ببناء Beyazid Camii أو "جامع بايزيد" في إسطنبول بين ٩٠٦ هـ /١٥٠١م و٩١١ هـ / ١٥٠٦م (صورة ٢). ففي عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية بعد السيطرة عليها، دخل المعمارُ العُثمانيّ المُنافسة مع أسلوب البناء البيزنطيّ، من خلال بناء هذا المسجد وللمرة الأولى على طراز آيا صوفيا (صورة ٣): تمت إطالة القُبّة إلى الأمام وإلى الخلف بإضافة قبّتين نصفيّتين، بينما تكوَّنت الجُدرانُ اليُسرى واليُمنى للمبنى من حوائط مستويةٍ مُزوَّدةٍ بفتحاتٍ عديدة. لكن هذه المُحاولة الأولى لم تعدُ كونها مُتواضعة: كان قطرُ القُبّة ١٨ مترًا فقط، بينما كان قطرُ قبة آيا صوفيا يبلغُ ٣١ مترًا. لكن الخطوةُ الأولى قد أُتخذت بذلك، وكُتب للتنافس المحموم أن يتمدّد وتتسع جوانبه في الجيل التالي، بقيادة ميمار سنان ٨٩٤ هـ / ١٤٨٩م – ٩٩٦ هـ / ١٥٨٨م المُهندس المعماريّ للسُلطان

سليمان.

لكن اللافت للنظر في ذلك هو أن البناء المعماريّ الكبير الأول، الذي شيده سنان للسلطان سليمان، الذى بدأ به التنافس المحموم، وهو مسجد مُحمَّد وليّ العهد (Şehzade Mehmet Camii)، لم يكن يتبارى مع طراز آيا صوفيا، وإنما كان يُجاري نسق كاتدرائية القديس بُطرس فى روما. ورُغم اسمه لم يقام هذا المسجدُ فى الأصل بحالٍ من الأحوال تذكاراً للأمير مُحمَّد بن سليمان المُتوَّفى في صغره؛ إذ إن حجر الأساس تم وضعه في صفر ٩٥٠هـ / يونيو ١٥٤٣م، أي قُبيل موت هذا الأخير في خريف العام نفسه، وحتى في عام ٩٥٢هـ / ١٥٤٥م كان يشرح لزوّار إسطنبول بأن المسجد للسلطان سُليمان. ولم يُحوَّل هذا المسجد إلى تأبين وتذكار ابن السلطان، ولم يحصل على اسمه النهائيّ الذي ذكرناه آنفًا، إلا بعد تشييد مسجد سُليمان. العجيب في ذلك، وكما سبق القول، إن هذا التصميم الأول لمسجد سُليمان لم يتشابه مع تصميم كنيسة آيا صوفيا، وإنما كان يميلُ إلى طراز كاتدرائية القدّيس بطرس في الفاتيكان، وهي الكاتدرائية المعروفة في الدول الناطقة بالألمانية بطريقةٍ شائعة وخاطئة باسم "Petersdom". وبعبارةٍ أخرى كان هذا التصميمُ يعمدُ مُباشرةً إلى المنافسة والتفوّق على أكبر وأشهر كاتدرائية رومانية غربية.

يمكن التعرف على الخطوط الأساسية لتصميم كاتدرائية القديس بطرس كما وصفه برامانتي (Bramante) بتكليفٍ من يوليوس الثاني. وفي تناغمٍ تام مع روح الأفلاطونية الحديثة التي كانت سائدةً مع نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي انبرى برامانتي إلى الإشارة بالرمز إلى البنية الكونية من خلال الشكل المُعتاد لصليبٍ يونانيّ، بحيث يظهر المبنى بالمظهر نفسه من جميع الجوانب، دون أيّ اتجاه سائد، ودون جانبٍ أماميّ أو خلفيّ أو أيسر أو أيمن (صورة ٤). وفي هذا البناء المنتظم المُطلق مثَّلت القبةُ – التي تم تشبيهها لأول مرة من أفلاطون بفضاءٍ لا مُتناهٍ – وعليه مثلت القبابُ النصفيةُ الأربع عالم الأفكار أو الاتجاهات الأربعة. لم يكن هذا الترميزُ يتوافق بحالٍ من الأحوال مع تصوّرات برامانتي الشخصية، وإنما كان يشاركه أغلبُ مُعاصريه في ذلك الوقت. عندما عُيِّن مايكل أنجلو (Michelangelo) خليفةً لبرامانتي في استكمال أعمال ذلك المشروع المعماريّ الضخم، خالف أعداء هذا النمط المعماريّ الجديد بالادّعاء: "من يحيدُ عن نهج برامانتي، فإنه يُجانبُ الحقيقة". وقد حصلنا أيضاً على دراساتٍ معماريةً من ليوناردو دافنشي (Leonardo da Vinci) تعالج تنويعاتٍ مُختلفة لهذه البنية الأساسية (صورة ٥). نجد التطبيق الأشهر لمثل هذا النوع من الكنائس مُتمثلاً في كاتدرائية القدّيسة ماريا ديلا كونزالاتسيوني في مدينة تودي الإيطالية، والتي يرجع الفضلُ في تصميمها إلى برامانتي – وربّما باحتماليةٍ أقل إلى ليوناردو دافنشي – وأُسندت مهمة بنائها حتى العام ٩١٨ هـ / ١٥١٢م إلى المعماريّ الإيطاليّ كولا

دا كابرارولا (Cola da Caprarola) (صورة ٦).

ويتوافق مسجد وليّ العهد مُحمَّد تمامًا مع هذا النمط البنائيّ (صورة ٧)، الذي تُحاط فيه قبتُه المركزية بأربع قبابٍ نصفية – أي ليس بقبتين اثنتين فقط، مثلما هو الحال في آيا صوفيا. وللحق فإن هناك تخميناتُ في البحث العلميّ تذهب إلى أن مسجد فاتح باشا (Fatih Paşa Camii) القائم في ديار بكر والمُنشأ بين ٩٢٢ هـ / ١٥١٨ و٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م والذي له بنيةٌ أساسيةٌ مُشابهة، هو ما ألهم سنان في تصميم مسجد وليّ العهد مُحمَّد؛ بعد أن شاهد المسجد، أغلبُ الظن أثناء فتح العراق، الذي يقال: إنه شارك فيه إبّان ثلاثينيات القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي. ربّما يكونُ ذلك جزءاً مما حدث، لكن اختيار مثل هذه البنية لمسجد يقع في عاصمة السلطان، ربّما يكونُ مُبَّرره بالأحرى ذلك التنافس المحموم مع عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية السابقة، والتي ظل السلطان سليمان طيلة حياته يعتبرُ أن فتحها كان أسمى هدفٍ سياسيٍّ حقّقه، وأيضًا حقيقة أن كاتدرائية القديس بُطرسُ أعُلن عنها منذُ بداية إنشائها في كامل العالم المسيحيّ أنها ستكونُ إحدى عجائب العالم الجديدة – الأمرُ الذي علم به قصر السلطان جيداً، وحاول جهده لاجتذاب كثيرٍ من الفنانين والتقنيين من إيطاليا (ومن بينهم ليوناردو دافنشي ومايكل أنجلو نفسيهما) .

بعد أن تم بناءُ مسجد ولي العهد مُحمَّد وأفصح سُليمان عن أمنيته في تدشين مسجدٍ أكبر فوق أعلى هضاب إسطنبول، وضع سنان نُصب عينيه مُنافسة أكبر مبنى كنسيّ في الإمبراطورية الرومانية الشرقية: كاتدرائية القيصر قسطنطين. كان مُخطّطا لمسجد سُليمان، الذي شُيِّد بين ٩٥٧ هـ/ ١٥٥٠ و٩٦٣ هـ/ ١٥٥٦م، أن يفوق آيا صوفيا. هكذا احتذى "جامع سُليمان" أو "السُليمانية" في تشييده، وهو متكوَّن من قبّةٍ رئيسيةٍ مُحاطةٍ بنصفيّ قبتين فقط (صورة ٨)، بطراز أشهر بناء كنسيّ بيزنطيّ.

لكن منافسة سنان المحمومة مع كاتدرائية قسطنطين لم تنتهِ عند هذا الحد إطلاقًا. فقد قام في عمر الثامنة بعد السبعين بتصميم مسجدٍ رئيسيٍّ آخر للسلطان سليم، خليفة سُليمان، وهذه المرة في مدينة أدرنة، عاصمة المملكة في ذلك الوقت: مسجد السُلطان سليم، وعُرف أيضًا باسم السليمية (صورة ٩)، الذي تحقّقت فيه طريقةُ بناءٍ ابتكرها سنان ولم تكن معروفةً حتى ذلك الحين. فبينما أظهرت كنيسة آيا صوفيا – وعلى شاكلتها مسجد السُليمانية – على الجوانب قبّتين نصفيتين وحائطين مستويين، اشتمل السليمية على أربع قبابٍ نصفية وأربع حوائط مستوية. وبهذا ضاعف سنان عدد العناصر الحاملة للقبة عن تلك الموجودة في كنيسة آيا صوفيا وحل مُعضلة الاختيار بين البنية الأساسية لأكبر كاتدرائية في الإمبراطورية الرومانية الغربية (قبةٌ رئيسية مع أربع قباب نصفية) وبين تلك التي لأكبر كاتدرائية في الإمبراطورية الرومانية الشرقية (قبةٌ رئيسية مع قبتين

نصفيتين وحائطين مستويين). وللحق كانت هذه العناصر الثمانية – القباب النصفية الأربعة والحوائط المستوية الأربعة – مُتراكبةً معًا، بحيثُ كانت كلهُا مُدمجةً وحاملة للقبة الرئيسية، وليست مُلاصقةً للقبة الرئيسية كما كان الحال في كل المُنشآت المعمارية السابقة. وبهذا أبدع سنان مسجدًا رائعًا يُصوِّر الحضور الدائم والشامل : ليس فقط فوق العالم الحسيِّ الذىّ تمثله الصالة أسفلها، وإنما أيضًا فوق عالم "النماذج الأولية" الذى تمثله القباب النصفية والحوائط الحاملة المُستوية. وبعد أن انتهى العملُ في مسجد السليمية قال سنان مقولته المُقتبسة أعلاه، مفصحاً أنه في منافسته الكبيرة مع الأساليب المعمارية للمسيحيين التي شغلت حياته كلها، قد حاز النجاح وحقق الانتصار. (١)

على ضوء هذه الخلفية من الجدال الثقافيّ الضخم بين الفن العثمانيّ والمسيحيّ يُمكن فهم العلاقات الفنية بين عالميّ الثقافة التركيةّ والنمساويةّ على نحوٍ صحيح واستبانة ملامحها بصورة حقيقية. ومنذُ عصر سُليمان كان لهذه المنافسة المُحتدمة مع العالم المسيحيّ أكبر الأثر في تشكيل الثقافة العثمانية بحيثُ حدّدت ملامح التطوّر اللاحق للفن التركيّ. وبمرور سنوات القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري / السابع عشر والثامن عشر الميلادي، ظهر العالمُ المسيحيّ في عيون العثمانيين بملامح نمساوية أكثر فأكثر. نتجت عن هذا غزوات سليمان التي كُلِّلت بالانتصار، ووضعت الأتراك في أكثر من مرةٍ على أعتاب بوّابات فيينا، وصلت هذه الرؤية لدرجة أن عالم الثقافة الهابسبورجيّ سواءٌ في أوقات السلم أو في أوقات الحرب، أصبح لهم ممثلاً لعالم الثقافة المسيحيّ، وتجلى ذلك عندما تبادل معهم الأتراك لاحقاً أغلب علاقاتهم الخارجية وأكثرها تكثيفًا وتركّزًا.

لكن الفن المسيحيّ الجديد – هكذا حسبما صيغ عصر النهضة في إيطاليا – بالكاد اقترب في أصوله من النمسا؛ لقد اصطدم نجاحه وانتشاره في الأراضي الهابسبورجية بالإصلاح المُضاد، أو بعبارةٍ أخرى اصطدم بأنماط الفن الباروكي(٢) التي كانت في ذلك الوقت حالةً من الازدهار في النمسا. هذا النمط الباروكيّ مارس تأثيره على الدولة العثمانية. ويُمكن استجلاء هذا التأثير في أوضح صوره مثلاً في الكُشك الذي أمر كارا مُصطفى باشا (Kara Mustafa Pascha) ببنائه في قصر توبكابي. كبيرُ الوزراء، الذي حلم بفتح فيينا وحاصر بالفعل العاصمة النمساوية عام ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٣م لشهورٍ عدة، بنى لنفسه مُقامًا كان طابع عصر الباروك النمساويّ واضحًا فيه

(1) Pierre Behar und Ralf Bogner: Österreich Und die Türker Kontakte Und Wechselbezihunggen, Georg Olms Verlage Hildesheim Zürich,New York,2013,Band 4, P.29 – 33.

(٢) الفن الباروكي : هو أسلوب فني في الفن التشكيلي مفرط في الزخرفة، ظهر بعد عصر النهضة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

لا تُخطئه العين. وبغض النظر عن أن الفراغ الداخلى كان مُجزأً إلى أقسام مفصولة عن بعضها البعض بأعمدةٍ مفرزة بتفريز غائر على الطراز القديم. وكانت النوافذ العلويةّ مقسمة بخشباتٍ مُعشقة على الطراز الباروكيّ؛ وكان يجد هذه النوافذ المُتتابعة فوق إفريزٍ من نقوشٍ باروكية طولية، يزدانُ بكورنيشٍ طويل تعلوه بعضُ الزخارف الباروكية الذهبية.

وتجلَّى تأثير الباروك الأوروبيّ الغربيّ في القصر الملكيّ تمامًا في مبنى خوان السلطان عثمان الثالث، الذي بنى بين ١١٦٧ هـ / ١٧٥٤م و١١٦٨ هـ / ١٧٥٥م في جناح الحرملك في سراي توبكابي. فى هذه المرة لم يتم تصميم الزخرفة فقط على طريقةٍ أوروبيةٍ غربيةٍ حديثة، وإنما شمل التشكيل الكامل للغرف: تكوَّن الجزءُ السُفليّ للحوائط من بانوهات من أخشاب السنديان؛ وارتفعت فوقها نقوشٌ زخرفيةٌ مسحوبةٌ طوليًا، تنتهي إلى الأعلى بكورنيش، مُزدان بإفريزٍ عريض. وتتوافق زخرفةُ هذه العناصر مع الذوق الباروكيّ، بخاصةٍ في الحجرة الجانبية الصغيرة (صورة ١٠): ازدانت البانوهات بزخارف مركزيةٍ مذهبة، ممتدة باتجاه كلا الجانبين في شكل أغصانٍ وأوراق نخيل ونقوش معمارية في تناسق مُتماثل، تشابه النقوشَ التي ازدان بها قصر فرساي وانتقلت عبر أوروبا بأكملها وبخاصة النمسا. يتكوَّن الإفريز العلويّ من توليفةٍ من نباتات زَنْبق مُنمّقة مع أنواعٍ أخرى من الأزهار. كانت الجُدران التي تُحيطُ بالمدفأة المُزخرفة على نسق عصر الباروك والمطولة شبه برجٍ نمساويّ ذي قبة بصلية الشكل، مرسومة بلوحتين كبيرتين على النسق الإيطاليّ المنتشر منذُ بداية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي في النمسا تحت تأثير الأب بوزو (Pozzo)، وبها رسوم معمارية خادعة وكأن القصر يتسع ليشمل حُجراتٍ أخرى.

لكن ذروة استخدام زخرفة عصر الباروك تحققّت في غرفة السلطان عبدالحميد الأول، داخل جناح الحرملك بقصر توبكابي (صورة ١١). لقد تم تصميم زخارف على طراز الروكوكو النمساويّ لهذا الحاكم الذي تربَّع على عرش المملكة بين ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م و١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م: تميَّزت الغرفةُ بأعمدةٍ ودعامات مُزخرفةٍ بخطوطٍ ذهبية مُعشَّقةٍ بعضها في بعض بها فتحة في وسطها، على غرار ما نفذه لوكاس فون هيلديبراندت (Lukas von Hildebrandt) في قصورٍ عديدة في فيينا تمامًا، وبخاصة في قصر البلفيدير العلوي، وأيضاً برسم كبير على السقف لمنظر طبيعى على ساحل البحر يمتد نحو الفناء الخارجى، بينما تتبع البلاطات الخزفية التُي تُغطِّي الجُدران المستجلبة من إزنيق أساليب النقش التركيّ التقليديّ، وإنما كانت نماذج تُحاكي الخزف المصقول. (Fayence Delft) كانت آخرُ العلامات السُنيّة في هذه النقوش أن الخزف لم يحمل أشكال سُفن أو بشر، وإنما ورود وأزهار، وأن المناظر الطبيعية المرسومة ظلّت خاليةً من البشر.

لم يقتصر الأمرُ على الزخرفة المرسومة بالغرف وإنما تأثَّر فنُ النحت العثمانيّ في القرن

الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي بطراز الباروك الغربيّ عمومًا والنمساويّ خصوصًا. إذا ما نظر المرءُ بعينٍ فاحصة إلى النافورة المنفذة في صالة احتفالات الحرملك في قصر توبكابي عام ١١٦٣هـ / ١٧٥٠م (صورة ١٢)، فسيلفت نظره أن إطار النافورة تم تصميمه على غرار محيط هيكل الكنائس النمساوية من عصر الباروك المُتأخِّر؛ علاوةً على ذلك فإن البانوهات المحيطة بقاعدة النافورة مُزخرفةً بأشكالٍ حلزونية وأخرى على شاكلة أوراق النخيل، بينما البلاطات تُحاكي الخزف المصقول. (Delfter Fayence)

بمرور الوقت أخذ تأثيرُ نمط الباروك على الفن العثمانيّ يبدو أكثر طغيانًا وجلاءً. فهو لم يعد قاصرًا على زخرفة الغرف، وإنما امتد إلى تشكيلها بالكامل. ويُظهر الجزءُ الداخليّ من ضريح مهريزا فاليدا سلطان (Mihrişah Valide Sultan)، والذي تأسس بين ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م و١٢٠٩هـ / ١٧٩٥م في مدينة أيوب (صورة ١٣)، تصميمًا للغرفة والنقوش – باستثناء الكتابات الغائرة – وهو مستلهم من نسق الباروك النمساويّ بكل ما تحمله الكلمةُ من معنى.

هذه بطبيعة الحال ليست إلا أمثلة ضئيلة، لكنها مُميَّزةٌ وبارزة لخضّم حركةٍ ثقافيةٍ عامّة. أدَّت هذه الحركة إلى إنشاء قصرٍ سُلطانيّ جديد في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، وهو سراي دولما بهجة، الذي استغرق بناؤه الأعوام بين ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م و١٢٦٩هـ / ١٨٥٣م، وفيه اختلطت تأثيراتُ الروكوكو النمساويّ مع تأثيراتٍ أخرى، وبخاصةٍ منها النمط المعماريّ الباريسيّ الانتقائيّ والفيكتوري المُتسم بملامح العمارة الاستعمارية الهندية. اما بالنسبة لموضوعنا فسوف نلقى الضوء خاصة على قبّة صالة كرسيّ العرش (صورة ١٤) والتي تتكوَّن الزخرفة المُنطلقةُ من مركزها من سلسلةٍ مزدوجة من أعمدةٍ مُربَّعةٍ مُحَّلاة بالرسوم، وهذا المبدأ الفني ليس إلا اقتباساً لأزواج الأعمدة الدائرية التي كانت تُمثِّل إشعاع الروح القُدس في رسم قبّة كنيسة مدينة ميلك في النمسا السُفلى، الذي رسمه يوهان ميشائيل روتماير (Johann Michael Rottmayr) بين عامي ١١٢٧هـ / ١٧١٥م و١١٢٨هـ / ١٧١٦م (صورة ١٥). أما فيما يتعلَّق بمسجد دولما بهجة (صورة ١٦)، والذي دُشِّن عام ١٢٦٦هـ / ١٨٥٠م مع إتمام بناء القصر بكل مرافقه، فهو فيما عدا الكتابة على الحوائط والمنبر، ليس إلا تقليداً بامتياز لصالةٍ نمساويةٍ تُؤرِّخُ للفترة الانتقالية من الروكوكو إلى الحقبة الكلاسيكية الجديدة.

وبهذا تطوّرتُ الجماليات من المنظور التركيّ في ركاب نظيرتها للفن في أوروبا الوسطى، وإن كانت مُتأخرة عنها بعض السنوات. اتخذ مسجد أورتاكوي (صورة ١٧)، الذي تأسَّس في الوقت نفسه الذي دُشِّن فيه مسجد دولما بهجة، أي عام ١٢٦٦هـ / ١٨٥٠م، طابع المعمار الباروكيّ المتأخر، وأظهر بانتظام نقوشه بعضًا من ملامح العودة إلى الطابع الكلاسيكى.

ويواصل استنادُ فن المعمار التركيّ إلى نظيره الأوروبيّ الغربيّ، وبالتحديد النمساويّ في عصريّ الباروك والروكوكو، من خلال الزخرفة الداخلية لمسجد ييلديز، الذي تأسَّس عام ١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م إلى جوار سراي ييلديز – وبخاصةٍ الزخرفة الداخلية للقبة (صورة ١٨) –وتحقّقت عودةٌ خالصة إلى عصر الكلاسيكية، وهي العودة التي توافقت تمامًا مع كلاسيكية حقبة بيدرماير في عقد العشرينيات من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

إيجازًا لما سبق؛ يتبَّين أن المعمار العثمانيّ قد دخل في صراعٍ متواصل ومُستمر مع نظيره الأوروبيّ الغربيّ منذُ أوائل القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، حتى إنه في النهاية يُمكن النظرُ إليه في مُجمله على أنه واجهة – إسلامية – للمعمار الأوروبيّ. وإذا كان قد تنافس في عصر النهضة مع النماذج الإيطالية، فإنه اتجه منذُ نهاية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي – مرورًا بحقب الباروك والروكوكو وبيدرماير – إلى مناطحة النماذج النمساوية ومُجاراتها. [(١)]

لكن ذلك لم يكن بحال ظاهرةً أحادية الجانب. ولم يظل الجانب التركيّ من جهته دون تأثيرٍ على الثقافة الغربية. ففي فيينا القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي تم تصنيعُ أجهزة بيانو مُزوَّدةٌ ببدَّال خاص، يصدر نغمةً تركيةً مُحدَّدةً، وذلك في وقتٍ كانت فيه النمسا مُتحمِّسةً 'للموسيقى التركية'، مُتأثرةً للغاية بالفرق المُوسيقية العسكرية للإنكشاريين. ومرورًا بالتوليفات الموسيقية على الطريقة التركية 'alla turca' لموتسارت فإن أعمالاً من قبيل السيمفونية التركية (Sinfonia Turchesca) لفرانز إكزافر زوسماير وJünger للمُوسيقيين ساليري وموتسارت، أو أيضًا سيمفونية القوات المسلحة Militärsinfonie للفنان جوزيف هايدن، كانت وما تزالُ تحظى بشهرةٍ عالية. لم يكن الأمرُ يتعلَّق بالرغبة في منافسة ثقافة أجنبية – تلك التي كان الأتراك يضمرونها تجاه الأوروبيين الغربيين – بقدر ما كان مجرَّد افتتان عابر بذلك الغريب المُتكشَف وقتها.

لكن على صعيد الفنون المرئية وبخاصةٍ المعمارية يتبيَّن لنا تأثيرٌ جوهريّ أكثر عمقًا. في عام ١١٣٣هـ / ١٧٢١م نشر المُفتش الأعلى لكل المباني الملكية والترفيهية، المعماريّ القيصريّ يوهان بيرنهارد فيشر فون إرلاخ (Johann Bernhard Fischer von Erlach) ١٠٦٦هـ - ١١٣٥هـ / ١٦٥٦م-١٧٢٣م عمله التنظيريّ الكبير(*تصميمُ عمارة تاريخيةّ*). وهو في هذا العمل العظيم لا

(1) Pierre Behar und Ralf Bogner: Osterreich Und die Türker Kontakte Und Wechselbezihunggen, Georg Olms Verlage Hildesheim Zürich,New York,2013,Band 4, P.33 – 36.

يكتفي بعرض أعماله الخاصة فقط، وإنما أيضًا يُفهم القارئ أن أعماله الأخيرة توليفة تضع بذرة للفن المعمارى العالميّ. وهكذا فقط يُمكن أن ينشأ حسب رأيه فنٌ معماريّ يناسب خطوات البيت الملكيّ النمساويّ فى مملكة عالمية. ومن بين الأعمال الرئيسية للمعمار العالميّ، التي تم تصويرها في كتاب فيشر فون إرلاخ، لم ترد فقط تلك التي شُيِّدت في العصور القديمة – مثل الأهرامات أو منزل نيرون الذهبيّ – وإنما تجاورها أيضًا عرض مساجد عثمانية: مسجد من بست، زاره فيشر (المسجد التركيّ في بست (صورة ١٩)، وأيضًا مسجد أورهان في بورصة (المسجد الكبير الذى بناه القيصر التركيّ أورهان الثاني في مدينة إقامته القديمة بورصة في آسيا الصغرى (صورة١٩)، وأيضًا جامع السلطان أحمد في إسطنبول (المسجد الكبير والباهر للسلطان أحمد الكبير في إسطنبول، والذي أمر بتدشينه عام ١٠١٩هـ / ١٦١٠م (صورة ٢٠). هذا العمل المعماريّ الأخير، والذي عُرف في أوروبا باسم "الجامع الأزرق"، تم بناؤه على يد أحد تلامذة سنان، وهو عمل قلّد فيه التلميذُ أستاذه. لقد أثار اهتمام المُعاصرين ولفت أنظارهم إليه بفضل أحجار الخزف الزرقاء التي ازدان بها، ومآذنه الستة، وموقعه المميز بجوار آيا صوفيا. بالنسبة للمسيحيين كان مُستغربًا أن المبنى استلهم النسق المُنتظم لكاتدرائية القدّيس بطرس، وأحدث ذلك في نفوسهم أثرًا وكأن ذلك المبنى هو النظير العثمانيّ المُتمّم للكنيسة الرئيسية للعالم الكاثوليكيّ. إلى ذلك أضاف فيشر فون إرلاخ أيضًا صورةً لمسجد سُليمان، باعتباره نظيرًا لآيا صوفيا.

استهدف المعماريّ الملكيّ النمساويّ المنافسة أيضًا مع هذه الأعمال الكبيرة التي شيَّدها العثمانيون، ومزج الطابع المعمارى لهذه الأعمال مع تلك التوليفة المعمارية الرائعة التي صمّمها بنفسه. بالنسبة إليه لم تضِع قيمة الفن المعمارى العثمانيّ. في عمله الأشهر على الإطلاق، كنيسة القدّيس شارل في فيينا (صورة ٢١)، والتي باركها القدّيس الشفيع لشارل السادس، المُفترض لها أن تكون التذكار الأول للقيصر – كما كانت كنيسة القدّيس لويس ليزانفاليد تذكاراً للويس الرابع عشر أو مع مسجد السلطان أحمد تذكاراً للحاكم العثمانيّ – تذّكر فيشر فون إرلاخ التعاليم الجمالية للمعماريين العثمانيين. ولم يفته ملاحظة كيف أن المآذن التي تُحيطُ بالقبة في مسجد أورهان في بورصة بشكلٍ متناسق كانت تُعادلها أو بالأحرى تضيف لها توازنها. وبالمثل وضع فيشر فون إرلاخ على يسار قبة كنيسة شارل ويمينها عمودين اثنين. هذان العمودان كان لهما بطبيعة الحال مبررات رمزية تبرر وجودهما؛ إنهما يُذّكران بالعمودين الملفوفين، اللذين كانا يقفان على كلا جانبيّ المدخل إلى الحرم المُقدَّس لمعبد القدس. وهما علاوةً على ذلك من الرخام الإيطاليّ ويُذّكران أيضًا بعمود تراجان وعمود أنطونيوس بيوس وعمود مارك أوريل في روما. وهما يُذّكران في النهاية بأعمدة هيراكليس، الموجودة على شعار إسبانيا، ومن ثم يستدعيان إلى الذاكرة التاج

الإسبانيّ الذي لم يتنازل عنه شارل السادس للحظةٍ واحدة منذُ عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م. إذاً، فلم يتم التقصير فى المُبّررات التنظيرية لوجودهما: من خلال هذين العمودين يُمكن للقيصر الادعاء بأنه سليمان الجديد، وقيصرٌ رومانيّ، وملكٌ إسبانيّ. أما الأسباب الجمالية فكانت ذات طبيعةٍ أخرى: بهذه الأعمدة يدمج فيشر فون إرلاخ الأسس المعمارية العثمانيّة مع فنه المعماريّ الخاص، الذي أصبح بهذا نمطًا معماريًا 'تاريخيًا'، حمل في طيّاته الميراث الكامل للفن المعمارى العالمي. وبهذا تُضيفُ هذه الأعمدة إليه بُعدًا تنظيريًا رابعًا وجديدًا: إنه الفنُ المعماريّ لمَلَكية كونيةٍ بامتياز: يعزز النمسا لأن تحكم العالم بأسره (Austriae est imperare orbi universe). (١)

(1) Pierre Behar und Ralf Bogner: Osterreich Und die Türker Kontakte Und Wechselbezihunggen,Georg Olms Verlage Hildesheim Zürich,New York,2013,Band 4, P.36 – 37.

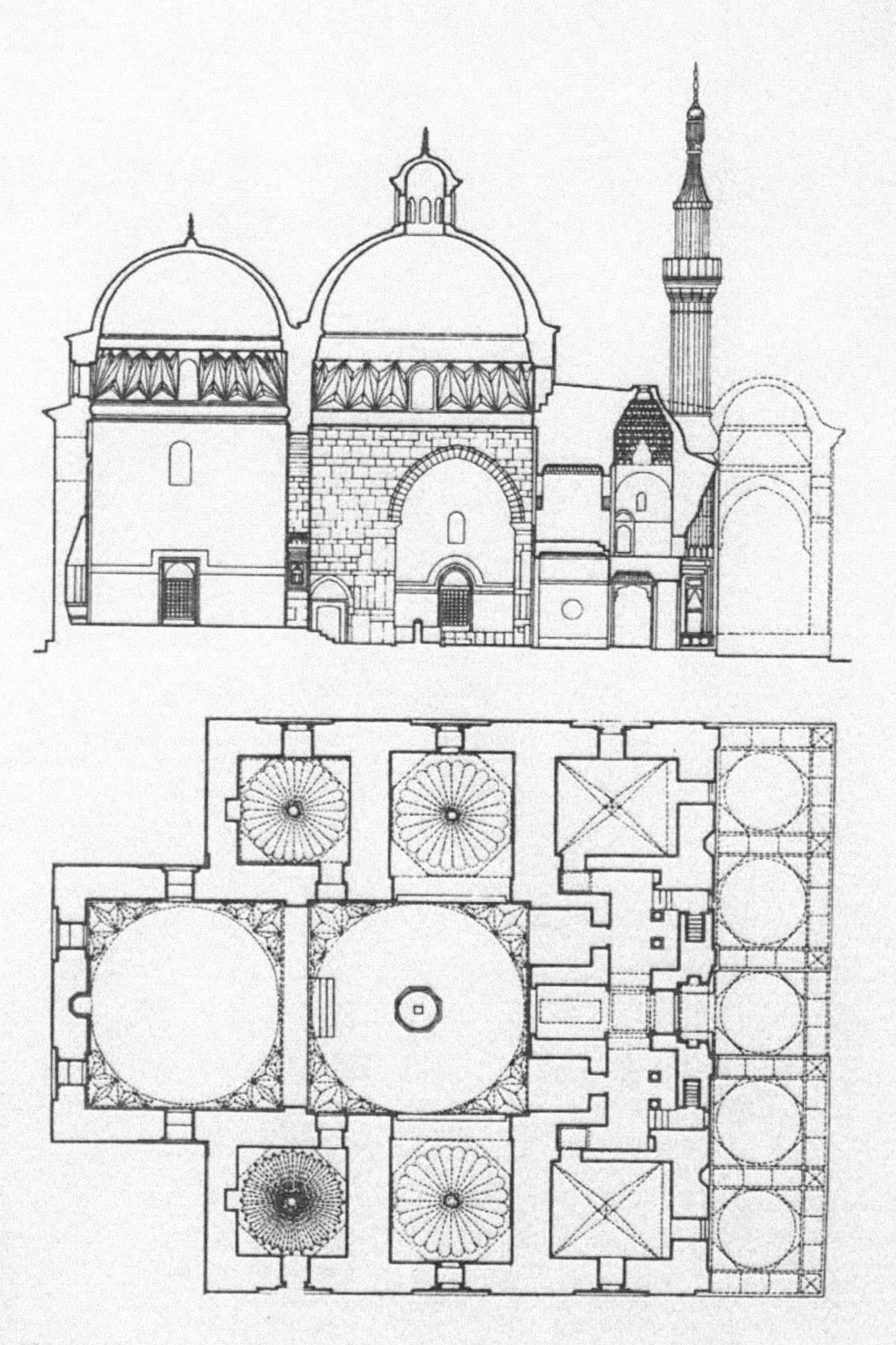


Abb. 1: Die „grüne Moschee" in Bursa. Aufriss und Grundriss

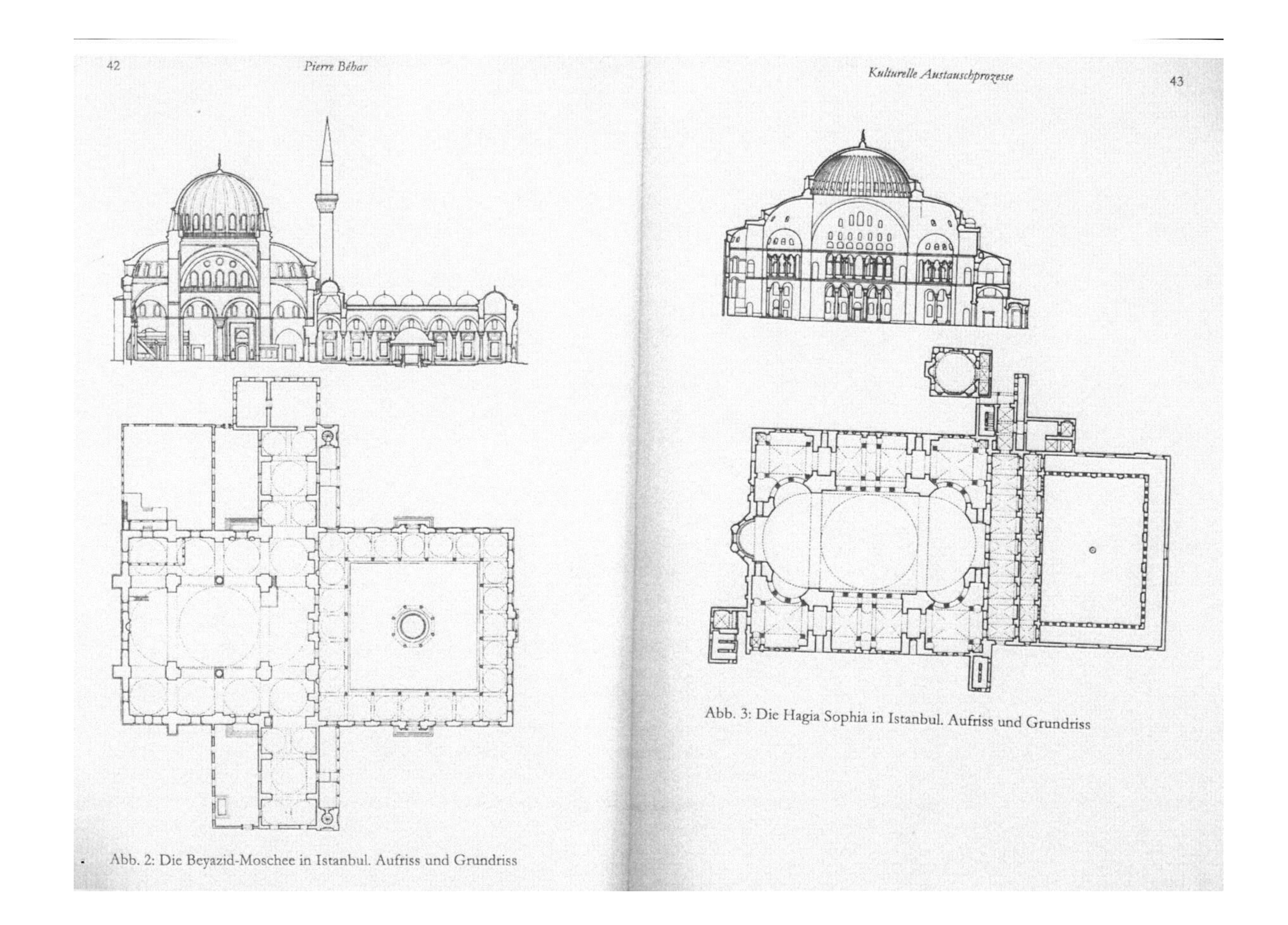


Abb. 2: Die Beyazid-Moschee in Istanbul. Aufriss und Grundriss

Abb. 3: Die Hagia Sophia in Istanbul. Aufriss und Grundriss

Abb. 4: Entwurf Bramantes für St. Peter in Rom. Grundriss

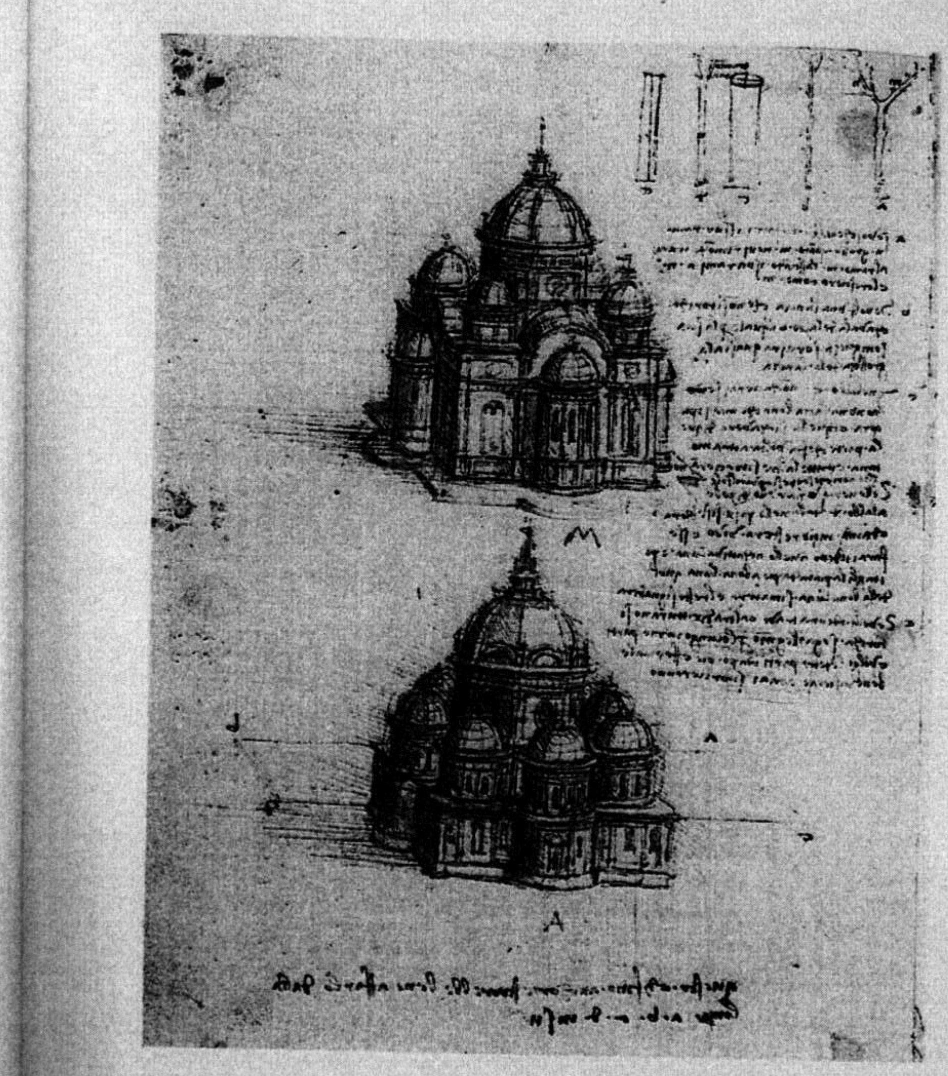


Abb. 5: Leonardo da Vinci: Kirchenskizzen

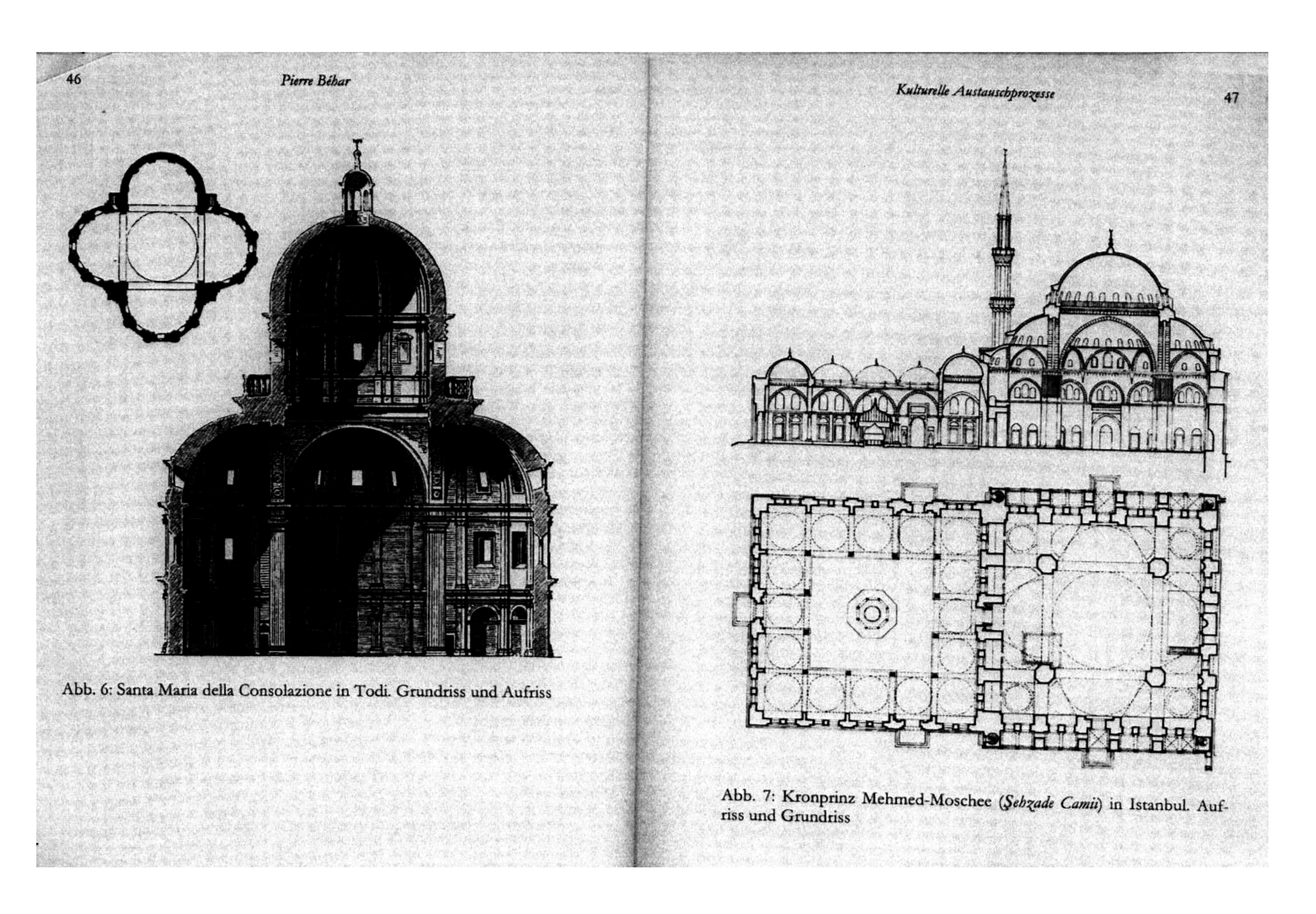


Abb. 6: Santa Maria della Consolazione in Todi. Grundriss und Aufriss

Abb. 7: Kronprinz Mehmed-Moschee (*Şehzade Camii*) in Istanbul. Aufriss und Grundriss

Abb. 8: Die Süleyman-Moschee in Istanbul. Aufriss und Grundriss

Abb. 9: Die Selim-Moschee in Edirne. Aufriss



Abb. 10: Top Kapi Palast, Harem, Pavillon Osmans III., Seitenzimmer



Abb. 11: Top Kapi Palast, Harem, Gemach Abdülhamids III.

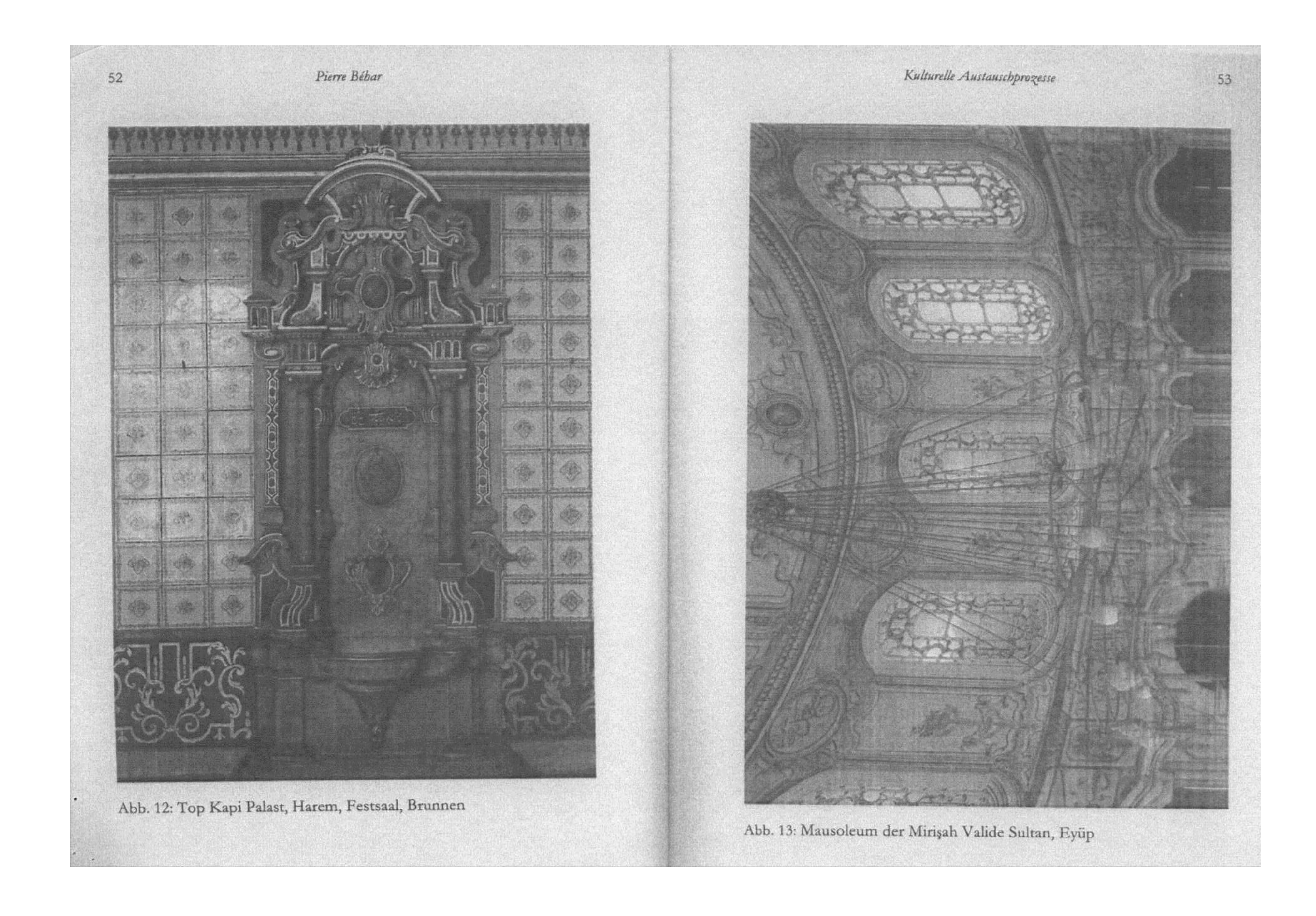


Abb. 12: Top Kapi Palast, Harem, Festsaal, Brunnen

Abb. 13: Mausoleum der Mirişah Valide Sultan, Eyüp

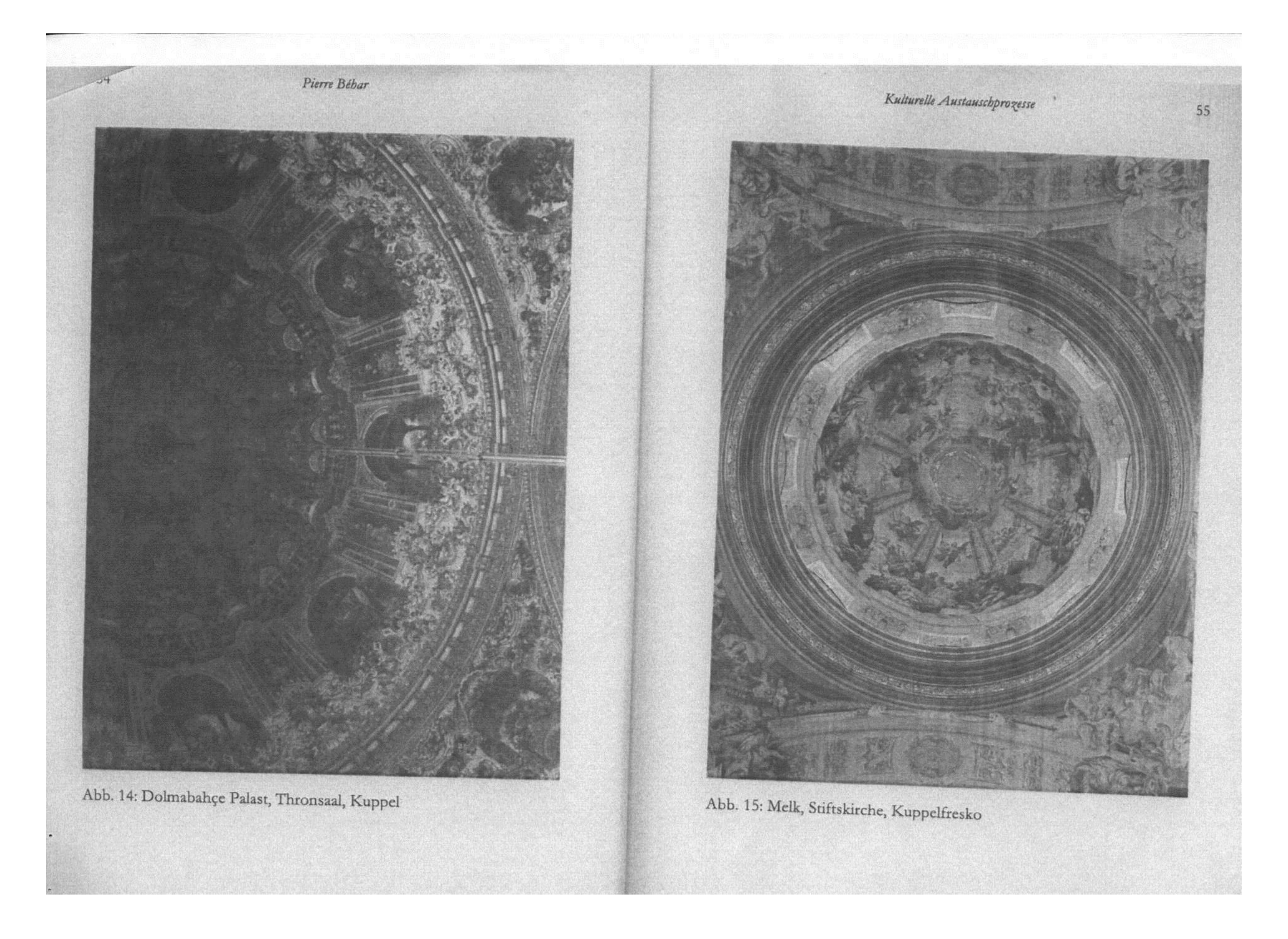


Abb. 14: Dolmabahçe Palast, Thronsaal, Kuppel

Abb. 15: Melk, Stiftskirche, Kuppelfresko

Abb. 16: Dolmabahçe, Moschee, Inneres

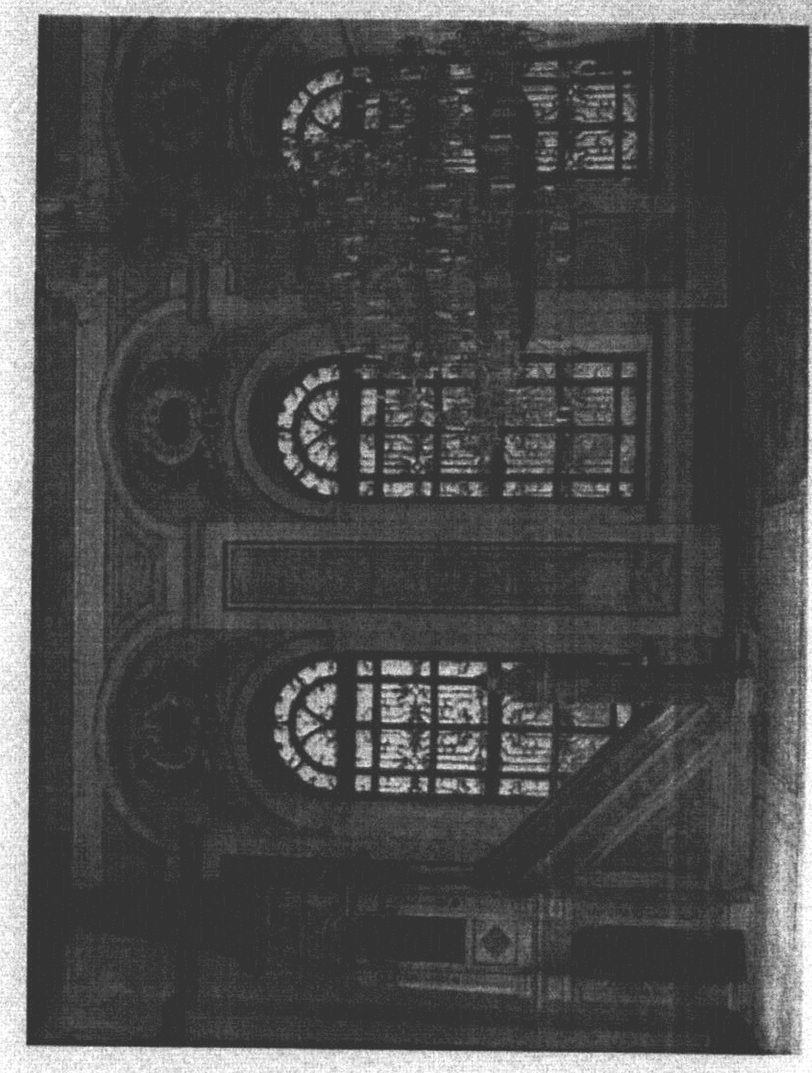


Abb. 17: Ortaköy, Moschee, Inneres

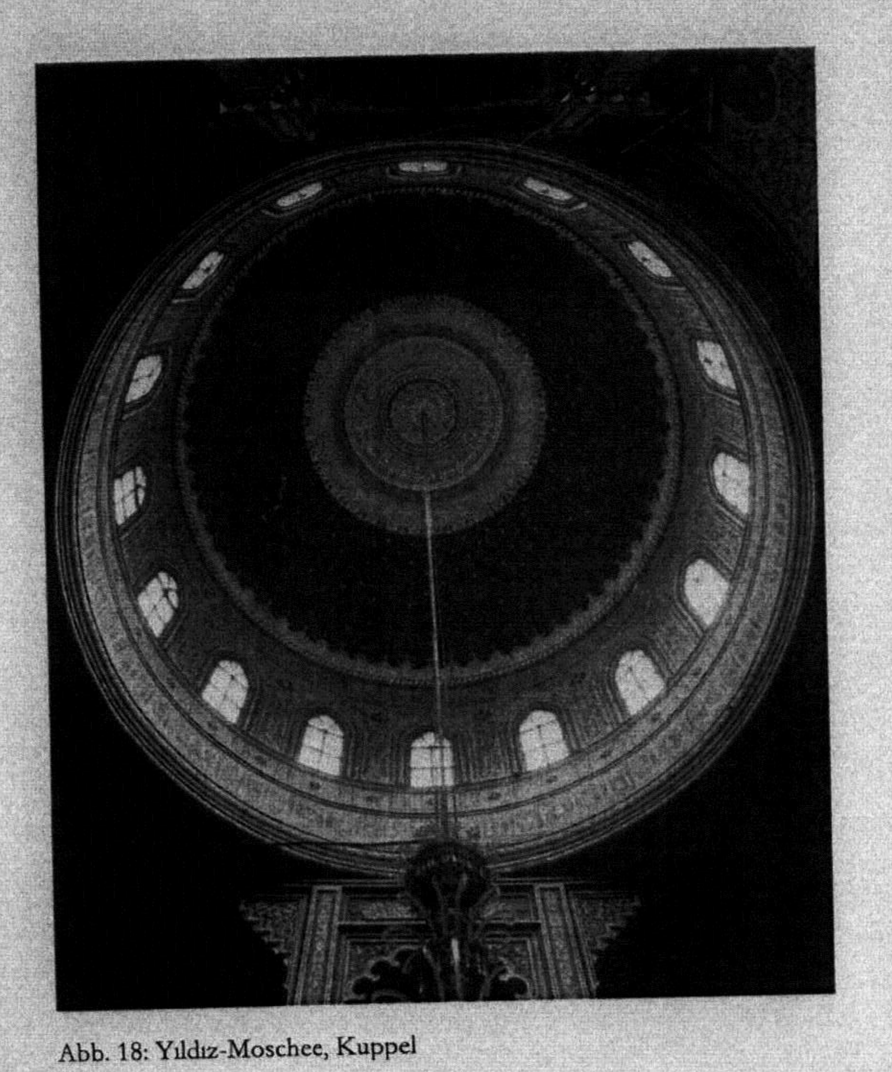
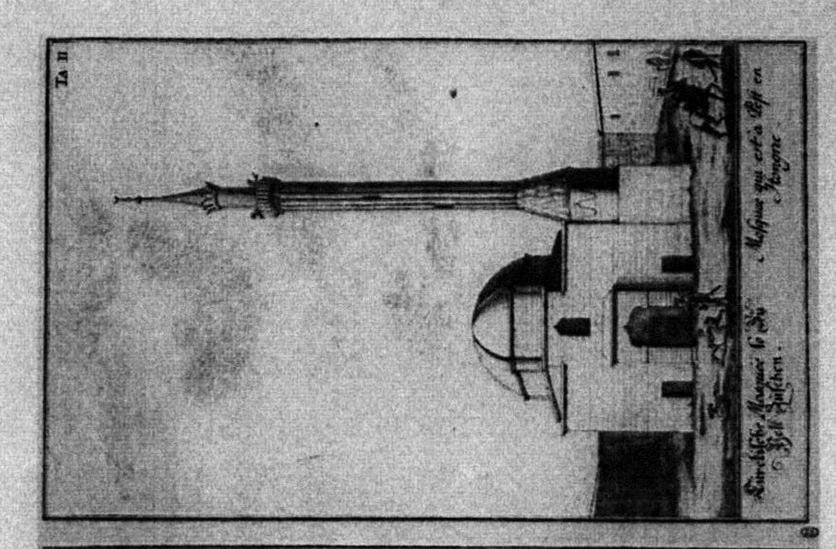


Abb. 18: Yıldız-Moschee, Kuppel



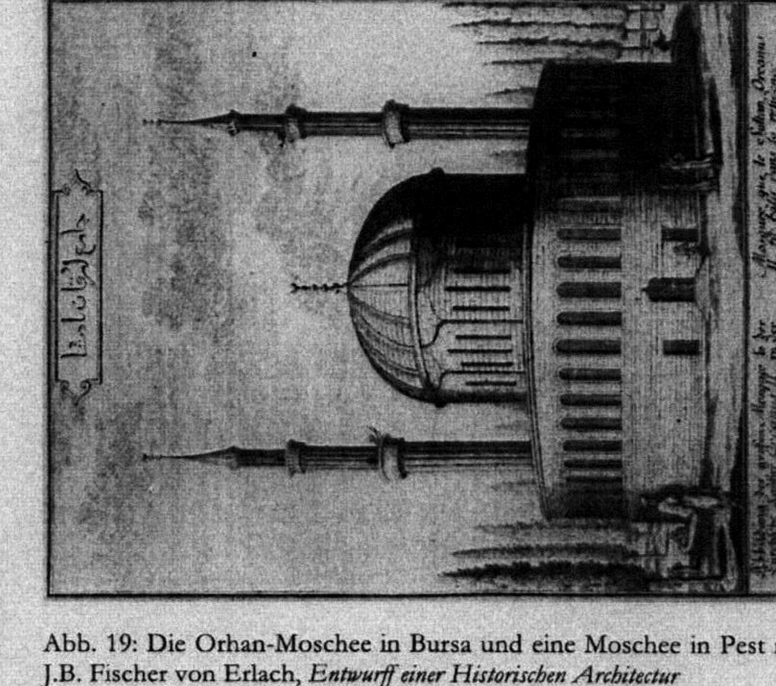
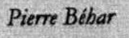
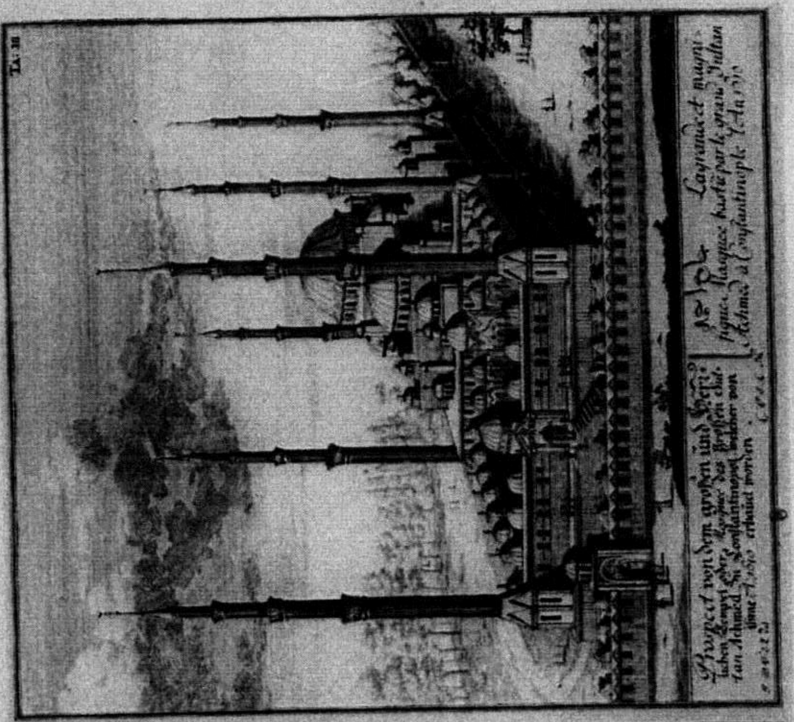


Abb. 19: Die Orhan-Moschee in Bursa und eine Moschee in Pest nach J.B. Fischer von Erlach, *Entwurff einer Historischen Architectur*





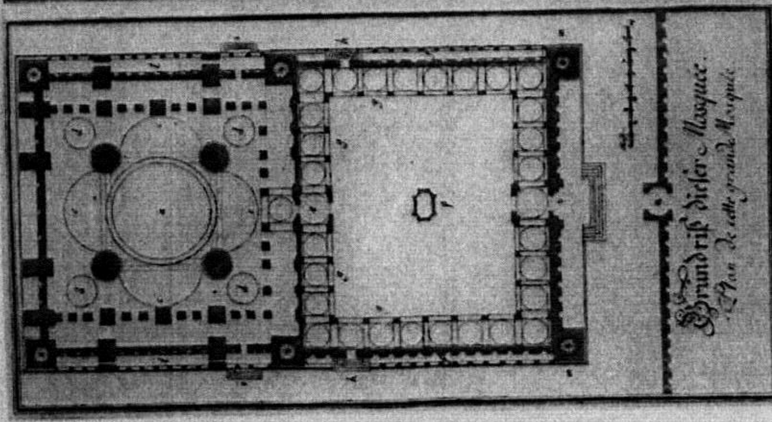


Abb. 20: Die Sultan Ahmed-Moschee in Istanbul nach J.B. Fischer von Erlach, *Entwurff einer Historischen Architectur*

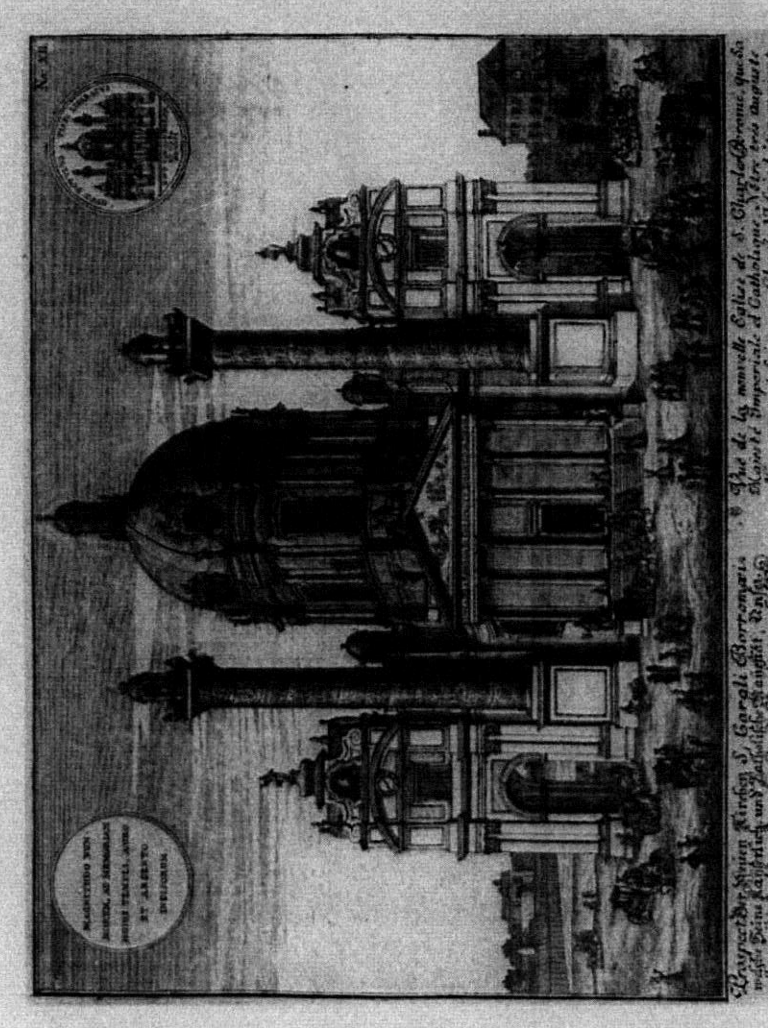
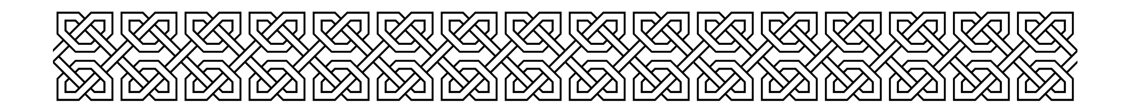
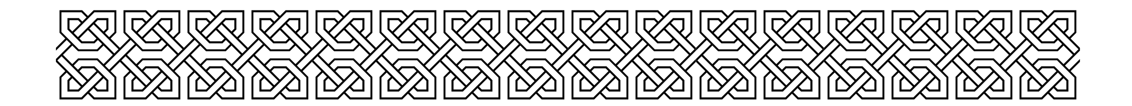


Abb. 21: Die Karlskirche in Wien nach J.B. Fischer von Erlach, *Entwurff einer Historischen Architectur*




الخَاتِمَةُ



الحمد لله الذي بفضله تزدان وتكتمل النعم، واكتمال هذه الدراسة في هذه الصورة ثمرة من ثمار اكتمال النعم التي منَّ الله – جلَّ وعلا – بها على الباحثة، فأشكره وأحمده، سبحانه وتعالى عدد خلقه، وزنة عرشه، ومداد كلماته على ما فتح، وأدعوه المتفضل المنعم، بالمزيد من الفتح فيما قصرت فيه، عن غير قصد، وفيما اجتهدت به فلم أبلغه، وأصلي وأسلم على نبي المسلمين، وولي أمرهم المطاع، محمد بن عبدالله، ﷺ تسليماً كثيراً.

فقد توصلت هذه الدراسة إلى كثير من الحقائق التاريخية يأتي في مقدمتها:-

أولاً: لم يكن التنظيم السياسي والإداري فقط، أو الرخاء الاقتصادي، هو الذي دفع بالدولة الإسلامية الوليدة أو بإمارة آل عثمان، لأول مرة للانطلاق، وإنما كانت روح العقيدة الخالصة، وحركة الجهاد الدائبة، والقيم الأخلاقية الرفيعة من أهم عوامل تطور الدولة الإسلامية وديمومتها.فاستطاع العثمانيون أن يحافظوا على وجودهم طوال ستة قرون ، وسط تيارات سياسية متعددة ومتشابكة، ولما ضعفت هذه العقيدة في النفوس وتحولت هذه القيم الأخلاقية والاجتماعية، ووضع سيف الجهاد، وفقد المجتمع لحالة التوازن بين هذه القيم وبين المنجزات الحضارية والمادية، وظهرت القاعدة الساكنة الراضية بالذل والحرمان، عندئذ فقدت الدولة الإسلامية هدفها العقيدي، فركنت للتباطئ والسكون، وتساقطت مواقعها الأمامية، وبدلاً من أن تسدد ضرباتها للقوى الضالة، وتمتلك زمام المبادرة في العالم، إذا بها تنشغل في نفسها، وتتلقى الضربات من هذه القوى، وتتراجع المواقع الدفاعية في الخطوط الخلفية. عندئذ فقط، وبعد أن تحققت الهزيمة الداخلية في المجتمع، ظهرت علامات التردي في الدولة على كل المستويات السياسية، والعسكرية، والادارية، والاقتصادية، والحضارية، وصدق الله العظيم حيث يقول: ﴿. . . إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ . . . ١١﴾[1].

ثانياً: على الرغم من الانتصارات والفتوح التي حققها العثمانيون طوال فترة حكمهم، فإن سلاطين الدولة لم يأخذوا بعين الجدِّ تنامي التطورات الجديدة في الإستراتيجية الغربية، من نزوع نحو القومية ونشاطات فكرية مستنيرة، واستخدام شتى الأسلحة المتطورة، وتزداد في المؤسسات الاقتصادية ونمو سريع للتقنية، كما أنهم لم يتأقلموا مع هذا التطور عندما بدأت الأفكار الغربية

(١) سورة الرعد، آية رقم ١١.

تدخل بلادهم. لذلك أخذت موزاين القوى تتحول لصالح الأوروبيين منذ فشل الحصار العثماني لمدينة ڤيينا ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م، واستمرت الدولة بالتراجع حتى مؤتمر برلين عام ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م، الذي يعدُّ بداية النهاية بالنسبة لها على المستويين السياسي والحضاري، وازداد تدخل الغربيين في شؤونها لإشباع أطماعهم وتحقيق آمالهم المتناقضة بتقاسم ممتلكاتها، فبدأت تميل بالتدريج نحو الانحطاط ثم الانهيار تحت وطأة الضربات القوية التي تتلقاها باستمرار.

ثالثاً: كانت للقوى العظمى مصالح كثيرة في الدولة العثمانية، سواء مصالح سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو ثقافية، فلقد كانت إلى حد كبير حصيلة للقرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري/ الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي على وجه الخصوص، فكانت الأزمات المتكررة للمسألة الشرقية – والتي هددت بتقسيم الدولة العثمانية وتهديدها الضمني أيضاً للسلام الأوروبي– وقد ولدت تنافساً وتوتراً بين القوى العظمى. كما لكل قوة عظمى إهتماماتها في الدولة العثمانية بالإضافة إلى اهتماماتها الخاصة بها، ولكن طالما وإن القوى العظمى لم تنتهك مصالح بعضها البعض أو مجالات اهتمامها حيث كان يتمُّ تجنب أي اضطرابات خطيرة من قبل كل جانب. ظهرت المسألة الشرقية عندما وقعت مثل تلك التعديات (الانتهاكات) سواء من خلال أفعال القوى العظمى المباشرة، أو الناتجة بشكل غير مباشر من الأفعال التجمعات القومية لعملائها في البلقان، أو من قبل الحكومة العثمانية، أو حكامها الخاضعين. ولكن كانت للدولة ورقة رابحة في نهاية القرن فمحاربتها في معركة للدفاع ضد حركات الإستقلال القومية داخل حدودها والطموح الأوروبي الإمبراطوري أن تبقى بعيداً عن تلك الحركات، لقد كانت تلك الورقة هي الرغبة العامة للقوى العظمى الأوروبية في بقائها ككيان سياسي لأن انهيارها الكلي كان بديلاً سيئاً.

رابعاً: لقد انتقلت الدولة العثمانية من خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي من مصاف الدول العظمى المتبوعة حضارياً، إلى مصاف الدول التابعة التي انهارت فيها دعائم المقاومة للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. وكانت من أهم نتائج هذا الانهيار، لجوء الدولة للتفاهم مع القوى الصليبية باسم السياسة، حيث ظهر استعدادها للجلوس على مائدة المفاوضات من أجل الحفاظ على ما تبقى تحت يدها من أراضٍ وسعياً لتحقيق أي نصر بأقل خسائر ممكنة. وغاب عن الإدارة الحاكمة آنذاك أن القوى الصليبية لن تهدأ حتى تقضي على هذه الدولة

الإسلامية، صدق الله العظيم: ﴿ وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ . . .(١٢٠) ﴾. [1] وهكذا شجعت الهزائم الصليبية على الكيد للدولة في الداخل والخارج، وأطمعتها في المزيد من التنازلات على مائدة المفاوضات، وسعت كل الدول الصليبية للاستفادة من هذا الوضع الجديد للعدو القديم.

خامساً: منذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، شعرت الدولة العثمانية بعوامل الضعف تسري في أوصالها وتصيب بنيتها الأساسية، الأمر الذي تجاوز تلك الهزائم العسكرية على جبهات القتال شرقاً وغرباً، والتنازلات السياسية على موائد المفاوضات، إلى التخلي عن القيم الحضارية التي ميزت الدولة العثمانية، والتي قامت عليها مؤسساتها جميعاً منذ ظهورها على مسرح التاريخ وحتى النصف الثاني من هذا القرن. ومن هنا بدأ الانحراف... ومن هنا، بدأ التفكير في مواجهة القوى الصليبية سفراء الدول الصليبية في إسطنبول، وسفراء الدولة في أوروبا، وأنصار الإصلاحات على النمط الاوروبي الصليبي من السلاطين والوزراء، وبعض الطوائف المثقفة أوروبياً في المجتمع المسلم! وبدأ صراع طويل، خلال هذا القرن بين القيادات الإسلامية في الدولة ومؤسساتها الحضارية، وبين مؤيدي التوجه الغربي الصليبي في الداخل والخارج. وقد انتهى هذا الصراع في مرحلته الأولى بهزيمة حضارية مؤثرة. ومع محاولات الإصلاح – على النمط الغربي – في المؤسسة العسكرية، دخلت الدولة العثمانية مرحلة التبعية الحضارية للغرب الصليبي، مما مكن القوى الصليبية من قتل روح الجهاد في الجيش المسلم، وتفكيك روابط المجتمع بعقيدته ومؤسساته في أنحاء الدولة،ونشر العقائد الغربية في المجتمع المسلم، وهدم ما تبقى من روح العزة في أمة الإسلام على أمم الكفر. وأخيراً، بدأت الهوية الإسلامية في البعد عن المجتمع أو من الدولة ومؤسساتها، فتجرأت القوى الصليبية على التدخل المباشر في شؤون الدولة العثمانية ومن هنا، اعتبر هذا القرن الذي امتد إلى القرن ١٣هـ/١٩م، بمثابة حجر الزاوية في هذا التحول العظيم الذي أصاب الدولة وانتقل بسرعة إلى كافة مؤسساتها وسياستها الداخلية والخارجية على حد سواء. وبدأت مرة أخرى الغارة على العالم الإسلامي في العصر الحديث.

سادساً: لقد اعترفت "حركة التنظيمات" بشكل مباشر؛ وبشكل غير مباشر بالتفوق الأوروبي المطلق. وإذا كانت قد بذلت المحاولات تلو المحاولات للمحافظة على العادات والأعراف العثمانية، لحماية ارتباط المجتمع بالإسلام، خلال محاولات الإصلاح التي تمت في عصري

(١) سورة البقرة، آية رقم ١٢٠.

السلطان سليم الثالث، ومحمود الثاني، إلا أن "مرحلة إعادة التشكيل" التي شرعت الدولة في تنفيذها عقب "فرمان التنظيمات" اتخذت أوروبا كنموذج بصفة مطلقة، حيث تغير مفهوم الدولة، وتشكيلاتها الإدارية، وقوانينها العسكرية، ونظمها التعليمية والتجارية، وشرائعها الجزائية حتى إن قسماً من تشكيلات محاكمها أصبح متوافقاً مع النموذج الأوروبي. وقد أوقع هذا التغيير الدولة في حالة من الإزدواجية ظهرت في مختلف المجالات، وكانت بداية هذا التغيير البعيد المدى، تلك الأسس التي أقرها "فرمان التنظيمات" عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م، وصدقَّ عليها وأقرها فرمان "الإصلاحات " في عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م.

سابعاً: لقد أدى ضعف الدولة العثمانية وتزايد النفوذ الخارجي إلى تحول الامتيازات التقليدية الممنوحة للدول الأوروبية من مفهوم الصداقة والتعاون إلى نوع من الحقوق التاريخية المكتسبة التي لا يمكن التنازل عنها. وأدت تداعيات الأوضاع في البلقان وتوسع النمسا وروسيا على حساب الدولة العثمانية، بالفرنسيين والإنجليز إلى تغيير أسلوب سياستهم مع الدولة العثمانية والعمل على الحصول على المزيد من المكاسب، واستغلال كل فرصة تتاح لهم في إطار العمل السياسي حتى الحربي للحد من توسع النمسا في البلقان، والوقوف في وجه الأطماع الروسية في الدولة العثمانية.

ثامناً: لقد كانت معركة ناڤارين امتحاناً للدول الأوروبية ذات المصالح الحيوية في الدولة العثمانية (روسيا، وفرنسا، والنمسا، وإنجلترا) لإظهار نياتها وتغيير أساليبها ومحاولة التوفيق بين مصالحها المتعارضة وأهدافها المتباينة، فقد أوجدت وضعاً دولياً سمح بإطلاق أيدي روسيا في الدولة العثمانية لتحقيق مشروعها التوسعي على حسابها، والذي تحددت أهدافه واتضحت أبعاده في معاهدة أدرنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م،كما ساعدت على استعجال المدّ القومي بالبلقان وانتقال عدوى المطالبة بالاستقلال إلى القوميات الأخرى، وفي مقدمتها القومية الصربية المندفعة بفعل ذكريات الماضي التاريخي وتوجيهات الكنيسة الأرثوذكسية وتشجيعها الساسة الروس، كما أن هذه المعركة أكدت دور محمد علي في شؤون الدولة العثمانية، وأظهرت مقدرته على التأثير في مجريات الأحداث بها، هذا فضلاً على أن معركة نافارين وضعت نهاية فعلية للحلف المقدس. (Sainte Alliance) الذي أسفر عنه مؤتمر ڤيينا ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، وأصبح أساس السياسة الأوروبية ومحور نظام ميترنخ في العلاقات الدولية، وبذلك لم تعد للشرعية الدولية أسبقية على الأماني القومية، ولم تعد مصالح الدول فوق طموحات الوطنية للشعوب، وهذا ما سوف يساعد على تغيير الأوضاع السياسية، خاصة بعد انتفاضات سنتي ١٢٤٥-١٢٦٤هـ/١٨٣٠-١٨٣٨م.

تاسعاً: إن الشيء الذي يحسب على محمد علي وقد لا يغفر له التاريخ هو تحقيقه لأهداف الدول الأوروبية ولو بشكل غير مباشر، فبدلاً من مساعدة السلطان والحذر من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، فإن محمد علي لم يمتنع عن مجاراة الفرنسيين في مشاريعهم التوسعية في شمال أفريقيا، ولم يتردد في توجيه ضربة قاضية للدولة العثمانية لم تقم منها أبداً، ففتح بذلك الطريق للتغلغل الأوروبي وقدم حججاً قوية للدول الأوروبية لكي تقرر مصير الدولة العثمانية لفائدتها وعلى حساب شعوب الشرق، ومن هذا التطور لا يعدو مشروع محمد علي كونه طموحاً شخصياً استخدم الوطنية العثمانية كحيلة لتعزيز أهدافه الخاصة، وجعل من البرنامج الإصلاحي بمصر مجرد وسيلة لتحقيق أغراضه وفرض سلطته عليها وتحويلها إلى ولاية وراثية لعائلته.

عاشراً: كان لمعاهدة باريس التي عقدتها الدولة العثمانية بعد حرب القرم التي استمرت حوالي ثلاث سنوات، أهمية خاصة في التوازن على الساحة الدولية بين الدول الكبرى، فهي من المعاهدات التي صاغت الوجه السياسي لأوروبا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وكانت مدخلاً مهماً لتطوير القانون الدولي، حيث كانت بداية الفصل بين العقائد الدينية والعلاقات الخارجية، وانتقلت بالقانون الدولي من الأعراف غير الملزمة لغير الأوروبيين إلى إشراك الدولة العثمانية في هذا القانون الدولي.

وتكمن أهمية هذه المعاهدة في أنها كشفت بجلاء أن المصالح هي التي تصنع الأحداث ومن ثم تصنع التاريخ، فالتحالفات لا تصاغ وفق العقائد الدينية بقدر ما تصاغ وفق المصالح التي تحققها تلك العقائد، ولذا كانت أطر التحالفات واسعة ومرنة وقابلة للتحرك مع تغير المصلحة، وتلك قصة طويلة ودامية كشفتها بجلاء معاهدة باريس.

الحادي عشر :- إن الحدث التاريخي الطويل الذي يطلق عليه التحول العظيم في التاريخ العثماني، بدأ بحرب ڤيينا العظمى عام ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م، وخلال هذه الفترة فقد كانت النمسا تشكل الجبهة الأساسية بالنسبة للعثمانيين الذين كانوا يحاربون في جبهات كثيرة، لكن النمسا التي كانت جارشمال وشمالي غربي للدولة العثمانية في أوروبا في ظل حكم أسرة آل هابسبورج الحاكمة خلال الفترة القرن ١٠-١٤هـ/١٦-٢٠م، أصبحت مضطرة لمحاربة الدولة العثمانية بصفتها المدافع عن أوروبا الوسطى، بعد أن أخفقت الممالك البلقانية في الجنوب إيقاف الفتح العثماني، **وهكذا، فإن العلاقات النمساوية العثمانية التي بدأت في هذا الإطار واستمرت على مدى القرون، قد اكتسبت شكلاً جديداً من خلال الحروب التي بدأت في نهاية هذه الفترة.**

فعندما شكلت روسيا خطراً كبيراً ليس على العثمانيين فحسب، بل أيضاً على النمساويين، وذلك من أجل السيادة على البلقان وكما حاولت لفترة ليست بالقصيرة أن تسمم العلاقات التركية النمساوية من خلال نشر الإشاعات الكاذبة عن احتمال قيام حرب، بسبب ما يشوب الحدود المشتركة بين الدولتين، بوجود حالة من الحرب الصغيرة المستمرة بين حرس الحدود والعصابات التي يقودها أعيان ونقباء الحدود، إلى جانب الحرب بين البحرية النمساوية وقراصنة من تونس وطرابلس والجزائر. وقد تنبهت الدول الأوروبية الكبرى لأهمية الدولة العثمانية في التوازن الأوروبي، وأهميتها المتزايدة بعد ضعفها وعدم مقدرتها على حماية أملاكها، وهو ما جعل هذا الأمر مسألة دولية تهم كل الأطراف الأوروبية، فكان موقف إمبراطورة النمسا بعد أن أرست بداية التغيير في سياسة بلادها نحو الدولة العثمانية، وخاصة بعد ظهور المارد الروسي، فكتبت في إحدى المناسبات تقول : **[إن تقسيم الدولة العثمانية سيكون أخطر المشاريع الأوروبية وسيكون له عواقب وخيمة ....فماذا سنكسب من التوسع حتى ولو إلى حدود إسطنبول سوى التوابع السلبية، وأتمنى ألا يشهد أحفادي من بعدي طردها من أوروبا].**

فقد ساد السلام والصداقة القوية بين ڤيينا والباب العالي، وذلك منذ اتفاقية سلام زيستوي عام ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م، والتي لم تشهد انقطاعاً، فإن الحكومة التركية تركت الممثلين النمساويين يمثلونها في مؤتمر ڤيينا، ووضعت ثقتها الكاملة في مترنيخ - الذي استطاع بذكائه الدبلوماسي أن يجعل من القيصر موقع القائد القوي لأوروبا، حيث توجب على ڤيينا أن تكون مسرحاً للمؤتمرات الدولية في كل الأوقات - والذي من جانبه يؤيد بقوة وحدة أراضي الدولة العثمانية، حتى بعد أن تَّم تأسيس التحالف المقدس، فإن هذا الاتحاد لن يكون بأي حال من الأحوال موجه ضد الدولة التركية الإسلامية، وهذا ما يؤكد على عمق الصداقة بين الدبلوماسيين.

الثاني عشر :- إن الإمبراطورية النمساوية كانت مجاورة للدولة العثمانية، وكانت تشبهها كثيراً من ناحية أعراق وأجناس وقوميات مختلفة ومذاهب عديدة، وكانت قد انتهجت سياستين رئيستين للحفاظ على مكانتها السياسية والتاريخية وسط أوروبا، وتوسيع حدودها بالبلقان ضد الدولة العثمانية، وقد انتهجت سياسة الاستفادة من الخلافات السياسية أكثر من قيامها بمبادرة، طبقاً لهذه السياسية الثانية وبدلاً من أن تنتهج سياسية روسيا التي تفضي إلى القضاء على الدولة العثمانية من جانب واحد وتقسم أراضيها فيما بينها وبين روسيا، فإنها كانت تعتبر وجود الدولة العثمانية والحفاظ عليها يتماشى مع مصالحها.

فبينما الدولة العثمانية قد فقدت المناطق التي ثارت عليها، وقد قام السلطان بإعطاء الشعوب الثائرة استقلالها الذاتي ولكنها بقيت تحت السيادة العثمانية (صربيا ١٢٢٧هـ/١٨١٢م، بلغاريا ١٢٩٥ هـ/١٨٧٨م). لكن اليونان انفصلت منذ عام ١٢٤٤ هـ/١٨٢٩م، وهذا الشيء الذي عملته بقية البلدان في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، الدول التي نشأت على حساب الدولة العثمانية : (صربيا ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، الجبل الأسود ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م، كذلك رومانيا١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، بلغاريا ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م).

وخلال هذه الأزمات تلقت الدعم من مدينة ڤيينا – وعادة ما كان ذلك الدعم على شكل دبلوماسي، وأحياناً بعض الدعم العسكري – خلال فترة الثورة اليونانية في عشرينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعند قيام محمد علي بتحدي السلطان من الفترة من ١٢٥٥- ١٢٥٧ هـ/١٨٣٩- ١٨٤١م، وخلال فترة الاجتياح الروسي، وكذلك حرب القرم التي استمرت من ١٢٦٩-١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٣- ١٨٥٦م، وهذا ما يؤكد على تأييد النمسا لوحدة الأراضي.

الثالث عشر:- بينما كانت النمسا مؤيدة لعمل الإصلاحات داخل الدولة الجديدة، إلا أنها قد فضلت عمل التعديلات في المؤسسة الموجودة، وليس بتغيير المؤسسات إلى مؤسسات غربية من خلال هذه الإصلاحات. والدليل على ذلك اللائحة التي تتناول أفكار رئيس الوزراء النمساوي مترنيخ بشأن التنظيمات، حيث إن رئيس الوزراء النمساوي كان ممنوناً للغاية بشأن مطالعات رجال الدولة العثمانية له واستشارته إزاء المسائل السياسية الداخلية والخارجية.

فقال للسفير التركي رفعت باشا في ڤيينا:[.... فإنه ينبغي على الدولة العثمانية أن تبذل قصارى جهدها من أجل الحفاظ على كيانها الموجود بالفعل، وأن تعمل على التقدم كلما تقدم النظام العثماني، فإن هذا يفيد المنافع والمصالح الحقيقية إزاء دولة النمسا.....].

الرابع عشر:- بدأ التحول الجذري في الدبلوماسية العثمانية ابتداءً من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وكان نتيجة لأن الدولة لم تعد قادرة على اتباع سياسة خارجية مستقلة وتأثر قرارها السياسي بمواقف الدول الأخرى، أو بمعنى آخر لفكرة الاستفادة من تأييد بعض الدول، مما يعني أيضاً بداية اعترافها بالتفوق الأوروبي. لكن من العسير القول بأن هذا التطور قد كشف عن تأثيرها الفوري فقد بدأت الدولة في إرسال السفراء إلى الدول الأوروبية لفترات أطول، وطلبت إليهم تسجيل مشاهداتهم في المجالات العسكرية والسياسية والاكتشافات ووضع ذلك في تقارير، حتى تحول ذلك الطلب إلى تقليد متبع.

وكانت ڤيينا عاصمة النمسا أهم دولة في أوروبا الوسطى، وجارة الدولة العثمانية، ولهذا السبب فإنها أصبحت بمثابة السفارة التي تقوم بمواصلة التعاون بين إسطنبول والنمسا، ولكن المؤرخين أهملوا دور النمسا في تجديدات وإصلاحات الدولة العثمانية، فإننا نستطيع القول بأن الدولة العثمانية قد اتخذت من مؤسسات النمسا النموذج والقدوة عند إجراء التجديدات والإصلاحات الشاملة في كافة المؤسسات العثمانية.

الخامس عشر: قد تسنى للدبلوماسية العثمانية استخدام التوازنات الدولية بمهارة، وفضلت الدولة العثمانية طريق الحل الدبلوماسي بعد ضعفها من الناحية العسكرية خلال فترة التنظيمات، بل إن رجال الدولة العثمانية الذين نشؤوا من دبلوماسية التنظيمات قد تمكنوا من كسب احترام الآخرين، وإضفاء مزيد من المكانة على الدولة العثمانية بسبب هذا الحل الدبلوماسي. وهكذا فإن الدولة العثمانية التي كانت تهدف إلى التجديد خلال فترة التنظيمات والتي لم يتسنَ لها القيام بعمل الإصلاحات التي تهدف إليها لأسباب عديدة في مقدمتها الاقتصاد، وقد اختارت الجانب الدبلوماسي لحل كل هذه المشاكل في إطار الحل الأنسب . ومن ثم فإن مرحلة وفترة التنظيمات تعد من أرقى مراحل الدبلوماسية العثمانية في وقت تراجعت فيه الدولة العثمانية في ظل التدهور والضعف.

السادس عشر :- إن الأراضي المجرية التي تَّم اقتطاعها وأخذها من الإمبراطورية المجرية المهزومة، كانت محل شدٍّ وجذب المواجهات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية لفترات طويلة، وظلت المواجهات بين الجانبين سجالاً حول هذه الأراضي المجرية، وهذا ما يدعو للقول، بأن المجر وأراضيها هي بؤرة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. فقد أصبحت العلاقات السياسية والعسكرية بين الدولة العثمانية والنمسا، والتي بدأت خلال القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي بحرب موهاكس ٩٣٢ هـ/ ١٥٢٦م، خلال القرن ١١-١٢هـ/١٧-١٨م، واستمرت حتى معاهدة زيستوي ١٢٠٥هـ/١٧٩١م، تناظر الساحة الدبلوماسية، ومن ثمَّ توقيع اتفاقيات ومعاهدات كثيرة بين الدولتين سواء معاهدات الطويلة أم القصيرة.

وقد مثلت مدينة ڤيينا نقطة المحور للاتصالات الدبلوماسية، ففي القرنين العاشر والحادي عشر الهجري/السادس عشر والسابع عشر الميلادي، كانت تمثل البوابة لأوروبا الوسطى والغربية واللتان ظلتا مغلقتين أمام العثمانيين، ولم يستطع العثمانيون فتحها بالقوة على الرغم من هجماتهم المتكررة. وخلال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، كانت بوابة التواصل الدبلوماسي العثماني مع النمسا ومع بقية أوروبا الغربية. ولقد مثلت إحدى أهم أربعة مراكز دبلوماسية للعثمانيين إلى جانب باريس ،ولندن، وبرلين. أول عاصمة يتواجد بها سفير عثماني مقيم

ودائم. وفي بعض السنوات، كان الممثل الدبلوماسي المتواجد في ڤيينا هو الممثل الوحيد في أوروبا بالكامل. ومن عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م إلى عام ١٣٣٦ هـ/ ١٩١٨م كان هناك تعاقب للمبعوثين المقيمين من قبل السلاطين العثمانيين في إسطنبول لتمثيلهم بشكل دائم عند الأباطرة النمساويين في ڤيينا.

وقد انعكست أهمية النسبية للسفارة في ڤيينا في حجم هيئة الدبلوماسيين المتواجدة بها، والتي كانت تقريباً نفس أو أقل تقريباً من تلك الموجودة في السفارة في باريس، وبنفس أو أكثر بقليل عما هو موجود في السفارة في لندن وبرلين حتى أواخر هذا القرن .كما إن للسفارة في ڤيينا أنشطة مميزة تختلف إلى حد ما عن أنشطة السفارات الأخرى، من حيث إنها تمثل البوابة لتسهيل السفر للشخصيات العثمانية المهمة والذين كانوا يسافرون من إسطنبول إلى أوروبا الغربية، وهي نقطة مركزية في توزيع المراسلات والتعاميم القادمة من الباب العالي، كما عملت على تسهيل نقل الأفكار من أوروبا إلى إسطنبول. كما اكتسبت السفارة أهمية خاصة كمركز مخابراتي، أي كمركز إصغاء لما يدور في مناطق البلقان الخاصة بالدولة العثمانية ،وهي عينٌ تراقب روسيا أيضاً، وتهتم بالمكائد والمؤامرات الروسية في المنطقة، فقد كان المسؤولون العثمانيون في اتصال ليس مع المسؤولين النمساويين فحسب، بل كذلك مع الذين يراقبون الروسيين أيضاً.

والعكس، كانت الاتصالات بين آل هابسبورج والعثمانيين قد بدأت منذ ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م وبشكل مستمر، وتكثفت وزادت وتيرتها بعد معركة موهاكس ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م، ثم بدأ زمن المبعوثين الدائمين إلى إسطنبول مع إبرام معاهدة السلام ٩٥٤هـ / ١٥٤٧م، والتي خولت للإمبراطور فرديناند الأول لإرسال مندوب مقيم إلى الباب العالي، وفي الفترة التي تلت ذلك استطاع الملوك الرومانيون الحفاظ على هذا الحق، والإبقاء على وظائف السفراء في إسطنبول دون انقطاع. **وكانت الدولة العثمانية من الدول التي كان دبلوماسيو القيصر قد توسعوا جداً فيها ببناء شبكة تجسس وجمع معلومات.**

وهذا ما يؤكد عمق العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النسماوية، فتاريخ أي سفارة هي جزء صغير من تاريخ كبير للعلاقات بين أي دولتين.

السابع عشر:- لقد أعاقت الحروب العديدة بين آل هابسبورج والعثمانيين إمكانية إقامة التبادل التجاري المباشر، فعندما تعلق الأمر بتبادل البضائع، كان ذلك يتم عبر الموانئ الإيطالية. وعلى أية حال، لم تكن هناك صادرات مباشرة ذات حجم يذكر من جانب آل هابسبورج. ويذكر أنه كانت هناك تجارة حدودية على صعيد محلي على سبيل المثال في البوسنة.

ويعتبر القيصر كارل الخامس هو أول قيصر من آل هابسبورج يحاول أن يجعل للنمسا اعتباراً في محفل التجارة الدولية، حيث افتتح في العام ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩١م مينائي تريست Triest، وفيومة Fiume. كما لم يعد باستطاعة سكان البندقية، الذين أنهكت قواهم الحرب على كانديا Kandia ١٠٥٤- ١٠٧٩ هـ/١٦٤٤-١٦٦٩م، أن يصمدوا أمام حرية الملاحة في البحر الأدرياتيكي. وحاول النمساويون إبان حكم جوزيف الثاني Joseph11، توسيع نطاقه الروابط التجارية لتشمل البحر الأسود، الذي ظل معزولاً من قبل العثمانيين أنفسهم حتى ذلك الوقت. وفي العام ١٢٨٧ هـ/١٨٧٠م أقدم الكونت فيستينكس Festeticcs على خوض غمار رحلة على نهر الدانوب واستطاع أن يلغي القانون الذي اشترط شحن كل البضائع النمساوية في الموانئ البحرية المطلة على البحر الأسود، على متن السفن العثمانية. ولم يمر وقت طويل حتى شوهدت أعدادٌ كبيرة من أعلام السفن التجارية النمساوية تغزو البحر الأسود . بحلول عام ١١٩٨ هـ/ ١٧٨٤م، أصبح آل هابسبورج هم ثاني أكبر شريك للباب العالي بعد الفرنسيين ،وقبل الإنجليز والهولنديين.

وقد شهدت إمبراطورية آل هابسبورج عهداً طويلاً من السلام والصداقة مع الدولة العثمانية بعد اتفاقية زستوي ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م، وساهم هذا التقدم في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في إعادة توجيه المصالح التجارية، وكان مما شجع في دعم التجارة النمساوية مع الدولة العثمانية حيث تعتبر الدولة العثمانية دولة آمنة ما يشجع العلاقات التجارية معها.

وهكذا لم تتطور العلاقات الاقتصادية بين العثمانيين وآل هابسبورج على نطاق أوسع إلا في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. ويجدر التمييز هنا بين الوضع من فترة ما قبل عام ١٢٩٥ هـ/١٨٧٨م، عنه في الفترة التالية له، وذلك لأن معاهدة برلين عام ١٢٩٥ هـ/ ١٨٧٨م كبدت الحكومة العثمانية خسائر كبيرة في الأراضي الواقعة تحت سلطاتها في البلقان – وهو ما كان له تبعات ضخمة على حجم التبادل التجاري على كلا الجانبين.

الثامن عشر :- إن كانت جميع الدول المتمتعة بإمتيازات من الدولة العثمانية تقع نظرياً تحت الشروط الخاصة بالتجارة والملاحة في جميع المناطق المطلة على شرق المتوسط، إلا أن الحقيقة والتطبيق كان يبدو بشكل مختلف، فبغض النظر عن الامتيازات التي يتَّم إعطاؤها لبعض الدول بسبب موقعها الجغرافي، فإن التأثير السياسي في إسطنبول كان يلعب دوراً هاماً ومؤثراً.

فقد وجدت النمسا نفسها في موقع متميز بالنسبة لتركيا – وإن كانت روسيا تشاركها في ذلك- فقد كانت النمسا تجاور الدولة العثمانية ولها إمكانية الوصول للبحر، كما أن الوضع المتميز ثمنه

في الحصول على امتيازات في المعاهدات، فلم تكن تتمتع بامتيازات فقط في التجارة البحرية، ولكن أيضاً حصلوا على مزايا كثيرة في التجارة الداخلية في المناطق التابعة للدولة العثمانية.

ففي حوالي نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي قامت القوى الأوروبية بإبرام معاهدات عديدة مع الدولة العثمانية، والتي تركزت في معظمها حول الأفضليات الاقتصادية وحقوق المواطنين المسيحيين الذين يعيشون في الدولة المسيحية الواقعة تحت السلطة العثمانية. في تلك التنازلات تكمن دائماً امتيازات اتفاقيات التسوية والاتفاقات التجارية، حيث لم يكن بإمكان أي قوة أن تفرض امتيازاتها أكثر من القوى الأخرى، حيث إن امتياز الدولة الأكثر تفضيلاً (Meistbegùnstig sk lausel) للدول الممنوح لها هذا الامتياز كانت تتشابك مع بعضها، وكانت القوى الأوروبية المختلفة تطرح دائماً مطالبها وتسعى بأن تتساوى مع بقية الدول في وضع الدولة الأكثر تفضيلاً. لهذا فإن المعاهدات المنفردة التي يعقدها الباب العالي واتفاقات الامتيازات الأخرى كانت تحمل نفس الأهمية والمسؤولية بالنسبة للباب العالي، وبهذا كان وضع الأتراك وضعاً لا يحسد عليه.

إن هذه التدخلات المستمرة بسبب عدم الالتزام بالمعاهدات أو بسبب الحصول على وضعية الدولة الأكثر تفضيلاً، أدت في النهاية إلى أن الدولة العثمانية تفقد الكثير من هيبتها وحقوقها لمصلحة هذه القوى وخاصة بعد أن ضعفت لدرجة أنها لا تستطيع أن ترفض أيّاً من هذه المطالبات أو التدخلات، وعلى الرغم من كل هذه الخلافات فإن الدول الأوروبية لم تكن مستعدة لتقبل أيَّ تغيرات على الدولة العثمانية.

فكان ذلك هو السبب الرئيس الذي سهل للنمساويين التواجد السياسي في تركيا وتثبت امتيازاتها وحريتها، وكذلك تجارتها وحرية الملاحة التي استندت إلى الاتفاقية المعقودة في ساروڤنيس ١١٣٠ هـ/١٧١٨م، وكانت أغلب بنود تلك الاتفاقية تركز على الالتزام بحرية التجارة والملاحة وتضمن، مع استثناءات قليلة، حرية مظلته في التنقل. ففي الفقرة الرابعة تمَّ تثبيت الأكثر تفضيلاً، وفي الفقرة الخامسة تَّم تثبيت أغلب حقوق فتح القنصلية وكذلك الامتيازات الشخصية للنمساويين في الدولة العثمانية. والاتفاقات اللاحقة التي تَّم عقدها بين الدولة القيصرية والباب العالي كانت تتطرق إلى ملاحقة للاتفاقات، وهكذا في الفقرة الحادية عشرة لاتفاقية بلغراد للسلام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩م ولأول مرة تّم التطرق إلى الباب العالي حيث يجب عليه أن يتحمل أي ضرر يلحق بالنمسا والتي تتسبب بها الأعمال البربرية. في الاتفاق ١١٩٧ هـ/١٧٨٣م، وكان المقصود بالأعمال البربرية Barabeskensened، والذي فيه أن النمسا تحصل على حق الكنوز، وسمح

للدولة القيصرية أن تتصرف بحرية على الحدود . الاتفاق التجاري المعقود في ١١٩٨ هـ/١٧٨٤م ثبت أيضاً وضع الدولة الأكثر تفضيلاً أسوة بباقي الدول، بينما في اتفاق سيستور Sistwoer للسلام ١١٩٨هـ/١٧٨٤م تَّم مرة أخرى تصديق كل المعاهدات السابقة والتنازلات بكل تفاصيلها، وتَّم الاتفاق على أنها ملزمة.

وبهذا أصبحت كل العقود والاتفاقات والامتيازات بين القيصرية النمساوية والباب العالي سارية مجدداً، وحصلت النمسا على هذا بموجب الدولة الأكثر تفضيلاً. وإن كانت تشترك مع الآخرين على ثلاث مجموعات من الامتيازات. وفوائد امتيازات للتجارة والملاحة، وحقوق حول الامتيازات الشخصية وحريات المواطنين النمساويين في الدولة العثمانية، وختاماً وجوب الحق لإمكانية المسوؤلين النمساويين في تطبيق مفردات الاتفاقات.

التاسع عشر:- لقد أسفر النزاع الذي استمر قروناً من الزمان بين النمسا والأتراك، منذ همدت القدرة النمساوية على استعادة السيطرة في نهاية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، وظهور أفكار جديدة في الغرب منذ عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م، في حوالي منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي عن نوع من شراكة المصالح بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. وليس عبثاً أن يصنف منشور لحركة البعث والتنوير الإيطالية صادر عام ١٢٦٤ هـ/ ١٨٤٨م، أن النمسا، وهي الصين الأوروبية، وتركيا، وهي الرجل العجوز على البسفور، معاً بالنسر المزدوج في رمز مجمع يفوق القومية.... هنا وهناك كافح ربيع الشعوب ضد الممالك القديمة المتجاوزة للحدود القومية ! وفي ذلك الوقت برزت نقطة التحول في العلاقات العلمية للنمسا تجاه تركيا. وانتهى الاهتمام العلمي الحيوي من أجل البقاء وحل محله البحث العلمي غير المستند على أغراض معينه.

لقد لعب الوضع الجغرافي للنمسا بحكم موقعها في ملتقى حضارات ثلاث، الرومانية والجرمانية والسلافية، دوراً رئيساً في تقرير مجرى التاريخ، فهي القطب الأوروبي المؤثر باتجاه الشرق، وكان من الضروري أن تكون حريصة في صياغات رؤاها المتقنة والملائمة أمام الدولة العثمانية، أكثر من البلدان الأخرى، فالوضع الجغرافي جعل من الضرورة الحتمية تحمل الأعباء الثقيلة لهذه العلاقة الاضطرارية والتعايش معها خلال قرون طويلة من أدوار هذه الدولة بالغة القوة والنفوذ، فكانت العلاقات بينهما من أوثق العلاقات والصلات المتميزة فكانت امتداداً لعلاقات ثقافية، وعمرانية وفنية....الخ، فلقد لعبت هذه العلاقات دوراً مهماً في تحويل الصورة العدائية في أوروبا إلى صورة تصبغها الصداقة، وهي ما زالت مستمرة إلى اليوم. يقول مؤرخ نمساوي يعرب عن

رأيه في هذا بما يلي من كلمات،[لقد تركت معارك المعتقدات توابعاً أقوى أثراً على بنية شعوب الأراضي النمساوية من تلك التي خلفتها محنة الأتراك].

فكانت زيارة القيصر فرانس جوزيف إلى سرايا السلطان في عام ١٢٨٥ هـ/١٨٦٩م باعتبارها علاقة بارزة على ذلك ويذكر هنا أن العلم كان متقدماً على السياسة بمراحل، ويعود الفضل في ذلك بشكل خاص إلى جوزيف هامر – بورجتشال Josef Hamme-Purgstall (١١٨٧ - ١٢٧٢هـ/ ١٧٧٤- ١٨٥٦م). فالحصيلة العملية الثرية التي استطاعت أجيال الباحثين منذ هامر أن تجنيها، لم تدع اهتمام الجمهور بالدراسات الاستشراقية يخف ولو لحظة، وقد وجدت كل المطامح الساعية إلى دراسة المشرق عن كثب ذروتها في تأسيس معهد الاستشراق في جامعة ڤيينا. ومنذ القرن ١٣هـ/١٩م سعى النمساويون إلى تحقيق ذواتهم في دراسة تركيا واستقصائها أيضاً في مجالات أخرى من العلم (النباتات، دراسة الجغرافية العرقية والجيولوجية للأناضول والطب البيطري والمعمار). وتعمل كلية سانت جورج في إسطنبول منذ عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م على تعريف الشباب التركي بنتائج الأبحاث الأوروبية النمساوية في البلاد. هذا وقد نشأ في إسطنبول منذ ١٣٧٤- ١٣٧٥ هـ /١٩٥٥- ١٩٥٦م، معهد ثقافي نمساوي، يخدم أيضاً المطامح العلمية لكلا البلدين.

وكذلك فإننا نستطيع أن نلمس آثار التأثير العثماني التركي في ڤيينا، لا نعني فقط آثار تأثيرهم من الناحية المعمارية فقط، وهو مما يلفت الانتباه أكثر من أي شيء آخر وهو ما يلاحظه الشخص أثناء تجواله في ڤيينا وما يشمه وما يتذوقه مما هو موجود في حياة الناس من تأثير الأتراك على كثير من أسواق ڤيينا. التي أصبحت بودقة منذ زمن لكثير من الشعوب، واليوم ڤيينا وبطرق متعددة مطبوعة بطابع تركي، وكذلك بطابع شعوب أخرى كانت الى حد ما جزءاً من الدولة العثمانية، وقد ساعد على ترسيخ هذا الانطباع وجود أعداد كبيرة مهاجرة إلى ڤيينا، فڤيينا – بصورة مصغرة – تلبس الوجه التركة.

فيمكن القول إن تأثير حياة الناس في أوروبا في مرحلة مبكرة بفعل فتوحات الدولة العثمانية، والجملة يمكن القول إن هذا التأثير كان يزيد أو ينقص بقدر بُعد أو قُرب البلد المعين من حدود الدولة العثمانية.

وهكذا **تعيش تركيا والنمسا بأمان وسلام في عالم بات صغيراً للغاية. ففقد شعب كلتا الدولتين في عام ١٣٣٦هـ/١٩١٨م دولتين كبيرتين، وكلاهما شق له طريقاً للخروج من مأزق هذه الكارثة. ومنذ مدة يزول العداء المستحكم وتنعقد اواصر الصداقة من جديد، ولقد ساهم العلم**

بخط كبير في إتمام هذه المصالحة. إن تركيا تقع اليوم – على رغم الظروف الجغرافية- في أوروبا، وقد ساهمت النمسا بنصيبها في ذلك.

وقد استمرت هذه العلاقة إلى ما بعد زوال الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية التي اتسمت في هذه الفترة بالودية، فقد تَّم معاهدة صداقة في عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م بين الجمهورية التركية والجمهورية النمساوية. أيضاً نزح العديد من المواطنين النمساويين خلال الحرب العالمية الثانية إلى تركيا، والتي بدورها فتحت أبوابها على مصراعيها للاجئين النمساويين، وبدورهم قام كثير من المثقفين النمساويين بالمساعدة في بناء تركيا، ويعد المهندس المعماري كليمنس هولمايستر Clemens Holzmeister، نموذجاً بارزاً لذلك، حيث مازالت إنجازاته العظيمة في التشييد والبناء قائمة في أنقرة.

ولعبت تركيا في مناسبة توقيع المعاهدة التركية لعام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م دوراً مثيراً للاهتمام: ففي سياق الاحتفال بتوقيع هذه المعاهدة ذات الأهمية القصوى لمستقبل النمسا في قلعة بلفيدير Belvedere، قام النمساويون باقتراض سجادة كبيرة من السفارة التركية والتي كانت تقبع في مقابل القلعة في ٤٠ شارع الأمير يوجين، وتظهر هذه السجادة واضحة في الصورة التذكارية الرسمية التي تَّم التقاطها لهذه اللحظة التاريخية، والجدير بالذكر أنه يتم استخدام هذه السجادة إلى الآن لحفلات الاستقبال الهامة في السفارة التركية.

وأخيراً، في ستينات القرن العشرين الماضي وفي إطار أعمال الإعمار أتى كثير من العمالة التركية إلى البلاد والتي أصبح لا غنى عنها في النمسا، وقد ساهم تأسيس مبنى الأمم المتحدة في فيينا في عام ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٧م، والذي يعمل فيه متخصصون أتراك من الرجال والنساء، أي تدويل وانتشار مدينة الدانوب (ڤيينا) عالمياً.

ومع التطورات التي نشأت منذ الستينات بدت الحاجة ملحة لإنشاء مؤسسات للمواطنين الأتراك وافتتاح محال تجارية ومشاريع خاصة بهم مثل المطاعم والورش والشركات ومكاتب الهندسة المعمارية والعيادات، وأن يقوم الموسيقيون والفنانون التشكيليون والأدباء بممارسة فنهم ويثروا بذلك المشهد الفني في ڤيينا، كما أنه وجد أيضاً العديد من المجلات الناطقة باللغة التركية التي تصدر في ڤيينا،وعدد من البرامج الإذاعية التركية، يذكر المبعوث النمساوي الأسبق أوجست ريترفول كارل August Rilter von Karl، إلى أنقرة عام ١٣٥٣ هـ/ ١٩٣٥م، [النمسا وتركيا تجمعهما أفضل العلاقات وأكثرها متانة، وهي التي أفادت في تطور المصالح الاقتصادية والثقافية لكلا الجانبين في طريقة مبهجة]، يؤكد على ذلك في وقتنا الحاضر، فقد أكد أرينتش نائب رئيس

الحكومة التركية، أن هناك تعاوناً كبيراً بين تركيا والنمسا، مشيراً إلى أن الإبقاء على تلك العلاقات قوية وحميمية، يمثل أولوية قصوى للبلدين. جاء ذلك في كلمة ألقاها أرنيتش أمام حفل الاستقبال الذي نظمته سفارة النمسا في العاصمة أنقرة، بمناسبة اليوم الوطني للنمسا. و أوضح أرنيتش أن النمسا تمثل إحدى الدول الأوروبية القوية، مشيراً إلى أن هناك تعاوناً وثيقاً وثقافة مشتركة بين البلدين فوق الممتازة، ولا تشوبها أي مشكلة وأن هناك جسر صداقة ممتداً بينهما.

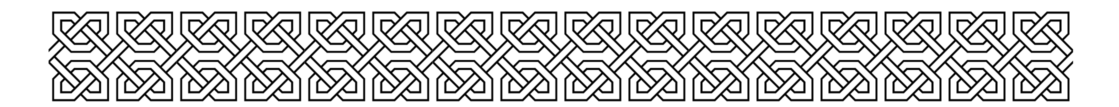
وأشار المسؤول التركي إلى أن العلاقات بين البلدين عامة، والسياسية منها بصفة خاصة في ازدياد مستمر، وهذا ما تعكسه الزيارات رفيعة المستوى التي تجري من حين لآخر بينهما، مسلطاً الضوء على حرص الحكومتين في البلدين على أن تبقى تلك العلاقات قائمة وقوية.

وتابع أرنيتش قائلاً " إن النمسا بها ما يقدر بحوالي ٣٠٠ ألف مواطن تركي ما بين عامل وطالب يدرس منذ سنوات وحتى الآن، وأن نصفهم أصبح يحمل الجنسية النمساوية، وأنهم يعملون منذ سنوات في أمن وأنهم اندمجوا بشكل كبير داخل المجتمع النمساوي.

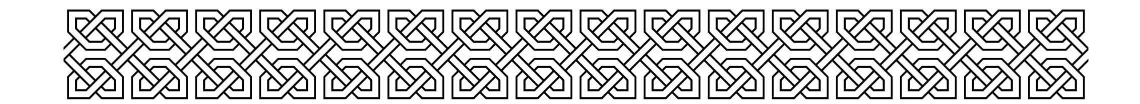
من جانبه تحدث السفير النمساوي لدى أنقرة. (كالوس ولفر) عن النجاحات التي حققها المجتمع التركي، موضحاً أن بلاده بها عدد من النمساويين الناجحين ذوي الأصول التركية، وأنهم أسهموا بشكل أو بآخر في قوة الاقتصاد النمساوي، موضحاً كذلك أن هناك حوالي نصف مليون نمساوي يختارون تركيا كبلد يستمتعون فيها بقضاء إجازتهم، وأن كل هذه الأمور من شأنها تقوية العلاقات بين البلدين.

ومجمل القول:

إن الدولتان ترهبان عدوهما، وتجبرانه على احترامهما والخشية منهما، فالنمسا والدولة العثمانية اليوم تتعرضان إلى ضغطٍ قاسٍ من الدول الكبرى، والدولتان تحتاجان إلى إصلاحات داخلية بصورة كبيرة، وهما أيضاً في وضع إعادة تكوين صعب وكبير، ولا بديل عنهما لتحقيق التوازن في أوربا، إذا أرادت أن لا تكون غنيمة لروسيا ذات النزعة القومية السلافية.




المَلاحِق



ملحق (١)

معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية ,الإمبراطورية النمساوية

إسطنبول بتاريخ٢٣ ذو القعدة ١٢٧٨ هـ / ٢٢ مايو ١٨٦٢م

- رغبة من فخامة كل من إمبراطور النمسا وسلطان تركيا في توسع وتطوير العلاقات التجارية والبحرية المتبادلة بينهما.
- اتفق على عقد معاهدة تجارية بغرض التوسع والإصلاح على أسس تلائم البلدين متضمنه النصوص الآتية فيما بعد والتي تتناسب مع الاصلاح الداخلي والأهداف التي تناسب الطرفين على النحو التالي:

البند الأول :

- اتفق على الاحتفاظ بحقوق الامتياز والحصانة التي اكتسبت لرعايا النمسا والمذكورة في المعاهدات السابقة بشان الملاحة نقل بحري، تجارة، ما عدا بعض البنود التي سوف تعدلها المعاهدة الحالية والتي تنص على موافقة الباب العالي اليوم وما سوف يتم مستقبلاً من منح امتيازات لدول أخرى ورعاياها بشأن الملاحة، نقل بحري، وكذلك للتجارة النمساوية.

البند الثاني :

- بناء عليه وبعبارات واضحة ومتفق عليه سوف تتمتع كل من ممتلكات وسفن وتجارة وملاحة النمسا بالمزايا المكتسبة لها من قبل، باستثناء بعض التعديلات التي تتضمنها المعاهدة الحالية.
- يؤخذ في الاعتبار كافة الحقوق والامتيازات والحصانة التي اكتسبتها النمسا في المعاهدة التي اعتمدها الباب العالي (تركيا) في٢٥ جماد الاولى ١٢٥٤ هـ - ١٦ اغسطس ١٨٣٨م مع إنجلترا و٨ رمضان ١٢٥٤هـ -٢٥ نوفمبر ١٨٣٨م مع فرنسا، والتي اعقبها مذكرة المندوب الملكي البابوي المؤرخة ١٦ جماد الثاني ١٢٥٥ هـ - ٢٧ أغسطس ١٨٣٩م- وبيان العالي المؤرخ ١٣ شعبان ١٢٥٥ هـ - ٢١ اكتوبر ١٨٣٩ م .

البند الثالث :

- يحق لرعايا المقام العالي النمساوي ووكلائهم الشراء وبكافة الحرية وفي كل مكان من ممتلكات الدولة العثمانية، سواء للتجارة الداخلية أو للتصدير، وكل البضائع محددة سواء كانت زراعية أو صناعية.
- بموجب النصوص المذكورة بالبند الثاني من معاهدة ٢٥ جماد الاولى ١٢٥٤هـ - ١٦ اغسطس ١٨٣٨م- المبرمة مع إنجلترا ومعاهدة ٨ رمضان ١٢٥٤هـ - ٢٥ نوفمبر

١٨٣٨م –المبرمة مع فرنسا.

- (كما تم التوضيح في البند السابق، فإنه يعمل بهذه النصوص فيما يتعلق بتجارة النمسا). يتم الالتزام شكلياً بإلغاء كل حقوق الاحتكار الخاصة بالمنتجات الزراعية وكافة المحاصيل الاخرى داخل حدود البلاد، وكذلك يتم إلغاء أي تصريح صادر من حاكم أو موظف عثماني للسماح بشراء أغراض أو نقلها من مكان إلى آخر بعد الشراء.
- وجب بحكم القانون معاقبة كل من تخول له نفسه مخالفة نصوص هذه المعاهدة وسيتم معاقبة المسؤول عن هذه المخالفة بشدة مع عدم الاخذ في الاعتبار مكانته في الدولة، ويتم تعويض الرعايا النمساوية عن الضرر الذي أصابهم إذا حدث ذلك.

البند الرابع:

- يتم الزام تجار النمسا أو وكلائهم بدفع نفس الرسوم المقررة على المواطنين أو الاجانب المميزين داخل الدولة التركية عند شراء أي منتج سواء كان منتج زراعي او صناعي من تركيا، وذلك بغرض الشراء للاستهلاك المحلي داخل الدولة العثمانية أو بغرض اعادة البيع مرة اخرى.

البند الخامس:

- تقرر فرض رسوم على كل السلع الزراعية أو الصناعية التركية التي تشترى بغرض التصدير، وتحمل عن طريق المشتريين النمساويين أو وكلائهم، خالصة من كافة الرسوم والضرائب في المكان المناسب للتصدير، يتم سداد رسوم موحد بنسبة ٨ % من ثمن السلعة عند المنبع أو عند مكان التصدير، كما إنه يتم التخفيض بنسبة ١% سنوياً حتى يتم تحديد رسوم محدودة ومعروفة بقدر ١ % بغرض مواجهة النفقات العامة لإدارة مصلحة الجمارك والتي تقوم بالمحافظة والرقابة على هذه السلع المذكورة . كما إنه لا يتم تحميل السلع المشتراة عند الشحن او التصدير والتي تم تحميلها من قبل بالرسوم المقررة.

البند السادس :

- تعامل كل السلع الزراعية أو الصناعية وأي منتجات أخرى نمساوية محملة على السفن أو مستوردة ومملوكة لرعايا النمسا وتم جلبها براً وبحراً من بلاد أخرى عن طريق رعايا النمسا معاملة السلع داخل الدولة التركية من حيث الرسوم والضرائب بدون أي استثناء.
- تعفى السلع المباعة مرة اخرى من الرسوم إذا كانت قد سددت عند شرائها ولا يتم تحصيل أي

رسم من البائع أو من المشتري، ولكن إذا كانت السلع المعاد بيعها ليست بغرض الاستهلاك المحلي التركي وكانت بغرض اعادة تصديرها مرة أخرى في غضون ستة أشهر فسوف تعامل كأنها سلعة عبور (ترانزيت) ويطبق عليها نص البند الثاني عشر المذكور فيما يلي : تقوم إدارة مصلحة الجمارك في هذه الحالة بإعادة حساب الرسوم مع المشترى الذي بدوره يقوم بإثبات انه سدد الرسوم عند دخول البضاعة في المرة الاولى، يوضح البند العاشر الرسوم المقررة على بضاعة المرور (الترانيت).

البند السابع :

- أخذ بالاعتبار الحالات الاستثنائية المنبثقة عن العلاقات التجارية بين النمسا وتركيا داخل البلاد وعلى الحدود المميزات الخاصة بهذه التجارة وطبيعة الارض الزراعية وتوعية منتجات البلدين، هذا كله مما لا شك فيه عامل مشترك اضافي مكمل وضوروري لدى سكان البلدين . مما يوجب وضع شروط ونصوص خاصة.
- وبهذه المناسبة وجب إضافة بعض الامتيازات والإعفاءات في المعاهدة الحالية.
- بناء عليه تقوم النمسا من جانبها بالتحفظ والالتزام بتطبيق التسهيلات المتفق عليها سالفاً وتقوم بزيادتها تدريجياً بحيث تقدم العون كما سبق.
- سوف يقوم رعيا تركيا بالتمتع بكل الحقوق والإعفاءات الجمركية والامتيازات بالنسبة لتجارتهم في النمسا كما سلف.

البند الثامن:

- تسديد الرسوم الجمركية المقدرة على السلع الاجنبية المستوردة والموجهة إلى امارات موافيا، وقلاشيا، وصربيا، والتي تمر في أجزاء أخرى من الدولة العثمانية عند الوصول في الامارات المذكورة، وبالتالي فإن السلع المستوردة التي تمر في أجزاء من الامارات لا تسدد الرسوم بعد الوصول إلى اول مكتب لمصلحة الجمارك التابع للباب العالي.
- وبناء عليه يطبق نفس النظام على المنتجات الزراعية او الصناعية التابعة للإمارات المذكورة وكذلك المنتجات العثمانية المشتراة بغرض التصدير.
- الاولى يطبق عليها تحصيل الرسوم في مصلحة الجمارك الاماراتية والثانية تسدد في خزائن الدولة العثمانية.
- يراعى ان تسدد الرسوم الجمركية سواء للاستيراد أو للتصدير مرة واحدة فقط.

البند التاسع :

- تعفى البضائع النمساوية الزراعية أو الصناعية الواردة من أي بلد أخر ومحملة على سفن نمساوية مملوكة لرعايا النمسا مارة بمضيق الدردنيل، البسفور بالبحر الأسود وأيضاً البضاعة المباعة بغرض التصدير وتكون لمدة محدودة على اليابسة ومعدة للشحن على سفن أخرى . في هذه الحالة يتم في إسطنبول وضعها في مخازن مصلحة الجمارك للمحافظة والرقابة.

البند العاشر:

- رغبة الباب العالي بتقديم التسهيلات والامتيازات تصاعدياً فيما يتعلق ببضاعة المرور (الترانزيت).
- تتحمل البضائع المذكورة نسبة ٣ % من قيمة البضاعة كرسم جمركي يحسب من يوم وصل البضاعة المستوردة الى تركيا بغرض اعادة تصديرها لبلاد أخرى.
- تخفض الرسوم المذكورة الى ٢% مددة ورسم محدد ١% في بداية العام الثامن.
- يطبق ما سبق ذكره على المنتجات التركية المصدرة لمواجهة رسوم التسجيل ومحاربة التزوير.

البند الحادي عشر :

- يخضع للرسوم المقررة رعايا النمسا أو وكلائهم العاملين بالتجارة في الدولة العثمانية بجلب سلع زراعية أو صناعية من بلاد اجنبية.
- يتم التمتع بالمزايا المطبق على الرعايا الاجانب المارين ببضائعهم الزراعية أو الصناعية.

البند الثاني عشر :

- بإستثناء النصوص الواردة في البند الثالث سالف الذكر لا يعد التبغ بكل أنواعه والملح من عداد البضائع الخاصة برعايا النمسا والمصرح باستيرادها الى تركيا بإستثناء تجار النمسا الذين يشترون أو يبيعون التبغ والملح بغرض الاستهلاك المحلي التركي فسوف يطبق عليهم كافة المزايا والرسوم المقررة على المواطنين العثمانيين العاملين بهذه التجارة المذكورة .
- لا يتم فرض أي رسوم مستقبلاً على تلك السلعتين عند التصدير من تركيا وبرعايا النمسا أو وكلائهم.
- يجب إعلام مصلحة الجماركعن هذه السلع حتى يتم إتمام الرقابة عليها للمحافظة على سلامتها

دون فرض أي رسوم أخرى.

البند الثالث عشر :

- متفق عليه بين الطرفين المتعاقدين على ان للباب العالي الحق بغرض حظر على استيراد البارود، والمدافع والأسلحة والمؤن الحربية داخل الدولة العثمانية.
- لا يعمل بهذا الحظر إلى بعد الاعلان عنه بمرسوم رسمي.
- إستثناء البضائع الواردة إلى تركيا التي يطلب لها تصريح معتمد من معالي امبراطور النمسا.
- يعطى تصريح استثنائي في هذه الحالة مالم يكن متعارض مع الصالح العام.
- يؤخذ في الاعتبار أن هناك قيود عند السماح بدخول البارود للبلاد التركية، نسردها فيما يلي:

١- لا يتم الموافقة على بيع هذه السلع عن طريق رعايا النمسا إلا في الحدود الموضحة بالقوانين المحلية المعمول بها في تركيا.

٢- يتم تحديد مرسى السفن النمساوية المحملة بالبارود داخل تركيا وخضوعها للرقابة والقوانين المعمول بها.

- لا يطبق هذا الحظر على بعض السلع مثل بنادق الصيد، المسدسات، الاسلحة الفخمة التي تخصص للاستعمال الشخصي.

البند الرابع عشر :

- بناء عليه يؤخذ في الاعتبار مراعاة عدم تأخير الاجراءات الخاصة بسفن البضائع النمساوية التي يطبق عليها الحظر المذكور.

البند الخامس عشر :

- إلزام ربانية السفن التجارية النمساوية الواردة الى الدولة التركية بتسلم مصلحة الجمارك صورة مطابقة من بيان البضائع وذلك فوراً في ميناء الوصول.

البند السادس عشر :

- تصادر البضائع الواردة المهربة وتوضع في خزائن الدولة التركية ويمكن تحرير محاضر في هذا الشأن حتى تقوم السلطان باتخاذ اللازم ويتم ابلاغ القنصلية المختصة.
- لا يتم المصادرة إلا عند التأكد من إجراءات التزوير من قبل السلطات المعنية وثبوت الواقعة.

البند السابع عشر :

– تخضع البضائع الزراعية او الصناعية التركية والواردة إلى النمسا بسفن تركية لنفس القوانين المطبقة على مثيلتها الواردة من بلاد مفضلة ما عدا بلاد الاتحاد الألماني (زو لفرين) التي تتمتع بمزايا كثيرة.

البند الثامن عشر :

– يتم العمل بنصوص هذه المعاهدة بالنسبة للممتلكات، والحدود، وملحقات الدولة العثمانية في أوروبا، وآسيا، وأفريقيا.

– يؤخذ في الاعتبار التحفظات والتعديلات المحدودة والمذكورة بالبند الإضافي والمنوه عنها بالبند السابع من المعاهدة الحالية.

البند التاسع عشر :

– اتفق على أن معالي إمبراطور النمسا لن يضع أي قيود تعوق تمتع معالي إمبراطور تركيا من مزاولة سلطاته داخل بلاده مع مراعاة تمتع رعايا النمسا بالامتيازات السابقة الممنوحة لهم والموضحة في نصوص المعاهدة الحالية .

البند العشرون :

– يعمل بنصوص هذه المعاهدة لمدة ٢٥ عام من تاريخ التصديق عليها من الطرفين.

– يتم الاعلام بالتعديلات التي تتم ولكلا الطرفين الحق بإبلاغ الطرف الآخر في نهاية العام الرابع عشر والواحد والعشرين بها .

البند الواحد والعشرون:

– يتم تشكيل لجنة من قبل الطرفين المتعاقدين وذلك لتحديد تعريفة الرسوم الجمركية مع التحفظ بنصوص هذه المعاهدة الحالية، بالنسبة للبضاعة المستوردة النمساوية الزراعية أو الصناعية والمستوردة من رعايا النمسا إلى الدولة التركية وكذلك البضائع المشتراة سواء كانت زراعية أو صناعية من تركيا . وبالتالي يتم ذلك كل سبع سنوات.

البند الثاني والعشرين:

– يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين في إسطنبول في غضون شهر .

– يعمل بنصوص هذه المعاهدة منذ تاريخ التصديق عليها.

فصل إضافي للمعاهدة التجارية المبرمة مع النمسا
(٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨هـ /٢٢ مايو ١٨٦٢م)

تنفيذاً للبند السابع من معاهدة التجارة والملاحة المبرمة بتاريخ١١-٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨ هـ/ ١٠- ٢٢ مايو ١٨٦٢م بين حكومة كل من معالي إمبراطور النمسا ومعالي سلطان تركيا وللالتزام بالمبادئ الغير قابلة للتغيير ولصالح التجارة المبرمة بين مناطق الامبراطوريتين المتجاورة، تم الاتفاق والتراض بين الطرفين المتعاقدين على وضع بعض الحظر والتعديل على نصوص المعاهدة المذكورة موضحاً فيما يلي : -

١- وفقاً للمبدأ العام يعتمد زيادة الرسوم الجمركية المقررة على البضائع المستوردة داخل الدولة العثمانية . تعلن حكومة الامبراطورية النمساوية الموافقة على زيادة رسوم الجمارك ٣% من قيمة البضاعة وذلك بالنسبة للبضائع والمنتجات القادمة من النمسا والمارة عبر الحدود في البوسنا والهرزجوقينا. وبفضل هذا الشرط تقرر زيادة رسم الاستيراد من النمسا إلى البوسنا والهرزجوقينا إلى الضعف ليصبح مقداره ٦% من قيمة البضاعة. وبالعكس تخفض رسوم التصدير المقررة على البضائع والمنتجات الواردة من هاتين المنطقتين العثمانيتين إلى النمسا بنسبة ١% من قيمة البضاعة او المنتج. تقرر الالتزام بما جاء بالفصل الاضافي للمعاهدة التجارية المذكورة فيما يخص رسوم الاستيراد والتصدير.

٢- تقرر أيضاً عند تطبيق نصوص المعاهدة المبرمة اليوم في ١١-٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨هـ / ١٠-٢٢ مايو ١٨٦٢م إنه لم يتم تغيير الوضع الراهن نسبياً في كل من إمارة مولرافيا، فلاكيا وصربيا بالنسبة لرسوم الاستيراد والتصدير.

٣- رغبة من الباب العالي في تسهيل توفير الملح للاستهلاك المحلي والضروري لمنطقتي البوسنا والهرزوجوفينا فقد تم السماح باستيراد الملح عبر الحدود النمساوية حيث ان ملاحات البوسنا وهيرزوجوفينا لا تنتج الكمية الكافية، ورغبة في حماية الحقوق نشات عن هذا الاحتكار، تقرر فرض رسوم بنسبة ٢% على الملح القادم من النمسا إلى تركيا، ثم بعد ذلك يمكن بيعه بدون أي رسوم إضافية.

– اتفق على أن هذا الاستثناء على الملح النمساوي فقط بأنه للاستهلاك المحلي والحاجة شديدة إليه.

٤- تشكل لجنة محددة بأعضاء من كلا الحكومتين في سرايفو وذلك لتحديد التعرفة الجمركية عند انتهاء مدة فعاليتها ويتم مراجعة الشروط الموافق عليها بتقرير يقدم يذكر فيه مدة سريان التعرفة ونسبتها.

٥- يشكل الفصل الاضافي جز لا يتجزأ من معاهدة التجارة والملاحة المبرمة في ١١-٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨هـ/١٠-٢٢ مايو ١٨٦٢م /. يتم اعتماد هذه المعاهدة بالتوقيع عليها من الطرفين وختمها بختم الدولة.

تمت في إسطنبول ١١-٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨هـ/ ١٠-٢٢ مايو ١٨٦٢م /. [1]

---

(1) Bogert, E. J. (1976). Austro-Hungarian Maritime Trade with the Ottoman Empire, 1873-1895: A Commercial History with Diplomatic Considerations, unpublished PhD dissertation, Tufts University 797 (1976)

ملحق (٢)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي، بناء على الأخبار الواردة حول المواجهة التي وقعت في ميناء سينوب، فقد وردت مضبطة المجلس العام والتي تتضمن زيادة القوة العسكرية بسينوب، واتخاذ التدابير لحماية هذه المدينة قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه، فقد تمَّ إرسال قوات الشاهانة والقوات العثمانية وعلى رأسها نائب سينوب، وجاء من المراسلات الواردة من هؤلاء القادة؛ أن هناك بواخر من إنجلترا جاءت الى القائد المشار اليه، كما أنه جاء بعض وزراء ومسؤولي الدول للاستفسار عن حقيقة الأوضاع في سينوب، ومدى شجاعة وبسالة قوات الشاهانة العثمانية، وتبين من هذه الاستفسارات والتحقيقات؛ أن القوات العثمانية قامت بتكبيد جيش الأعداء خسائر فادحة، وأنه قد غرقت بعض البواخر الروسية عند انسحابها من سينوب، وهذا يشهد على قوة الأسطول الهمايوني، ومن ناحية أخرى فإن دول أوروبا قد شهدت بمدى بسالة هذا الجيش .

وفي الوقت نفسه، فقد تمَّ إرسال مجموعة من البواخر من قبل هذه الدول، لدعم القوات العثمانية التي تتربص بها السفن الروسية في هذه المنطقة، والحاصل أنه جرت مناقشات طويلة لبحث كافة الأضرار والمزايا الناجمة عن المواجهة مع الروس في ذلك الوقت، وذكرت الدول الداعمة أنها سوف تقوم بإرسال أساطيلها لحماية المدن الساحلية بالدولة العلية العثمانية ضد أي هجوم روسي، ولقد تَّم إبلاغ كافة السفراء من خلال رئيس مترجمي إنجلترا مسيو بيزاني، ومنذ ذلك الوقت فقد أصبح من الضروري إخراج مجموعة جديدة من البواخر والسفن العثمانية إلى جانب سفن الحلفاء لدحر قوات العدو الروسي، وتَّم إبلاغ قنصل النمسا الموجود في سينوب بذلك، وجاء في البيان المرسل أنَّ الدولة العلية العثمانية ستقوم بمحاربة الروس في منطقة جركستان وما حولها، وكان من المفترض إرسال المؤن والعدة والقوات اللازمة لهذه الحرب، وأشار البيان إلى أن دولة روسيا قامت بالاستيلاء على سينوب وتخريبها، وتعريض سكانها للخطر، ولهذا السبب فقد أعلنت سائر الدول الأوروبية أنها ستقوم بدعم القوات العثمانية لتفادي الخطر الروسي، وحماية وحدة أراضيها، وإستقلالها من أي اضرار قد تتعرض لها في هذه الحرب ولقد تعهدت سائر الدول ايضاً بإرسال بواخرها وما لديها من مساعدات عسكرية إلى الدولة العثمانية، بل إنها أعلنت أنها ستشارك بالحرب ضد الروس، لإنهاء هذه الازمة .

وبالفعل فقد تمَّ عمل استعدادات حربية طويلة، وكان من المفترض أن تتعرض الخزانة الهمايونية للمشاق والعجز الكبير بسبب هذه الاستعدادات، وبهذه الصورة، فإن الدولة العثمانية

قامت بالحصول على قرض لخوض هذه الحرب، وصدر فرمان همايوني بهذا الشأن، وتمَّ إرسال مضبطة هذا المجلس إلى جناب السلطان للإطلاع ١٠ رجب سنة ١٢٧٠هـ / ٨ ابريل ١٨٥٤م.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية، ليتمَّ عرضها على جناب السلطان بشأن التحقق من مشاهدة البواخر الهمايونية على السواحل، وضرورة حماية الحركة التجارية لهذه السفن، حيث إن دولة روسيا قامت بالاستيلاء على سينوب، وعرَّضت أهلها لمخاطر عديدة، وكان لذلك أثره البيِّن في إعاقة التجارة والحركة الملاحية في هذه المياه، ومن ناحية أخرى؛ فإن نامق باشا، قام بإرسال محررات بهذا الشأن، وأكدَّ على ضرورة إرسال تعزيزات عسكرية خلال بضعة أيام، وإرسال الأموال اللازمة على وجه السرعة، وكذلك السفن الحربية المطلوبة، والأمر والفرمان لحضرة صاحب الأمر في هذا الشأن، ولقد تمَّ إرسال التقرير إليكم وبيانة وصورة كاملة تحريراً في ١٢ رجب سنة ١٢٧٠هـ / ١٠ ابريل سنة ١٨٥٤ م . [١]

---

(١) حرب القرم من الوثائق العثمانية (١٢٦٩هـ /١٨٥٣م–١٢٧٠هـ/١٨٥٤م)، نشرات الأرشيف العثماني، إصدار (٨٤)، انقره ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ص ٦–٩.

ملحق (٣)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي، لقد انعقد مجلس الشورى في دائرة جناب السر عسكر بالقصر الموجود في قوري جشمة، وقبل ذلك بأسبوع فإن سفير النمسا بارون فون دوبروت، قد التقى بوزير الخارجية، وأعطاه محررات واردة من دولته (النمسا)، وجاء في مضمون هذه المحررات: أن الدولة العلية العثمانية ردت بالإيجاب والقبول على اقتراح وزير خارجية روسيا نسالورد، وتمَّ إعطاء الرد للأمير منتشيكوف الروسي عند عودته، وتمَّ عمل موازنة بين اقتراحات الأمير الروسي، واقتراحات فرنسا، والدولة العلية، وعلى الرغم من تصرفات السفير الروسي غير المسؤولة في الدولة العلية، فإن الدولة العلية قامت بإرسال سفيرها إلى بطرسبرج (العاصمة الروسية الثانية) وأبلغ السفير العثماني اقتراحات الدولة العلية، ومضمون هذه الاقتراحات؛ عدم تحرك الروس بإرسال قوات عسكرية إلى المملكتين (بغدان والأفلاق) وتأخير ذلك لحين حدوث اتفاق، ومن ناحية أخرى فإن السفير الروسي قد تحرك من بطرسبرج إلى فيينا، وتحدث مع الكونت بول وزير خارجية النمسا في هذا الشأن، وحول مادة عدم تحرك القوات البحرية الموجودة تحت قيادتة إلى المملكتين، وتمَّ بحث سائر القضايا الأخرى، ولكن كما جاء في التقرير فقد كان هناك نزاع وخلاف كبير روسي – عثماني، والسبيل لحل هذه المشكلة يتمثل في إزالة كافة الشكوك والشبهات العالقة، والإيفاء بكافة التعهدات الرسمية، والاعتراف باستقلال وسيادة الدولة العثمانية، وحماية حقوقها المقدسة، وعدم السماح من قبل الدولة الراعية للسلام؛ بعدم إخلال روسيا، أو الدولة العلية، بأي بند من بنود الاتفاقيات المبرمة بينهما، وتمَّ محادثة السفير الروسي المشار إليه حول كل هذه الأمور، ولكن روسيا وضعت هذا الكلام خلف ظهرها، ولم تعبأ به، وقامت بمهاجمة المملكتين، وحدثت خصومة كبيرة بين الدولة العثمانية والروس بسبب ذلك، وأخذت الدول الأربع في الوساطة (فرنسا – إنجلترا – النمسا – برلين) لحل هذا الخلاف، وأعلنت الدولة العثمانية أنها ستحارب إذا لم يتَّم حل هذه المسألة، وتدخلت النمسا بشكل فردي في الوساطة، وكانت الدولة العلية في وفاق مع الدول الأربعة، وأكدت أنها بذلت مساعيها لعدم قيام الروس بذلك، وأعلنت أنها تؤيد تحركات الدول المشتركة، وجاء في محررات سفير النمسا المشار إلية أن سفير النمسا أرسل إلى سفراء إنجلترا، وفرنسا، وروسيا، والتقى بهم، واجتمعوا لعدة مرات، وتمَّ عمل وإعداد العديد من التقارير والتعليمات إلى رؤساء المترجمين، وتمَّ توحيد البيان الصادر عنهم، وجاء في مسودة هذا البيان: أنهم يؤيدون استقلال الدولة العلية، وحماية أراضيها، واستعراض وضع الدولة العلية وحماية أراضيها واستعراض كافة المطالعات بين سفير النمسا، وهؤلاء السفراء الباقين، وجاء في مضمون هذه البيانات والمطالعات: أنه لابد من العمل على منع الروس من دخول

المملكتين، وتجاوز حدود الدولة العلية، وأنه في حالة حدوث ذلك، فإنه ينبغي أن تقوم الدول الأربعة بدعم الدولة العلية في حربها ضد الروس، والمشاركة في هذه الحرب، وعند استفسار من وزارة الخارجية (وزير خارجية النمسا) حول الامتيازات التي سيتمَّ منحها من قبل الدولة العلية والمعروفة بالامتيازات المذهبية للأقليات، فإن الدولة العثمانية عرضت استعدادها لذلك ومن ثمَّ فقد عملت النمسا على الوساطة بين الجانبين الروسي والعثماني لإنهاء هذه المسألة.

ومن بين الأشياء التي وردت في مسودة منتشيكوف المطالبة بإنشاء مستشفى وكنيسة، ومنح الرهبان الروس امتيازات، وفيما يتعلق بالقدس، فإن الدولة العلية متمسكة بما أعلنته، ولن يكون هناك حق للتدخل سواء من قبل فرنسا أو روسيا، ولكن قرار الدولة العلية هذا لن تقبله روسيا بسهولة، وسوف يكون رأس المشكلة، بل إن هذا القرار سيكون له آثار سلبية إزاء تحركات الروس، حيث إن روسيا وجدت الذريعة التي من الممكن التدخل من خلالها في شؤون الدولة العلية، ولقد تمَّ إرسال جميع هذه المحررات إلى السلطان للإطِّلاع عليها، وكذلك فقد تَّم ترجمة بيان وإعلان الكونت نسالورد، واستعراضه في المجلس، وتمَّ إرسال سائر هذه الملفات إلى جناب السلطان.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية حول محررات السفراء للعرض على الصدر الأعظم، ثم جناب السلطان، من أجل اتخاذ القرار المناسب في ضوء هذه المحررات التي تمَّ استعراضها جميعاً في المجالس، ولقد صدر فرمان بهذا الشأن، والأمر والفرمان لحضرة صاحب الأمر.

٢٧ رمضان ١٢٦٩هـ / ٤ يوليو ١٨٥٣م.[(١)]

---

(١) حرب القرم من الوثائق العثمانية، ص ٧ – ١١ .

ملحق (٤)

ترجمة لمحررات واردة من قبل الملحق التجاري النمساوي، بتاريخ ٤ رمضان١٢٨٣هـ / ١٥ أبريل ١٨٦٧م إلى وزارة الخارجية العثمانية الجليلة.

إن السفن التجارية الواردة من موالي السلطنة السنية، لم يتَّم استقبالها، ولن يسمح لها بدخول موانئ النمسا مالم تكن تحمل مذكرة من قنصل النمسا، ولذلك فقد وردت محررات من قبل الدولة المشار إليها، وتَّم عرضها على المسؤولين في دولة النمسا، ولقد قامت دولة النمسا، بنشر بيانين حول هذه المسألة، وهذه البيانات تضمنت القواعد التي ينبغي اتباعها في هذا الشأن، وكذلك فإنها كانت تحتوي على تعليمات لازمة من دولة النمسا بشأن الحجر الصحي، والأوراق التي ينبغي أن تكون موجودة عند استقبال هذه السفن، وأكدت هذه البيانات أن الدول الأجنبية الأوروبية لن تستقبل أي سفينة بدون أوراقاً معتمدة من قنصلياتها بالدولة العلية، ومن ثم فإنه ينبغي على كل قنصل من قناصلة أوروبا إرسال تلغراف إلى دولته حول هذه السفن التي سيتَّم إرسالها، وإلا فإنه من الضروري أن تحمل هذه السفن أوراقاً معتمدة من قنصل الدول الذاهبة إليها.

ونذكر من ذلك السفينة الواردة من قبل الدولة العلية، وعليها ربان يدعى: لاقوشيان، وكانت تريد هذه السفينة النزول بأحد مواني النمسا، ويدعى: ميناء قوجولا، وظلت هذه السفينة في الحجر الصحي لمدة ٢٧ ساعة ولم يتَّم إنزال شحنتها، وفي الوقت نفسه أيضاً فإن المسؤولين النمساويين طالبوا ربان السفينة بسداد الرسوم الضريبية، وكذلك الأوراق التي تحملها هذه السفينة والمعتمدة من السفير، وتبين أن هذه السفينة لا تحمل أوراقاً معتمدة.

رقم الجريدة ٣١، تمَّ تبييضها في ٢٥ محرم ١٢٨٤ هـ / ٢٩ مايو ١٨٦٧م، ولقد تمَّ استعراض قراءة هذه المذكرة من قبل قنصل النمسا، والخاصة بسفينة تجارية واردة من الدولة العلية إلى موانئ النمسا.

تمَّ إرسال هذه الأوراق إلى وزارة الخارجية ٢٨ محرم ١٢٨٤هـ / ١ يونيو ١٨٦٧م،
تحريراً في ١٩ ربيع الآخر ١٢٨٤هـ/ ٢٠ أغسطس ١٨٦٧م[١] .

---

(١) جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة،رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة،كود التصنيف: هـ . ر . ت . و، رقم الملف : ١٦٢، ترتيب : ٢٦، وثيقة : ١ ،ورق : ٢ ،تاريخ : ١٨٦٧/٤/١٥م ،رقم السجل الأصلي: ١١٥ ،ميكر فيلم : فيينا ٣١ .

ملحق (٥)

ترجمة التقرير الوارد من قبل السفير الطارئ النمساوي الكونت ديلي نازي، بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١٢٦٩هـ/ ٣ فبراير سنة ١٨٥٣م إلى وزارة الخارجية العثمانية.

لقد تمَّ إرسال هذا السفير النمساوي الطارئ إلى السلطان العثماني مباشرة من قبل إمبراطور النمسا لتسوية سائر المسائل المختلف حولها بين الدولتين، والعمل على حلها، من أجل التوقيع على المعاهدة الهمايونية النمساوية التي تعَّهد حكام الدولتين بإقرارها والتوقيع عليها، وبالفعل فقد ذهب السفير وكتب تقريره إلى وزارة الخارجية العثمانية الجليلة، وتناول في هذا التقرير؛ أن هناك تحركات عسكرية حدودية غير عادية للدولة العثمانية، وأنه لابد من مراعاة حسن الجوار بين الدولتين، وإبلاغ النمسا قبل الإقدام على مثل هذه التحركات، حيث أن السلطان العثماني أمر بإرسال قوات إلى الجبل الأسود لتهدئة الأوضاع هناك، وكذلك فإنه قام باتخاذ تدابير من شأنها إنهاء أحوال الرعايا، وأكد السفير أن الإمبراطور النمساوي كان يؤمن بأن السلطان العثماني سيقوم بإصلاح أحوال الرعايا في الجبل الأسود قبل أن يقوم بإرسال هذه التعزيزات الحربية إلى هذه الحدود، ولكن الأوضاع ساءت يوماً بعد يوم في البوسنة والهرسك وما حولها، وقام قائد القوات العسكرية العثماني بزيادة القوات العسكرية في هذه المنطقة، وفي ذلك الوقت فإن إمبراطور النمسا ناشد الباب العالي لتهدئة الأوضاع وإصلاح أحوال الأقليات من المسيحيين في هذه المنطقة المشتعلة في البلقان هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأقليات من الثوريين في المجر على وجه الخصوص، قد عملت على اللجوء إلى الدولة العثمانية للهرب من الحكم النمساوي في المجر، وطلب الإيضاح من السلطنة السنية بشأن اللاجئين المجريين الذين ذهبوا من حدود النمسا والمجر إلى الحدود العثمانية، وتبين من خلال هذه المحادثات أن الثوريين في الوقت الذي تمرد فيه سكان الجبل الأسود على السلطنة السنية، وناقش مسؤولو الدولتين المخاطر الناجمة عن هذه الأمور واتفقوا على ما يلي : -

أولا : ضرورة حماية الأقليات وترك حرية العقيدة لهم في الجبل الأسود .

ثانيا : عدم مخالفة أي بند من بنود المعاهدة والاتفاق المبرم بين الدولتين .

ثالثا : سوف يقوم السفراء والقناصلة من كلا الدولتين بمتابعة بنود هذه المعاهدة منذ يوم توقيعها، وسوف يتَّم تلبية كافة مطالب إمبراطور النمسا على الوجه المعهود في هذا الاتفاق ودون إبطاء أو تأخير .

ولقد استعرضت إمبراطورية النمسا المواد مع الدولة العلية العثمانية، وقامت بعمل بعض التعديلات بها من أجل حلِّ المشاكل الحدودية العالقة بين الدولتين، وحلِّ مسألة اللاجئين المجريين إلى الدولة العلية العثمانية .

بـنـود الـمـعـاهـدة

*** المادة الأولى : -**

هذه المادة خاصة بطرح إلغاء كافة الرسوم الداخلية حيث إنه من المقرر طبقاً لهذه المادة المبرمة بين الجانبين إلغاء الرسوم المعمول بها طبقاً لأحكام معاهدة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م، وعمل تنظيمات وبعض التجديدات في إيالتي البوسنة والهرسك، وأن تقوم الدولة العلية العثمانية بتذليل كافة العقبات أمام رعايا دولة الروس وتجارها، وأمام عملية الاستيراد والتصدير، وأن تجري هذه العملية بلا واسطة وبلا رسوم جديدة، وألا تحدث أي تجاوزات في تحصيل هذه الرسوم، وتعهَّدت دولة النمسا بأن تقوم بسداد هذه الرسوم المقررة دون نقص أو زيادة .

*** المادة الثانية : -**

فإنها تقضي، أن تقوم إمبراطورية النمسا بسداد كافة الرسوم الخاصة بالسلع التجارية، طبقاً لمعاهدة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٨م .

*** المادة الثالثة : -**

عدم مشروعية تحصيل الضريبة بالنسبة لتجارة النمسا والتي تقدَّر بـ ١٦٨ ألف وستمائة قرش، والتي كان يتَّم أخذها من تجار روما، وضرورة سداد المبلغ بالدين الذي حصلت علية النمسا من خلال هذه التجارة.

*** المادة الرابعة :-**

تتمثل في ضرورة أن يقوم مسؤولي السلطنة السنية ووالي إيالة البوسنة والهرسك بتقديم كافة الخدمات الخيرية، وتنظيم كافة أمور الرعايا والأقليات، وعدم فرض أي رسوم أو ضرائب جديدة على الأملاك الحكومية وغيرها، وترك الرعايا يعيشون بحرية تامة في ضوء هذه الإجراءات والتدابير الخيرية التي تم اتخاذها، وكذلك لا بد من تجاوز الأحداث التي حدثت من قبل والي طرابلس غرب، وأن يقوم السلطان العثماني بالبت في هذا الأمر على وجه السرعة، وتغيير هذا الوالي قدر الإمكان، وكذلك فإنه تقرر أيضاً أن تقوم النمسا بسداد مبلغ ٢٠٠ ألف فلوري وهذه الأموال مستحقات للجمرك بالدولة العلية العثمانية على تاجرين من النمسا .

* **المادة الخامسة : -**

مراعاة كافة المحاذير التي أبرزها الجيش على الحدود مع دولة النمسا، وعدم قطع الأشجار من الغابات الحدودية بهذه المنطقة من أجل جمع الحطب اللازم، وينبغي عدم تجاوز الحدود في هذه المنطقة في أي وقت، أو إخراج الخشب والحطب من هذه الغابات تحت أي ظرف من الظروف .

* **المادة السادسة : -**

إن الشخص الذي يدعى: بوليات، عليه أن يقوم بسداد مبلغ: ألفي ذهبية مجرية لتسوية المشكلة المتعلقة به لدى الدولة العلية العثمانية،٢٠٠٠٠ خراج،١٢٥٠٠ معاش، المجموع ٣٢٥٠٠.

* **المادة السابعة : -**

لا بد من إتمام كافة الاتفاقيات التي تَّم إقرارها كما جاء في بيان مسيو غروبرج .

* **المادة الثامنة : -**

على التاجر النمساوي الذي يدعى: بوي، تسوية مبلغ: أربعين ألف قرش للدولة العثمانية .

* **المادة التاسعة : -**

سرعة تسوية مبلغ قدره: خمسة عشر ألف قرش، من قبل الرعايا النمساويين على وجه السرعة .

* **تـــذيـــل :**

هكذا تَّم الاتفاق بين الدولة العلية العثمانية ودولة النمسا، ومن المفترض تطبيق كل البنود الآنف ذكرها، وترك السفن التجارية تسير بحرية، وتسوية سائر الأمور التجارية العالقة بين الجانبين بشكل فعَّال . [١]

---

(١) جمهورية تركيا،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة، دائرة رئاسة الأرشيف العثماني ،وزارة الخارجية،القسم السياسي،كود التصنيف : هـ . ر . س . ي . س، رقم الملف : ٢٠٤، ترتيب : ١٩، عدد الوثيقة : ٢٤، عدد ورق : ٣٦، التاريخ: ١٨٥٣/١/٢٢،رقم الملف الأصلي : د ١٢٦٠.

ملحق (٦)

ترجمة التقرير المقدم من قبل سفير النمسا الطارئ ديلينازي،

بتاريخ ٣ جمادي الاول ١٢٧٠هـ/ أول فبراير ١٨٥٤م إلى وزارة الخارجية الجليلة .

لقد تَّم إرسال السفير الطارئ النمساوي ديلينازي إلى الدولة العثمانية لبحث مسألة الأفلاق وبغدان التي قامت روسيا بالاستيلاء عليهما، وأثناء مقابلة مسؤولي الخارجية العثمانية فقد كان هناك حديث عن ضرورة عمل اتفاقية بهدنة من أجل حل هذه المسألة مع روسيا وغيرها، وفي الوقت نفسه فقد تَّم طرح مسألة قارص على طاولة المفاوضات من أجل تسويتها وهي ضمن المناطق المطلوب انتزاعها من الروس، وأوضحت النمسا للدولة العثمانية مطالب الروس في هذا الشأن، وبالنسبة للمجر، فقد تَّم الاتفاق على عدم تسليمها وتسليم المتمردين لهذه الأسلحة، وتكَّفلت النمسا بضمان ذلك، أي تأمين هؤلاء المجرمين حال إعلانهم الاستسلام، وفي هذا الإطار فإن إمبراطور النمسا أكَّد على عمق الصداقة والمودة التي تربطه بالدولة العثمانية والممالك المحروسة، وبالنسبة للناحية التجارية والعلاقات التجارية العثمانية – النمساوية فقد اتفق الجانبان بقوة، بتأمين هذه التجارة السارية بين ممالك الدولتين، وهذه المعاهدة هي :

- **المادة الأولى :-**

تقرر إلغاء الرسوم وكافة التعريفات والضرائب الداخلية التي تقررت وفرضت عام ١١٥١هـ/ ١٧٣٨م، وسوف يتَّم العمل بنظام جديد ورسوم جديدة في إيالتي البوسنة والهرسك. ولا يحق لمسؤولي النمسا والدولة العثمانية التعرض لأي تاجر طالما قام بسداد الرسوم المطلوبة والتعريفات الجمركية المقررة.

- **المادة الثانية :-**

لا يمكن لإمبراطور النمسا الاعتراف بمشروعية العشر في إطار هذه الرسوم الجديدة والتي تَّم إقرارها عام ١١٥١هـ / ١٧٣٨م في سائر الممالك المحروسة، وأقر الإمبراطور بأن هذه الرسوم لا تتماشى مع الواقع .

- **المادة الثالثة :-**

لقد أقرت الدولة العثمانية بعدم مشروعية دين روما الخاص بتجار النمسا، وقدره: ١٧٨ ألف ٦٤٠ قرش.

- **المادة الرابعة :-**

على والي الهرسك العمل بمقتضى هذا الاتفاق، ولا يقوم بتحصيل أي رسوم زائدة عما تَّم إقراره في هذه المعاهدة من التجار النمساويين عند مرورهم بمناطق البوسنه والهرسك، وذلك في إطار بيان التنظيمات الخيرية، وبالنسبة لولاية طرابلس غرب، فإن الدولة العثمانية قد اعتمدت وصدَّقت على الاتفاق الذي تَّم إبرامه مع الوالي، ولن يكون هناك مكان لأي إجراءات أو رسوم جديدة على التجار وفقاً للاتفاق .

- **المادة الخامسة :-**

فيما يتعلق بالسلع والحطب الذي يدخل في حكم سائر الأموال والسلع التجارية التي تدخل المناطق الحدودية للايالات بين النمسا والدولة العثمانية، فإنه يمتنع على الإطلاق تحصيل أي رسوم عليها خلاف الرسوم العادية .

- **المادة السادسة:-**

تقرر أيضاً سرعة تسوية وسداد مبلغ وقدره: ١٥ ألف قرش خاصة بورثة الأسرة النمساوية المذكورة ورعاياها، وبناء على جميع المواد السابق طرحها فإن الدولتين قد اتفقتا على تسهيل التجارة بين النمسا والدولة العثمانية، وعدم وضع أي عوائق تحول دون تطور هذه التجارة النمساوية العثمانية.[١]

---

(١) أسطوانة رقم ١١،جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء، المديرية الهيئة العامة لأرشيفات الدولة، دائرة رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية،القسم السياسي، كود التصنيف : هـ . ر . س . ي . س، رقم الملف : ٢٠٤، ترتيب : ١٩، عدد الوثائق : ٢٤، الورق : ٣٦، التاريخ : ٢٢ / ١ /١٨٥٣.رقم الملف الأصلي : د ١٢٧٠.

ملحق (٧)

صـــاحب الســمـو الإمبراطوري!

وصلت إلينا أخبار عن طريق البارجة الحربية الإمبراطورية، والبارجة الإنجليزية زيبرا (Zepra)، اللتين تركتا مدينة الإسكندرية في الثامن عشر من شهر أغسطس، تؤكد وصول أمر إلى حاكم مصر بالإصغاء إلى نائب الأدميرال الإنجليزي إدوارد كودرنجتون (S.Eduard Codrington).

واستدعاء قواته العسكرية وابنه من منطقة المورة :

- ويبدو أن أسباب الانتصار في نافارين هو مشاركة إنجلترا في الحملة العسكرية الفرنسية إلى المورة، وأن السيد إدوارد كودرنجتون (S.Eduard Codrington) قد وجد في السيد دروفيتي (Drovetti) القنصل الفرنسي ممهداً رائعاً لتحقيق هذا النصر .
- ودفعت التهديدات الإنجليزية الموجهة إلى حاكم مصر منذ فترة طويلة إلى الاجتماع بالديوان بالقاهرة وعرض المشكلة عليه وهي " ما الوسائل والمساعدات التي يمكن تقديمهما في حالة وقوع هجوم عدائي ؟ " ويمكن تفسير ذلك المشهد، طبقاً لطبيعة هذا الرجل على أنه مجرد لعبة . ولم يثمر هذا الإجتماع عن شيء لأنه لم يرغب أحد في الرد فوراً بعد هذا الاجتماع . وقبل ظهور الأسطول البحري الإنجليزي بمياه الإسكندرية بفترة قصيرة أحضر محمد بك ابن نجيب أفندي لكي يبلغه أمر الباب العالي الجديد، وهو حراسة مدينة المورة، وإن لم يكن ذلك ممكناً، يمكن لإبراهيم باشا العودة عن طريق البرزخ. ظهر أسطول المحيطات في الحادي والثلاثين أمام الإسكندرية، والتي تحمل علم أغسطس، رست بمنطقة ريدا (Rheda) السفينة آسيا والتي تحمل علم كودرنجتون، ثم أعقبتها كل من الفرقاطة درياد (Dryad)، والبارجة زيبرا (Zepra) والكوتر راسر (Der Cutter) ؛ وفي الثاني من الشهر الحالي كل من القرويت بيلوروز (Pelorus) والقرويت مدينة (Medina) ثم البارجة ريفليمان (Riffleman) . وفي الوقت ذاته وصل إلى القاهرة عن طريق التلغراف خبر وصول نائب الأدميرال الإنجليزي، الذي أرسل من جانبه أحد ضباطه إلى محمد علي باشا . وتحدث كودرنجتون من جانبه دون التأكيد على الهدف من مجيئه أو رأيه الذي هو التحدث مع حاكم مصر لحثه على استدعاء إبراهيم باشا، وإطلاق سراح الأسرى اليونانيين، واستطرد قائلاً: إنه في حالة عدم تحقيق مطالبه، سوف يفرض على مصر حصاراً سوف يكون الأسوأ من نوعه، إلى جانب اتخاذ بعض الإجراءات المستقبلية ضده شخصياً . وقد سأله أحد الرعايا النمساويين الذي كان متواجداً في نفس اليوم بالميناء : هل مسموح

بالسفر؟ فأجابه: " إنه لا يستطيع البت في هذا الأمر، وأن هذا الأمر ليس من اختصاصه، لأنه مرتبط بقرار حاكم مصر ونائب الملك، وبمدى استجابته للمطالب المرسلة إلية ".

- وصل حاكم مصر – نائب الملك – في الثالث من الشهر الحالي إلى مدينة الإسكندرية وفي اليوم الرابع أعلن خبر وصوله، وكان من المفترض أن يتم الحوار بينه وبين كودرنجتون، ولكنه تأجل إلى يوم السادس بسبب مرض الأخير.
- استقبل الباشا الأدميرال بقصره مصحوباً بالاحتفال المعتاد .

وفي نفس اليوم حضر الجلسة القناصل دروفيتي (Drovetti) القنصل الفرنسي، وباركر (Parder) القنصل الإنجليزي، وعدد من الضباط الإنجليز، وقام السيد بوغوص يوسف (Boghos Jussuf) بدور المترجم الفوري مع الأدميرال الذي أعطاه نائب الملك – حاكم مصر – وعداً بعودة ابنه وجيشه، ولكن على متن سفنه الخاصة وبعد التسليم المؤقت للحصون إلى كل من الموريين الأتراك والألبان، وهو يعني إلى القوات العسكرية التابعة للسلطان . وفيما يخص الأسرى اليونانيين وعد نائب الملك – حاكم مصر – بالإفراج عن الأسرى، الموجودين بالإسكندرية . وقد تَّم توقيع اتفاقية بخصوص تلك النقاط في اليوم التاسع، والتي دار حولها الكثير من الجدل، وأوقعت الأدميرال في شيء من الحيرة لمدة ثلاثة أيام، وقد تَّم التوقيع في اليوم التاسع من الشهر . ولقد أضيف للاتفاقية : بقاء ١٥٠٠ رجل من القوات العسكرية النظامية كقوات احتلال في كل من مودون (Modon)، وكورون (Coron)، ونافارين، والسماح بإمدادهم في تلك المناطق بمواد غذائية تكفي لمدة أربعة شهور . في اليوم التالي أطلق سراح الأسرى اليونانيين الذين كانو يعملون في تشييد الترسانة البحرية، والذين وصل عددهم إلى ١٧٢ رجلاً، وسُمِحَ لهم بالذهاب إلى القنصلية الإنجليزية (وكان قد أطلق سراح حوالي ٢٠ منهم منذ عدة أسابيع بناء على طلبي، وأرسلوا إلى إيجينا (Egina) . وبدأ الأسطول الاستعداد للرحيل، وحُمِّلت سفن النقل وأيضا الحربية بالمواد الغذائية بالإضافة إلى حصولهم على مبلغ كبير من الأموال النقدية.

- وأبحر السيد كودرنجتون في مساء الحادي عشر، واصطحب كلاً من أسطول ما وراء البحار (Der Ocean)، والسفينة (die Dryad) واثنتين من بوارج الأسطول المصري إلى المورة . ويعتقد أنه رسا في الثالث عشر من الشهر .

من الميجور بروكيش (A.Prokesch)[1].

---

(١) عبدالله أبو هبه : حرب المورة، ص ٤٥٣-٤٥٥ .

ملحق (٨)

صاحب السمو الإمبراطوري

- منذ أحدث تقاريري المليئة بالخضوع والولاء لسموكم رقم ٧٠ المؤرخ في الرابع من شهر سبتمبر، أُعلم سموكم أنه حتى الآن لا توجد أيه أخبار محددة وحديثة بشأن تحركات القوات الفرنسية إلى بيتاليدي (Petalidi) الموجودة حالياً في خليج كورون (Coron) . وحتى الآن ليس من المعلوم هل القائد الأعلى للقوات الفرنسية في المورة (Morea) الكونت مايسون (Maison) قد نزل إلى البحر في بيتاليدي، أم أنه ما زال يتواجد مع باقي السفن، التي ما زالت في البحر . ولقد علمت من مصدر موثوق به نوعاً ما، أن حاكم ماينا (Maina) قد قام بزيارة تعارف في بيتاليدي بصحبة بعض من قواد السفن في هذا الإقليم لدى الحاكم الفرنسي لبيتاليدي، والذي سأل حاكم ماينا (Maina)، عما إذا كان قد تمَّ إخباره من قبل الحكومة اليونانية عن وصول أحد القادة الفرنسيين في المورة، وأجاب حاكم ماينا بالنفي، وفي هذه الآونة تحتم أن يرسل حاكم ماينا حالاً خبراً إلى الكونت يوهان كابوديستريا (Johann Capodistria) وهذا الخبير يجب أن يكون قد وصل بالفعل إلى مياه نافارين (Navarin) .

- بناء على تقريري المليء بالخضوع والولاء لسموكم رقم ٩٦ في ليلة الثلاثين من شهر سبتمبر، وكما علمت الآن من مصدر موثوق به نسبياً أن السيد استرادفوند كانينج (Stradfond Canning) قد سافر واتجه إلى نافارين، وعلمت أيضاً من مصدر صادق أن المبعوث السيد (Guilleniont de Bibeauperre) قد وصل هو أيضاً إلى هناك . وأثناء تلقي سموكم الأخبار الآن من نافارين، فإنه يتواجد حالياً ثلاثة مبعوثين هناك، حيث كان يوجد الأدميرال دي رينيه (De Ringy) وسير ماليول (Sir Maliol) والكونت هيدين (Heyden) والكونت يوهان كابوديستريا، وكان من المفروض أن يأتي إبراهيم باشا من بيرجوس (Pyrgos) إلى نافارين.

- وأصبح من المؤكد هنا خبر إجلاء ثلاثة حصون في مسينيا (Messeinien) وأيضاً عن المغادرة المستمرة للقوات المصرية إلى الإسكندرية، إن لم يكن قد بدأ هذا الأمر بالفعل من هذه الساعة .

- وفي هذه الآونة يطرح هذا السؤال نفسه، عما إذا كان الجلاء عن هذه الحصون الثلاثة قد تم حالاً وبالفعل، أم أنه قد تمَّ الجلاء عن أحدها دون الآخرين، وهل أن التراجع الحالي للحامية

التركية، يتم الآن بالفعل ؟ لقد اشترى إبراهيم باشا أمس ١٠٠ جوال من الشعير، وقد تلقى إذن نقل هذه الأجولة إلى نافارين من الأدميرالات الثلاثة، لأن هذا الشعير هو طعام الخيول أثناء عودته إلى الإسكندرية،

"من تيللنج (Tilling)إلى مستشار الدولة وصاحب السمو الإمبراطوري الأمير ميترنيخ"[١]

---

(١) عبدالله أبو هشه : حرب المورة، ص ٤٥٨-٤٥٩.

ملحق (٩)

صاحب السمو الإمبراطوري

نافارين :

لقد وصلت أيضاً الحملة الثانية بقيادة إبراهيم باشا في المنطقة الواقعة بين مودون (Modon) وكورون (Coron) دون أن تلقى أية مقاومة أو معوقات من جانب سفن المتمردين . ويبلغ تعداد القوات الموجودة فوق هذه السفن ٢٠٠٠ فارس، ١١٠٠٠ جندي من سلاح المشاة، تَّم تدريبهم على النظام الأوروبي. وبمجرد أن أنزل إبراهيم باشا حملته براً والتي حاصرت المنطقة بين مودون وكورون بدأ بشن هجوم على إحدى الفرق اليونانية، حتى استطاعت الفرق المصرية أن تحاصر هذه المنطقة الواقعة بين مودون وكورون بهدوء . وبإنزال الحملة الثانية براً والتي كان بها بالإضافة إلى الجنرال الفرنسي (LeLeve). من المرجح حوالي ١٠٠ ضابط أوروبي، وإيطالي، وفرنسي، حيث أمر ٧٠ ضابطاً من المذكورين ٨٠٠٠ من الجنود المصريين باقتحام حصون نافازين .ولكن المحاصرين دافعوا عن أنفسهم ببسالة وشجاعة وأرغموا المعتدين على التراجع والانسحاب إلى مودون. وفي هذه الأثناء تواجدت سفينة يونانية في ميناء نافازين، مما ساهم كثيراً في إلحاق خسائر فادحة في صفوف الأعداء وإجبارهم على التنحي جانباً عن طريق قاذفات اللهب الحارقة التي أطلقتها عليهم.

وفي هذه الأثناء ينتظر إبراهيم باشا الحملة العسكرية الثالثة، والتي تتكون من ٨٠٠٠ جندي ألباني، والذين وصلوا إلى المكان المحدد لهم لإعاقة سفينة المتمردين . ولقد أبحر مع هذه الحملة من هيدرا (Hydra)؛ طبقا للتصورات المشددة للرئيس كوندوريوتي (Conduriotti) في يوم الثالث والعشرين للشهر الماضي (أبريل) ٦ حراقات، وانضمت لها أيضاً سبع سفن، واللائي كن قد حُوصرن قبل ذلك في المياه اليونانية .

مع رجاء قبول سموكم أسمى آيات الاحترام والولاء والطاعة ؛

" من فون هاونشيلد (v.Hauenschild) إلى مستشار الدولة وصاحب السمو الإمبراطوري الأمير ميترنيخ". (١)

---

(١) عبدالله أبو هشه : حرب المورة، ص ٥٨.

ملحق (١٠)

صاحب السمو الإمبراطوري

ميسولونجي (Missolonghi):

ظهر في الثامن عشر من الشهر الماضي (ديسمبر) قبودان باشا وبصحبته مائة سفينة شراعية في مياه ميسولونجي، قدم السر عسكر التحية له، ورحل في اليوم التالي إلى كل من باتراس(Patras) وخليج ليبانتو (Lepanto). وربما ينوي إمداد قلاع باتراس وقصور ليبانتو بالمؤن الغذائية والحربية والتعزيزات العسكرية. ويقال: إن إبراهيم باشا هدد السر عسكر بقطع رقبته عقابا له إذا لم يتمكن من السيطرة على ميسولونجي في خلال ٨ أيام.

الاشتباك بين الأسطول التركي المصري واليوناني :

في الخامس والعشرين من الشهر الماضي (ديسمبر) وصلت فرق الأسطول اليوناني بقيادة مياولي (Miauli) والمؤلفة من ٣٤ سفينة شراعية بحرية قادمة من مياه سابينزا (sapienza)، وسوف تتجه إلى مياه زانتا (Zante). وفي اليوم التالي قابلت هذه الفرق أثناء اتجاهها إلى مياه ميسولونجي الأسطول التركي، ثم وقع الاشتباك بينهما في وقت الظهيرة، وكان الأسطول اليوناني لا يرغب في تفادي خوض المعركة، فاستمر الاشتباك طيلة ساعات النهار والليل، وانتهى بهزيمة الأسطول اليوناني دون أن يتكبد خسائر كبيرة تذكر. وانحصرت هذه الخسائر في احتراق بعض الحراقات ؛ ورأى سكان منطقة زانتا الأسطول التركي بواسطة التليسكوب . وعلمت من السيد هاميلتون (Hamilton) قائد الفرقاطة الإنجليزية أن السيد مياولي (Miauli) وقع في الرمال أثناء هذه الاشتباكات، حتى أصبح الخطر يحدق من كل جانب، ثم وقع في أيدي المنتصرين، ولكن إشعال اليونانيين لإحدى الحرائق أوقفت الأتراك عن عمليات الاستيلاء، ووفرت الوقت اللازم لليونانيين لكي يهربوا . وفي السابع والعشرين من الشهر الماضي (ديسمبر) أبحرت الفرق اليونانية إلى مياه شيارينزا (chiarenzza) لتحسين أوضاعها. وفي التاسع والعشرين وحتى الثلاثين من الشهر الماضي (ديسمبر) سُمع دوي قصف المدافع القادم من منطقة ميسولونجي، وكان مؤكداً أنه صادر من أسطول قبودان باشا المتجه إلى هذا المكان، وحتى الآن لا نعلم أية أخبار عن نتائج هذا الاشتباك.

إبراهيم باشا:

يبدو في الوقت الحالي أن نوايا إبراهيم باشا اتجهت نحو سكان منطقة ميسولونجي، لأنهم

يمثلون عنصراً رئيسيا في خطته.

الهاربون اليونانيون:

دمرت القوات العسكرية التابعة لإبراهيم باشا إقليم إليس (Elis) بقوة، فأصبح المخرج الوحيد للسكان اليونانيين الذين لم يصل إليهم حتى الآن سيف العرب هو الهروب . فهرب جزء منهم إلى السلاسل الجبلية، وهرب جزء آخر قدر عدده بحوالي ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ شخص إلى منطقة زانتا المواجهة لقلعة تورنيزا (Tornese)، التي تعتبر حصناً نصف متهدم، وهرب الجزء الأخير الذي يقدر عدده بحوالي ١٠٠٠٠ شخص إلى المنطقة الخارجية لبيلسين (Pelsen) التابعة لمنطقة شيارينزا (chiarenza)، ثم طالب هؤلاء المصابون، الهيئة المحلية بزانتا بالحصول على تصريح، يسمح لهم بالتوجه إلى هذه الجزيرة، فسمحت لهم هذه الهيئة بالهروب إلى الجزر التابعة للجزيرة اليونانية . وهي عبارة عن جزر صخرية تتكون من كالمو (Calmo) وكاستوس(Castus)واركوديا (Arcudia). لكن تجدد لديهم الأمل عندما رآهم مياولي صدفة أثناء عودته من رحلته من مياه سابينزا (Sapienza) متجهاً إلى ميسولونجي، فأنقذهم جميعاً، وأرسلهم إلى الجزر الصخرية الوارد ذكرها .

مع رجاء قبول سموكم لأسمى آيات الاحترام والولاء والطاعة .

"من فون هاونشيلد (v.Hauenschild) إلى مستشار الدولة وصاحب السمو الإمبراطوري الأمير ميترنيخ ".[(١)]

---

(١) عبدالله أبو هشه : حرب المورة، ص ١٤٥-١٤٦.

ملحق (١١)

صاحب السمو الإمبراطوري

أخبار مرسلة من مياه نافارين:

نشر هنا خبر عن طريق إحدى السفن اليونانية التجارية، التي وصلت إلى هنا في العاشر من هذا الشهر (يوليو)، مستغرقة رحلتها من هيدرا (Hydra) إلى كورفو (Corfu) ٧ أيام، وفي الخامس من هذا الشهر أبحرت بالقرب من نافارين. وانتشر هنا خبر تواجد سفينة خطوط بحرية روسية على متنها الكونت هيدين(Heiden)، وسفينة الخطوط البحرية الإنجليزية ورسبايت (Warspite) وعلى متنها الكونت جون كابوديستريا (Johann Capodistria) في الخامس من هذا الشهر بالقرب من نافارين. وبالإضافة إلى كلتا السفينتين زحفت العديد من السفن الحربية التابعة للقوى المتحالفة إلى مياه نافارين.

في اليوم الأخير تواجد حاكم اليونان على متن سفينة الخطوط البحرية ورسبايت (Warspite) خارج ميناء نافارين، وعقد اجتماعاً مع أدميرالات البحر للقوى المتحالفة . ويقال: إن السبب وراء هذا الاجتماع هو أن النوايا الظاهرة لإبراهيم باشا هي الجلاء عن المورة .

الحاميات العسكرية الثائرة لكورون (Coron):

ذكرت إحدى الصحف عن الألبان الذين تركو كورون لكي يعودوا إلى وطنهم (تقرير رقم ٧٣ المؤرخ في العاشر من هذا الشهر) الآتي :

" علمنا أن ٦٠٠٠ ألباني ثاروا ضد إبراهيم، بعد أن أغروا بضع مئات من الجنود العرب النظاميين بالانسحاب معهم من مدينة كورون والاتجاه إلى إبيروس (Epirus). "

وقد تتبعهم أحد الفيالق العسكرية التابعة التي أرسلها إبراهيم باشا، وقبض عليهم، وقد تكبد في ذلك خسائر طائلة . ويقال: إن ابن كلوكتروني(Colocotroni) اتفق مع الحكومة اليونانية على حراسة تلك القوات العسكرية أثناء رحيلها من المورة.

"من فون هاونشيلد (v.Hauenschild) إلى مستشار الدولة
وصاحب السمو الإمبراطوري الأمير ميترنيخ ".[١]

---

(١) عبدالله ابو هشه : حرب المورة، ص ٤٢٧.

ملحق (١٢)

لائحة (بروتكول) بطرسبرج

الموقعة في ٥/ شعبان ١٢٤١هـ/ الرابع من أبريل سنة ١٨٢٦م

حيث إن اليونابيين قد لجؤوا إلى حضرة رئيس البريطانية، طالبين توسطه لدى الباب العالي العثماني، وحيث إنَّ الرئيس قد عرض، بناء على ذلك، وساطته على تلك الدولة، ورغب في الاتفاق مع حضرة صاحب إمبراطور جميع الأقطار الروسية، تحقيقاً لهذا الغرض.

ومن جهة اخرى، حيث إن حضرة صاحب الإمبراطورية شديد الرغبة في وضع حد للنزاع الذي تدور رحاه الآن في اليونان وفي جزر الأرخبيل، وذلك بإبرام تسوية محققة للأغراض الدينية، وللعدالة، وللإنسانية.

وقد تَّم الاتفاق على ماهو آت، بين الموقعين على هذا:

١- إن التسوية المزمع اقتراحها على الباب العالي، إذا قبل الوساطة المعروضة عليه، ستحدد كالآتي علاقات اليونانيين إزاء الدولة العلية:

- يكون اليونانيون تابعين لتلك الدولة، ويؤدون إليها جزية سنوية، تحدد قيمتها نهائياً، بالاتفاق بين الطرفين.
- وتتولى حكمهم سلطات يختارونها ويعينونها بأنفسهم، على أن يكون للباب العالي بعض الرأى في تعيينها.
- وفي ظل هذا النظام، يتمتع اليونانيون بحرية تامة من حيث العقيدة والتجارة، ويتولون بأنفسهم، دون سواهم، إدارة شؤونهم الداخلية.
- ورغبة في تحقيق الفصل التام بين أفراد الأمتين، وتجنب أي تصادم، ينتجه حتماً نزاع طال أمده، يحسن باليونانيين أن يشتروا الأملاك التركية التي قد تكون واقعة، إما في القارة اليونانية، أو في جزر اليونان.

٢- إذا قبل مبدأ القيام بالوساطة بين تركيا واليونان، على أثر المساعي التي بذلت فعلا لهذا الغرض بمعرفة سفير حضرة صاحب البريطانية في إسطنبول، فستستخدم روسيا، على كل حال، نفوذها لنجاح الوساطة المذكورة.
أما الطريقة التي بمقتضاها ستشترك في المفاوضات المقبلة مع الباب العالي، مما قد تتطلبه تلك الوساطة، والزمان الذي سيتم فيه هذا الاشتراك، فسيعينان فيما بعد، بالاتفاق بين حكومتي بطرسبرج ولندن.

٣- إذا لم يقبل الباب العالي الوساطة المعروضة عليه من حضرة صاحب البريطانية، وأيَّاً كانت حالة العلاقات بين صاحب الإمبراطورية والحكومة التركية، فستعتبر كل من روسيا وبريطانيا العظمى أحكام التسوية الواردة في الفقرة (أ) من هذه اللائحة، أساساً للمصالحة المزمع إتمامها بوساطتهما، مجتمعين أو متفرقين، بين الباب العالي واليونانيين، وستنتهزان جميع الفرص الملائمة لاستخدام نفوذهما لدى الطرفين، لإتمام نفس هذه المصالحة على الأساس المذكور .

٤- تحتفظ روسيا وبريطانيا العظمى بحقهما في أن تتخذا فيما بعد، التدابير اللازمة لتعيين تفصيلات التسوية المشار إليها، وكذلك لتحديد تخوم الإقليم وأسماء جزر الأرخبيل التي ستطبق عليها التسوية، والتي سيقترح على الباب العالي أن تشملها تسمية اليونان.

٥- وفضلا عن ذلك، فبمقتضى هذه التسوية، لن يحاول حضر صاحب الإمبراطورية، وحضرة صاحب البريطانية، لا هذا ولا ذاك، تحقيق أية زيادة إقليمية، أو أي نفوذ خاص، أو أي امتياز تجاري لرعاياهما، عدا ما تستتطيع كل أمة أخرى الحصول عله، سواء بسواء .

٦- ولما كان حضرة صاحب الإمبراطورية، وحضرة صاحب البريطانية، يرغبان في تمكين حلفائهما من الاشتراك في التسويات النهائية، التي تحوي هذه اللائحة خططاً أولية لها، فإنهما سينهيان سراً بهذه اللائحة، إلى دول فيينا وباريس وبرلين ،وسيقترحان عليها أن تضمن، بالاتفاق مع روسيا، الصلح النهائي، بين تركيا وروسيا، نظراً إلى أن حضرة صاحب البريطانية لا يستطيع ضمان هذا الصلح.

صدر في بطرسبرج في الثالث والعشرين من مارس (الموافق الرابع من إبريل) سنة ١٨٢٦م.

التوقيعات

نسلرود،ليفن،ولنجتون. (١)

---

(١) رينية قطاوي بك وآخر : محمد علي وأوروبا، ص ٢٢١-٢٢٣.

ملحق (١٣)

عقـــــد منفصـــــل

بالاتفاق المبرم في لندن في الخامس عشر من يوليه بين حكومات بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا من جهة، والباب العالي العثماني من جهة أخرى .

المادة الأولى – عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط الصلح الآتية، وتعلنها إليه :

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده من صلبه، بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم . ووعد السلطان بأن يسمح لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا، وتولية قلعتها، وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا. فتبتدئ من رأس النقار، على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وتمتد من هناك حتى مصب نهر السيسبان، والطرف الشمالي من بحيرة طبرية، ثم تمتد على طول شاطئ البحيرة المذكورة الغربي، وتتبع شاطئ نهر الأردن الأيمن، وشاطئ البحر الميت الغربي، ثم تمتد من هناك على خط مستقيم، حتى البحر الأحمر، فتنتهي إلى رأس خليج العقبة الشمالي، وتتبع ساحل هذا الخليج الغربي، وساحل خليج السويس الغربي، حتى السويس.

على أن الحضرة السلطانية، في عرضها ذلك على محمد علي باشا، تقترح عليه شرطاً: وهو أن يقبل ما عرضته عليه في ظرف عشرة أيام من إعلانها إليه في الإسكندرية، بوساطة مندوب يرسله جلالته، فيسلمه محمد علي في الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية، بالجلاء حالاً عن بلاد العرب والحرمين الشريفين، وجزيرة كانديـة، ومقاطعة أطنه، وباقي أنحاء الممالك العثمانية غير الداخلة في التخوم المصرية، ولا في حدود باشوية عكا، المعينة أعلاه.

المادة الثانية – إذا لم يقبل محمد علي بشروط الصلح المذكورة في خلال هذه العشرة أيام، فيرجع الباب العالي عما عرضه في تولية الباشا المشار إليه باشاوية عكا، ولكنه يبقي ما سمح له ولورثته من بعده، من تولية باشاوية مصر، بشرط أن يقبل ذلك في ظرف عشرة أيام أخرى، أي في ظرف عشرين يوماً تبتدئ من يوم إعلانه بشروط الصلح، وأن يسلم لمندوب الباب العالي التعليمات اللازمة، القاضية على قواد قواته البرية بالجلاء والدخول في حدود مصر ومرافئها.

المادة الثالثة – أما الخراج السنوي الواجب على محمد علي باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة، فيكون بنسبة الأراضي التي يتحصل على ولايتها، على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما.

المادة الرابعة – وفضلاً عن ذلك، فإنه من المقرر حتماً أنه في كلتا الحالتين، في حالة قبول الشرط الأول أو الثاني – وقبل مضي مدتا العشرة أيام والعشرين يوماً – يلتزم محمد علي باشا بأن يسلم الأسطول العثماني ببحارته ومهماته الكاملة، إلى المندوب العثماني المكلف بتسليمه. ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة هذا التسليم.

ومن المقرر أيضاً أن ليس لمحمد علي باشا، في أي حال من الأحوال، أن يحتسب على الباب العالي ما أنفقه على الأسطول العثماني من المصاريف، طول مدة إقامته في الموانئ المصرية، ولا يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه.

المادة الخامسة – إن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجري في مصر وباشاوية عكا، المحددة تخومها أعلاه، كما هو جاري العمل بها في كافة أنحاء الممالك العثمانية . ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمد علي باشا بتأدية الخراج في أوقاته، أن يحصل هو وورثته من بعده، باسم السلطنة السنية، وبصفة كونهم مندوبي الحضرة السلطانية، الأموال والضرائب في كافة المقاطعات التي توكل إليهم ولايتها. ومن المعلوم، فضلاً على ما ذكر خاصاً بما يحصله محمد علي وورثته من بعده من الضرائب والأموال المذكورة، أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية في المقاطعات المذكورة.

المادة السادسة – ولما كانت القوات البرية والبحرية التي يسمح لباشاويتي مصر وعكا باتخاذها، معتبرة جميعها قوات عثمانية، فهي تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية.

المادة السابعة – إذا مضى عشرون يوماً من تاريخ الإعلان (كما جاء في المادة الثانية السابق ذكرها) ولم يوافق محمد علي على شروط الصلح المقترحة، ولم يقبل باشا مصر بالتوريث، فسيعتبر السلطان نفسه حراً في الرجوع عما عرضه، وفي اتخاذ أية خطوة تالية، تمليها عليه مصالحه الخاصة، والنصائح التي يسديها حلفاؤه إليه.

المادة الثامنة – ولو أن هذا العقد مستقل، إلا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدرجاً بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم. وسيجري التصديق عليه، وتبادل التصديقات بشأنه، في لندن، عند متبادلة التصديق على الاتفاق الآنف الذكر.وقد أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم.

صدر في لندن في الخامس والعشرين من يوليه سنة ١٨٤٠م

بالمرستون * نيومان * بولاو * بروناو * شكيب. [١]

---

(١) رينية قطاوي بك وآخر : محمد علي وأوروبا، ص ٢٤٥-٢٤٩.

ملحق (١٤)

بروتوكول خاص وقعه في لندن مفوضو الدول الأربع في ١٣ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ الخامس عشر من يوليو سنة ١٨٤٠م

حيث إن مفوضي دول بريطانيا العظمى الخ ... بمقتضى السلطة التامة المخولة إليهم، قد أبرموا ووقعوا بتاريخ اليوم، اتفاقاً بين ملوك كل من هذه الدول، لإحلال السلام في الشرق.

وحيث إنه، نظراً إلى المسافة التي تفصل عواصم هذه الدول بعضها عن بعض، يجب أن تنقضي فترة من الزمن قبل أن يتم تبادل التصديق على الاتفاق المذكور، وقبل أن يتسنى تنفيذ ما يصدر من الأوامر، استناداً على هذا التعاقد.ولما كان المفوضون المذكورون متيقنين تيقناً تاماً، نظراً إلى الحالة السائدة في سوريا، من أنَّ مصالح الإنسانية والاعتبارات السياسية الأوروبية الخطيرة التي هي موضع عناية مشتركة من جانب الدولة موقعة الاتفاق المبرم اليوم – تتطلب حتما، وعلى قدر المستطاع، تجنب أي تأخير في تحقيق السلام الذي يرمي إليه الاتفاق المذكور .

وبمقتضى السلطات التامة المخولة إليهم، اتفق المفوضون المذكورون، فيما بينهم، على أن التدابير الواردة في المادة الثانية من الاتفاق المذكور، ستنفذ في الحال، دون انتظار تبادل التصديق. وقد قبلوا صراحة، بمقتضى هذا العقد وبرضا حكوماتهم، تنفيذ هذه التدابير على الفور.

وقد تَّم الاتفاق، فضلاً عن ذلك، بين المفوضين المذكورين، على أن يوجه عظمة السلطان حالا إلى محمد علي، الرسالة والعروض المبينه في العقد المنفصل، المتعلق باتفاق اليوم .

وقد تَّم الاتفاق، علاوة على ذلك، على أن يتصل الوكلاء القنصليون لبريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا، بالوكيل الذي سيوفد من السلطان، لكي يوجهوا إلى محمد علي الرسالة والعروض السابق ذكرها، وأن يسدي القناصل المذكورون إلى هذا الوكيل، كل ما في وسعهم من المعونة والتعضيد، وأن يستخدموا جميع ما لديهم من طرق التأثير، لحمل محمد علي على قبول التسوية التي ستقترح عليه، بأمر عظمة السلطان.

وسيتلقى أميرالات كل من الأساطيل في البحر المتوسط، التعليمات اللازمة للاتصال بالقناصل المذكورين في هذا الشأن .

(توقيع) بالمرستون * شكيب * نيومان * بولاو * بروناو

وقد تبودل التصديق على هذه الاتفاقات في لندن في الخامس عشر من سبتمبر ١٨٤٠م. (١)

(١) رينية قطاوي بك وآخر : محمد علي وأوروبا، ص ٢٥١-٢٥٢.

ملحق (١٥)

بروتوكول لندن

الموقع في سنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م

مؤتمر مفوضي النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا والباب العثماني ،الخاص بشؤون الشرق، المنعقد في لندن في ١٨ ربيع الأول ١٢٥٧ هـ/ العاشر من يوليو سنة ١٨٤١م

نظراً إلى المصاعب التي ألمت بعظمة السلطان، فحملته على طلب المساعدة والمعاونة من دول النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا، قد سويت ؛ ونظراً إلى أن محمدعلي قد قدم إلى عظمة السلطان فروض الخضوع التي كان يرمي إليها اتفاق الخامس عشر من يوليو سنة ١٨٤٠، فقد أقر ممثلو الدول الموقعة لهذا الاتفاق، بأنه ما عدا تنفيذ التدابير المؤقتة الناتجة عن هذا الاتفاق، ينبغي بوجه خاص أن يقرر بصراحة تامة الاحترام الواجب للقاعدة القديمة التي سنتها المملكة السنية، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية، منذ القدم، من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والطونة.

ونظراً إلى أن هذا المبدأ، بحكم طبيعته، ذو تطبيق عام دائم، فقد رأى مفوضو كل من هذه الدول – وهم مزودون لهذا بأوامر حكوماتهم – أنه، رغبة في إظهار الوفاق والوئام السائدين في نيات جمييع الحكومات، إزاء أهمية توطيد السلام الأوروبي، يحسن إثبات الاحترام الواجب للمبدأ السابق ذكره، وذلك بواسطة تسوية يطلب إلى فرنسا المشاركة فيها، بناء على دعوة عظمة السلطان، ووفاقاً لرغبته.

وبما أن هذه التسوية من شأنها أن تقدم لأوروبا برهاناً على اتحاد الدول الخمس، فقد أخذ رئيس مجلس وزراء حضرة صاحبة الجلالة البريطانية، المتولي شؤون وزارة الخارجية، على عاتقه، إبلاغ هذا الأمر إلى الحكومة الفرنسية، مع دعوتها إلى الاشتراك في التسوية التي بمقتضاها سيقرر السلطان إصراره القوي على إبقاء المبدأ السابق ذكره في المستقبل، من جهة، والتي بمقتضاها ستعلن الدول الخمس، من جهة أخرى، عزمها الإجماعي على احترام هذا المبدأ، والعمل به.

(التوقيعات)

استرهازي	**بالمرستون**
نيومان	**بولاو**
بروناو	**شكيب**[1]

(١) رينية قطاوي بك وآخر : محمد علي وأوروبا، ص ٢٥٣-٢٥٤.

ملحق (١٦)

تقرير من الرسول البابوي البارون أوتينفيلس (Ottenfels) إلى مستشارية الدولة

أثبت رسو إبراهيم باشا في المورة وهجومه على منطقة نافازين بوضوح خيبة توقعات الباب العالي، الذي قليلا ما اعتمد على الأخبار القادمة من ميدان المعركة، وتكمن أهمية منطقة نافارين في أنها محصنة ومزودة بعدد كبير من القوات العسكرية الاحتياطية، والتي وصل إلى الباب العالي عنها خبر مؤكد أفاد الاستيلاء عليها منذ ما يقرب من شهرين، وأن هذه المنطقة لم تستطع الصمود أمام طلقات البطاريات المصرية القوية، بالإضافة إلى هجمات القوات العسكرية المصرية عليها . ثم أكدت آخر الأخبار بما لا يدع مجالاً للشك أن إبراهيم باشا رفع الحصار عنها، واضطر إلى العودة إلى مقره في مودون(Modon)، بعد أن تكبد خسائر؛ نتيجة لوقوع العديد من الاشتباكات مع الفيالق العسكرية اليونانية، التي أسرعت لحماية نافازين. تنقصنا حتى الآن المعلومات الدقيقة عن هذا الحدث ؛ في حين تناولت صحيفة سورا (Sora) الأخبار القادمة من نابولي دي رومانيا (Napoli di Romania) حتى السادس عشر من شهر أبريل، التي وصلت عن طريق البحر، والتي لم تذكر تاريخ رفع الحصار ؛ لكن ما أجمعت عليه كل الأخبار هو تكبد الجيش المصري خسائر فادحة في الاشتباكات المتكررة، حتى أصبح الجيش في وضع لا يسمح له بشن هجوم؛ نتيجة لعدم وصول التعزيزات الكثيرة التي من المفترض أن تصل إليه في تلك الفترة . ثم بدأ الجيش فيما بعد يعاني من نقص المواد الغذائية نتيجة لتوقف التعزيزات العسكرية الألبانية المنتظر وصولها من كانديا (Candia) (كريت) بسبب تأخر الرواتب، التي وعد الجيش بها . كل هذا أدى إلى تفشي حالة من الإحباط بين صفوف القوات العسكرية المصرية. ومع مرور شهر أبريل تغيرت الظروف إلى الأسوأ حتى أصبح نجاح حملة إبراهيم باشا أمراً مشكوكاً فيه .

بالإضافة إلى استمرار زحف المجموعة العسكرية اليونانية نحو كل من القمة الجبلية سيريجو (Cerigo)والرأس الجبلية ماتابان(Matapan)؛ لقطع الاتصال بين مودون وكانديا (كريت)، وحتى تضعف من وصول الإمدادات إليها، وفي الثالث عشر من شهر أبريل أبحرت المجموعة البحرية الثانية اليونانية من مينائي إدرا (Idra) وإسبسيا (spezzia)المكونة من ثلاثين شراعاً؛ لمراقبة تحركات الأسطول التركي، الذي ظهر فيما بعد في الأرخبيل، بالإضافة إلى المجموعة البحرية الأولى التي أبحرت تحت قيادة مياولي (Miauli). وفي النهاية تسلحت المجموعة البحرية الثالثة تحسباً لوصول الأسطول الجزائري.

واقتصرت المعلومات التي أرسلتها لسموكم في هذه المرة على الأجزاء المأخوذة من تقارير رئيس المجموعة البحرية الإمبراطورية، بالإضافة، إلى الأجزاء المأخوذة من صحيفتي إدرا (Idra) وإشبكتاتور اورينتال (spetateur Oriental) نتيجة لنقص المعلومات الدقيقة الذي نعاني منه [1].

---

(١) عبدالله أبو هشه : حرب المورة، ص ٨٦-٨٧.

ملحق (١٧)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي

معلوم لدى الجميع أن السلطنة العثمانية قد حصلت على السيادة والاستقلال التام، كما تعهدت سائر الدول طبقاً لهذا الصلح والسلام العام، وإنه إذا حدث أي إجراء مخالف لبنود هذه المعاهدة فإن ذلك يعني إعلاناً للحرب، وهكذا فقد تعاهدت كل من إنجلترا وفرنسا والنمسا وقامت بالتوقيع على اتفاق مع الدولة العلية حول إمكانية استخدام القوة الحربية والجبرية في حال نقض أي بند من بنود هذه المعاهدة، وتمَّ إرسال صورة مطبوعة من هذه المعاهدة إلى سائر الأطراف المعنية، ولقد تمَّ عمل تعديل بخصوص بعض الأملاك التي ستقوم بترسيم حدود بسارابيا، وتمَّ ابلاغ الكونت أورلوف بذلك، ولكن المسؤول الذي عينته إنجلترا أعلن أنه لن يقبل بأي اقتراح يكون خارجاً عن إطار معاهدة السلام هذه، وأنه ينتظر التعليمات التي ستقوم دولته بإرسالها، وفي ظل ذلك فقد وردت مكاتبتان من صاحب الجناب العالي الصدر الأعظم، وتمَّ تقديمها إلى جناب السلطان للإطلاع والبت في هذا الأمر. والحاصل أن الدول الثلاث العظمى؛ فرنسا وإنجلترا، والنمسا، تؤيد وتدعم الدولة العلية وسائر تعهداتها الشرقية، وهذا يعني أن الدولة العلية باتت مؤيدة ومدعومة من قبل دول أوروبا، وأصبح أمنها الخارجي محل دعم من هذه الدول العظمى، ومن ثم فإننا نتقدم بخير الدعاء لجناب السلطان صاحب الحكمة العظيمة بسبب إقراره هذه البنود والتعهدات بهذه الصورة، ومن ناحية أخرى فقد قام الصدر الأعظم بالتنبية على مسؤول الدولة العلية، وصاحب السعادة درويش باشا، بشأن مسالة ترسيم حدود بسارابيا، وصدر فرمان إلى درويش باشا المذكور، حول هذا الشأن، وتم إرسال مذكرة بذلك.

٢٧ رمضان ١٢٧٢هـ / ١ يونيو ١٨٥٦م.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية للعرض على جناب الصدر الأعظم، ثم العرض على السلطان وهي خاصة بترسيم الحدود عند منطقة بسارابيا، ولقد تمَّ تكليف المشار إليه بمراعاة ذلك.[١]

---

(١) حرب القرم في الوثائق العثمانية ص ٩٦-٩٧.

ملحق (١٨)

تقرير قنصل النمسا الموجود في البوسنة.

بناء على المحررات التي قام بإرسالها والي ولاية البوسنة، وكذلك المحررات الواردة من قبل قنصل النمسا في البوسنة، حول وجود بعض الشكاوى بسبب عدم السماح من قبل والي الولاية لمرور القوارب من وإلى ميناء راجا النمساوي، ولقد ذكر القنصل النمساوي بأنه لم يتَّم تشغيل أي سفينة أو قارب من قبل النمسا لتذهب ناحية البوسنة، حيث إن جميع القوارب والسفن التي تحمل الأمتعة والركاب لا تمر بهذه الولاية بسبب المعوقات والموانع الموجودة، ونحن نطالب التحرك طبقاً لشروط وبنود المعاهدة والسماح لهذه السفن والقوارب لدخول البوسنة وموانئها، والعكس. وفيما يتعلق بالقيود الموجودة في النهر والبحر (التجارة النهرية والبحرية) فإنه من المعروف أيضاً أنه تمَّ الاتفاق بين الدولتين على حرية تحرك السفن التجارية، وينبغي أن يراعي ولاة هذه الإيالات بصفة خاصة القواعد المنوطة بها هذه الاتفاقية، وتحصيل الرسوم المتفق عليها على الأمتعة والسلع التجارية التي يتم شحنها وتفريغها براً وبحراً، وعدم وضع أي عوائق تعوق هذه التجارة بالنسبة لرعايا النمسا، وإعطاء هؤلاء الرعايا الحرية التامة بتحريك سفنهم تحت الراية النمساوية في المياة العثمانية، وعدم إجبارهم على سداد أي رسوم جمركية عدا المتفق عليها من والي الطرفين، هذا بالنسبة لتجارة رعايا النمسا براً وبحراً.

أما التجارة بالنسبة للعثمانيين فإنهم سوف تكون لديهم الحرية التامة أيضاً لممارسة التجارة في ديار النمسا وسائر الدول الأخرى بدون فرض أي قيود أو موانع، وهذا يعني أنه كما ستقوم الدولة العلية بفتح سواحلها ومضايقها وسائر خلجانها لتجار ورعايا النمسا، فإن النمسا أيضاً ودول أوروبا ستقوم بالشيء نفسه بالنسبة لرعايا وتجار الدولة العلية العثمانية ولن تكون هناك أي قيود على هذه التجارة بين الدولتين، ومن ناحية أخرى فإنه سوف يتمُّ السماح لأهالي النمسا وتجارها ورعاياها بعد مناورة بلادهم بأمتعتهم وسلعهم التجارية الدخول إلى البوسنة والهرسك بدون أي قيود من قبل الدولة العلية العثمانية، ولقد تمَّ وضع مواد بالمعاهدة التجارية النمساوية العثمانية تتعلق بهذا الشأن، وسوف يقوم الجانبان بالتقيَّد بهذه المواد، ومن ناحية أخرى فإن دولة النمسا لم تمانع في دخول المواد التجارية وسفن التجارة ميناء راجا النمساوي، ولقد جاءت محررات من قبل الخزانة المالية الجليلة بشأن الرسوم والجمارك والمواد التي تنظم ذلك، وتمَّ مراسلة وزارة المالية والأمرالآتي يتوقف على إصدار فرمان عثماني إلى الوزارة المعنية لإتمام هذا الأمر١٧ شوال سنة ١٢٨٢هـ/ ٣ أبريل سنة ١٨٦٦م[1] .

(١) جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة، رئاسة الأرشيف العثماني، كود : جودت الخارجي، رقم الملف الأصلي : ٨٣٩٩ .

ملحق (١٩)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي، إن جميع المحررات الواردة من قبل سفارات لندن وفيينا وبرلين قد تمَّ وضعها في ملف، وتمَّ تقديمها لإطّلاع السلطان عليها صاحب الجناب العالي، وجاء في مضمونها أن هذه الدول تؤيد الحق العالي للسلطنة السنية العثمانية في حفظ أمنها وسيادتها ووحدة أراضيها، وذكرت محررات السفير العثماني بفيينا عارف أفندي، أنه حصل على المحررات المرسلة عقب إعلان عودة الأمير منجقوف مؤخراً، وأنه التقى بالكونت بول، وتمَّ إرسال هذه المحررات المتعلقة بالسفير عارف أفندي، وكذلك الواردة من ولي باشا، وتمَّ تقديمها في تقرير إلى السلطان العثماني للإطَّلاع عليها، وجاء في مضمونها أن جميع هذه الدول اعتمدت الحقوق السيادية والاستقلالية للدولة العلية. وبخصوص رد السفراءوالسفارات هنا، فقد كان قوياً، ومن ثمَّ فإننا نأمل في إنهاء هذه المسألة بشكل جيد، إن شاء الله تعالى، ولقد تم إرسال هذه المحررات بموجب الفرمان العالي.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية للعرض على جناب الصدر الأعظم والشاهانة، ونأمل في الحصول على نتيجة حسنة في نهاية الأمر، والأمر والفرمان لحضرة صاحب الأمر في هذا الشأن.(١)

ملحق (٢٠)

مذكرة إلى رئيس البحرية صاحب الجناب العالي.

فيما يتعلق بالسفينة الرابضة بضاحية مجاورة لروسجق وهي من السفن التجارية النمساوية، فإنها سوف تتعرض للصيانة الكاملة في هذه المنطقة، ولقد جاءت محررات بهذا الشأن من قبل سفارة دولة النمسا، وطلب السفير رسمياً من الديوان الهمايوني إجراء الصيانة اللازمة لها، وقام الديوان الهمايوني بالاستفسار عن بنود المعاهدة القائمة بين الجانبين من ناحية الشؤون التجارية، ولقد صدر أمر وفرمان من قبل السلطان للاهتمام بهذه المسألة وعدم الممانعة في إجراء الصيانة اللازمة لهذه السفينة النمساوية، بناء على المحررات الواردة من سفارة النمسا إلى الديوان الهمايوني بأعلاه، وبناء عليه، فقد تَّم إرسال هذه المحررات إلى رئيس البحرية للقيام بما يلزم في هذا الشأن، والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر(٢).

---

(١) حرب القرم ص ٥ – ٦ .

(٢) جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة،رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، قلم المكاتبات، كود التصنيف : هـ . ر . م . ق. ت، تاريخ : ١٠/١٥/ ١٢٧٦، رقم السجل الأصلي : ٣١٩ .

ملحق (٢١)

ترجمة وثيقة اعتماد واردة من إمبراطور النمسا فارنسو جوزيف، بتاريخ١١ ربيع الآخر ١٢٦٩هـ/ ٢٢ يناير سنة ١٨٥٣ إلى السلطان العثماني.

لقد تمَّ إرسال سفير طارئ من قبل دولة النمسا لبحث هذه المشكلات العالقة بشأن اعتماد المعاهدة، وتمَّ إرسال أيضاً وثيقة الاعتماد من قبل إمبراطور النمسا فرانس جوزيف، وذلك من خلال سفير النمسا والذي تحدث عن هذا الأمر بالتفصيل، ولقد اختار إمبراطور النمسا السفير والفريق والكونت ديلي نازي ليقوم بإبلاغ السلطان بهذه المحررات، ولا شك لدينا في أن الرساله قد وصلت بالفعل، وبموجب وثيقة الاعتماد التي تمَّ إرسالها إلى السلطنة السنية، فقد تمَّ اعتماد المعاهدة الهمايونية والتي تتضمن بنوداً تتعلق بالمصالح التجارية النمساوية العثمانية، وتقديم الامتيازات اللازمة لتسهيل هذه التجارة، وفي الوقت نفسه، فإن هذا السفير قام بالحديث عن بعض الشكاوي التي حدثت بشان السفن التجارية، وذكر الباب العالي أن هناك بعض التحفظات للإمبراطور إزاء التصرفات العثمانية فيما يتعلق بالتبادل التجاري، وتحرك السفن النمساوية من الدولة العلية أو إليها، وفي الوقت نفسه فقد طرح السفير المشار إليه رأيه فيما يتعلق ببنود هذه المعاهدة.

بعد ذلك فإن جناب السلطان قام بإصدار فرمان لإزالة كافة المسائل محل شكوى السفير النمساوي الكونت ديلي نازي، وبهذه الصورة فقد تمَّ التأكيد على أواصر الصداقة القوية في العلاقات الخارجية بين الدولة العثمانية والنمسا في ضوء الأدوار التي يقوم بها سفراء الدولتين ووزارء الخارجية، وحيث إن سفير النمسا المشار إليه قام بجهود جميلة في هذا الشأن، وقدَّم خدمات عظيمة إزاء الدولة العلية العثمانية، والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر في هذا الشأن [1] .

---

(١) وزارة الخارجية ،مديرية الاوراق – قلم خزانة الاوراق، قسم الوثائق، ملف خاص بمسؤولي الكونت ديلي ناز، ملخص سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٥٣م.

ملحق (٢٢)

ترجمة محررات واردة من قبل صادق أفندي نائب القنصل العثماني بفيينا إلى وزارة الخارجية العثمانية، بتاريخ ١٢٨١/٨/١٧هـ / ١٨٦٥/١/١٥م .

لقد تمَّ إرسال الميرلاي رستم بك من أجل نقل مجموعة من الأسلحة إلى الجنرال فيني، ولقد سمعت هذه الأخبار ومن خلال حديثة مع الوزير المشار إليه رستم بك وزير الطوبخانة العمارة، فإنه تقرر إرسال مدفعين إلى السلطة السنية، ولقد وافق الإمبراطور على إرسال هذه القطع العسكرية، وقمت بإرسال هذه الترجمة الخاصة بالمحررات المرسلة إلى وزارة الخارجية العثمانية، ومن ناحية أخرى فقد حصل كل من السيد فورون ديفر، وفرانس جوزيف، وقسطنطينين فيز، على مجموعة من النياشين من قبل السلطان العثماني بسبب هذه الخدمة الجليلة.

رقم الجريدة (١) تحريراً في ٧ شوال سنة ١٢٨١هـ / ٢٣ فبراير سنة ١٨٦٦م، بخصوص محررات صادق أفندي بك، والتي تتضمن إرسال بعض الأسلحة من قبل دولة النمسا إلى وزارة الخارجية على سبيل النموذج للأسلحة المرسلة إلى هيئة الدفاع والطوبخانة العامرة أو دار المدفعية، ولقد تمَّ تنصيبها في ٧ شوال ١٢٨١هـ / ٥ مارس ١٨٦٥م، وتم إرسالها الى غرفة الشؤون الخارجية في ١٨ محرم ١٢٨٢ هـ / ١٣ يونيو ١٨٦٥ م[١].

---

(١) جمهورية تركيا ،المديرية العامة للأرشيفات بالدولة ،رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة. كود التصنيف : هـ . ر . ت . و. ،رقم الملف : ١٠٦، ترتيب : ٧٩، وثيقة : ١، ورق : ٢، تاريخ : ١٨٦٥/١/١٥م، رقم السجل الأصلي : ٣٣٢، ميكر فيلم : فيينا ١

ملحق (٢٣)

ترجمة عريضة مقدمة من قبل النمسا حول حاكم الأفلاق إلى وزارة الخارجية العثمانية، بتاريخ ١٢ ذو الحجة سنة ١٢٦٦هـ / ١٩ أكتوبر سنة ١٨٥٠م

بخصوص حاكم الأفلاق الجديد، فقد أرسلت دولة النمسا محررات إلى الدولة العلية بهذا الشأن، وجاء في مضمونها، أنه سوف يتمُّ اتباع أصول جيدة بالنسبة لمسألة نقل المؤن والأمتعة عبر الأفلاق من الدول الأجنبية والأوروبية إلى الدولة العلية والعكس، ولقد أخبرني الجنرال النمساوي بأن الدولة العلية العثمانية على علم بهذه الامتيازات الجديدة، ولهذا السبب فإنني قمت بإرسال هذه المحررات للتأكيد على وصول هذه المعلومات إلى الباب العالي، ومن ناحية أخرى فإنه وردت مذكرة إلينا بخصوص تجارة الملح والذي ستقوم الدولة العلية بإرساله إلينا، ولقد تمَّ الاتفاق على ضرورة تسهيل هذه المسألة، ومراعاة الشروط المتعاهد عليها دون خلل، وسوف يتَّم الاستفادة من المملكتين الأفلاق والبغدان في هذه المسألة (نقل الملح) عبر الدانوب. وفيما يتعلق بالمسألة العالقة حول هاتين المملكتين فقد جرت مناقشات بين الجانبين العثماني والجانب النمساوي عبر وزراء الخارجية، وتمَّ بذل جهود مشكورة بنوايا خالصة، وهذا يعد توثيقاً للعلاقات الوطيدة بين النمسا والدولة العلية العثمانية حيث إن كافة المناقشات جرت في هذا الاطار [1].

---

(١) جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء،المديرية العامة لأرشيفات الدولة،رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية،غرفة الترجمة .كود التصنيف : هـ . ر . ت . و، رقم الملف : ٤١٣،ترتيب : ٣٣،وثيقة : ٣ ،ورق : ٤ ،تاريخ : ١٨٦٥/١٠/٩م ،رقم الملف الأصلي : ٢٨٤، ميكر فيلم : فيينا ٢٠٠ .

ملحق (٢٤)

ترجمة التقرير المرسل من قبل الباب العالي إلى سفارة النمسا، بتاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨هـ / ٢٢ مايو سنة ١٨٦٢م، حول التوقيع على المعاهدة التجارية.

أثناء التوقيع على هذه المعاهدة التجارية الجديدة، فقد قام الباب العالي بإرسال محررات إلى وزير خارجية النمسا حول اتفاقية سير السفن التجارية بين النمسا والدولة العلية، وكيفية نقل المواد التجارية بين الدولتين، وتمَّ الاتفاق على أن تقوم الدولتان بتذليل كافة العقبات أمام هذه التجارة من أجل حرية تحرك السفن التجارية، وكذلك تحديد التعريفة الجمركية الجديدة، وضرورة وجود سندٍ رسمي مع السفن التي تدخل من وإلى الدولتين، ولقد حرر بيان به كافة البنود الموجودة في هذه المعاهدة، وتمَّ التأكيد على سرعة تبادل التصديق عليها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

من قبل الباب العالي

ترجمة التقرير المرسل إلى سفارة النمسا بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٧٨هـ/٢ مايو سنة ١٨٦٢م أثناء التوقيع على المعاهدة التجارية الجديدة، لقد اتفق وزراء خارجية الجانبين من خلال سفير النمسا لدى الدولة العلية على السلع التي سيتِّم نقلها بينهما، وكذلك الرسوم الجمركية الخاصة بكل سلعة، وتحديدها، وأيضاً التعليمات المنوطة بهذا الشأن [١].

ملحق (٢٥)

أمر سامي إلى وزارة المالية

لقد جاءت سفينة بحرية نمساوية وعليها البحَّار بترانج ربان السفينة النمساوية التجارية هذه، وكانت على وشك الغرق والتلف وصدرت الأوامر السنية على الفور بتقديم العون والمساعدة العثمانية لهذه السفينة، وأن ترسو على الموانئ العثمانية القريبة وتنتظر إلى أن تتحسن الأحوال البحرية. [٢]

---

(١) جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة،رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة،كود التصنيف : هـ . ر . ت . و ،رقم الملف : ٤٧٢ ،ترتيب : ٥٦ ،وثيقة : ٥ ،ورق : ٢ ،تاريخ : ١٨٦٥/٥/٢٠م ،رقم السجل الأصلي : ٣٤٩ . ميكر فيلم : فيينا ٢٩ .

(٢) جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة، وزارة الخارجية، قلم المكاتبات. رقم الملف: ٣٤٧، كود التصنيف: ٨٤، تاريخ: ١ صفر ١٢٧٧.

ملحق (٢٦)

ترجمة التقرير المرسل من قبل وزارة الخارجية العثمانية الجليلة إلى سفارة النمسا، بتاريخ ١٦رمضان ١٢٨٠هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٦٤م.

بناء على المساعي التي يبذلها الجانبان السلطنة السنية، والإمبراطورية النمساوية، فقد تمَّ الاتفاق بين الجانبين على مسألة تأمين الحدود، ونقل القوات اللازمة بالمثل، وتسليم الرعايا بين الجانبين من خلال السفراء، والعمل على تأمين الأمن والسلام في سائر الولايات الحدودية، والإيالات الحدودية، ولقد أرسلت دولة النمسا مبعوثاً لها من أجل التأكيد على هذه القاعدة، وحماية الحدود، وتوفير الأمن والطمأنينة، ولكن مع الأسف فإن الدولة العلية العثمانية لم يكن لديها علم بشأن الأعراف القانونية الدولية، وحدثت بعض التحركات والمراسم التي تتعارض مع الأعراف الدولية، وبموجب قاعدة الصداقة الموجودة بين الدولتين فإنه سوف يتمُّ إرسال قوات بالمثل بين الدولتين، وسوف تقوم فيينا بتأييد هذا من خلال مبعوثيها، ولقد تمَّ إرسال محررات بذلك بين الجانبين وتمَّ اتخاذ قرار من أجل تأمين البنود الموجودة في المعاهدة [1].

ملحق (٢٧)

صورة ترجمة التعليمات الواردة من السيد قلاجك قنصل دولة النمسا إلى السيد غروبر، بتاريخ ٨ جمادي الثاني ١٧٥٣هـ/ ١٢ ابريل ١٧٥٣

نظراً لوجود مجموعة من المشاكل بين دولة النمسا والدولة العثمانية، وفي مقدمة هذه المشاكل؛ ندرة الرسائل، والكتب الخاصة بالفنون والعلوم والصرف، وسائر الصنائع، باللغة الأجنبية، لتعرُّف النمسا جيداً على الدولة العثمانية، فقد صدر أمر من إمبراطور النمسا بإرسال مجموعة من هذه الكتب المطبوعة الى سائر الدول الأخرى، لا سيما الكتب النادرة في هذه العلوم، وقد تمَّ التنبية على سائر الضباط ومسؤولي النمسا بمراعاة هذه المسألة، ومن ناحية أخرى فقد تمَّ عرض هذا الامر على السفير العثماني لدى فيينا رفعت باشا لتقديم هذه الكتب وعرضها على جناب الصدر الأعظم والسلطان .[2]

---

(١) جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة،رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية ،القسم السياسي،كود التصنيف: هـ..ر.س.ي.س ،رقم الملف:٢٠٨،ترتيب:٣٢، وثيقة:٤ ،ورق:٥ ،تاريخ: ١٨٦٤/٩/٢٤م، رقم الملف الأصلي:د.١٥٢٠-١.

(٢) أسطوانة رقم ١٠ ،جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء ،المديرية العامة لأرشيفات الدولة ،دائرة رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، القسم السياسي .كود التصنيف : هـ.ر . س . ي . س، رقم الملف : ٢٠٤، ترتيب : ٢٢، وثيقة : ٢، الورق : ٣، التاريخ:١٨٥٣/٤/١٢، رقم الملف الأصلي : ١٤٠٩.

ملحق (٢٨)

ترجمة التقرير العالي المكتوب من قبل وزارة الخارجية العثمانية الجليلة إلى سفير النمسا بتاريخ٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨هـ / ٢٢ مايو سنة ١٨٦٢م، حول المعاهدة التجارية الجديدة.

كما يتضح لنا من مضمون مواد هذه المعاهدة التي تمَّ التوقيع عليها فقد تعهدت كلٌّ من الدولة العلية العثمانية والنمسا على تقوية أواصر التجارة، ونقل المؤن التجارية فيما بينهما، عبر إيالتي البوسنة والهرسك الحدودية، وجاء من مضمون المواد الموجودة في هذه المعاهدة؛ أنه لا بد من مراعاة كافة الشروط الواردة بخصوص التجارة البحرية عبر هاتين الإيالتين، وكذلك سداد التعريفة الخاصة خلال هذه المدة الخاصة بالمعاهدة، وفي الوقت نفسه فقد تمَّ الاتفاق على تجديد هذه المواد من تلقاء نفسها، وتبادل التصديق على هذه المعاهدة خلال فترة وجيزة، ومراعاة التعريفة الجمركية القديمة. ولقد تمَّ إبلاغ وزير الخارجية بالدولة العثمانية من قبل نظيره النمساوي، وسوف يتَّم العمل بهذه المعاهدة طبقاً للمواد المبينة بها (١).

ملحق (٢٩)

بخصوص القوانين المتعلقة بمرتكب الجرائم بالنسبة لرعايا الدولة العثمانية والنمسا، فقد تقرر القبض على مرتكب هذه الجرائم وتسليمه لدولته، ولكن وردت محررات من قبل الباب العالي بتاريخ ٢٧/صفر / ١٢٧١هـ الموافق في ١٨/دسمبر /١٨٥٤م، ولقد قام صفوت أفندي وكيل وزارة الخارجية العثمانية باستقبال السفير النمساوي، وتم بحث هذه المسألة، ومن واقع التحقيقات فقد تبين أن هذه الأحداث حقيقة، وتمَّ تقديم عريضة إلى الباب العالي في هذا الشأن من أجل تأمين رعايا الجانبين العثماني والنمساوي على هذه الحدود، وتمَّ إيفاد يدعى مصطفى أفندي، من قبل الباب العالي لإيضاح وتناول هذه المسائل بالقدر الكافي، والعفو عن جرائم هؤلاء المتهمين وتسليمهم إلى النمسا والعكس، وتم إبلاغ نائب وزير الخارجية العثماني صفوت أفندي بذلك (٢).

---

(١) جمهورية تركيا،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة،رئاسة داشرة الأرشيف العثماني،وزارة الخارجية،غرفة الترجمة.كود التصنيف: هـ. ر . ت . و، رقم الملف : ٤٧٢ ،ترتيب : ٥٦ ،وثيقة : ٥ ،ورق : ٢ ،تاريخ : ١٨٦٥/٥/٢٠م ،رقم السجل الأصلي: ٣٤٩ ،ميكر فيلم : فيينا ٢٩ .

(٢) جمهورية تركيا،رئاسة الوزراء،المديرية العامة لأرشيفات الدولة،رئاسة داشرة الأرشيف العثماني،وزارة الخارجية،غرفة الترجمة،كود التصنيف : هـ. ر . ت . و، رقم الملف : ١٥٦، ترتيب : ٢٧، وثيقة : ٢، ورق : ٣، تاريخ : ١٨٥٨/٤/٣٠م، رقم الملف الأصلي : ٣٣٢ .ميكرو فيلم : النمسا ٣٥ .

ملحق (٣٠)

ترجمة المحررات الواردة من قبل الملحق التجاري النمساوي، بتاريخ ٩ ذي الحجة ١٢٨٣هـ/ ١٤ أبريل ١٨٦٧م إلى وزارة الخارجية الجليلة.

إن المذكرة التي بعث بها قنصل النمسا بالسلطنة السنية، والملحق التجاري، تتناول حقيقة أوضاع البواخر الموجودة على الموانئ العثمانية، والتابعة لإمبراطورية النمسا، وتحمل سلع وأموال تجار النمسا، وطبقاً للمحررات الواردة، فقد تقرر تقديم كافة التسهيلات لهذه البواخر والسفن من قبل الدولة العثمانية، ومن المقرر أن تتحرك هذه السفن والبواخر إلى موانئ النمسا وفرنسا لتفريغ هذه الشحنات، وبيع هذه السلع، وتَّم ذلك بموجب المذكرة المعروضة من قنصل النمسا والملحق التجاري .

يعمل بموجب المذكرة. (١)

ملحق (٣١)

ملخص المحررات الواردة من الكونت ديلينازي النمساوي، رمضان ١٢٣٤هـ/يوليو ١٨١٩م.

لقد وردت محررات من المستشار والملحق النمساوي دليناز ي حول نقل بعض رعايا المجر وإيطاليا طبقاً للاتفاقيات والمعاهدات الموجودة، وتفيد هذه المحررات أن قنصل النمسا قد أبلغ الدولة العلية بضرورة تسليم ونقل الرعايا المجريين والإيطاليين إلى النمسا نظراً لأن إقامتهم بالدولة العلية غير شرعية، ولقد وردت محررات من وزارة الخارجية العثمانية بهذا المضمون أيضاً . ومن المقرر عدم مخالفة أي بند من بنود المعاهدات التجارية والسياسية المبرمة بين الجانبين العثماني والنمساوي، وبالنسبة لمشكلة المجر والرعايا المجريين الذين لجؤوا الى حدود الدولة العثمانية، فقد طلب سفير وقنصل النمسا الدائم لدى الدولة العلية حل هذه المسألة على الفور من قبل وزارة الخارجية العثمانية .(٢)

---

(١) أسطوانة رقم ١٠،جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء ،المديرية العامة لأرشيفات الدولة ،دائرة رئاسة الأرشيف العثماني ،وزارة الخارجية ،غرفة الترجمة. كود التصنيف : هـ . ر . ت . و، رقم الملف : ٣٢٧، ترتيب : ٢٦، عدد وثيقة : ١، عدد ورق : ٢، التاريخ : ١٨٦٧/٤/١٥، رقم السجل الأصلي : ١١٥، رقم الميكروفيلم : النمسا ٣١.

(٢) أسطوانة رقم ١٤،جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء ،المديرية الهيئة العامة لأرشيفات الدولة ،دائرة رئاسة الأرشيف العثماني ،وزارة الخارجية، القسم السياسي. كود التصنيف : هـ . ر . س . ي . س، رقم الملف : ٢٠٤، ترتيب : ٢٤، عدد وثيقة : ٦٣، الورق: ٩٥، التاريخ : ١٨٥٣/١١/١٧، رقم السجل الأصلي : ١٢٧، رقم الملف الأصلي : د ١٢٨٦.

ملحق (٣٢)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي، لقد قامت دول فرنسا وإنجلترا والنمسا بتوقيع معاهدة دفاع مشترك وعدم تجاوز للحدود، وبموجب ذلك فإنها أعلنت الحرب على روسيا، وأبلغت الروس رسمياً بذلك، ولقد ورد تلغراف وخطاب من قبل سفارة فيينا تضمن أحكام هذه المعاهدة، وتمَّ فك شفرة هذا الخطاب وإرساله إلى جناب السلطان، وطبقاً لما ورد به فإنه سوف يتمَّ إزالة كافة المشاكل الحاضرة من قبل دول الحلفاء بما يتماشى مع مصلحة السلطنة السنية وحماية أمنها، ولكن تفاصيل هذه الأحكام الخاصة بالمعاهدة المبرمة لم يتمَّ التطرق إليها، ولقد تمَّ الإبلاغ عن ذلك بصورة مبدئية.

٢٥ شوال سنة ١٢٧١هـ / ١٦ يوليو ١٨٥٥م.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية للعرض على الصدر الاعظم لاطلاع السلطان على هذه المحررات، الخاصة باتفاق الدول المشار إليها حول إزالة كافة العوائق والمشاكل العالقة، والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

٢٦ شوال سنة ١٢٧١هـ / ١٧ يوليو ١٨٥٥م.[١]

ملحق (٣٣)

إن سفير إمبراطورية النمسا العظمى جاء لزيارة وتفقد القصور والجوامع العظيمة للسلاطين العثمانيين وجامع آيا صوفيا، واصطحب معه عدداً من المرافقين، وبعد إبلاغ المسؤولين العثمانيين المعنيين بالأمر فإنه لن يتم منعهم من إتمام هذه الزيارات السياحية هذه والتي تفيد في التبادل الثقافي بين البلدين النمسا والدولة العثمانية.

سفير إمبراطوية النمسا. [٢]

---

(١) حرب القرم، ص ٦٧ .

(٢) جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة، وزارة الخارجية، قلم المكاتبات. رقم الملف: ٣٧٤، كود: ٨٤، عدد الوثائق: ١/١، تاريخ: ١٣ شوال ١٢٧٧.

ملحق (٣٤)

ترجمة خطاب وارد من فرانس جوزيف إمبراطور النمسا بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٢٦٩هـ/ ٢٢ يناير ١٨٥٣م إلى جناب السلطان العثماني.

بخصوص حل المشكلات والصعوبات العالقة بين الدولتين بشكل مباشر، فإن إمبراطور النمسا يولي هذه المسألة اهتماماً بالغاً وليس لدينا شك في أن جناب السلطان العثماني يحمل نفس الاهتمام بهذه المسألة، وسوف تقوم السفارات بحل هذه المسائل بدون أي وساطة ولقد تمَّ إبلاغ وكيل سفارة النمسا الكونت ده ليناز ي بهذا الأمر، حيث إن القنصل المشار إليه سوف يقوم بمناقشة الأمر مع العديد من وكلاء ورجال الدولة العثمانية، وهذه هي المهمة الأولى والأساسية لهذا المسؤول النمساوي، وتكمن مسؤولية هذا السفير النمساوي في حل كافة الشكاوى الخاصة برعايا النمسا، وتقوية العلاقات النمساوية – العثمانية بشكل مباشر، في ضوء هذه المناقشات المتواصلة مع رجال الدولة العلية العثمانية .[1]

ملحق (٣٥)

ترجمة عريضة مقدمة من حاكم الأفلاق بتاريخ ١٢ ذي الحجة ١٢٦٦هـ/ ١٩ أكتوبر ١٨٥٠م، إلى نظارة الخارجية الجليلة

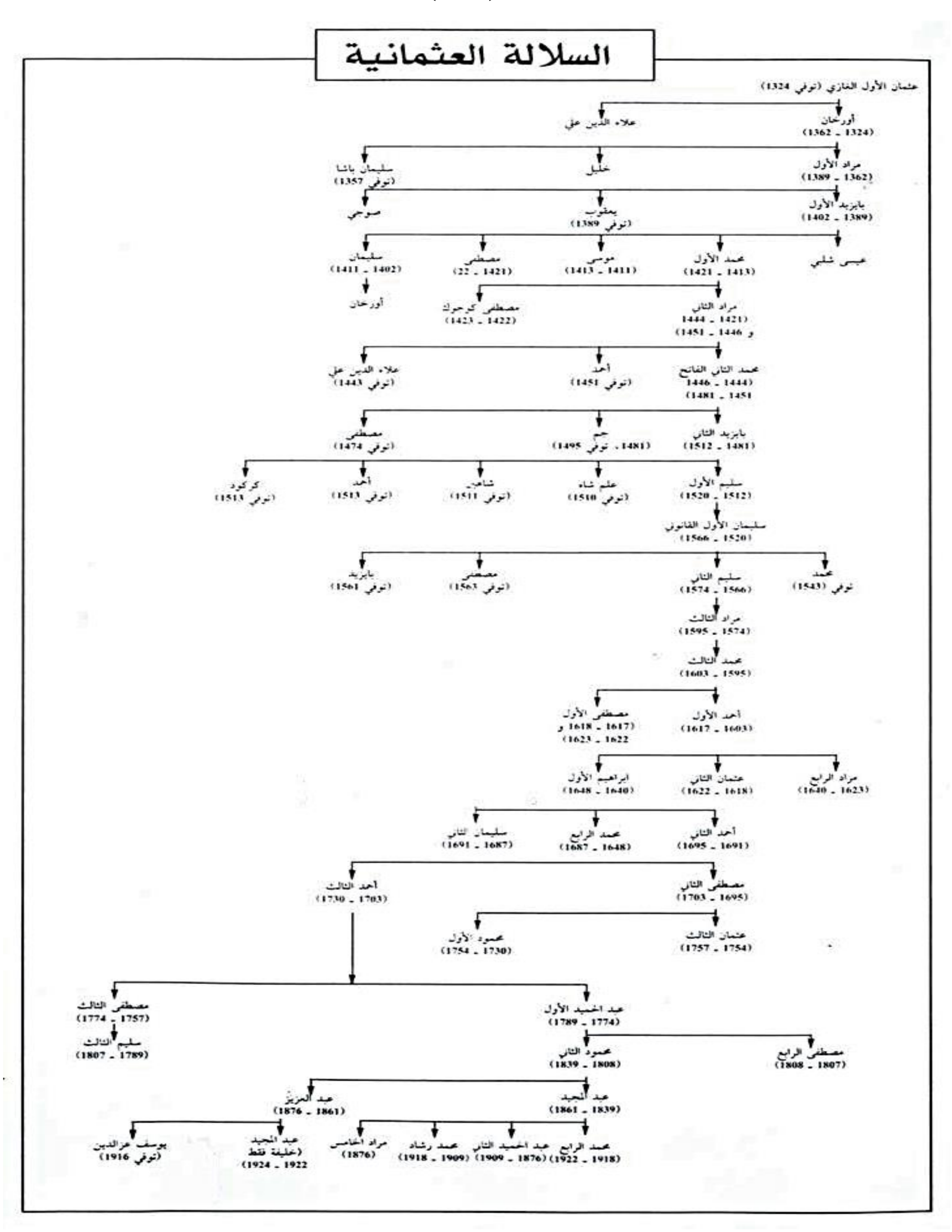
فيما يتعلق بخصوص البرقية التي بعث بها سفير النمسا بالدولة العثمانية، فإن دولة النمسا قررت التعامل مع الدولة العثمانية وفقاً للنظم الجديدة، ولقد تمَّ إرسال الجنرال دليناز ي لهذا الامر، وعلمت بأن هذه المسألة محل نقاش، وسوف تقوم الدولة العثمانية والنمسا بتناولها والعمل على حلها بشكل مباشر هذه المرة ودون وساطة تدخل من أي شخص. وبالنسبة للضرائب والأموال المفروضة على هذه الإيالات والولايات الحدودية وهي الأفلاق والدانوب فإنه تقرر سدادها بشكل دوري من قبل عمال الدولة العثمانية على هذه الإيالات، ومن ناحية أخرى، فقد أكد سفير النمسا على ضرورة تقوية أواصر الصداقة والعلاقات القائمة بين النمسا والدولة العلية العثمانية، وتمَّ اتخاذ كافة الإجراءات التي تدعم هذه العلاقات.[2]

---

(١) أسطوانة رقم ١٠،جمهورية تركيا ،رئاسة الوزراء ،المديرية العامة لأرشيفات الدولة ،دائرة رئاسة الأرشيف العثماني ،وزارة الخارجية، غرفة الترجمة . كود التصنيف:هـ.ر.ت.و، رقم الملف:١٥٥،ترتيب: ٢٥، عدد وثيقة : ٢، عدد ورق : ٣، التاريخ : ١٨٥٤/٥/٣١، رقم السجل الأصلي:٧ ١٢،رقم الميكروفيلم : النمسا ٧٨.

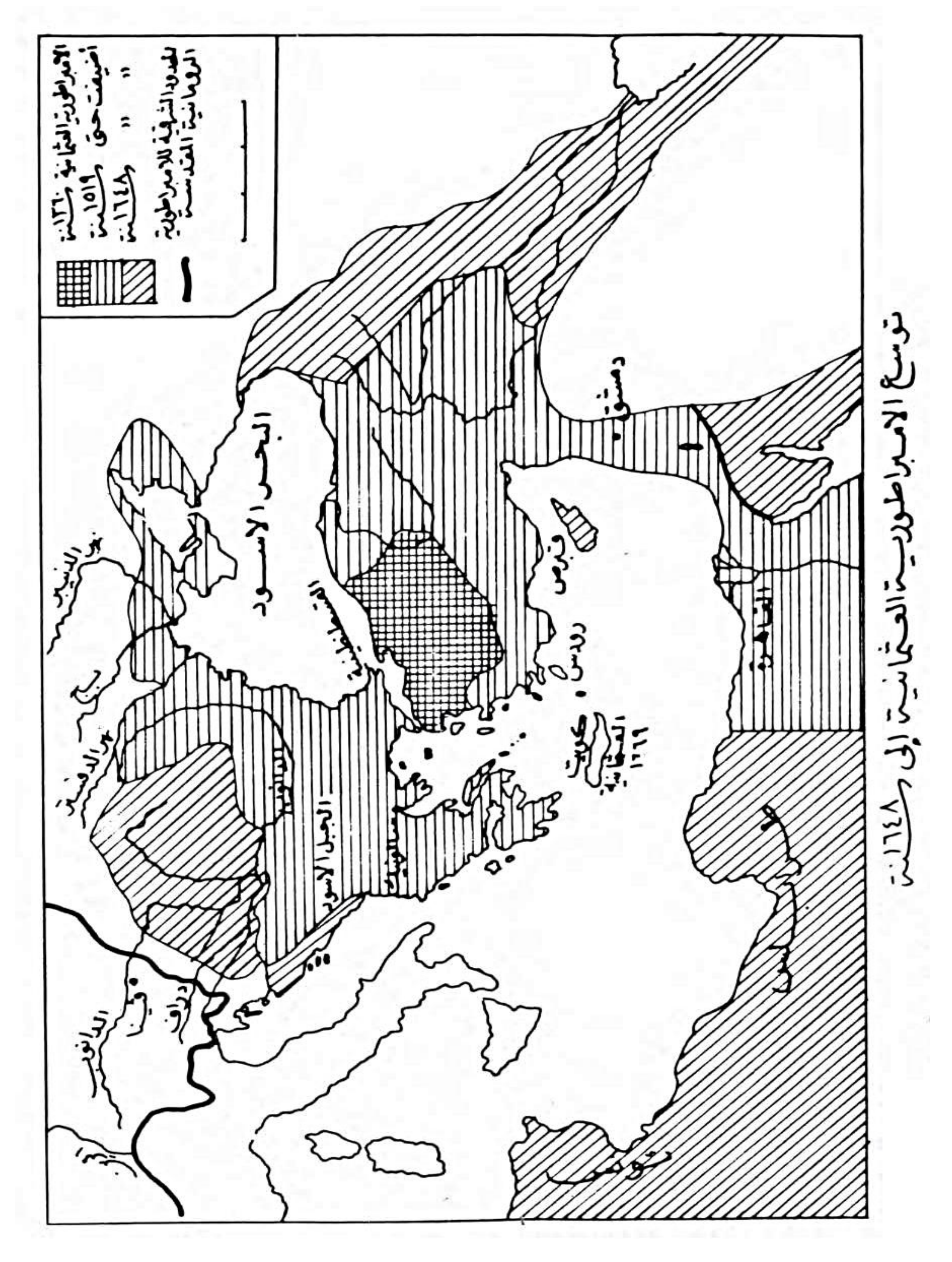
(٢) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيفات الدولة، رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية ،غرفة الترجمة.كود التصنيف: هـ . ر . ت . و، رقم الملف : ٤١٣، ترتيب : ٣٣، عدد وثيقة : ٣، عدد ورق : ٤، التاريخ : ١٨٥٠/١٠/١٩، رقم السجل الأصلي: ٢٨٤١، رقم الميكروفيلم : النمسا: ٢٠٠.

ملحق (٣٦)



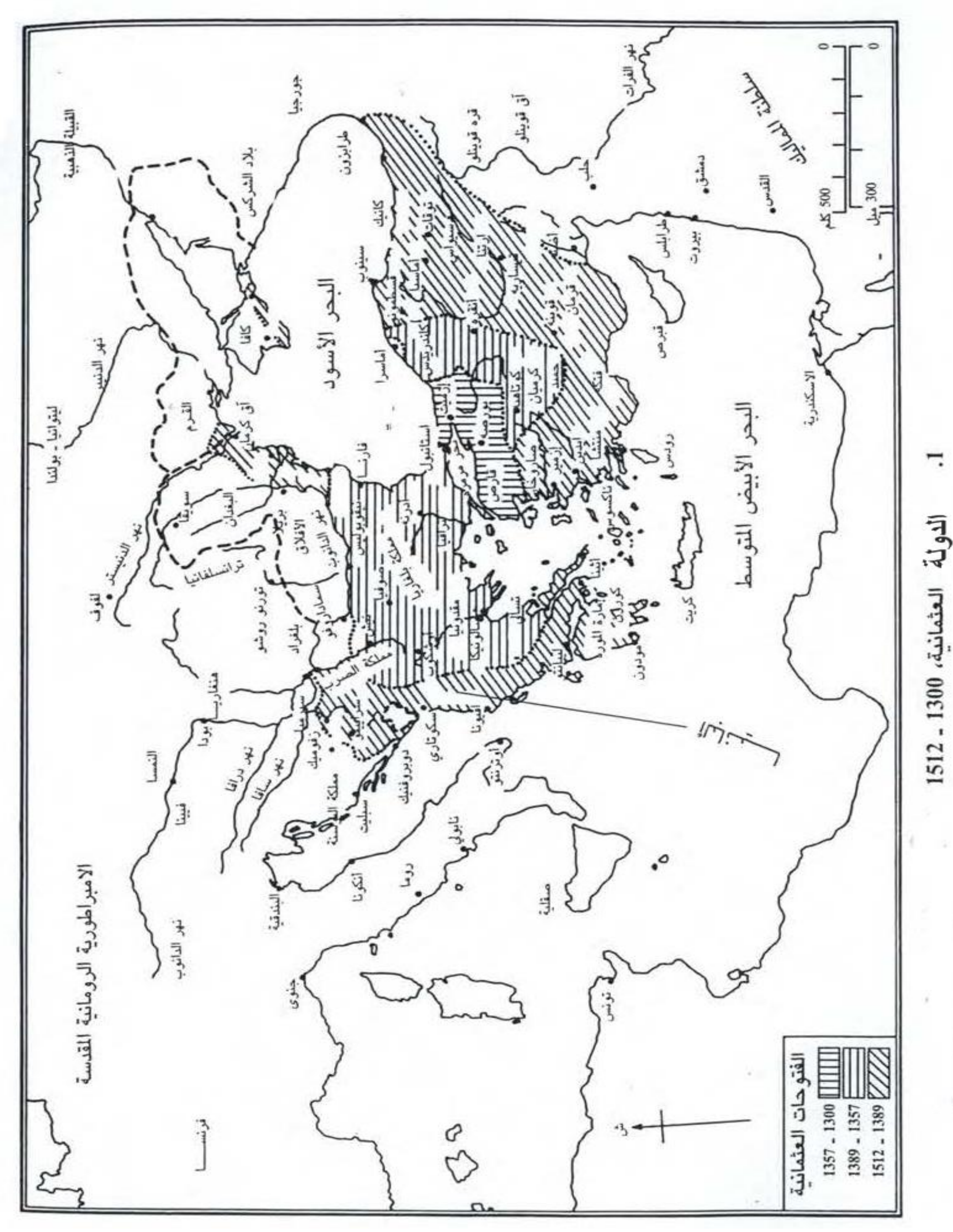
التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية
ثريا فاروقي\ دونالد كواترت\ بروس ماك غوان\ شوكت باموك، تحرير خليل ايناجلك بالتعاون مع دونالد كواترت، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم،
المدار الإسلامي / بيروت، ج ٢، ط الأولى ٢٠٠٧

ملحق (٣٧)



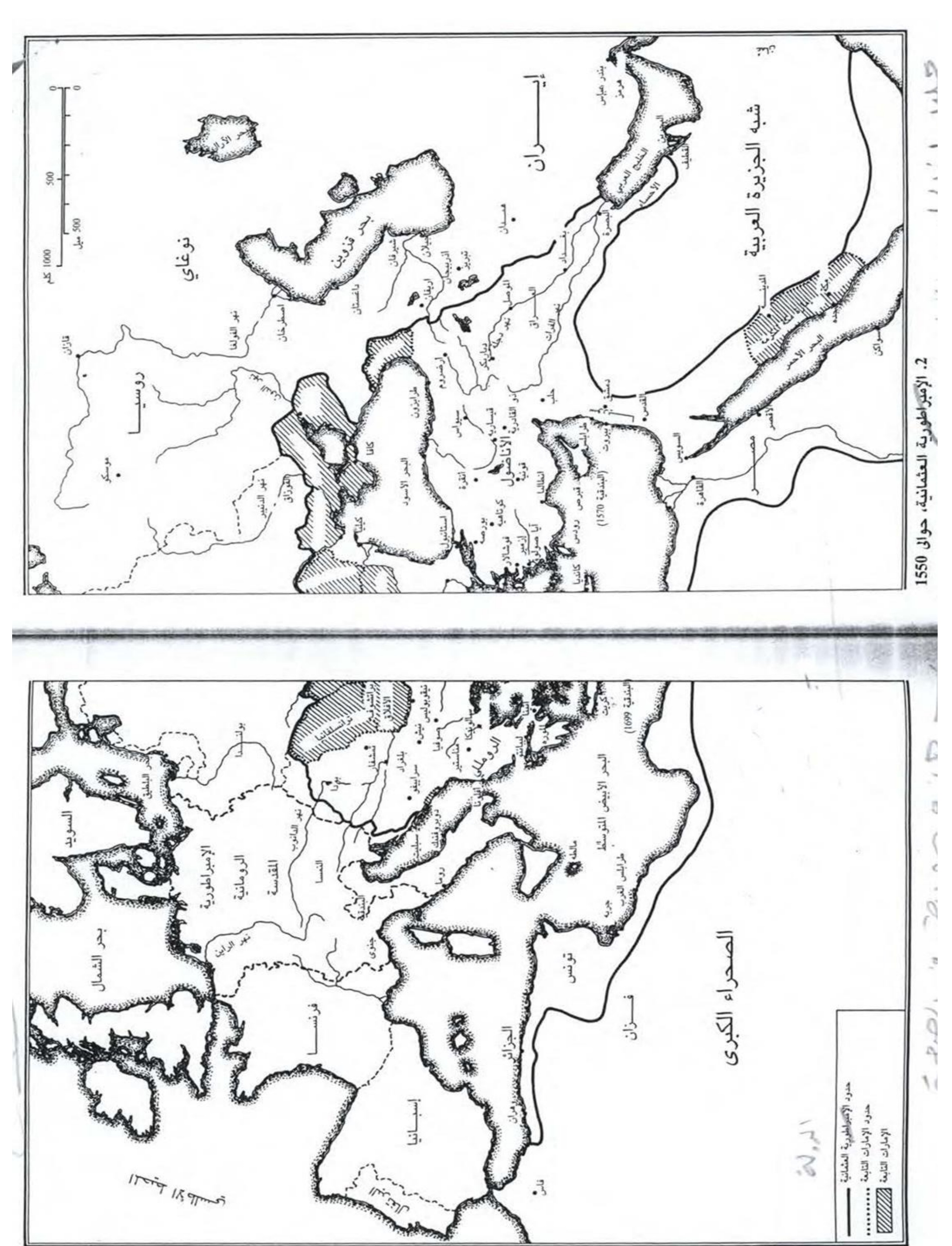
فشر : أصول التاريخ الأوروبي الحديث.

ملحق (٣٨)



خليل اينالجك \ دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

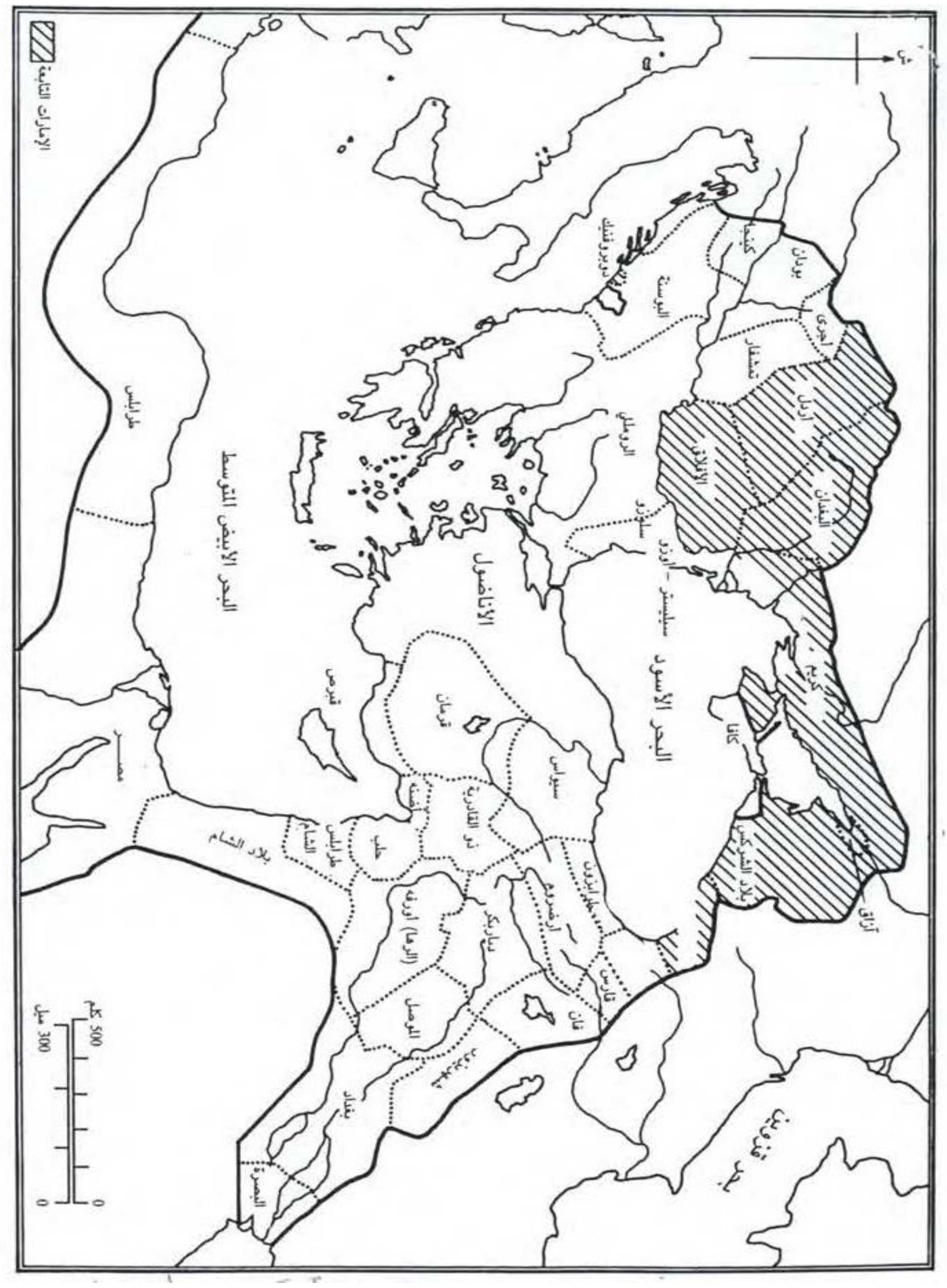
ملحق (٣٩)



2. الإمبراطورية العثمانية، حوالى 1550

خليل اينالجك \ دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

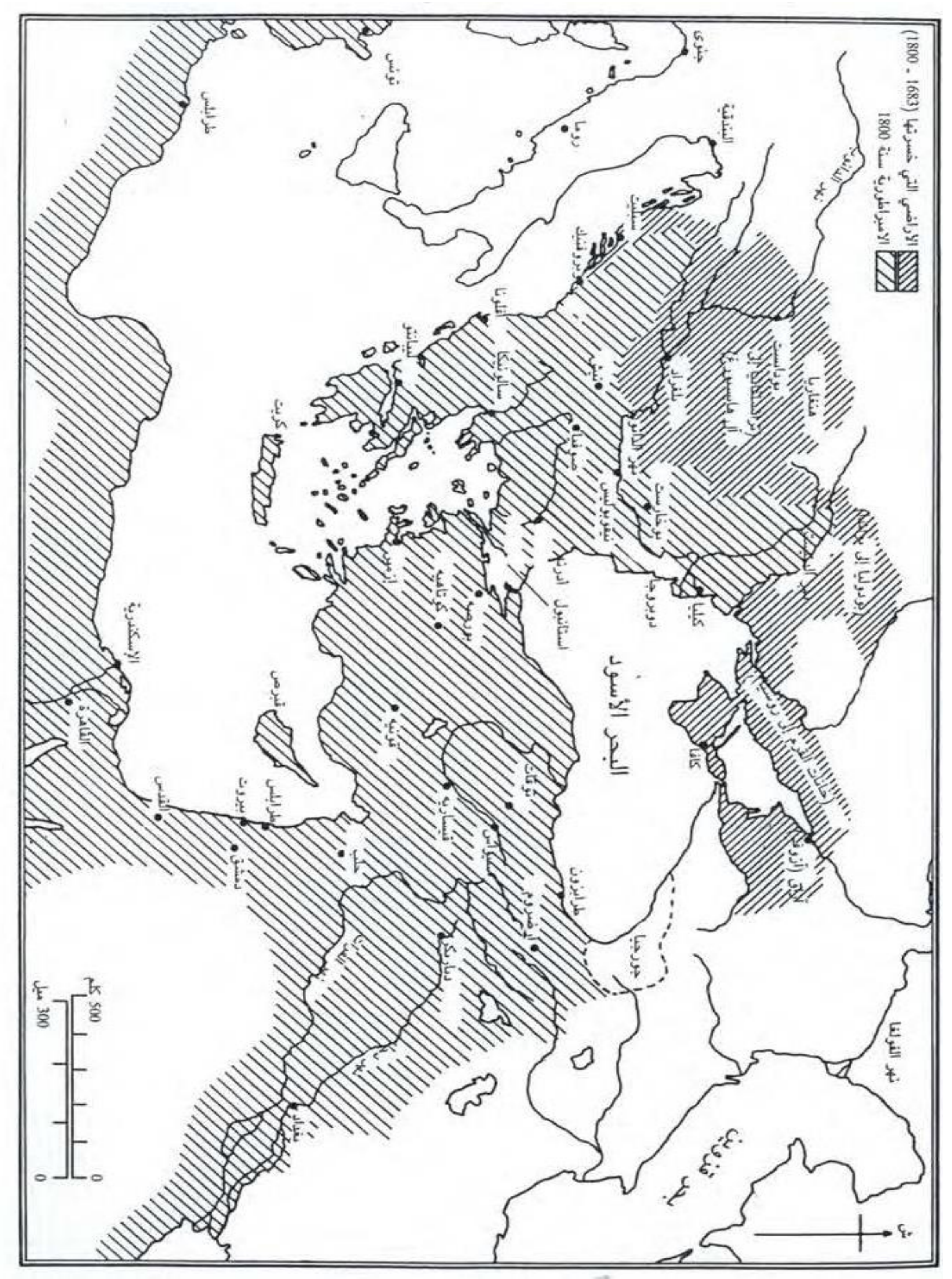
ملحق (٤٠)



٣.الولايات العثمانية والإمارات التابعة،١٦٠٩.

خليل اينالجك \ دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

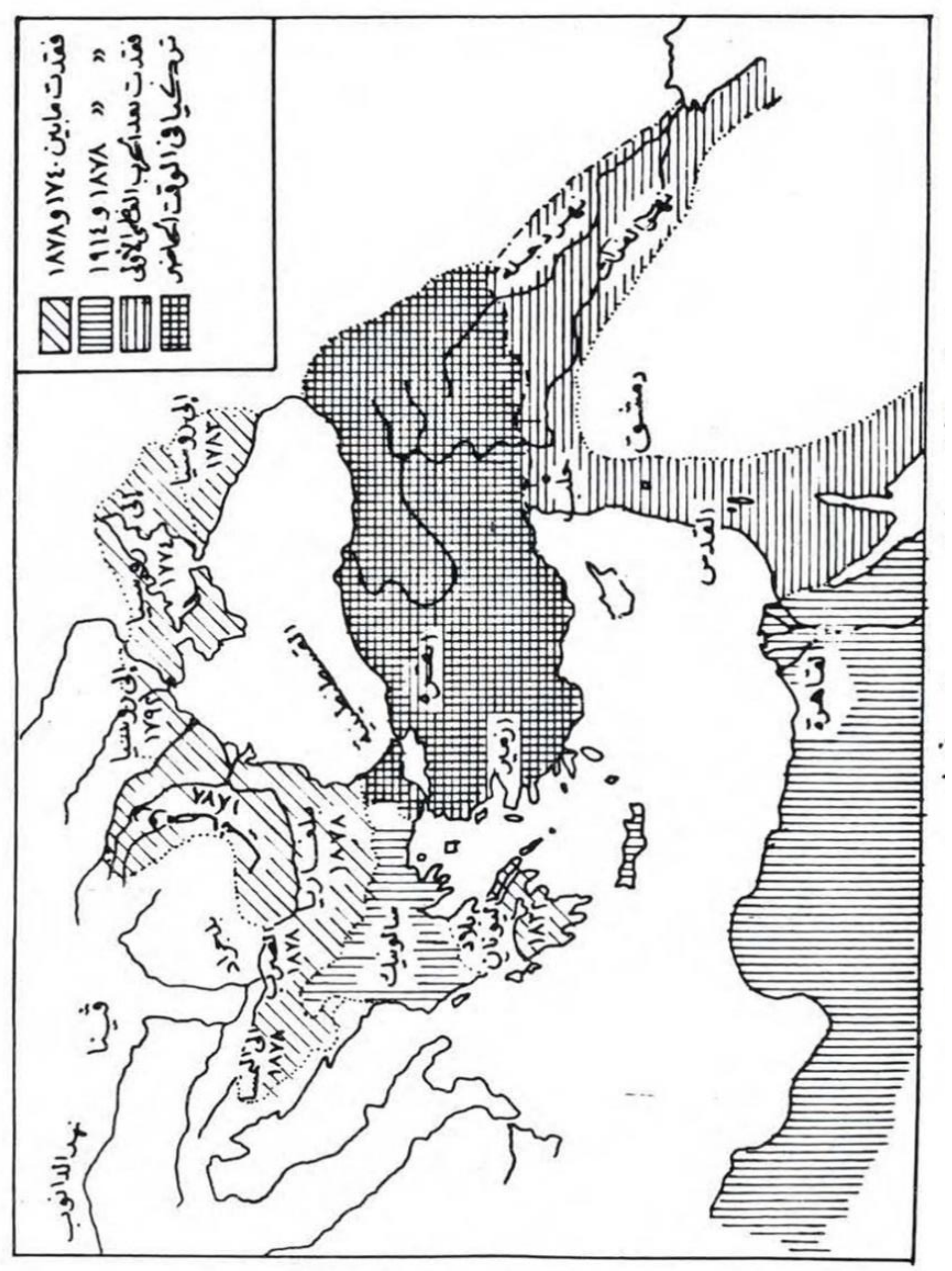
ملحق (٤١)



٤. الإمبراطورية العثمانية ،١٦٨٣-١٨٠٠

خليل اينالجك ا دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

ملحق (٤٢)



فشــر : أصول التاريخ الأوروبي الحديث

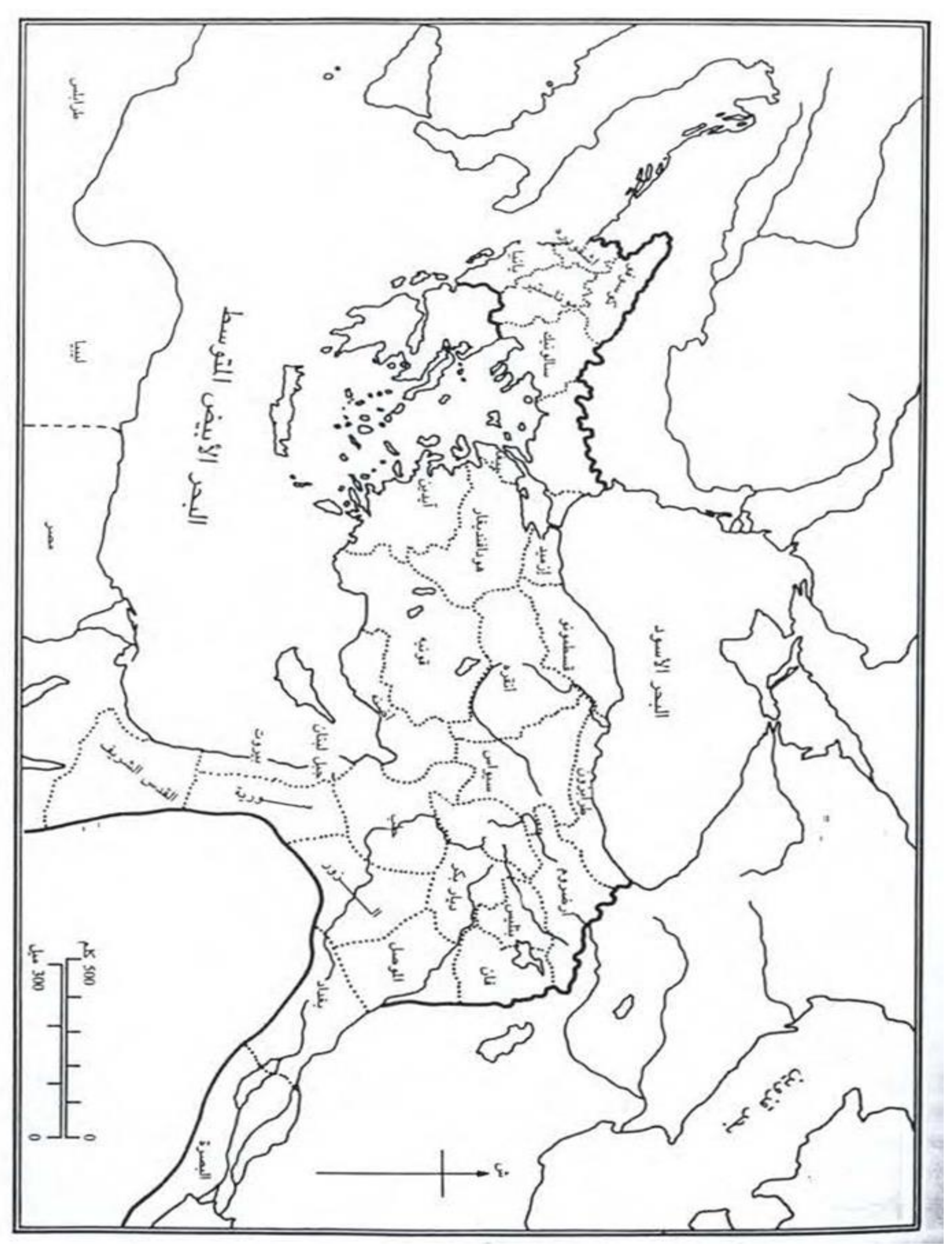
ملحق (٤٣)



5. تفكك الدولة العثمانية، 1672 - 1913

خليل اينالجك \ دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

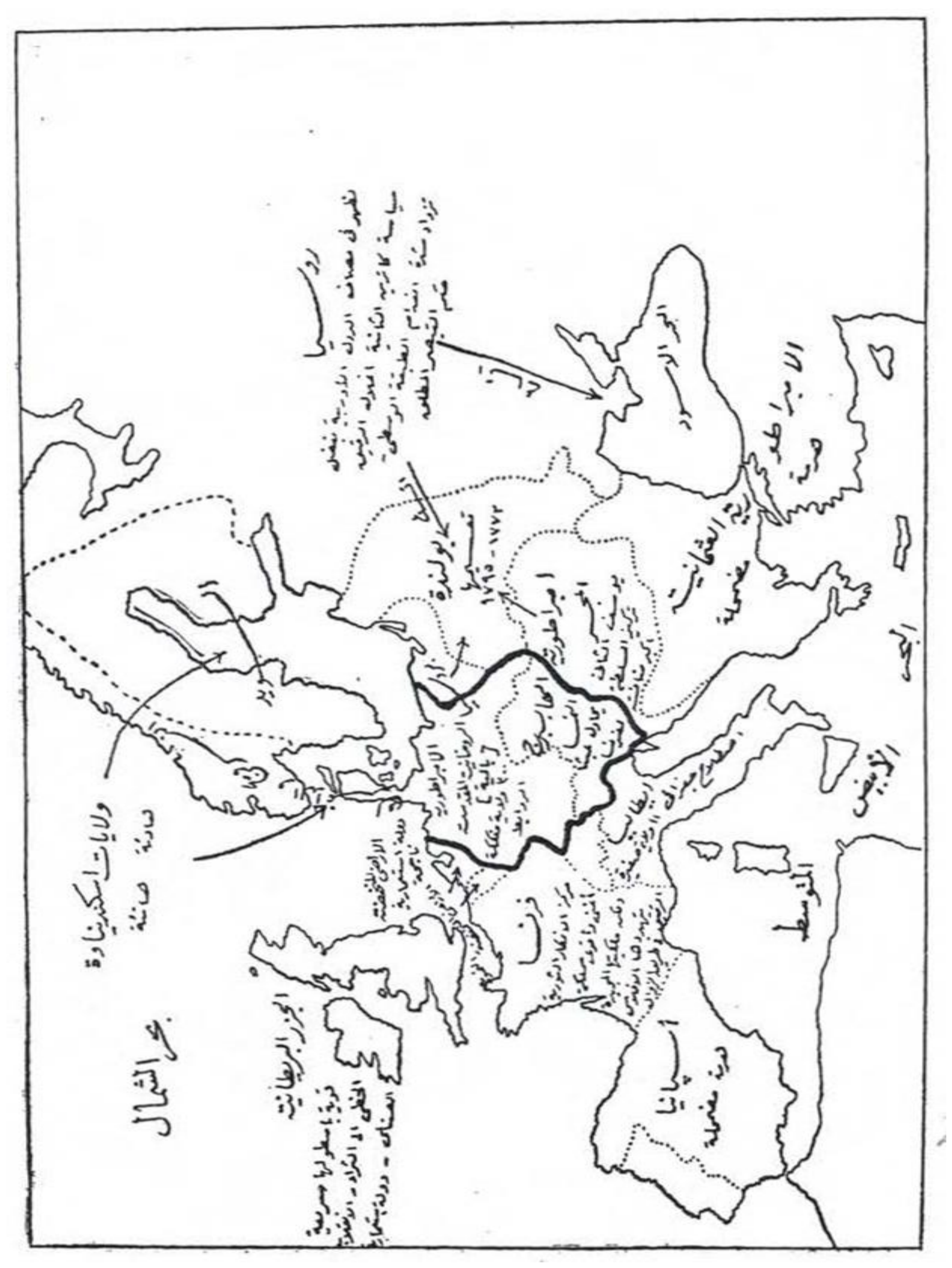
ملحق (٤٤)



٦. الولايات العثمانية، حوالي ١٩٠٠

خليل اينالجك \ دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

ملحق (٤٥)



خريطة أوروبا ١٢٠٣ هـ/١٧٨٩م

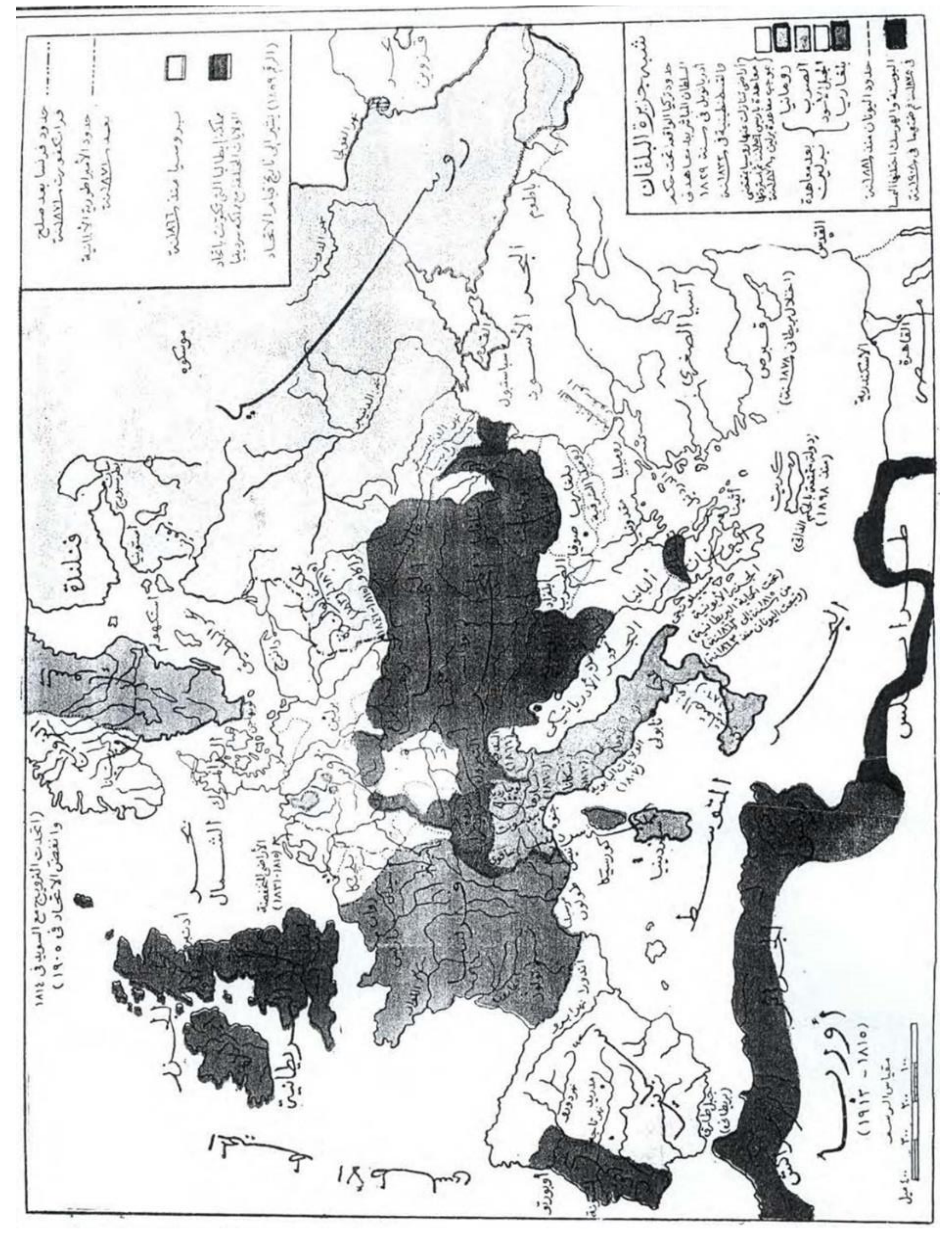
عبدالعزيز النوار: تاريخ أوروبا الحديث من الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية ١٧٨٩ – ١٨٧١م

ملحق (٤٦)



ا. ن. جرانيت / وآخر: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون

ملحق (٤٧)



ا. ن. جرانيت / وآخر: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون

ملحق (٤٨)

أ ـ الاسرات الاوربية الحاكمة

اباطرة الامبراطورية الرومانية المقدسة
(اسرة الهابسبورج في النمسا)

ماكسيميليان الأول	١٤٩٣ — ١٥١٩
شارل الخامس	١٥١٩ — ١٥٥٦
فرديناند الأول	١٥٥٦ — ١٥٦٤
ماكسيميليان الثاني	١٥٦٤ — ١٥٧٦
رودلف الثاني	١٥٧٦ — ١٦١٢
متياس	١٦١٢ — ١٦١٩
فرديناند الثاني	١٦١٩ — ١٦٣٧
فرديناند الثالث	١٦٣٧ — ١٦٥٧
ليوبولد الأول	١٦٥٨ — ١٧٠٥
جوزيف الأول	١٧٠٥ — ١٧١١
شارل السادس	١٧١١ — ١٧٤٠
(ماريا تريزا)	
فرنسوا الأول	١٧٤٥ — ١٧٦٥
جوزيف الثاني	١٧٦٥ — ١٧٩٠
ليوبولد الثاني	١٧٩٠ — ١٧٩٢
فرنسوا الثاني	١٧٩٢ — ١٨٠٦

أصبح الإمبراطور منذ ١٨٠٦ يعرف باسم إمبراطور النمسا.[1]

---

(١) عبدالحميد البطريق/ عبدالعزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث، ص٤٩٧

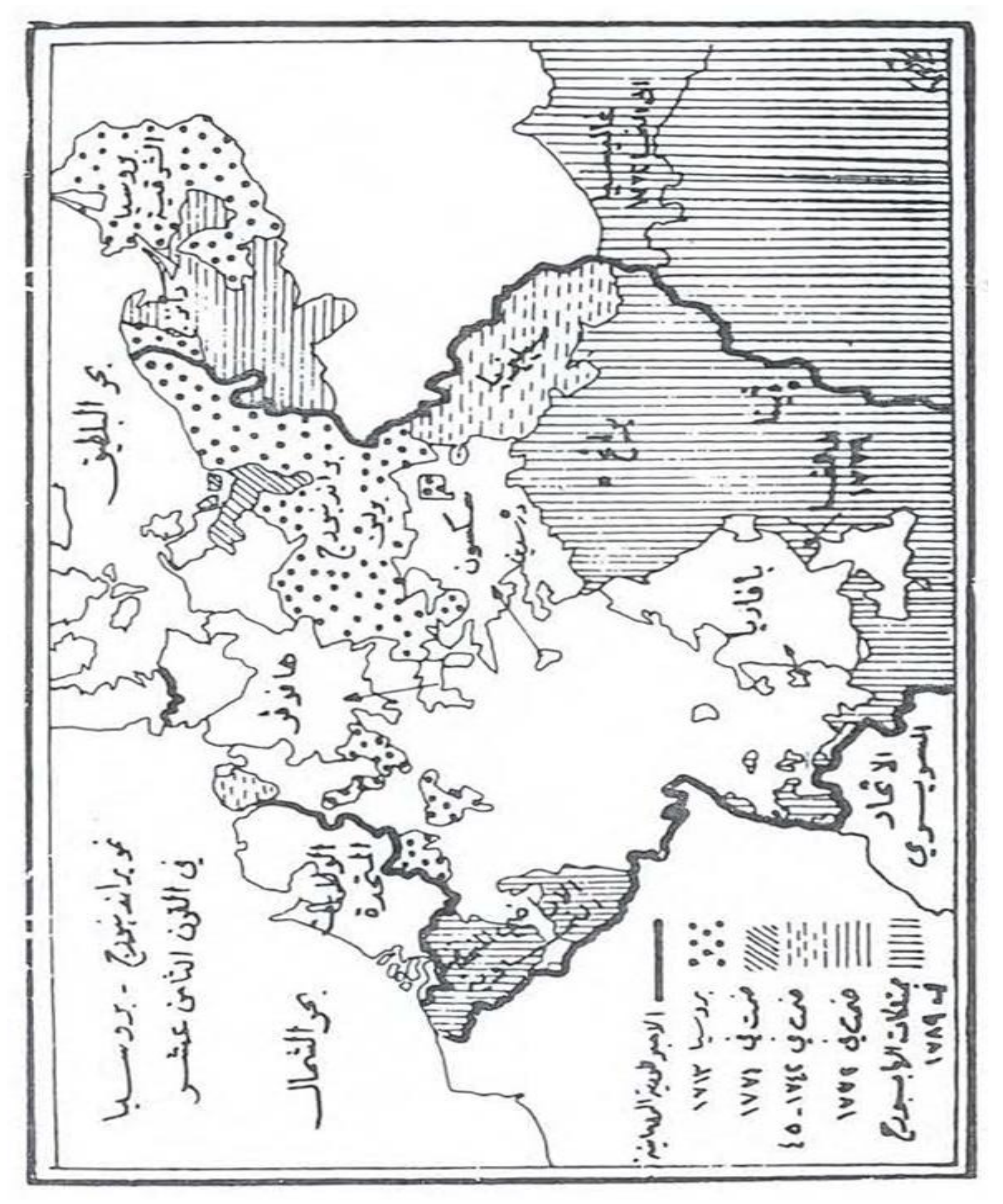
ملحق (٤٩)



إمبراطورية شارل الخامس في عام ١٥٢٥ م

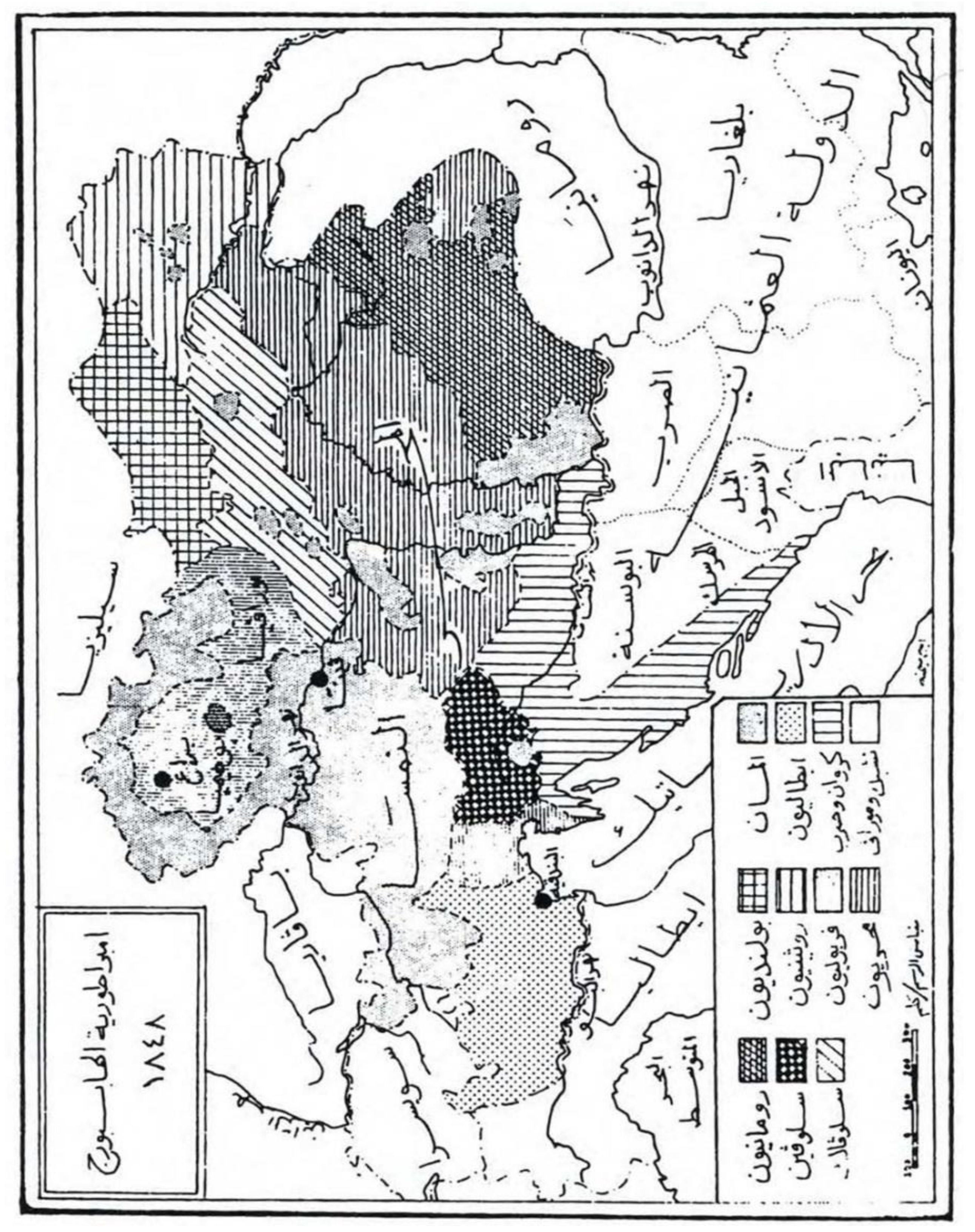
عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج١

ملحق (٥٠)



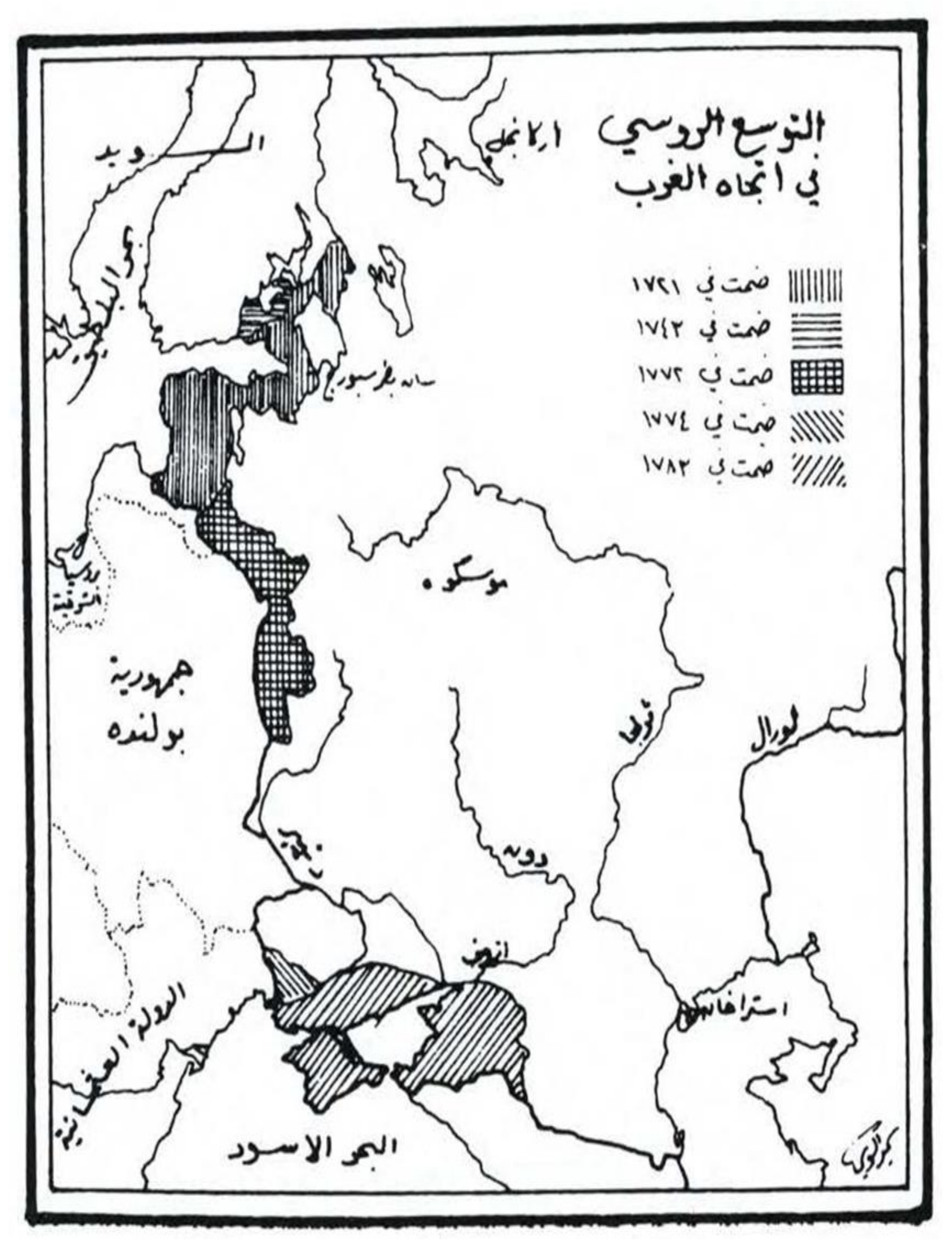
عبدالحميد البطريق/ عبدالعزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا

ملحق (٥١)



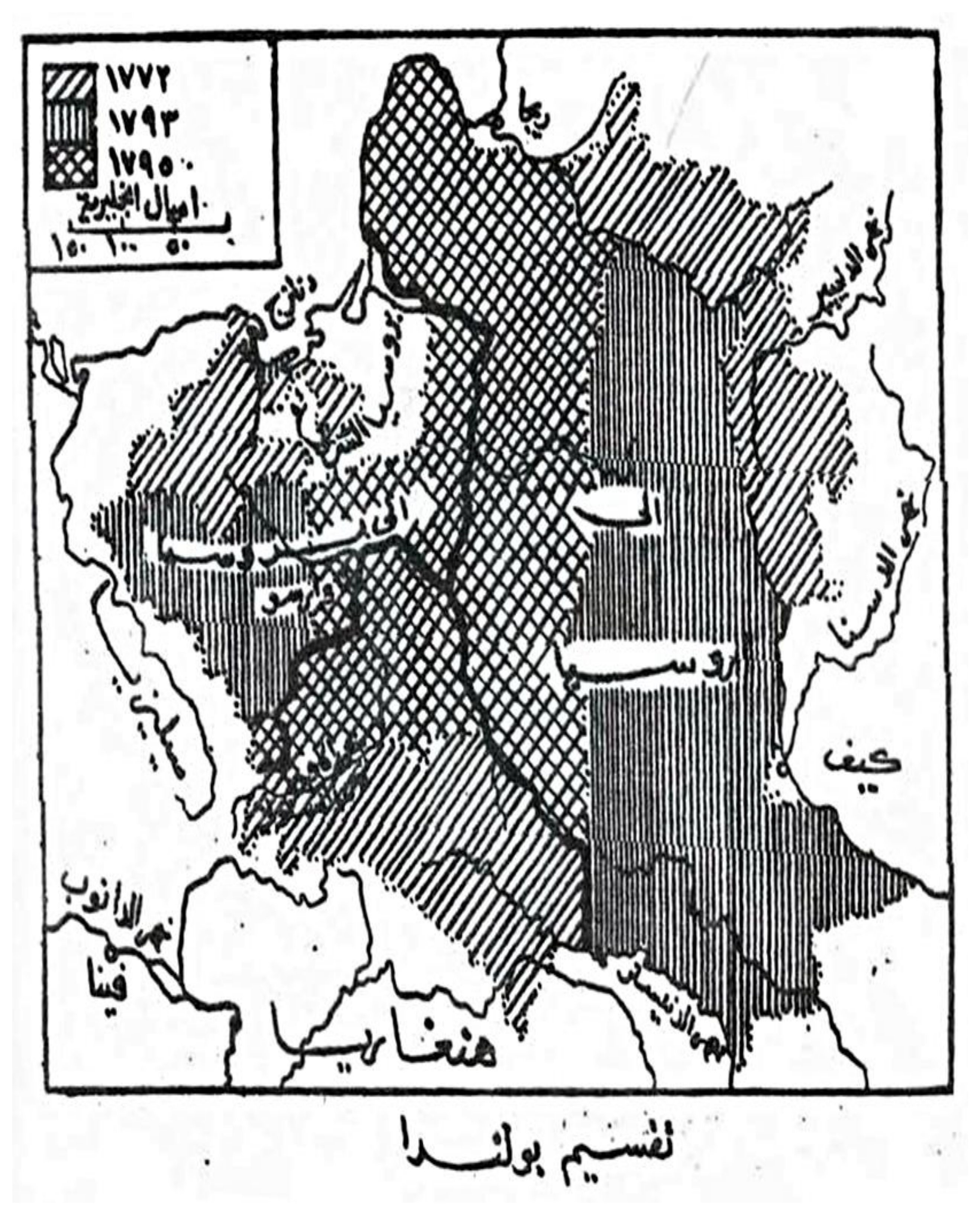
عبدالعزيز نوار/ عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر لأوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية

ملحق (٥٢)



عبدالمجيد النعنعي: أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة ١٤٥٣/١٨٤٨م، دار النهضة العربية للطباعة بيروت ١٩٨٣م

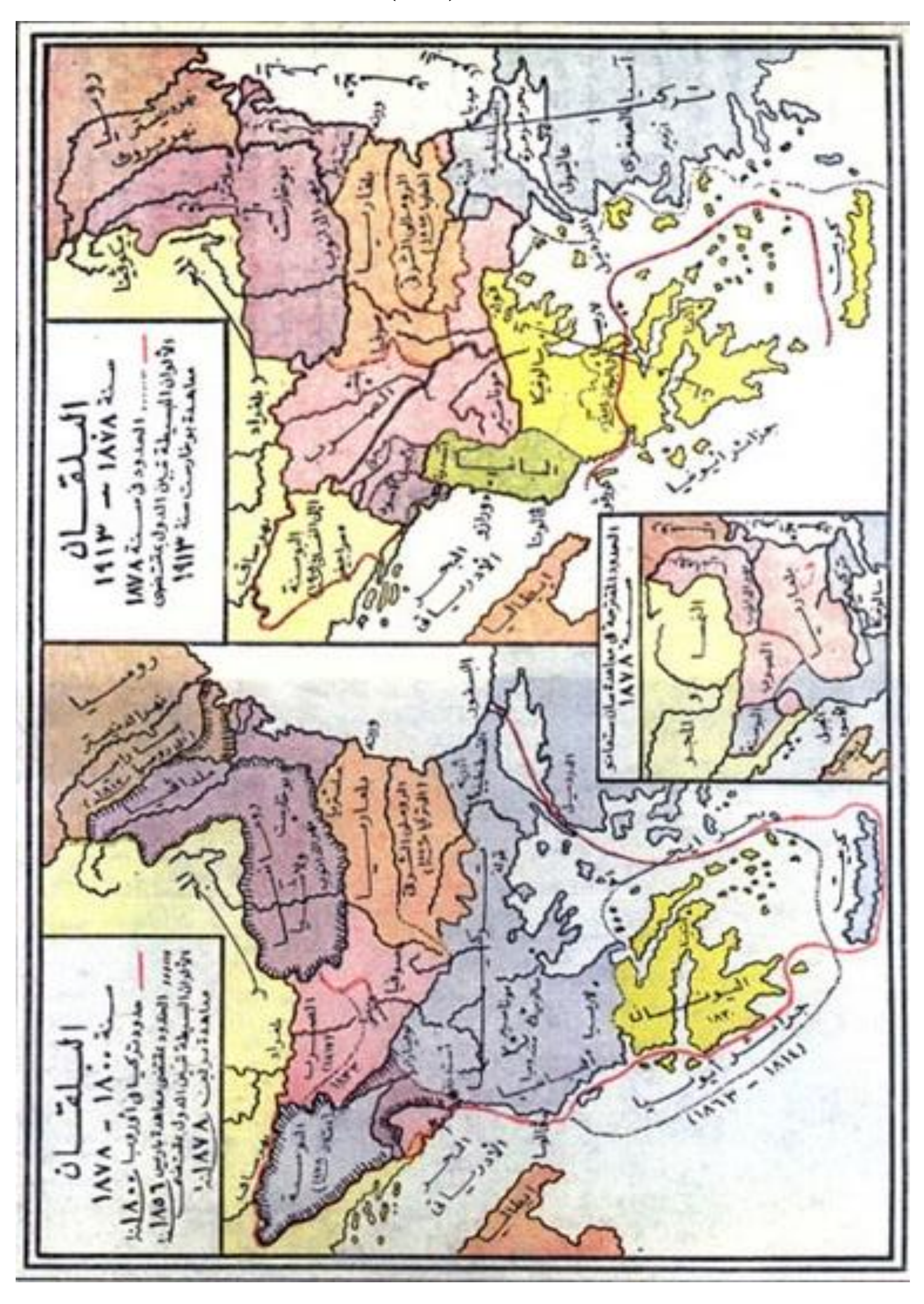
ملحق (٥٣)



تقسيم بولندا

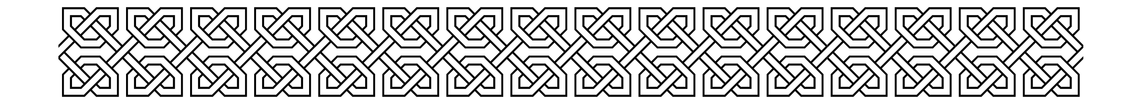
عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج١

ملحق (٥٤)



قائمة المصادر





أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعرّبة.

١) القرآن الكريم.

٢) أبو شقرا، يوسف خطار: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحرّى فصلها وعلق على حواشيها وملاحقها ووضع مقدمتها: عارف أبو شقرا، معرض الشوف الدائم للكتاب، ب.ط.

٣) أبو هشة، عبدالله محمد : حرب المورة في الوثائق النمساوية، مراجعة أ.د. عبدالله بركات، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ط الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٤) أبوزيدون، وديع: تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، الأهلية للنشر/ الأردن، ط الثانية ٢٠١١م.

٥) أزوتونا ، ديلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتقديم: محمود الأنصاري، منشورات فيصل للتمويل/ تركيا، ١٩٨٨م.

٦) أمين، حمزة: الدولة العثمانية في الميزان، دار الفاروق/ مصر، ط الأولى ٢٠٠٧م.

٧) أنيس، محمد: الدولة العثمانية المشرق العربي، ١٥١٤م – ١٩١٤م، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة، ١٩٩٣م.

٨) أوغلي، أكمل الدين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية: صالح السعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون/ إسطنبول، ١٩٩٩م.

٩) بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة: د. يسر جابر، ومراجعة: د. منذر جابر، دار الحداثة للنشر والتوزيع/ بيروت – لبنان ط الأولى ١٩٨٨م.

١٠) باغين، إسماعيل / شاكر، محمود: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط الثالثة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١١) بحري، فائقة حمزة: أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د. يوسف الثقفي ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، جامعة أم القرى.

١٢) البدري، محمد عبدالستار: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، دار الشروق/ القاهرة، ط الأولى ٢٠١٠م.

١٣) البطريق، عبدالحميد / نوار، عبدالعزيز: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر ڤيينا، دار النهضة العربية/ بيروت – لبنان، ب.ط.

١٤) البطريق، عبدالحميد: التيارات السياسية ١٨١٥م – ١٩٦٠م، دار النهضة العربية/ بيروت، ب.ط.

١٥) بكر، عبدالوهاب: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن ١٨م، دار المعارف/ القاهرة، ط الأولى ١٩٨٢م.

١٦) بن دهيش، أ.د. عبداللطيف بن عبدالله: قيام الدولة العثمانية، مكتبة النهضة الحديثة/ مكة المكرمة، ط الثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٧) بيلافيتش، تشارلز/ وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ترجمة: د. عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث/ القاهرة، ط الأولى ٢٠٠٧م.

١٨) الترحيني، محمد أحمد: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ط الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٩) الثقفي، أ.د.يوسف: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، دار الحارثي للطباعة/ الطائف، ط الأولى ١٩٩٨م.

٢٠) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق حسن محمد جوهر/ وعمر دسوقي، لجنة البيان/ القاهرة، ط الأولى، ١٩٦٤م.

٢١) جرانيت، أ.ج. / تمبرلي، هرولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون ١٧٨٩م/١٩٥٠م، ترجمة محمد أبو درة/ لويس اسكندر، مراجعة: أحمد عبدالكريم، مؤسسة سجل العرب/ القاهرة، ١٩٦٧م.

٢٢) الجمل، محمود جلال الدين: أوروبا في مجرى التاريخ (دراسة جغرافية)، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٩م.

٢٣) الحداد، محمد حمزة: المجمل في الآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق/ القاهرة، ب.ط.

٢٤) حرب، محمد: العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٥) حسون، علي: تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي/ بيروت، ط الرابعة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٦) حسون، علي: محنة المسلمون في البلقان، المكتب الإسلامي/ بيروت – دمشق، ١٩٩٧م.

٢٧) حليم، إبراهيم بك: التحفة الحليمية، مؤسسة المختار/ القاهرة، ط الأولى ١٤٢٥هـ.

٢٨) الحويري، محمود محمد: تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، المكتب المصري، ط الأولى ٢٠٠٢م.

٢٩) الدمشقي، أحمد بن يوسف القرماني: أخبار الدول وآثار الأول، عالم الكتب/ بيرت، ب.ط.

٣٠) دوليا، نبيل ألكسندروفينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م.

٣١) راشد، زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي/ القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ب.ط.

٣٢) الرفاعي، عبدالرحمن: عصر محمد علي، دار المعارف/ القاهرة، ط ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٣٣) رمضان، عبدالعظيم: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٧م.

٣٤) الزبيدي، مفيد: موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار أسامة/ الأردن – عمّان، ط الأولى ٢٠٠٤م.

٣٥) السبكي، آمال: أوروبا في القرن التاسع عشر، فرنسا في مئة عام، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ب.ط.

٣٦) السروجي، محمد محمود: تاريخ أوروبا السياسي والاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري/ الإسكندرية، ب.ط.

٣٧) السلطان، علي: تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مكتبة طرابلس، ب.ط.

٣٨) السيد، سيد محمد: انهيار الدولة العثمانية، مكتبة الآداب/ القاهرة، ب.ط.

٣٩) السيد، سيد محمد: دراسات في التاريخ العثماني، دار الصحوة/ القاهرة، ط الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٤٠) شرف، عبدالرحمن: أحاديث تاريخية، المطبعة العامرة، ١٣٣٩هـ.

٤١) شمس الدين، زين العابدين: تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة/ عمّان، ط الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠م.

٤٢) الشناوي، عبدالعزيز محمد: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة، ب.ط.

٤٣) الشناوي، عبدالعزيز: أوروبا في مطلع العصور الحديثة، مكتبة أنجلو المصرية، ط الثالثة، ١٩٧٧م.

٤٤) الصعيدي، الشيخ عبدالمتعال: المجددون في الإسلام في القرن الأول إلى القرن الرابع عشر، طبعة دار الفكر العربي/ القاهرة.

٤٥) الصفار، شامي: المسلمون في يوغوسلافيا، دار المشواف/ الرياض، ١٩٩٢م.

٤٦) الصلابي، علي محمد: الدولة العثمانية، دار البيارق/ بيروت – لبنان، ١٩٩٩م.

٤٧) طقوش، محمد سهيل: تاريخ العثمانيين، دار النفائس/ بيروت – لبنان، ط الثانية ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٨) طوسون، عمر: الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بـ(حرب القرم) ١٨٥٣م – ١٨٥٦م، دراسة: د. حمدنا الله مصطفى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ط الثالثة.

٤٩) ظاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، دار الفاراياب/ بيروت – لبنان، ط الرابعة، ٢٠٠٩م.

٥٠) العظم، حقي: تاريخ الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقي/ مصر، ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م.

٥١) الغازي، أماني جعفر صالح: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة/ القاهرة، ط الأولى ٢٠٠٧م، وهي رسالة ماجستير بجامعة أم القرى تحت إشراف أ.د. يوسف الثقفي.

٥٢) غور يانوف: السياسة الروسية العثمانية، ترجمة: مجار اسكندري، الناشر: مكتبة القناعة/ إسطنبول، ب.ط.
٥٣) الفاروقي، ثريا: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: د. حاتم الطحاوي، مراجعة: عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، ط الأولى ٢٠٠٨م.
٥٤) قطاوي بك، رينية / قطاوي، جورج: محمد علي وأوروبا، نقله من الفرنسية: د. ألفريد يلوز، دار الوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٥٥) كنيزوس، جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، ترجمة: ناهد الدسوقي، منشأة المعارف/ الإسكندرية، ب.ط.
٥٦) كواترات، دونالد: الدولة العثمانية ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م، تعريب: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٥٧) كولنز: العثمانيون في أوروبا، ترجمة: عبدالرحمن الشيخ، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٣م.
٥٨) لويس، برناد: إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تعريب:د/ سيد رضوان علي، الدار السعودية، ط الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٥٩) مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات/ القاهرة، ط الأولى ١٩٩٣م.
٦٠) المحامي، محمد فريد: تاريخ الدولة العثمانية تحقيق إحسان حقي، دار النفائس/ بيروت – لبنان، ط الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٦١) مخلوف، ماجدة: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني (رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبدالحميد الثاني)، دار الآفاق العربية ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٦٢) مداح، أميرة: نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية، دار الحارثي للطباعة/ الطائف، ط الأولى ١٩٩٨م.
٦٣) المصري، جميل عبدالله: حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط التاسعة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٦٤) مصطفى، أحمد عبدالرحيم: أصول التاريخ العثماني، دار الشروق/ مصر، ط الرابعة ٢٠١٠م.
٦٥) المطري، السيد خالد: جغرافية أوروبا المعاصرة، الدار السعودية للنشر / جدة، ط الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٩م.
٦٦) المنجد: في اللغة والأعلام، دار المشرق/ بيروت – لبنان، ط الرابعة والثلاثون.
٦٧) النعنعي، عبدالمجيد / نوار، عبدالعزيز: تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية/ بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٦٨) النعنعي، عبدالمجيد: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة ١٤٥٣هـ/ ١٨٤٨م، دار النهضة العربية/ بيروت، ١٩٨٣م.
٦٩) نوّار، عبدالعزيز سليمان: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية ١٧٨٩ – ١٨٧١م، دار الفكر العربي/ القاهرة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٧٠) نوار، عبدالعزيز: تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي/ القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٧١) الهاشمي، عبدالمنعم: الخلافة العثمانية، دار ابن حزم/ بيروت – لبنان، ط الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٢) يحي، جلال: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث/ الإسكندرية، ب.ط.

ثانياً: المراجع التركية.

1) A.B. ‹Sirokorad: Ruslarin Gözünden 240 Yil Kiran Kirana Osmanli-Rus Savaslari ‹ Kirim-Balkanlar-93 Harbi Ve Sarikamis ‹[In Turkish] ‹ Istanbul: Selenge Yayinlari ‹2009.
2) Ahmet Cevdet ‹PaşA: Tarih-I Cevdet [In Turkish]. İStanbul: ÜÇDal NeşRiyat ‹

Mümin Cevik Ve Ortagi Koll. Sti ،1966 ،Onikinci Clit.
3) Aksun ،Ziya Nur. :Osmanli Tarihi : Osmanli Devleti'nin Tahlilli ،Tenkidli Siyasi Târihi [In Turkish] ، Istanbul: Ötüken Nesriyat A.S. ،Üeüncü. Cilt ،B.T..
4) Ali Sevim,\ YaşAr YüCel: TüRkiye Tarihi ،Volume Iv ،Osmanli DöNemi (1730-1861) [In Turkish]. Ankara ،TüRk Tarih Kurumu Basımevi ،1992.
5) Arasli ،Altan. :Avrupa'da Türk Izleri - 1 ،[In Turkish]. Ankara: Kültür Bakanligi,Yayınlari ،2001.
6) Baykal ،Bekir Sıtkı: Osmanlı Sefirleri Ve Sefaretnameleri [In Turkish]. Ankara: TüRk Tarıh Kurumu Basımevi ،1968.
7) Bir Heyet Tarafindan Hazirlanmistir. Resimli-Haritali Mufassal Osmanli Tarihi [In Turkish]. Istanbul: Güven Yayinevi ،1972 ،Clit,6.
8) Bozbora ،Nuray. :Osmanli Yönetiminde Arnavutluk Ve Arnavut Ulusçulugu'nun Gelisimi [In Turkish] ، Boyut Maıbaacilik A.S ،1997.
9) Cabuk ،Vahid: Kur Iu Sunclan Cumhuriyete Büyük Osmanli Tarihi ،Emre ، Yayinlari ،Istanbul ،Sekizinci Cilt.
10) Danisman ،Zuhuri. :Osmanli Imparatorlugu Tarihi ،Xii[In Turkish] ، Istanbul: Yeni Matbaa ،1966.
11) Danismend ،Ismail Hami. :Izahli Osmanli Tarihi Ktonolojisi (1924-1703) ،[In Turkish]. Istanbul: Türkiye Yayinevi ،Cilt,B.T.
12) Djuvara ،T. G. \Sekip Emir. : Türkiye'yi Parçalama Planlari ، 100 Plan : Haçli Taassubu-Türkıye Düsmanligi [In Turkish] ، Tercüme: Yakupüstün ،Ankara: Türkiye Diyanet Vakfi ،Yayınlari 1993.
13) Fahmi ،Huseyin: Devletlerin Hukuklarinin Ozeti. Diplomat Bendin Gelistirmesi ، Onun Hedefleri Ve Sartlari ،Osmanli Baski\Lstanbul ،1300.
14) Faya ،Mehmet Alaa Ai Dinyalgin: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri: Osmanli Sefaretlerin Kitaplari ،Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil. \Osrnanli Dusuncenin Qelistirmesi ،Arastirma Ve Yontem Merkezi ،Ankara Universitesi\7adet\ 1996.
15) Göçen ،Hayreddin Nedim.: Belgelerin Dilinden Osmanlı Ve Avrupa (Vesaik-I Tarihiye Ve Siyasiye Tetebbuâtı). Sadeleştirip Yayına Hazırlayanlar: Dr. Ishak Keskin- Dr. Ali Ahmetbeyoğlu ،İstanbul : Selis ، 2008.
16) Haddad ،Michele: Halil Şerif Paşa ،Bir İnsan ،Çevirmen Elif Gökteke ،Ankara Yayınevi P ،Aralık ،2001.
17) Jorga ،Nicolae.: Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (1451-1538),. Çeviri: Niküfer Epçeli - Çeviri Kontrol: Kemal Beydilli ،Yeditepe Yayınevi \ Istanbul ،2005.
18) Karal ،Enver Ziya: Osmanli Tarihi ،Vi. Cilt ،Islahat Fermani Devri 1856-1861 [In Turkish] ، Ankara: T. T. K. Basimevi ،2 Bask,1976.
19) Kilic ،Musa: Osmanli Hariciyesinde Gayrimüslimler (1836-1876) ،Doktora ،Tez Banışmanı. Prof. Dr. Musa Çadirci ،Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Tarih (Yakinçağ Tarihi) Anabilim Dali ،Ankara-2009.
20) Koran ،Argemne: Avrupa Da Osmanli Devamli Basliklar Ve Birinci Sosyal 1793 - 1821 ،Ankara 1988 ،Baskı 2.
21) Kurtaran ،UğUr: Osmanlı Diplomasi Tarihinden Bir Kesit : Osmanlı Avusturya Diplomatik IlişKileri ،1526-1791 [In Turkish]. Kahramanmaraş ،2009.
22) Lewis ،Bernard: Modern TüRkiye′nin DoğUşU ،Ingilizceden Ceviren: Doç Dr. Metin Kıratlı.. Ankara: TüRk Tarih Kurumu Basimevi ،1970.
23) Ortayli ،Ilber: Osmanli Imparatorluügu'nde Iktisadi Ve Sosyal Degisim ،Siyasal

Bilgiler Fakültesi ‹Ankara Üniversitesit ‹Makalelerl ‹Ankara/2000.
24) Ortaylı ‹İlber: Osmanlı'da Milletler Ve Dıplomasi ‹Segmeeserlerı 111 ‹Türkıye Banksı.
25) Öztuna ‹Yılmaz. :Osmanlı Devleti Tarihi. T.C Kültür Bakanlığı Yayınları / Ankara- Yayımları Dairesi Başkanlığı- Osmanlı Dizisi 1 ‹Birinci Cilt.
26) Öztuna ‹Yılmaz: Devletler Ve Hänedanlar; Türkiye (1074 - 1990) ‹T. C. Xültür Ve Turızm Rakanlıgı Yayınları ‹Ankara - 2005 ‹Cilt:2 ‹Ilaveli3. Baskı.
27) Sander ‹Oral. :Anka'nin Yükselisi Ve Düsüsü ‹Osmanli Diplomasi Tarihi Uzerine Bir Deneme [In Turkish]. Ankara: Imge Kitabevl Yayınlari ‹6. Baski ‹2010.
28) Süreyyä ‹Mehmed ,- Sicill-İ Osmäni: Yayına Hazırlayan: Nuri Akbayar - Eski Yazıdan Aktaran: Seyıt Ali Kahraman - Kültür Bakanlığı Ile Türkiye Ekonomik Ve Toplumsal ‹Tarih Ve Vakfı'nım Ortak Yayınıdır - İstanbul. Nısan 1996 ‹C2 .
29) Türk Dünyasi El Kitabi. [Cografya-Tarin]: Birinci Cilt ‹[In Turkish]: Ankara: Türk Kültürünü Arastirma Enstitüsü ‹2001.
30) Turkiye Diyanet Vakfı: İSlâM Ansiklopedisi 11 [In Turkish]. İStanbul ‹1995,Clit 11.
31) Yilmaz ‹Ömer Faruk : Belgelerle Osmanli Târihi:Tashin: Absükadir Dedeagku- Nuri Barut ‹[In Turkish] ‹Iii Cilt ‹2. Baski,. Istanbul 1999.

ثالثاً: المراجع الألمانية.

1) Agstner ‹Rudolf \ Elmar Samsinger (Hg.): Österreuich In Istanbul ‹"K. (U.) K. Präsenz Im Osmanischen Reich" ‹With Abstracts In English \ Varliği Türkee Özetler ‹Lıt Verlag Gmbh & Co. Kg ‹Wien. 2010 ‹Band 1/2/3.
2) Aksit ‹Ahmet: Die Widerspiegelung Der Österreichischen Einflüsse Auf Die Osmanische Modernisierung Im 19. Jahrhundert In Werken Des Osmanischen Botschafters Sadik Rifat Paşa ‹Eingereicht Am: Institut Für Geschichte ‹ Begutachter: Univ. Prof. Dr. Wolfdieter Bıhl ‹Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereicht An Der Universität Wien .
3) Béhar ‹Pierre/ Bogner ‹Ralf; Österreich Und Die Türkei Kontakte Und Wechselbeziehungen ‹Vorträge Des Kolloquiums An Der Universität Des Saarlandes Vom 21. Und 22. Juni 2012 ‹Georg Olms Verlag ‹Hildesheim Zürich New York ‹2013.
4) Beller ‹Steven. :Geschichte ÖSterreichs [In German]. Fachbibliothek Für Geschichtswissenschaften ‹Universıtät Wien ‹BöHlau Verlag Wien Köln Weimar.
5) Bertrand Michael Buchmann: Östewr Und Dos Osmanische Reich ‹ Fachbibliothek Für Geshichts Wisschschaften ‹Universität Wien.
6) Dr. Constant Von Wurzburg: Biografisches Lexikon Des Kaisethum Österreich ‹ Erhaltend ‹Die Lebensskizzen Der Denkwürdıgn Personen ‹Welche Seit 1750 İn Den Österreichischen Kronl ÄNdern Geboren Wurden ‹Darin Gelebt Und Gewirkt Haben ‹Dreiundzwanziger Theil. Podlaha – Proksch Osten ‹NachträGe – Iv. Folge ‹Wien 1872.
7) Edgarhösch Und Karl Nehrıng: Daniel Bertsch Anton Prokesch Von Osten (1795-1876) ‹Ein Diplomat Österreichs İn Athen Und An Der Hohen Plorte ‹ BeiträGe Zur Wahrnehmung Des Orients Im Europa Des 19. Jahrhunderts ‹Für

Das Südost- Institut München ‹R. Oldenbourg Verlag München ‹2005.
8) Eingereicht Von Manfred Sauer: Österreich Und Die Levante (1814-1838).
9) Eva Obermayer Marnach: F. Hillbrand-Grill ‹E. Lebnsaft ‹H. Reıtterer ‹ Österreichische Biographisches Lexikon 1815-1950 ‹Velagder Österreichische Akademie Der Wissenschaften ‹Band ‹Vııı. Wien 1983.
10) Feigl ‹Inanc\ Heuberger ‹Valerıa\ Pittioni ‹Manfred\ Tomenendal ‹ Kerstin: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Oesterreischen Geschichte ‹Wiener Osteuropa Studien ‹Herausgegeben Vom: Oestreichen Ost- Suedosteuropa Institut ‹ Praesident: Univ.-Prof. Dr. Arnold Suppan ‹Direktor: Univ.-Prof. Dr. Peter Jordan ‹Europaeschen Verlag Der Wissenschaften ‹Frankfurt Am Main Berlin Bern Bruxelles New York Oxford Wien ‹Band 14.
11) Kargl ‹Angelika : Studien Zur Österreichischen Internuntiatur In Konstantinopel 1802 - 1818 ‹Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrades An Der Philosophischen Fankultät Der Universität Wien ‹Wien ‹1973
12) Kerstin Tomendal : Das Tϋrkische Gesicht Wiens,Böhlau Verlag Wien ‹Köln ‹ Weimar ‹Wien \1999.
13) Kerstin Tomendal: Dastürkische Gesicht Wiens ‹Böhlav. Verlag Wien ‹Köln ‹ Weimar ‹Wien 1999.
14) Markom ‹Eveline : Die Diplomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert; Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademie In Ween ; Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der ‹Studienrichtung Geschichte Eingereicht An Der Geistes - Und Kulturwissenschaftiichen ‹Fakultät Der ‹ Universität Wien ‹Fachtibliothek Für Geschichttswissen Schaltien Universität Wien,2001.
15) Marlene ‹Kurz\ Martin ‹Scheutz\ Kari ‹Vocelka\ Und Thomas ‹Winkeelbauer :"Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie " Akten Des Internationalen Kongresses Zum 150-JäHrigen Bestehen Des Instituts FüR ÖSterreichische Geschichtsforschung ‹Wien ‹22.-25. September 2004." Fachbibiotliek FüR Geschichtsuisscnschaftch ‹Wien.
16) Österreichisches Ost-Und Sϋdosturopa-Institut: Österreichisches Osthefte ‹ Jahrgang 15 ‹Wien 1973.
17) Quataert ‹Donald: Beihefte Zur Wiener Zeitschrift Für Die Kunde Des Morgenlandes ‹Unter Mitwirkung Von Arne A. Ambras ‹Hans Hirsch. Manfred Mayrhofer Und Gertrud Thausing Herausgegeben Von Andreas Tietze ‹ Habsburgisch - Osmanische Beziehunge Relations Habsbourg - Ottomanes ‹ Wien ‹26.- 30. September 1983 ‹Verlag Des Verbandes Der Wissenschaftlichen Gesellschaften Österreichs ‹Wien 1985 ‹Band 13 .
18) Sauer ‹Manfred: Österreıch Und Dıe Levante 1814-1838 ‹Dıssertatıon Zür Erlangung Des Doktorgrades ‹An Der Phılosophıschen Fakultät Der Unıversıtät Wıen ‹Wien ‹1971.
19) Sauer ‹Manfred: Österreich Und Die Levante 1814 - 1838 ‹Dissertation Zurerlangung Des Doktorgrades An ,Der Philosophischen Fakultät ‹ Deruniversität Wien ‹1971.
20) Scheuch ‹Manfred: Historischer Atlas Öestereich ‹Christian Brandstaeter Verlag ‹Clit I ‹Wien 1994.
21) Staudenmaier ‹Johannes: Hauptseminararbeit Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte ‹ Universität Wien .
22) Zöllner ‹Erich / Gutkas Karl: "ÖSterreich Und Die Osmanen-Prinz Eugen Und

Seine Zeit; Redigiert Von ‹Hermann Möcker; Register Erstellt Von ‹Bernhard Zimmerman" Österreichischer Bundsverlag-Wien

رابعاً: المراجع الإنجليزية.

1) Agoston ‹Gabor ‹Masters ‹Bruce ‹(2009) Encyclopedia Of The Ottoman Empire ‹ -Facts On File ‹Inc.
2) Alexander H. De Groot (2005) ‹Dragomans' Careers: Change Of Status In Some Families Connected With The British And Dutch Embassies At Istanbul 1785-1829.
3) Bagbanci M.B. ‹Bagbanci O.K. ‹(2010) ‹Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire ‹World Academy Of Science ‹Engineering And Technology.
4) Bairoch Paul ‹And Leboyer Levy Maurice: In Disparities In Economic Development Since The Industrial Revolution ‹New York: St. Martin's Press,
5) Baker ‹R. L.\ Palmerston ‹I. V. :"Palmerston On The Treaty Of Unkiar Skclessi.". *The English Historical Review* ‹Vol. 43 ,1928.
6) Bederman ‹D. J. :"The 1871 London Declaration ‹Rebus Slc Stantibus And A Primitivist View Of The Law Of Nations." *The American Journal Of International Law* Vol. 82 ‹No. 1 ,(Jan. ‹1988).
7) Bogert ‹Elva : "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire ‹ 1873-1895" ‹Phd Thesis ‹Tufts Univresity ‹1976.
8) Bogert ‹Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire ‹ 1873-1895." Phd Thesis ‹Tufts University ‹1976.
9) Cengiz Orhonlu ‹Osmanli Imparatorlugunda Derbent Tesilάti ‹Istanbul 1967.
10) Davison ‹Roderic H.: *Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms*. Istanbul: Isis Press ‹First Printing ‹1999.
11) Dslamoğlu-Đnan ‹Huri (Ed.). The Ottoman Empire And The World-Economy (Cambridge: Cambridge University Press ‹1987).
12) Esteed ‹Henry Wecham ‹The Habasburg Monachry ‹London Constable And Company Limited ‹4th Ed.,1919.
13) F. Sugar ‹Peter: *Southeastern Europe Under Ottoman Rule ‹1354-1804* . ‹ University Of Washington Press ‹Third Printing ‹1996.
14) Faroqhi ‹Suraiya (2004) ‹"The Ottoman Empire And The World Around It" ‹I.B Tauris & Co Ltd.
15) Faroqhi ‹Suraiya. 2000. Osmanlı'da Kentler Ve Kentliler: Kent Mekanında Ticaret Zanaat Ve Gıda Üretimi 1550-1650. 3rd Ed. Translated By Neyyir Kalaycıoğlu. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.
16) Fawaz ‹Leila Tarazi. 1983. Merchants And Migrants In Nineteenth-Century Beirut. Cambridge: Harvard University Press.
17) Freeman ‹Edward Augustus ‹1823-1892 ‹The Ottoman Power In Europe: Its Nature ‹Its Growth ‹And Its Decline (1877) ‹ ‹London : Macmillan.
18) G.A.C. Sandeman: Mettenich,Metruen,Co.Ltd,Essex Street ‹W. Cl London,First Published In 1911.
19) Goffman Daniel ‹The Ottoman Empire And Early Modern Europe ‹*New Approaches To European History* ‹Cambridge University Press ‹2004.
20) H. M. ‹Wood.: "The Treaty Of Paris And Turkey's Status In International Law."

The American Journal Of International Law ‹Vol. 37 ‹No. 2 ,(Apr. ‹1943).
21) Henderson ‹G. B.: "The Two Interpretations Of The Four Points ‹1854." *The English Historical Review* ‹Vol. 52 ‹No. 205 ,(Jan. 1937).
22) Hrand D. Andreasyan ‹Polonyali Simeon’un Seyahatnamesi 1608- 1619 ,Istanbul 1964 ‹Ek Iv.
23) Imlah: Economic Elements In The Pax Britannica ‹Economic Elements In The Pax Britannica: Studies In British Foreign Trade In The Nineteenth Century ‹By Albert H. Imlah. (Cambridge ‹Mass.: Harvard University Press) ‹Il98.
24) İnalcık ‹Halil ‹And Quataert ‹Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire ‹1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press.
25) İnalcık ‹Halil. 1973. The Ottoman Empire ‹The Classical Age 1300-1600. New York: Praeger Publishers
26) Islamogulnan,Huri:”The Ottoman Empire And The World-Economy (Cambridge: Cambridge Universtiy Press,1987.
27) Issawi ‹Charles 1970 ‹“Middle East Economic Development ‹1815-1914 ‹The General And Specific .” In Studies In The Economic History Of The Middle East ‹ Edited By M.A. Cook. London: Oxford University Press.
28) Issawi ‹Charles ‹1977. British Trade And The Rise Of Beirut ‹1830-1860. International Journal Of Middle Eastern Studies 8 (1)
29) Issawi ‹Charles ‹Ed. 1981. “Egypt ‹Iran And Turkey ‹1800–1970.”
30) Issawi ‹Charles ‹Ed. 1982. An Economic History Of The Middle East And North Africa. Columbia University Press.
31) Issawi ‹Charles ‹Ed. The Economic History Of Iran ‹1800–1914. Chicago: University Of Chicago Press ‹1971.
32) J. R. Hanson ‹Ii. Trade In Transition: Exports From The Third World ‹1840-1900. (London: Academic Press) ‹1980.
33) Jelavich ‹B.: *The Ottoman Empire ‹The Great Powers ‹And The Straits Question ‹ 1870-1887* ‹ (Indiana University Press ‹1973).
34) Karl ‹Marx \ Frederick ‹Engels: "The Magyar Struggle" Collected Works ‹New York International Publisher,8.
35) Karpat ‹Kemal H. "Studies On Ottoman Social And Political History" Selected Articles And Essays." Brill ‹2002.
36) Karsh: Efraim ‹(2001): Empires Of The Sand: The Struggle For Mastery In The Middle East ‹Harvard University Press.
37) Kasaba ‹Reşat. 1994. İzmir. In Doğu Akdeniz’de Liman Kentleri 1800-1914 ‹ Edited By Çağlar Keyder ‹Y. Eyüp Özveren ‹And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.
38) Kravis ‹Irvin B. 1970a “ External Demand And Internal Supply Factor On Ldc Export Performance “ ‹Banca Nationale Del Lavaro ‹Quarterly Review 23.
39) Lendvai ‹Paul.: *The Hungarians ‹ A Thousand Years Of Victory In Defeat* ‹Churst & Co ‹2002.
40) Lever ‹John Orrell (1861) ‹Austria ‹Her Position And Prospects ‹ London : E. Stanford .Online Version ‹Www.Archive.Org.
41) Lingelbach ‹Wm. E. ‹Austria-Hungary ‹Based On The Work Of Paul Louis Legdr ‹Reprint For The History Of Nations Series ‹Chicago 1907 ‹The H.W. Snow And Son Company. Http://Www.Archive.Org/Details/Austriahungary00legeiala.
42) Maizels ‹A. 1968 ‹Exports And Economic Growth In Developing Countries. Cambridge : Cambridge University Press
43) Mansel ‹Philip. (1995) ‹Constantinople City Of The World’s Desire 1453-1923 ‹ John Murray ‹London.

44) Mcpherson ،Kenneth. 2002. Port Cities As Nodal Points Of Change: The Indian Ocean ،1890s-1920s. In Modernity And Culture: From The Mediterranean To The Indian Ocean ،Edited By Leila Tarazi Fawaz And C. A. Bayly. New York: Colombia University Press.
45) Miller ،William (1913) ،The Ottoman Empire ،(1801–1913) ،Cambridge University Press.
46) Moll ،Martin,(2003) ،Vulnerable Empire: The Habsburg Monarchy In The European Power System ،1815-1918.
47) Mosse ،W. E. :"The End Of The Crimean System: England ،Russia And The Netitrality Of The Black Sea ،1870-1." *The Historical Journal* ،Vol . 4 ،No. 2 ,(1961).
48) Nurkse ،R. 1961 ،Equilibrium And Growth In The World Economy ،Cambridge : Harvard University Press.
49) Okyar ،Osman. "A New Look At The Problem Of Economic Growth In The Ottoman Empire ،1800–1914." *The Journal Of European Economic History* 16 ، No. 1 (1987).
50) Ortayli ،İlber: Studies On Ottoman Transformation ،The Isis Press/ Istanpul ،Tion ، First Edition 1994.
51) Owen ،E.R. J. 1969. ،Cotton And Egyptian Economy ،1820-1914. Oxford: Oxford University Press
52) Owen,Cunliffer\ Marguerite,1859-1927; Akeystone Of The Empire (Franz Josephi ، Emperor Of Austria 1830-1916),New York ،Harper ،Online Version ، Www.Archive.Org.
53) Özveren ،Eyüp. 1994. Beyrut. In *Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914* ، Edited By Çağlar Keyder ،Y. Eyüp Özveren ،And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.
54) Pamuk ،Sevket (1975): " Ottoman Foreign Trade Statistics In The Nineteen Century ". Vol.1.
55) Pamuk ،Sevket (1987) ،The Ottoman Empire And European Capitalism ،1820-1913: Trade ،Investment And Production (Cambridge: Cambridge University Press).
56) Party ،Clive. :*The Consolidated Teraty Series* ،C Dobbs Ferry ،N.Y.: Oceana Publications ،1969.
57) Paul Masson ،Histoire Du Commerce Français Dans Le Levant Au Xviiie Siècle ، Paris 1911; A.C. Wood ،Levant Company ،London 1935 ،S. 136 – 178. Economic Life In Ottoman Europe. Taxation ،Trade And The Struggle For Land ،1600–1800 ، Cambridg – Sydny 1981.
58) Paul Masson ،Histoire Du Commerce Français Sans Le Levant Au Xvllle Siècle ، Paris 1911; A.C. Wood ،Levant Company ،London 1935.
59) Polk ،William E.: The Opening Of South Lebanon ،1788–1840: A Study Of The Impact Of The West On The Middle East. (Harvard Middle Eastern Studies ،8.) Xxii ،Plates. Cambridge ،Mass.: Harvard University Press ،1963. (Distributed In G.B. By Oxford University Press. 50*s*.)
60) Puryear V. J.: "New Light On The Oright Of The Crimean War," *The Journal Of Modern History* ،Vol. 3 ،No. 2 ,(Jun ،1931).
61) Puryear ،V. J.: "England ،Russia And The Straits Question ،1844-1856; A Study Of The Diplomatic History Of The Crimean War." ،University Of California ، Berkeley ،1929.
62) Quataert ،Donald: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien ،26. – 30. Sept. 1983.

63) Quataert ،Donald (2005) ،The Ottoman Empire,1700–1922 ،Cambridge University Press 2005.
64) Rostow ،W. W. (Walt Whitman) 1978, ،The World Economy: History & Prospect. London: Macmillan,1980.
65) Rostow ،W. W. (Walt Whitman) ،The World Economy: History & Prospect. London: Macmillan 1978.
66) Sandeman G. A. C.: Metternich ،Metruen ،Co. Ltd ،Essex Street ،W.C\ London ، First Published In 1911.
67) Schierbrand ،Wolf Von ،Austria-Hungary: The Polyglot Empire (1917) ،New York ،Frederick A. Stokes Company ،1917 ،Online Version ،Www.Archive.Org.
68) Shaw ،Stanford J. \ Shaw Ezel Kural.: "History Of The Ottoman Empire And Modern Turkey ،Volume 11." Reform ،Revolution ،And Repulic ،The Rise Of Modern Turkey 1808-1975 ،Cambridge ،1977.
69) Shotwell ،J. T. ،\ Deák ،F.: "Turkey At The Straits: A Short History." *New York* ، 1940.
70) Suraiya N. Faroqhi ،The Cambridhe History Of Turkey ،Vol. 3 ،The Later Ottoman Empire ،1603–1839. Cambridge University Press 2006.
71) Temperley ،Harold.: "The Treaty Of Paris Of 1856 And Its Execution." *The Journal Of Modern History* ،Vol. 4 ،No. 3 ،(Sep ،1932).
72) Turnbull ،Peter Evan (1840) ،Austria : Social And Political Condition ،Vol. Ii William Clowes Ami Sons ،London.
73) Turnbull ،Peter Evan: Austria – Politics And Government ،1786-1852 ،Vol: 2 ، London: J.Murray ،Www. Archive.Org.

خامساً: الدوريات.

١) خطاب، د/ طالب رجب: روسيا في أعقاب حرب القرم، مجلة آداب المستنصرية، العدد العاشر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
٢) الدسوقي، محمد كمال: حرب القرم وآثارها على المشرق الاسلامي، مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، العدد الثالث ١٣٩٧هـ/١٣٩٨هـ.
٣) الدوسري، د/ نادية وليد: حرب القرم (أسبابها ونتائجها)، مجلة الدرعية، السنة السادسة، العددان الحادي والعشرون/ والثاني والعشرون، ٢٠٠٣م.
٤) السروجي، محمد محمود: المسألة الشرقية (الحرب التركية الروسية ١٨٧٧م/١٨٧٨م)، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد الخامس، ١٤٠١هـ -١٩٨١م، الرياض.
٥) سلامة، معتز محمد: الصراع على الساحل الشرقي للبحر الأسود، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٩٤م.
٦) سنو، عبدالرؤوف: العلاقات الروسية العثمانية، مجلة تاريخ العرب والعالم/بيروت، العددان ٧٨/٧٧، آذار / نيسان، عام ١٩٨٥م.
٧) سنو، عبدالرؤوف: مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية١٨٥٦ – ١٨٧٨م، مجلة تاريخ العرب، العددان ٨٠/٧٩، آيار/ حزيران، ١٩٨٥م.
٨) القاسمية، خيرية: روسية القيصرية – المشرق العربي، مجلة الدراسات التاريخية، العددان التاسع والعاشر ١٩٨٢م.
٩) المجلة التاريخية المصرية: تصاعد الصراع الروسي العثماني في القرن التاسع عشر، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، ١٩٨٢/١٩٨٧م.
١٠) يونس، السيد محمد: الاسلام والمسلمون في ألبانيا، سلسلة دعوة الحق، مكة المكرمة، رابطة العلام الاسلامي،

سنة ١٢، العدد ١٤٣، ذي القعدة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

11) Davison ‹Roderic H.: "The Modernization Of Ottoman Diplamacy In The Tanzimat Period" Tanzimat Döneminde Osmanlı Diplomasisinin Modernizasyonu* ‹Çev: Dr. Durdu Mehmet Burak ‹Anksts Ünıversitesi ‹Osmanlı Tarihi Araştırma Ve Uygulama Merkezı ‹Dergisi ‹Ankara ‹2000 ‹Sayı: 11.
12) Hansenglens.2004.Review of Histoire de Beyouth,by Samir Kassir ‹Electronic Journal of Middle East Studies,4 (Fall).
13) http://en.wikipedia.org/wiki/Hijaz_railway.
14) http://en.wikipedia.org\wiki.
15) http://nabataea.net/hejazhistory.html.
16) http://saudiawto.com/worldTrade/world-articles/Famous-person/Fawaz-article30.html.
17) http://www.deutsche-biographie.de/pnd138405921.html.
18) http://www.ohio.edu/chastain/ip/prokesch.htm.
19) http://www.tcdd.gov.tr.
20) http://www.trainsofturkey.com.
21) http://www.trainsofturkey.com/w/pmwiki.php/History/CIOB.
22) http://www.trainsofturkey.com/w/pmwiki.php/History/ORC.

قَائِمَةُ المُحْتَوَيَاتِ

